

مختار
تذكرة أبي علي الفارسي ونهذيبها
لأبي الفتح عثمان بن جني
(ت ٣٩٢هـ)

تحقيق
د. حسين أحمد بوعباس
كلية الآداب - جامعة الكويت

③ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

بن جني، أبي الفتح عثمان

مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها. / أبي الفتح عثمان بن

جني: تحقيق: حسين بو عباس .. الرياض ١٤٣١هـ.

٧٢٨+٤٩ ص؛ ٢٧×١٩ سم (تحقيق التراث؛ ٢١)

ردمك: ٦-٢٠-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية- النحو ٢- اللغة العربية- الصرف

أ- العنوان ب- السلسلة

١٤٣١/٩٤٣٧

ديوي ١٥٠،١

رقم الإيداع: ١٤٣١/٩٤٣٧

ردمك: ٦-٢٠-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ / ٢٠١٠م

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

ص. ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣

هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ فاكس ٤٦٥٩٩٩٣



إهداء

إهداء إلى ثلاثة

إلى والديّ حفظهما الله ...

وإلى زوجتي جزاها الله خير الجزاء ...

وشكر إلى ثلاثة

الأستاذ الدكتور عبد الله الغنيم

بمساعده حُزّت مصورة المخطوط

الأستاذ حائري رئيس قسم المخطوطات بمكتبة مجلس الشورى الإسلامي

لولا رسوخ قدمه في معرفة مخطوطات الخزانة لما عثرنا على بغيتنا

أخي الدكتور حسن الموسوي

بسعيه الحثيث وصلّتني مصورة المخطوط

المقدمة

"تذكرة أبي علي الفارسي، الجزء الثاني منه نسخة قديمة، سقط من آخره تاريخ الكتابة بقرينة المقابلة، ويغلب على الظن أن النسخة من خطوط القرن الخامس تقريباً" في خزانة الشيخ ميرزا فضل الله الزنجاني^(١). منذ عام ١٩٢٨ ظل هذا الوصف للمخطوط يدور بين المحققين والدارسين^(٢)، ولم نعرف اطلاع أحدهم عليه إلا الوصف الأول، ثم غبر زمن توفي فيه شيخ الإسلام صاحب الخزانة فترقت كتبه في المكتبات وغاب خبرها بما فيها من نفائس.

وقد لفت نظري تناوش الباحثين من بعيد لهذا المخطوط على الرغم من أهميته وعلو شأن صاحبه، فحملني ذلك على تسقط أخباره واقتفاء أثره إلى أن علمت أن جملة من كتب مكتبة شيخ الإسلام ألفت عصاها وحطت في مكتبة مجلس الشورى الإيراني، فسافرت إلى طهران، وسألت في المكتبة عن الكتاب فلم يعرفوه ولم يكن له ذكر في فهرس المكتبة على الرغم من دقة هذه الفهارس وسعتها، فلما سألت المشرف على قسم المخطوطات الأستاذ حائري^(٣) تذكره، وقام إلى خزانة المكتبة يطلبه فما لبث أن عاد وبيده مجلد وضعه بين يدي، فبدأت أنظر فيه وأفتش حتى إذا اطمأننت من أنه بغيتي طلبت منهم تصويره فاعتذروا بأنه من قسم النفيس وهو غير مسموح بتصويره، ولكن الله يسر بفرج سريع من حيث لا أحسب إذ حضر في تلك الساعة وزير التربية الكويتي الأسبق الأستاذ الدكتور عبد الله الغنيم في جولة يتعرف فيها بعض المراكز الثقافية في طهران، فأبلغته عن طريق أحد مرافقيه^(٤) برغبتني وتعذر تحققها، فطلب منهم

(١) خزائن زنجان في إيران، مجلة العرب سنة ١٩٢٨ ص ٩٢

(٢) منهم بروكلمان في تاريخ الأدب (١/ ٥٢٠) وآغا بزرك في الذريعة (٤/ ٢١) وسزكين في تاريخ التراث مج ٨ ص ٤٤٥، ومحقق الإيضاح العضدي ص ١٤، ومن تلاه من محققي كتب أبي علي، ود. حسين محفوظ في نفائس المخطوطات ص ٣، ٣٥ ذكر أنه مر بزنجان وصنع لبعض مكتباتها فهرساً ومنها مكتبة شيخ الإسلام غير أنه لم يصرح باطلاعه على الكتاب، ولعله فعل.

(٣) ممن ذكر الأستاذ حائري وأثنى على علمه وسعة اطلاعه على المخطوطات د. عبد الرحمن بدوي في مذكراته: سيرة حياتي (٢/ ٢٦٤، ٣٤٥)

(٤) اعتذر من هذا المرافق الكويتي لعدم معرفتي اسمه فقد كان سبباً مهماً لإبلاغ الدكتور الغنيم بالامر، فحق علي شكره.

مساعدتي فوعدوه بذلك بعدما تبين لهم أن مرادي البحث العلمي لا المتاجرة بالخطوط التي يتقونها بهذا المنع، وقد احتاج الحصول على المصورة إلى مراجعة المكتبة ومتابعة الإجراءات مدة شهرين، فقام بذلك خير قيام أخي الدكتور حسن الموسوي الذي تسلمت منه المصورة وشرعت أنسخها في آخر الشهر السابع من سنة ٢٠٠٣ ميلادية.

حرصت على إثبات خبري هذا تحدثاً بالنعمة، ودفعاً للدعوى العريضة التي تتردد بين جمهور المهتمين بالخطوط؛ وهي ضياع الخطوط وسرقتها عند انتقالها من مكتبة لأخرى أو من المكتبة نفسها مما جعل الخطوط المهمة والنفيسة غير موجودة أو تكاد تكون كذلك، ولكنها دعوى المتواني وحجة المعذر، والحق أن من طلب شيئاً ناله أو بعضه.

و«تذكرة أبي علي الفارسي» موضع عناية واهتمام مذ أن عرفها الناس، فالسلطان يخاطب أبا علي للتمكن من أصلها لنسخها ويطلب منه تصحيح النسخة للخزانة^(١)، بل إن الفاضل وزير الدولة الغزية طلب من المهلب البهنسي النحوي إتمام كلمات في التذكرة^(٢)، واعتنى الشيوخ بقراءتها ودراستها وحكاية نصوصها وال أخذ منها في مصنفاتهم^(٣)، ومما يُعد من اهتمام العلماء بها والعناية بأثرها ردُّ الأسود الغندجاني المسمّى (نزهة الأديب في الرد على أبي علي في التذكرة)^(٤)، ثم سعي أبي اليمن في الرد على الأسود^(٥).

ويأتي كتابنا «مختار التذكرة» في هذا السياق، غير أن أهميته تزيد بعلو كعب صانعه ابن جني الذي صَحَّبَ أبا علي أربعين سنة فكان أولى الناس بالاختيار من التذكرة

(١) انظر الخبر مع كافي الكفاة في: معجم الأدباء ص ٨١٤

(٢) يكثر في التذكرة مواضع لم يتم فيها كلام أبي علي كما سيظهر في وصفي للكتاب. وخبر المهلب في الإنباه (٣/ ٣٣٤) والغزية أظنه يريد الصلاحية.

(٣) انظر مثلاً في (الإحاطة ٣٢٧٥) قراءة ابن الضايغ التذكرة على الشلوبين، ورواية ابن خير لها في: فهرسه ص ٣١٨، وما سيأتي في دراسة العنوان من مصادر أوردت نصوصها.

(٤) معجم الأدباء ص ٨٢٢

(٥) الإنباه (٤/ ١٧٥)

وتهذيبها بما يعرفه من علم شيخه ومراده من كلامه، فكان الكتاب عمل علمين من كبار أعلام العربية، ولا يغمز من قدر مخطوطه إلا نقصانه بخرم في آخره لا ندري مقدار ما ذهب به.

وفي الكلمة التي ألف المحققون وضعها قبل النص المحقق بحث أمرين :

الأول: عنوان المخطوط ونسبته، وقد أطلت فيه لكثرة الاحتمالات الواردة في العنوان، فاقضى ذلك تقليب الأوجه وسبرها حتى تطمئن النفس إلى ما انتهت إليه فلا تنزع إلى غيره.

الآخر: صفة الكتاب ومحتواه، فعرضت فيه ما رجح عندي من أن « التذكرة » مستودع أبي علي ومسودة كتبه مما يجعلها أقدم كتبه، وقد بقي في « المختار » بعض ما يدل على ذلك. ثم ذكرت الرموز المستخدمة في الكتاب وما ظهر لي في معانيها، وأعقبته ببيان مادة الكتاب مسائله وأبوابه وشواهد ما امتاز به من سائر كتب أبي علي، وتلاه ذكر المصادر أبي علي غير المسماة في الكتاب؛ لأنني اهتديت إليها بتحقيق الكتاب وعرض نصوصه على المصادر، وأما مصادره الأخرى فمبدولة في الفهارس. وأوجزت عقب ذلك سمات عمل ابن جني في تهذيبه للتذكرة.

وختمت ببيان عملي في تحقيق النص الذي ما اهتمت فيه بشيء - بعد سلامة النص - قدر اهتمامي بربط الكتاب بكتب أبي علي الأخرى، فهذا الكتاب هو آخر ما نعرفه من تراث أبي علي الفارسي الذي وصلنا، فوجب على من يتصدى لإخراجه الإفادة من أعمال سابقه - جزاهم الله خير الجزاء على ما جدوا فيه واجتهدوا - وقد اقتضى ذلك كثرة الرجوع إليها ورجع البصر فيها، ولك أن تحزر ما يحتاج إليه ذلك من جهد ووقت قد يعرفه من عالج كتب أبي علي المختلفة المناهج في التحقيق والفهرسة (١).

وختاما أسوق شكري إلى كل من جاد علي في هذا العمل بفائدة أو حض، وغرة

(١) استعددت لهذا العمل بصنع فهرس لشواهد الشعر في جميع كتب أبي علي، واعتمدت على فهرس الآيات في الكتب نفسها وبأخرة أهداني مشكوراً استاذنا الدكتور الدالي فهرسه الذي صنعه لشواهد الآيات في الحجة فأفدت منه قدر الإمكان.

أولئك الأستاذ الدكتور محمد الدالي، يليه أخي الأستاذ وائل الرومي، وكذلك العزيزان الأستاذ يوسف البلام وعبد العزيز بخش على معونتهما في العرضة الأخيرة على المخطوط.

ثم كان من تمام منة الله عليّ في هذا الكتاب أن ينهض بأمر قراءته ومراجعته في مركز الملك فيصل للبحوث الدكتور سيف العريفي، فوقفني على ما بدا له من إصلاح وتعديل في مواضع من متن الكتاب وحواشيه وافقته في أكثرها، فحقّ عليّ شكره وعرفان فضله فيما أسداه إليّ هذا الكتاب وجزاه الله عما بذل من جهد ووقت خير الجزاء.

ولئن كان العمل في آخر الشوط افتقر إلى الكمال أو ما يدنو منه فإنّ العزاء في أنني لم أضن بالاجتهاد في هذا السبيل، راجياً منه سبحانه القبول والمغفرة، ومن القارئ النصيح والصفح عما وقع من قصور وخلل.

حسين أحمد بوعباس

٢٥ / ٣ / ٢٠١٠، الكويت

Hboabbas 1@hotmail.com

هذا الكتاب

أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (٢٨٨-٣٧٧) من كبار شيوخ النحو وصفوتهم، نُشر له خمسة عشر كتاباً^(١)، وقامت على دراسة حياته وآثاره أبحاث عديدة مفصلة، فلم يعد في قوس ترجمته منزع^(٢)، وكذلك الحال لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢) الذي لم يقل عن شيخه في حظوته لدى الدارسين^(٣)، لذلك أعرضت عن الترجمة لهما بخلاف ما استنه المحققون من الترجمة للمصنف في صدر الكتاب المحقق، وانصرفت إلى الكتاب أدرس عنوانه ونسبته إلى صاحبيه، ثم أبنتُ صفته ومحتواه وبعض مصادره.

أولاً: عنوان المخطوط ونسبته:

في بحثي لعنوان المخطوط سيرد الكلام في نسبته لمؤلفه ما يغني عن أفراد مبحث منفصل لهذا الأمر، وقد اجتمع عندي لهذا المخطوط عنوانات خمسة هي:

- ١- التذكرة
 - ٢- التذكرة القصصية
 - ٣- المسائل القصصية
 - ٤- القصصيات
 - ٥- مختار التذكرة وتهذيبها.
- وهذا حديثها:

(١) هي الإيضاح والإغفال والبصريات والبغداديات والتعليقة والتكملة والحجة والحلييات والشعر والشيرازيات والعسكرية والعضديات والمقاييس والمنشورة والأخبار.

(٢) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٨١١، وبهامشه فضل تخريج وأوفى ترجمة له في: أبي علي الفارسي للأستاذ عبد الفتاح شلبي ص ٥٢، والاصول النحوية والصرفية في الحجة (١٧/١) وانظر مقدمات كتبه كالشعر والبصريات والبغداديات

(٣) انظر: معجم الأدباء ١٥٨٥ وما في هامشه، وأضواء على آثار ابن جني ص ١١، ومقدمة كتابيه الخصائص وسر الصناعة.

١- (التذكرة) (١) هو العنوان الذي وجدته على ورقة غلاف المخطوط، وقد كُتب بخط الناسخ في عبارة سلف ذكرها، ووجدتُ عشرين نقلاً عن التذكرة في عدة مصادر وهذه النقول موجودة بالفاظها - غالباً - في المخطوط؛ ومن هذه المصادر: الخصائص لابن جني، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، وشرح شذور الذهب لابن هشام، واللسان لابن منظور، والأشباه للسيوطي، والمقاصد للعيني، والخزانة وشرح أبيات المغني للبغداددي.

فمن ذلك:

أ- قول ابن جني (٢) في أصل كلمة (تَيْهُورَة) والوجوه فيها: "وقد ذكر ذلك أبو علي في تذكرته". وقد وجدت في المخطوط (٢-١) حديثاً مفصلاً في (تیهورة) يقول فيه: "فأما ما أنشده أبو زيد من قوله:

خَلِيلِي لَا يَبْقَى عَلَى الدَّهْرِ فَادِرٌ بَتَيْهُورَة بَيْنَ الطُّحَا وَالْعَصَائِبِ

فإن (تیهورة) عندي (فَيْعُولَة)، والذي عليه اللفظ (عَيْفُولَة). إلا أن العين لما وقعت موقع الفاء قلبت إليها كراهةً لوقوعها مضمومةً بين مثل ومُقَارِب، وما كان يلزم من القلب والإدغام وامتناع الحذف المطرّد في العين. فإذا أدغمت فيه الياء تحركت بالكسر. صارت كأنها فاء. ألا ترى أن وقوعها في موضعها صار مرفوضاً من حيث كان القياس المطرّد في هذا الباب يؤدي إلى تحريك ما لا يُحْرَك في الواحد؛ كما لا تتحرك ألف (فاعل) في الواحد فهذا مما يتحقق له الحرف بموضع الفاء، فيستمر فيه البدل من الحرف ٢/ب الذي أُبدل منه.

فأما الدلالة على أن عين الكلمة واو فـ (هَار يَهُور)، وفي الحديث: «حتى تَهَوَّرَ الليل». وحكى أبو الحسن أن بعضهم يقول: يَتَهَيَّر. قال: وقالوا: (هَرَّتْ تَهَار) مثل (خِفَّتْ تَخَاف). ولم يحك غير (يَتَهَيَّر)...".

(١) انظر: الفهرست ص ١٠١، ومعجم الأدباء ٨١٤، وفهرست ابن خیر ص ٣١٨، والإنباه (١/٣٠٩) ووفیات

الاعیان (٨١/٢) وغاية النهاية (١/٢٠٧)، والبغية (١/٤٩٧) وغيرها مما ساذكره في المتن.

(٢) الخصائص (٣/٣٤٣)

ب - وفي إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (١): "وقال في التذكرة: قال بعض البصريين: اعلم أن العرب تجعل ما أضيف إلى ما ليس فيه ألف ولام بمنزلة ما فيه ألف ولام، فترفعه كما ترفع ذلك فتقول: نعم أخو قوم زيد". وهذا النص في المخطوط (١٢-١) سوى أنه يخلو من عبارة (اعلم أن العرب تضيف).

ج - وفي اللسان (حذفر): "وحذف الألف: ناحتها؛ عن أبي العباس من تذكرة أبي علي"، وفي المخطوط (١١٢-١): "وأخبرنا عن أبي العباس: يقال: سار فلان في حذف الألف: ويقال: سار بحذف الألف؛ إذا سار في ناحية منها. وحذف الألف: نواحيها". وفيه (١٨١-١): "وقال أبو العباس: سار في حذف الألف؛ إذا سار في ناحية منها. و(حذف الألف): نواحيها".

د - في المقاصد النحوية (٢) في بيت زياد الأعجم:

وجدنا الحمر من شر المطايا كما الحطبات شر بني تميم

قال العيني: "قوله: (فإن الحمر) بضم الحاء المهملة وسكون الميم جمع حمار، هكذا وجدته مضبوطاً في نسخة صحيحة لأبي علي الفارسي؛ أعني التذكرة". ورواية البيت في المخطوط (٥١-ب) كما ذكر العيني.

هـ - في الأشباه والنظائر (٣): "وربما كان في الشيء لغتان فاتفقوا على إحداهما في موضع؛ كقولهم: لعمر الله، وأنت تقول: العمر والعمر، ذكره الفارسي في التذكرة". وجاء في المخطوط (٥٤-ب): "أبو محمد التوزي قال: أخبرنا يحيى بن نجيم قال: سأل عمرو بن عبيد عيسى بن عمر: لم سُميت عمراً؟ قال: العمر والعمر سواء. ولا يقال في اليمين إلا بالفتح...".

و - في الخزانة (٤): "الذي رأيته في تذكرة أبي علي مخالفة س فإنه بعد أن نقل كلام س قال: (سراويل) وإن كان واحداً فهو على مثال الجمع الذي لا يكون الواحد على

(١) إيضاح الشواهد ١٢١

(٢) المقاصد النحوية (٣/٣٤٦)

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي (١/٤٥٠)

(٤) الخزانة (١/٢٢٩)

مثاله، فأنت ما لم تُسمَّ به فهو منصرف؛ (كآجر) الذي ليس في الواحد ولا غيره على مثاله، فإذا سميت به صار مثل (شراحيل). وهذا النص بحروفه في المخطوط (٥-١).

ز- السابق (١): "وقال أبو علي في التذكرة: يقول: كالذي حفر بئراً وهو حين حفرها لم يُقدِّر أنها تقع على فساد. فلما أن حفرها وقع على فساد، فبناها على ذلك وتهدَّم ما بنى، وكان قبل ذلك يأمل التمام لما يريد، فمكَّل هذا لما أن مدح مدح على رجاء تمام للمدح، فأخلف فهوى بدم". وهو بنصه في المخطوط (١١٥-ب).

ح- السابق (٢): في بيت الفرزدق:

إذا قيل أيُّ الناس شرُّ قبيلةً أشارت كليبٌ بالأكفِّ الأصابعُ

"وروى أبو علي في تذكرته: (أشَّرت) بدله، وقال: يريد أشارت إليها بأنها شرُّ الناس، يقال: لا تُشرُّ فلاناً، أي: لا تُشرِّ إليه بشر". وهو في المخطوط (١٩٥-ب) وقد تصرف فيه البغدادي، فعبارته هناك:

"إذا قيل أيُّ الناس شرُّ قبيلةً أشَّرت كليبٌ بالأكفِّ الأصابعُ

يريد: أشارت إليها بأنها شرُّ الناس. يقال: (لا تُشرِّ فلاناً، / ١٩٦-١ ولا تُشنَّعه). (لا تُشرُّه): لا تُشرِّ إليه بشر...

ط- السابق (٣): "وهو قول أبي علي في التذكرة، قال فيها: ومن زعم أنه اسمٌ لدخول حرف الجر عليه في قول حسان:

ألست بنعم الجارُ يؤلفُ بيتهُ أخا ثلَّةٍ أو مُعَدِّمَ المالِ مُصرِمًا

فلا حجة له فيه؛ لأنه يُقدَّر فيه الحكاية. ويلزمه على هذا أن يكون (نام) اسماً لقوله:

والله ما زيدُ بنامِ صاحبهُ

ولا مُخالِطُ اللَّيَّانِ جانبُهُ

وهو في المخطوط (٩٤-١) إلا أن البيت الأول فيه لم يأت منسوباً.

(١) السابق (٤/ ١٤٦)

(٢) السابق (٩/ ١١٧)

(٣) السابق (٩/ ٣٩١)

ي - شرح أبيات المغني (١): "قال أبو علي في التذكرة: وأنشدني أبو يعلى قال:
أنشدنا أبو عثمان لزياد الأعجم:

لَعَمْرُكَ إِنَّنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ لَكَالْنَشْوَانِ وَالرَّجُلِ الْحَلِيمِ
أُرِيدُ حَبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّئِيمُ
وَجَدْنَا الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبَطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ

وهو بحرفه في المخطوط (٥١-ب) إلا أن محققي الشرح غيرا (لكالنشوان) إلى
(كما النشوان) وأشارا إلى أن الأول هو ما في الأصل، وهو مطابق لما في مخطوطنا.
وفي هذه الأمثلة غنية عن ذكر غيرها (٢). إلا أن هذا أحد جانبي الصورة فقط، أما
الجانب الآخر فهو خلو المخطوط من عدد كبير من النقول التي توردها المصادر عن
التذكرة (٣).

ولعل قائل يقول: إن هذه المواضع فيما لم يصلنا من الكتاب. فإذا ما صح هذا
الاحتمال فإن قدراً عظيماً قد ذهب من الكتاب، ويقوي ذلك أن ابن خير (٤) ذكر أن
الكتاب عشرون مجلداً.

ولكننا لا نستطيع أن نسلّم بهذا؛ لأن المخطوط يشهد بخلافه، ففي الورقة الأولى

(١) شرح أبيات المغني (٤/١٢٦)

(٢) ومنها أيضا في: عقود الزبرجد (٢/٣٥٦) والخزانة (١/١٦٠، ٦/٤٠٠، ٤٤٥، ١٠/٦٧) وشرح الأبيات
(٨/٥٧) وهي في المخطوط على الترتيب: (١٠٧-أ، ٢٥-أ، ٩٥-ب، ٨٠-أ، ٣٩-ب، ٧٢-ب).

(٣) ومن هذه المصادر: الخصائص (١/٣٦٦-٣٦٧)، والتمام لابن جني ٥٣، والإفصاح للفارقي ١٣٦، ودلائل
الإعجاز ٣٧٣، وفصل المقال ٦٢، وأمالى ابن الشجري (١/٢٣١، ٢/٢٥، ٣/١٠٠)، والاستدراك للباقولي
١١٩، ١٥٥، ١٧٨، وشرح اللمع له أيضاً (١/٤٣٠)، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج (الجواهر) ١٤١،
و٢٧٣، ٦٢٦، ٧٢٩ وغيرها، وشرح المقدمة للشلوبين (٣/٩٥٠)، والإقناع لابن الباذش (١/٣٥٤)،
و٣٥٧، وشرح شواهد الإيضاح ٥٩٥، واللسان (أثا، وشنا، وجثر، وجعر، وخطر، ومسس، وعرض،
وشدق، وأول، وشمل، وسكن، وشطن) وغيرها، ونفع الطيب (٧/٣٧٤)، والارتشاف (٢/١٢٠)،
و٣٢٢، و٣٥٣، و٤٢٧، و١٩/٣) وغيرها، وتذكرة أبي حيان ٢٦٥، والمغني (١/٥٢٦)، والأشباه والنظائر
(١/٢٠، و١٠٣، و٤١٦، و٢/١٨٢، و٣/٢٠١، و٤/٣٧٢) وغيرها، والخزانة (١/٣٨٦، و٢/٢٧٩،
و٣/٨٧، و٩١، و١٥٠، و٤/١٣٣، و٥/١٤٦، و٢٦١، و٥/٢٩٨، و٩/٢٠٦) وغيرها.

(٤) فهرست ابن خير ٣١٨

كتب الناسخ (الجزء الأول من كتاب التذكرة) ثم نجد في (١٦٩ - ب) بخط الناسخ عبارة: (آخر المجلدة وهو آخر الجزء العشرين من أجزاء أبي علي وأول الحادي والعشرين)، فهذا يعني أن المخطوط قد بدأ بأول التذكرة وبلغ الجزء الحادي والعشرين منها، مع الالتفات إلى أنه في أثناء ذلك لم يصبه خرم ذهب بأجزاء منه كبيرة؛ لأن الخرم في وسطه لم يذهب إلا بإحدى عشرة ورقة، فالجموع مع ما ذهب ثمانون ومئة ورقة ضمت عشرين جزءاً من أجزاء أبي علي، فالجزء يكون نصيبه تسع ورقات أي كراسة واحدة تقريباً^(١)، وهذا هو ما انتهى إليه السيوطي^(٢) في تتبعه مقدار كتاب التذكرة إذ قال: " فعلمت أن الأجزاء المذكورة أجزاء حديثة لطاف بحيث يكون كل ستة عشر جزءاً مجلداً، فالجزء إذن كراسة أو كراستان أو ما بين ذلك على طريقة أجزاء تاريخ الخطيب وتاريخ ابن عساكر ونحوهما، فأكثر ما تكون هذه التذكرة عشر مجلدات " .

وسواء أكان عشرين مجلداً أم عشرة مع ما بين القائلين من زمان تغير فيه حجم المجلد وعدد أوراقه، فإن هذا المخطوط الذي بين أيدينا لا يكون مناسباً لهذه التسمية (التذكرة) إلا إذا كان اختصاراً لتلك المجلدات الكثيرة. وهذا ما سنحاول معالجته في عنوان (مختار التذكرة) .

٢- (التذكرة القصيرة) عنوان لم أجده إلا عند البغدادي، وقد وجدته في عشرين موضعاً من كتب البغدادي الثلاثة: الخزانة وشرح أبيات المغني وحاشية على شرح بانة سعاد. فمن ذلك:

(١) الكراسة تقدر بعشر ورقات، انظر: تحقيق النصوص لهارون ص ٢٥،، مع ملاحظة تغير دلالة الفاظ الكراسة والجزء والمجلد والمجلد في تاريخ الكتاب العربي، فالمجلد مثلاً يكون معني ورقة وثلاثمئة ورقة والمجلد يكون مجلداً ويكون عشر ورقات والكراسة تكون عشر ورقات وتكون جزءاً أو مجلداً، وهكذا. انظر تاريخ بغداد (١٤٧/١٤) والمذاكرة في القاب الشعراء ص ٨٩، والصلة لابن بشكوال (٤١٦/٢) ومعجم الأدباء ص ٩٤٢، وأمالى الزجاجي ٣٦ هامش ١، وقد تأكدت من أن الجزء عند أبي علي عشر ورقات بتتبعي ذلك في مواضع الأجزاء في أصل الشيرازيات (الرسالة في عين شمس) المنقول عن نسخة أبي غالب المنسوخة عن أصل أبي علي نفسه وذلك في ص ٨، ٤١ إلى ص ١٧٠

(٢) تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب ٦٦١

أ- في الخزانة (١): "وقال أبو علي في التذكرة القصرية... فإنه قال عند الكلام على قولهم (ألا ماء بارد): قال المازني: يرفع (٢) على أنه خبر. ويجوز على قياس قوله أن يرتفع لأنه صفة لـ (ماء)، ويضم الخبر. ويجوز نصبه على قوله أيضاً على أنه صفة والخبر مضمّر. ويجوز على قياس سيبويه ومن عدّ أبا عثمان: ألا ماءً بارداً، بلا تنوين إلا أنك لا تضمّر لها خبراً لأنها مع معمولها الآن بمنزلة اللفظة الواحدة، وفي موضع المفعول، والمفعول لا يقتضي خبراً... ومثله قوله:

حَنْتُ قُلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنُ

أضاف (حين) إليها كما تضيفه إلى المفرد. فأما قوله: (حين لا حين) فالثاني غير الأول؛ لأنّ (الحين) يقع على الجزء اليسير من الزمان. قال:

نُطْلِقُهُ حِينًا وَحِينًا نُرَاجِعُ

و(لا) زائدة، ولا تكون غير زائدة... والنص أطول مما ذكرنا وكله في المخطوط (٩٥-أ) وما بعدها، وقد حذف البغدادي بعض عباراته اختصاراً.

ب- السابق (٣): "قال أبو علي في التذكرة القصرية: وجه زيادة الباء في اسم (ليت) شبه (ليت) لنصبها ورفعها بالفعل، والفعل يصل تارة بنفسه وأخرى بالباء؛ قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾، ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾. ومثله في أنه لما أشبه الفعل عُذِّي تعديته؛ تارة بنفسه وأخرى بحرف الجر: يا زيدُ ويا لزيد. فإن قلت: فهل يكون على إضمار اسم (ليت) كقوله:

أَلَا لَيْتَ أَنِّي يَوْمَ تَدْنُو مَنِيَّتِي شَمِمْتُ الَّذِي مَا بَيْنَ عَيْنَيْكَ وَالْفَمِ
فإن ذلك لا يستقيم لئلاّ يبتدئ (أن) مفتوحة، وسدّ الظرف في خبر (أن) مسدّ خبر (ليت)؛ كما سدّ في قولك: (علمت أن زيداً في الدار) مسدّ المفعول الثاني، وجواز حذف الخبر في (ليت) و(إن) وبابه بوقوع الجمل أخباراً لها.

وهو بنصه في المخطوط (٧٢-ب).

(١) الخزانة (٤/٤٣).

(٢) في الأصل: بالرفع، وغيرها البغدادي مراعاة لسياق كلامه.

(٣) الخزانة (٤/١٤٢).

ج- السابق (١) في كلامه على الشاهد:

وكانَ سَيَّانٍ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نِعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَأَغْبَرْتُ السُّوحُ

جاء النص: "وقد أخذ هذا من كلام أبي علي في التذكرة القصصية قال: إنما جاز (أو) مع (سيان) اتساعاً (٢)؛ وذلك أنهم لما رأوا (أو) يُجمع بها ما قبلها وما بعدها؛ كما جُمع بالواو - وإن كان المعنى مختلفاً - شَبَّهوه بها فعطفوا بها في هذا الموضع؛ كما يُعطف بالواو. وكذلك العلم بأن هذا الموضع يقتضي اثنين فصاعداً، ولا يُقتصر فيه على أحد الاسمين".

وهو نص موجود بحروفه في المخطوط (٣٣-١).

د- شرح أبيات المغني (٣): "وهو قول أبي علي في التذكرة القصصية قال بعد إنشاد البيت للفرزدق أو غيره: هذا على غير الظاهر، وتأويله الحكاية؛ كانه قال: التي أقول فيها هذا القول، وإضممار القول شائع كثير، والحكاية مستعملة إذا كان عليها دليل. والدلالة هنا قائمة، وهي أن الصلة إيضاح، وما عدا الخبر لا يوضح". وهو كما نقل، وقد جاء في المخطوط (٩٣-١) بعد أن قال: "قال الفرزدق أو غيره:

وإني لرامِ نظرةً قبلَ التي لعلِّي وإن شطَّتْ نواها أزورها"

هـ- السابق (٤): "قال - يريد أبا علي - في التذكرة القصصية عند الكلام على قول الشاعر (فأنت طلاق...): فأما:

ذاك الذي وأبيك (٥) تعرفُ مالكُ

فضرورة، ولا يقاس عليه، ولو لم يكن ضرورة لوجب أن لا يقاس عليه غيره؛ لأنَّ القسم قد يدخل في مواضع لا يدخلها فيه غيره نحو: إذن والله أكرمك. فدل ذلك على

(١) السابق (١٣٤/٥)

(٢) العبارة في الأصل: "إنما جاز اتساعاً". وغيرها البغدادي لتتنسق عبارته في النص المنقول.

(٣) شرح الأبيات (١٩١/٦)

(٤) السابق (٢١٢/٦)

(٥) ضُبُط في الأصل بالفتح، وصوابه بالكسر لأنه خطاب لطهية المراد بها القبيلة؛ كما قال البغدادي في شرح

أبيات المغني (٢١٥/٦)

أنه ليس بجار عندهم مجرى الجمل، فلا يجوز من حيث جاز الفصل بالقسم أن يفصل بغيره من الجمل. فإن القسم يجري مجرى ما يُجْتَلَب للتوكيد؛ نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾. فلا يجوز أن يفصل بين الصلة والموصول...".

والنص له تنمة، وهو في المخطوط (١٢٩-١) إلا أن البغدادي حذف منه، فالعبارة في المخطوط: "فإن القسم مثل الشرط في احتياج كل واحد من الجملتين إلى الأخرى بعدها، فجرى نحوه من (١٢٩-ب) قوله: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ﴾ فجرى لذلك مجرى المفرد بل مجرى ما يُجْتَلَب للتوكيد...".

و- السابق (١): "قال في التذكرة القصرية: يمنع أن يكون (ويمدحه وينصره) في الصلة؛ لأن (سواء) لا يقع على الواحد. (فمن) إذن نكرة، و(يهجو) صفة لها، وحذفت بعد، وأقيم الفعل بعدها نائباً عنها؛ كقوله:

جَادَتْ بِكَفِّيٍّ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ"

وهو بحروفه في المخطوط (١٥٤-١) بعد إنشاده البيت:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ (٢)

وأورد البغدادي من (التذكرة القصرية) نصوصاً أخرى لم أجدها في المخطوط (٣)، وهي تناهز العشرين. فإذا ما صح أن المخطوط هو (التذكرة القصرية) كان ما سقط منه قدراً عظيماً.

وانفراد البغدادي بذكر هذا العنوان يحملنا على التأمل في صحته وتمييزه من العنوان الأول (التذكرة)، فهل لأبي علي كتابان أحدهما عنوانه (التذكرة) والثاني (التذكرة القصرية)؟

(١) شرح الأبيات (٣٠٥/٧)

(٢) وهناك أمثلة أخرى في الخزانة (٣٣٣/٤، ٣٧٢، ٢٢١/٧، ١١٥/٩) ويقابلها في المخطوط (١٢٩-ب، ١٤٩-١، ٥٥-ب، ١٩٥-ب) وأما نصه في الحاشية على شرح بانت سعاد فساذكره وأعلق عليه في العنوان الأخير (مختار التذكرة).

(٣) انظر الخزانة (١٩٥/٣، ٢/٢، ٣٥٨/٤، ٢٦٧/٦، ٣٩١، ٦٣/٨، ٥٠٠، ٥٠٩، ٢٩٧/١٠، ٣٦١) وشرح أبيات المغني (١٥٥/٤)، وفيها كلها: "قال أبو علي في التذكرة القصرية" أو ما أشبه هذه العبارة.

جميع المصادر لا تذكر إلا (التذكرة)، ولا تنقل إلا عنها، في حين أن البغدادي يذكر العنوانين بشكل يفهم منه أنهما لكتابين مختلفين، ولكن بعض الأمور تدفع ذلك:

– قد يعدد البغدادي العنوانات للكتاب الواحد، وقد فعل هذا مع أبي علي نفسه، فكتاب (الشعر) مثلاً نجده قد ذكر له مع هذا العنوان: إيضاح الشعر، والإيضاح الشعري، وإعراب الشعر، وكتاب الشعر في أبيات الإعراب المسوقة على كتاب الإيضاح (١). فما يمنعه من فعل ذلك مع (التذكرة)؟

– نقل البغدادي في الخزانة (٢) نصاً طويلاً على أنه من (التذكرة القصصية)، ثم اقتطع منه جزءاً في الخزانة (٣) نصاً على أنه من (التذكرة) دون وصفها بالقصصية، والنص بتمامه في المخطوط (٩٥-١) سوى تعديلات يسيرة لم يخرج فيها البغدادي عن عاداته في نقل نصوص أبي علي الطويلة.

– في الخزانة (٤): "قال أبو علي في التذكرة القصصية..."، ويورد البغدادي نصاً طويلاً، ثم يأتي في موضع آخر منها (٥) فيقول مشيراً إلى هذا النص: "وقد تقدم في الشاهد الرابع والستين بعد الأربعمائة النقل عن تذكرة أبي علي ما يتعلق..."

فهل هما عنوانان لكتاب واحد؟ لا يمكن القطع إلا بعد البحث في العنوان التالي.

٣، ٤ – (المسائل القصصية) و(القصصيات): جمعت الحديث عنهما لأنهما عنوانان لكتاب واحد، ولا يسعنا جعلهما عنوانين لكتابين مختلفين؛ فكثير من كتب أبي علي تبدأ بكلمة (مسائل) مثل: المسائل الحلبيات والمسائل البصرييات والمسائل الشيرازيات وغيرها، وكثيراً ما تذكر هذه بحذف (المسائل) وأحياناً بالإفراد فيقال: الحلبيات أو المسائل الحلبية، والعسكرييات والمسائل العسكرية، وهذا أوضح من أن يقام عليه دليل لكثرة شهرته عند من عالج النقول عن كتب أبي علي أو درس آثاره؛ وعليه ف(المسائل

(١) انظر بحث د. الطناحي ذلك في مقدمة الشعر ص ٢١-٢٥

(٢) الخزانة (٤/٤٣)

(٣) الخزانة (٦/٤٠٠)

(٤) فيها (٦/٢٦٧)

(٥) السابق (٧/٢٢١)

القصرية) و(القصریات) ليست بدعاً في ذلك .
وقد وجدتُ خمسة مواضع من المخطوط ذكرها البغدادي في الخزانة وشرح أبيات
المغني على أنها من (المسائل القصرية) أو (القصریات) . فمنها :

أ- في الخزانة (١) في الكلام على الشاهد :

يا صاح يا ذا الضامير العنس والرحل والأقتاب والجلس
وأن السيرافي جعله من باب :
متقلداً سيفاً ورُمحاً

قال البغدادي : "وتبعه - أي السيرافي - على هذا شُراح أبيات الكتاب ، وأبو علي
الفارسي في المسائل القصرية ، بالقاف " . وهو قول أبي علي في المخطوط (١٧٧-ب)
حيث قال بعد أن أنشد الشاهد : "عطف (الرحل) على (العنس) وإن لم يكن المعنى
على ذلك ؛ كما جاء ذلك في الصفة ؛ قال :

كَانَ غَزَلَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمِلِ

وكما جاء :

مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا

ب- الخزانة وشرح أبيات المغني (٢) : "وكلٌ منهما لم ير ما كتبه أبو علي الفارسي في
المسائل القصرية ... قال أبو علي الفارسي : حدثنا الشيخ أبو الحسن الكرخي (٣) عن
يحيى بن الحريش الرقي قال : أرسلني الكسائي إلى محمد بن الحسن أسأله عن الجواب
في هذه الأبيات :

إِنْ تَرْفُقِي يَا هَنْدُ فَالْرَفْقُ أَيْمَنُ	وإِنْ تَخْرُقِي يَا هَنْدُ فَالْخُرْقُ أَشْأَمُ
فَأَنْتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ	ثَلَاثًا وَمَنْ يَجْنِي أَعَقُّ وَأَظْلَمُ
فَبَيْنِي بِهَا إِنْ كُنْتَ غَيْرَ رَفِيقَةٍ	فَمَا لَأَمْرِي بَعْدَ الثَلَاثِ مُقَدَّمُ

(١) فيها (٢/٢٠٣)

(٢) الخزانة (٣/٤٢٥) وشرح الأبيات (١/٣٢٦)

(٣) في متن المخطوط لم يذكر أبو الحسن الكرخي ، ولكن الناسخ كتب في هامشه : يعني أبا الحسن الكرخي .

قال: فأتيتُ محمد بن الحسن بالأبيات، فقال: **إِنْ نَصَبَ (الثلاث) فهي ثلاث** تطبيقات. **وإن رفع (الثلاث) فهي واحدة.** كأنه أراد أن يُخبر أن عزيمة الطلاق ثلاث. قال: فرجعتُ إلى الكسائي فأخبرته بقول محمد، فتعجب من فطنته. والنص بحروفه في المخطوط (٢٦-ب) وما بعدها.

ج- الخزانة وشرح الأبيات (١): **" ومنع الكل أبو علي في المسائل القصيرية... هذا كلامه: قوله:**

فانت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث... البيت

لا يخلو إذا نصبت ثلاثاً أن يكون متعلقاً بطلاق أو غيره. فلا يجوز أن يكون متعلقاً بطلاق؛ لأنه إن كان متعلقاً به لم يخل من أن يكون طلاق الأول أو الثاني. فلا يجوز أن يكون متعلقاً بطلاق الأول؛ لأن الطلاق مصدر فلا يجوز أن يتعلق به شيء بعد العطف عليه. ولا يجوز أيضاً أن ينصب ثلاث بطلاق الثاني؛ لأنه قد أخبر عنه للفصل. فإذا بطل الوجهان جميعاً ثبت أنه متعلق بغيره. فيجوز أن يكون متعلقاً... والنص طويل جداً وهو في المخطوط (٢٦-أ) وما يليها.

د- الخزانة وشرح أبيات المغني (٢): في الكلام على البيت:

حَرَّاجِيحُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ عَلَى الْحَسَفِ أَوْ نَرْمِيْ بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

قال البغدادي: "...وتبعه أبو علي في القصريات، وقال: **إِلَّا هَا هُنَا زَائِدَةٌ.** لولا ذلك لم يجز هذا البيت؛ لأن تنفك في معنى تزال، ولا يزال لا يتكلم به إلا منفياً عنها". وقول أبي علي بحروفه في المخطوط (٤٦-ب).

وهناك نص من (المسائل القصيرية) جاء في هامش الأصل المخطوط (للمسائل البصريات) (٣)، وهذا الأصل بخط أحمد بن تميم اللبلي الأندلسي، وتاريخ نسخه سنة ٦١٥ للهجرة (٤)،

(١) الخزانة (٤٢١/٣) وشرح الأبيات (٣٣٣/١)

(٢) الخزانة (٢٥٢/٩) وشرح الأبيات (١١٠/٢)

(٣) البصريات المطبوعة ٧٥١

(٤) كان لابن تميم هذا فضل عناية بنسخ كتب أبي علي، حيث وصلنا مجموع بخطه فيه البغداديات والعسكريات والبصريات وغيره. انظر: أبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي ص ٤٧٥.

حيث عرض أبو علي في مسألة من البصريات لقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ زَيْنًا لِّكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ﴾ فقال: "أي العمل الذي أوجبَ عليهم". فجاء في الهامش: "في المسائل القصيرية: أي: العمل الذي أمروا به ونُذِبوا إليه وشُرعَ لهم". وهذه العبارة بحرفها في المخطوط (١٨-ب). ولا أدري هل العبارة بخط الناسخ ابن تميم أم غيره؟

وبعض ما عزاه البغدادي إلى (المسائل القصيرية) أو (القصريات) لم أجده في المخطوط (١)، ولعلها فيما ذهب به الخرم من الأصل المخطوط.

بقي أن ننظر في علاقة (القصريات) أو (المسائل القصيرية) بـ (التذكرة القصيرية). وهناك بعض النصوص التي تكشف حقيقة هذا الأمر، فياقت (٢) يقول في ترجمة (محمد بن طويس القصيري أبي الطيب): "أحد تلاميذ أبي علي الفارسي، أملى عليه المسائل القصريات وبه سُميت"، ويقول البغدادي (٣): "والتذكرة القصيرية هي المسائل التي جرت بينه - يعني أبا علي - وبين صاحبه أبي الطيب محمد بن طوسي المعروف بالقصيري".

النصان يثبتان صورة واحدة تقريباً لتأليف (القصريات) و (التذكرة القصيرية)، ثم نجد البغدادي في الحاشية (٤) يذكر مصنفات أبي علي فيقول: "ولأبي علي من التصانيف: كتاب الحجة، التذكرة، الإيضاح الشجري، المسائل البغدادية، المسائل القصيرية... وكل هذه المؤلفات عندي ولله الحمد". ولم يذكر فيها (التذكرة القصيرية)، فلو كانت كتاباً يختلف عن (المسائل القصيرية) لما ترك ذكرها، مع كونها من مصادر كتابه التي نقل عنها كثيراً إلى درجة جعلها في صدر كتب أبي علي حين ذكر مصادره في الخزانة (٥)، ولم يذكر هناك (القصريات) أو (المسائل القصيرية). أي أنه لم يجمع في هذين الموضعين من كتابيه بين ذكر (التذكرة القصيرية) و (المسائل القصيرية).

(١) وهذه النقول مواضعها في الخزانة (١/٣٠٧، ٢/٢٠٣، ٦/١٧٩، ٩/٨٢).

(٢) معجم الأدباء (٦/٢٥٤٣)

(٣) الخزانة (١٠/٣٦١)

(٤) حاشيته على شرح قصيدة بانت سعاد (١/٩٢)

(٥) الخزانة (١/٤٠)

وعليه فلا يسعنا أن نذهب إلى أنهما كتابان، بل هما عنوانان لكتاب واحد؛ يعضدنا في هذا ذلك العدد الكبير من النصوص التي ذكرنا جملة منها فيما سبق وجاءت معزوة إلى العنوانين، وهي موجودة في مخطوطنا.

ونعود إلى سؤال أجّلنا الإجابة عنه فيما سلف، عن علاقة (التذكرة) بـ (التذكرة القصرية). قدّمنا فيما سبق احتمال كونهما كتاباً واحداً مع ما يستأنس به من إشارات تقوي ذلك، غير أن إصرار كتب التراجم وغيرها على ذكر (القصريات) ^(١) منفصلة عن (التذكرة) في مصنفات أبي علي يمنع هذا الاحتمال.

ولكننا نجد عند القفطي ^(٢) نصاً يجلو شيئاً من الإبهام، إذ يقول في ترجمة القصري: "صحب أبا علي وأخذ عنه وأكثر، وسأله المسائل المعروفة بالقصرية، وهي أكثر مسائل أبي علي؛ مع اختصار ألفاظها، وقد قيل إنها من مسائل التذكرة لأبي علي"، ثم ذكر نصاً كان على ظهر الجزء الأول من (التذكرة) فيه: "كان الشيخ أبو علي سمى هذا الكتاب روزنامه بالفارسي، قال - أي الناسخ راوي الخبر -: كان محمد بن طوسي القصري المعروف بالقصري نسخ إلى آخر الكراسة السابعة من هذه الكرايس ^(٣) فنسخت وشاعت تسميته، وجعل كل عشر كرايس من هذا الكتاب جزءاً منه، وبلغ الكل إلى آخر سنة خمس وسبعين وثلثمائة، مائة وخمسة وعشرين كراسة، وابتدأ في السادسة ^(٤) في سنة ست وسبعين. وهذه الأجزاء التي سماها القصريات هذا الجزء أولها والسابع آخرها، وقد كان القصري قرأها على الشيخ أبي علي واستفسر فيها مواضع، وترك مواضع..."

ومنه يظهر أن (القصريات) مستقلة من (تذكرة) أبي علي، فلا غرابة في أن نجد نصوصاً عديدة مشتركة بين الكتابين، وهذا النص يفسر لنا كثرة النقول عن (تذكرة)

(١) بعد قولنا بأن (التذكرة القصرية) و(المسائل القصرية) و(القصريات) كتاب واحد ساكتفي بذكر عنوان واحد وأقصد به المواضع التي ذكرت فيها هذه العناوانات جميعاً في المصادر.

(٢) الإنباه (١٥٤/٣)

(٣) أظنه يريد: إلى آخر الجزء السابع من هذه الأجزاء، ولا أقصد أن عبارته محرفة، ولكن تكرار (الكراسة) قد يوقع في اللبس.

(٤) وأيضاً أظن المراد الجزء السادس.

أبي علي مقارنة بالنقول عن (القصریات)؛ لأن (التذكرة) كتاب كبير يقع في عشرين مجلداً على ما ذكر ابن خیر، أو عشرة في تقدير السيوطي، في حين أن (القصریات) لا تتجاوز سبعة أجزاء، ثم إن القصریات خرجت على يد القصري، أما التذكرة فعُرفت في حياة أبي علي لأن ياقوتاً^(١) يحكي عن ابن مہرويه أن السلطان ببغداد كان قد رسم لأبي علي أن ينتصب في كل أسبوع يومين لتصحيح كتاب التذكرة لخزانة كافي الكفاة.

٦- (مختار تذكرة أبي علي وتهذيبها)^(٢): وهو كتاب لابن جني قام فيه باختصار (تذكرة) أبي علي والتعليق على مواضع منها، وقال البغدادي^(٣): "إن لديه نسخة منه"، ولكنني لم أعثر عنده على نقل عزاه إلى هذا (المختار). وقد اجتمعت عندي بعض الدلائل أسوقها فيما يلي:

أ- تدل بعض نصوص التذكرة التي جمعتها من المصادر على أن مخطوطنا مختصر عن التذكرة، فمن ذلك أن الشاطبي في المقاصد الشافية^(٤) نقل: "قال الفارسي في التذكرة: قولهم (جاء الهندات) حسن، وليس في القبح كقولهم (جاء هند)؛ لأن الواحدة حكمها أن تلزمها علامة التانيث للفصل بين التانيث والتذكير، وأيضاً فتلزم العلامة للزوم المعنى المسمى، وقد تكون الألف والتاء في الجمع على غير حد التانيث في الواحد، ألا تراهم قالوا في تحقير دراهم: دريهمات، فلحقت الألف التاء على حد الجمع وتانيث الجماعة... فإن قلت: فهل يستقيم على هذا أن أقول: قالت الزيدون، فأحمل على الجماعة؟ قال: فإن هذا لا يسوغ عندي، ألا ترى أن هذا الضرب من الجمع لم يجئ في تانيث دريهمات فيما ذكرت لك، ولا يكون ذلك إلا على حد واحدة المذكر وتثنيته".

(١) معجم الأدباء ٨١٥، وحكاه عنه السيوطي في تحفة الأديب ٦٥٨

(٢) ذكر الدكتور غنيم الينبعاوي في (أضواء على آثار ابن جني) ص ٦١ أن الكتاب مذكور لابن جني في وفيات الأعيان (٢٤٧/٣) والإنباه (٢٣٧/٢) وعيون التاريخ لابن شاعر (١٥٠/١٢) مخطوط، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ص ٣٩٨ ووجدت جامع العلوم في الجواهر (إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج) ص ٢٧٣، وكشف المشكلات ص ٩٩٧ قد ذكر تهذيب ابن جني لتذكرة أبي علي، وعده حاجي خليفة في كشف الظنون ص ٣٨٤ تلخيصاً.

(٣) حاشية على شرح قصيدة بانت سعاد (٢٠٠/١)

(٤) المقاصد (٥٨٦-٥٨٧/٢)

وفي المخطوط (١٥٥-ب): "(جاء الهنداتُ) حَسَنٌ، و(جاء هندٌ) قبيحٌ؛ وذلك أن الواحد يجب في القياس أن يكون في مؤنثه العلامة؛ لِيَفْصِلَهُ مِنَ الْمَذْكَرِ، وليس كذلك الجمع، وقد تكون الألف والتاء في المذكر؛ نحو: دُرَيْهَمَاتٍ، وإنما يُراد تأنيث الجماعة لا الواحد. ولا يجوز عندي (جاءت الزيدون) تُريد الجماعة؛ لأن هذا الضرب لم يَجِئ في تأنيث كما جاء (دُرَيْهَمَاتٍ) فيما ذكرته لك، ولا يكون ذلك إلا على حَدٍّ واحدةٍ المذكر وتثنيته".

وكذلك نجد في (٨٧-أ) النص: "حدثنا أبو علي [ع: يرفعه إلى عمران بن حصين] قال: "...، فهذا يدل على أن الإسناد مذكور في أصل أبي علي وحذفه (ع) ونص على رفعه إلى عمران. ومثله في (٧٦-ب) يذكر أبو علي خبراً عن ابن درستويه أوله: "وقفنا ببغداد في الجانب الغربي ... وبعد نهاية الخبر: "قال فاف في أول هذه الحكاية: هذا خط أبي محمد بن معروف ...". مما يدل على أن (ع) حذف هذا من أول الخبر (١).

ومن ذلك أيضاً أن ابن منظور في اللسان (هيه) في كلامه على (هيهات) والشاهد:

هيهات من مُنْخَرَقٍ هَيْهَاؤُهُ

يقول: "وقد تكلم عليه أبو علي في أول الجزء الثاني والعشرين من التذكرة". وهذا الموضع الذي ذكره هو في الأجزاء التي ضمها المخطوط، غير أننا لا نجد في المخطوط؛ مما يدل على أن مخطوطنا لا يضم كل (التذكرة)، وإنما هو اختصار لها (٢).

ويشهد لذلك أيضاً أن الشاطبي (٣) حكى عن التذكرة نصين حدد موضع الأول في الجزء الحادي عشر والآخر بالتاسع عشر وهما في المخطوط (٤٧-أ، ١٤٣-أ) ومع مراعاة إحدى عشرة ورقة سقطت منه والاعتماد على ما سبق من أن الجزء عشر ورقات تقريباً يكون كتابنا ينقص عن التذكرة في هذين الموضعين خمسة أجزاء تقريباً، مما يقوي

(١) وانظر مثلاً آخر في (٢٠٤-أ) يعلق فيه ابن جني على كلام أبي علي فينفي وجهاً لم يرد في نص أبي علي غير أنه ورد في كلامه في الحجة (٣/٢، ٥٩/٣) المطابق لأول كلامه في كتابنا.

(٢) وانظر أمثلة أخرى على اختصار عبارة المخطوط مقارنة بما في نصوص التذكرة في: المصادر في المخصص (٦١/٤) والمقاصد (١٩٤/٢، ٦٩٨/٥) وإيضاح شواهد الإيضاح ١٢١، والبصريات ٧٠٥-٧١١، وفي

المخطوط (١٧-ب، ٣١-أ، ٢٥-أ، ١٢-أ، ٢٩-أ)

(٣) المقاصد الشافية (١/١١٤، ٢/١٦٣)

القول باختصاره من التذكرة.

ب- في متن المخطوط يتكرر الرمز (ع) خمساً وأربعين مرة، ومرة واحدة بالهامش وهي أيضاً بخط الناسخ، وأكثر نصوص هذا الرمز تعليقات على كلام أبي علي، وفي بعض المواضع القليلة تأتي مسائل تامة مستقلة بعد هذا الرمز؛ أي أنها ليست تعليقاتاً مباشراً على كلام أبي علي؛ كما في (٢٠٠-أ، ب)، ولكننا نجد في جملة نصوص (ع) في المخطوط ملحوظتين:

الأولى: أن في هذه النصوص دلالة شاهدة على أن المراد به هو عثمان بن جني، كما ذهب بعض الدارسين إلى ذلك^(١). ومن مواضع ذلك:

- في (١٦٩-أ) في نص طويل ل(ع) يقول: "فإن قلت: فإذا كان أبو الحسن عندك وعلى ما علّلت به مذهبه في شرحك تصريف أبي عثمان إنما عدل عن قول كافة النحويين: (اضرب) إلى قوله الذي هو (اضرب) لما كرهه في قول النحويين من اجتماع حرفين متحركين متواليين...". ثم يقول في آخر كلامه: "وقد أوضحت هذا في كتابي في شرح التصريف، فاطلبه هناك". وهذا نجده عند ابن جني في (المنصف) بعد أن ذكر أبو عثمان قول الأخفش في نص طويل^(٢).

- يقول (ع) في (١٩٩-أ): "وكنت سألت أبا علي عن التاء في (تجفاف) للإلحاق هي؟ فقال: نعم هي له". ونجد في الخصائص^(٣): "وسألت يوماً أبا علي - رحمه الله - عن تجفاف: أتأؤه للإلحاق بباب قرطاس؟ فقال: نعم، واحتج...".

الثانية: أننا إذا ما استثنينا المواضع النادرة التي يأتي فيها كلام (ع) مسائل مستقلة، فإن ما سواها في سبيل إصلاح كلام أبي علي أو إتمام نقصه، أو التنبيه على خلل فيه أو غموض اعتراه؛ وسواء كان ذلك في كلام أبي علي نفسه أو فيما حكاه أبو علي، ومن أمثلة ذلك:

- في (٣٦-أ): "فا: ولا يجوز (إن تأتني فأتك) على أن تجزم الجواب وتدخل

(١) انظر مقدمة د. الطناحي في (الشعر) لأبي علي ص ١٠٢، و(أضواء على آثار ابن جني) ص ٢٧. ووجدت

ابن جني استخدمه في: الخطاريات ١٦٦ وما بعدها وبقية الخطاريات ١٣

(٢) المنصف (٢/٢٦٣-٢٦٤)

(٣) الخصائص (١/٢٣٢)

الفاء؛ لأنَّ الجازم والمجزوم لا يُفصل بينهما بما ليس بأجنبي منهما. فإذا لم تفصل بغير الأجنبي، فالأجنبي أولى أن لا يُفصل والفاء جواب.

[ع: فيه عندي أنا شيء آخر مع هذا، وهو أن الفاء في جواب الشرط / ٣٦-ب جاءت نائبة عن الجزم، فلا يجوز أن تجزم ما بعدها لثلاث تجمع بين العوض والمعوّض منه. وأيضاً فإنَّ الفاء في جواب الشرط إنما دخلت ضرورةً لما كان ما بعدها [ما] لا يمكن أن يكون جواباً له. فإذا كان هناك فعل مضارع أو ماضٍ لفظاً ومضارعٌ معنى لم يُحتج إليها؛ لأنَّ في ذلك نقضاً لوضعها، وهو زوال الضرورة الداعية. وهذا واضح].

- في (٥٥-ب): "قال: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيراً﴾ فهذا على حذف المضاف، أو يكون جعل الكلام أذى حيث كان الأذى يكون به.

[ع: هذا عندي أشبه الوجهين لقوله: (ولتسمعن)؛ لأنَّ الأذى في الحقيقة لا يُسمع وإنما يصل إلى النفس].

- في (٦٠-ب) يحكي أبو علي عن المازني: "قال أبو عثمان: سأل مروانُ الأخفش: أتمييز (لأضربنه يذهب أو يمكث) على حد قوله: (لأضربنه ذهب أو مكث)؟ فقال: لا؛ لأنَّ معناه: إن ذهب وإن مكث. فلو أظهرت (إن) مع (يذهب) لكان مجزوماً، والفعل إذا انجزم لم يتقدم جوابه، ولو أظهرت (إن) مع (ذهب) لجاز تقديم الجواب؛ لأنه غير مجزوم.

[ع: قوله: الفعل إذا انجزم لم يأت قبله ما يكون دالاً على جوابه وبدلاً منه؛ نحو: (أنت ظالم إن تفعل). هذا لا يجوز؛ لأنَّ تقديره: إن تفعلْ تظلم، وصار قوله: (أنت ظالم) بدلاً منه ودليلاً عليه. ولكن يجوز: (أنت ظالم إن فعلت)؛ لأنك لم تجزم الشرط فيجب جزمه بجواب أو الفاء. / ٦١-أ فأما حقَّ جواب الجزاء فإنه لا يتقدم أبداً؛ انجزم الفعل أو لم ينجزم. وجماع هذا أن يقال: إن فعل الشرط إذا انجزم لم يحسن أن يكون جوابه إلا مجزوماً أو بالفاء. فاعرفه.].

- وفي (٦٨-أ) يتكلم أبو علي في توجيه بيت الشماخ:

فَقَرَّبْتُ مُبْرَأَةً كَأَنَّ ضُلُوعَهَا مِنْ الْمَاسِخِيَّاتِ الْقِسِيِّ الْمُوتَرَا

وفي بعض كلامه: " ويجوز أن يحمله على (أعني)؛ كانه لما قال: (كأن ضلوعها من الماسخيات)، بينَ فقال: أعني القسي. وهذا ليس بالحسن؛ لأن (الماسخيات) هي (القسي)، حتى كأنك إذا ذكرت الماسخي فقد ذكرت القسي؛ كما أنك إذا ذكرت المهرية فقد ذكرت الإبل. فإذا كان كذلك ضعف هذا على وجه التبيين.

[ع: ليس يضعف عندي. وذلك أنه ليس كل قوس ماسخية مؤثرة. وإنما غرضه التوبيخ لانحناء ضلوعها. ورد ذكر (القسي) لما كانت الماسخية صفة لها].

- في (٧٠-ب) يقول أبو علي في كلام له: "وما كان من المضاعف متعدياً فمضارعهُ على (يفعل)". فيُعقَّب [ع: إنما يجب أن يكون المتعدي على (يفعل) في المضاعف إذا كان الماضي (فعل). فأما (فعل) في المضاعف فيكون (يفعل) قالوا: شَمِئْتُهُ أَشْمُهُ، وَعَضِضْتُهُ أَعْضُهُ، وَسَفِفْتُهُ أَسْفُهُ، وَرَبَيْتُهُ أَرْبُهُ. قال: كان لنا وهو قَلُو نُرْبُهُ"]

وهذه السمات في هذه التعليقات - من إصلاح خلل أو إتمام نقص أو تنبيه على غموض وما أشبه ذلك - كلها تناسب وصف جامع العلوم الباقولي لكتاب (تهذيب التذكرة) لابن جني، حيث يقول (١) بعد أن نقد مسألة في (التذكرة) لأبي علي رأى فيها خللاً لم يتم إصلاحه: "وقد وقعت هذه المسألة في عدة نسخ من التذكرة، وليس فيه هذا الفصل الأخير، وإنما وقع في تهذيب عثمان، وهو يتكلم على مثل هذه الأشياء".

ولكننا لا نجد هذه المسألة التي يشير إليها في مخطوطنا الذي لا ننسى أن هناك خرمين في وسطه وفي آخره لا ندري مقدار ما أذهب آخرهما من الكتاب.

وبرجع البصر في أول دليل أثبتنا فيه أن المخطوط اختصار لتذكرة أبي علي نجد ذلك ملائماً لقول الباقولي (٢) عن ابن جني: "وإنما شرع في التذكرة فزعم أنه يلخصها ونبه على بعض المواضع منها".

(١) الإعراب المنسوب للزجاج (الجواهر) ٢٧٣، ويقول أيضاً في شرح اللمع ٣٨٠ عن ابن جني: "وهو تعقّب هذا الكتاب حرفاً حرفاً".

(٢) كشف المشكلات ٩٩٧

ونخلص من هاتين الملحوظتين إلى أن (ع) رمز لأبي الفتح عثمان بن جني صاحب أبي علي، وأن طبيعة تعليقاته في المخطوط أقرب ما تكون لكتاب ذكر له بعنوان (مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها).

على أنه يجب الالتفات إلى أن عمل ابن جني لم يبلغ الكمال في إصلاحه نص أبي علي وتتميم ما اعتوره من نقص، فكلام الباقرلي واضح في أنه عرض لموضع، أي: إنه لم يستقص المواضع في الكتاب، وهذا يفسر بقاء مواضع ناقصة في المخطوط، بل إن ابن جني نفسه وقع النقص في كلامه فلم يتمه (١).

ج- في إحدى النسختين اللتين حُقق عنهما كتاب (الشعر) لأبي علي جاء في هامشها: "في الأصل: هذا آخر الجزء العاشر من أجزاء أبي علي رحمه الله. نقلته من خط أبي الفتح بن جني" (٢). وهذه إشارة إلى أن ابن جني كان يُعنى بإثبات نهاية بعض أجزاء نسخة أبي علي إن لم يكن يفعل ذلك في كل أجزاءها، وهذا الأمر نجده في مخطوطنا. ففي أوله نص على أن هذا الجزء الأول، ثم نجد في (١٦٩-ب) عبارة: "آخر المجلدة وهو آخر الجزء العشرين من أجزاء أبي علي وأول الحادي والعشرين"، وقد جاءت مباشرة بعد تعليق (ع)، ونجد في (١٨٢-ب) عبارة "أول الثالث والعشرين". وكتابة الناسخ هذه العبارات بخطه في المتن يشير إلى أنها في أصل النسخة التي أخذ عنها، وخاصة أنه كان يثبت كل تعليق في الهامش مقروناً برمز يعين صاحب هذا الهامش.

وكاتب هذه العبارة قبل الأخيرة يُعلمنا أنه ينسخ من نسخة أبي علي، وقد أخبرنا ابن جني في الخصائص (٣) أنه نسخ (التذكرة) بنفسه إذ يقول: "وكنْتُ وأنا أنسخ التذكرة لأبي علي إذا مرَّ بي شيء...".

د- قال القرطبي (٤): "وفي كتاب التذكرة المهدبة (٥) عن الفارسي أن أبا العباس قال:

(١) انظر تركه الجواب عن الاعتراضين اللذين افترضهما في (١١٣-ب)

(٢) انظر مقدمة د. الطناحي للشعر ص ١٠٢، وموضع العبارة في المطبوع ص ٤٣٧.

(٣) الخصائص (٢٠٨/١)

(٤) تفسير القرطبي (٣/٥)

(٥) أثبت الناشر في المتن: المهدية، ونص في الهامش على أنها في ثلاث نسخ: المهدية.

لو صليت خلف إمام يقرأ : ﴿ وما أنتم بمُصْرِحِي ﴾ (١) و﴿ اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ
والأرحام ﴾ (٢) لأخذتُ نعلي ومضيتُ. وهو نصٌ موجود في المخطوط (٨٤-ب)
وأوله: حدَّثني أبو علي قال :...، فظنه القرطبي أبا علي الفارسي، في حين أنه أبو علي
إسماعيل الصفار الذي يحدث عنه الفارسي في أخبار متوالية في ذاك الموضع.
فمن ذلك كله نخلص إلى أن المخطوط هو كتاب (مختار تذكرة أبي علي الفارسي
وتهذيبها) لابن جني (٣).

ولأهمية نقول البغدادي عن كتابنا وأثرها في مبحثنا هذا ينبغي التوقف عند بعضها لأن
موقفه فيها يبعث على العجب، وأقرب ما أهتدي إليه في تفسيره أنه اقتنى نسخة له حُرِفَ
عنوانها إلى التذكرة القصرية فظل ينقل عنها على هذا الوجه (٤)، ففي حاشيته على شرح
قصيدة بانت سعاد (٥) قال عن رواية ضم (طغيا) وفتحها: "حكاهما أبو علي في التذكرة
القصرية، قال جامعها أبو الطيب محمد بن طوسي المعروف بالقصري: ألقى علينا أبو علي:
وإِلَّا النُّعَامَ وَحَفَّائَهُ وَطَغْيَا مَعَ اللَّهَقِ النَّاشِطِ

فقلتُ له: (طغيا) هذه الصفة بمنزلة (خزيا) و(صدّيا)، ولا تكون اسماً؛ لأنه كان
يلزم فيها الواو كفتوى وشروى. فقال: ليست صفة؛ لأنه اسمٌ للبقرة الصغيرة. وإنما هي

(١) سورة إبراهيم: ٢٢، وقرأ بكسر الباء حمزة والأعشى ويحيى بن وثاب، وجمهور النحاة على تضعيفها
وردها، غير أن أبا علي في الحجة (٣٠/٥) احتج لها سماعاً وقياساً وردّ تلحينها. وانظر: معاني الفراء
(٧٥/٢) وتأويل المشكل ٦٢، ومعاني الزجاج (١٥٩/٣) والسبعة ٣٦٢، ٣٦٤، والمبسوط ٢٥٦، وتاريخ
بغداد (٣٢٣/٨) والبحر (٤٠٨/٥) والخزانة (٣٩٥/٤)

(٢) سورة النساء: ١، وجر (الأرحام) قراءة حمزة وغيره، فرغت من تخريجها والتعليق عليها في ١٠ ب.
(٣) في معجم الأدباء ص ١٥٩٨ ابن جني في إجازته لأبي عبد الله الحسن بن أحمد بن نصر ذكر في آثاره:
"وكتاب ما خرّج عني من تأييد التذكرة عن الشيخ أبي علي أدام الله عزه". وهذه العبارة تفيد أنه كتابٌ من
كلام أبي علي مما رواه ابن جني عنه لا أنه كتاب لأبي علي، كما تفيد أيضاً أن الكتاب لا يضم نصوص
التذكرة وإنما يشتمل على ما يؤيد التذكرة؛ في حين وجدنا نصوص التذكرة طويلة وقصيرة في مخطوطنا
كما حكمتها المصادر، ثم إن عبارة ابن جني تخلو من الإشارة إلى أنه قد علّق على مروياته عن أبي علي،
وهذا لا يتسق مع حال المخطوط الذي عرضنا له.

(٤) هذه تختلف عن نسخته الصحيحة من التذكرة القصرية.

(٥) الحاشية (٤١٢/٢).

اسم شدً عن الواو فخرج على أصله بالياء، وليس يمتنع عندي أن يكون في الأصل صفة نُقل كأجدل وبابه من نحو: عبْد وصاحب.

قلتُ له: يوكدُ عندك أيضاً معنى الوصفية فيه أنه قرّنه بالناشط فبقي من معنى (نشط). قال: ورواه أحمد بن يحيى ثعلب بفتح الطاء، ورواه الأصمعي بالضم.

وهذا النص في المخطوط (١٣٣-ب)، إلا أنه مسبوق برمز (ع)، ولم يرد على أنه من قول أبي الطيب القصري الذي لم أجد له رمزاً يناسبه في المخطوط فضلاً عن التصريح باسمه، ووجدت ابن سيده (١) ذكر أن ابن جني روى مضمون النص نفسه، وبحثت عنه في كتبه فلم أجده في شيء منها.

وينقل البغدادي أيضاً في شرح الأبيات (٢) نصاً عن التذكرة القصرية لا نجده في المخطوط، ثم يقول: "وقال أبو علي في نسخة أخرى منها: لا تتعلق إذا الثانية بمحذوف بعد الناس..."، وهو نص في ستة أسطر موجود في المخطوط (١٥٤-ب).

وقد يعضد القول بتحريف عنوان النسخة التي يشير إليها ما وقع في نقله في الخزانة (٣) حيث قال: "وهذا كلام أبي علي في التذكرة القصرية قال: سبحانا يحتمل وجهين... كزید من الزیدین. وجاز أفراد سبحان...". وهو نص في المخطوط غير أن هناك تعليقاً لابن جني بين (الزیدین) و(جاز أفراد) لم يرد في نقل البغدادي.

ومثله ما وقع في نص طويل في شرح أبيات المغني (٤) نقله على أنه من التذكرة القصرية في أواخره: "فإن قلت: قد فصلوا بين الصلة...". ثم جواب عن هذا الإشكال وأثبتته البغدادي على أنه من تمام كلام أبي علي في حين أنه في المخطوط (١٢٩-ب) تعليق من (ع) (٥).

(١) المخصص (١٨٣/١٥، ٣٧/٨)

(٢) شرح أبيات المغني (١٨٦/٢)

(٣) الخزانة (٢٢١/٧)

(٤) شرح الأبيات (٢١٢/٦)

(٥) وانظر أيضاً في الخزانة (١١٧/٩) نقله عن أبي علي في التذكرة رواية بيت وشرحه، وهو في المخطوط (١٩٥-ب) من نصوص كثيرة متوالية يحكيها ابن جني عن النضر بن شميل وليس أبا علي.

ولكن إذا صحَّ حملُ ذلك على أنَّ النسخة التي ظنها البغدادي نسخة من التذكرة القصيرية كانت ذات عنوان محرف، فعلام نحمل حكايته في الخزانة (١) نصاً عن التذكرة القصيرية يقول في آخره : انتهى، ويُعقبه بتعليق على أنه منه، وهو بنصه في المخطوط (١٩-١) قد جاء مسبقاً برمز ابن جني (ع) ؟

ثانياً: صفة الكتاب ومحتواه

التذكرة لأبي علي "كتاب" عزيز كثير الفائدة، تكلم فيه على معاني آيات من القرآن، وأحاديث عن النبي ﷺ، ومعاني أبيات من أشعار العرب، ومسائل من النحو والتصريف (٢)، والكتاب - فيما يبدو لي - كان أصله مخزناً يجمع فيه أبو علي ما يعنُّ له من مسائل ومباحث في الموضوعات المذكورة في صورتها الأولى، فالكتاب موضع يُذكر أبا علي بالمبحث وما رآه فيه حال نظره الأول فيه أو دراسته الأولى، بل يكاد يكون مسوِّدة للمسألة في بعض مواطنه، ويرجَّح ذلك ما يأتي:

١- في الخبر السالف الذي حكاه القفطي تبين أنَّ أبا علي كان قد سماه روزنامه، وهي كلمة فارسية تعني المذكرة أو الدفتر الذي تُثبت فيه الأمور والوقائع اليومية وتشرحها (٣)، وهذا دالٌّ على وظيفة الكتاب على الوجه المذكور، ولذلك ترجمه القصيري أو أبو علي بالتذكرة.

٢- لم أجد عنوان التذكرة عند مصنف سبق عصر أبي علي على الرغم من كثرة تكرار هذا العنوان لكتب عديدة في علوم شتى (٤)، مما يقوِّي أنَّ أبا علي لم يأخذه عن غيره بل ابتدعه للسبب المتقدم.

٣- كثرة المواضع التي لم يتم فيها الكلام في الكتاب، ويأتي فيها لفظ (بيّض) (٥)،

(١) الخزانة (٤/ ٢١٠)

(٢) وصف لابن العديم للتذكرة في بغية الطلب ص ٢٢٦٥ نقلته عن: الأصول النحوية والصرفية (١/ ٨٧)، وانظر أيضاً قول اليماني في: إشارة النعين ١٣٣

(٣) من: المعجم الفارسي (فرهنگ متوسط دهخدا) ١/ ١٥١٥، وترجم النص أخونا د. حسن الموسوي، وانظر المعجم المفصل في العرب والدخيل ص ٢٤٣

(٤) انظر مثلاً ما جاء في: كشف الظنون ٣٨٣-٣٩٣

(٥) المشهور في مثلها في المخطوطات أن تضبط ضبط الماضي ببناء المجهول أو المعلوم، ولكنها في مخطوطنا في معظم مواضعها ضُبِّطت بصيغة الأمر، وانظر تعليق د. الدالي في: هامش الاستدراك ١٥٨

فقد أحصيتُ ستاً وعشرين مرة تكرر فيها هذا اللفظ؛ فمن ذلك ما نجده في (٩٠ - ب) : "فا: لو قال قائل في (أخر): إنه معدول عن (أخريات)؛ كأنه أريد به الجمع، فعُدل (أخر) عن هذا الجمع [بيّض]" وفي مسألة أخرى في الصفحة نفسها: "وموضع الشبهة أنه لا يتعرّف بدخول لام التعريف عليه. فلما رأوها لا تدخل عليه قدّروا [بيّض]". ومثله في (١٠١-ب): "وموضع الشبهة أنه لا يتعرّف بدخول لام التعريف عليه. فلما رأوها لا تدخل عليه قدّروا [بيّض]". وفي (١١٣-أ): "والدليل على أنها موجودة [بيّض]".

وهذا التبييض ليس غريباً عن مصنفات أبي علي؛ ففي (الاستدراك على الحجة لأبي علي) لجامع العلوم الباقولي نجد ذكراً لغير موضع بيّض في (الحجة) (١)، على الرغم من أن بعضها لم يعد له أثر في (الحجة) المطبوع، ونجده في الإغفال أيضاً، وأشار محقق البصريّات إلى شيء من ذلك في مقدمته (٢)، ولكننا نحتج هنا بكثرة مواضعه لا بأصل وقوعه في الكتاب، فهذه الكثرة تتسق مع القول بأن الكتاب مسوّد أو ما يقرب من المسوّد.

٤- قدّم المرحلة التي بدأ فيها أبو علي جمع مادة الكتاب وتأليفها، ويعضد ذلك أمور:

- تكرر مسائل وفصول من كلامه في الكتاب في كتبه الأخرى قديمها ومتأخرها، فقله في (١٨-١): "يعقوب: للبيد في العير والأتان:

حتى تهجر في الرّواح وهاجّه طلب المعقب حقّه المظلوم

أي: هاج الأتان لطلب الماء كطلب المعقب؛ وهو الذي يطلب حقّه مرة بعد مرة، و(المظلوم) نعت (للمعقب).

فا: حمّله على الموضع؛ لأنّ (المعقب) فاعلٌ. ويقال: (المعقب) الماثل، يقال: عَقَبَنِي حَقِّي؛ أي: مَطَّلَنِي، فر (المظلوم) فاعل، و(المعقب) المفعول به...

(١) الاستدراك ص ١١٩، ١٥٧

(٢) الإغفال (٩٧/٢) والبصريّات (٨٢/١، ٨٣) وانظر: إعراب القرآن المنسوب ص ٦٣٢

جاء بطوله في البصريات^(١) لا يخرمه إلا في عبارة أو اثنتين، ربما حذفنا اختصاراً وتهذيباً.

- نقصان البحث في التذكرة وتماؤه في كُتب أخرى له، فنجد مثلاً في المخطوط (١٨٧-١) مسألة في (حلو حامض) في آخرها عبارة ناقصة ثم (بيض)، ولكن المسألة تأتي بنصها تامة في الحجة^(٢)، وهذا التتميم لا يقع إلا في الأعمال المتأخرة يستدرك بها ما اعترى العمل المتقدم من نقص أو قطع. وهذه السمة أدل على ما ذهبنا إليه في التذكرة من سمة التكرار السابقة.

- تَغْيِيرُ الرَّأْي عند أبي علي وتَطَوُّره مشهور لدى الدارسين قديمهم ومحدثهم، غير أن كثرة ورود رأي ما في كتبه المختلفة وأخذ تلاميذه به إشارة إلى تأخر قوله به وانتهائه إليه ودلالة على قدم الرأي الآخر القليل، وهذا ما وجدته عند أبي علي في الكتاب، فقد اشترط في (١٢٧-ب) انفصال جملة المفسر عن المفسر، واعترض عليه ابن جني في الموضع نفسه بالآية الأولى من سورة الإخلاص، وهذا بعينه ما قال به أبو علي في خمسة من مصنفاته^(٣)، بل يصرح في الإغفال بما ينقض شرطه في التذكرة مع ملاحظة أن الإغفال من مؤلفاته المبكرة.

- لم يكن أبو علي يُنزل أبا العباس المبرد المنزلة الحسنة التي له بين النحاة، بل إنه عدل عن إقراء كتب المبرد والتكثُر بالرواية عنه^(٤)، فابن جني يقول: "وكان قد ثبت في نفس أبي علي على أبي العباس في تعاطيه على سيبويه ما كان لا يكاد يملك معه نفسه"^(٥)، ويقول: "ولم يكن أبو العباس عنده إلا رُجِيلاً، ولم تكن جنايته عنده على نفسه في

(١) البصريات ٧٤٧ وهو يمتد لصفحات، والبصريات يُحتمل أن تكون من كتب أبي علي المبكرة وانظر علامة ذلك في الأصول النحوية والصرفية (١/٦٦). وانظر أمثلة أخرى للتكرار في الحجة (٣/١٧) والبصريات ٧٢٦، ٧٠٥-٧١١، وهي في المخطوط على التوالي ١-١٩٠، ١-٣٣، ١-٢٩، وغير ذلك مما تجده في تخريج المسائل.

(٢) الحجة (١/٢٠٠-٢٠٣)

(٣) الحجة (٤/٢٥٣، ٥/١٤٧، ٦/٤٥٨) والتعليقة (١/٩٠) والشيرازيات ٥٢٤، والحلبيات ٢٤٧، والإغفال (٢/٣٣٤).

(٤) تاريخ العلماء لابن مسعر ص ٦١

(٥) الخصائص (٣/٢٩١)

تعقبه كلام سيبويه بكتابه الموسوم بالغلط إلى غاية^(١). ولا يتسق هذا النفور مع كثرة النقول عن المبرد^(٢) في التذكرة والأخذ برأيه في مواضع منها والاحتجاج لها، إلا أن نأخذ بقدم هذا الكتاب وأسبقيته للمراحل التي ظهر فيها إعراضه عن المبرد وأقواله وانصرافه عن التكثير من الرواية عنه.

- استعمل أبو علي لفظ الشيخ في ذكره ابن السراج^(٣)، وهذا لا نجده في كتبه الأخرى عندما يذكر أبا بكر، وقد يؤنس هذا القول بقرب فترة كتابة هذه النصوص من فترة الطلب.

وأما محتوى الكتاب فأول ما نتوقف عنده هو الرموز التي وردت فيه، وهو في هذا كغيره من كتب أبي علي فيه عدد من الرموز؛ منها:

- (فا): وهو رمز لأبي علي الفارسي، وقد جاء في بعض كتبه الأخرى، بل في بعض ما رواه من كتب غيره مثل نوادر أبي زيد^(٤)، وجاء في المخطوط في سبعة مواضع منها: (٥٠-ب، ٧٦-أ، ب، ٧٧-أ، ٨٥-أ).

- (س): وهو رمز مشكل في كتابنا، فمن المعروف أنه في كتب النحو يراد به سيبويه، ولكنه هنا لا يصح حمله على ذلك، ففي (٨٠-أ): "أجاز س في ق: يا ثلاثة وثلاثون، ويا طلحة وزيداً؛ إذا سُميت بواحدة من الطلح. وأجاز: جاءني قام زيد". المراد بـ(س) هنا هو أبو العباس المبرد؛ لأن ما حكاه عنه مذكور في المقتضب^(٥)، ولم أجد هذا المحكي في كتاب سيبويه، ونقل ابن السراج بعضه في الأصول^(٦)، ولم أجد في موجزه، وعليه فإن (مو) تحريف، وصوابه (مق). ولم أجد هذا المحكي في كتاب سيبويه.

(١) بقية الخطريات ص ٤٥

(٢) تزيد على ثلاثين موضعاً ولم يبلغ ذلك من النحاة إلا سيبويه والأخفش وابن السراج. وانظر فهرس الاعلام.

(٣) انظر (٧-أ، ١٠٤-أ)

(٤) انظر مقدمة (الشعر) ص ٨١، ومقدمة البصريات (١/ ٧٧) ونوادر أبي زيد ص ٨٠ (أفدت الأخير من الشعر)، وفي كتابنا (١٢-أ) نص قبله (فا) وهو في البصريات ص ٦٣٩ قبله: قال أبو علي.

(٥) المقتضب (٢٢٤/٤-٢٢٥)

(٦) الأصول (١/ ٣٤٤، ٣٦٨)

ونجد في (٢٠١-ب): "قال سيبويه وأبو عمر وأبو عثمان فيما حكاه عنه س"، وكذلك لا يصح كونه سيبويه؛ لأن (س) هنا يروي عن أبي عثمان المازني، وهو يناسب تلميذه المبرد^(١).

- (ع): وهو رمز مهم في المخطوط بان مما سلف في مبحث العنوان أنه ابن جني.
- (ص) و(م): جاء في (١٥٦-ب): "وجواز ما قال أبو عمر أن الحديث لما فيه من الإشاعة والعموم صلح...". وأعلى كل من (الإشاعة والعموم) الرمز (م)، وفي الهامش بخط الناسخ: "ص: من العموم والشياع، صح". ويذكر الأستاذ عبد السلام هارون في (تحقيق النصوص)^(٢) أن (ص) الممدودة - وهي في المخطوط كذلك إذ أعلاها (ـ) - علامة تمييز توضع فوق العبارة التي هي صحيحة في نقلها ولكنها خطأ في ذاتها، ويذكر أيضاً أن (ص) رمز المصنف أي المتن. والأقرب هنا المعنى الأول؛ إلا أنني أحتمل أن الأمر مقلوب، أي أن ما عليه (ص) هو الصحيح وما في المتن هو الخطأ، ويقوي ذلك كلمة (صح) التي جاءت بعد العبارة في الهامش.

وأما (م) المكتوبة مرتين أعلى الكلمتين فالأنسب فيهما أن يكون المقصود: مقدم ومؤخر؛ أي أن الأولى بعد الثانية كما ذكر في (تحقيق النصوص)^(٣)، ويعضده ترتيبها في عبارة الهامش السالفة.

- (ك): وقد تكرر سبع عشرة مرة وأكثرها في الهامش، وبعضها في المتن أعلى بعض الكلمات. وقد جاء في (تحقيق النصوص)^(٤) أن (ك) قد توضع إشارة إلى أنه (كذا في الأصل). وما جاء من تعليقات بعد هذا الرمز يكون استدراكات أو تعليقات متأخرة للمؤلف^(٥) أو لبعض من ملك الأصل المنقول عنه، وهي تتفاوت طولاً وقصراً؛ فمن

(١) وانظر مثلاً ثالثاً في (٤٣-ب) علماً أن أبا علي استخدم (د) رمزاً للمبرد في البصريات وانظر مقدمتها (٧٨/١).

(٢) تحقيق النصوص ص ٥٦-٥٨.

(٣) ذكر الأستاذ عبد السلام ص ٥٨ معنى آخر للرمز (م) هو: معتمد أو معروف، إلا أنه لا وجه له هنا.

(٤) تحقيق النصوص ص ٥٦.

(٥) انظر معجم الرموز ص ٢٠١.

ذلك ما في المسألة في (١١٧-ب): "قيل في الأطفال وقت إغراق قوم نوح: إن النساء عقمن فلم يلدن، ويجوز أن يكن ولدن إلا أنهم اخترموا بالموت وعوضهم من ذلك..." فجاء في الهامش: "ك: الضمير في (اخترموا) يرجع إلى الأولاد".

ومن ذلك في (١١٧-ب): "النبي صلى الله عليه أفضل الأنبياء، والأنبياء أفضل الناس، فهو أفضل البشر، وذلك متلقى من دين المسلمين وإجماعهم.

وقال / ١١٨-أ محمد بن عمر: أقف في تفضيله على آدم؛ لأن الخبر: «أنا سيد ولد آدم»، وإذا كان كذلك فضلته على ولده وتوقفت في آدم نفسه". وفي الهامش: "ك: بل هو أفضل من آدم أيضاً لقوله عليه السلام: آدم ومن دونه تحت لوائي يوم القيامة".

ويبقى لرمز الكاف وجه لا أجد له دليلاً، ذلك أن يكون لأبي اليمن صاحب الأصل المنقول عنه؛ لأن الرمز (ك) يناسب لقبه (الكندي)، لاسيما أن أبا اليمن يُذكر له كتاب يرد فيه على الأسود الغندجاني كتابه (نزهة الأديب) الذي يرد فيه على أبي علي في (التذكرة) (١)؛ مما يدل على كبير عنايته بها.

وأما مادة الكتاب فإذا ما أخرجنا أبواباً ثلاثة هي باب من اعتلال الفاء وباب من إعمال الفعلين وباب النون كيف صارت من مخرجين، فإن سائر محتوى الكتاب كما ذكرنا أمشاج من مسائل في العربية وآيات وأحاديث وأشعار، على تباين في عدد كل منها، فقد ضم الكتاب أربعاً وخمسين ومئتي آية بدون المكررات، في حين أن الأحاديث بلغت واحداً وأربعين حديثاً وأثراً، وفي الكتاب ثلاثة وعشرون مثلاً من أمثال العرب، وأما الشعر فقد جاء منه ثمانية أبيات وستمئة بيت تقريباً، وتفرق ذلك كله في ثلاثة أبواب وخمس وخمسين مسألة ومئتي مسألة هي عدد مسائل الكتاب.

وهذه المسائل تكشف لنا سمات لأبي علي ينبغي الالتفات إليها، أولها أن في الكتاب مباحث قلما نعثر لأبي علي كلاماً فيها، فنجد له مسائل عقدها لمباحث في علم الكلام يتكلم فيها وفق قول المعتزلة كمسألة الإرادة والرؤية والخلود في النار وعلم الله والعوض عن العذاب (٢)، ومن جانب آخر نرى له كلاماً في مسائل فقهية واحتجاجاً

(١) انظر الإنباه (٤/ ١٧٥).

(٢) انظر (١١٢-ب، ١٠٧-ب، ١٠٥-ب، ١١٧-ب).

فيها لمذهب الأحناف كطهارة دم البراغيث والسّمك وقتل المسلم بالذمي وذكاة الجنين ذكاة أمه (١).

ومن تلك السمات التي نراها لأبي علي في الكتاب عنايته بشعراء محدثين عباسيين، فقد أورد أبياتاً مختارة لابن المعتز وابن الرومي وأبي العتاهية (٢) وغيرهم.

كما نلاحظ في الكتاب بياناً لبعض المبهمات في كتبه الأخرى، فمن ذلك أنه عقد مسألة في البغداديات (٣) ذكر فيها قولاً وناقشه وردّه ولم يعزه لأحد، ولكنه عزاه للبغداديين في كتابنا (١٤٠-ب)، وكذلك حكى أبو علي في البغداديات (٤) أيضاً قولاً عن أحد متقدمي أهل العربية ولم يُسمّه، في حين عزاه في الكتاب (١٣٨-ب) إلى أبي عمر الجزمي وردّه بمقالته نفسها في البغداديات.

والأمر الآخر الذي يُعنى به هنا هو مصادر أبي علي في الكتاب، وقد وجدت منها المصادر التالية:

١- قوافي الأخفش: فأبو علي في (١٨٧-أ) يضع مسألة يذكر فيها لزوم أبي الأسود ما لا يلزم في قصيدة له فيذكر نظائر له، وهذه المسألة تعليق منه على كلام الأخفش في البيت نفسه والأمر نفسه في كتابه القوافي (٥)، ولم يرد في كلام أبي علي أي إشارة لذلك. وأما أقوال الأخفش من غير ذلك فهي كثيرة في الكتاب على عادة أبي علي في نقل أقواله ودراستها والاحتجاج لها أو عليها.

٢- كتاب لأبي عثمان المازني: في (٤٣-أ): "وقال أبو عثمان في باب ما يُرد فيه علامة الإضمّار إلى أصله: فمما رُد إلى أصله..."، وهذا باب في كتاب سيبويه (٦) غير أن لأبي عثمان كتاب (تفاسير كتاب سيبويه) لا يبعد أن يكون النقل منه. وقد انطوى

(١) انظر (١١٨-أ، ١٢٦-ب، ١٠٧-ب).

(٢) انظر (١٨٢-أ، ٨٦-ب).

(٣) البغداديات ص ٤٤٩

(٤) نفسه ص ١٦٧

(٥) القوافي ص ٢٦

(٦) الكتاب (٣٧٦/٢).

كتابنا على نصوص كثيرة للمازني تجعله من أغنى كتب أبي علي في ذلك، بل إنَّ أبا علي يحكي عنه في الكتاب أقوالاً تعذر عليّ أن أجدها في أي مصدر آخر.

٣- المعاني الكبير لابن قتيبة : في (١٧-ب) : "قولُ ابنِ مُقبلٍ :
عِيلَ ما هُوَ عائِلُهُ

أي : شُدِّدَ عليه وأُثْقِلَ، فهو كقولهم : (قاتلَه اللهُ) و(أخزاه اللهُ) إذا أعجبَكَ . وهو نص في المعاني لم ينسبه أبو علي وكذلك فعل في البصريات (١).

٤- المقتضب للمبرد : ذكره ونقل عنه في (٦-أ)، واكتفى بالنقل في مواضع أخرى، ففي (١٢-ب، ١٣-أ، ب) ذكر مسائل ولم يُشر إلى أخذها من المقتضب وهي مما وضعه أبو العباس لامتحان المتعلمين (٢)، ثم يتكلم في (٨٩-ب، ٩٢-أ) في كلمة (أخر) بكلام طويل يقول في آخره ابن جني : "ذكر (فا) مع كلامه هذا في (آخر) ما قاله أبو العباس في موضعين من باب آخر". وهو يشير إلى ما في المقتضب (٣).

٥- شرح أشعار الهذليين للسكري : قال أبو علي في (١٠٥-ب) : "ساعِدَةُ بنُ العَجَلانِ الهَذَلِيّ :

فمَالِكَ إِذْ مَرَرْتَ عَلَى حُنَيْنٍ كَظِيمًا مِثْلَ مَا زَفَرَ اللَّهَيْدُ

(مِثْل) صفةٌ مصدرٍ محذوفٍ منصوبٍ بفِعْلٍ دَلُّ عليه (كظيماً) ؛ أي : تَزَفِرُ زَفِيرًا مِثْلَ ما زَفَرَ اللَّهَيْدُ، ويجوز أن يكون (مِثْل) حالاً ؛ أي : ذا مِثْلَ ما زَفَرَ اللَّهَيْدُ . وَلِهَذِهِ الْحِمْلُ : أي ضَغَطَهُ فأنْفَضَخَ لَحْمُهُ وَلَمْ يَنْشَقْ جِلْدُهُ، وَحُنَيْنٌ : ماءٌ قَرِيبٌ مِنْ مَكَّةَ . وهو مأخوذ من كلام السكري في شرح الأشعار (٤).

٦- معاني القرآن وإعرابه للزجاج : أفاد منه ولم يسمه، ففي (٩٠-ب) حكى عن البغداديين قولاً واعترض عليه بمقالة الزجاج في معانيه (٥)، ثم عقد مسألة في (لما) في

(١) المعاني الكبير ص ٥٨، ٨٣٦، والبصريات ٧٤١، وانظر أمثلة أخرى في الحجة وتعليل ذلك في : الأصول النحوية (١/٣٣٦)

(٢) المقتضب (٤/٥٩، ٣/١٠٨، ٤/٦٩)

(٣) نفسه (٣/٢٤٤، ٢٧٦)

(٤) شرح الأشعار ص ٣٣٤

(٥) معاني الزجاج (٢/٩).

(٩١-أ) وجدت أكثر ما فيها في المعاني (١) أيضاً.

٧- الأصول لابن السراج: عقد أبو علي في (١٦٣-ب) إلى (١٦٦-ب) مسألة نقلها بحروفها عن أصول شيخه ابن السراج (٢) ولم يشر إليه.

ولا يخفى أن مصادر أبي علي في الكتاب أكثر مما ذكرت ولكني اكتفيت بذكر الكتب غير المسماة دون غيرها من المصادر لأنني رأيت في فهرسي الكتب والأعلام سداداً من التكثر بذكر الكتب وشيوخه ومن روى عنه في الكتاب، ولكن ما ذكرته هنا ظهر لي في تحقيق نص الكتاب، ولأن أبا علي أفاد منه ولم ينص على أكثره. فرأيت إثباته وتسميته.

هذا ما كان من أمر المصنف الأصل وهو أبو علي وكتابه التذكرة على ما أتاحه المخطوط واختيار ابن جنّي وتهذيبه للكتاب الأصل.

وأما إذا جئنا إلى عمل المهذب ابن جنّي في كتابنا فيمكن أن نشيم علامات عمله التي من أهمها:

١- أنه - فيما يبدو - صنّعه في فترة متأخرة من حياته، فهو يقول في (٧٣-أ): "وهذا وجه كنت أنا قديماً رأيته"، وإذا تتبعنا استخدام ابن جنّي لكلمة (قديماً) وجدناه يوردها فيما يحكيه عن أبي علي في كتابيه الخصائص وسر الصناعة (٣) اللذين ألفهما بعد وفاة شيخه حسبما يرى محقق الخصائص (٤)، فهذا يشي بأنه يشير بهذه الكلمة إلى فترات بعيدة عن زمن الكتابة.

٢- من عمله في الكتاب اختصار نصه في مواضع منه دون مواضع، وقد تبين هذا فيما نقلناه من نصوص مقارنة بنقول المصادر الأخرى في دراسة عنوان المخطوط.

٣- انصرف إلى تميم النقص في كلام أبي علي وإصلاحه والتنبيه على مواضع منه،

(١) نفسه (٨١/٣)

(٢) الأصول (١٨٠/١-١٨٤) وانظر مثلاً آخر في (١٣٣ب-١٣٤أ) وهو في الأصول (٤١٢/١)

(٣) انظر مثلاً: سر الصناعة ص ٣٩٥، والخصائص (٩٧/٣)

(٤) مقدمة الخصائص (٧١/١)

وقد سلف التمثيل لذلك في مبحث العنوان، ولكنه ترك مواضع غير قليلة من البياض في كلام أبي علي لم يتمه.

٤- لعل ابن جني لم يكن من همه التصرف في ترتيب التذكرة ولا حذف المكررات من النصوص والمسائل، بل كان يساير الترتيب الأصلي، فقد وجدت في (٦٠-١) نقلاً عن أبي عثمان المازني علّق عليه أبو علي، ثم يأتي ذلك النقل ثانية في (٦٦-١) بالفاظ تكاد تطابق الحكاية الأولى، فلعل أبا علي نسي الموضع الأول فأثبتته ثانية، ولكن ابن جني - وهو يعمل في تهذيب الكتاب واختصاره - لو كان يقصد حذف المكررات أو إعادة الترتيب لاكتفى بأحد الموضعين وعليه تعليق أبي علي (١).

٥- اختلاط كلام ابن جني بكلام أبي علي أحياناً، فليس كل ما يلحق الرمز (ع) هو كلام ابن جني، ففيه بعض كلام أبي علي المحذوف، ويظهر أن اختلاط الكلامين وقع قديماً، يشهد بذلك قول ابن يسعون (٢): "وأظن هذا الرد دخيلاً في التذكرة من كلام أبي الفتح، ويبعد أن يكون من كلام أبي علي عندي". كما أن في نصوص ابن جني نقولاً وحكايات عن علماء آخرين غير أبي علي لم أتبين الوجه في أمرها هل هي من زيادات ابن جني أو من تذكرة أبي علي كما وقع في آخر الكتاب من روايات عن النضر بن شميل وغيره.

٦- أظهر في بعض تعليقاته الجانب الشخصي في أبي علي، كحكايته في (١٠٤-ب) تمسك أبي علي برأيه وعدم اعتداده بما يخالفه، وكذلك نجد عقب خبر رواه أبو علي أغرب فيه ابن درستويه بالجواب عن إشكال، ابن جني يقول في (٧٧-١): "غرضٌ فا عندي في هذا أن يُرى ضَعْفُ ابنِ دَرَسْتُوَيْهِ".

(١) وانظر أمثلة أخرى للتكرار في (٨٨-ب، ١٠٩-ب) تكرار (١٤٧-ب، ١١٢-ب)

(٢) المصباح ص ٩٦١، وانظر أيضاً في: المقاصد النحوية (٥٦٣/٣) وقارنه بما في كتابنا (٢٠٠-١)

وصف المخطوط:

المخطوط كان في مكتبة شيخ الإسلام فضل الله الزنجاني^(١) بمدينة زنجان في شمال إيران، ثم انتقل عنها فاستقر في مكتبة مجلس الشورى بطهران.

ويأتي في ست ورقات ومائتي ورقة، في كل صفحة خمسة عشر سطراً، ومتوسط الكلمات في السطر من عشر كلمات إلى اثنتي عشرة كلمة، وخطه نسخ نفيس مشكول شكلاً كاملاً، وأخطاء الضبط غير كثيرة، غير أن تحريفاته تكون خفية لجمال الخط وتمام ضبطه.

ومن سمات النسخ أنه يرسم الألف المقصورة منقوطة كالياء، والألف الممدودة تعلوها علامة المد (~) في أي موضع مثل: الياء وآخر، وتحذف الألف في بعض الكلمات المشهورة كعثمان، ويثبتها في (ذلك)، ويعتني النسخ بعلامة الإهمال في الراء والسين والبدال والصاد والحاء، ويثبت هاء فوق الهاء المتطرفة تمييزاً لها من التاء المربوطة، وفي أحيان كثيرة يصل فتحة بعضا الكاف المتطرفة. وكلمة (مسألة) تكتب بخط كبير ومثلها الأعلام التي في أول المسألة.

قُدِّر تاريخ المخطوط في المكتبة بالقرن السادس، وليس يمتنع تأخيرته إلى السابع؛ لما سأذكره في صفحة العنوان.

حينما اطلعتُ على المخطوط لم يكن في الصفحة الأولى سوى عنوان صغير كُتب في الزاوية اليسرى العليا بخط التعليق: (تذكرة أبي علي)، ولكنني لحظت أن الورقة الأولى أثقل من سائر أوراق المخطوط، ثم ظهر لي أنهما ورقتان ملتصقتان، فلما عرضتهما لضوء الشمس بدا لي أن الورقة الأولى تغطي صفحة العنوان، وبعد طول معالجة بالإضاءة المركزة استطعت أن أقرأ ما يلي:

(١) الشيخ فضل الله وُلِدَ سنة ١٣٠٢ هجرية، وتلقى العلم على جماعة من كبار العلماء والاساتذة في زنجان ثم في العراق وعاد إلى زنجان سنة ١٣٣٩، وله تصانيف في علم الكلام والتاريخ، وترجمه السيد الأمين وذكره في غير موضع من الأعيان ويظهر من ذلك أن مكتبته كانت عامرة بمخطوطات نفيسة، ولم أهند إلى تاريخ وفاته غير أنه أصدر كتاباً سنة ١٣٦٢. انظر أعيان الشيعة (١٣/ ٧٧) ونفائس المخطوطات العربية في إيران،

د. حسين علي محفوظ، مجلة معهد المخطوطات ص ٣٤

"الجزء الأول من كتاب التذكرة

للشيخ أبي علي الفارسي"

صورة ما كان مكتوباً على ظهر النسخة التي كان أصلها عند تاج الدين أبي اليمن

زيد بن الحسن الكندي

ثم يتلوه نصٌ طويل لم أستطع أن أثبت من شياً؛ إلا أنني أظنه سماعاً للنسخة أو

النسخة المنقولة عنها".

وأبو اليمن متوفى سنة ٦١٣ للهجرة^(١)، ونسختنا منقولة عن نسخة نُقلت عن

نسخة أبي اليمن؛ أي أنها يمكن أن تكون من القرن السابع أو السادس.

وفي المخطوط اضطراب في عدد من أوراقه، وخرم في موضعين منه. ونجد فيه ترقيماً

بالأرقام الحديثة (١، ٢، ٣، ٤، ٥...) وُضع بعد اضطراب النسخة.

أما الاضطراب فالأرجح أنه وقع عند تجليد الكتاب، وقد تنبّه لموضع منه أحد مالكي

النسخة فدوّن ملحوظة في أسفل (٢٨-ب) يبين موضع تنمة الكلام.

وفي الطرة العليا اليسرى من وجه كل ورقة هناك ترقيم قديم يعتمد الأرقام القديمة

(١، ٢، ٣، ، ، ...)، وطريقتها أن تُخصّ كل عشر أوراق برقم، فيبدأ (١ من ١،

٢ من ١، ٣ من ١، ٤ من ١، ١٠...، ١ من ١، ثم ١ من ٢، ٢ من ٢، ٣ من ٢...) (٢).

وأما الخرم فهو في موضعين: الأول يقع ما بين (١٨-ب) و(٢٩-أ)، واعتماداً على

الأرقام القديمة تبين أنه ذهب بإحدى عشرة ورقة. والخرم الآخر في آخر المخطوط؛ لأن آخر

عبارة فيه: "(أوج) و(هول) فكذلك"، فالكلام غير تام ولا ندري مقدار ما ذهب من

الكتاب. وقد ذهب الخرم باسم الناسخ وغير ذلك مما تشتمل عليه الصفحة الأخيرة

عادة.

(١) أبو اليمن الكندي هو النحوي اللغوي المقرئ الحافظ المحدث. انظر تفصيل ترجمته في: معجم الأدباء

ص ١٣٣٢، وبغية الوعاة (١/٥٧١).

(٢) من العجيب أن هذه الطريقة تجدها اليوم في الكتب الأجنبية في تقسيم الفصل الواحد إلى مباحث

مختلفة.

عملي في التحقيق :

بعد طول بحث عن نسخة أخرى اعتمدت هذه النسخة اليتيمة مع ما في العمل على النسخة الواحدة من صعوبة وخطورة يحذر منها أساطين التحقيق وأقطع أن عملي لم يسلم منها، وبعد فراغي من نسخ المخطوط قمت بالأمر التالية :

- اعتمدت ترقيم أوراق المخطوط الحديث المكتوب بعد اضطراب أوراقه لوضوحه في المصورة، في حين أن الترقيم القديم لا يكاد يظهر في كثير من أوراق المصورة، وكذلك لأن الترقيم الجديد يُظهر الاضطراب في المخطوط قبل إعادة ترتيبه.

- أصلحت الاضطراب الواقع في المخطوط على النحو التالي : نقلت الصفحات (٢٩-١) ... (١٢٧-ب) فوضعتها بين (١٨-ب) و (١٩-أ) فاتصل الكلام في آخر (١٢٧-ب) بأول الكلام في (١٩-أ) وكمل به المعنى، وكذلك نجد تنمة الكلام في آخر (٢٨-ب) يأتي في أول (١٢٨-أ)، غير أنه بقي الخرم بمقدار إحدى عشرة ورقة بين (١٨-ب) و (٢٩-أ) .

- بعد انتهائي من النسخ سافرت ثانياً للنظر في الأصل المخطوط فكان مما صنعت أنه قابلت أرقام الصفحات وتتابعها في نسختي بصفحات الأصل فتبين لي سقوط ورقتين في التصوير فاستدركت نسخهما بيدي .

- توثقت من صحة الترتيب الجديد ومقدار الخرم بالتحقق من أرقام الناسخ الأصلية التي طمس بعضها وذلك برصدها في المخطوط ومصورته . وقد ذهب القطعُ بكثير من هذه الأرقام، إلا أن ما بقي منها عند إعادة ترتيب المخطوط يشهد بصحة هذا الترتيب بعد أن أكملت الناقص منها معتمداً على ما قبله وبعده .

- قللت بعض الخرم قبل (٢٩-أ) بأن وضعت في الهامش نصاً من البصريات من مسألة يكاد نصها يطابق ما بقي من كلام أبي علي في المخطوط مع شيء من البسط والطول في الأول منعني من إثباته في المتن .

- إعادة فقرة إلى موضعها في (١٦-أ) بعد أن انتقلت خطأ إلى موضع آخر يفصله عن الصواب مسألان .

- سعت إلى جمع نصوص التذكرة في المكتبة العربية متوسلاً إلى ذلك بكل وسيلة ممكنة^(١)، فاجتمعت عندي نصوص وإحالات كثيرة عملت على عرضها على المخطوط للتوثق وإكمال النص، ولعلي أنشرها بعد ذلك ملحقاً للكتاب.
- اعتنيت كثيراً بربط المخطوط بكتب أبي علي الأخرى فضلاً عن غيرها من الأمهات. ولئن كان بعض من حقق كتبه بداءة معذوراً عندما كانت كتب أبي علي غير معروفة أو غير منشورة، فإن هذا العذر قد ارتفع بعد أن صار له خمسة عشر كتاباً منشوراً، وقد ظهر لي أثر ذلك في تحرير عبارة المخطوط وتقويم خللها وتوضيح مبهم كلامه والتنبيه على تطور قوله وغير ذلك مما يظهر في التعليق^(٢)، بل إن بعض هذه الكتب كانت بمثابة نسخة أخرى لهذا المخطوط اليتيم.
- ما زدته أو عددته زيادة في نص أبي علي - وإن كان في المخطوط - وضعته بين معقوفين []؛ لذلك جاءت تعليقات (ع) كلها بين معقوفين.
- صنعت المعارف عليه في تخريج الشواهد بأنواعها والأمثلة النحوية، وتوثيق الأقوال وتخريجها والتعليق على الغامض من النص وغير ذلك مما أصبح من مسلمات تحقيق النصوص.
- اكتفيت في ترجمة الأعلام بمن رأيت غير مشهور في كتب العربية فترجمته باختصار في أول ذكر له.
- صنعت الفهارس الفنية المعتادة في الكتب النحوية، وزدت فهارس البلاغة والعروض والقافية والفقه وعلم الكلام والمخطوط المنسوبة والأخبار والمجالس لغناء نصوص الكتاب في هذه الأمور.

(١) من ذلك البحث اليدوي بفهارس الأعلام والكتب في الكتب المحققة، والبحث في أقراص الحاسوب وشبكة الإنترنت وما دلني عليه الأساتذة والإخوان.

(٢) أقرأ في شرح اللمع ص ٤٩٥ حث الباقرلي على تتبع كلام أبي علي في كتبه وعدم الاقتصار على موضع واحد منه.، وانظر مقدمة الطناحي في الشعر ص ٦٩

صور من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم
 وَلِلَّهِ الْمُلْكُ وَلِلَّهِ الْغَلَبُ وَالْجَبَلُ عَلَى رُسُلِهِ هَٰذَا إِلَٰهُ الظَّالِمِينَ
هَذِهِ بَابُ مَعْنَى الْقَاءِ
 قَالَ سَيَبُونِي عَنْ اللَّيْلِ فِي تَوَجُّعٍ مَوْجِلٍ مَوْجِلٍ فَمَعْنَى
 عَلَى هَذَا وَجَعَلَ الْقَاءَ بَدَلًا مِنَ الْقَاءِ لِكثْرَةِ هَذَا الْبَدَلِ وَاسْتِغْنَاءَهُ
 فِي الْقَامِضَةِ وَأَمَّا إِذَا فِي بَابِ الْأَفْعَالِ وَتَبَعَهُ فِي عَنَدِ
 الْأَفْعَالِ يَجُو تَقْوِي وَتَرَاتٍ وَتَحَنٍّ وَضَرْبٌ جِي أَنْكَاهُ وَانْجَحُ
 ذَلِكَ وَلَمْ يَجْلِهْ عَلَى تَعْلِيلِهِ وَكَثْرَةُ الْأَوَّلِ وَتَبَعُهُ وَعَلَى هَذَا
 فَلَوْ لَا يَفِي التَّوَقُّفُ أَنَّهُ فِي عَمَلِهِ مِنْ بَابِ وَزَالِ الْكُرْبِ وَالْتَوَجُّدِ
 وَعَلَى الْقِيَمَةِ تَقْوِي مَخْرَجٌ مِنْهَا وَلَمْ يَسْ قَوْلُ سَيَبُونِي فِي تَوَجُّعٍ
 لَمْ يَأْتِ فِي شَعْرِ أَحَبْرَةٍ قَوْلُهُ تَطَابَرَتَانِ أَهْلًا
 قَوْلُهُ يَدْرُسُ فِي الْخَارِ الْأَمْرُ حَلِي فِي تَفْسِيرِهِ لَا يَسْمَعُ وَغَيْرِهِ
 أَتَى الْبَدَلُ فِي بَابِ كَلْبٍ كَانَ مِنْ بَابِ وَأَبِ
 وَالْقَاءُ فِي بَابِ كَلْبٍ كَانَ مِنْ بَابِ وَأَبِ

لَمْ يَجْزِ لَهُ اللَّيْلَانِ وَلَيْسَ فِي صَفْنِهِ مِنَ اللَّيْلِ مَا فِيهِ لَأَنْ يَقُومَ وَعِنْدَكَ
لَا مَخْصِيَانِ بِجُلْدٍ وَنَظَرٍ مِنَ الْمَكْرُورِ وَأَمَّا حَذْفُ الْمَرْفُوعِ
وَأَقَامَ صَفْنَهُ مَقَامَهُ لِأَنَّهُ إِذَا جَزَّ حَذْفُهُ أَلْبَنَهُ لِحُورِ نَعْمِ الْعَبْدِ كَأَن حَذْفَهُ
مَعَ أَقَامَ صَفْنَهُ مَقَامَهُ أَجْدَرُ وَالْمِنْصُوبُ إِنَّمَا ذَكَرَ اللَّيْلَانِ
فَلَا يَلِيقُ بِالْجَنَفِ أَوْ لَا يَزَالُ لَوْ قُلْتَ — نَعَمْ قَامَ أَوْ نَعَمْ عِنْدَكَ
وَأَنْتَ تَرِيدُ رَجُلًا قَامَ لَمْ يَجْزِ لَأَعْلَالِ خَالِ الْمَجْدُوفِ وَأَمَّا حَذْفُ
الْمَخْصُوفِ الْمَرْفُوعِ فَكَثِيرٌ مِنْهُ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيدُكُمْ الْبَرْقَ وَأَنْ تَكُنْ
أَلَا وَأَرْبَعًا وَغَيْرَ ذَلِكَ هـ قَالَ بَعْضُهُمْ فِي حَدِيثِ رُوِيَ عَنْ
الْبَنِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ أَمَرَ بِغَضَرِ أَصْحَابِهِ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهَا طَمْعَةً عَلَيْهَا الْبَسْلُ
سَوَارِ عِلَاجِ الْعَلَجِ الدَّيْلُ وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا نَحَرَطُ مِنَ الْإِنْيَابِ
لِأَنَّهُ مَسْنَةٌ وَبِكَ عَلَى بَطْلَانِ هَذَا قَوْلُ — الشَّاعِرِ
تَرَى الْعَيْشَ الْخَوَلِيَّ جَوَابًا لِكُلِّهَا مَا مَسَّكَ مِنْ غَيْرِ عِلَاجٍ وَلَا دَيْلِ هـ
فَالْعَلَجُ غَيْرُ الدَّيْلِ هـ الطَّبْرِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ قَالَ — رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ ثُمَّ قَرَأَ أَدْعُوْنِي أَسْتَجِبْ
إِلَى قَوْلِهِ دَاخِرٌ وَنَدَى عَنِ الْحُسَيْنِ فِي قَوْلِهِ أَدْعُوْنِي سَتَجِبْ لَكُمْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَعْمَلُوا وَأُبَشِّرُوا فَإِنَّهُ جَوَّيْ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَسْتَجِيبَ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا
 الصَّالِحَاتِ وَزَيِّدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ هـ مَبْنِيَّةٌ
 حَلَّةُ الْغَوْدِ مَتَّعُونَ مَالِيَةً كَانَ مِنَ اللَّغْيِ كَمَا يَتَعَلَّقُ بِاللَّامِ هـ
 وَلَا يَخُوزَانِ كَوْنُ حَلَّةِ الْغَوْدِ وَمَنْحَلٌ جَمِيعًا خَبَرٌ مِنْ كَلَامٍ وَجَامِضٌ
 لِأَنَّ مَعْنَى الشَّعْرِ إِنَّمَا مَوْجِبٌ تَشْبِيهِهُ بِالْمَنْحَلِ لَا عَلَى اسْتِغْنَاءِ هَذَا فِي ذَلِكَ
 الْكَانِ وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ حَلَّةُ الْغَوْدِ خَالَكَ مِنْ مَنْحَلٍ كَمَا أَنَّكَ
 أَنْبَتَ مَنْحَلٌ فَحَلَّةُ الْغَوْدِ فَكَوْنُ مِثْلِهِ فِيهَا قَائِمًا زَجَلٌ وَيَكُونُ
 الْعَامِلُ فِيهِ أَيْضًا كَانَ لِأَنَّهُ كَمَا أَنَّ نَسَبَ الْإِذَاكَ مِنْ أَسْمَاءِ كَذَا الْكَ
 تَنْصِبُهُ عَنْ خَيْرِهَا لِأَنَّهَا تَعْمَلُ فِيهَا جَمِيعًا فَيَكُونُ لِلَّامِ فِي
 ذَلِكَ كَاللَّامِ مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ هـ وَأَشَدُّ التَّعْدَادِ يَتَوْنُ
 حَلَّةِ الْغَوْدِ فَيَكُونُ حَلَّةِ الْغَوْدِ فِي مَوْضِعٍ نَسَبٍ عَلَى اللَّامِ مِثْلُ فِي
 الْبَارِ قَائِمًا زَجَلٌ لِأَنَّهُ صَقَّةٌ لِلْمَنْحَلِ فِي الْمَعْنَى فَإِنْ قُلْتَ أَنَّهُ مَا ضَرَفَ أَنَّهُ
 يَكُونُ عَلَى أَرَادَةٍ قَدْ وَيَكُونُ لَيْضًا عَلَى أَصْمَارِ اسْمٍ كَمَا قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ فِي
 قَوْلِهِ حَضَرَتْ صِدْقُهُمْ أَيْ قَوْمًا حَضَرَتْ صِدْقُهُمْ
 مَبْنِيَّةٌ

مختار

تذكرة أبي علي الفارسي ونهذيبها
لأبي الفتح عثمان بن جني

(ت ٣٩٢ هـ)

تحقيق

د. حسين أحمد بوعباس

جامعة الكويت

١١ / الجزء الأول من كتاب النذكرة

للشيخ أبي علي الفارسي

صورة ما كان مكنوباً على ظهر النسخة التي كان أصلها
عند فخر الدين أبي اليمن زيد بن الحسن الكندي

بسم الله الرحمن الرحيم

١ / ب

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة على رسوله محمد وآله الطاهرين .

هذا باب من اعتلال الفاء (١) .

قال سيبويه (٢) عن الخليل في (تولج) (٣) : هو (فوعَل) من (ولج) . فحمله على هذا ، وجعل التاء بدلاً من [الواو] (٤) ؛ لكثرة هذا البدل واستفاضته في الفاء خاصة ، واطراده في باب الافتعال ، وسعته في غير الافتعال ؛ نحو : تيقور (٥) ، وثراث ، وتخمّة ، و(ضربه حتى أتكاه) (٦) ، وأتلج ونحو ذلك ، ولم يحمله على (تفعل) لقلته وكثرة الأول وسعته (٧) .

(١) في المسألة (٤١) في الشيرازيات ٥٨٣ جاء كلام أبي علي بعبارة تكاد تطابق عبارته هنا ، وكذلك جاء بعض ذلك في البصريات ٢٣٣ ، والإغفال (١٠ / ٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧) والمقاييس ٧٩ . وانظر بعض مسائل الباب في نوادر أبي زيد ١٤٥ ، ومعاني الزجاج (٣٧٤ / ١) والأصول (٢٦٩ / ٣) ومعاني النحاس (٣٤١ / ١) وإعراب ثلاثين سورة ٨١ ، وتصحيح الفصيح ٣٥٠ ، والحجة (١٣ / ٣) والتعليقة (٩ / ٥) والمنصف (٢٢٦ / ١) وسر الصناعة ١٤٦ ، والخصائص (٨١ / ٢ ، ٣٤٣ / ٣) وأمالى ابن الشجري (٢٦٦ / ٢) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج (٨٧٩ / ٣) والممتع ٢٥٤ ، وشرح الشافية (٨٠ / ٣) وما ذكره في الهوامش الآتية .

(٢) الكتاب (٣٣٣ / ٤) وحكى ذلك عن الخليل المازني وابن السراج .

(٣) التولج : كناس الوحش ؛ أي مستتره في الشجر .

(٤) الأصل : الفاء ، ومن عجب أن التحريف وقع أيضاً في نسخة للشيرازيات .

(٥) التيقور : الوقار .

(٦) جاء القول في الكتاب (٣٣٤ / ٤) وسر الصناعة ١٤٦ واللسان والقاموس (وكا) . وأتكاها : ألقاه على هيئة

المتكى .

(٧) انظر في المزمع (١٤٢ / ٢) كثيراً مما جاء على (فوعَل) .

وعلى هذا قالوا في (التوراة): إنه (فَوَعَلَة) (١) من باب (وَرَى) (٢)؛ لأنَّ الحُكْم في التوحيد وعِلْم الشريعة مُخْرَج منها.

وقياسُ قولِ سيبويه في (تَوَلَّج) أنَّ ما جاء في شعر ابن أحمَر في قوله:

تَوَابَانِيَانِ (٣)

أنها [فَوَعَلَان] (٤) يدل على ذلك أنَّ أبا بكر حَكَّى في تفسيره عن الأصمعي (٥) وغيره أنه [الخَلْف الصغير] (٦). فإذا كان كذلك كان من باب (وَأَب) لأنَّ الخلف الصغير من الناقة صُلْبٌ مُتَوَتِّرٌ (٧)، وذاك أنَّ نُزول / ٢ ١ اللين فيه وارتضاع الفَصِيل منه لم [يُرْخِه] (٨)، فهو في أنه يُوصَف بالصلابة مثْلُ وصفهم الحافر به في قوله:

بِكُلِّ وَأَبٍ لِلْحَصَى رَضَّاح (٩)

(١) هذا قول البصريين، ويذهب الكوفيون إلى غير ذلك. وقد رجَّح أبو علي فوعلة في التعليقة والحجة، وسيجعل في (٤-١) القائل بأنها (تَفَعَلَة) مخالفاً له.

(٢) كذا، وفي الشيرازيات: وَرَى. وبكليهما جاء الفعل. يقال: ورى الزند: خرجت ناره. وانظر الاعتراض على كونها من (وري) في: التنبيه على حدوث التصحيف ١١٢

(٣) لم أجد هذا اللفظ في ديوان ابن أحمَر، وهو في بيت على الطويل لابن مقبل تمامه:

فمرَّت على أظراب هرُ عشيَّة لها توابانيان لم يتقلفلا

جاء في: ديوانه ص ٢١٢، والغريب المصنف (العجز) ٨٤٣، والتنبيه على حدوث التصحيف ١٠٥، والتهذيب (٣٣٣/١٤) والصحاح والتنبيه والإيضاح واللسان (تاب)، وبلا نسبة في: الشيرازيات ٥٨٤ (التوابانيان فقط) والمخصص (٤٩/٧). اظراب: جمع ظَرِب وهو الجَبِيل الصغير، لم يتقلفلا: لم يسوداً، أي انهما لم يظهرَا بعد. وقول أبي عبيد في الغريب عن (التوابانيين): "لم يذكره إلا ابن مقبل" يحكم بخطأ نسبة الشاهد إلى ابن أحمَر.

(٤) الأصل وإحدى نسختي الشيرازيات: فَوَعَلَة، والآخرى: فَوَعْل، ولم أجد للهاء وجهاً. والتصويب من التنبيه والمخصص اللذين حكيا قول أبي علي. ومما في التنبيه يظهر أنَّ تاصيل اشتقاق الكلمة من قول أبي بكر لا من أبي علي.

(٥) قوله بلا وصف بالصغير في التنبيه واللسان، ويذهب أبو عمرو إلى أنهما قادمتا الضرع.

(٦) طمس بمقدار كلمتين، أتمته من الشيرازيات والمخصص.

(٧) يقال تَوَتَّر العصب والعرق أي اشتدَّ، وهو في المخصص: متوتد، وهو تحريف. انظر القاموس واللسان (وتر).

(٨) الأصل: يرحه بالحاء المهملة، والتصحيح من المخصص.

(٩) رجز لأبي النجم العجلي في: ديوانه ٧٢، وأدب الكاتب ١٢١، والتنبيه والإيضاح (١٤٨/٢) والاقتضاب

(٣/١٢٧) وبلا نسبة في: الصحاح (وَأَب) وشرح الأدب للجواليقي ١٧٣، ونُسب للفضل في: الجيم

(٣/٥١). وفي الديوان فضل تخريج: الواب: المجتمع، رضاح: يكسر الحصى من صلابته.

وخلْفُ الناقة إذا كان كذلك دلُّ على صلابتها وقوتها على السير لحيالها (١).
وقد جاء (حَوْفَزَان) (٢) ونحوه. وقالوا: العَوْبَثَانِي (٣) فأما ما أنشده أبو زيد من قوله:
خَلِيلِي لَا يَبْقَى عَلَى الدُّهْرِ فَادِرٌ بَتِيهُورَةٍ بَيْنَ الطُّخَا وَالْعَصَائِبِ (٤)
فإنَّ (تِيهُورَةٍ) عندي (فَيْعُولَةٌ) (٥)، والذي عليه اللفظ (عَيْفُولَةٌ)؛ إلا أنَّ العين لما
وقعت موقع الفاء - [و] (٦) قلبت إليها كراهةً لوقوعها مضمومةً بين مثلٍ ومُقَارِبِ (٧)،
وما كان يلزم من القلب والإدغام وامتناع الحرف المطرَّد في العين إذا أُدْغِمَتْ فيه الياء [و] (٨)

(١) يقال: حالت الناقة حيالاً إذا حُمِلَ عليها فلم تُلْقَح أو التي لم تُلْقَح سنة أو أكثر.

(٢) الحوفزان: لقب الحارث بن شريك؛ لأنَّ قيس بن عاصم حَفَزَه بالرمح أي طعنه حين خاف أن يفوته فعرَج من تلك الحفرة، وقيل الحافز هو بسطام بن قيس. انظر: الاشتقاق ٣٥٨، وغريب الحديث للخطابي (٢٤/٢) والصحاح والتنبيه والإيضاح واللسان والقاموس (حفز). ونحو (حوفزان) قليل في اللغة، انظر الممتع ص ٩٨، ١٠٠، وأبنية ابن القطاع ص ١٨٧.

(٣) العوبثاني: دقيق وتمر وسمن يخلط باللبن الحليب، وقد ذُكر في رجز لناشرة بن مالك. انظر الصحاح والتنبيه والإيضاح واللسان والتاج (عبث). وقد جاء في أصل الشيرازيات بتقديم الثاء على الباء وفسره محقق الشيرازيات (الرسالة) بأنه اسم رجل، وهو تصحيف وقع مثله عند البكري في: معجم ما استعجم ٩٨٠، وصوابه في المراجع المذكورة.

(٤) من الطويل، وهو في: شرح أشعار الهذليين (٢٤٦/١) من قصيدة ذكر السكري في أولها أنها لصخر الغي ورويت لأبي ذؤيب ويقال إنها لأخي صخر وأن الأكثر على الآخر، والبيت له في: المعاني الكبير ٧٢٨، وفي اللسان (طخف) ونُسب لأبي ذؤيب في: المحكم (٢٨١/١) واللسان (عصب). وهو بلا نسبة في: المخصص (١٣٤/١٠) وأنشده أبو علي في: الحجة (٢٢٨/٤) والشيرازيات ٦٤٩، وعنه أنشده ابن جني في: الخصائص (٨٢/٢، ١٧٠/٣)، ولم أجده في نوادر أبي زيد. ويروى: تحت الطخافِ العصائب، ويروى: الطخا فالعصائب، وإيضاً: الطخاء العصائب. وقد نص ابن جني على تعدد الرواية.

وجاء في شرح الأشعار واللسان: الفادر: الوعل المسن. التيهورة: ما اطمأن من الرمل. الطُّخَا: ذهب محقق الخصائص إلى أنه مقصور الطخاء، وقد وجدته مقصوراً في القاموس (طها). والطخاء هو الطخاف بالفتح وهو السحاب المرتفع الرقيق، والطخاف بالكسر جمع طَخُف وهو شيء من الهم يغشى القلب. العصائب: كأنها عمائم، وواحد عصابة.

(٥) في الشيرازيات: يفعولة، ولا يصح مع سياقنا ويشهد بذلك ما في الحجة والخصائص (٨١/٢).

(٦) إضافة من الشيرازيات لأن الجملة اعتراضية وليست جواب لما، وإنما جوابها: صارت كأنها فاء.

(٧) يريد أن تيهورة أصلها: هَيُورَةٌ، فوقعت العين وهي واو مضمومة بين واو مثلها وياء وهي مقارب لها، وقلبت إلى موقع الفاء.

(٨) إضافة من الشيرازيات ٥٨٥

تَحَرَّكَتْ بالكسر - صارت كأنها فاء؛ ألا ترى أن وقوعها في موضعها صار مرفوضاً من حيث كان القياسُ المطَّردُ في هذا الباب يؤدي إلى تحريك ما لا يُحرَّك في الواحد؛ كما لا يتحرك ألف (فاعل) في الواحد، فهذا مما يتحقق له الحرف^(١) بموضع الفاء، فيستمر فيه البديل من الحرف / ٢ ب الذي أُبدل منه.

فأمَّا الدلالة على أن عين الكلمة واو فر (هار يهور)، وفي الحديث: "حتى تهوّر الليل"^(٢)، وحكى أبو الحسن^(٣) أن بعضهم يقول: يتَّهَيَّر. قال: وقالوا: (هَرَّتْ تَهَار) مثل (خِفْتَ تَخَاف)، ولم يحك غير (يتَّهَيَّر). فإن لم يُسمع غير هذه الكلمة، فلا دلالة في هذه على أنها تقال بالياء أيضاً. ألا ترى أنه يجوز أن يكون (يتَفَيَّعِل).

فإن قلت: فإن ثبت أن العين ياء فهل يجوز في الكلمة بناءً آخر؟ فالقول: إنه يجوز أن يكون الأصل (تَفَعُّوْلَة) مثل (تَعَضُّوْضَة)^(٤)، وهي الآن (تَعْفُوْلَة) فقدّم الياء التي هي عين. ولو ثبت هذا لكان القول الأول في الكلمة أحب إلينا لأمرين:

أحدهما: أن كون الواو عيناً أشهر وأفشى، وبَدَلُ التاء منها يكون دون الياء. والآخر: أن ذلك الوزن أوسع وأكثر.

وإذا كان كذلك حملناه عليه دون البناء الآخر؛ ألا ترى أن سيبويه حمل (تَوَلَّج) على (فَوَعَلَ) لما كان باب (هَوَزَب)^(٥) و (حَوَجَن)^(٦) أكثر من باب (تَتَفَّل)^(٧).

(١) كذا في الأصل ونسخ الشيرازيات، ومحقق الشيرازيات (الرسالة) عده توهمًا وجعله الحذف، ولم أتبين معناه، والضبط من د. هنداووي.

(٢) جاءت هذه العبارة في حديث لأبي قتادة وحديث آخر لأبي هريرة. انظر صحيح مسلم (٤٢٧/١) مسند الإمام أحمد ص ٧٧٢ برقم ١٠٩٤٨، والغريبين للهروي ١٩٤٨، والنهاية لابن الأثير (٢٨١/٥) وتعليق التعليق لابن حجر (٤٢٤/٢). وتهوّر الليل: أي ذهب أكثره.

(٣) لم أجد مروياً عن الأخفش إلا (هار يهير). انظر: الخصائص (٨٣/٢) والمحكم (٣٢٩/٦) واللسان (طوق)، ولم أجد في معاني الأخفش ٣٦٤ إلا (يهور).

(٤) في الهامش تعليق بخط الناسخ: "التعضوض تمرّ شديد الحلاوة معدنه هجر، وأحدثه تعضوضة". وفيه قطع أتمته من الصحاح واللسان (عضض).

(٥) الهوزب: البعير المسن، وقيل غير ذلك. وهو من أمثلة الكتاب (٢٧٤/٤) وانظر تفسير الغريب لأبي حاتم ٧٣، وشرح الأبنية ١٦٣.

(٦) الحوجن: الورد الأحمر. وهو ليس من أمثلة الكتاب، ولكن سيبويه ذكر في الموضع السابق حومل.

(٧) التتفل: الثعلب أو جروه.

فأما (تثفة) (١) فمن باب (تؤدية) (٢) و(تدورة) (٣) وليس بر(فعللة) (٤)؛ ألا ترى أن الأصمعي / ١٣ وغيره (٥) قال: جاء على تثفة ذاك، وأقف ذاك. فليست فاء.

وأما (تومري) (٦) الذي حكاه يعقوب (٧) مع الأسماء التي تستعمل في النفي؛ نحو: ما بها ديار ولا عريب، فيمكن أن يكون من (أمر القوم) إذا كثروا (٨)؛ أي: ما بها من يكثر عدداً. ويكون من (الأمر)؛ أي: ما بها من يأمر أمراً، فيكون مثل (ديار) في أنه مثل (بيطار) (٩)، ومثل (أحوزي) (١٠) ونحوه من لحاق ياء ي الإضافة له صفة.

فإن قلت: هلاً حكمت بأنه من باب (برثن) (١١) ولم تجوز كون الحرف مزيداً؛ لأنه

(١) يقال: جاء على تثفة ذلك أي بأوله وحداثته أو حينه وأوانه. انظر ما يأتي من المصادر.

(٢) التودية: من معانيها أنها خشبة تُشد على ظهر الناقة إذا صُرّت. وهو المثال التالي من أمثلة الكتاب في (٤/ ٢٧١، ٣٣٦) وهما عند سيبويه على (تفعلة). انظر تفسير الغريب لأبي حاتم ١٦٥، وشرح الأبنية ٥٦

(٣) التدورة: ما استدار من الرمل، وقيل غير ذلك. انظر تفسير الغريب لأبي حاتم ص ١٦٤، ٣٠٨، وشرح الأبنية ص ٥٣

(٤) الأصل: بفعللة، ولا وجه لها. و(فعللة) قول سيبويه في الكتاب (٤/ ٢٦٤، ٢٧٨) إذ قال في تفعان: فَعْلَان، وفي تثفة: فَعِل. وأبو علي في الشيرازيات ٣٧٩، ٥٨٦ والعصديات ٢٦٠ والبغداديات ٤٠٧ يذهب إلى أنه تفعلة، بل ويرى أن الصحيح عن سيبويه تفعلة أيضاً محتجاً بما ذكره ابن السراج في الأصول (٣/ ٢١٢) من أنه وقع في بعض نسخ الكتاب في باب زيادة التاء، ونقله عنه ثانية في التعليقة (٤/ ٢٥٩) دون أن يرجح بين (تفعلة) و(فعللة) المحكية عن الجرمي والمبرد. وقد حشد الدكتور الدالي في هامش تفسير الغريب لأبي حاتم ١٢٤-١٢٩ الأقوال في تثفة وتفعان بما لا مزيد عليه وخلص من مناقشتها إلى أن الصحيح في زنتها هو قول سيبويه: فَعْلَة.

(٥) ذكره الأصمعي في: ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه ٤١، وروى أبو علي هذا عن ثعلب عن ابن الأعرابي، انظر: الشيرازيات والبغداديات والعصديات واللسان (أف).

(٦) يقال: ما بالدار تومري: أي أحد.

(٧) إصلاح المنطق ٣٩١، وجاء في الزهر (٢/ ١٦٠) محكياً عن ابن السكيت بالهمز: تومري، وهو تحريف.

(٨) انظر اللسان والقاموس (أمر).

(٩) هو معالج الدواب. ويريد بأن (دياراً) مثل (بيطار) أي على وزن فَيْعال؛ لأن (دياراً) أصلها دِيوارُ قُلبت فيه الواو ياء وأدغمت إحداهما في الأخرى. وأما المثلية بين (ديار) و(تومري) فلعله يريد قلب الهمزة واواً في الأخير، أي أن المثلية في مطلق القلب الذي يجعل ثاني الكلمة علة. انظر الأصول (٣/ ٢٦٢، ٢٩٢) ومعاني الزجاج (٥/ ٢٣١) والدر المصون (٦/ ١٩١، ٤٧٧).

(١٠) الأحوزي: من معانيه الحسن السياقة.

(١١) أي رباعي مجرد.

مما لا يزداد إلا بثبت، وليس كالهزمة والياء أولاً؟ فإن ما ذكرنا من معناه يكون ثبثاً في الزيادة. ألا ترى أنه قد حَكَمَ (١) في (تُؤثُّور) (٢) أنه من الأثر (٣)، وإن كان على لفظ (عُصفور). فكذلك هذا - وإن كان على لفظ (بُرثن) - يكون من أحد ما ذكرنا.

وأما (التُّورور) فهو عندنا مثل (التُّؤثُّور) (٤)، أجعله من (أر) وهو الدفْع، وسمعتُ أبا إسحاق يقول (٥): أررتُ المرأةَ أُرُّها أَرًّا؛ إذا نكحْتُها، والنكاح دَفْعٌ، فسُمِّيت الجلاوزة والشرط بذلك (٦) لدفعهم المحضِر وعُنْفِهم، كما أخذت / ٣ ب (الزبانية) من هذا المعنى لدفعهم من يدفعونه (٧)، أنشدَ محمد بن الحسن (٨):

وَحَشِيَّةُ الشَّرْطِيِّ وَالتُّورُورِ (٩)

(١) لعله يريد سبويه كما هي أكثر عاداته في النقل عنه، وعبارة سبويه في: الكتاب (٤ / ٢٧١): "ويكون على (تُفْعُول) وهو قليل، قالوا: تُؤثُّور، وهو اسم". وهي غير صريحة بما نقله أبو علي إلا أنها تقضي بذلك.

(٢) التُّؤثُّور: حديدة يؤثر بها باطن خف البعير ليُقْتَصَّ أثره في الأرض، ويقال منه: أثرتُ البعير، وسماه الصغاني الجلاوز. وقد جاء اللفظ مصحَّف الأول بالثلثة (تؤثور) في: التهذيب (١٥ / ١٢١) واللسان (أثر)، وانظر تفسير الغريب لأبي حاتم ١٦٩، ٣١٩، وشرح الأبنية لابن الدهان ٥٦، والأصول (٣ / ٢٠٧) والجمهرة ١٢٤٧ والصحاح والتكملة (أثر) والممتع ٨٠.

(٣) في: الصحاح: الأثر بالتحريك ما بقي من رسم الشيء وضربه بالسيف.

(٤) في: التاج (تار): التُّؤثُّور كالتُّورور عند أبي علي، وهو مقلوب كلامه هنا. والمثلية في أنهما على (تُفْعُول) كما في أول القولين اللذين سيذكرهما. وقد ذكر ابن سيده في: المحكم (١٠ / ١٩٧) ونقله ابن منظور في اللسان (تار) أنه عند الفارسي (تُفْعُول). وذكر أبو علي في: البصريات (٢ / ٧٩٤) أن التاء في (تؤثور) في قوله زائدة.

(٥) لم أجده منسوباً لأبي إسحاق الزجاج، إلا أنه مذكور في المعاجم في (تار) و(ترر)، والعبارة بنصها في: الجمهرة ١٠٨٦، وقريب منها في ٥٦.

(٦) أي بالتُّورور.

(٧) انظر هذا القول في معنى (الزبانية) في: غريب القرآن للسجستاني ٢٥٤، وتهذيب اللغة (١٣ / ٢٢٨) والصحاح (زبن) والغريبين (٣ / ٨١٣) ومجمع البيان (١٠ / ٤٤٨).

(٨) يريد ابن دريد الذي أنشده غير منسوب في الجمهرة ٧١٥، إلا أنه لم يورده شاهداً على معنى (تورور).

(٩) من الرجز، وهو للدهناء بنت مسحل امرأة العجاج في: الصحاح (ترر) والتكملة للصغاني (تار) وفي: اللسان والتاج (ترر) وبلا نسبة في: تهذيب اللغة (١٤ / ٢٥٠) وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٨٨. ويروى: الأترور.

ووجدتُ أبا بكر (١) بعدما رأيتُ ذلك أخذَه من (أثارتُ النظرَ)، وقوله:

أثارتُهُم بَصَرِي والآلُ يرفعُهُم (٢)

وهذا مذهبٌ حسن؛ ألا ترى أن زيادة التاء أولاً ليس فيها أطراً، والزيادة في موضع اللام مقيس سائغ، وفي المعنى أيضاً قوي؛ لأنهم يرصدونهم بإبصارهم إياهم، فهذا أشبه من الدفع؛ ألا ترى أنك قد تُحضر ولا تدفع، والوصف بالآخر لا يفارقه.

فأما (الينجلب) (٣) فإنه من باب (القَهْبَلِس) (٤)؛ ألا ترى أن الزيادتين لا تتواليان أولاً في غير الأسماء الجارية على أفعالها؟ ومن ثم قلنا (٥) في (منجنيق) إن الميم فاء لما ثبتت زيادة النون.

فإن قلت: أفليس قد قال (٦) في (إنقحل) (٧) إنه من (القَحْل)؟ فهلا قلت في هذا

(١) كذا يكني أبو علي شيخه ابن السراج، وهي أيضاً كنية ابن دريد الذي قال في: الجمهرة ١٠٣١، والمجتنى ١٤: "أثارتُ الرجل بصرِي أثَرُهُ إثاراً؛ إذا أهدتُ النظرَ إليه" ثم أنشد الشاهد، ويقرب منه قوله في: الجمهرة ١٠٩٢، ولكنه لم يذكر التورور في الموضعين، ولم أجد لابن السراج كلاماً في اللفظ، ونظرة أبي علي لابن دريد في غير المسموعات لا تقوي أن يكون هو المقصود هنا.

(٢) صدر بيت من البسيط، وتماه:

حتى اسمدراً بطرف العين إثارِي

وهو للكُميت بن زيد في: ديوانه (١٥٠/١) والمراثي لليزيدي ١٨٢، وجاء بلا نسبة في: الهمز لأبي زيد (مجلة المشرق مج ١٣ع ٩، ١٠) ص ٧٠٢، وغريب الحديث لابن قتيبة (١١٩/١) والكامل ٣٢٠، والفائق (١٢٨/١)، واللسان (تار) وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٨٨.

(٣) الينجلب: خَرَزَة للرجوع بعد الفرار وللتأخير أي للعطف بعد البُغض. وعرض لها أبو علي في: الشعر ١٩٣.

(٤) القهبلِس: الكمرة الضخمة، وقيل غير ذلك. وهو عند سيبويه في الكتاب (٣٠٢/٤، ٣٣٠) صفة على (فَعْلَل). وانظر: تفسير الغريب ٢٤٣، وشرح الأبنية ١٤٥.

(٥) وهو قول سيبويه في: الكتاب (٢٩٣/٤، ٣٠٩) والمازني في: المنصف (١٤٧/٢) والمبرد في: المقتضب

(١٩٧/١) وابن السراج في: الأصول (٢٣٧/٣) وأبي علي نفسه في: التعليقة (٢٨٣-٢٨٤/٤). وانظر

اختلاف أهل اللغة في أصالة الميم وزيادتها في: الجمهرة ٤٩٠، والصحاح واللسان والتاج (جنق).

(٦) سيبويه، في الكتاب (٢٤٧/٤): "ويكون على (إنقعل)، وقالوا: إنقحل في الوصف لا غير". وذكره في: الحجة (٢٨٤/١).

(٧) إنقحل: شيخ كبير، والقحل من قحل الشيخ إذا يبس جلده كثيراً. انظر: تهذيب اللغة (٥٠/٤) وشرح

الأبنية ٤٢، واللسان (قحل).

أيضاً إنه من (الجَلَب)؛ لأن المرأة إنما تريد بذلك إقبال الرجل عليها، وترك الإعراض عنها؛ كما أن ذلك من القَحْل واليَبْس؟

فإن هذا يمكن أن يقوله قائلٌ إلا أن المعمول عليه الأول، وكأنه في القصة الأولى / ١٤ لم يعتدُّ بـ(إنقحل) لِقِلَّتْهُ (١)؛ كما لم يعتدُّ بـ(حيري دهر) (٢) لِقِلَّتْهُ، حيث قال (٣): لم يجئ في الكلام (فعلي) (٤).

وقد كان أبو العباس (٥) يذهب في (إنقحل) إلى أنه مثل (لأل) (٦) من (لؤلؤ)، ونحو ذلك مما يكون في إحدى اللفظتين بعض ألفاظ (٧) الأخرى.

- (١) وهذا قوله في (إنقحل) في: الإغفال (١١٤/١) وعن سيبويه في: الحجة (٢٨٤/٢)
- (٢) من أقوال العرب وقد جاء في أثر لابن عمر، ومعناه: آخر الدهر وابدأ، ويُضبط (حيري) بغير وجه إلا أن الحاء في الأصل عَرِيت من الضبط، وقد جاء فيها الفتح والكسر. وقد علَّل سيبويه تسكين الياء في (حيري) بالرغم من إضافته بأنهم "يجعلون الشيعة ههنا اسماً واحداً، فتكون الياء غير حرف الإعراب فيسكنونها ويشبهونها" بالياء في مثل (مفاتيح). انظر: الكتاب (٣٠٦-٣٠٧) وغريب الحديث لابن قتيبة (٣٠٩/٢) والمحتسب (٢٩٠/١، ١٨/٢) والغريبين للهروي (٥١٦/٢) والأزمنة والامكنة (٢٩٢/١) والنهاية (٤٦٦/١) واللسان والتاج (حير) وعرض له أبو علي في: الإغفال (١٩٢/٢)
- (٣) الكتاب (٢٦٨/٤): "وليس في الكلام فعلي، ولا فعلي، ولا فعلي إلا بالهاء".
- (٤) ضبطت العين بالأصل بالفتح والسكون، وأظن أن الفتحة ينبغي أن تكون على الفاء؛ لأن (حيري) كما سلفت الإشارة تُضبط بفتح الحاء وكسرها. وقد تابع ابن سيده في المحكم (٣٣٧/٣) أبا علي في حمله على القلة، وانظر توجيه ابن جني في الخصائص (٣٣٠/٣) وفي (إنقحل) انظره (٢٣٠/١)
- (٥) يريد المبرد، لأنه يسمي ثعلباً باسمه أحمد بن يحيى. ولم أجد للمبرد في: (إنقحل) إلا قوله في: الكامل ١٣٥٢: "والقَحْم: آخر سن الشيخ، قال العجاج:

رأين قَحْماً شاباً وأقْلَحْماً طال عليه الدهر فاسْلَهْماً

والمُقْلَحْمْ مثل القَحْم، وهو الجاف... وكذلك يقال: رجلٌ إنْقَحْل وامرأةٌ إنْقَحْلَة: إذا أسنَّ حتى يَبْسَ". فلعل أبا علي فهم من كلامه هذا أنه لا يقول بالزيادة في (إنقحل)، وإنما هو على قول أبي عثمان المازني في: المنصف (١٥٢/١) من أنه إذا جاء لفظ ثلاثي بمعنى لفظ رباعي حمل الرباعي عليه ونُسب إليه، وإن لم يكن مشتقاً منه؛ وذلك لقرب اللفظين من بعضهما، ولم يحكم بزيادة ما في: الرباعي؛ كما يقال في: (لأل) و(لؤلؤ). ولعل ابن السيد البطليوسي في: القرط ٦٣٢ فهم ذلك من كلام المبرد فعلق عليه بأن "الهمزة والنون فيه زائدتان". وما حكاه عن المبرد جاء عن الأصمعي في: البصائر (٩٦/٥) وانظر: سر

الصناعة ٤٢٩، والممتع ٣٣٢، ٣٦٠

(٦) بائع اللؤلؤ.

(٧) أي بعض حروف الأخرى.

وأما (تَتَرَى) (١) فَإِنَّ التاء فيها مبدلة من الواو، فهو من المواترة؛ ألا ترى أن أبا عبيدة (٢) فسره: أرسلنا بعضاً في إثر بعض. فلا يستقيم هذا أن يكون (تَفْعَل) (٣)؛ وَمَنْ خالفنا في (توراة) فقال: (تَفْعَلَة) (٤) لم يَجُزْ على قياس قوله أن تقول في هذا: (تَفْعَل). ألا ترى أنه (٥) في بعض القراءة غير مصروفة (٦)، فإذا كانت غير مصروفة ثَبَتَ أَنَّ الألف للتأنيث، فإذا كانت للتأنيث لم تكن منقلبة عن لام، وإذا لم تنقلب عن اللام وجَعَلَ الأول زائداً تَرَكَ الاسمَ بلا لام.

فأما قول أحمد بن يحيى (٧) في بعض أماليه: ﴿أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتَرَى﴾ (٨) (تَفْعَل)، قال: (وَتَرَى) أبدلوا الواو تاءً، فسَهُوْ.

وأما (تَوَام) فهو (فَوَعَل) وليس بـ (تَفْعَل) (٩)؛ ألا ترى أن باب (حَوَجَلَة) (١٠) و(صَوْمَة) (١١) أكثر من (تَتَفْلَة).

(١) بحث (تترى) في: الحجة (٢٩٥/٣) فجاء بأكثر كلامه هنا وأوجزه في: المقاييس ٧٨، وهي عنده (فَعَلَى). وانظر الكتاب (٢١١/٣، ٢٥٥/٤) ومعاني الفراء (٢٣٦/٢) ومعاني الزجاج (١٣/٤-١٤) وما ينصرف له أيضاً ٢٣، ٣٨ وإعراب النحاس (١١٤/٣) والمخصص (١٨٤/١٥) والدر المصون (٣٤٥/٨).

(٢) مجاز القرآن (٥٩/١) في: تفسيره الآية: "أرسلنا رسلنا تترى".

(٣) هو قول أبي عبيدة، وضبطه في: المجاز بضم العين المشددة غير صحيح.

(٤) قول للكوفيين، وقد تقدم في: أول الباب الكلام في: هذا، وانظر أيضاً الوسيط للواحدي (٥٠/٢).

(٥) كذا بالتذكير، ثم يقول (غير مصروفة) بالتأنيث، وله وجه.

(٦) قرأ (تترى) بغير تنوين نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي. السبعة ٤٤٦، والمبسوط ٣١٢، والإتحاف ٤٠٤، وذكر الفراء في: معانيه أن أكثر العرب لا تنون.

(٧) لم أجده في: مجالس ثعلب، وفي: تهذيب اللغة (٣١١/١٤): "وقال أبو العباس: من قرأ تترأ فهو مثل شكوتُ شَكُوًّا، والأصل وتَرْتُ قلبت الواو تاء فقليل: تَتَرْتُ تترأ، ومن قرأ تترى فهو مثل شكوتُ شَكُوًّا غير منونة لأنها فَعَلَى..."

(٨) سورة المؤمنون: (٤٤).

(٩) انظر في: المنصف (١٠٣/١) احتجاج ابن جني لذلك وفيه ما احتج به أبو علي هنا.

(١٠) الحوجلة: القارورة الغليظة الأسفل، وتقدم في: (٢-١) ذكر معنى تنفل.

(١١) صومعة لم يظهر منها إلا الصاد والواو وأتمتها من الشيرازيات ٥٩٠، وهو آخر ما جاء في: الشيرازيات من هذا الباب.

أبو بكر (١):

فأما الصدورُ لا صدورَ لجعفرٍ ولكن أعجازاً شديداً ضريرُها (٢)

٤/ ب هذا وما أنشدَه سيبويه (٣) من قوله:

فأما القتالُ لا قتالَ لديكم (٤)

يشهد (٥) لما نقوله في (زيد نعم الرجل) أن الذكر قد عاد إليه في المعنى؛ ألا ترى أن

(الصدور) التي هي اسم (إن) لم يعد إليها ضمير، وليس من باب:

(١) لم أجده في: الأصول ولا الموجز، إلا أن معنى الكلام في: (زيد نعم الرجل) جاء بعضه في: الأصول (١١٣/١) وهو مأخوذ بنصه من: المقتضب (١٤٧/٢)، وأخذه ابن جني في إعراب الحماسة على ما في: الخزانة (٤٣٠/١)، ونقل ابن بري في: شرح الشواهد ١٠٣ عن أبي علي قوله: "وهذا يدل على ما يخالف فيه أبو الحسن سيبويه من عود الذكر على غير إضمار وحمله على المعنى". وانظر: الكتاب (١٧٦/٢) - (١٧٧) والكافي ٤١٢، ٦٩٣

(٢) من الطويل، وجاء في: إيضاح شواهد الإيضاح ١٢٣ أنه يُنسب لتوبة وأنه وقع في: النوادر لرجل من الضباب. وفي ديوان توبة قصيدة على وزن البيت ورويه إلا أنها تخلو منه. وهو معزو لرجل من الضباب في: شرح شواهد الإيضاح ١٠٢، والخزانة (٣٨٩/١١) وبلا نسبة في: سر الصناعة ٢٦٥، وأنشده أبو علي غير منسوب في: الإيضاح ١٢٧. وجعفرهم بنو جعفر بن كلاب بن عامر، وكان قد صاهرهم بشر بن الوليد ابن عبد الملك، فلما وقعت حرب بينهم وبين الضباب قوم الشاعر نصرهم بنو أمية على الضباب، فكنى الشاعر بالصدور عن رجالهم، وبالأعجاز عن نسائهم. والضرير: الصبر والتحمل. والشاهد بيّنه أبو علي.

(٣) في: هامش الأصل بغير خط الناسخ: "الذي أنشده سيبويه هو:

ألا ليت شعري هل إلى أم معمر سبيل، فاما الصبر عنها فلا صبرا

ولم ينشد س في كتابه قوله: (فأما القتال لا قتال لديكم)". وهو كما قال فالبيت الأخير في: الكتاب (٣٨٦/١) ولا نجد شاهد أبي علي.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكن سيرا في: عراض المواقب

وهو منسوب للحارث بن خالد الخزومي في: ديوانه ٤٥، والخزانة (٤٣١/١) وشرح أبيات المغني (٣٧٠/١) وذكر القيسي في: إيضاح شواهد الإيضاح ١٢٩ أنه للوليد بن نهيك، ويُنسب للكميت بن زيد، ولم أجده في: شعره، وبلا نسبة في: سر الصناعة ٢٦٥، والمنصف (١١٨/٣) وأنشده أبو علي بلا نسبة في: الشعر ٨٤، ٦٤، والإيضاح ١٢٧، ونصر ابن جني في: المنصف على أن أبا علي أنشدهم صدره، ولم أجده فعل ذلك إلا في: الموضع الثاني من الشعر وفي كتابنا.

(٥) الانسب: يشهدان.

إذا الوحش ضَمَّ الوحش (١)

لأن الثاني هنا نكرة؛ ألا ترى أن (صدوراً) النكرة لما كانت تنظم الجنس عادت إلى هذا المعرفة في المعنى؛ كما أن الرجل في (نعم) لما كان ينتظم (زيداً) وغيره (٢) عاد إليه الذكر منه في المعنى (٣)، ومن هذا الباب قوله:

إذا المرء لم يغش الكريهة أو شكت حبال الهوينى بالفتى أن تقطعا (٤)

مجاهد (٥): ﴿كَمَثَلِ الذِّي يَنْعِقُ﴾ (٦): الراعي، ﴿بِمَا لَا يَسْمَعُ﴾: البهيمة، مثل وعظ الذين كفروا ونعق الناعق، فحذف.

(١) بعض بيت من الطويل تمامه:

... في ظللاتها سواقط من حر وقد كان أظهرها

وهو للنابغة الجعدي في: ديوانه ٨٩، والكتاب (٦٣/١) وشرحه للسيرافي (٣٦/٣) وشرح شواهد الإيضاح ٤٨٤، وإيضاح الشواهد ٧١٨، وأنشده أبو علي غير منسوب في: التكملة ١٣٨ على تانيث (الوحش). والشاهد فيه هنا على وضع الظاهر موضع المضمحل فكان ينبغي أن يكون (ضمه).

(٢) من قوله: عادت إلى هنا مكرر في الأصل.

(٣) كتعليقه في: الإيضاح ١٢٦، وفي: المقتصد (٣٦٧/١-٣٦٨) بيان شاف لذلك.

(٤) من الطويل، وهو للكلحبة العرنى البرهوي في: المفضليات ٣٢، ونوادر أبي زيد ٤٣٦، ونقائض جرير والأخطل ٩٣، والعمدة (٦٧٧/١) وشرح المفضليات للتبريزي (٦٠/١) وشرح شواهد الإيضاح ١٠٣، والخزانة (٣٧١/١)، وأغرب القيسي في: إيضاح الشواهد ١٢٤ بنسبته للجميع. وأنشده أبو علي بلا نسبة في: الحلبيات ٢٥٣ شاهداً على مجيء الظاهر (الفتى) في موضع المضمحل لما بينه أبو علي هنا، وسيبويه يمنع مثله لأن الثاني (الفتى) جاء بغير لفظ الأول (المرء) والأخفش يجيزه. وانظر: شرح الكافية (٢٤١/١) والخزانة.

(٥) نقل الطبري في: تفسيره (٨٥/٢) قول مجاهد هذا بلفظ قريب من لفظه هنا، إلا أنه ينتهي بالبهايم (وهو البهيمة بنقل أبي علي)، فلا ذكر فيه للتقدير المذكور هنا، إلا أن الطبري يبين المعنى بقوله: "ومثل الذين كفروا وواعظهم كمثّل نعق الناعق بغنمه ونعيقه بها، فاضيف (المثّل) إلى الذين كفروا، وترك ذكر (الوعظ والواعظ) لدلالة الكلام على ذلك". وهو قريب مما نقل أبو علي على إيجازه. والمذكور هنا نُسب أيضاً لابن عباس وعكرمة وعطاء وقتادة والربيع والسدي وهو المروي عن أبي جعفر الباقر، على ما جاء في: الطبري ومجمع البيان (٥٠٨/١) والبحر (٦٥٧/١) وقد بلغت الأقوال في: الآية تسعة. انظر: الكتاب (٢١٢/١) ومجاز أبي عبيدة (١٢/١، ٦٣) ومعاني الأخفش (٥٣/١) ومعاني الفراء (٩٩/١) وتأويل المشكل لابن قتيبة ١٩٩، وما اتفق لفظه للمبرد ٥٥٥، وتفسير كتاب الله العزيز لهود بن محكم (١٦٤/١)، ومعاني الزجاج (٢٤٢/١) وشرح السيرافي (١٨٥/٤) وأمالى المرتضى (٢١٥/١) وكشف المشكلات (١٢٤/١) والدر المصون (٢٢٩/٢) والبرهان للزركشي (٢١٣/١)

(٦) سورة البقرة: (١٧١)، وتمام الآية: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الذِّي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ =

صَحْبُكَ إِذْ أَنْتَ لَا تُصْحَبُ وَإِذْ أَنْتَ لَا غَيْرُكَ الْمَوْكِبُ

وَإِذْ أَنْتَ تُكْثِرُ ذَمَّ الزَّمَانِ وَنَفْسُكَ نَفْسُكَ تَسْتَصْحَبُ (١)

أخبرنا الكرخي (٢) يرفعه قال (٣): جاء رجلٌ برجلٍ إلى عليٍّ فقال: زعمَ هذا الرجلُ [أنه] (٤) يحتلم بأمي، فقال: اذهب فأقمه في الشمس / ١٥ فاضرب ظله.

مسألة

قال سيبويه فيما ينصرف ولا ينصرف (٥): (سراويل) شيء واحد، وهو أعجميٌ أعربٌ كما أعرب (الآجر) (٦)؛ إلا أن (سراويل) أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة؛ كما أشبه (بَقْمٌ) الفعل ولم يكن له نظيرٌ في الأسماء، فإن حَقَرْتَهَا اسمَ رجلٍ لم تصرفها؛ كما لا تصرف (عَنَاق) اسمَ رجلٍ.

= ولعل أبا علي جاء بنفسير الآية على قول مجاهد شاهداً على إضمار الاثنين المختلفين (الراعي) و(البهيمة) وهو خلاف ما تقدم من إظهار اللفظ نفسه في موضع إضماره.

(١) من المتقارب، وهما من مقطعة لمحمد بن حازم الباهلي في: ديوانه ٦٤، وهو شاعر عباسي. والثاني ملفق من البيتين التاليين:

وَإِذْ أَنْتَ تَفْرَحُ بِالزَّائِرِينَ وَنَفْسُكَ نَفْسُكَ تَسْتَحْجِبُ

وَإِذْ أَنْتَ تَكْثُرُ ذَمُّ الزَّمَانِ وَمَشْيُكَ أَضْعَافُ مَا تَرْكِبُ

ورواية (تستحجب) مع هذا الصدر أجود؛ لأنه يريد أن يبين وحدته فليس له حاجب وإنما الحاجب هو الرجل نفسه وهذا أنسب مع ذكره الزائرين في الصدر. ونُسب البيتان لأبي الزبرقان الكاتب (وهما برواية أبي علي تقريباً) في: ربيع الأبرار ٨٥٠. واطن أن الكلام متعلق بعمز الثاني (ونفسك نفسك) لمجيء اللفظ الواحد مبتدأ تارة ومفعولاً أخرى، ولا يغني الضمير عن أحدهما.

(٢) عبيد الله بن الحسين بن دلهم أبو الحسن الفقيه الكرخي، شيخ الحنفية ورأس الاعتزال في: زمانه (٢٦٠-٣٤٠) وحكى عنه أبو علي في: الحجة (٢/١٤٠، ١٤١، ١٤٣/٦). تاريخ بغداد (١٠/٣٥٣) والسير ٢٦١٤.

(٣) جاء الخبر غير مسند في: البصائر والذخائر (٦/٦١) وربع الأبرار (١/٦٦٣) والتذكرة الحمدونية (٩/٣٦٤) وخرجه محقق الأخير من: نثر الدر للآبي (٢/١٣٤) ومحاضرات الراغب (١/٢٨٢). وللخبر تعلُّق بالكلام على وجه الطرافة، إذ حلَّ الظل محل البدن في: العقاب.

(٤) إضافة يقتضيهما السياق، وهي في: المراجع المذكورة.

(٥) الكتاب (٣/٢٢٩) في: (باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل)، وهو أحد أبواب ما ينصرف وما لا ينصرف.

(٦) الأصل بفتح الجيم، وأخذت الضم من الكتاب لحكايته عنه، ولم أجد الفتح إلا في: القاموس والتاج، وسائر المعاجم بضمها.

وأما (شراحيل) فتحقيقه ينصرف؛ لأنه عربي ولا يكون [إلا] (١) جماعاً.
 (سراويل) (٢) وإن كان واحداً فهو على مثال الجمع الذي لا يكون الواحد على مثاله،
 فانت ما لم تُسم به فهو منصرف؛ (كآجر) الذي ليس في الواحد ولا غيره على مثاله.
 فإذا سميت به صار مثل (شراحيل) لا ينصرف، وزاد على (شراحيل) أن (شراحيل)
 عربي، وهذا أصله أعجمي. فإذا صغرت (شراحيل) قلت: شريحيل؛ لأنه قد خرج إلى
 مثل تصغير (فعلال) و(فعلول) و(فعليل)، وانت إذا صغرت (سراويل) اسم رجل
 فقلت: سريويل، فليس هنا أصل عربي يخرج هذا إليه؛ ألا ترى أن (عمر) إذا / ب
 صغرت صرفته؛ لأنه قد خرج إلى مثال تصغير (عمرو) و(عمر)، فجاز صرفه إذ كان
 (عمر) يصلح أن يكون تصغيراً لجميع هذه.

فصل

لم يمتنع هذا من الانصراف في التحقير من حيث لم يخرج إلى أصل عربي، وهذا
 يضيق؛ ألا ترى أن (سريويل) ك(قريويل) (٣)، وإنما لم يُصرف في التحقير للتأنيث
 والتعريف، وإن صغرت نكرة صرفته.

ويدل على وجوب الاعتداد بهذا الشبه في (سراويل) ثقلًا ومنع الصرف به إذا انضم
 إليه غيره اعتداد النحويين أبي الحسن وأبي بكر (٤) به أيضاً في المعرفة؛ ألا ترى أنه لو
 (١) إضافة من الكتاب. وانظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٤، والأصول (٨٨/٢). وذكر الزجاج أن واحد
 (شراحيل): شرحال، وأبو علي في: المسائل المنثورة ٢٧٦ منع أن يكون واحده شرحالاً أو شرحولاً.

(٢) بداية تعليق أبي علي، ونقله البغدادي في: الخزانة (٢٢٩/١)، وردّه قائلاً: "وكان أبا علي فهم من قول س:
 أنه أعجمي كما أعرب الآجر، أنه يريد: يصرف كما يصرف؛ وليس كذلك، بل مراده أنه مغرب لا مبني
 كما أن الآجر مغرب، بدليل قول س بعده: إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في: نكرة ولا
 معرفة". وهو من كلام الرضي في: الشرح (١٥٢/١) إلا أن البغدادي عجل على أبي علي؛ لأن أبا علي
 سيرد قريباً في: (٦-ب) هذا الأمر بلفظ قريب من لفظ الرضي الذي ذكره البغدادي هنا. وأما كلام أبي
 علي هنا فبعضه مأخوذ من قول ابن السراج المحكي في: التعليقة (٥٥/٣).

(٣) تصغير قرواح وهي الناقة الطويلة القوائم ولها معان أخرى، وهو من أمثلة سيبويه (٢٦٠/٢، ٦١٣/٣،
 ٢٦٠/٤، ٣١٥) وانظر: تفسير الأبنية ٥٩. وانظر أثر كلام أبي علي في: تصغير (سراويل) في: قول ابن

بري المحكي في: اللسان (سرل)، وابن مالك في: شرح الكافية الشافية ١٥٠٠-١٥٠٢

(٤) المقتضب (٣/٣٤٥-٣٤٦) والأصول (٨٨/٢) والتعليقة (٥٥/٣).

سُمِّي رجل بـ (مساجد) لم يَصْرَفْهُ أبو الحسن، وإن كان الجمعُ بالتسمية زائلاً عنه؛ كما أنَّ الصفة زائلةٌ عن (أحمر) إذا سُمِّي به^(١)، فكما اعتدَّ به هنا ثَقَلًا كذلك ينبغي أن يُعتدَّ به في النكرة، وهكذا كان يقول أبو بكر، ويقول: قد أشبهَ الأعجميُّ في كونه على ما ليس عليه الأصول.

قال سيبويه^(٢): وزعمَ يونس أن من العرب من يقول: سُرِّيَّلات؛ وذلك لأنهم جعلوه جماعاً.

/ ١٦ فا: قد حكى أبو العباس في (المقتضب) ما نحن مثبتوه ثم ننظر بعدُ، قال^(٣): (سراويل) لا يَنْصَرَفُ عند النحويين في معرفة ولا نكرة؛ لأنها وَقَعَتْ على مثال (قناديل). وحكى أبو العباس^(٤) أيضاً عن الأخفش قال: من العرب من يجعله واحداً، ومنهم من يجعله جميعاً كر (دَخَارِيس) ^(٥)، فهؤلاء لا يَصْرَفُونَ، والذين جعلوه واحداً يَصْرَفُونه.

فا: القياسُ أن لا يُصْرَفَ في النكرة في قول من جعله واحداً؛ وذلك لأنه وافق بناءً لا يكون إلا جمعاً، وليس لفظه مشتركاً للجميع والواحد، لكنه يختص به الجمعُ، فإذا كان بمنزلة ما يختصُّ الأفعال^(٦) من الأبنية مثل (تَغْلِب) ونحوه، إذا انضمَّ إليه شيء آخر وَجَبَ أن لا يَنْصَرَفَ، وكان ذلك أجدرَ من الامتناع من الانصراف؛ ألا ترى أن (أحمد) وبابه وإن كان على زنة (جعفر) وقد جاء في الأسماء نحو: (أضحى) و(أفكَل) أنه إذا

(١) يذهب الأخفش إلى أن (أحمر) إذا سُمِّي به ثم نُكِّر فإنه يُصْرَفُ، وتابعه المبرد على ذلك. انظر: الكتاب (١٩٨/٣) الهامش (٤) والمقتضب (٣١٢/٣) والانتصار ٢٠٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١، والأصول (٨٧/٢) ومجالس العلماء ٩٢، والتعليقة (١٦/٣) وقد خطأ ابنُ خروف في: شرح الجمل ٩٠٩ كل من حكى عن الأخفش الصرف مستنداً بقوله في: كتابه الأوسط بعد أن ذكر طرته على سيبويه، وذكر ابن مالك في: شرح الكافية ١٤٩٩ أن الأخفش خالف سيبويه مدة ثم وافقه وهو آخر قوليه.

(٢) الكتاب (٤٩٣/٣)

(٣) المقتضب (٣٢٦/٣)

(٤) السابق (٣٤٥-٣٤٦/٣)

(٥) الدخاريص واحدها دِخْرَص أو دِخْرَصَة، وهي ما يوصل به البدن (يراد بالبدن ما يقع على البطن والظهر من القميص) ليوسعه، اللسان (دِخْرَص). وحكى الجواليقي في: المعرَّب ٧٣ أن غير واحد من اللغويين يقول إنَّ أصله فارسي. وقد حكى أبو حاتم في: المذكر والمؤنث ١٩٧ عن بعض العرب من يظن (سراويل) جمعاً.

(٦) اختصَّ لازم متعدّ.

سُمِّيَ به شيءٌ لم ينصرف؛ لأنَّ الأكثر والأشيع في هذا الوزن الفعل؛ فإذا كان هذا كذا، وكان (سراويل) على بناءٍ لم يَجِئْ عليه مفرد، كان أجدر أن لا ينصرف.

فإن قلت: إنه يراد به واحدٌ / ٦ ب وليس يراد به جمع قيل: إنه - وإن كان كذلك - فقد حصلت المشابهة ووجب الاعتدادُ به ثقلاً؛ ألا ترى أنَّ (أحمد) و(يعفر) اسمان في الحقيقة وليسا بفعلين، ولم يمنع كونُهُما اسمين من أن لا يُصْرَفَا لحصول الشبه بالفعل، فكذلك هذا إذا كان على لفظ الجمع الذي لا يكون إلا مقصوراً عليه ينبغي أن يُعتدَّ ثقلاً؛ كما اعتدَّ بوزن الفعل ثقلاً، فإذا انضمَّ إليه التانيثُ وجب أن لا يُصْرَفَ، وهذا أجدرُ بترك الصرف؛ لأنه أشبه ما لا ينصرف في الكلام في معرفة ولا نكرة، فبحسب بعده مما ينصرف يمتنع صرفه.

فأمَّا قولُ سيبويه (١) إنه أعجميٌّ أُعْرِبَ كما أُعْرِبَ (الآجر)، فليس يريد أنه يُصْرَفُ كما يُصْرَفُ (الآجر)، وإنما يريد أنه مُعْرَبٌ كما أنَّ (الآجر) مُعْرَبٌ (٢)، وأنه لا شبه له في كلامهم كما ليس (للآجر) ذلك.

وفي فحوى كلامه عندي دلالة على أنه لا ينصرف عنده؛ ألا ترى أنه قال: أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فهذا الشبه ثقلاً ومعنى يكون الاسم به ثانياً؛ كما أنَّ ما شَبَّهَ به من (بَقْم) (٣) كذلك، / ١٧ فكما أنه إذا انضمَّ إلى (بَقْم) معنى آخر غير وزن الفعل مُنِعَ الصرف، كذلك إذا انضمَّ إلى شبه الجمع المخصوص شيء آخر مُنِعَ الصرف.

وما قاله شيخنا (٤) أنك ما لم تُسمَّ به فهو منصرف كـ (آجر)، فلا يجب ذلك؛ ألا

(١) الكتاب (٢٢٩/٣).

(٢) ذهب الرضي إلى أنَّ التشبيه عند سيبويه لأجل التعريب، وأبو علي كما ترى يذهب إلى التشبيه في: أنهما مُعْرَبَان؛ من الإعراب لا من التعريب. انظر: شرح الكافية (١٥٢/١) وما تقدم في: هامش (٥-ب) من ذكر قول البغدادي والتعليق عليه.

(٣) صبغ أحمر، وهو فارسي مُعْرَبٌ، المُعْرَبُ ٣٥. وما نقله أبو علي من كلام سيبويه في (بَقْم) هو جماع كلامه في: موضعين (٢٢٩، ٢٠٨/٣).

(٤) عبارة أبي بكر في: الأصول (٨٨/٢) بعد أن نقل نص سيبويه في: (سراويل): "فهو مصروف في: النكرة، وإن سُمِّيَتْ به لم تصرفه". ولفظه هنا أقرب إلى ما حكاه عنه أبو علي في: التعليقة (٥٥/٣) إلا أنه لم يعلق عليه بشيء هناك.

ترى أنَّ الاسم وإن لم يكن له نظير فإنه منصرف، وإن كان بناؤه منفرداً في كلامهم كـ(زَيْتُون) ونحوه؛ ألا ترى أنَّ هذه الأسماء المنفردة العربية لو انضمَّ إليها التعريف لم يجب المنع من الصرف، فكذلك (الآجر)^(١)؛ لأنَّ ما يُعَرَّب من الأعجمية في النكرة بمنزلة العربية، وأحسب أنَّ عندي عنه ما يخالف قوله هنا.

ويَدُل على ما ذكرته لك من هذا القياس ما أنشدَه ابنُ دريد^(٢) :
في سراويلٍ راميح^(٣)

فلم يصرف.

قال^(٤) : وكذلك (صَحَارِي)^(٥) فيمن قال : صُحَيْرٌ أو صُحَيْرٌ، يَصْرِفُه اسمَ رجلٍ .
فا : ينبغي أن يُنظر في (أو صُحَيْرٌ) لأنه كان ينبغي أن يكون (أو صُحَيْرٍ) .
من الأوسط^(٦) : قال : (خلا) في الاستثناء كلُّ العرب يَجْرُونَ بها، وقد زعموا^(٧) أنها

(١) الأصل : الآخر، ولا وجه له .

(٢) الجمهرة ٦٦

(٣) جزء من بيت من الطويل، وهو بتمامه :

أتى دونها ذبُّ الرياد كأنه فتي فارسيٌّ في سراويلٍ راميحُ

وهو لتميم بن أبي بن مقبل في : ديوانه ٤١ ، وأمالِي القالي (١٦٤/٢) ومنتهى الطلب (٣٠٢/١) والخزانة (٢٢٧/١) ومقاييس اللغة (٣٤٩/٢) واللسان (ذرب) و(رود)، وللراعي : في ملحق ديوانه (ط راينهرت) ٣٠٣ ، وديوان المعاني (١٣٢/٢) وأنشده أبو علي في : المقاييس ٧٠ لآخر، ويريد الشاعر بذب الرياد ثوراً وحشياً، وهو من (يرود) أي يذهب ويجيء، والراميح ذو الرمح، وشبه ما على قوائم الثور من الشعر بالسراويل، وقرنه بالرمح .

(٤) سيبويه في : الكتاب (٢٣١/٣)، وليس فيه (صُحَيْرٌ)، وفي (٤٣٨/٣) (صُحَيْرٍ) ذكر أنها أحسن مع (صحاري)، وذكرها ثانية في : (٤٧٤/٣) . وأورد أبو علي في : التعليقة (٥٦-٥٧) النص كما أورده هنا، وانظر : الأصول (٤٧/٣) وما ينصرف وما لا ينصرف ١٤٤

(٥) كذا في : مخطوط التعليقة، وغيره محققها إلى (صحاري)، وفضَّلت إثبات ما في : الأصل لدلالة الرسم الواحد في : المخطوطين على أنه كذلك عند مؤلف الكتابين .

(٦) كتاب لأبي الحسن الأخفش مفقود نقل عنه أبو علي في : البصريات (٣٢١/١) مسألة في : (عدا) .

(٧) ذكر سيبويه النصب بها، وقال إن بعض العرب يجرُّ بها . انظر : الكتاب (٣٤٨-٣٥٠) والمقتضب

(٤/٤٢٦) وعلل الوراق ٢٥٨، وشرح ابن عصفور (٢٦٠/١) والجنى ٤٣٦، وأما أبو علي فذكر في :

الإيضاح ٢٣٠ أنها تجر في : قول بعضهم .

يُنصَب بها، وذلك لا يُعرف، وقد سمعنا مَنْ يَنْصَب بِ(حاشي) (١)، فقد أشبهتها؛ فإذا جُرَّ بها فهي حرفٌ، وإذا نُصِبَ بها فهي فِعْلٌ؛ / ٧ ب كأنك قلت: جاوزَ بعضُهم زيداً (٢).
قال (٣): ويقول: ما علمتُ ولا أظنه يقولُ ذاك إلا زيدٌ؛ لأنَّ الهاء هنا للاسم (٤)؛
كأنك قلت: ما أظنُّ الأمرَ يقولُ ذاك إلا زيدٌ.

مُدَّ وَمُنْدَ (٥)

أهلُ الحجاز (٦) يَجْرُونَ بها (٧) كلُّ شيءٍ من المعرفة والنكرة. وأمَّا (مُدَّ) فهي لغة لتمييم وغيرهم (٨)، وما بعدها رَفَعٌ، يقولون: لم أره مُدَّ يومان؛ أي: بيني وبين لقائه يومان، و(مُدَّ) اسمٌ مبتدأ، وما بعده خبره (٩).

(١) ذكر النصب بحاشي أبو عمرو الشيباني في: الجيم (١/ ١٧٥) ورواه ابن السراج عن المازني عن أبي زيد في: الأصول (١/ ٢٨٨). وسيبويه يقتصر في الاستثناء على الجر بها لأنها حرف، في حين أنَّ الجرمي والمبرد يجيزان كونها في الاستثناء حرفاً جاراً وفعلًا ناصباً. وأمَّا أبو علي فاقصر في: الشعر ٢٥، والتعليقة (٢/ ٧٧) والإيضاح ٢٣٠ على حرفيتها، وأجاز في: المسائل المنشورة ٦٧ الأمرين. انظر: الكتاب (٢/ ٣٤٩) والمقتضب (٤/ ٣٩١) والانتصار ١٦٩، وإعراب النحاس (٢/ ٣٢٦) وعلل الوراق ومجمع البيان (٥/ ٤٤٠) والإنصاف (١/ ٢٧٨) وشرح ابن عصفور والتبيين ٤١٠، والرصف ١٧٨، والجنى ٥٦١.

(٢) أي في مثل: ما أتاني أحدٌ خلا زيداً، وما حكاه من التقدير فهو لسيبويه.
(٣) الاخفش، وهذا المثال ذكره الخليل في: الكتاب (٢/ ٣١٤) وعنه في: الأصول (١/ ٢٩٦)، وقد شرحه أبو علي في: التعليقة (٢/ ٤٨) بما لا يخالف كلام الاخفش هنا.
(٤) يريد للشأن والحديث.

(٥) كتبهما الناسخ بحجم العنوان منفردين في سطر. وقد عقد أبو علي باباً لهما في: الإيضاح ٢٧٤، وعرض لهما في: التعليقة (١/ ٢٤) والإغفال (١/ ٥١، ٤٢٠، ٥٤٥/ ٢) وسذكر (مُدَّ) ثانية في: (٤٤-ب، ١٨٢-ب). ومما في شرح الكافية للرضي (٣/ ٢٠٩) يظهر أنَّ ما أثبتته أبو علي هنا منقولٌ عن الاخفش. وانظر في (مُنْدَ) و(مُدَّ): المقتضب (٣/ ٣٠) والأصول (٢/ ١٣٧) وشرح السيرافي (١/ ١٦٥) ومعاني الحروف ١٠٣، وتصحيح الفصيح ٤٩٨، وتهذيب اللغة (١٤/ ٤٤٣) والصاحبي ٢٦٩، والإنصاف (١/ ٣٨٢) ورصف المباني ٣١٩، ٣٢٨، والجنى ٣٠٤، والمغني (٤/ ٢٤٤).

(٦) شرح الكافية والارتشاف (٢/ ٢٤٤) والمزهر (١/ ٢٧٦) - ينقل عن نوادر يونس - واللهجات في: الكتاب ٥٧١.
(٧) أي (مُنْدَ).

(٨) يريد أنها في لغتهم بحذف النون، وذكر ابن منظور أنها كذلك عند عكل، وأن بني ضبة والرباب يخفضون بها كل شيء. انظر: شرح الكافية واللسان (مُنْدَ) والارتشاف واللهجات في الكتاب.

(٩) هذا مذهب جمهور البصريين، والكوفيون يذهبون إلى أنَّ (مُدَّ) مركبة والمرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف، أو فاعل لفعل محذوف. انظر: الإنصاف وشرح الكافية وبعض ما سبق.

وأما قول أولئك: لم أره منذ يومين ومُذَّ جمعة، فيجعلونه حرفاً بمنزلة (من) (١).
وعامة العرب إذا قالوا: لم أره مُذَّ اليوم (٢) أو مُذَّ الساعة أو مُذَّ الليلة، لشيء أنت فيه (٣) جرّوا، وكذلك: لم أره مُذَّ العام، جرّ.

فإذا كان قد مضى فهو رفع في لغة الذين يرفعون، يقولون: لم أره مُذَّ اليوم الماضي، ومُذَّ اليومان الماضيان، ولم أره مُذَّ العام الماضي.

وقال: (جُمَادَى) فإنهم لا يقولون فيه: شهرُ جُمَادَى، ولكن يقولون: جُمَادَى، وأنت تعني الشهر (٤). ويقول: رَبِيعَانِ وَأَرْبَعَةٌ وَأَرْبَعَاءُ (٥).

وقال (٦): من العرب والنحويين (٧) مَنْ يقول: ثالثُ اثنين، / ١٨ ورابعُ ثلاثة؛ أي: هو

(١) بعكس ذلك قال الأخفش في: معانيه (٣٦٥/١) فجعل (من يوم كذا) بمعنى: منذ يوم كذا. والرضي في: الشرح (٢١٨/٣) يشترط في حمل (مذ) و(منذ) على (من) عند إرادة جميع المدة أن يُقدَّر مضاف هو (أول)، فيكون المعنى: من أول يوم كذا.

(٢) كذا بضم الذال، ويجوز في ذال (مذ) الضم والكسر عند ملاقة الساكن، والضم أعرف. انظر: اللسان (منذ) والجنى ٣٠٤.

(٣) يريد الزمن الحال.

(٤) ذكر أن العرب لا تقول شهر كذا إلا في شهر رمضان والربيعين، إلا أن سيبويه استخدم (رمضان) و(ذا الحجة) مقرونين بالشهر تارة وبغيره تارة أخرى، مفرقاً في المعنى بين الاستخدامين، وقد شرح الزجاج وابن السراج والسيرافي كلامه دون الإشارة إلى عدم جواز ذلك، بل إن ابن السراج ذكر أن سيبويه معتمد في ذلك على استعمال العرب، ولم يعرض أبو علي في التعليقة لنص سيبويه. انظر: الكتاب (٢١٧/١) والأصول (١٩١/١) وشرح السيرافي (١٩٢/٤) وتهذيب اللغة (٣٧٤/٢) وأدب الكاتب للصولي ١٨١، وعمدة الكتاب للنحاس ٩٧، والأزمنة والامكنة (٢٨٤/١) والمدخل للخمي ١١٠، والمصباح المنير (ربع) والهمع (١٩٩/١) والخزانة (٤٣٣/٧).

(٥) على القول باقترانه بشهر، ثناه الفيومي وجمعه على شهري ربيع وأشهر ربيع وشهور ربيع، وقال ابن قتيبة: "وإن أفردت قلت أربعاء وأربعة"، وزاد الجواليقي: رُبْع. هذا إذا كان المراد بالربيع الشهر، وإلا فيُفرَّق بين هذين الجمعين المذكورين. انظر: الكتاب (٦٠٤/٣) وإصلاح المنطق ٣٦٤، وأدب الكاتب ١٠٦-١٠٧، والأصول (٢١٦/١) وعمدة الكتاب ١٠٠، وكتابنا (١٥١-١) وتهذيب اللغة (٣٧٣/٢) والأزمنة وشرح أدب الكاتب للجواليقي ١٥٧، والصحاح واللسان والمصباح المنير (ربع).

(٦) موافق لكلام الأخفش في: معانيه ٢٨٧، ٣٦٠، وفي (ثالث اثنين) قال: قد يجوز. وأما ما نقله المبرد في: المقتضب (١٨١-١٨٠/٢) والانتصار ٢٣٩ عنه وعن المازني من تركَّ جوازه فالظاهر أنه فيما زاد على العشرة، ويعضده ما حكاه أبو علي عن أبي الحسن الأخفش في: التعليقة (٦٢/٤) وابن سيده في: المخصص (١١٠/١٧).

(٧) منهم سيبويه في: الكتاب (٥٥٩/٣) وقال: "وقلما تريد العرب هذا وهو قياس"، والفراء في: معانيه=

صير الثلاثة إلى الأربعة، وهذا كلامٌ يقلُّ في كلام العرب، إنما كلامُهم الكثير: ثالثُ ثلاثةٍ ورابعُ أربعةٍ، وفي كتاب الله نظيرُ لقولهم: ﴿ثَانِيَا اثْنَيْنِ﴾ (١).

قال: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ (٢)، و﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (٣)، ويقولون على ذا القياس: ثالثُ اثنين.

قال: ويقول العرب: مررتُ بالذي أحسنَ منك، وهذا يُشبه الغلط؛ لأنهم فتَحوا (أحسن) في موضع جرٍّ (٤).

وأنشد (٥):

رُبُّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا صَدْرُهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ (٦)
وَأَنْشَدَ لِكَثِيرٍ:

لِعَزَّةٍ مُوحِشًا طَلَّلَ قَدِيمُ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمٍ (٧)

= (١/٣١٧) والخليل فيما حكاه ابن السكيت في: الألفاظ ٤٣٦، وأبو حاتم في: المذكر والمؤنث ٦٠ وجعله قياساً، وذكره أبو علي في: التكملة ٧٠.

(١) سورة التوبة: (٤٠).

(٢) سورة المجادلة: (٧).

(٣) سورة الكهف: (٢٢).

(٤) يريد أنه صفة لموصول هو في: محل جر فيتبعه في: ذلك، وقريب من ذلك مقالة الفراء والكسائي في قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ حيث أجازا توجيه نصب (أحسن) على أنه صفة للموصول، وردّه البصريون وعدّه الزجاج خطأ فاحشاً، وعرض الأخفش لقراءة الفتح واقتصر على القول بأنه فعل. وأبو علي يعقد في: الإغفال (٢/٢٢٦) مسألة ينقل فيها كلام الزجاج في رده قول الكوفيين، ولا يعلق أبو علي بشيء. انظر: معاني الفراء (١/٣٦٥) والأخفش (١/٢١٩) والزجاج (٢/٣٠٥) وإعراب النحاس (٢/١٠٨) وتفسير الطبري (٥/٣٩٩) والدر المصون (٥/٢٢٧) والمصادر المذكورة في معجم القراءات للدكتور الخطيب (٢/٥٨٨).

(٥) أنشده الأخفش بلا نسبة في: معانيه (١/٣٨).

(٦) من الرمل، وهو لسويد بن أبي كاهل اليشكري في: ديوانه ٢٧٩، والمفضليات ١٩٨، وشرحها للأنباري ٤٠٠، والشعر والشعراء ٤٢١، والخزانة (٦/١١٥) وشرح أبيات المغني (٥/٣٣٤). ويروى: ربُّما أنضجتُ غيظاً قلبَ مَنْ. واستشهد الأخفش بالبيت على مجيء (مَنْ) "بمنزلة رجل... فلولا أنها نكرة بمنزلة (رجل) لم تقع عليه (رُبُّ)" أي إنها نكرة موصوفة. وعلى الرواية الثانية لا شاهد فيها على ذلك.

(٧) من الوافر، وذكر البغدادي في: الخزانة (٣/٢٠١) وشرح أبيات المغني (٨/٢٢) نسبته لكثير على هذه=

وقال أبو الحسن (١) أيضاً: تقول: يا هَنَاهُ أَقْبِلْ، ويا [هَنَانِيهِ] (٢) أَقْبِلَا، ويا [هَنُونَاهُ] (٣) أَقْبِلُوا، وإن شئتَ قلت: يا هَنُ، ويا هَنَانِ أَقْبِلَا، ويا هَنُونِ أَقْبِلُوا. وإن أضفتَ إلى نفسك لم يكن فيه إلا شيء واحد.

المُنْكَر (٤) من ذا تحريكه الهاء، وإلا فالقياسُ مطرّدٌ كهاء الندبة وألفها.

وتقول: يا هَنَتَاهُ أَقْبِلِي، وهَنَتَانِيهِ أَقْبِلَا، ويا هَنَاتُوهُ (٥) / ٨ ب أَقْبِلْنَ، وتقول للمرأة (٦): يا هَنْتُ أَقْبِلِي، ويا هَنَّتَانِ أَقْبِلَا، ويا هَنَاتُ أَقْبِلْنَ، وتقول في الإضافة (٧):

= الرواية، وأما على رواية (لمية) فهو منسوب لذي الرمة ولم أجده في ديوانه، وهو لكثير في شرح ابن يعيش (٢/ ٦٤)، وجاء بلا نسبة في: التمام ٩٢. وروايته المشهورة في المصادر:

لعزة موحشا طللٌ يلوح كأنه خللٌ

وعليها فهو منسوب لكثير في: ديوانه ٥٠٦ مفرداً، والكتاب (٢/ ١٢٣) واللسان (وحش)، وجاء بلا نسبة في: معاني الفراء (١/ ١٦٧) وإعراب النحاس (٥/ ٣١٢) والخصائص (٢/ ٤٩٤) وفي أربع نسخ من نسخها جاء الشاهد بروايتنا هنا، وهو بلا نسبة في: سفر السعادة (٢/ ٧١٥). وأنشده أبو علي على الرواية الأخيرة بلا نسبة في: الشعر ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٨٥، ٥١٤، والشيرازيات ١٢٢، ٥٣٨، والحجة (٦/ ٤٦٢) والعصديات ٢٩٠، وكتابنا (١٨٣-ب) والشاهد فيه تقدّم الحال على صاحبها النكرة.

الاسم: الأسود، والمراد هنا السحاب؛ لأنه إذا كان ذا ماء يُرى أسود. المستديم: السحاب المطر مطرّ الديمة، وهي مطرة أقلها ثلث النهار أو الليل. انظر الخزانة.

(١) حُكي عنه في: الأصول (١/ ٣٤٨) وبعضه جاء في الصحاح واللسان (هنا). ويظهر أن أبا علي نقله عن ابن السراج، وليس من كتاب للأخفش، لأنه لم يميز ما لابن السراج مما للأخفش. وانظر في تصريف (هناه) منادى: الكتاب (٢/ ١٩٦، ١٩٨، ٢٤٨، ٤/ ٤٢٤) والمقتضب (٤/ ٢٣٥) وسر الصناعة (١/ ٦٦)، ٥٦٠/ ٢) والتصريف الملوكي ٢٩، وأما لي ابن الشجري (٢/ ٣٣٨) وهوامشها، والصحاح وتكملة الصغاني (هنا) والمحكم (٤/ ٣٠٨).

(٢) الأصل بفتح الياء وكذلك (هنتانيه) الآتية، والتصويب من الأصول واللسان، وانظر الأصول (١/ ٣٧٥).

(٣) الأصل: هناناه، وهو سهو وتصحيحه من الأصول واللسان.

(٤) من هنا إلى (وآلفها) قول ابن السراج في: الأصول (١/ ٣٤٨). وفي الصحاح وعنه في اللسان بعد أن حكى الجوهري تصريفات (هناه) قال: "وحركة الهاء منكّرة، ولكن هكذا روى الأخفش". وينص الفراء في: معانيه (٢/ ٤٢٢) على أن ضم هاء (هناه) أكثر من كسرها في كلام العرب.

(٥) الأصل: هنتانون، وهو تحريف صوابه من الأصول ومن قوله (هنا) بلا هاء. وانظر شرح ابن الشجري لهذا في: أماليه (٢/ ٣٣٩).

(٦) العبارة في الأصول: وتقول للمرأة بغير زيادة.

(٧) في: الأصول زيادة: إليك.

يا هَنَ (١) أَقْبِلْ، ويا هَنِيَّ أَقْبِلَا، ويا هَنِيَّ أَقْبِلُوا، وللمرأة في الإضافة: يا هَنْتِ أَقْبِلِي، ويا هَنْتِي أَقْبِلَا، وللجميع: يا هَنَاتِ (٢) أَقْبِلْنَ.

وقال أبو إسحاق (٣): (يا هَنَاهُ) هو [فَعَال] (٤)، وأصله: هَنٌ (٥)، فزِيدَ هذا في النداء وبُنِيَ هذا البناء.

فا: إن قال قائل في قولهم (يا هَنْتَاهُ) (٦): ما هذه التاء؟ فإنها لا تخلو من أحد أمرين: إما أن تكون بدلاً من اللام كالتي في (أخت) (٧) ونحوه، أو زيادةً. فإن قلت: إنه زيادة، فهي لم تُزِدْ هكذا، وإن قلت: إنه بدلٌ من اللام، فما الهاء المثبتة بعد الألف في قولك: (يا هَنَاهُ)، وأنت قد ذهبتَ فيها إلى أنها لامٌ بمنزلة قوله (٨): (سَنَةٌ) في أن لأمه يكون مرةً هاءً ومرةً واوًا؟ (٩).

فالقول في ذلك أن التاء في قولهم: (يا هنتاه) زيادة ليست بدلاً [بدلالة] (١٠) قولهم: (هَنْتٌ كما تَرَى) في الدرَج (١١)، والهاء لأمٌ أو بدلٌ من اللام، فالتاء زيادةٌ بدلالةٍ

(١) كذا في: الأصل والاصول، وفي الصحاح واللسان: هني بإثبات الياء.

(٢) ضبطت في الأصل بتنوين التاء، ولا وجه له مع الإضافة.

(٣) هذا أحد أقوال البصريين، وأبو علي يجيز في موضع أن تكون لامها واوًا أو هاءً ويقتصر على الأول في موضع آخر، وسيدكر الوجهين هنا، ورد الرضي في القول بزيادة الألف والهاء. انظر البغداديات ٥٠٤، والحلبيات ٣٤٧، وأمالي ابن الشجري (٢/٣٣٨) وشرح شواهد الإيضاح ٥٣٦، وشرح الكافية (٣/٢٦٢) وشرح الشافية (٢/٢٢٥) واللسان (هنا) والخزانة (٧/٢٥٦) وما سلف.

(٤) الأصل: تعال، وهو تحريف واضح.

(٥) كذا، والأنسب: هنو، أو هناو. انظر أمالي ابن الشجري (٢/٣٣٨) وشرح ابن يعيش (١٠/٤٤). وأخشى أن تكون العبارة محرفة عن: يا هناه هو [فعاه]، وأصله هَنٌ، فزِيدَ [هاء] في النداء وبُنِيَ هذا البناء. إلا أن هذا القول منسوب لغير أبي إسحاق.

(٦) الأصل: يا هنتا، بلا هاء وهو سهو؛ لأنه يذكرها تامة بعد ذلك.

(٧) ذهب أبو علي في: الإغفال (١/٢٢٧، ٢٣٠) إلى أن التاء في أخت وهنت بدل من الواو، وقال في: التعليقة (٣/١٩٩) إن لأم أخت وبنت حُذفت وجعلت التاء فيهما للإلحاق.

(٨) يريد سيبويه في: الكتاب (٣/٣٦٠، ٤٥٢)

(٩) كذا قول أبي علي في لام (هناه) في: البغداديات ٥٠٤-٥٠٥

(١٠) تعديل يناسب السياق، والأصل: في قولهم.

(١١) كذا قال في: البصريات (٢/٧٩١) في تاء (هنت)، وأما في الوقف فتصبح هاء (هَنَه). وسيدكر الوقف قريباً.

ما قلنا من (هَنْت) في الوصل، وجاز وقوعها وسطاً - وإن كانت زائدة غير بدَل - كما [جاز] (١) وقوع ما كان بدلاً هذا الموقع؛ وذلك في (كلتا) (٢).

وجاز في الموضعين جميعاً لأنها / ١٩ ليست بعلامة تانيث (٣)، وهذا يُقوي قولَ يونس (٤) في (أُخْتِي)، وهو دليلٌ له قاطعٌ على صحة قوله في النسب.

وإن شئت قلت: إن التاء في (يا هَنْتاه) هي بدل من اللام، والهاء زيادة بعد الألف، وليس بلام (٥)، وجاءت زائدة كما جاءت في (أُمَّهَة) (٦) و(أُمَّهَات).

ولمن قال: إنها زائدة وليست بدَلًا من اللام أن يستدل على ذلك بموافقة (مَنْتَأ؟) (٧)

(١) في الأصل: جاء.

(٢) هذا على قول سيبويه من أن (كلتا) على (فَعْلَى)، وتأوها بدل من الواو في (كلوا). والجرمي يجعلها على (فِعْتَل). ورد أبو علي في: التعليقة (٣/ ١٩٠) والبصريات (٢/ ٧٩٤) قول الجرمي، واقتصر على قول سيبويه في: الإغفال (١/ ٢٢٧) واحتج له في التذكرة فيما حكاه عنه ابن يسعون في: المصباح ١٩٩. وانظر: الكتاب (٣/ ٣٦٣) والأصول (٣/ ٧٧-٧٨) وسر الصناعة (١/ ١٥١) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٨٧) وتفصيل ابن بري في: شرح الشوهد ٨٢.

(٣) قال في: التعليقة (٣/ ٣٠٢): "فأما تاء (أخت) فإنها للتانيث" ثم دَلَّ على ذلك.

(٤) حكى سيبويه في: الكتاب (٣/ ٣٦١) قوله هذا في: النسب إلى (أخت)، في حين يذهب الخليل وسيبويه إلى أنه أخوي. وقد احتج أبو علي في: التعليقة (٣/ ١٨٤) لقول الخليل ولم يُجز إثبات التاء، ورد قول يونس في: الإغفال (١/ ٢٢٨) ولكنه عاد فنصره في: البصريات (٢/ ٧٩١) وذكر القولين في التكملة ٦٠-٦١، والعضديات ١٧٤.

(٥) لعله يشير إلى مذهب أبي زيد والأخفش في أن الهاء لحقت لبيان الألف، وقد رد أبو علي وابن جني ذلك. انظر: المنصف (٣/ ١٤٢) وسر الصناعة (٢/ ٥٦٢) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٣٣٩) وشرح الشافية (٢/ ٢٢٥).

(٦) قال ابن السراج في: الأصول (٣/ ٣٣٦) إن الأخفش حكى على جهة الشذوذ أن من العرب من يقول (أُمَّهَة)، ويجيز ابن السراج أن تكون على (فُعْلَة) أو (فُعْلَهَة)، وعلى الثانية تكون الهاء زائدة. وظاهر قول سيبويه في (٢/ ٢٠٨) زيادة الهاء في (أمهات). وانظر تعليق السيرافي في هامشه، والتفصيل في: سر الصناعة (٢/ ٥٦٣) وكذلك الجمهرة ١٣٠٨ والصحاح واللسان (أم) و(أمه).

(٧) في الاستفهام ب(مَنْ) عن النكرة تلحق (من) في الوقف علامات التانيث والتثنية والجمع، وأجاز يونس أن تلحقها في الوصل أيضاً. انظر: الكتاب (٢/ ٤٠٨-٤١١) والمقتضب (٢/ ٣٠٦) والتعليقة (٢/ ١١٢-١١٤) والمسائل المنثورة ١٣٣، والخصائص (٢/ ١٣٠) والخزانة (٦/ ١٥٦). وفي الأصل سَكُنَت النون، إلا أن أبا علي حكى عن المبرد في: التعليقة (٢/ ١١٢) أن النون محرَّكة لأن تاء التانيث لا يكون ما قبلها إلا متحركاً.

في الوصل والوقف، فيقول: كما أنني قد وافقته في أنه يقال في الوصل: هنتُ كما ترى، فإذا وقَّفَ قال: هنة؛ كما بينا ذلك في (منه) أنه مثلها أيضاً في أن التاء ليس ببدل؛ كما أنها في (منت) ليس ببدل، إنما هو زيادة.

ومما يُقوِّي ذلك مما كانت التاء فيه بدلاً مثل (أخت) و(بنت) لم تختلف التاء فيه في الوصل والوقف فمخالفة هذه لها تدلُّ على أنها ليست مثلها.

قال أبو العباس (١): اختلفوا في تصغير (باذنجانة)، فمنهم من يقول: بُذَيِّنْجَانَة مثل حُضَيْرَمَوْت (٢)، ومنهم من يقول: بُذَيِّنْجَانَة، فيكسر النون التي بعد ياء التصغير ويجعل الألف والنون زائدين. قال: وحقُّ الألف أن تُحذف ها هنا دون النون الزائدة؛ لأنَّ النون حَرْفٌ / ٩ ب من حروف الصحة، وإنما تُحذف النون من (حَبْنَطِي) (٣) وتترك الألف إذا أثر مؤثر (٤)؛ لأنها في موضع حرفٍ متحركٍ ملحقه (ب) سَفَرَجَل (٥)، وها هنا ألفٌ زائدةٌ غير ملحقه ولا موضعها موضع متحرك.

كذا وجدتُ في كتابي عن أبي العباس.

وشرح ما قال أن من قال: بُذَيِّنْجَانَة مثل حُضَيْرَمَوْت، فإنه من فعل هذا جعل (باذن) مضموماً إلى (جان) كما ضمَّ (حضر) إلى (موت) وفتح، ومن قال هذا فحقه أن يقول قبل التصغير: باذنجانة، فيفتح النون لأنَّ حقَّ كلِّ اسمٍ بُني مع اسمٍ أن يفتح الأول إلا أن يكون لامه ياءً؛ نحو: معدٍ كرب (٦)، وكان حقه أن يقول: بُوَيْذِنْجَانَة (٧)؛ لأنَّ تصغير

(١) حكاه أبو علي في: الحلبيات ٣٨١ عن ابن السراج عن أبي العباس.

(٢) انظر في (حضير موت): الكتاب (٢٦٧/٢، ٤٧٥/٣) والمقتضب (٢٠/٤) والأصول (٦٠/٣)

(٣) الحبنطي: الممتلئ غيظاً أو بطنة.

(٤) يجوز في تصغير (حبنطي): حَبِيطٌ على حذف النون، وحَبِينِيطٌ على حذف الألف. انظر: الكتاب

(٣/٤٣٦) والمقتضب (٢/٢٤٥) والمسائل المنثورة ٢٨٩

(٥) قال عن (حبنطي) في المقتضب (٣/٣٣٨): "فالنون والألف زائدتان لتبلغ بهما بناء سفرجل" ومثله في:

(٤/٤) وانظر: المسائل المنثورة ٢٩٤

(٦) قال في التكملة ٣١٥: "فأما معدٍ كرب فمنهم من يفتح الآخر من كرب، ويجعل معدٍ مضافاً إليه إلا أنه

فتحها لما لم يصرفه، ومنهم من يقول معدٍ كرب مثل بعلبك، ومن أضاف لم يفتح الباء من معدٍ... جعلوا

الباء في: هذه المواضع مثل ألف مثني."

(٧) رسمت في: الحلبيات مفصولة: بويدن جانة.

(فاعل) : فُوَيْعِل ، قال سيبويه (١) : إنَّ تحقير ما كان من شيءين كتحقير المضاف ، وقال :
 إنَّ ما فيه الهاء فهو مثلُ : دَرَابَ جَرْدَ (٢) .
 و (بازنجانة) مثلُ : دَرَابَ جَرْدَ (٣) .

باب من إعمال الفعلين أو أحدهما (٤)

(أَعْلَمْنَا وَأَعْلَمُونَا إِيَّاهُمْ الزَّيْدَيْنِ الْعَمْرَيْنِ خَيْرَ النَّاسِ) (٥) أفردتَ / ١١٠ (خير الناس) كما تقول : هم أفضل الناس ، وقلت : إِيَّاهُمْ ، فجمعت على المعنى .

مسألة

اقْبَلْ إنَّ قِيلَ لَكَ الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ (٦) ؛ على إعمال الثاني . وعلى إعمال الأول : اِقْبَلْ إنَّ قِيلًا (٧) لَكَ الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ ، فقد أمرته أن يَقْبَلَهُمَا معاً ، وهذا على المجاز على حد الاستراحة (٨) ؛ لأنه لا يحسن أن تأمره بقبول الباطل كما تأمره بقبول الحق .

فإن أمرته بقبول الحق قلت : اِقْبَلْ إنَّ قِيلَ لَكَ الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ ؛ يريد : اِقْبَلْ الْحَقُّ إنَّ قِيلَ

(١) الكتاب (٤/٤٤٣) ، وأوله : إنما . وفيه النقل التالي إلا أنه بالمعنى .

(٢) كذا رسمها في الأصل مفصولة ، وكذلك وجدت في : الكتاب (٣/٢٥٨ ، ٤٤٣) والأصول (٢/١٠٣ ، ٤٩/٣) ومخطوط التعليقة (٣/٢٨٧) ولكن محققها غيرها ، ومعجم ما استعجم (٢/٥٤٩) واللسان (درب) و (جرد) . وانظرها موصولة في : المقتضب (٢/٢٦٢) وتكملة أبي علي ٦٣ ، ومعجم البلدان (٢/٤٤٧) . ولأبي علي في التعليقة كلام طويل في شرح عبارة سيبويه .

(٣) في هامش الأصل : باذنجانة كدرا مجرد . ولعلها رواية نسخة أخرى .

(٤) من مسائل الخلاف بين البصريين ، فالبصريون يختارون إعمال الثاني في حين يختار بعض الكوفيين إعمال الأول ، والقول عند أبي علي قول البصريين في : الإيضاح ١٠٨ والحجة (٥/١٧٨) والبصريات (١/٥٢٣) . وانظر : الكتاب (١/٧٣) والمقتضب (٤/٧٢) وشرح السيرافي (٣/٧٨-٩٨) والإنصاف (١/٨٢) وشرح ابن عصفور (١/٦١٢) والتبيين ٢٥٢ . والباب والمسألة بعده بنصهما موجودان في : البصريات ٦٣١ وما بعدها .

(٥) جاء المثال بالإفراد لا الجمع في : المقتضب (٣/١٢٤) وهو على إعمال الأول ، ثم ذكر صورته عند إعمال الآخر : أعلمتُ وأعلمني زيدٌ عمراً خيراً الناس . وأفدته من محقق البصريات .

(٦) جاء هذا المثال في : الأصول (٢/٧٩) وتعليقه عليه موجز وبعض كلام أبي علي موافق له .

(٧) البصريات : قيل ، والصواب قِيلًا ، وسيكرره على الصواب قريباً .

(٨) الأصل : الاستزادة بالزاي ، والتصويب من البصريات . وفسرها المحقق بالانقياد ، ولا يبعد أنها بمعنى الطلب ،

ففي التكملة للصغاني (رود) : استراد الكلا : طلبه ، وانظر مثله في الغريبين واللسان (رود) .

لك والباطل. والأحسن أن تؤكد بـ (هو) (١). فإن أمرته [بقبول الباطل قلت: أقبل إن قيل لك والحق الباطل، فإنما أمرته] (٢) في المسألتين بقبول أحد الأمرين ولم تعرض للآخر بأمر به ولا نهى عنه.

فإن نهاه عن الباطل قال: أقبل إن قيل لك الحق لا الباطل، فليس معنى هذا كمعنى الأول؛ ألا ترى أنه لا يكون دخول (لا) وخروجها واحداً؛ فكأنه قال: أقبل الحق إن قيل لك لا الباطل؛ أي: لا تقبل الباطل.

ولو قلت: أقبل إن قيل لك الحق لا الباطل، لكنت تريد: أقبل الحق إن قيل لك هو لا الباطل؛ معناه: لا إن قيل لك الباطل.

ولو قلت: أقبل إن قيل / ١٠ ب لك الحق والباطل، لكنت آمراً بقبولهما جميعاً، وكان معنى هذا ومعنى (أقبل إن قيل لك الحق والباطل) واحداً. ألا ترى أن معنى (ضربت زيدا وعمراً) و(ضرب زيد وعمرو) واحد (٣).

وتقول: أقبل إن قيل لك الحق والباطل، على إضمار فعل؛ كأنك قلت: واقبل الباطل، مثل: تقلدت سيفاً ورُمحاً (٤)، وهذا أجود لأن الذي أضمرت هو ما أظهرت؛ ألا ترى أنهم قالوا (٥): (مررت برجل إن زيد وإن عمرو) فاستجازوا إضمار الجار لما ذكر قبل، فهذا أجدر.

(١) أي: إن قيل لك هو والباطل.

(٢) سقط من الأصل فأنتمته من البصريات.

(٣) في أصل البصريات حاشية تضمنت قولاً لأبي علي أجاز فيه كون الباطل معطوفاً على المفعول المحذوف من أقبل، ثم حكى عن الفراء إلزاماً للبصريين في (كله لم أصنع)، وقد أثبتتها المحقق في المتن.

(٤) يشير إلى الشاهد:

يا ليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورُمحاً

وهو لعبدالله بن الزبير في: شعره ٣٢، وفيه مزيد تخريج. وأنشده أبو علي بلا نسبة في: الشعر ٥٣٢، والشيرازيات ٥٨، والحجة (٣١١/١، ٢٨٩/٤) والحلبيات ٣٠١، والتعليقة (٢٤٣/٤) والإيضاح ٢١٧ شاهداً على حذف الثاني لدلالة الأول والتقدير: متقلداً سيفاً وحاملاً رُمحاً.

(٥) جاء القول في: الكتاب (٢٦٣/١-٢٦٤)، وبلطف: (إن صالح وإن طالح) في: الإغفال (٦٥/١).

وقد تأول بعض الناس (١): ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (٢)، ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾
﴿آيَاتِ﴾ (٣) على هذا، قال (٤): لأنه لا تعطف اسمين على عاملين مختلفين.

(١) في الشعر ٤٤ وصف أبو علي القائل بهذا (بعض المتقدمين من البصريين)، وجعله (قول الناس) في: البصريات ٥٢١، وبغض الناس في: العسكرية ١٦٤، وأخذ به في: الحجة (١٧٠/٦) مفصلاً له ومحتجاً في الآية الأولى ولكنه لم يذكره في كلامه على الثانية (١٢١/٣)، ولم أهتم إلى من يعنيه ببعض الناس هنا، إلا أن ما سيأتي من المنع المطلق للعطف على العاملين هو قول سيبويه (٦٥/١) والمبرد في: المقتضب (٢٩٦/٤). والآخر أقرب لأنه عَرَضَ للآية الأولى في: الكامل ٩٣١ وللثانية فيه ٣٧٥، ١٠٠٢ فلم يحملهما على إضمار حرف الجر، ولعله قاله فيما لم يصلنا من كتبه.

ومحقق كتاب الشعر عزا هذا القول إلى الأخفش، وفيه نظر؛ لأن الأخفش لم يذكر ذلك في كلامه في الآية الأولى في: معانيه (٢٤٣/١) وحمل الثانية على العطف على العاملين على ما جاء في: المقتضب، بل إن أبا علي حكى قوله فيها في الحجة ولا أثر فيه من ذلك. بقي أن الرضي في: شرح الكافية (٣٤٧/٢) ذكر أن سيبويه والفراء ينعان مطلقاً العطف على العاملين ويضمران الجار في كل صورة تُوهِم ذلك. ولكن سيبويه لم يعرض للآية الأولى. وأخذ بما حكاه أبو علي في الآية الأولى ابن جني في: الخصائص (٢٨٦/١) وابن مكّي في: المشكل ٦١٢ واحتج به الأنباري في: الإنصاف ٤٦٧. وانظر في انتقاد هذا القول وغيره مما قيل في الآيتين: الكتاب (٦٥/١) الهامش (٣) ومجاز أبي عبيدة (١١٣/١) ومعاني الفراء (٢٥٢/١) والانتصار ٥٦، ومعاني الزجاج (٤٣٢/٤، ٦/٢) والأصول (٧٣، ٦٩/٢) وإعراب النحاس (٤٣١/١)، ١٥٣/٢) وتفسير الطبري (٢٥٢/١١، ٥٦٨/٣) وعلل ابن خالويه (١٢٧/١) والإغفال (٦٥/١) والبحر المحيظ (١٦٥/٣) والدر المصون (٣٩٤/٢، ٥٥٤/٣).

(٢) سورة النساء: ١، وفي الأصل السين مشددة، ولم أجد من جمع بين القراءة بتشديدها وجر ميم (الأرحام)، وأما ما جاء في: معجم القراءات (٥/٢) من أن أبا جعفر ويعقوب - وهما يقرآن بشد السين - لا يقرآن بنصب الميم فلم أهتم إليه في المصادر، ويشهد بذلك أنهما لم يُذكرا فيمن قرأ بجر الميم في المعجم نفسه. فلهذا ولما هو في البصريات أثبت القراءة بتخفيف السين، وهي قراءة حمزة من السبعة والنخعي وقتادة ومجاهد وغيرهم، وعليها كلام النحاة في جميع المصادر، وسيذكرها أبو علي ثانية في (٨٤-ب). انظر: السبعة ٢٢٦، والمبسوط ١٧٥، والنشر (١٨٦/٢) والإتحاف ٢٣٦، وما سلف من المصادر.

(٣) سورة الجاثية: ٥، وتام الآيات المتعلقة بالكلام: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ وفي خلقكم وما يُبَثُّ من دابة آياتٍ لقوم يوقنون * واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزقٍ فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آياتٍ لقوم يَعْقِلُونَ. وقرا بنصب (آيات) الثانية والثالثة حمزة والكسائي والجحدري والأعمش ويعقوب. انظر السبعة ٥٩٤، والمبسوط ٤٠٣، والنشر (٢٧٨/٢) والبحر (٤٣/٨).

(٤) تقدمت الإشارة إلى أن هذا قول المبرد، وقد أخذ به أبو علي في: الحجة (٤٢٠/٢) وأشار في: التعليقة (١٠٢/١) إلى إجازة الأخفش هذا العطف، وفي شرح السيرافي (٤١/٣-٤٩) عرض شاف لرأي المبرد والأخفش في العطف على عاملين ومناقشتها.

فإن قال: أقول: اقبل إن قيل لك الحق والباطل، على معنى: اقبل الباطل وإن قيل الحق؛ كما قال:

عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ (١)

فهذا ليس كذلك؛ لأن حده أن يقول: عليك السلام ورحمة الله، فالواو (للمرحمة)، وقد قُدِّمَتْ (الرحمة) مع الواو، ولم يُفصل بينهما، وإذا قلت: اقبل الباطل وإن قيل لك الحق، فقد كانت الواو معطوفاً بها (الباطل)، ثم صارت تلي (إن) ففصلت بين (الباطل) والواو (٢) / ١١١ ولم تفصل بينها وبين (الرحمة) في البيت، فإذا لا يكون مثله. فأما قوله:

وَفِي الْحَسَبِ الزَّاكِي الْكَرِيمِ صَمِيمُهَا (٣)

فقد يجوز أن يُرْفَعَ (الصميم) بالابتداء لا على أن يُقدَّر الواو داخلةً على (صميمها) ففصلت، هذا لا يجوز (٤)، لكن على قولك: منطلق زيد، ثم أدخلت العطف في الخبر.

(١) عجز بيت من الوافر، صدره: ألا يا نخلة من ذات عرق

ونُسب للأحوص فهو في ديوانه هامش ص ٢٣٩، ولم يقطع محققه بنسبته له، وجاء منسوباً له على شك في: الحلل ١٨٩، والخزانة (٣٨٦/١) وشرح أبيات المغني (١٠٢/٦) وهو بلا نسبة في: الأصول (٢٢٦/٢، ٣٢٦/١) والخصائص (٣٨٨/٢) وشرح الحماسة للمرزوقي ٨٠٥، وأمالي ابن الشجري (٢٧٦/١) والمقاصد (٥٢٧/١)، وأنشده أبو علي في: البصريات ٦٣٦، ٦٨٥ والإغفال (٧٤/٢) شاهداً على تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وانظر في الحلل إرجاع هذا التقدير للأخفش. وجاء الصدر مع عجز روايته: (برود الظل شاعكم السلام) في: مجالس ثعلب (١٩٨/١) واللسان (شيع). وفي الأصل: عليك بالفتح، وهو خطأ فالخطاب للمؤنث.

(٢) يريد أن (الباطل) كان معطوفاً بالواو في المثال الأصل (اقبل إن قيل لك الحق والباطل) ثم تغير كما قال في (اقبل الباطل وإن قيل الحق).

(٣) عجز بيت من الطويل صدره: من الحفرات البيض لم تر شقوة

وأنشده أبو علي في: البغداديات ١٤٥ تاماً منسوباً لكثير، وجاء عجزه بلا نسبة في: البصريات ٦٣٨، ٧٧٥ إلا أن الرواية عند أبي علي محرفة العجز، وصواب روايته: وفي الحسب المحض الرفيع نجارها وقد يروى (وفي الحسب المكنون صاف نجارها) وهو من قصيدة لكثير في: ديوانه ١٠٩، والأغاني (٢٨٣/١٥) وبلا نسبة في: الأغاني (٢١٨/٨)

(٤) يريد أنه لا يجوز أن يُحمل على أن الأصل: وصميمها في الحسب الزاكي، ثم فصل بين الواو ومعطوفها.

وتقول: اقبل إن قيل لك الحق أو الباطل. ولا تقول: وإن قيلاً، وإن أعملت الأول؛ لأنك رخصت له في أحدهما، وهذا بمنزلة: زيد أو عمرو ضربني، ولا تقول: ضرباني؛ كانه قال: اقبل أحدهما إن قيل لك.

واعلم أن قولك: اقبل إن قيل لك الحق والباطل، واقبل إن قيل لك الحق والباطل، معناه مختلف؛ لأنك إذا قلت: اخرج إن غضب، فالمعنى: لا تخرج حتى يغضب، وإذا قلت: اخرج وإن غضب، فالمعنى: اخرج على أية حال.

وتقول: عوداً (١) أن يشتبك زيد، إذا أعملت الآخر، فإن أعملت الأول نصبت (زيداً) وأضمرته في الثاني.

وتقول: اعتد أن تقبل الحق والباطل، على الثاني، وعلى الأول: اعتد أن تقبلهما الحق والباطل، ومعناه: اعتد الحق / ١١ ب والباطل أن تقبلهما، وهذا فيه قبح؛ لأنه ليس تأمره أن يعتاد الحق والباطل، إنما تأمره أن يعتاد القبول، وهو جائز على المعنى؛ كانه قال: اعتد الحق والباطل أن تقبل الحق الباطل.

[ع (٢): في الحاشية بعد (الباطل) خطٌ خفيٌّ كالمشعث (٣)، فكاد يكون على الوجه الذي سقط هكذا: وربما أوهمك أنه على وجه البدل. ضبط هكذا.

وبعد، فالبديل هنا يضعف وإن كان التفسير الذي تقدم أنفاً يقتضيه؛ ألا ترى أنه إذا قال: اعتد أن تقبلهما الحق والباطل، على تقدير: اقبل الحق والباطل أن تقبلهما؛ (فر أن تقبلهما) (٤) بدل من (الحق والباطل)؛ كقولك: أنتظر زيداً وعمراً أن يقدم، (فر أن يقدم) بدل منهما؛ أي: أنتظر زيداً وعمراً قدومهما.

فالمسألة على هذا التفسير يوجب أن يكون (أن تقبلهما) بدلاً من (الحق والباطل)، وقد قدمت (أن) عليهما، ومُحالٌ تقديم البدل على المبدل منه كما لا يتقدم المؤكّد

(١) كذا، ولا يبعد أن تكون بالذال، أي: أعذه بالله من أن يشتبك. أو هو على معنى قبول الشتم كما سيذكر في المثال الآتي.

(٢) رمز لابن جني، ولم يرد تعليقه في البصريات.

(٣) من الشعث وهو التفرق والتغير. انظر الأساس والقاموس (شعث).

(٤) الأصل: إن تقبلهما، وهو تصحيف للكلام على ما في المثال.

على المؤكّد، ولا الوصفُ على الموصوف على أنه وصفٌ له^(١). وهذا واضح].
وتقول: أرني فأريكَ [زيداً، إذا عملتَ]^(٢) الثاني، ولو أعملتَ الأوّل قلت: أرني فأريكَه / ١٢ زيداً، وتُثنّي على هذا وتجمع، وكذلك على الوجه الأول.
وتقول: كنتُ وجئتُ مسرعاً، عمل^(٣) أبو الحسن على أن هذا لا يجوز؛ لأنّ (كنتُ) تحتاج إلى الخبر، و(جئتُ) تحتاج إلى حال، وإن جعلتَ (مسرعاً) خبراً لـ (كنتُ) لم يكن لـ (جئتُ) حالٌ، وإن جعلتَ (مسرعاً) حالاً لـ (جئتُ) لم يكن لـ (كنتُ) خبر.
فا^(٤): فإن قلت: إنّ (جئتُ) قد تستغني عن الحال فاجعلْ (مسرعاً) خبراً لـ (كنتُ) فإنّ المسألة على هذا جائزة عندي، ويكون (جئتُ) التي هي خلافٌ (ذهبتُ).
وإن جعلتَ (جئتُ) التي بمعنى (صِرتُ) - كما حكى^(٥) في قوله: «ما جاءتُ حاجتكُ»^(٦)؛ أي: صارت - لم تجز المسألة كما قال أبو الحسن، وإلى هذا ذهب أبو الحسن عندي في المنع منه.

قال بعض البصريين^(٧): ما أضيفَ إلى ما ليس فيه ألفٌ ولا مٌ بمنزلة ما أضيفَ إلى ما هما فيه، فترفعه كما ترفعُ ذلك؛ وهو قولك: نعم أخو قومٍ زيدٌ، قال:

(١) وكذا قال ابن جني في البدل في: الخصائص (٣٨٤/٢، ٣٨٧) وأشار إليه أبو علي في: الشعر (٤١٣/٢)، وقاله ابن جني في الصفة في: الخصائص (٢١٣/١، ٢٨٧/٢، ٣٩٣) وانظر الأصول (٢٢٥/٢).
(٢) طمس في الأصل أتمته من البصريّات ٦٣٩.

(٣) في البصريّات ٦٣٩: زعم.

(٤) في البصريّات: قال أبو علي.

(٥) أي سيبويه في: الكتاب (٥٠/١، ٥١، ١٧٩/٢، ٢٤٨/٣).

(٦) قال السيرافي في شرح الكتاب (٣٨٨/٢): "وهو من أمثال العرب ... وإنما يقوله الرجل للرجل إذا أتاه في معنى قوله: ما جاء بك. ويقال إنّ أول ما شُهرت هذه الكلمة من قول الخوارج لابن عباس حين أتاهم يستدعي منهم الرجوع إلى الحق من قبل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام". والقول في: معاني الاختفش (٣٧/١) والأصول (٣٥١/٢) وإعراب النحاس (٦٠/٢) والخصائص (٤١٧/٢) والمخصص (٧٦-٧٥/١٧) والإنصاف (٣٩٧/١) واللسان (جيا، قدم، كون) والمغني (٢١٨/٤، ٢٥/٥) وذكره أبو علي في: الشعر (٤٦٨/٢) والمسائل المنثورة ٢٩٨، والشيرازيات ٢٨٥، وأطال فيه الكلام في: التعليقة (٨٦-٨٢/١). ويروى القول بنصب (حاجتك) ورفعها.

(٧) في البصريّات ٦٤٠ تقدّمت الفقرة التالية على هذه الفقرة فجاءت بعد (البصريين). وذكر أبو علي في: =

فَنِعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَا (١)
فَإِنْ قُلْتَ: لَعَلَّهُ يُنْشَدُ بِالنَّصْبِ (صَاحِبُ قَوْمٍ) (٢)، فَلَا يَكُونُ / ١٢ بَ ذَلِكَ لِأَنَّكَ لَا
تَعْطِفُ مَعْرِفَةً مَرْفُوعَةً عَلَى نَكْرَةٍ مَنْصُوبَةٍ (٣).

وَقَالَ (٤): (رَجُلًا) مِنْ قَوْلِكَ: (نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، وَالْأَسْمُ مَضْمَرٌ
فِي (نِعَمَ) لَا يَظْهَرُ، وَتَفْسِيرُهُ (زَيْدٌ)، وَالضَّمِيرُ يَلْزِمُهُ التَّفْسِيرُ إِذَا تَقَدَّمَ؛ فَكَأَنَّهُ إِذَا قَالَ:
نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ، فَقَدْ قَالَ: نِعَمَ الرَّجُلِ رَجُلًا زَيْدٌ؛ كَقَوْلِكَ: جَاءَ رَاكِبًا زَيْدٌ.

= الإيضاح ١٢٥ ما أورده هنا من إجازة بعضهم مجيء مرفوع (نعم) نكرة مضافة إلى نكرة، ونص القيسي
في: إيضاح شواهد الإيضاح (١٢١/١) وابن يسعون في: المصباح ٢٤٩ على أن أبا علي لم يسم القائل،
وأنه قول الأخفش. ووجدته معزواً إليه في: شرح شواهد الإيضاح ١٠١، والخزانة (٩/٤١٧) وذكر البغدادي
أنه نسب للكوفيين ولابن السراج، غير أنني لم أجده في الأصول. ولم يجز سيبويه ذلك في (٢/١٧٧-
١٧٨) وانظر في هامش الإيضاح مناقشة رأي الأخفش.

(١) من البسيط، وقد نسب لكثير بن عبد الله بن العزيزة، وعلى ضعف نسب لحسان بن ثابت وأوس بن مغراء.
انظر: إيضاح الشواهد ١٢٠، وشرح شواهد الإيضاح والمقاصد النحوية (٤/١٧) والخزانة (٩/٤١٩)،
وجاء في: إيضاح الشواهد (١/١١٩) أن ابن السيرافي في أبيات إصلاح المنطق نسبته لكثير هذا، ولم أجده
في شرح أبيات الإصلاح لكثير إلا بيتاً آخر على نفس الوزن والروي، وقافيته (وقرآنا). وفي ديوان حسان
(١/٩٦) قصيدة على وزن الشاهد ورويه غير أنها تخلو منه. وأنشد أبو علي الشاهد في: البصريات
والإيضاح ١٢٦ لما ذكره هنا من رأي الأخفش. وذكر في توجيه البيت أنه حسن حذف (ال) من المضاف
إليه (قوم) ثبوت (ال) في المعطوف (وصاحب الركب) فهما شريكان. ورد أبي علي إنشاد (صاحب)
بالنصب يجري مع هذا التوجيه.

(٢) أي على التمييز.

(٣) في البصريات ٦٤٢ تكملة: "وهو قولك (وصاحب الركب) وهذا ضعيف". وزيادة أخرى في إيضاح
شواهد الإيضاح ١٢١: "فإن قيل: لم لا يكون (وصاحب الركب) معطوفاً على المضمرة المرفوعة في (نعم)؟
فإن ذلك لا يجوز؛ لأنه مضمرة مفسرة لا سبيل إلى إظهاره ولا تأكيد؛ لأنه غير مستغن بنفسه، لافتقاره إلى
التفسير، فكأنه لم يتم بعد، والعطف والتأكيد والبدل إنما يكون فيما تم. وإذا قبح العطف على المضمرة المرفوعة
دون تأكيد، فالواجب ألا يجوز هنا البتة لما بينته من حال مضمرة (نعم)".

(٤) سلفت الإشارة إلى تقدم هذه الفقرة في البصريات عن موضعها هنا، وهذا يدل على أنها من تنمة كلام
الأخفش. ولكن الأخفش في: معانيه (١/١٤٤) جعل (رجلاً) تفسيراً لا حالاً وهو ما عليه الجمهور،
ونقل السيوطي في الهمع أن الكسائي يذهب إلى أن (زيد) فاعل و(رجلاً) حال. وقد عرض أبو علي لهذه
المسألة في: الإغفال (١/٣٣٢) فلم يذكر قول الأخفش، وقريب منه ما في: الحلبيات ٢٣٣-٢٣٥. وانظر:
الكتاب (٣/١٥٥) والمقتضب (٢/١٤١) ومعاني الزجاج (١/١٧٢).

وقال: لا تقول: نعم ما صنعت؛ لأنك لا تقول: نعم الذي صنعت. فإن قلت: أجعل (ما) نكرة فلا تحتاج إلى صلة، وأجعل (صنعت) صفتها، فذلك أيضاً غير جائز؛ لأنك لا تقول: نعم رجلاً ظريفاً، فلا يجيء لـ (نعم) بخبر (١).
قال: ولو قلت: نعم البصريُّ الرجلُ، ونعم البغداذيُّ الثوبُ؛ ونعم الأصفهانيُّ العسلُ، كان ضعيفاً؛ لأنك لم تُفد شيئاً.
ولو قلت: نعم الفرسُ الدابةُ، لم يَجُزْ، ولو قلت: نعم فرساً الدابةُ التي كانت عندك، كان حسناً للاختصاص، ألا ترى أن الرجل يقع على (البصري) وغيره. فإذا اختصصت (البصري) فقد أفدت (٢).

مسألة

عَلِمَ الرجلُ المَدْخِلُ السَّجْنَ زَيْدٌ أَخُوهُ غَلَامُهُ الْآخِذُ (٣)، كَأَنَّهُ / ١١٣ كان قبل الإخبار: أَدْخَلَ زَيْدٌ السَّجْنَ الْمَدْخَلَ، فَأَخْبَرَ عَنْ (الْمَدْخَلِ) فَلَزِمَهُ أَنْ تَقُولَ: الْمَدْخِلُ السَّجْنَ زَيْدٌ الْمَدْخَلَ، ثُمَّ قَدْ أَمَّ الْخَبَرَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ثُمَّ أَدْخَلَ (عَلِمَ)، فَصَارَ الَّذِي كَانَ خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ، وَمَا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِكَ: (الْمَدْخِلُ السَّجْنَ زَيْدٌ) صِفَةً لَهُ، وَلَمَّا صَارَ صِفَةً لَمْ يَقْتَضِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ذِكْرٌ مِنَ الْمَوْصُوفِ؛ كَمَا أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ خَبَرًا لِلْمَوْصُولِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ذِكْرٌ لَهُ، وَكَمَا أَنَّ قَوْلَكَ: الْفَرَسَخَانِ الْيَوْمَانِ الْمَسِيرَاهُمَا بِزَيْدٍ هُمَا (٤)، لَيْسَ فِي (هُمَا) مَا يَعُودُ إِلَى الْخَبَرِ عَنْهُ، وَكَمَا أَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ (الَّذِي) خَبَرًا عَنْ (الْيَوْمَيْنِ) مِنْ قَوْلِكَ: الْفَرَسَخَانِ الْيَوْمَانِ اللَّذَانِ سَيَرَا هُمَا بِزَيْدٍ، لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا يَرْجِعُ إِلَى (الْيَوْمَيْنِ)؛ أَلَا تَرَى أَنَّ (هُمَا) إِنَّمَا يَعُودُ عَلَى (اللَّذَيْنِ)، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ حَمَلَتْهُ عَلَى هَذَا.

(١) أي بفائدة، وبعده في البصريات: "فلو قلت: نعم شيئاً صنعت أمس، كان أمثل لأن (أمس) يصير ظرفاً للشيء الذي صنع".

(٢) في البصريات زيادة تدفع عن كلامه التناقض: "في جميع هذه المسائل لو قُدِّمَ ما أُخِّرَ لكان حسناً؛ لأنه كان يقع بذلك اختصاص، ألا ترى أن الرجل يقع على البصري وعلى الكوفي، فإذا اختصصت البصري فقد أفدت، إلا أنه يقبح لإقامة الصفة مقام الموصوف، فأما (نعم الدابة فرساً) فليس فيه إقامة صفة مقام موصوف فهو حسن". وهو آخر ما في البصريات من الباب.

(٣) جاءت المسألة في: المقتضب (٤/ ٥٩) وشرحها والتعليق عليها في: تفسير المسائل المشككة للفارقي ٣١١، ٣٢٤ وما بعدها، وانظر: المقتضب (٣/ ١٩٣) والأصول (٢/ ٣٤٤) وعقد أبو علي في: الإيضاح ١٠٠ باباً للإخبار.

(٤) انظر المسألة وإعرابها في: المقتضب (٣/ ١٠٨) والأصول (٢/ ٢٩٦) وتفسير المسائل ٤١٢

ولا يَسْتَقِيمُ أن تَرَفَعَ (المَدْخِلُ) بِ(المَدْخَلِ) ؛ لأنك إن رفعتَه به بَقِيَ أحدُ اللامَيْنِ لا يَرْجِعُ إليه شيءٌ؛ ألا ترى أنك إن رددتَ الهاءَ مِنْ (المَدْخِلِ) على الأول لم يكن للثاني في الصلة ذِكْرٌ، وإن جعلته للثاني لم يكن في الصلة للأول ذِكْرٌ، فإذا كان كذلك لم تَحْمِلْهُ على هذا / ١٣ ب الوجه إذا ساغ الحملُ على غيره.

فإن قلتَ: هل يجوز على:

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ^(١)

كأنه لما قال: عَلِمَ المَدْخَلُ، دَلَّ على فاعلٍ فَأَضْمِرْ فِعْلُ الفاعل؛ فكأنه: عَلِمَ المَدْخِلُ؛ كقوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ ﴿رِجَالٌ﴾^(٢)، فإن ذلك غيرُ حَسَنٍ؛ ألا ترى أنك تفصل بين المفعول الذي تعداه فعله إلى المفعول وبين مفعوله بجملة، وهما في المعنى المبتدأ والخبر، ولا يحسن في الكلام كما جاء:

[أبو أمه] حَيٌّ أبوه يُقَارِبُ^(٣)

(١) جزء من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخِصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيعُ الطَّوَائِفُ

وقائله مختلف فيه، فقد نُسِبَ لنهشل بن حريّ والحارث بن نهيك ولبيد والحارث بن ضرار والمهلهل وغيرهم. وذهب البغدادي إلى أن الصواب أنه لنهشل، وذكر العسكري أن النحويين قلبوا الرواية، وصوابها: (لَيْبِكَ يَزِيدُ) بالبناء للمعلوم. انظر: شرح ديوان لبيد ٣٦١، وشعر نهشل - في شعراء مقلون - ٨٨، والكتاب (١/ ٢٨٨، ٣٦٦، ٣٩٨) والمقتضب (٣/ ٢٨٢) ومجاز القرآن (١/ ٣٤٩) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٠٥) وشرح ما يقع فيه التصحيف ٢٥٦ والخزانة (١/ ٣٠٢، ٣٠٥) وهو مشهور جداً. وذكره أبو علي في: الشعر (٢/ ٤٩٩) والتعليقة (١/ ١٨٤) والحجة (٣/ ٤١٤، ٥/ ٣٢٦، ٦/ ١٢٦) والإيضاح ١١٥ شاهداً على ارتفاع الاسم (ضارع) فاعلاً لفعل جاز حذفه لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: لَيْبِكَ يَزِيدُ، لَيْبِكَ ضَارِعٌ لَخِصُومَةٍ. وانشد عجزه في: الشعر (٢/ ٤٦٤) لآخر.

(٢) سورة النور: (٣٦، ٣٧) وموضع تعلق الكلام من الآية قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ رجالٌ ﴿قَرَأَ بِفَتْحِ الْبَاءِ فِي﴾ (يسبح) ابن عامر وعاصم برواية أبي بكر وغيرهم. وقد قيّد البناء هذه القراءة بالوقف على (الآصال). انظر: السبعة ٤٥٦، والمبسوط ٢١٩، والإتحاف ٤١١، ومعجم الخطيب (٦/ ٢٧٤). وذكرها أبو علي في: الشعر والحجة والإيضاح بمثل كلامه هنا، أي على رفع (رجال) بفعل محذوف دَلَّ عليه المذكور والتقدير: يسبحه رجال، وبه قال الفراء في الآية في: معانيه (١/ ٣٥٧، ٢/ ٢٥٣، ٣/ ٢٢).

(٣) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

=

والمحنة^(١) في حل هذه الإخبارات إلى ما كان عليه قبل الإخبار عنه هو أن يرفع ما به يكون الإخبار ويصح وتزيله، فإذا أزلت ذلك وجب أن يعود إلى ما كان عليه قبل الإخبار؛ لإزالة الصورة التي بها يكون الإخبار، فأنت تجعل المظهر موضع المضمّر الذي أضمّرتَه لما أردت الإخبار عن مظهره الذي هو واقع موقعه، ويسقط الخبر أيضاً لسقوط مُرافعه^(٢).

فليجَرَ على هذه المحنة قوله^(٣): جَعَلَ الشاربُ الشاربُ ماءً لك لبنك شرابك، فإنه يجوز أن يكون شربه شارب فتُخبر عن الفاعل فتقول: الشاربُ الشاربُ، ثم تُقدّم الخبر / ١١٤ فتقول: الشاربُ الشاربُ، فتُدخل (جَعَلَ) أو (ظَنَّ) ونحوه، فتُرفع (الشارب) بأنه صفة له؛ لأنه هو في المعنى؛ ويكون في (شرابك) أي صاحب شرابك [بيض نصف سطر]^(٤). شَرِبَ الشاربُ ماءً لك لبنك، فأخبرت عن التاء: الشاربُ الشاربُ لبنك ماءً، فصار الكلام إلى أنك المفعول الأول المسندُ الفعلُ إليه، وانتصب (الماء) لأنه مفعول ثانٍ،

= وما مثله في الناس إلا مُملَكًا أبو أمه حيُّ أبوه يقاربه

وهو للفرزدق يمدح به إبراهيم المخزومي خال هشام بن عبد الملك. وجاء مفرداً في: شرح ديوانه للصاوي ١٠٨، والكتاب (٣٢/١) في حاشية للأخفش، وطبقات الفحول (٣٦٥/٢) والمعاني الكبير (٥٠٦/١) والكامل (٤٢/١) وشرح السيرافي (٢٢٤/٢) وغيرها كثير مما ورد في هوامشها. وأنشده أبو علي في: الشعر ٢٦٧، والحجة (٤٠/٥) والبصريات (٥٤٦، ٤٤٠/١) شاهداً على الفصل بالأجنبي بين المبتدأ والخبر (أبو أمه أبوه) وعلى الفصل بالأجنبي بين الصفة والموصوف وهما (حيُّ يقاربه) والتقدير: وما مثله في الناس حيُّ يقاربه إلا مملَكٌ أبو أمه أبوه. ولكنه هنا بصدد الأول لذلك أثبت الزيادة بين القوسين لتعلق الاستشهاد بها في الفصل بين المبتدأ والخبر، وقد جاء بالعجز تاماً في البصريات والحجة.

(١) لأنها من مسائل عنوانها في المقتضب (١/١٦٠، ٢/٤٦١، ٥٩/٤): مسائل طوال يُمتحن بها المتعلمون.
(٢) القول بترافع المبتدأ والخبر هو مذهب الكوفيين أو أحد مذهبيهما، وأما البصريون فيرون ارتفاع المبتدأ بالابتداء ثم يختلفون في رافع الخبر، وأبو علي يذكر الأول ويسكت عن الخبر في: الإيضاح ٧٣، وينسب في: الإغفال (٩٥/٢) الترافع للقراء. انظر المسألة في: مختصر نحو ابن سعدان ٥٦، وإيضاح الوقف ٩٨٢، والإنصاف ٤٤، والتبيين ٢٢٤، ٢٢٩، والتذيل والتكميل (٣/٢٥٧-٢٧٠) وفي الموضع الأول من الأخيرين فضل تخريج.

(٣) المبرد في: المقتضب (٤/٦٩) وانظر شرحها في: تفسير المسائل ٣٦٧، وذكر فيه أن بعضهم خطأ المبرد في هذه المسألة وقد رد الفارقي عنه ذلك.

(٤) كذا بخط الناسخ.

والاسم المنصوب الذي قبله في الصلة والذي بعدُ بَدَلُ [بيض أسطراً].
 حاشية بخطٍ فا أيضاً: عِلِمَ المَدْخَلُ المَدْخِلُ السجَنَ زَيْدٌ، يكون على أن (المَدْخَل) فيه ضمير، و(المَدْخِلُ) صفةٌ له، والهاء تعود إلى اللام الثاني، و(زَيْدٌ) فاعِلُ (المَدْخَل)؛ أي: الذي أَدْخَلَهُ زَيْدٌ، وعلى هذا وَضَعَهُ س (١).
 ووجهٌ آخر: عِلِمَ المَدْخَلُ المَدْخِلُ السجَنَ زَيْدٌ، يَرْفَعُ (المَدْخِلُ) بـ (المَدْخَل)، والهاء تعود إلى اللام الأولى، والعائدُ إلى اللام الثانية ضميرٌ مرفوعٌ، و(زَيْد) على هذا يكون بدلاً من (المَدْخَل) وما بعده، أو من الضمير وما بعده، وإن شئت على: ضَرَبَ زَيْدٌ عمرو (٢).

/ ١٤ ب مسائل مكتوبة في آخر الجزء

مسألة (٣)

لَمَّا وَجَبَتِ النونُ في الواحد؛ نحو: هو يضربُنِي، ثَبَّتَتْ أيضاً في التثنية والجمع، فقالوا: هما يضربَانِي، ويضربُونِي، وكذلك لَمَّا ثَبَّتَتْ في الغائب المؤنث ثَبَّتَتْ في الحاضر أيضاً فقالوا: أنتِ تضربِينِي، وإن لم يكن في التثنية والجمع وخطاب الواحد ما تضطر إلى إثباتها؛ ألا ترى أنهم لو قالوا: هما يضربَانِي، وهم يضربُونِي، وأنتِ تضربِينِي، فلم يأتوا بها لم يَنْكسر الفعل؛ كما كان يَنْكسر لو قالوا في الواحد: هو يضربِي، لكنهم حَمَلُوا ذلك كُلَّهُ على الواحد.

ولما جاءت أيضاً في الواحد بعد ضمة الإعراب وعَلِمَ الرفع (٤) جاءت في (يَضْرِبَانِي) و(يَضْرِبُونِي) و(تَضْرِبِينِي) بعد النون التي هي عَلِمَ الرفع، وبمنزلة ضمة الإعراب، وانضافَ إلى ذلك شيء آخر وهو أن هذه النون التي هي عَلِمَ الرفع - وإن لم تكن حرفاً

(١) أي أبو العباس المبرد. وانظر ما يأتي في (٤٣ ب) والاصول (٢/٣٤٤).

(٢) وارتفاع (عمرو) كارتفاع (ضارع) في الشاهد السابق و(رجال) في آية النور، أي بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير: ضربه عمرو. وانظر: إعراب النحاس (٢/٩٨، ٣/١٣٩، ٥/١٩٢).

(٣) له كلام في إثبات نون الوقاية وحذفها وعلّة جلبها في: الحجة (٣/٣٣٣، ٦/٩٩) والمسائل المنشورة ١١١، والشعر

(١/٢٠٥) والإغفال (٢/٣٩٣) وانظر الكتاب (٢/٣٦٩، ٣/٥١٩) والمقتضب (١/٣٨٣، ٣٩٨).

(٤) الاصل: عَلِمَ الرفع، وهو تحريف، وستأتي قريباً على الوجه الصحيح.

إعراب ولا جزءاً من الفعل - فإنها / ١٥٠ قد تُشبه حرف الإعراب والجزء من الفعل؛ ألا ترى أنها تثبت في الرفع وتُحذف في الجزم، فأشبهت لذلك واو (يدعو) وياء (يرمي) وألف (تخشى)، وكل واحد من هذه يلزمه النون في نحو: هو يخشاني، ويرميني، ويغزوني. فلما أشبهت هذه الحروف من حيث ذكرنا، وكانت النون الزائدة في هذا الموضع لسلامة الفعل من الكسر قد توجد بعد هذه الحروف وجدت أيضاً بعد النون التي هي علم الرفع، وفي هذا أيضاً شاهدٌ لشبه الحرف للحركة؛ ألا ترى أنها لما ثبتت بعد حركة الإعراب في: هو يضربني، ثبتت أيضاً بعد الحرف القائم مقام الحركة في: هما يضرباني، وهم يضربونني.

فإن قلت: فقد جاءت في الواحد بعد السكون نحو: لم يضربني، قيل: السكون في هذا الموضع جار مجرى الحركة؛ ألا ترى أنه في (لم يضربني) إعرابٌ كما أن الضمة إعرابٌ في (تضربني)، فهما في هذا متراسلان^(١). فأما الوقف في نحو: اضربني، فمشبه بالجزم في (لم يضربني)؛ يدل على ذلك أنه شبه به أيضاً في حذف النون في التثنية والجمع وخطاب المؤنث؛ نحو: اضربا، واضربوا، / ١٥٠ ب واضربي.

مسألة

يقولون^(٢) في (فَعِيل) اسماً: أَفْعَلَةٌ؛ نحو: قَفِيز^(٣) وأَقْفِزة، وجَرِيب^(٤) وأَجْرِبَة، ورغيف وأرغفة.

وإذا صاروا فيه إلى الوصف لم يكسروه على (أَفْعَلَة)؛ نحو: ظريف، وشريف، وكريم؛ لا يقولون: أظرف ولا أشرف ولا أكرمة.

خصّوا بـ (أَفْعَلَة) الاسم دون الوصف.

فإن كان (فَعِيل) وصفاً مضاعفاً كسروه على (أَفْعَلَة)؛ نحو: شديد وأشدّة، وشحيح

(١) أي متقاربان متدانيان، وانظر: الخصائص (١٢/٢)

(٢) جمع (فَعِيل) في: الكتاب (٦٠٤/٣، ٦٣٤) والمقتضب (٢٠٩/٢) والأصول (٤٤٩/٢) وأمالى ابن الشجري (٢٤٢/١).

(٣) القفيز مكيال، ويستخدم في: المساحة أيضاً.

(٤) الجريب مكيال.

وأشحة، وحبيب وأحبة، وذليل وأذلة، وقليل وأقلّة؛ وذلك أن (فَعِيلًا) من المضاعف ضارع الاسم، ووجه مضارعته إياه أن باب (فَعِيل) في الوصف أن يكون جارياً على (فَعْل)؛ نحو: ظُرِفَ فهو ظريف، وشُرِفَ فهو شريف، وكُرِمَ فهو كريم، وحَلِمَ فهو حلیم، ولذلك لم يعمل (فَعِيل) (١) نحو: عَلِمَ ورَحِمَ؛ لأنه خرج إلى باب ما فعّله (فَعْل).

ويَدُلُّك على تمكّن (فَعِيل) إذا جرى على (فَعْل) في الصفة استمرار الفرق فيه بين المذكر والمؤنث؛ نحو: ظريف وظريفة، وكريم وكريمة، فجرى ذلك في استمراره مجرى: قائم وقائمة، ومكرم ومكرمة.

فإن لم يكن على (فَعْل) / ١١٦ لم يتمكن في الوصف؛ وذلك نحو: «رجُلٌ قتيلٌ وامرأةٌ قتيلٌ» و«شَعْرٌ ذهينٌ ولحيةٌ ذهينٌ» (٢)، لم يُفَصِّلَ الصفة لما لم يجرى على (فَعْل)، فأشبهها بترك الفصل فيهما الأسماء.

فلما كان الأمر كذلك ثبت أن (فَعِيلًا) إذا لم يجر على (فَعْل) أشبه الأسماء، [وكان (٣) (فَعْل) لا يأتي في المضاعف وجاء (فَعِيل) فيه؛ نحو: شديد وشحيح، بعد عن شبه الصفة فلحق بالأسماء فكسر تكسيرها (فَعِيل): شحيح وأشحة، وشديد وأشدة؛ كرجيف وأرغفة، وقفيز وأقفرة، فاعرف ذلك].

مسألة (٤)

قال ابن السكّيت في قول امرئ القيس (٥):

(١) إعمال (فَعِيل) هو قول سيبويه وقد خولف في ذلك. انظر المسألة في: الكتاب (١/١١٠، ١٤٤-١١٥) والمقتضب (٢/١١٣) والانتصار ٦٨، والأصول (١/١٢٤) وشرح السيرافي (٣/٢١٤-٢١٦) وشرح ابن عصفور (١/٥٦١) ولم يعرض أبو علي في التعليقة لكلام سيبويه في موضعه، وعقد في: الإيضاح ١٧٧ باباً لإعمال الصفة المشبهة.

(٢) مذكر السجستاني ١٢٦، ٧٥، وإصلاح المنطق ٣٤٣، والمحكم (٥/٢٩)

(٣) جاءت هذه الفقرة في الأصل في نهاية المسألة بعد التالية (مسألة يخادعون الله)، وهي منبئة الصلة بالكلام هناك، فنقلتها إلى هنا لمناسبتها للسياق.

(٤) أخذ ابن جني في بابي (تدرّج اللغة) و(الاستحسان) في: الخصائص (١/٣٥٦، ٣٥٢، ١٤٤) بكلام أبي علي في المسألة.

(٥) وجدته قاله في شرحه لديوان الخطيئة ١١٩ في قوله:

أدار سُلَيْمى بالدَّوَانِكِ فالْعُرْفِ أقام على الأرواح والديم الوطفِ

دِيمَةٌ هَطْلَاءٌ فِيهَا وَطْفٌ^(١)

فقال: دَامَتِ السَّمَاءُ تَدِيمٍ دَيْمًا؛ إِذَا دَامَ مَطَرُهَا.

أَمَّا (تَدِيم) بالياء كما ترى فلا أَشْكُ فيه، بل أَشْكُ في (دَيْمًا) المصدر^(٢)، إِلَّا أَنْ أَكْبَرَ ظَنِّي وَأَغْلَبَهُ أَنَّهُ يَقَالُ: دَيْمًا كَمَا تَرَى، فَهَذَا يُقَوِّي قَوْلَ الْآخِرِ مِمَّا أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ:

إِنْ دَيْمُوا جَادَ وَإِنْ جَادُوا وَبَلَّ^(٣)

أَنَّهُ (فَعَّلُوا) وَلَيْسَ بِ(فَيْعَلُوا)، وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا صُرِّفَ الْفَعْلُ عَلَى هَذَا بِالْيَاءِ؛ لِاسْتِمْرَارِ (دِيمَةٍ) وَ(دِيمٍ)، فَصَارَ كَأَنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ^(٤)؛ كَمَا قَالَ ابْنُ مُقْبَلٍ:

(١) صدر بيت من الرمل تمامه:

طبق الأرض تحرى وتدر

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٤٤، وطبقات الفحول (٩٤/١) والحيوان (١٣١/٦) وأدب الكاتب ٦٢٣ (العجز) وديوان المعاني (٣/٢) وإمالي ابن الشجري (٦٠/١) والاقتضاب (٤٣٧/٣) وشرح الجواليقي ٣٤٩، واللسان (وطف) و(دوم) و(هطل) و(حري) وعجزه بلا نسبة في: المعاني الكبير (٥٥٨/١).

هطلاء: ذات هَطْلَانٍ وهو تتابع القطر. وفيها وطف أي استرخاء وهي أن يكون للسحابة شبه الهدب. تحرى من قولهم تحرى بالمكان أي تمكث فيه. تدر: ترسل ما فيها من الماء. (شرح ابن الشجري بتصرف).

(٢) جاء في: اللسان (دوم) المصدر بالياء والواو (ديم) و(دوم)، وقال ابن السكيت: وتَدُوم لغة. وانظر شرح القصائد الطوال ٥٥٨.

(٣) من الرجز، وهو لجهم بن سبل في اللسان (سبل) و(ديم) وبلا نسبة في: أدب الكاتب ٩٧، وشرح القصائد الطوال ٥٥٨، والخصائص (٣٥٦/١) وديوان الأدب (٤٣٨/٣) والخصص (١١٤/٩)، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤٨٥، والاقتضاب (٨٤/٣) وشرح الجواليقي ١٥٢، ولم أجده في نوادر أبي زيد. وجاء اسم الشاعر في: معجم الشعراء المخضرمين ٨٦ (سبل) بالشين محرفاً، وكذا بعض ما ورد في ترجمته، وصوابه في الموضع الأول من اللسان.

وبَلَّ: أمطر مطراً شديداً. وفي المقصود بالبيت والذي قبله (أنا الجواد ابن الجواد ابن سَبَل) خلاف فبعضهم يذهب إلى أن المقصود فرس من نسل سبل، في حين يرى بعضهم أن الشاعر يفخر بآبائه. والشاهد هنا على أن الياء بمنزلة الأصل لكثرة استعمال الفعل بالياء، مما جَوُزَ تضعيفها. وقد نقل ابن الأنباري عن أبي زيد أن العنبري رواه: دوُموا، وكذا جاء في إعراب القرآن. وعليها لا شاهد فيه.

(٤) عبارة ابن جني أجلى فهو يقول: "واستمرار القلب في العين للكسرة قبلها، ثم تجاوزوا ذلك لما كثر وشاع إلى أن قالوا: دِيمَتِ السَّمَاءُ ودُوُمَتِ..."

مِنْ بَعْضٍ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدُّكْرِ (١)
 لَمَّا اطَّرد الاستعمالُ في (ادُّكِرَ) و(ادُّكِرَ) و(مُدُّكِرَ) (٢) بالدال، أنس بها فقال:
 الدُّكِرُ
 بالدال أيضاً.

يؤكدُ عندك / ١٦ ب كون الواو أصلاً في هذا قولهم كلهم: الدَّوَامُ، ولم يُسمع من
 أحد: الدِّيَام بالياء.

مسألة (٣)

وقال في قوله سبحانه: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ (٤): كانه لما خَطَرَ خاطِرٌ من عندِ الله
 فَنازَعَه صار بمنزلة مناظرٍ له؛ ألا ترى إلى قول الكُميت:
 يُؤامِرُ نَفْسِيهِ كَذِي الهَجْمَةِ الأَبْلُ (٥)

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

يا ليت لي سلوة يُشقى الفؤاد بها

وهو لتميم بن أبي بن مقبل في: ديوانه ٧٤، والعجز في: الخصائص (٣٥٢/١) وسر الصناعة (١٨٨/١)
 والمنصف (١٤٠/٣). وأنشده أبو علي في: الحجة (٤٣٧/٣) لما قاله هنا، وحكاه عنه ابن جني في سر
 الصناعة. ورواية الديوان (الذكر) بالدال، ولا شاهد فيها على ما أراد أبو علي.

(٢) انظر شواهدا في الحجة.

(٣) ما قاله أبو علي هنا أعاده في: الحجة (٣١٨/١، ٣٨٢/٢) والشعر ١٩٧، وبعضه في: البغداديات ٤٢٨،
 وللأخفش في: معانيه ١٩٨ قول موافق للكلام هنا إلا أنه في آية أخرى. وانظر الأقوال الأخرى في الآية في:
 مجاز القرآن (٣١/١) ومعاني الأخفش ٤٠، ومعاني الزجاج (٨٥/١) وشرح القصائد الطوال ٤٢٦، وثلاث
 رسائل في إعجاز القرآن ١٠٠، وقد أجاز المرتضى في: أماليه (١٥٠/٢) في: الآية ستة أقوال، وعقد ابن
 جني في: الخصائص (٤٧٥/٣) باباً بعنوان (التجريد) ذكر أنه استقرى فيه ألفاظ أبي علي الذي كان غريباً
 به معنياً. وأصل الباب لا يخرج عما ذكره أبو علي هنا وغيره، كما أن لفظ التجريد سيختم به أبو علي
 المسألة. وانظر ما يأتي في (٩٧-١٠١، ١-١٩، ب-٢٦، أ) وفهرس كتاب الشعر ٦٧٣، والمحتسب
 (١٠٥-١٠٦، ٣٨/٢) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٦٤، والتنبيه والإيضاح (نفس) وإيضاح
 القزويني (٥١٣/١) والنبیان للطبيبي ٢٨٨، ومعجم المصطلحات البلاغية (٤٠/٢).

(٤) جاءت الآية في سورتي البقرة: (٩) والنساء: (١٤٢)

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تذكر من أنى ومن أين شربه

=

[ع: مثله قوله:

ولي نفس أقول لها إذا ما تُنازعني لعلّي أو عساني (١)

ومثله:

قالت له النفس: تقدّم راشداً (٢)].

قال فا: وهو من باب:

وهل تُطيق وداعاً (٣)

ونحوه من التجريد.

= وهو للكميت بن زيد في: شعره (٣٩٦/١) وتخريجه ٤٩٠، والمحرر الوجيز ١٤٩٩، والبحر (١٨٦/١) وأنشده أبو علي منسوباً له في: الشعر (٣٢٠/١) والحجة (٣١٧/١) وبلا نسبة في الأخير (٣٨٣/٢)، (١٠٥/٥). والبيت في وصف حمار أراد الورود.

الهجمة من الإبل: أولها أربعون إلى ما زادت أو ما بين السبعين إلى المائة. الإبل: من حَدَق مصلحة الإبل والشاء. وقال أبو علي في الشعر: "قوله (يؤامر نفسيه) نفس تقول: ائت موضع كذا، وأخرى تنهاه خوف الصائد، وشبهه - أي الحمار - بالراعي الحاذق بالرعي". والشاهد فيه أنه "جعل ما يكون منه من وروده الماء أو ترك الورود والتمثيل بينهما بمنزلة النفسين". واستشهد به في الشعر والموضع الأخير من الحجة لآخر. (١) من الوافر، وهو لعمران بن حطان في شعره في: شعر الخوارج ١٥٨، والكتاب (٣٧٥/٢) وشرح أبياته (٤٣٤/١) وشرح ابن يعيش (١٢٠/٣) والخزانة (٣٤٠/٥) وبلا نسبة في: المقتضب (٧٢/٣) والخصائص (٢٧/٣) وابن يعيش (١٠/٣) وأنشده أبو علي في الشعر (٤٩٤/٢) والعضديات ٦٧. وقال ابن جني في الخصائص: "والعرب تُحل نفس الشيء من الشيء محل البعض من الكل، وما الثاني منه ليس بالاول، ولهذا حكوا عن أنفسهم مراجعتهم إياها وخطابها لهم". ولهذا استشهد بالبيت هنا، وأما أبو علي فاستشاده في كتابيه لآخر.

(٢) من الرجز، وهو لأبي النجم في: ديوانه ٧٨٨، والخصائص (٢٣/١) وتفسير أرجوزة أبي نواس ٩٨، وأساس البلاغة (قول) واللسان (قول) ٥٧٢/١١ وبلا نسبة في: الخصائص (٢٧/٣). والرواية فيها جميعاً: الطير مكان النفس، ما عدا الأخير. وعلى رواية (الطير) فلا شاهد فيه لما سلف.

(٣) جزء بيت من البسيط، وتماه:

ودّع هريرة إنَّ الركب مُرْجَلٌ وهل تُطيق وداعاً أيها الرجلُ

وهو للأعشى في: ديوانه ٣٠٠، والكامل ٨٢٣-٨٢٤، وشرح القصائد للنحاس (٦٨٥/٢) والخصائص (٤٤/١، ٤٧٦/٣) ومجمع البيان (٤٠٩/١) وشرح شواهد (٧٠/٢)، وأنشده أبو علي في: الشعر (١٩٦/١) والحجة (٣٨٤/٢، ٣١٨/١) والبغداديات ٤٢٨ والعضديات ٢٢٥ لما ذكره هنا.

مسألة

من مُشابهة الحرفِ الحركةَ عندي قولُ يونس (١) في النون الخفيفة إذا / ١١٧ ألحقها ألفَ التثنية وجماعةَ النساء: اضرباً (٢)، واضربنا، ومعلومٌ من شرطِ الألف أن لا تكون إلا بعد فتحة، فلولا أن الألف من (اضرباً) قد جرت مجرى الحركة لَمَّا (٣) وقَعَت بعدها الألفُ الثانية فدلَّ ذاك على أن الألف الأولى من (اضرباً) قد جرت مجرى الفتحة قبلَ ألفِ عصا ورَحَى ومعنى ونحوه.

وشيءٌ آخر: وهو أن النونَ الخفيفة إنما تُقلَّب في الوقف ألفاً إذا انفتح ما قبلها؛ نحو: ﴿لَنَسْفَعاً﴾ (٤)،

والله فاعبداً (٥)

وقد تراها ها هنا (٦) أبدلت لوقوع الألف قبلها كما تُبدل لوقوع الفتحة نفسها قبلها، وهذا واضح. إلى ها هنا (٧).

(١) الكتاب (٥٢٧/٣) وانظر تعليق السيرافي والزجاج في هامشه، ورد المبرد على يونس في: المقتضب (٢٤/٣)، وتعليق أبي عثمان الذي حكاه أبو علي في: التعليقة (٣٤/٤)، وجاء في هامش الإيضاح ٣٣٥ عن إقناع السيرافي أن يونس والفراء يجوزان إدخال الخفيفة في التثنية وجمع المؤنث، وأن يونس إذا وقف مدّه مدة تدل على إبدالها من النون كانه ألفان. كذلك انظر الإنصاف (٦٥٠/٢) وشرح الجمل لابن عصفور (٤٩٣/٢).

(٢) في أكثر المصادر بألف واحدة، وجاء في بعضها موافقاً لما في الأصل بالفين، وهو أظهر لبيان المدة.

(٣) في الأصل: لما بالتشديد. واللام جواب لا، و(ما) نافية.

(٤) سورة العلق: (١٥).

(٥) آخر بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وذا النُصْبُ المنصوب لا تُنسَكْنهُ ولا تعبدِ الشيطان والله فاعبدا

وهو للأعشى في: ديوانه ١٣٦، والكتاب (٥١٠/٣) وشرح أبياته (١٦٩/٢) وسيرة ابن هشام

(٣٨٧/١) وسر الصناعة (٦٧٨/٢) وأمالي ابن الشجري (١٦٥/٢، ٦٠٩) وشرح أبيات المغني

(١٦٤/٦)، وهو في كتاب سيبويه ملفّق مع صدر بيت آخر: وإياك والميثات لا تقرّبنا. والشاهد قلب نون

التوكيد الخفيفة ألفاً في الوقف لانفتاح ما قبلها.

(٦) أي في (اضرباً) في قول يونس.

(٧) إشارة إلى آخر المسائل التي نص في (١٤ ب) على أنها مكتوبة في آخر الجزء.

مسألة (١)

مثل قوله :

وَهُمُ الْعَشِيرَةُ أَنْ يُبْطِئَ (٢) حاسدٌ (٣)

قولُ المطرودِ بنِ كعبِ الخزاعي (٤) :

إِنَّ الْمُغِيرَاتِ وَأَبْنَاءَهَا هُمْ خَيْرُ أَحْيَاءٍ وَأَمْوَاتٍ
أَخْلَصَهُمْ عِرْقُ نُضَارٍ لَهُمْ مِنْ لَوْمٍ مَنْ لَامَ بِمَنْجَاةٍ (٥)

مسألة (٦)

النابعة :

(١) ما قاله أبو علي في : المسألة لجده عند ابن قتيبة في : المعاني الكبير ٥٤٧ ، وابن الأنباري في : شرح القصائد ٥٩٦ ، وحكى أبو علي عن القاسم في : البصريات ٧٣٥ ما ذكره هنا ، ثم ذهب إلى رأي آخر لم يورده هنا ، واقتصر عليه في : الشعر (٣٨٦/٢) .

(٢) في الأصل تُبْطِئُ ، ولم أجدها في شيء من المصادر على الرغم من تعدد الرواية فيها ، وقد أثبت ما جاء في البصريات والشعر وهو أنسب للتوجيه المراد .

(٣) صدر بيت من الكامل وعجزه :

أو ان يميل مع العدو ليأمنها

وهو للبيد ختم به معلقته . جاء في : شرح ديوانه ٣٢١ ، وشرح القصائد الطوال ٥٩٦ ، وشرح القصائد للنحاس (٤٤٩/١) وشرح المعلقات للتبريزي ٢٠٧ ، وقد تعددت روايات البيت . انظر اللسان (بطأ) و(ثبط) و(نطا) .

(٤) شاعر جاهلي لجأ إلى عبد المطلب بن هاشم فحماه وأحسن إليه فآثر من مدح عبد المطلب وأهله . انظر : معجم الشعراء الجاهليين ٣٣٨ .

(٥) من السريع ، وهما لكعب في : سيرة ابن هشام (١٣٩/١) والمعاني الكبير ٥٤٧ ، وشرح القصائد الطوال ، وانشدهما أبو علي في : البصريات ٧٣٦ وثانيهما هناك منكسر ، وجاء الثاني قبل الأول في بعض المصادر مع اختلاف في الرواية في بعض الكلمات .

المغيرات : جاء في : الروض الأنف (٢٥٣/١) أنهم بنو المغيرة وهو عبد مناف .

ووجه المماثلة أن كعباً يريد في البيت الثاني أن ممدوحه ارتفع بهم كرم محتدhem عن لوم اللاتمين ، وكذلك قول لبيد "معناه هم العشيرة التي لا يقدر حاسد أن يبطئ الناس عنهم بسوء قول فيهم" . انظر شرح القصائد لابن الأنباري .

(٦) المسألة مع فضل تفصيل ذكرها أبو علي في : البصريات ٣٥٨ ، ٧٣٨ .

بعضُ الأودُ حديثاً غيرَ مكذوبٍ (١)

أي: الأشدُّ وُدًّا؛ ويريد: الأودين، جماعة (٢).

/ ١٧ ب مسألة (٣)

قولُ ابنِ مُقبل:

عِيلَ ما هوَ عائِلُهُ (٤)

أي: شُدَّ عليه وأثقلَ، فهو كقولهم: «قاتله الله» و«أخزاه الله» (٥) إذا أعجبَكَ.

مسألة (٦)

وَتَدَجَّى بَعْدَ فَوْزٍ وَاعْتَدَلَ (٧)

ليس مِنَ الظُّلْمَةِ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ تَطَارُقٍ بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

إني كاني لدى النعمان خبره

وهو للنايفة الذبياني في: ديوانه ٤٩، وتهذيب اللغة (٢٣٦/١٤) والجمهرة (٧٨/١)، وبلا نسبة في: مجالس

ثعلب ٥٤٠. وأنشده أبو علي في: البصريات والحلبيات ١٧٥، ٣٣٦، والعسكريات ٢٢٣، وجاءت في اللسان

(ودد) حكاية ابن جني قول أبي علي هذا في البيت. ويروى البيت (الأود) بضم الواو وهي على القياس في الجمع.

(٢) يظهر من البصريات ٣٥٩ أنه قول القاسم حكاه عنه أبو علي، وعلّق عليه في سائر المواضع بأنه تفسير المعنى

لاتقدير اللفظ، وتقدير اللفظ أن اللام للجنس فدلّت على الجمع.

(٣) ما في المسألة ذكره ابن قتيبة في: المعاني الكبير ٥٨، ٨٣٦، وأعاده أبو علي في: البصريات ٧٤١-٧٤٢،

وانظر المصادر في تخريج البيت.

(٤) بعض بيت من الطويل، هو بتمامه:

خَدَى مِثْلَ خَدَيِ الْفَالْجِيِّ يَنْوَشْنِي بِخَبْطِ يَدَيْهِ عَيْلَ مَا هُوَ عَائِلُهُ

وهو لابن مقبل في: ديوانه ٢٥١، والمعاني والتهذيب (١٩٥/٣) والمخصص (٢٠٦/١٢) والمحكم (٢٥٧/٢) واللسان

(عول). والبيت في وصف فرس، والأصل في عَوْلٍ: غَلَبَ، أي غَلِبَ ما هو غالبه، ثم صار إلى ما ذكر أبو علي.

(٥) انظر غريب ابن سلام (٢٤١/٥) والمعاني الكبير والاقتضاب (١٨٨/٣)

(٦) أعاد أبو علي المسألة في: البصريات (٧٤٥/٢)

(٧) عجز بيت من الرمل وصدره:

واضْبِطِ اللَّيْلَ إِذَا طَالَ السَّرَى

وهو للبيد في: شرح ديوانه ١٨٠، والتهذيب (١٢٣/٥) والمحكم (٣٦٩/٧) وبلا نسبة في: المخصص

(٣٧/٩) وفي: شرح الديوان ٣٨٢ فضل تخريج. وفورة الليل: ظلمته، وفورة العشاء بَعْدَهُ.

أَبَى مُذْ دَجَا الْإِسْلَامُ لَا يَتَحَنَّفُ (١)

أي : فشا وألبس كل شيء (٢).

كان سألني (٣) سائل عن قول متمم بن نويرة :

فَمَا وَجَدَ أَظَارَ (٤)

ثم قال :

بِأَوْجَدَ مِنِّي (٥)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره :

فَمَا شَبَّهَ عَمْرُو غَيْرَ أَغْثَمَ فَاجِرٍ

وهو في : السمط ٣٠٢ منسوب لكبشة أخت عمرو بن معديكرب تقوله لأخيها عمرو. وجاء في : الغريب المصنف (٥٠٦/١) أن أعرابياً أنشده، وجاء بلا نسبة في : ديوان الخطيئة شرح ابن السكيت ١٣٥، وتهذيب اللغة (١٦٢/١١) والتمام ١٩١، والمحكم (٣٦٩/٧) والمخصص (٣٧/٩) وفي هامش تهذيب الألفاظ ٤٢٠، واللسان (حنف)، وأنشده أبو علي في : البصريات ٧٤٦. وفي السمط أن الأغثم هنا الذي غلب بياض شيبه سواد شعره، ويروى بالناء من الغثمة وهي الجهالة. وأصل التحنف : الميل والعدول، وسُمي المسلم حنيفاً لعدوله من دين إلى دين.

(٢) هذا قول الأصمعي رواه عنه أبو عبيد في الغريب. وفي المخصص واللسان (دجا) أن التدجى سكون الليل، وقيل في دجا غير ذلك. انظر : المصادر السابقة والكامل ١٤٤٢.

(٣) جاء السؤال وجوابه في : البصريات ٧٢٩-٧٣٥ مع التفصيل في بعضه، وجاء في : العضديات ٢٢٣، ونقله ابن سيده في : المخصص (٦١/٤، ٧١/١٥).

(٤) بعض بيت من الطويل، وتمامه :

فَمَا وَجَدَ أَظَارَ ثَلَاثَ رَوَائِمَ رَأَيْنَ مَجْرًا مِنْ حُورٍ وَمَصْرَعًا

وهو لمنم في : ديوانه ١١٦، والمفضليات ٢٧٠، ومعاني الفراء (٢١٨/٣) والمراثي لليزيدي ٧٩-٨٠، وتهذيب الألفاظ ٦٣، والكامل ١٤٤٩، والتعازي والمراثي ١٦-١٧، وفرحة الأديب ٧١، وشرح شواهد المغني (٥٦٦/٢). وأنشده أبو علي في البصريات والعضديات لما ذكره هنا، وذكره في : التكملة ١٣٧ شاهداً على معنى ظئر.

أظَارَ : جمع ظئر وهي النوق تعطف على ولدها فتألفه. روائم : واحدها رؤوم، ومعنى ترامه تشمه، (الكامل).

(٥) وتمامه :

بِأَوْجَدَ مِنِّي يَوْمَ فَارَقْتُ مَالِكَا وَقَامَ بِهِ النَّاعِي الرَّفِيعُ فَاسْمَعَا

وهو في المصادر المذكورة في الشاهد السابق سوى المعاني والتكملة. وقد أفاد ابن بري في : شواهد الإيضاح ٤٧٧ والبغداد في : شرح أبيات المغني (١٤/٦) من تأويل أبي علي للبيت.

فأجبتُ فيه في الوقت: إنه على «شِعْرٌ شاعرٌ» و«شُغْلٌ شاغلٌ» (١) لَمَّا أراد المبالغة في وصف الوجدَ جَعَلَهُ كالعين (٢)؛ كما يجعلون العين كالمعنى في قولهم: «رجُلٌ عَدْلٌ» (٣).

ويَجُوزُ أن يكون على حذفِ المضاف؛ أي: فما واجداتُ وجدٍ أظَارِ.
ولا يكون على أن يجعل (وجد) بمنزلة (ركب) و(سَفَر) (٤)؛ لئلا يُضَيَّفَ الشيءُ إلى نفسه. ولا يَسْتَقِيمُ أن تَحْمِلَهُ على أنه تركَ المضافَ وأخْبَرَ عن المضاف إليه (٥)؛ لأنه لا يجوز عندنا. ولا يَسْتَقِيمُ أن تَحْمِلَهُ على قوله:
ولا مُسْتَنَكِرٌ (٦) أن تُعَقِّرَا (٧)

/ ١١٨ لأنه لا ضرورة لها هنا.

(١) شرحه أبو علي فقال في الحلبيات ١٩٧: كانه أخبر أنه شعرٌ مستقلٌ بنفسه وغير مفتقر إلى شاعر، ولكن قوله في: الشعر ٢٣٨ يفضي إلى تقدير مضاف: صاحب شعر وصاحب شغل، ويتفق الوجهان في: قوله في: الشيرازيات ٢١٩ إن المراد المبالغة وكثرة المعاناة للشيء بجعل غير العين بمنزلة العين. وأول قوله هو قول أبي العباس حكي في: الأصول (٨٤/٣) وانظر الكتاب (٣٨٥/٣)
(٢) أي كالذات أو الجئة.

(٣) هذا أحد الوجوه التي يذكرها النحاة في مثل هذا، ويحملونه أيضا على حذف المضاف، وعلى تأويل المصدر بالمشتق. انظر: الكتاب (٣٣٦-٣٣٧) والمقتضب (٣٠٤-٣٠٥/٤) والأصول (٣١/٢) وشرح السيرافي (١١٠/٥) والخصائص (٢٠٤-٢٠٧/٢) وسر الصناعة ٣٦١-٣٦٢، وفيه أثر كلام أبي علي واضح.

(٤) أي اسم جمع لواحدة، وانظر: الكتاب (٦٢٤/٣، ٢٤٤/٤) والأصول (٣١/٣)
(٥) يفهم مما في البصريات ٧٣١ أنه قول البغداديين، وقول الفراء في: معانيه (١٥٠/١) ومعاني الزجاج (٣١٤/١) وإعراب النحاس (٣١٨/١) وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (١٧٦/١) صريح بإجازة الإخبار عن المضاف إليه وترك المضاف بلا خبر، ورد أبو علي ذلك في: الإغفال (٩٥/٢).
(٦) الأصل: مستنكراً بالفتح، والكلام على رواية الجر، وسيقع مثله في (١٣٦-ب) والتصويب من البصريات.
(٧) عجز بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فليس بمعروف لنا أن نردّها صحاحاً ولا مستنكر أن تُعَقِّرَا

وهو للناطقة الجعدي في: ديوانه ٧٠، والكتاب (٦٤/١) وجمهرة أشعار العرب (٢٧٠/٢) والأصول (٧٠/٢) وشرح السيرافي (٤٥/٣) وشرح أبيات سيبويه (٢٧٧/١) والنكت (٢٩٥/١) وبلا نسبة في: المقتضب (١٩٩/٤، ٢٠٠). وأنشده أبو علي في: الشعر (٤٤/١) والبصريات ٧٣٢، ٨٦١، وسيأتي في (١٣٦-ب) إلا أن كلامه في الموضع الأول من البصريات أكثر تفصيلاً مما في كتابنا.
=

وَيَجُوزُ أَنْ تُقَدَّرَ حَذْفُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِذَا قَدَّرْتَ (الْوَجْدَ) مِثْلَ (سَفَرٍ) (١)؛ كَأَنَّهُ: وَمَا وَجَدُ وَجَدَ أَظَارَ (٢).

يعقوب (٣): لِلْبَيْدِ فِي الْعَيْرِ وَالْأَتَانِ:

حَتَّى تَهْجُرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهُ طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ (٤)

أي: هَاجَ الْأَتَانُ لَطَلَبِ الْمَاءِ كَطَلَبِ الْمُعَقَّبِ؛ وَهُوَ الَّذِي يَطْلُبُ حَقَّهُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ (٥)، وَ(الْمَظْلُومُ) نَعْتُ (لِلْمُعَقَّبِ).

فا: حَمَلَهُ عَلَى الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ (الْمُعَقَّبَ) فَاعِلٌ.

= والبيت في وصف خيل. تعقراً: مِنْ عَقَرٍ؛ أَي قَطَعَ قَوَائِمَ الْفَرَسِ أَوْ الْبَعِيرِ أَوْ إِحْدَاهَا لِيُنَحَرَ. والشاهد فيه أَنَّ إجازة جر (مستنكر) على تأويل أَنَّ رَدَّ الْخَيْلِ بِمَنْزِلَةِ الْخَيْلِ، وَالْعَقْرُ يَعُودُ عَلَى الْخَيْلِ، فَيَكُونُ الْعَقْرُ مِنْ سَبَبِ الرَّدِّ، فَيَجُوزُ التَّانِيثُ فِي الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى الرَّدِّ؛ لِأَنَّ الرَّدَّ اكْتَسَبَ التَّانِيثَ لِمَا تَقَدَّمَ، وَمَا سَاغَ ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ، فِي حِينَ أَنَّ بَيْتَ مَتَمِّمٍ (بِالْوَجْدِ) لَا ضَرُورَةَ فِيهِ. وَالْجَرُّ فِي بَيْتِ النَّابِغَةِ مِمَّا رَدَّهُ الْمَبْرَدُ عَلَى سَبَبِيهِ، وَأَجَازُوا فِيهِ النِّصْبَ عَطْفًا عَلَى مُحَلِّ خَيْرِ لَيْسَ، وَالرَّفْعُ اسْتِثْنَاءً. انظر المصادر السابقة.

(١) فِي أَنَّهُ اسْمُ جَمْعٍ.

(٢) الْعِبَارَةُ فِي الْبَصَرِيَّاتِ أَوْضَحُ: "كَأَنَّهُ (مَا وَجَدَ وَجَدَ أَظَارَ) كَأَنَّهُ قَالَ: وَمَا وَاجِدَاتِ وَجَدَ أَظَارَ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ إِلَى أَظَارَ، وَأَقَامَ أَظَارًا مَقَامَهُ."

(٣) جَاءَ كَلَامُ أَبِي عَلِيٍّ بِنَصِّهِ فِي مَسْأَلَةِ عَقْدِهَا فِي: الْبَصَرِيَّاتِ ٧٤٧، وَبَعْضُ عِبَارَتِهِ هُنَاكَ أَكْثَرَ تَفْصِيلًا. وَهُوَ فِي: الْخَزَانَةِ (٢١٤/٢) مُلَخَّصًا عَنِ الْقَصْرِيةِ وَالْبَصْرِيةِ.

(٤) مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ لِلْبَيْدِ فِي: شَرْحِ دِيَوَانِهِ ١٢٨، وَمَعَانِي الْفَرَاءِ (٦٦/٢) وَالْغَرِيبِ الْمَصْنُفِ (٧٣٤/٢) وَالْمُحْتَسَبِ (١٣/٢) وَمَجْمَعِ الْبَيَانِ (٥٧/٦) وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ (٣٤٧/١، ٢٢٣/٢) وَشَرْحِ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ١٣٤ وَشَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ (٦٦/٦) وَالْخَزَانَةِ (٢١١/٢، ١٣٦/٨). وَأَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الشُّعْرِ ٢٦٨، وَالْبَصَرِيَّاتِ وَالْإِيضَاحِ ١٨٦، وَسَيُكْرَرُ عَجْزُهُ هُنَا فِي (١٨٦-ب).

وَلِبَيْدٍ يَصِفُ حَمَارًا وَأَتَانَهُ. تَهْجُرُ: سَارَ فِي الْهَاجِرَةِ وَهِيَ شِدَّةُ الْحَرِّ مُنْتَصَفِ النَّهَارِ. الرُّوَّاحُ: مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى اللَّيْلِ. وَهَاجَهُ: أَثَارَهُ، وَيُرْوَى (هَاجَهَا) أَيِ الْأَتَانِ، وَلَوْلَا أَنَّ (هَاجَهُ) رَوَايَةٌ جَاءَتْ فِي الْأَصْلِ وَبَعْضُ أَصُولِ كُتُبِ أَبِي عَلِيٍّ وَابْنِ جَنِّي لَرَجَحْتُ (هَاجَهَا). وَسَائِرُ الْأَلْفَاظِ فِي الْمَتْنِ.

وَأَبُو عَلِيٍّ يَحْمِلُ الشَّاهِدَ عَلَى وَجْهَيْنِ ذَكَرَهُمَا، وَلَكِنَّهُ يَقْتَصِرُ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا فِي الْإِيضَاحِ وَالشُّعْرِ. وَانْظُرْ وَجُوهًا أُخْرَى فِي الْخَزَانَةِ.

(٥) جَاءَ هَذَا التَّفْسِيرُ لِلْمُعَقَّبِ فِي الشُّعْرِ وَالْإِيضَاحِ وَالْخَزَانَةِ مَعْرُوضًا إِلَى يَعْقُوبَ، وَلِلْفَرَاءِ فِي مَعَانِيهِ قَوْلُ مُوَافِقٍ لَهُ، وَذَكَرَهُ الْأَزْهَرِيُّ عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ فَقَدْ نَسَبَ هَذَا التَّفْسِيرَ لِلْأَصْمَعِيِّ. وَانْظُرْ التَّهْذِيبَ (٢٧٢/١) وَالتَّكْمِلَةَ وَاللِّسَانَ (عَقَبَ).

ويقال (١): (المعقب) الماثل، يقال: عَقَبَنِي حَقِّي؛ أي: مَطَّلَنِي.

فر (المظلوم) فاعل، و(المعقب) المفعول به.

على الوجه الأول (٢) لو قَدَّمَ (المظلوم) فجَعَلَهُ يَلِي (المعقب) لم يَجُزْ؛ كما أنه لو قَدَّمَ (كُلَّهُ) في قول ابن مقبل:

فَلَوْ أَنَّ حُبِّي أُمُّ ذِي الْوَدَعِ كُلُّهُ (٣)

لم يَجُزْ؛ لأنك لا تَصِفُ الموصولَ حَتَّى يَتِمَّ بِصِلَتِهِ، وَصِلَتُهُ لم تَتِمَّ بعدُ؛ لَأَنَّ (حَقَّهُ) مِنْ تَمَامِهِ.

وعلى القول الثاني يكون (الحق) مِنْ صِلَةِ (المعقب)؛ كَأَنَّهُ: طَلَبَ المظلوم الماثلَ حَقَّهُ، فَتَكُونُ الْهَاءُ رَاجِعَةً إِلَى (المظلوم)؛ أي: طَلَبَ الْمَدِينِ الْمَاثِلَ حَقَّهُ؛ أي: حَقُّ الْمَدِينِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْحَقَّ لَهُ لَا لِلْمُسْتَدِينِ.

فإن ١٨/ب قلت: كيف جاز أن تكون الهاء كناية عن الفاعل وهو لم يُذَكَّرْ بعدُ؟ قيل: هو مِثْلُ: ضَرَبَ غَلَامَهُ زَيْدٌ (٤)؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِالْمَفْعُولِ.

وقد يَجُوزُ عَلَى هَذَا أَنْ تَقُولَ (٥): حَقَّهُ؛ يَرِيدُ: الْحَقُّ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ مِنْهُ،

(١) هو في: التهذيب (٢٧٣/١) قول أبي سعيد الأصمعي، وفي اللسان غير منسوب.

(٢) نقل ابن يسعون في: المصباح ٣٣٤ هذا الوجه ناصباً على أنه من التذكرة.

(٣) صدر بيت من الطويل، وقد جاء في هامش الأصل تمامه بغير خط الناسخ:

لَا هَلِكَ مَالٌ لَمْ تَسْعَهُ الْمَسَارِحُ

وهو لتميم بن أبي بن مقبل في: ديوانه ٥٠، ومنتهى الطلب (٣٠٤/١) والإفصاح ١٣٨، وجاء في قصيدة لكثير عزة في: ديوانه ٦٩، ومنتهى الطلب (١٧٥/٤) وجاء الصدر بلا نسبة في: الهمع (٤٨/٢) واستشهد به أبو علي في: البصريات والشيرازيات (٢٣٩/١) لما ذكره هنا من امتناع تقدم توكيد المصدر أو صفته على معمول المصدر الذي يسميه أبو علي صلة المصدر، وانظر في: المقتضب (١٥٧/٤) وشرح ابن عيش (٦٧/٦) وجه التسمية وعلة امتناع التقدم. وفي بعض المصادر (كان) مكان (أن) وبرفع (كله).

الودع: بتسكين الدال وفتحها خرز بيضٌ جُوفٌ يخرج من البحر، وذو الودع الصبي لأنه يُقَلِّدُهَا. المال: الإبل. المسارح: حيث تسرح الإبل أي ترعى.

(٤) أي متقدم لفظاً لا رتبة. وانظر المقتضب (١٠٢/٤) والأصول (٨٧/١، ٢٣٨/٢)

(٥) العبارة في: البصريات والمصباح ٣٣٤: "وقد يجوز على هذا أن تجعل الهاء للمستدين، فيحسن أن تجعلها له فيقول:"

فلما كان كذلك جاز أن تُضيفه إليه (١) كقوله: ﴿وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ (٢) فأضاف (الدين) إليهم لما كان واجباً عليهم الأخذ به والتدين، وإن لم يكونوا متدينين به. وعلى هذا يتجه: ﴿كَذَلِكَ زَيْنًا لِّكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ﴾ (٣) أي: العمل الذي أمروا به وتُذبوا إليه وشرع لهم (٤). فإذا جعلت الهاء راجعاً إلى المفعول احتمل أمرين: يجوز أن تكون راجعةً إلى (المعقب) بأسره، ويجوز أن تكون راجعةً إلى اللام (٥)؛ أي: الذي عقبَ حقّه، على قول أبي بكر (٦). وعلى قول أبي عثمان (٧): إلى الذي دلّ عليه اللام. فهذا هذا. القاسم (٨):

- (١) في نص التذكرة المنقول في المصباح زيادة: "وعلى هذا قول لبید: فاقطع لبانة من تعرض وصله ولخير وأصل خلة صرامها يريد: لبانتك منه، وكذلك قول الله... والبيت جاء أيضا في البصريات ولكنه تأخر عن هذه الفقرة.
- (٢) سورة الأنعام: (١٣٧) والضمير (هم) عائد لـ (كثير من المشركين). واللام الأولى في: (ليلبسوا) مسكنة في الأصل تصحيفاً. وقول أبي علي في الآية والآية التالية ذكره في: الحجة (٢/ ٩٥، ٣/ ٢٨٠) ثم في: الشيرازيات ٥٩٧ مع شواهد أخرى على أن الإضافة تكون لادنى ملابس بين المتضايفين لا على وجه الاستحقاق والملك.
- (٣) سورة الأنعام: (١٠٨). وما ذكره أبو علي في الآية هو ثاني قولين ذكرهما الزجاج في: معانيه (٢/ ٢٨١) إلا أن الأول منهما أجود عنده. وانظر: التعليقة (١/ ١٤٨) وشرح السيرافي (٤/ ١٨٦) ومجمع البيان (٤/ ١٤٧).
- (٤) جاءت هذه العبارة في هامش أصل البصريات وصُدّرت بانها في المسائل القصيرة.
- (٥) يريد (ال) الموصولة في: (المعقب).
- (٦) يذهب المبرد في: المقتضب (٣/ ٨٩) وأبو بكر في: الأصول (٢/ ٢٧٠) إلى أن الضمير عائد إلى (ال)، واخذ أبو علي بهذا في: الشعر ٤٣١، ٤٣٦.
- (٧) جاء في: البغداديات ٥٥٣، وشرح التسهيل (١/ ٢٠٠) أن الألف واللام عند المازني للتعريف وليس بمعنى الذي، وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة. وانظر تضعيف ابن مالك لقوله.
- (٨) أعاد أبو علي في: البصريات ٧٥٣ النقل في هذا البيت والذي يليه. والقاسم هو أبو عبيد القاسم بن سلام، وقد ذكره أبو علي في مواضع من البصريات باسمه وكنيته. ولم أظفر في شيء من مصنفاته بالمنقول عنه هنا، وله كتاب معاني الشعر، وهو مفقود. انظر: طبقات الشافعية (٢/ ١٥٨) وامثال أبي عبيد ١٦ (المقدمة).

لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفْضُلٍ (١)

أي: بعد تَفْضُلٍ لا تَنْتَطِقْ لعملٍ تَعْمَلُهُ.

القاسم عن الأصمعي (٢)، للأعشى:

لَا تَهْنَأُ هُنَا ذَكَرَى جُبَيْرَةَ (٣)

(١) بعض بيت من الطويل، وتماه:

وَتُضْحِي فَتَيْتُ الْمَسْكُ فَوْقَ فَرَاشِهَا نَزُومُ الضُّحَى لَمْ...

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٧، وشرح القصائد السبع ٦٥، وشرح القصائد التسع (١٤٩/١) وسر الصناعة ٥٧٥، والاقتضاب (٣٦٦/٣) وجاء بلا نسبة في: أدب الكاتب ٥١٣. ووجدت الجزء الذي ذكره أبو علي جاء في أبيات لطيف الغنوي في: ديوانه ٦٤، ولعمر بن أبي ربيعة في: ديوانه ٣٢٨ ومنتهى الطلب (٢٤٠/٤) ولكثير عزة في: ديوانه ١٨١. وما جاء هنا أنشده أبو علي في البصريات، وأنشد في: الشيرازيات (٣٤٢/١) من البيت: نَزُومُ الضُّحَى.

وجاء في شرح القصائد السبع أن فتيت المسك: ما يُفْتُ منه، والمعنى كأن فراشها فيه المسك من طيب جسدها لا أنه فُت المسك فيه. الانتطاق: الائتزاز للعمل، والنطاق ثوب تشده المرأة على وسطها للعمل. التفضل: لبس أدنى ثيابها. ونقل ابن الأنباري عن يعقوب قولا موافقا لما حكاه أبو علي عن القاسم.

والشاهد فيه مجيء (عن) بمعنى (بعد). وفي شرح أبيات المغني (٢٩٣/٣) عن أبي حيان أنه مذهب كوفي تبعهم فيه القتيبي. ووجدت الزجاج ذكره في: معانيه (٣٠٥/٥) ولم يرده، واستحسنه النحاس في: شرح القصائد التسع. وانظر: معاني الفراء (٢٥١/٣) ومعاني الحروف للزجاجي ٨٠، والصاحبي ٢٣٣، والأزهية ٢٨٠، والصحاح (عن) وأمالي ابن الشجري (٦١١/٢، ١٩/٣) ورصف المباني ٣٦٧، والجني ٢٤٧ والدر المصون (٧٤٠/١٠).

(٢) حكى أبو علي هذا في: البصريات ٧٥٤ عن الأصمعي ولكن من طريق يعقوب، وخرجه محققها من اللسان (هنا).

(٣) بعض بيت من الخفيف، وتماه:

... جبيرة أو من جاء منها بطائف الأهوال

وهو للأعشى في: ديوانه ٢٨٣، والتهذيب (٣٧٦/٥، ٤٣٤/٦) والخصائص (٤٧٤/٢) والمحتسب (٣٩/٢) وجمهرة الأشعار (٣٢٢/١) وشرح ابن يعيش (١٧/٣) والخزانة (١٨٥/٤، ٥١١/٩) وجاء بلا نسبة في: رصف المباني ١٧٠، والخزانة (١٨٣/٤، ١٩٠). وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ١٨٦، ٤٧٧، ٤٨٠، والبصريات ٦٠١، ٧٢٨، ٧٥٤ شاهداً على تقارض الباء ومن، وعلى مجيء (هنا) خبراً في النفي وكما هي في الإيجاب، وعلى ما ذكره هنا. وقد روي البيت: لَا تَهْنَأُ، أي كلمة واحدة، وعرض أبو علي لذلك في البصريات.

هنا: ظرف مكان لكنه هنا أجري مجرى الزمان مجازاً. جبيرة: اسم امرأة، وجاءت في الأصل وبعض أصول المصادر الأخرى بفتح الجيم، إلا أن الغالب ضمها وعليه أصلحت الأصل. الطائف: طيف الخيال.

قال (١): ليس جُبيرةٌ حيث ذهبتَ ، فإيأسُ منها، ليس هذا موضعَ ذِكْرِها .

أَمْ مَنْ جَاءَ مِنْهَا (٢)

استفهامٌ؛ يقول : مَنْ ذا الذي [جاء بخيالها علينا]؟ (٣) .

/ ٢٩١ فهي (٤) نَقْضُ الْعِلْمِ الْمُسْتَقَرِّ الثَّابِت .

فأما قولك : عَلِمْتُ زَيْدًا يَقُومُ ، فليس الغَرَضُ تَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِالْقِيَامِ ، إِنَّمَا مَفْعُولُ (عَلِمْتُ) : (زَيْدٌ) ، و (يَقُومُ) واقعٌ موقعَ الاسمِ الثاني الذي هو خبرُ الابتداء الذي تعملُ فيه (عَلِمْتُ) ، فلمَّا لم يكن (يَقُومُ) معمولاً (عَلِمْتُ) في الحقيقة ، وإِنَّمَا معمولُهُ في الحقيقة الاسمُ الذي هو عبارةٌ عن (زَيْدٍ) ووَاقَعَ هذا مَوْقَعَهُ لِلذِّكْرِ الْعَائِدِ عَلَيْهِ مِنْهُ ، جاز ذلك .

وليس كذلك : عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ ؛ لأنه (٥) معمولُهُ وتابعٌ له ومتعلِّقٌ به ، فلم يَجُزْ هذا

(١) قول الأصمعي هذا في : التهذيب (٦ / ٤٣٤) وعنه في : اللسان (هنا) . وانظر فيهما تفسير الخليل ، وفي الخزانة أقوال أخرى .

(٢) ورُوي : أَوْ مَنْ .

(٣) إضافة من البصريات ٧٥٥ ، والتهذيب واللسان ، وهو موضع خرم في الأصل لا أدري مقدار ما ذهب منه ، وقد نقلت الصفحات ما بين (٢٩-١) و (١٢٧-ب) إلى هذا الموضع لاتصال الكلام فيها ثم اتصاله في آخرها بأول (١٩-١) ، ويبقى موضع الخرم الذي أشرت إليه مما يفسر عدم اتصال الكلام في أول الجزء الذي نقلته بما سبقه .

(٤) في : البصريات ٧٠٥-٧١١ مسألة في : كثير من مواضعها يكاد لفظها يوافق لفظ ما بقي من مسألتنا هنا ، إلا أنها هناك أكثر تفصيلاً ؛ لذا نقلت أولها هنا لسد بعض الخرم : " قال أبو علي : سأل سائلٌ فيما نَعْتَلُ به من أن (أن) الناصبة للفعل لا يجوز أن تكون معمولاً لـ (عَلِمْتُ) ونحوها من الأفعال الثابتة المؤكدة لتنافي ذلك ، وأن كل واحدٍ ليس يوافق الآخر ؛ ألا ترى أن (عَلِمْتُ) تدل على تأكيد الشيء وثباته واستقراره ، و (أن) لا تدل إلا على ما ليس بمستقر ولا ثابت . ألا ترى أنها إنما بآبُها أن تَدْخُلَ على الاستقبالِ مِثْل (لن) و (إذن) ودخلت على الماضي أيضاً من حيث اجتمع مع المستقبل للتقضي ، وأنه ليس بثابت كالاتي .

فقال : إذا جاز أن يقع المستقبل في الخبر في قولك : عَلِمْتُ زَيْدًا يَقُومُ وسيقوم ، والمعلومُ المستفاد إنما هو الخبر لا (زَيْدٍ) فهلا جاز على هذا أيضاً أن تقول : عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ ، فتَوَقَّعه على المستقبل في اللفظ إذ أوقعته عليه في المعنى في قولك : عَلِمْتُ زَيْدًا سَيَقُومُ ؟

قلنا : لا يَجُوزُ في (أن) وإن كنا قد أجزنا (عَلِمْتُ زَيْدًا سَيَقُومُ) لأن مفعول (عَلِمْتُ) (زَيْدٌ) وليس هو شيئاً ينافي (عَلِمْتُ) كما نافته (أن) .

(٥) يقصد الحرف (أن) .

لتنافيهما (١)؛ كما لم يَجُزْ أن يضاف إلى الفعل؛ لأنَّ الغرض في الإضافة التخصيص، ووضعُ الفعل بخلاف التخصيص. ومن هنا لم يَجُزْ دخولُ لام التعريف عليه؛ لأنَّ ذاك عكسُ ما أُريدَ فيه؛ فلذلك إذا أدخلوا اللام نقلوا الفعل إلى اسم الفاعل. وكما لم يَزِيدوا الواو أولاً لئلاَّ تنقلب همزة فيزول الغرض؛ وكما لم يُدْغَمِ الملحق وإن اجتمع المثلان (٢).

ومن هنا لم يُضَفَ الشيءُ إلى نفسه؛ لأنه غيرُ الوجه الذي يُقصد فيه (٣). ومن هنا لم يَحذف سيبويه (٤) الحركة في (وَشَوِي) ونحوه. وإذا لم يَسْتعملوا: (ضَرَبْتَ أَنْ تَضْرِبَ)، ولا (تَضْرِبُ أَنْ تَضْرِبَ) في موضع: ضَرَبْتَ ضَرْباً، وتَضْرِبُ / ٢٩ ب ضرباً، وإن لم يكن هناك لفظتان تدفع إحداهما الأخرى، حيث لم يكن (أَنْ ضَرَبْتَ) (٥) ثابتاً، والتوكيد يُراد به تثبيتُ الشيء وتقريره؛ فالأ (٦) يجوز ذلك في (علمتُ أَنْ يقومَ) أخرى؛ لأنه يَنْضَمُّ إلى تدافع المعنى تدافع اللفظ (٧).

(١) عبارة البصريات أجلى: "وكلُّ واحد كانه يَدفع الآخر؛ لأنَّ (علمت) تدل على الثبات والاستقرار، و(أَنْ) تدل على خلاف ذلك. فلما كانت خلافه وعكسه لم يَجُزْ أن تعمل فيها وتَقترن بها؛ للتدافع الذي بينهما كما لم ...". وقد جاء بعض كلامه هذا في: الحجة (٢٤٦/٣ - ٢٥٠) والتعليقة (٢٧٥/٢)، وعرض في: العسكرية ٢٤٧-٢٤٩ لتعليل عدم إضافة الفعل أو الإضافة إليه (أفدت الأخير من محقق البصريات). وانظر الكتاب (١٦٥/٣).

(٢) علل في: البصريات ٧٠٨ عدم زيادتها وعدم إدغام الملحق بانتقاض الغرض من الزيادة والإلحاق. وانظر باب زيادة الواو في: التكملة ٢٣٦، والمحكي عن أبي علي في: المنصف (١١٢/١).

(٣) الوجه في: الإضافة تخصيص المضاف على ما سلف.

(٤) الكتاب (٣٦٩/٣) ويرى الاخفش أنَّ القياس تسكين العين. انظر الأصول (٨٠/٣) وبين أبو علي في: التعليقة (٢٠٤/٣) التناقض لو حذفت حركة عين (شِية) أي الشين، إذ إن الشين جَرَتْ متحركة قبل أن تردَّ الفاء عليها، فإن لم تُقر الحركة مع ردك الفاء في (وشوي) فكأنك لم تردَّ الفاء، إذ حذفت ما هو مساور للفاء وهو حركة العين قبل رد الفاء.

(٥) كذا في الأصل وأصل البصريات، ويريد: أن تضرب.

(٦) الفاء جواب (إذا لم يستعملوا).

(٧) بعده في البصريات حديث غير قصير بين أبي علي والقصري تلميذه في المسألة نفسها.

مسألة (١)

﴿وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون﴾ (٢) (أم) منقطعة من أجل المعنى؛ وذلك أن قوله: ﴿أنا خير﴾ (٣) بمنزلة قوله: أم تبصرون؛ لأنهم لو قالوا له: أنت خير، كانوا عنده بصرء، فلم يرد أن يعادل بين (أبصرون) [و] (٤) (أم لا تبصرون)، لكنه أضرب عن الأول (٥) وقرّر بقوله: ﴿أنا خير﴾ أنه خير؛ فكأنه قال: بل أنا خير؛ لأنهم قد كانوا تابعوه على أنه خير، فلما كان فيه معنى التقرير: أنه خير، لم تكن (أم) المعادلة للهمزة، ويدلّك على ذلك: ﴿فاستخفّ قومه فأطاعوه﴾ (٦).

مسألة (٧)

(ما أدري أقام أم قعد) تجري (٨) (بر) (أم) دون (أو)؛ لأنّ هنا فعلاً معلوماً، وإذا كان كذلك كان من مواقع (أم) دون (أو)؛ ألا ترى أن (أم) تقع إذا كنت مدّعياً أحد الفعلين.

(١) المسألة في: البصريات ٧١١، غير أن ما جاء هنا هو جواب أبي علي سبقه هناك (إن قال قائل ...) وهو اعتراض مفترض ملخصه أنه لم لا تعد (أم) في الآية للمعادلة لا للانقطاع مع أن الجملة الاسمية (أنا خير) وقعت موقع الفعلية (أفلا تبصرون). وردّ أبي علي أصله كلام سيبويه في: الكتاب (١٧٣/٣)، ونسبه في: المسائل المنثورة ١٩١ إلى الخليل مقتدياً بشيخه الزجاج في: المعاني (٤١٥/٤). و(أم) في الآية قيل فيها أيضاً إنها للمعادلة وقيل إنها زائدة. انظر: معاني الأخفش (٣٣/١) ومعاني الفراء (٣٤/٣) ومعاني الزجاج وشرح السيرافي (العلمية ٤١٨/٣) والمنصف (١١٨/٣) وأما ابن الشجري (١١٠/٣) ومجمع البيان (٩١/٩) وشرح الجمل لابن خروف (٣٣٠/١) وشرح الكافية (٤٠٦/٤) والدر المصون (٥٩٧/٩) والمغني (٢٨٤/١، ٣٠٧، ١٩٥/٢) وشرح الأشموني (١٠٥/٣) والخزانة (٦٦/١١).

(٢) سورة الزخرف: (٥١).

(٣) سورة الزخرف: (٥٢).

(٤) إضافة يقتضيها الفعل: يعادل. وهي لم ترد في أصل البصريات أيضاً.

(٥) أي قوله (أفلا تبصرون).

(٦) سورة الزخرف: (٥٤) ولم أجد من استدل بها على انقطاع (أم) كما فعل أبو علي.

(٧) المسألة بنصها في: البصريات ٧١٢، وأكثرها ورد في: العضديات ١٩٤، والتعليقة (٢٨٠/٢) والمسائل المنثورة ١٩٦، وبعضه في: الشيرازيات ١٠٣. وكلامه هنا وإن كان أصله عند سيبويه (١٧١/٣) وهو في: المقتضب (٢٨٦/٣) إلا أن اللفظ هنا أقرب إلى كلام ابن السراج في: الأصول (٢١٤/٢). وغير محقق البصريات النص فغير مواضع (أم) بمواضع (أو) في: صدر المسألة مخالفاً الأصل، ولا يصح.

(٨) الأصل: تجزي، وهو تصحيف.

فإذا أوقعت هنا (أو) فقلت: أو / ٣٠ قعد، فهنا في الحقيقة أحد الفعلين ثابت إلا أنه أجرى لفظ (أو)، فجعله - وإن كان كائناً - بمنزلة ما لم يكن؛ فكأنه قال: لا أدعي واحداً منهما؛ كما أنه إذا قال: أقام أو قعد، لا يكون مدعياً لوقوع واحدٍ منهما، فجرى مجرى قولك: تكلمت ولم تكلم^(١)، لم تناقض في كلامك، ولكن لم تعتد بالكلام لقلته، أو لأنه لم يسد المسد الذي أريد به.

فكذلك (أو) إذا أدخلته هنا مع أن أحد الفعلين كائن في الحقيقة أجرئته مجرى ما لم يكن، فصار بمنزلة (أو) في الاستفهام إذا قلت: أقام أو قعد؟ في أنك لا تدعي وقوع واحدٍ منهما، وليست بمنزلة (أو) في الخبر^(٢)؛ لأن الشبه هنا إنما وقع في الاستفهام من حيث كان تسوية^(٣).

فإذا كان الشبه واقعاً في الاستفهام وقعت المماثلة به لا بالخبر.

فمن هنا قلنا: إنك كأنك لم تثبت واحداً من الفعلين لما أدخلت (أو) في: ما أدري أقام أو قعد؟ كما لم تثبت واحداً منهما في الاستفهام في قولك: أقام أو قعد؟ وليس هو كالخبر الذي بنيت فيه أحدهما من غير عينه^(٤).

/ ٣٠ ب ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد أو قعد، مثبت أحدهما، إلا أنك لا تدري أيهما هو.

وأما قوله: «ما أدري أأذن أو أقام»^(٥) فالقياس فيه (أم)؛ لأن هنا فعلاً مثبتاً إلا أنه

(١) انظر القول في: الكتاب (١٧٢/٣) والتعليقة (١٥٣/٢) وشرح أشعار الهذليين (٥٥٨/٢) والمقتصد ١٠٦٨، وفي أكثر المصادر السالفة في تخريج المسألة.

(٢) لأن (أو) في الخبر تفيد وقوع أحدهما، ولكن ذهب عنك أيهما. انظر: المقتضب (٣٠١/٣) والتعليقة (٢٨٧/٢).

(٣) يريد أن (ما أدري أقام أو قعد) استوى في الاستفهام الجهل بالأمرين وعدم ادعائك وقوع أحدهما. وانظر شرح ذلك في: الأصول (٥٨/٢).

(٤) يريد: من غير تعيين أحدهما بعينه. وهي قريبة من عبارته في: الإيضاح ٢٩٨

(٥) وجدت قريباً من هذه العبارة في حديث طويل ليعلى بن مرة يصف فيه صلاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في المطر، ومنه: «... فاذن رسول الله ﷺ وهو على راحلته وأقام أو أقام...» وهو في: سنن الترمذي (٢٦٦/٢) وسنن الدارقطني (٣٨٠/١) وتاريخ بغداد (٢٨٠/١١)، وجاءت العبارة بلفظ «وأذن أو أقام» =

أَجْرَى عَلَيْهِ (أَوْ) لِأَنَّهُ لَمْ يَعْتَدْ بِهِ، فَمَنْزَلَتْهُ مَنْزَلَةً مَا لَا (١) تَعْلَمُهُ؛ كَقَوْلِكَ: عَلِمْتَ وَلَمْ تَعْلَمْ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ [بِشِدْقِهِ] (٢) وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفَنَ سَيْفٍ وَمِئْزَرَ (٣)
فَلِهَذَا كَانَ بِ(أَوْ) - وَلَمْ يُرِدْ هَذَا الْمَعْنَى - [فَجَاز] (٤) كَمَا جَاز: قَدْ عَلِمْتَ أَقَامَ زَيْدٌ،
[فَكَمَا] (٥) جَاز: عَلِمْتَ أَقَامَ زَيْدٌ، كَذَلِكَ يَجُوز: مَا أَدْرِي أَقَامَ زَيْدٌ أَوْ قَعَدَ.

= فِي حَدِيثِ زَبِيدِ بْنِ الصَّلْتِ يَذْكُرُ فِيهِ غَسْلَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَصَلَاتَهُ، انْظُرْ: الْمُوطَا (٧١/١) وَتَنْوِيرَ الْحَوَالِكِ (٢٧/١). وَجَاءَ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ خَلُوعاً مِنَ الشُّكِّ فِي: مُسْنَدِ أَحْمَدَ ١٢٦٩ بِرَقْمِ ١٧٧١٦. وَأَمَّا الْعِبَارَةُ بِلَفْظِهَا الْمَذْكُورِ فَقَدْ جَاءَتْ عَلَى أَنَّهَا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَوْ قَرِيبٍ مِنْ ذَلِكَ فِي: الْأَصُولِ (٢١٥/٢) وَالشُّعْرَ ٩٦، وَالشِّيرَازِيَّاتِ ١٠٣، ٤٠٠، وَالْخَصَائِصَ (١٧١/٢) وَإِعْرَابِ الْقُرْآنِ الْمُنْسُوبِ لِلزَّجَاجِ ٦٢٩ (أَفْدَتَهُ مِنْ مُحَقِّقِ الشُّعْرِ) وَاللِّسَانِ (قَوْم).

(١) أَعْلَى (لَا) فِي الْأَصْلِ: لَمْ، وَلَمْ يَرْمُجْ (لَا) فَلَعَلَّهَا رَوَايَةُ نَسْخَةٍ أُخْرَى.
(٢) الْأَصْلُ: نَشَّدَتْهُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ صَوَّبْتَهُ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمَذْكُورَةِ فِي: التَّخْرِيجِ.
(٣) مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لَحْذِيفَةُ بْنُ أُنْسٍ الْهَذَلِيُّ فِي: شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ٥٥٨، وَالْعَقْدِ الْفَرِيدِ (٢٣٠/٥) وَالْجُمُهِرَةِ ١٣١٩، وَالْمَحْكَمِ (٣١٨/٧) وَالتَّنْبِيهِ وَالْإِيضَاحَ (نَفْسٍ) وَاللِّسَانَ (جَفَنَ) وَ(نَفْسٍ)، وَجَاءَ مَنْسُوباً لِأَبِي خِرَاشٍ فِي: مَجَازِ الْقُرْآنِ (٧٨/٢) وَالصَّاحِبِيِّ ١٨٧، وَالصَّحَاحَ (نَفْسٍ) وَنَسَبَهُ ثَانِيَةً أَبُو عُبَيْدَةَ فِي: الْمَجَازِ (٩/٢) إِلَى أَبِي جَنْدَبٍ، وَرَدُّ ابْنِ بَرِّي نَسَبَتَهُ لِأَبِي خِرَاشٍ، وَذَكَرَ الصَّفْهَانِيُّ فِي التَّكْمِلَةِ (نَفْسٍ) أَنَّهُ لَمْ يَجِدْهُ فِي شُعْرِ أَبِي خِرَاشٍ، وَقَدْ رَاجَعْتَ شُعْرَهُ وَشُعْرَ أَبِي جَنْدَبٍ فِي شَرْحِ الْأَشْعَارِ فَلَمْ أَجِدِ الْبَيْتَ فِيهِمَا، وَجَاءَ الشَّاهِدُ مَنْسُوباً لِلْهَذَلِيِّ فِي: الْمَحْكَمِ (٣٨٥/٧) وَأَسَاسِ الْبَلَاغَةِ (جَرَضَ) وَمَجْمَعِ الْأَمْثَالِ (٤٣٧/٢)، وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي: الْمَعَانِي الْكَبِيرِ ٩٧٢، وَمَجَالِسِ ثَعْلَبَ ٤٥٦، وَالْأَصُولِ (٢٩١/١) وَيَسْتَفَادُ مِمَّا فِي شَرْحِ الْأَشْعَارِ أَنَّ الشَّاهِدَ ذَكَرَهُ سَيْبُويه، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي الْكِتَابِ، وَأَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الْحُجَّةِ (٣/٣٢٢، ٤/٣٠٥، ٥/٤٣٢) شَاهِداً عَلَى مَجِيئِ (نَجَا) مُجَرَّداً، وَأَنْشَدَهُ فِي: الْبَصْرِيَّاتِ ٧١٤ لَمَّا ذَكَرَهُ هُنَا مِنْ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِقَوْلِهِ (نَجَا وَلَمْ يَنْجُ) أَنَّهُ لَمْ يَنْجُ نَجَاةً تَامَةً بَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ النَّاجِي لِعِظَمِ مَا أَصَابَهُ. وَيُحْمَلُ نَصَبُ (جَفَنَ) عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَنْقُطِ، أَوْ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ وَالتَّقْدِيرِ: إِلَّا بِجَفَنَ سَيْفٍ.
سَالِمٌ: هُوَ ابْنُ عَامِرِ الْكِنَانِيِّ، وَخَبِرَهُ فِي: شَرْحِ الْأَشْعَارِ وَالْعَقْدِ. النَّفْسُ بِشِدْقِهِ: أَيِ كَادَتْ تَخْرُجُ فَبَلَّغَتْ شِدْقَهُ.

(٤) الْأَصْلُ: لَجَازٌ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْبَصْرِيَّاتِ. وَوَجْهُ الشُّبْهِ بَيْنَ (مَا أَدْرِي أَأْذَنُ أَوْ أَقَامَ) وَ(قَدْ عَلِمْتَ أَقَامَ زَيْدٌ) أَنَّهُ كَمَا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ فِي الْآخِرَةِ يَجْهَلُ أَصْلَ الْقِيَامِ فَجَوَابَهُ بِنَعَمٍ أَوْ لَا، كَذَلِكَ قَائِلُ الْأَوَّلَى هُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ لَا يَعْلَمُ بِوُقُوعِ أَيِّ مِنْهُمَا.

(٥) الْأَصْلُ: فَلَمَّا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ صَوَابُهُ مِنَ الْبَصْرِيَّاتِ.

مسألة (١)

لا يدلُّ ما جاء عنهم من نحو: يد ودم^(٢)، على جواز ترخيم الثلاثي؛ لأنَّ المعتلَّ يجوز فيه ما لا يجوز في الصحيح، ألا ترى إلى نحو: ع كلاماً^(٣)، واختصاصه بأبنية^(٤).
فإن قيل: فقد أجزئتم (يا ثُبَّ)^(٥).

فإنما جاز هذا من حيث جاز (يد) و(دم)؛ لاعتلال (ثُبَّة)^(٦)، وإنما يمتنع أن يُحذف الثالث إذا كان صحيحاً أو غير مشابه للمعتل؛ نحو: عِضَّة^(٧) وشَفَّة / ١٣١ وحر^(٨) ودَد^(٩) فيمن قال: دَدَن.

(١) المسألة في: البصريات ٧١٥ أكثر بسطاً، وأمّا في منع ترخيم الثلاثي الذي لم ينته بالهاء فانظر الكتاب (٢٥٥/٢) ومعاني الاخفش ٤٣٨، واللمع ٦٨، وشرح ابن يعيش (٢٠/٢). وذكر أبو علي في: المسائل المنثورة ٢٢٤ عدم ترخيم ما هو على حرفين، ونقل عن الأصمعي القول بترخيمه على قُبَّحه.

(٢) انظر أمثلة أخرى في: أمالي ابن الشجري (٢٢٦/٢).

(٣) يريد أنه يُحذف منه حتى يصير على حرف واحد، كما قال في البصريات. وانظر: التكملة ٢٢، والشعر ١١٣.

(٤) عقد أبو علي في: التكملة ٢٤٥-٢٧٢ أبواباً في: أبنية المعتل خاصة.

(٥) ترخيم (ثُبَّة) وهي العصابة من الفرسان، وثُبَّة الحوض وسَطُه. وقد أجاز سيبويه ترخيمها نكرة، ولم يُجز المازني والمبرد ذلك لكونها نكرة، لا لانهما لا يجيزان ترخيم الثلاثي المختوم بالهاء، وردَّ ابنُ ولاد على المبرد اعتراضه. انظر: الكتاب (٢٤١/٢) والمقتضب (٢٠/٤، ٢٤٣) والانتصار ١٥١، والتعليقة (١/٣٨٤).
وذُهب أبو علي في: الشعر (٥٥/١) إلى أن الهاء في (ثُبَّة) عوض عن اللام المحذوفة، ورجَّح ذلك في: الشيرازيات ٣٧، والبغداديات ٥٣١ في (ثُبَّة الحوض) على أنها من (ثاب)، وقُطِّع به في: الإغفال (١١٢/١) وانظر: سر الصناعة ٦٠٢.

(٦) في البصريات: "وقد قدّمنا أن المعتل لا يمتنع أن يأتي على حرفين".

(٧) العضة: الإفك والبهتان. وفي البصريات: "فإنما حُذفت لاماتهم لأن الهاء كاللينة".

(٨) أصله: حَرَّح، وهو فرج المرأة. في البصريات: "لما كانت الحاء تلي الهاء أجريت مجراها، وقُلَّت ولم تكثر كثرة الهاء".

(٩) الدد: اللعب واللهو، وعُلِّل أبو علي حذف النون فيه بأنها توافق حروف العلة. انظر: الشعر ١١٢، والعسكرية ١٧٤، والبصريات. وانظر الحذف في الأمثلة السابقة في: الكتاب (٣/٣٢٢، ٣٥٩، ٤٥١) والمقتضب (٢/٢٤١) والأصول (٢/٤٤٧، ٣/٧٦) وسر الصناعة ١٨٢، ٤١٤، ٥٦٧، وأمالي ابن الشجري، وموادها في الصحاح واللسان والخزانة (١١/٤٩١).

مسألة (١)

لا يعادل (أم) من حروف الاستفهام غير الهمزة، فيكون معها بمنزلة: (أيهم) و(أيهما). ولم يَجْزُ ذلك في (هل) لأنَّ الألف قد تقع حيث تريد الإثبات والتقدير، ولا تريد التفهّم والاستعلام؛ قال: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (٢)، ولا يكون ذلك في (هل) (٣).

فلما [كنت] (٤) في الاستفهام بالهمزة و(أم) مدّعياً لأحد الشيئين أو الأشياء مُثَبِّتاً [له] (٥)، لم يَجْزُ أن يقع سوى الألف (٦)، ولم تقع (هل)؛ لأنَّ (هل) لا يُقَرَّرُ بها، إنما يُسْتَقْبَلُ بها الاستفهام؛ ألا تراك لا تقول: هل طرباً؟ كقولك:

أَطْرِباً (٧)

وأنت مقرر؛ فلذا لم تُعادل (أم).

(١) المسألة في: البصريات ٧١٧ مع اختلاف في: مواضع من الفاظها، وجاء أكثر ما فيها في: العضديات ١٩٦، والتعليقة - ينقل عن ابن السراج - (٢٨٤/٢). وكلام أبي علي منتزع من الكتاب (١٧٥/٣-١٧٧) وتراه في: المقتضب (٢٨٩/٣) والأصول (٥٨/٢) وأمالي ابن الشجري (٤٠٠/١) وشرح أبيات المغني (٥٤/١).

(٢) سورة الزمر: (٣٦).

(٣) أي لا تدخل على منفي فتفيد الإثبات. وانظر تفصيل ذلك في: الجنى ٣٤١-٣٤٢، والمغني (١/٩١-٩٣، ٣٣١-٣٣٥).

(٤) الأصل: كُتِبَ، والصواب من البصريات.

(٥) الأصل: لها، والضمير عائذ ل(أحد). والتصويب من البصريات.

(٦) يريد الهمزة.

(٧) بعض بيت من مشطور السريع تمامه:

أطرباً وأنت قنُسريُّ

وهو للعجاج في: ديوانه (٤٨٠/١) والكتاب (٣٣٨/١)، وهامش (١٧٦/٣) والبيان والتبيين (٢٠٩/١) وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٧، وشرح أبيات المغني (٥٤/١) والخزانة (٢٩٤/١١) وجاء بلا نسبة في: المقتضب (٢٢٨/٣، ٢٦٤، ٢٨٩) وأمالي ابن الشجري (٤٠٠/١)، وأنشده أبو علي في: المسائل المنثورة ص ٥ شاهداً على نصب المصدر النائب عن فعله في الاستفهام الإنكاري، وأنشده في: البصريات والتعليقة (٢٨٤/٢) والإيضاح ٣٠٠ كما فعل هنا شاهداً على أنَّ الهمزة للاستفهام الإنكاري. والقنُسري: المسن.

فأما قوله: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾ (١) فليس بتقرير، وإنما هو استقبال استفهام (٢)، وقاله إبراهيم مخرجاً له مخرج الاستفهام والاسترشاد؛ ليكون ذلك داعياً لهم إلى النظر، وكان هذا أجود لهذا المعنى المراد؛ ألا ترى أنه لو قال: أيسمعونكم؟ لكان يجوز أن يُظن أنهم يسمعونهم، وأنه متابع / ٣١ ب لهم على ذلك، ومخرج الكلام التقرير (٣). فإذا خرج مخرج الاسترشاد لم يدل على الموافقة ولا على التقرير، وكان ذلك ادعى لهم إلى النظر في شأنها، وأنها لا تنفع ولا تضر (٤).

مسألة (٥)

(ليت شعري أزيد عندك أم عمرو)، يجوز أن يكون الخبر محذوفاً أي: ثابت أو واقع، ويجوز أن يكون استغني بالاستفهام عن الخبر، وليس هذا بالسهل؛ لأنه ليس فيه ما يعود على (شعري).

ومما يقوي الأول أن خبر (ليت) قد أُضمر؛ ألا ترى أنه قد قال:

يا ليت أيام الصبا رواجعاً (٦)

(١) سورة الشعراء: (٧٢)

(٢) هذا قول المبرد في (هل). انظر المقتضب (١/ ١٨١) والتعليقة (٢/ ١٩٤) وأما ابن الشجري (٣٢٤/ ١) والمغني (٣/ ٣٣٥) وكذلك في مجيئها في الاستفهام وغيره. انظر: الخصائص (٢/ ٢٦٤) - أفدته من محقق الأمالي - ورصف المباني ٤٠٦، والجني ٣٤١، والدر المصون (١٠/ ٥٨٩-٥٩١).

(٣) نقل السيوطي في: الإتيان (٢/ ٢١٣) عن الكندي أن كثيراً من العلماء ذهب في الآية إلى أن (هل) بمعنى التقرير والتوبيخ، ونقل عن أبي علي رده مستحسناً قوله؛ لأن ذلك من قبيل الإنكار. والحق أن أبا علي لم يذهب إلى الإنكار فقط كما هو واضح من كلامه هنا وفي البصريات. وانظر: الحجة لابن خالويه ٢٩٤، وأسرار التكرار ١٨٤.

(٤) في البصريات (١/ ٧٢٠) زيادة منها: "... ولو كان قال هذا على سبيل العيب لهم والإنكار فقط لا على ما قلنا لكان منفراً لهم عن النظر".

(٥) المسألة في: البصريات ٧٢٠، وبعضها في: التعليقة (٢/ ١٥٣). والمسألة من كلام سيبويه (١/ ٢٣٦) - أفدته من محقق البصريات - وعرض لها السيرافي في: شرحه (٤/ ٢٢٨) بمثل كلام أبي علي ولم يُشر إلى خلو الخبر من العائد. وأصل كلامهما لشيخهما الزجاج وكلامه في التعليقة، وقد أوجب بعضهم حذف الخبر بعد (ليت شعري). انظر المفصل ٢٩، وشرح ابن يعيش (١/ ١٠٥) والهمع (١/ ١٣٥-١٣٦).

(٦) من الرجز، وهو للعجاج في: ملحقات ديوانه (٢/ ٣٠٦) - ط السطلي - وطبقات الفحول ٧٨، ونسبه =

مسألة (١)

الدلالة على أن الجُمْل لا تُقام مقام الفاعل أن الجُمْل نكرة؛ كما أن الأحوال والتمييز نكرة،
وأنها لا تُعرَّف أبداً؛ كما لا يُتعرَّف الحال ولا التمييز أبداً، فكما لا يُجعلان فاعلين؛ لأنَّ
الفاعل يلزم إضماره، وإذا أُضْمِرَ تعرَّف؛ كذلك الجُمْل؛ لأنها لا تُضْمَرُ إذ كانت لا تُتعرَّف.

مسألة

(لأُضْرِبَنَّهُ ذَهَباً أو مَكْثاً) (٢) هو حالٌ على المعنى، ليس أن الماضي في موضع نصب
/ ١٣٢ لوقوعه موقع الحال؛ ولكن المعنى: أُضْرِبُهُ [ذاهباً أو ماكثاً] (٣)، وأصله: أُضْرِبُهُ
إِنْ [ذَهَبَ] (٤)، ثم بدأ له بعد أن يُضْرِبُهُ على كل حال (٥).

= ابن يعيش في: شرح المفصل (١٠٤/١) لرؤية، وجاء بلا نسبة في: الكتاب (١٤٢/٢) والاصول
(٢٤٨/١) والتمام ١٦٨، والمفصل ٣٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور (٤٢٤/١) وشرح عمدة الحفاظ ٤٣٤،
والجني ٤٩٢، والمغني (٥١١/٣) والهمع (١٣٤/١) والخزانة (٢٥٣/١٠) والصحاح واللسان والتاج
(ليت)، وأنشده أبو علي في: التعليقة (١٥٣/١) والبصريات ٣٦٩، ٧٢١، والمسائل المنثورة ٧٤ لما ذكره
هنا من حذف الخبر ونصب رواجعاً حالاً للمحذوف، والتقدير: أقبلت رواجعاً أو لنا رواجعاً. والكسائي
يحمل النصب على إضمار كان، وأما الفراء وبعض أصحابه فيستشهدون به على جواز نصب الجزأين بليت،
وقد حكى ابن سلام في الطبقات هذا عن بعض العرب، وجعله أبو حنيفة الدينوري لغة لبني تميم، إلا أن
البصريين على أن ليت على أصلها وتوجيه النصب على ما ذكر أبو علي.

(١) المسألة في: البصريات ٧٢٢، وعبارتها أكثر بسطاً، ومنع أبو علي في: الشعر ٤٩٦، ٥٢١، والشيرازيات
٤٩٧، والحجة (١٥٦/٤) مجيء الجملة فاعلاً، وحمل ما ظاهره أنها فاعل على حذف (أن) المصدرية.
وانظر: الخصائص (٤٣٧/٢) والمغني (٢٤٣/٥).

(٢) أصل المسألة في: الكتاب (١٨٥/٣)، وكلام أبي علي هنا جاء في: البصريات ٧٢٢، وسبقه فيها إشكالٌ
نصه: "فا: قيل كيف جاز أن يقع الفعل في: قوله: (لأُضْرِبَنَّهُ ذَهَباً أو مَكْثاً) حالاً وهو ماضٍ، وإذا كان في
موضع حال فهلا جاز أيضاً (لأُضْرِبَنَّهُ يقوم أو يقعد) لأنَّ المضارع أدخل في الحال من الماضي؟" والكلام هنا
مختصر عما في البصريات، وجاءت في: المنثورة ١٩٨، والتعليقة (٢٨٩/٢) وسيعرض للمسألة ثانية في:
(٦٠-ب) وحكى ابن هشام في: اعتراض الشرط ٤٦ إجازة أبي علي الحال في حديثه عن بُعد الشرط من
الحال، وانظر: الخزانة (١٧٧/١١).

(٣) الأصل: ماكثاً أو ذاهباً، وهو عكس المثال المفسر، وهو في البصريات كما أثبتته.

(٤) الأصل: مكث، وهو كسابقه.

(٥) ذهب ابن هشام في اعتراض الشرط على الشرط ص ٤٦ إلى أن مسألة أبي علي هذه يصح حملها على الحال
المقدرة لا المقارنة؛ لأنَّ الأولى لا يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال بخلاف الأخرى.

وليس حكم الجزاء أن يقع إن وقع الشيء وخلافه، وإنما شرطه أن يقع بشيءٍ ما؛ لا بالشيء وخلافه، فلمّا لم يكن الجزاء على هذا وقع موقع الحال؛ أي: أضربه على جميع الأحوال، فوقع الكلام موقع الحال من حيث كان المعنى يؤول إليه.

ووقع (أو) هنا على إرادة: أضربه إن فعل هذا أو هذا، أو إن فعل أحدهما، إلا أن ضربه وجب؛ لأنه لا يخلو من إحدى حالتيه اللتين أضيفتا إليه، فإذا لم يخل من إحداهما فقد أوجب له الضرب بكونه على أحدهما كان ضربه واجباً لا محالة؛ فلهذا استحق الضرب، وإن كان يعني به أنه أحد الأمرين.

وحسن أن يقال في هذا الكلام إنه حال؛ لأن الحال ضرب من الخبر؛ ألا ترى أنه (١) زيادة في الخبر، وأنه قد سدّ مسدّ خبر الابتداء في: (ضربي زيدا قائماً)، والجزاء خبر أيضاً صحيح (٢)، إلا أن حرف الشرط حسن حذفه لأمرين:

لطول الكلام، ولأن معنى الجزاء قد زال؛ وإن كان مبنى الكلام ومبتدؤه عليه؛ ألا ترى أنه وإن كان كذلك فإنه لم يجز فيه في موضع: ذهب يذهب ويمكث؛ / ٣٢ ب لأن الأصل كان الجزاء، فكما كان يقبح هذا في الجزاء من حيث لم يكن له جواب مجزوم، كذلك قبح هذا.

فإن قلت: فقد زال الآن معنى الجزاء.

فإن الأصل لما كان جزاءً وجب أن يكون الكلام على ما كان يحسن في الجزاء، وأنت لو قلت: (لأضربنك إن تأتني)، كان قبيحاً، فكذلك يقبح: (لأضربنك إن تأتني أو لا تأتني). وهذا الكلام في هذا المعنى عندي أحسن مما جوزه الخليل (٣) من قوله: (لأضربنه [أذهب] (٤) أم مكث)؛ لأن هذا استفهام، والاستفهام ليس بخبر، فلا يحسن أن يقع

(١) يجوز في الحال التذكير والتانيث.

(٢) علله في البصريات بأنه محتمل الصدق والكذب وأنه يوصف به ويوصل به.

(٣) الكتاب (١٨٦/٣) والمقتضب (٣٠٠/٣) والنكت (٤٢٨/٢)، وما علق به أبو علي على قول الخليل هو

مجموع كلامه وكلام شيخه الزجاج في: التعليقة (٢٨٩/٢)، وعرض للمسألة في: المسائل المنثورة ١٩٩

(٤) الأصل: ذهب، والتصويب من الكتاب والمقتضب والبصريات، وأخشى أن سقوطها من أبي علي لانه سقطت أيضاً في أصل التعليقة والمنثورة.

في موضع يكون المراد به الحال؛ كما جاز ذلك في الجزاء؛ لاجتماع الجزاء والحال في جنس الخبر ومباينة الاستخبار للحال؛ ألا ترى أن المعنى: لأضربنك على أي ذلك كنت. ومع ذلك أن (أم) و(أو) قد وقعا في موضع التسوية، والتسوية خبر ليس باستفهام، فلما كان المعنى هنا يُقارب ذاك وسَوِّيت بين الحالين في وجوب الضرب له، جاز أن تقع هنا أيضاً، وأن يؤول الكلام إلى إرادة الحال وتقديرها؛ كما أول (١) في المسألة الأولى. وقوله (٢):

وكان سيان أن لا يسرحوا نَعْمًا أو يسرحوه بها واغبرت السوح (٣)

/ ٣٣ ١ إنما جاز اتساعاً؛ وذلك أنهم لما رأوا (أو) يُجمع بها ما قبلها وما بعدها كما جُمع بالواو - وإن كان المعنى مختلفاً - شَبَّهوه بها فعطفوا بها في هذا الموضع؛ كما يُعطف بالواو.

وكذلك العلم بأن هذا الموضع يقتضي اثنين فصاعداً، ولا تقتصر فيه على أحد الاسمين (٤).

(١) البصريات: آل، وهي أنسب لقوله قبل: يؤول.

(٢) في: البصريات ٧٢٦، وقبله بيت آخر جاء في مسألة منفصلة نصها مطابق لنصنا هنا.

(٣) من البسيط، وهو ملفق من بيتين لأبي ذؤيب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٢٢، والخزانة (١٣٢/٥) وشرح أبيات المغني (٣٠/٢) وروايتهما:

وقال ماشيهم سيان سيركم أو أن تقيموا بهـ واغبرت السوح
وكان مثلين أن لا يسرحوا نَعْمًا حيث استرادت مواشيهم وتسريح

والشاهد له برواية المتن في: شرح شواهد الإيضاح ٢٤٥، وبلا نسبة في: الخصائص (٣٤٩/١، ٤٦٧/٢) وأمالى ابن الشجري (٩٣/١، ٧١/٣) وأنشده أبو علي في: الشعر ٣٢٣، ٥٣٤، والبصريات والحجة (١/٢٦٦، ٣/٣٦٧، ٤/٥٣) والإيضاح ٢٩٦ شاهداً على ما ذكره هنا من استعمال (أو) بمعنى الواو، ما عدا الموضع الثاني في الحجة فقد استشهد به على جمع ساحة على سوح. والسر: الرعي، والنعم: المال الراعي، اغبرت: اسودت في العين أو كثر غبارها لعدم المطر، السوح: جمع ساحة. وهو يصف بقعة مجدبة استوى فيها الرعي وعدمه.

(٤) جاء بعده في: البصريات ٧٢٨ بيت الأعرشي المتقدم في (١٨-ب) معلقاً عليه: "وقد يروى أم من جاء منها". ونبه البغدادي في الخزانة على أن ابن جني في الخصائص أخذ كلامه من أبي علي، إلا أن البغدادي ذكر أن النص من التذكرة القصرية، وهو لا يكاد يخرم لفظ كتابنا في شيء.

[مسائل مكتوبة في آخر الجزء ليس من المتن] (١)

مسألة

إن سأل سائل فقال: زعمتم (٢) أن الهمزة المفتوحة إذا أُريدَ تخفيفُها - وقبلها ضمةٌ أو كسرة - خلصت مع الضمة واواً ومع الكسرة ياءٌ؛ وذلك نحو: جُون (٣) ومِثْر (٤)، واحتججتم في خلوصها واواً مرةً وياءً أخرى بأن ذلك إنما هو لأنَّ تخفيفها تقريبٌ لها من الساكن، وانتحاءٌ بها نحو الحرف الذي منه حركتها وهي مفتوحةٌ، فجرت مجرى الألف، والألف لا تصحُّ وقبلها ضمةٌ ولا كسرة، ومتى انضمَّ ما قبلها قلبت واواً؛ نحو: قُوَيْلَ وضُورِب، أو انكسر قلبت ياءً؛ نحو: ضِيرَابٍ وقِيَتَال. ثم مع هذا، فإنكم تقولون في تخفيف (سأل) و(قرأ): سأل وقرأ، فتنتحون بها نحو الألف، وقد علمنا أن الألف لا تكون محرّكة. فهلاً كما جاز أن ٣٣/ ب تُحرّك مع جريها مجرى الألف - وإن كانت الألف لا تُحرّك أبداً - جاز أيضاً أن تُخفّف الهمزة المفتوحة إذا انضمَّ ما قبلها أو انكسر، فيُجعل في نحو: (جُون) و(مِثْر) بينَ بين، وإن كانت قبلهما كسرةٌ وضمةٌ، والألف لا تصحُّ وقبلها الضمةٌ ولا الكسرة، كما جاز أن يُحرّكها في نحو: (سأل) و(قرأ) إذا خفّفها وقربها من الألف، وإن كانت الألف لا تُحرّك أبداً. وما الفرق بين الموضعين؟

فالجواب: إنه قد ثبت أن تخفيف الهمزة هو تقريب لها من الساكن، وليست ساكنةً في الحقيقة؛ إلا أن لها حُكْمَ الساكن بدلالةِ أشياء منها:

الابتداء بالهمزة المخففة؛ وليس ذلك فيها إلا لضعف حركتها. وإذا كان ذلك كذلك لم يكن يُعتدّ بحركة الهمزة في تخفيف نحو: (سأل)؛ لضعف تلك الحركة فيها،

(١) العبارة بخط الناسخ بحجم العنوانات، وواضح أنها ليست من قول أبي علي.

(٢) جاء قلب الهمزة هذا في: الكتاب (٥٤٣/٣) والمقتضب (٢٩٣/١) والتعليقة (٤٣/٤) والشيرازيات

(٣٥/١) والتكملة ٣٨، وسر الصناعة ٥٧٣، ٧٣٨، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣٥٤

(٣) الجون جمع جونة وهي سُلَيْلَة مستديرة مغشاة أدمًا يُجعل فيها الطيب والثياب وتكون مع العطارين. ونقل

ابن سيده أن الفارسي كان يستحسن ترك الهمز فيها لأنها عنده من الجون الذي هو أسود. وعرض أبو علي

لتخفيفها في: الحليبات ٥٦، والحجة (٣٠٦/٦). انظر التهذيب (٢٠٤/١١) والمحكم (٣٨٥، ٣٤١/٧)

(٤) المثر جمع مِثْرَة وهي الذحل والعداوة، ورجل مِثْر: مُفسِد بين الناس. التهذيب (٢٩٩/١٥) والصحاح

واللسان (مار). وأشار أبو علي إلى تخفيفها في: الحليبات ٣٧٨.

فاحتملت تلك الحركة في الحرف الجاري مجرى الألف لضعفها.

وليست كذلك الضمة في جيم (جُون) ولا الكسرة في ميم (مِثْر)؛ لأنهما حركتان قويتان مؤثرتان غير مغمورتين ولا مستضعفتين، فلم يجر مع قوتها وتمكنهما أن تحتقرا في نحو (جُون) و(مِثْر) فتوقع الهمزة بعدهما، وهي كما ترى / ١٣٤ مفتوحة قريبة بالفتحة من الألف بينَ بينَ؛ كما يقع كذلك بعد الصُّحة؛ نحو: (سأل)؛ لأنهما قويتا فاعتدتا، فلم يقع بعدهما الحرف الجاري مجرى الألف كما لا يقع بعدها الألف، ولم يُحتقر احتقار حركة الهمزة المخففة؛ لضعف تلك الحركة وشبه الحرف الذي هو مُحركٌ بها بالساكن؛ لامتناع الابتداء به وضعف الصوت معه في حال نُطقه، وهذا فرق.

فإن قيل: وكيف تُخفف الهمزتين جميعاً في نحو قوله: ﴿السُّفَهَاءُ أَلَا﴾ (١)؟ أولاً تراك تجعل الأولى بينَ بينَ؛ لأنها بعد الألف وتقلب الثانية واواً لانفتاحها وانضمام ما قبلها، فتقول: ((السُّفَهَاوُلا))، فقد تراك أخلصت الهمزة المفتوحة واواً للضمة قبلها، وإن كانت تلك الضمة ضعيفة محتقرة لضعف الهمزة التي هي فيها بتخفيفها.

فإن كنت قد قلبت همزة (ألا) للضمة في همزة (السفهاء)، مع أن تلك الضمة ضعيفة للتخفيف في همزتها التي هي فيها، فهلاً امتنعت أيضاً من تحريك الهمزة في نحو: (سأل) إذا خففتها، وإن كانت حركتها ضعيفة من حيث كانت الألف لا تحرك أبداً، وهلاً لما احتملت الحركة في نحو همزة (سأل) / ٣٤ب إذا خففت ولم تُجرها مجرى الحركة القوية المعتدة فتمنعها من هذه الهمزة؛ كما تمنعها من الألف المحضة لم تُقلب همزة إلا لضمة همزة (السفهاء) إذا أنت حققت همزة (السفهاء)، وجعلت همزة (ألا) بعدها بينَ بينَ لضعف همزة (السفهاء)، وقلت: لا أعتد هذه الضمة ضمة قوية مؤثرة ممتنعة من وقوعها قبل الألف؛ لضعف هذه الضمة، فلا يمتنع أن يقع بعدها حرفٌ مقربٌ من الألف؛ كما لم يمتنع أن أحرّك الهمزة في نحو: (سأل) إذا خفف

(١) سورة البقرة: (١٣). وتخفيفهما جميعاً فعل أهل الحجاز، ولم أجد من نسبه لقارئٍ إلا ما حكى في البحر من نسبتها إلى أبي عمرو، والمنقول عنه خلاف ذلك. انظر الكتاب (٥٤٨/٣) ومعاني الزجاج (٨٠/١) والتعليقة (٥٠/٤) وهامشه وتهذيب اللغة (٦٨٤/١٥) والإقناع (٣٨٣/١) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣٦٨، ٩٠٨، والتنبيهات ١٩١، ومعجم د. الخطيب (٤٥/١).

فَقُرْبَتْ هَمْزُهُ مِنَ الْآلِفِ، وَتَتْرَكَ الْجَامِعَ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ ضَعْفَ الْحَرَكَةِ فِي الْحَرْفَيْنِ جَمِيعاً،
وَلَوْ صَحَحْنَا لَاعْتَدْنَا. وَمَنْ جَعَلَكَ بِأَنْ تَجْعَلَ حَرَكَةَ هَمْزَةٍ تَخْفِيفَ (سَأَلَ) غَيْرَ مَعْتَدَةٍ
لَضَعَفَهَا أَوَّلَى مِنْ أَنْ يَجْعَلَ غَيْرُكَ ضِمَّةَ هَمْزَةٍ تَخْفِيفَ (السَّفَهَاءِ) غَيْرَ مَعْتَدَةٍ لِتَقَعَ هَمْزَةُ
(أَلَا) بَعْدَهَا بَيْنَ بَيْنٍ؛ كَمَا جَازَ لَكَ أَنْ تُحَرِّكَ هَمْزَةَ تَخْفِيفَ (سَأَلَ)، وَإِنْ كَانَتْ الْآلِفُ لَا
تُحَرِّكَ. وَمَا الْفَرْقُ؟

فَالْجَوَابُ: إِنَّ الضِّمَّةَ فِي هَمْزَةٍ تَخْفِيفَ (السَّفَهَاءِ) - وَإِنْ كَانَتْ ضَعِيفَةً لَعَمْرِي كَمَا
ذَكَرْتَ - فَإِنَّ الْهَمْزَةَ الَّتِي هَذِهِ الضِّمَّةُ فِيهَا قَدْ قَرَّبَهَا تَخْفِيفُهَا وَهِيَ مَضْمُومَةٌ مِنْ / ١٣٥
الْوَاوِ، فَصَارَ مَا انْضَمَّ إِلَى ضِمَّتِهَا الضَّعِيفَةِ مِنْ كَوْنِهَا فِي حِزْبٍ قَرِيبٍ مِنَ الْوَاوِ أَقْلُ
أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ مُتِمِّمًا لِضِمَّتِهَا الضَّعِيفَةِ حَتَّى يَلْحَقَ بِالضِّمَّةِ الْقَوِيَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْوَاوِ
أَقْوَى مِنَ الضِّمَّةِ.

فَإِذَا انْضَمَّ إِلَى تِلْكَ الضِّمَّةِ الضَّعِيفَةِ لِلتَّخْفِيفِ مَا تَحَرَّكَ بِهَا مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَقَارِبَةِ لِلْوَاوِ،
صَارَتْ تِلْكَ الضِّمَّةُ فِي الْإِعْتِدَادِ وَالتَّأْثِيرِ جَارِيَةً مَجْرَى الضِّمَّةِ الصَّرِيحَةِ الْوَافِيَةِ فِي نَحْوِ:
(جُونِ).

فَلِذَلِكَ قُلْتُ فِي تَخْفِيفِ هَمْزَتِي «السَّفَهَاءُ أَلَا»: «السَّفَهَاوَلَا»، فَقَلْبَتْ هَمْزَةُ (أَلَا)
وَاوًا لِلضِّمَّةِ قَبْلِهَا وَإِنْ كَانَتْ الضِّمَّةُ بِنَفْسِهَا ضَعِيفَةً؛ كَمَا قَلْبَتْهَا وَاوًا خَالِصَةً فِي (جُونِ)
وَنَحْوِهِ مِمَّا ضَمَّتْهُ ضِمَّةٌ تَامَةٌ غَيْرَ مُنْتَقِصَةٍ وَلَا مُضَعَّفَةٍ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ انْضِمَامِ كَوْنِ الْهَمْزَةِ
الَّتِي حُرِّكَتْ بِهَا مَقَارِبَةً لِلْوَاوِ، وَالْوَاوُ أَقْوَى مِنَ الضِّمَّةِ، فَهَذَا فَرْقٌ وَاضِحٌ.

وَجَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي هَذِهِ الْهَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ هُوَ جَوَابٌ إِنْ سَأَلْنَا عَنْ الْهَمْزَةِ الْمَكْسُورَةِ
إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ فَخَفَّفَتْهُمَا جَمِيعاً، وَكَانَتْ الْأَوَّلَى بَيْنَ بَيْنٍ، فَأَخْلَصْتُ
الثَّانِيَةَ يَاءً؛ وَذَلِكَ نَحْوَ تَخْفِيفِ هَمْزَتِي (مَرَرْتُ بِكَسَاءٍ أَخِيكَ) فَتَقُولُ: مَرَرْتُ
بِكَسَايَخِيكَ، لَا فَرْقَ بَيْنَ الضِّمَّةِ / ٣٥ بَ وَالْكَسْرَةِ فِي هَذَا، وَالْجَوَابُ وَاحِدٌ، وَهَذَا
وَاضِحٌ.

إِلَى هَا هُنَا (١)

(١) أَي: إِلَى هَاهُنَا نَهَايَةِ الْمَسَائِلِ الْمَكْتُوبَةِ فِي آخِرِ الْجُزْءِ الَّتِي أُشِيرَ إِلَيْهَا فِي (١٣٣).

[ع(١): سألته لِمَ لا يكون بُدٌّ للجزاء المجزوم من جواب مجزوم أو بالفاء؟ فقال: لأنَّ المجزوم أَضيقُ من المجزور، وأنت إن لم تَجِءْ به مجزوماً جئت به ماضياً في معنى المجزوم؛ لأنَّه لا بُدَّ من جواب، فينبغي لك أن تجيء به مثله؛ لأنَّ يتكافأ الفعلان.

والفاء إنما وقَّعت جواباً له؛ لأنها تقع على جملة تستغني بنفسها؛ نحو: زيدٌ منطلقٌ، يستغني بنفسه، فإذا دَخَلَتْ - يعني الفاء - فقلت: فزيدٌ منطلقٌ، عُلِمَ أنها جملة لا تستغني بنفسها عما قبلها، وعُلِمَ أنه جوابٌ لشيء.

ع: فسألته: أيجوز (إنَّ ضَرَبْتَنِي فَضَرَبْتُكَ)؟ قال: لا، لأنَّ الفعل الماضي إنما وقع في معنى المستقبل في الموضع الذي لا تحلُّه الأسماءُ، والفاءُ يقع بعدها الأسماءُ، فلا يقع الماضي في معنى المستقبل، ولكن يحلُّ بعدها المضارعُ؛ لأنه يحل محل الأسماء.

وقال(٢): (أما) لا يقع بعدها جملةٌ تستغني بنفسها؛ [لأنَّ(٣)] الجملة جوابُ (أما)؛ نحو قولك: أما زيدٌ فمنطلقٌ، فالفاء جوابٌ لـ(أما)، و(منطلق) خبر عن (زيد)، فلا يجوز (أما زيدٌ منطلقٌ فكذا وكذا)؛ لأنها وقَّعت في الكلام كذا.

قال أبو عثمان: / ١٣٦ ونرى أنه يدخل على سيبويه في هذا شيء يلزمه؛ لأنه يقول: مَنْ أَتَانِي فَأَتِيهِ، إِنَّ (أَتَانِي) خبرٌ عن (مَنْ)(٤)، فيلزمه أن لا يُجيز (أما مَنْ أَتَانِي فَأَتِيهِ)؛ لأنَّ (مَنْ) و(أَتَانِي) جملة بمنزلة (زيدٌ منطلقٌ).

(١) أورد ابن جني هذا في: سر الصناعة ٢٥٢-٢٥٤، وأثر كلام أبي علي فيه واضح. وانظر: الكتاب (٦٤/٣) والتعليقة (١٧٨/٢) والإغفال (٢/٢٩٨، ٣٠٦، ٤٦١، ٥١٠) وسر الصناعة ٢٦٦

(٢) ذكر أبو علي (أما) وفاءها في: الشعر ٦٣، والتعليقة (١٨٧/٢) والبغداديات ٣٣٢ وحكي عنه في: الخصائص (٣١٣/١).

(٣) الأصل: ليس بين، والتصحيح بخط الناسخ في الهامش.

(٤) قد يفهم أنه يريد (مَنْ) الموصولة ولكن كلام أبي علي بعده يرد ذلك، والقدماء قد يريدون بالخبر جواب الشرط (الحجة ٢/٢٤٧)، ولكن هذا ليس منه. ولم أجد عند سيبويه ما يوافق هذا النقل عنه، ولعل أبا عثمان حين وجد سيبويه (٣/٦٩) يقول إنَّ المضارع المتصل بالفاء بعد اسم الشرط إنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ، خلص إلى أن فعل الشرط هو خبر اسم الشرط عنده. وخبر اسم الشرط مما وقع فيه الاختلاف بين أن تكون جملة الشرط وحدها هي الخبر أو جملة الجواب أو هما معا. انظر: الانتصار ١٧٨، والعسكريات ١٢٣، والتعليقة (٢/١٩٢) وشرح الكافية للرضي (١/٢٣٤) والمغني (٤/٢٠٦).

فقال (١): لا يلزمه هذا؛ لأن (زيداً) يستغني بـ (منطلق)، و (من) لا يستغني بـ (أتاني) عن (آتيه)؛ لأنه جوابٌ له، فالفاء جوابٌ لـ (أما)، و (آتيه) جوابٌ لـ (أتاني). لا يجوز (أما من يأتني فآتيه)؛ لأن المجزوم لا بُدَّ له من جوابٍ مجزوم أو بالفاء، فالفاء جوابٌ لـ (أما)، ويبقى الجزء بلا جواب مجزوم، وإنما أجازوا في الفعل الماضي في قولك: أما من أتاني فآتيه؛ لأن الماضي يكون جوابه كل شيء؛ الجمل وغير ذلك؛ نحو: إن أتيتني زيدٌ منطلقٌ؛ لأنك تقول: زيدٌ منطلقٌ إن أتيتني، فالفاء جوابٌ لـ (أما)، و (آتيه) جوابٌ لـ (أتاني).

والجيد (٢): إن أعطيتني فأعطيك، وإن أكرمتني فزيدٌ منطلقٌ. [

فا (٣): ولا يجوز (إن تأتني فأتك) على أن تجزم الجواب وتدخل الفاء؛ لأن الجازم والمجزوم لا يفصل بينهما بما ليس بأجنبي منهما، فإذا لم تفصل بغير الأجنبي، فالأجنبي أولى أن لا يفصل والفاء جوابٌ.

[ع: فيه عندي أنا شيء آخر مع هذا، وهو أن الفاء في جواب الشرط / ٣٦ ب جاءت نائبة عن الجزم، فلا يجوز أن تجزم ما بعدها لئلا تجمع بين العوض والمعووض منه، وأيضاً فإن الفاء في جواب الشرط إنما دخلت ضرورة لما كان ما بعدها [ما] (٤) لا يمكن أن يكون جواباً له، فإذا كان هناك فعل مضارع أو ماضٍ لفظاً ومضارعٌ معنى لم يحتج إليها؛ لأن في ذلك نقضاً لوضعها، وهو زوال الضرورة الداعية، وهذا واضح.]

قال (٥): وإنما لم يجز (ما من يأتني آته) في لغة أهل الحجاز؛ للعلّة التي بُيّنت في (كان) (٦).

(١) أي أبو علي.

(٢) ومثله في: الكتاب (٦٩/٣) ومعاني الأخفش ٦٨، ١٥٦.

(٣) بعضه في: المسائل المنثورة ص ١٦٢.

(٤) الأصل: مما، والتصحيح بخط الناسخ في الهامش.

(٥) أصل المسألة عند سيبويه (٧٥/٣) فلم يجز الجزم بعد (ما)، وخالفه المبرد فأجازه بعد التميمية دون الحجازية. وحكى أبو علي الخلاف في: التعليقة (١٨٢/٢) دون أن يرجح أحدهما، ونصر هنا قول سيبويه، وأبو عثمان يحتج لسيبويه على المبرد في: مجالس العلماء ١١٢، وانظر المقتضب (٥٩/٢-٦٠) والانتصار ١٧٧-١٨٢.

(٦) في: التعليقة (١٨٣/٢): "لأن (إن) و (كان) يختصان بالدخول على الأسماء والعمل فيها، فلا مدخل لدخولهما في الأفعال وفيما يعمل فيها".

فأما في لغة تميم فإنما لم يَجْزْ لأنك إذا قلت: [ما] (١) مَنْ يَأْتِنِي آتِه، فإنما تُخْبِر عن فِعْلِكَ الذي أَخْبَرْتَ عنه، فكأنك قلت: لا آتِي مَنْ يَأْتِنِي، فينبغي إذا أردت هذا المعنى أن يلي المنفي النفي؛ أي تقول: ما آتِي مَنْ آتَانِي، ولو فعلت ذلك أبطلت الجزاء؛ لأن المجزوم لا يُقدِّم على الجازم؛ كما أن المجزوم لا يُقدِّم على الجار.

وإذا جعلتها بمنزلة (الذي) فهي منصوبة بفعل مضمَرٍ منفي؛ لأن يلي حرف النفي منفي يُفسِّره الفعل الظاهر؛ يعني أن (ما) في لغة بني تميم إذا وليها اسم وفعل، اختيار في الاسم النصب؛ لأن الفعل أولى بها.

قال أبو عثمان: ولا يجوز (أما مَنْ يَأْتِنِي فَآتِه) (٢)؛ لأن المجزوم لا يُفَرِّق بينه وبين الجزاء / ١٣٧ بشيء ليس هو من الجزاء في شيء، وهو الفاء التي هي جواب (أما). ولا يجوز (أما مَنْ يَأْتِنِي فَآتِه)، وقد ذكرت غلة ذلك قبل.

قال: لا يجوز (زيدٌ منطلقٌ إن تَأْتِنِي)؛ لأنه لا بُدَّ للمجزوم من جوابٍ مثله أو الفاء. قال (٣): وإنما لم يَجْزْ (ما أنا ببخيلٍ ولكن) (٤) مَنْ يُعْطِنِي أُعْطِه (بلا إضمار) (أنا)، وجاز بإضمار (أنا) لأنك إذا قلت: ما أنا ببخيل، فأنت تنفي عن نفسك حالاً، فإذا قلت: ولكن، فأنت توجب لها أخرى، والتي توجب لها العطية، وهو الفعل الآخر؛ لأنه فعله، ولا تعرض للإخبار عن الفعل الأول؛ لأنه لغيرك، فإنما تنفي عن نفسك حالاً وتوجب لها أخرى، فينبغي أن يلي الموجب الحرف الذي يوجبُه (٥)، ولو فعل ذلك كبطل الجزاء لليلة التي كتبت من ضيق الجازم وشبهه بالجار والمجزور (٦).

فلما لم يَجْزْ أن يُقدِّم الفعل الذي يوجبُه لهذه العلة، ولي حرف الإيجاب (مَنْ)، و(مَنْ) هو غير (أنا)، فلو لم يُضمَر كان إنما يُخْبِر عن (مَنْ) ويوجبُه له، فأضمَر (أنا)

(١) إضافة يقتضيها السياق.

(٢) لا يظهر في الأصل إلا (فآ) من (فآته).

(٣) أصل المسألة من سيبويه (٣/ ٧٧) ولم أجد أبا علي عرض لها في التعليقة.

(٤) في الأصل: ولكن بالتشديد، والتصويب من سيبويه.

(٥) أي: ولكن اعط من يعطني.

(٦) تقدم قريباً وفي (٣٥-ب) في جوابه عن سؤال ع.

لأن يكون الخبر عنه لا عن (من)؛ إذ لم يَجْزُ له تقديمُ الفعل الذي يوجبُه فأضمَر ذكرَه ليكون الخبر عنه، لا / ٣٧ ب عن غيره.

قال (١): (لكن) إذا خُفِّت دخلت في حروف العطف (ما مررت بزيد لكن عمرو) ولم تحتج أن تُضمِر الهاء (٢) كما تُضمِر في (لكن) الثقيلة إذا كان [ما] (٣) بعده (٤) خبراً، وفي (إن) إذا [خُفِّت] (٥).

قال أبو عثمان (٦): أقول: يا قاضٍ ويا جوارٍ؛ لأنَّ كُلَّ ما كان من بنات الياء فهو مصروفٌ في الموضع الذي لا تنصرف فيه الأسماء، و(زيد) في باب النداء غير مصروف بمنزلة (عمر) في باب الجر، فأصرفه في النداء كما أصرفه في باب (عمر) وأشباهه.

قال: مَنْ قال (٧): إنَّ (إن) هي العاملة في الجزاء وجوابه، يقال له: نُظيرُ الجزم في الأفعال الجر في الأسماء، والجار لا يتعدى إلى مجرورين بلا واوٍ عطفٍ.

(١) أقرُّ هنا أنَّ (لكن) المخففة حرف عطف في حين يحكي في: الشعر ٧٣، والمسائل المنشورة ١٥٤ عن يونس أنها مخففة لا تكون حرف عطف، ولا يردّه بل يشرحه بأنَّ مثل (ما جاءني زيد لكن عمرو) الاسم فيه مرتفع (لكن)، ويحمل في المنشورة قول سيبويه (٣/ ٧٨) على أنها لم تخرج عن معنى الاستدراك. وجاء في: الجني ٥٨٧ والمغني (٣/ ٥٥٠) وغيرهما أنَّ المخففة عاطفة عند الفارسي بشرط عدم اقترانها بالواو، وانظر: السيرافي (٦/ ٦٥).

(٢) يريد ضمير الشأن.

(٣) إضافة ليصح نصب (خبر).

(٤) كذا بالتذكير برغم أنه وصف (لكن) بالتأنيث فقال: الثقيلة. ووجهه أنه بمعنى الحرف.

(٥) الأصل: خُفِّضت، وهو تحريف.

(٦) ذكر سيبويه في (٤/ ١٨٤) في نداء المنقوص قول الخليل الذي يثبت ياء المنقوص (يا قاضي) وقول يونس الذي يحذفها، ويرى سيبويه الأخير أقوى لما كان من كلامهم الحذف في غير النداء كان في النداء أجدر لأن النداء موضع حذف كما يفعلون في الترخيم: يا حار ويا صاح. وكلامه قريب مما قال أبو عثمان، ولم يعرض أبو علي في التعليقة لشيء من هذا، ولا في المسألة التي عقدها للمنقوص في: الشيرازيات ٩٧. وانظر: الأصول (٢/ ٣٧٥) وشرح الكافية للرضي (١/ ٣٥٠).

(٧) ذهب الخليل وسيبويه في: (٢/ ٦٢) إلى أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله أي بالحرف والشرط، ووافقه المبرد في: المقتضب (٢/ ٤٨) إلا أنه قال في: (٢/ ١٣٣) الجواب ينجزم بالجزاء. والمسألة خلافية بين المصرين، بل بين البصريين أنفسهم، والمردود هنا هو رأي بعض البصريين، وقد أخذ أبو علي بقول سيبويه في كتابنا (٩٣-١، ١٢٠-١، ٢٥-ب، ١٨٠-ب). انظر: مجالس العلماء ٨٨، وشرح السيرافي =

فإن زعم زاعم: أن الجار يعمل في مجرورين؛ نحو الصفة والموصوف، قيل له: الموصوف يشتمل على كل صفاته، فإذا لم يُعرف وخيف الالتباس وُصِفَ ببعض ما اشتمل عليه، فالصفة من الموصوف، والجار إنما عمل في شيء واحد (١).

ولا يجوز ترخيم (مسلمين) ونحوه اسم رجل (٢)؛ لأنه إذا سُمِّيَ به فإنما هو حكاية / ١٣٨ لذلك العدد سُمِّيَ به شيء، والعدد لا يُرخم لأنه ليس شيئاً بعينه، وإنما يُرخم المعروف المقصود إليه بعينه (٣).

قال: لأن اللفظ الذي به كان عدداً موجوداً فيه وهو علم؛ فلذلك لم أرخمه لهذا إذا حكيتَه، وإذا غيرته فقلت: هذا مسلمين فاعلم، رخمته حينئذ فقلت: يا مسلم أقبل.

قال (٤): إذا قلت: غلام من أنت؟ فالمستفهم (من) دون (غلام)؛ وذلك أنك لو قلت: زيد، كنت قد أجبت من سالك، ولو قلت: غلام، لم يفهم عنك.

فكذا الجزاء إذا قلت: غلام من تضرب أضرب، إن (من) هو الجزاء وهو المحل معنى الجزاء في (الغلام)؛ كما أن الاستفهام هو المحل معناه في الغلام؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

قال أبو عثمان (٥): سألت مرة الأخفش عن (أي من تضرب أضرب): أستفهم (أي) وأجازي (من)؟ فقال: لا يجوز؛ لأن (أي) في الاستفهام إنما يضاف إلى شيء = (١/٨٨) والإنصاف (٢/٦٠٢) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/١٩٢) وشرح ابن يعيش (٧/٤١-٤٢) والارتشاف (٢/٥٥٧).

(١) يعقد أبو علي في: البصريات (١/٥١٣-٥١٩) مسألة لعلاقة الصفة بالموصوف ينتهي فيها إلى انفصال الصفة من الموصوف في المعنى وإن تبعته في الإعراب، وأنهما ليسا بجارين مجرى الشيء الواحد.

(٢) أشار سيبويه في: (٢/٢٤٩) إلى ما لا يجوز ترخيمه، ثم ذكر في (٢/٢٥٦-٢٥٧) ترخيم مسلمين ومسلمون علماً ولم يشترط تغييره كما جاء هنا.

(٣) وكذا قال أبو علي في: العسكريةات ١٦٨ فيما لا يجوز ترخيمه واستثنى ما كان في واحده تاء التأنيث.

(٤) مسألة الاستفهام وبعدها مسألة الجزاء عند سيبويه (٣/٨٢) وذكر أبو علي الأخيرة في: المنثورة ١٦٥، والتعليقة (٢/١٩٣) وانظر المقتضب (٢/٣٠١) والأصول (٢/١٦٥، ١٦٢) والخصائص (١/٣٥٣) والمغني (٥/٦٥٢).

(٥) هذا مجلس ذكره الزجاجي في: مجالس العلماء ٨١ عن أبي يعلى عن أبي عثمان. وأبو يعلى هذا يروي عنه أبو علي هنا عدة مرات.

معلوم هو بعضه، ويكون (أي) مخصوصاً، فإذا أضفته إلى (من) و (من) هو شائع كان البعض شائعاً، وليس ذا حد الاستفهام.

قال أبو عثمان: والحجة فيه عندي أن (أي) استفهم به وفيه معنى الجزاء، وكذا ٣٨/ ب كل حروف الاستفهام يُستفهم بها وفيها معنى الجزاء، فلو أضفته على هذه الهيئة استفهماً به - وفيه معنى الجزاء - كان محالاً؛ لأن (من) جزاء وفي (أي) معنى جزاء، فلا يجتمع حرفاً جزاء، فتصير (من) حينئذ خبراً ويكون ما بعده صلة، فيبطل الجزاء. فإن قيل: أثبت معنى الجزاء في (من) وأخلع معنى الجزاء من (أي)؛ لأن المضاف إليه يُحدث في المضاف معنى الجزاء؛ نحو: غلام من؛ (من) المحدث في (غلام) معنى الجزاء.

قلت: إذا خلعت منه معنى الجزاء خلعت منه معنى الاستفهام؛ لأنه كذا وقع استفهماً به مجازي به، فيصير حينئذ خبراً، فيكون ما بعده صلة له (١).

فا (٢): الدليل على أن حروف الاستفهام فيها معنى الجزاء - كما قال - أن جوابها يُجزم كما يُجزم جواب حروف الجزاء، ويُمنع هذا أيضاً على الصفة التي قُدم، وهو ما ذكره من أن ما يضاف إلى حروف الجزاء إنما يضاف إذا كان يجوز وقوعه بعد فعل الشرط؛ نحو: غلام من يضرب أضرب؛ ألا ترى أنه يجوز (من يضرب غلامه). ولو أضفت إليه استفهماً لم يجز؛ لأن ما بعد الاستفهام لا يعمل [فيما قبله] (٣).

فقال أبو عثمان (٤): وسألته / ١٣٩ مرة أخرى عن (أي من يأتنا): أيكون (أي) خبراً و (من) استفهماً كما كان ذاك في قولك: (غلام من)؟ فقال: الجواب في هذا أن تقول: لما كان (أي) مفرداً غير مستقلاً بنفسه، و (الغلام) مفرداً مستقلاً بنفسه كان (٥)

(١) ذكرني: التعليقة (١٩٢/٢) أن الفعل في: الاستفهام والجزاء غير صلة. وهذا آخر كلام أبي عثمان في المجالس في المسألة.

(٢) جاء بعض كلامه في: المنشورة ١٦٤ وانظر التعليق السالف على (غلام من أنت).

(٣) مطموس في الأصل، والزيادة مني.

(٤) أورده الزجاجي في: المجالس ٨٢ بعد الخبر السابق.

(٥) يعني: كان (أي) مضافاً...

مضافاً مثله مفرداً يحتاج في الإضافة إلى صلةٍ مثل حاجته إلى الصلة في الأفراد، ولما كان (الغلام) مفرداً لا يحتاج إلى الصلة [لم يُحتَج في الإضافة إلى الصلة] (١).
أنشد:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ
إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ (٢)

قال أبو عثمان: [الموصل بر] (على) (٣) إلى (مَنْ) (يجد)؛ أي: (يجد) هو الموصل إلى (مَنْ) (٤)، عدّاه بحرف الإضافة (٥)، وهو من الأفعال التي لا تُعدّى بحرف إضافة إلا اضطراراً؛ قال: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ (٦) وإنما يريد: رَدَفَكُمْ، فعده بحرف جرٍّ كما تقول: ضربتُ، فتصوغه صياغة ما لا يتعدّى، ثم بدأ لك أن تُعدّيه [فتقول: لزيد] (٧) فيكون معنى المجرور معنى المنصوب، فأضمّر (عليه) ضميره؛ لأنه صلة (لر مَنْ)، وإنما جاز إضمارها لذكره (على) أول الكلام؛ لأنه تفسير لما أضمّره.

(١) تنمة للكلام من مجالس العلماء.

(٢) من الرجز، وهما لبعض الأعراب في: الكتاب (٨١/٣) ومجالس العلماء ٨٢، وبلا نسبة في: الانتصار ١٨٢، وأخبار الزجاجي ١٩١، والخصائص (٣٠٧/٢) والمحتسب (٢٨١/١) والتمام ٢٤٦، وأمثالي ابن الشجري (٤٤٠/٢) وإعراب القرآن المنسوب ٣٢٩، ٤٤٠، والخزانة (١٥٦/١٠) وشرح أبيات المغني (٢٤١/٣). وأنشده أبو علي في: الحجة (٦/١٧١، ٢٥٢) والتعليقة (١٩١/٢) والشيرازيات ١١١، ٥١٩، ٦٠١، والبصريات ٥٩٢، والإغفال (٩٣/٢) والعسكرية ١٩٠-١٩٦. يعتمل: يعمل بنفسه.

وفي الخزانة في الشاهد سبعة أقوال منها أن الخليل وسيبويه يحملانه على حذف (عليه) بعد (يتكل) وجاز ذلك لدلالة (على) الأولى عليها. وهذا ما كرره أبو علي في كتبه إلا البصريات إذ حكى عن الخليل القول بأنه على تقديم الجار. وقول أبي عثمان هنا تعصيد لرأي سيبويه كما يظهر في أخبار الزجاجي. وما نسبته أبو علي هنا إلى الرياشي جعله أيضاً للفراء أو للبغداديين في مواطن أخرى.

(٣) الأصل: الموصول على، وهو خلاف المراد، والتصويب من المجالس وأخبار الزجاجي.

(٤) أي إلى: من يتكل. والعبارة في مجالس العلماء محرفة.

(٥) أي حرف الجر.

(٦) سورة النمل: (٧٢). وقد أجاز الفراء في: معانيه (٣٠٠/٢) هذا الوجه في الآية، واقتصر عليه الأخفش في:

معانيه ٤٦٧، وحكاة المبرد في: الكامل ٤٠٥، والمقتضب (٣٦/٢) وهو مرجوح عند الطبري (١١/١٠)

وانظر: التعليقة (٢٧٠/٢) والبسيط لابن أبي الربيع ٤٦٥، والبحر (٩٠/٧) وشرح أبيات المغني (٣٠٦/٤).

(٧) إضافة من المجالس يقتضيها السياق.

قال [الرياشي] (١): (وَجَدْتُ) صَيَّرَهُ بِمَنْزِلَةِ (عَلِمْتُ) كَأَنَّكَ قُلْتَ: / ٣٩ ب إن لم يعلم يوماً على مَنْ يَتَكَلَّمُ.

قوله (٢): أَضْمَرَ (عليه)؛ يَعْنِي: أَضْمَرَ (إن لم يجد يوماً على مَنْ يَتَكَلَّمُ عليه) يُضْمَرُ (عليه) بعد (يتكل)، وأدخل (على) الأول ولم يَحْتَجْ إليه؛ مثل قولك: ضربتُ لزيد، إذا أردت أن تقف على (ضربت) ثم يبدو لك فتُعَدِّيهِ بحرف جرّ.

قال (٣): ﴿لَيْسَ جُنَّةً﴾ (٤) عندي في موضع نصب (٥)، وليس هو فاعلاً؛ لأنَّ الجُمْلَ لا تكون فواعل، ولكن لما قال: «بَدَأَ لَهُمْ» كان فيه معنى (رأوا)، فتكلموا (ليسجننه)؛ وكأنهم قالوا: رأوا. وأمّا احتجاجه (٦) بقوله: (بَدَأَ لَهُمْ أَفْضَلُ) يجوز أن يكون هذا بمنزلة (الذي) فيكون فاعلاً.

(١) لم يظهر منها في: الأصل إلا (ي)، والقول بنصه في المجالس مروى للرياشي. وأبو علي نسبته إليه في: العسكرية ١٩٦ وهو يذكر المازني هنا بكنيته (أبي عثمان)، فنسبة الزجاجي هذا القول في أخباره إلى المازني في النفس منها شيء وقد أخذ البغدادي في الحزاة عنه ذلك، ثم عاد في شرح أبيات المغني فنقل عن العسكرية نسبته إلى الرياشي ولم يشر إلى الأول.

(٢) هذا الشرح في مجالس العلماء قاله أبو يعلى محمد بن أبي زرعة الباهلي.

(٣) القائل أبو عثمان المازني، ومنه يظهر أن المبرد في اعتراضه على سيبويه في: الانتصار ١٨٧ انتزع كلامه من المازني. وحكى أبو علي كلام أبي عثمان بمعناه في: الحلي ٢٣٩-٢٤٠. وأخذ أبو علي بأن فاعل (بدا لهم) مصدرٌ مضمرٌ لدلالة الفعل عليه في: التعليق (٢/٢١٦) والإغفال (١/٩٩) والشعر ٢٢٥، ٤٤٢، ٥٠٦، ٥١٢، ولكنه في: العضديات ١٢٩-١٣٠ قرن به وجهاً آخر هو أن يكون الفاعل مضمرًا قد قُدِّمَ ذِكْرُ أمره قبل ذلك. وأمّا (ليسجننه) فذهب إلى أنه في موضع نصب لأن (بدا لهم) بمعنى علموا شيئاً، فهو بموضع نصب بهذا الفعل الذي دلّ عليه (بدا) لما كان بمعناه، وهذه أولى الحكايتين عن أبي عثمان هنا. ولم يعزْ هذين القولين في العضديات إلى أحد. وانظر: الانتصار ١٨٦، وإعراب النحاس (٢/٣٢٩، ٥/١٧٩) وأمالى ابن الشجري (٢/٣٧) وكشف الباقولي ٦٠٦، وفي هامش الأخير تحقيق عال.

(٤) سورة يوسف: (٣٥).

(٥) في محل نصب مفعول للفعل المقدّر (رأى).

(٦) أي سيبويه الذي يقول في (٣/١١٠): "وقال عز وجل: (ثم بدا لهم من بعدما رأوا الآيات ليسجننه) لانه موضع ابتداء، ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أيهم أفضل، لحسن كحسنه في علمت، كأنك قلت: ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا". ولم أجد في كلام سيبويه ما يشير إلى وقوع الجملة فاعلاً جوازاً أو منعاً، وما تمثيله بهذا المثال إلا لانه بصدد اقتران الفعل بالنون بعد (علم) وما في معناه، ومناط اقترانه بالنون صلاحية موضعه ل(أي) الاستفهامية؛ وهذا ما صرح به الأخفش في: معانيه ٣٩٧، وانظر: الانتصار ١٨٧، ومقال (تعليقات على مواضع في مجالس ثعلب) في مجلة العلوم الإنسانية عدد ٨٣.

قال أبو عثمان أيضاً (١): لما قال: «بَدَأَ لَهُمْ» عُلِمَ أنه قد بدا لهم بَدَوْ وأمرٌ أو رأيٌ، فكان هو الفاعل مضمراً فيه، و«لَيْسَ جُنَّةٌ» تَفْسِيرٌ لذلك.

قال (٢): إنما أُلْزِمَتِ النونُ - يعني في القَسَمِ - الفعل الذي لم يقع؛ لأنَّ النون فيه نظيرُ التنوين في الأسماء. قيل: فلم لم يدخل التنوينُ على الفعل الذي أنت فيه - يعني في القسم - أيضاً وهو مضارعٌ للأسماء؟ فقال: لأنَّ الفعل الذي أنت فيه إلى الماضي أقربُ من الفعل الذي [لم] (٣) يقع؛ لأنه في حال وقوعه قد مَضَى بعضُه ولم يَمْضِ بعضُه، والذي لم يقع لم يَمْضِ منه شيءٌ، / ١٤٠ فأدخلتُ عليه النون؛ كما أدخلتُ التنوينُ في الاسم (٤)، والماضي لم يَقْرُب من الأسماء، فلم يُعْطَ النونُ البتَّة، ومُنِعَ ما أنت فيه لقربه منه.

قال (٥): أُجِيزَ (والله لو الله لا فعلن) أحدُ القَسَمِينَ توكيدٌ، واللامُ التي وقَّعت على (لو الله) للقَسَمِ الأول، واللامُ التي وقَّعت على الفعل للقَسَمِ الثاني.

قال: ولا يجوز حذفُ اللامِ وأنت تريدُها؛ كما فعلتَ ذلك في المنفي؛ لئلا يلتبس المنفي بالموجب. قلت (٦): فلم لا يدخل النونُ على المنفي وهو لم يقع؟ فقال: لأنَّ النون توكيدٌ موجبٌ لا توكيدٌ منفي، فينبغي لك أن توكِّد المنفي بمثله، وتوكِّد الموجب بمثله، فالنونُ نظيرُ اللامِ في التوكيد، ولو قلت: والله لا أفعلُ لا أفعلُ، كان (لا أفعل) الثاني بمنزلة النون في (لا فعلن) توكِّد المنفي؛ كما وكَّدت النونُ الموجب. وأنشدني أبو عثمان:

وَقَتِيلَ مُرَّةٍ أَثَارَنُ فَإِنَّهُ فَرِغُ وَإِنْ أَخَاهُمْ لَمْ يُثَارِ (٧)

(١) قوله أيضاً دليل على أنَّ القول الأول لأبي عثمان، وهذا أيضاً مذكور فيما تقدم من التخريج.

(٢) أي المازني، والكلام يتعلق بنص سيبويه في: (٣/ ١٠٤-١٠٥) وانظر المقتضب (٢/ ٣٣٤، ٣/ ١٨)

(٣) إضافة يتم بها الكلام.

(٤) في الأصل زيادة: لقربه من الماضي، وهي مقحمة تفسد الكلام.

(٥) عقد أبو علي مسألة في: الإغفال (١/ ٣٩٢) ذكر فيها دخول القسم على القسم إلا أنه لم يعرض لمسألة أبي عثمان هنا.

(٦) القائل أبو يعلى.

(٧) من الكامل، وهو لعامر بن الطفيل في: ديوانه ١٥٧، والمفضليات ٣٦٤، وشرحها للأنباري ٧١٣، والخزانة=

جاء بالنون وحذف اللام؛ لأن النون تدل عليه (١).

قال: إنما جاز (أقسمت إلا فعلت) (٢) لما دخله معنى (أسألك أن تدع الإتيان إلا إذا) دخله / ٤٠ ب معنى الاستثناء، فأدخل (إلا) على المنفي، وإنما جاز أيضاً (أقسمت عليك لما فعلت) لما دخله معنى (أطلب إليك لما)، فجاء بهذا يدل على ذلك.

وأما قوله (٣): أقسم [ليفعلن] (٤)، فيقول المحلوف عليه: والله [ليفعلن]، فلم يجئ (تفعّلن) ولا (أفعلن)، وجاء بقول يدل على قول الحالف والمحلوف عليه؛ كما قال:

= (١٠/٦٧) وشرح أبيات المغني (٣/٨) إلا أن روايته هناك (لم يقصد) مكان (لم يثار) وهو من قصيدة دالية، وقال البغدادي (١٠/٦٩) في رواية (يثار): هو خطأ معنى وقافية، وأغرب جامع شعر المسيب بن علس ١٤٦، ١٦٩ فجعله له في الأبيات المفردة وخرجه من مصادر لم أجد فيها هذه النسبة، وأنشد أبو علي البيت بروايته هنا في: الشعر ٥٣ والحجة (٦/٣٤٤) شاهداً على ما ذكره هنا من حذف اللام من المؤكد بالنون، وتجدر أثر رواية أبي علي هذه في بعض من تأخر عنه. انظر تعليق محقق الشعر.

وقد جاءت الرواية في بعض المصادر (قتيل) بضبطها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة؛ إلا أنها في الأصل منصوبة، وكذا هي في نسختي كتاب الشعر بنص محققه. وانظر توجيهها جميعاً في الخزانة. فرغ: هذر. وجاءت برواية (فرع). قتيل مرة: حنظلة بن الطفيل أخو الشاعر. انظر: شرح المفضليات، والخزانة.

(١) هذا التعليق على الشاهد نقله بنصه البغدادي في: الخزانة (١٠/٦٧) على أنه من قول أبي علي في التذكرة.

(٢) الجملة مُشكلة في وقوع الاستثناء بعد (أقسم) وهو غير دال على النفي، وكان ينبغي أن ياتي (لتفعّلن)، ومُشكلة أيضاً في وقوع الفعل بعد (إلا). وقد حمل النحاة (أقسم) على (نشدتك) وفيه معنى الطلب الدال على النفي فجاز وقوع (إلا) بعده، وأما الفعل بعد (إلا) فهو بمعنى مصدره. وعرض أبو علي هنا للأول فقط. وأصل المسألة عند سيبويه (٣/١٠٥) وذكرها أبو علي مراراً تفصيلاً وإشارة في: الشيرازيات ٤٧-٤٩، ٨٦، ٢٥٦، والخلبيات ٢٢٨، والبغداديات ٣٨١، الحجة (١/١٦٣، ٤/٣٨٧، ٦/٣٩٧) وسيدكرها في: (٨٨-ب، ٩١-أ) وانظر: أمالي ابن الشجري (٣/١٤٥) والمفصل ٧٢، وشرح ابن يعيش (٢/٩٤) والآخر من الشيرازيات.

(٣) أصل المسألة عند سيبويه (٣/١٠٦) من مسألة سأل عنها الخليل، وبعضها في: الأصول (٢/١٩٩-٢٠٠) وهي في ذكرك يميناً لغيرك. وللسيرافي في: شرحه (١٠/١٤٥) بيان شاف ذكر فيها أنه يجوز في إخبارك عن اليمين حكاية لفظ اللافت ويجوز الإخبار بالمعنى. وكلام أبي عثمان هنا على الأخير.

(٤) الأصل: لتفعّلن، والتي بعدها: لأفعلن، وتصحيحهما من الكتاب وشرح السيرافي ومن قوله بعد ذلك "فلم يجئ بتفعّلن..."

«بَعَيْنٍ لَا أَرَيْنَكَ» (١)، هو فعلٌ لك فجاء لفظه كأنه ينهى نفسه (٢) لما كان فيه من معنى (تَغَيَّبَ عَنِّي).

قلت لأبي [عثمان] (٣): فلم لم يدخلوا التنوين (٤) في الفعل الواقع (٥) في القسم؟ فقال: لِيُفَرِّقَ بين اللام التي تدخل للابتداء ولام القسم.

قال سيبويه (٦): ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ﴾ (٧) (ما) بمنزلة (الذي) (٨)، ثم فسره بتفسير الجزاء بأن اللام التي وقَّعت على (ما) زائدة تأكيداً، وإنما كان اللام في باب القسم تأكيداً [إذا] (٩) جاز أن تطرحها، ويستغني الكلام عنها؛ نحو: واللّه لئن جئتني لآتينك، فيجوز أن تقول: واللّه إن تأتيني لآتينك؛ لأن القسم يعتمد على آخر الكلام، والذي بينهما شرط، ولا يجوز أن تحذف اللام من قولك:

(١) مثل يضرب في الحث على ترك البطء، أي اعمل كإني أنظر إليك، جاء برواية (ما أرينك) في: الكتاب (٥١٧/٣) والشعر والشعراء ٦١١، والمقتضب (١٥/٣) ومجالس ثعلب ٥٥١، والإغفال (١٢٩/١)، وجمهرة الأمثال (٢٦١/١) ومجمع الأمثال (١٧٥/١) والمستقصى (١١/٢) وشرح ابن عيش (٥/٩) والصحاح واللسان (رأى) والاساس (عين). وأخشى أن أبا عثمان أراد قولهم (لا أرينك هاهنا) لأن قوله بعد ذلك موافق لما ذكره في الأخير لا في المثل، لأنه ينهى نفسه والمعنى أنه يريد غيره. وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ٥٢١، ٧٣٨

(٢) وهو يريد المخاطب.

(٣) في الأصل: لأبي يعلى، وهو سهو صوابه مما في: الحجة (٦٦/٣) وأبو يعلى تلميذ لأبي عثمان وترجمته في (٤٣-١) وهو السائل هنا. وقد عقد أبو علي في: الإغفال (١٣٣-١٣٧) مسألة حكى فيها نص أبي عثمان، وقد أخذ بأكثره في: التعليقة (٢١٣/٢) كما فصل القول في: الحجة (٦٦/٣). وانظر الأقوال في آية آل عمران في: معاني الأخفش (٢٢٥/١) والفراء (٢٢٥/١) والإغفال (٤٠٤/٢) وسر الصناعة ٣٩٩، وإعراب القرآن المنسوب ٥٦٦، ومجمع البيان (٤٠٣/٢) وشرح الكافية للرضي (٤٥٦/٤) والدر (٢٨٣/٣).

(٤) يريد النون.

(٥) أي الماضي، وفي الأصل غير الواقع، وهو عكس المراد.

(٦) الكتاب (١٠٧/٣).

(٧) سورة آل عمران: من الآية (٨١).

(٨) ذكر في الحجة أن المراد أن (ما) اسم كما أن (الذي) اسم وليست بحرف، ولم يرد أنها موصولة.

(٩) الأصل: إذ، والتصويب من الإغفال والسياق لا يقبل غيره.

والله لزيدٌ ضربته؛ لأنَّ القَسَمَ ليس مما يَقَع على مثل: (زيد) و(عمرو) والذي / ١٤١
بمنزلتهما، وذا في (زيد) يجوز على يمين؛ كأنك قلت: والله لزيدٌ لأضربه، وتكون اللامُ
الثانية توكيداً تبَع النون؛ ليفصل بين اللام التي تؤكد القَسَمَ وبين اللام (١) التي يعتمد
عليها القسم وتكون يميناً مستأنفة، فإذا أردت التوكيد قلت: لا والله لزيدٌ لأضربه.

ولو كانت بمنزلة (الذي) لكانت مبتدأة و(آتيتكم) صلة، وقد حُذِف منه ما يرجع
إليه [والتقدير] (٢): (آتيتكموه)، و﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ (٣) خبرٌ عنه، والهاء في
(به) راجعة إلى (ما)، كأنه قال: لتؤمننَّ بما آتيتكموه.

قال (٤): والوجهُ عندي أن يكون للجزاء؛ لأنَّ الفعل الماضي إنما يكون في معنى
المستقبل في الجزاء لا في غيره، والمعنى: أنه أخذَ ميثاقهم على أن ينصروه ويؤمنوا بما
يأتيهم فيما يُستقبل من كتابٍ وغيره.

والدليلُ على أن (آتيتكم) ثم (جاءكم) معناه مستقبلٌ قوله: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ
وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾. فإذا كان جزاءً كانت الأولى توكيداً، وإذا لم تكن جزاءً كانت اللامُ
للقَسَمِ، وقد قال سيبويه (٥): ومثلُ هذه الآية: ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ (٦)
فهذا جزاء؛ لأنه يقول له ولمن تبعه، وهذا الفعل الماضي في معنى المستقبل، / ٤١ ب
ولامُ القسم الذي يعتمد عليه وقَعَت عليه، ولامُ القسم أبدأ - وإن كانت مؤخّرة - فمعناها
مقدّمة، ويجوز أن تُجعل إلى جنبِ المقسم به (٧). و﴿لَظَلُّوا﴾ (٨) لا يجوز إلا أن يليَ
المقسم به؛ لأنَّ الفعل الماضي إنما يكون في معنى المستقبل وهو بعدَ الجزاء، فإذا تقدّمه

(١) أجاز ابن بري تكرار (بين) مع الظاهر راداً على الحريري منعه ذلك. انظر احتجاجه في: درة الغواص شرحها
وحواشيها ٧٦٢.

(٢) إضافة يقتضيها السياق.

(٣) سورة آل عمران: من (٨١).

(٤) أي أبو عثمان.

(٥) الكتاب (٣/ ١٠٨).

(٦) سورة الأعراف: (١٨).

(٧) آخر ما حكاه من كلام أبي عثمان في الإغفال.

(٨) سورة الروم: (٥١) وأول الآية: ﴿وَلَمَّا أَرْسَلْنَا رِيحًا قَرَأُوهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا﴾.

ذَهَبَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَحْدَثَ هَذَا الْمَعْنَى فِيهِ بَعْدَهُ اتِّسَاعاً.

قُلْتُ لِأَبِي [عُثْمَانَ] (١): أَيْجُوزُ: وَاللَّهُ لَزَيْدٌ أَضْرِبُهُ؟ قَالَ: جَيِّدٌ.

فَا: يُوَكِّدُ اعْتِرَاضَ أَبِي عُثْمَانَ عَلَى سَيَّبُوهِ فِي الْآيَةِ تَشْبِيهُهُ إِيَّاهُ بِقَوْلِهِ: ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَا مَلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ وَهَذِهِ لَا تَتَوَجَّهُ إِلَّا عَلَى الْجُزْأِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى أَنَّهَا صِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا رَاجِعَ فِي الْكَلَامِ يَرْجِعُ إِلَيْهِ، فَتَشْبِيهُهُ بِهِ هَذِهِ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا الْجُزْأَ يَوْجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مَا شَبَّهَ بِهِ جُزْأً.

وَلَهُ أَنْ يَفْصِلَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ (بِه) فِي (لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ) يَعُودُ إِلَى الْمَوْصُولِ؛ كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو عُثْمَانَ، قَالَ: (لَمَّا آتَيْتُكُمْ) خَرَجَ مَخْرَجَ الْمَجَازَةِ، وَمِثْلُ قَوْلِكَ: وَاللَّهِ إِنْ آتَيْتَنِي لَا تَيْنُكَ، اللَّامُ الْأُولَى تَوْكِيدٌ، وَالثَّانِيَةُ لِلْقَسَمِ، وَلَا يَكُونُ أَنْ يَكُونَ الْأُولَى لِلْقَسَمِ وَالثَّانِيَةُ لِلتَّوَكِيدِ مِنْ قَبْلِ أَنْ النَّونُ مَعَ اللَّامِ أَخِيرَةٌ، فَلَمْ يَجُزْ / ٤٢ أُنْ يَكُونُ لَامٌ (لَظَلُّوا) إِلَّا بِجَنْبِ الْمُقْسَمِ بِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْجُزْأِ، وَقَدْ فَسَّرْتُ لَكَ.

قَالَ أَبُو عُثْمَانَ: إِذَا قُلْتُ: أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ (٢)، فَمَحَالٌ أَنْ يَكُونَ (غَيْرِ) فِي مَعْنَى (إِلَّا)؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ (أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ)، وَلَكِنْ هُوَ (غَيْرُ) الَّذِي يَكُونُ مِثْلَ (مِثْلِ) (٣).

وَإِذَا قُلْتُ: أَتَانِي الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ (٤)، فَ(غَيْرِ) هُوَ الْقَوْمُ الَّذِينَ جَاءُوا، وَ(زَيْدِ) لَمْ يَأْتِ، وَوَقَعَ الْإِعْرَابُ عَلَيْهِ - لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى (إِلَّا) - نَحْوُ وَقْعِهِ [عَلَى] (٥) الْاسْمِ الَّذِي بَعْدَ (إِلَّا)، وَلَمْ يَصِلْ إِلَى إِعْرَابِ (زَيْدِ)؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ.

وَإِذَا قُلْتُ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ غَيْرُ (٦) زَيْدٍ، فَ(غَيْرِ) هُوَ أَحَدُ [الَّذِينَ] (٧) لَمْ يَأْتُوا،

(١) الْأَصْلُ: يَعْلَى، وَهُوَ سَهْوٌ كَسَابِقُهُ.

(٢) أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ عِنْدَ سَيَّبُوهِ (٣٤٣/٢) وَأَخَذَ أَبُو عَلِيٍّ فِي: التَّعْلِيلَةِ (٧١/٢-٧٣) بِبَعْضِ قَوْلِ أَبِي عُثْمَانَ

هَنَا. وَانْظُرْ: الْمُقْتَضِبَ (٤/١٨٧، ٤٢٢) وَالْأَصُولَ (١/٢٨٥) وَالْمُنْثَوْرَةَ ٥٨، وَالْإِيضَاحَ الْعُضْدِيَّ ٢٢٨،

وَالْحِجَّةَ (١/١٤٢-١٦٤) وَالنَّكَتَ (٢/٢٥٥).

(٣) مِثْلُهَا فِي الْإِعْرَابِ، وَخِلَافُهَا فِي الْمَعْنَى.

(٤) انْظُرْ: الْمُقْتَضِبَ (٤/٤٢٢) وَالْحِجَّةَ (١/١٦٠).

(٥) الْأَصْلُ: بَعْدَ، وَلَا وَجْهَ لَهُ.

(٦) فِي الْأَصْلِ لَمْ تَضْبُطْ، وَفِي الْكِتَابِ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ. وَاقْتَصَرَ فِي: التَّعْلِيلَةِ (٢/٧٢) عَلَى الْبَدَلِيَّةِ.

(٧) الْأَصْلُ: الَّذِي، وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعَ قَوْلِهِ: لَمْ يَأْتُوا.

و(زيد) هو الآتي، ووقع الإعرابُ عليه (١) كما يقع على الاسم الذي بعد (إلا)؛ والعلّة في الموجب والمنفي واحدة.

الإضمارُ المخالفُ للمُظهر

قال: تقول: أتتني امرأة لا [يكونُ] (٢) فلانة، المضمرُ مخالفٌ لمُظهره (٣)؛ كما أقول: أيُّ القومِ ضربته؟ فالهاء هي (أي) وليس معها من معنى الاستفهام ما مع (أي)، نكرة (٤) تدل على الجنس، ومُضمرُها ليس بخاص (٥) مثل: زيد وعمرو، وخبرُها (٦) خاصٌ يحظرُها أن تكون لغيره؛ مثل / ٤٢ ب قولك: كان منطلقُ زيداً (٧)، فر منطلق (نكرةٌ تدخل في حاله وكل (٨) ما كان مثله، و(زيد) يحظرُه أن يكون لغيره.

ويقال: ضربتُ رجلاً، فتقول: قد عرفتُ الرجل؛ يكون على وجهين: فوجهٌ: أن يكون (الرجل) خاصاً، وإنما قلتُ لي: ضربتُ رجلاً، تُعرض لي بشيء قد عرفتُه بغيرِ ضربك له.

ويجوز أن يكون على قولك: ضربتُ رجلاً، فتقول: أرجو أن أعرف الرجل، فهذا

(١) أي على (غير).

(٢) الأصل: تكون، وهو مخالف لأصل المسألة، وانظر المصادر المذكورة في الهامش التالي.

(٣) (لا يكون) في الاستثناء اسمها مضمر وجوباً تقديره (بعضهم) أو اسم فاعل من الفعل السابق له وهنا (الآتي)، وعلى الوجهين هو مذكر والاسم الظاهر مؤنث. وأصل المسألة في: الكتاب (٣٤٨/٢) وانظر: المقتضب (٤٢٨/٤) والأصول (٢٨٧/١) والمقتصد (٧١٥/٢) وعرض أبو علي لبعض ما يتعلق بالمسألة في: الحليبات ٢٦٣، والمنثورة ٦٦ والإيضاح ٢٢٩.

(٤) يريد (امرأة).

(٥) ذهب السيرافي في: شرحه (٣٧٧/٢) وتابعه ابن عصفور في: شرح الجمل (٤٠٤/١) والرضي في: شرح الكافية (٢٠٧/٤) إلى أن الضمير العائد إلى النكرة غير المختصة فائدته كالنكرة.

(٦) يريد بخبرها (فلانة) وعادة ما يكون علماً.

(٧) أجازَه سيبويه (٤٨/١) في الشعر وضعف الكلام. وانظر: المقتضب (٩٢/٤) والأصول (٦٧/١) وشرح السيرافي (٣٧٥-٣٨١/٢) وإعراب النحاس (١٨٧/٢) والإيضاح العضدي ١٣٦، والمنثورة ٢٠٨، والمحتسب (٢٧٩/١) وشرح الصفار (٨٣٢/٢) وقد اضطرب كلام الأخير فرد مقالة السيرافي أولاً ثم أخذ بها في آخر كلامه.

(٨) معطوف على فاعل (تدخل).

معرفة غير خاص^(١) مثل المعرفة التي يُضمَر في (يكون^(٢) فلانة).

قال أبو عثمان: سمعت أبا عون الحرمازي^(٣) يقول:

هل هو إلا الذئب لاقى ذيبا

كلاهما يطمَع أن يُصيبا

قَبْلَ الصُّباح مأكلاً عجيبا

قال أبو عثمان^(٤): الألف لا تقع ملحقة إلا طرفاً، ولا تكون ملحقة حشواً، والواو إذا لم يكن ما قبلها معها فهما للمد.

قال أبو الحسن^(٥): (الضاربك) الكاف مجرورة، لا يجوز أن تكون منصوبة مثل (زيد) إذا قلت: الضاربان زيدا؛ لأنك إنما تنصب بنية التنوين في (الضاربان)، والنون في [ضاربك]^(٦) لا يجوز إظهارها كما جاز / ١٤٣ إظهارها في (زيد).

قال أبو عثمان: ينكسر عليه قوله:

(١) لأن تعريفه لفظي لتقدم ذكره لأنه معروف في نفسه. انظر شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٠٤) وشرح الكافية للرضي (٤/ ٢٠٧، ٣/ ٢٣٥).

(٢) الأصل: تكون، وأمرها كالسابقة.

(٣) هو الحسن بن علي الحرمازي، أعرابي راوية قدم البصرة ونزل بها، من طبقة الجرمي، وأخذ عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي، كنيته في التراجم أبو علي، إلا أنه يذكر في بعض الأخبار بأبي عون، وقد ذكر ابن سلام الكنيتين، وجرحه السجستاني. انظر: طبقات الفحول ٧٨، ٩٨، ومراثي اليزيدي ١٨١، وفعلت للسجستاني ١٣٠، والأغاني (٨/ ٣٥٤) والفهرست ٧٦، ومعجم الأدباء ٩٣١، ونور القبس ٢٠٨ والوافي بالوفيات (١٢/ ١٤٢).

(٤) بعض قوله في: المنصف (١/ ١١٨، ١٦٨) وقبس منه أبو علي في: الحجة (٢/ ٣٦٠) وانظر: سر الصناعة ٥٨٨، ٦٩١.

(٥) القول بأن الضمير في (الضاربك) و(الضاربك) محله الجر هو لسيبويه إذ هو المختار عنده، ويبدو أن لأبي الحسن قولين أحدهما ما في معانيه (١/ ٩٠) وهو موافق لما جاء هنا، والآخر منقول عنه في بعض المصادر مفاده أنه يوجب النصب، وللمبرد رد على قوله الأخير. وأما أبو علي فقد عقد مسألة في: البصريات ٨٦١-٨٦٦ أجاز فيها الأمرين إلا أن الوجه عنده النصب. انظر: الكتاب (١/ ١٨٧) وهامشه (١/ ١٨٨) والانتصار ٨٥ وشرح السيرافي (٤/ ٨٨).

(٦) الأصل: ضاربان، وهو خطأ لعدم ملأه منته للسياق.

وما كل^(١) مَنْ وَاقَى مِنْى أَنَا عَارِفُ^(٢)

أليس وَقَعَ على نية الهاء؟ وقد جاء بشيء في الكلام وهو التنوين^(٣) لا يثبت مع الهاء، فأثبت التنوين ونوى الهاء، كذلك ينصب الكاف^(٤) وينوي التنوين، وكذلك: كُله لم أصنع^(٥)

أطلق^(٦) وهو ينوي الهاء، والإطلاق لا يثبت مع الهاء لو أظهرها.

(١) الأصل بفتح اللام، وقد جاءت به الرواية إلا أنه مخالف لاحتجاج أبي عثمان بالشاهد.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فقالا تعرفها المنازل من منى

وهو لمزاحم العقيلي في: شعره ص ١٠٥، والكتاب (١٤٦/١) وشرح أبياته (١٧١/١) وفرحة الأديب ٢٩، ١٦٢، والخزانة (٢٥٢/٦) وبلا نسبة في: الكتاب (٧٢/١) ومعاني الفراء (١٣٩/١، ٢٤٢) والخصائص (٣٧٨، ٣٥٦/٢) وانظر تخريجه في: شعره ١٣٦، وذكره أبو علي في: التعليقة (١٠٧/١) على رفع (كل) ونصبه وتوجيه كل منهما، وأنشده في: الشعر ٢٨٣ كقوله هنا و (٩٦-ب) على وجه الرفع الذي حملة سيبويه على أن (ما) حجازية و (كل) اسمها، وخبرها (أنا عارف) حذف منه الهاء والتقدير: عارفه، وهو أحسن الوجهين. والبيت مثل ضربه الشاعر فهو يُشبه مَنْ أضاع بغيره بمكة فأرشدته رفيقاه لأن ينشد ضالته في منى، لذلك كانت رواية الفرحة (فقالا) هي الأنسب.

(٣) أي (عارف). وانظر الخصائص (٣٥٦/٣).

(٤) في (الضارباك).

(٥) بعض بيت من الرجز، وهو مع سابقه:

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنباً كله لم أصنع

وهو لأبي النجم العجلي في: ديوانه ١٥٠، والكتاب (٨٥/١) ومجاز القرآن (٨٤/٢) وشرح السيرافي (١١٢/٣) وشرح أبيات سيبويه (١٥٥/١) والمحتسب (٢١١/١) والخزانة (٣٤٩/١) وشرح أبيات المغني (٢٤٠/٤) وبلا نسبة في: الكتاب (١٢٧/١، ١٣٧، ١٤٦) ومعاني الأخفش ٢٧٥، والفراء (١٤٠/١، ٢٤٢) والانتصار ٥٧، والخصائص (٢٩٣/١، ٦٢/٣) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤٣٤، وكشف المشكلات ٥٤٢، ورؤي الشاهد بنصب (كل) ورفعها، فنصبه بفعل محذوف، ورفع على الابتداء والخبر الجملة بعده على تقدير ضمير محذوف أي (أصنعه). واختلف النحاة في وجه الرفع بين جعله ضرورة شعرية وجوازه في الكلام، وكذلك أبو علي الذي أنشده في: الشعر ٥٠٤، والحجة (٢٦٧/٦) والبصريات ٦٣٤، والإغفال (٣١٤/٢، ٥٣٨)، فمنع في الأخير وجه الرفع على إرادة الهاء وحذفها في الكلام أو التنزيل وحصره في الضرورة، غير أنه احتج به في الحجة لقراءة ابن عامر (وكل وعد الله الحسنى).

(٦) يريد: أصنعي، فإاء الإطلاق لا تجتمع والهاء.

وقال أبو عثمان في باب ما يُردُّ فيه علامة الإضمار إلى أصله: فَمِمَّا رُدُّ إلى أصله (أَعْطَيْتُكُمْهُ) (١)، قال: كان الأصلُ أن يَجِيءَ بِمِيمٍ وواوٍ في الجمع كما جاء بِمِيمٍ وَالْفِ في التثنية، فاستغنوا عن الواو في الجميع؛ لأنهم أَمِنُوا اللبسَ.

حدَّثني أبو يعلى (٢) قال: حدَّثنا أبو عثمان قال: حدَّثنا أبو زيد قال: سمعتُ أبا السَّمَّال (٣) يَقْرَأُ: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾ (٤).

وقال أبو عثمان في قوله (٥): "ما شأنُ عبدِ اللهِ هو خيرٌ منك؟" يعني: أن الفصل لا

(١) أعلاه في الأصل: ك. أي: كذا في الأصل، وذكر سيبويه أن الأكثر والاعرف (أعطيتكموه) وأن يونس زعم أنه يقول (أعطيتكمه). ونص أبو علي في الإغفال على أن الأخير كالنادر لا يُعمل عليه قياس ويسلم للسمع، وعده ابن جني شاذاً عند عامة أصحابهم. انظر الكتاب (٣٧٧/٢) والأصول (١٢٥/٢) والسيرافي (٩٩/٩) والإغفال (٢١٣/١) وسر الصناعة ١٠٣، والخصائص (١٩/٢).

(٢) أبو يعلى محمد بن أبي زرعة الباهلي، بصري من أصحاب المازني ومقدم في طبقة، قُتل ٢٥٧، وله نكت على كتاب سيبويه، وله أخبار مع المازني. وكان أبو علي يراه أحذق من المبرد ونقل عنه مراراً هنا وفي كتبه الأخرى، ولا يبعد أن يكون المنقول عنه هنا من نكته لتعلق النصوص بكلام سيبويه. وعبارة (حدَّثني أبو يعلى) مشكلة ولولا تكرارها كثيراً فيما يأتي لقطعت بأن فيها سقطاً ولعل أبا علي ينقل عن كتاب لأبي يعلى أو عن عصره فقد وجدت بعض ذلك بنصه في مجالس العلماء كما سأذكره في تخريج تلك النقول. انظر: فهرس الأعلام في أمالي الزجاجي وأخباره ومجالس العلماء، والمصون للعسكري ١٢٠، وأخبار النحويين ١٠٨، والحجة (٤٣/١، ٦٦/٣) والإنباه (١٩٠/٤) وبغية الوعاة (١٠٤/١).

(٣) السمال بفتح السين والميم المشددتين قعنب بن هلال العدوي من القراء والنحاة بالبصرة، معاصر لأبي عمرو ابن العلاء والكسائي، له حروف شاذة في القراءات، وذكر القرطبي أنه لا يوثق بما يؤثر عنه. انظر: ميزان الاعتدال (٣٨/٧) والمقتنى للذهبي (٢٩٣/١) ولسان الميزان (٣٩٨/٦، ٨٦/٩) وغاية النهاية (٢٧/٢) وتفسير القرطبي (٣٥/١) وفهرس الأعلام للمحتسب.

(٤) سورة المزمل: (٢٠)، وقرأ برفع (خير) و(أعظم) أبو السمال وابن السَّمِيفع وهي لغة تميم، ويكون على الابتداء و(خير) خبره، والجملة مفعول ثان. ولم يعرض أبو علي إلا لقراءة النصب في: الشعر ٢١٤. انظر في قراءتي النصب والرفع: الكتاب (٢٩٣/١) ونوادر أبي زيد ١٥٤، ومعاني الأخفش ٤٨، ٥١٤، ومعاني الفراء (١١٣/٢) والمقتضب (١٠٥/٤) ومعاني الزجاج (٢٤٤/٥) والقراءات الشاذة ١٦٤، والدر المصون (٥٣١/١٠) ومعجم د. الخطيب (١٥٢/١٠).

(٥) أي سيبويه (٣٩٥/٢)، وقد تداخل هنا كلامه وتعليق أبي عثمان. وسيبويه لا يجيز في هذه المسألة إلا الرفع، لأنه لا يعد (هو) ضمير فصل لا شرطه فيه أن لا يقع بين كلامين يستغني كل منهما عن الآخر بل يقع بين المتلازمين وليس الحال من ذلك، وحكى السيرافي أن الكسائي من بين الكوفيين أجاز ذلك. انظر: المقتضب (١٠٦/٤) وشرح السيرافي (١٢٠/٩) وإعراب النحاس (٢٩٥/٢) والحجة (٢٧٦/٦) والمحتسب (٣٢٥/١).

يكون إلا بين كلامين لا يستغني الأول عن الآخر، و(ما شأنك) كلامٌ مستغنٍ، و(هذا عبد الله) مثله، / ٤٣ ب وإنما مثله بقوله (١): ألا ترى أنك لا تقول: هو الظريف؛ لأنَّ الفصل بين معرفتين، ولا تقع المعرفة بعد (ما شأنك)؛ لأنَّ الذي يقع بعده حال (٢)؛ يريد في قوله: ما شأن عبد الله، لا تقول: ما شأن عبد الله هو الظريف.

قال (٣): إن كنت أتيتنا أمس أعطيناك درهماً، وهذا جزاء، وإنما الجزاء لما لم يقع، وهذا ماضٍ. قال (٤): جاز هذا لأنَّ معناه: إن ثبت هذا عندي فعلت، فمعنى الكلام معنى ما لم يقع بعد، فلذلك جاز.

فا: س (٥) يتأوله على المضي الصحيح في قوله: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾ (٦)، وهذا خلاف قول أبي عثمان، وأبو بكر (٧) يوافق أبا عثمان.

قال (٨): وإنما لم يفرقوا في (اضرباً) مُثنًى بين المذكر والمؤنث، وفرقوا في الواحد والجمع؛ لأنَّ الياء في (اضربي) تدل على فاعلة (٩)، والألف في (اضرباً) تدل على

(١) هذا ليس نص كلام سيبويه بل بمعناه.

(٢) في مثل: ما شأنك قائماً؟ وانظر الكتاب (٦٠/٢).

(٣) سيبويه (٩٤-٩٥/٣) وآخر العبارة فيه (اليوم) مكان (درهما).

(٤) القائل أبو عثمان كما يظهر من تعليق أبي علي بعده.

(٥) لا يريد ب(س) سيبويه لأننا لا نجد آية المائدة في كتابه، وأبو علي نفسه في البصريات يحكي عن الخليل وسيبويه أنهما ذهبا إلى ما ذهب إليه المازني من مجيء الماضي في الجزاء بمعنى ما لم يمض، وهو ما تجده في بعض كلام سيبويه. فالمراد بالرمز (س) هو أبو العباس المبرد الذي يذكر الزجاج وابن السراج عنه أن (كان) في الجزاء تكون على معنى المضي لقوتها ومنه آية المائدة، وحكى ذلك أبو علي في كتبه ورد عليه، ولم أجده في المقتضب أو غيره من آثار المبرد، ولا أستبعد أن يكون الرمز محرفاً عن (د) وهو رمز المبرد في: البصريات ٧٨. انظر الكتاب (١٦/١) والمقتضب (٤٩/٢) ومعاني الزجاج (٤٢/٣، ١٠٦) والأصول (١٩١-١٩٠/٢) والانتصار ١٩٤، وإعراب النحاس (٥٢/٢) والإغفال (٣٢٩-٣٣١/٢) والبصريات (٤٤٤/١) والحجة (٢١٢/٣).

(٦) سورة المائدة: (١١٦).

(٧) في السالف من الأصول.

(٨) القائل أبو عثمان كما يشهد بذلك التخريج في الهامشين الآتين.

(٩) ياء المؤنثة المخاطبة ضمير عند سيبويه، ولكنها عند الأخفش والمازني وكثير من النحويين حرف تانيث كناء التانيث، وأبو علي يأخذ بقول سيبويه وله في ذلك احتجاج طويل في: التعليقة (٤٠/١)، وانظر: الكتاب (٢١٣/٤) وشرح السيرافي (٩/٢) وشرح الرضي (٤١٥/٢) وشرح الصفار (٣٣٠/١) وما في هامشه.

فاعلتين. فلو جاءوا بالياء لتدل على التانيث كان قد جمَعَ بين ما يدل على فاعلة وفاعلين، فكان الأمر يدل على ثلاث؛ فلذلك امتنع الفرقُ.

قال أبو عثمان (١): إذا قلت: أنتم تضربون، أليست الواو ضميرَ الفاعلين؟ قلت: أجل. قال: أفليست تدل على غائبين، / ٤٤ أ والفاعلون مخاطبون، فكيف ذا؟ فقال: قياسُ هذا لو تكلم به أن تقول: أنتم تضرب أنتم، وعلة أخرى أن الفعل إنما أعرب بنفسه لا بغيره، والواو من نفس الفعل، لولا ذلك لم يقع إعرابُ الفعل بعدها، فذا دليل أيضاً أنها ليست بفاعلة.

قال (٢): قولُ سيبويه (٣): "ثمانية مجارٍ خطأ؛ لأنَّ منها ما لا إعراب فيه، فلا مجرى فيه، وإنما المجرى في المعرب، فلو كان في المبني مجرى لكان في أوله مجرى؛ لأنَّ أوله بمنزلة آخره؛ لأنهما جميعاً مبنيان؛ لأنَّ أوائل الأسماء أبداً مبنية.

قال (٤): عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا، ف(زيد) ليس بفاعل وإنما الفاعل اسمُ (زيد)

(١) كلام أبي عثمان يوافق ما حكاه عنه السيرافي في: شرحه (١٠/٢) والرضي في شرحه من أن الألف والواو هنا حرفان يدلان على الفاعلين والفاعلين والفاعل مضمَر، في حين يرى سيبويه أنهما ضميران فاعلان. وانظر فيه الرد على أبي عثمان.

(٢) القائل أبو عثمان، وقد رد عليه اعتراضه أبوسعيد السيرافي وابن جني والصفار، ومما ذكر في ذلك أن المقصود بالمجاري أحوال أواخر الكلم وأحكامها وصورها، أو أن أواخر الكلم مواضع تغير فيجوز إطلاق لفظ المجاري عليها إطلاق بعض على كل. انظر شرح السيرافي (٦٤/١) والانتصار ٤٤، وشرح الصفار (٢٤٧/١) واللسان (جري) ١٤/١٤١.

(٣) الكتاب (١٣/١) ونصه: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر..."

(٤) في إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله لم أجد من ذكر مخالفاً في عد المضاف فاعلاً أو مفعولاً، ثم إن بعضهم قد نص على أن المصدر لا يتحمل ضميراً بخلاف الصفة كاسم الفاعل التي يستتر فيها الضمير، ويوافقهم في ذلك أبو علي في جل كتبه إلا أنه في عبارته في: التعليقة (١٣٨/١) يسمي المصدر مضافاً إلى فاعله ثم يقول إن الضمير في (ضربي زيداً) والظاهر في (ضربُ زيدٍ عَمْرًا) يقوم مقام الفاعل، فظاهر عبارته موافق لما حكاه عن أبي عثمان، إلا أن ذلك يمكن حمله على التسامح بالعبارة لأن سائر كتبه شاهدة على موافقته النحاة. انظر: الكتاب (١٩١/١، ٣٥٩/٢) والمقتضب (٢٦٩/٣) والأصول (١٣٧/١) وشرح السيرافي (٤٦/٤، ٩٠) والبصريات ٣٤٤، والحجة (٤١٠/٣) والإيضاح ١٨٣ والشعر ٥٢٦، والمنثورة ١٠٨ وكتابنا في (٢٧-ب) والخصائص (٤٠٨/٢) وابن يعيش (٥٩/٦) وشرح الرضي (٢٢٤/٢، ٤٠٧/٣).

مضمراً (زيد) يدل عليه؛ لأنَّ الفاعل لا يكون مجروراً، وكذا المفعول به فيه (١).
قال (٢): وإنما منع (ضارب) أن يضاف إلى فاعله لأنه لا يضاف إليه مضمراً، فكذا لا [يضيفه إليه] (٣) مظهراً، قلت (٤): فالمصدر فيه قد تُضيفه إلى الفاعل. قال: لأنني أضيفُ إليه مضمراً.

قال أبو عثمان: لا يلزم الخليل (٥) ما قال سيبويه في (لن) أنَّ الفعل صلة فلا يعمل فيما قبله؛ كما لم يلزم (كأنَّ زيداً منطلقاً) / ٤٤ ب أن لا يكون كلاماً؛ لأنه لو كان كلاماً كما قال سيبويه (٦) لكان (زيد منطلقاً) صلةً لـ (أنَّ)، فبقي الكاف لا موصول لها، ولكنها (٧) حرفان جعلاً كلمة واحدة، فكذلك (لن) بمنزلهما.

(١) أي عند إضافة المصدر إلى المفعول به كقوله (عجبت من ضرب عمرو زيد) فعمرو عنده ليس مفعولاً وإنما دليل على المفعول.

(٢) أبو عثمان وقد نقل عنه هذا ابن جني في: الخصائص (٣٥٧/٢)، والمسألة في بعض المصادر السالفة.

(٣) الأصل: يضيف مظهراً، والتصويب من الخصائص.

(٤) القائل أبو علي.

(٥) ذهب الخليل إلى أنَّ (لن) أصلها (لا أن) فحذفوا لكثرتها في كلامهم فصارت كلمة واحدة، وعلّق سيبويه بقوله: "ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمّا زيداً فلن أضرب، لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال: أما زيداً فلا أضرب له"، يريد أنه لا يجوز تقدم معمول صلة (أن) وهو (زيد) على (أن). وحكى أبو علي قول الخليل في بعض كتبه فاحتج له وتجد له في: التعليقة شرحاً لرد سيبويه، ولم أظفر بمصدر حكى قول أبي عثمان. انظر: الكتاب (٥/٣) ومعاني الأخفش (١٢٨/١) والمقتضب (٨/٢) والأصول (١٤٧/٢) وشرح السيرافي (١٧٣/٩) والإغفال (٣٣٥/١) والشيرازيات (١٨١/١) والشعر ٧٦، والتعليقة (١٢٦-١٢٧) والخصائص (١٥٣/٣) وسر الصناعة (٣٠٥/١) والنكت (٣٠٧/٢) وشرح عيون كتاب سيبويه ١٨٠، وشرح الرضي (٣٨/٤) وشرح ابن يعيش (١٥/٧) وشرح المقدمة للشلوبين (٤٧٧/٢) والرصف ٢٨٥، والجني ٢٧٠، والأشباه والنظائر (٢١٢/١) والخزانة (٤٤٢/٨).

(٦) يذهب الخليل وسيبويه وأبو علي وجملة من النحاة إلى أن (كأن) مركبة من كاف التشبيه و(أن)، ومراد أبي عثمان أن الحرف بعد التركيب يحدث له حكم ومعنى يغيّران ما له قبل التركيب، وإلا لكانت كاف التشبيه في (كأن) جاراً للمصدر وليست متعلقة بشيء. وانظر أثر كلام أبي عثمان في: سر الصناعة (٣٠٤-٣٠٦)، والكلام في (كأن) في: الكتاب (١٥١/٣، ١٦٤، ٣٣٢) والبصريّات ٥٥٦، والرصف ٢٠٩، والجني ٥٦٨.

(٧) أي (كأن).

قال أبو عثمان: الدليل على أن اللام يُضمَر بعدها (أن) أنك تُظهره بعدها، فلو كانت عاملة لم يظهر بعدها عامل آخر (١).

والدليل على أن الواو والفاء (٢) يُضمَر بعدهما (أن) ولا تكونان ناصبتين أنك لا تدخل عليهما حروف العطف. و(حتى) (٣) إذا قدرتها جارة أضمرت بعدها (أن) ونصبته (٤) لأن تقع على شيء تجرّه؛ لأنها لا تلغى جارة، فإذا وقعت على الجمل وقع الفعل بعدها مرفوعاً (٥).

قلت (٦): أرايت شيئاً يعمل عملين وهيئته واحدة؟ فقال: (مذ) تجر وترفع وهيئتها واحدة، و(كم) تجر وتنصب ولفظها لفظ واحد.

قال: وكان ينبغي أن يكون نفي (سيفعل) على هيئة إيجابه لا يعمل فيه شيء؛ كما

(١) نصب الفعل بعد اللام بـ(أن) مضمرة وجوباً أو جوازاً هو قول البصريين، والكوفيون والجرمي المضارع عندهم منصوب باللام. انظر: الكتاب (٣/٦-٧) ومعاني الأخفش ٧٣، ١٢٧، والفراء (١/١١٣، ٢٢٠) ومختصر ابن سعدان ٥٢، والمقتضب (٢/٦) والكمال ٣٨٠، ولامات الزجاجي ٦٦، ٦٨، وشرح السيرافي (٩/١٧٧) والحجة (٢/٣٠٧) والإنصاف ٥٧٥، ٥٩٣، وشرح الرضي (٤/٥٣، ٧٨) والارتشاف (٢/٣٩٧، ٤٠١) والمغني (٣/١٦٤).

(٢) نصب المضارع بعدهما بـ(أن) هو قول البصريين، والكوفيون ينصبونه بهما. وكرر أبو علي هذا في بعض كتبه. انظر: الكتاب (٣/٢٨، ٤١) ومعاني الأخفش ٦٦، ٧٣، والمقتضب (٢/٦، ٢٥) والإيضاح العضدي ٣٢١، والتعليقة (٢/١٥٨) والإنصاف ٥٥٧، وشرح الرضي (٤/٧٩) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/١٤٨) والرصف ٣٨٠، والجني ٧٤.

(٣) وكذلك الخلاف في ناصب الفعل بعد حتى كسابقه في الواو والفاء. انظر: الكتاب (٣/٥-٧) ومعاني الأخفش ١٢٧، والفراء (١/١٣٢) والمقتضب (٢/٦، ٣٧) والإيضاح ٢٧٠، ٣٢٥، والتعليقة (٢/١٥٨) والإنصاف ٥٩٧، والرضي (٤/٥٣).

(٤) أي المضارع، ليقع المصدر المؤول في محل جرب حتى.

(٥) انظر تفصيل الرفع بعد حتى في: الإيضاح العضدي ٣٢٦.

(٦) أبو علي يسأل المازني، وبعض النقل في: أمالي الزجاجي ١٤٥، ومجالس العلماء ٦٧. وقد تقدم كلام في (مذ) وتخريج القول فيها (٧-ب) وسيأتي في: (١٨٢-ب)، وسيعرض لـ(كم) في (١٣٤-ب) كما عقد لها باباً في: الإيضاح ٢٣٨، ومسائل في: المنشورة ٧٦-٨٣، وعرض لها في: الشعر ١٨١، والشيرازيات ٤٣٣، والحلبيات ١٠٣، والبغداديات ٤٠١، ٥٢٦.

لم يعمل في موجبهِ فيَجِيء (ما يَفعل) ، وجاء [لن تَفعل] (١) على غير قياس (٢) .
وقد قال قوم (٣) : إنَّ السين وسوف هما الرافعتان ؛ لأنك لا تُدخِل على الأفعال شيئاً
من [عواملها] (٤) وهما فيه موجودتان .

قال أبو عثمان (٥) : يَكسِر عليهم أني لم / ١٤٥ أَرَّ عاملاً من عوامل الفعل تدخِل عليه
لأُم التوكيد (٦) ، وقد دَخَلتْ على السين ، قال عز وجل : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ ﴾ (٧) .
قال : ويعني سيبويه بقوله في كتابه (٨) : " ما كان لِيَفعل ، لم يَذكروا إلا أحد الحرفين ،
وكان نَفياً لما معه حرف " (٩) لم يَعمل شيئاً ، أَحَدُ الحرفين اللام (١٠) ؛ لأنها لا تَعمل في
الفعل شيئاً ؛ كما لم تَعمل السين في (يَفعل) شيئاً ، وإنما تَعمل (أن) مضمرة في
قولك : ما كان لِيَفعل (١١) .

(١) الأصل : أن تَفعل ، ولا وجه له . وانظر : الكتاب (٤ / ٢١٧ ، ٢٢٠) والإيضاح ٣١٩ ، والمقتصد ١٠٥٠ ،
وشرحه في : البصريات ٤٤٦ ، وسيشير إليه في (٩٤ - ب) .

(٢) أعلى (قياس) في الأصل بخط الناسخ : القيا . ولعلها رواية نسخة أخرى .

(٣) لم أجد قائلاً بذلك ، غير أن الكسائي وابن سعدان يقولان بأن المضارع يرتفع بالزوائد في أوله أي حروف
المضارعة . وسيعلل أبو علي في (٨٨ - ب) وغيره عدم إعمال السين وسوف في المضارع بأنهما كالجزء من
الفعل وجزء الشيء لا يعمل فيه . انظر مختصر ابن سعدان ٨٦ ، والسيرافي (٩ / ١٧٢) وإعراب النحاس
(١ / ١٧٣) والإنصاف ٥٥٠ ، والمغني (٢ / ٣٤١) وحاشية الأمير (١ / ١٢٢) .

(٤) الأصل : عواملهما ، ولا وجه له .

(٥) نقل ابن جني في : الخصائص (١ / ١٩٨) كلام أبي عثمان هذا مثلاً على الاستدلال بعدم النظير ؛ وعنه في :
الاشباه (١ / ٣٩٠) .

(٦) في رصف المباني ٢٣٢ ذكر جواز دخول اللام على أن الناصبة للمضارع نحو : لأن تقوم خير لك ، وعلله بأنها
في موضع مبتدأ فعولت معاملته . ولم أجد هذا عند غيره .

(٧) سورة الضحى : (٥) .

(٨) الكتاب (٣ / ٧ - ٨) وشرحه السيرافي في : (٩ / ١٧٧) وأبو علي في : التعليقة (٢ / ١٢٨) . وهما
مسألتان أولاهما وجوب إضمار (أن) بعد لام الجحد وهو قول البصريين يقابله إجازة الكوفيين ظهورها ،
والأخرى ناصب المضارع بعد اللام وقد فرغنا منها قريباً .

(٩) الأصل : صفة حرف ، ووجدت (صفة) مقحمة لا وجه لها ، ولم ترد في أي رواية من روايات نص سيبويه .

(١٠) والآخر (أن) المضمرة .

(١١) والصلة بين (ما كان ليفعل) والكلام قبله على (سوف) أنهم يرون (ما كان ليفعل) نفياً لقوله (كان
سيفعل أو سوف يفعل) على وجه أو نفياً لقوله (ما كان يريد أن يفعل) على وجه آخر .

فا: مما يشهد لسيبويه على أبي عثمان في اعتراضه عليه في (ما مررت بزید وعمرو) (١): ما رأيت زیداً وما رأيتُ عمراً، وكذلك: لا رجل في الدار (٢).

لا يلزم من قال (٣): أعجبني أن أضربك، أن يقول: أعجبني كي أضربك؛ فيمن أدخل اللام على (كي)؛ لأن (كي) إنما دخلت للعلّة؛ تقول: جئتُك كي تفعل؛ أي: جئتُك من أجل فعلك، والفاعل لا يأتي للعلّة.

قال أبو عثمان (٤): وإنما جاء تشنيّة (أنا) على خلاف لفظه (٥)، وجاء تشنيّة (أنت) على لفظه؛ لأن (أنت) له أخ؛ تقول: أنت وأنت، ثم تقول: أنتما؛ كما تقول: رجل ورجل، وتقول: رجلان، و(أنا) لا أخ له، لا تقول: أنا وأنا، فلما لم يكن له أخ يضم إليه وخالف / ٤٥ ب نظراءه جاء تشنيّته وجمعه على لفظة واحدة.

قال (٦): وإنما تنكبوا إظهار (أن) بعد (كدت) دون (عسيت) - وكان الكلام معناه

(١) عرض سيبويه في: الكتاب (١/٤٣٨، ٢/١٨٧) لعبارة (مررت بزید وعمرو) فقال إنك إذا أردت أن المرور وقع بهما معاً فنفيها: ما مررت بزید وعمرو، وإذا أردت مرورين في: حالين مختلفين، فنفيها: ما مررت بزید وما مررت بعمرو، ومثل له أبو علي بقوله (ما رأيت زیداً وما رأيت عمراً). والمازني يرى سيبويه مخطئاً في الثانية، فالنفي على قدر الإثبات، فتكرار العامل لا يكون إلا في حال تكراره في الإثبات، فالنفي الأخير لا يكون إلا لقوله: مررت بزید ومررت بعمرو. وقد ردّ على المازني قوله بأن عدم تكرار العامل لا ينفي الاحتمال الثاني الذي تقبله الجملة، وأخذ المبرد بقول المازني في (الرد على سيبويه) ولكنه لم يعرض له في المقتضب، واقتصر أبو علي في: التعليقة (١/٢٢٠) على إيراد اعتراض المازني. انظر: الانتصار ١١٧، وشرح السيرافي (٦/٧٦) والفصول المفيدة ٦٣.

(٢) يحكي سيبويه (٢/٢٧٥) عن الخليل أن (لا رجل في: الدار) جواب لقولك: هل من عبد أو جارية؟ فكان أبا علي احتج بمجيء النفي عاماً لجميع النوع ولم يكرر العامل، أو أن نفي الواحد (رجل) جاء جواباً لاثنين، وهذا مخالف لما أوجبه المازني من مطابقة النفي للإثبات.

(٣) أبو علي يرد اعتراضاً محتملاً على قول سيبويه في (٣/٦): من أدخل على (كي) اللام فإنها عنده بمنزلة أن، وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن. ونص أبو علي في: الشعر ٥٠٧ على أن كي وصلتها لا تكون فاعلة، وعقد مسألة لكي في: البغداديات ١٩٥. وانظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في مجيء (كي) حرف جر في: شرح السيرافي (٩/١٧٦) وعنه في: الإنصاف ٥٧٠، وانظر شرح الكافية للرضي (٤/٤٨)

(٤) يطابق معنى شرح السيرافي (٩/٢٦) لعبارة سيبويه في: (٢/٣٥٠) وانظر شرح الكافية (٢/٤١٠)

(٥) أي: نحن.

(٦) الكلام شرح لبعض عبارة سيبويه في: (٣/١٥٨)، وجاء بعبارة مفصلة في: التعليقة (٢/٢٦٩) =

(أن) - (١) لأن (كدت) وهذه الأحرف يَكُنُّ لما أنت فيه، والفعلُ بعد (أن) لا يقع لما أنت فيه، إنما يقع مستقبلاً وماضياً.

قال: وإنما ذكر سيبويه (٢) (هلاً تقول ذاك) في أن الاسم لا يقع بعدها؛ لأن أصلها - وإن تنكبوا ذا فيها - أن تقع الأسماء بعدها.

قال (٣): ولا يجوز (عسى زيد منطلقاً).

قال (٤): إنما لم يَجُزْ (والله أفعل) لأنه يلتبس الموجب بالمنفي؛ لأنه يقال: والله أقوم؛ يريد: لا أقوم. قال الشاعر:

وَأَنْسَى نُشَيْبَةَ وَالْجَاهِلُ الْمُغْدُ مَرُّ يَحْسِبُ أَنِّي نَسِيٌّ (٥)

يريد: لا أنسى.

= والمنثورة ٢٣٠-٢٣٢، وأشار له بإيجاز في: الإيضاح ١٢١، والشيرازيات ٦٢٠، والعسكرية ١٤٦، والحجة (٢٧٢/١) وانظر: أخبار الزجاجي ١٢٩.

(١) يريد أن معناه المقاربة، وكذا عبارة أبي علي في المنثورة.

(٢) الكتاب (١/٢٦٨، ٢/٣٠٨، ٣/١٠، ١١٥)، والنص فيما ذهب إليه سيبويه من اختصاص (هلاً) بالفعل ثم هي لا تعمل في اسم ولا فعل، وهذا مخالف لما ثبت عندهم من أن الحرف إذا اختص عمل، والفعل هنا بقي مرفوعاً. وأبو علي في: التعليقة (٢/١٣٠) يقول: "ومالم يختص بالعمل في: واحد منهما (الاسم والفعل) من الحروف لم يمتنع وقوع الاسم والفعل جميعاً بعده، وإن صار مع أحد الضربين من الاسم والفعل بعده أكثر". ونقل محققها في الهامش عن الرماني أن الحرف غير العامل الأصل فيه أنه للاسم. فالأصل في عبارتي كتابنا والرماني يراد به أصل الوضع قبل أن يعرض له عارض يغيره. وأبو علي في بعض كتبه يقرر اختصاص (هلاً) بالفعل. انظر: شرح السيرافي (٥/٣٦) والبغداديات ٢٩٧، والعسكرية ١١١، والمنثورة ١٠٦، والرصف ٤٠٧، والجني ٦١٣.

(٣) تقدم التعليق على عسى قريباً، وهذا كالمثل (عسى الغوير أبؤسا) الذي جاز للرخصة في الأمثال، وانظر: الإغفال (٢/٤١٣).

(٤) يعرض لعدم جواز تجرد جواب القسم المثبت من اللام والنون، لتجرده في المنفي لأن الأخير يجوز حذف (لا) النافية منه فيلتبس النفي بالإثبات. وجاء ذلك في: الإيضاح ٢٧٧، والتعليقة (٢/١٣٣) والشيرازيات ٩٥، والحلبيات ٢٦٧، والشعر ٥٣ قريباً مما جاء هنا، وانظر: الكتاب (٣/١٠٥) وشرح السيرافي (١٠/١٤٥). (٥) من المتقارب، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٠٢، والمقاصد النحوية (١/٣٩٩) وذكر ابن يعيش (١/٣١) أن القصيدة تُروى مطلقاً مرفوعة ومقيّدة ساكنة.

نُشَيْبَةُ ابنة عمه، والمغمّر الذي لم تحكمه الأمور ولم يُجرّبها. والشاهد ما ذكره أبو علي، واستشهد لذلك في بعض كتبه ببيتين آخرين لأبي ذؤيب، فلعلها سمة في لغته.

قال (١): (إذا) (٢) عندي حرف؛ والدليل على ذلك أنها لا تكون مبتدأة ولا مبنياً عليها (٣) ولا فاعلة ولا مفعولة، وإنما أُلغيت لأنها إنما تقع من أجل الشيء (٤)، وإنما تقع موقع التي يُستغنى عنها - والمستغنى عنها التي في قولك: ائتني وآتيك (٥) والتي لا يُستغنى عنها قولك: إن تات فلك درهم.

قال أبو عثمان: أنشدني الأصمعي:

١٤٦ / كساء ما تحكّم يا جلاجلُ
الضربُ نقدٌ والطعامُ آجلُ (٦)

(١) أبو عثمان هنا يذهب إلى حرفية (إذن) ويحتج بعدم وقوعها في شيء من الوظائف النحوية الأربع وأنها غير مختصة. ولأبي علي حديث في (إذن) في: الإيضاح ٣٢٠، والإغفال (١٠٠/٢)، والشعر ٧٠، والتعليقة (١٣٢/٢) يكاد يخلو مما جاء هنا. والقول بحرفيتها مذهب الجمهور، في حين يذهب بعض الكوفيين إلى اسميتها على ما حكى المرادي في: الجنى ٣٦٣، وانظر احتجاج الرضي لذلك في: شرح الكافية (٣٩/٤) وانظر المغني (١٠٩/١).

(٢) كذا بالالف ومثله في كتاب الشعر، وقد وجدتها في مخطوط المقتضب كذلك في موضع واحد وسائر المواضع بالنون. وحكى ابن الدهان في: مخطوط شرح اللمع (٦٨/٣-١) "أن البصريين يكتبونها بالالف ويقفون عليها بالالف، والكوفيون يكتبونها بالنون وهي كذا في كتاب المبرد البصري". في حين أن النحاس في: إعرابه (٤٦٣/١) ينقل عن الفراء عكس ذلك، وقول أبي علي في: الإغفال (١٦٠/٢) موافق لنقل ابن الدهان، وانظر مختصر النحو لابن سعدان ٨٣، والأصول (٢٥٥/٣) ومعاني الحروف المنسوب للرماني ١١٧، وشرح السيرافي (١٩٣/٩) وسر الصناعة ٦٧٩، والرصف ٦٧، والهمع (٢٣٢/٢).

(٣) أبو عثمان ممن يحتج لاسمية الكلمة بوقوعها خبراً، وبذلك استدل في مجالس العلماء ٩٠ على اسمية (إذا).

(٤) يريد أن (إذن) حرف جزاء وجواب، ويلغى عملها إذا ما فقدت شيئاً من شروطها.

(٥) يريد بالتي يستغنى عنها الواو في (ائتني وآتيك)؛ لأنك تقول: ائتني آتك، أو (آتيك) على الاستئناف ولك أن توقع (إذن) موقعها فتقول: ائتني إذن آتيك، ويريد بالتي لا يستغنى عنها فاء جواب الشرط في (إن تات فلك درهم): فليس لك أن تقول: إن تات لك درهم، ولك أن توقع (إذا) موقعها فتقول: إن تات إذا لك درهم. انظر: معاني الفراء (٢٧٣/١) والأصول (١٤٨/٢) وشرح اللمع لابن برهان (٣٤٢/٢) وشرح الكافية (٤١/٤) والمغني (١١٢/١) والدر المصون (١٦٧/٢) والخزانة (٤٤٧/٨) والامير (١٩/١).

(٦) من الرجز، وهما لغطفان بن أنثف أحد بني كعب بن عمرو في: تاريخ الطبري (٥١٨/٣)، والرواية فيه:

لبئس ما حكمت يا جلاجلُ النقدُ دينٌ والطعانُ عاجلُ

وأنت بالباب سميرٌ آجلُ

وعليها يكون الثاني في المتن ملفقاً من بيتين، و(الطعام) تحريف (الطعان)، وفي الطبري (سمير) تحريف =

قال (١): (جئتُ بلا زادٍ) لا يجوز إضمّاره، لا يجوز (بلاه)؛ لأنَّ المضمَرَ المجرور لا يقع منفصلاً.

قال أبو عثمان (٢): لَمَّا خَالَفَ الجوابُ معنى المجاب خالفَ إعرابه في قولك: ائتني فأتَيْكَ؛ لأنه لا يَأْمُرُ الغائبُ (٣) إلا بلام الأمر، فنَصَبَ.

وقال في قوله:

لَعَنَ كُنْتُ مَقْتُولاً وَيَسْلُمُ عامرُ (٤)

أي: وعامرٌ يَسْلُمُ.

= صوابه (سمين)، وجاءت الأبيات بلا نسبة غير مجتمعة في: العين (١٣٥/٦) والتهذيب (١٠٠/١١) واللسان (بجل). وغطفان يخاطب قيس بن الهيثم السلمي الذي كان يُعلّق في عنق فرسه جلاجل وهي الأجراس الصغيرة، ومن أمره أنه كان يستأجر الرجال يقاتلون معه فتقاضاه رجلٌ أجره فقال: أعطيكها غداً. وانظر ترجمة غطفان في: معجم الشعراء المخضرمين ٣٥٣.

(١) لا يَسْلُمُ له احتجاجه إلا بأمرين: أن الباء عاملة فيما بعد (لا)، وأن الضمير المجرور لا يأتي منفصلاً. والاول يقيّد بإبعاد ما رواه الاخفش عن بعض العرب من إعمال (لا) مع الجارّة، والآخر لا يدخل فيه ما أجازته النحاة من مجيئه منفصلاً في الضرورة. انظر: الكتاب (٣٠٢/٢، ٣٦٣) وهامش الاخير، والمقتضب (١١١/٣) ومجالس ثعلب (١٣٣/١) والمنشورة ٨٦، والنمام ٣٣، وسر الصناعة ٦٨١، والإنصاف ٤٦٦، وشرح الرضي (١٥٥/٢، ٤٠٩، ٣٢٧/٤) وشرح ابن يعيش (٨٥/٣) والارتشاف (١٦٥/٢) والخزانة (٢١١/١٠) وما بعدها.

(٢) سيبويه يعلل امتناع الجزم فيما بعد الفاء بما يقوله أبو عثمان، ولكنه لا يجعل ذلك علة للنصب بل الناصب هو (أن)، في حين أن تعليل أبي عثمان للنصب هنا وفي (٦٦-١) موافق للنصب بالصرف أو الخلاف عند الكوفيين، وهو أن تعطف بالفاء فعلا على آخر لا يشاكله ولا يصلح أن يدخل معه في المعنى فيُنصب المعطوف جواباً. وجمّع أبو علي بين الأمرين في الإيضاح، ولابن جني تفصيل واف لما بين قول البصريين والكوفيين من اتفاق واختلاف. انظر: الكتاب (٣٥/٣) ومعاني الفراء (٢٧/١) والأصول (١٧٩/٢)، (١٨٩) وإعراب النحاس (٢١٩/١) وشرح السيرافي (٣٢/١٠) والإيضاح ٣٢٣ وهامشه ٣٢١، والتعليقة (١٥٤/٢) وسر الصناعة ٢٧٥، ودقائق التصريف ٣٧، والإنصاف ٥٥٥، ٥٥٧، والفصول المفيدة ٢١٨.

(٣) أمر الغائب لا بد فيه من اللام في حين أن المواجه قد يأتي باللام على قلة وليس بمستحسن عند أبي علي، والأكثر فيه أن يستغنى عنه بفعل الأمر. انظر: المسائل المنشورة ٢٢٤، وتصحيح الفصيح ٩٦، وإسفار الفصيح ٤٠٩، وشرح الفصيح ٧٤، وأمالى ابن الشجري (٥٢٢/٢) والإنصاف ٥٤٠، وابن يعيش (٥٩/٧، ٣٤/٩).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فلا يدعني قومي صريحاً حُرّة

وهو لورقاء بن زهير العبسي في: شرح أبيات سيبويه (١٤٣/٢) والكامل في: التاريخ ١٥٦، ولقيس بن=

قال: والنصبُ في قوله (١): ائتني فأحدثك؛ لأنه لم يصل إلى جزمه إلا بلام، فنصب.
قال: ويجوز:

وتقرُّ عيني (٢)

أي: وعيني تقرُّ، وكذا:

ويغضبُ منه (٣)

على: صاحبي يغضبُ.

= زهير في: الكتاب (٤٦/٣) وتحصيل عين الذهب ٣٩٥، والفصول المفيدة ٢١٣، وبلا نسبة في: معاني
الفراء (٦٧/١) ودقائق التصريف ٤٧٠، وأمالى المرتضى (٤٨٠/١) ومجمع البيان (٤٣٢/٥) وشرح
التسهيل (٢١٨/٣) والخزانة عرّضا (٣٥١/١١، ٣٦١). وللشعر خبر أورده ابن السيرافي وابن الأثير،
والرواية عند الأول: وتسلم بالتاء؛ والمراد بعامر بنو عامر القبيلة. والشاهد عند سيبويه رفع المضارع بعد الواو
على ما ذكر في المتن، وعلله السيرافي في: شرحه (٤٧/١٠) بأن "واو الحال تطلب الأسماء المبتدأة،
والنصب في يسلم أجود... لأن المعنى: لئن كنت مقتولا مع سلامة عامر"، يريد أن الواو للمعية.
(١) المسألة في: الكتاب (٣٦-٣٤/٣) والحجة (٢٠٦/٢) وسبق الكلام على مثلها (ائتني فأتيك)، وسيبويه
يجيز فيها الرفع على الابتداء، والنصب.

(٢) بعض بيت من الوافر، وقامه:

وليس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

وهو ليسون بنت بحدل الكلبية في: سر الصناعة ٢٧٣، والمحتسب (٣٦٣/١) والأشباه والنظائر للخالدين
(١٣٢/٢) والحماسة الشجرية (٥٧٣/٢) والحلل ٢٦١ وكشف المشكلات ٥٨٧، وإيضاح شواهد الإيضاح
(٣٤٦/١) وشرح الجمل لابن خروف ٨٠٤، والمقاصد (٣٩٧/٤) والخزانة (٥٠٥/٨، ٥٧٥) وحاشية
بانث سعاد (٥٧٥/١) وانفرد ابن طيفور في: بلاغات النساء ١٧٤ بنسبته إلى امرأة من ولد طلبة بن قيس
ابن عاصم تزوجها يزيد بن هبيرة، والبيت بلا نسبة في: الكتاب (٤٥/٣) والمقتضب (٢٦/٢) والأصول
(١٥٠/٢) والصاحبي ١١٢، وإعراب النحاس (٢٧/٢) وأنشده أبو علي في: الإيضاح ٣٢١، والحجة
(٣٦٢/٣). وجاء في: بعض المصادر: الكلابية، وصوابه الكلبية وانظر الاشتقاق ٥٥٧.

والشاهد عند سيبويه وغيره نصب (تقر) بأن مضمره ليصبح عطفه على الاسم (لبس)، وليصح اجتماع
لبس عباءة وأن تقر العين وخبرهما (أحب) واقتصر أبو علي في كتابيه على هذا الوجه. وأما وجه الرفع -
وجعله القيسي في إيضاح الشواهد رواية - على ما جاء في: المتن هنا فعلى الحال وقدّره بالجملة الاسمية لأن
واو الحال تلزم الجملة الاسمية، وللرفع تأويل آخر حكاه البغدادي عن اللخمي في الخزانة والحاشية.

(٣) جزء من بيت من الطويل، وقامه:

= وما أنا للشيء الذي ليس ناعمي ويغضب منه صاحبي بقؤول

قال (١): وإنما جارك (٢) أهل المدينة الجار في قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ [أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا]﴾ (٣) على تقدير: لا يُكَلِّمُ اللَّهُ الْبَشَرَ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا، أي: [٤] إلا في هذه الحال، فلو أوصَلَه وحيًّا - وهو مستثنى - ولكن وحيًّا (٥) من وراء حجاب، لم يكن معه (٦) (أو)؛ لأن (أو) تَعطِفه على (وحي)،

= وهو لكعب بن سعد الغنوي في: الكتاب (٤٦/٣) والأصمعيات ٧٦، وأمالي القالي (٢٠٤/٢) والحماسة الشجرية (٤٧٣/١) والمفصل ٢٤٩، وشرحه لابن يعيش (٣٦/٧) وأمالي ابن الحاجب (٤٧/٢) والخزانة (٥٧٠/٨) وجاء في: الحماسة البصرية ٨٨١ أنها لمالك بن حريم وتروى لكعب بن سعد الغنوي، وهو بلا نسبة في: الكامل ٨٨٢ بهامشه، والمقتضب (١٨/٢) والتعليقة (١٦٣/٢) والمنثور ١٤٩، والشعر ٤٢٦، والمنصف (٥٢/٣) ومحاضرات الأدباء (١١/٢).

والشاهد أجاز فيه سيبويه النصب على ما في الشاهد السابق عطفا على الشيء، والرفع - وهو الأجود عند النحاة - عطفا على صلة (الذي)، وعلى ذلك كلام أبي علي في كتبه الثلاثة، ولكن حمل الرفع هنا على الحال كالبيت السابق لم أجده منقولا عن أحد. وانظر اعتراض المبرد والرد عليه في: السيرافي (٤٧/١٠) والخزانة.

(١) حكى الباقر في: الاستدراك ١٧٨، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٥٧ قول أبي علي في الآية الآتية ناصبا على أنه في التذكرة. والنص هنا أقرب لأن يكون تلخيصا لبعض ما حكاه مع زيادة معنى لا نجده هناك، والمسألة في تفسير وجه الرفع في قراءة أهل المدينة (أو يرسل) بالرفع، بخلاف قراءة النصب التي يقدرون فيها (أن) ناصبة للفعل. والآية مما كثر الكلام فيها في المصادر، ولكن تكاد تخلو مما جاء هاهنا. انظر: الكتاب (٤٩/٣) والمقتضب (٣٤/٢) وشرح السيرافي (٥٤/١٠) ومعاني الزجاج (٤٠٣/٤) والحجة (١٣٦/٦) والمنثور ١٥١، وإعراب القراءات لابن خالويه (٢٨٩/٢) وشرح عيون كتاب سيبويه ١٨٥، وكشف المشكلات ٥٦١، ٩٩٧، ١٢٠٤، وتبيان العكبري ١١٣٦، ومجمع البيان (٢٨٨/٥)، ٦٤/٩ وأمالي ابن الحاجب (١١٥/١) وشرح الرضي (٧٣/٤) والبحر (٥٠٤/٧) والدر المصون (٥٦٧/٩) والمغني (١٢٦/٦).

(٢) كذا، ولم أهتم فيها إلى شيء، ولعله أراد: حرك. وانظر كلامه على الآية نفسها في: الحجة (١٣٣/٦) والمسائل المنثورة ص ١٥١.

(٣) سورة الشورى: ٥١، وقرا برفع (يرسل) نافع وابن عامر والزهري وشيبة وبرواية عن ابن ذكوان، وذكر سيبويه وغيره أنها قراءة أهل المدينة. انظر: الكتاب (٤٩/٣) والمقتضب (٣٤/٢) والسبعة ٥٨٢، والمبسوط ٣٩٦، والمحرر ١٦٧٣، والإقناع ٧٥٨، والإتحاف ٤٩٣، والنشر (٢٧٥/٢) وتفسير القرطبي (٣٦/١٦).

(٤) إضافة يقتضيها السياق اعتمدت فيها على نص سيبويه.

(٥) كذا بالنصب على ما سيبينه.

(٦) أي مع الجار (من).

فجعلوا (وحيًا) حالاً عاملاً فيه (يُكَلِّمُه) (١)، وَعَطَفَ (أو مِنْ وراء) عليه (أو يُرْسِلُ)،
ويَجْعَلُه حالاً (٢)؛ لَأَنَّ (أَنْ) لَا تَقَعُ إِلَّا عَلَى ماضٍ أو مستقبل، والحال لَا تكون إِلَّا ما
أنتَ فيه.

/ ٤٦ ب قال: ويجوز نصبُ (وحي) على الاستثناء، وَيَتَوَهَّمُ بعد (ولكن) معنى
(كلام) لِوَصْلِ (مِنْ) (٣) ويكون في موضع استثناء.
وقال (٤) في قوله:

حَرَاجِيحُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ (٥)

(١) أبو علي يمنع في المنثورة والحجة أن يكون عامله (يكلمه) المذكورة ويقدر عاملاً محذوفاً (يكلمه) أو ما في
معناه. وانظر في هوامش الكشف التعليق على ذلك.

(٢) هذا أحد قولين في الرفع، والآخر على القطع والاستئناف.

(٣) لأن ما قبل (إلا) إذا كان كلاماً تاماً لا يعمل فيما بعدها، فيجب تقدير (يكلم) أو ما في معناه يتعلق بها
(من).

(٤) نقل البغدادي في: الخزانة (٢٥٢/٩) وشرح الأبيات (١١٠/٢) هذه المسألة عن القصريات بنصها
المذكور وهنا على أنها من كلام أبي علي، في حين أن الكلام يرويه أبو علي عن أبي عثمان المازني
كالنصوص السابقة لما يلي، وانظر الهامش التالي.

(٥) صدر بيت من الطويل وتمامه:

على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا

وهو لذي الرمة في: ديوانه ص ١٤١٩، وتخريجه فيه ٢٠٤٤، والكتاب (٤٨/٣) ومعاني الفراء (٢٨١/٣)
وشرح السيرافي (٥٢/١٠) والحلبيات ٢٧٣، ٢٧٨، والموشح ٢٣٧، والمحتسب (٣٢٩/١) والجنى ٥٢١،
والإنصاف ١٥٦، وشرح ابن يعيش (١٠٦/٧) وشرح اللباب للوالي (٥٧٣/٢) والخزانة (٢٥٠/٩)
وشرح أبيات المغني (١١٢/٢) وجاء بلا نسبة في: الخطاريات (١٠٣/٢) وأمالى ابن الشجري
(٢٧٣/٢). والشاعر يصف نياقاً بأنها حراجيج وهو جمع خُرْجُوج وهي الناقة الضامرة، والخسف: الجوع
وهي أن تبيت على غير علف.

والشاهد مما خُطِّي فيه ذو الرمة بدءاً بابي عمرو بن العلاء فالأصمعي فالجرمي وغيرهم، واختُلف فيما يُروى
عن الأصمعي. والمتكلم هنا لا يرى إلا زيادة (إلا) في: البيت وحكى ابن جني في الخطاريات وابن يعيش
هذا عن المازني، ولم أجد من نسبته إلى أبي علي إلا البغدادي معتمداً على نصنا. وأنشد أبو علي البيت في
الحلبيات وأجاز فيه كون (تنفك) تامة، وعزا القول بالزيادة إلى الأصمعي و(مناخة) خبر (تنفك)، ثم
أجاز جعل (على الخسف) خبراً و(مناخة) حالاً على التقديم والتأخير في الاستثناء. وانظر مناقشة ما قيل
في الشاهد في شرح اللباب.

(إلا) ها هنا زائدة، لولا ذلك لم يَجْز هذا البيت (١)؛ لأن (تنفك) في معنى (تزال)، و(لا يزال) لا يُتكلّم به إلا منفيًا عنه؛ مثل قولك: ما زلت قائمًا، نفّي زولان (٢) القيام.

قال (٣): فوافقَ الرفعُ النصبَ في وجهٍ واحد؛ في الإشراك وحده؛ قال (٤): يُريد في قوله (٥): لا تَأْكُلِ السمَكَ وتَشْرَبِ اللبنَ.

مما يُجزم جوابه في الأمر والنهي وغيرهما قال الفرزدق:

ألا ليتنا كنّا بَعِيرَيْن لا نَرِدُ على حاضرٍ إلا نُشَلُّ ونُقَذَفُ (٦)

قال أبو عمرو (٧): (حَسْبُكَ) الضمةُ فيه ضمةُ بناءٍ مثل ضمةِ (حيثُ)، وإضافتهُ

(١) ضَعَفَ المرادي في الجنى القول بزيادة (إلا) وقرّر أنه غير معروف، وانظر التوجيهات الأخرى في المواضع السالفة.
(٢) زولان من مصادر (زال يزال). وذكر أبو علي في: الحليبات ٢٧١ تصريفات كثيرة للفعل ليس بينها هذا.
(٣) المثال دائر في كتب النحو، ولم أجد بين المتقدمين من عَرَضَ للرفع فيه وحمله على الحال، إلا أن السيرافي في شاهد (وتأتي مثله) أجاز في رواية الأصمعي بتسكين الياء أن الواو للحال، وأما أبو علي فعَرَضَ في: الحجة (٢٩٣/٣) والتعليقة (١٦١/٢) للرفع بعد هذه الواو مطلقاً وحمله على الاستغناء، ويجوز أن يكون مراده في بعض كلامه الحال على عادتهم في تقدير الحالية بالجملة الاسمية، واقتصر في الإيضاح ٣٢٣ على نصب (تشرب). وقد أجاز العكبري في اللباب والرضي وابن الناظم والفالي ما في المتن، واستبعده ابن هشام لدخول واو الحال على المضارع المثبت. انظر: الكتاب (٤٢/٣) والمقتضب (٢٤/٢) والأصول (١٥٤/١) وإعراب النحاس (١٨٤/٢) وشرح السيرافي (٤٥/١٠) والإغفال (٢٥٠/١) واللمع ٧٤، والإنصاف ٥٥٦، واللباب (٤١، ٢٢/٢) وشرح الألفية لابن الناظم ٦٨٣، وشرح الرضي (٦٦/٤) وشرح ابن يعيش (٢٥/٩) وشرح اللباب (٤٨٧/٢) والمغني (٥٠٣/٥).

(٤) أي أبو علي، وهذا يرجح أن السابق أبو عثمان.

(٥) أي سيبويه في الموضع المذكور من الكتاب.

(٦) من الطويل، وهو للفرزدق في: ديوانه (٢٥/٢) والنقائض (٩/٢) وأشباه الخالدين (٨٤/٢) وجمهرة أشعار العرب ٨٧٨، وأمالي المرزوقي ٤٣٩، وخرّجه محقق الجمهرة من: منتهى الطلب (٢٥٤/٥) والعمدة ٧٦٩. الحاضر: الحي العظيم، نُشَلُّ: نُطْرَد، ونُقَذَفُ أي بالحجارة. والشاهد فيه جزم (نرد) جواباً للتمني.

(٧) نقل أبو حيان والسيوطي عن أبي عمرو بن العلاء وأبي عمر الجرمي أكثر ما في هذا النص، والجمهور على خلاف ما ذهبوا إليه (حسبك) معرب عندهم مرفوع بالابتداء وخبره محذوف. ولم أجد في كتب أبي علي إلا قول العرب (حسبك ينم الناس) وخلا كلامه مما جاء هنا. انظر الكتاب (١٠٠/٢)، والمقتضب (٣٨٣/٤) والأصول (٣٦/٢) وشرح السيرافي (١٣٣/١٠) والشيرازيات ٢٧٤، ٣٩٤، والمنشورة ١٥٦، والإغفال (٨٧/٢) والتذيل والتكميل (٢٨٦/٣) والارتشاف (٣٣/٢) والهمع (١٠٥/١).

كإضافة (عَلَيْكَ) (١). قال: وإنما حَكَمْتَ عليها بأنها مبنية دون أن تكون مُعَرِّبة؛ لأنها اسمُ الفعل (٢) مثل (رُوِيَ).

فا: الإضافة لا تَمْنَعُ البناء؛ كما لم تَمْنَعْه في (كم رجلٍ)، ولا يَمْنَعُ أيضاً كونها (٣) بمعنى جملة؛ كما [لم] (٤) يَمْنَعُ (عليك) و(حِذْرَكَ) و(دُونَكَ) و(وراءَكَ) ونحو هذا مما وَقَعَ موقع الفعل.

فإن قلت: / ١٤٧ فإن الخبر قد يظهر في نحو قوله: ﴿فَإِنْ حَسْبُكَ اللَّهُ﴾ (٥)، و﴿حَسْبُكَ اللَّهُ﴾ (٦) [وقولك] (٧): حَسْبُكَ درهمان، ولو كان كما قال أبو [عمرو] (٨) لم تظهر هذه الأخبار (٩)، قيل: ظهور الخبر لا يَمْنَعُ مما قال؛ إذ قد جرى مَجْرَى الأمر في مثل (حَسْبُكَ يَنْمُ الناسُ) (١٠) كما أن إعراب (رُوِيَ) في (ضَعَهُ وَضَعاً رُوِياً) (١١) لم يَمْنَعْ فيه البناء، حيث بُني لوقوعه جملةً وتسمية الفعل به، وكذلك (حَسْبُكَ).

(١) أي حرف خطاب وليس اسماً مضافاً إليه، وعليك هنا اسم فعل بمعنى الزم.

(٢) بمعنى اكتف.

(٣) أي: ولا يَمْنَعُ البناء كونها بمعنى جملة.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) سورة الأنفال: (٦٢)

(٦) سورة الأنفال: (٦٤)

(٧) إضافة يقتضيها السياق.

(٨) الأصل: عمر، والتصويب ليطابق الأول، على الرغم من أن القول الأول منسوب للثنين.

(٩) لأن اسم الفعل لا يحتاج إلى خبر، وجاء في: شرح الأشموني (٢٧٠ / ٣) أن مثل (إنَّ حَسْبُكَ اللَّهُ) يرد على من جعلها اسم فعل؛ لأن اسم الفعل لا تدخل عليه العوامل اللفظية. وانظر: شرح التصريح (٥٣ / ٢).

(١٠) جاء هذا القول في أكثر المصادر المذكورة في أول المسألة. وجعله أبوعلي في الشيرازيات والمنثورة بمعنى فعل الأمر، ولكنه لفظاً مرتفعاً بالابتداء، وهو موافق لما احتج به هنا من سلوك (حَسْبُكَ) سلوكين معنى ولفظاً.

(١١) جاءت العبارة في: الكتاب (٢٤٤ / ١) والمقتضب (٢٠٦ / ٣، ٢٧٨) والأصول (١٣٠ / ٢) واللباب للعكبري (٤٥٨ / ١)، و(رويد) فيها صفة معربة، في حين إذا جاءت اسم فعل أمر فهي مبنية.

فإن قال (١): فإنَّ الضمَّ إنما يجيء في البناء في الغاية (٢)؛ نحو: حيثُ وجاءَ [تحتُ] (٣).
وقال (٤): ليس معنى ﴿قُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا﴾ (٥) الجزاء؛ أي: إن قلتَ لهم فَعَلُوا؛ لأنه قد قال لهم ما لم يفعلوا، والمعنى: أنه قال: قلْ لِعِبَادِي افْعَلُوا؛ لأنه إذا قال: قُلْ، فقوله لم يقع بعدُ، فَوَقَعَ (يَفْعَلُوا) في موضع (افْعَلُوا)، و(افْعَلُوا) غير متمكِّن في الأفعال، فلَمَّا وَقَعَ المتمكِّن موقعَ غير المتمكِّن صار مثله؛ كما وَقَعَ (يا زيدُ) موقعَ (أنتَ) فَبُنِيَ (زيد) كما بُنِيَ (أنتَ)، فاستغنيَ بـ(زيد) عنه لما وَقَعَ موقعه، فكذلك استغنيَ بـ(يَفْعَلُوا) عن (افْعَلُوا)، ومثله: ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (٦)، و«مُرَّهْ يحفرها» (٧).

(١) لم يرد في الأصل جواب على هذا.

(٢) الغاية ما كان أصله أن يضاف فإذا اقتطع عما يضاف إليه وسُكِّتَ عليه صار حدًّا يُنتَهَى إليه فسُمِّيَ غاية، وأكثر الغايات ظروف، ومنها ما ليس ظرفاً مثل (حسب). انظر الكتاب (٢٨٧/٣) والمقتضب (١٧٤/٣)

والأصول (١٤٣/٢-١٤٤) وسر الصناعة ٥٠٨، والمفصل ١٦٨

(٣) الأصل: نحن، ولا معنى له. وحكى سيبويه عن بعض العرب بناء (تحت) على الضم. الكتاب (٢٨٩/٣) والمقتضب (١٧٥/٣).

(٤) القول ببناء المضارع لوقوعه في موضع الأمر في مثل الآية حكاه أبو علي عن أبي عثمان المازني في العسكرية والحلبيات والمنثورة، وقال السيرافي: لم يذكر ذلك سيبويه ولا متقدمو البصريين وذكره الفراء والزجاج حكاه عن المازني واحتمل السيرافي أنه أخذه عن الفراء. ولم أجد في معاني الزجاج إلا إجازة القول دون عزو، في حين ينقل النحاس بسنده عن المازني قولاً مغايراً لذلك، ويحكي ابن خروف في شرح الكتاب عن المبرد أن هذا القول في فرخ الجرمي، ومثله الشاطبي في: المقاصد (١١٣/١)، واحتج أبو علي بقول أبي عثمان في العسكرية لبناء المعرب إذا وقع محل المبني وهنا في (٦٩-ب)، غير أنه سيذكر في (١٩١-ب) ما يفسده، ونقل الجامع في كشف المشكلات قول أبي عثمان بلفظ يقارب ما في المتن والمنثورة، وحكى في إعراب القرآن المنسوب أن أبا علي لا يرتضي قول أبي عثمان. وفي المسألة أقوال أخرى انظرها ومناقشتها في: الكتاب (٩٩/٣) ومعاني الاخفش ٨٢، ٤٢٥، ومعاني الفراء (١٥٩/١، ٧٧/٢، ٤٥/٣) والمقتضب (٨١/٢) ومعاني الزجاج (١٦٢/٣) وإعراب النحاس (٣٧٠/٢) وشرح السيرافي (١٢٨/١٠) والإغفال (٦٤/١) والعسكرية ١١٦، والمنثورة ١٥٩، والحلبيات ١٠٧، والشعر ٥٣، وكشف المشكلات ٧٢١، ١٢٢٨، وإعراب القرآن المنسوب ٨١٢، وشرح اللمع للكوفي ٤٥٠، وأمالى ابن الشجري (٤٧٧/٢) وشرح الكتاب لابن خروف ١٨٤، ومجمع البيان (٢٤٣/١، ٨٩/٦، ١٣٢/٩) وأجمعها ما في: الدر المصون (١٠٥/٧) إلا أنه نسب قول المازني للفارسي وهو موافق لظاهر ما في المتن.

(٥) سورة الإسراء: (٥٣)

(٦) سورة إبراهيم: (٣١)، وجاء في الأصل: الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وهو سهو.

(٧) الأصل: بحفرها، وهو تصحيف إذ القول من التراكيب النحوية المشهورة، وجاء في الكتاب والمقتضب والأصول (١٦٢/٢).

قال (١): لو أظهرَ (أن) هنا جاز نصبه على المفعول مثل / ٤٧ ب قوله (٢) فيما قال:
﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (٣)، أضاف (إذا) - وهو حين - إلى (جاءوها)،
و(فُتِّحَتْ أَبْوَابُهَا) معطوفٌ، فليس في الظاهر خبرٌ (٤) مُضمَرٌ.
فإذا قلت (٥): مَخَافَةُ الشَّرِّ، فيَجُوزُ أن يكون جرّاً؛ لأنهم يَحذفون حرفَ الجرِّ منه
كثيراً؛ مثل:

(١) تقدير (أن) في مثل هذا الموضع لم أجده عن أبي عثمان ولكنه مما تكرر فيه حديث أبي علي. انظر
الشعر ٤٠٢، ٥٢١، والحجة (٩٨/٦) والشيرازيات ٦٨، ٣٨١، ٥٦٣، والعسكرية ٢٠٢، وابن جني في: سر
الصناعة ٢٨٥.

(٢) قال الخليل حين سأل سيبويه (١٠٣/٣) أين جواب (إذا) في الآية: إن العرب قد تترك مثل هذا الخبر في
كلامهم لعلم المخاطب لأي شيء وُضع هذا الكلام، وسيبويه يجيز في (مره يحفرها) الرفع على تقدير حذف
(أن) من (مره أن يحفرها) والفعل عنده كانه في محل اسم منصوب، وكذا الآية على تقدير حذف الجواب
وظاهرها يخلو من ذلك، والحامل على الحذف في الموضعين واحد. وجاء في: الجني ٣٧٢ أن الفارسي في
التذكرة أجاز أن تكون (حتى) في الآية ابتدائية و(إذا) شرطية، وأن (حتى) جارة و(إذا) اسمٌ خرج عن
الظرفية مجرور بحتى فلا جواب لإذا. وبشرطية (إذا) يقول جمهور النحاة غير أنهم يختلفون في الجواب
فيقرر أكثرهم حذفه، فيما يقول كوفيون بزيادة الواو في (وفتحت) أو في (ويقول لهم خزنتها) وما بعدها
جواب (إذا)، والجمهور في الواو بين كونها عاطفة أو حالية. وأبو علي في سائر كتبه يأخذ بقول الجمهور في
الآية وأمثالها. وانظر: الكتاب والمجاز (٣٧/١، ١٩٢/٢) ومعاني الأخفش ١٣٢، ٤٩٧، وفعلت وأفعلت
للسجستاني ٨٦، وتأويل المشكل ٢٥٣، والمقتضب (٧٨/٢) ومعاني الزجاج (٣٦٣/٤) والطبري
(٣٣/١) وإعراب النحاس (٢٢/٤) ومعانيه (١٩٦/٦) وشرح السيرافي (١٣٦/١٠) وإعراب ابن
خالويه (٢٥٨/٢) والصاحبي ٤٠١، والشعر ٣٩١، والمنشورة ١٦٩، والتعليقة (١٥١/٢، ٢١١) والمحتسب
(٣٠٨/٢) وسر الصناعة ٦٤٦، والكشاف (٤٢٧/١، ١٤٧/٤) وأمالي ابن الشجري (١٢٠/٢) وإعراب
القرآن المنسوب للزجاج ٣٨، ٨٨٩ والمجمع (٤٦٢/٨) والاقتضاب (٢١٧/٣) وشرح الرضي (١٩٣/٣)
والدر المصون (٤٤٧/٩) والبرهان (١٩٠/٣) والهمع (٢٠٦/١) والدراسات (١٩٦/١/١).

(٣) سورة الزمر: (٧٣) وقرأ بتشديد (فتحت) ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب.
السبعة ٥٦٤، والإقناع ٧٥١، والنشر (٢٧٢/٢) والإتحاف ٤٨٣، ولم تأت إلا مشددة في الكتاب ومعاني
الأخفش ومخطوط المقتضب.

(٤) تسمية الجواب خبراً كثيراً عند المتقدمين، انظر: الحجة (٢٤٧/٢) و المواضع المذكورة من الكتاب والمعاني
وما اتفق لفظه.

(٥) أجاز سيبويه في المصدر المؤول الواقع مفعولاً له النصب تبعاً للخليل والجر، وأمّا المصدر الصريح مثل
(مخافة) فلم أجد من أجاز فيه غير النصب، بل إن أبا علي في الإغفال صرح بأنه لا يجوز فيه إلا النصب.=

وبلدة بعيدة النياط (١)

وقال (٢): الفاء إنما تدخل في جواب المبتدأ؛ لأن ما بعد الفاء يجب بما قبلها، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ (٣) هو يُلاقِيهم فرُّوا أو لم يفرُّوا، فالفاء هاهنا زائدة.

وسأله (٤): لم لا يكون المضمَرُ حالاً؟ فقال: لأنَّ المضمَر لا يُفيد معنى لم يكن في المظهر، وإنما يُضمَر بعد ما يُذكر، والحال يُفيد في الاسم والفعل معنى لم يكن فيهما؛ تقول: جاء زيدٌ، ثم تقول: راكباً، فقد أعلمت أن مجيئه كان في حال ركوبه.

قال (٥): ويجوز إلغاء (علمت)؛ لأنها من حروف القلب؛ يريد الشك واليقين.

= والكلام هنا لا يُقبل إلا على قول الكوفيين بجواز الجر بالجار المحذوف، والبصريون - وأبو علي يصرح بقولهم - لا يجيزون ذلك إلا بعوض من المحذوف، فالأقرب أن أبا علي يحكي القول عن المازني، لاسيما أنه عرض لهذا المسألة في كتبه فلم يند عن مقالة البصريين. وانظر الكتاب (١٢٧/٣، ١٥٦، ١/٢٦٢، ٣٦٧، ٣٨٥، ٣٩٠) ومعاني الأخفش ١٧٩، ومعاني الفراء (١٧٣/٢) والاصول (٢٠٦/١) والسيرافي (٣٠/٥) والإغفال (٨٢/٢) والبصريات ٢٢٣، والإيضاح ٢١٨، والمنثورة ١٣، والشيرازيات ٢٤٤، والشعر ٥٢، والتعليقة (٢٣٩/٢) والكشف ١٧٦، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٠٦، والإنصاف ٣٩٣، وأما ابن الشجري (١٢٨/٢).

(١) من الرجز، وهو للعجاج في: ديوانه (٣٨٠/١) وتخريجه فيه (٣٩٨/٢) وزد العقد الفريد (٤٧٤/٥).

بعيدة النياط: طرقها بعيدة. والشاهد جر (بلدة) بالجار المحذوف، وهو موضع خلاف مذكور في الشعر والإنصاف.

(٢) ذكر أبو علي في الحجة أن أبا علي حكى عن المازني زيادة الفاء في الخبر في الآية المذكورة، وحكى زيادتها عن الأخفش والمازني في غير الحجة كما حكى منع سيبويه ذلك إلا في حالات مذكورة، وكان يحتج بذا. انظر: الكتاب (١٣٨/١، ١٠٢/٣) ومعاني الفراء (١٥٥/٣) والأخفش ١٣٢، والمقتضب (١٩٥/٣) وشرح السيرافي (١٠/٤) والحجة (٤٣/١) والإيضاح ٩٦، والبغداديات ٣٠٩، والشعر ٢٨٠، ٢٩٤، ٣٢٦، والإغفال (٥٣٠/٢) والمنثورة ١٢٠، وكتابتنا (١٠٤-١) وسر الصناعة ٢٦٠، والجنى ٧٠، والمغني (٤٢٧/٤).

(٣) سورة الجمعة: (٨)

(٤) أبو علي يسأل أبا عثمان المازني. وعرض أبو علي في: الإيضاح ٢٢١ لعدم وقوع الضمير حالا وعلله بخلاف ما جاء هنا.

(٥) كسابقه القائل المازني وسأله أبو علي. وذكر أبو علي في كتبه الإلغاء ولكنه علله بما يختلف عما في كتابنا، وحكى في التعليقة عن الزجاج أن الشك واليقين يدخلان الجملة بدخول ظن وعلم ولم يقل كما جاء هنا إنهما محتملان في الجملة. انظر: الكتاب (١١٨، ٤٠/١) وشرح السيرافي (٣١٦/٢، ٢٣١/٣) والإيضاح ١٦٧، والتعليقة (٧٠/١) والإغفال (٤٤٥/٢) والبصريات ٨٧٥.

قلت: أفليس هو يقيناً؟ فقال: إنما مجيئه في الكلام لإخراج الشك من قلب المخبر، لو قلت: زيد منطلق، ظن من يخبره أنه يجوز أن يكون يقيناً أو شكاً؛ لأنك تقول: زيد منطلق ظننت، / ١٤٨ فيشك بعد اليقين، وزيد منطلق علمت، فعلمت أن كلامه كله على اليقين، وأخرج هذا المعنى من قلبه.

قال (١): لأنك لا تحدث عملاً في قولك: ([لا] (٢) من يأتيني آت) إلا نفي المعنى؛ أي لا يغير الجملة.

وقوله (٣): (هل إن تأتي آت) لا يجيزه؛ لأن (هل) لم يتسعوا فيها ما اتسعوا في الألف، فلا يجوز تقديم (آت)؛ لأنه مجزوم.

قال (٤): والقسم لا يلغى إذا كان مبتدأ، قال: لا يجوز أن تقول: والله لعن تأتي آت؛ لأن المقسم عليه (آت)، والقسم لا يقع على مثل (إن) في الجزاء؛ لأن (إن) تأتي شرطاً و(آت) المشروط عليه، ولا يقع على الشرط دون المشروط عليه.

قال (٥): لعن أتيتني لآتينك، اللام الأولى أولى للقسم أم الثانية؟ فقال: الثانية للقسم، والأولى تأكيد لها؛ والدليل على ذلك أنها تحذف، والتي يعتمد عليها القسم لا تحذف. فقلت (٦) له: أيتهما التي بمنزلة اللام التي تقع في (لزيد لأضربنه) (٧)؟ فقال: جميعاً تأكيداً؛ إلا أن التي مع (زيد) لا تحذف، وتحذف التي مع (إن) (٨).

(١) سلفت في (٣٦-ب) موافقة سيبويه في امتناع وقوع الجزاء بعد ما، وهنا الكلام موافق لسيبويه في جواز الجزاء بعد لا. انظر: الكتاب (٧٦/٣) وشرح السيرافي (٩٠/١٠) وقد فرق أبو علي بين (لا) و(ما) في الإغفال (١١٤/٢).

(٢) إضافة يقتضيها السياق.

(٣) موافق لمعنى قول سيبويه في (٨٢/٣) الذي أجاز وقوع الجزاء بعد همزة الاستفهام، ولم يجزه بعد غيرها من الاستفهام. وانظر التعليقة (١٩٤/٢) وشرح كتاب سيبويه لابن خروف ١٦٨.

(٤) موافق لمعنى قول سيبويه في: الكتاب (٨٤/٣) وانظر شرحه في: التعليقة (١٩٧/٢).

(٥) ومثله قول سيبويه في: الكتاب (١٠٧/٣، ١٥٠) ويريد بأنها للقسم أنها لجواب القسم، وهي التي يعتمد عليها القسم. وانظر شرح المسألة في: الإغفال (٤٠٦-٤٠٧) والبغداديات ٢٣٥، والتعليقة (١٧٩/٢) والشعر ٥٥.

(٦) المتكلم أبو علي والمجيب المازني، وكذا فيما يلي.

(٧) يريد لام الابتداء وهي للتوكيد.

(٨) الأصل: إن بالتشديد، وهو خطأ لأنه يريد (لعن).

قال : تقول : والله لئن أتيتني لا آتيك ، اللام الأولى للتوكيد ، و(لا آتيك) للقسم . قلت : أفتؤكدُ / ٤٨ ب بموجبٍ منفيًا؟ قال : نعم ، لما كانا يكونان جميعاً للقسم أكد به .

قلت له : إذا قلت : والله إن أتيتني لا آتيك ، جوابُ الجزاء أين هو؟ فقال : (آتيك) هو الجزاء ، و(لا) هو مُعتمدٌ للقسم . قلت : أفتجدُها مثل (أمّا إن أتيتني فآتيك) الفاء جوابٌ لـ (أمّا) ، و(آتيك) جوابُ الجزاء؟ فقال : لا ؛ لأنّ هذا (١) يجوز حذفه قبل القسم والمقسم عليه ، ولا يجوز حذف (لئن أتيتني) ، وتلي الفاء (أمّا) لأنه لا يكون كلاماً إلا فيما قبله .

وسألني عن (والله إن أتيتني فلا آتيك) قال : لا يجوز لأنه لا يجوز تقديمه ومعه الفاء (٢) ، وإنما يكون مُعتمد القسم ما [جاز] (٣) أن يلي القسم .

وقال فيمن جعل (أين) اسماً (٤) : إنه يجوز (أين متى تأتيني فيه آتاك فيه) ، وتجعل [متى] (٥) ظرفاً لـ (تأتيني) . قلت : فكيف يجوز أن يتعدى إلى المصدر والظرف من المكان والزمان ، ولا يجوز أن أعدّيه إلى ظرفين من الزمان ولا إلى ظرفين من المكان بلا واور عطف؟

قال : لأنه قد تعدى إلى غايته من الزمان ، فالذي يجيء بعد شيءٍ معطوفٌ ، ولا يجوز (متى أين) و(متى) ظرفٌ لـ (أين) ؛ لأنّ ظروفَ الزمان لا تتضمنُ الأماكن ؛ لأنها جُثّت / ١٤٩ كالآدميين .

قال : ويجوز أن تشغل الفعل عن (متى) في المسألة الأولى ، فتقول : أين متى تأتيني فيه آتاك فيه .

(١) يريد (إن أتيتني) في (والله إن أتيتني لا آتيك) .

(٢) لا يجوز تقديم (فلا آتيك) على الشرط (إن أتيتني) ليكون جواباً للقسم ، ويسميه كما سلف معتمد القسم .

(٣) الأصل : كان ، وهو تحريف .

(٤) أي ليست ظرفاً . وانظر : الكتاب (٣ / ٣٣٣) والإيضاح العضدي ٢٠٤

(٥) الأصل : أين ، وهذا يخالف ما بدأ به من جعلها اسماً ، ويخالف ما يلي من جعلها مصدراً وجعل كيف ظرفاً .

وسألني فقال (١): إذا قلت: (إِنْ تَأْتِنِي أَحْسَنُ إِلَيْكَ أُعْطِكَ) هل يجوز أن يكون (أُعْطِكَ) عطف البيان لـ (أَحْسَنُ إِلَيْكَ)؛ مثل قولك: (يا أيُّها الرجلُ زيدٌ)؟ فقال: لا؛ لأنَّ عطفَ البيان لا يحل محلَّ الاسم الذي قبله، والصفة قد تحل محلَّ موصوفها، والفعل ليس مما يوصف، ولا تجري عليه الأشياء مجرى عطف البيان؛ لأنَّ العطف كأنه صفة، ولكن يكون بدلاً؛ وذلك أنَّ المبدل يجوز أن تُقيمه مقام المبدل منه؛ نحو قولك: مررتُ بزيدٍ عمرو؛ تقول: مررتُ بعمرو.

وقال: إذا وقعت بين المجزومين نصباً لا معنى فيها (٢) إلا على الجمع بين شيئين؛ نحو قولك: ائتني وتحدثني أكرمك (٣)، المعنى: ليكن منك إتيانٌ وحديثٌ، والفاء على الحال أو على تولُّم الاسم (٤).

وقال في قوله:

كأنك لم تذبح لأهلك نعجةً فيصبح ملقى بالفناء إهابها (٥)

يجوز أن يكون أراد الصفة والحال.

قال أبو عثمان: لا يجوز (والله زيدٌ لأضربنه)؛ لأنه لا يفرق بين القسم وما يعتمد عليه (٦) إلا بـ [إِنْ] (٧) / ٤٩ ب وحدها.

(١) المسألة وإن جاءت هنا بين المازني وصاحبه أبي يعلى غير أنَّ أصلها بين الخليل وسيبويه في: الكتاب (٨٧/٣).

(٢) أي في الواو، وسيأتي ذكر الفاء.

(٣) ضبط (أكرم) في الأصل بالرفع، ولا وجه له لقوله بين مجزومين.

(٤) أي على تقدير الفعل الأول مصدراً كما قدره في المعنى. وقد عرض أبو علي لشيء من المسألة في: التعليقة

(١٩٩/٢) وأصلها في: الكتاب (٨٨/٣) والسيرافي شرحها في (١١٢/١٠).

(٥) من الطويل، وهو لسويد بن الطويلة من بني دارم في: شرح أبيات سيبويه (١١٢/٢) ولرجل من بني دارم

في: الكتاب (٣٥/٣) وتحصيل عين الذهب ٣٩٠، والرد على النحاة ١١٧، والمقاصد الشافية (٦١، ٥٠/٦)

وبلا نسبة في: الصاهل والشاحج ٢٩١، وذكر ابن السيرافي والمرزباني في: أشعار النساء ٨٧ أبياتاً أخرى فيها

الشاهد مفتوح الروي. والمعروف في الشاهد نصب الفعل بعد فاء الجواب لوقوعه بعد النفي، ولكنه هنا

يحمل على الصفة أو الحال، والأول لأنه جملة بعد نكرة (نعجة) وإذا علقت (لأهلك) بنعجة فقد

خصصت فجاز أن تكون الجملة حالاً لها، وهذا يجوز بعد الفاء إذا كان المضارع مرفوعاً كما قال فيما سلف

في (وتقر عيني)، ولم أجده إلا منصوباً في المخطوط والمصادر.

(٦) أي جوابه.

(٧) الأصل: أن، وهو تحريف.

قال أبو عثمان: زعم سيبويه (١) أنك إذا قلت: له صوتٌ صوت حمار؛ ليس الصوت الأول، فمن ثم لم يجعله وصفاً ولا بدلاً، وأضمر له ما ينصبه إذا كان في الكلام الأول دليل على الفعل المضمر؛ وكأنه لما قال: له صوتٌ، دل على أنه يُصوت، فأضمر (يُصوت) بعد قوله: له صوتٌ؛ فكأنه قال: له صوتٌ يُصوته صوت حمار، وكان (يُصوته) على معنى (يظهره)؛ على مثال (صوت الحمار)؛ فكأنه قال: يُظهره إظهار صوت الحمار، ثم حذف (إظهار) استغناءً بعلم المخاطب أن صوت الرجل ليس صوت حمار، وهذا جواب لقولك: على أي هيئة يخرج صوته؟ فقال المجيب: على هذه الهيئة. وإن كان (صوت الحمار) مضافاً إلى نكرة جاز أن يكون حالاً؛ كأنه قال: يُخرجه؟ فيقول: في هذه الحال، ويحذف (إخراج) كما حذف من الأول، ويستدل بما أبقى على ما أراد. ومثل ذلك قول العرب: «تضحك لمح البرق» (٢)، (فر لمح) ينتصب على غير (تضحك)؛ كأنه قال: تلمح لمح البرق، ولكنه حذف الفعل؛ لأن المصدر / ١٥٠ يقوم مقامه. فإن قلت: مررت به فإذا هو يُصوت صوت الحمار، لم تجعل (صوت الحمار) ينتصب بـ (يُصوت) هذا؛ لأن (يُصوت) فعل الرجل، فلا يكون فعل الحمار مصدراً لفعل غيره، ولكنه أضمر فعلاً سوى الفعل الظاهر؛ كما فعل ذلك في قوله: «هو يضحك لمح البرق».

وإن شئت قلت: صوتٌ صوت الحمار، فرفعته على وجهين:

(١) الكتاب (٣٥٥/١-٣٦٧) والنص شرح وتعليق على مسألة سيبويه.

(٢) لعله يشير إلى قول ذي الرمة:

تَبَسُّمُ لَمَحِ الْبَرْقِ عَنْ مُتَوَضِّحٍ كَلَوْنِ الْأَقَاخِي شَافِ الْوَانْهَاقِطَرُ

وهو في: ديوانه ٥٨٠، والخلل ١٣٨، والمذاكرة في القاب الشعراء ١٤٠، والخزانة (٢٣٨/٨) وتهذيب اللغة (١٦/٢) والمحكم (٢٦٦/١)، والعبارة لم ترد عند سيبويه، وسيحكي عنه أبو علي في (٧٥-ب) قولاً فيها، وقد بحث سيبويه في موضوعها وهو نصب المصدر بفعل من لفظه مقدراً إن لم يكن الفعل المذكور من لفظ المصدر، وأخشى أن أبا علي اشتبه عليه الأمر؛ لأن هذا المثال أورده ابن السراج في: الأصول (٢٩٨/٢)، أو أن يكون مراده قول سيبويه في مثل هذا المثال. ونسب ابن السراج القول الثاني مما ذهب إليه المازني هنا إلى قوم لم يُسمهم، وحكى السيرافي (١٣١/٥) عن المازني القولين المذكورين هنا وجعل أولهما مثل قول سيبويه. وانظر المحتسب (٢٦٢/٢، ٣٣٣) وتفسير المسائل ١٥٠، وأمالى ابن الشجري (٢٢١/٢) والمجمع (١٥٧/١٠).

أحدهما: أن يكون بدلاً من الأول - وليس هذا بدل الغلط؛ كقولك: مررتُ برجلٍ حمارٍ؛ كأنك أردت: مررتُ بحمارٍ، فغلطتَ ولم تُرد هاهنا ذلك - لأنَّ في (١) الكلام معنى (مثل)، والمثل هو الأول، فجاز أن يكون بدلاً لهذا المعنى.

والوجهُ الثاني: أن يكون قال: له صوتٌ، فقليل: أيُّ صوتٍ ذلك الصوت؟ فقال: هو صوتُ الحمار، فيُنزل المتكلمُ نفسه بمنزلةٍ من سئل، وإنَّ لم يكن سئل؛ كما تقول: مررتُ برجلٍ زَيْدٌ، فتُنزل نفسك منزلة من قيل له: مَنْ هو؟ ومثله: ﴿النَّارُ﴾ (٢)؛ كأنه قال: هي النارُ. فعلى هذا يجري هذا الباب.

وإن شئتَ جعلته صفةً إذا كان نكرةً، فأجريته على الأولِ مثل: له صوتٌ صوتُ حمار، فجعلتَ (صوت حمار) وصفاً / ٥٠ ب للأول، وقد يجوز أن تنصبه على الحال للنكرة؛ كما تقول: هذا رجلٌ راكباً.

فإذا كان معرفةً لم يكن حالاً ولا وصفاً؛ لأنَّ النكرة لا توصف بمعرفة، ولا يوصف السوادُ بالبياض، ولا البياضُ بالسواد؛ لأنهما جنسان مختلفان، فالمعرفة والنكرة كالأسود والابيض (٣).

قال أبو عثمان: قال الفرزدق:

قد أدركَ اللهُ ربُّ البيتِ عادته	بالْحُسَيْنِ (٤) وبالأمرِ الذي ائْتَمَرَا
عِشرينَ حَولاً تَمَادَى في ضَلالته	يخادَعُ الناسَ بالبَظَرِ الذي شَبَرَا
مُسْتَلْعِماً دُونَهُ يسْعَى بِشِيتِهِ	كائِماً (٥) وَرِثَ الأركانَ والحَجَرَ (٦)

(١) (لأنَّ في) سَقَطَ من المتن فالحقه الناسخ نفسه بالهامش.

(٢) سورة الحج: (٧٢) وتتمتها: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَمُ النَّارُ وَعَذَابُ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَمْسُ الْمُصِيرُ﴾. وانظر هذا القول في: معاني الأخفش ٤٥٣، ومعاني الفراء (٢/ ٢٣٠) والمقتضب (٤/ ١٣٠، ٣٠٤) والأصول (١/ ٦٨).

(٣) هذا ردُّ على ما حكاه سيبويه عن الخليل من إجازته وصف النكرة بالمعرفة إذا أردت التشبيه، ولم يجزه سيبويه إلا في الضرورة. انظر الكتاب (١/ ٣٦١) والسيرافي (٥/ ١٣٥).

(٤) كذا في الأصل، وهو يكسر الوزن، ولم أهند إلى إصلاحه، ويستقيم الوزن بقولنا: أبا الخبيبين.

(٥) الأصل: كما نما، وهو تحريف.

(٦) المستلعم: مَنْ لبس الأَلامَةَ أي الدرع. الشية: من (وشي) الحسن أو اللون المخالف لسائر اللون من الفرس وغيره، ومن (شوى) الشاء، غير أنني لم أجدها مشددة الياء. ولم أظفر بالأبيات في موضع آخر.

[بخط فا: بِشِكَّتِهِ] (١).

قال (٢): حَدَّثَنَا أَبُو عثمان قال: حَدَّثَنَا الْأصمعيُّ (٣) عن مُعْتَمِر بن سليمان (٤) قال: رَأَيْتُ أَعْرَابِيًّا رَاكِبًا (٥) عَلَى بَعِيرِهِ وَأَبُوهُ يَمْشِي، فَقُلْتُ لَهُ: أَتَرْكَبُ وَأَبوكَ يَمْشِي؟ فَقَالَ: إِنَّ أَبِي لَا يَأْتِبِلُ.

أبو يعلى قال: أنشدنا أبو عثمان قال: أنشدني الأصمعيُّ لِقَتَادَةَ بن [مُغْرِب] (٦) الْيَشْكُرِي (٧):

يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ الْمُرْجِي مَطِيَّتَهُ بَلَّغْ قُتَيْبَةَ لَا يُكْدِي بِكَ السَّفَرُ
اجْعَلْ لُكَيْزًا وَلَا تَخْلِطْ بِهِمْ أَحَدًا سَفَالَةَ الرِّيحِ حَتَّى يُورِقَ الشَّجَرُ (٨)

/ ٥١ أَلْكَيْزُ يَعْنِي: عَبْدُ الْقَيْسِ.

وَحَدَّثَنِي أَبُو يَعْلَى (٩) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عثمان قال: حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ قال: اجْتَمَعَ زِيَادُ الْأَعْجَمِ (١٠) وَقَتَادَةُ الْيَشْكُرِيُّ يَوْمَ عِيدِ بَخْرَاسَانَ عِنْدَ وَالِيهَا، فَبَدَرَهُ قَتَادَةُ فَقَالَ:

(١) الشُّكَّةُ: السِّلَاحُ.

(٢) الْقَائِلُ هُوَ أَبُو يَعْلَى، وَسَيَذْكُرُهُ فِي الْخَبَرِ التَّالِي. وَقَدْ تَقَدَّمَ إِسْقَاطُ ذِكْرِهِ فِيمَا سَلَفَ.

(٣) رَوَى الْخَطَّابِيُّ الْخَبَرَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، لَا عَنْ الْمُعْتَمِرِ. وَفِي آخِرِهِ: "لَا يَأْتِبِلُ: أَيُّ لَا يَثْبِتُ عَلَى الْإِبِلِ". وَرَوَاهُ الْأَزْهَرِيُّ وَعَنْهُ ابْنُ مَنْظُورٍ مُوَافِقًا لِرَوَايَتِهِ هُنَا وَفِيهِ أَنَّ الرَّجُلَ مِنْ عَمَانَ. وَمَعْنَى يَأْتِبِلُ عِنْدَ أَبِي عُبَيْدَةَ لَا يَقِيمُ عَلَى الْإِبِلِ فِيمَا يَصْلَحُهَا. انْظُرْ تَهْذِيبَ اللَّغَةِ (٣٨٨/١٥) وَغَرِيبَ الْحَدِيثِ لِلْخَطَّابِيِّ. (٦٦١/١) وَالْمُحْكَمُ (٧٣/١٢) وَاللِّسَانُ (أَبِل).

(٤) مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ طَرْخَانَ التِّيمِيِّ الْبَصْرِيِّ الْحَافِظُ (١٠٦-١٨٧). انْظُرْ سِيرَ الْأَعْلَامِ ص ٣٨٩٧.

(٥) فِي الْأَصْلِ تَكَرَّرَ (رَاكِبًا) سَهْوًا.

(٦) الْأَصْلُ: يَعْرَبُ، وَهُوَ تَحْرِيفُ صَوَابِهِ مِنَ الْمَصَادِرِ التَّالِيَةِ.

(٧) قَتَادَةُ بْنُ مَغْرِبِ الْيَشْكُرِيِّ وَقِيلَ مَغْرِبٌ بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ، وَبِالْأَخِيرِ بَدَأَ ابْنُ قُتَيْبَةَ، وَهُوَ شَاعِرٌ كَانَ يَهَاجِي زِيَادَ الْأَعْجَمِ. انْظُرْ الشُّعْرَ وَالشُّعْرَاءَ ٤٣٠، وَالْأَغَانِي (٣٨٤/١٥، ٣٩٠) وَشَرَحَ الْحَمَاسَةَ لِلْمَرْزُوقِيِّ ١٥١٧، وَالْمُسْتَقْصَى (٤٢٥/١).

(٨) مِنَ الْبَسِيطِ، وَجَاءَ الْبَيْتُ الثَّانِي بِلَا نِسْبَةٍ فِي: جَمْهَرَةُ الْأَمْثَالِ (٣٨٩/١) وَبَعْدَهُ:

إِنَّ الرِّيحَ إِذَا مَرَّتْ بِفُسُوهُمْ لَمْ تَبْقَ فِيهِمْ فُسَاطِيطٌ وَلَا حَجَرٌ

وَلُكَيْزٌ هُوَ أَحَدُ قَبِيلَتَيْ عَبْدِ الْقَيْسِ وَرَبَّمَا تَعَمَّ عَبْدُ الْقَيْسِ وَهِيَ تُرْمَى بِالْفُسُو، وَهَذَا مَا أَرَادَهُ الشَّاعِرُ. سَفَالَةُ الرِّيحِ: يَقَالُ عِلَاوَةَ الرِّيحِ حَيْثُ تَهَبُ، وَسَفَالَتُهَا مَا كَانَ بِإِزَاءِ ذَلِكَ. قَالَ الْجَاهِظُ: النَّخْلَةُ رُبَّمَا لَقِحتَ مِنْ ذَكَرِ النَّخْلِ إِذَا كَانَتْ تَحْتَ الرِّيحِ، وَلِذَا أَشَارَ الشَّاعِرُ. انْظُرْ: الْحَيَوَانَ (٢٤٥/٧) وَالْكَامِلَ ١٨٢، وَجَمْهَرَةُ ابْنِ حَزْمٍ ٢٩٥، وَشَرَحَ النَّهْجَ (١٣٤/١٥) وَالصَّحَاحَ (سَفَل).

(٩) انْظُرِ التَّعْلِيقَ عَلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي (٤٣-١)

(١٠) شَاعِرٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْقَيْسِ نَسَبًا أَوْ وِلَاءً، تُوْفِيَ ١٠٠ لِلْهَجْرَةِ. انْظُرْ: شُعْرُهُ ٢٥، وَمَعْجَمُ الشُّعْرَاءِ الْمُخْضَرِّمِينَ ١٦٩.

إِذَا تَعَشَّوْا بَصَلاً وَخَلاً

وَجُوفِياً وَكُنْعَداً قَدْ صَلاً

بَاثُوا يَسْلُونُ الْفُسَاءَ سَلاً (١)

وحدَّثني أبو يعلى قال: قال أبو عثمان: أنشدني أعرابي:

نَمْدُ لَهُم بِالْمَاءِ مِنْ غَيْرِ هُونِهِمْ وَلَكِنْ إِذَا مَا ضَاقَ شَيْءٌ تَوَسَّعَا (٢)

وحدَّثني أبو يعلى قال: أنشدني أبو عثمان قال: أنشدني الأصمعي:

يَا أَيُّهَا الْمُحْتَمِلُ الضُّغِينَا

هَلْ أَنْ تَتُوبَ قَبْلَ أَنْ تَجِينَا (٣)

يريد: قدّم توبتك قبل موتك، فبنى عليه غيره.

وأنشدني أبو يعلى قال: أنشدنا أبو عثمان لزياد الأعجم:

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَأَبَا حُمَيْدٍ لَكَالْنُشْوَانِ وَالرَّجُلِ الْحَلِيمِ

أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّئِيمُ

/ ٥١ ب وَجَدْنَا الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبَطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ (٤)

(١) من الرجز، وهي لقتادة في: الاشتقاق ٣٤٣، والبصائر والذخائر (١٩٢/٨) وبلا نسبة في: جمهرة ابن دريد ١٠٨، ٤٨٩، ١٠٤٣، والمعرّب ٦٠، والصحاح واللسان والتاج (جوف) وأظن نسبته لزياد الأعجم زيادة من أحد النساخ في: الكنز اللغوي (القلب والإبدال لابن السكيت) ٦، ولم يرد في: نشرة حسين شرف. الكنعند والجوفي ضربان من السمك، والجوفي مشدد الياء خففت للضرورة، صل: أنتن.

(٢) من الطويل، وهو لأبي الحسحاس الأسدي في: الاقتضاب (٢٢١/٣) وبلا نسبة في: الحيوان (٥٧٩/٥) والبخلاء ٢٢٠، والمعاني الكبير ٣٩٩، ١٢٣٧، والفاضل ٤٠، وشرح الجواليقي ٢٢٩، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٦٩٣، والسمط ٨٩٢، واللسان والتاج (مدد) وسيعيد أبو علي ذكره في (٦٣-١) وقافيته هناك وفي المصادر: يُوسَعُ بالضم، وهو الصحيح لأن قبله بيتاً مضموم الروي. الهون: الهوان. والمعنى: إذا كثر الأضياف علينا وقلّ اللبن شبناه بالماء لا لهوانهم علينا بل لقلة اللبن.

(٣) من الرجز، وقد جاء الأول منهما بلا نسبة مع بيتين آخرين في المحكم (٢٤٣/٥) واللسان (ضغن)، والأول مفرداً في التاج (ضغن). الضغين: جمع ضغينة أي الكره، أو حذفت الهاء للضرورة، أو أنهما لغتان بمعنى.

(٤) من الوافر، وهي لزياد في: شعره ١٦٩، والجني الداني ٤٨١، وشرح شواهد المغني (٥٠١/١) والمقاصد النحوية (٣٤٦/٣) والخزانة (٢٢٥/١٠) وعن تذكرة أبي علي في: شرح أبيات المغني (١٢٥/٤) بسندنا هنا، وجاء الثالث بلا نسبة في: البيان والتبيين (٣٧/٤) والأزهية ٧٧، وأمالى ابن الشجري (٥٥١/٢) =

وحدَّثني أبو يعلى قال: حدَّثنا أبو عثمان قال: حدَّثنا الأصمعي^(١) قال: سمعتُ حبيب بن شاذب الأسدي^(٢) يقول لجعفر^(٣): اعزلْ عنا عامِلَك فلاناً. قال: ولمَ ذاك؟ قال: لأنه يُطيلُ النَّشوةَ، وَيَقْضي بالعَشوةَ، وَيَقْبَلُ الرُّشوةَ^(٤).

قال أهلُ ذاك: النَّشوة: السُّكْر.

يعقوب^(٥): لِمالك بن نُويرة^(٦) في يومِ ضَرِيَّة^(٧) يهجو قيسَ بن عاصم^(٨):

لَحَى اللهُ أَعْلَى تَلْعَةٍ حَفَشْتُ بِهِ وَقَلْنَا أَقْرَتُ مَاءَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ^(٩)

= وتذكرة النحاة ٣١١، ومعها الأول في: الدر المصون (٢/ ١٨٣، ٣٣٣). الحباء: العطية، والحبيطات بكسر الباء بنو الحبط الحارث بن عمرو بن تميم. انظر الاشتقاق ٢٠٢ والمعارف ٧٦ والكامل ٤٤٦. ويُروى البيت الأول: كما النشوان = لكالنشوان، وأشارت بعض المصادر إلى الروايتين، ورُوي بروي مضموم ومكسور، ولا تخلو الأبيات من إقواء بالروايتين، واخشى أن تكون ساكنة الروي غير أنني لم أجد من ذكر ذلك. ونقل البغدادي عن أبي علي كلاماً في الثالث جعل فيه (ما) موصولة حذفت صدر صلتها، ولم أظفر بذلك في كتبه. (١) الخبر عن أعرابي في والٍ جاء في: البيان والتبيين (٢/ ١٠١) وغريب الحديث للخطابي (١/ ١٣٥) والبصائر والذخائر (٢/ ٦٥)، وانفرد القيرواني في: زهر الآداب ١٠٦٠ بجعله بين العُمري وهارون الرشيد. والعشوة ركوب الأمر على غير بيان.

(٢) شاعر عباسي مدح جعفر بن سليمان الهاشمي. انظر: البيان والتبيين (٢/ ٢٨٩) وسير الاعلام ١٢٩٩

(٣) جعفر بن سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس (ت ١٧٤)، من سادات العباسيين، ولي المدينة ومكة والبصرة، وصحبه الأصمعي زمناً في المدينة. انظر: معجم الأدباء ٢١٥٠، وسير الاعلام ١٢٩٩
(٤) في هامش الأصل بخط الناسخ: "قلت: يقال: عِشوة وعِشوة وعِشوة. ويقال: رِشوة ورِشوة". وفي القاموس رشوة مثلثة أيضاً.

(٥) ابن السكيت، ولم أجد هذا النقل في ما بلغنا من كتبه.

(٦) مالك بن نويرة من ثعلبة بن يربوع، فارس شاعر من شجعان العرب اغتيل سنة ١٢ للهجرة. انظر: طبقات الفحول ٢٠٤، أسماء المغتالين ٢٤٤، والشعر والشعراء ٣٣٧، وفوات الوفيات (٣/ ٢٣٣)

(٧) قرية لبني كلاب وقيل غير ذلك، فيها اجتمع بنو سعد والرباب وبنو حنظلة ثم اصطلحوا وأبى مالك، وكان رئيس سعد والرباب قيس بن عاصم. انظر: العمدة ٩١٥، ومراصد الاطلاع ٨٦٨

(٨) قيس بن عاصم بن سنان المنقري التميمي، صحابي من حلماة العرب وفرسانها. انظر: الإصابة ١٠٩٧ وفيها مراجع أخرى.

(٩) من الطويل، وهو لمالك بن نويرة في: المعاني الكبير ٥٠٧، وشرح شواهد الإيضاح ٤٨٥، ونسبه القيسي في: إيضاح الشواهد للفرزدق وهو ليس في: ديوانه، وهو بلا نسبة في: المخصص (١٧/ ٦) والبلغة للأنباري ٧٨، وأنشده أبو علي في: البصريات ٥٢٢ وشرحه بما جاء هنا، وفي التكملة ١٣٨ شاهداً على تانيث القلت، وهي في الأصل نُقْرة في الجبل تمسك الماء، لحى الله: لعن.

أعلى تَلْعَة: صُلْب أبيه، وَقَلْتَا: رَحِمُ أمِّه، وماء قيس: يعني الماء الذي خُلِقَ منه،
والْحَفْش: الدَّفْع.
ذو الرُّمَّة:

كَأَنِّي نَارِعٌ يَثْنِيهِ عَنْ وَطَنِ صِرْعَانٍ رَائِحُهُ عَقْلٌ وَتَقْيِيدٌ^(١)
صِرْعَان: غُدُوَّةٌ وَعَشِيَّةٌ، واحدهما: صِرْعٌ، يقول: إذا راح عَقْلٌ، فإذا غَدَا قَيْدٌ لِيَرَعَى،
فاكْتَفَى بالمعنى لأنه لما قال: (رائحه عَقْلٌ) عَلِمَ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْغَدَاةِ.
يعقوب: للأخطل:

سَبَنْتَى يَظَلُّ الْكَلْبُ يَمْضَغُ ثَوْبَهُ لَهُ فِي زُقَاقٍ اللَّامِعَاتِ طَرِيقُ^(٢)
/ ١٥٢ السبَنْتَى: الجريء، واللَامِعَات: الفواجر، ويمضغ ثوبه: يريد دنسه^(٣).
فا: هو مِنَ الدَّنَسِ وَالنُّطْفِ^(٤) عندي خِلَافٌ قَوْلِهِ:
ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ وَأَوْجُهُهُمْ بَيْضٌ [الْمَسَافِرِ] غُرَّانُ^(٥)

(١) من البسيط، وهو لذي الرمة في: ديوانه ١٣٦٩، وإصلاح المنطق ٣٩٥، والصحاح (صرع)، وفي
الديوان ٢٠٢ فضل تخريج. وروى (رائحه) بالهاء والتاء والآخر بال نصب والرفع، وفي هامش الديوان:
العقل بالنهار يَمَكِّنُ الْإِبِلَ مِنَ الرَّعْيِ، والتقييد أوثق لعلا تشرد. والشرح في متننا هنا تجده في: الديوان
واضداد ابن الأنباري ٢٠٣

(٢) من الطويل، وهو للأخطل في: ديوانه ٣٤٥، والمعاني الكبير ٢٣٦، ٥٨٩، وشرح النهج لابن أبي الحديد
(٥/٤٢) وبلا نسبة في: الحيوان (١/٣٨١). وفي الديوان: (معان) = (زقاق) وهما بمعنى، و(الغواني)
= (اللامعات).

(٣) شرحه السكري في الديوان: يريد أن الكلب يمضغ ثوبه، قد ألفه لكثرة إتيانه إليه. وفي المعاني: من أنسه
به، يريد أنه يخالف إلى جاراته فيداري الكلاب بالشيء يطعمها به فهي آنسة به. ولعله هو الدنس الذي
ذكره يعقوب، ولم أظفر به في كتبه.

(٤) النطف هو الاتهام بريبة والتلطيخ بعيب، القاموس (نطف).

(٥) من الطويل، وهو لامرئ القيس في: ديوانه ص ٨٣، وقوافي الأخفش ١٠٣، وغريب الحديث لأبي عبيد
(٨٧/٢) وشرح المفضليات للأنباري ٤٣٦، والمعاني الكبير ٤٨١، ٤٨٥، ٥٩٣، والصناعتين ٣٥٣، والعمدة
٢٩٠، وتهذيب اللغة (١٥/١٥٤). وفي الأصل: المشافر، وهو تصحيف للمسافر، وفي بعض المصادر:
عند المشاهد. ومسافر الوجه ما يظهر منه، وجران: جمع أغر وهو الأبيض، طهاري: جمع طاهر على غير
قياس والمراد هنا طهاري من العيب، ولهذا المعنى استشهد أبو علي بالبيت في: الحجة (٢/٣٢٧)

يعقوب : في قوله :

أَبَى لَا أَظُنُّ الضَّأْنَ مِنْهُ نَوَاجِيَا (١)

قال (٢) : هذا داءٌ لا يكاد يُصيب الضأن، وإنما هو للمعزى، فإذا أصاب الضأن فما

ظنُّك بالمعزى؟

روى يعقوبُ الأبيات الثلاثة عن الأثرم (٣) عن أبي زيد .

يعقوب :

فَجَلْنَا جَوْلَةً ثُمَّ ارْعَوَيْنَا فَأَمَكْنَا لِمَنْ شَاءَ الْجِلَادَا

بِضَرْبٍ يُلْقِحُ الضُّبْعَانُ مِنْهُ طُرُوقَتُهُ وَيَأْتِنِفُ السُّفَادَا (٤)

قال : قال الأصمعيُّ : أَخْصَبَ مِنَ الْقَتْلَى حَتَّى كَأَنَّهُ فِي رَبِيعٍ يُخْصِبُ فِيهِ، وَيَأْتِنِفُ

سِفَادَا آخِرَ.

(١) عجز بيت من الطويل، و صدره :

أَقُولُ لَكُنَّا تَوَقَّلُ فَإِنَّهُ

وهو لعمر بن أحمد في : شعره ١٧٢، وتهذيب اللغة (١٠/١١٩)، واللسان (أبي)، وبلا نسبة في : العين

(٨/٤١٨) والهمز (مجلة المشرق) ٩١١، وجمهرة اللغة ١٠٩٠، والمبهم ١٣٦. وكناز راعي غنم لابن

أحمد، توقَّل : صعد، وروي (توكل) و(تدكل) = (توقَّل).

(٢) شرح ابن السكيت في : (حروف المدود والمقصود) ١٠٢ الأبي بما يقرب من لفظه هنا، ولم يذكر البيت .

(٣) علي بن المغيرة أبو الحسن الأثرم (ت ٢٣٢) صاحب النحو والغريب واللغة سمع أبا عبيدة والأصمعي

وغيرهما وأخذ عنه ابن السكيت وغيره. انظر : الإنباه (٢/٣١٩) ومعجم الأدباء ١٩٧٠، والبغية

(٢/٢٠٦).

(٤) من الوافر، وهما لكعب بن زهير في : شرح ديوانه (من فائت الشارح السكري وهي في شرح الاحول)

ص ٢٤٩، والثاني في : المعاني الكبير ٩٩١، والأول بلا نسبة في : الحيوان (٦/٤١٢). وأغرب الإربلي في :

المذاكرة ٥٧ فنسب الأول لبجير بن زهير، ولعبد الشارق الجهني قصيدة جاء فيها صدر الأول عجزاً وهي في :

شرح الحماسة للمرزوقي ٤٤٦، وأشباه الخالدين ١٥٣، ووجدت في : معجم البلدان (١/٥١٤) بيتاً من

ثلاثة لظالم بن البراء الفقيمي أكثره مطابق للبيت الثاني هنا، وهو :

بِضَرْبٍ يُلْقِحُ الضُّبْعَانُ مِنْهُ طُرُوقَتُهُ وَيَلْجُهُ الْأَرُومُ

وجاء في شرح الديوان : "الضبعان : الذكر من الضباع . ويأتنف : يستأنف . " وطروقتة : أنثاه . وحكى في

المعاني قول الأصمعي وغيره .

الأصمعي:

إِذَا مَا عَوَى مُسْتَقْبِلَ الرِّيحِ جَاوَبَتْ مَسَامِعُهُ فَاهُ عَلَى الزَادِ مُعَوِّلُ
كَسُوبٌ لَهُ الْمَعْدُومُ مِنْ كَسْبٍ وَاحِدٍ مُحَالِفُهُ الْإِقْتَارُ مَا يَتَمَوِّلُ^(١)

يقول: تَرُدُّ الرِّيحُ الصَّوْتُ فَيَسْمَعُ لَذَلِكَ طَنِناً. وقوله: (له المعدوم من كسب واحد) أي: ما لا يقدر عليه غيره يجده هو. / ٥٢ ب (من كسب واحد) أي: مما يكسبه واحد لم يُعنه عليه أحد؛ أي: كسبه وحده، وقال أعرابي^(٢) في إنسان: دَعُوهُ فَإِنَّهُ أَكَلَكُمْ لِلْمَادُومِ، وَأَكْسَبُكُمْ لِلْمَعْدُومِ، وَأَعْطَاكُمْ لِلْمَحْرُومِ.

أنشدنا أبو بكر^(٣)؛ أَظْنَهُ لِلْكَمِيتِ:

كَسُوباً إِذَا أَثَرَى مُفِيداً... لِسَاعَتِهِ مَا يَسْتَفِيدُ وَيَكْسِبُ^(٤)

أحمد^(٥): شَهِدَ أَعْرَابِيَّانِ الصَّلَاةَ، فَلَمَّا رَكَعُوا جَعَلَا يَتَرَا جَعَانِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِسَاحِبِهِ: اثْبُتْ فَإِنَّهَا الْقِرْطَبِيُّ. ويقال: ضَرْبُهُ فَقَرْطَبُهُ^(٦).

(١) من الطويل، وهما لكعب بن زهير في: شرح ديوانه ٤٨، والمعاني الكبير ١٨٢، والثاني بلا نسبة في: دلائل السرقسطي (٣٣٣/١)، والتهذيب (٢٥٠/٢)، واللسان (كسب). وفي شرح الديوان والمعاني الرواية: كسوب إلى أن شب، وذكرت روايتنا فيهما منسوبة إلى الأصمعي، وعبارة الأصمعي في شرح البيتين هنا مختصرة عما هو هناك. والبيتان في وصف ذئب.

(٢) جاء قول الأعرابي في المواضع السالفة وفي البيان والتبيين (٢٩٨/١). وفي شرح الديوان: أقحمت (ابن) قبل الأعرابي.

(٣) شيخه ابن السراج.

(٤) كذا وهو مختل وصوابه:

مُضِيعاً إِذَا أَثَرَى كَسُوباً إِذَا عَدَا لِسَاعَتِهِ مَا يَسْتَفِيدُ وَيَكْسِبُ

وهو من الطويل، وللكميت بن زيد من قطعة يصف فيها ذئباً جاءت في: ديوانه (٧٧/١) وفتوح ابن أعثم (٢٧١/٨) والمعاني الكبير ٢٠٥.

(٥) لعله يقصد ثعلباً أحمد بن يحيى. والخبر أورده ابن دريد (واسمه محمد) في: الجمهرة ١١٢١، ١٢٨٤.

(٦) في: هامش الأصل بخط الناسخ: "ك: قرطبه: صرعه على قفاه. قال الراجز:

[فرحت] أمشي مشية السكران

[وزل خُفَّاي] فقرطباني

والقِرْطَبِيُّ بتشديد الباء: ضرب من اللعب. وهو منقول من الصحاح (قرطب)، ومنه أكملت ما ذهب به قطع التجليد.

قال ابن كيسان^(١): (زَيْتُون): فَعْلُون مِنَ الزَّيْتِ. قال: وقال قوم: فَيَعُول، وليس من الزيت.

وقال^(٢): المقصور في الأسماء يكون من (قَصَرْتُهُ): حَبَسْتُهُ، ويكون من (قَصَرْتُهُ): نَقَصْتُهُ. ولم يعرف قول أبي عثمان^(٣) في الوقف في هذا وبابه.

قال^(٤): احْتَمَلَ التَّغْيِيرُ في قولهم: هذه عِشْرِيٌّ، ولم يكن كامتناعهم من أن يجيء اسم في آخره وأوَّ قبلها ضمة لما يَعْرِضُ مِنَ التَّغْيِيرِ مع الإضافة^(٥)؛ لأنَّ (عشرين) جمعٌ، فهو على صَدَدٍ واحدةٍ^(٦)، فما فيه من الواو غيرُ لازم^(٧)، وليس كذلك الواحد لو كانت في آخره وأوَّ مضمومٌ ما قبلها؛ لأنه ليس قبل الواحد شيءٌ يُرَدُّ إليه.

ومع ذلك / ١٥٣ أنه ليس إذا احتَمَلَ شيءٌ في موضعٍ أن يُحْتَمَلَ غيره أيضاً؛ ألا تراهم قالوا: (أَوَيْصِلُ)^(٨) مع قولهم: [أَحْوَوِيٌّ]^(٩) و(لَوَوِيٌّ)، وجاء ذلك في الفعل نحو:

- (١) محمد بن أحمد أبو الحسن (ت ٣٢٠) نحوي أخذ عن المبرد وتعلب فخلط المذهبين، كان أبو علي مشغلاً بمذهبه، وسيحكي في (٨٤-ب) عن الصفار أنه مات سنة ٢٩٩. انظر: بقية الخاطريات ٤٥، معجم الأدباء ٢٣٠٦، والبغية (١٨/١). وزنة زيتون مما فات سيبويه، واختلفوا فيه على الوجهين المذكورين وأكثرهم على ما بدأ به ابن كيسان غير أن ابن جني تردَّد في نسبة القول الآخر إليه أو إلى ابن دريد. انظر: الأصول (٢٢٥/٣) والخصائص (٢٠٦/٣) والتمام ١٤٦، والحلل ٢٦٢، والممتع ٩٠، والخزانة (٥٨/٨) واللسان (جحشن). وعرض أبو علي لزيتون في غير هذا في: الحلبيات ١٢٩، ٣٥٢، والشعر ١٥٩.
- (٢) قول ابن كيسان أخذ به أبو علي في: مقاييس المقصور ٢٠، ونُقل عن ابن خالويه [كذا] في مقصور ابن ولاد ص ٥.
- (٣) الوقف بالـف على آخر المقصور المصروف يراه بعض النحاة بدلاً من التنوين في النصب ومنقلباً عن اللام في الجر والرفع، وأبو عثمان يرى هذه الالف بدلاً من التنوين في الأحوال الثلاث، وحكاها عنه أبو علي في: المقاييس والتكملة ٢٦، وأخذ به في: التعليقة (١٢٢/٣) وانظر: سر الصناعة ٦٧٦ والخصائص (٢٩٨/٢).
- (٤) لم أجد قول ابن كيسان وعرض أبو علي في: الشعر ١١٦ لحذف نون عشرين لإضافتها للياء، وانظر اللسان (عشر) والعدد في: اللغة لابن سيده (٥٤/١).

(٥) أي النسب.

(٦) الصدد: الوجه، ولم أجد أحداً أثَّه، إلا أن يكون قد حمَّله على معنى الصورة أو الناحية.

(٧) أي في الرفع: عشرون.

(٨) تصغير واصل قُلبت ألفه واوا فاجتمعت واوان فهمزت أولاهما، وذكره أبو علي في: العسكريات ٢٣٣، وانظر: المقتضب (٢٣٢/١).

(٩) الأصل: أخروي بالخاء، وهو تصحيف، وهو منسوب إلى أخوى، ولووي منسوب إلى لِيَّة. انظر الكتاب (٣/٣٤٥، ٣٥٢، ٤/٤٠٩) والأصول (٣/٦٥، ٣٧٠) والتكملة ٥٤، وسر الصناعة ٧٣٠.

سَرُو وَيَسْرُو^(١)؛ لِأَمْنِ الإِضَافَةِ فِيهِ، وَلَأنَّهُ أَيْضاً لَيْسَ يَثْبُتُ عَلَى مِثَالِ وَاحِدٍ وَصُورَةٍ وَاحِدَةٍ؛ نَحْوُ: [عَيْيٍ وَأَعْيِيَاء] ^(٢). وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ ^(٣) يَقَعُ مَوْقِعَ الْآخِرِ وَالْأَسْمِ يَلْزَمُ مِثَالاً وَاحِداً.

وَمِثْلُ هَذَا امْتِنَاعُهُمْ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِ(أَنْ) ^(٤) الْمَفْتُوحَةِ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ ^(٥). وَمِثْلُهُ امْتِنَاعُهُمْ مِنْ تَوَالِي إِعْلَالَيْنِ ^(٦).

وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: (أَفْعَل) الصِّفَةُ لَمْ تَدْخُلْهُ الْهَاءُ؛ لِأَنَّهُ ضَارَعَ الْفِعْلَ بِنَائِهِ وَمَعْنَاهُ ^(٧)، فَلَوْ دَخَلَتْهُ الْهَاءُ لَازَالَتْ عَنْهُ هَذِهِ الْمَضَارَعَةُ، فَعُدِلَ بِمُؤَنَّثِهِ إِلَى بِنَاءٍ آخِرٍ ^(٨)، فَجُعِلَ تَأْنِيثُهُ بِالْهَمْزَةِ الَّتِي هِيَ أُخْتُ الْهَاءِ، وَجُعِلَ قَبْلَ الْهَمْزَةِ الْأَلْفُ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْهَاءِ مَفْتُوحٌ ^(٩). فَإِنْ قِيلَ: هَلَّا قَالُوا: أَحْمَرَاءُ؟ قِيلَ: لَوْ فُعِلَ لَكَانَتْ الْهَمْزَةُ وَالْهَاءُ فِيهِ سَوَاءً، [فَنَقَضُوا] ^(١٠) بِنَاءَ الْمَذْكُورِ لِأَنَّهُ تَذَهَبُ الْمَضَارَعَةُ الَّتِي بِهَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ، وَلَمْ تَكُنْ مَنْصَرَفَةً لِأَنَّهُا بُنِيَتْ عَلَى هَذَا التَّأْنِيثِ لِجَعْلِ بِإِزَاءِ (أَحْمَر)، فَصَارَ هَذَا التَّأْنِيثُ الزَّمَّ مِنَ التَّأْنِيثِ الَّذِي بِالْهَاءِ.

(١) سرو الرجل يسرو: ارتفع مأخوذ من سراة كل شيء وهو ما ارتفع منه وعلا. اللسان.

(٢) الأصل: عري وأعرياء، وهو تحريف ولم أجد من ذكر أعرياء، انظر الكتاب (٣/٣٩٧).

(٣) أي الأفعال، ووردت في: الكتاب (١/١٢).

(٤) الأصل: أن بلا تشديد، وهو تصحيف.

(٥) قال السيرافي في شرحه (العلمية ٣/٣٣٥-٣٣٦): "أَنَّ" إِذَا تَقَدَّمَتْ ارْتَفَعَتْ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَكُلُّ مَبْتَدَأٍ لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ يَجُوزُ دُخُولُ إِنَّ الْمَكْسُورَةَ عَلَيْهِ وَأَنْ يَلِيَهَا فِي اللَّفْظِ، فَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أَنْ زَيْداً مَنْطَلِقٌ... وَهَذَا لَا يَجُوزُ". وَهُمَا مِثْلَانِ فِي مَعْنَى التَّوَكِيدِ. فَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِالْمَكْسُورَةِ وَلَمْ يَجْزَ بِالْمَفْتُوحَةِ، وَهَذَا وَجْهُ تَمَثُّلِ ابْنِ كَيْسَانَ بِهِمَا.

(٦) انظر أمثلة لذلك في: الخصائص (١/١٦٠، ٣٩٣، ٤٩٠/٢) وسر الصناعة ٤٦٤، والإنصاف ٧٨٧، ٨٠٨.

(٧) انظر تفسير هذا الشبه في: الأصول (٧/٢) ومجالس العلماء ٣٢٢.

(٨) يريد فعلاء.

(٩) أي ما قبلها في المؤنث بالهاء؛ كراء (تمرة).

(١٠) الأصل: فنفضوا بالفاء وأعلاها صح، وهو تصحيف لأنه في الفقرة السابقة يقول: فعدلوا بمؤنثه إلى بناء آخر.

وقال: لم تكن الألف أصلاً في / ٥٣ ب اسم ولا فعل؛ لأنه لا تكون إلا ساكنة، ولو حركتها لانقلبت همزة.

فإن قيل: ففي الأسماء نحو: بُرد، فهلاً جعلت الألف مكان هذا الساكن؟ قيل: هذا لا يلزمه السكون، ألا تراك تقول: بُرود؟ وليست حروف المعاني كذلك؛ لأنها لا تصرف تصرف الأفعال.

فا(١): امتناعهم من ذلك لما كان يؤدي إليه تحريكه من القلب كامتناعهم من زيادة الواو أولاً؛ لما كان يؤدي إليه من القلب.

فإن قلت: فإن الياء والواو والهمزة منقلبات أيضاً، وقد وجدت أصولاً. قيل: ليس شيء من هذه يُقلب بالحركة نفسها حتى ينضم إلى الحركة شيء آخر، من ذاك: قال وباع وغزا ورمى، والألف تقلبها الحركة وحدها.

مسألة

من قال(٢): زيدا ضرباً، فنصب في الأمر لم يَجُز: زيدا رويداً؛ لأن (رويداً) في هذا الموضع لم ينصب من حيث نصب المصدر، وإنما نصب من حيث نصب (عليك زيدا). فكما لا يُقدّم مع (عليك) لا يُقدّم مع (رويداً)؛ يدل على ذلك أنه غير منون، ولو كان (كـ) ضرباً / ١٥٤ لقليل: رويداً، وأيضاً فإنه مُحَقَّر، وإعماله عمَل الفعل مع التحقير لا يجوز؛ كما لا يجوز في اسم الفاعل.

(١) عقد أبو علي لذلك أبواباً مفصلة في: التكملة ٢٤٥-٢٧٢.

(٢) إعمال المصدر النائب عن فعله في الأمر عقد له سيبويه باباً في (١/١٨٩) وجاء (زيداً ضرباً) في: المقتضب (٤/١٥٧) وعنه في الأصول (١/١٣٩، ١٦٧) وفي شرح السيرافي (٤/٩٠) وعقد أبو علي فصلاً لذلك في: الإيضاح ١٨١. والمسألة هنا في منع تقديم معمول اسم الفعل عليه وهو رأي البصريين والفراء، ومنع أبو علي ذلك في: الإيضاح ١٩٢، والشعر ٢٣، ولم يذكره في سائر كتبه التي عرض فيها لأسماء الأفعال. انظر الكتاب (١/٢٥٢) ومعاني الفراء (١/٣٢٣، ٢٦٠) ومعاني الزجاج (٢/٣٦) واشتقاق الزجاجي ٢١٨، وشرح السيرافي (٥/٢٠) والتبصرة ٢٥٩، والإنصاف ٢٢٨، والتبيين ٣٧٣، وشرح الرضي (٣/٨٨) وشرح أبيات المغني (٧/٢٧٥) والخزانة (٦/١٩٠). وكلام أبي علي في أسماء الأفعال في: الشعر ٤، والشيرازيات ٥٢٦، والإغفال (٢/٢١٧، ٤٧٧) والحلبيات ٩٧ والعسكريات ١١١، والعضديات ١٦٥، ١٦٧، ٢٧٨.

مسألة

وليس كل النوى يلقي المساكين^(١)

يكون على وجهين:

يجوز أن يريد: لا يطعمون، فيكون من قوله:

لا يهتدى لمناره^(٢)

ويجوز أن يكون يريد: أنهم يلقون بعضه لا جميعه، يزدردون البعض لكلب الجوع^(٣)،
 فإذا كان النوى عالي [معرسهم]^(٤) مع ازديادهم بعضه دل ذلك على كثرة إطعامنا إياهم.

(١) من البسيط، وصدره:

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم

وهو الحميد الأرقط في: الكتاب (١/٧٠، ١٤٧) وعبون الأخبار (٣/٢٤٣) وشرح أبياته (١/٢٤٢) وفرحة الأديب ٤٣، وأمالى ابن الشجري (٢/٤٩٧) وتخليص الشواهد ٢٤٦-٢٤٨، والمقاصد الشافية (٢/١٩١) والمقاصد النحوية (٢/٨٢) وبلا نسبة في: المقتضب (٤/١٠٠) وعزاه أبوحيان وغيره لحميد ابن ثور وجعله محقق ديوانه في: ما نسب إليه وليس له ٣١١ وانظر فيه ٣٦٠ وفي هوامش ما سلف فضل تخريج. النوى: جمع نواة التمر. المعرس موضع نزول القوم آخر الليل للاستراحة، ويريد بعالي معرسهم أن النوى مرتفع هناك لكثرة ما أكلوه. والبيت في هجو قوم ضافهم، وحميد معدود في البخلاء. والبيت يحمله النحاة على جعل (كل) مفعول (يلقي) التي هي خبر (ليس) وضمير الشأن هو اسم (ليس)، ولهذا ذكره أبو علي في: الإغفال (٢/٣٣٤) والحلبيات ٢٥٧، والتعليقة (١/١٠٤) وجعله في: الحلبيات ٢٦٣ على قول الكوفيين والاختلاف في جواز أن يلي (ليس) معمول خبرها (غير الجار والمجرور والظرف)، وخطأ ابن هشام ذلك. ورُقِع (كل) في الأصل سهو. والمعنى الأول الذي ذكره أبو علي للعجز لا يصح إلا بنزعه من سياقه، والمعنى الثاني هو ما قرره الغندجاني في الفرحة.

(٢) كذا (لمناره) باللام ومثله في الحجة وصوابه بالباء في المصادر؛ وهو بعض بيت من الطويل، وتماه:

على لاحب لا يهتدى بمناره إذا سافه العود النباطي جرجرا

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ص ٦٦، والبرصان ٥١٠، والشعر والشعراء (١/١١٩) ومعاني الزجاج (١/٣٥٧) والخصائص (٣/٣٢٤) والعمدة ٦٩٥، وأمالى ابن الشجري (١/٢٩٨) والخزانة (١٠/٢١٠) والتهذيب (١٣/٩٢)، وبلا نسبة في: الخطاريات ٤٩. اللاحب الطريق الواضح، سافه شمه، العود البعير الهرم، النباطي نسبة إلى النبط، الجرجرة صوت يردده البعير وإنما فعل ذلك لما شَمَّ الطريق فعرف صعوبته، (الأمالي). والشاهد أنه لم يُرد أن له مناراً لا يهتدى به ولكنه لا منار له، وهذا يسميه أهل المعاني نفى الشيء بإيجابه، ولهذا ذكره أبو علي هنا وفي الحجة (٢/٤٧) ولعله أخذه من الزجاج، وسيأتي عجزه في (١٩٧-١).

(٣) أي شدته.

(٤) الأصل: معرسهم بالشين، وهو تصحيف لم أجده في أي مصدر.

مسألة

قولهم (١): (إِسْتَبْرَقَ) يدل على صحة قَطْعِ الهمزة إذا سُمِّيَ بمثال الأمر الذي هي فيه؛
لأنه (٢) لا يكون إلا فعلاً منقولاً.

فإن قلت: فاجعل الهمزة زائدة والحرف خماسياً. قيل: لا يلزم هذا؛ لأن الهمزة لا
تَلْحَقُ أوائل بنات الخمسة؛ كما لا تَلْحَقُ أوائل بنات الأربعة.

فإن قيل: احكم بزيادة السين. قيل: خطأ؛ لأن السين لا تُزاد إلا في (استفعل) و[أسطاع] (٣).
فإن قيل: فاحكم بزيادة التاء، ففاسدٌ لأنَّ / ٥٤ ب التاء لا تُزاد حشواً.

فهذا كله يشهد بأنه فعلٌ منقول، وأنت ترى همزته مقطوعة، وصُرف في التنزيل (٤) لتكثيره.

مسألة

﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ (٥) (تَرَى) هنا من
رؤية العين؛ لقوله: ﴿يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ﴾ (٦)، سمعتُ في التفسير (٧) أنه زُرْقَةٌ
أعينهم وسوادٌ وجوههم؛ فالزُرْقَةُ في قوله: ﴿وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ (٨)،
والسَّوَادُ في هذه الآية، وهذا عرفانٌ بمشاهدتهم على هذه الحال في المحشر، فكذلك

(١) كلام أبي علي مختصر عن كلامه في: الحلبيات ٣٥٤-٣٥٧، وهو مأخوذ من كلام الزجاج في: (ما ينصرف
وما لا ينصرف) ٢٥-٢٦، وانظر الكلام في (إستبرق) وقطع الهمزة في: الكتاب (٣/٤٣١، ٣١٧) وإعراب
النحاس (٥/١٠٤) والمحتسب (٢/٣٠٤).

(٢) أي إستبرق.

(٣) الأصل: اسطاع بالوصل، والتصحيح من الكتاب (١/٢٥) والشيرازيات ١٦٨، وسر الصناعة ١٩٩.

(٤) جاءت (إستبرق) في سور الكهف: (٣١)، والدخان: (٥٣)، والرحمن: (٥٤)، والإنسان: (٢١).

(٥) سورة الزمر: (٦٠)، وأصل المسألة في الآية عند سيبويه (١/١٥٥) وانظر معاني الزجاج (٤/٣٦٠).

وشرح السيرافي (٤/٤٩)، وما جاء هنا كرر في: الحلبيات ٦٣-٦٤. و(رأى) بصرية عند ابن قتيبة، وقلبية

عند الفراء والطبري وأجاز الزمخشري الوجهين. انظر معاني الفراء (٢/٤٢٣) وتأويل المشكل ٤٩٩،

وتفسير الطبري (١١/٢١) والكشاف (٤/١٤٠) والدر المصون (٩/٤٣٨).

(٦) سورة الرحمن: (٤١).

(٧) هذا قول الحسن وقتادة في: الطبري (١١/٦٠٠) ومجاهد في: تفسيره (٢/٤٩٠) وهود بن محكم في:

تفسيره (١/٢٦٦).

(٨) سورة طه: (١٠٢).

(ترى) من إدراك الحاسة في الآية، فالجُملة على هذا في موضع حال .
ويَجوز أن يكون من (رأيتُ) بمعنى (علمتُ)، فتكون الجملة في موضع المفعول الثاني .
والأول أظهرُ عندي .

أبو محمد التّوّزي^(١) قال : أَخْبَرَنَا يحيى بن نُجَيْم^(٢) قال^(٣) : سأل عمرو بن عُبيد^(٤) عيسى بن عمر : لِمَ سُمِّيَتْ عَمْرًا؟ قال : العَمْرُ والعُمَرُ سواء، ولا يقال في اليمين إلا بالفتح، والعمر واحدٌ عُمور الأسنان^(٥)، والعمر شَنَفُ الذَّهَبِ^(٦)، فلا يخلو الاسم من واحدٍ من هذه .

قال أبو عثمان : سألتُ / ١٥٥ أبا عُبيدة : هل يقول أحدٌ من العرب : جَدِيدَةٌ؟^(٧) وسأله أبو عُمَر الجَرَميُّ، فقال : لا يَقُولُهُ أحدٌ .

قال أبو عثمان : أنشدني أبو عُمَر الجَرَميُّ قال : سمعتُ يونسَ يُنشدُ :
قد قَرْنُونِي بِعَجُوزٍ جَحْمَرِشٍ^(٨)

الآبيات .

(١) عبد الله بن محمد بن هارون التّوّزي من أكابر أئمة اللغة (ت ٢٣٣)، انظر: أخبار السيرافي ٨٥، والمعجم ١٥٤٦، والبغية (٦١/٢)

(٢) يحيى بن نُجَيْم بن معاوية بن زمعة أحد رواة أهل البصرة، جلس إليه الجاحظ . انظر: البيان والتبيين (١/٥٩، ٤/٢٣) والفهرست ٢٧٩

(٣) أورد ابن جني الخبر في المبهج ٨٩ .

(٤) أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب المتكلم شيخ المعتزلة في وقته (ت ١٤٨) . انظر الوفيات (٣/٤٦٠)

(٥) عُمور الأسنان : ما بينها من لحم .

(٦) الشَّنَف : مما قيل فيه أنه القرط الذي يُعلّق في أعلى الأذن أو هما بمعنى .

(٧) أصل المسألة عند سيبويه (١/٦٠) فالتأنيث عنده لا يكاد يعرف لقلته، واختلفوا في جوازه فمنهم من منع

(جديدة) وجعلها مؤلدة ومنهم من أجازها . وسيعرض لها أبو علي ثانية في (١٧٦-١) و(١٩٠-ب)،

وعقد لها مسألة في : البغداديات ٥٨٥، وذكرها في : التعليقة (١/٩٧) والبصريات ٣٦٨ وكلامه فيها واحد

موافق لسيبويه . وانظر إصلاح المنطق ٣٤٣، ومجالس العلماء ١٩٦، وشرح السيرافي (٣/٢٧) وتصحيح

الفصيح ٤٢٢ والمبهج ١٤٥، وشرح الرزوقي ١٢٥٩، والمعاجم (جدد) و(جدي) .

(٨) من الرجز، وهو من أرجوزة تُنسب بعضها لِرِزَام بن عقال في التاج (هرش) وهي لأعرابي في : الحيوان

(٧/١٦١) والبيت بلا نسبة في : المنصف (٣/٥) وسفر السعادة (١/١٩٨) والجمهرة ١٢٢٨، ١٣٣٤،

واللسان (جذر) . وفي بعضها : زوجوني، ووكلوني = قرنوني . وجحمرش : عجوز كبيرة .

أبو عثمان (١): ثُمَّ وَثُمْتُ، وَرُبُّ وَرُبَّتْ، وَلَا وَلَا تَ.

عن علي^(٢) عن أبي عثمان قال: سمعتُ أبا عبيدة يقول: أنا مُدُّ ثلاثون سنةً ما أدري خَيْصاً أو خَيْصاً^(٣).

هُمُ الطَّرْفُ^(٤)

الناحية^(٥)، و(بَصَوَى ثَلَاثَ) ^(٦)؛ أي: ثلاث هضباتٍ، والوقائص: الوقائذ^(٧).
قال أبو عثمان: سألتُ أبا زيد عن (السَّنة) فقال^(٨): تقول العرب: السَّنة: النَّعاسُ، والنوم: الغَلَبَةُ.

(١) التاء في هذه الأحرف عند أبي علي للتأنيث وإجاز فيها التسكين والفتح، ولعله نقل عن أبي عثمان هنا لهدين الأمرين، وليس بصدد إبقائها تاء أو قلبها هاء في الوقف لأن الشهاب في حاشيته ينقل عنه أن لا خلاف في الوقف عليها بالتاء. انظر: الشعر ٧١، البصريات ٦٠٥، والحجة (٤٢/٥) والحلبيات ٣٤٣، وسر الصناعة ٢٩٩، والإنصاف ١٠٨، والهمع (١٢٦/١) وحاشية الشهاب (١٩٦/٧) ومعجم الخطيب (٧٩/٨).

(٢) يعني شيخه علي بن سليمان الأخفش الصغير.

(٣) يريد بيت الأعشى:

لَعَمْرِي لئن أُمسي من الحي شاخصاً لقد نال خيصاً من عُفيرة خائصا

وهو من الطويل، وجاء في: ديوانه ص ٢١١، والسمط ٧٤٠، والعين (٢٨٦/٤)، والتهذيب (٤٧٦/٧) والمحكم (١٥٠/٥) واللسان (خوص)، وفي غريب الحديث لابن قتيبة (٣٦٧/١) بسنده أن المازني سأل أبا عبيدة والأصمعي عن البيت فقالا: ما ندري. والخيص القليل من النوال، والخيص: العدول.

(٤) بعض بيت من الطويل، وتماه:

هُمُ الطَّرْفُ النَّاكُوُ العَدُوُّ وَأَنْتُمْ بِقُصْوَى ثَلَاثٍ تَأْكُلُونَ الْوَقَائِصَا

وهو للأعشى في: ديوانه ٢١٢، والاشتقاق ١٥٣، والمعاني الكبير ٥٦٥، والتهذيب (٣٢١/١٣) واللسان والتاج (طرف). وروي (الطرف) بفتحتين وبضميتين، وأثبت الأولى لمناسبتها للمعنى الذي سيذكره. والألفاظ المشروحة بعده هي من البيت. الناكو: من النكاية، والطرف: الأشراف.

(٥) لم يذكر في المصادر هذا المعنى فيما قيل في بيت الأعشى، وإن كان هذا المعنى ثابتاً للطرف، ولا أدري كيف يكون في البيت.

(٦) رواية (بصوى) لم أجدها عند أحد، وينكسر بها البيت. وليست تحريف ناسخ؛ لأنَّ الصوى جمع صُوة وهي ما ارتفع من الأرض، ومنه الهضبة.

(٧) الوقائذ: شاة وقيد أي قُتلت بالخشب، وفي الاشتقاق: الوقيصمة الناقة التي تردت من جبل فاندقت عنقها والعرب تعيرُ بأكليها.

(٨) نوادر أبي زيد ٤٨٨: "السنوات جمع سنة وهي النعاس".

قال أبو عثمان: حدَّثني أبو عبيدة قال: حدَّثني يونس قال^(١): سمعتُ أبا عمرو يقول: ما زدتُ في أشعارِ العرب شيئاً إلا:
 وأنكرتني وما كان الذي نكرتُ من الحوادثِ إلا الشَّيبَ والصَّلَعَ^(٢)
 قال أبو عثمان: سمعتُ الأصمعي يقول في قولِ الأعشى:
 فِتْلِكَ لَمْ تَتْرِكْ مِنْ خَلْقِهَا شَبْهاً إِلَّا الدَّوَابِرَ وَالْأَظْلَافَ وَالزَّمَعَ^(٣)
 فأين القرنان؟
 للجَمَاز^(٤):

/ ٥٥ ب مَنْ كَانَ يَهْدِمُ مَا بَنَتْ آبَاؤُهُ مِنْ صَالِحٍ فَلَنَا أَمِيرٌ يَبْتَنِي
 مَلِكٌ جِنَايَتُهُ عَلَى أَمْوَالِهِ وَعَلَى سِوَى أَمْوَالِهِ لَا يَجْتَنِي
 أبو عثمان^(٥): جَزَزَ يَجَازُ جَازاً: إِذَا غَصَّ.

مسألة

يَجُوزُ فِي قَوْلِهِ^(٦):

ثُمَّ سُبْحَانَا نَعُودُ لَهُ^(٧)

(١) الخبر عن أبي عمرو في: الأغاني (١٤٣/٣) ووفيات الأعيان (٤٦٨/٣) والناحل هو الأصمعي في: الأغاني (١٧٦/١٧) وحماد الراوية في: العقد (٢٩٥/٥).

(٢) من البسيط، وهو للأعشى في: ديوانه ٢٢٠، والأغاني (٢١٨/٨) والصناعتين ٨٣، والتهذيب (١٩١/١٠) والصحاح (نكر) ولأبي عمرو بن العلاء في: فوات الوفيات (٢٨/٢) ومصادر الهامش السالف، وحماد والأصمعي.

(٣) وهو في: ديوانه ٢٢٦. الدوابر جمع دابرة وهي مؤخر الحافر، والظلف للبقر كالحافر، والزمع جمع زَمعة وهي هنة زائدة من وراء الظلف. والبيت في وصف ناقته بعدما شبهها بالمهابة.

(٤) محمد بن عمرو بن حماد أبو عبد الله، شاعر مفلح مطبوع عباسي (ت ٢٥٥). انظر: معجم الشعراء العباسيين ١٠٠.

(٥) جَزَزَ من أمثلة سيبويه (١٠٨/٤) وذكره أبو علي في: الحجة (٩٦/١، ٢٨٧، ٢٨٣/٢).

(٦) نقل البغدادي المسألة بلفظها في: الخزانة (٢٢١/٧)، وسيتكلم أبو علي ثانية عن (سبحان) في: (١٥٣-ب) وله نص ثالث في التذكرة لم يضمه المخطوط ونقله البغدادي (٢٦٧/٦).

(٧) في هامش الأصل: نعوذ به، وهي رواية نسخة أخرى، وقد وقع مثله في مخطوط المقتضب بخط السيرافي. وهذا بعض بيت من البسيط، وتماه:

أن يكون نكرة فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون هو الذي كان يضيفه في (سبحانه).

ويجوز أن يكون معرفة في الأصل، ثم [نُكِّرَ] (١) كـ (زيد من الزيدتين).

قال (٢): ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا﴾ (٣) فهذا على حذف المضاف، أو يكون جعل الكلام أذى حيث كان الأذى يكون به.

[ع: هذا عندي أشبه الوجهين لقوله: (ولتسمعن)؛ لأن الأذى في الحقيقة لا يُسمع (٤) وإنما يصل إلى النفس].

قال: جاز إفراد (سبحان) وإن لم يستعمل ذلك في الكلام فجاء ذلك في الشعر؛ كما استعمل العَلَم في قوله:

سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَاخِرِ (٥)

سبحانه ثم سبحاناً نعوذ به وقبل سُبْحَ الْجُودِيِّ وَالْجُمُودِ

وهو لورقة بن نوفل في: نسب قريش لمصعب ٢٠٨، والأغاني (١٢١/٣) والخزانة (٢٢٥/٧، ٢٦٠/٣) وليزيد بن عمرو بن نفيل في: شرح أبيات سيبويه (٢٥١/١) ولامية بن أبي الصلت في: صلة ديوانه مما نسب له ولغيره ١٦١، وفي: الكتاب (٣٢٦/١) وأمالى ابن الشجري (١٠٧/٢، ٥٧٨) والمحكم (١٥٤/٣) وجاء بلا نسبة في: المقتضب (٢١٧/٣) ومجالس ثعلب ٢١٧، وشرح المفصل (٣٧/١)، ١٢٠، ٣٦/٤) وأنشده أبو علي في: البصريات ٤١١ لما ذكره هنا من حمل تنوين سبحان على الضرورة أو تنكيره بعد العلمية، وهما عند السيرافي أيضا (٩٦/٥). والجودي والجمد جبلان.

(١) الأصل: نكرة، والتصحيح من الخزانة.

(٢) لولا كلمة (قال) بعد التعليق على الآية لقلت إن مجيئها هنا والتعليق عليها مقحمان في غير موضعهما، وأظن أبا علي يرد قول الزجاج الذي ذهب في: معانيه (٤٩٦/١) إلى أنه يقال: أذى إذا سمع ما يسوءه، فحمل أبو علي الآية على الحذف أو المجاز. ولم أجد في المعاجم ما حكاه الزجاج غير أن الصاغاني في التكملة أثبت معنى الاستماع لأدى بالدال. انظر: المحرر ٣٨٩، وعنه ما في: البحر (١٤٢/٣).

(٣) سورة آل عمران: (١٨٦)

(٤) في تفسير غريب القرآن للرازي ٥٣٠: الأذى ما يُسمع أو يُرى من مكروه.

(٥) عجز بيت من السريع، وصدره:

أقول لما جاءني فخره

وهو للأعشى في: ديوانه ١٥٥، والكتاب (٣٢٤/١) والخزانة (٣٦٨/٣، ٢٢٩/٧) وبلا نسبة في: معاني الاخفش ٦٤، والمقتضب (٢١٨/٣) ومجالس ثعلب ٢١٦، وأنشده أبو علي في: الحجة (١٥١/٢) والبصريات ٤١٠ لما ذكره هنا من أن (سبحان) عَلَمٌ ممنوع من الصرف فجاز إفراده أي عدم إضافته.

مسألة

في قول الخليل في قول النابغة؛

فلا زال قبر بين بصرى وجاسم

١٥٦ / فِينَبْتُ (١)

قال: قال الخليل: لو نَصَبَ لكان جائزاً، ولكننا قبلناه مرفوعاً. كيف كان يكون
النصب والكلام الذي قبله بمعنى الإيجاب (٢)، وإن كان اللفظ منفيًا مثل: ليس زيدٌ
قائماً، ونحوه مما يكون موجباً (٣)؟

أجاز أن يكون (الزوزي) الذي أنشده الفراء (٤) كـ (عَشْنَط) و (عَمَرْد) (٥)، وأجاز

(١) البيتان من الطويل، وتماهما على رواية الديوان:

سقى الغيث قبرا بين بصرى وجاسم بغيث من الرسمي قطر ووابل
وينبت حوذانا وعوفا منورا سابعه من خير ما قال قائل

وهما للنابغة في: ديوانه ١٢١، والكتاب (٣/٣٦) والمقتضب (٢/١٩) وشرح أبيات سيبويه (٢/٥٦)
ولحسان بن ثابت في: الزيادات من ديوانه (١/٥٠٦) نقلا عن الأغاني برواية (بين بثنى وجلق) = (بين
بصرى وجاسم)، (وأنت) = (فينبت). والبيتان في ديوان النابغة بينهما ثالث.

بصرى وجاسم موضعان بالشام، الرسمي أول المطر، والوابل أشده، والحوذان والعوف نبتان طيبان. وسياق ما
حكاه سيبويه عن الخليل يجعل إجازة نصب متعلقة ببیت جميل التالي لكلام الخليل لا ببیت النابغة، ولم
يعرض السيرافي في: شرحه (١٠/٤٠) إلا الرفع؛ غير أن المبرد وغيره على ما فهمه أبو علي هنا.

(٢) في التعليقة (٢/١٥٤): العمدة في النصب بعد الفاء أن يكون ما قبلها غير واجب، وفي الأصول
(٢/١٨٢) عدّ النصب في الواجب قبيحاً. ومعنى الواجب الخبر المثبت، وانظر ما يأتي في (١٦٥-ب).

(٣) أي (لا زال) منفي لفظاً ولكنه مثبت في المعنى فلا يصح ترتيب النصب عليه.

(٤) في هامش الأصل بخط الناسخ: قلت: يقال: "رجل زوزي وزوزي للمتحدلق المتكاييس. أنشد ابن دريد:
وزوجها زوزك زوزي"

وهو نص من الصحاح (زيز)؛ إلا أن البيت فيه (زونزي) مكان (زوزي). وهو لمنظور الدبيري في:
التهذيب (٨/٢٣٠) والتنبيه والإيضاح (زيز) واللسان (زنك) و(زيز) والتاج (زوز) و(ضبط) وأنشده
بلا نسبة ابن السكيت في: الألفاظ ١٦٧، وابن دريد في: الجمهرة ١١٢٦، ١٢١٦، وجاء في: تصحيح
التصحيف ٣٥٥-٣٥٦، ولم أجد من رواه عن الفراء، وانظر تفصيل الاختلاف في روايته في: اللسان
(زنك). وأنشده أبو علي في: التعليقة (٤/٢٧٢) وذكر (زوزيت) عرضاً في: الحلبيات ٣٢٧،
والمقاييس ٥١. والزوزنك: القصير الدميم. وحمل (زوزي) على (فعل) أخذ به ابن جني في: الخصائص
(٣/٢٢١) وانظر أثر كلام أبي علي في: المنصف (٢/١٨٠-١٨٢)، وذكر ابن سيده في: المحصص
(١٦/٨) أن (زوزي) لغة في: (زونزي).

(٥) كلاهما بمعنى الطويل.

أن يكون من باب (غَوغَاء) فيمن لم يَصْرِف^(١)، إن كان جاء في الكلام (فَعَلَى) للإلحاق أو للتأنيث. قال: وليس يحضرني شيء منه الساعة^(٢).

مسألة

قال: (زَوْنَزَك)^(٣) من باب (دَدَن) و(كَوَكَب)، وجاز فيه توالي الزيادتَيْن؛ كما جاء: [قَنُور]^(٤)، وَسَنُور^(٥) ونحو ذلك؛ [مِثْل (إِوزَة) مِنْ (آءَة)^(٦)، وإن قلتَ على حدٍّ (آدُر)]^(٧).

في نسخة أول باب (أو)^(٨): تقول: أَيُّهم تَضْرِبُ أو تَقْتُلُ، تُعْمِلُ أحدهما وتُضْمِرُ (أي) ثانيةً للآخر، وَمَنْ يَأْتِيكَ أو يُحْدِثُكَ.

(١) ذكر سيبويه أن غوغاء منهم من يصرفها فهي مذكرفاءها وعينها مكررة ومنهم من يمنعها لأنها فعلاء، وذكر أبو علي القولين في: المنشورة ٢٠٣، وسيعقد لها مسألة في كتابنا (٢٠٣-ب) وانظر: الكتاب (٣/٢١٥، ٤٢١، ٣٩٤/٤) والمقتضب (٢٦٧/٢) والأصول (٤٦/٣) والشيرازيات ٣٥١، والبغداديات ٤٧٨.

(٢) ذكر سيبويه من ذلك حَبَرَكِي وجَلَعِي. انظر: الكتاب (٤/٢٩٥، ٣١٤).

(٣) وردت في الرجز المذكور في هامش سلف قريباً. وكلام أبي علي حكي في: اللسان (زنك) وأثره في: المنصف والخصائص، ويريد أن الفاء والعين فيها من موضع واحد، فزنة (زونزي) فَوْنَعْل، وقال في المقاييس ٥٣: ألفها منقلبة عن الواو.

(٤) الأصل بالفاء، وهو تصحيف، والقنور الشديد الضخم الرأس. وهو من أمثلة سيبويه (٢/٢٦٠، ٢٦٧/٤).

(٥) أي جملة السلاح أو الدروع منه.

(٦) الآء شجر، وقد وقعت فيها الهمزة فاء ولأماً، وفي الخصائص (٩١/٢) يساوي ابن جني بين (آءَة) و(أويت)، وصياغة (أويت) على زنة (إوزة) من مسائل التدريب المشهورة عند الصرفيين، وفيها يتعدد الإعلال. انظر المنصف (٢٧١/٢) والمقتضب (٣١٥/١) والأصول (٣٨٩/٣) وسر الصناعة ٦٥٨، وهوامشها. و(آدر) جمع دار وقع فيها القلب بين العين والفاء، انظر: الممتع ٢٠٥، والمصباح المنير (دور، شيء، صوع).

(٧) موضع العبارة في الأصل بعد (يحدثك)، ولا معنى لها هناك، وهي هنا تتسق مع توالي الإعلال أو التغيير في الكلمة.

(٨) في الكتاب (١٧٥/٣) وليس فيه عبارة (وتضمير أي ثانية للآخر)، وفي التعليقة (٢٨٣/٢) وشرح السيرافي (١-٣١٥/٢) النص يخلو من (تعمل... للآخر). وشرح أبو علي في: المنشورة ٢٠٠ معنى (أو) في المسألة، وذكرها في: البصريات ٨٩٢.

أبو يعلى (١) عن أبي عثمان: قال أبو يعلى: حدثنا أبو عثمان أن مروان (٢) سأل أبا الحسن الأخفش عن قول الله سبحانه: ﴿فَإِنْ كَانَتْ أَثْنَتَيْنِ﴾ (٣): أليس خبر (كان) يُفيد معنى لم يكن في / ٥٦ ب اسمها؟ قال: بلى. قال: فأخبرني عن (كانتا) أليس قد أفاد معنى ما أراد؟ فلم يحتاج إلى الخبر؟

فقال: إنما أراد: فإن كان من ترك اثنتين، ثم أضمر (من) على معناها. قال: فبإضمار (من) على معناها أفاد معنى ما أراد.

قال أبو عثمان: أقول أنا: أفاد في الخبر ما لم يُفد في الاسم؛ وذلك أنه لما قال: (كانتا) كان يجوز أن يكون الخبر (صغيرتين) أو (كبيرتين)، فلما قال: (اثنتين) اشتمل على الصغير والكبير فأفاد معنى.

وقال أبو عثمان: وسأله أيضاً عن قوله: (أزیداً ضربته؟) ألسن إنما تختار النصب في الاسم إذا كان المستفهم عنه فعلاً؟ فقال: بلى. قلت: فانت إذا قلت: (أزیداً ضربته أم عمرو؟) فالفعل قد استقر عندك أنه قد كان، وإنما يُستفهم عن غيره؛ عمّن وقع به الضرب، والاختيار الرفع. فقال: القياسُ عندي هو.

قال أبو عثمان: وهو القياسُ عندي أيضاً، ولكن النحويين (٤) اجتمعوا على نصب هذا لما كان الحرف الذي هو في الأصل [بالفعل] (٥) أولى.

(١) جاء الخبر بالإسناد نفسه في: مجالس العلماء ٧٦، وكذلك الخبر الذي يليه ص ٧٧، واللفظ يكاد يطابق لفظه هنا، وجاء في: درة الغواص ١٥٥، وانظر فيه تعليق الشهاب وتعليق ابن بري عليها ٧٤٧، ولابن الحاجب والزرکشي في: البرهان (٢/ ٢٦٩) كلام نفيس في المسألة. وانظر الكلام في الآية في: المقتصد ٤٦١، وكشف المشكلات ٣٣٣، والتبيان للعكبري (١/ ٢٠٥) والبسيط ص ٩٦٣، والبحر (٣/ ٤٢٣) واللسان (ثني). وقد أخذ أبو علي في: الإيضاح ١٥٦ بعبارة المازني.

(٢) هو مروان بن سعيد بن حبيب المهلب أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو. ذكر في: أخبار النحويين للسيرافي ٣٤، ومجالس العلماء ٢٤٤، ومعجم الشعراء للمرزباني ٢٨٧، ومعجم الأدباء ٢٦٩٨، والبغية (٢/ ٢٨٤).

(٣) سورة النساء: (١٧٦).

(٤) النصب هو المختار ووجه الكلام عند سيبويه (١/ ١٠١) والمقتضب (٢/ ٧٦، ٢٩٩) والاصول (٢/ ٢٥٢) وانظر شرح السيرافي (١/ ٩١) وأمالى الشجري (٢/ ٨٠) وشرح ابن يعيش (٢/ ٣٤).

(٥) إضافة من مجالس العلماء ص ٧٧.

قال أبو عثمان: إنما أُجْرِيَ الاسمُ مجرى الفعل وارتفع به ما بعده وسدَّ ما بعده مسدَّ الخبر إذا كان الأولُ هو الآخر وجاز ابتداءه؛ نحو قولك: أقائمُ أخواك؟ / ١٥٧ يجوز: أقائمُ عثمان أخواك (١)؟

قال: وإذا قلت: حسْبُكَ درهمان (٢)، لا أُجيزُ أن أرفع (الدرهمين) بر (حسْبُ)، وإن كان معنى (حَسْبُ): يكفي؛ لأنَّ (حَسْبُ) مصدرٌ ولا يكون هو (الدرهمين)، وإنما جعل ابتداءً وخبراً على السعة.

قال أبو يعلى: إنما قُبِحَ هذا لأنَّ (حَسْبُ) مصدرٌ، وهو اسمٌ للفعل، ولا يجوز تثنيته. قال أبو عثمان (٣): ولا أُجيزُ: [إِنَّ] (٤) جالساً أخواك؛ لأنَّ (الأخوين) يرتفعان بر (جالس) ولا يَسْدَان مسدَّ فاعل (٥)؛ لأنَّ فاعل (إِنَّ) (٦) لا يكون فاعلَ غيره. وأُجيزُ: كان جالساً أخواك، و(كان) هي ترفع وتنصب (٧).

قلت: فأين خبرها؟ قال: إنما يَجِيء الخبرُ لأفيدَ به، فإذا فهم ما أريدُ لم أَجِئ به، ولم أُخْرِج (كان) من أن تكون رافعة؛ لأنِّي قد جئتُ لها بفاعل.

قال أبو عثمان (٨): إنما أُدْخِلَ الواوُ على ما يكون حالاً إذا ذُكِرَ [ما بعد] (٩) الواو التي

(١) أجازوه على لغة اكلوني البراغيث.

(٢) انظر مواضعها في تخريج (حسب) في (٤٦-ب).

(٣) المسألة (إِنَّ جالساً أخواك) يجيز فيها الأخفش ما منعه المازني، وأبو علي يحكي القولين في: الحجة (٢/٢٠٠) وكتابتنا (١-٧٣، ١-١٠٧) وانظر: الأصول (١/٢٥٥).

(٤) الأصل: إِنَّ، وهو بصدد الكلام عن (إِنَّ).

(٥) يريد المرفوع بعد (إِنَّ)، وفي أصول ابن السراج (١/٨١) سُمي المرفوع بحروف مشبهة بالفعل بالمشبه بالفاعل.

(٦) في الأصل (أَنَّ)، والكلام على (إِنَّ).

(٧) يساوي الخليل وسيبويه وابن السراج بين كان وإنَّ في أنهما يعملان عملين: النصب والرفع في معموليهما، وحكاها عنهم أبو علي في التعليقة، وسيأخذ به في (١-١٠٩). انظر: الكتاب (٢/١٣١، ١٤٨) والأصول (١/٢٣٠) والتعليقة (١/٢٨٤) والإنصاف ١٧٦.

(٨) بعض ما في كلام أبي عثمان هنا حكاها ابن جني عن أبي علي في: سر الصناعة ٦٤٥، وتقدير واو الحال بإذ أصله عند سيبويه (١/٩٠) وانظر: المقتضب (٣/٢٦٣، ٤/١٢٥) والمغني (٤/٢٧٨).

(٩) زيادة يقتضيها السياق، والمعنى: إذا كان ما بعد الواو...

للحال وللوقت كلاماً بلا واو؛ نحو: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ منطلقٌ؛ لأنه يكون كلاماً أن تقول: عمروٌ منطلقٌ، ولا تقول: مررتُ بزيدٍ ويقومُ؛ لأنه لا يكون كلاماً أن تقول: يقومُ.

قلتُ: فلم فُعل هذا بالواو؟ قال: لأنه جعل فيه معنى (إِذْ)، و(إِذْ) لا يُضاف إلا / ٥٧ ب إلى جملة؛ لأنه وقتٌ وظرفٌ من الزمان، والجُمْل يكون فيها ما يدل على الفعل، وإنما يضاف إلى ما هو من جنسه.

قال أبو عثمان (١): إنما امتنعتُ (كيف) من أن يُجازى بها؛ لأنَّ الأفعال المضارعة والماضية تقع بعدها (٢)؛ تقول: كيف صنعتَ أمسِ صنعتُ اليومَ مثله، والجزاء إنما يكون: إنْ تفعلُ أفعلاً، لشيءٍ لم يقع، ووقع الماضي بعد الجزاء اتساعاً، ومعناه غير واقع. وحُجةٌ أخرى أن الفعل لا يَنْجزمُ إلا في الموضع الذي لا تقع فيه الأسماء، والأسماء تقع بعد (كيف).

فا: هذا الثاني ليس بمستقيم؛ لأنَّ (أَنْتِ) و(أَيْنَ) و(مَتَى) كذلك وقد جُوزي بها، وتدخل على الأول أيضاً؛ لأنك تقول: أين قمتَ أمسِ؟ قال أبو عثمان (٣): وقال الأخفش: في الجزاء انجزم الفعل الأول بحرف الجزاء ما كان، وانجزم الثاني بالفعل الأول؛ كما تقول: زيدٌ منطلقٌ، ترفع (زيداً) بالابتداء، وترفع (منطلقٌ) بـ(زيد).

قال أبو عثمان: لا أقولُ ذا، ولكن أقول: إنما انجزم الفعلان في الجزاء لامتناع وقوع

(١) سيعقد أبو علي في (١٣٤-١) مسألة مفصلة لرد المجازاة بكيف، وحكى في: البصريات ٣٤٦ عن الجرمي الجزاء بكيفما، ونقل في: التعليقة (١٧٤/٢) عن المبرد علة منعهم الجزاء بها، والمجازاة بها قول الكوفيين ويرده البصريون. انظر: الكتاب (٦٠/٣) ومختصر ابن سعدان ٨٥، والأصول (١٩٧/٢) وشرح السيرافي (٧٢/١٠) والحلل في الإصلاح ٢٧٤، والإنصاف ٦٤٣.

(٢) في الأصل علامة إلحاق وكتب الناسخ (لا) في الهامش، ولكن العبارة لا تستقيم بزيادة (لا) هنا ولم أجد من يمنع الماضي بعدها.

(٣) هذا مجلس بين المازني والأخفش مروى عن أبي يعلى في: مجالس العلماء ٨٨. والعامل في الشرط وجوابه محل خلاف بين النحاة، انظر: المقتضب (٤٨/٢) وشرح السيرافي (٨٨/١، ٧٦/١٠) والإنصاف ٦٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور (١٩٢/٢) وشرح الرضي (٩١/٤) والارتشاف (٥٥٧/٢).

الأسماء فيه؛ لأنَّ الفعل لا حظَّ له في الإعراب، وإنما حظُّه السكون، فأعربَ الفعلُ لما حلَّ محلَّ الاسم، فإذا امتنعَ الاسمُ من / ٥٨١ ذلك المحلَّ رَجَعَ إلى أصله.

فا(١): يلزم فيما بُعد (لم) و(لن) أن يكون غير معرَّب.

قال(٢): والنحويُّون يقولون: إنما يعمل في الجزاء ما عمل الجزاء فيه؛ نحو: أيًّا تُضربُ أضربُ. قلتُ(٣): لم لا يكون الجوابُ هو العامل في (أيّ)؟ فقال: لا يكونُ لمجيء الفعل الأول معنى؛ لأنه إنما يقع الأولُ بسبب الآخر. فقلتُ له: فقولُ النحويين: (لا يعمل في الجزاء إلا ما عمل هو فيه) لم ذلك؟ قال: لأنه يكون خبراً له إذا قلتُ: أيُّ تُضربه أضربُ(٤)، فيعمل فيه كما يعمل (زيدٌ) في (منطلق). قلتُ: ف(منطلق) لم يعمل في (زيد)، و(يُضرب) يعمل في (أيّ)؟ فقال: إنما عمل لأنَّ له معنى إذا عمل، ولو عمل (منطلق) في (زيد) لم يكن له معنى.

قال أبو عثمان: (أتدكر إذ تقول ذاك؟) لما مضى، فكيف أضافها(٥) إلى مستقبل؟ فقال: لأنه حكى ما مضى. قال: فلما جعلوا للماضي ما يدل عليه جعلوا (إذا) للمستقبل، وإن أضافوه إلى الماضي فهو في معنى المستقبل.

وقال الأخفش(٦): بينما أمشي فإذا زيدٌ منطلقٌ، [يجوز](٧) أن يكون مفاجأة، ويجوز أن يكون وقتاً(٨)؛ كأنه قال: فوقَّتْ انطلاقَ زيدٍ موجودٌ.

قال أبو عثمان: فليس هاهنا شيءٌ إلا أن / ٥٨١ ب يقال له: أرايتَ إذا؟ أتصرفُ هذا التصرفَ اسماً؟ يعني أنه لا يتصرفُ هذا التصرفُ؛ أي: لا يُضمَر لها خبرٌ؛ لأنَّ قولك:

(١) يوافق رد السيرافي لقول المازني، والسيرافي يشك في صدور هذا القول عن المازني مع علمه.

(٢) أبو عثمان؛ كما هو مثبت في المجالس.

(٣) أبو يعلى راوي الخبر.

(٤) في المجالس: أيُّ تضربُ أضربُ

(٥) يريد: أضاف (إذ)

(٦) انظر الأقوال في (إذا) بعد بينما في: الخزانة (٧/ ٥٤)، وحكى المرادي في: الجنى ٣٧٦ عن الأصمعي أنها غير فصيحة.

(٧) زيادة يقتضيها السياق، وهي في المجالس.

(٨) يعني ظرفاً.

فإذا زيد منطلق، [إذا مضافةً إلى (زيد منطلق)] (١) وليس قبلها شيء يعمل فيها فتكون ظرفاً [له] (٢). قال: فليس لها وجه إلا أن تكون مبتدأة ويضمير لها خبراً على قول الأخفش.

قال أبو عثمان: يكون هنا حرفاً للمفاجأة، ولا تكون وقتاً.

وقال أبو عثمان: يكون (إذا) اسماً؛ والدليل على ذلك: لأنها تُبنى على الابتداء في قولك: القتال إذا يأتيك زيد، [وكان القتال إذ أتاك أخوك] (٣)، ولا تقول: يُعجبني إذ كان ذاك، ولا يُعجبني إذا يكون ذاك؛ لأنهما لم يتصرفا في الأسماء أن يكونا فاعلين ولا مبتدئين (٤).

قال (٥): قلت لأبي عثمان: لم لا يجازى بـ (حيث) ولا بـ (إذا) إلا أن يضم إليهما (ما)؟ قال: لأنهما وقتان محدودان، والجزاء إنما يكون مبهماً، فإذا ضُمَّت إليهما ما خَرَجَا به من أن تكونا وقتين فجاز الجزاء بهما.

وقال أبو عثمان: إنما جاز (إن لم تأتني أتيك) فأوقعوا (لم) بعد الحروف؛ لأنهم أوقعوا بعدها الفعل الماضي، وإن كان معناه معنى مالم يقع وإن كان لفظه لفظاً ما وقع، فكذا وقع نفيه كما / ١٥٩ وقع هو، وجاء نفيه على غير قياس؛ لأنك تقول: ضربت، فتَنفي فتقول: لم أضرب، فيجىء نفيه مضارعاً وكان يجب أن يكون مثله، ويجىء نفي المضارع مثله مضارعاً.

قال: ولا يجوز على قول سيبويه (٦) (إن تأتني آتاك وتزرنني أزرَك) لأنه لا يعطف بواوٍ على عاملين؛ لأنه يزعم أن (إن) جَزَمَت (تأتي) وجَزَمَ (إن تأتني) (آتاك). وعلى

(١) سقط من الأصل وأثبتته من المجالس.

(٢) زيادة من المجالس.

(٣) زيادة من المجالس.

(٤) هنا آخر النص في: المجالس ٩٠.

(٥) القائل أبو علي حسبما يقتضيه ما سبق. وانظر تعليل سيبويه لذلك في: الكتاب (٣/ ٥٦، ٥٨، ٣٣١،

٤/ ٢٢١)، وشرحه السيرافي (١٠/ ٧٠) بمعنى قول المازني.

(٦) العطف على عاملين يمنع سيبويه ويجيزه الأخفش، انظر التعليق عليه في (١٠-ب). وقول سيبويه في

عامل الشرط وجوابه في: الكتاب (٤/ ٦٢) وقد اختلفوا في فهمه، وذكرت قريباً مظهره.

قول أبي عثمان يجوز؛ لأنه [ليس] (١) هنا عاملٌ سوى امتناع وقوع الأسماء في هذه المواضع.

قال: وإنما جاز الجوابُ بالفاء ولم يَجْزْ بالواو؛ لأنَّ الفاء تُعَلِّقُ شيئاً بشيءٍ، والواو وثمَّ يعطفان، وليس من أجلهما وَقَعَ الشيءُ كالفاء، وإنما ارتفع الفعلُ بعدها (٢) لأنَّ الأسماء تقع بعدها.

وقال أبو عثمان: الفاء في الجزاء يقع الكلامُ بعدها على معنيين:

أما أحدهما فيقع لما لم يكن؛ نحو قولك: إنَّ تأتيني فأنا آتيك؛ أي: آتيك فيما يُستقبل إنَّ آتيتني.

والآخر يقع لما كان؛ ويُعْنَى به ما لم يكن، فدَخَلَ فيها هذا المعنى لكثرة اتساع الفاء في المعاني؛ نحو قولك: إنَّ تحرمني فالله حيٌّ لا يموت، فالمعنى: إنَّ تحرمني نفَعني الله، وإنَّ تأتيني فزيدٌ عندي، ف(زيد) قد ثَبَّتَ / ٥٩ ب عِنْدِيَّته، والمعنى: إنَّ تأتيني تصادفه؛ أي: الكونُ قد كانَ والعِنْدِيَّةُ قد ثَبَّتَتْ، فالمعنى غيرُ واقعٍ على ما ذكرته.

وأما قولُ الخليل (٣): لا يجوز إدخالُ الفاء على قوله: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (٤) لأنَّ (إذا) هنا جُعِلَتْ جواباً بمنزلةِ الفاء، ووقَعَ بعدها ما يقع بعد الفاء، فصارت (إذا) كأنها الفاء، فلا يجوز إدخالُ الفاء على الفاء، وجُعِلَ فيها بعضُ ما في الفاء يقع بعدها ما لم يكن [لأنَّ] (٥) كما يقع بعد الفاء ما لم يكن؛ لأنَّ قوله: ﴿إِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ﴾ هي لم تُصِيبْهم بعد؛ فالمعنى: إنَّ تُصِيبْهم يَقْنَطُوا، ولا يجوز أن يقع بعد (إذا) ما قد كان ويُعْنَى

(١) زيادة يقتضيها السياق، يدل عليها ما مرَّ قريباً من قول أبي عثمان في جزم الشرط وجوابه.

(٢) أي بعد الفاء.

(٣) الكتاب (٦٤/٣) بمعناه.

(٤) سورة الروم: (٣٦)، وقرا بكسر النون أبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف وغيرهم، ووجدتها بالكسر في مخطوط المقتضب (٥٥/٢). انظر المبسوط ٢٦٠، والسبعة ٣٦٧، ومعجم القراءات (٥٦٧/٤، ١٥٩/٧) وذكر أبو علي في الحجة (٤٧/٥) أنها أكثر، وتكلم في الآية على غير ما جاء هنا في: التعليقة (١٧٨/٢) والإغفال (٥١٢/٢)، وذكرها في: الإيضاح ٣٣٠ على قول الخليل.

(٥) الأصل: لأنَّ، وهو تصحيف يفسد الكلام.

به ما لم يقع؛ لأنها فرع في الجواب والفاء أصل، فلا يُجعل لها كل ما للأصل [ومنه] (١) ما قد كان كما يكون في الفاء؛ يعني قوله: فزيدٌ عندي.

فا (٢): ينبغي كل ما للفاء من كون ما كان بعدها بمنزلة ما لم يكن؛ نحو قولك: إن تأتني فزيدٌ عندي؛ أي: تُصادفه.

قال أبو عثمان (٣): إنما تُضيف إلى حرف الجزء أو حرف الإضافة (٤) إلى حرف الجزء أو حرف الاستفهام كل حرف يجوز لك أن تؤخره، فتجعل الجواب واقعاً عليه إن كان جزءاً، والخبر / ١٦٠ إن كان استفهاماً؛ كقولك: غلامٌ من تضرب؟ لأنك لو قلت: من تضرب غلامه، كان كلاماً، ولا يجوز: أي من تضرب؟ لأنك لو قلت: من تضرب أيه؟ لم يكن كلاماً، فعلى هذا يجري هذا الباب.

قال (٥): (قبله) و(بعده) لا يجوز أن تجيء بالهاء لتبيين الحركة إلا فيما لا يتمكن البتة، و(قبل) و(بعد) يتمكنان.

قال: تقول: هذا امرؤ، فإذا عرفتَه قلت: هذا المرء، فتغير البناء؛ لأن لام المعرفة ساكنة وميم (امرؤ) ساكنة، فلو لم تحرك الميم اجتمع ساكنان، فلما تحركت الميم لاجتماع ساكنين تغير البناء.

قال (٦): لا يكون جواب الاستفهام جملة (٧)؛ لأن جوابه يُستغنى عنه؛ فلذلك جاؤوا به منصوباً على جهة العطف على توهم أن (أن) في كلام الأول.

(١) زيادة بها تستقيم العبارة.

(٢) وكذا قال في الإغفال.

(٣) أصل المسألة باب عقده سيبويه (٧٩/٣) وتقدم في (١-٣٨) بعض كلام المازني وانظر تخريجه هناك.

(٤) يريد حرف الجر، وعبارته فيه تقديم وتأخير وحذف، وتقديرها: إنما تُضيف إلى حرف الجزء كل حرف يجوز لك أن تؤخره، وتضيف إلى حرف الجزء أو حرف الاستفهام كل حرف إضافة يجوز لك أن تؤخره.

(٥) أجاز سيبويه هاء السكت في: الحرف المبني وقبله ساكن، والمازني يستثنى هنا (قبل) و(بعد) لما أثبتته النحاة لهما من التمكن وعدمه في حالين مختلفين. انظر الكتاب (٢٨٦/٣، ١٦٢/٤) والمقتضب (١٧٤/٣) وما ينصرف ١١٧، والتعليقة (١٠٠/٣).

(٦) كلام أبي عثمان هنا في جواب الاستفهام يكاد يطابق كلامه في (٦٦-١) ولكن أبا علي لم يعلق عليها هناك.

(٧) يريد هنا الجواب بالفاء والواو ونصب الفعل بعدهما.

فا: أي: فليس مثلَ الجزاء الذي يكون جوابه جملةً، فإذا استُغنيَ عن الجواب البتةً جاز أن يكون مفرداً.

قال: وإنما نصبت جواب الاستفهام بالفاء ووقع في الجزاء؛ لأنَّ الفاء يُنصبُ الفعل بعدها إذا كان مخالفاً (١) للفعل الذي قبله؛ نحو قولك في الاستفهام: أيُّهم يأتيني آت، فالفعل الأول مستفهم عنه، / ٦٠ ب والآخر مخبر عنه، والجزاء ليس الفعل الذي بعد الفاء مخالفاً للذي قبله؛ لأنهما جميعاً خبران، وإنما دخلت الفاء في حيز الجزاء؛ لأنها تقع على جملةٍ تستغني بنفسها، فإذا أُدخلت على الجملة عُلِم أنها جواب لما قبلها، وأنها غير مستغنية بنفسها.

ولا يقع جوابُ الجزاء بالواو ولا بثم؛ لأنَّ الفاء تُعلق شيئاً بشيء، وُثم والواو إنما تعطفان وليس من أجلهما يقع الشيء كالفاء.

قال أبو عثمان (٢): سأل مروانُ الأخفش: أ تُجيز (لأُضربنه يذهب أو يمكث) على حدِّ قوله: (لأُضربنه ذهب أو مكث)؟ فقال: لا؛ لأنَّ معناه: إن ذهب وإن مكث، فلو أظهرت (إن) مع (يذهب) لكان مجزوماً، والفعل إذا انجزم لم يتقدّم جوابه، ولو أظهرت (إن) مع (ذهب) لجاز تقديم الجواب؛ لأنه غير مجزوم.

[ع (٣): قوله: الفعل إذا انجزم لم يأت قبله ما يكون دالاً على جوابه وبدلاً منه؛ نحو: أنت ظالم إن تفعل؛ هذا لا يجوز لأنَّ تقديره: إن تفعل تظلم، وصار قوله: (أنت ظالم) بدلاً منه ودليلاً عليه، ولكن يجوز: (أنت ظالم إن فعلت)؛ لأنك لم تجزم الشرط فيجب جزمه بجواب أو الفاء. / ٦١ أ فاما حق جواب الجزاء فإنه لا يتقدّم أبداً؛ انجزم الفعل أو لم ينجزم؛ وجماعُ هذا أن يقال: إن فعل الشرط إذا انجزم لم يحسن أن يكون جوابه إلا مجزوماً أو بالفاء، فاعرفه.]

(١) تقدم في (٤٦-١) التعليق على تعليقه النصيب بالمخالفة.

(٢) حكى أبو علي مسألة الأخفش وجوابه في المنشورة ١٩٩، وقد تقدم في (٣١-ب) ما يتعلق بها وانظر التخريج هناك.

(٣) حكايته قول الأخفش بلفظ أطول مما جاء في المتن يدل على اختصار لفظه في المسألة، وفي المنشورة ما يؤيد ذلك.

قال أبو عثمان^(١): لا يجوز عندي ما قال الخليل في قوله: (لأضربنه أذهب أم مكث)، وفي (كل حق له أعلمناه أم جهلناه)، لا يجوز عندي دخول ألف الاستفهام ولا (أم)؛ لأنهما إنما تدخلان على معنى (أيهما)، و(أي) استفهام، و(أي) بعد (لأضربنه) معناها جزاء، والألف و(أم) لا تدخلان لمعنى الجزاء.

وقوله: (سواء علي أذهب أم مكث) وقع الاستفهام؛ لأنك إنما تستفهم عن أحد أمرين، ولست تُسوي عليك أحد أمرين وإنما تُسوي عليك أمرين.

و(لا أبالي أذهب أم مكث) وقع الاستفهام بعد (ما أبالي)^(٢) على معنى الاستفهام؛ لأن المعنى: لا أبالي أحد هذين كان.

وأما قول سيبويه^(٣): يجوز أن يكون صفة وحالاً في قوله: (كل حق هو لها دخل فيها أو خرج منها)، فإنه يعني: (دخل أو خرج) يجوز أن يكون صفة لـ(حق) لأنه نكرة، والأفعال يَكُنْ صفات للنكرة. ويجوز أن يكون (خرج ومكث)^(٤) حالاً.

وأما / ٦١ ب قولها:

أَقِطاً أَوْ تَمَراً

أَمْ مُشْمَعِلاً صَقْراً^(٥)

(١) قول الخليل في: الكتاب (١٨٦/٣، ١٨٧) والعبارة الثانية لم يحكمها سيبويه عن الخليل ولكنه أجازها على قول الخليل في الأولى. وقد حكى أبو علي في: المنثورة ١٩٩ قول الخليل ورد إشكال أبي عثمان عليه ولم يُسمه، ولكنه يحكي في: التعليقة (٢٨٩/٢) عن الزجاج تضعيف (أم) هنا ولا يرد قوله بل يقويه.

(٢) كذا، والكلام على لا أبالي.

(٣) الكتاب الموضع السابق، ولفظه ولفظ المقتضب (٣٠٢/٣) وشرح الكتاب لابن خروف ٢٧٩: داخل وخارج = دخل وخرج.

(٤) كذا ولعله يريد: خرج ودخل.

(٥) من الرجز المنهوك، وهو لصفية بنت عبد المطلب في: الكتاب (١٨١/٣) والمنمق ٣٣٢، والمقتضب (٣٠٣/٣) والكامل ١٠٩٦، وجمهرة ابن دريد ٧٠٨، وشرح أبيات سيبويه (١٣٥/٢) وتحصيل عين الذهب ٤٤٥، وأما ابن الشجري (١١١/٣) وشرح الكتاب لابن خروف ٢٧٣، ورواية مشمعل وردت عند ابن دريد وابن خروف وفيهما (زقرا) بالزاي، وغيرهما برواية قرشيا صقرا، ورجح الأعلام وابن خروف أنها أرادت السجع لا الرجز ويرويان فيه: أم قرشيا صارماً هزبراً، ونص المعري في: الصاهل والشاحج ٤٣١ على أنها رواية سيبويه وأن بعض الناس غيرها رغبة في: إصلاح الوزن. والأبيات في رجل صارع ابنها الزبير =

فإنما قالت: (أو) ولم تقل: (أم) لأنها لم تُرد أيّ هذين كان، ولكن أرادت: أحد هذين هو أم أسد؟

من النداء المضاف

وأما قوله (١): والدليل على أنك إنما تريد بالإضافة الأول في (أبو عمري) أنه لا يجوز أن يقول: أبو النضر، ولا ثلاثة الأثواب؛ يعني أنك إنما أدخلت الألف واللام للأول مثل (مائة درهم) أدخلت الألف واللام في (الدهرم) لـ (المائة)؛ لأنه لم يُمكنك تعريفهما وإضافتهما، فأضفت (النضر) لأنه كأنه ليس فيه ألف ولا م؛ فهذا دليل أنه يمتنع في الأول أن تُضيفه وفيه الألف واللام، فكذا الآخر يمتنع أن يضاف وفيه ألف ولا م.

قال: كأن قومًا قالوا: (أبو النضر)، يُجيزه لأن الألف واللام للأول؛ فلا تُريد بهما الآخر. فقل لهم: الألف واللام وإن أُريد بهما الأول فحالهما في هذا المضاف كحالهما في الأول.

قال (٢): / ١٦٢ لا يجوز أن يكون (كرسي) و(قُمري) (٣): فُعُلُولاً؛ لأنه لو كان كذلك كانت الياء لاماً وكانت أصلاً، ولا تكون الياء والواو في بنات الأربعة إلا زائدة، إلا أن تكون مكررة فتكون أصلاً، ولكن هي (فُعُلي)، لا تكون الياء والواو رابعةً أصلاً إلا مضافةً (٤).

= فصرعه الزبير. والمشمعل: الجاد في أمره الماضي فيه، والاقط: شيء يُتخذ من الخيض الغنمي. وعلى رواية الجمهرة بالواو مكان أو لا شاهد فيه. وانظر: العضديات ١٩٥.

(١) سيبويه في: الكتاب (٢/٢٢٥) والكلام عما إذا أضفت إلى ياء المتكلم مضافاً، وانظر: إعراب النحاس (٧٠/٥).

(٢) في: البغداديات ١٢٨ (قُمريّة) فُعُليّة، وأشار بكلام غير صريح في: البصريّات ٨١١ والإغفال (٢/٤٩٩) والتعليقة (٣/٣٣٤) أن ياء (كرسي) للنسب. وانظر: المقتضب (٣/٢٣٤) والأصول (٣/٣٤٢).

(٣) القُمري ضربٌ من الحمام أو الأبيض منه.

(٤) أي للنسب.

من النداء الموصول المنكور

قال: أقول (١): يا رجلُ خيرٌ منك؛ لأنَّ أحسنَ أحوالِ (منك) أن تنزل منزلةً (الوجه) وأنت تقول: يا زيدُ الحسنُ الوجهُ.

قال (٢): ويجوز عندي (زيدٌ هو يقولُ ذاك)، و(هو) فصلٌ، ولا أجز (زيدٌ هو قال ذاك)؛ لأنني أجز الفصلَ بين الأسماء والأفعال، ولا يجوز في الماضية ويجوز في المستقبل؛ وذلك لأنَّ سيبويه (٣) قد قال: إني لأمرُّ بالرجلِ خيرٌ منك، وبالرجلِ يُكرمني، وهما صفةٌ على توهم الألف واللام فكذا في الفصلِ أتوهم الألف واللام في الفعل (٤)، ويكونُ بمنزلة الغاية بين المعرفتين؛ كما أقول: كان زيدٌ هو خيراً منك، على توهم الألف واللام في (خيرٌ منك). ولا يجوز (كان زيدٌ / ٦٢ ب هو منطلقاً) لأنني أقدر على الألف واللام؛ وإنما يجوز هذا فيما لا يُقدَّر فيه على الألف واللام، وعلى ذا يجوز (يا رجلُ تقولُ ذاك)، ولا يجوز (يا زيدُ تقولُ ذاك) على توهم الألف واللام؛ لأنه إنما يُتوهم الألف واللام اللتان تكونان للجنس، والموصوف معرفة الجنس.

قال: إنما أقول: يضربانه، ولا أقول: ضاربانه؛ لأنه ليس في الفعل علامة للرفع غير النون فلم يَجُز حذفها؛ لأنه يَبْقَى بلا علامة، وفي (ضاربان) الألفُ علامة رفع، فإذا حذفت النون بقيت العلامة على حالها.

فا (٥): لما كانت علامة الضمير على حرفٍ لا ينفصل تعاقباً؛ كما تعاقب علامة الندبة والتنوين.

(١) المسألة في المنادى المعروف بالنداء ووصفه بالنكرة. وجاء في: المقتضب (٢٢٢/٤) أن (الوجه) في (الحسن الوجه) تريد به بيان الموضع الذي بلغته في النعت (الحسن)، وهذا ما أراده أبو علي من مقابلة (منك) بـ (الوجه)، وهو مأخوذ من المقتضب (٢٢٦/٤).

(٢) ذكر أبو علي في: الشعر ٢١ أن الفصل لا يقع إلا بين معرفتين أو ما يقرب من المعرفة كخير منك، وأشار في: التعليقة (١٢٩/١) إلى وقوع الفعل صفة للنكرة.

(٣) وقوع (خير) وأمثالها صفة لال هو قول الخليل حكاه سيبويه في: الكتاب (١٣/٢)، وأما مجيء الفعل صفة لال فلم يذكر منه سيبويه في: (١/١٢٨-١٣١) إلا المضارع كما قال أبو علي، ولكنه في (٥٤/٢) مثل بالماضي ولم يمنعه.

(٤) مقدراً اسم الفاعل منه.

(٥) فصله في: البصريات ٣٢٦.

وقال أبو يعلى (١): لم يَجْز (هما ضاربانك غداً) لأن النون زيادة والكاف زيادة غير منفصلة، فلم يجتمع على الاسم زيادتان.

وحدثني أبو يعلى - رحمه الله - قال: حدثني أبو عثمان قال (٢): حدثني الأصمعي قال: قال أعرابي لأعرابي: ما فعلت أمك؟ قال: ماتت؛ رحمه الله! فوالله إن كانت لمنهاء اللحم ممذاق المرق.

المنهاء اللحم: التي تطبخ / ١٦٣ اللحم وتطعمه الأضياف وهو غير نضيج؛ يعني: أنها كانت تُعجل باللحم للضيوف. ممذاق: تمذقه أي تخلطه بالماء ليسعهم. وحدثني أبو يعلى قال: قال أبو عثمان: أنشدني أعرابي:

نمذ لهم بالماء من غير هونهم ولكن إذا ما ضاق شيء يوسع (٣)

قال أبو عثمان: أزيد عندك أم لا؟ عطف بر (أم) جملة أم غير جملة؟ فإن قيل: جملة، قيل: (لا) ليس بجملة، وإن قيل: تدل على جملة هي بدل منها، قيل: فظاهر ما تدل عليه. فإن قال: أم ليس هو عندك؟ قيل: لم يذكر (ليس) فكيف عني (٤) بها؟ فإن قلت: أقول: أم لا هو عندي؟ قيل: (لا) إذا وقعت بعدها معرفة كُرت، قال: فالحجة في هذه مثل قوله (٥): (لا سواً)، وإنما يريد: لا هما سواء، فلو أظهر (هما) لكرر (لا)، فلما صارت (لا) بدلاً بقي في (سواء). يقول (٦): لو قلت: لا هما سواء، لكررت فقلت: ولا هما غير سواء، فلما خزلتهما (٧) مما أضمر لم يكرر.

(١) انظر في: الخصائص (٢/ ٣٥٥) تعليلاً آخر.

(٢) رواه باختلاف في بعض ألفاظه المبرد عن المازني عن أبي زيد في: الفاضل ٤٠

(٣) سلف التعليق عليه في (١-٥١).

(٤) عني بالقول كذا: أرادته وقصده.

(٥) الكتاب (٢/ ٣٠٢) وانظر: الأصول (١/ ٣٩٥) وذكرها أبو علي في: التعليقة (٢/ ٤١) والحجة

(١/ ٢٧٠) والمنشورة ١٠٠، فأوجب فيها حذف المبتدأ لأن (لا) تعاقبه. قال السيرافي في شرحه (٢/ ٩٦-

١): "إنما يتكلم به المتكلم عند ادعاء مدعٍ لاثنين جرى ذكرهما أن أحدهما مثل الآخر أي هما سواء، فيقول المنكر لمن قال: لا سواء".

(٦) شرح من أبي عثمان لكلام سيبويه، على الرغم من أنه لم ينقله بالفاظه، ولكن سلف مثله.

(٧) خزله قطعه أو حذفه.

فقلت لأبي عمر^(١): و[هما]^(٢) لا يكرّر، فكذا ما هو بدلٌ منه.
وكذا^(٣) (لا) التي بعد (أم) لما وقّعت تدلُّ على الجملة لم تحتج إلى تكريرها؛ لأنه
أدخل فيها / ٦٣ ب ما ليس لها.
قال^(٤): يقول لو قلت: لا هما سواء، لكرّرت فقلت: ولا هما غير سواء، فلما خزلتهما
وجعلت (لا) بدلاً من (هما) لم تحتج أن تكرّر؛ كما أنك إذا قلت: هما سواء، لم
تكرّر. وقوله: (أدخل فيها ما ليس لها)؛ يقول: إن (لا) لا تدلُّ على الجمل، إنما تقع نافية
لما بعدها، فلما وقّعت ليس بعدها كلامٌ فاستغني بها عما بعدها جعل لها ما ليس لها.
فا: ويقال أيضاً^(٥): إنها لا تخلو أن تكون المعادلة أو المنقطعة، فإن كانت المعادلة
فهي إما أن تعدل اسماً باسم، أو فعلاً بفعل، فإن كانت المنقطعة فالمنقطعة لا يكون
بعدها إلا جملة؛ ألا ترى أنهم يُقدّرون في قولهم: «أم شاء»^(٦): بل أهَي شاء؟ وليست
(لا) بمفرد ولا جملة.

حدثني أبو يعلى قال: أنشدني أبو عثمان عن أبي زيد:

يا دهرُ أم كان مشيبي رقصاً

بل قد تكون مشيتي توقصاً^(٧)

(١) الجرمي، وأبو عثمان عصره، فلعل أبا يعلى اخذ منه. وقد يكون تحريفاً صوابه: لأبي عثمان، فلم يرد ذكر
لأبي عمر.

(٢) الأصل: ولم لا يكرّر، ولم أتبين له معنى.

(٣) قول أبي عثمان، وسيعلق عليه أبو يعلى.

(٤) شرح من أبي يعلى.

(٥) اخذه من قول سيبويه في أم في (أعندك زيد أم لا) في: الكتاب (١٧٤/٣) وحكى ابن جني عن أبي علي
في: الخطاريات ١٢٦ أنه انتهى إلى أن (أم) هنا منقطعة، ومعظم كلامه هناك مأخوذ من كلام أبي عثمان.

(٦) في: الكتاب (١٧٢/٣) ومعاني الأخفش ٣٣، ١٦٠، والأصول (٢١٣/٢) وشرح أبوعلي (أم) المنقطعة
في قولهم (إنها لإبل أم شاء) في: الإيضاح ٢٩٩: "كانه رأى أشخاصاً فسبّق إلى نفسه برؤيتها أنها إبل"
فاخبر على ذلك ثم شك فقال: أم شاء، فصار سؤاله بأم مضرباً عما كان أخبر عنه ومستأنفاً السؤال عنه
فكانه في التمثيل: بل أهَي شاء. وذكره أيضاً في: التعليقة (٢٨٢/٢) والمنثورة ١٩٠

(٧) من الرجز، وهما لأعرابي سمعه أبو زيد، انظر معاني الأخفش ٣٢، والمقتضب (٢٩٧/٣) والمنصف
(١١٨/٣) وأمالي ابن الشجري (١١٠/٣) وعمدة الحفاظ ٦٥٦، والخزانة (٦٦/١١) واللسان (أم). =

(أم) زائدة، وإنما أراد: ما كان مشيبي.

وأنشدني أبو يعلى قال: أنشدني أبو عثمان قال: أنشدني أبو زيد عن أعرابي:

تَسْأَلُنِي مَا وَجَعُ بِظَهْرِيَّةِ / ١٦٤

جَذَبُ الدَّلَاءِ واختلافُ الأَرَشِيَّةِ

قال أبو عثمان يوماً وقد سُئِلَ: أليس كلُّ مفعولٍ لم يُسَمَّ فاعله تُقيمه مقامَ فاعله؟ قال: بلى. قيل: فما بالُ (كان) لا تكون كذلك؟ لا تقولُ فيها: كين أخوك، وكين مُنطلقاً^(١). فقال: إنما (كان) تدخلُ على الابتداء وخبره لتُخبر أن ذلك فيما مضى، فإذا قال: كين منطلقاً، صار هذا الكلامُ خبراً لا ابتداءً له.

وسأله^(٢) عن (أي) و(متى) في الاستفهام لم لا يُوصَلان؟ فقال: لأنَّ الاستفهام إذا وُصِلَ صار خبراً، والجزاء إذا وُصِلَ صار خاصاً، وإنما يَقَعان شائعين بمعنى الاستفهام.

قال^(٣): وسأله: (إن تَأْتِنِي أنا كريم) لم لا يَجُوز؟ فقال: لأنَّ الفعل هنا يَقَعُ مجزوماً، فلو وَقَعَ هنا الاسمُ وَقَعَ هنا مرفوعاً؛ لأنه إنما يَرْتَفَعُ هو لِمَوْقَعِهِ موقعَ الاسم. قال: وليس في القرآن مجزومٌ وجوابه جملة^(٤)، ولكن جائزٌ في الشعر، وليس في القرآن جزءٌ بفعلٍ ماضٍ وجوابه مجزومٌ إلا قوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾^(٥)، [وقال]^(٦)

= والرقص: ضرب من الخبب شبيه بالنقزان من النشاط، التوقص: تقارب الخطو. وأبو زيد يحمله على زيادة (أم) ويكاد يرد عند غيره، وأبو علي يجيزه في توجيه شاهد في: الشعر ٨٣.

(١) أجازته الفراء، انظر الأصول (٨١/١) وشرح الرضي (٢١٧/١) والهمع (١٦٤/١).

(٢) السائل أبو يعلى، والكلام شرحٌ لقول سيبويه (٥٩/٣): "الفعل ليس في: الجزاء بصلة لما قبله كما أنه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله"، وشرحه أبو علي في: التعليقة (١٧٣/٢) بمفهوم تمام المعنى في: هذين وعدم تمامه في: الموصول.

(٣) المسألة شرحٌ لما منعه الخليل في: الكتاب (٦٤/٣). وما يذكُرُه المازني هنا في تعليل ارتفاع الاسم سلفت حكايته عنه في (٥٧-ب، ٥٩-أ)، وأخذ به أبو علي في: التعليقة (١٧١/٢).

(٤) أي بلا فاء.

(٥) سورة هود: (١٥) وتمام موضع الحاجة منها: ﴿وَزَيَّنَّا نُوفَ إِيَّاهُمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾. ومثلها ما في سورة الشورى: (٢٠) وانظر: دراسات لأسلوب القرآن (٢١٤/٣).

(٦) الأصل: فقال، وهو تحريف.

أبو الحسن^(١): إنما جاز أن يكون جوابه مجزوماً / ٦٤ ب من أجل (يُريد)؛ لأنه خبرٌ
لـ (كان) وهو فعلٌ مستقبلٌ مثلُ جوابه، وتلك الأبيات^(٢) في الجزاء كأنها على إضمارِ
الفاء.

قال^(٣): لا يجوز (عَلِمِي بزيدٍ كان ذا مالٍ) على أن يكون خبراً^(٤) وبينهما
(كان)^(٥)؛ لأنك إنما أضمرتَ في (كان) (عَلِمِي) بلا (زيد)، فلا يفرقُ بينه وبين مَنْ
هو له بشيءٍ ليس له فيه ضميرٌ.

قال أبو يعلى^(٦): أي: لا يفرقُ بين (زيد) وحالٍ بشيءٍ ليس فيه ضميرُهُ.

(١) لم يرد هذا المعنى في كلامه في الآية في: المعاني ٢٦٧، في حين يشبهه كلامُ الفراء في: معانيه (٥/٢)،
٢٦٧)، ولأبي علي مسألة عقدها في: الإغفال (٣٩٢/٢) في رد قول المبرد في (كان) في الآية ولم يذكر
قول الأخفش. وانظر: الكتاب (٦٨/٣) والمقتضب (٥٨/٢) والسيرافي (٧٩/١٠).

(٢) يريد الشواهد التي ذكرها سيبويه (٧٠-٦٥/٣):

من يفعل الحسنات الله يشكرها	والشر بالشر عند الله مثلان
بني تُعلل لا تنكعوا العنز شربها	بني تُعل من ينكع العنز ظالمٌ
وإن أتاه خليلٌ يوم مسألة	يقول لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ
يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ	إنك إن يصرعُ أخوك تُصرعُ
هذا سراقَةٌ للقرآن يدرُسُه	والمرءُ عند الرشا إن يلقها ذيبٌ
وأني متى أشرفَ على الجانب الذي	به أنت من بين الجوانب ناظرٌ
فقلتُ تحمّلُ فوق طوقك إنها	مطبّعةٌ من يأتها لا يضبرُها

فحملَ أكثرها على التقديم والتأخير وبعضها على حذف الفاء، في حين يحملها غيره كلها على حذف
الفاء، واقتصر أبو علي على رأي سيبويه في ما ذكر منها. وانظر: المقتضب (٦٩/٢) والانتصار ١٧٢،
والأصول (٤٦١/٣) وشرح السيرافي (٢٧٤/٣) والتعليقة (١٨٥، ١٨١، ١٨٠/٢) والحلبيات ٢٤٠،
والشعر ٤٧١، ٥٠٦، والبغداديات ٤٥٤، والإغفال (٥١٢/٢).

(٣) الكلام لأبي عثمان، وأخذ أبو علي المسألة في: الإيضاح ٩٣ ومنعها لغير السبب المذكور هنا. وانظر الأقوال
في: هامشه والتذييل (٣١١-٣١٣) والهمع (١٠٦/١).

(٤) يريد بالخبر الحال كما سيظهر قريباً، وهو استعمال يقع عند القدماء، انظر: الكتاب (٤٩/٢، ٥٠، ٨١).

(٥) كان هنا تامة، وتكون ناقصة في غير توجيه أبي عثمان. وانظر: المقتصد ٦٨١، ٢٩٦، واللباب
(١٤٥/١).

(٦) وشرحها أبو حيان في التذييل (٣١٢/٣) بعبارة مفصلة غير أنه حكاه بالمعنى ونسبها لأبي علي.

قال: ويجوز (علمي بزيد كان اليوم) لأن العلم هنا مضمّر في (كان)، وهو مضمّر في (اليوم) (١)، فلم يفرّق بينهما بشيء.

قال أبو يعلى: قال: إذا قلت: (علمي بزيد كان ذا مال)، ف(ذا مال) هو (زيد)، فالمضمّر في (كان) هو العلم، والأحوال تسدّ مسدّ الأخبار في المصادر، ف(ذا مال) ليس هو العلم ولا فيه ضميره، وإنما هو حال لـ (زيد) سدّ مسدّ الخبر. وإذا قلت: (علمي بزيد كان اليوم) فالمضمّر في (اليوم) هو العلم؛ لأنه ظرف له كما أنه مضمّر في (كان).

قال (٢): (ضربي زيدا قائماً) ابتداء لا خبر له؛ لأنك إنما تحتاج إلى الخبر لأن يفيد معنى، فإذا أفدت المعنى استغنيت عن الخبر. فقلت / ١٦٥ له: (قائم) يتضمّن (ضربي). فقال: وكيف يتضمّنه وهو لا يكون ظرفاً له؟ لأن (قائم) هو أنت، و(ضربي) مصدر.

قال أبو عثمان: وإنما وقّع الماضي بعد الجزاء يُراد به المستقبل؛ تقول: إن ضربتني ضربتُك؛ معناه: إن تضربني أضربك، ولا يجوز (ضربتُك إن تضربني) لأن الفعل الماضي يدخل فيه معنى المضارع مؤخراً، فإذا قدّم صار لفظه ماضياً ومعناه ماضياً، والجزاء لا يكون كذا.

وسألته (٣): لم يمنع الاستفهام أن يعمل ما بعده فيما قبله؛ نحو: أزيداً ضربت؟ فقال: لأن الاستفهام لا يستغني بما قبله، إنما يستغني بما بعده، ولو عمل الفعل بعد حرف الاستفهام فيما قبله لاستغنى في الأسماء بما قبله؛ نحو: زيداً منطلقاً؟ قلت: فلم لا يعمل فيه ما قبله؟ فقال: لأنه إذا منع غيره كان لنفسه أشدّ منعاً.

(١) استخدم كلمة (مضمّر) للمشكلة والمعنى أن (اليوم) ظرف يتضمّن (العلم)، وانظر الإيضاح ٩٤ وما يأتي من شرح أبي يعلى.

(٢) عرض أبو علي لمسألة (ضربي زيدا قائماً) في: الإيضاح ٢٢٢، والبصريّات ٧٢٤ ببعض قول المازني. وانظر الأقوال فيها في: الهمع (١٠٥/١).

(٣) منع إعمال ما بعد الاستفهام والشرط فيما قبله ذكره سيبويه في: الكتاب (١٢٧/١-١٣٢) وفيه أكثر الاستدلال الذي جاء هنا. وحكى أبو علي في: الشعر ٢٤٧ أن المنع في الشرط قول البصريين، ومن البغداديين من يجيزه. وانظر السيرافي (٢٥٤/٣).

قوله: (يَمْنَعُ غيره) يعني: ضربت أزيداً؛ يقول: لما مَنَعَ حرفُ الاستفهام غيره أن يعمل فيه الفعل صار لنفسه أشدَّ مَنعاً.

قلت: فلم لا يعمل ما بعد الجزاء فيما قبله؟ قال: لأنك لا تقدر أن تقدم ما عمل ٦٥/ب فيه الجزاء على الجزاء، فكذلك لا يقدم المفعول الذي عمل فيه العامل؛ لأنَّ المجزوم لا يقدم على الجازم كما لا يقدم المجزور على الجار؛ لأنَّ المجزور داخل في الجار بمنزلة التنوين داخل في المنون؛ وكذلك ما عمل فيه الجزاء؛ أي: لا يجوز أن تقول: زيدا إن تضرب.

قلت: فلم لا يعمل في الجزاء ما قبله؛ يعني في قولك: (تضرب من)؟ فاعتل بعللة الاستفهام وقال: إذا مَنَعَ غيره كان مَنَعَ لنفسه.

وأخبرني (١) عن الدماذي (٢) أنه كان يُجيز (كان من يأتني آتِه) (٣)، واحتج بقول سيبويه (٤): (بمن تمرر أمرر)، فكسر ذلك عليه أبو عثمان وقال: إذا قلت: كان زيد منطلقاً، أزلت (كان) عمل الابتداء وأحدثت لنفسها عملاً، فأزلت عن (منطلق) عمل (زيد) وأحدثت لنفسها عملاً، فينبغي أن تُزيل عن (آتِه) عمل (من) وتحدث عملاً؛ كما فعلت ذلك في (منطلق)، فتقول: [آتِه] (٥)، فإذا قلت ذلك بطل حينئذ الجزاء.

يقول: لما بطل عمل الابتداء عن (زيد) فرفعته أبطلت عمل (زيد) عن (منطلق)

(١) أبو يعلى.

(٢) دماذ العبدى: رُفيع بن سلمة بن مسلم، كاتب أبي عبيدة وصاحبه المختص به، وله أبيات يذكر فيها أنه أتعب المازني بطول المسائل. انظر أخبار النحويين للسيرافي ٧١، ٧٧ ونور القبس ٢٢٣، ومعجم الأدباء ١٣٠٧، والإنباه (٥/٢).

(٣) المسألة في: الكتاب (٧١/٣) على إهمال الجزاء ورفع الفعلين وعُله بما احتج به أبو عثمان، وكذلك فعل أبو علي في: التعليقة (١٨١/٢) والمنشورة ١٦٣، غير أنه في الأخير أجاز الجزم على لغة قوم يعملون (من) ويُضمرون اسم كان، وفي الخزانة (٤٠٦/٥) أن المبرد حكى عن الزيايدي جواز الجزم بعد (إن) مع عدم إضمار اسمها وردّه المبرد، في حين حكى أبو علي في: التعليقة (١٨٣/٢) منع الزيايدي ذلك بعد (كان) و(إن)، وهذا يدل على عدم تحريف (الدماذي) عن (الزيايدي).

(٤) الكتاب (٨١/٣) وأما ربط هذا بدخول (كان) على الشرط فهو عند سيبويه (٨٠/٣) وبعبكسه قال دماذ فأجاز ما منعه سيبويه. وانظر المثال في: المقتضب (١٧٢/٣) والأصول (١٦١/٢) والبغداديات ٤٦٦، والمنشورة ١٦٥، والشيرازيات ٢٤٩، والتعليقة (١٩٢/٢) والعسكرية ١٩١، والخصائص (٣٥٣، ٢٨٧/١).

(٥) الأصل: آتِه ولا تصح مع معنى الكلام؛ لأنه يريد إظهار أثر إبطال عمل (من) الجازمة.

فنصبته، وكذا إذا أدخلتها على الجزاء أبطلت / ١٦٦ عمل الابتداء عن (من)، فكذا يبطل عمل (من) عن (آته).

قال (١): لا يكون جواب الاستفهام جملة؛ لأن جواب الاستفهام يستغنى عنه؛ فلذلك جاء جوابه بالفاء منصوباً على جهة العطف على توهم (أن) في الفعل الأول، ونُصب أيضاً لأنه مخالف^(٢) لأوله؛ لأنك إذا قلت: أيهم يأتيني آته، فالفعل الأول مستخبر عنه والآخر مخبر عنه، فكل ما خالف جوابه الذي هو جواب له نُصب بالفاء. وقلت لأبي عثمان: أليس لا يحدث عامل عملاً في معمول وعامله الذي كان قبله موجود؟ فقال: أجل. فقلت: (زيد) عمل في (منطلق) في قولك: (زيد منطلق)، ودخلت (كان) فأزالت ذلك العمل و(زيد) موجود.

حدثنا إسماعيل^(٣) قال: أنشدنا أبو العباس:

هبت تلوم وبمست ساعة اللاحى
ألا انتظرت بهذا اللوم إصباحي^(٤)

أنشدني أبو علي^(٥) عن أبي العباس:

وقائلة لي ليس للموت مدفع
فقلت ولا [للهم] للموت مدفع^(٦)

(١) كلام أبي عثمان يكاد يطابق كلامه في (٦٠-١) وقد علق أبو علي هناك على موضع منه.

(٢) سلف التعليق على تعليل النصب بالمخالفة في (٤٦-١).

(٣) هو أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار (٢٤٩-٣٤١) محدث بغداد وعلامة في النحو واللغة، وعُرف بصحبته لأبي العباس المبرد، وسيكرر ذكره. انظر تاريخ بغداد (٦/٣٠٢) ومعجم الأدباء ٧٣٢، وطبقات المحدثين للذهبي ١١١، وكشف الظنون (١/٥٨٦).

(٤) من البسيط، وهو من قصيدة اختلفوا قديماً في نسبتها بين أوس بن حجر وعبيد بن الأبرص، والبيت في: ديوان أوس ١٤، وفي ديوان عبيد ٣٤، ولأوس في: منتهى الطلب (٢/٢١٩) ولعبيد في: مختارات ابن الشجري ٣٧٤، وأنشده أبو العباس غير معزو في: الكامل ٨٠٠، وانظر تخريجه والخلاف في الشاعر في الديوانين، ورواية المصادر (ليست) = (بمست).

(٥) كنية إسماعيل الصفار.

(٦) من الطويل، وهو من قصيدة لأبي تمام يرثي بها إدريس الشامي وهو في: ديوانه بشرح التبريزي (٢/٢٢٣) وشرح ديوانه للأعلم (٢/٣٢٤) وروايته:

وقالت عزاء ليس للموت مدفع
فقلت ولا للحزن للموت مدفع

ويختلف عند العلم: إذ مات = للموت، وفي الأصل: للعم، وهو تحريف لا معنى له، وما أثبتته أقرب لرواية المصادر.

وأنشدني عن ابن كيسان :

/ ٦٦ ب وكن أنت ترعى سر نفسك إنني رأيت أقل الناس للسر حامله^(١)

وأنشدني قال : أنشدنا أبو العباس :

أضر بجسمي مر السنين وخان قراع يد الكحل
وقد كنت أشهد وقع الحروب ويحمر في كفي المنصل^(٢)

وحدثني من حفظه قال^(٣) : حدثنا عباس بن عبد الله [الثرقي]^(٤) قال : حدثنا جبارة بن مغلس قال : حدثني المعلی بن هلال عن ليث عن مجاهد قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « يا أهل العلم والقرآن لا تأخذوا للعلم والقرآن ثمناً فيسبقكم الدنا^(٥) » إلى الجنة .

وحدثني أن أبا العباس^(٦) كان يدفع أن يكون حسناً جباناً؛ قال : والدليل على ذلك أنه هاجى قيس بن الخطيم وهجاه^(٧) فلم يعيره بالجبن .

(١) من الطويل، وهو لحارثة بن بدر الغداني في شعره في : شعراء أمويون (٣٦٣/٢) وفيه : واعلمن بأن أقل الناس للناس = إنني . .

(٢) من المتقارب، وهما لحسان بن ثابت في ديوانه (زيادات من مخطوط ط) (٤٣٢/١) وفي الفاضل ١٣، والأنوار للشمشاطي ٣٩، والاول محرف وصوابه : يدي الكحل، والابيات في الديوان مضمومة الروي، الكحل : عرق في الذراع إذا قطع لا يرقا الدم، وفي الاغاني (١٦٦/٤) كان أكحل حسان قد قطع فلم يكن يضرب بيده .

(٣) روى الخطيب البغدادي في : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٣٥٦/١) هذا الأثر بالإسناد الذي ذكره أبو علي هنا، وجاء في : كنز العمال (٣٣٦/٢) .

(٤) الأصل : البرقي، وهو تحريف وجاء على الصواب في المصدر السابق . وهو أبو محمد أو أبو الفضل عباس بن عبد الله الواسطي الباكستاني (ت ٢٦٧) . انظر الثقات لابن حبان (٥١٣/٨) وتذكرة الحفاظ للقيصري (٥٦٦/٢) وتهذيب الكمال (٢١٦/١٤) وتهذيب التهذيب (١٠٥/٥) .

(٥) الأصل : الزناة . والتصحيح من جامع الخطيب البغدادي . والدنا من دنا يدنو ودنى يدني أي : قرب، ومعنى قرب هنا قلت قيمته . انظر الغريبين (٦٥٥/٢) واللسان (دنا) ٢٧٤/١٤

(٦) حكاه أبو العباس عن الأصمعي في : الفاضل ١٣، وانظر في أمر جبهه : الشعر والشعراء ٣٠٥، والأغاني (١٦٥/٤) ونكت الهميان ١٣٤ .

(٧) منه ما في : ديوان حسان (١/٢٥، ٣٠٩)، وروى ابن داود في : الزهرة ٦٢٥ عن قيس تعييره بالجبن .

وأخبرني عن أبي العباس (١) أنه قال في قوله: ﴿لَوْ لَا أَنْ تَدَارَكُهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ لُنَبَذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾ (٢)، وفي موضع آخر: ﴿فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ﴾ (٣): فنَبَذَهُ سَقِيمًا غَيْرُ نَبَذِهِ مَذْمُومًا؛ لم يُفَعَلْ بِهِ نَبَذٌ فِي حَالِ ذَمٍّ، فليس ذلك بمتدافع (٤).

أنشد أبو حاتم:

/ ١٦٧ أَزِيدُ مَيِّتٌ كَمَدَ الْحَبَارَى لَأَنْ وَصَلْتَ لَطِيفَةً أَوْ تُلِمَ (٥)

في عطف (تلم) على (أن وصلت) نظر؛ ووجهه أنه عطف الجملة من المبتدأ والخبر على التي من الفعل والفاعل؛ تقديره: أو هي تلم؛ وحسن ذلك لأن هذه الجملة لم تل (أن) إنما وليت (أو)، وقد يجوز في المعطوف أيضاً ما لا يجوز في المعطوف عليه. ويجوز أيضاً أن يكون أراد: أو أن تلم، فلما حذف (أن) رفع؛ كقوله:

أَحْضَرُ الْوَعَى (٦)

وفيه نظر.

(١) لم أجده في شيء من كتبه، غير أن هذا المعنى جاء عند تلميذه النحاس في: إعراب القرآن (٣/ ٤٤٠) وفي تفسير السمعاني (٤/ ٤١٦) وتفسير الرازي (٢٨/ ٢٧٠).

(٢) سورة القلم: (٤٩).

(٣) سورة الصافات: (١٤٥).

(٤) بهامش الأصل بغير خط الناسخ: "رأيت هذا الإشكال وجوابه في: شرح المرزوقي على البردة وقد سبقه كثير من السلف". ولعله يريد بالمرزوقي أبا عبد الله محمد بن أحمد التلمساني المعروف بحفيد ابن مرزوق (ت ٧٨١ أو ٨٤٢) وله شرحان على البردة. ويمتنع أن يكون المرزوقي شارح الحماسة المتوفى ٤٢١ وصاحب البردة ت ٦٩٦. كشف الظنون (١/ ١٥٤) وإيضاح المكنون (٢/ ١٩١، ٢٢٩).

(٥) من الوافر، وهو لأبي الأسود الدؤلي في: ديوانه ١٦١، وفيه برواية ابن جني ص ٣٠٥، والمعاني الكبير ٢٩٢، والأغاني (١٢/ ٣٣٠) والفسر (١/ ٣١٥، ١٠٤٦) وبلا نسبة في: جمهرة الأمثال (٢/ ١٧٦) وفي ديوانه ٢١٤ فضل تخريج. والرواية في المصادر ماعدا الفسر (إذا) = (لأن)، ورواية (تلم) محرفة، وفي أكثر المصادر (لم) بالميم وهو اسم رجل يذكروني: قصة أبيات أبي الأسود، ولطيفة مولاة لأبي الأسود كانت تحنو على زيد. قال ابن قتيبة في المعاني: "يقال في مثل (مات فلان كمد الحباري) والحباري إذا تحسرت وألقت ريشها مع إلقاء الطير ريشه أبطأ نهات ريشها فإذا طار الطير ورامت هي الطيران فلم تقدر ماتت كمداً".

(٦) قطعة من بيت من الطويل، وتمامه:

= ألا أيها الزاجري أحضر الوعى وإن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

ونظير القول الأول قوله: ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ الآية ﴿فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ (١).
أنشد أبو بكر للمسيب بن علس:

كَأَنَّ بَرِيقَتَهَا لِلْمِزَاجِ مِنْ ثَلَجٍ تُسْنِمُ شَيْبَتُ عُقَارَا (٢)

وحكى أن قائلًا (٣) قال: أراد: كأن بريقتها عقاراً شيبت بالمزاج من ثلج تسنيم.

فا: فيه نظراً؛ وذلك أن قوله: (شيبت) لا يخلو من أن يكون خبراً أو صفة، وكلاهما لا يجوز تقديمه، فإذا لم يجر - هذا - وكان في حكمك بنصب (عقاراً) أنه بر (كأن) لا بد من أحد هذين - ثبت أن انتصاب (عقاراً) ليس بر (كأن) ولكن بحال. فأمّا إعمال (كأن) فإنك تَعْمَلُهُ في اسم محذوف قبل / ٦٧ ب (للمزاج)، وحسن الحذف للظرف (٤) وطول الكلام به؛ مثل: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ (٥) ونحوها مما في التنزيل (٦)؛ كأنه

= وهو لطرفة بن العبد في: ديوانه ٣١، والكتاب (٩٩/٣) والخزانة (١٣١/١) وهو شاهد دوار في المصادر، واستشهد به أبو علي في: الشعر ٤٠٤، ٥٢٢، والشيرازيات ٦٨، ٣٨١، ٥٦٣، والتعليقة (٢٠٥/٢) والحجة (٩٩/٦) والمنشورة ١٦٠، والعسكريات ٢٠٢، على أوجه منها ما ذكره هنا من حذف (أن) وهي مرادة، ويروي الشاهد بالنصب والرفع على تفصيل.

(١) سورة الروم: (٢٨) وتما المذکور منها: ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾. وفي الأصل: فيما ملكت، وهو تحريف. وذكر الشاطبي في: الإفادات ١٢٠ هذا القول عن التذكرة وحكى ابن جني عن أبي علي نصاً في الآية أرجح أن يكون من التذكرة قال فيه: "فأوقع الجملة المركبة من المبتدأ والخبر موقع الفعل المنصوب بأن، والفعل إذا انتصب انصرف القول به، والرأي فيه إلى مذهب المصدر..."، وانظر الآية وشواهد أخرى على وقوع الاسم موقوع الفعلية عن ابن جني وغيره في: شرح اللمع لابن برهان ٣٤٧، ٤٠٨، والتبيان للعكبري ١٠٤٠، والمقاصد الشافية (٣٨٠/٢) والخزانة (٥٣٦/٨، ٣٢٩/١٠).

(٢) من المتقارب، وهو للمسيب بن علس في: زاد المسير لابن الجوزي (٢٠٦/٨) وفي شعره ١٠٩ قصيدة بنفس الروي والبحر، وسعيد أبو علي ذكره في (٧١-١) على جواز زيادة الباء فيه. والمزاج أحد النوعين المتمزجين، والعقار الخمر.

(٣) مما في زاد المسير يظهر أن ابن قتيبة قاله ولكن لم أجده في شيء من كتبه.

(٤) يعني (بريقتها) وتسمية الجار ظرفاً مما ألفه النحاة.

(٥) سورة النساء: (١٥٩) وتماها: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾. وتقديرها: وإن من أهل الكتاب أحد، قال ذلك في: الشيرازيات ٤٣٤، والبصريات ٧٨٩، ٨٣٩، والتعليقة (٩١/١) والحجة

(٢٥١/٦) وسيأتي في: (١١٦-ب) وانظر الكتاب (٣٤٥/٢) ومعاني الاخفش ٢٥٩

(٦) مما جاء في المواضع السابقة محمولاً على الحذف قوله تعالى: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ =

قال: كأنَّ برِيقَتها خَمراً للمِزاج شِيبَت عُقاراً؛ فإنَّ ذلك لا يَمتنع في الحال أن يجيء على التأكيد، ألا ترى أنه قد جاء:

إذا كانَ يومٌ ذو كواكبَ أشنعا (١)

على الحال، فلا يمتنع أن يجيء الحال مؤكدة، وهي في البيت (٢) أحسن لأن فيه ضرباً من إبانة المحذوف [فافهم] (٣).

فا: حدَّثني أبو علي (٤) قال: كان أبو العيناء (٥) يحضر مجلس أبي العباس محمد بن يزيد

= [النساء/ ٤٦] بتقدير: قوم يحرفون، وقوله: ﴿وإن منكم إلا واردها﴾ [مريم/ ٧١] بتقدير: منكم أحدٌ إلا، وكذا قوله: ﴿وما منا إلا له مقامٌ معلوم﴾ [الصفات/ ١٦٤] وانظر الباب الذي عقده الباقولي لذلك في: إعراب القرآن المنسوب ٢٨٦.

(١) عجز بيت من الطويل، وجاء عند جرير وصدره:

فوارس لا يدعون يال مجاشع

وعند عمرو بن شأس الأسدي وصدره:

بني أسد هل تعلمون بلاءنا

وجاء العجز في بيت لمقاس العائذي بقافية (أشهب) = (أشنعا)، وبقافية (أشهباً) و(أظلماً) في مفضلتي الحصين بن حمام، وقال النحاس: العرب تقول لليوم الشديد مظلم، وإذا عظمت قالت: يوم ذو كواكب، أشنع: الذي شهر شره. وروى سيبويه في: بيت عمرو النصب (يوماً ذا) والرفع (ذو كواكب أشنعا) وتقدير الأول: كان اليوم يوماً، ويحمل الرفع على (كان) التامة و(أشنعا) حال. وأنشد أبو علي الشاهد في: الشعر ٢٣٢، والتعليقة (٧٩/١) والبغداديات ٥٤٥، والشيرازيات ١٠١، ٥١٧، والحجة (٤٨/١)، ١٥٢/٣، ٢٥٦/٥، ٤٣٩/٢، ٤٤١) فاكتفى بالعجز ولم يذكر الصدر إلا في الأخير من الشيرازيات والموضعين الآخرين من الحجة برواية (فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي) وهو تلفيق لبיתי مقاس وعمرو، ولم يلحظه الباقولي في استدراكه على الحجة، وأبو علي في كتبه ذكر النصب والرفع في البيت ولكن أكثر كلامه على ما ذكره هنا من حمل الرفع على الحال المؤكدة و(كان) تامة. وانظر ديوان جرير (التذييل) ٩٠٨، وشعر عمرو بن شأس ٢٩، والمفضليات ٦٥، ٣١٧، والكتاب (٤٧/١) والمقتضب (٩٦/٤) وشرح السيرافي (٣٦٩/٢) وشرح أبيات سيبويه (١٨٣/١) وإعراب النحاس (٣٤٢/١) ومعانيه (٤٣٩/٢).

(٢) بيت المسيب والإبانة تحققت بعقار.

(٣) الأصل: فانتهم، وهو تحريف..

(٤) تقدّم قريباً أنه إسماعيل الصفار.

(٥) محمد بن القاسم بن خلاد المعروف بأبي العيناء (١٩١-٢٨٣) صاحب النوادر والشعر والأدب عُرف

بسرعة الجواب والذكاء. انظر: تاريخ ابن بغداد (٣١٧٩) ووفيات الأعيان (٤/٣٤٣).

قال: فقال له أبو العباس يوماً: كم سنوك؟ فقال أبو العيناء: ست^١ وثمانون. قال: فقال لأبي العباس: كم سنوك؟ قال: أربع^٢ وستون.

قال: وحدّثنا أبو العيناء قال^(١): حضرنا مجلس أبي عاصم النبيل^(٢) فسمع كلاماً في المجلس فقال: مهيم؟^(٣) ف قيل له: ابن يحيى بن أكثم^(٤) يكلم حدثاً، فقال أبو عاصم: إن يسرق فقد سرق أب له من قبل.
أنشدنا^(٥) أبو العباس للشماخ:

١٦٨ / فقربت مبرة كأن ضلوعها من الماسخيات القسي^(٦) الموتر^(٧)

أبدل (القسي الموتر) من (الضلوع) على التشبيه، والتقدير: كأن القسي منها أو لها؛ لأنك لما أبدلت فلم يمكن في [البذل]^(٧) تقدير إضافة التي في المبدل لمكان لام التعريف في البدل قدرته على الانفصال، فيكون التقدير: كأن القسي الموتر منها أو لها من الماسخيات؛ والمعنى: كأن ضلوعها من الماسخيات، إذ القسي هي الضلوع، فكأنه قال: كأن ضلوعها الماسخيات؛ أي: القسي الماسخيات.

(١) أورد خبر أبي العيناء هذا الخطيب في: تاريخ بغداد (٢٩٧/١٤) وعنه في: وفيات الأعيان (١٥٣/٦).
(٢) هو أبو عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني محدث البصرة (ت ٢٨٧). انظر: تاريخ دمشق (٣٥٩/٢٤) والسير ٢٠٤٣.

(٣) كلمة يستفهم بها معناها ما حالك وما شأنك؟

(٤) يحيى بن أكثم بن محمد الأسدي التميمي قاضي قضاة المأمون (ت ٢٤٢)، انظر ترجمته وما نسب إليه مما تشير إليه القصة في: تاريخ بغداد (١٩١/١٤) وفيات الأعيان (١٤٧/٦).

(٥) القائل إسماعيل الصفار.

(٦) من الطويل، وهو للشماخ في: ديوانه ١٣٣، والكامل ٩٣٤، والصناعتين ٢٢٣، والسمط ٥٨٧، والتهنئة والإيضاح (مسخ)، وجاء في: قصيدة للناطقة الجعدي في: ديوانه ٨٩ وسياق القصيدة لا يعضده، والرواية في الديوانين وبعض المصادر: تخال ضلوعها، وأشار محقق ديوان الشماخ إلى روايتنا هنا، واحتمل أن تكون ملفقة من عجز بيت للشماخ وصدر بيت لمزرد أخي الشماخ في ديوانه ٥٤:

فقربت مبرة كأن ضلوعها سقائف شيزى عاج منهن عاطف

وعلى رواية ديوان الشماخ لا حاجة لتوجيهي أبي علي، ولا يخفى ما في أولهما. والمبرة: الناقة التي جعلت لها برة أي حلقة في أنفها، الماسخة رجل من بني نصر بن الأزدي وقيل لقب أمهم وإليهم تنسب القسي الماسخية، الموتر: من وتر القوس أي شد وترها. وسيأتي جزء من البيت في (٧٣-ب).

(٧) الأصل: المبدل، وهو تحريف.

وَيَجُوزُ أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَى (أَعْنِي)؛ كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: كَأَنَّ ضُلُوعَهَا مِنَ الْمَاسْخِيَّاتِ، بَيَّنَّ (١) فَقَالَ: أَعْنِي الْقَسِيَّ، وَهَذَا لَيْسَ بِالْحَسَنِ؛ لِأَنَّ (الْمَاسْخِيَّاتِ) هِيَ (الْقَسِيَّ) حَتَّى كَأَنَّكَ إِذَا ذَكَرْتَ الْمَاسْخِيَّ فَقَدْ ذَكَرْتَ الْقَسِيَّ؛ كَمَا أَنَّكَ إِذَا ذَكَرْتَ الْمَهْرِيَّةَ (٢) فَقَدْ ذَكَرْتَ الْإِبِلَ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ضَعُفَ هَذَا عَلَى وَجْهِ التَّبْيِينِ.

[ع: لَيْسَ يَضْعُفُ عِنْدِي؛ وَكَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ قَوْسٍ مَاسْخِيَّةٍ مُؤَثَّرَةٌ؛ فَإِنَّمَا غَرَضُهُ التَّوْتِيرُ لِانْحِنَاءِ ضُلُوعِهَا، وَرَدُّ ذِكْرِ (الْقَسِيَّ) لَمَّا كَانَتْ الْمَاسْخِيَّةُ صِفَةً لَهَا.]
حَسَّان:

٦٨ ب / إِنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ وَالشُّعْرَ الْأَسَدَ وَدَّ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونًا (٣)
مَا الرَّاجِعُ إِلَى الْأَسْمِينَ فِي (إِنَّ) وَمَا فِيهِ؟ أَهَوَ مَصْدَرٌ أَمْ غَيْرُهُ؟ وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ (مَا) لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ وَقْتًا (٤) أَوْ جَزَاءً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْوَقْتِ لَامَرَيْنِ:
أَحَدُهُمَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: إِنَّ الْقِتَالَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَزَيْدًا، لَمْ يَجْزِ لِأَنَّكَ لَمْ تَأْتِ بِمَا يَكُونُ خَبْرًا عَنْ (زَيْدٍ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُشْرِكَ (الْقِتَالَ) فِي خَبَرِهِ (٥).
وَالْآخَرُ أَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَ (مَا لَمْ يُعَاصَ) خَبْرًا (لِلشَّرْخِ) لَبَقِيَ (كَانَ جُنُونًا) غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بِشَيْءٍ.

فَإِنَّمَا تَحْمِلُهُ عَلَى أَنْ (مَا) لِلْجَزَاءِ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ. وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ:

(١) التَّبْيِينُ هُنَا بِمَعْنَى النَّصْبِ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، وَلَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ مَعْنَى يَتَكَرَّرُ فِي كَلَامِهِ كَثِيرًا، انْظُرْ (١٩٢-١).

(٢) الْإِبِلُ تُنْسَبُ إِلَى مَهْرَةِ بَنِ حِيدَانَ وَهِيَ حِيٌّ مِنْ قَضَاعَةٍ.

(٣) مِنَ الْخَفِيفِ، وَهُوَ لِحَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ فِي: دِيْوَانِهِ (٢٣٦/١) وَمَجَازِ الْقُرْآنِ (٢٥٨/١، ١٦١) وَالْكَنْزِ اللُّغَوِيِّ (ابْنُ السَّكَيْتِ) ٩١، وَغَرِيبُ الْحَدِيثِ لِابْنِ سَلَامٍ (٢٩٢/٢) وَالْكَامِلُ ١٠١٧، وَنُورُ الْقَبَسِ ١٩٢، وَأَمَالِيُّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ (٤٤/٢) وَالتَّبْيَانُ لِلطُّوسِيِّ (٢١١/٥)، وَتُرْدُدُ الْجَا حِظِّ فِي: الْحَيَوَانَ (١٠٨/٣) بَيْنَ حَسَّانَ وَابْنِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَضَّمَّهُ جَامِعُ الدِّيْوَانِ، وَجَاءَ بِلا نِسْبَةٍ فِي: تَأْوِيلُ الْمَشْكَلِ ٢٨٨، وَالْمَجَازَاتُ النَّبَوِيَّةُ ١٤٢، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ (٢٤٧/١، ٤٥٣)، وَأَنْشُدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الشُّعْرُ ٣١٦ لَمَّا خَتَمَ بِهِ هُنَا مِنْ عِلَّةِ إِفْرَادِ الضَّمِيرِ. يُعَاصُ: يَغَالِبُ، وَشَرْخُ الشَّبَابِ عَنُفَوَانُهُ، وَانْظُرْ فِي الْمَجَازَاتِ وَجْهَ الشَّبْهِ بِالْجُنُونِ.

(٤) أَيُّ ظَرْفِيَّةٍ.

(٥) لَامْتِنَاعُ الْإِخْبَارِ بِالزَّمَانِ عَنِ الْجَنَّةِ.

فما تَكُ يا ابنَ عبدِ اللهِ فينا (١)
وأفردَ الضميرَ في (يُعاص) لأنَّ كلَّ واحدٍ بمنزلة الآخر، ألا ترى أنَّ شرخ الشباب
بمنزلة اسوداد الشعر، فصار بمنزلة قوله: ﴿والذين يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا
يُنْفِقُونَهَا﴾ (٢) ﴿تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ (٣) ونحو هذا (٤).
أبو بكر لأوس بن حجر:
لقد عَلِمْتَ أَسَدُ أَنَّا لَهُمْ يَوْمَ نَصْرٍ لِنَعْمَ النُّصْرُ (٥)
فا: لم يَكْسِرَ (أَنَّ).

مسألة

أوس:

/ ١٦٩ تَرَدَّدَ فِيهِ ضَوْؤُهَا وَشُعَاعُهَا فَأَخْصِنْ وَأَزِينْ لِمَرِيٍّ أَنْ تَسَرَّبَلَا (٦)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فلا ظُلماً نخاف ولا افتقارا

وهو للفرزدق في: ديوانه (١٩٣/١) ومجالس العلماء ١٤٦، وشرح أبيات المغني (٢٣٧/٥) وبلا نسبة
في: شرح التسهيل (٦٩/٤). والمغني (٤١/٤) وشرح شواهد المغني ٧١٥، وأنشده أبو علي في:
البغداديات ٣٩١ مروياً عن المازني. والشاهد هنا في امتناع حمل (ما) على الظرفية كامتناعها في بيت
حسان وتقديره عندهم: أي كون قصير أو طويل تكن فينا فلا نخاف، وبلفظ المازني: كم كنت فينا...،
وانفرد ابن مالك في إجازة الظرفية فيها، وردَّ عليه ذلك. وابن عبد الله هو الجراح أمير البصرة.

(٢) سورة التوبة: (٣٤)

(٣) سورة الجمعة: (١١)

(٤) انظر في إفرد الضمير مع الاثنين والجمع في الآيتين وغيرهما في المواضع المذكورة من مجاز القرآن وتأويل
المشكل ونور القبس ومعاني الأخفش ٨٨، ومعاني الفراء (٢٨٦/١) وليس في: كلام العرب ١٧٥
(٥) من المتقارب، وهو لأوس في: ديوانه ٢٩، وتهذيب الألفاظ ٦٣٨، واللسان (رغغ). والعجز فيها جميعاً: (لهم
نُصْرٌ ولنعم النُّصْرُ) = (لهم يوم...) وعليها فلا إشكال في فتح (أَنَّ). وانظر الإغفال (٤٣٦-٤٣٨).

(٦) من الطويل، وهو لأوس في: ديوانه ٨٤، وشرح ديوان زهير ٢٠١، والأشباه والنظائر للخالدين (٤٥/٢) والأنوار
للشمشاطي ٣٤، ومنتهى الطلب (٢٤٢/٢) والتهذيب (١٣٥/٢) وتكملة الصاغاني واللسان والتاج
(عزل). وفي الأصل: أزين، والتصحيح من المصادر. قال الأزهري: يَصِفُ درعاً إذا نظرتَ إليها وجدتها صافية
براقة كأن شعاع الشمس وقع عليها، و(فيه) يعني في الدرع فذكر للفظ، والغالب التانيث، والشرح والتكملة:
فيها. وأنشد أبو علي البيت في: الشعر ٤٣٨ على ما انتهى إليه هنا من إضمار الفاعل وعدم حذفه، ولكنه إذ منعَ
الحذف هنا في غير الشاهد سَكَتَ هناك عن ردِّ المحكي عن الكسائي والأخفش في إجازة الحذف.

فا: يُنظر (١) هل أراد (به) (٢) فحذف أو أضمر في الفعل؟ لا يخلو من ذين اللذين قسمنا، فالحذف لا يجوز لأن الفاعل لا يُحذف، ولكن أضمر الفاعل في الفعل؛ لأن الذكر قد جرى وحذف الباء مثل: كفى الله وكفى بالله.

مسألة

أوس أيضاً:

أبا دليجة من توصي بأرملة أم من لاشعث ذي هدمين طملاًل (٣)
(أم) هنا لا تكون إلا منقطعة، ولا تكون معادلة لأن تلك قد استغرقتها (من) الأولى (٤).

أوس أيضاً:

هجاؤك إلا أن ما كان قد مضى علي كاثواب الحرام المهينم (٥)
(كان) هنا تامة، ويجوز أن تكون الناقصة، والخبر ل(أن) محذوف تقديره: إلا أن ما مضى فائت أو غير مردود؛ والمعنى: لا أعود إلى هجائك.
أوس:

ويل بهم معشراً (٦)

- (١) الأصل: يُنظر بالبناء للمعلوم، وأراها تصحيفاً.
(٢) يعني: فأحصن به، فحذف...
(٣) من البسيط، وهو لأوس في: ديوانه ١٠٣، والبيان والتبيين (١/ ١٨٠) والتعازي للمبرد ٤١، ومنتهى الطلب (٢/ ٢٢٣) وتخريجه في: الديوان ١٦٩، أبودليجة هو المراثي بالقصيدة فضالة بن كعدة الاسدي وخبره في: التعازي ٢٨، هدمين: ثوبان خلجان، الطملاًل: الفقير.
(٤) قال أبو علي في: الإيضاح ٢٩٩ عن المنقطعة إنها تدل على الاستفهام كالهزمة وعلى الإضراب مثل (بل) "فترجموا أم هذه ببل والهزمة التي للاستفهام لاشتمال (أم) على معنييهما".
(٥) من الطويل، وهو لأوس في: ديوانه ١٢١، والمعاني الكبير ٤٨٤، ١١٧٧، ومنتهى الطلب (٢/ ٢٦٣) والجمهرة ١١٧١، واللسان (كون)، وأنشده أبو علي في: الحجة (٢/ ٤٣٩) شاهداً على (كان) التامة فقط في: حين أجاز الناقصة هنا، وسيأتي في (٧٥-١). والمهينم من الهينة وهي الكلام الخفي أو القراءة غير البينة، والمعنى في المعاني: "هجاؤك حرام علي مثل الثياب على رجل أحرم فهو يسبح ويقرا".
(٦) بعض بيت من البسيط، وتمامه على رواية المصادر:
ويلمهم معشراً جماً بيوتهم من الرماح وفي المعروف تنكير =

هذا عندي لم يجعل الدعاء على لفظ الخبر؛ كما جاء: ﴿ لا تُضَارُّ والدَةٌ ﴾ (١) و﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ (٢)، ولكن بَنَاهُ لِقَوْعِهِ مَوْعَ الدعاءِ المبني كـ [فِدَاءٍ] (٣) / ٦٩ ب لك، وكبناءِ المَنَادَى (٤)، وكبناءِ ﴿ يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (٥) في قول أبي عثمان (٦).
أوس:

تُسَاقِطُ المَشْيُ أَفْنَانًا إِذَا [عَصَبَتْ] إِذَا أَلْحَتْ عَلَى رُكْبَانِهَا الخُورُ (٧)
مِثْلُ (ضَرَبَ غَلَامَهُ زَيْدٌ)، وَقَلَبَ المعْنَى: إِذَا أَلْحَتْ الرُّكْبَانُ عَلَى الخُورِ.

= وهو لأوس في: ديوانه ٤٤٤، وإصلاح المنطق ٣٣٩، والألفاظ ٤٣٩، والتمام ١٧، وشرح أبيات الإصلاح ٥٤٢، وتهذيب الألفاظ ٥٩٣، والصحاح واللسان (جسم)، وأنشده أبو علي في: الشعر ٣٠٢ بروايته هنا ولم أجدها في المصادر، وليست تحريف ناسخ لتعلق كلامه بها في الكتابين، فويل مبني على الكسر لأن المراد منه الدعاء، و(بهم) خبر أو تبين والخبر محذوف. وقال ابن السيرافي إن الشاعر يهجو برداً وهي حي من إياد ويريد أنهم ليسوا بأصحاب حرب ولا اتخاذ سلاح والمعروف عندهم منكراً عند الناس.

(١) سورة البقرة: (٢٣٣) وقرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وأبان عن عاصم وقتيبة عن الكسائي ويعقوب وغيرهم. انظر السبعة ١٨٣، والمبسوط ١٤٦، ومعجم د. الخطيب. وحمل أبو علي في: الحجة (٣٣٣/٢) قراءة الرفع على أن الأمر (يريد النهي) جاء بلفظ الخبر، وانظر معاني الأخفش ١٨٨، ٢٠٥، والفراء (١/١٥٠)، ٢٠٥ والمختص (١٤٩/١) والخصائص (٣٠٢/٢) وأجمعها أمالي ابن الشجري (٣٩٢/١).

(٢) جاءت في غير موضع من القرآن منها: سورة الانعام: (٥٤) والأعراف: (٤٦) وسلام في معنى الدعاء، انظر الأصول (٣٩٥/١).

(٣) الأصل: قذاع، وهو تحريف صوابه من الشعر والكتاب (٣٠٢/٣) وجاءت محرفة أيضاً في: العسكريات ١١٦. و(فداء) بالكسر عند أبي علي بُنيت لوقوعها موقع الأمر، والتنوين للتذكير، وهو من قول الخليل في الكتاب.

(٤) قال في الإيضاح ٢٤٦: بُنِيَ لوقوعه موقع حروف الخطاب ككاف ذلك وتاء أنت، والحروف مبنية.

(٥) سورة إبراهيم: (٣١)

(٦) تقدمت حكاية قوله والتعليق عليه في (٤٧-أ) وسيدكره ثالثة في (١٩١-ب).

(٧) من البسيط، وهو لأوس في: ديوانه ٤١، والحماسة البصرية ١٤٩٠، ومنتهى الطلب (٢٣١/٢) وبلا نسبة

العجز في: التهذيب (٤٤٤/٣) واللسان والتاج (الحج). وفي الديوان (الكور) مكان (الخور) وهو سهو؛ بدلالة شرحه في الهامش ولأنه لم يرد في أي من المصادر المذكورة، بل إن مختار الدين محقق الحماسة ترك أصله معتمداً على الديوان. والخور: جمع خوارة وهي التي تكون سهلة المعطف لينة كثيرة الجري، ألحّت: لزمت مكانها فلم تبرح، تساقط المشي أفناناً: تأتي به مختلطاً على أضرب مختلفة، وعصبت: جذت في السير، وفي الأصل: غضبت، ولم تأت صحيحة إلا في منتهى الطلب، والشاعر يصف ناقته. وأبو علي يحمل البيت على معنيين ثانيهما لا يستقيم إلا بجعل (الح) بمعنى أقبل عليه لا يفتر عنه، لا بالمعنى الأول.

أوس:

على دُبر الشهر الحرام بأرضنا وما حَوْلَهَا جَدْبٌ سِنُونُ تَلْمَعُ (١)
 قد روي عن عمر: « لا يُقَطَّعُ في عام السنة » (٢).
 وقياسُ قولِ أوس هذا أن يكون صِفَةً فيكون مما يُسْتَعْمَلُ مرةً صِفَةً وأخرى مضافاً إليه
 كما سَهْمٌ غَرَبٌ (٣).
 ذو الرمة:

ولكن الكرام لهم ثنائي فلا أخزى إذا ما قيلَ قالاً (٤)
 الأجودُ أن يكونَ (قالا) اسماً (٥)؛ أي: فلا أخزى إذا قيل ثنائي قالاً، ويجوز أن

(١) من الطويل ولم أجده في ديوانه، وهو له في: المجمع (٢٧٢/٩) والمحرر ١٧٥٨، والبحر (١٢٨/٨) وبلا
 نسبة في: الازمنة للمرزوقي (٢٦٧/١) وشرح المفصل لابن يعيش (٤٥/٢) وأنشده أبو علي في: الحجة
 (٣٧٠/٢، ٢١٤/٦) شاهداً في الأولى على أن معنى السنة الجذب، وفي الأخرى على استعمال (دبر)
 ظرفاً، وما بقي من كلامه هنا يشير إلى أنه عَرَضَ للأمريين. ويروى (فأرضنا) و(لأرضنا)، وتلمع: قال
 أبو علي: معناه لا خصب فيها ولا نبات كقولهم: السنة الشهباء، وذكر مرادفاتهما في: البصريات ٣٩٢.
 (٢) جاء في: مصنف عبد الرزاق (٢٤٢/١٠): "قال عمر: لا يُقَطَّعُ في عذق ولا عام السنة"، وجاء فيه وفي
 غريب الحديث للخطابي (١٢٠/٢): "في حديث عمر أن رجلاً جاءه في ناقة نُحِرَتْ فقال له عمر: هل
 لك في ناقتين عشراءين مرتغتين سمينتين بناقتك فإننا لا نقطع في عام السنة"، وذكره أبو علي في: الحجة
 بلفظ المصنف، وانظر الفائق (١٠/٢) (ربخ) ومبسوط السرخسي (١٤٠/٩).

(٣) جاءت هذه العبارة في غير حديث وأثر، ومن ذلك الحديث: "أم حارثة بن سراقه أتت النبي ﷺ فقالت: يا
 نبي الله ألا تحدثني عن حارثة؟ وكان قُتِلَ يوم بدر أصابه سهم غرب..." وهو في: البخاري (١٣٩/٢)
 والترمذي (٣٠٦/٥)، وجاء أيضاً مسند أحمد ص ٥٠ برقم ١٤٦ حديث: "الشهداء ثلاثة... ورجل مؤمن
 جيد الإيمان لقي العدو فكانما يضرب جلدُه بشوك الطلح أتاه سهمٌ غربٌ فقتله"، وجاء في أثر لأبي عبيدة
 وعمر بن الخطاب في: مسند أحمد ص ٦٦ برقم ٣٢٣. وذكر ابن السكيت في: الإصحاح ١٧٣ أنه يقال
 أصابه سهم غرب إذا لم يعلم من رماه به. وانظر الأقوال في تحريك راء (غرب) وتسكينها، ثم في إضافة
 (سهم) وعدم إضافته في: غريب أبي عبيد (٣٨٠/٥) وأدب الكاتب ٤٢٢ وتهذيب اللغة (١١٤/٨)
 والغريبين ١٣٦٣، والنهاية (٣٥٠/٣). وأجاز أبو علي في: العضديات ١٤٣ الوصف والإضافة فيها كقوله هنا.
 (٤) من الوافر، وهو لذي الرمة في: ديوانه ١٥٣٥، وقدّر أبو علي نائب الفاعل ضميراً أو مصدراً متصيّداً، ولم
 اتبين سبب إغفال وجه الحكاية وهو ما يفهم من قول الشارح أبي نصر ويعضده البيت السابق له.

(٥) الأصل: اسمٌ، ويريد بالاسم أن (القال) مصدر أو اسم مصدر للفعل قيل.

يكون فعلاً؛ أي: فلا أخزى إذا قيل هذا الثناء وهذا المديح، وليس بالمتجّه لأنّ الجمل لا تقوم مقام الفاعل (١)، ولكن يكون على تقدير: إذا قيل قولهم قال.

سألنا سائل عن قراءة في [حرف] (٢) ذكر السجستاني (٣) أنه لا يعرف وجهه / ١٧٠ وهي قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ﴾ (٤) وهو يريد: يطيقونه.

فقلنا: إنه (يَتَفَعَّلُونَهُ) مثل ما حكاه (٥) من (تَحَيَّزْتُ إِلَى فِئَةٍ) في القلب، فأما البناء فمِثْلُ (بَيْطَرُ) (٦) ثم ألحق التاء (تَبَيْطَرُ)، و(فَيْعَلُ) متعد؛ قالوا: بَيْطَرَ الدابة (٧)، و(فَيْعَلُ) ملحق بـ (دَحْرَجَ)، و(تَفَيْعَلُ) ملحق بـ (تَدَحْرَجَ)، فإذا حصل اللفظ الذي في الآية مطاوعاً وقد عداه فليس بسهل؛ على أنه قد يتعدى بعض المطاوع؛ منه (تَفَعَّلْتُ) (٨) قد كثر ذلك فيه، ومنه (تفاعلتُ):

(١) يريد نائب الفاعل وحكمهما في هذا واحد، ووافق منعه هنا ما قاله مفصلاً في: البغداديات ٣٦٨، وانظر: شرح الرضي (٢١٦/١).

(٢) الأصل: حروف، وهو تحريف.

(٣) أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥) إمام في علوم القرآن واللغة والشعر، من كتبه (القراءات) ولم يصلنا. انظر: البغية (١/٦٠٦) ومقدمة تفسير غريب ما في كتاب سيبويه ٣١

(٤) سورة البقرة: (١٨٤) وقرأ بها ابن عباس بخلاف وعكرمة ومجاهد. انظر القراءات الشاذة لابن خالويه ١١، والبحر (٤١/٢) ومعجم د. الخطيب (١/٢٥١)، وابن جني في المحتسب (١/١١٨) يأخذ بكلا التوجيهين - بلا عزو - وأولهما هو الظاهر عنده، والبس العكبري في عرضهما في إعراب القراءات الشواذ (١/٢٣٢).

(٥) سيبويه (٤/٣٦٧) في باب (ما تُقلب فيه الواو ياء إذا كانت متحركة...) ذكر أن (تَحَيَّزْتُ): تَفَيْعَلْتُ من حُزْتُ، وقال أبو علي في: التعليقة (٥/٥٨): "الدليل على ذلك ظهور الياء مشددة، وإنما ظهرت في التضعيف، لأن ياء (تفيعل) وقعت ساكنة قبل الواو التي هي عين فُقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء فيها"، ونفى أن يكون (التحيز) على تفعل أصالة، وعليه فيطيقونه من (يَتَطَيَّقُونَهُ) وانظر المنصف (٢/٢٢) والدر (٢/٢٧٣) واللسان (طوق).

(٦) أي مزيد الياء ثانية، وهو ملحق بدحرج. انظر الكتاب (٤/٢٨٦) والمقتضب (١/٥٧، ٢١٩) وسر الصناعة ٧٦٧.

(٧) أي عالجها.

(٨) ذكر سيبويه (٤/٦٩-٧٢): تَعَطَّى وَتَقَعَّدَ وَتَهَيَّبَ وَتَنَقَّصَ وَغَيْرَهَا وَكَذَلِكَ فِي: الحجة (٥/١٩٨)، وذكر في: التعليقة (٤/١٤٢) والعضديات ١٣٥ مطاوعته لـ (فَعَّلَ).

تَخَاطَاتِ النَّبْلِ أَحْشَاءُهُ (١)

وَيَجُوزُ عَلَى وَجْهِ آخِرِ (٢) أَقْرَبَ مِنْ هَذَا، وَهُوَ أَنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فَكُنِيَ عَنْهُ عَلَى الْإِتْسَاعِ؛ أَي: يَطْبِئُونُ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ حَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

أَنْشَدَ أَبُو بَكْرٍ لِلْمَرَارِ (٣):

إِذَا نَهَلْتُ بِسُفْرَتِهَا وَعَلَّتْ ذَنْبًا مِثْلَ لَوْنِ الزُّعْفَرَانِ (٤)

وَقَالَ: لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ ذِكْرٌ فَاسْتَقَوْا بِالسُّفْرَةِ.

فَا: (ذَنْبًا) مَنْصُوبٌ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ (نَهَلْتُ) وَ(عَلَّتْ)؛ أَي: اسْتَقَّتْ ذَنْبًا. فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ لَا تَنْصِبُهُ بِ(عَلَّتْ)؟ فَإِنَّ (عَلَّتْ) لَا يَتَعَدَّى كَمَا لَا / ٧٠ ب يَتَعَدَّى (نَهَلْتُ)؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى (فَعِلْتُ) وَمُضَارِعُهَا (يَفْعَلُ)، وَمَنْ ثَمَّ قَالُوا فِي الْمَصْدَرَيْنِ: النَّهْلُ وَالْعَلْلُ؛ كَالظَّمِّ وَالْعَطَشِ، وَمَا كَانَ مِنَ الْمُضَاعَفِ مُتَعَدِّيًا فَمُضَارِعُهُ عَلَى (يَفْعَلُ).

(١) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

وَأَخْرَيْتَنِي فَلَمْ يَعْجَلْ

وَهُوَ لِأَوْفَى بْنِ مَطَرٍ الْمَازِنِيِّ فِي: أَمْثَالِ الضُّبِّيِّ ٦٨، وَالْدِيْبَاجِ ٣٩، وَمَجَازِ الْقُرْآنِ (٥/٢) وَذَيْلِ الْأَمَالِيِّ لِلْقَالِي ٩١، وَالسَّمْطِ ٤٦٥، وَالصَّحَاحِ وَاللِّسَانِ (خَطَا) وَ(خَلَل)، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي: شَرْحِ الْقِصَائِدِ الطُّوَالِ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ٥٣٧. وَرُوي فِي بَعْضِهَا (تَخَطَّات) مَكَانَ (تَخَاطَات)، وَهِيَ بِمَعْنَى: أَخْطَات. وَلِلشَّعْرِ خَبَرٌ فِي: الْأَمْثَالِ وَالْدِيْبَاجِ وَالذَّيْلِ. وَأَنْشَدَ أَبُو عَلِيٍّ الشَّاهِدُ فِي: الْحُجَّةِ (٤/٣٠٢، ٥/٩٧، ١٩٩) وَالشِّيرَازِيَّاتِ ٥١١، وَالْعُضْدِيَّاتِ ١٣٦ شَاهِدًا فِي بَعْضِهَا لَمَّا هُوَ فِيهِ هُنَا مِنْ تَعَدِّي (تَفَاعَلَ) وَهُوَ مَطَاوِعَ (فَاعَلَ) فَأَجْرِيَا مَجْرَى وَاحِدًا، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ فِي الْمَوَاضِعِ الْآخَرَى لِدَلَالَةِ الْمَطَاوِعِ (تَفَاعَلَ) عَلَى وَجُودِ (فَاعَلَ) وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ، وَهَذَا يَمَسُّ مَا حَاوَلَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْقِرَاءَةِ.

(٢) غَيْرَ (يَتَفَعَّلُونَ) السَّالِفُ، وَيُرِيدُ مَعْنَى التَّكْلُفِ أَيْ تَكُونُ عَلَى زِنَةِ (يَتَفَعَّلُونَ)، فَاقْتَضَى الْمَعْنَى تَقْدِيرَ مُضَافٍ.

(٣) الْمَرَارُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ حَبِيبِ الْفَقْعَسِيِّ الْأَسَدِيِّ، مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ. انْظُرْ مَعْجَمَ الشُّعْرَاءِ الْمُخْضَرِّمِينَ وَالْأُمَوِيِّينَ ٤٤١

(٤) لَمْ أَجِدْهُ فِي شِعْرِهِ فِي: شُعْرَاءِ أُمَوِيَّوْنَ الْقِسْمِ الثَّانِي، وَفِيهِ أَبْيَاتٌ عَلَى الْبَحْرِ وَالرُّوْيِ أَنْفُسُهُمَا ص ٤٨٤، وَهُوَ لِلْمَرَارِ فِي: الْأَسْتَدْرَاكِ ٣١، وَأَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ مَعْرُوضًا لِلْمَرَارِ الْفَقْعَسِيِّ فِي: الْحُجَّةِ (٣/٣٤٦) عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ مُحذُوفٍ (مَاءَ ذَنْبٍ) وَلَمْ يَعْضُ لَمَّا ذَكَرَهُ هُنَا مِنْ تَقْدِيرِ الْعَامِلِ. وَالسُّفْرَةُ طَعَامُ الْمَسَافِرِ ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى وَعَائِهِ مِنَ الْأَدِيمِ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا، وَالذُّنُوبُ الدُّلُ الْمَلَأَى مَاءً، النَّهْلُ الشَّرْبَةُ الْأُولَى وَالْعَلْلُ الشَّرْبَةُ الثَّانِيَّةُ.

فأما قولهم: يَعْلُهُ، فليس من العَلَل في شيء^(١)، وهو مضارعُ (عَلَّه بالحناء يَعْلُهُ)^(٢)؛
أنشد أبو الحسن الأخفش عن الأصمعي:

كَانَ بِالْبِرْنَاءِ الْمَعْلُولِ^(٣)

[ع: إنما يجب أن يكون المتعدي على (يَفْعَل) في المضاعف إذا كان الماضي (فَعَلَ)،
فأما (فَعَلَ) في المضاعف فيكون [يَفْعَل]^(٤) قالوا: شَمِمْتُهُ أَشَمُّهُ، وَعَضِضْتُهُ أَعْضُهُ،
وَسَفِفْتُهُ أَسْفُهُ^(٥)، وَرَبَّبْتُهُ أَرْبُهُ؛ قال:

كَانَ لَنَا وَهُوَ قَلُّو نَرْبُّهُ^(٦)

ومثل هذا البيت^(٧) قولُ ذي الرُّمة:

لَذُو عِبْرَةٍ كَلَّا تَفِيضُ وَتَخْنُقُ^(٨)

(١) جاء في: إصلاح المنطق ٢١٥، وأدب الكاتب ٤٧٩، والتاج (علل) أن (يَعْلُ) بالكسر والضم من عَلَّل الشراب.
(٢) أخذه أبو علي من الكامل ١٢٧٩، غير أن المبرد عَرَضَ للفعل نفسه في ٤٧٩ في سياق شرحه لعلل الشراب
فأجاز الوجهين. وعَلَّه بالحناء لم أجد له شرحاً يُخصِّص معنى الفعل أو يخرج منه معنى في الشرب، وفي
اللسان: صَبَغَ يَعْلُول: عَلُّ مرة بعد أخرى.

(٣) من الرجز، وهو لدُكَيْن بن رجاء في: التنبيه والإيضاح واللسان (يرنأ) ونسبه ابن منظور في: اللسان
(زرجن) لدكين ثم قال: وقيل إنها لمنظور بن حبة. وهو لأبي محمد الفقعسي في (ما تبقى من أراجيزه)
ص ٨٠، وأشار جامعه إلى الخلاف في نسبته، وبلا نسبة في: الجمهرة ١٠٦٠، ١٢٤٠، والصحاح (يرنأ)،
واليرنأ: الحناء، وذكر الصغاني في التكملة فتح الباء وضمها.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) سف الدواء أو غيره تناوله يابساً غير معجون.

(٦) من الرجز، وهو لدُكَيْن بن رجاء في: أضداد الأصمعي ٥٢، وأدب الكاتب ٣٧٥، وأضداد أبي الطيب ٢٠٧،
والاقتضاب (٢٢٧/٣) وتكملة الصغاني (زغب) واللسان (فلو)، وبلا نسبة في: الجمهرة ٩٧١،
والتهذيب (٥٣/٨) وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٤٣٠ شاهداً في الإبدال بين رب وربي. وفي الأصل:
نُربُّهُ، وهو تحريف لا يناسب استشهاد ابن جني به ولم يرد في مصدر، وذكر أبو الطيب أنه يُروى (نُربُّهُ)
من (رَبَّبْتُ)، والفلو المهر، ورَبَّب: رَبَّى.

(٧) أي مثل بيت المزار السالف.

(٨) عجز بيت من الطويل، وصدره:

لَعَمْرُكَ إِنِّي يَوْمَ جَرَعَاءٍ مَالِكٍ

في أن انتصاب (كُلّ) بما دلّ عليه (تفيض وتخنق). والبيت أحسن من قول ذي الرمة؛ لأن العامل إذا كان معنى يُحكّم للمعمول فيه أن يكون بعده لا قبله (١)، ولا يكون هذا الفعل المقدّر الذي نصّب (ذنوباً) جواباً لـ (إذا) كما كان (شلاً) في قوله:

/ ١٧١ حتى إذا أسلكوهم في قنّائدةٍ شلاً كما تطرّد الجمالة الشرّداً (٢)

منتصباً بجواب (حتى إذا)، بل الناصب لـ (ذنوب) هو ما دلّ عليه قوله: (نهلت وعلّت) حتى أنك إذا ذكرتهما فكانك قد ذكرته، فإذا كان كذلك كان الناصب لـ (زيد) في (أزیداً ضربته؟) [ضربت الذي دلّ عليه ضربته] (٣). أولاً ترى أن المراد ليس هو (إذا نهلت وعلّت استقت)؛ لأنها لا تنهل ولا تعلّ حتى تستقي، فإذا كان كذلك احتاجت (إذا) إلى جواب. فليُنظر في البيت الذي يليه من بعده أو قبله في ديوانه إن شاء الله.

= وهو لذي الرمة في: ديوانه ٤٦٠، والمنازل والديار ٣١٨، والمقاصد النحوية (٥٧٨/١) واللسان والتاج (ملك). وجرعاء مالك رابية من الرمل سهلة. وقدّر شارح الديوان أبو نصر المعنى: لدو عبرة تفيض وتخنق أي تفعل ذلك كلاً، وهو ما قاله أبو علي.

(١) ومنع في: الشعر ٦٤ أعمال المعنى متقدماً وأطلق في: ٢٤٤ جواز إعجاز أعماله في المفعول فلم يقيده، وانظر المنع في: الخصائص (١٠٥/١) والاستدراك ٥٦٣ وهامشه.

(٢) من البسيط، وهو لعبد مناف بن ربح الجري الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٦٧٥، ومجاز القرآن (٣٧/١، ٣٣١، ١٩٢/٢) وإعراب النحاس (٥١/٥) وتفسير الطبري (٣٤/١١) وشرح شواهد الإيضاح ٤٣١، وإيضاح الشواهد ٦٢٩، والخزانة (٤٢/٧) ونُسب إلى ابن أحمر في: ذيل ديوانه ١٧٩ وصحّح محققه نسبته للهذلي، وبلا نسبة في: معاني الأخفش ١٤٤، وفي شرح الأشعار ١٤٥ فضل تخريج، وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٣٠، والتعليقة (١٥١/٢) والإغفال (١١٠/٢) والحجة (٩٣/٥) والعضديات ١١٠، والتكملة ١٢٣، في غير وجه ففي الأخيرين على أن (جمالة) جمع، وفي الحجة لتعدية (سلك)، وأظنه محرفاً، وفي الثلاثة الأول جاء شاهداً على ما ذكره هنا من أن (شلا) ناب عن فعله (شلوهم) الذي هو جواب (إذا)، وهو قول جماعة وتعلّقه البغدادي في الخزانة، وانظر في المصادر وجهين آخرين في جوابها. والشاعر يصف قوماً هُزموا فجعلهم كالشرد وهي جمع الشريد أي المشرّد، قنّائدة اسم طريق ضيقة، شلاً: طرداً، الجمالة: أصحاب الجمال، وفي الأصل: قنابذة، وهو تصحيف.

(٣) زيادة يقتضيها السياق، ولعلها سقوطها سبق نظر، وقد تقدم التعليق على هذا المثال في (٥٦-ب).

مسألة

قال: (اليرئأ) (١) الياء فيه زائدة، وقسم ذلك وأفسد كل ما هو غير هذا؛ كما يجب في مثله.

قال (٢): والياء فيه مفتوحة؛ لأنه شبهها بفاء (فرزدق).

ويجوز أن تكون الباء زائدة في قوله:

كأن بریقتهـا (٣)

كما أنشد أبو زيد (٤):

فليت بأنه في جوف عكم (٥)

فيكون على هذا (شيب عقرأ) خبراً آخر مثل (حلو حامض) (٦)؛ ويكون: كأن ريقتهـا شيب / ٧١ ب عقرأ للمزاج؛ أي: لأجل المزاج.

(١) اختصر ابن جني كلام أبي علي، ويظهر من كلام ابن جني في: التمام ٢٢٣، والخصائص (٢٢١/٣) واللسان والتاج (رنا) و(يرنا) أن الياء زائدة عنده، وانظر أبنية ابن القطاع ١٥٦، والكلمة من بيت دكين في المسألة السالفة.

(٢) ذكر اللغويون الفتح والضم في الياء، واقتصر الفراء على الضم. انظر: المقصور للقالبي ٢٨٢، وتهذيب اللغة (٢٢٦/١٥) والتنبيه والإيضاح والعباب واللسان والقاموس والتاج (رنا) و(يرنا).

(٣) تقدم التعليق عليه في (٦٧-١).

(٤) في النوادر ٢١١.

(٥) عجز بيت من الوافر، صدره:

ندمت على لسان فات مني

وهو للحطيئة في: ديوانه ١٩٧، والنوادر والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (٣٩١، ٣٨٨/١) والخزانة (١٤٢/٤) وبلا نسبة في: تلخيص البيان للرضي ١٩٦، وبلغه الأنباري ٨١ وبهامشها مزيد تخريج، ومصباح ابن يسعون ١٢١١، والمحكم (١٧٢/١). وأنشده أبو علي في: الشعر ٢٤١، والحجة (١٧٥/٢)، (٧٣/٦) والحلبيات ٢٦٠، والتكملة ١٤٤ شاهداً على تذكير اللسان بمعنى الكلام واللغة، وشاهداً لما جاء هنا من زيادة الباء، وأجاز في إعراب ما بعدها وجهين في الحجة وفي المسألة التي يعقدها له قريباً. ويروى (بيانه) = (بانه)، اللسان: الكلام، العكم: النمط (الكساء) تدخر فيه المرأة متاعها ومجازاً باطن الجنب، وقال أبو علي: أراد ليته كان مطوياً لا يُنشر.

(٦) ذكرها أبو علي في تعدد الخبر في: المنثورة ٣٢، والشعر ٢٣٩، ٢٤٣، والبصريات ٨٤١، والبغداديات ١٤٦، والحجة (١٩٨/١) وسيدكرها في (١٠٩-١، ١٤٧-١، ١٨٧-١) ويبدو أن رأيه في العبارة لم يكن واضحاً =

مسألة

(إذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حر^(١))، لا يخلو (يومئذ) من أن يكون متعلقاً بـ (حر) أو بـ (لي) فلا يكون متعلقاً بـ (حر)؛ لأنه لو كان متعلقاً بـ (حر) لوجب أن يعتق ما كان في ملكه يوم حلف، ولا يدخل ما اشتراه بعد؛ لأنه لا شيء في الكلام يوجب دخوله فيه.

فإذا لم يتعلق بـ (حر) تعلق بقوله (لي)؛ كأنك قلت: كل مملوك ثبت لي يومئذ أو رق لي يومئذ، فإذا كان كذلك دخل ما كان في ملكه يوم حلف وما اشتراه بعد؛ ألا ترى أن ما اشتراه بعد فهو رقيق له يومئذ، فإذا كان كذلك عتق بهذا الكلام، وهذا هو الأظهر، وإن كان الوجه الآخر يجوز، ألا ترى أن حكم المعمول أن يلي العامل، و(لي) هو العامل وقد وليه (يومئذ) الذي هو معموله.

هذا هو الأشبه الظاهر، وإن كان الاتساع في العربية يجوز غير ذلك، ومن ثم قال أبو حنيفة في قوله: (أنت طالق اليوم غداً)^(٢): إنه يؤخذ بأول الوقتين الذي يتفوه به؛ لأنه الذي يلي / ١٧٢ العامل ويقتضيه، والآخر لغو لأن العامل لا يقتضيه، والأول هو الأظهر أن يؤخذ من حيث ولي ما عمل فيه؛ فافهم.

أوس:

إذا ما رأيتني تنفض الزف باستيها وإن نظرت في سائر الناس ثرعد^(٣)

قال: يقول: ثوعدني وتجتري علي فإذا نظرت إلى غيري كان هذا حالها.

= أو واحداً على ما يحكيه الباقرلي عن ابن جني. وانظر: الكتاب (٨٣/٢) والأصول (١٥١/١، ١٥٥) وإعراب النحاس (٢٨٩/١، ٢٩٤/٢) وكشف المشكلات ٦٩٤.

(١) يعرض الأحناف لهذه المسألة في باب العتق ووجدت السرخسي وابن نجيم يأخذان بالوجه الأول فيعلقان الظرف بالملك، في حين يذهب الحصكفي إلى الوجه الآخر فيعلقه بالحرية فيعتق ما كان قبل الدخول أو بعده، انظر المبسوط (٨١/٧) والبحر الرائق (٢٥/٤) والدر المختار (٧٣٨/٣).

(٢) جاء في: بدائع الصنائع (١٣٤/٣) وعليه الأحناف، وفي المسألة أقوال أخرى. انظر المبسوط (١١٥/٦) والمجموع (٢٠٢/١٧).

(٣) من الطويل، وليس في ديوانه غير أن له قصيدة على الطويل والقافية دال مكسورة والبيت يقبل ذلك. الزف: ريش كالزغب.

فا: هذا مما يقال عند الوعيد والتهديد كالمثل، فهو عندي كقوله:

أَحُولِي تَنْفُضُ اسْتُكَ مَذْرُوبِهَا (١)

النابعة:

سَأَبْلُغُ عُذْرًا أَوْ نَجَاحًا مِنْ أَمْرِي إِلَى رَبِّهِ رَبُّ الْبَرِيَّةِ رَاكِعٌ (٢)

قال: (رب البرية) يعني الممدوح؛ تقديره: رب البرية راكم إلى ربه، فقدم ما اتصل بخبر المبتدأ على المبتدأ، فهذا يدل على جواز تقديم خبر المبتدأ عليه. ومثله:

كِلَا يَوْمَي طُورَالَةِ (٣)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

لِتَقْتَلَنِي فَمَا أَتَدَا عَمَارَا

وهو لعنترة في: ديوانه ٢٣٤، وتخريجه ٣٤٧، وزد غريب الحديث للحربي (١/٢٥٨) والصحاح (ذرا)، وأنشده أبو علي في: الشعر ١١٨ شاهداً على ما بُني على التثنية. المذروان: فرعا اليتيم وقيل العطفان، ويقال: جاء ينفض مذكوبه إذا جاء باغياً يتهدد.

(٢) من الطويل، وهو للنابعة في: ديوانه ٢٣٧ من رواية ابن السكيت لشعره، والحماسة البصرية ١٠١، ومعاهد التنصيص (١/٣٣١) وفي: الخزانة (٢/٤١٤) والاساس والتاج (ركع) وجاء العجز بلا نسبة في: التهذيب (١/٣١٢) واللسان (ركع)، والرواية فيها جميعاً: (سبيلغ) = (سأبلغ)، والعرب في الجاهلية تقول للحنيف: راكم، ويريد النابعة نفسه، ورب البرية: ممدوحه النعمان بن المنذر. ولا حاجة في رواية المصادر إلى توجيه أبي علي إذ الفاعل (راكم) و(رب) مجرورة، وأبو علي في هذا الشاهد والذي يليه يحتج على الكوفيين المانعين تقدم الخبر على المبتدأ، وانظر: الإنصاف ٦٥ والتبيين ٢٤٥، والمصادر النحوية المذكورة في تخريج البيتين.

(٣) بعض بيت من الوافر، وتماه:

وَصَلُّ أَرَوَى ظَنُونَ أَنْ مُطَرَّحُ الظَّنُونِ

وهو للشماخ في: ديوانه ٣١٩، وتخريجه في: الديوان ٣٤٦، وزده أمالي القالي (٢/٣٠) والمحتسب (١/٣٢١) والسمط ٦٦٣، والبسيط ٥٧٨، والكافي في الإفصاح ٤٧٨، وشرح شواهد الإيضاح ٧٩، وإيضاح الشواهد ٩٠، ومصباح ابن يسعون ١٨٩، وأنشده أبو علي في: الإغفال (١/٧٩) والمقاييس ٧٦، والخليبات ٢٥٦، والإيضاح ٩٥، شاهداً في: الأول على إضافة (كلا) للظاهر، وفي المقاييس ٧٦ لزنة (أروى)، وفي الأخيرين وكتابنا جاء شاهداً على جواز تقدم الخبر على المبتدأ، فكلا ظرف متعلق بالخبر (ظنون) تقدم على المبتدأ (وصل) فجواز تقدم الخبر أولى إذا جاز تقدم معموله، وفي شروح الشواهد والبسيط اعتراض عليه وجوابه.

النابعة:

فلا عَمَرَ^(١) الذي أُثْنِي عليه وما رَفَعَ الحَجِيجَ إلى إلالٍ
 لَمَّا^(٢) اغْفَلْتُ شُكْرَكَ فانتَصَحْنِي فكيفَ ومن عطائكَ جُلٌّ مالي^(٣)
 / ٧٢ ب (ما)^(٤) نُصِبَ عطفاً على (عَمَرَ)، و(لا)^(٥) نفيٌ لكلامٍ؛ كقولك: الله
 لزيدٌ منطلقٌ^(٦)، والتنوينُ محذوفٌ للإضافة^(٧)، أو يكونُ أضافَ (عَمَرَ) إلى (الذي)
 كما تقول: لَعَمْرُكَ، إلا أنه لما لم تدخلْ لامُ الابتداء سَقَطَ الفعلُ^(٨) عليه؛ مثل: الله
 لأفعلنٌ. والجواب: لَمَّا^(٩).

مسألة

أبو زيد:

نَدِمْتُ عَلَى لِسَانٍ كَانَ مِنِّي قَلَيْتَ بِأَنَّهُ فِي جَوْفِ عِجْمٍ^(١٠)

(١) الاصل: عَمَرُو، ولا وجه لإثبات الواو، والتصحيح من الديوان.

(٢) الاصل: لما بكسر اللام وصوبتها من الديوان.

(٣) من الوافر، وهما للنابعة في: ديوانه ١٥١، والوساطة ١٩٠، ٣٣٣، وسر الصناعة ٣٧٧، ٣٩٥، وتذكرة أبي
 حيان ٦٢٥، وشرح أبيات المغني (٥٦/٨) والاساس (نصح) وبلا نسبة في: الاصول (٤٣٥/١) وأنشد
 الثاني أبو علي في: الشيرازيات ٥٦٥ والتعليقة (٢٤٦/٤) والبغداديات ٢٨١، والحلبيات ٢٦٨ شاهداً على
 تشبيه (ما) الموصولة بالنافية في جواز اتصال النافية بلام جواب القسم، ولم يعرض لهذا هنا. في (ما رَفَعَ
 الحَجِيجَ) يجوز (ما) الموصولة والمعنى الإبل أو مصدرية أي فعل الحَجِيجَ، ورُوي (الحَجِيجَ) و(عَمَرَ) بالرفع
 أيضاً، إلال جبل بعرفة، انتصحه: قبل نصحه.

(٤) يريد (ما رفع)، ونقل البغدادي هذا النص في شرح أبيات المغني (٥٧/٨)

(٥) شرح الأبيات: و(لا) في (فلا) نفي لكلام، والزمخشري في الاساس يقول بزيادة لا.

(٦) يريد أن تأكيد القسم المنفي بمثله وهو (لا)، كما أن تأكيد المثبت بمثله وهي اللام، وقد حكاه عن المازني
 في (٤٠-١). وحذف أبو علي حرف الجر من المثال ليأتي المقسم به منصوباً كالشاهد. وانظر في: الكتاب
 (٤٩٧/٣) المثال وتفسير النصب فيه.

(٧) أي المضاف المقدر: عمر الله، أو إذا أقسم بممدوحه. والبغدادي حذف (والتنوين محذوف للإضافة) على

غالب عاداته في العبارات التي يرى فيها غموضاً عند أبي علي. انظر: مقدمة محقق الشعر ٨٩

(٨) يعني فعل القسم، وصرح به أبو علي في: التعليقة (٧/٤)

(٩) شرح الأبيات: لما اغفلت. وهنا انتهى نقل البغدادي.

(١٠) تقدم في (٧١-١) التعليق عليه. والقول بزيادة الباء جاء في تعليق أبي حاتم في: النوادر ٢١٢، وكلام أبي

علي في المواضع السالفة وفي الإيضاح ٧٦.

وَجْهٌ (١) زيادة الباء في اسم (ليت) شَبَهُ (ليت) لِنَصْبِهَا وَرَفْعِهَا بِالْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ يَصِلُ تَارَةً بِنَفْسِهِ وَأُخْرَى بِالْبَاءِ؛ قَالَ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ (٢)، ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ (٣).

وَمِثْلُهُ (٤) في أنه لما أَشَبَهَ الْفِعْلَ عُدِّيَّ تَعْدِيَّتَهُ؛ تَارَةً بِنَفْسِهِ وَأُخْرَى بِحَرْفِ الْجَرِّ: يَا زَيْدُ وَيَا لَزِيدٍ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلْ يَكُونُ عَلَى إِضْمَارِ اسْمٍ (ليت) كَقَوْلِهِ:

أَلَا لَيْتَ إِنِّي يَوْمَ تَدْنُو مِنِّي شَمِمْتُ الَّذِي مَا بَيْنَ عَيْنَيْكَ وَالْقَمِّ (٥)
فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ لَثَلَا يَبْتَدِئُ (أَنْ) مَفْتُوحَةً.

وَسَدُّ الظَّرْفِ فِي خَبَرٍ (أَنْ) مَسَدٌ خَبَرٍ (ليت)؛ كَمَا سَدُّ فِي قَوْلِكَ: (عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ) مَسَدٌ الْمَفْعُولُ الثَّانِي.

وَجَوَازُ حَذْفِ الْخَبَرِ فِي (ليت) / ١٧٣ و (إِنْ) وَبَابِهِ بَوَقُوعُ الْجُمْلِ أَخْبَارًا لَهَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ فِي إِجَازَتِهِ (إِنْ قَائِمًا الزَّيْدَانِ) (٦)، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ جُمْلَةً وَلَا يُحْذَفُ؟ وَقَدْ تَقَدَّمَ (٧) أَنَّ الْاِثْنَيْنِ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُقْتَصَرَ بِخَبَرٍ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَالْآخَرِ وَسَادُّ مَسَدُهُ.

(١) من هنا إلى (أخباراً لها) نقله البغدادى في: الخزانة (١٤٢/٤).

(٢) سورة العلق: (١٤).

(٣) سورة النور: (٢٥) وكذا قوله في الآيتين في الحجة (٣/٢٤٧، ٥/٤٠٠).

(٤) ذكر مشابهة (يا) للفعل بنحو قوله هنا في: الشعر ٦٧، والشيرازيات ٤٧٤، والعسكرية ١١١.

(٥) من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في: ديوانه ٣٨٨، والعقد الفريد (٢/٧١) وتاريخ ابن عساكر (٤٥/٩٨) والمستطرف (١/٢١٥)، وبلا نسبة في: الخزانة (٤/١٥٢) نقلاً عن كتابنا هنا، وأنشده أبو علي في: الحلبيات ٢٦٠ لما ذكره هنا وهو أن اسم (ليت) ضمير الشأن المحذوف. وفي الأصل وغيره (أَنْ)، وهو تصحيف ياباه السياق.

(٦) على أَنْ (قائماً) اسم إنَّ و (الزيدان) فاعل سد مسد الخبر. ذكره ابن السراج عن البصريين وعن الأخفش في: الأصول (١/٢٣٢، ٢٥٥-٢٥٦) ولم يمنعه، وحكاها أبو علي عن الأخفش بدليله في: الحجة (٢/٢٠٠) وسعيده في (١٠٧-١). وانظر: شرح الرضي (١/٢٢٦) والهمع (١/١٣٦).

(٧) جاء شيء منه في (٦٨-١).

قال أبو العباس في المدخل (١): الهمزة لا صورة لها في الخط.

مسألة

قياسُ قولِ أصحابنا أن لا يجوزَ (زيدٌ) (ضربته)، ألا ترى أنهم يقولون (٣) في (زيداً ضربته) أنه منصوبٌ بفعلٍ (ضربته) تفسيره، وما وصل باللام كالواصل بنفسه. فإن قلت: فأضمِرُ فعلاً يصلُ باللام ويكونُ هذا الظاهرُ تفسيراً له؛ كـ (زيداً ضربته). فإنَّ الواصل باللام لا يُفسَّرُ بالواصل بغير اللام، ألا ترى أنك لا تقول: (يزيدٌ لقيته) وأنت تضمِرُ (مررت)؛ فكذلك:

لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ (٤)

والهاءُ للدُّرسِ لدلالة (يُدْرُس) عليه. ومثله:

وَتَخَالُهُ عَلَى مَتْنِهِ سِبًّا جَدِيداً يَمَانِيَا (٥)

(١) المدخل من مصنفات المبرد المفقودة، ومنه نص في: التذييل لأبي حيان (٣٠/٥) رسالة في الأزهر. ورُتب المبرد على هذا القول إخراج الهمزة من الحروف التي لها صورة مستقرة، وحكى ابن جني هذا القول عنه ورده بكلام مفصل في: سر الصناعة ٤١-٤٣، وحكى النحاس في: عمدة الكتاب ١٩١ هذا القول عن ابن كيسان، وانظر: شرح الشافية للرضي (٣١٩/٣) والهمع (٢٣٤/٢).

(٢) الأصل: لزيد، وهو تحريف يخالف الكلام بعده.

(٣) الكتاب (٨١/١) وهو قوله في: الإيضاح ٧٥

(٤) من بيت من البسيط، وهو تاماً:

هذا سراقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ والمرءُ عند الرُّشَا إن يَلْقَها ذِيبُ

وهو بلا نسبة في: الكتاب (٦٧/٣) والاصول (١٩٣/٢) وشرح السيرافي (٧٨/١٠) والتمام ٦٩، والرصف ٢٤٧، ٣١٥، وتحصيل عين الذهب ٤٠٦، وأمالى ابن الشجري (٩١/٢) والإعراب المنسوب ٩٠٠، والبحر (٦١١/١) وشرح أبيات المغني (٣١٥/٤) والخزانة (٣/٢) وأنشده أبو علي في: التعليقة (١٨١/٢) والحجة (٢٤١/٢، ٣٧٥، ٣٥٣/٣) شاهداً في التعليقة على حذف جواب الشرط، وفي الحجة جاء للمذكور هنا من أن الهاء في (يدرسه) للمصدر وليس مفعولاً لامتناع إعمال الفعل في الظاهر والمضمَر معاً، وهذا التوجيه اشتهر أنه لأبي علي وقد شتعه أبو العلاء في: رسالة الغفران ٢٥٥، ولكنني وجدت السيرافي قال به مما يدل على أنهما مسبوقان إليه.

(٥) قطعة بيت من الطويل، وتمامه:

فجال على وحشيه وتخاله

وهو لسُحيم عبد بني الحسحاس في: ديوانه ٣٠، وشرح أدب الكاتب للجوابيقي ١٨٧، وأمالى المرزوقي =

ولو قال قائلٌ في (هذا سُرَاقَةٌ للقرآن) فجَعَلَ اللامَ حالاً (١) [ثُمَّ قَطَعَ وَبَيَّضَ] (٢).
 / ٧٣ ب [ع : هذا وجهٌ كنتُ أنا قديماً رأيتهُ ، وجوازُهُ أن تكون اللامُ حالاً منه ،
 و (يدرُسُه) حالٌ من (القرآن) ، ولم يُحْتَجْ فيه إلى إظهارِ الضمير ؛ لأنه فعلٌ لا اسمٌ فاعِلٌ ،
 وَيَجُوزُ فيه أيضاً وجوهٌ غيرُ هذا .]

الاعشى :

وأقررتُ عيني من الغانيا
 تِ إمّا نِكَاحاً وإمّا أزنُ
 من كُلِّ بيضاء (٣)

لا يَخْلُو (من) في قوله : (من كُلِّ بيضاء) من أن تكون متعلّقةً بـ (الغانيات) ، أو بما
 بعدها من المصدر والفعل ، فإذا لم يَجُزْ واحدٌ من الثلاث ثبت أنه بدلٌ من قوله : (من
 الغانيات) . ومثله :

إنّا وجدنا بني جِلانَ (٤)

= ٣٩٧ ، وللعبدى في : شرح ابن يعيش (١٢٤ / ١) وبلا نسبة في : المجمع (١١٦ / ٧) وشرح أبيات المغني
 (٣١٦ / ٤) وهما عن الحجة ، والشاعر يصف ثوراً ، وحشيّه : يساره ، السَّبّ : ثوب أبيض . وأنشد أبو علي
 البيت في : الحجة (٣٧٥ / ٢ ، ٣٥٢ / ٣) شاهداً للمذكور في الشاهد السالف والتقدير : وتخال خيلاً ،
 وامتنع عودُ الهاء على الثور لأنه يترتب عليه رفعُ (سِبّا) بالابتداء ، ورأى الجواليقي الهاء تعود على البياض
 المضمرّ للعلم به .

(١) في العبارة تسامح ويعني متعلقاً بحال .

(٢) لم يُكْمَلْه أبو علي وأتمّه ابن جني ، وفي شرح الأبيات نصٌّ عن التذكرة القصيرية ضمُّ وجهاً ثالثاً خلا منه
 المخطوط .

(٣) من المتقارب ، وتام الثاني :

ممكورة لها بشر ناصع كاللبن

وهما للأعشى في : ديوانه ٤١٩ - ٤٢٠ ، والكامل ٦٥٥ ، والأول في : طبقات الفحول ٤٣ ، وفعلت وأفعلت
 للسجستاني ٩٨ ، ورسالة الغفران ٢١٨ ، والجمهرة ١٣١ ، والرواية في الأولين : ومن كل بالواو ، ولا وجه فيها
 لتوجيه أبي علي فهي معطوفة على الغانيات . وأما على رواية الأصل فالبيت مخروم وهو جائز في المتقارب .
 أزن : إمّا من أزنّه أي ظنُّ به واتهمه والامرُ مع الغانيات إذا لم يكن نكاحاً أوجب الظنُّ بصاحبه واتهامه ، وإمّا
 أن يكون من الفعل أزنّي من الرّتا فحذف .

(٤) من البسيط ، وتامه :

كلهم كساعِدِ الضبِّ لا طُولٍ ولا عِظَمِ

=

الشَّمَخ:

فَقَرَّبْتُ مُبْرَأَةً (١)

أجاز (٢) أبو يوسف (٣) الاجتهاد من النبي عليه السلام في الأحكام، وأجاز أيضاً أن يقع منه الخطأ فيها، واستدل على ذلك بغير شيء؛ منه قوله: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ (٤).

فا: هذه منقولة (٥) من (رأيت)؛ أي: اعتقدت، والرأي لا يكون من حاسة البصر، ولا من المتعدية إلى مفعولين؛ لفساد الأولى في المعنى وعدم المفعول الثالث في الثانية، وهي من الرأي لا من / ١٧٤ الرؤية، ألا تراهم يقولون: إن رأيت كذا فعلت، ورأيك في كذا، فيوقعون إحداهما موقع الأخرى.
حسان:

وَذَلِكَ أَنَّ أَلْفَكُمْ قَلِيلٌ لِوَاحِدِنَا أَجَلٌ أَيْضاً وَمِينَا (٦)

= وهو بلا نسبة في: معاني الأخفش ٢١١، ٣١١، والحيوان (١١٢/٦) وجاء بقافية (قصر) غير منسوب في: اتفاق المباني وافتراق المعاني ٢١١، والخزانة (١١٢/٦) واللسان (جلل) وأنشده بهذه القافية أبو علي في: الحلبيات ٣١ على وصف أيدي الضباب بالصغر، وفي: الحجة (١٤٩/١، ٣٧٢/٦) لما ذكره هنا من اختلاف صورتي البدل والمبدل منه، وموضع الشاهد (لاطول) ولم يرد في المتن. جلان اختلفت المصادر في كسر الجيم وفتحها وفي الأصل بالكسر وهو حي من العرب يُذكر في عنزة وغيرها. انظر: الاشتقاق ٣٩٨، والمؤتلف ١٣، والأغاني (٣٢٩/٢٢) وجمهرة ابن حزم ٢٩٤

(١) تقدم تاماً والتعليق عليه في (٦٨-١) واحد وجهيه هناك البدلية.
(٢) حكى أبو علي هذا عن أبي يوسف في: الحلبيات واحتج له مفصلاً، والخلاف في المسألة وأدلة المختلفين في: الأحكام للآمدني (١٦٥/٤) وألف سؤال للكوراني (٢٤٤/٢) وانظر شرح اللمع لابن برهان ١١١، وشرح النهج لابن أبي الحديد (٢١٤/١٠) والفصول للجصاص (٢٨٢/٣) وأحكام ابن حزم (٦٩٨/٥).
(٣) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، صاحب أبي حنيفة وأول من دُعي بقاضي القضاة (١١٣-١٨٢) انظر: وفيات الأعيان (٣٧٨/٦) وهامشه.

(٤) سورة النساء: (١٠٥) وحملها مفسرون على (عرف). انظر تأويل المشكل ٤٩٩، وكشف المشكلات ٣٢١ وهامشه والدر المصون (١٨٧/٤).
(٥) بهمة النقل أي التعدية.

(٦) من الوافر، وهو لحسان في: ديوانه (٢٤٣/١) وشرح السيرافي (١٦٩/٤) وقافيته فيهما على الصواب بالضم (ومين)، وجاء محرفاً في: الشعر ١٤٤، وفي كتابنا (١-٧٥، ١-٢٥) والهمع (١٥٦/٢). وكلام أبي علي =

قيل: أراد: مئين؛ أي: ومئين أيضاً قليلٌ لواحدنا.

[ع(١): أي: والفاء ومئيناً].

كقوله:

ألا فالبثا(٢) شهرين أو نصف ثالث(٣)

أي: أو شهرين ونصف ثالث.

هذا(٤) على غير التخفيف القياسي، لكن على البدل على حد(أخطيت)(٥)، فلما سكنت الياء حذفها لسكونها وسكون علم الجمع(٦).

قال أبو الحسن(٧): يدلُّك على أن ألف (آدم) ونحوه على حد القلب، ليس على

= هنا مختصر عما في الشعر، والبيت شاهد على حذف الهمزة ضرورة، وتوجيهه أنه أسكن الهمزة ثم قلبها ياء ساكنة فاجتمعت ياءان حذفت أولاهما، وأجاز أبو علي رفع (مين).

(١) هذا منتزع من كلام أبي علي في الشعر، ونصه: "التقدير: أجل أيضاً وإن الفاء ومئين قليلٌ لواحدنا، فحذف الألف الآخر لجري ذكره؛ .." ثم ذكر البيت التالي.

(٢) الأصل: فالثنا، وهو تصحيف صوابه من المصادر المذكورة في التخريج.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إلى ذاكما ما غيبتني غيابيا

وهو لعمر بن أحمد في: ديوانه ١٧١، ومعاني الأخفش ٣٥، وأمالى ابن الشجري (٧٥/٣) وبلا نسبة في: المحتسب (٢٢٧/٢) والخصائص (٤٦٢/٢) والصاحبي ١٧٢، وأنشده أبو علي في: الحجة (٤٠٠/٤) على أن معنى غيابة ما غُيب عنك، وفي الشعر ١٤٤، على ما جاء هنا من حذف (شهرين) الآخر لتقدم ذكرها، وفي ص ٣٢٥ على معنى أو.

(٤) يعني حذف الهمزة من (مئين).

(٥) إبدال الهمزة ياء بغير علة يمنع سيبويه والمبرد في غير الضرورة، وحكاه أبو علي عن أبي زيد في خبر له مع سيبويه، وقد ذكر ابن قتيبة (أخطيت) في: ما يهمز ولا يهمز خطأ بعضهم ذلك. انظر المقتضب (٣٠٢/١) والحجة (٩٦/٢) وسر الصناعة ٧٩١، والخصائص (١٥٤/٣) والتمام ١١٠، وشرح القصائد للنحاس ٣٤١، ودقائق التصريف ٥٢٩، وشواهد الشافية ١١، والصحاح (خطأ).

(٦) أي ياء الجمع.

(٧) أصل آدم (أأدم) فاجتمعت همزتان أولاهما مفتوحة فقلبت الآخرة الفاء. وذكره الأخفش في: معانيه ٤٥، وسيبويه (٥٥٢/٣) ولم أجد من ذكر التخفيف في (آدم) إلا السيرافي في: شرحه (العلمية ٢٨٨/٤) ولم يُرد به بين بين، غير أن المبرد يحكي عن قوم من النحويين أنهم يجيزون قلب الهمزة وحذفها للاستثقال=

التخفيف - وإن كان اللفظان واحداً^(١) - قولهم: (جاء)^(٢) فتقلب اللام البتة، ولا تُخَفَّفُها فتجعلها بينَ بينَ.

فا: إن قلت: كيف يصح استدلاله على قول الخليل^(٣) في (جاء)؟ [بيض].
الثانية^(٤) المقلوبة هنا على قوله في ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾^(٥) لا ينبغي أن يكون بينَ بينَ، ولكن ينبغي أن يُقلب ياء فتقول: جائي، ولو سُمِعَ شيءٌ من هذا القبيل لَوَجَبَ أن يكون على الضرورة إن كان في شعر؛ / ٧٤ ب نحو:
لا بَارَكَ اللهُ في الغَوَانِي^(٦)

= ومن غير علة ومنهم أبو زيد، وما حكاه تجده في كلام الكوفيين. انظر المقتضب (٣٠٢/١) وشرح القصائد الطوال ٢٧٩، وعرض أبو علي لمسألة (آدم) في: التكملة ٣٨، والحجة (١٧١/٤) والتعليقة (٥٢/٤) والبغداديات ٨٩، والإغفال (٦٢/١، ٢٤١/٢) والحلبيات ١٠، ٣٣٤ بما لا يخرج عن ذلك.
(١) أي ما يكون على التخفيف وعلى القلب، وكذا قال أبو علي في: البغداديات ٧٩ وانظر استدلاله في: الحجة (١٧٣/٤، ٢٨٦/١).

(٢) (جاء) فاعل من (جئت) وهو على قول سيبويه (جائي) اجتمعت فيه همزتان فازدادتا ثِقَلًا فقلبت الآخرة ياءً لأن ما قبلها مكسور، وهو قلبٌ لازم في: كل حالات الإعراب، وهو ما قاله الأخفش في: معانيه ٤٥ وحرّفت (جاء) فيه إثر تعليق الأستاذ شاکر. انظر الكتاب (٣٧٦/٤، ٥٥٢/٣).

(٣) الخليل يخالف سيبويه في (جاء) لأنه يذهب إلى أن اللام فيه قلبت في موضع العين، وهو أقيس عند أبي علي. انظر الكتاب (٣٧٧/٤) والتكملة ٢٦٤، والممتع ٣٢٧.
(٤) أي الهمزة الثانية في (جاء).

(٥) سورة الأنعام: (٥) وتكررت في مواضع كثيرة من القرآن. ويخالف الأخفش فيها سيبويه، فمذهبه قلب الهمزة المضمومة ياء إذا سُبقت بكسرة في المتصل، وقوله في: معانيه ٤٩ (ورسمه بالهمزة تحريف)، والمقتضب (٢٩٤/١) والخصائص (١٤٤/٣) وشرح المفصل (١١٢/٩) وفصله أبو علي في: الحجة (٣٥٤/١).
(٦) صدر بيت من المنسرح، وتماه:

هل يُصْبِحَنَّ إِلَّا لَهُنَّ مُطْلَبُ

وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في: ديوانه ٣، والكتاب (٣١٤/٣) والمقتضب (٢٨٠/١، ٣٥٤/٣) والكامل ١٤٠٩، والأصول (٤٤٢/٣) وشرح السيرافي (١١٧/٢) وشرح أبيات سيبويه (١٤/٢) والمنصف (٨١/٢) وفرحة الأديب ١٢٩، وشرح أبيات المغني (٣٨٧/٤) وبلا نسبة في: الخصائص (٢٦٣/١) وأنشده أبو علي في: الحجة (٣٧٧/٤) والتعليقة (٥٦/١) شاهداً على تحريك ياء (الغواني) بالكسر ضرورة وهو ما جاء هنا وسيأتي في (١٢٥-١). والبيت روي بلفظ (فهل) و(أما) مكان (هل) وفيهما الباء ساكنة فلا ضرورة فيها.

ولم يَجُزْ أن يكون على التخفيف مثل ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾؛ لأنَّ هذا التخفيفَ بمنزلة التحقيق في هذا الضرب، فكما لا يكون بينَ بينَ على قولٍ غيره؛ كذلك لا يكونُ عنده على وجه التخفيف، إلا أن يكون على قولٍ مَنْ جَمَعَ بين همزتين (١)، فإنه قد حُكي عن أبي الحسن أنه سَمِعَ «اغْفِرْ لي خَطَائِي» (٢)، فعلى هذا يجوز تخفيفُ (جائي) على حَدِّ «يَسْتَهْزِئُونَ» على قوله، وذلك رديء.

مسألة

مِن الدليل على أنَّ (يَفْعَل) موضوعٌ للحال - كما كان يقوله (٣) - أنَّ لفظَ الحال مع اللام (٤) لم يَدْخُلْه شيءٌ من الزوائد، والمستقبلُ مع اللام الأخرى (٥) دَخَلَتْه إحدى النونين في أكثرِ الأمر، فإلحاقُ العلامةِ هنا في بابِ الدلالة على أنَّ الأولَ الذي لا زيادةَ فيه هو الأصل؛ كإلحاقِ العلامة في (ضاربة)، وعلى هذا ألحقوا السينَ وسوف للمستقبل دون الحال، فدَلَّ ذلك على أنَّ الأصل الذي لا زيادةَ فيه للأصل الذي هو الحال.

(١) جاء ذلك في قراءة (أئمة) عند ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي. انظر الكتاب (٤/٤٤٣) والسبعة ٣١٢ والمبسوط ٢٢٥، والخصائص (٣/١٤٥) ومعجم الخطيب (٣/٣٥١) وضعفها أبو علي في: الحجة (٤/١٧٥).

(٢) حكاه في: معانيه ٥٦٦، وذكر أنه قليل وأنه في لغة قيس، وحُكيَت عنه في: الأصول (٣/٣٨٢) وعنه وعن أبي زيد في: الخصائص (٣/١٤٥) وعن الأخير في: المفصل ٣٥١، وفيه أنَّ القائل أبو السمع وابن عمه رداد. وفي الأصل: خطايي، وهو يخالف السياق والمصادر.

(٣) لعله يريد ابن السراج فقد حكى الرمانى عنه ذلك في: شرح الكتاب (١/١٢٩) وكلامه في: الأصول (١/٣٩) لا يردّه، وحكى السيوطي عن أبي علي ذلك أيضاً وأدلتها على ذلك هي المذكورة هنا، وقد تُرِدُّ قول أبي علي في كتبه ففي العسكرية ٩٩ يقرر أنَّ الأصل للحاضر، ثم في ص ١٠٢ والتعليقة (١/١٧) والإيضاح ٥٣ يذهب إلى أنها تقع على الاثنين ثم تخص وقتاً بعينه بالسين وغيرها، ويمكننا الجمع بين القولين، وللنحاة في المسألة أقوال أخرى. انظر: إيضاح الزجاجي ٨٧، وشرح السيرافي (١/٥٨) وشرح الصفار (١/٢٢٨، ٢٣٨) والمقتصد ٨٤، والهمع (١/٧).

(٤) لام الابتداء.

(٥) اللام الواقعة في جواب القسم.

مسألة

عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ (١)

١٧٥ /

أَرَى أَنَّ (الْفُضْلُ) صِفَةٌ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْمَوْضِعِ، أَلَا تَرَى أَنَّ (الْهَلُوكَ) فَاعِلَةٌ فِي الْمَعْنَى، فَحُمِلَ الصِّفَةُ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَلَسْتُ أَحْفَظُ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُمْ حَكَّوْا هَذَا النِّحْوَ فِي مَوْضِعٍ، وَقَدْ مَرَّبِي شَيْءٌ آخَرُ غَيْرَ هَذَا مِنْ هَذَا النِّحْوِ (٢).

مسألة

يَسْتَقِيمُ أَنْ تَجْعَلَ (عَلِيٌّ) فِي قَوْلِهِ:

هَجَاؤُكَ إِلَّا أَنْ مَا كَانَ قَدْ مَضَى عَلَيَّ كَأَثَوَابِ الْحَرَامِ الْمُهَيَّنِمِ (٣)

مَتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ: (كَأَثَوَابِ) عَلَى قَوْلِهِ: أَكُلُّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ (٤)، فَيَجْرِي مَجْرَى قَوْلِكَ: هَذَا يَشَابَهُ الْأَثَوَابَ فِي الدَّارِ.

(١) بعض بيت من البسيط، وتامه:

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ كَالْتِهَا مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ

وهو للمتنخل الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٢٨١، والبرصان ٢٢٢، والشعر الشعراء ٦٦١، والمعاني الكبير ٥٤٣، والأغاني (١٠٤/٢٤) والتنبيهات ٨٧، ١٥٣، والخصائص (١٦٩/٢) وسر الصناعة ٦١١، وأما ابن الشجري (٢٢٠/٢) والحماسة البصرية ٦٩٧، وتذكرة النحاة ٣٤٦، والخزانة (٩٩، ١١/٥) وبلا نسبة في: المخصص (٣٦/٤) وعمدة الحفاظ ٧٠١، وأنشده أبو علي في: الشعر ٤٣٤ وقلب في وجوه إعراب الفاظه ولم يعرض لمقالته هنا. الثغرة: موضع الخافة، الكالي: الحافظ، الخيعل: ثوب يخاط أحد جانبيه ويترك الآخر، الهلوك: المرأة المثنية المتكسرة، الفضل: ثوب تتفضل به المرأة في بيتها وتتبدل به تكف به ثيابها أو هو المرأة عليها قميص ورداء بلا إزار. واختلافهم في البيت لأن الفضل هي المرأة فوجه بعضهم رفع (الفضل) على الجوار، أو أنه نعت (الخيعل)، وأبو علي ومن تابعه يحملونه على التبعية على المحل إذ الموصوف فاعل في المعنى. ولو حمل (الفضل) على أنه الثوب كما أثبتته بعض اللغويين لم نحتاج إلى التاويل.

(٢) قول لبيد: طلب المعقب حقه المظلوم، وتقدم في (١٨-١)، وحكى ابن سيده في المخصص كلامه على نحو أتم.

(٣) سلف ذكره في (٦٩-١) على كان التامة والناقصة.

(٤) في: الكتاب (١١٧/١) والأصول (٢٤٧/١) وشرح السيرافي (٢٢٧/٣) والحليبات ١٨٠، ١٩٠، والبغداديات ٥٥٥، والمنشورة ١٥٨، والعضديات ٢٥٩، والإغفال (٢٥٧، ٢٠٩/٢) والحجة (٢٢١/٦) والبصريات ٩٠٢، والشيرازيات ٦١٨، والكشف ٤٥٤، ٥٨٦، ٦٦٦، وتبيان الطوسي (٣٨٥/٥) والمغني (٧٠٧/٦)، وفيه يُحمل الظرف (كل) على ما في (لك) من معنى الفعل، وهو المراد هنا، واستشهد به أبو علي في بعض كتبه وفي (١٣٩-ب) على تقدم الظرف على المعاني التي تعمل فيه.

ولا تجعله متصلاً بالمصدر (١) فتكون قد فصلت بينهما بالاستثناء إن جعلت الاستثناء بمنزلة العطف وليس مثله، وإن كان يُشبهه. فإذا كان كذلك لم يمتنع أن تفصل به بينهما؛ لأنه بمنزلة مفعول في الصلة (٢)، ألا ترى أنك لو قلت: الذي قامت إلا الإماء نساؤه زيد، جاز.

مسألة

في بيت حسن هذا - يعني: ومينا (٣) - فُحشٌ من موضع آخر، وهو أنا لا نعرف اسماً مجموعاً بالواو والنون على حرف واحد. ألا تراه لما أرادوا / ٧٥ ب جمع (ذو) عدّوه إلى لفظ آخر وهو قولهم:

الدُّوِينَا (٤)

وكذلك لما ثنّوه قالوا: ذَوَا وَذَوَي (٥)، ولم يقولوا: ذان ولا ذين ولا ذُون، فهذا مما يُقْبَح هذا أيضاً (٦)، ووجهه أنه شبه الساكن [غير المنفصل] (٧) بالساكن المنفصل؛ (١) أي (مجاؤك).

(٢) المستثنى عنده منصوب بالجملة قبل (إلا) وليس بتقدير (استثنى). انظر الإغفال (١/٣٣٧) والبغداديات ٥٩٣، والبصريات ٧٠٢، وكتابتنا (١٣١-ب، ١٤٥-ب، ١٧٤-ب) والمسألة خلافية انظر: الكتاب (٢/٣١٠) والكامل ٦١٣، والخصائص (١/٢٧٨) والإنصاف ٢١٠، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٥٢) والجنى ٥١٦.

(٣) تقدم ذكره كاملاً والتعليق عليه في (٧٤-أ)، (ومين) أصلها (مئين) حذفت همزتها ضرورة.

(٤) آخر بيت من الوافر، وتماه:

فلا أعني بذلك أسفليكم ولكني أريد به الدوينا

وهو للكميت بن زيد في: ديوانه (١/٤٠٨) وتخريجه (٢/٤٩٥) وجاء في: الكتاب (٣/٣٨٢) وشرح أبياته (٢/١٥٨) وما ينصرف ١١٤، والحزانة (١/١٤٩) وأنشده أبو علي في: الشعر ١٥٤، ١٦٥، والخلبيات ١٥٥ شاهداً على كسر الواو المفتوحة في (ذو) إتباعاً للجمع، وهو المراد هنا أيضاً، ولأبي علي في البيت وجوه آخر ذكرها في الشعر. والشاعر يهجو أهل اليمن فيقول إنما أريدُ ملوككم كذي يزن وذو جدن لا من دونهم.

(٥) دليله على أن الواو مفتوحة، وهو من الكتاب (٣/٢٦٢-٢٦٣) وانظر في التعليقة (٣/٧٥) تعليقه لضم الواو في الواحد.

(٦) أي يقبح ما في بيت الكميت.

(٧) زيادة يقتضيها السياق، ولعل سقوطها من نقل النظر.

نحو: ذو المال (١).

وقالوا في تثنية (ذا) (٢): ذان، فلما أُريدَ الجمعُ عُدِلَ إلى لفظٍ آخر فقالوا: ألى، فعُدُّولهم هذا يُقْبَحُ بيتَ حَسَّان، وتثنيتهما (ذا): ذان، يُقَوِّيه لبقاء الاسم في التثنية على حرفٍ واحد، وهذا الضربُ من الجمع من قياس التثنية، إلا أنَّ هذا مبهمٌ وليس (مائة) مثله، وقد يخالفُ المبهمُ المخصوصُ في أشياء كثيرة.

مسألة

قوله:

مَشْيَ الْهَلُوكِ (٣)

يَدُلُّ على صحة قول سيبويه (٤): إِنَّ (تَبَسَّمْتُ وَمِیْضَ الْبَرْقِ) منصوبٌ بفعلٍ آخر، ألا ترى أنه لا يجوزُ أن يكونَ (المشي) هنا منتصباً بالسُّلُوكِ (٥) للفصل بين الصِّلة والموصول؛ فلا بدَّ إذن من فعلٍ آخر، وإذا صحَّ هنا صحَّ في كلِّ موضع.

مسألة

قال: وما يَدُلُّ على قُبْح:

ومِثْنًا (٦)

أنه لو وَضَعَهُ موضعَ الرفع / ٧٦ لَزِمَهُ أَنْ يَضُمَّ فَأَ الْفِعْلِ مِنْ (مِثَّة)، فَتَصِحَّ الواو (٧)

(١) عبارته أوضح في: الشعر ١٦٦-١٦٧: "تكون العينُ منه (أي من الذوينا) أتبِع اللام كما أتبِع الفاء العين، ألا ترى أنك تقول: ذو مال، فتتبِع الفاء العين... وكذلك تُتبِع العين التي هي واو الحركة (أي الكسرة) التي كانت تجب للياء التي حذفَتْها في (ذوين)". ومعنى (غير المنفصل) في المتن الساكنان في الكلمة (الذوين)، والمنفصل الساكنان من كلمتين نحو (ذو المال).

(٢) أي اسم الإشارة.

(٣) من بيت المتنخل الهذلي الذي سلف ذكره في (١-٧٤).

(٤) جاء العبارة في (٤٩-ب) بلفظ (تضحك لمح البرق) وذكرت أن سيبويه تكلم في موضوعها ولم يذكرها. وانظر تخريجها.

(٥) أي من (السالك) في الشاهد.

(٦) من بيت لحسان تقدَّم في (١-٧٤).

(٧) انظر الخصائص (٢/١٠٨، ٢٩٨، ٣/١٣٨) وأمالی ابن الشجري (٢/٢٠٤، ٢٧٧)

فَتَجْعَلُ الْكَلِمَةَ مِنْ بَابِ (فُوكَ وَفِيكَ)، وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ لِقَوْلِهِ:

إِذَا الْمُتُونُ أُمِرَتْ فَوْقَهُ حَمَلًا (١)

مسألة

مِنْ خَطِّ أَبِي بَكْرٍ (٢): أَيُّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ وَامْرَأَةً؟ لَكَ فِي (امْرَأَةٍ) ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ: إِنْ شَتَّتَ رَدَدَتْهَا عَلَى (أَيٍّ) فِي نَصْبِهِ وَرَفْعِهِ، وَإِنْ شَتَّتَ رَدَدَتْهَا عَلَى مَا بَعْدَ (أَيٍّ).
وَمِنْ خَطِّ فَا: حَدَّثَنِي أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عُثْمَانَ (٣) بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نَاجِيَةَ (٤) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥) قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ (٦) قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ [عُقْبَةَ] (٧) عَنْ عَمِّهِ

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

ضَخْمٌ تَعْلُقُ أَشْنَاقُ الدُّيَاتِ بِهِ

وهو للأخطل في: شعره ١٢١، وغريب الحديث لابن سلام (٢٧٢/١) والمعاني الكبير ١٠٠٧، والشعر والشعراء ٤٨٦، وأضداد ابن الأنباري ٣٠٦، والسمط ٣٩٤، والفائق (١٤/١) ومنتهى الطلب (١٧٢/٦) وتهذيب اللغة (٣٢٧/٨) والصحاح (شقق) واللسان (مرر وشقق). حمل: كفل، وذكر السكري في شعره أن الأشناق ما دون الدية أو ما يزيد الرجل عمداً على المائة في الدية ليوصف بالوفاء. والشاهد في أن ميم (معون) لا تكون مضمومة، في حين حُكي في اللسان (مأي) عن بعضهم قولهم بالضم.

(٢) أي ابن السراج ولم أجده في الأصول ولا الموجز.

(٣) الحسن بن محمد بن عثمان أبو علي الفسوي نزيل البصرة، ثقة نبيل. أنساب السمعاني (٣٨٥/٤) وتاريخ الإسلام (٢٠٢/٢٥)

(٤) عبد الله بن محمد بن ناجية أبو محمد البربري، ثقة ثبت (ت ٣٠١). انظر: تاريخ بغداد (١٠٤/١٠).

(٥) عبد الله بن محمد بن إبراهيم أبو بكر العبسي، متقنٌ حافظ صنّف المسند والاحكام (ت ٢٣٥). انظر: تاريخ بغداد (٦٦/١٠)

(٦) محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك أبو إسماعيل المدني، الإمام الثقة المحدث (ت ٢٠٠). سير الأعلام ٣٣٤٨

(٧) الأصل: عَلِيَّةٌ، وهو تحريف لأن ابن عليّة إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم (١١٠-١٩٣) ليس ابن أخي موسى بن عقبة، فالمراد هنا إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة بن أبي عياش وهو مدني ثقة أخرج عنه البخاري وغيره، وقد فرّق بينهما سليمان الباجي في: التعديل والتجريح (٣٣٩/١) ونص على أنه ابن أخي موسى. وانظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٥٣/٢) وتاريخ بغداد (٢٢٩/٦)

موسى بن عتبة (١) عن هشام بن عروة (٢) عن أبيه (٣) عن عائشة عن الحسن بن علي قال (٤): «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُولَ إِذَا قَرَعْتُ مِنْ قِرَاءَتِي فِي الْوُتْرِ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الرُّكُوعُ: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ» (٥)، وَبَارِكْ لِي فِيمَا آتَيْتَ» (٦)، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ».

/ ٧٦ ب سئل علي (٧): مَنْ أَشْعَرُ الشُّعْرَاءِ؟ فَقَالَ: «أَشْعَرُ الشُّعْرَاءِ جِيَادُهَا، كُلُّ يَجْرِي إِلَى غَايَتِهِ، وَلَكِنْ أَمْرُ الْقَيْسِ مَدٌّ لَهُمْ عِنَانَ الْحُضُرِ» (٨)، وَأَذْرَكَهُمْ بَعْقَالُ» (٩) الْفَوْتُ».

وبخط فا: أنشدنا أبو العباس:

إِنَّ الشُّرَيْبَ لِلشُّرَيْبِ هَيْنٌ
إِنَّ الْأَذَاةَ لَيْسَ مِنْهَا لَيْنٌ (١٠)

(١) موسى بن عتبة بن أبي عياش أبو محمد الاسدي، قال فيه الذهبي: الإمام الثقة الكبير (ت ١٤١). سير الأعلام ٣٩٨٥

(٢) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام أبو المنذر القرشي (٦١-١٤٦) انظر ما نقله الذهبي في: السير ٤٠٨٦ من أقوال العلماء فيه.

(٣) عروة بن الزبير (٢٣-٩٣) انظر سير الأعلام ٢٦٧٦

(٤) جاء الحديث بغير إسناده هنا في: سنن الترمذي (٣٢٨/٢) وأبي داود (٦٣/٢) وابن ماجه ٢٦٩ والنسائي (٣٤/٥) والمستدرك (٢٩٨/٤) والخلاف للطوسي (٥٣٩/١)، وبإسناده هنا بدءاً بابن أبي فديك في: المعجم الاوسط (١٧٠/٤)، وبإسماعيل في: ذيل تاريخ بغداد (١٦٢/٤) وبدءاً بابي بكر بن أبي شيبة في: تلخيص الحبير لابن حجر (٢٤٨/١) الذي جمع طرق الحديث وناقشها.

(٥) في المصادر زيادة: وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت.

(٦) لم أجد في: المصادر إلا (أعطيت).

(٧) جاء هذا الخبر بالفاظ مختلفة في: الاغانى (٣٧٦/١٦) ونهج البلاغة ص ٧٩١، والعمدة لابن رشيق (١١١/١) وشرح النهج (١٥٤/٢٠) والنهاية لابن الاثير (٩٨/٣).

(٨) الحضر: ارتفاع الفرس في: عدوه.

(٩) العقال: حبل تعقل أي تربط به الدابة، ومجاز العبارة أن امرأ القيس سنّ للشعراء سنن الشعر فمضوا فيه ثم أدرکهم بتقدم زمانه فلم يكونوا ليسبقوه.

(١٠) الشريب هو من يشاربك، والأذاة المكروه اليسير.

وقفنا (١) ببغداد في الجانب الغربي في مسجد المنصور بابن درستويه (٢)، فسأله أبو علي الترجمان عن الفاعل: لِمَ صار مرفوعاً؟ والمفعول لِمَ صار منصوباً؟ فقال: الفاعل أقوى من المفعول، فاختر له أقوى الحركات؛ لأن الضمة من الواو، والفتحة من الألف، والواو أقوى فجعلت للأقوى، والأضعف للأضعف (٣).

فقال له الترجمان: الواو أخف من الألف. فقال: ليس كذلك، ألا ترى أننا نقول: أو، ونقول: آ، فترى (أو) أطول من (آ). فقال أبو علي: لأنك تقول: أو، وتقول: آ. فقال: هو يسرق (أو). قال: كما تسرق أنت (آ). قال: فنقيم إنساناً عند الأسطوانة ويقول: أو وآ، ونحكّمه.

وهذا آخر / ١٧٧ ما عندي.

قال فا في أول هذه الحكاية: هذا خطُّ أبي محمد بن معروف (٤)، ذكر لي أن أبا محمد يقول هذا الكلام.

[ع: غرضُ ما عندي في هذا أن يُرى ضعف ابن درستويه.]

بخطِّ فا: قال في الأصول (٥): أجاز البغداديون: ما جاءني إلا أبوك أحد.

(١) في هامش هذا السطر كتب الناسخ الرمز: من، وأخشى أن تكون محرفة عن مه، وهو رمز لهامش الأصل أي كان النص في هامشه. معجم الرموز ٢١٢، وسيتكرر في (١٦٧-١٨٧، ١).

(٢) عبد الله بن جعفر بن درستويه أبو محمد النحوي، قرأ على المبرد وصحبه، عاصر أبا علي (ت ٣٤٧) وذكر غير وجه في ضبط (درستويه) وأبقيت ما في الأصل. معجم الأدباء ١٥١١.

(٣) بهامش الأصل بغير خط الناسخ: "يعلم في هذه الحكاية حصة في (كذا) أسرار ما أودع الله تعالى في جبلة العرب من الاستعداد إلى أنسب الالفاظ لكل معنى من المعاني التي لا بد من خطورها لقلب البشر. فسيحان الله العليم الحكيم".

(٤) أبو محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف، قاضي القضاة ببغداد (٣٠٦-٣٨١) وذكر الحموي أنه أستاذ السيرافي (٢٨٠-٣٦٨) في النحو، ولا أدري ما صحته. انظر معجم الأدباء ٨٧٨، وتاريخ بغداد (١٠/٣٦٥).

(٥) الأصول (١/٣٠٣) وأجازها سيبويه في: الكتاب (٢/٣٣٧) على البدلية ونقلها عن يونس عن بعض العرب الموثوق بهم، وحكى أبو علي في: التعليقة (٢/٦٩) منعه عن المبرد وبعض كلامه مأخوذ منه، ثم يحكي في: المنثورة ٦٣ عن الجرمي أن المروي عن العرب غير معروف عنده، ويليه نص لأحد تلامذة أبي علي ينقل فيه عن شيخه إثبات كلام سيبويه على نحو يقلب المذكور هنا، وهو عجيب. والفراء في: معانيه (١/١٦٧) لا يجيز إلا النصب في مثله.

فا: والذي يَمْنَع من إجازة ذلك عندي أن (أحداً) لا يخلو من أن تكون التي بمعنى (واحد) أو التي للعموم والكثرة، فلا يجوز أن تكون التي بمعنى (واحد)؛ لأنك متى أبدلته منه لم يكن فيه فائدة، ألا ترى أن أباه واحداً ولا يُظن أنه اثنان. ولا يجوز أن تكون الأخرى؛ لأنَّ حُكْمَ البَدَل أن يكون أخصاً من المبدل منه في هذا النحو؛ لتَقَع الفائدة. فإن قلت: إنَّ (أحد) التقديم، فلا يجوز لأنَّ (الأب) في هذا الكلام بدلٌ مما تقديره أن يكون قبله، والبَدَل لا يكون قبل المبدل منه.

مسألة

قال (١): أجاز الكسائي: (جاءني القومُ إلا حاشي زيد)، ولم يُجزه غيره. / ٧٧ ب فا (٢): لهذا الذي أجازَه الكسائي عندي وجهٌ؛ وهو أن (حاشي) لما كان حرفَ استثناءٍ وحرفَ جرٍّ صار بدخول (إلا) عليه حرفَ جرٍّ وخلص له، وأشبهَ ذلك قولهم: (ما ضربتُ زيداً ولا عمراً) في أن الواو لما دخلت خلصت (لا) للنفي، ولو لم تدخل لكانت عاطفةً نافيةً (٣)، فكذلك (حاشي). وما يكون من الحروف للاستثناء فقد يكون لغير الاستثناء، ألا ترى أن (ليس) و(لا يكون) قد استعملتا (٤) صفات (٥) في قولهم: أتتني المرأة لا [يكون] فلانة (٦).

(١) ابن السراج في: الأصول (٣٠٣/١) وانظر: الهمع (٢٣٣/١).

(٢) توجيهه قائم على ما حكاه ابن السراج (٢٨٩/١) أن البغداديين يجيزون النصب والجر بحاشا، وإلا فإن أبا علي في: التعليقة (٧٦/٢) والإيضاح ٢٣٠ يتابع سيبويه (٣٤٩/٢) في أن (حاشا) حرف جر. وانظر: مختصر ابن سعدان ٧٩

(٣) ذكروا أنها في مثل هذا لتوكيد النفي، وكلام الزجاجي قريب من قوله. انظر معاني الأخفش ٥٠٨، والأصول (٤٠٠/١) وحروف المعاني للزجاجي ٣١، والبغداديات ٣٢٠، والأزهية ١٥١، والجنى ١٦١، ٣٠١، ولباب العكبري (٤٢٦/١) والرصف ٢٧٣

(٤) كذا، وكان ينبغي أن تكون: استعملتا.

(٥) إجازة مجيئهما صفتين قول الخليل واختيار الجرمي وحكاة أبوعلي في: الحلبيات ٢٦٣، وانظر الكتاب (٣٤٨/٢) والمقتضب (٤٢٨/٤) والأصول (٢٨٧/١).

(٦) الأصل: تكون، وسبق تصحيحه وتخريجها في (٤٢-١).

مسألة

قال (١): رَوَّوا في:

ولا سيِّما (٢)

الوجوه الثلاثة.

فا (٣): والنصبُ عندي ليس بالسهل، ووجهه أن تجعل (ما) بمنزلة (شيء)،
وتنصب (يوماً) عن تمام الاسم بالإضافة.

مسألة

قوله:

وقوفاً بها صحبي علي مطيهم (٤)

يكون العامل فيه أحد شيئين:

(١) ابن السراج في: الأصول (٣٠٥/١) وفات البيت محققه وصانع فهارسه معاً.

(٢) بعض بيت من الطويل، وتماه:

الا ربُّ يوم لك منهنُّ صالح ولا سيما يوم بدارة جُلجل

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٠، وشرح القصائد الطوال ٣٢، وشرح القصائد للنحاس ١٠٩،

والصاحبي ٢٣١، ورسالة الغفران ٣١٧، وشرح ابن يعيش (٨٦/٢) وشرح الكافية (١٣٥/٢) والمغني

(٣٥٣/٢، ١٠٦/٤) والخزانة (٤١١/٣) وشرح أبيات المغني (٢١٦/٣) وأنشده أبو علي في:

البغداديات ٣١٧ على جر (لا سيما يوم) ورفع فقط، والنحاة في النصب بين الظرفية والتمييز.

(٣) نصب (يوم) عنده على التمييز كما صرح به في غير هذا الموضع، غير أن قوله (تمام الاسم) دالٌّ عليه هنا،

وتمام الاسم عنده مصطلح أخذه من سيبويه (١٧١/٢) وهو يتحقق عند أبي علي بالإضافة كالشاهد

وبالنون (كعشرين) وبغيرهما، والاسم بعد التمام منصوب، والبيت عنده كقولهم: على التمرة مثلها زبداً.

انظر: التعليقة (٣١٥، ٣١٦، ٣٩/٢) والإيضاح ٢٣٣، والمجمع (٢١٥/١) وشرح التسهيل (٣١٩/٢)

وشرح الرضي (٥٦، ٥٩/٢) والمغني (١٠٦/٤).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يقولون لا تهلك أسي وتجمل

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ٩، ومسائل نافع ٥٤، ١٧٤، وطبقات الفحول ٥٩، والشعر والشعراء ١٢٩،

وأشباه الخالدين (١٩/١) والصناعتين ٢٢٩، وإعجاز الباقلائي ١٦٢، وشرح ديوان امرئ القيس

للنحاس ١٣، والسمط ٩٤٣، والبحر (٤٤/٤) والخزانة (٢١٢/٣)، وجاء البيت بقافية (وتجلد) في:

معلقة طرفة بديوانه ٦، وجاء الصدر في: شعر عمرو بن الأهتم ٩٧ وعجزه (يقولون لا تجهل ولست بجهال)، =

إِمَّا (نَبْكَ) (١) فيكون الراجعُ إلى ذي الحالِ منها ذِكْرُ المتكلمِ في (صحبِي)؛ لأنك تجعله واحداً يرجعُ على المعنى مثل: / ١٧٨ ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ (٢) في الحمل على المعنى، وإن كان في نظم اللفظ عكسه؛ لأنَّ المفردَ في الآية متقدِّمٌ، والمتقدِّمُ في البيت جَمْعٌ، و(صحبِي) مرتفعٌ بالمصدر.

وإِمَّا [قِفَا] (٣)، فإنَّ نصبته بِ(قِفَا) كان مَصْدَراً أراد الإضافةَ إليه، ولا يكونُ منتصباً بِ(قِفَا)؛ لأنه فعلٌ للصَّحْبِ، فكأنه: قِفَا وقوفاً مثلَ وقوفٍ، ثم حَذَفَ الموصوفَ وأقامَ الصِّفَةَ مقامَها، ثم حَذَفَ الصِّفَةَ وأقامَ الذي أُضيفتُ إليه مقامَها، وكان ذلك حسناً من حيث كان المضافُ إليه نكرةً.

مسألة

ألا أيُّها الليلُ الطويلُ ألا انجَلِي (٤)

لا تخلو الياءُ من ثلاثة أوجه: إمَّا تانيثاً، وإمَّا إطلاقاً، وإمَّا لاماً على قوله:

ألم يأتِكَ (٥)

فالتانيثُ لا يجوز؛ لأنه لا مؤنثُ هناك، والإطلاقُ أوجهٌ من الثالث.

= فالبيت من أمثلة السرقة الشعرية في معظم المصادر السالفة. وأجاز بعض المذكورين قولِي أبي علي بالحالية والمصدرية وعَلَّلَ الأعلام والنحاس جواز الحال وحكى الأخير عن ابن السراج تقدير كان وحسن أبوحيان نيابة المصدر (وقوفاً) عن الفعل في الخبر.

(١) يريد مطلع القصيدة:

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذَكَرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ

(٢) سورة المؤمنون: (٩٩) وحكى ابن الشجري في: أماليه (١١٤/٣) حمل أبي علي الآية وغيرها على جمع فعل الواحد. وانظر معاني الفراء (٤٢/٣) وتاويل المشكل ٢٩٣

(٣) الأصل: وقوفاً، وهو سهو لأنه معمول لا عامل، وحتى يصح العطف على العامل الأول (نَبْكَ).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلٍ

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٨، وإعجاز الباقلاني ١٨١، والسمط ٢١٩، والخزانة (٢٨٧/٢، ٢٣٦/٣)

والصحاح (شلل) وبلا نسبة في: سر الصناعة ٧٧٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٧٧٠، وغيرها كثير. انجلي:

انكشف. وحمل ابن جني والجوهرى والمرزوقي الياء على إطلاق الروي وأجاز المرزوقي أن تكون لام الفعل.

(٥) من بيت من الوافر، وقامه:

ألم يأتِكَ والانباءُ تنمي بما لاقت لبونُ بني زيادٍ

=

مسألة

وليس فؤادي عن هواك بمنسلي (١)

هو مُنْفَعِل من (سلوت) أو (سليت)، وإن لم يكن (سلوت) متعدياً، ووجهه أن (منسلي) مطاوعٌ كما / ٧٨ ب أن (سلوت) كالمطاوع؛ فكأنه وضع مطاوعاً موضع مطاوع لاجتماعهما في المعنى، ومثله:

حتى إذا اشتال سهيل في السحر (٢)

ألا ترى أن (شال) كالمطاوع لقولك: أشلته فشال، هذا وجه.

= وهو لقيس بن زهير العبسي في: نوادر أبي زيد ٥٢٣، والأغاني (١٧/ ١٩٨) وشرح أبيات سيبويه (٣٢٣/ ١) والخلل ٤١١، والخزانة (٣٦٤/ ٨) وشرح أبيات المغني (٣٥٣/ ٢) وبلا نسبة في: الكتاب (٢١٦/ ٣) والأصول (٤٤٣/ ٣) وهو دائر في كتب النحو، وأنشده أبو علي في: الشعر ٢٠٤، والتعليق (٥٥/ ١) والحجة (٩٣/ ١، ٣٢٥، ٩٩/ ٢، ٤/ ٢٨٥، ٣٧٧) والإغفال (٢٨٩/ ٢، ٢٩٠) والحلبيات ٨٥، والعضديات ٣٣، والعسكرية ٢٦٢ شاهداً على إثبات الياء في المجزوم للضرورة ووجهه أنه أنزل الياء منزلة الصحيح فأعربت بالحركة المقدرة، وحكى في الإغفال عن المازني أن الرواية (جاءت محرفة): ألا هل اتاك، وفي الأغاني: ألم يبلغك، وعليهما لا شاهد في البيت، وذكره في: الشعر ٤٤ شاهداً على اقتران الفاعل بالباء. تنمي: يريد تشتهر وتسير بين الناس، اللبون: من الإبل ذات اللبن والمراد جماعتها لا المفرد، بنو زياد: الكملة من بني عبس وهم أخوة أربعة والمراد هنا الربيع لتعلق القصة به.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تسلت عمايات الرجال عن الصبا

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٨، والأغاني (٧٠/ ٩) وشرح القصائد الطوال ٧٣، وشرح القصائد للنحاس ١٥٧، وشرح الديوان له ٣٠، وجمهرة الأشعار (٢٦١/ ١) وعمدة الحفاظ ٤٥٩، وأنشده أبو علي في: العضديات ٢٢٠ شاهداً على مطاوعة (انفعل) وحكاها عن قوم لم يُسمهم، وبه قال النحاس. وروي: (بمنسل) و(بمنجل). تسلت: ذهبت، عمايات: جمع عماية ويريد بها الجهل، الصبا: اللعب.

(٢) من الرجز، وهو لأبي محمد الفقعسي الأسدي في: (ما تبقى من أراجيزه) ٣٩، واللسان والتاج (لوب) و(نجر) وللحذلي (وفي نسخة للأسدي وهو الصواب) في: كنز الحفاظ ٤٦٤، وبلا نسبة في: المنصف (٧٥/ ١) والتمام (محرفاً) ٢٤٥، والأزمنة للمرزوقي (١٧٤/ ٢، ٣٢٣، ٣٨١) والبحر (١٩٥/ ١) والمتع ١٣١، وأنشده أبو علي في: المقاييس ٤٦، والحلبيات ٣٧، شاهداً على مجيء (افتعل) مطاوعاً لفعل لازم مثل (شال) وهو قليل والأصل فيه أن يكون مطاوع المتعدي، وهو ما حكاها ابن جني في كتابيه عن أبي علي، وجاء الشاهد أيضاً في: العضديات ٢٢٠ لما ذكره هنا في المطاوعة وتناوب (افتعل) و(انفعل) فيها. ويروى: (ولاح للعين) و(حتى إذا شال) = (حتى إذا اشتال) ولا شاهد فيهما. سهيل: الكوكب، اشتال: ارتفع، والراجز ينعت إبلاً في آخر الصيف وأول البرد.

ويجوز أن يكون (بمنسل) مطاوع (سللته) ثم خفف للقفية ك:
سُرُّ وضرُّ (١)

ثم أطلق للقفية؛ نحو:

كَلْكَلٌ (٢)

ويجوز أن يكون (بمنسل) أيضاً، ثم أبدل اللام الثانية ياءً على حد (تقضيئت) (٣).
ويجوز أن يكون من: نسل هو، وأنسلته أنا، من نسل الوبر؛ أي: سقط، فيكون
(مفعلاً) (٤) منه، و(تنسل) من قوله:

فَسُلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنَسُّلِي (٥)

من ذا، وهو (تفعل) منه.

(١) بعض بيت من الرمل، وتماه:

فقداء لبني قيس على ما أصاب الناس من سر وضر

وهو لطرفة في: ديوانه ٧٢، والمقتضب (١٣٨/٢) والمحتسب (٣٤٢/١) وأمالي ابن الشجري (٢٦٤/٢)،
٤١٩ (الخرانة (٣٧٨/٩) وبلا نسبة في: الخصائص (٢٣٠/٢) وشرح شواهد الإيضاح ٥٤٢، وتفسير
الرازي (١٨٢/٣) وأنشده أبو علي في: الشعر ١٤١، والعضديات ١٣٣، والإغفال (١٦٧/٢) والتكملة ٤
على تخفيف المشدّد (ضر) للقفية كما هو هنا، وضبطت الراء في غالب المصادر بشدة وسكون كما في
أصلنا وهو لا يناسب قولهم إنها مخففة، فالصواب الاقتصار على السكون. بنو قيس قوم الشاعر، سر: السراء.

(٢) آخر بيت من الرجز، وهو بتمامه:

كَانَ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْكَلِ

وهو لمنظور بن مرثد في لاميته (مجلة مجمع القاهرة مج ٢٩) ص ٢١٠، وشرح شواهد الإيضاح ٢٦٨، وسفر
السعادة ٧٢٤، وبلا نسبة في: الكتاب (٢٩/١) والنوادر ٢٤٨، وقوافي الأخفش ٩٠، والمعاني الكبير ٢١٨،
ومجالس ثعلب ٥٣٦، والمقتضب (١٦٩/٣) والأصول (٤٥٢/٣) والمحتسب (١٠٢/١، ١٤٨) وسر
الصناعة ١٦٢، والعمدة ١٣٠، والخرانة (١٢٧/٦) وذكره أبو علي في: البغداديات ٤٢٧، والتعليقة
(١١٤/٢) للتشديد في القافية كزيادة الياء فيها للإطلاق، وهو المراد هنا.

(٣) من الانقضاض والعرب تبدل من الثاني ياءً في الفاظ من المشدّد ولا يطرّد عند سيبويه، ونُسب إلى تميم
وقيس. انظر الكتاب (٤١٧/٤، ٤٢٤) والمقتضب (٣٤٢، ٦٢/١) والكامل ٩٤٢، واللهجات في:
الكتاب ٢٢٩، وذكره أبو علي في: الحلبيات ٣٤٥، والإغفال (٦٢/١، ٦٦) والعسكرية ١٦٩، وانظر
(تكبي) في كتابنا (١-١٩٥).

(٤) يريد منسل في أول المسألة.

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وإنْ تَكُ قد ساءتْكَ مني خَلِيقَةٌ

مسألة

الهاءُ في (يَعْمَلَة) (١) تُخْرِجُ الاسمَ مِنْ شَبِّهِ الفعلِ؛ كالهَاءِ في (زَنَادِقَة) في إِخْرَاجِهَا الاسمَ مِنْ شَبِّهِ الْجَمْعِ (٢).

فإن قلت: فهلاً لم يَصْرَفَ (يَعْمَلَة) إِذَا جُمِعَتْهُ عَلَى (يَعْمَل) كـ (شَعِيرَة) و (شَعِير)؛ لزوال الهاء؟ قيل: إِنَّ الهاءَ - وإنْ كَانَتْ قَدْ سَقَطَتْ - فَقَدْ عَاقَبَهَا مَعْنَى آخَرُ يَخْتَصُّ بِالاسْمِ، وَهُوَ سَقُوطُ الهاءِ لِلْجَمْعِ، فَصَارَ كـ (تَمْرَة) و (تَمْر)، وَهَذَا مِمَّا يَخُصُّ الاسمَ.

مسألة

قال: إِنَّ قال / ١٧٩ قائلٌ: لِمَ لَا يَكُونُ المَحْذُوفُ فِي التَّقْدِيرِ مُؤَخَّرًا؛ كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا كَائِنًا، فَلَا يَسْقُطُ بِذَلِكَ حُكْمُ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الظَّرْفُ؟ (٣) قيل: يَقْبُحُ هَذَا لِلْفَصْلِ كَمَا قُبِحَ (كَانَتْ زَيْدًا الحُمَّى تَأْخُذُ) (٤).

= وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٣، والمعاني الكبير ٤٨٢، والأغاني (٧٠/٩) وشرح القصائد الطوال ٤٦، وشرح القصائد للنحاس ١٢٥، وجمهرة الأشعار (٢٥٢/١) والبحر (٣٦٣/٨) وذكر أبو علي الشاهد منه في: التعليقة (٢٣٢/٤) لما ذكره هنا أن الباء للإطلاق من المجزوم (تنسل) وكذا في (منسلي) فكلاهما من نَسَلَ أي بان وسقط، والشراح بين حمل معنى الثياب على المجاز أي اقطعي أمري من أمرك تبيني، أو أن معنى الثياب عند العرب القلب، وأكثرهم على أن الباء إطلاق لا ياء التانيث فلم يثبتوها في الرسم.

(١٠) اليعملة: الناقة النجيبة المعتملة المطبوعة.

(٢) شرحه في: العسكرية ٢٤٢-٢٤٣ والتعليقة (٥٥/٣) بأن الهاء في: مثل (زنادقة) جعلته موافقاً لبناء الواحد كالكرامية وحزابية. وأصله في: الكتاب (٢٢٨/٣) وانظر المقتضب (٣٢٧/٣).

(٣) أبو علي في العسكرية ١٠٥ يحكي عن ابن السراج أن الظرف في مثل (في الدار زيد) قسم برأسه ليس من الاسم ولا من الفعل، واحتج له بدخول (إن)، فلو كان هذا المحذوف اسماً (أي مستقراً أو كائناً) مراداً مقدراً ما كان الناسخ ليتخطاه فيعمل في الظاهر (زيد)، والمسألة هنا تصلح أن تكون تنمة لهذا الاحتجاج. وأبو علي في كتبه غالباً يقدر المحذوف فعلاً، وقد يقدره اسماً، وهو عنده أصل مرفوض قام الظرف مقامه. انظر: الإغفال (٣٣٠/١) والشيرازيات ٣٤١ والمنشورة ٣٠ وكتابتنا (١١٥٩).

(٤) شرح في: التعليقة (١٠٥/١) وجه منعها: "لأنك فصلت بين كان واسمها بمعمول معمولها، وهو (زيد) الذي هو مفعول (تأخذ) الذي هو مفعول (كان)"، ثم ذكر تصحيح المسألة على تقدير ضمير الحديث أو القصة اسماً لكان. وانظر: الكتاب (٧٠/١) والمقتضب (١٥٦، ٩٩/٤) والأصول (٣٩٣/٢) والشعر ٢٤٠، ٢٧٠، ٢٧٤، والإيضاح ١٤٣.

فإن قيل: فقد قال:

فإن يحبها ' أخاك مصاب القلب (١)

قد قيل: قد روى البغداديون (٢) هذا: مصاب القلب؛ فذا يدلك على استكراههم الرفع لما فيه من الفصل، فعذكوا عنه إلى النصب.

ويجوز أن تقول: إن الظرف قد فصل به في أماكن، فيجوز أن يكون هذا مثلها.

مسألة

من خط أبي بكر (٣): قد يكون علة الشيء الواحد أشياء كثيرة، فمتى سقط بعضها لم تكن علة، ويكون أيضاً عكس هذا أن تكون علة واحدة لأشياء كثيرة.

ذكر أبو بكر هذا عقيب قول البغداديين (٤): إذا ابتدأت الاسم ثم أوقعت على راجع ذكره فعلاً ينصبه وليس قبل المبتدأ كلام رفعت به بما عاد عليه من ذكره، فقلت: عبد الله ضربته، وعبد الله مررت به. قال: / ٧٩ ب فلا يسقط هذا قولك (٥): إن زيدا ضربته؛ لأنه قد تقدم عليه شيء فزال مجموع تلك الأوصاف التي كان جميعها علة.
[ع: هذا معنى لفظ أبي بكر].

مسألة

عاد إلى خط فا.

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فلا تلحنني فيها فإن يحبها أخاك مصاب القلب جم بلائله

وهو بلا نسبة في: الكتاب (١٣٣/٢) والأصول (٢٠٥/١) والخزانة (٤٥٥/٨) وشرح أبيات المغني (١٩٥/٨) وأنشده أبو علي في: الشعر ص ٢٤٠، ٢٧٠، والحجة (٤١١/٣، ١٦/٤، ٣١٩) والحلبيات ٢٥٨، شاهداً على جواز الفصل به بين إن واسمها بالظرف المتعلق بخبرها اتساعاً بالظرف دون غيره، وهو ما أجازته في آخر كلامه، والرفع رواية سيبويه. وسيذكر الشاهد ثانية في (١٣١-١).

(٢) ذكرها ابن السراج في الأصول وأبو علي في الحلبيات وتوجيهها على الحال.

(٣) أي ابن السراج، ولم أجده في الأصول والموجز.

(٤) انظر معاني الفراء (٤٦٧/١) ومختصر ابن سعدان ٤٩، ٥٨، والإنصاف ٤٩، ونزهة الألباء ١١٦، والإنباه (٨٣/٢) الهامش.

(٥) تعليقه مأخوذ من: سيبويه (١٤٧-١٤٨).

يؤكد قول من قال (١): إنَّ المبتدأ يرفع خبره وحده قولهم: بحسبك زيد^(٢)، وهل من رجل قائم؟^(٣).

ويوجب عليه أن يكون خبر (إنَّ) مرتفعاً بالمبتدأ^(٤)، وكذا يوجب علينا^(٥) (بحسبك زيد) أن يكون خبر (إنَّ) مرتفعاً بالابتداء إلا أن تفرق.

[ع: من الفرق بينهما عندي أن الباء لما لم تستمر في كل مبتدأ لم تُعتد، وكأنها ليست هناك، وإذا لم يكن هناك فكأنه قال: حسبك زيد، ألا ترى أنك لا تقيس الباء في كل موضع؛ لا تقول: بأخيك جعفر، وأنت تريد: أخوك جعفر، ولا تقول: بعبد الله منطلق، وأنت تريد: عبد الله منطلق.

وليس كذلك (إنَّ)، ألا ترى أطرادها في نحو: إنَّ زيدا أخوك، وإنَّ جعفرًا قائمًا، وإنَّ أخاك محمدًا، فلما أطردت (إنَّ) ولم يضيق موضعها، ولم يقتصر بها على موضع واحد - كما وقع / ١٨٠ الاقتصار بالباء على (حسبك) أو على ما لا بال به معها - اعتُدت (إنَّ) وزال بها عمل اسمها فيما بعده الرفع على حد ما كان يعمل وهو مبتدأ، فصار العمل في خبر (إنَّ)؛ ل(إنَّ) نفسها. وهذا فرق واضح.]

(١) الاختلاف في رافع الخبر مسألة مشهورة، لم أجد أبا علي قرر فيها شيئاً في باب الخبر في: الإيضاح ٨٢، غير أنه يذكر فيه ١٣٥، ١٥٠ أن الخبر يرتفع بكونه خبر الابتداء أي بنفسه، والقول برفع الخبر بالابتداء هو لسبويه (٢٣٦/١، ١٢٧/٢) وأجازه الأخفش في: معانيه ٩، وانظر مختصر ابن سعدان ٥٦، وإيضاح الوقف ٩٨٢، وإعراب ثلاثين سورة ١٦٠، ونزهة الالباب ١١٦، والإنصاف ٤٤، والتبيين ٢٢٤، والتذيل والتكميل (٢٥٧/٣) وهوامش الأخيرين.

(٢) لأنهم يعربون (حسبك) مبتدأ والباء زائدة. انظر: الكتاب (١/٦٧، ٢/٢٩٣) والإغفال (١/٣٥٩) والعسكرية ١٢٨، والخصائص (٢/٢٨٤) وسر الصناعة ١٣٧.

(٣) وارتفاع الصفة (قائم) يشهد بارتفاع موصفه محلاً. انظر: الكتاب (٢/٢٧٥) والأصول (١/٣٧٩، ٢/٦٣).

(٤) هو هنا يُشكل على ما أخذه في: الإيضاح ١٥٠ من أن ارتفاع خبرها بها، وحكاها في: التعليقة (١/٢٨٤) عن ابن السراج، وهو في: الأصول (١/٢٣٠)، وسيرد ابن جني الإشكال.

(٥) في الأصل هنا (أن يكون) زائدة فحذفتها.

أجاز س في مق (١): يا ثلاثة وثلاثون (٢)، ويا طلحة وزيداً؛ إذا سمَّيته بواحدةٍ من الطَّلح (٣)، وأجاز: جاءني قام زيد (٤).

[وبغير خط أبي علي]: كتبت من خط أبي العباس: حدَّثنا أبو خالد يزيد بن محمد ابن المهلب (٥) قال (٦): حدَّثني إسحاق الموصلي (٧) قال: قال الأحمر (٨) يوماً لأصحابه: أتقولون: حمراء وصفراء؟ قالوا: لا، قال: بلى؛ قد قال الشاعر:

دَهْمَاءٌ فِي الْخَيْلِ مِنْ طِفْلِ مُتَمِّ

يُرِيدُ:

دهماء تنفي الخيل عن طفلٍ مُتَمِّ (٩)

وحدَّثني أبو خالد عن إسحاق بن إبراهيم (١٠) الموصلي قال: أنشد

(١) المراد هنا بـ (س) هو أبو العباس المبرد، و (مق) اختصار المقتضب، والأمور الثلاثة التي حكى جوازها اجتمعت عند المبرد في موضع واحد من: المقتضب (٤/ ٢٢٤-٢٢٦) ونقل ابن السراج اثنين منها فقط متفرقين في: الأصول (١/ ٣٤٤، ٣٦٨) وخلا منهما كتاب سيبويه. والمسائل في التسمية.

(٢) عند التسمية بـ (ثلاثة وثلاثين) لم يُجز المبرد نصب الأول ورفع الثاني، وأجاز نصب الأول والثاني معاً وهو قول سيبويه (٢/ ٢٢٨)، أو ضم الأول ورفع الثاني ونصبه معرفاً بال وشبهه بقولهم: يازيد والحارث والحارث.

(٣) الطلح شجرٌ عظام.

(٤) إذا سمَّيت رجلاً (قام زيد).

(٥) يزيد بن محمد بن المهلب، أديب شاعر بصريّ نادماً المتوكل. تاريخ بغداد (١٤/ ٣٤٨).

(٦) الخبر في: شرح ما يقع فيه التصحيف ٢٢٠، وأن الأحمر ألقاه على الأمين فردّه عليه الكسائي، ومثله في: تصحيح التصحيف ١٦٦، ورواه في ٢٦٤ عن إسحاق عن الأحمر.

(٧) إسحاق بن إبراهيم بن ماهان أبو محمد الموصلي (١٥٠-٢٣٥)، نديم الخلفاء والمتفرد بالغناء مع علمه باللغة وغيرها. تاريخ بغداد (٦/ ٣٣٨) والوفيات (١/ ٢٠٢).

(٨) علي بن الحسن أو ابن المبارك المعروف بالأحمر (ت ١٩٤)، شيخ العربية وصاحب الكسائي. تاريخ بغداد (١٢/ ١٠٤) والبغية (٢/ ١٥٨).

(٩) الرجز في: صفة سحاب، وهو بلا نسبة في: البرصان ٤٠، والخزانة (١/ ١٦٥) وشرح التصحيف وتصحيح التصحيف، وفي أكثرها: بقاء، والدهماء مؤنث الأدهم وهو ما أسود من الخيل، والبقاء ما اختلط سوادها ببياضها، تنفي تطرد، والطفل هنا المهر، المتم هو الذي يولد لتمام مدته.

(١٠) زيادة يتم بها الكلام.

أبو المنذر العروضي^(١) يوماً:

كم عَمَّةٌ لَكَ يا جَرِيرٌ وَخَالَةٌ
فَقِيلَ لَهُ (٣): قَدْ حَلَبْتُ عَلِيَّ عِشَارِي
فَقَالَ: وَهَذَا أَيْضاً وَجِيه.

وَقَالَ لِي ثَعْلَبٌ^(٤): هَمْزَةٌ بَيْنَ بَيْنٍ (٥) لَا سَاكِنَةٌ وَلَا مَتَحَرِّكَةٌ.

/ ٨٠ ب وقال الكسائي^(٦): إِنَّمَا أَلْزَمُوا (أَمْسٍ) الْكُسْرَةَ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ فِي الْفِعْلِ: أَمْسٍ بِخَيْرٍ، فَشَبَّهُوا هَذَا بِذَلِكَ.

وَحَدَّثَنِي (٧) جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ أَبُو عَكْرِمَةَ الضَّبِّيُّ (٨) قَالَ: قَالَ ابْنُ قَادِمٍ (٩) يَوْمًا لِأَصْحَابِهِ

(١) هو يعلى بن عقيل بن زياد العنزى من العلماء الرواة للعلم. نور القبس ٣٣٠، وربيع الأبرار (٥٨٤/٢).
(٢) من الكامل، وهو للفرزدق في: ديوانه (٣٦١/١) والكتاب (٧٣/٢) والأصول (٣١٨/١) والحلل ١٧٩،
والخزانة (٤٣٩/٦) وبلا نسبة في: معاني الفراء (١٦٩/١) والمقتضب (٥٨/٣)، وروايته: (قد حلبت
عليَّ عِشَارِي). وأما إنشاد العروضي هنا فقد جاء في: سر الصناعة ٣٣٠، والخزانة (٤٤٤/٦) أن اللحياني
أنشده وسمعه إسحاق فانكره عليه فقال اللحياني: وهذه أيضاً رواية. وأنشده أبو علي بالرواية المشهورة في:
المنشورة ٧٩، والتعليقة (٣٠٤/١) في وجهي النصب والرفع في (عمة). الفدعاء من الفدع وهو اعوجاج
الرسغ من اليد أو اعوجاج القدم عن الساق، يريد بالأول كثرة الحلب وبالثاني كثرة السير بالإبل.

(٣) في: الخزانة (٤٤٥/٦): فْقِيلَ لَهُ: الرواية قد...

(٤) همزة بين بين عند البصريين متحركة، وساكنة عند الكوفيين، وثعلب خالفهما، وقوله في: مجالس
العلماء ١٢٣، وإعراب النحاس (٣٣٤/٤) وانظر الكتاب (٥٤١/٣) والخصائص (٩٢/١) وسر
الصناعة ٤٨، والإنصاف ٧٢٦.

(٥) كذا بالفتح على المشهور، وحكى السيوطي في: الهمع (٢١٢/١) عن ابن جني تخطئته وصوابها عنده
بالإضافة.

(٦) جاء في: مجالس العلماء ١٢٦، وإعراب النحاس (٢٣٣/٣) واللسان (أمس)، ولم يعرض أبو علي في
كلامه في بناء (أمس) لقول الكسائي في: العضديات ٢٤٤، والحلبيات ١٠٣، والتعليقة (٩٥/٣)
والبصريات ٥٠٦، ٩١٠، والشيرازيات ٢١٠، وكتابنا (٩٠-ب).

(٧) لعل المتكلم غير أبي علي كآبي خالد، أو أن المذكور في وفاة الضبي غير صحيح.

(٨) عامر بن عمران بن زياد الضبي أبو عكرمة، نحوي لغوي أخباري روى عن ابن الأعرابي وغيره (ت ٢٥٠).
الاشباه للخالدين (١٤٤/٢) وتاريخ بغداد (٢٤٠/١٣) ومعجم الأدباء ١٤٧٩، والبغية (٢٤/٢).

(٩) محمد بن عبد الله بن قادم النحوي أبو جعفر، من أعيان أصحاب الفراء (ت ٢٥١). معجم الأدباء ٢٥٤٤،
والبغية (١٤٠/١).

وهم مجتمعون: أُرُزُّ ورُزُّ ورُنُزُّ^(١)؛ كما قال الشاعر:

قَرَبْنِ يَا صَاحِرُنْزَةَ واجْعَلِ الْجُذَابَ وَزَّةً
واصْصُفِ الْقَيْنَاتِ صَفًّا لَيْسَ فِي الْقَيْنَاتِ كَزَّةً^(٢)

وكتبوا هذا عنه.

ويزعم أهل بغداد^(٣) أن قولهم: (عشرين) بكسر العين ولم يفتحوها؛ كما قال: ثلاثين وأربعين من ثلاثة وأربعة وعشرة مفتوحة؛ لأنها في الأصل ثنية^(٤)، فكسروا عينها ككسرة همزة (اثنين)، وفتحوا الأول^(٥) لأنه تثليث العقود وتربيعها وتخميسها، فجري على الثلاثة والأربعة ونحوها.

فا: أخبرني أبو العباس الهوفاني أنه وجد المكتوب في هاتين الورقتين بخط أبي العباس محمد بن يزيد من كتب أبي عبد الله بن مقلة^(٦). وهذا خط الهوفاني.

(١) جاء في: (أرز) ست لغات، ووصفت (رنز) بالرداءة وهي لغة عبد القيس. انظر إصلاح المنطق ١٣٢، وأدب الكاتب ٥٧٥، وشرح الفصيح للخمسي ١٨٤، ووفيات الأعيان (٣٨٢/٥) واللسان (رنز).

(٢) في هامش الأصل بخط الناسخ: صوابه: [قرين يا صا] ح وزه واجعل الجوذاب رنزه وما بين المعقوفين مقطوع من الأصل بالتجليد، وهو أنسب مما في المتن فالأول والثاني من الأربعة بلا نسبة في: إصلاح المنطق ١٣٢ على رواية الهامش عن ابن قادم ولفظ الأول: يا خليلي كل أوزه

وفي اللسان (جذب): الجوذاب طعام يُصنع بسكر وأرز ولحم، كزة: منقبضة أو قبيحة، وزه هو قول بعض العرب في (إوزة).

(٣) حكى المبرد هذا عن قوم لم يسمهم في: المقتضب (١٦٣/٢) وفي إعراب القرآن (١٩٦/٢) فهم النخاس أنه قول سيبويه (٢٠٦/٢) وفيه بُعد، وجاء في: مجالس العلماء ٢٥٠ أنه قول محمد بن منصور وهو ابن الخياط المتوفى ٣٢٠ (معجم الأدباء ٩٢٣٠). وانظر الأقوال في تحليل الكسر في: المذكر لابن الأنباري (٢٣٩/٢) وشرح السيرافي (١٦٠/٤) وسر الصناعة ٦٢٦.

(٤) يريدون أن عشرين ثنية عشرة.

(٥) في ثلاثين وأربعين..

(٦) هو الحسن بن علي بن الحسن أبو عبد الله (٢٧٨-٣٣٨)، أخو الوزير أبي علي بن مقلة صاحب الخط المنسوب، وأبو عبد الله أكتب من أخيه في قلم الدفاتر والنسخ. انظر: معجم الأدباء ٩٣٣

مسألة

/ ١٨١ حدثني أبو علي ابن عثمان (١) بالبصرة سنة سبع وثلاثين قال: حدثنا يعقوب (٢) قال: سمعت الأصمعي يقول: قال زائدة (٣): قيل لي بالشام: هل لك أن تنظر إلى العجب؟ قال: فذهبت فإذا سبعة في نسق؛ جداً وستة من وكده ووكده، وإذا الجد السابع أشب من ابن الابن السابع، فسألت عن أمرهم، فقل لي: كان للجد السابع امرأة موافقة، وللابن السابع امرأة سليطة.

مسألة

يدل على أن للصفة بعد الموصوف نحواً من العمل (٤)؛ كما أن الابتداء عامل، وكما أن خبره كذلك، وكما أن الفاعل كذلك، يدل عليه قولك: قام زيد الظريف، (الظريف) لا يرتفع (بر) قام) لاستيفائه فاعله، ولا إشراك هناك، ولا يرتفع أيضاً بهما جميعاً؛ لأنهما جملة والجملة لا يرتفع بها ما بعدها.

فإذا لم يسع هذان ثبت أنه ارتفع بكونه صفة، وإلى هذا - عندي - ذهب أبو الحسن فيما رأيته له في الأوسط (٥).

ويؤكد ذلك أيضاً قولهم: يا زيد الطويل، (زيد) منصوب (٦)، و(الطويل) مرتفع رفعاً صحيحاً (٧) يدل عليه قوله:

يا أيها الجاهل ذو التنزي (٨)

(١) أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي الحافظ (٢٩٤-٣٥٣). انظر: تذكرة الحفاظ

للقيسراني (٩٣٧/٣) وسير الأعلام ١٨١٣

(٢) أي ابن السكيت.

(٣) أبو الصلت زائدة بن قدامة الثقفي الحافظ (ت ١٦١). انظر: تذكرة الحفاظ للقيسراني (٢١٥/١) والسير ١٧٠٤.

(٤) هذا قوله في: الحجة (٤٠/١) ولكنه في: البصريات ٧٨٠ قرر أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف

متابعاً للمبرد في: المقتضب (١٤٥/٤) وانظر شرح السيرافي (١٤٥/٦).

(٥) كتاب مفقود لأبي الحسن الأخفش، وحكى أبو علي عن أبي الحسن قوله هذا في: الحجة (٤٠/١).

(٦) محلاً لأنه منادى.

(٧) حكى في: شرح الرضي (٣٦٥/١) عن الأخفش أن بعضهم يجعل المنادى ونعته مبنيين على الضم.

(٨) من الرجز، وهو لرؤية في: ديوانه ٦٣، وشرح أبيات سيبويه (٣٩٨/١) وشرح ابن يعيش (١٣٨/٦) =

/ ٨١ ب فارتفاع (الطويل) رفعاً صحيحاً، ومخالفته في ذاك لموصوفه دلالة على أن للصفة نحواً في الإعمال.

وهذا الموضع في الصفة شيء اختص به النداء، ولا أعلم له نظيراً في كلامهم، وأحسبه إنما جاء ذلك ليكون فيه دلالة على أن العامل في الصفة غير العامل في الموصوف؛ ومنه: ألا رجل ظريفاً لك^(١)، فتنصب الصفة.

وقال أبو عثمان^(٢): أقول: يا زيدُ الطويلُ ذو الجُمَّة، أرفعُ (ذا الجُمَّة) لأنه صفة (للطويل)، و(الطويل) رَفَعٌ صحيحٌ. قال أبو العباس: والنحويون^(٣) جميعاً على ذلك. قال أبو عثمان^(٤): وأجيزُ: يا زيدُ الطويلُ وذو الجُمَّة. قال أبو العباس: والنحويون جميعاً على خلافه ينصبون (ذا الجُمَّة).

فا: إن عطف (ذو الجُمَّة) على المنادى فلا نظري نصبه؛ كقولك: يا زيدُ وأخا عمرو، فليس هذا إذن موضع الخلاف بين أبي عثمان والنحويين، وإنما الخلاف في عطف الصفة على الصفة، والواو في العطف تقوم مقام [العامل]^(٥)، ولا يُنكر ارتفاعه؛ لأنه معطوف على مرفوع رفعاً صحيحاً، وقد بينا أن لجريان الصفة نحواً من الإعمال، والواو تُشركُ الثاني / ١٨٢ في إعراب الأول، وكما جاز أن يوصف بالمضاف مرفوعاً في قوله:

يا أيُّها الجاهلُ ذو التنزي

كذلك يجوز أن يُعطف عليه به. هذا وجه قول أبي عثمان عندي.

= المقاصد النحوية (٢١٩/٤) والمحكم (٣١٨/٥) واللسان (غنف) وبلا نسبة في: الكتاب (١٩٢/٢) والمقتضب (٢١٨/٤) والأصول (٣٣٧/١) وإمالي ابن الشجري (٣٦٩/٢، ٤٥/٣) وجمهرة اللغة ٨٢٥، وأنشده أبو علي في: البصريات ٦٨١ على رفع الصفة رفعاً صحيحاً أي ليس على التقدير لأن النداء لم يعمل فيه، وأجاز المبرد نصب بدلا من (أي)، وانظر الأول من ابن الشجري. التنزي: الإسراع إلى الشر.

(١) المقتضب (٣٨٢/٤) والأصول (٣٩٧/١) وانظر الكتاب (١٤٢/٢، ٣٠٧) وعامل الموصوف تركيبه مع (لا) وعامل الصفة التمني، وانظر: العسكرية ٢٤٥

(٢) الأصول (٣٧٢/١)

(٣) الكتاب (١٩٣/٢) والمقتضب (٢١٩/٤) والكامل ٥٧٦، وإعراب النحاس (٢٠٤/٥) والتعليقة (٣٣٩/٢).

(٤) الأصول (٣٧٢/١) وقوله فيه إنه لا يرى إلا الرفع.

(٥) الأصل: الفاعل، وهو تحريف كما سيظهر صوابه.

وَيُقَوِّيْ ذَلِكَ أَنَّ الْعُطْفَ (١) قَدْ جَازَتْ فِيهِ أَشْيَاءُ لَمْ تَجُزْ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ؛ نَحْوُ:
رُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ (٢).
وَوَجْهُ قَوْلِ النَحْوِيِّينَ أَنَّ الْوَائِ تَقُومُ مَقَامَ الْعَامِلِ فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ، فَكَذَلِكَ فِي الصِّفَةِ.
أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ:

وَشُعْتُ مَرَضِيْعَ (٣)

فَقَدْ أَشْرَكَ (شُعْتًا) فِي (عُطْلٍ) فَقَامَ مَقَامَهُ حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ حَالٌّ فِي مَحَلِّهِ، فَكَمَا أَنَّهُ
لَوْ حَلَّتِ الصِّفَةُ الْمُضَافَةُ مَحَلَّ الْمَفْرُودَةِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا؛ كَذَلِكَ إِذَا اتَّبَعَهَا إِيَّاهَا بِالْوَاوِ،
فَكَذَلِكَ يُنْصَبُ إِذَا اتَّبَعَ بِالْوَاوِ لِقِيَامِهَا مَقَامَ الْعَامِلِ، وَإِنْ لَمْ يُنْصَبْ أُتْبِعَ صِفَةً.
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: لَوْ قُلْتُ: يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذَا التَّنْزِي، لَجَازَ فِي الْقِيَاسِ إِلَّا
أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَتَكَلَّمُ بِهِ (٤).

(١) أي المعطوف.

(٢) الكتاب (٥٦، ٥٤/٢) والمقتضب (٢١٣، ١٦٤/٤) والاصول (١٣٥/١، ٣٢٣، ٣٩/٢، ٢٩٨، ٣٠٨)
والشعر ٥٣٢، والحلبيات ٢٤٦، والمنثورة ١٧٥، والخصائص (٤٠٩/٢) والمعنى: وأخ له.

(٣) من بيت من المتقارب، وهو بتمامه:

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةِ عُطْلٍ وشُعْتُ مَرَضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي

وهو لامية بن أبي عائذ الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٥٠٧، والكتاب (٣٤٤/١، ٦٦/٢) والمعاني
الكبير ٨٧١، وشرح أبيات سيبويه (٢٢٥/١) والمخصص (١٣٠/١٦) والمقاصد النحوية (٦٣/٤) والخزانة
(٣٧٦/٢، ٤٠/٥) وللهمذلي في: الكشف (٣٤٤/١) وكشف المشكلات ٨٦٨، والبحر (٤٢١/٢)،
(٤١٢/٣) وبلا نسبة في: معاني الفراء (١٠٨/١) وتفسير الرازي (٢٢٠/٧) وأماله ابن الحاجب
(٦٧/٢) والرصف ٤١٦، وأنشده أبو علي في: البصريات ٢٥٠ على تصريف (أوى) وفي الإغفال
(٤٩/٢) على عطف الصفات بالواو كقوله هنا. والبيت يصف صائداً له نسوة عُطْلٍ من الحلي أي فقيرات،
وَشُعْتُ جمع شعثناء وهي التي لا تُسْرَحُ شعرها ولا تدهنه ولا تغسله، المراضيع جمع مريض، السعالي:
الغيلان مفردة سيلة، والقصيد تروى مقيدة ومطلقة، ولا شاهد في البيت على رواية شرح الأشعار وبعض
المصادر:

له نسوة عاطلات الصدو رِعُوجَ مَرَضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي

(٤) إجازة المبرد في: المقتضب (٢١٨/٤) ورواه ابن الشجري في: أماليه (٤٥/٣) بالنصب.

مسألة

أوس:

كَانَ كُحَيْلاً أَوْ عَنِيةً كَابِحٍ عَلَى رَجْعِ ذِفْرَاهَا مِنَ اللَّيْتِ وَاكِفٍ (١)
(مِنْ) حَالٍ مِنَ (الذَّفْرَى)، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا.

/ ٨٢ ب مسألة (٢)

قال أمية:

وَقَدْ عَلِمْنَا لَوْ أَنَّ الْعِلْمَ يَنْفَعُنَا أَنْ سَوْفَ يَلْحَقُ أَخْرَانَا بِأَوْلَانَا (٣)
هَذَا الْبَيْتُ يَدْفَعُ أَنْ يَكُونَ مَعَ (الْأُولَى) (الْآخِرَةُ) لَا غَيْرَ؛ لِأَنَّ هَذَا جَاهِلِيٌّ، وَقَدْ اسْتُعْمِلَ كَمَا تَرَى.

وَلَوْ لَمْ يَرِدْ لَكَانَ الْقِيَاسُ يُجِيزُهُ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا لَا يَرِدُ بِهِ الِاسْتِعْمَالُ لَا يَجُوزُ فِي الْقِيَاسِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَالَ: ﴿نَكَالَ الْآخِرَةَ وَالْأُولَى﴾ (٤)، قِيلَ (٥): إِنَّ (الْأُولَى) قَوْلُهُ: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾ (٦) وَالْآخِرَى (٧): ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ (٨)، وَكَقَوْلِهِ:

(١) مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لَأَوْسُ بْنُ حَجْرٍ فِي: دِيْوَانِهِ ٦٧، وَمُنْتَهَى الطَّلَبِ (٢٥٢/٢) وَالْكَامِلُ ١٠٠٧، وَالْعَيْنُ (٢٥٣/١) وَالْمَقَائِيسُ (١٤٨/٤)، وَأَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الْبَصَرِيَّاتِ ٣١٠ عَلَى مَا ذَكَرَهُ هُنَا أَنَّ (مِنْ اللَّيْتِ) مِنْ صِلَةِ (الذَّفْرَى) لَا مِنْ (وَاكِفٍ)، وَأَنْظَرَ قَوْلَ الْمَبْرَدِ. وَالْبَيْتُ فِي وَصْفِ النَّاقَةِ، وَالْكُحَيْلُ: الْقَطْرَانُ، الْعَنِيةُ: أَخْلَاطُ يُطْلَى بِهَا الْإِبِلُ مِنَ الْجَرْبِ، كَابِحٌ: لَعَلَهُ مِنَ الْكُبْحِ وَهُوَ مُصَلٌّ أَسْوَدٌ، وَلَا يَكُونُ مِنْ كَبَحِ الدَّابَّةِ أَيْ جَذْبِ لِحَامِهَا لِثِقَفٍ، رَجَعَ: أَسْفَلَ، الذَّفْرَى: الْعَظْمُ الشَّائِخِصْ خَلْفَ الْأُذُنِ، اللَّيْتُ: صَفْحَةُ الْعُنُقِ، وَاكِفٌ: مَنْ وَكَّفَ أَيْ قَطَرَ. وَالرَّوَايَةُ فِي جَمِيعِ الْمَصَادِرِ: كَانَ كُحَيْلاً مُعَقِّدًا أَوْ عَنِيةً، وَفِي الْأَصْلِ تَحْرِيفٌ: غَنِيةٌ طَابِخٌ، صَحَحْتُهُ بِمَا يَحْفَظُ الرَّسْمَ.

(٢) حَدِيثُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي تَقَابُلِ (أَوَّلٍ) وَ(آخِرٍ) وَمُؤَنَّثُهُمَا مَكْرَرٌ بِشَوَاهِدِهِ فِي: الشِّيرَازِيَّاتِ ٢٧

(٣) مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِأَمِيَّةَ بِنِ أَبِي الصَّلْتِ فِي: دِيْوَانِهِ ١٣٥، وَالْأَغَانِي (١٢٩/٤) وَأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ (٤٣/١، ٤٥٧/٢، ١٥٦/٣) وَالْخَزَانَةِ (٢٤٥/١) وَأَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الشَّعْرِ ٤٢٢، وَالشِّيرَازِيَّاتِ ٢٧ عَلَى اسْتِعْمَالِ (أُولَى) مَعَ (آخِرَى) كَقَوْلِهِ هُنَا.

(٤) سُورَةُ النَّازِعَاتِ: (٢٥)

(٥) حُكِّيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٍ وَالضَّحَّاكِ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرِهِمْ. أَنْظَرَ تَفْسِيرَ مُقَاتِلِ (٤٤٧/٣) وَمُجَاهِدِ (٧٢٧/٢) وَالْقَمِيِّ (٤٠٣/٢) وَالطَّبْرِيِّ (٤٣٤/١٢) وَالتَّبْيَانِ (٢٥٦/١٠) وَالْكَشَافَ (٦٩٦/٤)

(٦) سُورَةُ الْقَصَصِ: (٣٨)

(٧) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَالشِّيرَازِيَّاتِ، وَالْأَنْسَبُ: الْآخِرَةُ، غَيْرَ أَنَّهُ فِي الشِّيرَازِيَّاتِ قَالَ (إِحْدَاهُمَا) مَكَانَ (الْأُولَى).

(٨) سُورَةُ النَّازِعَاتِ: (٢٤)

﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ﴾ (١)، قالوا (٢): (الْآخِرَةُ) قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾ (٣)، و(الْأُولَى) قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ (٤).
وأيضاً فإن (الْآخِرَ) يُسْتَعْمَلُ مع (أحدهما)؛ يقال: قال أحدهما كذا وقال الآخرُ كذا، وقالت إحداهما وقالت الأخرى.

فإذا كان هذا سائغاً جاز أن يقال مع (الأول): (الْآخِرَ)، ألا ترى أن (الأول) هو أحدُ الأشياء التي هو أولُ لها، فإذا كان كذلك فكأنه إذا قال: الأول، فقد قال: أحدهما، فيقول معه: الآخر؛ كما تقول مع (أحدهما)؛ كما قال:

وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الْآخِرِ (٥)

/ ١٨٣ حيث نزل أن بنتها جارة أخرى.

وليس (الْآخِرَ) مع (الأول) كـ (أَكْتَعَيْنَ) الذي لا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا بَعْدَ (أَجْمَعَيْنَ)، ولا كـ (أَبْصَعَيْنَ) الذي لا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا بَعْدَ (أَكْتَعَيْنَ)، على أن أبا الحسن قد أنشدَ فيما حُكي عنه:

وسائره بادٍ إلى الشمسِ أكتع (٦)

(١) سورة القصص: (٧٠).

(٢) حكاية السمعاني في: تفسيره (٣١٥/٤) والرازي (٩/٢٥).

(٣) سورة فاطر: (٣٤).

(٤) سورة الأعراف: (٤٣).

(٥) عجز بيت من البسيط، وهو بتمامه:

صَلَّى عَلَى عَزَّةِ الرَّحْمَنِ وَابْنَتِهَا لَيْلَى وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الْآخِرِ

وهو للراعي النميري في: ديوانه ١٠١، والحماسة البصرية ١٢٦٦، ومنتهى الطلب (٥٣/٦) وللقنّال في:

ديوانه ٥٣، والأغاني (١٨٩/٢٤) وجمع البغداديين النسبتيين في: الخزانة (١١٠/٩، ١١٣) وشرح أبيات

المغني (٣٧٠/٢، ٣٧٢) وبلا نسبة في: المقتضب (٢٤٤/٣) وتصحيح التصحيف ٧٠، والبحر

(٤٠/٢)، وأنشده أبو علي في: الشعر ٢١، والشيرازيات ٢٨ للمبين هنا وهو أنه عدَّ ابنتها جارة فساغ

استخدام (آخر)، وسينشده في (٩٢-١).

(٦) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ

وهو بلا نسبة في: الكتاب (١٨١/١) ومعاني الفراء (٨٠/٢) وتاويل المشكل ١٩٤، والأصول (٤٦٤/٣) =

أُنشَدَنِي أَبُو عَلِيٍّ إِسْمَاعِيلُ قَالَ : أُنشَدَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ :
يَفْعَلُ النَّاسُ إِذَا مَا وَعَدُوا وَإِذَا مَا فَعَلَ الْفَضْلُ وَعَدُ^(١)
وَأُنشَدَ :

رَأَيْتُ يَحْيَى أَدَامَ اللَّهُ نِعَمَتَهُ
يَنْسَى الَّذِي كَانَ مِنْ مَعْرُوفِهِ أَبَدًا إِلَى الرُّجَالِ وَلَا يَنْسَى الَّذِي يَعِدُ^(٢)
وَأَخْبَرَنَا عَنْهُ قَالَ : أُنشَدَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرْشِيُّ^(٣) الْمُنْسُوبُ إِلَى
التُّوزِيِّ لَزِيَادٍ الْأَعْجَمِ فِي عَمْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ^(٤) :
وَمَا زِلْتُ أَدْعُو اللَّهَ فِي السُّرِّ أَنْ أَرَى أُمُورَ مَعَدٍّ فِي يَدَيْكَ نِظَامُهَا
فَلَمَّا أَتَانِي مَا أَحَبُّ تَبَاشَّرْتُ بَنَاتِي وَقُلْنَ الْعَامُ لَا شَكَّ عَامُهَا
فَإِنِّي وَأَرْضًا أَنْتَ فِيهَا ابْنُ مَعْمَرٍ كَمَكَّةَ لَمْ تَقْطُنْ سِوَاهَا حَمَامُهَا^(٥)

= وإعراب النحاس (٣٧٣/٢) وشرح السيرافي (٢١٦/٢) وأمالى المرتضى (٢١٦/١) وشرح اللمع لابن برهان ٢٢٧، وتصحيح التصحيح ٣٠٣، والهمع (١٢٣/٢)، وأنشده أبو علي في : الحجة (٣٢٢/٤) وهنا في (١٤٠-١) على القلب وأن المراد : مدخل رأسه في الظل، ولم تذكر رواية الأخفش المذكورة في المتن إلا في شرح اللمع والهمع، وعزاها السيوطي إلى الكوفيين وابن كيسان، وإفراد (أكتع) شاذ عند ابن برهان. وقال الأعلام في : التحصيل ١٤٦ : "وصف هاجرة قد ألجأت الثيران إلى كنسها فترى الثور مدخلا لرأسه في ظل كناسه لما يجد من شدة الحر، وسائر بارز للشمس".

(١) من الرمل، وهو لإسحاق الموصلي في : الأغاني (٤٦/٢٠) يقوله في الفضل بن الربيع وزير الرشيد، ترجمته بالوفيات (٣٧/٤).

(٢) من البسيط، وتتمة الأول :

يأتي من الجود ما لم يأتِه أحدٌ

وهما لأبي قابوس الحيري النصراني في : الموازنة للآمدي (٢٢٥/٣) ومعجم المرباني ٣٢، وزهر الآداب (٣٧٤/٢) ووفيات الأعيان (٢٢٥/٦) وبلا نسبة في : البيتامة (١٥٦/٢) والتذكرة الفخرية ٢٨٢، والشاعر يمدح يحيى البرمكي.

(٣) عبد الله بن محمد بن هارون التوزي أبو محمد، من أكابر أهل اللغة بصري، قرشي بالولاء، (ت ٢٣٨) الفهرست ٩٠، وأخبار السيرافي ٨٥، ومعجم الأدباء ١٥٤٦، والبغية (٦١/٢)، وجاء في بعض المصادر أنه قيل له التوزي لنزوله في أصحاب التوزي بالبصرة، والتوزي غير واحد، ولعل المراد محمد بن الصلت البصري التوزي أبو يعلى، من شيوخ البخاري (ت ٢٢٨)، وتوز بلد بفارس، معجم البلدان (٥٨/٢).

(٤) عمر بن عبيد الله بن معمر القرشي التيمي، والي البصرة ثم فارس لابن الزبير (ت ٨٢)، تعجيل المنفعة ٢٩٩ (٥) من الطويل، لزباد الأعجم في : ديوانه ١٦٥، والأغاني (٣٨٦/١٥) وفيه : (لم يطرب لارض) = (لم يقطن سواها).

قال أبو العباس (١): سمعت أم الهيثم (٢) تقول في مثل من الأمثال: «لا يَرْضَى شَانَهُ إِلَّا بِجَرَزَةٍ»؛ يقول: لا يَرْضَى لِمَنْ يَشْنُوهُ / ٨٣ ب إِلَّا بِذَهَابِ الْخَيْرِ كُلِّهِ عَنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْجَرَزَةَ: الاصطِطْلَامَ، مِنْ ذَا قَوْلِهِمْ: سَيْفٌ جُرَازٌ؛ إِذَا كَانَ لَا يُبْقِي مِنَ الضَّرِيبَةِ شَيْئاً، وَالْأَرْضُ الْجُرُزُ وَجَمْعُهَا: أَجْرَازٌ: الَّتِي لَا تُنْبِتُ؛ كَأَنَّهَا تَأْكُلُ نَبْتَهَا، وَالرَّجُلُ الْجُرُوزُ: الَّذِي لَا يُبْقِي مِنَ الزَّادِ شَيْئاً. وَحَدَّثَنَا (٣) أَبُو الْعَبَّاسِ (٤) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَنِ الْهَلَالِيِّ (٥): قَالَ: طَافَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (٦) بِالْبَيْتِ، وَقَدْ فَرَعَ النَّاسَ طَوَّلاً، فَقَالَتْ عَجُوزٌ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ لَهَا: عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ، فَقَالَتْ: إِنَّ النَّاسَ لَيُرْذَلُونَ (٧)، رَأَيْتُ الْعَبَّاسَ يَطُوفُ بِهَذَا الْبَيْتِ وَكَأَنَّهُ قُسْطَاطٌ أَبْيَضٌ.

قال أبو محمد (٨): وَقَالَ الْقَحْذَمِيُّ (٩): قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ لِعَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَمَّا اسْمُكَ

(١) حكى المبرد في: الفاضل ٢٢ المثل وشرحه عن أم الهيثم، ونقله العسكري في: جمهرة الأمثال (٤١٨/٢)، وهو في: مجمع الأمثال (١٥٣/٣) والمستقصى (٢٥٤/٢)، وأساس البلاغة واللسان (جزز)، ولفظه فيها جميعاً: لا تَرْضَى شَانَهُ إِلَّا بِجَرَزَةٍ، وَكَدَتْ أَعْدُ الْأَصْلَ مَصْحُفًا لَوْلَا أَنَّ الشَّرْحَ يُوَافِقُهُ، وَهُوَ مُغَيَّرٌ عَمَّا فِي الْفَاضِلِ.

(٢) أم الهيثم الكلابية أعرابية من فصيحيات العرب، روى عنها أبو حاتم والمبرد وغيرهما. انظر الكامل ٩، ٢٥، ١٠٢٣، والسمط ٦٩١.

(٣) القائل أبو علي إسماعيل الصفار.

(٤) ذكر المبرد الخبر بطريق التوزي - واكتفى هنا بكنيته - في: الكامل ١٢٤، وهو في: الفائق (١١٦/٣) وغريب الحديث لابن الأثير (١٤٤/٣) واللسان (طول).

(٥) محمد بن حرب بن قبيصة الهلالي، وكلي شرطة البصرة والمدينة لجعفر بن سليمان المتوفى ١٧٤، ذكره المبرد مراراً في الكامل والتعازي.

(٦) علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، سيد شريف بليغ، جد السفاح والمنصور (٤٠-١٢٣). الوفيات (٢٧٤/٣).

(٧) كذا ضبط في الأصل، وهو كذلك في بعض نسخ الكامل.

(٨) جاء في الكامل ٧٥٦ أن علي بن أبي طالب عليه السلام هو الذي سُمِّيَ علي بن عبد الله بن العباس وكناه بابي الحسن، وأن معاوية اعترض على ابن عباس وخيره بين الاسم والكنية فاختر تغيير الكنية إلى أبي محمد. وجاء في: القرط ٥٠٦ أن المعروف أن علياً هذا وُلِدَ فِي لَيْلَةِ قَتْلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعَلَيْهِ فَلَا يَصَحُّ مَا رَوَاهُ الْمَبْرَدُ فِي: الْكَامِلِ، وَجَاءَ الْخَبَرُ بِصُورَتِهِ هُنَا فِي: حَلِيَةِ الْأَوْلِيَاءِ (٢٠٧/٣) وَالْمُنْتَظَمِ (١٨١/٧)، وَأُورِدَ صَاحِبُ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ (مِنْ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ الثَّالِثِ) ص ١٣٤ وَوَفِيَّاتِ الْأَعْيَانِ (٢٧٤/٣) الْخَبَرَيْنِ مَعاً.

(٩) أبو عبد الرحمن الوليد بن هشام القحذمي البصري، ثقة توفي ٢٢٢. لسان الميزان (٣٩٣/٣).

فلستُ ألوْمُك عليه؛ لأنه لم يكن إليك، ولكن لا أقارُك على كُنيتك أبا الحسن، فغيرها
وكناه أبا محمد، وكلُّ مَنْ اسمه عليٌّ مِنْ وُكده إلى اليوم يُكْنَى أبا محمد.
أخبرنا أبو عثمان المازنيُّ قال: أخبره الأصمعيُّ قال: قلتُ لأعرابي: أنشدني مثلَ هذا
البيت:

لا شيءَ مما ترى إلا بشاشته يَبْقَى الإلهُ ويُودِي المالُ والوكْدُ (١)
قال: فأنشدني:

/ ١٨٤ ذَرِينِي أَبْعُ إِنَّ الطَّرِيفَ يَزِيدُنِي بِهِ أَكَلَةٌ حَدَثَانُهُ بِلِقَائِيَا
قال: ومثله:

فإِذَا حُبُّهَا عَرَضاً وَإِذَا بَشَاشَةُ كُلِّ عِلْقٍ مُسْتَفَادٍ (٢)
قال أبو العباس: وحدثتُ - أحسبُه عن الأصمعيِّ، وأحسبُ القاضي (٣) حدثني عن
نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيِّ (٤) - قال (٥): خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى أَصْحَابِهِ يَوْمًا فِي رَدَاءٍ
بُقْطَرِيٍّ (٦)، فَرَمَوْهُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقَالَ:
لا شيءَ مما ترى إلا بشاشته يَبْقَى الإلهُ ويُودِي المالُ والولدُ

(١) من البسيط، وهو لورقة بن نوفل في: نسب قريش لمصعب ٢٠٨، والأغاني (١٢١/٣) والروض الأنف
(٣٣٠/١) والخزانة (٣٦٠/٣) وجاء في: صلة ديوان أمية (مما نسب إليه وإلى غيره) ١٦١، ولم يُذكر فيه
مصدر عزاه لأمية.

(٢) من الوافر، وهو للمتلهمس في: ديوانه ١٧١، وبلا نسبة في: جمهرة اللغة (٤٩٨/٣) والتهذيب
(٤٥٦/١) واللسان (عرض)، وعَرَضاً: بغتة فلم يطلبه، العلق: النفيس من كل شيء.

(٣) القاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل أبو إسحاق الأزدي البصري عالمٌ فقيه وهو قاضي بغداد صحبه
المبرد وروى عنه (١٩٩-٢٨٢). معجم الأدباء ٦٤٧

(٤) أبو عمرو علي بن نصر الجهضمي النحوي، صاحب الخليل بن أحمد (ت ١٨٧). معجم الأدباء ١٩٨٢،
والبغية (٢١١/٢).

(٥) روى البيهقي الخبر بسند آخر في: شعب الإيمان (٣٦٦/٧) ولفظه: "خرج عمر بن الخطاب ذات يوم وعليه
حلة قطن، فنظر الناس إليه فقال..."، وجاء في: البصائر والذخائر (١٠/٩) والعمدة ٩٦، وتمثّل عمر
بالبيت في خبر آخر جاء في طبقات ابن سعد (٢٦٦/٣) وتاريخ الطبري (٥٧٦/٢).

(٦) في القاموس: البقطرية: الثياب البيض الواسعة.

وحدَّثني (١) أبو عثمان المازني قال: حدَّثني الأصمعيُّ عن أبي عمرو بن العلاء قال: قال عمرو بن معدي كرب لبني سليم (٢): «يا بني سليم، قد جاورناكم فأحمدناكم، وقاتلناكم فما أجبتناكم، وسألناكم فما أبخلناكم». يقول: لم تُصادِفكم بخلاء ولا جُبْناء. وسألَ بعقبه عن قول الأعشى:

أثوى وقصرَ ليلةٍ ليزوداً فمضى وأخلفَ من قتيلةٍ موعداً (٣)

يقول: صادفَه خُلُفاً.

فا: سمعتُ من أبي علي (٤) ما كان عنده من نوادر ابن الأعرابي عن ثعلب. وسألتُ أبا علي عن / ٨٤ ب موت ابن كيسان فأخبرني أنه مات سنة تسع وتسعين ومائتين. حدَّثنا أبو علي أنه سمع ابن كيسان يقول في قوله: بالليل زال زوالها (٥)

أن المعنى: زال الخيالُ زوالها.

(١) القائل أبو العباس المبرد.

(٢) قوله على اختلاف في بعض ألفاظه جاء في: إصلاح المنطق ٢٥٠، وأدب الكاتب ٤٤٧، وغريب الحديث لابن قتيبة (٤٠٨/١) وغريب الخطابي (٧١٦/١) وأما القالي (١١٤/٢) والعقد (٥٢/٢) وشرح الشافية للرضي (٩١/١) وتفسير القرطبي (٢٥٥/١٠).

(٣) من الكامل، وهو للأعشى في: ديوانه ١٣٨، ومجاز القرآن (١٠٧/٢) والمعاني الكبير ٥٦١، وأدب الكاتب ٤٤٧، وأضداد ابن الأنباري ٢٣٤، وأبي الطيب ١٧١، والأغاني (٢٣٧/٩) والسمط ١٥٦، والبحر (٢٥٦/٦) وأنشده في: الحجة (٤٣٩/٥) على ثوى وأثوى. وفي الأصل: ليلته، وهو تحريف. أثوى بمعنى ثوى أي أقام، قصر: تخلف، وأكثر المصادر اللغوية ذكرت الشاهد على المذكور هنا.

(٤) يعني أبا علي إسماعيل الصفار، وكذا ما يليه.

(٥) من الكامل، وتامه:

هذا النهار بدأ لها من همها ما بالها بالليل زال زوالها

وهو للأعشى في: ديوانه ٣٣٣ من قصيدة رويها لام مفتوحة، وفعلت وأفعلت للسجستاني ١٦٣، وأضداد ابن الأنباري ٢٧٦، والتنبيه على التصحيف ١٠٨، والمنصف (٢١/٢) وأزمنة المرزوقي (٣١٣/٢) والخزانة (٣٤١/٤) والصحاح واللسان (زيل) وبلا نسبة في: معاني الأخفش ٥٤، والعين (٣٨٤/٧) وأنشده أبو علي في: الشعر ٢٢٥ على نصب النهار ورفعته، ثم فيه ٥٤٥، ٥٤٨، والشيرازيات ١٧٤، والبصريات ٥٨٣، والحلبيات ٢٧٤ على الأقوال مفصلة في (زال زوالها) بالضم إقواء وبالفتح، وقول ابن كيسان هنا عزاه في بعض المواضع للمازني والمبرد، وهو على أن (زال) بمعنى (أزال).

وحدَّثنا أن يحيى بن معين^(١) شرب عند عباس الدوري^(٢) ثمانية أرطال نبذ .
 حدَّثني أبو علي قال : سمعتُ أبا العباس يقول^(٣) : لو صليتُ خلفَ إمامٍ فقراً : ﴿وما أنتم بمُصْرِخي﴾^(٤) و ﴿تساءلونَ بهِ والارحام﴾^(٥) لا خذتُ نعلي وانصرفتُ .
 سمعتُ كتابَ الاشتقاق^(٦) ثلاثة أجزاءٍ من أجزاء أبي علي إسماعيل .
 حدَّثني أبو علي قال : سمعتُ بمكة مُدَّ ثلاثٍ وسبعون سنةً رجلاً يقول : كأنك ابنُ يعفر^(٧) .

قال : أُسيدُ بن حُضَيْر^(٨) وعباد بن بشر^(٩) في الانصار كأي بكرو عمر في المهاجرين .
 قالت امرأة أبي لهب لما نزلتُ ﴿تَبَّتْ﴾^(١٠) : هَجَانِي وَإِنِّي لَشَاعِرَةٌ لَأَهْجُوهُ ؛

(١) قال الذهبي في السير ٤٢٠٢ : "الإمام الحافظ الجليل شيخ الحديث، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد ابن بسطام"، (١٥٨-٢٣٣)، وحكى عنه في ٤٢٠٧ قوله : "تحريم النبيل صحيح، ولكن أقف ولا أحرّمه، قد شرّبه قومٌ صالحون بأحاديث صحاح، وحرّمه قومٌ صالحون بأحاديث صحاح".

(٢) في سير الذهبي ٢١٢٩ : "الإمام الحافظ الثقة الناقد أبو الفضل عباس بن محمد بن حاتم بن واقد الدوري ثم البغدادي، ... لازم يحيى بن معين وتخرّج به"، (١٨٥-٢٧١)، وفي : تاريخ بغداد (١٢/١٤٥) ذكرُ لشانه مع النبيل ثم تركه له.

(٣) خبر المبرد في : درة الغواص وشرحها ٢٦٣، وعن كتابنا في : تفسير القرطبي (٤/٥).

(٤) سورة إبراهيم : (٢٢) وقرأ بكسر الياء حمزة والأعشى ويحيى بن وثاب، وجمهور النحاة على تضعيفها وردها، غير أن أبا علي في : الحجة (٣٠/٥) احتج لها سماعاً وقياساً وردّ تلحينها . وانظر معاني الفراء (٧٥/٢) وتاويل المشكل ٦٢، ومعاني الزجاج (٣/١٥٩) والسبعة ٣٦٢، ٣٦٤، والمبسوط ٢٥٦، وتاريخ بغداد (٣٢٣/٨) والبحر (٤٠٨/٥) والخزانة (٤/٣٩٥).

(٥) سورة النساء : (١) وجر (الأرحام) قراءة حمزة وغيره، فرغتُ من تخريجها والتعليق عليها في (١٠-ب).

(٦) اشتقاق ابن دريد، وذكره في : البصريات ٢٨٣، وانظر وصف مخطوط الاشتقاق في مقدمة محققه ٣٧.

(٧) أبو الجراح الأسود بن يعفر بن عبد الأسود النهشلي الدارمي، شاعر متقدم جاهلي . المؤتلف ١٦، ومقدمة ديوانه ٣-١٣

(٨) أبو يحيى أسيد بن حُضَيْر بن سِمَاك من بني عبد الأشهل، صحابي واحد نقباء ليلة العقبة (ت ٢٠)، السير ١١٣٧

(٩) أبو الربيع عباد بن بشر بن وقش من بني عبد الأشهل، صحابي بدريّ قُتل يوم اليمامة سنة ١٢، السير ٢١١٣

(١٠) سورة المسد : (١).

مُذَمَّمًا عَصَيْنَا

وَأَمُّـرُهُ أَبَيْنَا (١)

حدَّثني أبو علي قال: قال لي محمد بن الجهم (٢): والله ما كان سلمة (٣) يحضر معنا الإملاء، وإنما كان يأخذ كتابي فينظر فيه ويكتب منه.

قال (٤): أنشدنا أبو العباس:

١٨٥ / عدو صديقي داخل في عداوتي وإنني لمن ود الصديق صديق (٥)

[ع: كان بخط فا (ودود) فغيره بخطه أيضاً فجعله (صديق)].

حدَّثنا أبو علي قال: حدَّثنا عباس بن محمد (٦) قال: حدَّثنا محمد بن مصعب (٧)

قال: حدَّثنا الأوزاعي وسفيان الثوري وحماد بن سلمة (٨) وصخر بن جويرية (٩)

(١) الرجز لام جميل بنت حرب زوجة أبي لهب جاء في قصة في: سيرة ابن هشام (١/٣٥٥-٣٥٦) وتفسير مقاتل (٣/٥٣٣) والمستدرک للحاكم (٢/٣٩٣) وتفسير القرطبي (١٠/١٧٥، ٢٠/١٦٠)، وفيه: "كانت قریش تسمي رسول الله ﷺ مُذَمَّمًا، يسبون، وكان يقول: ألا تعجبون لما صرَّف الله عني من أذى قریش، يسبون ويهجون مذمماً، وأنا محمد".

(٢) محمد بن الجهم به هارون السمری أبو عبدالله الكاتب، صاحب الفراء وراوي تصانيفه (ت ٢٧٧). المعجم ٢٤٧٨، والمحمدون ٢٥٣.

(٣) سلمة بن عاصم أبو محمد النحوي، أخذ عن الفراء وروی كتبه. وحكى القفطي عن ابن الأنباري: "سلمة كان عالماً، وكان لا يحضر مجلس الفراء يوم الإملاء، ويأخذ المجالس ممن يحضر ويتدبرها، فيجد فيها السهو، فيناظر عليها الفراء فيرجع عنه". انظر المعجم ١٣٨٥، ٢٨٥٦، والمراتب ١٤٩، والإنباه (٢/٥٦)

(٤) أبو علي الصفار، وابن عبد البر في: بهجة المجالس أنشده بسنده عن الصفار عن المبرد، الذي سيذكره مراراً هنا بأبي العباس.

(٥) من الطويل، وهو لعلي بن أبي طالب عليه السلام في: ديوانه ٦٢، وفي نشرته الإيرانية ١٩٨، والعقد الفريد (٢/٢٩٢) وهو ثاني اثنين لهما خبر جاء في: العقد، وبلا نسبة في: الصديق والصدقة، وروي بالروايتين المذكورتين وهي في الديوان والعقد (ودود).

(٦) الدوري وتسلفت ترجمته قريباً.

(٧) محمد بن مصعب بن صدقة القرقيساني أبو عبدالله، حدث عن الأوزاعي وغيره وضَّعَف، (ت ٢٠٨). تاريخ بغداد (٣/٢٧٦).

(٨) حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة البصري النحوي المحدث، (ت ١٦٧). السير ١٥٥٥

(٩) صخر بن جويرية أبونا فاع التميمي البصري المحدث، ت سنة بضع وستين ومائة. السير ٢٠٢٢

وسليمان بن أبي داود والليث بن سعد عن أبي الزبير^(١) عن جابر قال^(٢): « حَكَمَ عُمَرُ فِي الضَّبُعِ كَبْشًا »؛ يَعْنِي إِذَا قَتَلَهُ الْمُحَرِّمُ.

حدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ^(٣) قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَفَانَ^(٤) قَالَ: حَدَّثَنَا [عَبِيدُ اللَّهِ]^(٥) عَنْ مُوسَى^(٦) عَنْ حُرَيْثٍ^(٧) عَنْ وَاصِلِ الْأَحْدَبِ^(٨) عَنْ شَقِيقٍ^(٩) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يُعَلِّمُنَا التَّشْهَدَ وَالْخُطْبَةَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، [وَالْخُطْبَةُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ] »^(١٠)، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ

- (١) محمد بن مسلم بن تَدْرُسَ أبو الزبير القرشي الأسدي المكي الحافظ، (ت ١٢٨). السير ٣٦٩٨
(٢) رُوي مرفوعاً عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وموقوفاً عن عمرو وعلي وابن عباس بلفظه هنا وبلفظ قريب. انظر الموطأ ٣٤١ وسنن ابن ماجه (١٠٣٠/٢) ومصنف عبد الرزاق (٤٠٣/٤) وصحيح ابن خزيمة (١٨٢/٤) وسنن البيهقي (١٨٤/٥، ٣١٩/٩) وتعليق ابن حجر في: تلخيص الحبير (٢٧٨/٢).
(٣) هو الصفار، وجاء الحديث بسنده ولفظه في: المعجم الكبير - ولم يتمه - (٤٥/١٠) وسنن البيهقي (١٤٦/٧) وانظر تعليق ابن حجر في: تلخيص الحبير (١٥٢/٣).
(٤) الحسن بن علي بن عفان أبو محمد العامري الكوفي المحدث الثقة (ت ٢٧٠). السير ١٤٣٦، وتقريب التهذيب (١٦٢/١).
(٥) الأصل: عبد الله، وهو لا يصح لأن عبد الله بن موسى اثنان: السلامي والهاشمي وكلاهما توفي ٣٧٤، وتبعد رواية الحسن عنهما، ثم إنه فيمن روى الحسن عنه لم يذكر عبد الله بن موسى بل المذكور عبید الله. انظر: تهذيب الكمال للمزي (٢٥٧/٦) ولسان الميزان (٢٤/٥-٢٥). ثم وجدت الإسناد على الصواب في سنن البيهقي.
(٦) عبید الله بن موسى أبو محمد العبسي الكوفي الحافظ الثبت (بعد ١٢٠-٢١٣). تذكرة الحفاظ للقيسرناني (٣٥٣/١).
(٧) حُرَيْثُ بْنُ أَبِي مَطَرٍ وَقِيلَ اسْمُ أَبِيهِ عَمْرُو الْفَزَارِيُّ الْكُوفِيُّ، رُوِيَ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَضَعَفَهُ أَهْلُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ. الجرح والتعديل للرازي (٢٦٤/٣) ونصب الراية (٥٦٣/١).
(٨) واصل بن حيان الأحدب الأسدي الكوفي، (ت ١٢٠). الجرح والتعديل (٢٩/٩) وإكمال ابن ماكولا (٣٠/١).
(٩) شقيق بن سلمة أبو وائل الأسدي شيخ الكوفة، (ت ٨٢). تاريخ بغداد (٢٦٨/٩) والسير ١٩٩٢
(١٠) سقط من الأصل وأتمته من سنن البيهقي.

والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً ﴿١﴾، ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قَوْلاً سَدِيداً، / ٨٥ ب يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ ﴿٢﴾.

حدثنا إسماعيل : قال أبو العباس : القَوْوب : الرُّغِيبُ الشُّربِ ﴿٣﴾، وأنشد :

يا رَبُّ إِن كُنْتَ لِزَيْدٍ رَبًّا
فابْعَثْ لَهُ مِنْ حَوْثٍ شِئْتَ رَكْبًا
أَكْلًا تَلِقَّامًا وشُرْبًا قَابًا ﴿٤﴾

قال أبو العباس ﴿٥﴾ : يقال : فَرَضْتُ لَهُ فَرَضًا ؛ أي : قطعتُ لَهُ قِطْعًا، ويقال : الفُرْضَةُ مِنْ هَذَا لِلثَّلْمِ الَّذِي يَكُونُ فِي الْمَوَاضِعِ إِلَى الْمَاءِ ﴿٦﴾.

وقال أبو العباس ﴿٧﴾ : مَا كَانَ مِنَ الْعَذَابِ يُقَالُ : أُمْطِرَ، وَمَا كَانَ مِنَ الْمَطَرِ مِنَ الرَّحْمَةِ يُقَالُ : مُطِرَ.

يقال للعين : مَنَامٌ ؛ لأنه يُنَامُ بِهَا، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ : ﴿إِذْ يُرَبِّكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ ﴿٨﴾، يُرَوَى عَنْ الْحَسَنِ ﴿٩﴾ أَنَّهُ قَالَ : لَمْ يَرَهُمْ فِي النَّوْمِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْعَيْنَ الَّتِي يُنَامُ بِهَا.

خَادَعْتُ فَلَانًا ﴿١٠﴾ : إِذَا كُنْتَ تُخَادِعُهُ، وَخَدَعْتُهُ : إِذَا ظَفِرْتُ بِهِ.

(١) سورة النساء : (١).

(٢) سورة الأحزاب : (٧٠-٧١).

(٣) في اللسان (قَاب) : القَوْوب : كثير الشرب.

(٤) حَوْثٌ لُغَةٌ فِي حَيْثٍ، التَّلْقَامُ : كَبِيرُ اللَّقْمِ أَوْ عَظِيمُهُ، اللِّسَانُ (لَقْم).

(٥) قال في الكامل ٢٥٧ : "كُلُّ حَزٍّ قَرَضٌ، وَالْفُرْضَةُ مُتَطَرِّقٌ إِلَى النَّهْرِ".

(٦) يريد المشرعة التي يُسْتَقَى مِنْهَا.

(٧) أصله من أبي عبيدة في : المجاز (٢٤٥/١).

(٨) سورة الأنفال : (٤٣).

(٩) حكاه عنه الزجاج في : معانيه (٤١٩/٢) والنحاس في : معانيه (١٦٠/٣) والطبري (٢٥٨/٦) والطوسي

في : التبيان (١٢٨/٥) واستبعده غير أن الزجاج رآه حسنًا وأن كثيرًا من أهل النحو يذهبون إليه.

(١٠) أصله من معاني الأخفش ٤٠، وحكاه أبو علي عن العرب في : الحجة (٣١٤/١).

قال أبو العباس: قال أبو عبيدة (١): دَرَأْتُ: بَسَطْتُ، قال: يقال يا جارية، اِدرِئِي
الْوَسَادَةَ؛ أي: أَبْسطِيها، والأَصْمَعِيُّ يقول: ادرِئِي: ادْفَعِي، قال أبو العباس: / ١٨٦ وهو
الصواب، ولم يدفع قول أبي عبيدة.
قال: أنشدنا ابنُ كيسان:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرُّخَاءِ سَأَلْتَنِي فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ (٢)

مسألة

﴿كَلَّا إِنَّهَا لَطَيٌّ، نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى﴾ (٣) قيل (٤): إِنَّ ما كان غيرَ المقتل يقال له: شَوَى؛
فكانه على هذا قريبٌ من قوله: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ (٥).
قال أبو العباس (٦): يقال لخرقة يُلَفُّ فيها القِداح: رِبَابَةٌ وَرَبَّةٌ وَرَبَّةٌ، ويُجمَع: رِبَاباً؛
مثل: بُرْمَةٌ (٧) وَبِرَامٌ، وَلِقْحَةٌ وَلِقَاحٌ (٨)، وهو اجتماعُ الشيء والتفافه.

(١) حكى المبرد عن أبي عبيدة أحد معنيين أثبتهما للفعل (درا) فهو بمعنى بَسَطَ في: المجاز (٢٤٨/١) وبمعنى
دَفَعَ فيه (١٠٨/١، ٣٢٩) وهو ما ذكره الأصمعي، واقتصر اللسان (درا) على الأول في (ادرئي الوساد).
(٢) من الطويل، وهو بلا نسبة في: معاني الفراء (٩٠/٢)، والفسر (٨٦٩/١، ٦٣٧/٢) والمنصف
(١٢٨/٣) والأزهية ٦٢، والمدخل للخمسي ٣٩٩، والرصف ١١٥، والبحر (٣٨٩/٣) والجنى ٢١٨، والخزانة
(٤٠٩/٥، ٤٠٧/١٠) والتاج (حرر) وانشده أبو علي في: الشيرازيات ٧٤، والحجة (١٧٣/٢) والإغفال
(٦٧/١) على أن البغداديين أنشدوه على إعمال (إن) المخففة في الضمير وهو أقبح عنده من إعمالها في
الظاهر، وقد أغرب محققا الحجة فنسبا البيت إلى يزيد بن المفرغ بلا عزو إلى مصدر، ومافي ديوانه بيت
آخر، وفي بعض المصادر: طلاقك = فراقك، ويوم الرخاء: يوم عقد النكاح، وصديق مما يستوي فيه التذكير
والتأنيث، وانظر اللسان (صدق).

(٣) سورة الماعج: (١٥-١٦) و(نزاعة) بالرفع قراءة السبعة ما عدا حفصاً عن عاصم، وذكر توجيههما أبو علي
في: الحجة (٣١٩/٦) والشعر ٢٥١، وانظر الكتاب (٨٣/٢) ومعاني الاخفش ٥٤٩، والزجاج (٢٢١/٥)
والسبعة ٦٥١، ومعجم الخطيب (٨٣/١٠).

(٤) الفراء في: معانيه (١٨٥/٣) ذكر للشوى معاني هذا أحدها.

(٥) سورة فاطر: (٣٦).

(٦) لم أظفر به في: شيء من كتبه، والمعنى في: التهذيب (١٨٠/١٥) والصحاح والتاج (رب)، غير أنني لم
أجد لهم يجمعون الصور الثلاث لهذا المعنى، بل يذكرون الربابة فقط.

(٧) قدر من الحجر.

(٨) ذكر ابن يسعون في: المصباح (١٦١/٢) أن أبا علي حكى في التذكرة: لقحة ولقائح. واللقة الواحدة من
الإبل أو ذات اللبن منها أو التي نتجت إلى شهرين.

وقال (١): يقال: رجلٌ عربيٌّ؛ إذا كان نسبُهُ ذلك، وأعرابيٌّ؛ إذا كان بالبادية كان له هذا النسبُ أو لم يكن، ورجُلٌ عَجَمِيٌّ؛ إذا كان نسبُهُ ذلك، وأعجميٌّ؛ إذا كان في لسانه عَجْمَةٌ، قال: ﴿أَعَجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ (٢).

أنشدنا أبو العباس لدعبل في صالح بن علي (٣):

قُلْ لِلْأَمِيرِ أَمِيرِ آلِ مُحَمَّدٍ قَوْلَ امْرِئٍ حَدَبٍ عَلَيْكَ مُحَامِي
إِيَّاكَ أَنْ [تُغْتَرَّ] عَنْكَ صَنِيعَةٌ فِي صَالِحِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَجَّامِ
/ ٨٦ ب ليس الصنائعُ عنده بصنائع لَكُنَّهِنَّ طَوَائِلُ الْإِسْلَامِ
اضْرِبْ بِهِ نَحْرَ الْعَدُوِّ فَإِنَّهُ جَيْشٌ مِنَ الطَّاعُونَِ وَالْبِرْسَامِ (٤)

قال أبو علي: أنشدنا أبو الحسن الأخفش (٥) قال: أنشدني أبو محمد عبد الله بن جُوَان (٦) صاحبُ الزِّيَادِي (٧) لرجُلٍ من أهل البصرة (٨):

(١) رواه الجوالقي عن أبي العباس في: شرح أدب الكاتب ١١٨، وأكثر الكلام في: مجاز أبي عبيدة (٢/ ٩١، ٣٦٨/ ١) وفي أدب الكاتب ٣٩، وغريب القرآن للسجستاني ٧٢، ودرة الغواص ٥٥١، وتبيان الطوسي (٨/ ٦٣) والدر المصون (٨/ ٥٥٥) وانكر ابن السيد في: الاقتضاب (٢/ ٢٧) الفرق بين العجمي والأعجمي، وشرح أبو علي اللفظين مفصلاً في: الحجة (٦/ ١١٩-١٢٢).

(٢) سورة فصلت: (٤٤).

(٣) صالح بن علي بن عطية الأضجم أو الأفقم أبو محمد، من مشايخ الشيعة ويُضعف. البيان والتبيين (١/ ٨٤) والأغاني (١٠/ ٩٥) ومعجم رجال الحديث (١٠/ ٨٦).

(٤) من الكامل، وهي لدعبل في: ديوانه ٢٨٣، وخرُجها محققه من الحيوان (٣/ ٤٨١) والأغاني (٢٠/ ١٥٧). وفي بعض الألفاظ اختلاف، وفي الأصل والأغاني: (تَفْتَر) مكان (تُغْتَر)، ولم أر لها وجهاً، وفي الأساس: اغتر أتاه على غرة، طوائل جمع طائلة أي عداوة، البرسام داء يُهذى فيه. ودعبل يخاطب بالأبيات المعتصم.

(٥) الأخفش الأصغر علي بن سليمان، وهو شيخ أبي علي (ت ٣١٥). البغية (٢/ ١٦٧).

(٦) في السمط ٦١٠: جوان اسم فارسي معناه صغير السن، وذكر ابن جُوَان هذا في: أمالي القالي في موضعين (١/ ١٣٠، ٢٧٦).

(٧) إبراهيم بن سفيان الزياتي، نحوي لغوي راوية أخذ عن سيبويه والأصمعي وأبي عبيدة ونظرائهم (ت ٢٤٩). المعجم ٦٧.

(٨) من المتقارب، وجاءت في: أمالي القالي ١/ ٢٧٦ بطريقتين فنُسبت في أحدهما لأبي العتاهية وفي الآخر لم تنسب لاحد، وهي هناك تزيد بثلاثة أبيات.

أخ طالما سـرّني ذكره
وقد كنت أغدو إلى قصره
وكنت أراني غنيّاً به
وكنت إذا جئت في حاجة
فتى لم يملّ الندى ساعة
تظلّ نهارك في خيـره
فصار عليّ إلى ربّه
أتته المنية مفتالة
فلم تغنّ أجنادُه حـوله
وأصبح يهدى إلى منزل
/ ١٨٧ تغلّق بالتربّ أبوابه
أشدّ الجماعة وجداً به
فلست أشيّعُه غازياً
وتطريه أيامنا الباقيـا
فلا يبعـدنّ أخي ثاوياً

فقد صرت أشجى لدى ذكره
فقد صرت أغدو إلى قبره
عن الناس لو مدّ في عمره
فأمري يجوز على أمره
على يسره كان أو عسره
وتأمن ليّلك من شره
وكان عليّ فتى دهره
رويداً تخلّل من ستره
ولا المزمعون إلى نصره
عميق تنوّق في حفره
إلى يوم يؤذن في حشره
أجدّ الجماعة في طمره
أميراً يسير إلى ثغره
ت لدينا إذا نحن لم نطره
وكلّ سيمضي على إثره (١)

حدّثني أبو علي (٢) قال: في بعض الأحاديث في قوله: ﴿فإذا نُقِرَ في النّاقور﴾ (٣)
قال: «يُدعى بالرجل فيخفق قلبه فتعرفه الملائكة بذلك».

حدّثنا أبو علي [ع: يرفعه إلى عمران بن حصين (٤)] قال (٥): «توفي رجل من

(١) في هامش الأصل كتب الناسخ الرقم ١٦، يريد عدد الأبيات وهو سهو لأنها خمسة عشر ولكنه كتب
السطر السابق لها بقياس البيت فدخل في عدّها.

(٢) أي الصفار.

(٣) سورة المذثر: (٨) وذكر إعرابها في: الحجة (٣٣/١) وهو من معاني الزجاج (٢٤٥/٥)، ولم أجد
الحديث، وفي تفسير القرطبي (٤٦/١٩) أنّ العرب يقولون: نُقِر باسم الرجل إذا دعاه مختصاً له بدعائه.

(٤) عمران بن حصين بن عبيد أبو نعيم الخزازي، صحابي (ت ٥٢). السير ٢٩٣٥

(٥) جاء بلفظ مختلف عن لفظه هنا عن عمران بن حصين في: مسلم (١٢٨٨/٢) والترمذي (٦٤٥/٣)
ومسند أحمد ص ١٤٦٢، وسنن البيهقي (٢٨٥/١٠).

الأنصار فترك ستة أعبد ليس له غيرهم، فاعتقهم جميعاً عند موته، فرفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه، فجزأهم ثلاثة أجزاء حتى أقرع بينهم فاعتق الثلث وأرق الثلثين.

قال ابن سيرين (١): لو لم يبلغني هذا عن النبي صلى الله عليه لكان رأيي.

حدثنا (٢) محمد بن عيسى العطار (٣) قال: حدثنا كثير بن هشام (٤) قال: حدثنا

عيسى بن إبراهيم (٥) عن الحكم بن عبد الله (٦) عن الزهري عن سالم عن أبيه قال (٧): مر عمر بن الخطاب على قوم يرمون / ٨٧ ب ر ش قاً، فقال: بعس ما رميتم، فقالوا: يا أمير المؤمنين إنا قوم متعلمين، فقال: والله لذنبتكم في لحنكم أشد علي من ذنبكم في رميكم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رحم الله رجلاً أصلح من لسانه».

عروة عن عائشة قالت (٨): «يحرّم من الرضاع ما يحرم من الولادة».

منصور (٩) عن حبيب (١٠) «أن رسول الله ﷺ اطلّى فوكي عانته بيده».

(١) جاء قوله في المذكور من مسند أحمد والبيهقي.

(٢) القائل أبو علي إسماعيل الصفار كما جاء في بعض المصادر التالية.

(٣) محمد بن عيسى بن أبي موسى أبو جعفر الأباوي العطار (ت ٢٦٨). انظر تاريخ بغداد (٢/ ٣٩٧).

(٤) كثير بن هشام أبو سهل الكلابي الرقي (ت ٢٠٧). انظر تاريخ بغداد (١٢/ ٤٨٢).

(٥) عيسى بن إبراهيم بن طهمان الهاشمي، حكى الذهبي في: اللسان (٨/ ١٩٤) أنه متروك الحديث.

(٦) الحكم بن عبد الله بن مسلمة أبو مطيع البلخي (ت ١٩٩) تاريخ بغداد (٨/ ٢٢٣).

(٧) جاء بالإسناد نفسه في: ضعفاء العقيلي (٣/ ٣٩٥) والكامل في: ضعفاء الرجال لابن عدي (٥/ ٢٥٠)

وأمال الطوسي ٣٩٨، وشعب الإيمان للبيهقي (٢/ ٢٥٧) (لم يسنده البيهقي)، والجامع لأخبار الراوي

للخطيب البغدادي (٢/ ٢٤) وميزان الاعتدال (٥/ ٣٧٣)، وجاء بإسناد آخر في: إيضاح الوقف ٢٢، وقد

جاء في أكثرها تضعيف عيسى بن إبراهيم والحكم بن عبد الله. والرشق بالكسر الوجه من الرمي فإذا رموا

بجميع سهامهم في جهة قالوا: رمينا رشفاً.

(٨) حديث نبوي جاء عن السيدة عائشة في: البخاري (٣/ ٢٤٧) ومسلم (٢/ ١٠٦٨) وسنن ابن ماجه

(١/ ٦٢٣) ومسند الإمام أحمد ١٨١٦. ورواه الترمذي (٣/ ٤٥٢) عن علي عليه السلام ثم قال: وفي

الباب عن عائشة وابن عباس...

(٩) منصور بن المعتمر أبو عتاب السلمي الكوفي (ت ١٣٣). السير ٣٩٥٨

(١٠) ورد بهذا الإسناد في: مصنف عبد الرزاق (١/ ٢٩٢) ومفصلاً في: سنن البيهقي (١/ ١٥٢)، وعن

حبيب عن أم سلمة في: سنن ابن ماجه (٢/ ١٢٣٥) وذكره السيوطي في: الجامع الصغير ٩٣ ونص على أنه

مرسل، وحبيب هو ابن أبي ثابت أبو يحيى الأسدي الكاهلي الكوفي (ت ١١٩)، واسم أبي ثابت قيس بن

دينار، السير ١٣٦٤. اطلّى: لطف بالنورة وغيرها، انظر: فتح القدير للمناوي (٥/ ١٣٤).

مسألة

قال سيبويه (١) في رجلٍ سَمِيَّتَهُ بِ(زيدٍ أخوك) و(الأخ) خبرٌ: إنَّ ذلك لا يجوز إضافته إلى ياء المتكلم، لا تقول: زيدٌ أخوكي.

وإنما لم يَجُزْ ذلك؛ لأنَّ ياءَ الإضافة إنما تَدْخُلُ على الاسم الذي يَعْمَلُ فيه العواملُ التي تَعْمَلُ في الاسم الذي تَدْخُلُ عليه، وليس هذا الاسمُ بِمَعْمُولِ العواملِ التي تَعْمَلُ في الاسم. ألا ترى أنَّ المَعْمُولَ في هذا الموضع كانه الاسمُ الذي هذه الجملةُ في موضعه، ولا تَعْمَلُ فيه العواملُ التي تَدْخُلُ على هذا الاسم.

ويَدُلُّك على أنه كانه هنا اسمٌ مرادٌ أنك إذا سَمِيْتَ بجملةٍ في أولِ جُزْأيه (٢) حرفُ التعريف؛ نحو: / ١٨٨ الرجلُ أخوك، لقلت: يا الرجلُ أخوك. ولو سَمِيَّتَهُ بِ(الذي هو أخوك) لم تَدْخُلْ عليه ياءٌ، وأيضاً فإنَّ هذه الياءُ تُعَرِّفُ ما يضاف إليها كُلهُ لا بعضه، ولو أضفت إليها لم يُتَعَرَّفْ بذلك الاسمُ الأول، ولا يَسْتَقِيمُ تعريفُ بعضه دون بعض.

وليس هذا تعريفُ هذا الاسم الذي هو جملةٌ على ما كان عليه قَبْلَ النُّقْلِ؛ كما تقول ذاك في (العباس) (٣)؛ لأنك إنَّ جعلته كذلك فكأنك لم تَنْقُلْهُ. ألا ترى أنه ينبغي أن يكون نكرةٌ من حيث كان جملةً، وإذا نقلتَ وَجَبَ أن يُتَعَرَّفَ بالنُّقْلِ، ولكن ينبغي أن يكون بمنزلة (زيد) و(أسد).

ويَجُوزُ أيضاً أن تجعله على قولٍ مَنْ قال: حارث وعباس؛ لأنَّ هذا بمنزلة (زيد)، ولستَ تُعْتَبَرُ فيه ما كان فيه من الصفةِ قَبْلُ، وعلى هذا يكون:

الأحواصا (٤)

(١) الكتاب (٣٢٨/٣) وهو بالمعنى، وعرض أبو علي في: التعليقة (١٣٥/٣) للتصغير في المسألة دون الإضافة إلى الياء.

(٢) يريد أول جزأي الاسم.

(٣) سيقول في (١-٢٣): الحارث والعباس أقرأ بعد العَلَمِيَّةِ مِنَ الألف واللام على ما كانا عليه وهما وصفان لا عَلمان، وسيكرر كلامه في العباس باللام ويدونها بعبارة أوضح في (١-١٥٤).

(٤) من بيت من الطويل، وتمامه:

أتاني وعيدُ الحوص من آل جعفرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لو نَهَيْتَ الأحواصا

وهو للأعشى في: ديوانه ٢١١، وإصلاح المنطق ٤٠١، وشرح أبياته ٦٠٨، والاشتقاق ٢٩٦، والمبهم ٩٩، =

في بيت الأعشى، ويكون على النسب (١).

وقد أجازوا (٢) أن يُنسب إلى هذه الجملة فتقول: تَأْبُطِي، وفيه بعض الإشكال (٣)؛ وذلك أنك إما أن تحذف أو لا. فإن حذفت بطلت الحكاية، وإن لم تحذف لم يَجُز أن تنسب إلى الجملة؛ كما لا يجوز أن تحقرها ولا أن تُثنيها ولا تجمعها. ووجه الجواز أن النسب باب قد غلبت عليه / ٨٨ ب الحذوف والتغييرات.

مسألة (٤)

(نَشَدْتُكَ اللَّهَ إِلَّا فَعَلْتَ) كلامٌ محمولٌ على المعنى؛ لأن معناه: ما أطلبُ إِلَّا فَعَلْتُكَ، ودَلَّتْ (إِلَّا) على النفي؛ كما دَلَّ انفصالُ الضمير في قوله:

أَنَا أَوْ مِثْلِي (٥)

على إرادة حرف النفي.

- وديوان المعاني (١٧٢/١) وتبيان الطوسي (١٠١/٤) والخزانة (١٨٨/١) وشرح شواهد الشافعية ١٤٤، وأنشده أبو علي في: الحلبيات ٢٨٥، والإغفال (٥٠٦/٢) والحجة (٣٤٠/٣) شاهداً على أن (الاحوص) جمع أحوص على الأسمية أو النسب، وهو قوله هنا، وسيحكي ابن جني عنه القول بالأسمية في الشاهد ثانية في (١-٢٣).

(١) في: الإغفال وعنه في المحكم (٣٦٦/٣): "ويكون على النسب مثل الأحامرة والمهالبة كأنه جعل كل واحد أحوص". ويريد أحوصي فحذفت ياء النسب في الجمع كما قال في: المنشورة ٢٦٢، وفي المحكم: (حوصياً)، وقريب منه ما سيأتي في: (١-٢٣).

(٢) أجازة سيبويه في: الكتاب (٣٢٨/٣) وابن السراج في: الأصول (٧٠/٣) وانظر المحتسب (٣٨/١).

(٣) لم يذكر في: التعليقة (١٣٦/٣) إشكالاً فذهب إلى حذف المفعول والضمير ليقوم مقام الاسم المنسوب إليه، وفي المنشورة ٢٧٢ علَّل الجواز بعلته هنا، وانظر: الشيرازيات ٥٣٤

(٤) تقدّم بعض ما في المسألة فيما حكاه عن المازني في (١-٤٠) في (أقسمت إلا فعلت) والتعليق عليه هناك، وستعرض في (١-٩١)

(٥) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أنا الضامن الراعي عليهم وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

وهو للفرزدق في: ديوانه (١٥٢/٢) ومنتهى الطلب (٣١٠/٥) والمحتسب (١٩٥/٢) وشرح أبيات المغني (٢٤٨/٥) وبلا نسبة في: معاني الزجاج (٢٤٣/١) وأنشده أبو علي في: الشعر ١٩٩، والشيرازيات ٤٨، ٢٥٣، ٣٩٨، والحجة (١٦٣/١) والحلبيات ٢٢٨، وحمله على النفي بتقدير: ما يدافع إلا أنا، وعليه قوله في كتابنا.

وجاز وقوعُ (إِلَّا) على الماضي (١) لدلالة الفعلِ على مصدره، ومثله:

عَمَرْتُكَ اللهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَنَا (٢)

وجَرَتْ (أقسمتُ إِلَّا فعلتَ) مَجْرَى (نَشَدْتُكَ اللهُ إِلَّا فعلتَ)، لما كانت (أقسمتُ) في معناها حُمِلَتْ عليها.

مسألة

ارتَفَعَ الفعلُ بعد (قد) و(السين) (٣) - وإن لم تَقَعْ هناك موقعَ الاسم - لأنَّ (قد) و(السين) و(سوف) جَرَّتْ مَجْرَى جُزْءٍ من الفعل. فإن قلت: فر(لم) و(لن) جَرَّتَا كذلك.

فلأنَّ (لم) و(لن) عاملان، ومرتبَةُ العامل أن يكون قبل المَعْمُول، وإذا كان قَبْلَهُ لم يَجُز أن يَجْري مَجْرَى جُزْءٍ منه، وأيضاً فإنَّ (السين) و(قد) تَجْري مَجْرَى حرفِ المضارعة، إذ كانت غيرَ عاملة، وليس كذلك (لم) و(لن)؛ ولذلك دَخَلَتْ عليه اللامُ في نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ (٤).

فأما امتناعُ دخولِ النونِ مع (سوف) و(قد) فلأنَّ هذه النون في اللغة الجُودَى (٥) إنما

(١) في المثال: نشدتك الله إلا فعلت.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

هل كنتِ جارتنا أيامَ ذي سَلَمٍ

وهو للأحوص في: ديوانه ٢٥٢، وشرح أبيات سيبويه (٢٩١/١) وأمالى ابن الشجري (١٠٩/٢) والخزانة (١٢/٢) وبلا نسبة في: الكتاب (٣٢٣/١) والمقتضب (٣٢٩/٢) والكمال ١٤٤٥، وأغرب صاحب دقائق التصريف ٤٦٤ فنسبه إلى ابن أحمر، وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٤، ٨٥ على أن (عَمَرْتُكَ) مصدر مستعمل بحذف أحرف الزيادة وقياسه (تعميرك) بشهادة البيت، وأنشده في ٢٥٦ على أن (عَمَرْتُكَ) بمعنى سألتك، وجاء هنا على الأول.

(٣) حكى في (٤٤-ب) عن قوم ارتفاع المضارع بعد السين وسوف بهما واعتراض المازني عليهم، وذكر في: البغداديات ٢٩٥ اقتران رفع المضارع بوقوعه موقع الاسم.

(٤) سورة الضحى: (٥)

(٥) يشير إلى ما ذكره سيبويه (١٠٩/٣) أن المقترن بالنون الدال على المستقبل أكثر على السنتهم من المتجرد منها، وفي آخر مسألتنا فضل تخريج، وأكثر كلامه هنا في: البغداديات ١٠٣-١٠٧.

تأتي لتخليص فعل الحال من الآتي (١)؛ نحو قوله: ﴿وَإِنْ / ١٨٩ رَبُّكَ لَيَحْكُمُ﴾ (٢)، فلما جاءت السين استغني بدلالتها على الاستقبال عن النون؛ ولذلك لم يحتج إلى النون في قوله: ﴿لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ (٣)؛ لأن هذه اللام لو كانت للابتداء لم تدخل على الجار والمجرور، فعلم بذلك أنها الداخلة على الفعل الآتي؛ لأن [لام] (٤) الابتداء لا تدخل في موضع من مواضعها على فضلة (٥).

فأما (إِنْ زَيْدًا لَطَعَامَكَ) (٦) أكل فلم تدخل في الحقيقة على الفضلة (٧)، فاستغني (٨) عن النون مع حرف الجر؛ كما استغني بالسين.

و(سوف) و(قد) كالسين؛ قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ﴾ (٩). فإن قلت: إن اللام في (لقد) ليست لام ابتداء كالتي في (ليحكم)، فهلا دخلت إحدى النونين مع (لقد)؟ قيل: لم تدخل كما لم تدخل مع السين من حيث كان حرفاً مثله غير عامل، وإن كانت (قد) مخالفة للسين في أنها لا تدل على الاستقبال شبهت (قد) بهما لما كانت غير عاملة مثلهما.

وكان ذلك الوجه إذ قد قالوا: إِنَّ زَيْدًا لَيَفْعَلُ (١٠)، ولما يقع فعل.

(١) يريد المستقبل.

(٢) سورة النحل: (١٢٤) وقد أكثر أبو علي من ذكرها في كتبه وأكثر كلامه فيها على أنها لتعين الحال كقوله هنا، ولكن كلامه في: الإغفال (١٣٣/١) قد يفهم أنه جعلها للمستقبل. انظر: الإغفال (٣٦٤/١) والتعليق (٢١٦/٢) والحجة (٣٨٩/٢، ٩٧/٦).

(٣) سورة آل عمران: (١٥٨) وهي جواب قسم سبقها: ﴿وَلَعَنَ مَثَمُ أَوْ قَتَلْتُمْ﴾.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) وكذا قوله في: البغداديات ١٨٢.

(٦) الأصل: لَطَعَامِكَ، ضبطت على أنها حرف جر. وانظر تخريج العبارة في الهامش التالي.

(٧) تنمة الكلام في: العسكرية ٢٥٤: "وإنما دخلت عليها حيث كانت متقدمة للخبر؛ لأن التقدير بها الدخول عليه كما كان التقدير به التقديم... فدخلت على الفضلة حيث كان الخبر بعدها". وانظر: الأصول

(٢٣١/١) وسر الصناعة ٣٧٥، والمفصل ٢٩٥، وشرح الرضي (٣٥٩/٤) وشرح ابن عقيل (٣٧٠/١).

(٨) في آية آل عمران السالفة.

(٩) سورة النحل: (١٠٣).

(١٠) الكتاب (١٠٩/٣) والمقتضب (٢/٢) والأصول (٢٤٢/١) والإغفال (١٣٤/١) والتعليق

(٢١٥/٢) وسر الصناعة ٣٨٨.

مسألة

(أَفْعَلُ مِنْكَ) إِذَا دَخَلَتْهُ اللَّامُ حُذِفَتْ (مِنْ)، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ / ٨٩ ب كانت جُمُوعُهُ كَذَلِكَ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَقُولُوا: نِسْوَةٌ صُغْرٌ، وَلَا قَوْمٌ أَصَاغِرُ (١).

فَلَمَّا عُدِلَتْ (أُخْرَ) (٢) كَانَ فِي عَدْلِهَا إِيْذَانٌ بِأَصْلَيْنِ:

أحدهما: أَنَّهُ لَمَّا جَرَى صِفَةٌ عَلَى النِّكَرَةِ - مَعَ أَنَّ سَائِرَ أَخَوَاتِهَا فِي بَابِ (فُعَلِ) وَ(أَفَاعِلِ) لَمْ يَجْرِ إِلَّا عَلَى الْمَعَارِفِ - عَلِمَ بِإِجْرَاءِ (أُخْرَ) عَلَى النِّكَرَةِ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي هَذَا الْقَبِيلِ - وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُفَارِقٍ فِي جَمِيعِهِ - زَائِدَةٌ (٣) بِمَنْزِلَتِهِمَا فِي سَائِرِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَعَلَى حَدِّهَا.

وَالْآخَرُ: أَنَّهُ لَمَّا عُدِلَ (أُخْرَ) فَلَمْ يُصَرَفْ دَلُّ تَرْكِ الصَّرْفِ أَنَّ هَذَا الْقَبِيلَ حُكْمُهُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَأَنَّ (أُخْرَ) - وَإِنْ اسْتَعْمِلَتْ بِغَيْرِهِمَا وَجَرِيًا عَلَى النِّكَرَةِ - فَالْأَصْلُ الَّذِي عَلَيْهِ سَائِرُ الْجِنْسِ مُحَافِظٌ عَلَيْهِ فِيهَا فَلَمْ يُصَرَفْ، ذَلُّ تَرْكِ الصَّرْفِ عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَبِيلَ حُكْمُهُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ بِاللَّامِ، فَصَارَ كَر (عُمَر) مَعَ (عَامَرٍ)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلَهُ فِي الْحَقِيقَةِ.

أَلَا تَرَى أَنَّكَ فِي (عُمَر) تَرِيدُ (عَامِرًا)، وَلَسْتَ تَرِيدُ فِي (أُخْرَ) (الْآخَرَ)؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَرَدْتَ فِيهِ اللَّامَ لَوَجَبَ أَنْ لَا يَجْرِيَ صِفَةٌ عَلَى النِّكَرَةِ، وَلَكَانَتْ مَعْرِفَةٌ، وَإِنَّمَا أُريدَ فِيهِ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ جَمِيعَ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي هَذَا الْقَبِيلِ مِنَ اللَّامِ مُرَادٌ هُنَا مُرَاعَى، فَهُوَ مُرَادُ الْأَصْلِ مَرْفُوضُ الِاسْتِعْمَالِ، وَنِظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ.

/ ١٩٠ فالأصل الذي عُدِلَ عنه (أُخْرَ) غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ مِنْ حَيْثُ كَانَ جَارِيًا عَلَى النِّكَرَةِ، فَمِنْ حَيْثُ كَانَ غَيْرَ مُصَرَّوْفٍ عَلِمَ أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ الْأَصْلِ الْمَرْفُوضِ، وَانْضَمَّ إِلَى الْعَدْلِ كَوْنُهُ صِفَةً، وَلَيْسَ الْعَدْلُ فِي (أُخْرَ) كَالْعَدْلِ فِي (سَحَر) (٤)؛ لِأَنَّ (سَحَر) إِذَا

(١) أَي لَا تَقَالَ إِلَّا بِأَل.

(٢) جَاءَ هَذَا الْمَطْلَبُ فِي: الْحِجَّةِ (٨١/٦) بِعِبَارَةِ أَجَلِي، وَأَصْلُهُ مِنْ: الْكِتَابِ (٢٢٤/٣) وَشَرْحُهُ فِي: الْمُقْتَضَبِ (٣/٢٤٤، ٢٧٦، ٣٥٤/٤) وَمَا يَنْصَرَفُ ٥٤، وَسَيَكْرُرُ أَكْثَرَهُ (٩٢-١).

(٣) كَذَا، وَالْأَنْسَبُ: زَائِدَتَانِ، وَمِثْلُهَا (حَدَّهَا) فِي آخِرِ الْعِبَارَةِ.

(٤) تَكَلَّمَ أَبُو عَلِيٍّ فِي سَحَرٍ فِي: الشِّيرَازِيَّاتِ ٣٤٦، وَالْعُضْدِيَّاتِ ٥٥، وَالتَّعْلِيقَةِ (٩٥/٣) وَالْعَسْكَرِيَّةِ ١١٥، وَالْإِغْفَالِ (٦٠/١) بِمَا هُوَ دُونَ كَلَامِهِ هُنَا.

أردت به سَحَر يومك وتريد به السَّحَر فَعَدَلْتَهُ عن مستعمل الكلام (١) أردت به ما أردت بالسَّحَر؛ فمن ثم لم ينصرف (سَحَر) في سَحَر يومك للعدل والتعريف، فليس العَدْلُ في (أخر) كالعدل في (سَحَر).

وإن شئت وفقت بينهما فقلت (٢): إن سَحَر يومك في أنه لم يُستعمل فيه الألف واللام مثل (أخر) في أنه لم يُعَدَلْ عن (الأخر)، وإنما عُدِلَ عن أصل هذا النوع، لا عن هذا الشخص وهذه اللفظة، فر (سَحَر) - الذي هو سَحَر يومك في أنه عُدِلَ عن أصل الكلمة لا عن سَحَر يومك - بمنزلة (أخر) في أنه عُدِلَ عن أصل ما يجب للنوع دون (أخر) نفسها.

فسَحَر اليوم بمنزلة (أخر) في أنه عُدِلَ عن أصل ما يجب لجملة الاسم غير مختص بموضع، ولم يُعَدَلْ عن سَحَر اليوم؛ لأن سَحَر اليوم لم تدخل فيه الألف واللام في الاستعمال؛ كما أن (أخر) عُدِلَ عما يجب للنوع بأسره دون شخص / ٩٠ ب (أخر)، فجنس (أفعل) كشخص (السَّحَر) في أن العَدْلَ واقع عنهما دون سَحَر اليوم ودون نفس (أخر).

فأما (أمس) (٣) فلم يُعَدَلْ بل ضُمَّن معنى الحرف؛ كما تَضُمَّن معناه (٤) (خمسة عشر)، والذي عَدَلَهُ عنه هو الذي لم يصرفه، فجَعَلَهُ بمنزلة (السَّحَر) في أن جَعَلَهُ معدولاً عن (الأمس)، وليس (الأمس) في هذا كـ (السَّحَر) في العدل؛ لأن (أمس) في أمس يومك قد يدخله لأم المعرفة، ولا يُستعمل إلا ظرفاً غير مصروف. وأما (سَحَر) فإنما لفظت بر (سَحَر) وأنت تريد (السَّحَر).

فا: لو قال قائل (٥) في (أخر): إنه معدول عن (أخريات)؛ كانه أريد به الجمع، فعُدِلَ (أخر) عن هذا الجمع [بيض].

(١) في الأصل كتب الناسخ أعلاه: به في، يريد أنه في نسخة أخرى: مستعمله في الكلام، وهو أبين.

(٢) اقتصر على هذا الوجه فيما فسره به عدل (سَحَر) في: الشعر ٤٢

(٣) في: العضديات ٢٤٤، والشعر ٤٨، حكى عن العرب ضربين في أمس: البناء على الكسر والمنع من الصرف للعدل، وهما هنا، وذا مأخوذ عن الكتاب (٢٨٣/٣) وذكر أبو علي بناءها في: الشيرازيات ٢١٠، والحلبيات ١٠٣، والتعليقة (٩٥/٣) والبصريات ٥٠٦، ٩١٠، والإغفال (٦٠/١) بما يقصر عن كلامه هنا، وانظر ما سلف في (٨٠-ب، ١١٥-١).

(٤) أي معنى الحرف، وهو في الأول حرف التعريف وفي الآخر العطف. انظر الحلبيات ١٠٣

(٥) حكاه السيوطي في: الهمع (٢٦/١) عن قوم لم يسمهم وهو مردود.

مسألة

قال البغداديون أو مَنْ قال منهم (١) في (مَثْنَى) ونحوه: إنه معرفة، مع أنهم رأوه جارياً على النكرة (٢) في التنزيل: ﴿أُولِي أَجْنَحَةٍ مَثْنَى﴾ (٣).
وموضع الشبهة أنه لا يَتَعَرَّفُ بدخول لام التعريف عليه، فلما رأوها لا تَدْخُلُ عليه قَدَرُوا [بَيَّضَ].

مسألة (٤)

/ ١٩١ ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (٥)؛ أي: لعلها، و(ما) صلة (٦).
وَقُرئ: ﴿لَمَّا﴾ (٧)، وقال الفراء عن الكسائي (٨) إنه قال: لا أعرف جهة التثقيل.
وقال الفراء (٩): معناه: لَمَنْ ما (١٠)، فقلبت النون ميماً فاجتمعت له

(١) يقول الفراء في: معانيه (١/ ٢٥٤-٢٥٥): كل من مَثْنَى وأمثالها لا يُصَرَّفُ لأنه معدول، وهو لا يُضَافُ فكأن فيه الالف واللام، "وامتنع من الالف واللام لأن فيه تأويل الإضافة... فوجه الكلام ألا تُجْرَى (أي لا تُصَرَّف) وأن تُجْعَلَ معرفة" لأنها معدولة. وبه يُصْلَحُ موضع التبييض الآتي، وانظر الهمع (١/ ٢٧).
(٢) أي صفة للنكرة، واخذه أبو علي من الزجاج في: معانيه (٢/ ٩) في اعتراضه على الفراء.
(٣) سورة فاطر: (١).

(٤) أكثر ما في المسألة في: معاني الزجاج (٣/ ٨١) وهي أقرب ما تكون لما في: البغداديات ٣٨١، وعنهما في: الإعراب المنسوب ٧٥٦

(٥) سورة الطارق: (٤) وقرا (لما) بالتخفيف ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، وقراها مشددة عاصم وابن عامر وحمزة. السبعة ٦٧٨

(٦) قول سيبويه في: الكتاب (٢/ ١٣٩، ٣/ ١٠٩، ١٥٢) واخذ به أبو علي في: الحجة (٦/ ٣٩٧) والبغداديات ١٧٥، والإغفال (٢/ ٤٣٢) والتعليقة (٢/ ٢٧٤).

(٧) الأصل: لَمَنْ ما، وهو سهو.

(٨) معاني الفراء (٢/ ٢٩، ٣٧٧) وحكي في: الحجة (٤/ ٣٨٨، ٦/ ١٤٩، ٣٩٧) والبغداديات والدر (٦/ ٤٠٩).

(٩) معانيه (٢/ ٢٩) ولم يذكر في آية الزخرف في (٣/ ٢٥٤) هذا التفسير.

(١٠) الأصل: لَمِنْ بكسر الميم في جميع مواضعها عليانها حرف جرّ، ومثله وقع في معاني الفراء غير أن كلام الفراء لا يشير إلى الكسر أو الفتح واستشهد بأبيات لمطلق الإدغام لا للنص على أنها الجارة، وقد اختلفوا في ضبطه مما جعل المتأخرين يجعلون القول على وجهين أحدهما بالكسر وينسبونه للفراء، الآخر بالفتح غير منسوب، وقد أخذ بقوله غير معزو ابن جني في: المحتسب (١/ ١٦٤) في قراءة شاذة وبين أنها الجارة، =

[ثلاث] (١) ميمات، فحذفت [واحدة] (٢).

ويفسد هذا عندي لقوله: ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (٣) قد قرئ مشدداً. ألا ترى أنه لا يكون (إِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَنْ هُوَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (٤)؛ لأن الزخرف (٥) لا يكون مَنْ هُوَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، هذا محالٌ فاسدٌ المعنى (٦).

وأنكر أبو إسحاق (٧) هذا من جهة أن (مَنْ) على حرفين فلا يُحذف منه.

وقال المازني (٨): الأصل (لَمَّا) فتثقل. وهذا أيضاً فاسد؛ لأن هذا الضرب من الحروف يُخفف ولا يُثقل (كَرَأْنُ) و(إِنُّ) و(رُبُّ) ونحو ذلك.

وقال سيبويه (٩): سألت الخليل عن قوله: نَشَدْتُكَ اللَّهَ لَمَّا فَعَلْتَ، فقال: هو بمنزلة (إِلَّا)؛ كانه: إِلَّا فَعَلْتَ.

وتوقف العكبري فخير بين الفتح والكسر في: التبيان ٧١٦، ولكنني أثبت الفتح لأن الزجاج صرح بأن (من) اسم وكلام أبي علي في البغداديات والحجة والسياق هنا شاهدٌ باسميتها، وهما أوثق في تلقي كلام الفراء ونقله ممن تلاهم. انظر تفسير البقوي ٦٣٢، والقرطبي (٧٠/٩) وأما ابن الحاجب (٦٦/١) والبحر (٢٦٧/٥) والدر (٤٠١/٦) والمغني (٤٨٣/٣).

(١) يظهر أنها سقطت سهواً فهي في معاني الفراء ولان (ميمات) في الأصل مجرورة.

(٢) من المعاني.

(٣) سورة الزخرف: (٣٥) قرأ (لَمَّا) بالتشديد عاصم وحزمة وابن عامر برواية ابن ذكوان، والباقون بالتخفيف. السبعة ٥٨٦.

(٤) على أن (ما) في تقدير الفراء زائدة، وهو صريح في: الإعراب المنسوب ٧٥٨.

(٥) أول الآية: ﴿ وَزُخْرُفًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ ﴾، وفي الأصل: هو متاع، في الموضعين و(هو) مقحم وخلت منه عبارة الإعراب المنسوب.

(٦) لأن الزخرف منصوب بفعل مذكور أو مقدر (بِجَعَلْ). انظر: تفسير الطبري (١٨٦/١١) والكشف ١٢٠٩.

(٧) الزجاج في: معانيه (٨١/٣) والبغداديات ٣٩١، وشرحه أبو علي في: البغداديات ٣٨٦، والحجة (٣٨٧/٤).

(٨) معاني الزجاج والبغداديات ٣٨٨، ومجمع البيان (٣٧٨/٥) وأخذ أبو علي نقضه من الزجاج. وفي الأصل: لَمَّا، بالتشديد وهو تصحيف يدل عليه ضبط الزجاج له باللفظ.

(٩) الكتاب (١٠٥/٣) غير أن أبا علي غيره فالسؤال عن (أقسمت إِلَّا فَعَلْتَ) فشبهه الخليل بنشدتك. وانظر التعليق في (٤٠-١).

وقال قُطْرِب (١): حَكَاهُ لَنَا الثَّقَةُ؛ يعني كَوْن (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا).

ورأيت (٢) فيه أن تكون (لَمْ) النافية دَخَلَتْ عَلَيْهَا (مَا) فهيأتها للدخول على ما كان يَمْتَنَعُ دخولها عليه قبلَ لِحَاقِ (مَا) لها، ونَظِيرُهُ: ﴿إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ (٣)، و: لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ (٤)

فكأنه في التقدير: / ٩١ ب إن كل نفس لما عليها حافظ؛ أي: ليس كل نفس ليس عليها حافظ (٥)، فقليل: ما كل نفس ليس عليها حافظ، فر (إن) على هذا التقدير تكون النافية الجائية بمعنى (ما).

ونظير الآية على تأويلنا هذا قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ (٦). وهو مطابق لقراءة مَنْ خَفَّفَ فقال: ﴿لَمَّا عَلَيْهَا﴾؛ لأن المعنى: كل نفس

(١) لم يُسَمَّ في أصل البغداديات وسُمِّي في هامشه وفي المنقول عنها في: الإعراب المنسوب ٧٥٦، ويقول أخذ أبو علي في: الحجة (١٤٩/٦) وحكاه عن الأخفش الذي وجدته يحكيه في: معانيه ٥١٤ بصورة الزعم، ويذكر الطبري (١٢١/٧) أن عامة أهل العربية لا يجيزونه إلا في القسم ثم يأخذ به في آية الزخرف ولا قَسَمَ فيها، وكذلك الفراء يحصره في (٢٩/٢) في القسم ثم يجعله في (٢٥٤/٣) لغة في هذيل لا تقع إلا مع (إن).

(٢) ذكره في: البغداديات ٣٨٨

(٣) سورة الأنبياء: (٤٥)

(٤) آخر بيت من الطويل، وتماه:

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانظُرْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ

وهو لسويد بن كُرَاع العُكْلِي في شعره (شعراء مقلون) ٧١ نقلاً عن بعض ما ياتي، وفي: الكتاب (١٣٨/٢) والاصول (٢٣٣/١) والازهية ٨٩، وأمالى ابن الشجري (٥٦٠/٢) وشرح المفصل لابن يعيش (٥٨، ٥٤/٨) والمفضل للسخاوي ١٤٧، ١٥٠، والمقاصد الشافية (٣٦٠/٢) وهو مع بيت ثانٍ لدجاجة بن عبد القيس في: شرح أبيات سيبويه (٦/٢) وفرحة الأديب ١٢٤، ومعجم البلدان (٤٠٧/٥) (محرفاً إلى دجاجة) وفي هامش ابن الشجري تحقيق اسمه وترجمته، والشاهد بلا نسبة في: الصاهل ٤٢٠، والخزانة (٢٧٣/١٠) وأنشده أبو علي في: البغداديات ٢٨٧، ٣٨٩، والشيرازيات ٤٩٧، ٥٠٦ شاهداً على كَفِّ (لعل) بما وتهيفتها للدخول على ما لا تدخل عليه. تحلل: أي من يمينك أنك تغزونا، ذات نفسك: نفسك.

(٥) في البغداديات ٣٨٩ هنا عبارة توضح المراد: "نفياً لقول من قال: كل نفس ليس عليها حافظ، فقليل: ما كل نفس ليس عليها حافظ، أي كل نفس عليها حافظ".

(٦) سورة ق: (١٨).

عليها حافظٌ، إلا أنه أكد بر(إن) ودخلت اللام لتفصيلها من النافية، والتخفيف أسهل مأخذاً وأقرب متناولاً.

والآي^(١): ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾^(٢).

وقوله: ﴿إِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ فكأنه قيل: [كلُّ ذلك ليس متاع الحياة الدنيا، فنفي ذلك بأن قيل: ليس كلُّ ذلك ليس متاع الحياة الدنيا، وإذا نفي أنه كله ليس متاع الحياة الدنيا فكأنه قيل:]^(٣): كُله متاع الحياة الدنيا؛ أي: ليس في شيء من ذلك [للكافر]^(٤) شيء يُقرِّبه إلى الله وإلى الآخرة، إنما هو متاع الدنيا والعاجلة. ومثله: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾^(٥)، وقال: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾^(٦) إلى قوله: ﴿وَالْحَرْثُ﴾.

وقوله: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ بعد قوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(٧) إلى: ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾؛ فكأنه قيل: كلُّ ما جميع^(٨) لدينا مُحْضَرُونَ، على ما كانوا يُنكرونها من أمر البعث، فقليل لهم: ما كلُّ شيء لَمَّا^(٩) جميع لدينا مُحْضَرُونَ؛ / ١٩٢ نفياً لقولهم: كلُّهم ليس يُجمعون عند الله ولا يُنشرون^(١٠).

(١) معطوف على قوله ونظير.

(٢) سورة يس: (٣٢)

(٣) سقط لانتقال النظر، وتماه من البغداديات ٣٩٠

(٤) من البغداديات ليكون مرجعاً للضمير في (يقرِّبه).

(٥) سورة البقرة: (٢١٢) وضبطت في: الأصل (الحياة) بالفتح، وهو سهو؛ لأن قراءة (زين) بالبناء للمجهول

لم يأت معها نصب (الحياة). انظر معجم القراءات للخطيب (١/ ٢٩٠)

(٦) سورة آل عمران: (١٤) وتتمتها: ((مِنَ النَّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ

الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)).

(٧) سورة يس: (٣١) وتماها: ((قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ)).

(٨) الأصل: كلُّ ما جميع، على إضافة (كل) إلى (جميع) ولا يصح إلا بزيادة (ما) وهذا ينقض معنى النفي

الذي يقتضيه الكلام.

(٩) البغداديات: ما.

(١٠) الأصل: فلا ينشرون، وهو تحريف صوابه من السياق والبغداديات.

تَمَامُ مَسْأَلَةِ (أُخَرِ) (١)

المانعُ لـ (أُخَرِ) من الصرف الوصفُ والعدلُ، ولا يكون الجمعُ مؤثراً في ذلك؛ ألا ترى أنك لو سميت رجلاً (حُرُوفاً) أو (كلاماً) لصرفتَه لموافقتِه لأمثلة الآحاد.

فإن قلت (٢): هي (٣) معدولة عن الألف واللام، وهي صفةٌ لنكرة، وهلاً كان معرفةً لعدله عن اللام؛ كما كان (أمس) معرفةً فيمن لم يصرف (٤) لذلك؛ فإنه (٥) لم يكن معرفةً؛ لأنَّ المعدولَ هذا (٦) عنه لم يُستعمل فيه اللام وإن قُدِّرَ العدلُ عنه، فلمَّا لم تُستعمل فيه اللام لم يكن معرفة.

فأمَّا قوله:

وصلَّى على جاراتها الأُخَرِ (٧)

فإنَّ هذا التعريفَ إنما حصلَ فيه بعدَ أن جرى معدولاً غيرَ منصرف، ولا يُنكر أن تكون الكلمة الواحدة والحرف الواحد يُعتدُّ به من وجهٍ ولا يُعتدُّ به من وجهٍ آخر؛ من ذلك: (لا أبا لك) (٨)، فكذلك دخولُ اللام في (أُخَرِ) كأنها مُقدَّرةٌ لمكانِ العدلِ عنه حتى صار لا ينصرف (أُخَرِ)، وغيرُ مُقدَّرةٍ من حيث جرى صفةٌ على النكرة.

(١) الأصل: آخر، ولا يصح لأن الكلام على (أُخَرِ) والتي تقدَّم كلامه فيها (٨٩-ب) وانظر هناك التعليق على مطالبها.

(٢) الكلام موجز إلى حد الإبهام، وجلاؤه في: الحجة (٦/٨١) وهو في تفسير عدم مراعاة أصل (أُخَرِ) المعدولة عن معرفة مما جوز أن تقع صفة لنكرة. وأبو علي يضمن عن (أُخَرِ) بالتأنيث والتذكير.

(٣) الأصل: ذو هي، وذو مقحمة لا وجه لها.

(٤) تقدَّم تخريج القولين فيها في (٩٠-ب).

(٥) جواب (إن قلت).

(٦) أي (أُخَرِ).

(٧) فرغت منه في (٨٣-١) وضمُّ راء (الأُخَرِ) في الأصل سهو.

(٨) الكتاب (٢/٢٠٦، ٢٧٦، ٢٩٠) والمقتضب (٤/٣٧٣) والأصول (١/٣٨٨) والمنشورة ٩٠، والتعليقة (٢/٢٧، ٣١) والشيرازيات ١٧٢، والبصريات ٥٣٦، والإغفال (٢/١٤) والخزانة (٢/١٦٢) وبيان شاف في: التذييل (٥/٢٥٤-٢٥٩) وحكي عن أبي علي قول مفصل في: الخصائص (١/٣٤٣) وقال في: الإيضاح ٢٥٨: "فالاب منصوب بلا واللام مقحمة غير معتدُّ بها من جهة إثبات الألف في الاب، ومن جهة تهية الاسم لعمل لا فيه معتدُّ بها".

والعدل في (أخر) في أنه مُقدَّر / ٩٢ ب عن الألف واللام، ودُخولهما في الاسم المعدول عنه سائغٌ يُشَبِّهُ العدل في (سَحَر) إذا أردتَ سَحَر يومك؛ ألا ترى أنه لم يُستعمل فيه الألف واللام وإن كنا نقول إنه معدولٌ عنهما، فكذلك (أخر).

وليس العدل في (أمس) في قول من لم يصرف كذلك؛ ألا ترى أن (أمس) في [قول] (١) من لم يصرف عدله عن حرف التعريف صحيح؛ لأنه قد استعمل فيه.

وقول آخر أن تقول إنه عدل عما جرى عليه جنس هذا الضرب من الصفة؛ لأن حكم هذا الضرب أن يكون فيه حرف التعريف، فعُدل هذا عما عليه نظائره.

وهذا لا يجيء على ما قال في العدل؛ لأن لفظ المعدول عن غير لفظ معدول عنه. والوجه الأول يدخل عليه أن (٢) ما يُقدَّر [بيض]

[ع: ذكر فامع كلامه هذا في (أخر) ما قاله أبو العباس (٣) في موضعين في باب (آخر)].

مسألة

كل ما صح أن يكون صلة للموصول أو صفة للموصوف فهو خبر (٤) محتمل للصدق والكذب.

قال: ومتى انضم الخبر إلى الخبر (٥) / ١٩٣ عنه [استقلت] (٦) الجملة وتم الكلام إلا في الشرط وجوابه والقسم وجوابه؛ ولذلك عمل الشرط مع الحرف في الجزاء لنقصانه (٧) فأشبه الحرف.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) الأصل: إن، ولا وجه له.

(٣) المقتضب (٣/٢٤٤، ٣٧٦) وعنوان البابين يختلف عما ذكره ابن جني، وذكر المبرد (آخر) في موضع ثالث (٤/٣٥٦).

(٤) يريد بالخبر ما كان مقابلاً للإنشاء، والكلام عنه هنا، وقوله هذا في: الإيضاح ٩٧، ٢٨٧.

(٥) يريد المسند إلى المسند إليه.

(٦) الأصل: استقلت، ولا معنى لها، وسيقرر قريباً استقلال الخبر، وكذلك قال في: الإغفال (١/٣٩٣) والإيضاح ٩٨، والبصريات ٦٩٢، ٧٢٤، والعسكرية ١٢٢، ١٢٥: ما عدا الشرط والقسم اللذين هما من الخبر ولكنهما لا يستقلان إلا بالجزأين.

(٧) هذا قول الخليل وسنبيويه (٢/٦٢) في أن الحرف والشرط جزأ معاً الجزاء، وانظر ما سلف في (٣٧-ب) والتعليق عليه.

هو (١) مستقلٌ أبداً لا ما رآه أبو عمر (٢) من [استقباحه] (٣) (ظننتُ) أو (علمتُ) حتى تُعدِّيَه إلى المفعولين.
وقد قال الفرزدقُ أو غيره:

وإنني لرامٍ نظرةً قبلَ التي لعلِّي وإن شطتُ نواها أزورها (٤)

هذا (٥) على غير الظاهر وتأويله الحكاية؛ كأنه قال: التي أقول فيها هذا القول، وإضمام القول شائعٌ كثير، والحكاية مستعملةٌ إذا كان عليها دليلٌ، والدلالة هنا قائمةٌ وهي أن الصلة إيضاحٌ، وما عدا الخبر لا يُوضح (٦).
ومن الحكاية:

سمعتُ الناسُ ينتجعون غيثاً (٧)

(١) الأسلوب الخبري.

(٢) حكاه عنه وعن أبي الحسن في: الحلبيات ٧٢، والحجة (١٠٣/٣) واحتج له، وسيحكيه عنه ثانية في (١٢٦-١) وحكى عنه في: البصريات ٩١٩ جواز حذف أحد المفعولين في التنازع، وفي: الشيرازيات ٥٦٨ مسألة لحذف المفعول به ذكر فيها حذف المفعولين، وانظر قول أبي الحسن في: معانيه ٢٤٢ وإجازة ابن السراج الاقتصار على الفاعل في: التعليقة (٧٢/١) وخرجه محققه من الأصول (١٨١/١) وانظر: البغداديات ٥٨٤، والمقاصد الشافية (٤٩٢/٢).

(٣) الأصل: استفتاحه، وهو تصحيف وسيذكره في (١٢٦-١) بلفظ يقبح.

(٤) من الطويل، وهو للفرزدق في: ديوانه (١٠٦/٢) ولباب العكبري (١١٨/٢) والخزانة (٤٤٤/٥)، (١٤٣/٦) وشرح أبيات المغني (١٩١/٦) وبلا نسبة في: الهمع (٨٥/١) وأنشده أبو علي هنا وفي الشعر ٤٠، على أن جملة (لعلِّي) الإنشائية ليست صلة وإنما هي محكيةٌ لقول مقدّر. وآخر البيت كما قال البغدادي مغير عن أصله والرواية الصحيحة في الديوان:

لعلّ وإن شقتُ عليّ أنا لها

من قصيدة لامية، شطت: بعُدت، شقت: صعبت.

(٥) حكى البغدادي هذا التخريج بنصه عن التذكرة القصرية.

(٦) كذا قوله عن الصلة في: المنثورة ١٤٣

(٧) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فقلتُ لصيدحٍ انتجعي بلالا

وهو لذي الرمة في: ديوانه ١٥٣٥، ونوادر أبي زيد من إضافات الاخفش ٢٠٩، والمقتضب (١٠/٤) والكمال ٥٦٨، وسر الصناعة ٢٣٢، والكشاف (٢٣/١) ووفيات الاعيان (١١/٣) والخزانة (١٦٨/٩) والعين =

وأنشدني أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان:
 ما زلت أمشي بينهم وأختبِطُ
 حتّى إذا كاد الظلامُ يختلِطُ
 جاؤوا بمَذْقٍ هل رأيت الذئبَ قَطُّ (١)

ومثله في لون اللبن المخلوط قول الآخر:

عريض (٢) أريضٌ باتَ يَيعرُ حوله وباتَ يُسَقِّينا مُتونَ (٣) الأرانِبِ (٤)

فأما الظرفُ في الصلّة فواقعُ موقعِ الفعل، وقد اتسعوا في الظرف أيضاً / ٩٣ ب حتى أقاموه (٥) برأسه كالجملتين الآخرين؛ يدل على ذلك قولهم: إنَّ في الدارِ زيدا (٦)؛ ومن

= (١/٢٣٣) والصحاح واللسان والتاج (صدح)، والبيت برواية رفع (الناس) يحمل على حكاية ما بعد (سمع)، ويروى بالنصب. انتجع فلاناً: طلبَ خيرَه، صيدح: ناقة ذي الرمة، بلال هو ممدوحه بلال ابن أبي بردة.

(١) من الرجز، وقيل إنها للعجاج، وهي مع ثلاثة آخر في: ملحق ديوانه (٢/٣٠٤) وتخريجه في (٢/٤٦٨) منه البيان والتبيين (٢/٢٨١) والكامل ١٠٥٤، والخزانة (٢/٥٩) وزد عليه: المعاني الكبير ٢٠٤، ٣٩٩، وأضداد أبي الطيب ٣٢٢، والمحتسب (٢/١٦٥) وشرح الحماسة للمرزوقي ٢١٤، والأزمنة له (١/٣١) والعمدة ٥١٤، وكشف المشكلات ٨٥٩، ٩٠٠، والأبيات بلا نسبة فيها كلها ما عدا الخزانة بقول مضعّف. والشاهد على مجيء الاستفهام صفة، وأورده أبو علي هنا في سياق الحمل على الحكاية فيقدر: يقال فيه هل...، وعليه أكثرهم، ولكن ابن جني حمله على المعنى أي يشبه الذئب. اختبِط: أسأل المعروف بلا وسيلة ولا قرابة، المذق اللبن الخفيف كثير الماء.

(٢) الأصل: غريض بالغين، ولا وجه له فضلاً عن إجماع المصادر على العين المهملة، وهو من أمثلة الإتياع المذكورة في أمالي القالي (٢/٢٠٩) والمخصص (١٤/٢٩) وانظر مصادر تخريج البيت.

(٣) أثبت الناسخ أعلاها رواية أخرى: بطون، ولم يرمّج (متون). وقد وجدت رواية (بطون) في المصادر. (٤) من الطويل، ولم أعثر على قائله. وهو بلا نسبة في: أضداد أبي الطيب ٣٢٢، وجمهرة اللغة ٧٤٧، ١٢٥٤، واللسان والتاج (يعر) و(أرض) و(عرض) وفيها جميعاً: الثعالب = الأرانِب. عريض: جدّي صغير، أريض إتياع أو سمين، ييعر: يشغو، والشاعر يهجو رجلاً ضافه وله جدّي يشغو حوله فلم يذبحه له وسقاهاهم مذيقاً كلون بطون الثعالب لكثرة الماء فيه.

(٥) هذا مذهب لابن السراج حكاه عنه في: العسكرية ١٠٥ واستحسنه، وأشار إليه في: البصريات ٢١٦. (٦) شرح وجه الدلالة في العسكرية بأنَّ المقدّر فيها إن كان فعلاً لم يجر دخول (إن) عليه، وإن كان اسماً لم يجر أن تتخطاه (إن) لتعمل في اسمها، فوجب أن يكون قسماً غير هذين.

ثُمَّ جَعَلَهُ أَبُو الْحَسَنِ (١) رَافِعاً لِلظَّاهِرِ فِي نَحْوِ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ؛ كَمَا يَرْفَعُ الْفِعْلُ.
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُ (الَّذِي كَزَيْدٍ عَمْرُو) (٢): الَّذِي هُوَ كَزَيْدٍ عَمْرُو؛ لِأَنَّ هَذَا
لَوْ ظَهَرَ لَكَانَ كَقَوْلِكَ: (الَّذِي هُوَ قَامَ زَيْدٌ) فِي أَنَّهُ لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ فِي تَتْمِيمِ الصَّلَةِ.
وَالظَّرْفُ (٣) - وَإِنْ كَانَ قَدْ أُجْرِيَ مُجْرَى الْفِعْلِ هَاهُنَا - فَإِنَّهُ لَمْ يُجَرَ أَيْضاً مُجْرَاهُ فِي
قَوْلِهِمْ: خَلَفَكَ زَيْدٌ قَائِماً؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ (قَائِماً) عَلَى الظَّرْفِ لَضَعْفِهِ،
فَكُلُّهُمْ يَقُولُ: ضَاحِكاً جِئْتُ، وَرَاكِباً ذَهَبْتُ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ (٤) فَلَا يَكُونُ إِلَّا
عَلَى تَقْدِيرِ (هُوَ)؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قِيَاسَ سَبْوَیْهِ أَنْ يَكُونَ فِي الظَّرْفِ ضَمِيرُ (إِلَه)، وَعَلَى
قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهُ لَا ضَمِيرَ فِيهِ لِرَفْعِهِ (إِلَه)، فَتُعَرَّى الصَّلَةُ لِذَلِكَ مِنْ ضَمِيرِ
الْمَوْصُولِ، وَحَسُنَ الْخَذْفُ لَطُولِ الْكَلَامِ؛ كَمَا اسْتَحْسَنَ الْخَلِيلُ (١) (مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ
شَيْئاً) لِلطُّوْلِ.

فَأَمَّا (نِعْم) وَ(بِئْسَ) (٦) - وَإِنْ كَانَا جَمْلَتَيْنِ - فَإِنَّهُمَا لَا يُوصَلُ وَلَا يُوصَفُ بِهِمَا؛ أَلَا
تَرَى فَاعِلِيَهُمَا لَا يَكُونَانِ إِلَّا اسْمَي جِنْسٍ أَوْ / ١٩٤ مَضْمَرَيْنِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، فَلَا
يَعُودُ مِنْهُمَا ضَمِيرٌ عَلَى الْمَوْصُولِ وَلَا الْمَوْصُوفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعُودُ مِنْهُمَا ضَمِيرٌ مُخْتَصٌّ، فَلَوْ

(١) يَخَالِفُ الْأَخْفَشُ سَبْوَیْهِ فِي رَافِعِ الْمَبْتَدَأِ الْمَتَأَخَّرِ عَنِ الْخَبَرِ الظَّرْفِ، وَسَبْوَیْهِ يَرْفَعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ
الْخِلَافَ وَاحْتِجَّ لِقَوْلِ الْأَخْفَشِ وَعَمِلَ بِهِ. انْظُرْ: الْإِغْفَالُ (١/ ٣٢٨، ٢/ ٤٥٥) وَالْعُسْكَرِيَّةُ ١٠٨، وَالشَّعْرُ
٢٦٥ وَالْبَغْدَادِيَّاتُ ٣٦١، وَالشِّيرَازِيَّاتُ ٣٤١، وَشَرْحُ السِّيرَافِيِّ (٦/ ١٧٥) وَالْإِسْتِدْرَاكُ ٢٢، وَالْكَشْفُ ١٣،
وَالْتَبْيِينُ ٢٣٣ وَخِلَافُ الْأَخْفَشِ ٥٤، وَهُوَ أَمَشُهَا.

(٢) يَمْنَعُ حَمْلَ الظَّرْفِ فِي الصَّلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ وَهُوَ قَوْلُهُ فِي: التَّعْلِيْقَةُ (١/ ٢٦٩) لِأَنَّ الظَّرْفَ يُؤَوَّلُ إِلَى
الْفِعْلِيَّةِ فَمَعْنَاهُ: اسْتَقَرَّ. وَانْظُرِ الْبَغْدَادِيَّاتُ ٣٩٩، وَالشِّيرَازِيَّاتُ ١٠٧.

(٣) مَنَعُ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهِ الظَّرْفِ أَصْلُهُ فِي: الْكِتَابِ (٢/ ١٢٤) وَمِثْلُهُ فِي: الْإِيضَاحُ ٢٢٠، وَالشَّعْرُ ٢٢٣،
٢٣٩، ٢٤٤، ٢٩٢، وَالْإِغْفَالُ (١/ ٣٣٢) وَالْبَغْدَادِيَّاتُ ٢٨٦.

(٤) سُورَةُ الزَّخْرَفِ: (٨٤) وَأَبُو عَلِيٍّ فَصَّلَ فِيهَا الْقَوْلَ فِي: الْإِغْفَالِ (٢/ ٢٠٨) بِمَا يُوَافِقُ كَلَامَهُ هُنَا وَأَحَالَ عَلَى
الْأَوَّلِ فِي: الشِّيرَازِيَّاتُ ٦١١.

(٥) الْكِتَابُ (٢/ ١٠٨).

(٦) عَقَدَ لَهُمَا بَاباً فِي: الْإِيضَاحِ ١٢٢ وَافَقَ فِيهِ مَا ذَكَرَهُ هُنَا، كَمَا جَاءَ بَعْضُهُ فِي: الشِّيرَازِيَّاتُ ٤٨٧،
وَالْبَغْدَادِيَّاتُ ٢٠١، ٢٥١، وَالْإِغْفَالُ (١/ ٣٦١، ٢/ ١٠٧).

قلت : مررتُ برجلٍ نِعَمَ الرجلُ، أو نِعَمَ رجُلًا، لم يَسْتَقِم .
 فإن قلت : مررتُ برجلٍ هو نِعَمَ رجُلًا، جاز، وكذلك إن قدَّرتَ (هو) ولم تُظهره .
 ويدل على أنَّ (نِعَم) فعلٌ (١) مجيئه على أمثلة الأفعال الماضية، ودخولُ تاءِ التانيثِ
 عليه في قولهم : نِعَمْتَ المرأةُ، وقولُ ذي الرُّمة :
 نِعَمْتَ زورقُ البلدِ (٢)
 ومَن زَعَمَ (٣) أنه اسمٌ لدخولِ حرفِ الجرِّ عليه في قوله (٤) :
 أَلَسْتُ بِنِعَمِ الجارِ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ أَخَا قِلَّةٍ (٥) أو مُغْدِمَ المَالِ مُصْرِمًا (٦)
 فلا حُجَّةَ فيه ؛ لأنه يُقدَّرُ فيه الحكايةُ، ويلزمُه على هذا أن يكون (نام) اسماً لقوله :
 والله ما زيدٌ بِنَامٍ صَاحِبُهُ
 ولا مُخَالِطِ اللَّيْلِ جَانِبُهُ (٧)

(١) مسألة خلافية مشهورة بين البصريين القائلين بفعليتها والكوفيين الذاهبين إلى اسميتها . انظر : مختصر النحو
 لابن سعدان ٧٧ وهامشه .

(٢) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه :

أو حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبَجَاءُ مُجْفَرَةٌ دعائمُ الزورِ نِعَمْتَ زورقُ البلدِ

وهو لذي الرمة في : ديوانه ١٧٤، ومعاني الفراء (٢٦٨ / ١) وشرح المفصل (١٣٦ / ٧) والخزانة (٤٢٢ / ٩)
 والصحاح واللسان والتاج (زرق) و (نعم) . الحرة : الكريمة ويريد الناقة، العيطل : الطويلة العنق، ثبجاء :
 الضخمة الثَّجَج وهو ما بين الكاهل إلى الظهر، المجفرة : العظيمة الجنب الواسعة الجوف، الدعائم : القوائم،
 الزورق : السفينة .

(٣) في مصادر تخريج البيت التالي تُنسب هذا القول إلى الفراء، وكلامه في : المعاني (٢٦٧، ٥٦ / ١)، (١٤١ / ٢)
 غير صريح بذلك، وأقربه ما في الموضوع الأخير وفيه نظر . وانظر مجالس العلماء ٥٩

(٤) في نص التذكرة الذي نقله البغدادي في : الخزانة (٣٩١ / ٩) جاء البيت منسوباً لحسان .

(٥) الاصل : ثلة، وتصويبها من أمالي ابن الشجري والإنصاف وابن يعيش

(٦) من الطويل، وهو لحسان في : ديوانه (٣٥ / ١) وأمالي ابن الشجري (٤٠٥ / ٢) ومنتهى الطلب (٢٧٦ / ٦)
 والإنصاف ٩٧، وتفسير الرازي (١٨٢ / ٣) وشرح ابن يعيش (١٢٧ / ٧) ورواية العجز في الديوان :

كذي العُرفِ ذا مالٍ كثيرٍ ومُعْدِمَا

(٧) من الرجز، وهما للقناني في : شرح أبيات سيبويه (٢٧١ / ٢) وبلا نسبة في : الكامل ٤٩٧، والتمام ٢٠٨،
 والخصائص (٣٦٨ / ٢) والخلل ٢١٤، وأمالي ابن الشجري والبحر (١٩٧ / ٦) وابن يعيش (٦٢ / ٣)
 ومقاصد العيني (٣ / ٤) واللسان (نوم) والخزانة (٣٩٠ / ٩)، وأنشد الأول أبو علي في : البصريات ٩٠٨ =

وكذلك فعل التعجب لا يوصل ولا يوصف به لإبهامه، فلا يُفيد تخصيصاً؛ ألا ترى أنه يُظنُّ بالمدوح كلُّ ضَرْبٍ مِنَ الحُسْنِ في قولك: ما أحسن زيداً، فذلك نَقْضُ (١) غَرَضِ الصِّلَةِ والصفة. / ٩٤ ب فإن خَصَصْتَ ذلك (٢) فقلت: مررتُ برجلٍ أحسنَ من زيدٍ، جازٍ لِمَا لِحِقَ (أفعل) مِنَ التخصيص.

ومما لا يكون صلةً: (لكن) وما يتصلُّ بها؛ لأنها لا تقع إلا بعدَ كلامٍ لتركه إلى آخر، فلا تصِفُ بها ولا تَصِلُ؛ لثَلَا يُنْقَضُ الغرضُ فيها.

فأما (كان) فيجوز أن يوصف بها ويوصل؛ لأنها خبرٌ وفيها معنى التشبيه.

فهذه جملةٌ من القولِ على الصِّلَةِ والصفة.

فأما قولهم (٣): ألا ماءٌ (٤) بارداً، فإنَّ أصلَ هذا في النفي (٥) أن يكون جواباً لِمَنْ قال: هل من ماء؟ فكما أن هذا الكلام يُحذفُ معه خبرُ المبتدأ ويعمل في المبتدأ فيه عاملٌ، كذلك كان جوابه على حدة؛ ألا تراهم لم يتلقوا بـ (لن) القسم؛ كما لم يتلقوه بما هو جوابه هو السين (٦)، وحُذِفَ الخبرُ فيه كما حُذِفَ فيما هو جوابه كثيراً (٧)؛ وكما

= على أن دخول الباء على الفعل يُحمل على حذف الموصوف وقيام الصفة مقامه بتقدير: برجلٍ نام، وفيه وجه آخر لم يذكره هو أن (نام صاحبه) عَلمٌ، وردّه بعضهم. والليان: بالفتح اللين، وبالكسر الملاينة.

(١) الأصل: نقص، وأعلها وأسفلها علامة إهمال الصاد، وهو تصحيف.

(٢) انتقل من فعل التعجب إلى اسم التفضيل لأنهما عنده بمجرى واحد وكلاهما (أفعل). انظر: الإيضاح ١٣٣

(٣) المسألة في مجيء (ألا) تمنياً فيوجب الخليل وسيبويه النصب بعدها، ويجيز أبو عثمان المازني الرفع، وتابعه

المبرد في الانتصار، وأبو علي هنا يمنع الرفع وقد حكى قول المازني وبعض حجته ولم يردّه في: التعليقة

(٢/ ٤٣)، وأخذ بعض كلامه هنا من المقتضب كما فعل شيخه في الأصول. وانظر الكتاب (٢/ ١٤٢)،

(٣٠٧) وهامش ٣٠٩، والمقتضب (٤/ ٣٨٢) والأصول (١/ ٣٩٧) والانتصار ١٥٨

(٤) الأصل بالتنوين، وهو سهو، ومثله في: الكتاب (٢/ ٣٠٧) لقول سيبويه: وتسقط النون والتنوين في

التمني كما سقطا في الخبر.

(٥) أي قبل دخول همزة الاستفهام، وحكى هذا عن أبي بكر في: التعليقة (١/ ٢٩٢) وأصله قول الخليل في:

الكتاب (٢/ ٢٧٥).

(٦) يريد أن (لن) لم تقع جواباً للقسم كما أن السين - و(لن) جوابها - لم تقع جواباً للقسم أيضاً. وانظر

التعليق في (٤٤-ب).

(٧) ذكر في: الإيضاح ٢٥٤ الحذف بعد (لا) ومثّل له بالتهليل.

حُذِفَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ النَّفْيِ؛ نَحْوُ: ﴿مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ (١) ونَحْوُ: ﴿إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (٢) أَلَا تَرَى أَنَّ خَبْرَهُ مَحْذُوفٌ.

وَجَاءَ الْخَبْرُ بِلَفْظِ الِاسْتِفْهَامِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (٣)، فَكَذَلِكَ: (أَلَا مَاءَ لَكَ) إِذَا تَمَنَّيْتَ، وَإِنَّمَا أَصْلُ التَّمَنِّيِّ بِر (لَيْتَ)، وَدَخُولُ هَذَا الْمَعْنَى فِي الِاسْتِفْهَامِ / ١٩٥ اتِّسَاعٌ؛ كَمَا أَنَّ دَخُولَ الِاسْتِفْهَامِ فِي الْخَبْرِ كَذَلِكَ.

فَإِذَا جَاءَ الْخَبْرُ بَعْدَ (أَلَا) فِي التَّمَنِّيِّ لَمْ تَرْفَعْ، وَلَمْ يَجُزْ كَمَا كَانَ يَجُوزُ قَبْلَ دَخُولِ الْهَمْزَةِ لِلتَّمَنِّيِّ؛ قَالُوا: وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ لِزَوَالِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبْرُ إِنَّمَا كَانَ يَرْتَفِعُ قَبْلَ دَخُولِ التَّمَنِّيِّ هُنَا إِذْ كَانَ خَبْرًا لَشَيْءٍ فِي مَوْضِعٍ مُبْتَدَأٍ، فَلَا مُبْتَدَأَ إِذْنِ فَيَرْفَعُ الْخَبْرُ، بَلْ صَارَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ بِالْفِعْلِ الْمُرَادِ الْمُضْمَرِّ، وَصَارَ مَا كَانَ يَرْتَفِعُ - لِأَنَّهُ خَبْرُ الْمُبْتَدَأِ - يَنْتَصِبُ هُنَا؛ لِأَنَّهُ وَصِفٌ لِمَا كَانَ يَكُونُ خَبْرًا عَنْهُ، فَجَرَى مَجْرَى: (اللَّهُمَّ غُلَامًا) (٤)؛ أَيْ: هَبْ لِي غُلَامًا بَلَّتَةً.

وَعَلَى قَوْلِ أَبِي عُثْمَانَ (٥): أَلَا مَاءَ بَارِدٌ، بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ. وَيَجُوزُ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِ أَنْ يَرْتَفِعَ (بَارِدٌ) لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِر (مَاءٍ) (٦)، وَيُضْمَرُ الْخَبْرُ. وَيَجُوزُ نَصْبُ (بَارِدٌ) عَلَى قَوْلِهِ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ وَالْخَبْرُ مُضْمَرٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ يَجُوزُ عَلَى قِيَاسِ سَيَبَوِيهِ وَمَنْ عَدَا أَبَا عُثْمَانَ: أَلَا مَاءَ بَارِدٌ، بَلَا تَنْوِينٍ؟ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِمْ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ أَقْرَأُوا (لَا) عَلَى بَنَائِهَا وَعَمَلِهَا فِي الْأَسْمِ عَلَى حَدِّ مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ دَخُولِ / ٩٥ ب هَذَا الْمَعْنَى فِيهِ، فَيَقُولُ: أَلَا مَاءَ بَارِدٌ؛ إِلَّا أَنَّكَ لَا تُضْمِرُ لَهَا خَبْرًا؛ كَمَا أَضْمَرْتَ لَهَا فِي قَوْلِ أَبِي عُثْمَانَ؛ لِأَنَّ (لَا) مَعَ مَعْمُولِهَا الْآنَ بِمَنْزِلَةِ اللَّفْظَةِ الْوَاحِدَةِ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ، وَالْمَفْعُولُ لَا يَقْتَضِي خَبْرًا.

(١) سورة المائدة: (٧٣)

(٢) سورة الصافات: (٣٥) وجاءت أيضاً في سورة محمد ص: (١٩)

(٣) سورة الزمر: (٣٦) والاسْتِفْهَامُ فِيهَا تَقْرِيرٌ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ فِي: التَّعْلِيْقَةِ (٢٠٤/٢) والبصريّات ٧١٨، والخلبيّات ٢٦٦

(٤) الكتاب (٣٠٩/٢) والمقتضب (٣٨٣/٤) والاصول (٣٩٧/١) وشرح الرضوي (١٧٢/٢).

(٥) المواضع السالفة.

(٦) الاصل: لما، والتصويب من: الخزانة (٤٣/٤) الذي جاء فيها نص أبي علي مع شيء من الاختصار.

فإن قلت: إنَّ أصلَ هذا الابتداء والخبر، فهلاً أضمرت الخبر؛ كما أنَّ (ظننتُ) لمَّا عَمِلْتُ في الأول أعملتها في الثاني؟ قيل: الفرقُ بينهما أنَّ (لا) قد تُجرى بها مع ما عَمِلْتُ فيه مجرى الاسم المفرد؛ نحو قولهم: (جئتُ بلا مالٍ) و(غضبتُ من لا شيءٍ) (١)؛ [فلا] (٢) تُضمِر له خبراً كما لا تُضمِر لـ (خمسةَ عشرَ) ونحوه، كذلك لا يلزمك إضمارُ الخبر في هذه المسألة.

ومثله قوله:

حَنَّتْ قُلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنٌ (٣)

أضاف (حين) إليها كما تُضيفه إلى المفرد؛ نحو: ﴿حِينَ الْبَاسِ﴾ (٤)، وحينَ قُدوم الحاج (٥).

وقد يَحْتَمِلُ هذا عندي أن يكون أضافه إلى جملةِ الخبرِ محذوف؛ كما يُضاف أسماءُ الزمان إلى الجُمْل؛ وذلك لأنَّ (حَنَّتْ) ماضٍ، فـ (حين) بمعنى (إِذْ)، وهي مما يُضاف إلى المبتدأ والخبر.

(١) هما في: الكتاب (٣٠٢/٢) والمقتضب (٣٥٨/٤) والأصول (٣٨٠/١) وسر الصناعة ٦٨١ وشرح الرضي (١٠٩، ٣٣/٤) وكتب أبي علي المذكورة في الشاهد الآتي.

(٢) الأصل: فكما لا، وهو مكرر سهواً.

(٣) من الرجز، وهو منسوب للعجاج في: الكتاب (٣٠٤/٢) عن إحدى نسخه، ونص المحقق على عدم نسبته في أكثر النسخ، وأخشى أن تكون النسبة وقعت سهواً من بعض النساخ أو غيرهم لأنَّ للعجاج بيتاً في: ديوانه (٢٨٨/١) يشبهه وهو:

حَنَّتْ قُلُوصِي أَمْسٍ بِالْأَرْدُنِّ

ومما يقوي ذلك أنَّ الشاهد لم يَرِدْ منسوباً في: مصدر آخر ولا في شراح شواهد سيبويه، وهو في: المقتضب (٣٥٨/٤) والأصول (٣٨٠/١) وأمالي ابن الشجري (٣٦٤/١) وشرح الجمل لابن عصفور (٢٧٨/١) والخزانة (٤٢/٤) وأنشده أبو علي في: الحجة (١٦٦/١، ١٦٧، ٦٦/٢) والإغفال (١١٧/٢) والمنثورة ١٠٢، والبصريات ٩٠٦ على أنَّ (لا) واسمها بمنزلة اسم واحد يَدْخُل عليه حرف الجر، وأجاز فيه النصب بإعمالها والجر بالإضافة وهو قوله هنا، وله فيه كلام طويل في الحجة والبصريات.

(٤) سورة البقرة: (١٧٧) وحذف الواو معروف عند القدماء.

(٥) الكتاب (٢٢٢/١) والمقتضب (١٩٧/٣) والأصول (١٩٣/١) والشعر ٢٩٣، ٣٦٥، ٣٦٩، ٤٥٥، والشيرازيات ٥٠١، والإغفال (٢١٤/٢) والبغداديات ٢٧٧، والمنثورة ١، والحجة (٦٥/٢) وهي فيها جميعاً على حذف المضاف اسم الزمان. ولكنه صرَّح به هنا وفي الحجة.

فأما قوله :

حين لا حين (١)

فالثاني غير / ١٩٦ الأول؛ لأن (الحين) يقع على الجزء اليسير من الزمان (٢)، قال :

تُطَلِّقُهُ حِينًا وَحِينًا تُرَاجِعُ (٣)

فأضاف (الحين) الأول إلى الآخر، و(لا) زائدة، ولا تكون غير زائدة لما في ذلك من النقص.

وقالوا (٤) في قوله سبحانه: ﴿تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلُّ حِينٍ﴾ (٥): ستة أشهر، فيكون على

(١) بعض بيت من البسيط، وتماه:

ما بال جهلك بعد الحلم والحين وقد علاك مشيب حين لا حين

وهو لجرير في: ديوانه ٥٧٧، والكتاب (٣٠٥/٢)، وشرح أبياته (١٠٠/٢)، والخزانة (٤٥/٤)، وبلا نسبة في: المجاز (٢١٢/١). وأنشده أبو علي في: الحجة (١٦٤/١)، والبصريات ٩٠٦، والمنشورة ١٠٢، والتعليقة (٤١ ظ ٢)، والشيرازيات ٤٨١ على زيادة (لا) وإضافة (حين) إلى (حين)، وهو قول سيبويه ومقالته هنا. ومعنى البيت أن الشيب لم يعجل في غير وقته بل جاء حين حدوثه.

(٢) في الخزانة (٤٣/٤): يقع على الكبير واليسير من الزمان، وفي هامشها أنها في الشنقيطية بلفظها هنا، والأول ذكره أبو علي في الحجة والإيضاح، وأعاد البغدادي في (٤٠٠/٦) حكاية النص عن التذكرة فساقه بلفظه هنا.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تَنَازَرُهَا الرَّاقُونَ مِنْ سُوءِ سَمُهَا

وهو للنابغة الذبياني في: ديوانه ٣٤، والمعاني الكبير ٦٦٣، والكامل ١٠٣٥، ومعاني النحاس (٥٢٩/٣) وتبيان الطوسي (٢٩٢/٦) والتنبيه والإيضاح (٢١٢/٢) وشرح شواهد الإيضاح ١٥٢ وإيضاح شواهد الإيضاح (٢١١/١) وشرح أبيات المغني (١٦٥/٢، ١٩٩/٧) والخزانة (٤٠٦/٢) وبلا نسبة في: البحر (٤١١/٥) وأنشده أبو علي في: الإيضاح ٢٠٣، والحجة (١٦٥/١) على أن الحين يقع على الزمان القليل والكثير. تناذر: أنذر بعضهم بعضاً، الراقي هنا: الحاوي الذي يمسك الحيات، تطلقه أي الملسوع يخف أله تارة ويشتد تارة. وفي الأصل: نطلقه ونراجع بالنون، وهو تصحيف، وروي الشاهد: طوراً وطوراً، وعصراً وعصراً = حيناً وحيناً.

(٤) ابن عباس وقتادة والحسن وغيرهم. انظر: تفسير مجاهد ٣٣٢، ومقاتل (١٨٩/٢) والطبري (٤٤١/٧) والتبيان (٢٩١/٦).

(٥) سورة إبراهيم: (٢٥) وقرأ بتسكين الكاف نافع وابن كثير وأبو عمرو، والآية في الحجة (٣٩٤/٢) بضم الكاف. انظر: السبعة ١٩٠، ومعجم الخطيب (٤٨٢/٤).

هذا (حينَ حينٍ) من إضافة البعض إلى الكل؛ نحو: حلقة فضة، وعيد السنة، وسبت الأسبوع، فلا يكون إضافة الشيء إلى نفسه.

ومثله قول الفرزدق:

ولولا يومٌ يومٌ ما أردنا جزاءك والقروض لها جزاء^(١)

فر (يوم) الأول وضح النهار، والثاني البرهة؛ كالتي في قوله: ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ﴾^(٢)، ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾^(٣)، وأنشد أبو عمر^(٤):

حبذا العرصات يوماً في ليالٍ مقمرات^(٥)

فقال: يوماً في ليالٍ، أراد المدة دون المعاقب لليل.

﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾^(٦)، ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾^(٧).

(١) من الطويل، وهو للفرزدق في: الكتاب (٣٠٣/٣) وعنه في: ديوانه للصاوي ٩، والخزانة (٣٩٩/٦) وأنشده أبو علي في: الحجة (١٦٦/١، ٢٦/٢) والمعضديات ٢٥٩ شاهداً على الإضافة عند التكرار أو على إضافة البعض إلى الكل كقوله هنا. وحكى ثعلب في: مجالسه ٥٢٣ أن (يوم يوم) توكيد.

(٢) سورة الأنفال: (١٦).

(٣) سورة الانفطار: (١٩).

(٤) في نقل الخزانة (٤٠١/٦، ٤٣/٤) عن التذكرة: أبو عمرو، ومن عجب أن محقق الإغفال خالف نسخته إلى ما في الخزانة.

(٥) من مجزوء الرمل، وهو بلا نسبة في: شرح السيرافي (٢١٢/١) والتمام ٢١٦ وشرح الصفار (٢٩٢/١) وأزمنة المرزوقي (١٥٧/١) والمحكم (٢٤٧/٦) واللسان (قمر) ونقلوا عن التذكرة في: الخزانة (٤٤/٤)، ٤٠١/٦ وأنشده أبو علي في: الإغفال (٢٨٢/١) على أن المراد باليوم الزمان مطلقاً لا قسيم الليل. وروايته في: السيرافي والإغفال والأزمنة والمحكم (مجزوء الكامل):

يا حبذا العرصات يَوْمَ ما في ليالٍ مقمرات

(٦) سورة الطلاق: (٤) الآية يحملها أبو علي على حذف الخبر لدلالة ما تقدم عليه وتقديره: واللأئي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر. انظر: الإيضاح ٨٩، والإغفال (٣٥٢/١، ٣٧٦) والشعر ٢٧٦، ٢٧٧.

(٧) سورة الأحزاب: (٤٣) في الآية وجهان: عطف الملائكة على فاعل يصلي، والآخر وهو المراد هنا أن الملائكة مبتدأ خبره محذوف، ويشكل عليه أن الخبر لا يُحذف إذا اختلفت دلالاته عن المذكور. انظر: الدر المصون (١٢٩/٩).

نحنُ بما عندنا وأنتَ بما عندك راضٍ (١)

كنتُ منه ووالدي بريئاً (٢)

فإني وقياراً بها لغريب (٣)

﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (٤)، وقال / ٩٦ ب الأصمعيُّ في قوله:

(١) قطعة من بيت من المنسرح، وتام عجزه:

... والرأي مختلفٌ

وهو لعمر بن امرئ القيس الخزرجي في: مجاز القرآن (٣٩/١) وجمهرة الأشعار (١٧٦/١) وشرح أبيات سيبويه (٢٩٣/١) وتنبيه ابن بري (١٨٢/٢) والخزانة (٢٥٦/٤) ونُسب لقيس بن الخطيم في: المنسوب إليه من ديوانه ٢٣٩، والكتاب (٧٥/١) وكشف المشكلات ٣٧، ونُسب لمزار الأسدي في: معاني الفراء (٣٦٣/٢) وبلا نسبة فيه (٤٣٤/١، ٤٤٥، ٧٧/٣) والمقتضب (١١٢/٣، ٧٣/٤) وصحح البغدادي النسبة الأولى ورد ما سواها. والشاهد دائر في: مصنفات النحو وغيرها، وأنشده أبو علي في: الحجة (١٩٣/١) لما دل عليه سياقنا وهو حذف خبر (نحن) لدلالة (راض) عليه، وتقدير المحذوف: نحن راضون. وسيأتي ثانية في (١٧٦-١).

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

رمانى بامرٍ كنتُ منه ووالدي بريئاً ومن أجل الطوي رمانى

وهو لابن أحمر في: ديوانه ١٨٧، والكتاب (٧٥/١) ومعجم البلدان (٣٩٠/١) والتبيان (٢٠٣/١) وذكر ابن السيرافي في: شرح أبيات سيبويه (٢٧٩/١) أنه منسوب له في الكتاب وروته الرواة للأزرق الفَرَّاصي ومثله في: اللسان (جول)، وهو بلا نسبة في: البحر (٤/١٩٤، ٥/١٣٠، ٦/٧٨، ٣٩٦، ٨/١٢٣) وشرح أبيات المغني (٩/٦)، وأنشده أبو علي في: الحجة (٨٧/٣) على أن الرمي فيه مجاز، في حين جاء هنا في سياق الخبر المحذوف لدلالة المذكور عليه، وأجاز أبو حيان حمله على غير الحذف فبريء (فعيل) يصح الإخبار به عن المفرد والمثنى والجمع. والطوي: البئر وله قصة ذكرها ابن السيرافي يبدو منها أن أمر الطوي حقيقة لا تمثيل كما ذهب البغدادي.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ومن يك أمسى بالمدينة رحله

وهو لضائب بن الحارث البرجمي في: الأصمعيات ١٨٤ والنوادر ١٨٢ والكتاب (٧٥/١) والشعر والشعراء ٣٥١ والكامل ٤١٦ والخزانة (٣٣٥/١٠) وأنشده أبو علي في: التعليقة (٢٩٨/١) برفع (قيار) على أنه معطوف على محل إن واسمها وخبر (قيار) محذوف، وأما رواية النصب المذكورة هنا فهي الأجود عندهم والخبر فيها أيضاً محذوف.

(٤) سورة التوبة: (٣) وقراً بكسر الهمزة الحسن والأعرج ويحيى وعيسى وكل من هارون وخالد عن أبي عمرو، ويذكر الباقر في قراءة الحسن هذه ثم ينص على أن سيبويه لم يبين كلامه على قراءة العامة أي فتح الهمزة، في=

وهي أَدْمَاءُ سَارُهَا (١)

المعنى : وسائرُها آدمُ، فَحَذَفَ الخبرَ لِتَقْدُمِ ذِكْرَ (أدماء).
وقال غيره : أنَّثَ (سارها) لَمَّا كان مضافاً إلى المؤنث فقال : أدماء، وهذا قول أبي الحسن، وقد قلنا فيه ما كتبناه في بعض هذه الأجزاء (٢).

أبو عبيد (٣) : الراهن : المقيم.

غيره (٤) : أرهنَ لهم الشرَّ : أدامه، وأنشد :

مِنْ بَعْدِ إِرْهَانٍ بِصَمَاءِ الْغَبْرِ (٥)

= حين نجد الآية جاءت في نشرة هارون بفتح الهمزة في (٢٣٨/١) وبكسرها في (١٤٤/٢) وأخشى أن يكون الأول سهواً فالكلام واحد، فقد عدَّ السيرافي في شرحه (العلمية ٤٧٣/٢) استشهاداً سيئويه والنحاة بالآية مكسورة الهمزة وهما لأنها في القرآن مفتوحة، وقد وجدت الهمزة مكسورة في مخطوطة المقتضب النفيسة ولكنها جاءت محرفة في المطبوع (٣٧١/٤)، وتوجَّه الآية على حذف خبر (رسوله) لدلالة ما تقدم عليه. انظر : مختصر ابن خالويه ٥١ والإعراب المنسوب ٩٣٨ والبحر (٨/٥) والإتحاف ٣٠١ ومعجم الخطيب (٣٤٢/٣).

(١) من الطويل، وهو بتمامه :

وغيرَ ماءِ المردِّ فاهماً فلوئهُ كَلَوْنِ الثَّوْرِ وهي أدماء سارُها

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شعره في : شرح أشعار الهذليين ٧٣، ونوادر أبي زيد ١٩٨، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم ١٩٥، والمعاني الكبير ٧٢٢، والمقتضب (٢٤١/١) ومعجم البلدان (١٥٤/٤) والعين (٢١٠/٢)، (٢٩٣/٣) وانظر تخريجه في : شرح الأشعار ١٣٦٨ وأنشده أبو علي في : التعليقة (٣١٤/٣) على أن (سار) من سائر. المرد : المدرك من ثمر الاراك، الثَّوْر : الكحل الذي يُحشى به الجلد المقرح بالإبرة لتبقى علامته، أدماء : بيضاء.

(٢) ليس في المخطوط.

(٣) لم أجده في غريب الحديث ولا الغريب المصنف الذي عقد فيه باباً للشيء الدائم الثابت ٧٥٨، ولم أجده من ذكره عنه من المعاجم، وأخشى أن الكلمة وقعت لأبي علي محرفة ففي التهذيب (١٤٥/١) : قال أبو عبيد : العاهن الحاضر، وفسره الجوهري بأنه الحاضر المقيم.

(٤) ابن قتيبة في : المعاني الكبير ٨٥٩، ونسبه أبو علي في : الحجة (٤٤٥/٢) إلى بعض أصحاب الأصمعي.

(٥) من الرجز، وهو للعجاج في : ديوانه (٩٣/١) والمعاني الكبير وبلا نسبة في : التهذيب (١٢٣/٨) والاساس واللسان والتاج (غبر) وأنشده أبو علي في الحجة لما نقله هنا وهو أن معنى إرهان إدامة. صماء الغبر : داهية تبقى، والغبر البقاء، والراجز يصف لصاً نجاً من داهية شديدة كاد يقع فيها.

الأصمعي:

عَرَدُ التُّرَاقِي حَشَوْرِي الحَشَوْرَه (١)

الأصمعي:

صَحَوْتُ مِنْ سُكْرِي وَمِنْ صِبَايَه
أَنَوُّ لَلْقِيَامِ آيَه (٢)

الفرزدق:

وَأَنْتَ أَمْرُوٌّ لَا نَائِلُ الْيَوْمِ مَانِعٌ مِنْ الْمَالِ شَيْئاً فِي غَدٍ أَنْتَ وَاهِبُهُ (٣)
تقديره: لا نائل اليوم شيئاً من المال تمنعه في غدٍ، [فالهاء] في مانعه [مرادة] (٤) كما
أراد في قوله:

وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ (٥)

فَصَلَ بقوله: (مانع) بين (نائل) ومعموله الذي هو (شيئاً من المال)، وهو أجنبي منه،
وفصل أيضاً بين (مانع) وبين (في غد) بما هو أجنبي منهما، والمعنى: أنت امرؤ لا ينال اليوم
شيئاً من المال [و] (٦) تمنعه غداً؛ أي: لا يدخر ولا يخزن، ولكن يجود [به ويهبه] (٧).

(١) من الرجز، وهو برواية:

عرد التراقي حشوراً معقرباً

للعجاج في: الملحقات المستقلة بديوانه (٢٦٥/٢) والعين (٢٩٧/٢) والتهذيب (١٩٨/٢) واللسان
والتاج (عقرب، وعرد، وربع) ولرؤبة في: العين (٣١/٢) وليس في ديوانه، وجاء بلا نسبة في: غريب
الحديث للحري (٦٩٧/٢) والمقاييس (عرد). العرد: الصُّلب، الحشور والمعقرب: الملز المجتمع الخلق،
والبيت في وصف حمار وحش.

(٢) من الرجز، والثاني جاء بلا نسبة في أرجوزة في اللسان والتاج (دعك). صبايه: يريد الصيابة وهو ماء
يخرج عقب الولادة أو يكون على رأس الولد، وهو هنا مجاز.

(٣) من الطويل، للفرزدق في: ديوانه (٥٤/١) من قصيدة يمدح بها عبيد الله بن أبي بكرة، وأنشده أبو علي
في: الشعر ٢٨٢ في كلام طويل في توجيهه، وما جاء هنا أوله فقط.

(٤) الأصل: قال في مانعه كما أراد في قوله، والإصلاح من الشعر.

(٥) عجز بيت من الطويل فرغت من التعليق عليه في (٤٣-١).

(٦) إضافة من الشعر.

(٧) الأصل: ببديته، وهو تحريف أصلحته من الشعر ٢٨٣.

أبو العباس: / ١٩٧ سمعتُ ابنَ كامل القاضي (١) يقول: سمعتُ عبد الله بن أحمد ابن حنبل يقرأ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (٢).
الأصمعي:

مَظْأَرَةٌ مِنْ هَنَّةٍ وَهَنَّةٍ (٣)

المَرَارُ الفَقْعَسِي:

بِمُعْرَجٍ غَرَضٍ تُسَائِلُ دِمْنَةً أَقْوَتْ فِي عَرَصَاتِهَا رَقْمٌ (٤)
أي: ببعيرٍ مُعْرَجٍ وَغَرَضٍ مِنْ شِدَّةِ السَّيْرِ.
وقال:

حَزَرْتُ بَعَيْنِي وَالْمَطِيَّ حَوَامِسُ بِنَازِيَةِ حَوْكِ الرِّدَاءِ هَجُومٌ (٥)

النازية: الرابية، شبه الناقة بالرابية، وحوك الرداء لأنهم قد تطلّسوا (٦) بأرديتهم، وهجمها الحر: أسقطها.

الباء الأولى ظرف، والثانية في موضع المفعول به؛ كقولك: مررت بشوبي بزيد، وضربت بسوطي زيدا، ونزلت على شغل على زيد. فإن شئت جعلت الباء زائدة؛

(١) أحمد بن كامل بن خلف أبو بكر القاضي (٢٦٠-٣٥٠) من العلماء بالاحكام وعلوم القرآن والنحو وغيرها. انظر تاريخ بغداد (٤/ ٣٥٧) ومعجم الادباء ٤٢٠

(٢) سورة العلق: (١) ولم أجد لهذه القراءة أثراً.

(٣) لم أجده، هنة بتشديد النون وتخفيفها كناية عن الشيء لا تذكره باسمه.

(٤) الكامل، ولم أجده في شعر المزار وكذلك لم أجد أحد عشر بيتاً سينشدها أبو علي، المعرج: من عرج الناقة أي حبسها، وأما العرج فلم أجد فعله مضعفاً، الغرض: القلق الضجر، العرصة: البقعة الواسعة لا بناء فيها، الرقْم: الكتابة ولعله يريد مطلق الأثر على التشبيه بالكتابة.

(٥) من الطويل، وليس في شعر المزار، حزر: قدّر، الحوامس إما من الحمساء أي الشديدة وإما من اللون لأنهم يقولون للكعبة الحمساء لأن حجرها أبيض إلى السواد وهو الأنسب لما يأتي من قول أبي علي، النازية: أكمة ترتفع عما حولها، الحوك: نبت في تعيينه أقوال انظرها في: الجمهرة ٦٦٥، ولا يبعد أن يكون (حوك الرداء هجوم) نعت للمطي، على أن يكون الروي مضموماً وهو يناسب ما يأتي من الأبيات الآتية للمزار، وعليه تكون (نازية) على معناها لا المجاز الذي ذكره أبو علي.

(٦) من الطلّسة وهي الغبرة إلى السواد.

كأنك قلت: حزرتُ نازيةً. وإن شئتَ كما تقول: حزرتُ بمكانٍ نازيةً^(١)؛ كما تقول: لتَلْقَيْنَ به الأسدَ^(٢).

وقال:

وقد شَنَّ ماءَ القومِ خِرْقٌ سَعَى به ويومٌ بدأ ما يَسْتَجِنُ وخيمٌ^(٣)
ويُروى: وجيمٌ^(٤)؛ أي: حارٌّ، شَنٌّ: نَقَصٌ^(٥).

بَقِيَّةُ أيامٍ بَقِينَ وأَحْمَشَتْ بِهِنَّ أُمَامَ الشُّعْرَيْنِ نُجُومٌ^(٦)
/ ٩٧ ب إذا طَلَعَتْ شَمْسُ النِّهَارِ فَإِنَّهَا تَحُلُّ بِأَعْلَى مَنْزِلٍ وَتُقِيمُ^(٧)
يريد: أن الشمسَ تَحُلُّ وَسَطَ السَّمَاءِ وَلَا تَزُولُ؛ لِطُولِ الْيَافِ.

فا: العامل في (إذا) مضمَرٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ (فإنها تحل)؛ مثل: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^(٨).

(١) الأصل: بمكانٍ نازيةٍ بالإضافة، وهو لا يناسب ما مثل به بعد، وانظر التعليق التالي.
(٢) يريد أبو علي التجريد، والعبارة في: الكامل ٨٠، والشعر ٤٨٤، والخصائص (٢/ ٤٧٧) والإعراب المنسوب ٦٦٤، والاقتضاب (٢/ ٢٩٧) واللسان (ورق) واعترض ابن الأثير في: المثل السائر (٢/ ١٣٢) على أبي علي في عدّه مثل هذا من التجريد، لأنه تشبيه مضمَرِ الأداة، وردّ عليه ابن أبي الحديد في: الفلك الدائر ٢١٩. وقد سلف التعليق على مسألة التجريد في (١٦-ب).

(٣) من الطويل، وليس في شعره، الخرق: الفتى الظريف الكريم الخلق، يستجن: يستتر.
(٤) الأصل: وحيم وأعلاه علامة إهمال الحاء، وهو تصحيف صوبته من المعاجم.
(٥) في المعاجم شَنُّ الماء: فرقه، ولم أجد نقص، ونقص هنا متعدّ.
(٦) أحمشت: ألهمت، الشُّعْرَيْنِ: كوكبان نيران أحدهما العبور والآخر الغميصاء.

(٧) البيت للمرار في: الأنواء لابن قتيبة ١٠٧، وأزمنة المرزوقي (١/ ٢٠٣) وفيهما: "يريد أن الشمس في منتهى صعودها في القيظ فإذا طلعت حُلَّتْ بأول منازلها وإذا انتصفت قامت على قمة الرأس".

(٨) سورة سبأ: (٧) وأولها: ﴿وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم إنكم لفي خلق جديد﴾، وعقد أبو علي مسألة مفصلة للآية في: البغداديات ٢١٣ انتهى فيها إلى أن (إذا) منصوبة بفعل مضمَرٍ والتقدير: ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق وبُعِثْتُمْ، ودلّ على (بُعِثْتُمْ) قوله (إنكم لفي خلق جديد)، وأشار إليه في: البغداديات ٣٤٧، والإغفال (١/ ٢٧٧، ٢/ ١٢٢، ١٢٥، ٤٦٩) والشيرازيات ٦١٦، والحجة (١/ ٣١، ٤/ ٣٤٣، ٦/ ٣١١) والعصديات ١٠٧.

فا: الشَّنُّ القَرِبةُ مِنْ هذا. وط (١) في الشَّنُّ الذي هو الصَّبُّ (٢)، والشَّنُّ: الغارة.

وقال:

وقال ابن طَمَّاحِيَّةٍ كان قَبْلَها لِأُخْرَى وَهُنَّ الْمُنْجَبَاتُ الْكِرَامُ (٣)

طَمَّاحِيَّةٌ: امرأة، وهي أم المَرَّار، وهي رَزَّة بنت مروان بن قيس بن منقذ بن الطَّمَّاح (٤).

وقوله: (كان قَبْلَها لِأُخْرَى) يَعْنِي جَدَّتَهُ أُمُّ أَبِيه، وهي نُوَيْرَةُ بنتُ حَبِيبِ بْنِ مَنْقَذِ بْنِ الطَّمَّاحِ.

وقال:

كَأَنَّ رُؤُوسَ حَرَابِيَّهَا لِحِيٌّ تَتَرَّتْ بِخَشَلِ الْجِرَامِ (٥)

تَتَرَّتْ: يريد تَتَرَّرَتْ (٦)؛ كما تقول: تَقَضَّتْ؛ تريد: تَقَضَّضَتْ، وَالْخَشَلُ: نَوَى الْمُقْلِ (٧)؛ أي كأنَّ رَأْسَ الْحَرَبَاءِ نَوَاةٌ مُقْلَةٌ.

وقال:

وَتَسْجَعُ لِلْأَبْرَادِ حَتَّى كَانَهَا حَدِيثُهُ رُزْءٌ قَدْ أُصِيبَ حَمِيمُهَا (٨)

أي: تُصَوِّتُ بِالْأَبْرَادِ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ.

وَحُمَّتْ لَهُ عَيْنُ الْقَلِيبِ وَأُجْرِيَتْ لَهُ رَيْدَةٌ يُخَيِّي الْمِيَاهَ نَسِيمُهَا (٩)

(١) كتب الناسخ (وط) بحرف كبير كعادته مع الرموز، وهو رمز يعني أن النص حاشية أو نسخة أخرى. انظر

معجم الرموز في: مجلة تراثنا ع ٢ السنة ٢ ربيع ١٤٠٧ ص ١٩١.

(٢) مصدر صبَّ يَصُبُّ.

(٣) من الطويل، ولم أجده.

(٤) جاء في الأغاني (٣١٧/١٠): أم المَرَّار بنت مروان بن منقذ.

(٥) من المتقارب، الجِرام بالكسر: صَرْمُ النخيل وهنا صَرْمُ الدوم، أو هو جمع جَرِيم وهو عظيم الجِرم أي الجسد، والاول اقرب.

(٦) تحركت أو انقطعت.

(٧) المقل: ثمر شجر الدوم.

(٨) من الطويل، حديثه: قريبة عهد بالمصيبة.

(٩) للمرار في: تبيان الطوسي (٢٧٤/٤) ومجمع البيان (٢٧٤/٤) وزاد المسير (١٤٧/٣) وبلا نسبة في:

البحر (٣٢٠/٤) واللسان (ريد)، وأنشده أبو علي في: الحجة (٣٨٠/٢، ٣٦/٤، ٣٤٥/٥) ورواية=

٩٨ / ١ أي: ريحٌ إذا هبَّت جاءت بالمطر.

وعَفْرَاءُ أُمْسَتْ بالسُّعُودِ وَأَسْفَرَتْ بِنَا لَيْلَةً حَتَّى اسْمَأَدَتْ نُجُومُهَا
عَفْرَاءُ هُنَا: لَيْلَةٌ مَقْمَرَةٌ شَدِيدَةُ الضِّيَاءِ، وَأَصْلُهَا الظُّبْيَةُ، واسْمَأَدَتْ: اشْتَدَّتْ وَأَقَامَتْ
فِي أَمَكْنَتِهَا (١).

وقال:

إِذَا انْقَرَفَ الْخِضَابُ غَدَتْ عَلَيْنَا لِمَنْ يُؤْتَى عَصَاهَا الْيَوْمَ وَاقِي
كَأَنَّ جَمِيرَ قُصْبَتِهَا إِذَا مَا حَمِسْنَا، وَالْوَقَايَةُ كَالْخِنَاقِ
زُبَانِي عَقْرَبٍ لَمْ تُعْطِ سِلْماً وَأَعْيَتْ أَنْ تُجِيبَ رُقَى لِرَاقِي (٢)

انقرف: انقشَرَ، والجَمِيرُ: مَا أَجْمَرْتَهُ مِنْ شَعْرِهَا (٣)، وكالْخِنَاقِ: تَطْرَحُ الْوَقَايَةُ (٤) الْمَرْأَةُ
عَلَى مَنَاقِبِهَا تُوقِي ثِيَابَهَا مِنَ الشَّعْرِ، فيقول: تَصْخَبُ حَتَّى تَنْتَفِخَ أَوْدَاجُهَا مِنَ الْغَضَبِ،
فَتَصِيرُ وَقَايَتُهَا كَالْخِنَاقِ؛ فَكَأَنَّهُ زُبَانِي عَقْرَبٍ وَهُوَ قَرْنَاهَا (٥).

فا: هَذَا كَمَا أَنْشَدَنَاهُ أَبُو بَكْرٍ (٦):

= الصدر فيها جميعاً:

وَهَبَّتْ لَهُ رِيحُ الْجَنُوبِ وَأُحْيِيَتْ

وهي مأخوذة عن الحجة، واستشهد بها لوصف الريح بأنها تحيا وتموت، ولا شاهد فيه بروايتنا التي سبكرها
في (١١١-ب) ولكن بلفظ (وأحييت). حُمْتُ: سَخُنْتُ، ريدة: رِيحُ لَيْلَةِ الْهَبُوبِ.

(١) لم أجد لاسمَاءِ إِلَّا مَعْنَى وَرَمَ وَذَهَبَ، وَأَمَّا سَمَدٌ فَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ هَذَا، وَأَقْرَبُ مَا جَاءَ فِي مَعَانِيهِ أَنَّهُ بِمَعْنَى قَامَ
قِيَامًا. انظر: مَا اتَّفَقَ لَفْظُهُ لِلزَّيْدِيِّ ٦٩، وَأَضْدَادُ أَبِي الطَّيِّبِ ٢٣٩، وَابْنُ الْأَنْبَارِيِّ ٤٣ وَاللِّسَانُ التَّاجُ (سَمَد).

(٢) مِنَ الْوَافِرِ، وَخَلَا مِنْهَا شَعْرُ الْمَرَارِ، وَالثَّانِي بِلَا نِسْبَةٍ فِي: الْحَكَمُ (١٥٧/٣) وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ (جَمْر، حَمْس)
وَرَوَايَتُهَا: بِالْخِنَاقِ، وَالْأَخِيرُ لِلْمَرَارِ فِي: التَّهْذِيبِ (٢٥٨/٣) وَالْأَسَاسُ (زَيْن) وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ (عِيَا).

(٣) جَمَعَتْهُ وَضَفَرَتْهُ فَلَمْ تَرْسُلْهُ.

(٤) فِي: لَحْنُ الزَّيْدِيِّ ٣٠٠ وَتَصْحِيحُ التَّصْحِيفِ ٣٥٧ أَنَّ الْوَقَايَةَ خِرْقَةٌ تَكُونُ عَلَى رَأْسِ الْمَرْأَةِ تُوقِي الْخِمَارَ بِهَا عَنِ الدَّهْنِ.

(٥) حُكِيَ هَذَا الْمَعْنَى فِي الْأَسَاسِ (زَيْن) عَنِ الْأَصْمَعِيِّ، وَعِبَارَةُ أَبِي عَلِيٍّ تَشْبَهُ عِبَارَةَ الْقَتَبِيِّ فِي: أَدَبُ الْكَاتِبِ

١٩٩ الَّتِي عُلِّقَ عَلَيْهَا ابْنُ السَّيِّدِ فِي: الْاِقْتِضَابِ (١٠٥/١): وَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ: زُبَانِي الْعَقْرَبِ قَرْنَاهَا

أَوْ يَقُولَ: زُبَانِيَا الْعَقْرَبِ قَرْنَاهَا.

(٦) لَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ دَرِيدٍ الَّذِي أَنْشَدَهُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي: الْجُمْهُورَةُ ١٢١٠ وَفِيهِ أَنَّ الْبُرَائِلَ الرِّيشَ الْمُنْتَفِشَ فِي عُنُقِ

الدِّيكِ وَالْحَبَارَى عِنْدَ الْقِتَالِ، وَالْخَرْبُ ذَكَرُ الْحَبَارَى.

صَخَابَةٌ تَنْفُشُ سَاعَاتِ الْغَضَبِ

بُرَائِلَيْنِ مِنْ حُبَارَى وَخَرَبِ

وتحترش الضُّبَابُ بِرَافِغِيهَا وقد أخذتُ بأطرافِ الرِّفَاقِ (١)

يقول: العقربُ من حُبَشَا تُخَاتِلُ الضَّبَّ؛ وذلك أن الضَّبَّ يَأْكُلُ العقاربَ، وقوله: (بأطراف الرِّفَاقِ) أي: تَنْظُرُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا؛ / ٩٨ ب كأنها قد قَطَعَتِ الطَّرْقَ عليها؛ أي على الضُّبَابِ، وهذا مَثَلٌ.

وقال:

إِذَا نَهَيْتُ بِسُفْرَتِهَا وَعَلَّتُ ذَنْبًا مِثْلَ لَوْنِ الزُّعْفَرَانِ (٢)

قد تكون (ذنوباً) منتصبَةً بما دَلَّ عليه قولها: (نهيت وعَلَّت)؛ لأنَّ هذا يدل على (اسْتَقَّت)؛ أي: لم يكن معهم دَلٌّ فَاسْتَقُّوا بالسُّفْرَةِ.

فَلَا يَسْتَحْمِدُونَ النَّاسَ شَيْئاً وَلَكِنْ ضَرَبَ مُجْتَمَعَ الشُّنَّانِ (٣)

أي: لَا يَأْسِرُونَ أَحَدًا يُرِيدُونَ ثَوَابَهُ. وَشُنَّانٌ وَشُؤُونٌ جَمْعُ شَأْنِ الرَّأْسِ (٤).

أبو إسحاق عن الأحول (٥) للبيد:

لَعَمْرِي لَئِنْ كَانَ الْمُبَشِّرُ صَادِقاً لَقَدْ رُزِّتُ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ جَعْفَرُ

إِذَا كَانَ أَمَّا كُلُّ شَيْءٍ [سَأَلْتُهُ] فَيُعْطِي وَأَمَّا كُلُّ ذَنْبٍ فَيَغْفِرُ (٦)

(١) تحترش تخاتل وتخاذع، الرافغ: موضع الوسخ من الإبط والفخذ، ويكني بهما هنا عن زبائني العقرب.

(٢) سلف التعليق عليه في (٧٠-١).

(٣) من الوافر، وهو للمرار في: شعره ٤٨٥، والاستدراك ٣٠-٣١، والمحكم (٨/٣٩٤) واللسان (وسط) وأنشده أبو علي في الحجة على استعمال شؤون مع مجتمع، وذكر الباقر في الاستدراك أن أبا علي في الحجة رواه بلفظ الشؤون مكان الشنآن وخطأ هذه الرواية، والظاهر أن الحجة صُحِّحت فيما بعد إلى الشنآن، ويُقَوَّى نقل الباقر أن ابن سيده في المحكم رواه عن الفارسي بلفظ الشؤون، وعنه في اللسان وشعره.

(٤) وهي نائم في الجبهة أو مَوَاصِلُ قبائل الرأس إلى العين، المحكم (٨/٦٤).

(٥) محمد بن الحسن بن دينار أبو العباس الأحول، من طبقة المبرد وثلعب، جمع شعر ١٢٠ شاعراً. البغية (٨١/١).

(٦) من الطويل، وهما للبيد في: شرح ديوانه ١٦٧، وتخريجهما فيه ٣٧٩، وأنشدهما أبو علي في: العسكرية ٢١٠ في كلامه في الضرورات ولم يُبَيَّنْ، غير أن المحقق حملهما على الفصل بين (أما) وفائهما بجملته تامة=

مسألة

لا يخلو (كُفء) في ﴿كُفْئاً أَحَدٌ﴾^(١) من أن يكون فيه لغتان، أو يكون المسكّن مخفّفاً من المتحرّك.

فإن كانا لغتين جاز فيه أربعة أضرب^(٢): الإسكان والتحقيق، والتحرّيك والتحقيق، وتخفيفهما.

فمن قال: كُفُوٌ مثل: عُنُق، فتخفيفه: ﴿كُفُواً﴾^(٣) كر (جُون) ^(٤). وقياس من قال: الكَمَاة والمرأة^(٥) أن يقول: «كُفْأ أَحَدٌ» فيكون لفظها كلفظ / ١٩٩ من خفّف على القياس الكثير^(٦)؛ لأنه يقلبها ألفاً، فيصير كر (عصا) و(رحى)، وليست الحركة في الفاء التي هي عين على قوله هذا هي حركة الهمزة كالتي في قوله: ﴿الْحَبَّ فِي السَّمَاوَاتِ﴾^(٧). فإن وقفت على هذا قلت: هذا كُفْأ، ومن قال: ﴿الْحَبَّ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ فإن وقفت على هذا قلت: هذا كُفْ.

= غير دعائية وهو ما لم يجزه النحاة. وكتب ناسخنا في هامش البيت الثاني في الأصل: فتى، وهي رواية الديوان مكان (إذا) التي انفرد بها الأصل، ويروى أيضاً (أخالي)، وفي غير كتابنا: كان الخبّر، وفي الأصل: يناله، وهو تحريف صوابه من جميع المصادر، والبيتان في رثاء أريد بن قيس أخيه لأمه ويريد بجعفر قومه؛ لأنه من بني جعفر بن كلاب بن ربيعة. وانظر: الأغاني (١٥/٣٦١).

(١) سورة الإخلاص: (٤) وقرأ بها حمزة وبرواية أبو عمرو ونافع وغيرهم. انظر السبعة ٧٠١، ومعجم الخطيب (١٠/٦٤٠) وعرض لها في: الحجة (٢/١٠٦، ٦٣/٤٦٣) بما يوافق كلامه هنا.
(٢) هي: كُفْءٌ وكُفُوٌ وكُفُوٌ وكُفُوٌ.

(٣) قراءة حفص عن عاصم، ويريد بالتخفيف هنا الهمزة لا التسكين.

(٤) من جُون، وسلف التعليق عليها في (٣٣-١)

(٥) الأصل: الكَمَاة والمرأة وكُفْئاً، وكلها تصحيفات لا تناسب الكلام، واللفظان من أمثلة سيبويه (٣/٥٤٥) وذكر أن التخفيف في مثلهما قليل، وذكرهما أبو علي في: التعليقة (٤/٤٤).

(٦) ذكر في: الحجة (١/٣٩٣) أن القياس مستمر في أن الهمزة عند تخفيفها تُلقي حركتها على الساكن قبلها.

(٧) سورة النمل: (٢٥) وقرأ بالتخفيف وفتح الباء عيسى وأبي. الكتاب (٣/٥٤٥) ومختصر القراءات ١٠٩، وإعراب القراءات الشاذة (٢/٢٣٧) والبحر (٧/٦٧). والأصل: الخبء، وهو تحريف صوابه من كلام أبي علي في الآية في: الإغفال (٢/٣٧٨) والحجة (١/٣٩٣، ٢/٤٥٢، ٥/٤٢١) وما تقدم والتكملة ٣٤، والحلبيات ٤٣.

فإن قلت: فهل يجوز فيمن قال: «كُفُوا أَحَدٌ» إذا خَفَّفَ العين (١) - كما تقول في (عُنُق): عُنُق - أن تقول: كُفُوا؛ كما كان يقول إذا حركَ العينَ فيقلبها واوًا؛ كما كان يقلبها مع ضمة العين؟

فالقول في ذلك جائزٌ علي قولٍ من قال: لَقَضُوا الرَّجُلُ (٢)، فكما لم يَرُدَّ الياء هنا وثبتت الواو؛ لأنَّ الحركة في تقدير الثبات؛ كذلك ثبتت الواو في (كُفُوا)؛ لأنَّ الحركة في نية الثبات، ولم نعلم أحداً ردَّ الياء في (لَقَضُوا الرَّجُلُ)، ويثبت جواز هذا الوجه لنية الحركة، وأنها محذوفةٌ بمنزلتها مُثَبَّتَةٌ أن من قال: (حُمِر) جمع (حِمَار) لم يَقُلْ: رُشِي (٣)؛ لأنَّ الحركة في تقدير الثبات عنده، فكأنهم ذهبوا إلى أنَّ القلبَ يلزمهم كما يلزم من ثقل، ومن ثم قالوا كلهم في الحرف الذي شدَّ: ثُنِي وثُنِي (٤)، ولم يَقُلْ من قال: حُمِر: ثُنِي (٥).

وقياسٌ / ٩٩ ب من قال: (رُيَا) (٦) فلم يعتدَّ بالهمزة وعامل اللفظ أن يقول: هذا كُفٌ فيُخَفِّفُها (٧) كما خَفَّفُها من قال: كُفَّءٌ كَرَقُل، وهذا لا ينبغي أن يُقاس لما ذكرناه من رفضهم لبَابِ (رُشِي)، فكانَّ الحركة في النية.

(١) يريد بالتخفيف هنا تسكين عين الكلمة.

(٢) قَضُوا جُلِبَت الواو لضم ما قبلها فلما سُكِنَت الضاد بقيت الواو لأنَّ الضمة مرادة منوية. وجاء المثال في: الكتاب (٣/٣٨٧، ٤/٣٨٦) والاصول (٢/٩٣، ٣/٢٥٧، ٣٦٠) والمنشورة ٢٨١، والبغداديات ٩٢، والتعليقة (٥/١١، ٥٩، ٨٨) والإغفال (١/٨٧، ٢/٣٤١) والحجة (٢/١٠٦).

(٣) في جمع رِشاء وهو الحبل، بل جُمِعَت على أرشية. وشرح عبارته في: الحجة (٢/١٠٦).

(٤) وهو البعير إذا طعن في السادسة، وذكره سيبويه (٣/٦٣٥) على نحو القلة في ما كُسِرَ على فُعْل تشبيهاً له بالأسماء.

(٥) قال سيبويه (٤/٤٢١): "وَمِنْ ذَلِكَ ثُنِيٌّ فَالزَمُوهَا التَّخْفِيفُ". وذكر أبو علي في: التعليقة (٥/١٤٥) أنه اقتصر على التخفيف.

(٦) في تخفيف رؤيا، وحكاها عن بعضهم سيبويه (٤/٣٦٨، ٤٠٤) فقال: فجعلها بمنزلة الواو التي ليست ببدل من شيء، وحكاها أبو علي في: الحلبيات ٥٥ ففسره بكلام طويل وبعضه في: التعليقة (٥/١٢٤) والإغفال (١/٨٧) والشعر ٣٢٢، والبغداديات ٩٢، وذكر في: الحجة (٤/٣٣٩) رواية كسر الراء، واللغة الفاشية عنده رؤيا عند التخفيف فلا يقلب الواو ولا يدغمها. وانظر معجم الخطيب (٤/٢٧٠).

(٧) أي يسكن عين الكلمة.

فإن قلت: فهل يجوز أن تُقلب واواً إذا سَكَنَ ما قبلها على قياس ما حَكَاهُ (١) مِنْ قولهم: سَوَّةٌ وَأَوْتَتْ (٢)؟ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي (كُفَّاء) فِي الْوَجْهَيْنِ جَمِيعاً، وَلَا فِي (الْحَبَاءِ) وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ فِيمَا كَانَ قَبْلَ هَمْزِهِ وَأَوْ سَاكِنَةً تَشْبِيهاً مِنْهُمْ لِلْوَائِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا بِالْمُضْمومِ مَا قَبْلَهَا فِي (أَبُو أَيُّوبَ)، فَلَمَّا شَبَّهُوا (أَبُو أَيُّوبَ) لِسَكُونِ وَائِهِ وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا بِوَائِ (مَقْرُوءَةٍ) فِي قولهم: مَقْرُوءَةٌ (٣)؛ كَذَلِكَ شَبَّهُوا (أَوْ أَنْتَ) بِ(أَبُو أَيُّوبَ) وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْحَرَكَتَانِ قَبْلَهُمَا، وَمِثْلُ (أَبُو أَيُّوبَ): دُوَيْبَّةٌ، فَهَذَا كَقَوْلِهِمْ: ثَوْبُكَرٍ، [و] (٤) كَقَوْلِهِمْ: عُوْدَاوُدَ، وَشَبَّهُوا مَا لَيْسَ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهُ مِنْهُ بِمَا حَرَكَةُ مَا قَبْلَهُ مِنْهُ.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ (٥): تَقُولُ: كُفُّوْ وَكُفَّاءٌ وَكِفَّاءٌ وَكَفَّاءٌ وَكَفَّاءٌ وَكَفَّاءٌ (كُفَّاءٌ) مُخَفَّفٌ (كُفُّوْ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لُغَتَيْنِ.

مسألة

١٠٠ / ١ (إِهْلِيلَجَةٌ) (٦) هَمْزُهَا زَائِدَةٌ، وَالْكَلِمَةُ ثَلَاثِيَّةٌ وَالْعَيْنُ مُكْرَّرَةٌ، وَلَمْ نَجِدْ شَيْئاً مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ كُرِّرَتْ لِأَمِّهِ الْأُولَى، لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ نَحْوُ: جَعْفَفَرٌ. [ع: يجب أن يريد أبو علي أنه لم يُكرِّر اللامَ الأولى مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ عَنْ غَيْرِ ادْغَامٍ، فَأَمَّا مَعَ الْادْغَامِ فَقَدْ جَاءَ كَثِيراً؛ نَحْوُ: عَدَبَسُ (٧) وَغَطْمَشُ (٨)].
أَبُو بَكْرٍ عَنْ ثَعْلَبٍ لِذِي الرِّمَّةِ:

(١) سيبويه في الكتاب (٥٥٦/٣) وانظر الأصول (٤٠٦/٢) وإعراب النحاس (١٧/٢).

(٢) يريد: سوءة أو أنت.

(٣) الكتاب (٥٤٧/٣) والمقتضب (٢٩٧/١) والأصول (٣٩٩/٢).

(٤) يقتضيها السياق.

(٥) في المجاز (٣١٦/٢): "كفوءاً وكفيئاً وكِفَّاءً واحداً"، وكذا حكاها في: الحجة (٤٦٣/٦) ثم حكى عن غيره كُفُّوْ كُفَّاءً.

(٦) ثمر يتداوى به، واختلف في: كسر اللام الثانية وفتحها. انظر الصحاح والتاج (هـ لـج).

(٧) بعير عدبَس: ضخم. تفسير غريب سيبويه ٢٣٧.

(٨) رَجُلٌ غَطْمَشٌ: كليل البصر.

وَأُخْتَيْنِ عَوْجَاوَيْنِ يَجْرِي عَلَيْهِمَا عَصَارَةٌ [عَيْذَانِ] (١) عَقِيدٌ وَمَائِعُ
 كَسِيَّتَيْنِ عُرْيَانَيْنِ ضَافٌ عَلَيْهِمَا قَمِيصَاهُمَا ضَيْقٌ جَدِيدٌ وَوَاسِعٌ (٢)
 فا: (عقيد ومائع) يَرتفعُ كلُّ واحدٍ منهما بالابتداء وخبره؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن
 يكونا جميعاً صفةً؛ لتنافي ذلك، وكذلك (ضيق وواسع).
 فأما (ضاف) ففي موضع جرٍّ؛ لأنه صفةٌ (للأختين)، ويرتفع (القَميصان) بهما،
 ويعود الذَّكرُ منهما إلى الموصوف، و(عليه) (٣) من صِفةٍ (ضافٍ)، قال أبو ذؤيب:
 تَضْفُو عَلَيْهَا قَصَارُهَا (٤)
 والجملة المحذوفة الخبر في البيت الأول صفةٌ (للعُصارة)، وهي في البيت الثاني في
 موضع نصبٍ على الحال من (قميصاهما).
 أبو بكر عن الأصمعي:

وَاحْتَمَلَ الْيَتَمَ فُرَيْخُ الثَّمَرَةِ (٥)

- (١) الأصل: عَيْذَانِ، والتصويب من الديوان.
 (٢) من الطويل، وفي الهامش كتب الناسخ: كليساً في: شعر ذي الرمة بعد البحث. والكاف تعني: كذا في:
 الأصل. وقد أثبت محقق ديوان ذي الرمة في هامش الديوان ١٢٩٨ هذين البيتين مع ثلاثة أخرى ونص على
 انفراد إحدى مخطوطات الديوان بإيرادها وأشير فيها إلى أنها من رواية ابن الأعرابي، وأن أبا رباح عزاهما إلى
 حسان بن ثابت. ولم أجدها في ديوان حسان.
 وبداية الأول هناك: وطلسان عوجاوان. وفيه أن معنى (عَيْذَانِ): قَطْرَانِ، وكسيتين: بأحلاسهما، وعريانين:
 يعني الرقاب والقوائم.
 (٣) كذا، والذي في البيت: عليهما.
 (٤) بعض بيت من الطويل، وتمامه:

مَوْشَحَةٌ بِالطَّرْتَيْنِ دَنَا لَهَا جَنَى أَيْكَةٍ تَضْفُو عَلَيْهَا قَصَارُهَا

- وهو لأبي ذؤيب في: شرح أشعار الهذليين ٧١ وتخريجه ١٣٦٧، وأنشده أبو علي في: الحجة (٥٢/٥)،
 (١٥/٦) على لفظ أَيْكَةٍ وعلى إضافة جنى إليها، وهنا على تعدية (تضفو) بعلى. وقال القتيبي في: المعاني
 الكبير ٧٢١: الطرطان طريقتان في ظهر الظبية، الأيكة: الشجر الملتف، تضفو: تتسع وتفضل فإذا ضفا
 القصار فكيف بالطوال؟
 (٥) من الرجز، وجاء بلا نسبة في: الجمهرة ١١٦٦، والمخصص (١٦٥/٨) وفيه أن الثمرة أصغر ما يكون من
 الطير يجرس الزهر كالنحل، وأنشده أبو علي في: الحجة (٢٤٦/٥) على أن احتمله وحمله بمعنى قَوِيٍّ
 عليه، وشرح البيت بأنه استقل بنفسه واحتمل طلب قوته وفارق ما كان عليه من اليتيم، وسيكرره مع ثانٍ
 في (١٣٨-١).

وفسره بأنه استقل وأطاق وقوي. / ١٠٠ ب وهذا لما يقوي ما يقوله أبو الحسن أن ما يروى: «إذا كان الماء قُلْتَيْنِ لم يَحْمِلْ خَبَثًا»^(١)؛ أي: لم يَقْوَلِ قُلْتَهُ؛ لأنَّ (حَمَلَ) و(احتمل) بمعنى؛ لقوله:

واحتَمَلَ الْيَتَمَ فُرِيخُ التَّمْرِ

وحكى سيبويه^(٢) أن (افْتَعَلَ) قد يُراد به ما يراد ب(فَعَلَ)، وأحسبه قال^(٣): من ذلك: شَوَى واشتوى.

وأنشد أيضاً أظنُّ عن ثعلب^(٤):

أَمَّا وَاللَّهِ غَيْرَ قَلِيٍّ لِلْيَلَى وَلَكِنْ يَا لَهُ يَا سَاءَ مُبِينَا
لَقَدْ جَعَلْتُ مَنَازِلُ دَمْنَتَهَا وَأُخْرَى لَمْ تُدَمِّنْ يَسْتَوِينَا^(٥)

(١) في مسند الإمام أحمد ٤٠١: بسنده "عن ابن عمر قال سمعت النبي ﷺ يُسأل عن الماء يكون بارض الفلاة وما يتوبه من الدواب والسباع؟ فقال النبي ﷺ: إذا كان الماء قُلْتَيْنِ لم يَحْمِلْ الْخَبَثَ". ومثله في: الترمذي (٩٧/١) وسنن أبي داود (٢٦/١) وأورده أبو علي في: الحجة (٢٤٦/٥) بلفظ (قُلْتَيْنِ أو خمس قلال)، وسيدكرة ثانية هنا في (١-١٣٨). وفي الترمذي: القلة هي الجرار والقلة هي التي يُسْتَقَى فيها. والمعنى الذي حكاه أبو علي عن أبي الحسن رده السبوطي في: شرح سنن النسائي (٤٧/١) وذهب إلى أن معنى (لم يحمل): يدفعه عن نفسه ولا يقبله، وأن تفسيره في الرواية الأخرى: لم ينجسه شيء.

(٢) الكتاب (٧٤/٤).

(٣) ظاهر كلامه في (٧٤-٧٣، ٦٥/٤) في (اشتوى) قد يَرَدُّ ذلك لكنه أراد كما فهم ذلك المبرد في: المقتضب (١٠٢/٢) وابن السراج في: الاصول (١٢٦/٣) والسيرافي في: شرحه (العلمية ٤/٤٤٥، ٤٥٢) ويومئ إليه ما في: التعليقة (١٣٩/٤) وغاب ذلك عن ثعلب وابن درستويه في تخطئة العامة في ذلك. انظر تصحيح الفصيح ٥١٦.

(٤) جاء في اللسان أن المنشد يعقوب أي ابن السكيت.

(٥) من الوافر، وهما بلا نسبة في: الزهرة ٤٥٧ ورواية الثاني فيه:

لقد جعلت دواوين الغواني سوى ديوان حبك يُمَحِينَا

وهو بلا نسبة في: اللسان والتاج (دمل) برواية:

وقد جعلت منازل آل ليلي وأخرى لم تُدْمَلْ يَسْتَوِينَا

ولجنون ليلي في: ديوانه ٢٢٠ هذان البيتان:

أما والله غير قلى وبغض أسرو لم أزل جزعاً حزيناً

لقد جعلت دواوين الغواني سوى ديوان ليلي يُمَحِينَا

أي: صرتُ من الخوفِ لا أقِفُ على دارها كما كنتُ أفعلُ.

فا: فأمّا قوله: (غيرِ قلى) فيَجوز فيه الرفعُ والنصبُ، فالرفعُ على أن تجعل المبتدأ محذوفاً، واللامُ الداخلةُ لامَ الابتداءِ المتلقيةُ للقسمِ محذوفةٌ، ونظيره: (لاها الله ذا) (١)؛ كانه لو أظهر كان: لتركي ليلي غيرِ قلى، أو: أمرى غيرِ قلى.

والنصبُ على: والله لأعرضتُ أو لصددتُ غيرِ قلى؛ أي: غيرِ ذي قلى ولكن يائساً، فحذف الجملةَ المقسمَ عليها؛ لأنَّ في الكلام دلالةً عليها؛ ولأنَّ المنتصبَ عنها إذا ذكر دلُّ على الجملة، وهذا قليلٌ في استعمالهم فيما علمناه، إلا أنه على هذا يتجه.

فأمّا قوله: (يا له يائساً مبيناً) فلا تكون فيه الهاء كالتي في (رُبُّه رجلاً) (٢)؛ / ١٠١ لأنَّ الرجل في (رُبُّه رجلاً) ونحوه لا يُوصَف؛ ولأنهم قد قالوا:

فيا لك من ليلٍ كأنَّ نجومَه (٣)

فكما أنَّ الكافَ للمخاطب كذلك تكونُ الهاءُ للغائب، ولا تكونُ مما أُضْمِر على شريطة

= والثاني برواية الزهرة وديوان المجنون جاء في الورقة ٧٥ منسوباً لخارجة بن فليح. دُمِنَتْها من الدمنة وهي أثَرُ الدار وما سُود بالرماد وغيره، فكان المعنى: أثرت فيها بالإقامة، كذا قال المازوني في: شرح الحماسة ١٣٢٩ (١) القول في: الكتاب (٣/ ٤٩٩، ٥٠٣) والمقتضب (٢/ ٣٢١) والأصول (١/ ٣٩٥) والإغفال (١/ ٣٩٥) والحلبيات ٧٨، والعسكرية ١٣٠، والتعليقة (٤/ ٦) وسر الصناعة ١٣٣، وورد في بعض الأحاديث عبارة (لاها الله إذن) فخطأ بعض النحاة هذه الرواية وراوا أنَّ صوابها (ذا) مكان (إذن). انظر الأقوال فيها في: عقود الزبرجد (٢/ ٣٨٨). ومعنى العبارة: والله ذا، وما أخذ به أبو علي هنا وفي الإغفال والعسكرية هو قول الخليل الذي يرى (ذا) من جواب القسم وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره الأمر، والأخفش يجعل (ذا) من جملة القسم. انظر شرح السيرافي (العلمية ٤/ ٢٤٠) والمخصص (١٣/ ١١٣).

(٢) الكتاب (٢/ ١٧٦-١٧٨) والمقتضب (٣/ ٦٧) والأصول (١/ ٤١٩، ٢/ ٢٩٩) والإغفال (٢/ ٣٣٣) والحلبيات ٢٣٣، ٢٤٤، والبصريات ٦٩٤، والخصائص (٢/ ٢٠) وسر الصناعة ٣١٤، والهاء فيه إضمار قبل الذكر على شريطة تفسيرها بالنكرة بعدها.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بِكُلِّ مُغَارِ الْقَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبَلِ

وهو لامرئ القيس من معلقته في: ديوانه ١٩، والكامل ٩٩٢، وشرح القصائد الطوال ٧٩، والخزانة (٣/ ٢٥٤) وشرح أبيات المغني (٤/ ٣٠١) وغيرها. والشاهد على أنَّ اللام للاستغاثَة اتصلت بالكاف فتقبل أن تكون للمستغاث له وبه، وعرض لها في: الإيضاح ٢٥٠.

التفسير، فالهاء في (يا له) للياس؛ أي: تعال فإنه من [أيامك] (١)؛ أي: إذ كنت لا أقدر عليها فالياس يُريحُ منها، فاللام على هذا للاستغاثة؛ لأنه مدعو وليس بمدعو إليه. ولو أظهرت الاسم فقلت: يا للياس، لفتحت اللام معه؛ ألا تراك لا تدعو شيئاً من أجل الياس، وإنما تدعو الياس نفسه.

فأما (ياساً مبيناً) فحال من المنادى؛ كما تقول: يا زيد رجلاً صالحاً. فإن قلت: فكيف وجه دخول (من) في قوله: (من ليل) [بيض] (٢) أبو بكر لنصيب:

وقالوا عهدناه وفي كل ليلة يحلُّ به من طالب العُرف راكب (٣) يحتمل (طالب العُرف) أن يكون (طالبي) فحذف ياء الجميع لالتقاء الساكنين، فيكون (الراكب) واحداً من الجملة؛ كما تقول: يحلُّ به من الطلاب ناس. والآخر أن يكون (الراكب) هو (الطالب)؛ كما تقول: تلقى من زيد الأسد (٤)، و: يابى الظلامة منه النوفل الزفر (٥)

(١) من عبارات سيبويه في: الكتاب (٢/٢١٧).

(٢) لم يكمل كلامه، وانظر الخزانة في وجه (من) في البيت.

(٣) من الطويل، وهو لنصيب في ديوانه ٥٩ برواية:

فقالوا تركناه وفي كل ليلة يطيف به من طالبي العُرف راكبُ

وتخرجه ١٦٢-١٦٤، ورواية (طالب) التي يدور عليها الكلام هي رواية الأغاني (١/٣٤٨)، وأنشده أبو علي

في: الشعر ٣٤٨ عن شيخه ابن السراج الذي ذكره هنا بكنيته، وكلامه في الكتابين واحد مع اختصاره هنا.

(٤) يريد التجريد، وقد مرت العبارة في (٩٧-١) بلفظ (لتلقين به الأسد)، وانظر التعليق هناك و(١٦-ب)

(٥) عجز بيت من البسيط، صدره:

أخو رغائب يعطيها ويسألها

وهو لأعشى باهلة في: الأصمعيات ٩٠، والغريب المصنف ٧١٢، والكامل ٨٠، والخزانة (١/١٩٠) وبلا

نسبة في: أضداد ابن الأنباري ٢٥٢، والإعراب المنسوب ٦٦٦، وأنشده أبو علي في: الشعر ٤٨٤ والشيرازيات

٢٨٦، والبصريات ٢٤٨ على أن المعنى: يابى الظلامة لأنه نوفل زفر، فهو يريده بعينه لا أحداً آخر وهذا

التجريد، وأول من وجدته ذكر هذا في البيت المبرد في الكامل. أخو الرغائب: أي يعطي ما يرغب فيه

الرجال ويحرصون عليه، النوفل: الذي يدفع الضيم وهو من التنقيل، الزفر: المستقل بالاثقال القوي عليها،

من: الخزانة والاشتقاق ٥٣

١٠١/ ب ويكونُ (طالب العرف) اسم الجنس؛ كقوله:

أو تُصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلِّي^(١)

وكقولك: نِعَمَ الرَّجُلُ، وَنِعَمَ غُلَامُ الرَّجُلِ.

ويكون أفردَ (الراكب) حيث كان الأول في المعنى، وإن كان المرادُ به الكثرة؛ لأنَّ الأولَ على لفظ الواحد، فإذا حُمِلَ على هذا كان أفخَمَ في باب المدح.

ولو جاز القياسُ على (الجميل) و(الباقِر) (٢) فجُعِلَ (راكبٌ) على ذلك كان وجهاً، ولو جعلته (٣) صفةً لـ (قَبِيل) و(فَرِيق) كان وجهاً. قال: ﴿سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾ (٤)، وقال: ﴿وَقَطَعْنَا دَابِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾ (٥).

أُنْشِدَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ:

فَاعْجَلْ بِغَرْبٍ مِثْلٍ دَلِوِ طَارِقٍ

تُبْذَلُ لِلْجِيرَانِ وَالْأَصَادِقِ (٦)

(١) الرجز لمنظور بن مرثد من أرجوزته التي جمعها د. رمضان عبد التواب في مجلة مجمع القاهرة ج ٢٩ ص ٢١ وتخرجه ٢٢١، ومنه: الخزانة (١٢٥/٦)، وهو بلا نسبة في: الأصول (٤٥٢/٣) والتمام ١٣٧، والمبهج ٨٧، وأنشده أبو علي في: البصريات ٣٥٩، ٧٣٩، والشعر ٤٨٤، والشيرازيات ٣٠٢، والحجة (١٥١/١) والخلبيات ١٧٥، والعضديات ٢٣٧، والعسكرية ٢٢٢ على أفراد اللفظ وهو جمع في المعنى لأنَّ أَل جنسية في (الظاعن والمؤلي) فالمعنى: الظاعنين المؤلّين، وقد حكى هذا في العسكرية عن المازني.

(٢) هما من أمثلة سيبويه (٢٦٠/١) على اسم الجمع، وذكرهما أبو علي في: الحجة (٣٥٦/٦) والشيرازيات ٣٥١، والتكملة ١٠٨، والبغداديات ٤٧٥، والجميل: اسم جمع لقطيع الجمال برعاتها، والباقر: اسم جمع للبقر.

(٣) يعني لو جعلت (راكب).

(٤) سورة المؤمنون: (٦٧) يحمل الآية على أنَّ (سامراً) اسم فاعل يراد به الكثرة، كما صرح في: الشعر ٤٨٢، والبغداديات ٤٧٦، والشيرازيات ١٢٥، والحجة والتكملة، وفيها أقوال آخر. انظر: الطبري (٢٣٠/٩) وتبيان العكبري ٩٥٨.

(٥) سورة الأعراف: (٧٢)، وكتب الناسخ أعلى (كذبوا) صح، وفي هامش الأصل: كذلموا صح، لعله يريد أنَّ ما في المتن صحيح وفي الثانية أنه كذا في الأصل و(ظلموا) أيضاً صحيح. والحق أنَّ ما في المتن صحيح لا شيء فيه، وما في الهامش غير صحيح لأن (ظلموا) جاءت في الآية (٤٥) من سورة الأنعام ولفظها: "فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا"، وهي التي ذكرها في: الشعر ٤٨٥ بعد آية المؤمنون على أنَّ (الدابر) فاعل يراد به الكثرة. والدابر الأصل أو آخر القوم الذي يدبرهم. البحر (١٣٤/٤).

(٦) من الرجز، وهما لعمارة بن طارق الضبي في أراجيزه (أراجيز المقلين القسم ٢) ص ٤٣٠-٤٣١، واللسان =

الأصادق: جمع أصدقاء؛ مثل: قاصِعاء وقَوَاصِع (١)؛ حُذِفَت العلامةُ كما حُذِفَت
التاءُ في (أرانب) (٢)، وكر (أُسْقِيَة وأساق) (٣)، ومنه قولُ أوس:
ما فيهِمُ نازِعٌ يُروِي أَفَارِقَهُم (٤)
يُرِيدُ جَمَعَ (فريق).

وفي الوجهين اللذين أجزنا يكون (لقد جعلت منازل) (٥) على يمين أخرى.
فإن قلت: فهل يجوز أن أجعل قوله: (لقد جعلت) متعلقاً بهذا القسم الظاهر؟ فإن
ذلك يستقيم؛ لأن في قولك: (أما والله) دلالة على (أخلف) فيحمل (غير قلى) على
الحال؛ أي: غير ذي / ١٠٢ قلى، وينتصب الحال عما دل عليه الحلف من معنى
الفعل؛ كما جاز أن يحمل المصدر عليه في قوله:

وإني قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لَأَمِيلُ (٦)

= والتاج (صدق)، والأول مع أبيات آخر لعمارة في اللسان والتاج (فرق)، وجاء في: التنبيه والإيضاح
(٥٣/٢) واللسان والتاج (مسد) أنه نُسِبَ لعمارة و عُقْبَةُ الهُجَيْمِي وهو بلا نسبة في: النوادر ٣٩١، وفي
المنصف (٥١/٣) نقلاً عن أبي علي.

(١) القاصِعاء جحر لليربوع. وفسر سيبويه (٦١٨/٣) جمعه على فواعل بأنه شبه بفاعلة لأنهما ينتهيان بعلامة
التانيث، فجعل أبوعلي أصدقاء مثلها لختمها بعلامة التانيث. ومثل أبوعلي بقاصِعاء للأمر نفسه في:
الشيرازيات ٥٣٨، وعنه في: المصباح ١٤٥٤

(٢) في جمع أرنبه وهي طرف الأنف.

(٣) من أمثله في باب جمع الجمع في: التكملة ١٧٥

(٤) من البسيط، وهو بتمامه:

ما فيهِمُ نازِعٌ يَروِي أَفَارِقَهُ بذِي رِشَاءٍ يُوَارِي دَلْوَهُ اللَّجْفُ

ولم أجده في ديوان أوس وفيه ص ٧٥ أبيات على الوزن والروي نفسيهما، والشاهد بلا نسبة في: الفائق
(٢٤/٣) والتاج (فرق). النازع من نَزَعَ الدلو أي استقى بها، اللجف: الحفر في في أصل كناس الوحش، أو
الناحية من الحوض يأكله الماء فيصبح كالكهف.

(٥) في بيتي المجنون أو خارجة السالفين قريباً.

(٦) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

إني لَأَمْنُحُكَ الصَّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لَأَمِيلُ

وهو للأحوص في: ديوانه ٢٠٩، والكتاب (٣٨٠/١) ومجاز القرآن (١٦٢/٢) والزاهر (١٢٣/١)
والخزاة (٤٤/٢) وبلا نسبة في: المقتضب (٢٣٣/٣، ٢٦٧) ومعاني النحاس (٢٢٨/٤) وغير ذلك =

وتعطف قوله: (ولكن) على ما في معنى (غير) من النفي، وتجعل (لقد جعلت) متعلقاً بهذا القسم الظاهر.

مسألة (١)

لما صار جمع (ذؤابة) إلى (ذائب) (٢) بكثرة الأمثال، ولم يكن إلى تغيير ألف التكسير سبيل لأنها علامة، ولا إلى تغيير الهمزة الآخرة؛ لأنها لا تُغَيَّرُ إِلَّا فيما اعتلت لامه نحو: مطايا وهراوى، وجب إبدال الأولى ولم تبدل ياء لقربها من الألف، فأبعدت إلى الواو. فإن قلت: فقد قالوا: مطايا، فإنما ذاك لتفريق بين ما ظهرت الواو في واحدته نحو: إداوة وهراوة، وبين ما لم يظهر نحو: مطية وسرية.

مسألة

مما يدل على أن (نعم) و(بئس) لا يعملان إلا في اسم عام (٣) ولا يُسندان إلى مخصوص استحسان الجميع نحو: نعم المرأة هند، مع امتناعهم من (قام هند) (٤)، فجرى ذلك مجرى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ (٥)، وجاء نساء (٦)

فلذلك / ١٠٢ ب أسندت (نعم) إلى (هند) من غير تأنيث.

= كثير، وأنشده أبو علي في: العضديات ١٨١ على أن (أميل) بمعنى مائل، وهنا على أن (قسماً) مصدر منصوب بالقسم المفهوم من مجموع الكلام بتقدير: أقسم قسماً.

(١) أشار سيبويه (٤٦١/٣) إلى ما في ذائب، وذكرها أبو علي في: التعليقة (٣١٣/٣) والحلبيات ٥١-٥٤، والبغداديات ٢٢٨، وهنا في (١٠٩-ب)، وكلامه هنا هو أتم ما قاله فيها، وبعضه من: الأصول (٣٤٠/٣)، وانظر: شرح الشافية للرضي (٢١٣/١) والصحاح (ذائب).

(٢) يريد أن ذائب أصل الجمع ذوائب.

(٣) أي اسم جنس كما صرح في (٩٣-ب، ١٠١-ب).

(٤) حكى سيبويه عن بعض العرب: قال فلانة، وحمله النحاة على أنه ساقه مساق الرديء، وأجاز الفراء وابن سعدان الكوفي: قام جاريتك، انظر الكتاب (٣٨/٢) ومعاني الفراء (٣٦٢/١) ومختصر ابن سعدان ٤٤، وقول أبي علي في: التكملة ٨٦، والمنشورة ١٤٣، موافق لما ذكر هنا وما يأتي في (١٥٥-ب).

(٥) سورة يوسف: (٣٠) وفي التكملة ٨٩: "فأما فعل الجمع إذا تقدم الفاعل فقد يُذكر ويؤنث لأن تأنيث الجمع ليس بحقيقة"، ومثله في: الحجة (٣٠٥/٢، ٣٢١/٣، ١٥/٥).

(٦) بعض بيت من الطويل، وقامه:

مسألة

يَدُلُّ على تَمَكُّنِ الظَّرْفِ في الصَّلَةِ وقُوَّةِ شَبَهِهِ بالفعل استقلالُ الصَّلَةِ به (١)، ثم حُمِلَت الصِّفَةُ في ذلك عليه لِكَوْنِهِمَا مَخْصُصَتَيْنِ (٢).

فإن قلت: فقد يَجْرِي مجرى الفعل في غير الصلة. فليس بشيء؛ لأنَّ كلَّ موضعٍ عَدَا الصِّلَةَ قد يَجُوزُ أن يُلغَى فيه، وهو في الصِّلَةِ لا يُلغَى، فصار لذلك بمنزلة الفعل. وليس لك أن تقول: إِنَّهُ يُؤكِّد ما فيه كما يُؤكِّد ما في الفعل؛ لأنك قد تُؤكِّد ما في اسم الفاعل، وإن لم تستقل به الصِّلَةُ.

مسألة

لم يَقُولُوا: مررتُ بهما أجمعين (٣)؛ كما قالوا: كِلَيْهِمَا؛ لأنَّ تعريفَ (أجمع) كَتَعْرِيفِ الأعلام؛ يَدُلُّ عليه: (مررتُ به أجمع) فلم يَصْرِفْ وهو على وَزْنِ الفِعْلِ. وليست (جَمْعَاء) كـ (حَمَاء)، إنما هي كـ (صَحْرَاء)، فإذا أُجْرِيَ مُجْرَى العَلَمِ لم يُشَنَّ لَعْلًا يَتَنَكَّرُ. فإن قلت: فَهَلَّا تُنِّي كما تُنِّي (زَيْد) وعُرِّفَ باللام كـ (الزَيْدَيْن)؟ فَلأنه ليس عَلَمًا مُحْضًا؛ أَلَا تَرَى أنه ليس بمَوْضُوعٍ على شيء / ١١٠٣ بَعَيْنُهُ، وأنه يُوصَفُ به المضمَرُ؛ كما يُوصَفُ به المظهر العَلَمُ وغيره من ضروب المعارف، وهو في إجرائك إِيَّاه على المضمَرِ على حَدِّ مُجْرَاهِ على المظهر؛ أَلَا تَرَى أنه لا يَسْتَقِيمُ أن تَجْعَلَهُ بدلًا من الهاء؛ لأنَّ البَدَلَ في تقدير تَكْرِيرِ العامل معه، والعاملُ مع هذا لا يَسُوع؛ لأنه لا يَكُونُ إِلَّا تَابِعًا، فلمَّا خَالَفَ العَلَمُ مِنْ هَذَا الوجه - وكانت التثنيةُ في العَلَمِ تُوجِبُ خُرُوجَهُ إلى ضربٍ واحدٍ من الأعلام، وهو ما تَعَرَّفَ [بالألف واللام] (٤) - لم يَجْزُ ذلك كما يَجُوزُ في

= وجاء نساء الحي من غير امرأة زَفِيْفًا كما زُفْتُ إلى العَطَنِ البَقَرُ

وهو للأفوه الأودي في: ديوانه ٧٠، امرأة: الأمر، الزفیف: السرعة، العطن: مبرك الإبل.

(١) هذا أحد وجوه ذكرها في: الشبه بينهما في: الإغفال (١ / ٣٣٠) والشعر ٩١

(٢) في الأصل بضبط اسم المفعول والصواب اسم الفاعل، والانصب مخصصين بالتذكير لأنه يريد الظرف

والصفة. وانظر شَبَه الصِّفَةِ بالصِّلَةِ في: الشعر ٤١٨

(٣) في الأصل بضبط الجمع وصوابه التثنية لأنَّ الكلام فيها.

(٤) يقتضيها السياق وأظنها سقطت لانتقال النظر من اللام إلى لم.

العلم لمخالفته له في الواحد؛ ولأنه لو ثني اختص بضرب واحد من التعريف، ولم يكن في واحده كذلك، فكانت تكون تثنيته مخالفة لواحد.

فإن قلت: فإن تثنية العلم مخالفة لواحد أيضاً؛ ألا ترى أن تعريف (جعفر) ليس من تعريف (الجعفرين) في شيء، ولم يُكره ذلك ولم يُرفض، فهلاً لم يُرفض ذلك أيضاً في (أجمع) وإن كان يؤدي إلى الخلاف؟

قيل: إن المعارف قد تنتقل من ضرب إلى ضرب آخر؛ ألا ترى أن المظهر قد تضرر، فينتقل تعريف الإظهار إلى تعريف الإضممار، وهو ضرب آخر، و(أجمع) لم يكن على ضرب واحد من التعريف في حال إفراده؛ ألا ترى أنه يجري على المظهر والمضمّر والعلم والمبهم، فلو ثنيته لنقلته وهو يصلح لضروب / ١٠٣ ب من التعريف كثيرة إلى ضرب واحد منه، فكان يكون بذلك مخالفاً لسائر المعارف؛ لأنها إنما تنتقل من ضرب إلى ضرب، وليس فيها ما يصلح لضروب فينتقل إلى ضرب، فلما كانت التثنية فيه تؤدي إلى ما لا نظير له في أصول كلامهم رُفض.

فإن قلت: فهلاً لم يجر جمعُه كما لم يجر تثنيته؛ لأن هذا الجمع على حدّ المفرد؛ كما أن التثنية كذلك؟ قيل: الجمع أشبه من الواحد بالتثنية، فكأنه لم يُكره الجمع فيه كما كُرِهت التثنية إذا كان على حدّ الواحد؛ ألا ترى أنه قد تُصاغ أسماء كثيرة للجمع كما تُصاغ الآحاد، وأنّ الجموع المكسرة كلّها كالأحاد، وأنّ هنا جموعاً كثيرة مكسرة لا واحد لها؛ مثل: أبابيل (١) وعباديد (٢).

وعَدَلُوا في أشياء كثيرة عن التثنية إلى جمع من لفظ آخر؛ نحو: ذو مال وأولو مال، وذا و[ذان] (٣) وألاء، وامرأتان وثلاث نسوة، وقالوا: اللذان، فأعربوا، ثم قالوا: الذين، فعادوا إلى البناء كالواحد.

(١) الأبابيل: جماعة في تفرقة أو جماعات متتابعة، وما أخذ به أبو علي هو قول الأخفش في: معانيه ٢٩٦،

٥٨٢، وبعضهم أثبت لها مفرداً. انظر الأقوال في: إعراب النحاس (٢٩١/٥) وسر الصناعة ٦٠٩

(٢) الفرق من الناس والخيال الذاهبون في كل وجه، وأجازوا فيه مفرداً ذكر ابن جني في: سر الصناعة ٧٥٤ أن العرب لم تنطق به.

(٣) رسمها في الأصل: ذاة.

وكان أبو بكر يقول: لهذا جُعِلَ الواو للجميع في الرفع ولم يُجْعَلْ للتثنية؛ لأنَّ الجَمْعَ بالواحد أشبه.

فإن قلت: فقد قالوا: مِذْرَوَان (١) وَثَنَايَيْن (٢) وكِلا؛ كالْجُمُوع نحو: كُلُّ / ١١٠٤ وفريق، في أنه صِيغٌ للتثنية كما صِيغَ غَيْرُهُ للجَمْع. فإنَّ ذلك يَقِلُّ بالإضافة إلى ما جاء في الجمع، وَمِنْ ثَمَّ ذَهَبَ البغداديون (٣) - فيما أرى - إلى أنَّ (كِلا) لَفْظٌ تَثْنِيَّةٌ؛ وإنَّ لم يَكُنْ ذلك صواباً عندنا.

مسألة

لَمَّا كَانَتِ الصِّفَةُ كَأَنَّهَا جُزْءٌ مِنَ الْمَوْصُوفِ جَازَ إِذَا تَضَمَّنَتِ الصِّفَةُ مَعْنَى الْجُزْءِ أَنْ يُجَابَ بِالْفَاءِ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ (٤). وعلى هذا إجازة محمد (٥) (المرأة التي أتزوجها فهي طالق)؛ جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ، وَلَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِي (هذه المرأة) (٦).

(١) المدروان طرفا الآلية، وهما مما لم ينفرد له واحد. وهو وثنايين من أمثلة سيبويه (٣/ ٣٩٢) على ذلك.
(٢) على حكاية قول العرب: عقلتُ البعير بثنائين، أي شددتُ يديه جميعاً بحبل أو بطرفي حبل. وذكره أبو علي في: البصريات ٨١٢، والشعر ١١٩، والحلييات ٣٤١
(٣) حكى هذا القول أبو علي في: الشيرازيات ٤١٣، والشعر ١٢٦ ولم يَعْزُزه لأحد وكذلك فعل ابن الأنباري في المذكر والمؤنث (٢/ ٢٧٥) غير أنَّ الجوهري في الصحاح (كلي) نسبته للفراء وجاء منسوباً له أولئكوفيين في: الإنصاف ٤٣٩، وشرح الكافية للرضي (١/ ٩٣) وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٤، والمقاصد الشافعية (١/ ١٦٤) وتفسير القرطبي (١٠/ ٢٦١) والخزانة (١/ ١٤٣) وجاء في: معاني الفراء (٢/ ١٤٢، ١٨٤) بعض ذلك، وقد رَدَّ أبو علي هذا القول مفصلاً في الشعر والشيرازيات، واقتصر في: الإغفال (١/ ٧٨) والبغداديات ٥١٩، والبصريات ٧٨٧ على قول البصريين بأنَّ (كِلا) مفرد لفظاً مثني معنى، وحكى ابن جني في: سر الصناعة ١٥٢ عنهم الإجماع على ذلك.

(٤) سورة الجمعة: (٨) ولأبي علي في الآية قول آخر، انظر ما سلف في (٤٧-ب) والتعليق عليه.
(٥) محمد بن الحسن الشيباني الحنفي صاحب أبي يوسف صاحب أبي حنيفة (١٣٥-١٨٩) وفيات الأعيان (٤/ ١٨٤). وانظر هذا القول عند الأحناف في: البحر الرائق (٣/ ٧) وحاشية رد المحتار (٣/ ٣٧٨) وأصول السرخسي (٢/ ٣٢٢) وذكره أبو علي في: الحجة (١/ ٤٧).
(٦) أي: هذه المرأة التي أتزوجها فهي طالق. وجواز الأولى فسره في: الحجة بأنَّ الجزء يوجب الشيع والإبهام واستغراق الجميع، ومنه نعلم أنَّ المنع في الأخيرة لما في اسم الإشارة من تعيين لا يتسق مع الجزء.

ومن ثم أجاز يونس^(١) النُدبة في الصِّفة، ويشهدُ عليه للخليل أن الصِّفة في النداء خاصة ليست كالموصوف. ألا ترى أنها لا تُبنى مع المفرد إذا جرت صفةٌ عليه. وكذلك عندي أن صفةَ الفاعلِ والمبتدأ ونحوه ضربٌ من الارتفاع زائدٌ على الخمسة التي حصرها الشيخ^(٢).

حدَّثنا أبو الحسين^(٣) قال: حدَّثنا الفضلُ بنُ حُبَاب^(٤) قال: حدَّثني أبو عثمان المازني قال: حدَّثني الأخفشُ قال: لما مات سيبويه دَخَلْنَا منزله وفتشنا كُتُبَه، فما رأيتُ / ١٠٤ ب شعراً إلا منسوباً إلى قائله، حتى رأيتُ كتاباً مكتوباً على ظهره: قلتُ:
سَأَشْكُرُ عَمَرًا إِنْ تَرَأَخْتُ مَنِيَّتِي أَيَادِي لَمْ تُمَنَّ وَإِنْ هِيَ جَلَّتِ
أَخًا غَيْرَ مَحْجُوبِ الْغِنَى عَنْ صَدِيقِهِ وَلَا مُظْهِرِ الشُّكُوفِ إِذَا النُّعْلُ زَلَّتِ
رَأَى خَلَّةً^(٥) مِنْ حَيْثُ يَخْفَى مَكَانُهَا فَكَانَتْ قَدْ ذَى عَيْنِيهِ حَتَّى تَجَلَّتِ^(٦)

(١) الكتاب (٢٢٦/٢) وخطأه الخليل الذي يمنع ندبة الصِّفة، وحكى المبرد تخطئته عن جميع النحويين، وناقشه أبو علي فيما حكاه عن يونس. انظر المقتضب (٢٧٥/٤) والأصول (٣٥٨/١) والبصريات ٦٨٠، والمنشورة ٢١٥، وكتابتنا (٢١-١) والإنصاف ٣٦٤، والارتشاف (١٤٤/٣).

(٢) يربد شيخه ابن السراج الذي جعل الأسماء المرتفعة خمسة أصناف بينها في: الأصول (٥٨/١) والموجز ٢٩ وأفرد أبو علي الصِّفة من بين التوابع لأنه يأخذ بما حكاه في: الحجة (٤٠/١) من قول الأخفش إن الصِّفة لا يعمل فيها عامل الموصوف بل هي تابعٌ لإعرابه لأنها نعت، لذا كانت الصِّفة ضرباً سادساً في المرفوعات عند أبي علي.

(٣) لم أجد فيمن يروي عن أبي خليفة من يُكنى بهذا إلا محمد بن محمد بن بكر الهزاني كما جاء في: أمالي الطوسي ٣٩٩ ومواضع أخرى منه، ووجدته ذكر بلا كنية في: تذكرة الذهبي ١١١٩، وشرح مايقع فيه النصحيح ٣٨٩، وفي شيوخ رباح بن علي بن موسى في: تاريخ بغداد (٤٢٩/٨)، وذكر ابنه أبو عمرو محمد في: السير ٩١٣ في ترجمة أخيه أبي الحسين وهو أبو روق أحمد المتوفى بعد ٣٣٢، وهو أشهر من أبي الحسين، وأفدت من الأصول النحوية والصرفية (٤٨/١) أن أحمد من شيوخ أبي علي في: الحجة (٢٠٥/٤، ٦٤/٢).

(٤) الفضل بن الحباب الجمحي البصري أبو خليفة المحدث الأديب الأخباري (٢٠٦-٣٠٥). المعجم ٢١٧٤، والسير ٣٠٢٩.

(٥) بهامش الأصل: خ خلتي. أي أنها رواية نسخة أخرى.

(٦) من الطويل، وهي مشهورة في كتب الأدب واختلف في قائلها فنسبت إلى أبي الأسود وعبد الله بن الزبير وإبراهيم الصولي وغيرهم. انظر ديوان عبد الله بن الزبير ١٤١، وسمط اللآلي ١٦٦.

أنشدني:

تَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الْوَضِيفَ وَسَاقَهَا أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤَيِّدٍ (١)
قال ابن دُرَيْدٍ (٢): رواه: تَرَّ الْوَضِيفَ، وَغَيْرُهُ: تَرَّ الْوَضِيفُ، وَأَتَرَّرْتُهُ أَنَا.
أنشد أبو زيد:

أَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءٍ قَيْسٌ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ لَا يَدْرِي بِمَا هُوَ قَابِضٌ (٣)
ولم يقل: ما هو قابضٌ عليه؛ لأنه تَقَدَّمَ ذِكْرُ حَرْفِ الْجَرِّ، وهذا يُؤَكِّدُ إِجَازَةَ سَيْبَوِيهِ (٤):
(عَلَى مَنْ تَمَرَّرَ أَمْرًا). وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: أَرَادَ (قَابِضُهُ) فَحَذَفَ، وَالْأَوَّلُ كَأَنَّهُ أَشْبَهُ.

مسألة

[ع: قال أبو علي في (المرِّي) (٥): ناقةٌ مرِّيٌّ، هو (فَعِيلٌ)، وامتنع من أن يكون /
١٠٥ (فَعُولًا) البتة، فقليل له: إِنَّ أبا عثمان (٦) أجاز في المرأة البغي أن تكون (فَعِيلًا)
وأن تكون (فَعُولًا)، فأقام على الامتناع من إجازة ذلك فيها.

(١) من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في: ديوانه ٤٥، والمنصف (٢٦٩/١) وانظر فضل تخريج في: الديوان
ص ٢٠٥، ٢١٥. وجاء في بعض المصادر: بمؤيد بكسر الياء. وأنشده أبو علي في: العضديات ٢٢٢ على
أنهم سموا الداهية مؤيد. وشرح الأعلام البيت فقال: تر: طُنْ وَنَدَرَ لَمَّا ضَرْبُهُ بِالسَّيْفِ. الوظيف: ما بين
الرسغ والساق، وفي اليدين: ما بين الرسغ والذراع. وهو يصف ناقة عقرها.
(٢) الجمهرة ٧٨، ٢٣٤ وذكر رواية الرفع وهي رواية أبي عمرو والأصمعي على ما في شرح أشعار الهذليين ٥٥١
واللسان (ترر).

(٣) من الطويل، وهو لقيس بن جروة الطائي في: نوادر أبي زيد ٢٦٦، والمستقصى (٢٠٨/٢) وبلا نسبة في:
المخصص (٣/٣١، ١٦/٨) والمجمع (٣٧٩/٩) والبحر (٤٤٢/٤) ورياض السالكين (٣٣٩/٧) وأنشده
أبو علي في: الحلبيات ١٤٨ على جملة الاعتراض وفي الإغفال (٤٠٨/١) على تعيين لام جواب القسم،
وفي الحجة (٢٦٠/١) على التعدية بالحرف وبدونه وهو الوجه الثاني هنا، وأنشده فيها (٢٥١/٦) على
الوجه الأول هنا من حذف الجار لدلالة الجار المتقدم عليه.

(٤) الكتاب (٨٠/٣) وسلف في (٦٥-ب)

(٥) المرِّي من أمثلة سيبويه ذكرها في (٦٣٧/٣) في سياق كلامه في فَعُول فشرحها بأنها التي يَمْرِيها الرجل
يَسْتَدْرِها للحلب، وذكرها في: (٦٤٨/٣) في كلامه في فَعِيل.

(٦) لم أجدهم رَوَوْا عنه إِلَّا فَعُولًا وَمَنْعَ فَعِيلٍ وَرَوَى ياقوت عن الأخفش أنه فَعِيلٌ، وأكثرهم على الأول. انظر:
عمدة الكتاب للنحاس ٥٣، وطبقات الزبيدي ٨٩، ودرة الغواص ٤٢٥، ومعجم الأدباء ٧٦١، ١٣٧٥، وجوامع=

وقلتُ (١) له أنا أيضاً: وكذلك قالوا (٢) في قول العجاج:

بَكَيْتُ وَالْمَحْتَزِنُ الْبَكِيُّ (٣)

إنه يجوز أن يكون (البكي) : فعولاً وفِعْلاً جميعاً، فلم يُجِبِ البتة إلى ذاك .
وكنتُ أنا قديماً قبل هذا المجلس بأشهر قد امتنعتُ عليه أيضاً من ذلك، واحتججتُ
بأنه لا يُبْنَى (فَعُول) مما لامه ياء؛ لئلا يصير إلى مثال (فَعِيل)، فلا يُعْلَمُ أيُّ المثالين هو؟
وأوردتُ عليه في ذلك ما يشهد بصحة هذا وهو أنهم قالوا: (شَرِبْتُ مَشُوءاً) (٤)، وهو
(فَعُول) من المشي، و(هو أمورٌ بالمعروف نهوٌ عن المنكر) (٥)، وهو (فَعُول) من النهي،
فَتَجَشَّمُوا إِبْدَالَ الْيَاءِ وَأَوَّاءَ جَلْبًا لِلْعَادَةِ مَخَافَةً أَنْ يَصِيرَ لَفْظُ (فَعُول) إِلَى (فَعِيل)، فلا
يُعْلَمُ أيُّ المثالين هو المقصود.

فلا أدري أقام على هذا لأنني أنا بدأته بالنظر فيه أم لانه هو أيضاً يرى منه (٦)
ويعتقد فيه ما رأيته أنا واعتقدته، وعلى أنني وقت ما عرضته عليه رأياً لي تتبَّعه في
الوقتِ تتبَّعَ البادئ به المستأنف للنظر فيه .

= الطبرسي (٤٤٧/٢) وتبيان العكبري ٨٩٦، والمتع ٣٤٩، والبحر (١٧١/٦) والتخمير ٢٥٣، وتفسير
البيضاوي والشهاب (١٥٠/٦).

(١) في الهامش بخط الناسخ: ع، أي أن القائل هو ابن جني.

(٢) انظر تبيان العكبري ٨٦٧ وتهذيب اللغة (٢٥٦/١٢) ومجمع البحرين (بكي).

(٣) من مشطور السريع، وهو للعجاج في: ديوانه (٤٨٠/١) وتخريجه (٤٠٧/٢) وفي الخزانة (٢٩٤/١١)
المحتزن: مفتعل من الحزن، البكي: الكثير البكاء. بكيت بالضم في الأصل، وفي الديوان بالفتح لأنه يخاطب
نفسه.

(٤) المشو دواء يُسهل، والقول في: إصلاح المنطق ٣٣٥، وسر الصناعة ٥٨٩، والعين (٢٩٤/٦) واللسان
(حسا) و(مصا).

(٥) جاء في: إصلاح المنطق ٢٢٣، ٣٣٥، وسر الصناعة والبصائر (٢٤١/٤) وشرح الشافية (١٤٢/٣)، (٢١٤)
والصحيح (نهي).

(٦) كذا، ولم أجده في المعاجم.

مسألة

/ ١٠٥ ب سألتني بعضهم عن قول الله سبحانه: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(١)، وهو يريد التأييد، ونحن نعلم أن السماوات والأرض لا تبقى أبداً.

والجواب أن الغرض هنا التأييد لا محالة، وإنما جاز هذا من قبل أنه شاع وأطرد في اللغة استعمال هذا ونحوه في موضع الأبد بلا غاية؛ ألا تراهم يقولون: «لا أكلّمك ما طار طائر»^(٢)؛ وهم يريدون: أبد الدهر وإن لم يطر طائر فيما بعد، و«لا أكلّمك سنّ الحسل»^(٣)؛ وإن لم يبق في الدنيا حسل يسقط له سن أو تثبت، و«لا أكلّمك ما بلّ بحر صوفة»^(٤)؛ وإن لم يبق في الدنيا بحر ولا صوفة أصلاً، وأمثاله كثيرة.

فلما شاع هذا ونحوه عنهم واستعمل استعمال الأبد البتة إلى غير غاية، وكان القوم إنما خوطبوا بلغتهم التي يتعاطون بينهم ويعتادونها في محاورتهم جاز أن يقال: «ما دامت السماوات والأرض»؛ وهو يريد: أبد الأبد^(٥) البتة.

ووجدت في الشعر أيضاً نحوه من هذا، وهو قول الشاعر:

أحبّ رياً ما حييت أبداً ولا أحبّ غير رياً أحداً

فر (أبداً) بدل من (ما حييت)، وإن حمل هذا على حقيقة الظاهر فسد؛ وذلك أنه لا يبدل الأكثر من الأقل، إنما العرف إبدال الشيء من الشيء، / ١٠٦ والثاني هو الأول أو

(١) سورة هود: (١٠٧، ١٠٨) وجواب أبي علي أحد وجوه مذكورة في توجيهها. انظر معاني الفراء (٢٨/٢) وتاويل المشكل ٧٦، وأمالى المرتضى (٩٠/٢) ومجمع البيان (٢٧١/٥).

(٢) المثل في: المقتضب (٩١/٤) وإعراب القراءات لابن خالويه (٤٣١/٢) والتمام ١٦٢، وأمالى ابن الشجري (٢٨٥/١) ولم أجده في كتب الأمثال.

(٣) في: المستقصى (٢٤٤/٢) ومجمع الميداني (١٧٥/٣) والصحاح والمقاييس واللسان والقاموس والناج (حسل)، والحسل فرخ الضب حين يخرج من بيضته والضب يُعرف بطول العمر، وسنّه لا تسقط حتى يموت.

(٤) في: البيان والتبيين (٧/٣) والحيوان (٤٧٠/٤) وإصلاح المنطق ٣٩٣، والمستقصى (٢٤٦/٢) ومجمع الميداني (١٨٣/٣) واللسان (صوف) والمقاييس (بلل) وجاء المثل في أحلاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع نعيم بن مسعود وحصين بن نضلة الأسدي وبني ضمرة بن بكر فيما رواه ابن سعد في: الطبقات (٢٧٤-٢٧٥). والصوفة واحدة صوف البحر وهو شيء على شكل الصوف الحيواني.

(٥) أبد الأبد: أبداً، وانظر غريب الحديث لابن قتيبة (٨٠/٢) واللسان (أبد)

بعضه، فأما أن يكون الثاني أكثر من الأول ففاسد؛ لأنه ضد التخصيص المفيد، ونحن نعلم أن مدة حياة الإنسان إنما هي واحد من هذه الأعمار، ولا يكون عمر أحد امتداد هذا الدهر، هذا محال.

فإذا جاز أن يُوقع ما هو عبارة عن مائة سنة أو نحوها على الدهر والأبد للعرف وجاري العادة كان إيقاع مدة بقاء السماوات والأرض على امتداده وطوله وتراخيه على الدهر المؤبد أسوًغ، وهذا واضح.

وأصل ذلك أن العرب تُوقع لفظ الكل على البعض، ولفظ البعض على الكل، وذلك معروف، فهذا مما وُضع فيه لفظ الكل على البعض، والكثير على القليل لضرب من المبالغة والتعظيم، فاعرفه.

ساعدة بن العجلان الهذلي^(١):

فمالك إذ مررت على حنين كظيماً مثل ما زفر اللهيد^(٢)

(مثل) صفة مصدر محذوف منصوب بفعل دل عليه (كظيماً)؛ أي: تزفر زفيراً مثل ما زفر اللهيد، ويجوز أن يكون (مثل) حالاً؛ أي: ذا مثل ما زفر اللهيد. ولهداه الحمل: أي ضغطه فانفضخ لحمه ولم ينشق جلده، وحنين: ماء قريب من مكة^(٣).

١٠٦ ب مسألة

(هذا حلو حامض)^(٤) لا يكون في كل واحد من الصفتين ضمير^(٥)؛ لأنه ليس

(١) أحد بني خثيم بن عمرو بن سعد بن هذيل، شاعر مخضرم. انظر: معجم الشعراء المخضرمين ١٧٨

(٢) من الوافر، وهو لساعدة بن العجلان في: شرح أشعار الهذليين ٣٣٤، وفيه: اللهيد الذي يضغطه الحمل فينفضخ لحمه ولا ينشق جلده حتى يشتكي لذلك فؤاده، كظيم: ساكت على حزن، زفر: تنفس، حنين: ماء قريب من مكة، يقول: مالك وردت به زفراً مثقلاً. والشاعر يخاطب رجلاً من أعدائه لجأ وحده من القتل.

(٣) أخذه واضح من السكري شارح الأشعار، وحملة على الحال هو ما ذهب إليه السكري حيث قال: "يقول: مالك وردت به زفراً مثقلاً".

(٤) انظر التعليق عليه (١-٧١) وسيكرر أبو علي أكثر المسألة بلفظ آخر في (١-١٨٧) وهي كذلك بعبارة مبسطة في: الحجة (١/١٩٨-٢٠٣) وبعضه في: المنشورة ٣٢

(٥) أخذ بهذا القول في توجيه شاهد في: الشعر ٢٣٩، وحكى الباقلوي في الإعراب المنسوب ١٧١ هذا القول عن ابن جني.

أحدهما خبراً على انفراده، ولا يرفعُ المبتدأ خبرين؛ لأنه مُشَبَّهٌ بالفاعل، ولا يكونُ أحدهما تابعاً بَدَلًا من الآخر؛ لأنَّ الأولَ مُرادٌ كما أنَّ الثاني كذلك، ولا صفةٌ أيضاً لأنَّ (الحلو) ليس بـ(حامض)، وإنما يُخْبَرُ عن الأول (١) أنه قد جَمَعَ الطَّعْمَيْنِ، ولا مَدْخَلَ لشيءٍ من باقي التوابع هنا؛ فثَبَّتَ إشكالُ المسألة.

ولا يكونُ (حامض) خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ وأنت تريد هذا المعنى؛ لأنَّ الكلامَ يصير جملتين، وإنما المرادُ أنه قد جَمَعَ الطَّعْمَيْنِ وهو جملةٌ واحدة.

فإن قلت: أَجْعَلُ موضعَ الاسمين رفعاً لوقوعِهما موقعَ الواحدِ المرفوع؛ كالجملةِ إذا وقعتْ مَوْقِعَ المفرد، فبعيدٌ لأنَّ هذا - وإن أشبهَ الجملةَ من حيث كان اسمين - فليس كالجملة؛ ألا تراك لو سُمِّيَتْ بـ(عاقلةٍ لبيبةٍ) (٢) لا عَرَبَتْ، والجَمَلُ لا [تُعَرَّبُ] (٣).

ومما تقول في هذا أنَّ الجملةَ إذا جاز وقوعُها مَوْقِعَ المفردِ كان وقوعُ هذا موقعه أجوزَ، والجملةُ لا تَقَعُ فاعلةً، وقد وَقَعَتْ خبراً عن المبتدأ، فهذا أجدرُ بالجواز.

وأشدُّ من هذا وقوعُ الجملةِ خبراً لـ(أنَّ)، وقَبَّحَهُ ظهورُ النصب (٤)؛ / ١١٠٧ لأنَّ الناصِبَ لا بُدَّ له من مرفوع. وأجاز أبو الحسن (٥) (إنَّ قائماً أخواك)، ولم يُجزه أبو عثمان (٦). وإذا جاز أنَّ تَقَعُ الجملةُ خبراً لـ(أنَّ) فوَقُوعُ الفاعلِ - أعني (أخواك) - نائباً عن الخبرِ أسوَّغُ، وأبو بكر مع أبي عثمان في هذا. وقد أَجْمَعُوا على أنَّ الفاعلَ سَدُّ مسدِّ الخبرِ في (أقائمُ أخواك؟)، فكذلك يَسُدُّ مسدِّ خبرِ (إنَّ) في (إنَّ قائماً أخواك)، فهذا أشبهُ لأنه مفرد، والجملةُ لا تكونُ فاعلةً.

ولا يكون أيضاً ضميرُ المبتدأ في (حلوٌ حامضٌ) جميعاً؛ لأنَّ عَمَلَ اسمي فاعلٍ في

(١) يعني المبتدأ.

(٢) الكتاب (٣٢٩/٣) والمقتضب (١٢/٤) والأصول (١٠٥/٢)

(٣) متن الأصل: تُغَيَّرُ، وكتب الناسخ بالهامش: كوالجمل لا تُعَرَّبُ صح، أي كذا في الأصل والصحيح والجمل....

(٤) أي في اسم إنَّ.

(٥) سبق التعليق عليه وتخریجه في (٧٣-١).

(٦) ذكره أبو علي في (٥٧-١) فانظر تخریجه.

فاعلٍ واحدٍ لا يجوز، ولا يعمل عاملان في معمولٍ واحد. فإذا فسَدَ هذان (١) ثَبَتَ أنه لا ضميرَ فيهما ولا في واحدٍ منهما؛ لأنه ليس وحده خبراً. وإذا جاء في الصفات ما لا ضميرَ فيه؛ نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَيْنِ (٢)، ومررتُ برجلَيْنِ مسلمٍ وكافرٍ (٣)، فهذا أولى؛ لأنَّ خبر المبتدأ لا يلزم أن يكون فيه ضمير؛ نحو: زيدٌ أبوك.

مسألة

(مَدَّيْنِ): مَفْعَلٌ (٤)، وَصَحَّ لِلْعَلَمِيَّةِ، وليس ب(فَعِيلٍ)؛ لأنه مفتوحُ الأول. وذكرَ أبو إسحاق (٥) أنَّ (ضَهْيَا) (٦): فَعِيلٌ، وهو خطأ، وكانَ يجبُ أن تُخْرِجَهُ في المسائل (٧).

و(مَرِّمٍ) ك(مَدَّيْنِ).

- (١) الأول أن يكون في كل واحد ضمير والآخر أن يكون فيهما ضمير واحد، وفي الحجة احتمالان آخران نَقَضَهُمَا. (٢) في الحجة: "ألا ترى أنه لا عائد في: لفظ هذه الصفة إلى الموصوف وإنما يرجع إليه الذَّكْرُ في المعنى كأنك قلت: لا قاعدٍ أبواه". وفي الأصول (٣٠٧/٢): ليس في قاعدَيْنِ ضمير يرجع إلى رجل، وهو قول المازني ومن يرضى بقوله. وانظر كتابنا (١٣٥-١٨٧، ب) وشرح السيرافي (٦٨/٦) والخزانة (٨٧/٥). (٣) الكتاب (١/٤٣١، ٢/٨) والمقتضب (٤/٢٩٠). (٤) قال في المقاييس إن الياء في مدين ومريم أصلان، وأجاز غيره أن تكون على فَعِيلٍ، ومقالة أبي علي في مريم هي للمبرد. انظر: المقتضب (١/٢٤٦) والخصائص (٣/٣٥) وشرح الكافية (٣/٢٦٣) وشرح الشافية (٢/٣٩١). (٥) بدأ الزجاج في: معانيه (٢/٤٤٣) بأنَّ ضَهْيَا فَعْلًا ثم أجاز أنها فَعِيلٌ واحتج لها، والأول أي زيادة الهمزة قول سيبويه وعليه الجمهور وبه أخذ أبو علي في: المقاييس ٦١، والتعليقة (٤/٢٩٨). والحجة (٤/١٨٩) التي حكى فيها قول أبي إسحاق ولم يُسمِّه ورده مفصلاً، وانظر الكتاب (٤/٢٤٨، ٣٢٥) والأصول (٣/١٨٧، ١٩٠) والمنصف (١/١١٠) والخصائص (٣/١٤٧) والمبهم (٢٢٤)، وسر الصناعة ١٠٨، والمحكم (٤/٢٦٦) والتهذيب (٦/٣٦٠) وتحقيق د. الدالي بهامش الاستدراك ٣٩٣ الذي انتهى فيه إلى صحة قول الزجاج دون قول سيبويه ومن تابعه.

- (٦) هي التي لا تحيض ولا يَنبِت لها ثديان وهي شجر. تفسير غريب سيبويه ٤٠. (٧) يريد كتابه الإغفال؛ الذي ذكره بعنوان المسائل المصلحة وتتبع فيه كتاب شيخه أبي إسحاق معاني القرآن، وخلا الإغفال من هذه المسألة غير أنه استدركه في الحجة، ثم سلخها الباقولي وجعلها في الاستدراك. انظر الحليبات ٢٦٢، ٣٧٧، ومقدمة الإغفال (١/٢٧) والاستدراك ٣٩٢.

مسألة

/ ١٠٧ ب قول النبي عليه السلام: «إِنَّكُمْ لَتَرَوْنَ رَبُّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ» (١)، حَذَفَ الْمَفْعُولَ الثَّانِي لَطُولِ الْكَلَامِ وَإِفَادَتِهِ التَّأَكِيدَ (٢)؛ أَي: يَعْلَمُونَهُ مُتَيَقِّنًا غَيْرَ ذِي شُبْهَةٍ، وَأَنْ يَكُونَ هَذَا الْكَلَامُ أَغْنَى غَنَاءَهُ وَنَابَ عَنْهُ (٣).

مسألة

«ذِكَاةُ الْجَنِينِ ذِكَاةُ أُمِّهِ» (٤)، حُكِيَ لَنَا عَمَّنْ لَا أَسْكُنُ إِلَى رِوَايَتِهِ أَنَّهُ قَدْ رُوي: «ذِكَاةُ (٥) الْجَنِينِ ذِكَاةُ أُمِّهِ» بِالنَّصْبِ. فَإِنْ صَحَّ فَهُوَ عَلَى مَا يَقُولُهُ أَصْحَابُنَا لَا غَيْرُ.

(١) جاء في صحيح البخاري في موضعين (١٠٥/١، ١٩٢/٣) ومسلم (٤٣٩/١) ورُوي (تضامون) بضم التاء وفتحها مع تشديد الميم، ورُوي أيضاً كروايته هنا بضم التاء وتخفيف الميم، وجاء في: إصلاح غلط المحدثين للخطابي ٦٦، وفتح الباري (٤٢٧/١٣) أن رواية التشديد بمعنى لا تجتمعون لرؤيته من جهة، وأما الثانية فالمعنى أنكم لا تُظلمون فيه برؤية بعضكم دون بعض فإنكم ترونه في جهاتكم كلها. والحديث لتعلقه بأمر الرؤية موضع خلاف بين العلماء. وذكر أبو علي الحديث في: الحلبيات ٦٤ وحمله بعبارة مبسطة على وجهين أحدهما المذكور هنا والآخر على حذف المضاف أي: ترون علم ربكم، وحكى المروزقي عنه الأول في الأزمعة (٩٩/١).

(٢) أي ترى قلبية بمعنى تعلم، وحذف مفعولها الثاني لطول الكلام بقوله (كما ترون القمر) الذي هو تأكيد وتشديد للتيقن.

(٣) في الهامش بخط الناسخ: هذا رأي المعتزلة. انظر فضل الاعتزال ١٥٨، والرسالة السعدية للعلامة الحلبي ٣٩، والمجازات النبوية ٤٥

(٤) جاء حديثاً في: الترمذي (٦٠/٤) وأبي داود (١١٥/٢) والإمام أحمد ٨٠٣، وذكر ابن حجر في: تلخيص التحبير (١٥٧/٤) أنه رُوي عن بعض الصحابة موقوفاً، وجاء في: شرح الزرقاني (١١١/٣) أنه رُوي بالنصب على الظرفية ثم نقل عن الخطابي وغيره أن رواية الرفع هي المحفوظة، ثم قال: "ومن بعيد التأويل قول أبي حنيفة: المعنى على التشبيه؛ أي مثل ذكاتها أو كذكاتها، فيكون المراد الحي لحرمة الميت عنده. ووجه بعده ما فيه من التقدير المستغنى عنه؛ لأن التقدير: أن يُذكر ذكاة مثل ذكاة أمه، ففيه حذف الموصول وبعض الصلة وهو (أن) والفعل بعدها، وهو لا يجوز وفيه تكثير الإضمار... فرواية النصب إما على الظرفية كما مر أو على التوسع نحو: (واختار موسى قومه)؛ أي: ذكاته في ذكاة أمه. وكل منهما أولى لقلة الإضمار". وذكر أن أبا حنيفة قد انفرد بهذا القول عن صاحبيه وغيره من العلماء، وهذا يُفضي إلى أن قول أبي علي (أصحابنا) لا يخلو من توسع. وانظر عون المعبود (١٨/٨) وتحفة الأحوذى (٤١/٥) والنهاية في الغريب (١٦٤/٢) وشرح اللمع للباقولي ٢٩٠

(٥) الأصل: ذكاة بالنصب، ولا وجه له فالكلام على نصب (ذكاة) الثانية لا هذه، وعليه ما في المصادر المذكورة.

والمصدر مضاف إلى المفعول، والفاعل محذوف كقوله: ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ (١)،
 و(ذكاة) الثاني منتصب بالمصدر الأول؛ لأنه لا يجوز أن يكون انتصابه لأنه خبر أو في
 موضع الخبر؛ فتقديره: أن يُذَكِّي الجنين ذكاةً مثل ذكاة أمه مشروع أو مأخوذ عليكم أو
 نحو ذلك؛ كقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ﴾ (٢)؛ أي: كتابة ككتابته على
 الذين من قبلكم.

وحُذِفَ خبر المبتدأ كما حُذِفَ المفعول الثاني في قوله: (تَرَوْنَ / ١١٠٨ رَبُّكُمْ) (٣)؛
 ألا ترى أن ما ذكر من قوله: (ذكاة أمه) تسديدٌ لخبر المبتدأ وذكر لما يدل عليه؛ كقوله:
 (كما تَرَوْنَ القمرَ ليلةَ البدر لا تُضامُونَ في رؤيته)، فلما طال الكلام وأغنى غناء الخبر
 وسدَّ مسدده لم يحتج إلى الخبر؛ ومن رأى أن المفعول الثاني هناك مضمَّر مراد (٤) كان
 خبر المبتدأ مراداً عنده هنا.

مسألة

يَقْبَحُ وصفُ القديم سبحانه بـ (علامة)؛ لقَبَحَ لَفْظُ التَّائِيثِ (٥)، قال سبحانه: ﴿إِنْ
 يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا﴾ (٦)؛ يُريد اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى.
 ومن تائيث اللفظ:

وما ذَكَرْ فَإِنْ يَكْبُرُ فَأُنْثَى (٧)

(١) سورة فصلت: (٤٩) وكثر استشهاد أبي علي بها على إضافة المصدر إلى المفعول وحذف الفاعل من اللفظ
 على تقدير: لا يسأم الإنسان من دعائه الخير. انظر الشعر ٣١١، ٥٩١، والبغداديات ٣٥٧، ٥٩١، والبصريات
 ٧٥١، والحلبيات ٢٩٢، والإيضاح ١٨٤، والشيرازيات ٨٩، ٢٥١، والإغفال (٢٠٥/٢) والحجة (٢٥/١)،
 ٢٣٣، ٢١١/٣) وغيرها، والبصريون يمنعون حذف الفاعل وهذا من القليل الذي يجيزون فيه ذلك.

(٢) سورة البقرة: (١٨٣) وحملها على هذا في: الإيضاح ١٩٤.

(٣) من الحديث الذي ذكره في المسألة السابقة.

(٤) بيان هذا في الحديث ذكره في: الحلبيات ٦٥، وانظر شرح اللمع للباقولي ٢٩٠-٢٩١.

(٥) في: تفسير الرازي (١٢٤/١٢) أن المنع مجمع عليه، وحكى السري الرفاء في: المحب (١٢/٤) هذا المعنى
 عن ابن جني سماعاً.

(٦) سورة النساء: (١١٧) واستشهد بها في: الحجة (٥٥/٢) على تائيث آلهة المشركين لفظاً.

(٧) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

شديد الأزم ليس بذئ ضرور

وقول العجاج:

وَكُلُّ أُنْثَى حَمَلَتْ أَحْجَاراً (١)

وأنشد أبو بكر:

إِنِّي رَأَيْتُ بَنِي سَلَمَى بِمَنْزِلَةٍ مِثْلَ الْقُرَادِ عَلَى حَالِيهِ فِي النَّاسِ (٢)
أي: هو ما دام صغيراً قراداً، فإذا كبر صار حكمة.

والهاء (٣) لا محالة للتأنيث؛ لأنك لو سميت بـ (علامة) لم تصرف معرفة.

مسألة

حكى الكسائي (٤): نِعَمَ الرَّجُلُ يَقُومُ وَعِنْدَكَ، وقال: معناه: رَجُلٌ يَقُومُ وَرَجُلٌ عِنْدَكَ،

= وهو بلا نسبة في: شرح المفضليات للأنباري ٣٦٠، والمعاني الكبير ٦٣٢، والتمام ٨٥، والسمط ١٧٥، والتنبيه والإيضاح (٢٨٤/٢) وشرح شواهد الإيضاح ٤٤٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٦٠، والمخصص (١٠٢/١٦) والصحاح واللسان (ضرس). وجاء آخره في بعض المصادر (لي له ضروس) وخطأها ابن بري في التنبيه، وفي الأصل: يكبر بفتح العين، وصوابه بضمها لأنه يأتي ككرم بمعنى عظم، وكفرح بمعنى طعن في: السن، والأول هو المراد. وأنشد أبو علي البيت في: التكملة ١٢٧، والبصريات ٣٨١ على التأنيث اللفظي لما تلحقه العلامة في آخره وذكر أنه لغز، وأن الشاعر يريد القُرَادَ لأنه إذا كان صغيراً سُمِّيَ قُرَاداً فإذا كبر كان حكمة. والقُرَادُ دُوبِة.

(١) الرجز للعجاج في: ديوانه (١١٧/٢) والمذكر للسجستاني ١٧٨، والمعاني الكبير ١١٠٣، والمذكر لابن الأنباري (٥٦٧/١) والمخصص (١٠٣/١٦، ١٧/٧) والمحكم (٣٥٩/٢، ٣/٥٠) واللسان والتاج (أنث) و(حذذ) و(حجر) وبلا نسبة في: أزمنة المرزوقي (١٣٢/١)، وفي المحكم واللسان (الأخير) معنى آخر أظنه سهواً وتصويبه ما في: المخصص. وأنشده أبو علي في: الحجة (٥٥/٢) على تأنيث لفظ المنجنيق فسمّاها الراجز أنثى.

(٢) من البسيط، وهو بلا نسبة في: السمط ١٧٥، وشرح شواهد الإيضاح ٤٤٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٦١ والمخصص (١٠٣/١٦)، وأنشده أبو علي في: التكملة ١٢٧ لما ذكره هنا.

(٣) في علامة.

(٤) عن الأصول (١١٨/١) غير أن محققه حرّف ما في الأصل، وحكاه أبو علي في: البصريات ٨٣٨ وناقشه مفصلاً ومنه ما جاء هنا، وقول الكسائي في: مجالس ثعلب ٦٢، ومجالس العلماء ٥٩، ومعجم الأدباء ٥٤٧، والإعراب المنسوب ٣٠٥ عن البصريات، والمسألة على حذف المخصوص المرفوع وإقامة صفته مقامه سواء أكانت الصفة فعلاً كيقوم أم ظرفاً كعندك. وثعلب في مجالس العلماء يحكي جوازها عند الجميع على اختلاف في التوجيه.

كان جائزاً. وإن حَذَفَ المنصوبَ المفسَّرَ / ١٠٨ ب لم يَجُزْ^(١)؛ لأنه للبيان وليس في صِفَتِهِ مِنَ الْبَيَانِ ما فيه؛ لأنَّ (يقوم وعندك) لا يَخْتَصُّانِ برَجُلٍ دون غيره من المذكَّرين، وإنما حَذَفَ المرفوعَ وأقام صِفَتَهُ مقامه؛ لأنه إذا جاز حَذْفُهُ البتَّةَ نحو: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾^(٢) كان حَذْفُهُ مع إقَامَةِ صِفَتِهِ مقامه أَجْدَرُ، والمنصوبُ إنما ذُكِرَ للبيان، فلا يَلِيقُ به الحذف. أو لا [تراك] ^(٣) لو قلت: نِعْمَ قَامَ، أو نِعْمَ عِنْدَكَ؛ وأنت تريد: (رجلاً قام) لم يَجُزْ؛ لِإِشْكَالِ حَالِ الْمَحْذُوفِ.

وَأَمَّا حَذْفُ الْمُخْصُوصِ^(٤) المرفوع فكثير، منه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾^(٥)، ﴿وَأَنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾^(٦)، وغير ذلك.

قال بعضهم^(٧) في حديث رُوي عن النبي عليه السلام: «أَنَّهُ أَمَرَ بَعْضَ أَصْحَابِهِ أَنْ يَشْتَرِيَ لِفَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامَ سِوَارَ عَاجٍ»^(٨): العاجُ: الذَّيْلُ^(٩)، ولا يَكُونُ ما^(١٠)

(١) وهذا المنع للكسائي أيضاً ومثاله في الأصول: نعم رجلاً قام ويقوم. وخرجه محققه من شرح ابن يعيش (١٣٤/٧) وانظر تعليق الباقر في الإعراب المنسوب.

(٢) سورة ص: (٣٠، ٤٤) واستشهد به أبو علي الحذف المخصوص لتقدم ذكره في: الشعر ٣٨١، والبغداديات ٢٠٣، ٢٥٣، والبصريات ٨٤٧، والإيضاح ١٢٨، والشيرازيات ٤٨٨، والإغفال (١٠٨/٢، ٣٥٨/١).

(٣) الأصل: يزال، ولا معنى له.

(٤) ليس مراده المخصوص بعد نعم وبئس فقط، بل كل ما خُصَّص بصفة أو غيرها من التخصُّصات، وانظر مواضع كلامه على هذا الحذف في التعليق على الآية (١٥٩) من النساء في (٦٧-ب)

(٥) سورة الروم: (٢٤) أي على حذف الموصوف والتقدير: آية يريكموها البرق. وبه قال في: الشعر ٣٠٧، والبصريات ٢٤٧، والبغداديات ٢٤٥، ٣٩٦، وفيها ٥٦٨ أجاز وجهين آخرين.

(٦) سورة مريم: (٧١) والتقدير: وإن منكم أحد إلا، وهو قوله في: التعليق (٩١/١) والبصريات ٧٨٩، ٨٤٠

(٧) جاء في غريب ابن الجوزي (١٣٣/٢): "وقال الأصمعي: المراد بالعاج هاهنا الذيل". وحكى الهروي في: الغريبين ١٣٤٠ هذا عن ابن قتيبة ولم أجده في غريب الحديث.

(٨) جاء في: مسند الإمام أحمد ١٦٥٤، وسنن أبي داود ٧٨٢، والتاريخ الكبير للبخاري (٣٦/٤) والمعجم الكبير (١٠٣/٢) والنهاية (٢٤٥/٣) ولفظه: (يا ثوبان اشتر لفاطمة قلادة من عَصَبٍ وسوارين من عاج)، وجاء بلفظ: (اشتر لفاطمة سواراً من عاج) في: الغريبين وغريب ابن الجوزي والتهذيب (٤٩/٣) والمدخل إلى تقويم اللسان ٢٨٣

(٩) الذيل: جلد السلحفاة البحرية أو البرية يُتخذ منه الأسورة والأمشاط. وانظر: تنبيهات ابن حمزة ١٥٤

(١٠) الأصل: إلا ما، و(إلا) زائدة لا يصح المعنى بها؛ لأنَّ المراد أنها ليست من الأنياب التي هي في حكم الميتة=

يُخَرِّطُ مِنَ الْأَنْيَابِ؛ لِأَنَّهُ مَيِّتَةٌ.

وَيَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

تَرَى الْعَبَسَ الْحَوْلِيَّ جَوْنًا بِكُوعِهَا لَهَا مَسَكٌ^(١) مِنْ غَيْرِ عَاجٍ وَلَا ذَبْلٍ^(٢)
فَالْعَاجُ غَيْرُ الذَّبْلِ.

الطبري^(٣) عن الأعمش قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه: «إِنَّ الدَّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿دَاخِرِينَ﴾^(٤)».

وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ^(٥) فِي قَوْلِهِ: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾: / ١١٠٩ (اعْمَلُوا وَأُبَشِّرُوا فَإِنَّهُ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَسْتَجِيبَ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ).

= عند القائل؛ فهي نجسة عنده. فكيف يأمر الرسول ﷺ بشرائها؟ وقد وجدت الأزهري يقول في: التهذيب (٤٩/٣): "ولم يُردِّ بالعاج ما يُخَرِّطُ من أنياب الفيلة؛ لأن أنيابها ميتة". والاحناف يرون طهارة العاج، وانظر الخلاف في معنى العاج وطهارته في: مبسوط السرخسي (٢٠٤/١) فتح الباري (٣٤٣/١) والبحر الرائق (١٨١/١).

(١) أشار الناسخ في الهامش إلى أنه كذا في الأصل وفي نسخة: مسكاً. وهي رواية الديوان.

(٢) من الطويل، وهو لجزير من قصيدة في: تذييل ديوانه ٩٥١، وغريب الحديث لأبي عبيد (٢٧٦/٢) والمعاني الكبير ٥٧٠ والكامل ٨٧٤، ومنتهى الطلب (١١/٥) والتهذيب (٤٣٣/١٤) والصحاح والمقاييس واللسان (عوج، مسك) وبلا نسبة في: الاشتقاق ٤٥، ٢٧٥. العَبَسُ: فسره أبو عبيد بجفاف أبوال الإبل وأبعارها على أفخاذها من كثرة الشحم. وأما الْمَسَكُ فهي جمع مَسَكَةٍ وهي السوار أو الخلخال من القرون والعاج، الحَوْلِي: مر عليه حَوْل، الجون: المراد هنا الأسود. وجزير يهجو أم البعيث الشاعر.

(٣) أبو جعفر المفسر روى الحديث بطرق أكثرها عن الأعمش في: تفسيره (١٦٧/٢، ٧٣/١١) وبلا سند في: (٤٦٧/٧)، وهو في: مسند الإمام أحمد ١٣٣٧، ١٣٤٠، وسنن الترمذي (٣٤٩/٥) وأبي داود ٢٧٧، والنسائي (٤٥٠/٦) وابن ماجه ١٢٥٨.

(٤) سورة غافر: (٦٠) وتتمتها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾.

(٥) رواه عن الحسن البصري الطبري في: تفسيره (١٦٧/٢) والطبراني في: كتاب الدعاء ٢٤، وهو في: الكشف (١٧٥/٤) والبحر (٤٥٢/٧)، وكلمة (روى) في الأصل لم تُضبط فجعلتها للمعلوم لرواية الطبري لقول الحسن بعد الحديث.

مسألة

حِلَّةُ الْغُورِ (١)

متعلقٌ بما في (كأن) من المعنى؛ كما يتعلّق به الحال، ولا يجوز أن يكون (حِلَّةُ الْغُورِ) و(مُنْخُلٌ) جميعاً خبرين كـ (حَلَوْ حَامِضٌ) (٢)؛ لأنَّ معنى الشعر إنما هو على تشبيهه بالمنخل، لا على استقرارها في ذلك المكان.

ولا يمتنع أن يكون (حِلَّةُ الْغُورِ) [حالاً] (٣) من (مُنْخُلٌ)؛ كأنك أردت: مُنْخُلٌ في حِلَّةِ الْغُورِ، فيكون بمنزلة: (فيها قائماً رجُلٌ) (٤)، ويكون العامل فيه أيضاً (كأن)؛ لأنه كما انتصب الحال من اسمها كذلك تنصبه عن خبرها؛ لأنها تعمل فيهما جميعاً (٥)، فيكون الحال في ذلك كالحال من الفاعل والمفعول. وأنشدَ البغداديون (٦):

حَلَّتِ الْغُورَ

فيكون (حَلَّتِ الْغُورَ) في موضع نصبٍ على الحال مثل: في الدار قائماً رجُلٌ؛ لأنه صفةٌ لـ (مُنْخُلٌ) في المعنى.

(١) يشير إلى بيت من الطويل، وهو بتمامه:

سَرَى بعدما غار الثَّريَّا بعدما كَانَ الثَّريَّا حِلَّةَ الْغُورِ مُنْخُلٌ

وهو لبشر بن عمرو بن مرثد في التاج (حلل)، وبلا عزو في: الكتاب (٤٠٥/١) والأصول (١٩٨/١) وشرح السيرافي (٢٧/٦) وتحصيل العلم ٢٣٠، والأزمنة للمرزوقي (٣٠٦/١) والمقاييس (حلل)، وأنشده أبو علي في: الشعر ٣٤٧، والبصريات ٥٠١ لما ذكره هنا من توجيهات، وفي الحجة (٣٦٨/٤)، ٣٥٩/٥ على سَرَى الثلاثي. قال الأعلام: وصَفَ طارقاً في الليل بعد أن غارت الثَّريَّا أولَ الليل وذلك في استقبال زمن القيظ، وشبَّه الثريا في اجتماعها واستدارة نجومها بالمنخل.

(٢) انظر التعليق عليها في (١-٧١، ١٠٦-ب)

(٣) الأصل: حِلَّةُ الْغُورِ حالٌ، ولا معنى لهذا الضبط.

(٤) في أن الصفة إذا تقدمت على موصوفها نصبت حالاً لعدم جواز تقدم الصفة على الموصوف. انظر: الكتاب (٣٣٥، ١٢٤، ٨٨، ٥٨/٢) والمقتضب (١٩١/٤) والأصول (٢١٥/١) والخصائص (٢١٤/١) وذكره أبو علي وما يجوز فيه ويمتنع في: الإيضاح ٢٢٠، والإغفال (٣٣٣/١) والبغداديات ٢٨٥

(٥) حكى عمل الناسخ في معموليه معاً عن سيبويه وابن السراج في: التعليقة. انظر التعليق السالف على قول المازني فيه (١-٥٧).

(٦) ذكر في البصريات أن القطريلي حكى هذه الرواية عن ثعلب، وردّها هناك بالمقالة نفسها.

فإن قلت: إنه ماضٍ. فإنه يكونُ على إرادةٍ (قد)، ويكونُ أيضاً على إضمارِ اسمٍ؛ كما قال أبو الحسن (١) في قوله: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (٢)؛ أي: قوماً حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ.

مسألة

/ ١٠٩ ب قال أبو بكر (٣): لو كان المصدرُ مشتقاً من الفعلِ لم يَخْتَلَفْ؛ كما لم يَخْتَلَفْ أسماءُ الفاعِلين.

فا: ففي اختلافِهما واتفاقِ أسماءِ الفاعِلين دلالةٌ على أنها بمنزلةِ الأسماءِ الأول (٤) التي تَخْتَلَفُ أُنْيَتُهَا.

أنشدني أبو علي إسماعيلُ الصفار (٥) قال: أنشدنا أبو العباس لابن أبي الشيص (٦) يهجو البحتري:

فَقُلْتُ مَا أَكُلْتُ؟ قَالَ الَّذِي	بَقِيَتْ مِنْ لَحْمِ الدَّرَارِيجِ
فَقَامَ يَحْسُو مَرَقاً بَارِداً	كَأَنَّهُ مَاءُ الصُّهَارِيجِ
كَأَنَّمَا تَنُورُهُ غَادَةٌ	ذَاتُ حُلِيٍّ وَدَمَالِيجِ (٧)

(١) لم يذكره في المعاني، وذكر أبو علي أن الأخفش ذكره في المسائل الكبير، وهو على حذف الموصوف وإقامة الموصوف مقامه، واختاره أبو علي واستجاده، ويروون عن الأخفش حمل الآية على الحال، وسياق كلامه في: معانيه ٢٦٣ يقبل ذلك. انظر: المقتضب (٤/ ١٢٣) والأصول (١/ ٢٥٤) والبغداديات ٢٤٥ (محرف)، ٣٩٧، والشيرازيات ١٥٣-١٥٤، والشعر ٥٦، ٣٤٨، والإيضاح ٢٨٧، وتفسير المسائل المشككة ٣٩٨، والإنصاف ٢٥٣.

(٢) سورة النساء: (٩٠).

(٣) الأصول (٣/ ٨٥) وهو بعض ما احتج به البصريون على الكوفيين في المسألة. انظر: شرح السيرافي (١/ ٥٥) والإنصاف ٢٣٨.

(٤) وكذا قال في: الإغفال (١/ ٢٨٢).

(٥) تقدّمت ترجمته في (٦٦-١).

(٦) عبد الله بن محمد بن عبد الله، وهو ابن الشاعر أبي الشيص الخزاعي، عاش في الشطر الثاني من ق ٢ وأوائل ق ٣. معجم الشعراء العباسيين ٢٧٧.

(٧) من السريع، ولم أجدها، والدَّرَارِيج جمع الدَّرَاج وهو ضربٌ من الطير يدرج في مشيه، والصُّهَارِيج جمع صُهْرَيج وهي كالحياض يجتمع فيها الماء، والدَمَالِيج واحده دُمْلُج ودُمْلُوج وهو المِعْضَد من الحُلِي، ويريد أن تنوره يلمع لحسنه ونظافته وهذا مما يذم به المرء البخيل.

قيل إن بعضهم قرأ: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً﴾^(١). يَضْعُفُ أَمْرُ بَدَلِ الْيَاءِ المنقلبة عن واو (الضوء) بهمزة.

وقال^(٢): هذا موضعٌ يُهْرَبُ فيه من اجتماع الهمزتين؛ نحو: ذَوَائِبُ، فلا يجوز أن يُهْمَزَ ما فيه مَصِيرٌ إلى ما هُرِبَ منه، وإنما هو على القلب، فوزنه: فِلاَعاً. ولا يَقْبُحُ (ضِيَاءُ) وإن قَبُحَ (ذَائِبُ)^(٣)؛ لأنَّ هذا واحدٌ و(ذَوَائِبُ) جمعٌ، ف(ضِيَاءُ) به (رِثَاءُ النَّاسِ)^(٤) أشبه منه بل [ذَوَائِبُ]^(٥) لِثِقَلِ الْجَمْعِ.

حمزة إذا وَقَفَ في ﴿تَرَأَى الْجَمْعَانِ﴾^(٦) قال: (تَرَا)^(٧). وهذا غَلَطٌ بَيْنٌ؛ لأنه حَذَفَ الْعَيْنَ وَاللَّامَ، وليس هنا ما يُوجِبُ شَيْئاً / ١١١٠ من ذلك.

(١) سورة يونس: (٥) رواها ابن مجاهد عن قنبل عن ابن كثير وعدّها غلطاً، وذكر أبو علي لها توجيهاً يوافق كلامه هنا فجعل تقديره جمعاً أسوِغ من تقديره مصدرأ ولكنه لم يرد القراءة أو يضعفها، وذكر ابن جني أنها ضعيفة إعراباً، انظر السبعة ٣٢٣، والحجة (٤/ ٢٥٨) والمختسب (١/ ٣٣) وإعراب ابن خالويه (١/ ٢٦١) والدر المصون (٦/ ١٥١) ومعجم الخطيب (٢/ ٤٩٦).

(٢) سيحكي في (١١٢-ب) عن أبي الحسن التفريق بين المفرد والجمع في هذه المسألة مما يقوِّي أن القائل هنا أبو الحسن الأخفش.

(٣) فرغت من التعليق عليها في المسألة التي عقدها في (١٠٢-١).

(٤) جاءت في سورتي البقرة: (٢٦٤) والنساء: (٣٨) والأنفال: (٤٧) والأخيرة هي المذكورة في تكراره الكلام (١١٢-ب) والحليبات ٥١

(٥) الأصل: نوائب، وهو سهو.

(٦) سورة الشعراء (٦١).

(٧) الأصل: تَرَا، والقراءة في الإمالة، وحكى أبو علي عن ابن مجاهد قراءة حمزة في الوقف بعبارة تخالف ما في السبعة المطبوعة ٤٧٢، فقال: "وكان حمزة يقف (تَرَأَى) بمد مدة بعد الراء ويكسر الراء"، وشرحها أبو علي في: الحجة (٥/ ٣٦٠-٣٦١) فقال: "فقله: (يمد مدة بعد الراء) يدل على أنه يقول: تَرَأَى فَيُثْبِتُ بعد الراء مدة، وهذه المدة ينبغي أن تكون ألف تفاعل، والهمزة هي عين الفعل، والألف المنقلبة عن اللام على هذا محذوفة وحذفها لا يستقيم". ونقل أبو علي في: الحجة (٥/ ٣٦٣) عن بعض البغداديين احتجاجاً لقراءة حمزة ثم رده وشرح المدة بأنها "ينبغي أن تكون ألفاً وهمزة، أما الألف فالف تفاعل، وأما ما بعد الألف فهو الهمزة التي هي عين الفعل إمّا بين وبين وإما مخففة". وهذا يُبَيِّنُ أَنَّهُ رَجَعَ عن بعض كلامه هنا وإن ظل على تخطئة القراءة. ونقلوا هذه القراءة عن خلف أيضاً، انظر ما يجوز فيها وما يمتنع في: الاستكمال لابن غلبون ٥٠٢، والنشر (٢/ ٥٠) والإتحاف ٤٢١ ومعجم الخطيب (٦/ ٤٢٣).

قيل إنَّ بعضهم قرأ: ﴿وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقَهُ﴾ (١)، وهذا يجيء على:

سَبَسَبًا (٢)

و:

كَلْكَلًا (٣)

فلا ينبغي أن يُقرأ به، على أن أبا زيد قد أنشد:

قالت سُلَيْمَى اشتر لنا دَقِيقًا (٤)

(١) سورة النور: (٥٢)، ولم يقرأ بها من السبعة إلا حفص عن عاصم، وفي الأصل: يَتَّقُهُ، وهو مخالف لتوجيهه هنا وفي المواضع الكثيرة التي عرض فيها للآية في: الحجة (١/٦٦، ٤٠٨، ٧٩/٢، ٤٤٩/٤، ٣١٦/٦) والتكلمة ٨. وفي الآية قراءات ثلاث أخر جعل أبو علي في: الحجة (٥/٣٢٨) بعضها أبين من بعض وسكت عن هذه، ولكنه احتج لها ولم يردّها. وانظر: السبعة ٤٥٨، والمبسوط ٣٢٠، والإتحاف ٤١٣، والدر المصون (٨/٤٢٨-٤٣١). وسيعرض أبو علي لها ثانية في (١١٢-١).

(٢) من رجز تمامه:

تترك ما أبقى الدُّبَى سَبَسَبًا

وهو لرؤبة في: ملحقات ديوانه ١٦٩، وإيضاح الشواهد ٣٦٧، ولربيعه بن صُبْح أو صُبَيْح في: مصباح ابن يسعون ٦٢٣، وشرح شواهد الإيضاح ٢٦٥، وسفر السعادة ٤٦٤، وذكرهما البغدادي في: شرح شواهد الشافعية ٢٥٦ ولم يُرجَّح، وجاء في: فرحة الأديب ٢٠٧ أنه لا يُعرف قائله وردُّ عزوه لرؤبة، وهو بلا نسبة في: الكتاب (١/٢٩، ٤/١٦٩) والمقتضب (٣/١٦٩) والأصول (١/٣٧٢) وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٤٩) وأنشده أبو علي في: الحجة (١/٦٧، ٤/٣٣٧) والبغداديات ٤٢٧ على أن الشاعر وقف فشدد آخر الكلمة ثم وصل بالفتح الإطلاق، وأنشده في: التعليقة (٢/١١٤) والحجة (١/٦٥، ٤١٠، ٤١/٥، ٣١/٦، ٣١٦) والحلبيات ٣٥٨، والإغفال (٢/٣٢١) والعسكرية ١٨٥ على إجراء الحرف في الوصل مجراه في الوقف، فأخر الكلمة يوقف عليه مشدداً ولكن الشاعر شدد في الوصل، وحمله في بعض كلامه على الضرورة كسيبويه، ولم يقيد به بذلك في مواضع أخر كالمبرد. ولا يخفى رجوعه في الحجة في توجيه الآية عما منعه هنا. الدُّبَى: أصغر الجراد، والسبَسَب: المفازة.

(٣) إشارة إلى الرجز:

كان مثواها على الكَلْكَل

وهو لمنظور بن مرثد وسبق التعليق عليه وتخريجه في (٧٨ ب).

(٤) من الرجز، وهو للعذافر أو العذافري الكندي في: النوادر ١٧٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٨، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/٣٥٥) وشرح شواهد الشافعية ٢٢٤-٢٢٧، وقد نقل البغدادي في الأخير عن ضالة الأديب أن البيت لسكين بن نضرة عبد لبجيلة. وهو بلا نسبة في: شرح السيرافي (٢/١٧٤) والخصائص =

وَيَجُوزُ^(١) أَنْ يَكُونَ جَعَلَ (تَقَّه) مِثْلَ (فَخَذَ)؛ كَمَا جَعَلَ (طَلَّقَ) مِنْ (انْطَلَقَ)^(٢) كَذَلِكَ. وَقِيلَ إِنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: ﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا^(٣)﴾، وَهَذَا أَيْضاً رَدِيءٌ، وَهُوَ عَلَى (سَبَسْبَا)، جَعَلَ الْوَصْلَ بِمَنْزِلَةِ الْوَقْفِ.

وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ: ﴿فَذَانِيكَ بُرْهَانَانِ^(٤)﴾، فِيهِ قَوْلَانِ:

إِنْ شِئْتَ: أَشْبَعَ الْكَسْرَةَ كَر (مَسَاجِيدَ)^(٥).

وَإِنْ شِئْتَ: أَبْدَلَ الثَّانِيَةَ [يَاءً]^(٦) فَانْكَسَرَتْ الْأُولَى؛ كَقَوْلِهِمْ: «لَا وَرَبِّكَ لَا أَفْعَلُ»^(٧)، حَكَاهَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى، وَزَعَمَ أَنَّهَا عُمَانِيَّةٌ.

= (٣٤٢/٢) وَالْمَنْصِفَ (٢٣٧/٢) وَالْبَحْرَ (٤٣٠/٦)، وَفِي أَكْثَرِ الْمَصَادِرِ: سَوِيقًا مَكَانَ دَقِيقًا، وَانْظُرْ فِيهِ الْمَصْبَاحَ ٦٠٨. وَأَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الْحِجَّةِ (١/٦٧، ٤١٠، ٢/٢٧٨، ٣١٦/٦) وَالْإِغْفَالَ (٢/٣٢٣) وَالتَّكْمِلَةَ ٨ فَأَجَازَ فِيهِ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ أَوَّلُهَا حَمْلُ التَّسْكِينِ عَلَى أَنَّهُ أَجْرَى الْمَنْفَصِلِ مَجْرَى الْمَتَّصِلِ فَسَكَّنَ كَمَا يَسْكُنُونَ عَيْنَ (كَتَفَ) وَالثَّانِي عَلَى إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ كَسَبَسْبَا فَسَكَّنَ كَالْوَاقِفِ عَلَيْهِ، وَآخِرُهَا عَلَى التَّخْفِيفِ كَر (لَمْ يَكْ)، وَأَوَّلُهَا الْأُولَى عِنْدَهُ فِي الْحِجَّةِ.

(١) اللَّفْظُ يَكَادُ يَطَابِقُ عِبَارَتَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي عَقَدَهَا لِلْقِرَاءَةِ نَفْسَهَا فِي (١١٢-أ).

(٢) أَيِ سَكَّنَ الْقَافَ فِي (تَقَّه) كَمَا فَعَلُوا فِي (طَلَّقَ) مِنْ (انْطَلَقَ) فَقَالَ فِي التَّكْمِلَةِ: "لَمَّا كَانَ طَلَّقَ مِنْ انْطَلَقَ" مِثْلَ كَتَفَ [وَهِيَ هُنَا مِثْلُ فَخَذَ] أَسْكَنَ اللَّامَ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ كَمَا أَسْكَنَ التَّاءَ مِنْ كَتَفَ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ اللَّامِ وَالْقَافِ فَحَرَّكَ الْقَافَ بِالْفَتْحِ. وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ مِمَّا حَكَاهُ سَيَبَوِيهِ. وَانْظُرِ الْكِتَابَ (١/٢٦٦، ٤/١١٣-١١٥) وَالتَّعْلِيقَةَ (٢/١٦) وَالْحِجَّةَ (١/٤٠٩) وَالتَّكْمِلَةَ ٧.

(٣) سُورَةُ لَقْمَانَ: (١٦)، وَفِي الْأَصْلِ: بَنِيَّ بِالتَّشْدِيدِ وَالْكَسْرِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ لَا يَتَسَقُّ مَعَ التَّوْجِيهِ الثَّانِي، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ مَا جَاءَ فِي: الْحِجَّةِ (٤/٣٣٦-٣٣٧، ٥/٤٥٤) مُوَافِقاً لِكَلَامِهِ هُنَا، وَاحْتِجَ لَهَا هُنَاكَ وَرَأَى غَيْرَهَا فِي الْقِرَاءَةِ أَحْسَنَ وَلَمْ يَرُدَّهَا. وَجَاءَ فِي: السَّبْعَةِ ٥١٢، وَالمَبْسُوطِ ٣٥٢ أَنَّ ابْنَ كَثِيرٍ قَرَأَ (يَا بُنَيَّ) فِي غَيْرِ هَذِهِ الْآيَةِ سَاكِنَةً الْيَاءَ وَلَمْ يَرِدْ عَنْهُ هَذَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ، غَيْرَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ فِي: الْحِجَّةِ (٤/٣٣٧) نَسَبَهَا لِابْنِ كَثِيرٍ، وَعَدَّ الْبَاقُولِي فِي: الْأَسْتَدْرَاكِ ٢٥٨ ذَلِكَ سَهْواً مِنْ أَبِي عَلِيٍّ؛ لِأَنَّ ابْنَ كَثِيرٍ لَمْ يُخَفِّفِ الْيَاءَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ لَقْمَانَ الْبَتَّةِ، وَلَمْ أَجِدْ الْقِرَاءَةَ مَعْرُوزَةً لِأَحَدٍ، وَانْظُرْ حِجَّةَ ابْنِ خَالَوَيْهِ ٢٨٤، وَمَعْجَمَ الْخَطِيبِ (٧/١٩٣).

(٤) سُورَةُ الْقَصَصِ: (٣٢) رَوَاهَا شَبْلٌ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ وَقَرَأَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ وَعَيْسَى وَأَبُونُوفْلٍ وَهَرَمَزٌ، وَهِيَ لُغَةٌ هَذِيلٌ وَقِيلَ بِلِ تَمِيمٍ. انْظُرِ السَّبْعَةَ ٤٩٣، وَالْبَحْرَ (٧/١١٣) وَاحْتِجَ لَهَا أَبُو عَلِيٍّ فِي: الْحِجَّةِ (٥/٤٢٠) بِمَقَالَتِهِ هُنَا.

(٥) حَكَاهَا سَيَبَوِيهِ (١/٢٨) فِي بَابِ مَا يَحْتَمِلُ الشَّعْرَ

(٦) مِنَ الْحِجَّةِ وَيَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٧) جَاءَتْ فِي: الْحِجَّةِ وَالْبَصْرِيَّاتِ ٣٦٦، وَالشَّيْرَازِيَّاتِ ٤٢٨، وَالْعَسْكَرِيَّةِ ١٦٩، وَالتَّمَامِ ٢١٨، وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ ٧٤٤، وَالْمَفْصَلِ ٣٦٤، وَشَرْحِ الشَّافِيَّةِ (٣/٢١٠) وَاللِّسَانِ وَالْقَامُوسِ (رَبِّ)، وَالْمَعْنَى: لَا وَرَبُّكَ.

قال أبو العباس (١): لَيْلَةٌ غُمَّى: التي لا يُرى فيها الهلالُ، وأنشدَ رَجْزاً أنشده أبو زيد:

وليلةٌ مُشْتَبِهَةٌ أهوالُها

ليلةٌ غُمَّى طامِسٌ هلالُها (٢)

فا: هذا مثْلُ (صلاة الأولى) و(مسجد الجامع) (٣).

فا: عن ابن حبيب (٤):

وإن خِلْتُ أن المنتأى عنك واسعٌ (٥)

تكونُ (إن) جزاءً وتكون نفياً.

مسألة

الإضافةُ في (مائة درهم) بمعنى اللام، ولا تكون بمعنى (من)؛ ألا ترى أن المعدودَ الذي هو / ١١٠ ب الدرهم ليس بعدد فتكون المائة بعضه؛ كما أن (الحديد) في قولك: (حَلَقَةُ حديد) (٦) جنسٌ، و(الحلقة) بعضٌ له.

(١) وجدت الكلام بمعناه لابن السكيت في: إصلاح المنطق ٢٨٢، ولم أجده لأبي العباس.

(٢) من الرجز، والثاني بلا نسبة في: إصلاح المنطق والمقصود والمدود للقالبي ١٢٨، وشرح شواهد الإصلاح ٤٩٣، ومفردات الراغب ٦١٣، والصحاح واللسان (غمي) والمخصص (١٥٧/١٥) وأساس البلاغة (غمم). ولم أجدهما في نوادر أبي زيد.

(٣) شرحهما في: الإيضاح ٢٨٢-٢٨٣ فجعلتهما من إضافة الاسم إلى الصفة، والأصل فيهما: الصلاة الأولى والمسجد الجامع، فمن أضاف أراد: صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس، ومسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع؛ يريد أنهما صفتان أقيمتا مقام موصوفيهما المحذوفين. وهو مأخوذ من المبرد فيما جاء في: الأصول (٨/٢) وانظر كتابنا (١٧١-١) وإعراب النحاس (٣٤٧/٢) وسر الصناعة ٣٥

(٤) محمد بن حبيب أبو جعفر وحبيب أمه، وهو من العلماء الثقات باللغة والشعر والأخبار (ت ٢٤٥). معجم الأدباء ٢٤٨١

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فإنك كالليل الذي هو مُدركي

وهو للناطقة الذبياني في: ديوانه ٣٨، وطبقات الفحول ٨٧، والكامل ٩٢٣، وإعراب النحاس (٢٤١/٥) وأنشده أبو علي في: العضديات ٦٨، والشعر ٨٠ مجيزاً فيه النفي والشرط ورجح النفي ولم يعز القول لابن حبيب.

(٦) الإيضاح ٢٨٠، والبصريات ٨٩٥

فإذا لم يكن المعدودُ جنساً للعدد وكان غيره لم يكن بعضاً له، وإذا لم يكن بعضاً له لم يكن بمعنى (من)، وإذا لم يكن بمعنى (من) كان بمعنى اللام، وإذا كان بمعنى اللام كان تأويله أن هذه (المائة) لهذا الجنس؛ كما تقول: هذا العدد لهذا المعدود على معنى الإضافة إليه من غير أن يكون بعضاً له.

فأمّا (ثلاثمائة درهم) فينبغي أن يكون إضافة (ثلاث) إلى (مائة) على معنى (من)؛ ألا ترى أن (مائة) بمعنى (مئتين)، فر (الثلاث) من المئتين وهي مئتون؛ كما أن (الحلقة) من الحديد وهي حديدٌ. وإضافة (مائة) إلى (درهم) في (ثلاثمائة درهم) بمنزلة إضافة (المائة) إلى (درهم) في (مائة درهم) في أنه بمعنى اللام؛ ألا ترى أن العدد ليس من المعدود، وأنت أردت أن هذا العدد لهذا الجنس دون هذا الجنس الآخر الذي ليس بدراهم.

مسألة

الأحسنُ عندي (١) في قوله: ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (٢) أن يكون الاسمُ (أن) مع صِلته؛ بدلالة أنه يُشَبَّه المضمَر من حيث لم يستجيزوا وصفه؛ كما لم / ١١١١ يستجيزوا وصفَ المضمَر (٣).

مسألة

حكى أن بعضهم قرأ: ﴿يَخْتَلِقُونَ إِفْكَاً﴾ (٤)، وهذا في المعنى ليس ببعيد؛ يدل عليه قوله: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾ (٥).

(١) هو اختيار النحاة في مثل الآية وعليه قراءة السبعة، وأجازوا عكسه أي نصب المصدر خبراً للناسخ. انظر: الكتاب (٥٠/١) ومعاني الأخفش ٢٣٥، ٤٢٧، والفراء (٣٧٢/١) والمقتضب (٤٠٧/٤) ومعاني الزجاج (٤٦٢/٤) وشرح السيرافي (٢٨٣/٢) والبصريات ٧١٠، ومعجم الخطيب (٤٦٨/٨).

(٢) سورة الجاثية: (٢٥).

(٣) الكتاب (٧٦، ١١/٢) والمقتضب (٢٨١، ٢٨٤، ٩١/٣) والأصول (٣١/٢) وقيد المنع بالأسماء الظاهرة في: الإيضاح ٢٨٩.

(٤) سورة العنكبوت: (١٧) وقرأ بها ابن السميعة وأبو المتوكل، وقراءة العامة: "وَتَخْلُقُونَ إِفْكَاً". انظر: زاد المسير (١٢٦/٦) ومعجم الخطيب (٩٤/٧).

(٥) سورة ص: (٧) وانظر الحجة (٣٦٥/٥).

أخبرني أبو علي إسماعيل قال: قال أبو العباس: حدثنا الزياتي قال: نظر الفرزدق إلى قوم يتناظرون في المعاني فوضع لهم هذا البيت:

إذا هي شالت فالقوائم تحتها وإن لم تشل يوماً علفتها القوائم^(١)

يعني السيوف.

أخبرني أبو علي قال: حدثني أبو الحسن الأخفش قال: حدثني أبو عبد الله بن الحرّون قال: قيل لمصعب بن عيسى البصري^(٢): ما بالك كثرت عند البرامكة، وقد كان معهم من هو أجل منك قدراً وأعظم خطراً؟ فقال: إني لما وردت عليهم قبضتُهم وبسطتُهم وجمعتُهم وفرقتُهم، وعلمتُ أن ليس للثناء ما للطراء^(٣)، فقرّبتني منهم بُعدي منهم، وأدنانني منهم نأبي عنهم، وقد كان يقال: أزهّد الناس في عالم جيرانه^(٤)، وكنت كثير الالتواء، شحيحاً على الإملاء^(٥).

أنشد أبو علي إسماعيل:

١١١/ب أسدٌ على أعدائه ما إن يهون ولا يلين
فإذا تمكّن منهم ألفوه أحلم ما يكون^(٦)

(١) من الطويل، وهو للفرزدق في: إصلاح المنطق ١٧، والأضداد لأبي حاتم ٩٤، وابن الأنباري ٢٥٩، وتهذيب اللغة (٤٣٤/١١) واللسان (شيم). والرواية فيها جميعاً: شيمت ولم تُشَم مكان شالت ولم تشل. ورواية أبي علي أدخل في الإلغاز؛ لأنّ الشول للناقة، ولا يقال لها: (شام)، فينصرف الذهن في روايتنا لقوائم الدابة لا للسيوف. ومعنى البيت أن قائم السيف يكون فوقه إذا أغمدته، وتحت إذا سللته.

(٢) جاء في: عيون الأخبار (١٢٨/٢) والعقد (٣١٦/٢) أن المسؤول عطاء بن مصعب، وفي: زهر الآداب ٤٣٠ أنه الصلت بن عطاء.

(٣) الطراء جمع طارئ وهو القادم من بلد بعيد فجأة، الثناء جمع تائي وهو المقيم أو المولود بالبلد.

(٤) ذكر السيوطي في: (كتاب التحدث بنعمة الله) ١٦١ أنه حديث نبوي برواية (أزهّد الناس في العالم أهله وجيرانه) أخرجه أبو نعيم في: الحلية وابن عدي في: الكامل ووجدته في: الأخير (٣٦٨/٦)، والجامع الصغير (١٤٧/١) وشرحه في: فيض القدير (٦١٦/١) وذكره ابن الجوزي في: الموضوعات (٢٣٧/١) والكلمة محكية عن غير واحد في: جامع بيان العلم ٦١٨، والطبوريات برقم ٢٦٣، وجاء مثلاً في: مجمع الميداني (٩١/٢) ووهم في مضربه فقال: يُضرب في السقطة تحصل من العاقل الحازم.

(٥) في المصادر الأخرى: بالاملاء، وكلاهما صحيح. جاء في التاج (شح) أن الظاهر أنهما سواء.

(٦) من الكامل، وهما في: نور القبس ٣٠٠ لمحمد بن كناسة الأسدي المتوفى ٢٠٧، وبلا نسبة في: عيون الأخبار (٢٩٤/١).

حدَّثني أبو علي قال: أصبتُ بخطُّ أبي العباس أحمدَ بن يحيى كتاباً دفعه إليَّ أبو عبد الله الحسن بن مُقْلَة (١)، فقرأتُ فيه:

وأبو يزيد قائمٌ كالمؤتمَّة (٢)

قال: هي التي تقومُ في المآثم (٣)، وأبو يزيد: سهيل بن عمرو (٤). قال: وأنشدناه أبو العباس محمد بن يزيد (٥): كالمؤتمَّة.

مسألة

يَدُلُّ على حُسْنِ القراءة: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ نَشْراً﴾ (٦) أَنْ (النَّشْر) قد اسْتُعْمِلَ لِلْأَحْيَاءِ (٧)؛ كما اسْتُعْمِلَ (٨) في قوله: ﴿كَيْفَ نُنْشِرُهَا﴾ (٩)، ونحو: ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ

(١) سلفت ترجمته في (٨٠-ب).

(٢) من الرجز، وهو لأبي الرَّعَّاس في: شرح أشعار الهذليين (٧٨٧/٢) ولراش أحد بني ضاهل من هذيل في: جمهرة ابن دريد ٢٢٤، وللراش في اللسان والتاج (خندم)، وجاء في: سيرة ابن هشام (٤٠٨/٤) أنه لحماس بن قيس البكري ويروى للراش. وانظر الاختلاف في رسم (رعاس) وفضل تخريج للبيت في: شرح الأشعار (١٤٦٤/٣). وجاء في: الروض الأنف (١٦٥/٤): "وأبو يزيد بقلب الهمزة من (أبو) ألفاً ساكنة... وإنما قياسها عند النحويين أن تكون بين بين".

(٣) لم أجده، وقال السكري في شرح الأشعار: المؤتمَّة: أم اليتيم، وحكاها ابن جني في: التمام ١٠٩، ثم حكى تخطيط السيرافي له وأنَّ الصواب أن يقال: لها أولاد يتامى، ثم احتج للأول. وانظر الروض الأنف، والصحاح (يتم).

(٤) سهيل بن عمرو بن عبد شمس، كان خطيب قريش ثم أسلم يوم فتح مكة وقيل مات في طاعون عمواس. السير ١٩٥٣

(٥) أنشد في: الكامل ٧٦٧ أكثر الرجز وليس فيه الشاهد.

(٦) سورة الأعراف: (٥٧) وقرأ نَشْراً بفتح النون وسكون الشين حمزة والكسائي وخلف وغيرهم. السبعة ٢٨٣، والمبسوط ٢٠٩، ومعجم الخطيب (٧٨/٣). والمسألة موافقة لتفصيله في: الحجة (٣٧٩/٢، ٣٥/٤، ٣٤٥/٥).

(٧) الأصل: للأحياء، وهو تحريف.

(٨) الأصل: كما استعمل البعث، وهو انتقال نظر من العبارة اللاحقة.

(٩) سورة البقرة: (٢٥٩) وقرأها بالراء وضم النون نافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وغيرهم. السبعة ١٨٩، والمبسوط ١٥١، ومعجم الخطيب (٣٧٢/١) وفيه ذكر ابن عامر فيمن قرأ بها بل قرأ بغيرها، وفي الأصل (ننشرها) بالفتح وهو تصحيف صوابه من الحجة (٣٨٠/٢).

أَنْشَرَهُ ﴿١﴾؛ كما استعمل البعثُ له في قوله: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ ﴿٢﴾،
وقوله: ﴿فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ﴾ ﴿٣﴾، وقوله: ﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ ﴿٤﴾، وقد قال
المرار:

وَحُمْتُ لَهُ عَيْنُ الْقَلِيبِ وَأُخِيَّتْ لَهُ رَيْدَةُ يُحْيِي الْمَيَّاهَ نَسِيمُهَا ﴿٥﴾
و(بُشْرًا) ﴿٦﴾ حَسَنٌ أَيْضاً لِقَوْلِهِ: ﴿الرِّيَّاحُ مُبَشِّرَاتٌ﴾ ﴿٧﴾.
النمر بن تولب ﴿٨﴾:

ولو أن من حتفه ناجياً لكان هو الصدع الأعصم ﴿٩﴾
١١٢ / أ الخبر محذوف؛ أي: في الوجود أو في العالم، ومثله:
إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا ﴿١٠﴾

(١) سورة عبس: (٢٢)

(٢) سورة البقرة: (٥٦)

(٣) سورة الروم: (٥٦)

(٤) سورة النحل: (٣٨)

(٥) فرغت منه في (٩٧-ب)

(٦) في آية الأعراف السالفة، وهي قراءة عاصم وفيها (الرياح) جمعاً. و(بُشر) عند أبي علي جمع بشير فهي
تُبشّر بالمطر والرحمة بدليل آية الروم. انظر المصادر السالفة.

(٧) سورة الروم: (٤٦)

(٨) النمر بن تولب بن زهير العكلي، شاعر مخضرم وصحابي، والأكثر على كسر الميم وبعضهم على تسكينها.

انظر: معجم الشعراء المخضرمين ٥٠١، واشتقاق ابن دريد ١٨٤، ومقدمة شعره ٢٩٩

(٩) من المتقارب، وهو للنمر في: شعره (شعراء أسلاميون) ٣٨٠، ومعجم البكري ١٤٧، ومنتهى الطلب

(٢٨٨/١) والخزانة (١٠٧/١١) وشرح أبيات المغني (٣٨٥/١) وأنشده أبوعلي في: الحلبيات ٢٥٩ على

الفصل بالظرف بين أن واسمها. الصدع: الوعل بين الجسيم والضعيل، والعصمة بياض في يده.

(١٠) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

وإن في السُّفْرِ إِذْ مَضَى مَهَلًا

وهو للأعشى في: ديوانه ٣٢٥، والكتاب (١٤١/٢) والمقتضب (١٣٠/٤) وما اتفق لفظه للمبرد ٣١١،

والأصول (٢٤٧/١) والخصائص (٣٧٥/٢) والخزانة (٤٧٩/١٠) وشرح أبيات المغني (١٦١/٢)

وغيرها كثير، وأنشده أبوعلي في: البغداديات ٤٣٠، والشعر ٤٩٥، والتعليقة (٢٩٢/١) والإغفال

(٤١١/٢) شاهداً على المذكور هنا وهو حذف خبر إن والتقدير: في العالم. المحل: الإقامة، السفر: جمع

سافر وهو المسافر، المهل: التؤدة أو السبق، والمراد أنهم لا يرجعون بعد الموت.

أخبرنا أبو علي إسماعيل قال: قال أبو العباس^(١): الابتهاال: الاجتهاد، يقال: فلان يبتهل في الدعاء، فإذا غني به الدعاء واللحن فإنما معناه الاجتهاد فيما قصد له، ولو قال قائل: فلان يبتهل إلى الله في طلب الشهادة أو في طلب الرزق، لكان ذاك جيداً. وقولهم: (ما له بهله الله)، و(عليه بهلة الله)^(٢)، فهو يقول على ما جرى من الكلام وعلى نيته؛ أي: عليه ما يدعى به مبالغاً فيه.

وأخبرنا عن أبي العباس^(٣): يقال: سار فلان في حذفار الأرض، ويقال: سار بحذفار الأرض؛ إذا سار في ناحية منها، وحذافير الأرض: نواحيها.

مسألة

قد يجيء قول من قال: ﴿وَيَتَّقْهُ﴾^(٤) على (لم أبله)^(٥)؛ كأنه لما حذف الياء للجزم وبقيت الكسرة فجزم حذفها للجزم كما حذف الحركة من (لم أبال)، فأسكن ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين، وأصل هذا كله (لم يك)^(٦).

(١) لم أجده في شيء من كتبه، ولم أجد من وافقه في هذا المعنى أو حكاها، بل يذكرون أنه الاجتهاد في الدعاء، ولا يطلقونه فيما عداه، ولعل أبا العباس أخذ معنى الصيغة (افتعل)، وسيكرر أبو علي الحكاية والتي تليها عن أبي العباس في (١٨٠-ب، ١٨١-أ).

(٢) جاءت الكلمتان في: خلق الإنسان للأصمعي ٢٠١، ومجاز القرآن (٩٦/١) وغريب الحديث لأبي عبيد (٢٦١/٥-٢٦٢) والفاظ ابن السكيت ١٧٠، ومعاني الزجاج (٤٢٣/١) وتفسير الطبري (٢٩٦/٣) واللسان (بهل)، ونص غلام ثعلب في: الياقوتة ١٨٩ على أن (بهلة) بضم الباء وفتحها معاً، وجاء في: غريب ابن قتيبة (٢٥٣/١) والغريبين ٢٢٨، والنهاية (١٦٧/١) واللسان: "ومن حديث أبي بكر: من ولي من أمور الناس شيئاً فلم يعطهم كتاب الله فعليه بهلة الله". وعليه فالقول الثاني من الأثر.

(٣) حكي عنه في اللسان والتاج (حذف) عن تذكرة أبي علي.

(٤) سورة النور: (٥٢) وفرغت من التعليق عليها في (١١٠-أ) وبعض ما جاء هنا ذكره هناك.

(٥) حكاها الخليل عن العرب، وشرحها أبو علي مفصلاً في: التكملة ٨ والعسكرية ٢٧٨، ٢٨٠ بما يوافق قوله هنا وعرض لها في: البغداديات ٤٣٦، والشعر ٢٠١، والبصريات ٢٥١، والحجة (٦٧/١) وهنا ثانية (٢٠٥-أ)، والهاء في الأصل وجميع كتبه ما عدا البغداديات مسكنة وهو خطأ صوابه الكسر بنصه في التكملة والبغداديات وبضبط الكتاب، ومعناها: ما باليت. انظر الكتاب (٤٠٥/٤) والمقتضب (١٦٦/٣).

(٦) حمل سبويه حذف النون على الاستخفاف لكثرته في الكلام، فكثرته جعلته أصلاً في هذا الحذف عند أبي علي. انظر الكتاب (٢٩٤/٢، ٢٥٦/٣، ٥٠٦/٤، ٣٩٩، ١٨٤/٤) والمقتضب (١٦٧/٣) والتعليقة (١١٧/٥) والشيرازيات ١٨١، والإغفال (٢١٨/٢).

وَيَجُوزُ^(١) أَنْ يَكُونَ أَجْرَى (تَقْه) مُجْرَى (فَخُذ) كَمَا قَالَ: (انْطَلِقْ) فِي (انْطَلِقْ)،
أَسْكَنَ اللَّامَ لِذَلِكَ ثُمَّ فَتَحَ الْقَافَ لِالتَّعَا السَّاكِنِينَ.

١١٢ / ب مسألة

مِمَّا يُقَوِّي قَوْلَ الْخَلِيلِ وَسَيَبُويهِ^(٢) فِي إِجْرَاءِ الْوَاحِدِ مَجْرَى الْجَمْعِ فِي نَحْوِ [بَيْض] وَجُودُكَ نَحْوَ: مَذَاكِير^(٣) وَعَبَادِيد^(٤)، مِمَّا لَا وَاحِدَ لَهُ.
وَهَذَا أَيْضاً يُقْبَحُ ﴿ضِيَاءٌ﴾^(٥) عَلَى قَوْلِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُفَرِّقَانِ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ،
وَقَدْ قَالُوا: (ذَوَائِب) ^(٦) فَأَبْدَلُوا، فَكَذَلِكَ يَقْبَحُ «ضِيَاءٌ»، وَهُوَ عَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ^(٧)
سَائِعٌ لِفَرْقِهِ بَيْنَهُمَا، وَيُقَوِّي قَوْلَ أَبِي الْحَسَنِ قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿بَطَرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ﴾^(٨).

مسألة

إِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ جُزْءٌ وَاحِدٌ مِنَ السُّوَادِ يُنَافِي عَشْرَةَ أَجْزَاءٍ مِنَ الْبَيَاضِ كَذَلِكَ يَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ فَنَاءٌ جِسْمٍ وَاحِدٍ فَنَاءً لِسَائِرِهَا.

مسألة

الْقَدِيمُ سَبْحَانَهُ مُرِيدٌ بِإِرَادَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرِيداً لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُرِيداً

(١) سَلَفَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى تَكَرُّرِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ وَالتَّعْلِيلِ عَلَيْهَا فِي (١١٠-١).

(٢) الْكِتَابُ (١/٢٠٩-٢١٠، ٢/٤٨) وَبَيْضُ أَبُو عَلِيٍّ هُنَا مَوْضِعُ الشَّاهِدِ، وَشَوَاهِدُهُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا الْآيَةُ (٤) مِنْ
النِّسَاءِ: "فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا" أَيْ أَنْفُسًا، وَبِهَا اسْتَشْهَدَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْإِيضَاحِ، وَذَكَرَ كَثِيراً فِي
كِتَابِهِ وَقَعِ الْمَفْرَدِ مَوْضِعَ الْجَمْعِ وَذَهَبَ فِي: الْحُجَّةِ (٦/١٣) إِلَى أَنَّهُ لَا يَكَادُ يَجِيءُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، وَهَذَا قَوْلُ
الْمَبْرَدِ فِي حِينَ أَنَّ سَيَبُويَةَ لَمْ يَقْبِضْهُ بِالشَّعْرِ. انْظُرْ مَعَانِي الْأَخْفَشِ ٢٤٩، وَالْمُقْتَضِبِ (٢/١٦٩) وَالشَّعْرِ
فَهَارِسَهُ ٦٦٩-٦٧٠، وَالشِّيرَازِيَّاتِ ١٧٦، وَالْإِغْفَالِ (١/٢٥٣) وَالْحُجَّةِ (٤/٨١، ٥/٢١٣) وَالْإِيضَاحِ ٢٢٤،
وَالْتَّعْلِيلُ (١/١٤٧).

(٣) أَيْ الذَّكَورُ، وَهُوَ مِنْ أَمْثَلِ سَيَبُويَةَ (٢/٢٨٢، ٣/٢٥٦، ٤/٢٣) وَمَعَانِي الْأَخْفَشِ ٢٩٦

(٤) تَقْدَمُ فِي (١٠٣-ب).

(٥) سُورَةُ يُونُسَ: (٥) وَهِيَ قِرَاءَةٌ مَرَّتَ فِي (١٠٩-ب).

(٦) عَقْدَ مَسْأَلَةٍ لَهَا فِي (١٠٢-١).

(٧) فِي (١٠٩-ب) ذَكَرَ جَوَازَهَا فِي الْمَفْرَدِ وَمَنْعَهَا فِي: الْجَمْعِ بِمَا يُوَافِقُ قَوْلَ أَبِي الْحَسَنِ.

(٨) سُورَةُ الْاِنْفَالِ: (٤٧) وَفِي الْحَلَبِيَّاتِ ٥١ رِثَاءٌ فِعَالٌ مِنْ رَأَيْتَ قُلْبَتِ الْيَاءِ هَمْزَةٌ لَتَطْرَفُهَا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ، فَهِيَ

لنفسه لو جَبَّ أن يكون مُريداً لجميع المرادات؛ كما أنه لما كان عالماً لنفسه وجَبَّ أن يكون عالماً لجميع المعلومات، وقد ثَبَّتَ أن هُنا أشياء لا يَجُوز أن تكون مُرادةً له سبحانه، فقد وجَبَّ إذن أن يكون مُريداً بإرادة.

وتلك الإرادة لا تَخْلُو مِن أن تكون في / ١١٣ محلٌ أو في غير محلٍّ، فالقديم ليس بمحلٍّ للأشياء ولا تكون فيه.

ولا يَجُوز أن تكون حالةً في مَوَاتٍ ولا حيوان؛ فلا يَجُوز أن تكون حالةً في الموات؛ وذلك أن الإرادة محتاجةٌ إلى الحياة وإلى بنيةٍ مخصوصة؛ فلذلك لا تَحُلُّ في اليد ولا في الرَّجُل، وإن كانتا حَيَّتَيْنِ؛ [لأنها] (١) محتاجةٌ إلى محلٍّ مخصوصٍ وهو القلب.

ولا يَجُوز أيضاً أن تكون في الحَيَوَان؛ لأنها لو حَلَّتْه لكان مُريداً بها كما أن العِلْمَ إذا حلَّ كان هو العالم به، ولا يكون علماً للقديم، فكذلك لو حَلَّتْه الإرادة لكان هو المُريد بها لا القديم؛ فقد ثَبَّتَ إذن أن إرادة القديم في لا محلٍّ.

والدليل على أنها موجودة [بيّض].

[ع: إلزامٌ على ما مَضَى: إذا قلت: "إنه لو كان مُريداً لنفسه لو جَبَّ أن يكون مُريداً لجميع المرادات؛ كما أنه لما كان عالماً لنفسه وجَبَّ أن يكون عالماً لجميع المعلومات". يدخُل عليه أن يُقال: فقد نَجِدُهُ قادراً لنفسه ومع هذا فلا يَصِفُونَهُ بأنه قادرٌ على جميع المقدورات، فكذلك: ما أنكرت أن يكون مُريداً لنفسه وإن لم يُرد جميع المرادات؟ ومن جَعَلَكَ بتشبيه الإرادة بالعلم أسعدَ من غيرك / ١١٣ ب بتشبيه الإرادة بالقُدرة؟ الجواب] أنشدني أبو علي إسماعيل قال: أنشدنا لابن أبي عُيينة (٢):

وعِنْدِي مِنَ الْبَلَوَى ضُرُوبٌ كَأَنَّمَا إِلَيَّ الْبَلَايَا مِنْ مَعَادِنِهَا نُجَبَى
ولو أنْ دُنْيَا لِلنُّصَارَى تَعَرَّضَتْ إِذْنٌ لَدَعَوِهَا (٣) دُونَ أَصْنَامِهِمْ رَبًّا

(١) الأصل: لأنهما، وهو سهو. وفي هامش الأصل بخط الناسخ: ظ، أي ظاهر. انظر: معجم الرموز والإشارات ١٩٢.

(٢) هو محمد بن أبي عيينة المهلبي، شاعر عباسي من ولد المهلب بن أبي صفرة، توفي ما بين (٢٢٠-٢٣٠). انظر: معجم الشعراء العباسيين ص ٣٥٣.

(٣) بهامش الأصل بخط الناسخ: لدَعَوِهَا، ولم يرمُج ما في المتن، وكأنها رواية أخرى.

ولو غُمِسَتْ في البحر والبحرُ مالحٌ لأصبحَ ماءُ البحرِ مِن طيبِها عَذْبًا
تَطَيَّبُ دُنْيَانَا إِذَا مَا تَنَفَّسَتْ كَأَنَّ فَتِيَّتَ الْمِسْكِ فِي دُورِنَا نَهْبًا
وَأَحْبَبْتُهَا حُبًّا يَقَرُّ بِعَيْنِهَا وَحُبِّي إِذَا أَحْبَبْتُ لَا يُشْبِهُ الْحُبَّ (١)

فا: ابنُ دُرَيْدٍ فِي الْجُمُهرَةِ (٢): لَا يَقَالُ: سَمَكٌ مَالِحٌ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِهِ:

يُطْعِمُهَا الْمَالِحَ وَالطَّرِيًّا (٣)

مَسْأَلَةٌ (٤)

قَالَ: قَوْلُهُ (٥) فِي (ذَا) اسْمٌ رَجُلٌ: ذَاءٌ، فِي إِعْلَالِهِ الْعَيْنَ وَاللَّامَ غَيْرُ خَارِجٍ عَنِ الْأَصُولِ؛ لِأَنَّ نَظِيرَهُ (شَاءَ) وَ(مَاءَ). وَإِذَا كَانَ قَدْ قَالَ (٦) فِي اسْمِ رَجُلٍ بِ(لَا) مِنْ ﴿اللَّاتِ وَالْعُزَّى﴾ (٧): لَاءٌ، مَعَ أَنَّهُ عَلِمَ وَالْأَعْلَامُ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ مَنْقُولَةٌ مِنَ الْأَجْناسِ، وَهِيَ أَبْعَدُ مِنْ شَبِّهِ الْحُرُوفِ وَأَقْرَبُ إِلَى الْمُتِمَكِّنَةِ، وَ(اللَّاتِ) وَ(ذَا) جَمِيعًا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ فِي أَنْهُمَا

(١) مِنَ الطَّوِيلِ، وَجَاءَ فِي: الْإِغْفَالِ (٢٠/٨١) بَعْضُ أَيْبَاتِ الْقَصِيدَةِ وَلَمْ يُذَكَّرْ مِنْ أَيْبَاتِنَا هُنَا إِلَّا الْبَيْتُ الْآخِرُ، وَنُسِبَ الرَّابِعُ لِأَبِي عَيْبَةَ فِي: الْوَسَاطَةِ ٣٧٦، وَذَكَرَهُ ابْنُ بَرِي فِي التَّنْبِيهِ وَالْإِيضَاحِ (مِلْح) مَنْسُوبًا لِابْنِ أَبِي رَبِيعَةَ ثُمَّ قَالَ إِنَّهُ وَجَدَهُ فِي شَعْرِ ابْنِ أَبِي عَيْبَةَ، غَيْرَ أَنَّ أَوَّلَهُ: وَلَوْ تَفَلَّتْ، وَجَاءَ (رَيْقَهَا) مَكَانَ (طَيْبِهَا)، وَلَمْ أَجِدِ الْبَيْتَ فِي: دِيوَانَ ابْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، وَجَاءَ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ مَعَ آخَرَيْنِ بِلَا نِسْبَةٍ فِي: حِمَاسَةِ الظَّرْفَاءِ (٢/٢٦) وَذَكَرَ الْأَصْفَهَانِي أَنَّ ابْنَ أَبِي عَيْبَةَ كَانَ يَتَعَشَّقُ فَاطِمَةَ بِنْتَ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ وَيَكْنِي عَنْهَا بِدُنْيَا.

(٢) الْجُمُهرَةُ ٥٦٨، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ السَّكَيْتِ وَابْنِ قَتَيْبَةَ، وَحَكَى ابْنُ جَنِّي أَنَّ ابْنَ الْأَعْرَابِيِّ أَجَازَهُ وَاعْتَرَفَ ثَعْلَبُ بِصَحَّتِهِ، وَإِنْ كَانَ (مِلْح) هُوَ الْأَفْصَحُ، وَاحْتِجَّ ابْنُ السَّيِّدِ وَابْنُ بَرِي لَصَحَّتِهِ بَعْدَهُ شَوَاهِدٌ. انْظُرْ: إِصْلَاحَ الْمُنْطِقِ ٢٨٨، وَفَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ لِلْسَّجِسْتَانِي ١٠٥، وَأَدَبُ الْكَاتِبِ ٤٠٤، وَالْمَحْتَسِبُ (٢/١٢٤) وَشَرَحَ أَدَبَ الْكَاتِبِ لِلْجَوَالِيقِ ٢٤٣، وَالْإِقْتِضَابُ (٢/٢٢٣) وَالْعَيْنُ (٣/٢٤٣) وَالتَّنْبِيهِ وَالْإِيضَاحُ وَاللِّسَانُ (مِلْح).

(٣) مِنَ الرَّجَزِ، وَهُوَ لَعُذَا فَرِ الْفُقَيْمِيِّ فِي: إِصْلَاحِ الْمُنْطِقِ ٢٨٨، وَشَرَحَ شَوَاهِدَهُ ص ٤٩٨، وَالصَّاهِلُ وَالشَّاحِجُ ٤٧٠، وَالتَّهْذِيبُ (٥/٩٩) وَالْمَخْصَصُ (٩/١٣٦) وَالْمَصَادِرُ فِي التَّعْلِيقِ السَّابِقِ، وَسَمَّاهُ السَّجِسْتَانِي أَبَا عَذَا فَرِ الْكَنْدِيِّ، وَلَعَلَّهُ الصَّوَابُ، وَرَدُّ الْمَانِعُونَ الشَّاهِدَ لِأَنَّ الرَّاجِزَ مُحَدَّثٌ لَا يُؤْخَذُ بِلَفْتِهِ.

(٤) كَلَامُهُ مُوَافِقٌ لِمَا تَفَرَّقَ مِنْ قَوْلِهِ فِي: التَّعْلِيقَةِ (٣/٧٥-٧٩، ٢٠١) وَالْإِغْفَالِ (٣/٥٣٥-٥٣٦) وَالبَصْرِيَّاتِ ٨٢٦، ٨٢٥، وَالشَّعْرُ ١٥٤، ١٦٥، وَالحَلَبِيَّاتِ ١٥٦، وَالْمَنْصَفُ (٢/١٢٢)

(٥) أَيُّ سَبْجِيهِ فِي الْكِتَابِ (٣/٢٨٠) وَانْظُرْ: الْمُقْتَضِبُ (١/٣٧٠، ٤/٤٣) وَمَا يَنْصَرَفُ ١٠٩، وَالْأَصُولُ (٢/١١٠، ٣/٣٢٦) وَفِي الْإِغْفَالِ مُحْرَفٌ.

(٦) الْكِتَابُ (٣/٣٦٨).

(٧) سُورَةُ النِّجْمِ: (١٩).

لا / ١١٤ يُعَرَّفُ لهما أصل، ولا استُعْمِلَا تامين، وإن كنتُ قد اشتققته بالاستدلال من باب (لَوَيْتَ) (١)، ولكن ليس المستدلُّ عليه كما يُرتَّبُه السماعُ لفظاً.

وكذلك [ذا] (٢) لم نَسْمعه تاماً، وإن كُنَّا قد استدللنا عليه بـ (ذَيَّا) (٣)، ولا يدل قولهم: ذَانِ، وسقوطُ الألفِ على زيادتها في (ذا) كما لم يدل سقوطُ اللام في (ذَوَاتِ) (٤) مع عِلْمِنَا بها في ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ (٥) على كونها زائدةً.

مسألة

إن سُمِّيَتْه بـ [عَمٌ] (٦) الذي تُريد به الاستفهامَ فوجَّهَ حكايتُه شَبَهَهُ بالجملة من حيث كان عاملاً ومعمولاً فيه، ووجهُ إعرابه أن (عَنْ) مثلُ (يَدِ). ولا يكون في (بِمِ) و(لِمِ) غيرُ الحكاية؛ لأنَّ الأول (٧) ليس على وزن الأسماء؛ كما كان (عَنْ) على وزنِ (يَدِ).

ومددت في (عَنْ مَاءٍ) - وإن كان الاسمُ الأولَ دون الآخر - من قِبَلِ أنهم أجمعوا على تعريفِ (شمس) من (عَبْد شمس)؛ لأنه كأنَّه هو المسمَّى به من حيث كان الاسمُ مضافاً إليه، فعُرِّفَتْ (شمس) بالنقل، وإن كان المسمَّى به في الحقيقة إنما هو (عَبْد) وزال عنه تعريفُ اللام في (الشمس) من حيث كان مضافاً / ١١٤ ب إليه ما هو عَلم، وكذلك مددت (ما) كأنها الاسمُ المسمَّى به.

حدثني أبو علي إسماعيلُ الصفَّار قال: كان أبو بكر شديدَ الاختصاصِ بأبي العباس (٨)؛ (١) في الإغفال: "لأنهم كانوا يَلَوْن على آلهتهم ويعطفون عبادةً لها وتقرباً إليها، ويقال: لوى عليه وعطف عليه".

(٢) الأصل: إذا، هو تحريف يظهر بالسياق.

(٣) تصغير (ذا) وبيانه في: التعليقة (٣/٣٤٦) وانظر الكتاب (٣/٤٨٧) والمقتضب (٢/٢٨٦) والإغفال (١/٦٨، ٢/٣١٧).

(٤) في البصريات: ذوات واحدة ذواة.

(٥) سورة الرحمن: (٤٨) ونجد المبرد أول من استشهد بالآية في هذا. انظر المقتضب (١/١٧٢، ٣٦٩)

(٦) أصل المسألة عند سيبويه (٣/٣٣٤) الذي أجاز في التسمية بعم حكايته وإعرابه اسماً على تفصيل، وأشار أبو علي في: التعليقة (٣/١٥٠) إلى إعرابه ومده، وانظر السيرافي (العلمية ٤/٨٧). وفي الأصل: بعماً، وهو تحريفٌ يخالف أصل المسألة المبنية على الاستفهام.

(٧) يقصد الباء في بم واللام في لم.

(٨) في معناه كلام لابن درستويه في أبي بكر ابن السراج في: الفهرست ٩٨، وانظر: نور القبس ٣٤٢

يعني شيخنا^(١) رحمه الله، وسأله سائل: هل رأيت ابن شقير^(٢) عند أبي العباس؟ فقال: ما رأيته عنده، ولكن كنت أراه عند ابن كيسان.

مسألة

يدلُّ على أنَّ (رجلاً) ونحوه من المفسر ينتصب عن تمام الاسم^(٣) قولك: إنَّ عشرين رجلاً أنتم، وإنَّ عشرين رجلاً خيرٌ لك من عشرة؛ ألا ترى أنه ليس في هذا الكلام ما ينصبُّ (رجلاً) غير (عشرين).

مسألة

إنَّ سُمِّيَتْ رجلاً بـ (أعْضَضَ)^(٤) ونحوه قَطَعَتِ الألفَ وأدْغَمَتْ^(٥) حَرَكَةَ الإعراب، ولم يَجْرِ مجرى حَرَكَةِ التَّقاءِ الساكِنَيْنِ نحو: (أرْدُدِ البابَ)؛ مِنْ قَبْلِ أنَّ حَرَكَةَ الإعراب لازمةٌ للاسمِ المَعْرَبِ؛ أَلَا تَرَاهُمْ يَقْلِبُونَ لامَاتِ الفَعْلِ لَهَا وإن لم يكن الاسمُ معمولاً فيه ولا مَعَهُ عاملٌ؛ فَلَوْلَا أنها عندهم في تقديرِ الثَبَاتِ البَتَّةِ لم تُقْلَبِ اللامات. حدَّثَنَا / ١١١٥ أبو علي قال: أَمَلَى عَلَيْنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: وَكَتَبَ إِلَيَّ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي^(٦):

(١) أبو العباس هو المبرد، ويريد أبو علي بشيخنا شيخه أبا بكر.

(٢) أحمد بن الحسن أو الحسين بن العباس أبو بكر النحوي (ت ٣١٧)، وسمَّاه ابن مسعر والزبيدي والقفطي في أحد مواضعه الثلاثة محمداً، ولم أجد من صرحَ بأخذه عن المبرد إلا الزبيدي وابن مسعر جعلاه في: طبقة أصحاب المبرد. انظر تاريخ بغداد (٤/ ٨٩) وطبقات الزبيدي ١١٦، وتاريخ ابن مسعر ٤٨، ومعجم الأدباء ٢٣٢، والإنباه (١/ ٦٩، ٣/ ١٥١) والبغية (١/ ٣٠٢).

(٣) انظر التعليق على (تمام الاسم) في (٧٧-ب)، وعرض أبو علي لعشرين وعملها في: البصريات ٧٠٣، والإغفال (١/ ١٥٤).

(٤) الأصل: أعْضَضَ، والتصويب من الكتاب (٣/ ٣١٩) لأنها من مسائله، وقول أبي علي موافق لقوله، وتصبح بعد التسمية: إعْضَضَ. وانظر ما ينصرف ١٥٢، والتعليقة (٣/ ١٣٢).

(٥) هذه طريقة البصريين في رسم الأدغام، ووجدتها في مخطوط المقتضب المنسوخ سنة ٣٤٧. انظر: ابن يعيش (١٠/ ١٢١).

(٦) سلفت ترجمته في (٨٤-١).

لقد رأيتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا

عَجائزاً مِثْلَ الْأَفَاعِي خَمْسَا (١)

(أمس) هي الحجازية الفصيحة (٢).

قال:

مَنَعَ الرُّقَادَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُمَسِّي

وَطُلُوعُهَا بِيضَاءَ صَافِيَةً وَتَغِيبُ فِي صَفَرَاءَ كَالْوَرَسِ

الْيَوْمَ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ (٣)

زَعَمَ الْأَصْمَعِيُّ أَنَّ هَذَا مِنْ أَوَّلِ مَا قِيلَ.

فأما بنو تميم فإذا كان (أمس) ظرفاً بَنَوهُ كما يفعل غيرهم، وإذا كان اسماً عَرَّبُوهُ واعتَلُّوا بأنه خَرَجَ عن موضع البناء، ولم يَصْرِفُوهُ لأنه إنما نُقِلَ عن اسمٍ يلزمه البناء، فكان

(١) من الرجز، وهو في: ملحقات ديوان العجاج (٢/ ٢٩٦) ورجح محققه أنه من المنحول، وهو للعجاج في: جمل الخليل ٢٠٢، وحكى البغدادي في: الخزانة (٧/ ١٥٣) النسبة وضعفها، وهو بلا نسبة في: الكتاب (٣/ ٢٨٤) والنوادر ٢٥٧، وما ينصرف ١٢٤، وإعراب النحاس (٣/ ٢٣٣) وغيرها كثير، وأنشده أبو علي في: العضديات ٢٤٦ على إعراب أمس إعراب المنوع من الصرف وجراها بمذ.

(٢) انظر التعليق على (أمس) عند أبي علي في (٨٠-ب، ٩٠-ب) والتنبيه والإيضاح (أمس).

(٣) في هامش الأصل بخط الناسخ: "قلت: الذي أعرفه: منع البقاء، وهو الانسب والاليق بالمعنى وهي الرواية. والبيت الثاني: ومغيبها صفراء كالورس، وهذه الأبيات مولدة، وشعر المولدين لا يُستدل به في النحو، والأولى أن يُستدل بقول أمية في عبد الله بن جدعان:

رَأَيْتُكَ أَكْرَمَ الثَّقَلَيْنِ طُرّاً وَأَنْتَ الْيَوْمَ خَيْرٌ مِنْكَ أَمْسِ
وَأَنْتَ تَزِيدُ فَوْقَ الضَّعْفِ ضِعْفاً كَذَاكَ تَكُونُ [سَادَةً] عَبْدَ شَمْسٍ

ولم أجد هذين البيتين في ديوان أمية، في حين أنهما نُسِبا لزياد الأعجم في: ديوانه ١٣١، والتنبيه والإيضاح (أمس)، ولاعشى بني ربيعة بن ذهل في: المؤتلف للآمدي ١٤، ولاعشى تغلب في: الوحشيات ٢٦٢. وأما الأبيات الثلاثة في المتن فهي من الكامل، وفي ثمار القلوب ٣٧٤ أنها لأُسْقُفُ نَجْرَانَ وهو قس بن ساعدة، وللأسقف في: البيان والتنبيه (٣/ ٣٤٣) والحيوان (٣/ ٨٨) والسمط ٤٨٦، والعقد الفريد (٣/ ١٨٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٧٣) والتنبيه والإيضاح (أمس)، ولتبع بن الأقرن في: المعارف ٦٣٠، ولتبع الثاني أو الثالث في: معجم المرزباني ٢٢٣، ولبعض ملوك اليمن في: الصناعتين ٢٠١، ولم أجد من نسبه لمولّد.

ذلك مما أخرجه عن تمكّن الأسماء، فقالوا: «ذَهَبَ أَمْسُ بما فيه»^(١)، لما احتيج إليه في الجرّ في قولهم كان بمنزلة سائر الأسماء التي لا تنصرف، فأوقع عليها (مُد) التي هي حرف يعمل في الأزمنة عمَل (مِنْ) في سائر الأسماء، فقال: مُد أَمْس، ولحقته الألف للإطلاق. قال^(٢): وأنشدنا أبو العباس:

إِذَا مَخَارِمُ أَحْنَاءٍ عَرْضُنْ لَهُ لَمْ يَنْبُ عَنْهَا وَخَافَ الْجَوْرَ فَاعْتَتَبَا^(٣)

١١٥/ب قال أصحاب المعاني: لَمْ يَنْبُ عَنْهَا وَلَمْ يَخَفَ الْجَوْرَ فَيَعْتَتِبْ، وقال أبو العباس في ذلك: إِذَا مَخَارِمُ أَحْنَاءٍ عَرْضُنْ لَهُ لَمْ يَنْبُ عَنْهَا مَخَافَةً مِنْهَا وَخَافَ الْجَوْرَ فَاعْتَتَبَ فَرَجَعَ.

وقال أبو العباس في المثل: «إِنَّمَا يُعَاتَبُ الْأَدِيمُ ذُو الْبَشَرَةِ»^(٤): الْأَدَمَةُ: مما يلي الجِلْدَ مِنَ اللَّحْمِ، وَإِنَّمَا قَالَ: يُعَاتَبُ الْأَدِيمُ ذُو الْبَشَرَةِ؛ أَرَادَ: لِقُوَّتِهِ، فَإِذَا رُدَّ إِلَى الدَّبَاغِ صَلَحَ، وَكَذَلِكَ يُعَاتَبُ مَنْ فِيهِ فَضْلٌ، فَإِذَا عَوِثَ رَجَعَ، وَذُو الْبَشَرَةِ: ذُو اللَّحْمِ. وأنشد:

هُنَالِكُمْ تَهْدُمَتِ الرُّكَايَا وَضُمْنَتِ الرَّجَا فَهَوَتْ بِذَمٍّ^(٥)

يقول^(٦): كَالَّذِي حَفَرَ بئراً وَهُوَ حِينَ حَفَرَهَا لَمْ يُقَدِّرْ أَنَّهَا تَقَعُ عَلَى فَسَادٍ، فَلَمَّا أَنْ

(١) الأصل: أَمْس، والكسر لا يناسب السياق. والقول في: الكتاب (٢٨٣/٣) والنوادر ٢٥٧، والتنبيه (أمس).

(٢) أبو علي الصفار.

(٣) من البسيط، وهو للحطيئة في: ديوانه ٩، واللسان (عتب) وتخريجه في: الديوان ٣٤١، ومعه الصحاح واللسان والتاج (عتب). والبيت في وصف مجتاز للقفر، وجاء في الديوان: مخارم: جمع مخرم وهو منقطع أنف الجبل. أحناء: حروف الجبل. عرضن له: أي بهذا الطريق. لم ينب عنها: لم يرتفع الطريق عنها ولكنه علاها. يعتتب: يرجع. وما حكاه أبو علي عن أصحاب المعاني هو قول ابن السكيت وأحد قولي السكري، وما ذكره أبو العباس هو قول أبي عمرو وابن الأعرابي. وانظر الأقوال في الديوان.

(٤) جمهرة الأمثال (٦٩/١) ومجمع الميداني (٦٧/١) والمستقصى (٤٢٠/١) والسمط ٦٠٥، ٩٥٣.

(٥) من الوافر، وهو للحطيئة في: ديوانه ١٩٧، والنوادر ٢١١ (وفيه بدم تصحيف)، والخزانة (١٤٣/٤). في الديوان: الركايا: الآبار، الواحد: ركي. الرجا: جوانب البئر من داخل.

(٦) نقل البغدادي في: الخزانة (١٤٦/٤) هذا النص عن التذكرة على أنه قول أبي علي في حين أنه في سياق الحكاية عن أبي العباس.

حفرها وَقَعَ على فساد، فَبَنَّاها على ذلك وتهدم ما بَنَى، وكان قبل ذلك يَأْمُلُ التمامَ لِمَا يريد، فَمَثَلُ هذا لَمَّا أَنْ مُدِحَ مُدِحٌ على رجاءٍ تمامٍ للمدح، فأخلفَ فَهَوَى بِذَمٍّ. أنشدنا أبو العباس الحميد:

عَفَتْ مِثْلَ ما يَعْفو الطَّلِيحُ وإنما بها كِبْرِياءُ الصَّعْبِ وهي رَكُوبٌ^(١)
وَصَفَ الدارَ؛ يقول: كَثُرَ عليها العُشْبُ كما كَثُرَ على الناقة / ١١٦ اللحم، وركوبٌ:
ضعيفةٌ بعدُ ليس لها مُخٌّ.

مسألة

مَنْ قال^(٢) في التسمية بباء (ضَرَبَ): رَبٌّ، قال: قد استمرَّ حذفُ الفاءِ في (عِدَّة) وبابها، وقد احتجتُ إلى الردِّ فأحذفُ الفاءَ.
ومن قال^(٣): ضَبٌّ، قال: هذا الحذفُ إنما هو في الفاءِ المعتلة، فأما الصحيح فلا؛ لأنَّ المعتلَّ قِسْمٌ قائمٌ برأسه، فأحذفِ العينَ، وقد حُذِفَتِ العينُ الصحيحة في (سَه)^(٤).

مسألة

قال إبراهيم^(٥) في قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾^(٦): قوله: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾^(٧) بدلٌ منه.

(١) من الطويل، وهو الحميد بن ثور في: ديوانه ١١، وتخريجه ٣١٦، وزد عليه تفسير الثعلبي (٢٨٨/٩) محرراً كتفسير القرطبي. وفسر ابن قتيبة في: الغريب (٨/٢) عفت بكثرة الوبر لا اللحم، وركوب: بذلول لا ضعيفة. وطلّيح الناقة إذا تعبت تعباً شديداً من السفر.

(٢) هذا أول قول المازني في المسألة ثم قال بغيره. انظر الخلاف في المسألة في: الكتاب (٣٢٣/٣) والمقتضب (١٧٠/١) وما ينصرف ١٥٤، والانتصار ٢٠٦، وشرح السيرافي (العلمية ٨١/٤) ولم يعرض أبو علي في: التعليقة (١٣٣/٣) إلا لقول سيبويه، وكلامه هنا أقرب ما يكون إلى ما في المقتضب، وسيعقد في (٢٤-١) مسألة لتضعيف قول سيبويه.

(٣) قول الأخفش، وانظر المواضع السالفة.

(٤) السه هو الاست، وظهرت عينه في الجمع (استاه).

(٥) الزجاج في: معاني القرآن (١٢٧/٢) وإعراب النحاس (٥٠٤/١)، وأبو علي يكني شيخه بأبي إسحاق بخلاف فعله هنا، وخلت كتب أبي علي من هذا التعقب، وحكي في: البحر (٤٠٤/٣) قول الزجاج عنه وعن أبي بكر والزمخشري وغيرهما، وعُلِّلَ العكبري في: التبيان ٤٠٤ إعادة الفاء في البدل بطول الفصل.

(٦) سورة النساء: (١٥٥).

(٧) سورة النساء: (١٦٠) وتماها: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾.

وهذا عندي فاسد؛ لأنَّ البَدَل لا يكون بتوسط حرفِ العطف (١). فإن قلت: فيمَ يتعلق قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾؟ فالقولُ عندي أنه محذوف؛ كأنه: لعناهم (٢)؛ كما قال في موضع آخر: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾ (٣). فأما قوله: ﴿فَبِظُلْمٍ﴾ فمتعلقٌ بـ ﴿حَرَمْنَا﴾ (٤).

وحسن الحذف فيما ذكرنا لطول الكلام والدلالة على المحذوف.

مسألة

﴿وإنَّ الذينَ اختلفوا فيه لفي شكٍّ منه﴾ (٥) اليهودُ بأسرها تدَّعي قتله، لا تختلف ١١٦/ب في ذلك، وإنما الاختلافُ بين اليهود وفرقةٍ من النصارى يقولون أنه لم يُقتل، فالاختلافُ في قتله بين اليهود وهذه الفرقة من النصارى دون اليهود وحدهم، فأخبر الله سبحانه أنهم في شكٍّ من ذلك ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ (٦)؛ أي: إنما توهَّموا ذلك للشبهة منه الذي أُلقيَ على الرجل الطالب له المقتول على أنه هو المسيح. وقولُ أبي عبيدة (٧): ﴿مَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ كقولك: قتلته علماً؛ أي: تدلُّ لي لما علمته، ومنه: قتلت الحمرَ بالمزاج.

وعلى أنهم لا يقولون: قتلته يقيناً، إنما يقولون: قتلته علماً، فكما لا يؤنس بأن يقال: قتلته معرفة (٨)؛ كذلك يكون اليقين. وإن ثبت عنهم: (قتلته يقيناً) كما يقال: (قتلته علماً) سقطَ هذا الذي اعترضنا به.

(١) كذا أيضاً في: الحجة (٣/٣١٢) وانظر أثره في الباقر في: الكشف ٨٩١

(٢) قال به ابن الأنباري في: الإيضاح ٦٠٨، والطبري في: تفسيره (٤/٣٥٠).

(٣) سورة المائدة: (١٣).

(٤) سورة النساء: (١٦٠).

(٥) سورة النساء: (١٥٧) والمسألة اعترض على قول الزجاج في: معانيه (٢/١٢٨): "الذين اختلفوا في قتله شاكون، لأنَّ بعضهم زعم أنه إله، وبعضهم ذكر أنه قُتل، وهم في ذلك شاكون".

(٦) سورة النساء: (١٥٧).

(٧) لم أجد له إلا ما رواه أبو عبيد عنه أنَّ معنى (قُتلَ) ذلَّلَ، جاء ذا في: التهذيب (٩/٥٥) وسقط من أمثال

أبي عبيد ٢٠٥، وما جاء هنا هو قول الفراء وابن قتيبة. انظر معاني الفراء (١/٢٩٤) وتاويل المشكل ١٥٢،

ومعاني النحاس (٢/٢٣٤) وتفسير الطبري (٤/٣٥٥) وتبيان الطوسي (٣/٢٨٥) وزاد المسير

(٢/٢١٩) والصحاح (قتل).

(٨) في تفسير الطبري (٦/٢٨٦): "وحكي: اثخنَّته معرفة بمعنى: قتلته معرفة".

مسألة

﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ (١) لا يدل قوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ (٢) على أنه مات؛ لأن الواو لا تُوجب الترتيب.

مسألة

﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ (٣) عند الإجماع وزوال التكليف لذلك.

والضمير الذي في (موته) يرجع إلى (أحد) المضمَر؛ ألا ترى أن معناه: وإن من أهل الكتاب أحدٌ إلا ليؤمننَّ به قبل موته.

١١٧/أ مسألة

﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ (٤) لأن الذين كانوا بعده أرسلوا إلى أمم وكثرة، ومن كان قبله قد كان يُرسل إلى العدد القليل: الاثنين والثلاثة.

مسألة

﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ (٥) قوله: (رسول الله) من وصف الله سبحانه له لا من قولهم.

(١) سورة النساء: (١٥٨)

(٢) سورة آل عمران: (٥٥) والتوفي حمله المفسرون على معنيين: الموت والقبض بلا موت، وبدأ الفراء والزجاج

بالاول على تقدير التقديم والتأخير والمعنى: اني رافعك ومطهرك ومتوفيك، وابوعلي هنا لا يرى الحاجة إلى

ذلك لما ذكر. انظر: معاني الفراء (٢١٩/١) ومعاني الزجاج (٤٢٠/١) والوسيط للواحد (٤٣/٢).

(٣) سورة النساء: (١٥٩) ويريد أن إيمانه عند الموت لا ينفعه لزوال التكليف. وانظر الاقوال في الآية في:

معاني الزجاج (١٢٩/٢) والطبري (٣٥٦/٤) والتبيان (٣٨٦/٣)، وتقدم تقديره (أحد) في الآية

والتعليق عليه في (٦٧-ب).

(٤) سورة النساء: (١٦٣) وذكروا قبل نوح من الانبياء: شيثاً وإدريس عليهما السلام. انظر: عمدة القاري

(١٦/١).

(٥) سورة النساء: (١٥٧) أجاز المفسرون أن يكون (رسول الله) قولهم على وجه الاستهزاء أو أن الله وضع

الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح أو هو مدح من الله له. انظر تفسير مقاتل (٢٦٩/١) والكشاف

(٥٨٧/١) والمجمع (٢٧١/٣) والبحر (٤٠٥/٣).

مسألة

﴿رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ﴾ (١) قال الجاحظ عن أبي بكر الأصم (٢): إنه كان يقول: كان كلمة فقلّبتها إنساناً. وذهب الجاحظ إلى أنه قد بُشِّرَ بالمسيح في كُتُبٍ سالفَةٍ، فلما بُعِث قال: كَلِمَتُهُ؛ أي: التي تقدّمت البشارة بها، ومِثْلُ ﴿كَلِمَتُهُ﴾: قوله: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٣)؛ أي: فهو كَلِمَتُهُ.

فا (٤): فكان التقدير: هو من كلمته؛ أي خُلِقَ بها، ثم قال على التوسع: هو كَلِمَتُهُ، فجَعَلَهُ إِيَّاهَا في اللفظ... (٥) تارةً، وأخرى على التشبيه، قال: ﴿فِي آذَانِهِمْ وَقُرْ﴾ (٦)، وقال: ١١٧/ب ﴿كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقُرْ﴾ (٧)، وقولهم: (أنت شَرِبَ الإِبِلِ) (٨). وذهب أبو الحسن (٩) في قوله سبحانه: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ﴾ (١٠) إلى أنه خُلِقَ لما قال: كُنْ فكانَ.

ويكون قوله: ﴿كَلِمَتُهُ﴾ كما يقول: هذا لسانُ القوم؛ لأنه يُبَيِّنُ كلامه، فقليل: كَلِمَتُهُ على هذا.

(١) سورة النساء: (١٧١) وتماها: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ﴾.
(٢) عبد الرحمن بن كيسان أبو بكر الأصم المعتزلي مفسر وفقيه (ت ٢٠٠). الفهرست ٢٩٨، ولسان الميزان (١٢١/٥).

(٣) سورة آل عمران: (٥٩).

(٤) كقوله في: الحجة (٣٤/٢).

(٥) ذهبت الأرضة بما قدره كلمة.

(٦) سورة فصلت: (٤٤)، وفي الأصل بواو في أولها وهي لم تأت كذلك إلا بنصب (وقر) في الانعام والإسراء والكهف، لذلك حذفت الواو لأنها مقحمة.

(٧) سورة لقمان: (٧).

(٨) حكاها سيبويه بلفظ (ما أنت إلا شَرِبَ الإِبِلِ)، ونصب (شرب) على تقدير: تشرب شرباً مثل شرب الإبل، فحذف لعلم السامع. وضبط في الأصل بضم الباء، وتصويبه من المصادر: الكتاب (٣٣٦/١) والمقتضب

(٣/٢٣١) والشعر ٥٤٦، ٥٤٩، والحلبيات ٢٧٥

(٩) معاني الاخفش ٤٤٨، ورده الظبيري بأن هذا يعم كل ما خلق الله فلم يخص الإنسان بالذكر؟ وانظر تفسيره

(٩/٢٧) وأمالى المرتضى (١/٤٦٥).

(١٠) سورة الأنبياء: (٣٧).

مسألة

﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ (١) حُكي عن أبي العباس أنه قال: أنزله وعِلْمُهُ فيه؛ كما تقول: مرَّ بثيابه (٢)، والوجه: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ أي: ليس هذا المنزل بِمُتَخَرِّصٍ وَكَذِبٍ (٣) كما ادَّعاه الرادُّون الدافعون.

مسألة

قيل (٤) في الأطفال وَقْتَ إِغْرَاقِ قَوْمِ نُوحٍ: إِنَّ النِّسَاءَ عَقِمْنَ فَلَمْ يَلِدْنَ. ويجوزُ أن يَكُنَّ وَلَدْنَ إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَرِمُوا (٥) بالموت وعَوَضَهُمْ (٦) مِنْ ذَلِكَ؛ كما يَشْمَلُ الْعَذَابُ مَنْ يُبْعَثُ إِلَيْهِ وَمَنْ لَمْ يُبْعَثْ إِلَيْهِ.

مسألة

النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ، وَالْأَنْبِيَاءُ أَفْضَلُ النَّاسِ، فَهُوَ أَفْضَلُ الْبَشَرِ، وَذَلِكَ مُتَلَقًى مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ وَإِجْمَاعِهِمْ. وقال ١١١٨/ محمد بن عمر (٧): أَقِفْ فِي تَفْضِيلِهِ عَلَى آدَمَ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ: «أَنَا سَيِّدُ

(١) سورة النساء: (١٦٦) وقول المبرد أخذ به الزجاج والنحاس وغيرهما، ونص ابن عطية على أنه قول المعتزلة، وأخذ به أبو علي في: الحجة (١٦٠/٢) فقال: معنى الآية: أنزله وفيه علمه، والعلم هو المعلوم. انظر معاني الزجاج (١٣٤/٢) ومعاني النحاس (٢٤١/٢) والكشاف (٥٩٢/١) والمحزر، ٥٠٠، والمجمع (٢٨٤/٣) والبحر (٤١٥/٣).

(٢) قدرها ابن جني: وثيابه عليه، وأبو حيان: ملتبساً بها. انظر الخصائص (٣١٤/٢) والسر ١٣٤، والبحر (١٤٢/٥).

(٣) الأصل: فكذب، ولا معنى له.

(٤) ذكر القول بالعقم عن الربيع وعطاء وقتادة وغيرهم. انظر الكشاف (٦٢١/٤)، والمجمع (١٥٣/١٠) والبحر (٣٣٨/٨).

(٥) في هامش الأصل بخط الناسخ: ك: الضمير في (اخترموا) يرجع إلى الأولاد.

(٦) العوض عن الألم مسألة خلافية في: علم الكلام، قال بها المعتزلة والإمامية وخالفهم الأشاعرة. انظر نهج الحق ١٣٧، وشرح المقاصد (١٦٤/٢).

(٧) محمد بن عمر الصيمري أبو عبد الله شيخ المعتزلة وصاحب المصنفات (ت ٣١٥). سير الأعلام ٣٦١٢.

وَلَدِ آدَمَ»^(١)، وإذا كان كذلك فضَّلته على وَلَدِهِ وتوقَّفتُ في آدم نفسه^(٢).

مسألة

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾^(٣) المعنى: أكلُ الميتة، إلا أن ذلك حُذِفَ للدلالة عليه.
 ﴿وَالدَّمُ﴾^(٤) هو المسفوحُ منه لقوله في موضع آخر: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾^(٥)؛ فَدَمُ
 البراغيثِ على هذا كما ذَهَبَ إليه أبو حنيفة^(٦) ليس بمسفوح فهو طاهر، ودَمُ السمك
 ذَهَبَ فيه إلى أنه لما جاز أكله بلا تذكية مع كَوْنِ الدم فيه دلٌّ ذلك على أنه ليس بَنَجَسٍ،
 والطَّحَال والكَبِد لقوله: «أَحِلَّتْ لِي دَمَانٌ وَمَيْتَتَانِ»^(٧).
 ﴿وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾^(٨) يَتَبَعُهُ الشَّحْمُ وَالْعَظْمُ ونحو ذلك؛ لأنه إذا قلنا: اشتريتُ لحمًا،
 لم يَقَعِ مِنْ ذلك في العُرف على شيءٍ مما ذَكَرْنَا دون غيره.
 ﴿وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾^(٩)، النصرانيُّ إذا سَمِعَ يقول على ذبيحته: (باسم المسيح)
 اختلف^(١٠) في إجازة أكل ذبيحته، فقائلٌ بإجازة ذلك، وقائلٌ بالمنع من ذلك. فإذا لم
 يُسَمَّعَ فلا اختلاف في إجازة ذلك.

(١) من حديث طويل جاء على اختلاف في طوله وبعض ألفاظه في: صحيح مسلم (١٧٨٢/٤) والترمذي (٢٨٨/٥) وابن ماجه (١٤٤٠/٢) والإمام أحمد ٢٣٦-٢٣٧، وفي بعض رواياته: "أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وبيدي لواء الحمد ولا فخر، وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه (وفي رواية: فمن دونه) إلا تحت لوائي...".
 (٢) في الهامش بخط الناسخ: "ك: بل هو أفضل من آدم أيضاً لقوله عليه السلام: آدم ومن دونه تحت لوائي يوم القيامة".

(٣) سورة المائدة: (٣)

(٤) سورة المائدة: (٣)

(٥) سورة الأنعام: (١٤٥)

(٦) المبسوط للسرخسي (٨٦/١) وفتح العزيز للرافعي (٥٦/٤).

(٧) جاء الحديث في: مسند الإمام أحمد ٤٤٥، وسنن ابن ماجه ١١٠٢ بلفظ: «أَحِلَّتْ لَكُمْ مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ، فَأَمَّا المَيْتَتَانِ فَالْحَوَتِ وَالْكَبِدَ، وَأَمَّا الدَّمَانُ فَالْكَبِدَ وَالطَّحَالُ»، وفي المسند (لنا) مكان (لكم).

(٨) سورة المائدة: (٣)

(٩) جاء في سورتي: المائدة (٣) والنحل (١٥).

(١٠) الاختلاف في غير الأحناف، فابو حنيفة وصاحبه أبو يوسف ومحمد منعوا أكلها، وأجازها عطاء ومكحول والحسن والأوزاعي وغيرهم. انظر أحكام الجصاص (١٥٣/١) وتكملة البحر الرائق ٤٠٩، والبحر المحیط (٦٦٣/١).

إن قيل: كيف ذُكرت هذه الأشياء والميتة تعم ذلك كله؟ فإنما قيل هذا وفُصل؛
 ١١٨/ب لأن الميتة قد تكون مما يموت حتف أنفه، وهذه الأشياء محرمة كتحریمها، فإن
 خالفتها في الموت حتف الأنف - وكان ذلك مما يفعلونه وينفق (١) عندهم - فأعلموا
 تحريمه على هذا التفصيل.

﴿وما أكل السبع إلا ما ذكيتُمْ﴾ (٢) تقدير هذا: وما أكل بعضه السبع. وإدراكُ
 الذكاة (٣) هو أن يفري أوداجه فيشخب الدم ويتحرك حركة استطاعة لا على طريق
 الاختلاج (٤) كما يختلج اللحم، فإذا (٥) أخرج السبع الحشوة أو صيره بحال يكون
 الأغلب أكل السبع وعمله لم تلحقه الذكاة.

﴿وما ذبح على النصب﴾ (٦) كانوا يذبحون على الأصنام أو الأوثان فيسيلون الدم
 عليها، والصنم: ما كان ذا صورة، والوثن يقع على ذي الصورة وعلى الحجر غير ذي الصورة.
 والاستقسام بالأزلام على ضربين:

أحدهما: استقسامهم في قمار الجزور والميسر.

والآخر: ما كانوا يستعملونه في القداح التي عليها (أمرني ربّي) و(نهاني ربّي) (٧).
 ﴿ذلكم فسق﴾ (٨) إشارة إلى جميع ما تقدم، وأن كل واحد من ذلك في عينه فسق.
 ﴿اليوم يمسّ الذين كفروا من دينكم﴾ (٩) معناه - والله أعلم -: من توهين دينكم أو
 تضعيف دينكم.

(١) أي يروج.

(٢) سورة المائدة: (٣)

(٣) شرحه مأخوذ من معاني الزجاج (١٤٥/٢) وعنه في: التهذيب (٣٧٣/١٠)

(٤) الاضطراب والتحرك.

(٥) من هنا إلى (الذكاة) جاء في: الأصل بعد (ذي الصورة) فرددته إلى هنا لتعلقه بهذا الجزء من الآية واتصاله
 بالسياق.

(٦) سورة المائدة: (٣)

(٧) انظر: معاني الفراء (٣٠١/١) ومعاني الزجاج (١٤٦/٢) وتفسير الطبري (٤١٥/٤)

(٨) سورة المائدة: (٣)

(٩) سورة المائدة: (٣)

﴿فَلَا / ١١٩ تَخْشَوْهُمْ﴾^(١) لَأَنَّهُمْ رَفَعُوا الْأَطْمَاعَ وَحَسَمُوا الرِّجَاءَ مِنْ أَنْ يَغْلِبُواكُمْ.

﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾^(٢) لِأَنَّ الْإِسْلَامَ ضَرَبَ بِجِرَانِهِ^(٣).

مسألة

النَّمِرُ :

فَكَيْفَ تَرَى طُولَ السَّلَامَةِ يَفْعَلُ^(٤)

إِنْ جَعَلْتَ (كَيْفَ) مُسْتَقَرًّا رَفَعْتَ (طُولَ)، وَأَلْغَيْتَ (تَرَى) لَوُقُوعَهَا بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَيَكُونُ (يَفْعَلُ) عَلَى هَذَا فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ حَالًا، وَالْعَامِلُ فِيهَا (كَيْفَ).
وإِنْ جَعَلْتَ (كَيْفَ) حَالًا جَعَلْتَ (يَفْعَلُ) خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (طُولُ السَّلَامَةِ)، وَلَمْ يَجْزُ الْغَاءُ (تَرَى) حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّهَا مَبْتَدَأٌ بِهَا، وَإِذَا ابْتَدَأَتْ بِهَا لَمْ تُلْغَ. [بَيَّضَ]

مسألة

(ضَيُّونَ)^(٥) لَا يَكُونُ (فَيْعَلًا)^(٦) لِأَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ كَسْرُ الْعَيْنِ لَاعْتِلَالِهَا كَر (سَيِّدَ)^(٧)،

(١) سورة المائدة: (٣)

(٢) سورة المائدة: (٣)

(٣) مجاز عن استقراره وتمكنه، وانظر الأساس (جرن).

(٤) من الطويل، وصدره:

يَوْدُ الْفَتَى طُولَ السَّلَامَةِ وَالْغِنَى

وهو للنمر بن تولب في: شعره (شعراء إسلاميون) ٣٦٩، وتخريجه مفصلاً فيه ٤١٦، ولم أجد أحداً رفع (طول).

(٥) وهو القَطُّ الذَّكَرُ، وعدّه سيبويه مما جاء على الأصل، وقال أبو علي في: التعليقة (٣/ ١٣٣): القياس قلبُ الواو ياء وإدغام الياءين. وانظر الكتاب (٣/ ٤٣٢٠، ٤٣٦٩/ ٤٣٠، ٣٠٧/ ١) والمقتضب (٣٠٧/ ١) والأصول (٣/ ٢٩٠، ٣٤٧) والحجة (٢/ ٢٤٣) والمنصف (١/ ٢٠٠).

(٦) بعكس حكاية الشاطبي في: المقاصد (٨/ ٤٦٢): "وحكم الفارسي عليه - أي ضيئون - في التذكرة أنه فيعمل لا فعول، فالواو عنده أصلية؛ لأن باب ضيغم أكثر من باب جهور، ولأمر آخر وهو أن الالف إذا كانت ثانية في نحو باب ودار ولم يُعرف أصلها فاحكم بأنها من الواو، ففي هذه القاعدة أن كون الواو عيناً أكثر من كون الياء عيناً، فكذلك ضيئون تُجعل فيه الواو عيناً دون الياء". وانظر الممتع ٣٢٥، واللسان (ضون).

(٧) سيأتي التعليق على مسألة (سَيِّدَ) في (٢٠٤-ب).

ولا تقولُ أحملهُ عليه على الشذوذ كما صَحَّتْ (١) عينُهُ على الشذوذ؛ لأنَّ ذلك ليس بقياس.

مسألة

إذا قال: هذا يومٌ [قام] (٢) زيدٌ، وزمنَ الحجاجُ أميرٌ، الاسمُ مضافٌ إلى نفسِ الفعل وليس بمضافٍ إلى شيءٍ من (٣) هذه الجملة في موضعه؛ لأنه لو كان / ١١٩ ب كذلك لكان المضافُ معلقاً، وهذا لا يجوز كما لا يجوز تَبْقِيَةُ حرفِ الجرِّ معلقاً في نحو قولك: أشهدُ بذلك (٤). وإذا كان كذلك علمتَ أنَّ المضافَ إنما أُضيفَ إلى نفسِ الفعل ونفسِ الجملة.

ويؤكدُ ذلك بناؤك المضافَ إذا أضفْتَهُ إلى مبنيٍّ؛ نحو:
على حينَ عاتبتُ (٥)

فاكتسأوه منه [البناء] (٦) دلالةٌ على إضافته إليه نفسه، فهذا كاكْتَسَأَهُ (٧) منه التعريفَ والتنكير. وإذا ثبتَ بذلك إضافته إلى الفعل نفسه صحَّ بذلك أيضاً إضافته إلى نفسِ الجملة من المبتدأ والخبر؛ لأنها بمنزلةِ الفعل لأنَّ الفعلَ يلزمه الفاعلُ، فيكون المبتدأ والخبر بمنزلته.

(١) كُتِبَ أعلاها الرمز: ك، أي كذا في الأصل.

(٢) الأصل: قائم، والسياق وتنظيره بعاتبت يمنعانه.

(٣) أعلاها في الأصل علامة التمريض (ض).

(٤) لأنَّ اللام تمنع الجار من جر (ذاك) على قول أبي علي. انظر: الكتاب (١٤٧/٣) والمقتضب (٢٤٤/٢) والتعليقة (٢٦١/٢) والبصريات ٦٨٧، ومحقق الأخير عدّه من الشعر وما أتمه ولا خرجه.

(٥) من الطويل، وتماه:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلتُ ألما أصحُ والشيبُ وازعُ

وهو للنابغة في: ديوانه ٣٢، والكتاب (٣٣٠/٢) والكامل ٢٤٠، والصناعتين ٤٥٣، والخزانة ١٤٠، وبلا نسبة في: الأصول (٢٧٦/١) وسر الصناعة ٥٠٦، والمنصف (٥٨/١) وأنشده أبو علي في: الحجة (٣/٢٨٤، ٤/٣٥٠، ٦/٢١٧) والتعليقة (٦٠/٢) والبغداديات ٣٣٧، والشيرازيات ٥٥٦، ٥٦٣، شاهداً على بناء (حين) لإضافته إلى مبني.

(٦) إضافة يقتضيها السياق، واستعمل أبو علي مادة (اكتسى) في كل المواضع السالفة في هذا المبحث.

(٧) الأصل: كاكْتَسَأَهُ بالباء، والتصويب من السياق وكلامه في كتبه الأخرى.

ويؤكد ذلك أنك إذا أضفته إلى فعلٍ مُعَرَّبٍ (١) أعربته؛ ألا ترى أن مَنْ قال: (على حين عاتبت) لم يقل: على حين تُعَاتِبُ؛ فدلّ ذاك على أن الإضافة إلى نفس الفعل، فجرى مجرى قوله: ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ﴾ (٢).

مسألة

الأزيب: الغريب (٣)، قال:

وما كنتُ قُلًّا قبلَ ذلكَ أَزِيبًا (٤)

لا يكون إلا (أفعل) (٥) لأن أوله مفتوح، فلا يكون (فعلًا) لأن ذلك لم يأت.

١٢٠ / أ مسألة

الحكمُ بزيادة الياء في (حوّلايا) (٦) لقربها من الطرفِ أشبه من زيادة الواو، ولأن سيبويه (٧) قال: إذا كانت الزيادة قبل حرف التانيث لم يُحذف معه غيره، وذكر هذا الحرف. وهذا نادر؛ لأن ما كانت فيه هذه الياء زائدة في هذا الموضع لا يكون أوله إلا مكسوراً؛ نحو: درّحاية (٨)، وعلباء (٩).

(١) ضُبُط (معرب) في الأصل بتشديد الراء، ولا وجه له.

(٢) سورة المعارج: (١١)، وقرأ بفتح ميم (يوم) الكسائي ونافع وأبوجعفر. السبعة ٣٣٦، والمبسوط ٢٤٠،

ومعجم الخطيب (٨٠/١٠) واحتج لها أبو علي في: الحجة (٣٤٩/٤)

(٣) لم أجده في المعاجم، ولم يذكره في شرح البيت إلا ابن منظور في اللسان (زيب)، وأكثرهم على أنه الدعي.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فأرضوه أن أعطوه مني ظلاماً

وهو للأعشى في: ديوانه ٦٠، وغريب ابن سلام (١٠٧/٥) والمعاني الكبير ٥٣١، وتفسير الطبري

(٦٢/٨) والتهذيب (٢٨٨/٨) والصحاح واللسان (زيب)، وأنشده أبو علي تاماً في: العضديات ١٠

على أن قلّ الشيء قلّته، وكرر قوله في معنى الأزيب.

(٥) جاء في التاج (زيب) أن بعض الأئمة جعلها فعلاً ثم حكى عن شيخه تضعيفه.

(٦) قرية بنواحي النهروان، ويحكي ياقوت في: معجم البلدان (٣٢٢/٢) أن القصري سأل أبا علي عن وزنهما

فانتهى إلى أنه ليس بعربي ولو أنه عربي وأشكل فيه الزائد من الحرفين فالآخر هو الزائد، وعلله ببعض ما ذكره

هنا، وله كلام طويل في: التعليقة (٢٩٠/٣)

(٧) الكتاب (٢/٢٦١، ٣/٣٥١، ٤/٤٤٣) وانظر الأصول (٦٦/٣)

(٨) الرجل الدرّحاية: القصير السمين البطين، وفي الأصل: درّحابة بالباء وهو تصحيف. وهو في المذكور من سيبويه.

(٩) العلباء: عَصَبُ العُنُق. وهو في: الكتاب (٣/٢١٤، ٤/٢٥٧) وغيرهما.

مسألة

لا يخلو المفعولُ به في انتصابه من أن يكون منتصباً بالفعل أو بالفاعل أو بهما (١).
فلا ينتصب بالفاعل؛ لأنه كان يلزم أن ينتصب بالابتداء، إذ كان كالفاعل في الإعراب والمعنى.

ولا يجوز أن ينتصب بهما؛ لأنه كان يلزم أن لا يجوز الفصلُ به بينهما؛ لأنه لا يجوز الفصلُ بين العامل والمعمول (٢)؛ كما أن الجزاء لما كان عاملاً فيه الشرطُ وحرفه (٣) لم يَجُزْ أن يفصلَ بالجزاء بينهما.

فإن قيل: عاملُ الفعلِ أضعفُ من عاملِ الاسمِ فلذلك لم يَجُزْ أن يفصلَ بين حرفِ الشرطِ والشرطِ [بالجزاء] (٤)، وجازَ الفصلُ بين الفعلِ والفاعلِ بالمفعول لقوةِ عاملِ الاسمِ. / ١٢٠ ب قيل: لو كان الناصبُ به هو هما كما قال الخصمُ لكان العاملُ فيه معنى (٥) لا فعلاً؛ لأنه مجموعُهُما لا الفعلُ وحده، ولم يتصرفْ فلا يكون إذن فرقٌ بين حرفِ الشرطِ ومجموعِ الفعلِ والفاعل.

مسألة

قال سيبويه (٦): وقد قال قومٌ: قُبْ؛ يعني في (قَبْ) الذي يُحكى به صوتُ السيفِ ووقُعُها، قال: فَشَدُّدُوا الباءَ لما ضمُّوا وغيرُوا.
والوجهُ في هذا أنهم لمَّا غيرُوا (٧) أولَ الصوتِ بالضمَّة - وكان حُكْمُها الفتح -

(١) المسألة خلافية قال الفراء فيها بأن الناصب الفعل والفاعل والبصريون على ما احتج له أبو علي. انظر

الإنصاف ٧٨، والتبيين ٢٦٣، وشرح الرضي (١/ ٣٣٥).

(٢) كرر هذا المنع في كتبه: البصريات ٣١١، ٨٤٥، والإغفال (٢/ ٣٨) والعسكرية ٢٠٩.

(٣) قول الخليل وسيبويه، وانظر التعليق في (٣٧-ب).

(٤) الأصل: والجزاء، وهو تحريف.

(٥) ذكر في الشعر ٦٤ أن المعنى لا يعمل في المفعول به.

(٦) الكتاب (٣/ ٣٢٣) والحكاية بالمعنى، وذكر أبو علي (قَب) مثلاً على الأصوات في: الشعر ٣٣،

والحلبيات ٣٢٧.

(٧) كتب الناسخ أعلى (غيروا): كصح، أي إنه كذا في الأصل وهو صحيح.

استجازوا أن يزيدوا حرفاً، وصار تغيير الحرف بالحركة موصلاً إلى ذلك فجري مجري (حنفي) (١).

مسألة

(لا) وزنه (فعل) (٢). فإن قلت: فقد قالوا: لهي أبوك، فهلا ذلك ذلك على سكون العين قبل القلب؟ قيل: هذا لا يلزم؛ لأنه كأنه صيغة أخرى وبناء آخر؛ ألا ترى أنهم قالوا: فوق، ثم قلبوا فقالوا: فقاء، وفي بعض النسخ مما قرئ علينا:

ونبلي وفقاها كـ عراقيب قطاً طحل (٣)

وقالوا: قسي، فاجتمعوا على هذا فيه.

وبني (لهي) لتضمنه معنى حرف التعريف (٤)، وفتح لأن الفتحة تستخف مع الياء.

(١) الأولى أن يقول بعكس حنفي؛ لأن في النسب إلى حنيفة تحذف الياء وتفتح عين الكلمة لزيادة ياء النسب وكسر ما قبلها وحذف الهاء، فالزيادة والتغيير علة الحذف بصريح عبارته في: التعليقة (١٥٥/٣)، أو لعله يريد أنه جرى مجرى (حنفي) في أن التغيير يدعو إلى التغيير.

وعقد أبو علي لمثل حنيفة باباً في: التكملة ٥٦، وانظر الكتاب (٣٣٩/٣) والاصول (٧٢/٣) والسيرافي (العلمية ٩٧/٤)

(٢) هذه شعبة من مسألة لفظ الجلالة التي طال فيها كلام أبي علي في كتبه، وما ذكره هنا هو ما يفضي إليه قول سيبويه (٤٩٨/٣) وأخذ به أبو علي في: الإغفال (٥٣/١) والبصريات ٩٠٩، والتعليقة (٢٧٨/١) والشعر ٤، والشيرازيات ٥٢٣، ونقض الهاذور فيما حكاه البغدادي في: الخزانة (٣٨٢/١٠)

(٣) من الهزج، وهو للفند الزماني في: المعاني الكبير ١٠٦٣، وديوان المعاني (٦٠/٢) ومنتهى الطلب (٣٩/٩) ونسب لامرئ القيس بن عابس في: أخبار النحويين للسيرافي ٢٩، وتاريخ ابن عساكر (٢٥١/٩) وله أو للفند الزماني في اللسان والتاج (عرقب) و(دفس) و(فوق)، وبلا نسبة في: الشعر والشعراء ٨٥، والصحاح (عرقب) والمقاييس (فقاً) وأنشده أبو علي في: البصريات ٩١٠، والإغفال (٦٠/١) على مجي المقلوب على غير زنة المقلوب عنه. الفقاً جمع الفوق وهو موضع الوتر من السهم، عرقوب القطا ساقها وشبه الحمرة التي في فوق النبل بعراقيب القطا، الطحل جمع أطحل وطحلاء وهو لون كالرماد.

(٤) انظر رد ابن خالويه على قوله هذا ثم نقض أبي علي للرد في: الخزانة (٢٤٦/٢) وأيضاً في: الحجة (١٢٦/٥) وما تقدم من كتبه.

١٢١ / أ مسألة

لم يَجْزُ حذفُ إحدى الياءَيْنِ مِنْ (حَيَّة) (١) في الإضافةِ [إليها] (٢)؛ لئلاَّ يَبْقَى الاسمُ على حرفَيْنِ الثاني حرفُ لين.

فإن قلت: فليكن مثل (شاة) (٣)، قيل: الفرقُ بين تاءِ التانيثِ وياءِ الإضافةِ يظهرُ لك في (نهاية)، إذا قلت في الإضافةِ إليها: (نهائي) بالهمز؛ وذلك أنَّ تاءَ التانيثِ بمنزلةِ اسمٍ ضُمَّ إليه اسمٌ قبله؛ ويدلُّك على ذلك عِزَّةُ ما جاء من الأسماءِ على حرفين الثاني حرفُ لين مضافاً، وعِزَّةُ ما بُني على ياءِ الإضافةِ؛ كما بُنيت (عَرْقُوة) (٤) وبأبها على التانيث، وإن كان قد جاء نحو: كرسِيّ.

وإن كانت قد حُرِّكت العينُ في نحو:

رَمَلِيَّةٌ (٥)

لزم تحريكُها في (حَيَوِيّ).

وفي لفظِ الكتابِ بعضُ الإشكالِ في آخرِ الفصلِ (٦)، وهو متخَرِّجٌ على تقديرنا هذا.

(١) منسوب حية مسألة ذكر فيها سيبويه (٣/٣٤٥) قولين: حَيَوِيٌّ للخليل، وحَيَّيٌّ لأبي عمرو، واقتصر أبو علي على الأول في: التكملة ٥٧، والحجة (٤/١٣٤) والتعليقة (٥/١٢٠) والبغداديات ٢٣٠، وذكرهما في: البصريات ٨١٤، والتعليقة (٣/١٦٢) مختاراً الأول.

(٢) الأصل: إليهما، وهو تحريف.

(٣) أي عند حذف إحدى ياءي حية، ومنسوب شاة عند سيبويه (٣/٣٦٧، ٤٦٠): شاهيٌّ.

(٤) خشبة معترضة على الدلو، ومنسوبها: عَرَقِيٌّ عند سيبويه (٣/٣٤٠، ٣٤٨).

(٥) من الطويل، وتمامه:

كُمَيْتٌ كِنَازٌ لَحْمُهَا رَمَلِيَّةٌ على مثلها تُقْصَى الهُمُومُ الطَّوَارِقُ

وهو لعُبَيْس بن شِيحان في: النوادر ٢١٠، وأنشده أبو علي في: البصريات ٨١٥، والعضديات ٢٤٧ على تحريك العين في النسب إلى الرمل، واحتمل أبو حاتم في: النوادر أنها منسوبة إلى الرمل من السير، وهو ضرب من ضروبه، وعليه لا شاهد فيه لأبي علي، غير أنَّ أبا علي احتج بأنه من الرمل يريد به الصلابة وأنه ليس برخو، وانظر التكملة ٥٧. والبيت يصف ناقه، كُمَيْت: لونها إلى الحمرة، كِنَاز: مكتنزة.

(٦) يريد قول سيبويه (٣/٣٤٥): "وَحُرِّكَتِ الياءُ لانه لا تكون الواو ثابتة وقبلها ياء ساكنة". وانظر شرحه في: التعليقة (٣/١٦٣).

واستجازوا الحذف في (تَحَوِيٍّ) (١)، وإن لم يستجيزوه في (حِيَّة)؛ لأنها كثرت بالزيادة فاستجازوا ذلك إذ استجازوا (فُوكَ) و(ذُو مال) (٢)، فشُبِّهَتْ (تَحِيَّة) بـ(حَنيفَة) (٣).

مسألة

لَمَّا كَانَ مَوْضِعُ الْجَارِّ مَعَ الْمَجْرُورِ نَصْباً (٤) دَلَّ ذَاكَ عَلَى أَنَّهُمَا كَالْجُزْءِ / ١٢١ ب الواحد، فبِتَقْدِيرِ ذَلِكَ لَمْ يَجْزُ تَعْلِيْقُ حَرْفِ الْجَرِّ (٥)، وَكَذَلِكَ قُبِحَ الْمُضَافُ مِنَ الْأَسْمَاءِ كَقُبْحِ (أَشْهَدُ بِذَلِكَ) (٦)، وَهُوَ فِي الْحَرْفِ أَفْحَشُ. وَقُبِحَ أَيْضاً فِي الْأَسْمَاءِ (٧)؛ لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى اللَّامِ وَمَعْنَى (مِنْ)، وَلِأَنَّهَا عَامِلَةٌ عَمَلَ حُرُوفِ الْجَرِّ. وَحَسُنَ شَيْئاً قَوْلُهُ:

جَادَتْ بِكَفِّيٍّ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ (٨)

عَلَى شُدُوذِهِ كَوْنُ الذِّكْرِ عَائِداً عَنِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ، فَجَرَى الْمَحْذُوفُ مِنَ اللَّفْظِ مَجْرَى الْمُثَبَّتِ فِيهِ.

(١) وَضَحَ النَّاسِخُ (تَحَوِيٍّ) بِكُتَابَةِ (ت) وَ(صَح) أَعْلَاهَا. وَهِيَ مَنْسُوبٌ (تَحِيَّة) عِنْدَ الْخَلِيلِ فِيمَا حَكَاهُ سَيَّبُوه (٣٤٦/٣) وَذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: التَّكْمِلَةِ ٥٧، وَشَرَحَهُ فِي: التَّعْلِيقَةِ (١٦٥/٣)
(٢) أَيْ اسْتَجَازُوا الْأَسْمَاءَ عَلَى حَرْفَيْنِ أَحَدَهُمَا حَرْفٌ لَيْنٌ لِأَنَّهُمَا مُضَافَانِ فَكَثُرَا بِالْإِضَافَةِ.
(٣) فِي: حَذْفِ الْيَاءِ مِنْ مَنْسُوبِهَا، وَانْظُرِ التَّعْلِيْقَ عَلَيْهَا فِي (١٢٠-ب)
(٤) قَوْلُ الْخَلِيلِ وَسَيَّبُوه (١/٩٢، ٩٤) وَأَبُو عَلِيٍّ قَرَّرَ ذَلِكَ فِي: الشِّيرَازِيَّاتِ ٣٤٠، وَالْمَنْشُورَةِ ٣١، وَالتَّعْلِيقَةِ (١/١٢٦، ٨/٤)

(٥) وَمَنْعُهُ فِي: الْبَغْدَادِيَّاتِ ٥٦٧

(٦) سَلَفُ التَّعْلِيْقِ عَلَيْهِ فِي (١١٩-ب)

(٧) أَيْ تَعْلِيْقُ الْمُضَافِ مِنَ الْأَسْمَاءِ.

(٨) مِنَ الرَّجْزِ، وَهُوَ بِلَا نَسْبَةٍ فِي: الْمُقْتَضِبِ (٢/١٣٧) وَمَجَالِسِ ثَعْلَبِ ٤٤٥، وَالْأَصُولِ (٢/١٧٨) وَالْخَصَائِصِ (٢/٣٩٦) وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ (٢/٤٠٦) وَالْخَزَانَةِ (٥/٦٤) وَأَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الْبَغْدَادِيَّاتِ ٣٩٨، ٢٤٦ عَلَى إِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ عَلَى تَقْدِيرِ: رَجُلٌ كَانَ، وَذَكَرَهُ فِيهَا ٥٦٨ عَلَى تَعْلِيْقِ الْمُضَافِ فِي الشَّعْرِ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ أَقْوَى مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِ هُنَا، وَفِي الشَّاهِدِ أَقْوَالٌ أُخْرَى انْظُرْهَا فِي: الْخَزَانَةِ وَاللِّسَانِ (مَنْ).

فأما حذفُ نونِ التثنيةِ مِنْ قولِهِ: (بكفِّي) فلأنَّ النونَ قد تُحذفُ مع غيرِ الإضافة،
قال:

إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَا (١)

وكما قال مَنْ قال:

خَطَّاتَا (٢)

وكما قال أبو بكر:

مِنْهُ الْقَدَمَا (٣)

(١) بعض بيت من الكامل، وتماه:

أبني كُليبُ إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَا قَتَلَا الملوكَ وفُكَّكَ الاغلا

وهو للأخطل في: شعره ٨٦، والكتاب (١٨٦/١) والنقائض ٧٣، والمقتضب (١٤٦/٤) والاشتقاق ٣٣٨، وبلا نسبة في: ما ينصرف ١١٢، وسر الصناعة ٥٣٦، وأمالى ابن الشجري (٥٥/٣) والخزانة (٧/٦) وغيرها كثير، وأنشده أبو علي في: الشعر ١٢٥، والشيرازيات ٣٧٥، والعصديات ٢١٨، والعسكرية ٢٨١، والحجة (١٥١، ١٢٥/١) وجملة كلامه فيها أنه حُذف النون لطول الاسم بالصلة للضرورة، وقوله قول البصريين، والكوفيون والزجاج يروونه لغة.

(٢) من المتقارب، وتماه:

لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَّاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرُ

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٦٤، والخيل لأبي عبيدة ٢٧٧، والحيوان (٢٧٣/١) والمعاني الكبير ١٤٥، ومجالس العلماء ١٠٩، وسر الصناعة ٤٨٤، والحلل ٢٨٥، وشرح شواهد الشافية (١٥٦/٤) وشرح أبيات المغني (٢١٣/٤) والعين (٢٩٧/٤) والصحاح (خطي) وذكر أبو عبيدة أن الأبيات قد تُروى لربيعه بن جشم النُميري، وأنشده أبو علي في: الحجة (٢٢٠/١) على أن أكب مطاوع كب، وأنشده فيها (١٢٤/١) والبغداديات ٤٣٦، ٤٤٣، والعسكرية ٢٨٠ وأجاز فيه قولين أولهما أن التقدير: خَطَّاتَا فردُ الألف وهي لام الفعل لتحرك تاء التانيث ضرورة، والآخر حذف النون للضرورة أيضاً، والأول أوجه عنده ولم يُغفله إلا هنا، ونُسب ابن جني الأول للكسائي والآخر للفراء، وحُكي عن المبرد. والبيت في وصف فرس، خطاتان: مكتنزتان، ويشبههما بصلابة ساعد النمر إذا اعتمد على يده.

(٣) من الرجز، وتماه:

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجَعَمَا

واختلف في قائله فنُسب إلى ابن جُبَّابة والمساور العبسي وأبي حيان الفقعسي والعجاج، وهو في: الكتاب (٢٨٧/١) ومعاني الفراء (١١/٣) والمقتضب (٢٨٣/٣) والاصول (٤٧٣/٣) والخصائص (٤٣٢/٢) والمبهج ١٥٣، وسر الصناعة ٤٨٣، والحلل ٢٨٤، والخزانة (٤٣٦/١١) وأنشده أبو علي في: الشعر ٥٠٠ على =

وحذفتُ حرفَ الجرِّ أحسنُ من تعليقه وحذف ما يقتضي دخوله عليه (١)؛ ألا تراك إذا حذفتَ الحرفَ ظهرَ له عملٌ ولفظٌ يدلُّ عليه، وإذا حذفتَ المجرورَ لم يظهر ما يدلُّ عليه، فمن ثمَّ جاء في كلامهم: (الله) (٢)، ولم يَجِئ حرفُ الجرِّ معلقاً في موضع.

مسألة

قولُ جريرٍ للأخطل:

باتت تُعانقُهُ وباتَ فراشُها خلَقَ العِباءةَ بالبَقَاءِ قَتِيلُ (٣)

يدلُّ على أنَّ الفراشَ هو الزوج، ومن جهةِ النظرِ أنَّ خلافَ الفراشِ ممن / ١١٢٢ كان ذا رَحِمٍ من المرأةِ مُحَرَّمٍ (٤) يقال لهم: النَّضْدُ، فيقال: مَنْ نَضَدُ هذه المرأةِ؟ فيقال: عَمُّها أو أخوها. حكى ذلك أو نحوه أحمدُ بن يحيى (٥).

وذلك أراد الأعشى في قوله:

وقومُك إنَّ يَضُمُّنُوا جَارَةً فكأنوا بِمَوْضِعِ أنْضَادِها (٦)

= قول سيبويه بتقدير فعل وفاعل محذوفين والفعل نصب الافعوان، وأما الحيات فمرفوعة بسالم والقدا مفعولة، واقتصر عليه أبو بكر في: الأصول والفراء في: معانيه وفي الأخير الضبط مخالف للكلام، وأنشده أبو علي في: التعليقة (٤/ ١٢٥) على الخروج عن الكثرة ويحمل على الندرة أو يؤول، وفي العسكرية ٢٨١ حكى عن أبي بكر المذكور هنا أي بنصب الحيات والقدا فاعل سالم حذفت نونه وأجازه أبو علي، ثم حكاه في: الحجة (١/ ١٢٥) غير منسوب وضعفه لأن حذف النون إنما جاء في الموصولة. وقد عزا ابن جني قول أبي بكر إلى البغداديين (الكوفيين) في كتبه الثلاثة.

(١) أي جر الاسم المجرور.

(٢) حكاه سيبويه في: (٣/ ٤٩٨) عن العرب؛ ذلك لأنهم يريدون حرف الجر في القسم فحذف لكثرة استعماله وتخفيفاً، وذكره أبو علي في: الشيرازيات ٩٠، ٩٣، والإغفال (١/ ٥٢٠) والشعر ٤٣، ٤٩، والإيضاح ٢٧٧

(٣) من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ١٠٢، ومقاييس اللغة (فرش).

(٤) كتب الناسخ بالهامش: "خ: ذا رحم محرم من أ..." والباقي مقطوع بالتجليد، ولعل تمامه: المرأة، وهي من نسخة أخرى.

(٥) لم أجده عنه، وفي التهذيب (١٢/ ٤) والمعاني الكبير ١١٢٢ أنَّ الأصمعي قال: النضد الأعمام والأخوال.

(٦) من المتقارب، وهو للأعشى في: ديوانه ١٢٠، والمعاني الكبير ١١٢١، والكامل ٨٨٧، واللسان والتاج (نضد)، والديوان: يكونوا.

فالنَّضْدُ خلاف الافتراش، فالفِراش كالكِئان (١) والهجان، والنَّضْدُ كالبطل والحسن، وإن كان قد غلبَ حتى صار بمنزلة العبد ونحو ذلك.

يُنْظَرُ (٢) في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ (٣)، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ (٤)، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ (٥)، ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ (٦)، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ﴾ (٧)، ﴿أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا﴾ (٨)، ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ (٩)، ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ تَتَفَيَّأُ﴾ (١٠)، ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ (١١).

أبو بكر للقلمس الأزدي (١٢):

نَهَانِي أَمْرٌ عَنْ لَذَّتِي أَنْ أَنَالَهَا فَقُلْتُ دَعِ التَّفْنِيدَ فِي الشُّرْبِ لِلْخَمْرِ

١٢٢ / ب فلستُ على ما كان مني براكبٍ حراماً سواها ما حَيَّيتُ يدَ الدهرِ (١٣)

(١) الكنان وقاء كل شيء وسيره. وأبو علي يريد بالتشبيه زنة الكلمة.

(٢) لم يذكر شيئاً هنا في الآيات، غير أنه بحث الفعل (رأى) بالتفصيل في: الحلبات ٦٣، والفعل (نظر) في: الحجة (٦/٢٦٩).

(٣) سورة البقرة: (٢٤٣)

(٤) سورة البقرة: (٢٤٦)

(٥) سورة الفرقان: (٤٥)

(٦) سورة الفيل: (١)

(٧) سورة إبراهيم: (٢٨)

(٨) سورة نوح: (١٥)

(٩) سورة الغاشية: (١٧)

(١٠) سورة النحل: (٤٨) وقرأ (تتفياً) بالتاء أبو عمرو وعيسى ويعقوب وغيرهم. السبعة ٣٧٤، والمبسوط ٢٦٤، ومعجم الخطيب (٤/٦٣٨)

(١١) سورة سبأ: (٩) وفي الأصل: أولم، وهو تحريف.

(١٢) لم أجد إلا القلمس الكناني وهو عدي بن عامر بن ثعلبة من كنانة بن خزيمه، جاهلي قديم، وقيل إنه حذيفة بن عبد بن فقيم بن عدي المذكور. انظر: معجم المرزباني ٨٢، وجمهرة ابن حزم ٤٩٤، ومعجم الشعراء الجاهليين ٢٩٧

(١٣) من الطويل، والأول مع ثلاثة أخرى للقلمس في: قطب السرور للرقيق القيرواني ٥٥٩، وفيه: (التقييد) = (التفنيد).

(يَدَ الدهر) منصوبٌ بـ(حَيِّتُ)، ولا يكون منصوباً بـ(راكب)؛ لأنه قد نُصِبَ (ما حييت)، ولا يكونُ لفعلٍ ظرفاً زمانٍ كما لا يكونُ له حالان^(١) ولا مفعولٌ بهما. ولا يكونُ بدلاً من (ما حييت)؛ لأنك لا تُبَدِّلُ الأعمُّ من الإخصُّ.

فإن قلت: فقد تقول: الدهر والأبد^(٢)، وأنت تريد بعض ذلك، وكذلك: (جئتكَ شهرَ رمضان)^(٣).

فإن ذلك أيضاً لا يجوز؛ لأنه وإن كان كذلك فالمرادُ به التكثير.

[ع: هذا عندي أنا جائزٌ غيرُ مُنكَرٍ؛ وذلك أن قوله أيضاً: (ما حييتُ) المرادُ به الكثرة، فإذا كان المرادُ بكلِّ واحدٍ منهما الكثرة وشاع عنهم وضعُ البعضِ موضعَ الكلِّ كان هذا أيضاً جائزاً، وقد شاع أيضاً عنهم وأُطرد في استعمالهم: «لا أَكَلِّمُكَ ما حَيِّتُ»^(٤)، و«لا أَكَلِّمُكَ ما طار طائرٌ»^(٥)، و«ما بَلَّ بحرٌ صَوْفَةً» ونحو ذلك، والمرادُ بكلِّ واحدٍ من ذلك هو المرادُ بصاحبه، وإن كنا قد نعلمُ أن مُدَّةَ طيرانِ الطائرِ وبَلَّ البحرِ الصوفِ أطولُ وأشدُّ امتداداً من أطولِ أعمارِ ابنِ آدم، وهذا واضح.

ومن جهةِ النظرِ أيضاً أنه معلومٌ / ١١٢٣ أن الإنسان لا يحلفُ أنه لا يفعلُ فعلاً بعد موته، وإنما المعتادُ المؤلفُ في هذا أن يحلفَ الإنسانُ على تركِ الشيءِ مُدَّةَ حياته أو بعضَ ذلك. فأمَّا أن يحلفَ الآنَ لا يُكَلِّمُ زيداً يومَ القيامةِ وما بين ذلك من أيامِ الدنيا وما وراء ذلك في جَنَّةٍ أو نارٍ فليس ذلك مما يُعرَفُ ولا يُتَعاطَى، ومع هذا فلا يحلفُ أنه لا يرتكبُ سوى ذلك في قبره وفي وقتِ ارتفاعِ التكليفِ عنه، وعليه قولُ الهذلي:

فوالله لا أنسى قتيلاً رزئتُهُ بجانبِ قُوسَى ما مشيتُ على الأرضِ^(٦)

(١) تعددُ الحالِ مما اختلف فيه النحاة، والجمهور على إجازته. انظر: المقتضب (١٦٩/٤) والمحتسب (٣٠٧/٢) واختيارات أبي حيان ٨٣

(٢) هذا مختصر عن عبارة سيبويه: سير عليه الدهر والليل والنهار والأبد، وانظرها ثانية والتعليق عليها في (١٧٣-ب).

(٣) الكتاب (٢١٧/١) والاصول (١٩١/١، ٢/٢٩٢).

(٤) أطرِد استعمالهم لماحييت، وانظر بعضه في: دواوين الأعشى ٢٥٣، وجريده ٢٠٥، ٦٤٧، والأخطل ١٩٧

(٥) هذا المثل والذي يليه سلف التعليق عليهما في (١٠٥-ب)

(٦) من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٢٣٠، وتخرجه ١٥٠٨، وأنشده ابن جني=

وقول الآخر:

أُحِبُّ سَلَمَى مَا حَيَّيْتُ أَبَدًا (١)

ولا يجوز أن يحلف على أنه يُحِبُّها وهو واقف بين يدي الله للحساب، ولا وهو في قبره رَمَّةٌ سَحِيقٌ، وهذا محصول الحال وعليه مدار المعنى].

[فا] (٢) أبو بكر قال: أنشدني الزبدي:

حَرَسَتْ فَأَحْيَيْتْ نَبْتَ كُلِّ أَرْوَمَةٍ فَرَعَتْهُ فَاَلْمَشْكُورُ وَالْمُسْتَشْكِرُ (٣)

مسألة

(أَرْجَان) (٤) لا يكون (فَعْلَان)؛ لأنه مثال لم يأت في أصول النكرات، فهو (أَفْعْلَان) فائؤه وعينه من موضع واحد كـ (أَوَّل)، على أنه ٢٣/١ ب قد قال أبو عثمان (٥) أو غيره في (أَمَّا) التي يلزمها الجواب بالفاء: إنها (فَعْلَى) (٦) وليست بـ (أَفْعَل)؛ لثلاث تكون الفاء والعين من موضع واحد، وذلك لأنه انصرف به إلى مثال موجود وهو (فَعْلَى)، و(فَعْلَان) ليس موجوداً فينصرف بـ (أَرْجَان) إليه. ولك أن تحمله أيضاً على (فَعْلَان) وتتناس بـ (بَقْم) (٧) وغيره من أبنية العجم؛ نحو: آجر وبغداد في اللغتين (٨).

= في: الخصائص (٧٢/١) والمحتسب (٢٠٩/٢) وقال في إعراب الحماسة فيما جاء في: الخزانة (٣٩٦/٥):

"(ما) مع الفعل في: تقدير مصدر وحذف اسم الزمان معه؛ كأنه قال: مدة مشيني على الأرض".

(١) ذكره أبو علي في (١٠٥-ب) بلفظ (رياً)، ولم أجد الشاهد في أي موضع آخر.

(٢) الأصل: قال، ولا معنى لها، و(فا) تبين انتهاء تعليق (ع)

(٣) من الكامل، ولم أعر عليه.

(٤) مدينة كبيرة في كورة فارس، مراصد الاطلاع ٥٢، ومعجم البلدان (١٤٢/١)، ولأبي علي في:

الحلبيات ٣٦٤ كلام فيها انتهى فيه إلى خلاف قوله هنا، فلم يُجز إلا (فَعْلَان)، وحكاها عنه ياقوت.

(٥) نسبه له بلا تردد في: الحلبيات، واحتج له في: البصريات ٨٨١

(٦) كذا في أصلنا وأصل الحلبيات والبصريات، وغيرها محقق الحلبيات إلى (فعلا) تبعاً لمعجم البلدان،

والأصول الثلاثة أولى.

(٧) بقم ذكره سيبويه (٢٢٩/٣): صبغ أحمر، وهو فارسي معرب، المعرب ٣٥

(٨) أي بغداد وبغداد. وانظر: أدب الكاتب ٤٣١، واللسان (بغدد).

(تَكْرِيت) (١): فَعْلِيلٌ، وَلَا تُزَادُ التَّاءُ هُنَا إِلَّا بِثَبَّتْ.

مَذْهَبًا سَيَبُويَه وَأَبِي الْعَبَّاسِ فِي:

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ (٢)

مِثْلُ مَذْهَبِ النُّحَوِيِّينَ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

أَلَمْ تَرْنِي عَاهَدْتُ رَبِّي ...

..... لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ (٣)

(١) بلدة بين بغداد والموصل على دجلة، وهي كذا في الأصل بكسر التاء وعليه يصح قوله بأنها فعليل لأنهم نصوا على فقد فعليل بفتح الفاء، ولكن أهل اللغة لم يذكروا (تكريت) إلا بالفتح وصرح بعضهم بأن الكسر عامي. ورد بعضهم أصالة التاء فيها فزنتها عندهم (تفعيل). انظر الكتاب (٤/٢٦٨، ٢٩٣، ٤٠٧) واستدراك الزبيدي ١١٨، ومعجم البلدان (٢/٣٨) والضحاح (سرجن) والعباب (سرجن) والمصباح المنير والتاج (كرت، رعب).

(٢) من البسيط وعجزه:

وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي: الْقَرْيَةِ السُّوسُ

وهو للمتلمس في: ديوانه ٩٥، وتخريجه ٧٣-٧٥، والكتاب (١/٣٨) والانتصار ٤٨، والأصول (١/١٧٩) وشرح اللمع للباقولي ٤١٩، وأمالى ابن الشجري (١/١٣٤) وتخليص الشواهد ٥٠٧، وشرح أبيات المغني (٢/٢٥٩) وأنشده أبو علي في: التعليقة (١/٦٤) فذكر قول سيبويه الذي ينصب (حب) على نزع الخافض، وقول المبرد الذي ينصبه على الاشتغال بتقدير: آليت لا أطعم حب العراق، ولم يرجع أحدهما، وأنشده في: البصريات ٩١٤ لما ذكره هنا واختار قول سيبويه بكلام مفصل، ونسب قول المبرد في: الشجرية وشرح الأبيات إلى الجرمي والمازني. وفي الأصل (آليت) بالضم، والصواب بالفتح وانظر تحقيقه في الديوان، والقرية هنا الشام.

(٣) من الطويل، وتماهما:

أَلَمْ تَرْنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيْنَ رَتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي: زُورُ كَلَامٍ

وهما للفرزدق في: ديوانه (٢/٢١٢) والكتاب (١/٣٤٦) والكامل (١/١٥٥) والمقتضب (٣/٢٦٩)، (٤/٣١٣) وشرح أبيات سيبويه (١/٢٣٩) والحماسة البصرية ٨١٣، وشرح ابن يعيش (٢/٥٩) وشرح أبيات المغني (٦/٢٤١) وأنشده أبو علي في: التعليقة (١/١٩٨) فذكر قول عيسى بن عمر الذي يذهب إلى عدم ذكر المقسم عليه في: الشاهد وأن (لا أشتم وخارجا) حالان وبه أخذ الفراء في: معانيه (٣/٢٠٨)، وأنشده أبو علي في: البصريات ٩١٥، ٩١٧، والحجة (٣/٦٢) على قول سيبويه وأكثر النحاة وهو أن (لا أشتم) جواب القسم، و(على حلفة) متعلق بعاهدت، كما تتعلق (على حب العراق) بآليت=

فسيبويه في بيتِ المتلمّس لم يجعل (آليت) قَسَمًا، وإنما (آليت) يتعدّى إلى (حَبّ العراق) بحذفِ الحرفِ فيُوصِلُ الفعل، وهو أبين.
وفي قولِ أبي العباس بعضُ البُعْد؛ لأنه يلزمه أن ينصب (حَبّ العراق) بفعلٍ مُضمرٍ يُفسّره المقسمُ عليه، ولا نَعْلَمُ قَسَمًا جاء تفسيراً لشيءٍ مُضمرٍ، فإذا كان تأويله يؤدي إلى ما لا نظيرَ له وَجَبَ أن يكون مُطَرَحًا.

مسألة

سميَّته زيداً وسميَّته يزيد (١).

عرُفتُ عِرْفانَ منزل (٢)

والعَرِيفُ والعُرْف (٣) / ١١٢٤ والأعراف،

حتى إذا صارَ ذا أعراف (٤)

والعُرْف: الرائحة الطيبة.

= في السالف، كما أنشده في: الشعر ٣٦٩، والبصريات ٧٧٣، والحجة (١١٧/٢) فأجاز وضع (خارجاً) بزنة فاعل موضع المصدر.

(١) من مسائل سيبويه (٣٨/١) وجعل دخول الباء فيه على حد دخولها في (عُرْف)، وللنحاة في: تعدية الفعل بنفسه تارة وبالباء أخرى كلام في تغير المعنى وعدمه.

انظر: شرح السيرافي (٣٠٣/٢) وأدب الكاتب ٥٢٣، والاقتضاب (٣٠٨/٢) والبسيط ٤٢٢، واللسان (سمي).

(٢) لم أجد القطعة في بيت، وأقرب ما وجدته هو بيت الأخطل:

أَتُنَكِّرُ الدارَ أم عِرْفانَ منزلةٍ لم يَبْقَ غيرُ مُناخِ القِدْرِ والحُمَمِ

وهو في: ديوانه ١٦٣، وأظن أبا علي أراد التقدير في تفسير نصب (عرفان منزلة) فذكر الفعل المحذوف (عرفت)، وانظر الكتاب (٨/٤).

(٣) جمع عريف، وفعل اسماً مما يُجمع على فُعْل.

(٤) من الرجز، وهو للعجاج في: ديوانه (١٦٩/١) وأخبار النحويين للسيرافي ٩٢، والسمط ٧٨٨، والخزانة

(٤٢/٢) وبلا نسبة في: العين (٧٦/٧)، وروايتها كلها: آض مكان صار، وهما بمعنى. وفي السمط: آض ذا أعراف: هذا مثْلٌ يقول: صار مثل البردُون.

مسألة

قولهم: (ظننتُ ذاك) (١) لا يخلو (ذاك) من أن يكون إشارة إلى المصدر أو إلى المفعول الأول أو الثاني أو إلى معنى الجملة؛ كما يقول أبو عثمان (٢)، فلا يكون للأول للزوم الثاني، ولا إلى الثاني للزوم الأول.

ولا يجوز أن يكون إشارة إلى معنى الجملة؛ لأنه لو كان إشارة إليها وساداً مسدّها لوجب أن يُفيد ما يفيدُه فيقال: ذاك؛ كما يقال: زيدٌ أخوك، وليس كذلك (ظننتُ أن زيداً منطلقاً) في الاختصار على مفعول واحد؛ لأن (أن زيداً منطلقاً) سدّ مسدّ المفعولين لتأديته معناه، وليس (ذاك) كذلك، ووقوعه في قوله سبحانه: ﴿عَوَّانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ (٣) مَوْقِعَ الاسمين لا يوجبُ وقوعَ الجمل؛ لأنَّ ذَيْنِكَ الاسمين ليسا بمبتدأ وخبر وإنما هما الفروضُ والبيكارَةُ (٤)، فَجَرَى مَجْرَى قولك: بين القوم وبين الجماعة، فَوَقَعَ (ذلك) هنا مَوْقِعَ الاسم كما وَقَعَ في قولهم: حبذا زيدٌ، وفي قوله:

وكِلا ذلك (٥)

وليس (بين) من مواضع الجمل.

(١) الكتاب (٤٠/١) والاصول (١٨١/١) وما أخذ به أبو علي هنا وفي التكملة ١٦٩، والإغفال (٢٦٢/١) هو قول سيبويه، وله في الأخير بحث طويل.

(٢) وهو موافق لقول الفراء والزجاج، انظر: معاني الفراء (٤٥/١) والزجاج (١٥٠/١) وهامش التكملة وشرح الرضي (١٥٣/٤) والتذيل (٢٠/٦) وشرح أبيات المغني (٣٥٤/٧)

(٣) سورة البقرة: (٦٨)

(٤) كذا قوله في الآية في: البغداديات ٢٠٢، والإغفال (٢٥٧/١). والفروض مصدر فرضت البقرة أي طعنت في السن.

(٥) بعض بيت من الرمل، وهو بتمامه:

إن للخير وللشر مدى وكِلا ذلك وجه وقَبَلْ

وهو لعبد الله بن الزبير في: ديوانه ٤١، وتخريجه فيه مفصّل، وللبيغدادى في: شرح الأبيات (٢٥٢/٤) تعليق نفيس. وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٤٥١، والبغداديات ٢٠٢، والتعليق (٢٥٣/٣) والإغفال (٢٦٠، ٢٥٧/١) على أن (ذلك) مفرد يراد به التثنية، وفي البصريات ٥٧٢ اكتفى بإنشاده. الوجه: ما يتوجه إليه الإنسان من عمل وغيره، والقَبَل: المحجة الواضحة.

ويشهد أيضاً على أبي عثمان أنه قد قال / ١٢٤ ب في الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين: إنه إذا تعدى إلى الثاني لزم أن يُعدى إلى الثالث، ولو كان (ذاك) كالجمله لجاز عنده: (أعلمتُ زيداُ ذاك) فيقع موقع الجملة، وفي امتناع ذلك دلالة على أنه لا يجوز أن يسد (ذاك) مسد الجملة.

وجازت الإشارة إلى المصدر - وإن لم يجز له ذكر - لدلالة فعله عليه؛ كما جاز إضماره لدلالة فعله عليه.

حكى الفراء:

قد كنتُ خراجاً ولوجاً صيرفاً لم يلتحصني حيص بيص الحاصي (١)

مسألة

يقول الفراء (٢) في المفعول الثاني من (ظننتُ) وخبر كان: إنه ينتصب على الحال. ويُفسدُ هذا وقوعه معرفةً مضمراً وبالألف واللام، والحال لا يجوز فيه شيءٌ من ذلك. ويقول أيضاً (٣): إن الظن وبابه أصله الحكاية.

فكان على هذا من أولى الناس بأن يقول إن المفعول الثاني ليس بحال؛ لأن الحكاية حُكمها أن تكون في الجمل والكلام التام (٤).

(١) من الكامل، وهو لامية بن أبي عائذ الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٤٩١، وتخرجه ١٤٣٤، والكتاب (٢٩٨/٣) والالفاظ ٦٣، وشرح أبيات الإصلاح ١٠٤، وبلا نسبة في: ما ينصرف ١٣٨. وفي الأصل: تلتحصني بالتاء، وأصلحتها من الفراء، وأشار الناسخ في الهامش إلى رواية نسخة أخرى: لحاص، وهي رواية المصادر غير أن أكثرها بلا ياء وبعضها بياء (لحاصي)، وأما رواية الفراء فهي في: معانيه (٣٩٦/٢) وفسرها: "يريد الجائض فقلب كما قال: عاق يريد عائق". التحص في كذا: نشب فيه، ولحاص (فَعَالٍ) منه ويريد: لم تلتحصني لحاص، حيص بيص: ضيق لا مخرج منه، الصيرف: المتصرف في الأمور المحتال، الولوج: الذي يلج في الأمور مجترئاً، يصف نفسه بالاحتيال والتصرف.

(٢) لم أجد في معانيه إلا موافقة البصريين وكذا قول ابن سعدان في: مختصره ٦٤، وما في المتن حكى عن الفراء في: التذييل (١١٦/٤) وعن الكوفيين في: الإنصاف ٨٢١، وتبيين العكبري ٢٩٥، والارتشاف (٧٢/٢).

(٣) أقرب ما وجدته قوله في: المعاني (٤٤/٢): لأن الظن والعلم في معنى القول واليمين.

(٤) عن التذكرة نقله الشاطبي في: المقاصد (٤٥٣/٢-٤٥٤) ثم شرحه: "يريد: والحال إنما تأتي بعد تمام الكلام، فيلزمه بدعوى الحال في المفعول الثاني هنا أن يكون الظن واقعاً في أصله على المفرد لا على الحكاية. وهذا تناقض ظاهر". وقصر الحكاية على الكلام التام هو قول سيبويه في: الكتاب (١٢٢/١)

مسألة

لو قيسَ (ذو مالٍ) على (أدلي) (١) لَلِزِمَ كَسْرُ [الذال] (٢) وَقَلْبُ الواو ياءً، فكان لا ينفصل / ١١٢٥ الجرُّ من الرفع، وقد فُصِّلَ بينهما في التثنية والجمع على حدِّها وعلاماتِ الضمير، فكذلك يُفصَّلُ بينهما هنا، وَلِزِمَ القلبُ في (أدلي) و(قَلْنَسٍ) (٣) ولم يَلِزِمَ في (أخوك) و(ذو مالٍ)؛ لأنَّ الواو هنا غيرُ لازمة، فَجَرَى مَجْرَى (ضوء) (٤) وبابه، والأولُّ لازمٌ فوجِبَ قلبُه.

[ع: إن قيل: قد سُويَ بين المجرور والمرفوع في نحو: القاضي وبابه، قيل: قد يقع الفرقُ بينهما في بعضِ الأحوال؛ وذلك نحو قوله:
مُصْغِي الحَدِّ أَصْلَمُ (٥)

و:

لا بَارَكَ اللهُ في الغَوَانِي هَلْ (٦)

ولو قيل: (ذو مالٍ) في الرفع والجرُّ لما اختلفَ في حالٍ مِنْ سَعَةٍ أو ضرورة.]

(١) أدلٍ جمعُ دَلْوٍ على أَفْعَلٍ (أدلو) والواو في مثلها تُقلبُ ياءً وَيُكْسَرُ المضموم، وزنة (ذو) فَعَلٌ، فتكون عينها متحركة كادَلُو. وانظر الكتاب (٣٨٣/٤) والمنصف (١١٧/٢) والتعليقة (٧٦/٤، ٧٥/٣)

(٢) الأصل: الدال منقوطة من أسفل، وهو تصحيف لأن الكلام في (ذو).

(٣) جمع قلنسوة، وأصله: قلنسُو، فجرى فيها ما جرى في أدلٍ. انظر الكتاب والمنصف والمقتضب (٣٢٤/١) والبصريات ٦٥٨

(٤) عند تخفيف همزتها تقول: ضَوٌ، فالتخفيف عارض غير لازم فبقيت الواو مع تحرك مع قبلها، وعقد ابن جني باباً لإجراء اللازم مجرى غير اللازم نقل فيه عن أبي علي قولاً يوافق ما أقره هنا وفي الحجة (٣٩٩/٤) والحلبيات ٥٥، والشيرازيات ٣٦٨. انظر الأصول (٩٣/٢) والخصائص (٩٤/٣)

(٥) بعض بيت من الطويل، وتمامه:

تراه وقد فات الرماة كانه أمام الكلاب مصغي...

وهو لأبي خراش الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٢١٩، والمعاني الكبير ٧٣٠، وبلا نسبة في: نضرة الإغريض ٢٦١، وأنشده ابن جني في: المنصف (٨١/٢) عن أبي عثمان وفي الخصائص (٨١/٢) بروايته هنا برفع مصغي، ونص السبكري في الشرح على نصبه على الحال وعليه لا شاهد فيه. البيت في صفة ظبي، أصغى: أمال، وهو مصغ من شدة العدو، الأصل مقطوع الأذن فشبهه به من شدة صره أذنه.

(٦) عجزه: هل يصبحن إلا لهن مُطْلَبٌ، وسلف التعليق عليه في (٧٤-ب)

وقولهم^(١): (ذوات) يدل على فساد قول الكوفيين: إن (ذا) حرف واحد بدلالة قولهم: دان. وليس في (دان) دلالة على أن أصل (ذا) حرف واحد؛ كما لم يكن في (ذوات) دلالة على أن الكلمة ليست ثلاثية؛ ألا ترى قوله: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾^(٢)، و﴿ذَوَاتِي أَكُلِ خَمَطٍ﴾^(٣). وكذلك لا يدل (اللدان) على زيادة الياء في (الذي)^(٤)، وإنما حذفت لالتقاء الساكنين، والحذف في (دان) و(اللدان) أجوز؛ إذ جاز في (ذوات) وهو مُمكن.

مسألة

١٢٥/ ب قولهم: (ذاة)^(٥) يدل على فساد قول من يقول بالمعرب من مكانين^(٦)؛ ألا ترى أن الألف في (ذات) إنما هي في موضع حركة بناء، وقد تبع ما قبلها من الحركة هذه الحركة التي هي الفتحة، ف(ذات) ك(شاة)^(٧).
[ع: أبين من هذا قولهم: هذه امرأة، فتبعت فتحة الراء فتحة الهمزة، وهي بناء لا محالة].

(١) تقدم بعض كلامه في المسألة في (١١٤-١).

وقول الكوفيين: الدال وحدها هي اسم الإشارة يعارضه قول البصريين إن الألف من تمام الاسم. انظر: إعراب الزجاج (٦٨/١) والنحاس (١٧٨/١) والإنصاف ٦٦٩، وتبيان العكبري ١٤، وشرح الرضي (٤٧٣/٢).

(٢) سورة الرحمن: (٤٨)

(٣) سورة سبأ: (١٦)

(٤) وقول الكوفيين في: الذي إن الموصول الدال والياء زائدة وهي أصلية عند البصريين. انظر الإنصاف والتذيل (١٨/٣)

(٥) هي ذات وإنما صارت الهاء تاء للإضافة ووصلها بغيرها.

انظر: معاني الأخفش ٥٨، والاصول (٣٧٥/١)

(٦) هو قول الكوفيين ف(أخوك) مثلاً معرب من مكانين الواو وضمة الخاء، وقد رد البصريون ذلك. انظر

المقتضب (١٥٣/٢) وتصحيح الفصيح ٢٦٢، والشعر ١٦٧، والعضديات ٢٢٧، والحجة (١١٦/١)

والفهرست ١٠٦، وأمالى ابن الشجري (٢٤٣/٢) والإنصاف ١٧، وسفر السعادة ٥٣٩-٥٤٥

(٧) في أن أصل التاء هاء. الكتاب (٣٦٧/٣، ٤٦٠)

مسألة

المُؤَقَّدَانِ (١)

ضد (المرأة) لاختلاف موضعَي الحركَتَيْنِ مِنَ التقديم والتأخير، ونحوه : مِثْلَاتٌ ومِصْبَاحُ (٢) للمجاورة.

وإذا كان هذا من مذهبهم (٣) فانظر أين مَوْقِعُ الحركة مِنَ الحرف المتحرك بها؟

مسألة

قال (٤) : أَعْلَمَ اللَّهُ هَذَا زَيْدًا قَائِمًا الْعِلْمَ الْيَقِينَ إِعْلَامًا، (الْعِلْمَ الْيَقِينَ) عَلَى فِعْلٍ آخَرَ دَلٌّ عَلَيْهِ هَذَا لِثَلَاثٍ يَعْمَلُ فِعْلٌ وَاحِدٌ فِي مَصْدَرَيْنِ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ : عَلِمَ ذَاكَ الْعِلْمَ الْيَقِينَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ : أَدْخَلَ اللَّهُ عَمْرًا الْمُدْخَلَ الْكَرِيمَ إِدْخَالًا (٥)؛ لِأَنَّ (الْمُدْخَلَ) وَ (الْإِدْخَالَ) وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى، فَجَازَ إِبْدَالُهُ مِنْهُ كَمَا تُبَدَّلُ النُّكْرَةُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ.

قال في هذا الباب (٦) : سَرَقْتُ عَبْدَ اللَّهِ الثَّوْبَ اللَّيْلَةَ، لَا تَجْعَلْهُ ظَرْفًا، وَلَكِنْ / ١١٢٦ تَجْعَلْهُ مَفْعُولًا.

(١) من بيت من الوافر، وقامه :

لَحَبُّ الْمُؤَقَّدَانِ إِلَى مُوسَى وَجَعْدَةُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ

وهو الجبرير في : ديوانه ٢٨٨، والخصائص (٢/ ١٧٧، ٣/ ١٤٨، ١٥١) والمحتسب (١/ ٤٧) وشرح أبيات المغني (٨/ ٧٦) وشرح شواهد الشافية ٤٢٩، وبلا نسبة في : المنصف (١/ ٣١١، ٢/ ٢٠٣) وسر الصناعة ٧٩، والتمام ١١٠، وأنشده أبو علي في : الشيرازيات ٣١، والحجة (١/ ٢٣٩، ٣/ ١٣٥، ٥/ ٣٩٢، ٦/ ٦٩، ٢٠٥، ٤١٦) على أنهم استجازوا قلب الواو الساكنة همزة إذا انضم ما قبلها وعليه كان ينشد أبو حية النميري البيت مهموزا في (المؤقدان) و (موسى)، غير أن أبا علي في الشيرازيات ذكر أنه ليس شائعا بالسمع ولا قويا بالقياس، ورواية الديوان : الواقدان، ولم ير البغدادي لها وجهاً لأن (وَقَدَ) لازم.

(٢) أجاز سيبويه (٤/ ١٣٠-١٣١) فيهما الإمالة والفتح وفسر الأول بأن الكسرة السابقة للحرف المستعلي (الصاد والقاف) كأنها فيه لسكونه، وسبب عدم الإمالة بأن الفتحة التي بعده كأنها فيه لسكونه أيضاً. وشرحها مفصلاً في : التعليقة (٤/ ١٨٦) والحجة والسر.

(٣) مذهب الكوفيين في المعرب من مكانين المذكور في المسألة السابقة.

(٤) سيبويه (١/ ٤١) بلفظ : أعلمتُ زيدا، وجاءت في : الأصول (١/ ١٨٨) وأجاز أبو علي في : التعليقة (١/ ٧٣) ما منعه هنا وسمى البدل هناك تكراراً.

(٥) الكتاب (١/ ٤١)

(٦) المذكور من الكتاب وعبارته : ولكن كما تقول : يا سارق الليلة زيدا الثوب، وشرحه أبو علي في التعليقة بمقالته هنا.

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: إِذَا جَعَلَ (الليلة) مفعولاً فهل يجوز أن يُعَدِّي الفعل إلى (الليلة) على أنه ظرف؟

فالجواب: أنه لا يجوز أن يُعَدِّي إلى (الليلة) على أنه ظرف من الزمان لقلة الفائدة؛ وذلك أنه إذا عُدِّي الفعل إليه على أنه ظرف لم يُفِدْ إلا ما أفاده الذي عُدِّي الفعل إليه على أنه مفعول، وإذا كان كذلك قُبِحَ من جهة المعنى وقلة الفائدة، ولكن إن عُدِّي الفعل إلى ظرف آخر من الزمان جاز، ويصير كأنه عُدِّي نحو: (أعلمتُ زيدا عمراً خيراً الناس) إلى ظرف من الزمان؛ لأنَّ هذا الفعل المتوسَّع فيه مُشَبَّهٌ بِ(أعلمتُ)، فيقول على هذا: سرقتُ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ العامَ شهرَ كذا؛ كأنك قلت: أعلمتُ زيدا عمراً خيراً الناس شهرَ كذا. فإن جعلتَ (الليلة) ظرفاً لم يستقم تعديته إلى ظرف آخر (١)؛ كما لا يُعَدِّي الفعل إلى مصدرين في المسألة التي ذكرنا.

وما حكاه أبو عمر (٢) من أنَّ (ظننتُ) وبابه يَقْبُحُ أن يُقْتَصَرَ فيه على الفاعل وحده وأن لا يُعَدِّيهِ إلى مفعولين، فيه بعضُ التقوية لقولِ سيبويه (٣): إنه لا يُقْتَصَرُ في هذا الباب على المفعول الأول؛ وذلك أنه كان ١٢٦ ب يَقْبُحُ الاقتصارُ في النقل بالهمزة؛ كما كان يَقْبُحُ الاقتصارُ قبل النقل.

إلا أنَّ سيبويه قد أجاز هذا الذي استقبحه أبو عمر في قوله (٤): (ظننتُ ذاك) إذا عدَّاه إلى المصدر، وقد وجدتُ في الشعر ما يشهد على أبي عمر للكُميت قوله:
بأيُّ كتابٍ أمْ بآيةٍ سنَّةٍ تَرَى حُبَّهُم عاراً عليٍّ وتحسبُ (٥)

(١) منع العمل في ظرفي زمان في: الحجة (٢٦٣/٣)

(٢) فرغت من تخريجه والتعليق عليه في (٩٣-١)

(٣) الكتاب (٤١/١) وعبارته: ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة.

(٤) الكتاب (٤٠/١) وعلقت عليها في المسألة التي عُقدت لها في (١٢٤-١)

(٥) من الطويل، وهو للكُميت بن زيد في: شعره (١٨٤/٢) وشرح الهاشميات ٤٩، والمختسب (١٨٣/١)

وشرح المرزوقي ٦٩٢، وأزمنته (١٠٠/١) والبحر (١٤٣/٣، ٥٦٠/١، ٤٥٧/٧) والمقاصد (٤١٣/٢)

(١١٢/٣) والخزانة (١٣٨/٩) وأنشده أبو علي في: الحلبيات ٧٢، والحجة (١٠٥/٣، ١٥٢/٥) على

حذف المفعولين، وفي الحجة (٢٠/٥) والشيرازيات ٥٦٩، على أنه أعمل الفعل الأول ولم يعمل الثاني.

إلا أن لأبي عمر أن يقول: إنما حسن هذا شيئاً؛ لأنه قد عدّى قبله (تري) فاستغني عن تعديته هو كقوله سبحانه: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾ (١) وما روي من قوله صلى الله عليه: «لا يُقتلُ مُسلمٌ بكافرٍ ولا ذو عهدٍ في عهده» (٢).

مسألة (٣)

مما يدل على أن النظر إدارة العين نحو المبصر قوله: ﴿وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ (٤)، وقول ذي الرمة:

ناظرٌ (٥)

وقول الآخر:

على أنني في كل سيرة أسيره
وفي نظري من نحو أرضك أصور (٦)
وقول المحدث كشفاً للمعنى:

ما سرت ميلاً... البيت (٧).

(١) سورة الأحزاب: (٣٥) وهو قول سيبويه (٧٤/١) في الآية، وأخذ به أبو علي في: الحجة (٢٨٦/٣، ٢٠/٥).
(٢) جاء في: سنن ابن ماجه ٨٨٨، وأبي داود ٥١٨٥، ومسند الإمام أحمد ١١٧، ١٢، وانظر في: الأم (٣٤٠/٧)
ومبسوط السرخسي (١٣٥/٢٦) وعمدة القاري (١٦١/٢) شرحه واحتجاج الحنفية به في حكم قتل المسلم بالذمي، وذكر أبو علي الحديث وقول أبي يوسف فيه في: الحجة (٣/١) والشيرازيات ٥٦٩، ويقدر المحذوف: ولا ذو عهد في عهده بكافر، فحذف لتقدم ذكره.

(٣) المسألة مبسوطه بشواهدا في: الحلبيات ٦٦-٦٧ والحجة (٢٦٩/٦)

(٤) سورة الأعراف: (١٩٨) وانظر الاحتجاج بالآية في الرؤية والاعتراض عليه في: تبيان الطوسي (٦١/٥) والبحر (٤٤٤/٤)

(٥) من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وأني متى أشرف على الجانب الذي به أنت من بين الجوانب ناظرٌ

وهو لذي الرمة في: ديوانه ١٠١٤، والكتاب (٦٨/٣) والأصول (٤٦١/٣) وشرح أبيات سيبويه

(٨٠/٢) وحقائق التأويل ٢٥٣، والخزانة (٥٤/٩) وبلا نسبة في: المقتضب (٧١/٢) وأنشده أبو علي

في: الحجة (٢٦٩/٦) والحلبيات ٦٦، ٦٧، على ما ذكره هنا.

(٦) من الطويل، وهو لذي الرمة في: ديوانه ٦١٧، وتخريجه ١٩٨١، وأنشده أبو علي الحلبيات ٦٧ لما ذكره، وفي

الحجة (٣٨٩/٢) على أن أصور بمعنى المائل العنق.

(٧) بداية بيت من البسيط، وهو بتمامه:

ما سرت ميلاً ولا جاوزت مرحلة إلا وذكرك يثني دائباً عنقي =

مسألة

١/ ١٢٧ بُردًا يُمَنَّةٌ خَلْقَانِ (١)

يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِعَلَمٍ (٢)؛ لَأَنَّ الْأَعْلَامَ لَا تُحَرِّفُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مِنْ سُمِّيَ بِ(عَمْرٍو) لَا يَجُوزُ فِيهِ (عُمَرُ) وَإِنْ جَازَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ، وَكَذَلِكَ (زَيْدُ) وَ(زِيَادَةُ)، فَكَذَلِكَ (الْيَمَنُ) لَوْ كَانَ عَلَمًا لَمَا جَازَ فِيهِ (يُمَنَّةٌ).

مسألة

إِذَا سُمِّيَتْ رَجُلًا بِ(شَاةٍ) (٣) لَمْ تَجْمَعْهُ بِالْوَاوِ لِأَجْلِ التَّاءِ، وَلَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ لِأَنَّهُ لَمْ

= وهو لإبراهيم بن الأغلب (ت ١٩٦) في: الحلة السيرة (٩٤/١) ولمحمد بن عبد الملك الزيات (ت ٢٣٣) في: منتحل الثعالب ٢٤٨، وبلا نسبة في: حقائق التأويل ٢٥٤، ومحاضرات الأدباء (٧٣/٢) وأنشده أبو علي في: الحجة (٢٧٠) والحلبيات ٦٧ على أَنَّ النظر المذكور في بيتي ذي الرمة ليس الرؤية بل معناه التلفت إلى الجهة المقصودة كما وضّحه الشاعر المحدث في هذا البيت.

(١) قطعة بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وَبَاتَ يَقِينًا سَاقِطَ الطَّلِّ وَالنَّدَى مِنْ اللَّيْلِ بُردًا يُمَنَّةٌ عَطِرَانِ

وهو لخيرة البلوئية في: الجليس الصالح (٣٩١/١) وأمالى القالي (٨٣/٢) ولابن الدمينية في: صلة ديوانه ٢١١، وبلا نسبة في: الكامل ١٦٢، وفيه جاء قبل الشاهد ثلاثة أبيات لعبد الرحمن بن الحكم ثم بيتان غير منسوبين ثم أبيات فيها الشاهد وكلها على الروي والبحر أنفسهما، فانتظمت هذه الأبيات مع غيرها في: تاريخ دمشق (٣١٨/٣٤) في خبر واحد مسند منسوبة لعبد الرحمن، وهو لعروة بن حزام من نونيته في: أمالي القالي (١٥٨/٣) والخزانة (٣٥٠/٣) برواية:

أَغْرُكُمَا مَتَّى قَمِيصٌ لِبَسْتِهِ جَدِيدٌ وَبُردًا يَمَنَةٌ زَهِيَانِ

وعلى المصادر السالفة تكون رواية أبي علي محرفة، وفي ديوان المجنون ٢١١ بيت يقرب من روايته:

عَلَى دَمْنَتِي دَارٍ لِلَيْلَى كَانَهَا إِزَارَانِ مِنْ بُردٍ لَهَا خَلْقَانِ

واليمنة البُرْدَةُ من برود اليمن.

(٢) يريد أن (اليمن) ليس علماً وذكر في: الإغفال (١٨٨/٢) أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَجْعَلُهُمَا اسْمَيْنِ لِلْجَهَةِ أَيْ ظَرْفًا، وَعَكْسُهُ فِي: الحجة (٥٣/٣)، وفي اللسان (يمن): اليمين ما كان عن يمين القبلة من بلاد الغور، وقد خصوا به موضعاً وغلبوه عليه، ويدل على أَنَّ اليمن جنسي غير علمي أَنَّهُمْ قَالُوا: اليمنة. والكلام في المسألة له تعلق بقولهم: ذهبت الشام واليمن. وانظر الرد على عدم تحريف الأعلام في: شرح الصفار ٦٥٨، وشرح ابن عصفور (٣٣١/١)

(٣) جواز جمع شية بالالف والتاء وعدم جوازه في: شاة عند التسمية بهما هو قول سيبويه (٤٠٠/٣) وذكره

أبو علي في: التعليقة (٢٤١/٣) والشعر ١٤٦، والبغداديات ١٥٤، ٥٠٤

يُجْمَع بهما وهو نكرة، فكذلك بعد النقل؛ لأنه لا فرق بين الموضعين، وأيضاً فإنه لا يجوز الإضافة إليه لاختلاله.

وجازت في (شِية) الألف والتاء؛ لأنه لما حُذفت الفاء وأُلقيت حركتها على العين كانت الفاء لذلك في حُكْم الثابتة، لا سيما والفاء قوية، فهي أقوى من (ضوء) (١)، وليس في (شاة) شيء من هذا.

فقليل: هلاً لما أضفت إلى (شِية) (٢) لم تُرد الفاء؛ لأن حركتها نائبة عنها؟ والجواب: أنه لا بُدَّ في الإضافة من فتح الشين فتذهب حركة الفاء التي كانت نائبة عنها، ولو جاز أن يُقَرَّ حركة الفاء المحذوفة لجاز أن تُضيف إليها من غير ردِّ الفاء؛ كما جاز أن تجمع بالتاء. ولم يَجُزْ (شِية) قياساً على (صِيعِي) (٣)؛ لأجل ثقل كسرة الياء، على أن كسرة صادٍ / ١٢٧ ب (صِيعِي) إنما هي في تقدير الفتحة ولكن لمكان الحرف الحلقى (٤).

سبيلُ المفسر أن يكون من جُملة غير جُملة المفسر (٥)، فلذلك لا يكون:

كَانَ أُمْلَكَ (٦)

(١) عند تخفيف همزة ضوء لا تنقلب الواو على الرغم من تحرك ما قبلها. انظر ما سلف في (١٢٥-١).

(٢) قال سيبويه (٣٦٩/٣) في الإضافة (النسب) إلى شِية: وشِوي، وأشار إليه أبو علي في: الحلبيات ٥٥، والبصريات ٨١٤.

(٣) نسبة إلى الصُّعِق وهو خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب، كان سيداً يُطعم بعكاظ، أحرقت صاعقة تُسمى الصُّعِق، وحكى سيبويه في منسوبة وجوهاً منها المذكور وهو أضعفها عنده، وشرحه أبو علي بعبارة أوضح في: الحلبيات ٥١، والإغفال (١٩١/١) والبصريات ٧٦٦، وانظر الكتاب (٣٤٣/٣) وجمهرة ابن حزم ٢٨٦.

(٤) انظر رد ابن درستويه في: تصحيح الفصيح ٢٧٣-٢٧٤ لتعليق الجواز بالحرف الحلقى.

(٥) المفسر هو المحذوف والمفسر (بزنة الفاعل) هو الدال على المحذوف، وتكلم فيه في: الإغفال (٥٦/٢-٦٠) والحلبيات ٢٤٨.

(٦) من الوافر، وهو بتمامه:

فإنك لا تبالي بعد حولٍ أَظْبِيَّ كان أمك أم حمارٍ

وهو لخِداش بن زهير في: شعره ص ٦٦، والكتاب (٤٨/١) والمقتضب (٩٤/٤) وتحصيل عين الذهب ٧٢، وتخليص الشواهد ٢٧٢، ولشروان بن فزارة في: حماسة البحتري (١٥٠/٢) وشرح أبيات سيبويه (٢٧٠/١) وفرحة الأديب ٥٣، وعُزي لهما في: الخزانة (١٧٧/٧، ٢٩٦/٩) ولزرارة بن فروان في: اشتقاق =

في موضع خبر (كان) المضمر الرافعة لـ (ظبي)؛ ألا ترى إلى قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ (١)، و﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ (٢). وإضمارُ هذا الخبر وإرادته بمنزلة إضمارِ الفعل في نحو: أزيدُ قام؟ (٣) ألا ترى أن الفعل المضمر الرفع لـ (زيد) يدل على حَدَثٍ فيما مضى. والخبرُ في (كان) بمنزلةِ الحَدَثِ الذي يدل عليه الفعل، فوجب إضماره ليفسره بـ (كان) المظهرة مع خبره (٤)؛ ألا ترى أن الخبر في هذا بمنزلة الحذف في سائر الأفعال، وأنت إذا وازيت بقولك: (قام زيد) كان بمنزلة (كان زيداً ذاهباً). فأمّا (أزيداً ظننته ذاهباً) (٥) فإن المفعول الثاني محذوفٌ لدلالة المفعول الأول عليه، فقد يستقيم على هذا التأويل أن يكون خبر (كان) في:

أُظْبِيَّ كَانَ أُمُّكَ

محذوفاً من وجهين: أحدهما هذا الذي ذكرنا من الاكتفاء، والآخر: أن الخبر إذا حُذِفَ كان بإزاء الحدث الذي يدل عليه الفعل المفسر في قولك: أزيدُ قام؟ ولا يجوز أن يكون قولك: أزيداً ظننته منطلقاً (٦) / ١١٩ (ظننته منطلقاً) في موضع المفعول الثاني؛ كما لم يجز في:

كَانَ أُمُّكَ

= ابن دريد ٢٩٥، وأغرب أبو علي فنسبه إلى جرير في: المنشورة ٢١٠، ورأى حُسنَ رفع (ظبي) بكان المحذوفة لأن المقصد ألا يُعرفه من أي الجنس كان أبوه والنكرة إذا تعلق بها المقصد وجب رفعها، وذكر البغدادي توجيهات أخرى وقال الغندجاني إن الرواية مغيرة لقبحها واستشهد النحاة بالمغيرة. وفي الأصل الميم بالضم والفتح.

(١) سورة المائدة: (٩) وتماها: "وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ"، وفي البغداديات ٢٤٨ والحلبيات ٢٤٨ والبصريات ٧٧٣، ٥٤٩، والإغفال (٢/ ٥٦، ٣٥٠) والحجة (٢/ ٦٠، ٤٣/ ٣، ٣١١، ٣٩٧/ ٥، ٦/ ٤٠، ٦٥) أن (لهم مغفرة وأجر) تفسير للوعد، وكذا في: التالية (للمذكر مثل) تفسير للوصية، وأخذه أبو علي من الاخفش في: معانيه ٢٤٨، وانظر التمام ١١٢

(٢) سورة النساء: (١١) وتماها: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾.

(٣) انظر الكتاب (١/ ٩٩-١٠١) وصرح أبو علي في: التعليقة (١/ ١٢٧) بأن الاسم مرفوع بفعل مضمر.

(٤) كتب الناسخ أعلى الكلمات: (كان والمظهرة وخبره) كصح، أي كذا بالأصل وهو موضع شك وخلاف لكنه صحيح.

(٥) انظر الأصول (٢/ ٢٤٢) والخصائص (٢/ ٣٧٦) والمغني (٥/ ١٢٧) وأثر أبي علي ظاهر في الأخيرين.

(٦) هنا يبدأ موضع اضطراب في ترتيب صفحات الأصل وقد أصلحته بنقل (١٩-١) وما بعدها إلى هنا.

أن يكون خبر (كان)؛ لأن المفسر لا يكون إلا منفصلاً من المفسر.
 [ع(١): يدخل على هذا قولهم: ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (٢)؛ ألا ترى أن المفسر من جملة
 المفسر؛ لأن الجميع عقد واحد.]

مسألة (٣)

قوله:

تَسَفَّهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ (٤)

أحسن من قوله:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ (٥)

(١) اعتراض ابن جني يوافق كلام أبي علي في: عدة مواضع من كتبه في الآية وضمير الشأن، مما يدل على أن
 اشتراطه الفصل هنا رجع عنه فيما بعد بل إنه يصرح في: الإغفال (٢/٣٣٤-٣٣٥) بشرط اتصال المفسر
 بجملة المفسر. وانظر التعليقة (١/٩٠) والشيرازيات ٥٢٤، والحجة (٤/٢٣٨، ٢٣٥/٥، ١٤٧/٦، ٤٥٨/٦)
 والحلبيات ٢٤٧

(٢) سورة الإخلاص: (١)

(٣) نقل البغدادي في: الخزانة (٤/٢١٠) المسألة عن التذكرة القصيرة.

(٤) من الطويل، وهو بتمامه:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

وهو لذي الرمة في: ديوانه ٧٥٤، والكتاب (١/٥٢) والكامل ٦٦٩، والأصول (٢/٧٢) وشرح أبيات
 سيبويه (١/١٨٠) وبلا نسبة في: المقتضب (٤/١٩٧) والمحتسب (١/٢٣٧) ويستشهدون به على
 تانيث الفعل لاكتساب الفاعل المذكر تانيثاً من المضاف إليه، وكذا ذكره أبو علي في: التعليقة (٤/٦٩)
 ومنع وقوع مثله في القرآن، وحمله هنا على أن المضاف هو المضاف إليه في المعنى، ويُحمل على غير ذلك.
 وفي الديوان ذكرت رواية: مرضى الرياح، ولا شاهد فيها. تسفّهت: حرّكت، النواسم: من تنسّمت الرياح
 أي تنفست وهو أول هبوبها، وهو يصف نساء برقة المشي.

(٥) من الرجز، وتمامه:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي

وهو للأغلب العجلي في: شعره (شعراء أمويون ٤/١٥٩) والمعمرن والوصايا ١٠٨، وشرح أبيات سيبويه
 (١/٣٣٧) والمقاصد النحوية (٣/٣٥٩) والخزانة (٤/٢١٠) وللعجاج في: ملحقات ديوانه ٣٠٠،
 والكتاب (١/٥٣) ومجاز القرآن (١/٩٩) وتحصيل عين الذهب ٧٧، وبلا نسبة في: المقتضب
 (٤/١٩٩) وهو شاهد على التانيث كالسابق. وقول أبي علي يكاد يكون رداً على المبرد في قوله: الطول
 غير منفكة الليالي منه.

لأنَّ (الريِّح) لا تكون ريحاً إلا بمرورها ومُدافعةِ الهواءِ بعضه بعضاً، فحَسُنَ أن تُجْعَلَ هي هو، وليس (طول الليالي) كذلك؛ لأنَّ الليلَ قد يكون ليلاً وإن لم يكن طويلاً.

[ع(١): ليس غرضُ الشاعرِ أن الليالي الطُّوال دون القِصار أُسرَعَت في نقضه، وإنما يريد تَكَرُّر الزمان لِيَالِيه وأيامه طالت الليالي أو قصُرت، والزمان لا يَنفك من التكرار؛ كما لا تَنفكُ الرِّيحُ من الهبوب والمُروء، وهذا لازم.]

مسألة

قولُه:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَرُودُنْ نَاقَتِي بِحَزْمِ الرُّقَاشِ فِي مَتَالِ هَوَامِلِ (٢)
يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ: جَاءَنِي زَيْدٌ فِي جَمَاعَةٍ، فَقَدْ أَتَتْهُ أَيْضاً الْجَمَاعَةُ.

١٩ / ب مسألة (٣)

لَكَ بِهِ أَبٌ (٤)؛ أَي: بِمَكَانِهِ، فَقَوْلُكَ: (بِمَكَانِهِ) فِي مَوْضِعِ ظَرْفٍ، وَالْعَامِلُ فِيهِ (لَكَ)، وَكَذَلِكَ: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ (٥) (فِيهَا) ظَرْفٌ وَالْعَامِلُ فِيهِ (لَهُمْ)، وَيَجُوزُ عَلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَقَادَتْ بَنُو مِرْوَانَ قَيْساً دِمَاءَنَا وَفِي اللَّهِ إِنْ لَمْ يَعْدِلُوا حَكْمٌ عَدْلٌ (٦)

(١) اهتبل البغدادي هذا التعليق لنفسه.

(٢) من الطويل وجاء بلا نسبة في: الدلائل للسرقي ٩٠٢ ومعجم ما استعجم ٦٦٤، ومعجم البلدان (٢٥٣/٢) واللسان (ملا). ترود: من رِيَادِ الإِبِلِ وهو اختلافها في المرعى مقبلةً ومدبرة، الحزم: الغليظ من الأرض والمرتفع والحزوم كثيرة عند العرب منها حزم الرُّقَاش، المثالي: جمع مُتَلٍ ومُتَلِيَّة وهي الناقة التي يتلوها ولدها أي يتبعها، الهوامل: المتروكة بلا راعٍ نهراً.

(٣) نقل الباقرلي في: إعراب القرآن المنسوب (٦٦٥/٢) هذه المسألة عن أبي علي.

(٤) مسألة في الكتاب (٣٩٠/١) وقال: "فَلَكَ بِهِ أَبٌ أَوْ فِيهِ أَبٌ"، وإنما يريد بقوله: فيه أب مجرى الأب على سعة الكلام". وانظر الخصائص (٤٧٧/٢) وأبو علي يريد أنها من التجريد الذي عرض له في (٩٧-١).

(٥) سورة فصلت: (٢٨) وحملها على التجريد جاء في: معاني الفراء (١٧/٣) والزجاج (٣٨٥/٤) والنحاس (٢٦٤/٦) والبصريات ٢٤٨.

(٦) من الطويل، وهو لأبي الخطار الكلبي في: الوحشيات ٤٢، والحماسة الشجرية (٩/١) وكامل ابن الأثير ٧٣٦، وجذوة المقتبس ٢٠١، ونُسب لبشر بن صفوان الكلبي في: حماسة البحتري ١١١، والحماسة=

أن يكون (فيها) من قوله: ﴿لهم فيها دارُ الخلد﴾ مستقراً و(لهم) لغو؛ ألا ترى أن قوله:

وفي الله إن لم يعدلوا حكم عدل

لا يكون إلا مستقراً. فإذا صحَّ هذا من (١) هنا وجبَ جوازُ كونه في غير هذا مستقراً أيضاً، وفي الآية أيضاً.

وكما تجعل هذا بمنزلة الظرف كذلك تجعل الجار مع المجرور في موضع المفعول من قوله:

بعداً مرَّ مُصْعَبٌ بأشعث (٢)

فهذه (٣) أحكام اللفظ والمعنى على ما أخبرتك.

= البصرية (٢٦١/١) وبلا نسبة في: المحتسب (٤٢/١) والإعراب المنسوب ٦٦٥، واللسان (حكم)، وأبو الخطار هو الحسام بن ضرار أمير الأندلس في أيام هشام بن عبد الملك، وكان بنو أمية قبل أن يولوه عزلوا والياً آخر من قيس تمكّن من دماء كلب. والشاهد على أن الله هو الحكم العدل، وهذا تجريد.

(١) في الإعراب: هاهنا

(٢) بعض بيت من الطويل، وتماه:

بنزوة لصٍّ بعداً مرَّ مصعب بأشعث لا يُفلى ولا هو يُقمل

وهو للأخطل في: ديوانه ٢٧١، ونقائض جرير والاختل ١٠٤، والمعاني الكبير ٩١٨، ٥١٠، وغريب الحديث (٦٤/١) والمحتسب (٤١/١) والمجمع (٤٥٧/٦) والسمط ٤، ومنتهى الطلب (١٤٨/٦) والمقاصد النحوية (١٩٧/٤) وبلا نسبة في: الخصائص (٤٧٧/٢) وأنشده أبوعلي في: الشعر ٤٨٦، ٣٧٥، والبصريات ٦٠٢ على أن الأشعث هو مصعب وعده تجريداً، وبين د. الطناحي في تعليقه بهامش الشعر أن ابن قتيبة في المعاني أقدم من وجده يحمل البيت على التجريد ثم تابعه اللاحقون، غير أنه وجد السكري وأبتمام على غير ذلك فاللص هو الجحاف بن حكيم السلمي والأشعث هو النابي بن زياد بن ظبيان الذي قتله مصعب بن الزبير، وسياق القصيدة والتي تليها في الديوان يعضد قولهما. ويروى (يُغسل) = (يقمل)، ويُقمل من الإكمال والهمزة للإزالة.

(٣) في الإعراب المنسوب زيادة خلا منها الأصل: "مصعب نفسه هو الأشعث. وقالوا: في هذا الدرهم خلف من هذا الدرهم، أي: هذا الدرهم خلف، وكذلك ((لهم فيها دارُ الخلد)) أي لهم النار دار الخلد، وقال:

أخو رغائب يُعطينها ويسألها يابى الظلّامة منه النوفل الزفر

فأخو رغائب هو النوفل الزفر، فقال: منه النوفل وهو هو". وهذا يناسب عبارة المتن: "هذه أحكام اللفظ..." وما بعده في الإعراب نقل عن الخصائص.

حدَّثنا أبو علي إسماعيل قال: حدَّثنا العباس بن محمد الدوري قال: حدَّثنا يعقوب (١) قال حدَّثنا أبي (٢) عن صالح (٣) عن ابن شهاب أن سالماً أخبره أن ابن عمر قال: إن رسول الله صلى الله عليه قال: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ / ٢٠ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ تَأْيِيرِهِ فَثَمَرُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» (٤).
المسألة (٥)

ما كان من المؤنث ثلاثياً لا علامة فيه فهو بمنزلة ما العلامة فيه ثابتة؛ ألا تراك تقول: دارٌ ودويرةٌ، فتأتي بالهاء كما تقول: يدٌ ويديّةٌ، فيرد الياء، وعلى ذلك عوضوا الواو والنون في (أرضون) (٦) من العلامة التي كانت تجب في الواحدة.
فالتذكير إذا قبله (٧) للزوم العلامة زائدة في اللفظ؛ كما أن سائر ذوات الزوائد يجب أن يكون بعد الأصل الذي لا زيادة فيه.

فأما (عقرب) و(عناق) (٨) ونحو ذلك فالحرف الرابع متراخ (٩)، وطول الكلام به عاقب علم التانيث وشابه الزيادة؛ ألا ترى أنها لا تخلو من حرف من الحروف المذكورة، وقد يعاقب الحرف الحرف - وإن لم يكن بمعناه - كمعاقبة التنوين علم الندبة، ويؤكد ذلك قولهم: سُمِّيَّة، لما كان الحرف الرابع غير معتد به جاءت الهاء.

(١) يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن عبد الرحمن بن عوف أبو يوسف الزهري العوفي المدني (ت ٢٠٨)، السير ٤٢٣٩

(٢) أبو إسحاق إبراهيم (١٠٨-١٨٣) السير ٦٦١

(٣) صالح بن كيسان أبو محمد الغفاري المدني التابعي (ت بعد ١٤٠). السير ٢٠١٦، وابن شهاب هو الزهري.

(٤) جاء بهذا اللفظ ولفظ قريب في: صحيح البخاري (٢/٢٤) ومسلم (٣/١١٧٣) ومسند أحمد ٤٨٤، وسنن النسائي (٣/١٨٩) وهو في: الموطأ (٢/٤٨٥) موقوف عن عمر بن الخطاب، وعن علي بن أبي طالب في: مصنف ابن أبي شيبة (٦/١٠).

(٥) المسألة ضمت أكثر كلامه في شرح عبارة سيبويه في: التعليقة (٣/٣٤٨-٣٤٩) وانظر الكتاب (٣/٢٤٩، ٤٩٥، ٥٩٩) والأصول (٢/٤١٤، ٤٤٧) والشعر ١٣٩، ١٤٠، والتعليقة (٤/٨٧) وسعيد أكثر معناها في (١٧٤-١).

(٦) تعليل أرضون بهذا أصله من سيبويه (٣/٣٩٤، ٤٩٥، ٥٩٩) وانظر الأصول (٢/٤١٤، ٤٤٧).

(٧) أي قبل التانيث.

(٨) الأنثى من ولد المعز.

(٩) الأصل: متراخية. وفي هامشه: متراخ، وبجوارها: صح ك، أي كذا بالأصل.

مسألة

/ ٢٠ ب ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا﴾ (١) لا يخلو من أن يكون الدعاء الذي يُفعل للاستجابة والرغبة إلى الله في الخير، أو الدعاء الذي هو الاعتزاء. فالذي يدل على جواز كونه من هذا القسم قوله: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٢)، ﴿وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (٣). ويقال في هذا الوجه الثاني: يدعو ويدّعي (٤). أنشدنا محمد بن الحسن (٥):
فَوارسُ تَدْعِي يَا آلَ أَوْدٍ وَقَدْ ذَهَبَ الصَّرِيخُ إِلَى مَثَابِ (٦)

مسألة

لا يجوز تقديم الصلة على الموصول (٧)، وإن جاز نحو: قسي (٨) و[أينق] (٩)، من قبل أن في التحقير والتكسير دلالة على موضع القلب؛ ألا ترى إلى قول أبي عثمان (١٠)

(١) سورة النساء: (١١٧)

(٢) سورة البقرة: (٢٣) حملها والآية التالية في: الحجة (٤/ ٢٨٩) على معنى الانتصار وهو قريب من الاعتزاء.

(٣) سورة يونس: (٣٨) وهود: (١٣)

(٤) المحكم (٢/ ٢٣٤) واللسان (دعا).

(٥) يعني ابن دريد والبيت ليس في الجمهرة، ولكنه قال في ١٠٥٩: وقد فسرنا الدعاء وما يجري مجراه في كتاب القرآن.

(٦) من الوافر ولم أعثر عليه، ولكن للأفوه الأودي قصيدة حماسية في: ديوانه ٥٧ على الوافر وبالروى نفسه. المثاب: مجتمع الناس بعد تفرقهم.

(٧) وكذا قوله في: الشعر ٤١٢ ولكنه لا يريد بالموصول الأسماء الموصولة فقط بل كل ما له معنى التعلق كالحرف المصدرى وصلته.

(٨) أصلها قووس فكرها الواوين والضميتين فقلبوا العين لما أخرجت إلى موضع اللام، ومثل بها أبو علي للقلب في: البغداديات ٣٩٣، والشيرازيات ٥٤٤، والتعليقة (٥/ ٨٥) وسيدكرها هنا (٢٠٦-ب) وأصله في: الكتاب (٤/ ٣٨٠، ٤٦٧)

(٩) الأصل: شفو، وهو تحريف أصلحته من: الكتاب (٣/ ٤٦٦-٤٦٧) والتعليقة (٣/ ٣١٩) فاينق أصلها أنوق فابدلوا الياء مكان الواو وقلبوا وتصغيرها: أيينق.

(١٠) المشهور أن أبا عمر الجرمي هو صاحب الخلاف في المسألة لأنه يذهب إلى أن الأصل (اطمان) فقلبت، في حين أن الأصل عند سيبويه طامن، ولكن وجدت أبا عثمان يزن (اطمان) بفاعل وهذا يوافق قول الجرمي. انظر: الكتاب (٣/ ٤٦٧، ٣٨١) والمنصف (١/ ٨٩) والخصائص (٢/ ٧٦) والمتع ٣٩٢، واللسان (طمن).

في (طَأْمَنَ). وليس كذلك الموصولُ مع الصلة؛ لأنهما لا يُكسَّران ولا يُحَقَّران، وهما مجتمعان في موضع.

مسألة

قولُ سيبويه^(١): وإنما الدهرُ مُضِيٌّ الليل والنهار. فالدهرُ والزمان واحدٌ، وإنما يرسمُ الزمانَ حركاتُ الفلك؛ فكأنَّ المعنى: وإنما الدهرُ مُضِيٌّ راسمُ الليل والنهار؛ أي: تَقْضِي راسمُ الليل والنهار، ورأسُهما / ٢١١ حركاتُ الفلك التي تَنقُضي وتَمْضي.

مسألة

مما لزمته الصفة^(٢): يا أيُّها الرَّجُلُ، والجماءُ الغفير^(٣)، و(مَنْ) المنكورة^(٤) وصفةٌ مجرور (رُبَّ).

والتفجعُ قد يَقَعُ على صفاته كما يَقَعُ على ذاته^(٥)، فذا يُقَوِّي قولَ يونس^(٦). ويُقال له: لا يجب أن تجري صفةُ المندوبِ مجراه؛ كما لم تَجِرْ صفةُ المنادي غيرِ المندوبِ مجرى المنادي؛ وذلك: يا زيدُ الظريف^(٧)، فيُعربُ الصفةُ ولا يعربُ الموصوف، وكذلك إذا رفعتها فهي مُعَرَّبة والمنادي غير معرب، فتشبيهُ صفةِ المندوبِ بصفةِ المنادي لجمعِ النداء لهما واشتماله عليهما أولى مِنْ تشبيهه به: (جاء زيدُ بن عمرو) و(لا رجُلَ ظريفَ لك).

(١) الكتاب (٣٧/١) ونقله المبرد في: المقتضب (١٧٦/٣) بلفظ الزمان، وأبو العلاء في: رسالة الغفران ٤٢٦، وأغار الصفار في: شرحه ٦٧١ على شرح أبي علي.

(٢) ذكر سيبويه هذه الحالات في باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في: المعرفة (١٠٨-١٠٥/٢) وشرح بعضها في: التعليقة (٢٦٨/١).

(٣) يقال: جاءوا الجماءُ الغفيرُ أي جاءوا بجماعتهم الشریف والوضيع ولم يتخلف أحد. اللسان (غفر) (٤) مثل لها سيبويه بقولهم: مررتُ بِمَنْ صالح.

(٥) جواز ندبة الصفة هو قول الكوفيين والبصريين يمنعون ذلك. انظر الكتاب (٢٢٥/٢) والمقتضب (٢٧٥، ٢٦٨/٤) والأصول (٣٥٧/١) والإنصاف ٣٦٤، والارتشاف (١٤٤/٣).

(٦) يلحق يونس الصفة ألف الندبة فيقول: وازيد الظريفاه. انظر الكتاب (٢٢٦/٢) والتعليق السالف في (١-١٠٤).

(٧) في الأصل مرفوعة، ولا يناسب السياق.

فيقول يونس: الندبة تلحق المضاف إليه؛ نحو: وا أمير المؤمنيناه، ووا من حفر بئر زمزمه^(١)، والمضاف إليه كالأجنبي من المضاف بالإضافة^(٢) إلى الصفة؛ ألا ترى أنه غيره وأنه لا يجري عليه من إعراب المنادى شيء، فلا يُنكر لحاقها الصفة إذ كانت قد لحقت ما لا يتصل بالأول اتصال الصفة به، ولا يلزم على هذا ترخيم الصفة؛ لأن / ٢١ ب الندبة موضع تثبية^(٣) وتابن، والترخيم ليس كذلك؛ ألا ترى أن من العلماء^(٤) من يقول: إن صفة المرخم لا تجوز، ولم نعلم أحداً قال ذلك في الندبة.

وقول سيبويه^(٥): لو جاز ذلك لجاز أن يقول: وازيد أنت الفارس البطلاه؛ يريد: أن الصفة في النداء غير جارٍ على النداء بدلالة أنها في كلا قسميها معرفة، فلو جاز أن تلحقها علامة الندبة - مع أنها ليست بمندوبة - لجاز أن يلحق في: أنت الفارس البطلاه؛ لاجتماع خبر المبتدأ مع صفة المنادى في أنه ليس بمندوب.

وليونس أن يعارض هذا بإلحاقهم علم الندبة في المضاف إليه مع أنه ليس بمدعو؛ كما قلنا.

قال سيبويه^(٦): ولا تشبه الصفة المضاف إليه؛ لأن المضاف إليه بمنزلة التنوين. وأورد أشياء^(٧) أرى بها ارتباط المضاف بالمضاف إليه.

(١) جاء القولان في: الكتاب (٢/٢٢٦، ٢٢٨) والمقتضب (٤/٢٧٥) والأصول (١/٣٥٨) واللمع ٦٩

(٢) أي بالمقارنة بالصفة.

(٣) أعلاها في: الأصل: صح. والتثبية: الثناء على الرجل في حياته، وأبو علي جعلها على مطلق الثناء لأن الندبة للميت.

(٤) حكى الرضي ذلك عن الفراء وابن السراج ولم أجده في الأصول، انظر شرح الكافية (١/٣٩٩) والخزانة (٢/٣٣٣).

(٥) الكتاب (٢/٢٢٥) وحكاه أبو علي في: البصريات ٦٨١ عن الخليل وهو الأقرب لسياق الكتاب.

(٦) الكتاب (٢/٢٢٦) وهو بالمعنى.

(٧) مما أورده أن ألف الندبة تقع على المضاف إليه ولا تقع على المضاف، والموصوف تقع عليه ألف الندبة لا على الوصف.

مسألة

قوله:

أَحْوَى مِنَ الْعُوجِ وَقَاحُ الْحَافِرِ (١)

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعَ (أَعْوَجِيَّ) وَأَنْتَ تَرِيدُ بِهِ: أَعْوَجَ؛ كَأَحْمَرَ وَأَحْمَرِيَّ بِمَعْنَى، فَتَحْدَفُ الْيَاءَيْنِ فِي التَّكْسِيرِ، إِذِ الْمَعْنَى فِي إِثْبَاتِ الْيَاءِ مَعْنَى الْحَذْفِ، فَكَمَا تَجْمَعُهُ وَالْيَاءُ غَيْرُ مُثَبَّتَةٍ فِيهِ عَلَى (فُعْلٍ) كَذَلِكَ تَجْمَعُهُ وَالْيَاءُ فِيهِ؛ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي الْمَعْنَى.

٢٢/١ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: كَمَا جَازَ أَنْ تُحْدَفَ الْيَاءَانِ فِي جَمْعِ السَّلَامَةِ فِي قَوْلِهِمْ: النَّمِيرُونَ (٢) وَنَحْوَهُ؛ كَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تُحْدَفَ فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ أُولَى أَنْ يُحْدَفَ فِيهِ؛ إِذْ جَمْعُ التَّصْحِيحِ الَّذِي الْيَاءَانِ فِيهِ لِمَعْنَى قَدْ اسْتُجِيزَ حَذْفُهُ؛ فَإِذَا اسْتُجِيزَ حَذْفُ الَّذِي لِمَعْنَى، كَانَ حَذْفُ الَّذِي لَا لِمَعْنَى أَجُوزَ، وَمِثْلُ الْأَوَّلِ: فَارْسِيٌّ وَفُرسٌ.

[ع: قول أبي علي: (إِنَّ أَعْوَجَ وَأَعْوَجِيَّ كَأَحْمَرَ وَأَحْمَرِيَّ، وَإِنَّ الْيَاءَيْنِ فِيهِ لَا يُفِيدَانِ مَعْنَى النَّسَبِ؛ كَمَا لَا يُفِيدَانِهِ فِي أَحْمَرَ وَأَحْمَرِيَّ) لَا يُعْجِبُنِي وَلَا أَرَاهُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ (أَعْوَجَ وَأَعْوَجِيَّ) وَ(أَحْمَرَ وَأَحْمَرِيَّ) أَنَّ فَائِدَةَ (أَحْمَرَ وَأَحْمَرِيَّ) وَاحِدَةٌ، وَأَمَّا (أَعْوَجَ) فَهُوَ مَذْكُورٌ (عَوَجَاءَ)، وَهُمَا صِفَتَانِ تُفِيدَانِ الْعَوَجَ؛ كَمَا أَنَّ (أَهْوَجَ وَهَوَجَاءَ) صِفَتَانِ تُفِيدَانِ الْهَوَجَ؛ وَكَمَا أَنَّ (أَخْرَجَ وَخَرَجَاءَ) صِفَتَانِ تُفِيدَانِ الْخَرَاجَ (٣).

وَلَيْسَ كَذَلِكَ (أَعْوَجِيَّ) إِذَا وُصِفَ بِهِ الْفَرَسُ، إِنَّمَا يُرَادُ أَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى أَحَدِ الْفَحْلَيْنِ الْمَشْهُورَيْنِ لِلْعَرَبِ، وَلَا يُرَادُ بِالْفَرَسِ إِذَا قِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ أَعْوَجِيَّ: أَنَّهُ هُوَ فِي نَفْسِهِ أَعْوَجٌ

(١) الرجز بلا نسبة في: خيل الأصمعي ٥٠، والمخصص (١/١٠٢، ١٣/٢١٢) والمحكم (٢/٢٠٣) واللسان والناج (عوج، حفص) وأنشده أبو علي في: الإغفال (٢/٥٠٦) والحلبيات ٢٨٦، والحجة (٣/٣٤٠) على أَنَّ الْعَوَجَ تَكْسِيرٌ عَلَى (فُعْلٍ) لَأَعْوَجَ صِفَةً لَا عِلْمًا، وَصَرَّحَ فِي: الْأَخِيرَ أَنَّ الْيَاءَ فِي: أَعْوَجِيَّ لِلنَّسَبِ وَهُوَ مَا طَالِبُهُ بِهِ ابْنُ جَنِّي فِي: اعْتِرَاضِهِ هُنَا. وَأَعْوَجَ اثْنَانِ مِنْ أَشْهُرِ خَيْلِ الْعَرَبِ وَانْظُرْ سَبَبَ تَسْمِيَّتَهُمَا وَصَاحِبَهُمَا فِي: نَسَبِ الْخَيْلِ ٣١، وَخَيْلِ أَبِي عُبَيْدَةَ ١٧٨، وَأَسْمَاءِ خَيْلِ الْعَرَبِ ٣٥، أَحْوَى: أَسْوَدٌ إِلَى خَضْرَاءٍ أَوْ أَحْمَرَ إِلَى سَوَادٍ، وَقَاحُ الْحَافِرِ: شَدِيدُهُ صَلْبُهُ.

(٢) الثَّمِيرُ هُوَ ابْنُ عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ أَبُو قَبِيلَةٍ، وَحَكِي سَبْيُوهِ فِي (٣/٤١٠) هَذَا الْجَمْعُ لِمَنْسُوبِهِ ثَمِيرِي.

(٣) الْخَرَاجُ: لَوْنَانِ سَوَادٍ وَبَيَاضٍ وَمِنْهُ كَبَشٌ أَخْرَجَ.

الخلق؛ ألا تراه يُنسَب إلى (أعوج) جدّه، وإن كان هذا المنسوب صحيحاً سوياً، وإرادتهم النسب في هذا أشهر من أن يوردَ / ٢٢ ب احتجاج عليها، فـ (أعوج) في شهرته كـ (الوجيه) و (الغراب) و (لاحق) و (سبل) (١) وغير ذلك من فحول العرب المشهورة؛ ألا ترى إلى قول طفيل:

بنات الغراب والوجيه ولاحق وأعوج تنمي نسبة المتنسب (٢)

فقله إذن:

أحوى من العوج وقاح الحافر

لا ينبغي أن يقال فيه: إنه أراد به عوج خلقه؛ لأن هذا مما لا تمدح الخيل ولا تُنعت به، إنما تُنعت بضده من سباطة الخلق واستوائه، وتشابه القَد واعتداله، بذلك وردت أشعار القدماء والمولدين.

ألا ترى إلى قول بعض عُجَز العرب لابن أقيصر (٣) وقد أخذ رأيها في شري (٤) فرس، فقالت له: أقبِلْ بها، فأقبل، ثم قالت له: أدبر بها، فأدبر، فقالت له: أرددْها، فقال لها: ولم يا عمة؟ فقالت: والله ما اهتزت مقبلة ولا تتابعت مدبرة. فأين هذا الوصف من العوج والعزل (٥) ونحو ذلك؟ قال ابن أقيصر: وصدقت، وكانت فيها جساءة (٦).

فهذا كله يشهد بأن قوله:

أحوى من العوج

إنما يريد به أنه أعوجي لا أعوج الخلق، وإذا كان كذلك فالإياء فيه مفيدة للنسب،

(١) انظر: أسماء خيل العرب ٢٥١، ١٨٤، ٢١٥، ١٢٣

(٢) من الطويل، وهو للطفيل بن عوف الغنوي في: ديوانه ٢٤، ونسب الخيل ٣٤، وأسماء خيل العرب ٣٦، والعين (١٨٥/٢) والمقاييس واللسان والتاج (عوج)، وبنات تابع لمنسوب في البيت السابق.

(٣) رجل بصير بالخيل من بني أسد بن خزيمه. انظر: أمالي القالي (٢٥١/٢) والبصائر (٦٩/٦) واللسان والتاج (قصر)

(٤) يقال شراء وشري، انظر: المقصور للقالي ٢٨٨

(٥) ميلان الذئب عن الدبر عادة لا خلقة، وهو عيب.

(٦) أي يبس وصلابة.

وليست مثلها في (أحمري) و(أشقري). وأما (أعوج) الفحل المعروف فلم يتقدم عند العرب بعوج خلقه، إنما تقدم بعثقه / ١٢٣ وسبقه، إلا أنه اتفق مع هذا أنه كان في خلقه اعوجاج فنبز به، أو سموه (أعوج) تعويذاً له بذلك واستدفاعاً للعين عنه، وأياً ما كان فالعوج عندهم صفة من صفات الذم لا المدح.

ولأبي علي قول آخر (١) يقوله في (العوج): أنه تكسير للعلم على مذهب الصفة، ينحو بذلك نحو: الحارث والعباس، في أنهما أقرأ بعد العلمية من الألف واللام على ما كانا عليه وهما وصفان لا علمان، فكانه سمي كل فرس من أولاد (أعوج): أعوج؛ كقول الآخر:

قدني من نصر الحبيبين قدي (٢)

كأنه سمي كل واحد من أصحاب أبي خبيب خبيبا؛ كقولهم: الأشاعثة، فكذلك كسر (أعوج): عوجاً؛ كتكسير الصفة نحو: أحمر وحمر، وكقول الأعشى:

أتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الأحوصا (٣)

فر (الأحوص) على الاسم، و(الحوص) على الصفة.

وإن أراد أن كل واحد من وكدي (أعوج): أعوجي؛ كما أن كل واحد من (الأشاعثة) و(المهالبة): أشعني ومهلبي، فهو ما قلناه أول من أن الياء فيه للنسب الخالص، وليست مثلها في (أحمري) وبابه.]

(١) انظر: التعليق على الرجز.

(٢) من الرجز، وهو الحميد الأرقط حسبما انتهى إليه محقق شعر أبي نخيلة في: تعليقه المتقن ص ٢٦٤-٢٧٢، وهو ينسب لغيره في بعض المصادر، والبيت في: الكتاب (٣٧١/٢) ونوادر أبي زيد ٥٢٧، ومجاز القرآن (١٧٣/٢) والخزانة (٣٧١/٥) وغير ذلك كثير، وأنشده أبو علي في: الإغفال (٣٨٣/٢) والحجة (٣/٣٤٣، ٥/٤٦، ١٦١، ٩٩/٦) والشيرازيات ٧٣، ٢١٥، على حذف نون الوقاية من قدي وقيدته في: الإغفال بالضرورة، وأنشده في: الشعر ١٥٥، والحجة (٦٢/٦) على أن إنشاده بالجمع (الحبيبين) يحمل على جمع المنسوب إلى أبي خبيب بإسقاط الياء (الحبيبين) فالمراد هو وشيعته، وإنشاده على التثنية يراد به أبو خبيب وأخوه، وأنشده ابن جني في: المحتسب (٢٢٣/٢) على أن المراد أبو خبيب وأصحابه على ما قدره في المتن، وهو لا يقدر ياء النسب كأبي علي. قدني: حسبي، أبو خبيب: كنية لعبد الله بن الزبير. وفي الأصل: قدني، والنون في القافية سهو.

(٣) فرغت من التعليق عليه في (٨٨-١)

٢٣ / ب مسألة

لم يُحتشم من اجتماع لفظ المنصوب والمجرور في نحو (١): الزيدَينِ والزيدَينِ والهنداتِ وكافِ (رأيتُكَ) و(مررتُ بك) وبابِ (مررتُ بأحمد) و(رأيتُ أحمد)؛ لما كان معناه واحداً في الفضلة، ويليهما الرفع فلم يَجئ لفظه كلفظ شيء منهما؛ يدل على ذلك قولهم: حمراء وأحمر، ثم كسروهما معاً على (حُمِر) لما خَرَجَا جميعاً إلى معنى واحد وهو التانيث، تقول: هي الرجال؛ كما تقول: هي النساء، فيخرج (٢) القبيلان في التكسير إلى التانيث، فصار كأنه لم يقع التباس في الحقيقة.

فإن قلت: فقد قالوا: (كفى بالله) (٣)، و(ما جاءني من أحد) (٤)، فاشتراك المرفوع مع المجرور. قيل: هذا قليل لا حكم له، وأيضاً فما يدل على اللفظ من الموضع كذلك يدل في التثنية والجمع.

فإن قلت: فهلاً لم يستجز ذلك في الواحد؟ قيل: يلزمك على هذا أن تُنكر الأسماء والكلم التي ألفاظها خلاف مواضعها، وهذا يشنع لكثرة ذلك في كلامهم.

مسألة

قول أبي الحسن: (الأفعال أدلة [المصادر] (٥)، وليست الأدلة بالشيء الذي يدل عليه) ١٢٤ / معناه: أنها أدلة على المصادر من حيث كانت مشتقة منها، والإضافة لا تقع على ما يدل على الأسماء، إنما تقع على الأسماء أنفسها المدلول عليها؛ ألا ترى أن هذه الأدلة قد تقع بالأحوال (٦) التي تدل على غيرها، فلا تجري تلك الأحوال مجرى المدلول عليها؛ كأن تراه متوجهاً فتقول: مكة؛ أي: تريد أن تقصد مكة، ثم لا تجري الحال في

(١) عرض لهذا في الشعر ١٥٤ بعبارة أوجز.

(٢) الأصل: فتخرج، ولا يستقيم هذا مع رفع (القبيلان).

(٣) جاءت في القرآن أكثر من خمس عشرة مرة، ولكن (قالوا) رجحت جعلها من أقوالهم. وهي في: الكتاب

(١/٣٨، ٤١، ٩٢)

(٤) ذكرهما مع غيرهما في: البغداديات ١٧٢ وجعل الرفع لموضع الجار والمجرور، وليس للاسم وحده.

(٥) زيادة يقتضيها السياق ودل عليها ضبط (أدلة) بالضمه بلا تنوين فسقوطها سهو.

(٦) يريد: المقام ودلالة الحال.

هذا مجرى الفعل الذي دلت عليه في تصرفه وأحكامه اللفظية، كذلك لا يجري الفعل مجرى ما دل عليه من المصدر في جميع أحكام اللفظ، فيجوز الإضافة إليه. ومثله قول الله سبحانه: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾^(١) فالضمير إنما وقع على ما دل عليه اللفظ، ليس على نفس اللفظ؛ ألا ترى أنه لما جرى لفظ (الغني) و(الفقير) وقعت الدلالة من اللفظ عليهما، فكما أن هذه الدلالة لا تجري مجرى المدلول عليه في هذا الموضع، كذلك لا يجري الفعل مجرى المصدر المدلول عليه، ولو جرت الدلالة مجرى المدلول عليه، لأفردت الضمير في (به)^(٢) ولم تُثنه.

مسألة

يُضَعَّفُ قول سيبويه^(٣) - في تسميته بالباء من (اضرب): إِبٌّ - أن حركات / ٢٤ ب الإعراب في تقدير الثبات في المعرب؛ بدلالة انقلاب الواو والياء في نحو: عصا ورَحَى، ولولا تقدير الحركة لصَحَّت كما صَحَّت في (لو) و(أي).

فإذا كان كذلك لم يَسُغْ دخول همزة الوصل على الباء من (اضرب) إذا سُمِّي بها؛ للحركة. وإذا امتنع ذلك وجب (رِبٌّ) أو (ضَبٌّ)، و(ضَبٌّ)^(٤) أمثل لأنه قد حُذفت العين صحيحة في نحو: سَهٍ ومُذٍّ، فأما الفاء فإنما تُحذف من المعتل.

فأما (عِمٌّ صباحاً) فمن جعله من (انعم صباحاً)^(٥) فلمُشابهة النون حرف اللين، وهو أفحش من (لَمْ يَكْ)^(٦)؛ لأن الفاء بعيد من الاعتلال.

(١) سورة النساء: (١٣٥) ويُحمل ثنية (بهما) على وجوه أحدها وهو المراد هنا أنه ذكر اثنين فحمل على معنى المذكور وكان أو للإباحة التي يجوز الجمع فيها، وإليه أشار في: الشعر ٢١٣، وانظر: معاني الاخفش ٢١٣، وكشف الباقولي ٢٩٦، وشرحه للمع ٥٧٨.

(٢) أي في الآية (بهما) لجاءت على الأفراد.

(٣) الكتاب (٣/٣٢٣) وسبق التعليق على هذا في (١١٦-١).

(٤) ضَعَفَهُ في الموضع السابق.

(٥) ذكر ابن السيد أن يونس رواه عن أبي العلاء بن عمرو. انظر: الحلال ٣٩٤، والاقتضاب (٣/٣٨٤) والخزانة (٧٧/١).

(٦) في: العسكرية ١٧٨، والحجة (٦/٤٥٥) علل حذف النون بمشابهتها لحروف اللين التي تحذف في: معتل اللام المجزوم، وهو شاذ عند سيبويه (٤/١٨٤).

فأما تشبيهه سيبويه له بقولهم: (مَنْبُ لَكَ) (١) فلا يكون؛ لأنَّ الهمزة المخففة في تقدير الثبات لثبات حركتها.

فأما (ألي) (٢) في التذكُّر فإنَّ اللام في تقدير السكون؛ لأنَّ حركتها لالتقاء الساكنين؛ كما أنَّ قوله:

فَاغْنِ وَازْدَدِي (٣)

لهما، فساغُ ثبات الهمزة في (ألي) لما كانت اللام كالساكنة؛ كما ساغ نحو: أَرْدُدِ البابَ، وكما ساغ: (الْحَمَرُ) (٤)، وليس (إِبُّ) كذلك؛ لتمكُّن حركة الإعراب.

فإن قلت: إنَّ حركات الإعراب أيضاً لا تَجِبُ لنفس الكلمة، ولا هي لازمة لاختلافها، وأما (عَصَا) فلم تُقَلِّبْ للحركة، بل / ١٢٥ ليخالف آخر المتمكنة آخر غيرها نحو: لو وكي، ألا ترى أنك تُمِيلُ آخرَ (رَحَى)، وأبو عثمان (٥) يقول: إنها بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ، فَيُلْزِمُهَا الْإِمَالَةَ، وَإِنْ كَانَتْ إِمَالَةُ الْأَلْفِ الَّتِي هِيَ بَدَلٌ مِنَ

(١) رَسَمَهَا بِحَسَبِ النُّطْقِ، وَرَسَمَهَا فِي: الْكِتَابِ (٣/٣٢٤) وَمَا يَنْصَرَفُ ١٥٥، وَالتَّعْلِيقَةُ (٣/١٣٣): مَنْ أَبُّ لَكَ، وَفِي هَامِشِ الْأَصْلِ بِخَطِ النَّاسِخِ: كَبُنِي مَنْ أَبُّ لَكَ. وَلَمْ يَرُدَّهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: التَّعْلِيقَةِ وَحَكَى الزَّجَاجُ اعْتِرَاضَهُمْ عَلَى سَيْبَوِيهِ.

(٢) أَلْ فِي: مِثْلِ (الرَّجُلِ) يَقُولُهَا الْمُتَكَلِّمُ ثُمَّ يَنْذَكِرُ. انْظُرْ: الْكِتَابِ (٣/٣٢٥) وَتَخْرِيجِ (الْحَمَرِ) قَرِيباً.

(٣) جُزْءُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ، وَتَمَامُهُ:

مَتَى تَأْتِنَا نَصْبَحُكَ كَأَسَا رَوِيَّةً وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِيًا فَاغْنِ وَازْدَدِ

وهو لطرفة في: ديوانه ٢٩، والكتاب (٤/٢١٥) والمقتضب (٢/٤٨) والاصول (٢/٣٩٢) وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٢٣) وتحصيل عين الذهب ٥٦٩، والخزانة (٩/٤٧٢) والعين (٣/١٢٥، ٤/٤٥٠) وأنشده أبو علي في: الحجة (١/٢٠٦، ٦/٤٠٨) على كسر الروي لوصله بالياء التي لحقت للقافية، وهذا خلاف قوله هنا إلا أن يكون الكسر أعقب الفتح. أصبحك: أسقيك صَبوحاً وهي شرب الغداة، غانياً: مستغنياً، اغن وازدد: استغن بما عندك وازدد غنى.

(٤) أي في تخفيف الأحمر، وفسر ثبات ألف الوصل بأنَّ اللام وإن تحركت فهي في: نية السكون، انظر: التعليقة (٥/١٧١) والتكملة ٣٥، والبغداديات ١٨٩، والبصريات ٢١٦، والإغفال (١/٨٧) والحجة (١/١٢٨، ٦/٢٤٠) والشيرازيات ٢٩، ونُسب التخفيف لأهل الحجاز في: اللهجات في كتاب سيبويه ٣٢٥، وانظر: الكتاب (٣/٥٤٥، ٤/٤٤٤)

(٥) حكاه عنه أبو علي بلا ترجيح في: المقاييس ٢٠، وأخذ في: التعليقة (٣/١٢٢) بأنَّ الألف مبدلة من التنوين في: النصب فقط، وانظر: شرح اللمع لابن برهان ١٧، والتبيين للعكبري ١٨٦

التنوين في نحو: يداً وزيداً^(١)، في بعض اللغات لئلاً يَختلف الاسمُ، فكذلك قُلِبَتْ لئلاً يَختلف، لا لأنَّ الأصلَ تقديرُ ثباتِ الحركة، فإذا كان كذلك لم يمتنع أنْ ثبتَتْ في (إِب) كما ثبتَتْ في (الْحَمَر) و(أَلِي)؛ لأنها مثْلُهُن في الدخول على الاسم. فهو^(٢) قولٌ، ولا يلزم عليه (إِسْلَ)^(٣)؛ لأنه فعلٌ، ولكنْ على ما دَخَلَ فيما هو بمنزلة الاسم وهو لأم المعرفة.

فأما قولُ حسان:

أَجَلٌ أَيْضاً وَمِينَا^(٤)

فهو أمثلٌ مِنْ هذا؛ لأنه مثل: ذُو مال.

مسألة^(٥)

إن قلت: هل يجوزُ على صرفٍ ما لا ينصرفُ - لأنه ردُّ إلى أصله - [أن لا يُعَرَّبَ]^(٦) المضارع لأنه في الأصل غيرُ مستحقٍّ للإعراب؟ واستدللت على ذلك بقوله:
فاليومَ أَشْرَبَ^(٧)

(١) انظر: الكتاب (٤/١٢٢، ١٢٤) والتعليقة (٤/١٧٧) والتكملة ٢٢٤

(٢) جواب إن قلت في أول الفقرة.

(٣) أجازته الأخفش والكوفيون، وردّه أبو عثمان والمبرد، ونسبه ابن خالويه لعبد القيس. انظر: المقتضب

(٤/٣٨٩) وما ذكره الكوفيون من الإدغام ١٤٦، والحجة (١/١٢٨) والبصريات ٢١٦، وليس ٣٤،

والآلقات ٣٢، وتبيان العكبري ١٧٠، والبحر (٢/١٣٥)

(٤) بعض بيت من الوافر، وتماه:

وذلك أنَّ الْفَكْمُ قليلٌ لواحدنا أجل أَيْضاً ومينا

وتقدّم التعليق عليه في (٧٤-١).

(٥) نقل الشاطبي في: المقاصد (٥/٦٩٨) المسألة بعبارة أسبغ ذاكراً أنَّ سؤال الفارسي على أصل البصريين في

عدم جواز منع المصروف. وقال إنَّ السؤال الذي ختم به المسألة ولم يُجب عنه أبو علي يظهر بأدنى نظر، ولكنه هو أيضاً لم يجب عنه.

(٦) في متن الأصل: أن لا إعراب المضارع، والتصحيح بهامشه بخط الناسخ مسبوفاً برمز صح وكذا في الأصل، وعبارة المقاصد: ألا أعرب المضارع، وهي أقرب لما في المتن.

(٧) بعض بيت من السريع، وتماه:

فاليومَ أَشْرَبَ غير مستحقب إثمًا مِنَ اللَّهِ ولا واغل =

وبقول جرير:

ولا تعرفكم العرب^(١)

قيل: أمّا الأبيات فلا دليل فيها؛ لأنه أجراه / ٢٥ ب في الوصل مجراه في الوقف،
وبقي لعمري النظر: هل يجوز أن لا يُعَرَّب؟

وأما ترك صرف ما ينصرف فخطأ ظاهر^(٢)؛ لأنه ليس برداً إلى أصل.

مسألة

لا يَمْنَع ظهورُ الياء في النصب من (جَواري) من تنوينها في الرفع والجر^(٣) وإن كانت الياء ظاهرة في النصب؛ لأن هذا الباب مُراعى به اللفظ؛ نحو: ذَلِذِل^(٤) وبابه.

= وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٢٢، والكتاب (٢٠٤/٤) والنوادر ١٨٧، وغريب الحديث للقتبي (٢٦/١) والبحر (٢١٧/٥، ٣٠١/٧) والخزانة (٣٥٢/٨) وبلا نسبة في: معاني الزجاج (١٣٦/١) والإعراب المنسوب ٨٣٨، ٨٤٢، وفي إيضاح الشواهد ٣٥٢ فضل تخريج، وأنشده أبو علي في: الحجة (١١٧/١)، ٤١٠، ٨٠/٢، ٢٣٣/٣، ٣٢/٦) والتكملة ٤ على جواز تسكين حركة الإعراب حملاً لها على حركة البناء في مثل (عضد) وهو قول سيبويه، ولم أجد ما ذكره هنا. ويروى البيت: فاشرب، وأسقي ولا شاهد فيهما. المستحقب المكتسب، الواغل: الداخل على القوم يشربون ولم يُدع.

(١) بعض بيت من البسيط، وتماه:

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فلا تعرفكم العرب

وهو لجرير في: ديوانه ٤٤١، والبيان والتبيين (٨٣/٣) والخصائص (٧٥/١) والسمط ٥٢٧، ومعجم ما استعجم ٣٢٩، والخزانة (٤٤٠/٤) وبلا نسبة في: الإعراب المنسوب ٨٤٣، والبحر (٣٦٦/١) وأنشده أبو علي في: الحجة (٨٠، ٦/٢، ٢٩٦، ٣٢/٦) لما في: الشاهد السابق. ويروى: فلم تعرفكم، وفما تدريكم، ولا شاهد فيها. بنو العم: أصلهم كالمندفوع يقال إنهم نزلوا في بني تميم بالبصرة وغزوا مع المسلمين فحمدوا وقيل لهم: إن لم تكونوا من العرب فأنتم الإخوان وبنو العم فلقبوا بذلك (التاج عمم). تيرى نهر بالأهواز.

(٢) مسألة خلافية أجازها الكوفيون ومنعها البصريون، والأنباري جعل أبا علي ممن يجيزها، وقوله هنا وفي البغداديات ٤٠٩، ٤٥٠ بخلاف ذلك. انظر الإنصاف ٤٩٣، والمقاصد الشافية (٦٩٤/٥)

(٣) وكذا قال في الإيضاح ٣١٣

(٤) الأصل: بتسكين اللام، والتصحيح من الكتاب (٢٢٨/٣) والذلل أسافل القميص الطويل، والمحدوف من (ذلل) مختلف فيه بين الألف والياء، وسيذكرها أبو علي ثانية في ١٣٨-ب، ويحكي عنه الشاطبي في: المقاصد (٢٩٦/٨) نصاً من التذكرة يقول فيه: "قولهم ذَلِذِل حملة سيبويه على أنه جمع حُدِفَت منه الألف، وغيره يحمله على أنه ذَلِذِل وينكر ما ذهب إليه سيبويه من حذف الألف، ومن حجته في ذلك أنه =

مسألة

لَمَّا (١) بَعُدَ الشَّرْطُ مِنْ أَحْكَامِ الْجُمْلِ بِاعْتِرَاضِهِ بَيْنَ (أَمَّا) وَمَا بَعْدَهَا فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ:
﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ، فَسَلَامٌ﴾ (٢) - وَأَنْتَ لَا تَعْتَرِضُ بَيْنَهُمَا بِالْجُمْلَةِ - أَشْبَهَ
المفردات، فجاز لذلك أَنْ يَعْملَ فِي الجواب فيَجْزِمَهُ.

مسألة

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَنُ (٣)

فِي (مَا) نَظَرٌ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُصَدِّراً، كَأَنَّهُ: مِثْلُ الْإِثْقَاءِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ
(الذي)؛ كَقَوْلِهِ:

فَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ (٤)

= يقول: إِنَّ [الالف] لمعنى وحرف المعنى لا يحذف. وأخذ بقول سيبويه في: الإغفال (١٥٥/١، ٣٨/٢، ٥٠٧).

(١) فِي (٣٧-ب، ٩٣-أ) أَخَذَ بِقَوْلِ سَيَبَوِيهِ إِنَّ الْجُزْءَ مُجْزُومٌ بِالْحَرْفِ وَالشَّرْطِ، وَرَدَّ غَيْرَ ذَلِكَ، وَالْمَسْأَلَةُ تَعْلِيلٌ
لِلذَلِكَ.

(٢) سُورَةُ الْوَاقِعَةِ: (٩١، ٩٠) وَذَكَرَ فِي: الْحِجَّةِ (١٠٤/٣) أَنَّ الشَّرْطَ فِيهَا لَمْ يَجْرِ مَجْرَى الْجُمْلِ فَجَازَ الْفَصْلُ
بِهِ، وَفِي الشُّعْرَةِ ٦٤، وَالتَّعْلِيْقَةُ (١٨٥/٢) وَالْحَلَبِيَّاتُ ٧٨ تَابَعَ سَيَبَوِيهِ فِي: أَنَّ الْفَاءَ جَوَابُ أَمَّا لَا إِنَّ. وَانْظُرْ
الْكِتَابَ (٧٩/٣) وَالْمُقْتَضِبَ (٧٠/٢) وَكِتَابَنَا (١٢٩-ب، ١٧٢-أ، ١٨٠-ب)

(٣) مِنْ مَشْطُورِ السَّرِيعِ، وَهُوَ لَخْطَامُ الرِّيحِ الْمَجَاشَعِيِّ فِي: أَرَاخِيزُ الْمُقْلِينَ ٦٢٣، وَالْكِتَابَ (٣٢/١) وَشَرَحَ أَهْيَاثَهُ
(٢٢٠/١) وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْإِيضَاحِ ٦١٢، وَإِيضَاحُ الشُّوَاهِدِ ٨٨٣، وَالْخَزَانَةُ (٢٧٤/٢) وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي:
مَعَانِي الْإِخْفَاشِ ٣٣٠، وَالْمُقْتَضِبَ (٣٥٠/٢، ١٤٠/٤، ٣٥٠) وَالْأَصُولَ (٤٣٨/١) وَمَعَانِي النُّحَاسِ
(٢٩٧/٦) وَالْعَيْنَ (٢٤٥/٨) وَأَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: التَّعْلِيْقَةُ (٨٩/٢) وَالْبَغْدَادِيَّاتُ ٣٩٨، وَالْبَصْرِيَّاتُ
٥٣٨، وَالْمَنْشُورَةُ ١١٣ عَلَى اسْمِيَةِ الْكَافِ لِأَنَّهَا مُجْرُورَةٌ، وَفِي: الْإِغْفَالُ (١٠٩/١) وَالتَّكْمِلَةُ ٢١٥ عَلَى
مَجِيءِ (يُؤْتَفَنُ) عَلَى الْأَصْلِ أَوْ أَنَّهَا بَزْنَةٌ (يُفْعَلِينَ). صَالِيَّاتٌ: الْإِثْنَا فِي صَلِيَّتِ النَّارِ، يُؤْتَفَنُ: يُجْعَلُنْ
إِثْنَا فِي.

(٤) صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ، عَجْزُهُ:

هَمُّ الْقَوْمِ كُلِّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

وَهُوَ لِلْأَشْهَبِ بْنِ رُمَيْلَةَ فِي: شَعْرُهُ (شُعْرَاءُ أُمُيُؤُونَ ٤) ٢٣٢، وَالْكِتَابَ (١٨٧/١) وَمَجَازُ الْقُرْآنِ
(١٩٠/٢) وَالْبَيَانَ وَالتَّبْيِينَ (٥٥/٤) وَالْمُقْتَضِبَ (١٤٦/٤) وَالْمَقَاصِدَ النُّحَوِيَّةَ (٤٨٢/١) وَالْخَزَانَةَ
(٢٥/٦) وَذَكَرَ الْبَغْدَادِيُّ أَنَّ أَبَاتَمَامَ فِي: كِتَابِهِ مَخْتَارُ أَشْعَارِ الْقَبَائِلِ رَوَاهُ لَحْرِيثُ بْنُ مُحَفَّضٍ، وَتَخْرِيجُهُ فِي: =

فإن قلت: هل تكون كافة؟ [بيض] (١).

قال الحسن بن زياد (٢): في سجدة التلاوة لا يُكَبَّرُ إذا انحطَّ لها، / ١٢٦ ويُكَبَّرُ إذا رَفَعَ رأسه منها.

نافع (٣) عن ابن عمر: إنَّ أولَ مَنْ جَمَعَ الناسَ على الصلاةِ في شهرِ رمضانَ عُمرُ بنُ الخطاب، جمعهم على أبي بن كعب.
أبو بكر: لجرير:

كَنَقَا الكَثِيبَ تَهَيَّلَتْ أَعْطَافُهُ . فالرَّيْحُ تَجَبَّرُ مَتْنَهُ وَتَهِيلُ (٤)

فا: المعنى: وتهيله، فلم يُعِدِ الثاني؛ كقوله: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾ (٥).

= شعر الأشهب، وأنشده أبو علي في: البصريات ٧٣٩ على حذف النون، وفي الحجة (١٥١/١) وهنا على أنه أفرد وأراد الكثرة، وفي الشيرازيات ٣٧٥ ذكر الوجهين، وانظر رد الأول في: التذيل (٢٨٣/١)، وروى في البيان إن الألى، ولا شاهد فيها، حانت: لم يؤخذ لهم بديهة ولا قصاص، فلج: بلد أو واد.
(١) البغدادي نقل المسألة في: الخزانة (٢٧٦/٢) وشرح الأبيات (١٤١/٤) عن التذكرة القصيرية مجردة من الوجه الأخير الناقص. ويقتضي كلام أبي علي أن لا تكون كافة، فالكاف التي دخلت عليها (ما) اسمٌ عنده، وقد حصر في: البغداديات ٢٩٢ دخول الكافة في: الظروف من الأسماء، والكاف بمعنى مثل ليست ظرفاً.

(٢) أبو علي الحسن بن زياد اللؤلؤي، فقيه العراق وصاحب أبي حنيفة (ت ٢٠٤). انظر الفهرست ٣٤٦، وتاريخ بغداد (٣١٤/٧) وضعفاء العقيلي (٢٢٧/١) وسير الأعلام ١٤٠٣، ولسان الميزان (٢٠٨/٢). وفي حاشية ابن عابدين (١١٤/٢) أنه روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف التكبير للرفع لا للوضع وروي عنهما خلاف ذلك، ويظهر مما فيه وفي البحر الرائق (٢٢٣/٢) أن جمهور الأحناف على التكبير للانحطاط والرفع.

(٣) أورده ابن أبي شيبه في مصنفه في باب الاوائل (٣٣٥/٨) بسنده عن نافع عن ابن عمر. وانظر خبر جمعهم على قارئ في: البخاري (٣٤٢/١) والموطأ ١١٨

(٤) من الكامل، وهو لجرير في: ديوانه ٩١، والكامل ٦٤٨، والاغاني (٧٦/٨) والسمط ٦٤٧، والخزانة (١٣/٥) وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٢٠، ٥٦٨، والحجة (٣٩٤/٢) والحلبيات ٧٤، على حذف مفعول الفعل الثاني اكتفاء بتعدية الأول، وفي الديوان: تميل مكان تهيل. النقا من الرمل قطعة تنقاد محدودة، هال عليه التراب فتهيل: صبه فانصب.

(٥) سورة الأحزاب: (٣٥) وهو قول سيبويه، وسلف التعليق في (١٢٦-ب)

مسألة

يَجُوزُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿رَبُّنَا أَرَنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهُمَا﴾ (١) أَنْ يَكُونَ (الذي) بمعنى الجنس (٢)؛ كر (الذي) في قوله: ﴿والذي جاءَ بِالصُّدُقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ (٣)، ﴿والذي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أَفْ لَكُمْ﴾ (٤)، و﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ (٥)، ثنَّى على ذلك لاختلاف الجنسَيْن؛ ونحوه: نِعْمَ الرَّجُلَانِ (٦)، ويؤكدُ هذا قوله:

لَأَصْبَحَ الْقَوْمُ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جِمَالَيْنِ (٧)

مسألة

قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿قَالَ اعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٨) الْمُخَاطَبُ بِهَذَا نَفْسُهُ، وَلَمْ

(١) سورة فصلت: (٢٩)

(٢) على الرغم من كثرة ورود آيات المسألة في كتب أبي علي غير أنه لم يُصرح بأنَّ (الذي) جنسية وأقرب ما قاله أنها دالة على العموم والكثرة، ثم فرَّق في الإغفال والحجة بين المعنيين، وأول من وجدته صرَّح بأنها للجنس المبرد. انظر: مجاز القرآن (٢/١٩٠) ومعاني الأخفش ٥١٨، والقراء (١/٥٧، ٢/٤١٩) والمقتضب (٢/١٤١) والنحاس (٤/١٢) والطبري (١١/٥) والإغفال (١/١٥٩، ٢/٣٤٩) والبصريات ٧٣٩، والشيرازيات ٣٥٧، ٤٨٤، والحلبيات ٦٨، والحجة (١/١٥٠) والعضديات ٢٠٤

(٣) سورة الزمر: (٣٣)

(٤) سورة الأحقاف: (١٧)، وقرأ (أف) بالكسر وبلا تنوين أبو عمرو وحمزة والكسائي وعاصم برواية أبي بكر وخلف، السبعة ٥٩٧، والمعجم (٨/٤٩٣)

(٥) سورة البقرة: (١٧)

(٦) المقتضب (٢/١٤١) وبعض كتب أبي علي السالفة.

(٧) من البسيط، وهو لعمر بن العداء الكلبي (صوابه عمرو بن عروة بن العداء في من اسمه عمرو ٩٩) في: غريب الحديث لابن سلام (٤/١٠٦) والفائق (٢/٣٨٨) وشرح شواهد الإيضاح ٥٦٠، وإيضاح الشواهد ٨٢٨، والخزانة (٧/٥٤٤) وبلا نسبة في: مجالس ثعلب ١٤٢، والأغاني (٢٠/١٦٢) والمخصص (١٧/١٠٥) وأنشده أبو علي في: الشعر ١٢١، ١٣٥، ١٥٠، والإغفال (٢/١٨١). والتكملة ١٧٦، على تشنية الجمع كأنه أراد جَمالاً لهذه الفرقة وجمالاً لهذه. أوباد: واحد وبَد وهو الفقر والبؤس، والشعر في: عمرو عامل معاوية على صدقات كلب اعتدى عليهم، والشاعر يقول لو بقي عمرو عامين لأصبح هذا حالهم.

(٨) سورة البقرة (٢٥٩)، وقرأ (اعلم) بالأمر حمزة والكسائي ويعقوب وغيرهم، السبعة ١٨٩، ومعجم الخطيب (١/٣٧٤). وحمل الآية على التجريد هو قول الأخفش في: معانيه ١٩٨، وأخذ به أبو علي في: الشعر ١٩٦، والبغداديات ٤٢٩، والحجة (٢/٣٨٣) وانظر التعليق على التجريد في (١٦-ب).

يَقُل: لَا عِلْمُ^(١)؛ وحسُن هذا في هذا الموضع خاصة / ٢٦ ب لأن ما يَعْتَرِي الناظِرَ [مما] ^(٢) يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ فِي نَظَرِهِ يَنْزِلُ مَنْزِلَةُ الْمُقَاوِمِ وَالْمُنَظَرِ، فيُقَالُ عَلَى ذَلِكَ: اَعْلَمُ؛ كما يُقَالُ ذَلِكَ لِلْمُفَاوِضِ فِي الْأَمْرِ، وَكَانَ هَذَا حَسَنًا إِذْ جَاءَ:

وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ^(٣)

حَدَّثَنَا أَبُو عَلِي الصَّفَّارُ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ شَرِيكَ الْبَزَارِ^(٤) قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ^(٥) قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ^(٦) عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ قَالَ^(٧): لَا بَأْسَ بِإِصْلَاحِ التَّحْرِيفِ وَاللَّحْنِ وَالْخَطَأِ فِي الْحَدِيثِ.

حَدَّثَنَا الشَّيْخُ^(٨) عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَرِيشِ الرَّقِّي^(٩) قَالَ: أَرْسَلَنِي الْكَسَائِيُّ إِلَى مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَسَنِ أَسْأَلُهُ عَنِ الْجَوَابِ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ:

(١) الْأَصْلُ: لَا عِلْمَ، وَالْكَلَامُ عَلَى أَنَّهُ تَرَكَ أَمْرَ نَفْسِهِ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ إِلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ، وَنَصَبَ الْمُضَارِعَ يَخْرُجُهُ مِنَ الْأَمْرِ، فَالْفَتْحَةُ تَصْحِيفٌ.

(٢) الْأَصْلُ: فَمَا، وَلَا مَعْنَى لَهُ.

(٣) صَدْرُهُ: وَدَّعَ هُرَيْرَةً إِنَّ الرِّكْبَ مَرْتَحِلٌ

وَفَرَّغَتْ مِنْهُ فِي (١٦-ب)

(٤) أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيُّ الْبَزَارِيُّ، مَحْدَثٌ (ت ٢٨٥). سِيرُ الْأَعْلَامِ ٢٦١١

(٥) هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ بْنُ نُصَيْرٍ أَبُو الْوَلِيدِ السُّلَمِيُّ، عَالِمُ أَهْلِ الشَّامِ (١٥٣-٢٤٥). السِّيرُ ٤٠٩

(٦) أَبُو الْعَبَّاسِ الدِّمَشْقِيُّ، عَالِمُ أَهْلِ الشَّامِ (١١٩-١٩٥). السِّيرُ ٤١٣٣

(٧) جَاءَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ فِي: الْحَدِّ الْفَاصِلِ لِلرَّاهِمِزِيِّ ٥٢٤، وَجَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ ١٤٢، وَسِيرِ الْأَعْلَامِ ٢٢٠٤، وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ التَّحْرِيفُ.

(٨) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ بِخَطِّ النَّاسِخِ: يَعْنِي أَبَا الْحَسَنِ الْكَرْخِيَّ، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي نَقْلِ الْبَغْدَادِيِّ. وَجَاءَ الْخَبَرُ فِي: مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ ٣٣٨ وَلَكِنْ السَّائِلُ هُنَاكَ هَارُونَ الرَّشِيدُ وَالْمَسْئُولُ أَبُو يُوسُفَ الَّذِي أَعْيَتْهُ الْمَسْأَلَةُ فَلَجَأَ إِلَى الْكَسَائِيِّ الَّذِي أَجَابَ بِجَوَابِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ هُنَا، وَجَمَعَ الْبَغْدَادِيُّ الرَّوَايَتَيْنِ لِلْخَبَرِ فِي: الْخَزَانَةِ (٤٣١/٣) وَشَرَحَ أَبْيَاتَ الْمَغْنِيِّ (٣٢٦/١) وَكَثُرَ ذِكْرُهُ مُخْتَصَرًا فِي الْكُتُبِ الْفَقْهِيَّةِ كَمَجْمُوعِ النَّوَوِيِّ (١٠٢/١٧) وَمَبْسُوطِ السَّرْخَسِيِّ (٧٧/٦) وَالْبَحْرِ الرَّائِقِ (٤٥٣/٣) وَالْدَّرِ الْخِتَارِ (٢٩٠/٣) وَأَيْضًا فِي: تَارِيخِ بَغْدَادٍ (٤١٣/١١) وَجَاءَ الشَّعْرُ فِي: الْبَصَائِرِ (١٢٩/٥). وَانْظُرْ فِي: شَرْحِ الْأَبْيَاتِ وَشَرْحِ اللَّمَعِ لِلْبَاقُولِيِّ ٤٦١ تَعْلِيقَ النُّحَاةِ عَلَى تَوْجِيهِ أَبِي عَلِي فِي الْأَبْيَاتِ وَأَقْوَالِهِمْ فِيهِ.

(٩) فِي: ثِقَاتِ ابْنِ حَبَانَ (٢٦٩/٩): "يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَرِيشِ مَوْلَى الْبُكَاءِ مِنْ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ يَرُوي عَنْ أَهْلِهَا، وَرُوي عَنْهُ الْجَزَرِيُّونَ". وَمَا يُرْجَّحُ أَنَّهُ هُوَ وَصَفُهُ بِالرَّقِّيِّ، وَالرَّقَّةُ مَدِينَةٌ مِنْ بِلَادِ الْجَزِيرَةِ، انْظُرْ: مَرَاصِدُ

الاطلاع ٦٢٦

إِنْ تَرُقُّقِي يَا هَنْدُ فَالرُّفُقُ أَيْمَنُ وَإِنْ تَخْرُقِي يَا هَنْدُ فَالْخُرُقُ أَشَامُ
فَأَنْتِ طَلَاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ وَمَنْ يَجْنِي أَعَقُّ وَأُظْلَمُ
فَبَيْنِي بِهَا إِنْ كُنْتُ غَيْرَ رَفِيقَةٍ فَمَا لَأَمْرِي بَعْدَ الثَّلَاثِ مُقَدَّمُ

قال: فأتيت محمد بن الحسن بالأبيات، فقال: إِنْ نَصَبَ (الثلث) فهي ثلاثٌ تطليقات، وَإِنْ رَفَعَ (الثلث) فهي واحدة؛ كأنه أراد أن يُخْبِرَ أنْ عَزِيمَةُ الطَّلَاقِ ثلاثٌ. قال: فرجعتُ إلى الكسائي / ١٢٧ فأخبرته بقول محمد، فتعجب من فطنته. فا: إِذَا نَصَبَ (ثلاثاً) جعله تفسيراً (للطلاق) الذي ذكره، والتفسير بعد وقوعه على معنى (الثلث)، وَإِذَا رَفَعَ فَإِنَّمَا اسْتَأْنَفَ الْإِخْبَارَ بَأَنَّ (عَزِيمَةَ الطَّلَاقِ) هكذا، ولم يكن على جهة التفسير.

وَإِذَا نَصَبَ (ثلاثاً) جاز أن يكون (ثلاثاً) مِنْ صِلَةِ (طلاق) الأولى تفسيراً له، فيقع ثلاثٌ، ويكون (الطلاق عزيمة) اعتراضاً؛ لَأَنَّ فِيهِ تَشْدِيداً لِلْمَوْصُولِ، قال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ (١). وقوله (٢):

فَأَنْتِ طَلَاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ

لا يخلو إِذَا نَصَبْتَ (ثلاثاً) أن تكون متعلقةً بـ (طلاق) أو غيره، فلا يجوز أن يكون (ثلاث) متعلقاً بـ (طلاق)؛ لأنه إِنْ كَانَ متعلقاً به لم يخلُ مِنْ أن يكون (طلاق) الأول أو الثاني، فلا يجوز أن يكون متعلقاً بـ (طلاق) الأول؛ لَأَنَّ (الطلاق) مَصْدَرٌ فلا يجوز أن يتعلّق به شيءٌ بعد العطف عليه، ولا يجوز أيضاً أن ينصب (ثلاث) بـ (طلاق)

(١) سورة يونس: (٢٧) وتامها: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ واستشهد بها أبو علي في: الحجة (٣/٣٩٥، ٤/١٤، ٦/١٣٦) والشيرازيات ٦١٥، ٦٢٢، والحلبيات ١٤٣، على جواز الاعتراض بين الصلة والموصول، لأن (ترهقهم) معطوف على الصلة (كسبوا) وفصل بينهما بجملة (جزاء سيئة بمثلها)، وسيكررها قريباً في (١٢٨-ب) مجيزاً فيها أوجهاً أخرى لا يستقيم معها حملها على الاعتراض. وانظر تضعيف قوله في: تبيان العكبري ٦٧٢، والبحر (٤/٢٩٤) والمغني (٥/٧٤).

(٢) من هنا نقله البغدادي في: الخزانة (٣/٤٣٣) وشرح أبيات المغني (١/٣٣٣).

الثاني؛ لأنه قد أخبر عنه للفصل.

فإذا بطل الوجهان جميعاً ثبت أنه متعلقٌ بغيره، فيجوز أن يكون متعلقاً
بر (عزيمة)؛ أي: أعزمُ ثلاثاً، ولم يحتجْ إلى ذكرِ الفاعل؛ لأنَّ ما تقدّم من قوله: (فأنت
طلاق) قد دلَّ ٢٧/ب على الفاعل؛ ألا ترى أن معناه: أنتِ ذاتُ طلاق؛ أي: ذاتُ
طلاقي؛ أي: قد طلقْتُكِ، فلا فصلَ بين (أنتِ ذاتُ طلاقي) وبين (قد طلقْتُكِ)، لما
أضفت المصدر إلى الفاعل استغنيت عن إظهار المفعول؛ لجري ذكره في الكلام فحذفته؛
كما استغنيت عن ذكر المفعول في قوله: ﴿والحافظين فروجهم والحافظات﴾ (١).

فلم يحتجْ إلى ذكرِ الفاعل في (عزيمة)؛ إذ كان مصدراً كـ (النذير) و (النكير)،
وكما لم يحتجْ إليه في قوله: ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة، يتيماً﴾ (٢) لتقدم ذكره،
وكقوله (٣): ﴿ما لا يملك لهم رزقاً من السموات والأرض شيئاً﴾ (٤)، وكقوله:
﴿بسؤال نعجتك﴾ (٥)، و ﴿لا يسأم الإنسان من دعاء الخير﴾ (٦)، فكذا لم يحتجْ
إلى ذكرِ الفاعل في (عزيمة)، فصار كأنه قال: أنتِ طلاقٌ والطلاق عزميتي ثلاثاً؛ أي:
أعزمه ثلاثاً، فيكون (ثلاثاً) المنصوب متعلقاً بر (عزيمة)، أو يكون تعلُّقه به على جهة
الظرف؛ كأنه: أعزمُ ثلاثَ مرارٍ أو ثلاثَ تطبيقاتٍ.

فإذا كان كذلك وقَعَ ثلاثُ تطبيقاتٍ؛ لتعلقِ (الثلاث) بما ذكرناه، ولا يجوز أن
يكون أقلُّ من ذلك؛ لتعلُّقه بر (العزيمة).

والأشبهُ فيمن نصبَ (ثلاث) ٢٨/أ أن يكون (الطلاق) الثاني المعروف باللام يُراد به

(١) سورة الأحزاب: (٣٥) وسلف التعليق عليها في (١٢٦-ب)

(٢) سورة البلد: (١٤، ١٥) واستشهد بها على إعمال المصدر وحذف فاعله في: الإغفال (٢٠٥/٢)
والإيضاح ١٨٢، والحجة (٥١/٦) وهو قول سيبويه (١٨٩/١) والأخفش في: معانيه ٥٧٩

(٣) حذف البغدادي هذه الآية واللّتين بعدها.

(٤) سورة النحل: (٧٣) واستشهد بها لذلك في: التعليقة (٤/١) والإيضاح ١٨١، والحجة (٥١/٦) وحكاها
الأخفش عن (بعضهم) في: المعاني ٤١٨

(٥) سورة ص: (٢٤) ولذلك استشهد به في: الحجة (١/٢٣٣، ٢/٢٨، ٣/٢١١، ٥/٢٤٤، ٦/٢٦٤، ٥٢/٥٢)
والشيرازيات ٢٥١، ٧٠، والإغفال (٢٩٥/١).

(٦) سورة فصلت: (٤٩) وأنظر التعليق عليها في (١٠٧-ب)

الطلاق المنكور الذي تقدم ذكره؛ أي: ذلك الطلاق عزمته أو عزمته عليه ثلاثاً، فإذا كان كذلك لم يتجه إلا إلى الإيقاع للثلاث.
وأما إذا رفع فقال:

والطلاق عزيمة ثلاث

أمكن أن يكون المراد: الطلاق عزيمة ثلاث^(١)؛ أي: جنس الطلاق ذو عزيمة ثلاث، وأمكن أن يكون: طلاق ذو عزيمة ثلاث.
فإذا أمكن أن يكون المراد به طلاقه خاصة، وأمكن أن يكون غير طلاقه ولكن جنس الطلاق، ولم يوقع به شيئاً حتى يتيقن ذلك بإقرار من المطلق أنه أراد ذلك.
فأما إذا لم يقتصر إلى هذا اللفظ الذي يحتمل الطلاق الخاص والطلاق العام شيء يدل به أنه يريد به طلاقه خاصة، لم يوقعه.

والأشبه في قولهم: واحدة واثنان وثلاث^(٢) في الطلاق، وإيصالهم إياه بهن أن يكون مراراً، فينتصب على أنه ظرف من الزمان؛ يقوي ذلك قوله: ﴿الطلاق مرتان﴾^(٣)؛ والمعنى: الطلاق في مرتين، إلا أنه اتسع فيه فأقيم مقام الخبر كما أقيم ظرف الزمان مقام الفاعل في قولهم^(٤): سير عليه / ٢٨ ب طوران^(٥)، وسير عليه مرتان وشهران، فكذلك قوله: ﴿الطلاق مرتان﴾.

وإذا كان كذلك كان قولهم: أنت طالق واحدة؛ كأنك قلت: أنت طالق مرة، وأنت طالق ثنتين؛ أي: مرتين، وكذلك: ثلاثاً، فيكون ذلك ظرفاً من الزمان.

(١) من أمكن إلهنا مكرر في: الأصل وأعله (ح) لعله يريد أنه يحذف.

(٢) كذا بالرفع في الأصل والخزانة وشرح الأبيات، ولكن كلامه على مجيئها بالنصب كما سيظهر فيما يأتي من كلامه.

(٣) سورة البقرة (٢٢٩) وأخذ به الباقر في: الكشف ١٦٥، ولم يحمله الزجاج في: معانيه (٣٠٧/١) على الاتساع.

(٤) انظر القولين الآتين في: الكتاب (٢٣٠/١) والمقتضب (٥١/٤) والأصول (٧٩/١)

(٥) هنا موضع اضطراب في صفحات الأصل، فاتصل الكلام بعد إعادة الترتيب وأثبت للصفحة رقماً وكانت بلا رقم.

ويجوز فيمن نَصَبَ (ثلاثاً) في البيت أن لا يجعله على (عزيمة)، ولكن يحمله على فعلٍ مضمَر؛ كأنه لما لم يَجُزْ أن يحمله على (طلاق) الأول ولا على (طلاق) الثاني - وكان المعنى والمراد أن يكون (الثلاث) محمولاً على (الطلاق) - أَضْمَرَ (طَلَّقْتُ) ودل عليه ما تقدّم من ذكر الطلاق، فكأنه قال: طَلَّقْتُكِ ثلاثاً؛ كقوله: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ (١) للفصل.

فأما حَمَلُ (الثلاث) على التفسير في قولهم: أنت طالق ثلاثاً، فليس ذلك من مواضع التفسير؛ ألا ترى أن التفسير جميع ما كان منتصباً منه فقد نصّ النحويون (٢) على جواز إدخال (من) فيه وأن منه ما يرده إلى الجمع ومنه ما يُقره على الواحد؛ كقولهم: عشرون من الدراهم، ولله درّه من رجل، ولا يجوز ذلك في هذا؛ ألا ترى أنه لا يستقيم: أنت طالق من واحد، ولا من العدد ولا ما أشبه ذلك (٣). / ١١٢٨ فإذا كان كذلك لم يكن تفسيراً.

وأيضاً فإن التفسير لا يجوز أن يكون مُعرّفاً - والتعريف في هذا غير ممتنع - يقول: أنت طالق الثلاث، وأنت طالق الثنتين أو التّطليقتين. فإذا كان كذلك كان ظرفاً، والظرف يكون تارة معرفة، ونكرة تارة. وقد تقول: أنت طالق من ثلاث ما شئت، فيكون (ما شئت) معرفة، كأنك قلت: الذي شئت (٤)، فيكون معرفة، ولو كان تفسيراً لم تقع المعرفة في هذا الموضع.

ولا يجوز أن ينتصب على أنه حال؛ لأنه لو كان حالاً لم يَجُزْ أن يقع خبراً للابتداء في

(١) سورة غافر: (١٠) وتمامها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَفْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ وحملها أبو علي في: الشعر ٤٠٥، والمنشورة ٢٢١، والحجة (٢٢٦/٥) على تعلّق الظرف بالمعنى بالمقت الأول، ولكن لوقوع الفصل بينهما ينبغي إضمار مقت آخر دل عليه الأول والتقدير: مقتكم إذ تدعون، وفي الدر (٤٦١/٩) أنه مذهب كوفي. وانظر: الخصائص (٢٥٦/٣).

(٢) الكتاب (١٧٢/٢، ١٧٤) والمقتضب (٦٦، ٣٢/٣) والأصول (٣١٥، ٣٠٨/١) والمثالان التاليان في بعضها.

(٣) في الهامش الأسفل من الصفحة جاء بغير خط الناسخ: "الصفحة التي تقابل هذه الصفحة هي الورقة الثامنة والعشرون بعد المائة، وقد تأخرت من المجلد". وهو كما قال، وانظر المقدمة.

(٤) في الأصل: شئت بالضم، ولا يصح مع كسر الأول.

قوله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ (١) كما لا يكون الحالُ خبراً للمبتدأ. ولو قلت: قمتُ خلفك، فنصبتَ (خلفك) على تقدير الحال؛ أي: قمتُ ثابتاً فيه، لم يجز الإخبارُ عنه؛ لأنَّ الحال لا يكون خبرَ مبتدأ.

فإن قلت: يكون قوله: (والطلاق عزيمة) اعتراضاً بين الصلة والموصول، وتحمل (ثلاثاً) على الطلاق الأول. قيل: لا يجوز أن تحمله على الاعتراض؛ كما أن قوله: ﴿وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾ (٢) في قولنا اعتراض؛ ألا ترى أن ذلك اعتراضٌ بين الخبر والمخبر عنه، وكذلك قوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ﴾ (٣) اعتراضٌ / ١٢٨ ب بين المفعول الذي هو ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ [وفعله] (٤)، ولا يُعترض بين (الطلاق) و(ثلاث) لأنه لا مثل له يُشبه به (٥).

فأما قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ عَاصِمٌ﴾ (٦) فقوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ اعتراضٌ، ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ عطفٌ على ﴿كَسَبُوا﴾، فليس يلزم أن يكون ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ اعتراضاً، لكن يكون على وجوه:

(١) سورة البقرة (٢٢٩)

(٢) سورة الحديد: (١٨) وفي الأصل (أَقْرِضُوا) بالكسر وهو خلطٌ لأن الآية جاءت كذلك في: سورة المزمل (٢٠) غير أنها لا اعتراض فيها. وتام آية الحديد: "إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً يضاعفُ لهم ولهم أجر كريمٌ". وعقد لها في: الحلييات ١٤١ مسألة أجاز فيها غير وجه وأرجحها عنده حملها على الاعتراض الذي أخذ به في: الحجة (٢٧٥/٦) في قراءة حفص المذكورة، وحكى الباقرلي عنه في: الإعراب المنسوب ٦٨٤ الاضطراب في: الآية وأن له قولاً في الإغفال لكنني لم أجده فيه شيئاً.

(٣) سورة آل عمران: (٧٣) وتامها: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾. وحمله في: الشعر ١٠٤، والشيرازيات ١٨٧، والإغفال (٣٧/٢) والحجة (٥٢/٣)، ٣٩٥، ٤/٣١٦ على الاعتراض والتقدير: ولا تؤمنوا أن يؤتى أحدٌ مثل ما أُوتِيتُمْ إلا لمن تبع دينكم، وقال في الإغفال: الأكثر على ذلك. وانظر: الطبري (٣١٢/٣) ومعاني النحاس (٤٢١/١).

(٤) زيادة يقتضيها السياق أخذتها من الحجة (٥٢/٣) وخلت منها الخزانة وشرح الأبيات.

(٥) آخر النص الذي نقله البغدادي.

(٦) سورة يونس: (٢٧) وتقدم التعليق عليها قريباً في (٢٧-ب) ولم يذكر ما أجاز به في: العسكرية ١٢٩ من قول الاخفش بزيادة الباء، وانظر الأقوال الأخرى في: الإعراب المنسوب ٦٦٩، وهامش الكشف ٥٣٥، والدر (١٨٤-١٨٦).

أحدها: أن يكون قوله: ﴿جزاء سيئة بمثلها﴾ دلٌّ على (يُجازون سيئةً بمثلها)، وإذا كان كذلك كان خبراً، ولم يكن اعتراضاً. ويمكن أن يكون المصدرُ في تقديرِ فعلٍ مبنيٍّ للمفعول؛ كانه: يُجازون سيئةً؛ فذكر المصدرُ في موضعِ الفعل؛ كما تقول إذا جرى ذكرُ زيدٍ: عَجِبْتُ مِنْ إعطاءِ درهمٍ؛ أي: مِنْ أَنْ أُعْطِيَ درهماً، فيُضيف المصدرُ إلى المفعول ويحذف المفعول المسندُ إليه (١) الفعلُ الذي المصدرُ في موضعه؛ كما تحذفُ الفاعلُ مع المصدر الذي هو في موضعِ الفعلِ المبني للفاعل؛ نحو قوله: ﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ (٢) و﴿بِسُؤَالِ نَعَجَتِكَ﴾ (٣)، ونظيرُ هذا ما حكاه (٤) مِنْ قولهم: «عَجِبْتُ مِنْ دَفْعِ النَّاسِ بَعْضِهِمْ بَبَعْضٍ» إذا جعلتَ (الناس) مفعولين، وأنشدَ أحمدُ بنُ يحيى ١٢٩/ عن أبي الحسن:

أَبَى الْقَلْبُ إِلَّا حُبَّهَا عَامِرِيَّةً لَهَا كُنْيَةٌ عَمْرُوً وَلَيْسَ لَهَا عَمْرُو (٥)
فا: كانه قال: تُكْنَى عَمْرَأً.

وَيَجُوزُ أَنْ لَا تَجْعَلَ (جزاء) فِي تَقْدِيرِ الْفِعْلِ فَتُرِيدَ (لَهُمْ) (٦) وَتَحْذِفَ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ لَهُمْ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِ السَّيِّئَةِ، فَيَكُونُ كَقَوْلِهِ: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (٧)؛ أي: فَعَلَيْهِ عِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ، وَقَوْلِهِ: ﴿فَجَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ (٨)

(١) يريد: يحذف نائب الفاعل.

(٢) سورة فصلت: (٤٩) وسلف التعليق عليها في (١٠٧-ب)

(٣) سورة ص: (٢٤) وانظر التعليق عليها في (٢٧-ب).

(٤) سيبويه في: الكتاب (١٥٤/١) وحكى في: التعليقة (١٣٤/١) شرحها عن ابن السراج بما يوافق قوله هنا.

(٥) من الطويل، وهو للمجنون في: ديوانه ١٠٢، والأغاني (٥٦/٢)، وجاء في قصيدة لأبي صخر الهذلي في:

أُمَالِي الْقَالِي (١٤٩/١) وثمار القلوب ٨٥٣، والخزانة (٢٤٣/٣) وشرح أبيات المغني (٣٤٠/١) وَخَلَّتْ

القصيدة نفسها من الشاهد في: شرح أشعار الهذليين ٩٥٦، ونص أبو الفرج في: الأغاني (١٢٤/٢٤) بعد

أَنْ أورد أبياتاً من قصيدة أبي صخر على أَنَّ هذا البيت ليس منها، وقال في الموضع الأول إِنَّ كُنْيَةَ لَيْلَى أُم

عَمْرُو، والشاهد على نيابة المصدر (كنية) عن فعله المبني للمجهول. وجاء صدر الشاهد في بيت لسنجاح

ابن ركاض السلمي في: فرحة الأديب ٩٥.

(٦) خبراً للمصدر جزاء.

(٧) سورة البقرة: (١٨٥، ١٨٤)

(٨) سورة المائدة: (٩٥) وانظر شرح تقدير أبي علي في: الإعراب المنسوب ٧١٥

أي: عليه، ﴿مَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾^(١)، وتكون الباءُ على هذا التقدير متعلقةٌ بمحذوف^(٢) كانه: جزاءُ سيئةٍ ثابتٍ بمثلها؛ كقولك: غلامٌ لك في الدار. فإذا احتملت هذه الوجوه لم يستقم لك أن تحمله على الاعتراض. فأمّا^(٣):

ذاك الذي وأبيك تعرفُ مالك^(٤)

فضرورةٌ ولا يُقاس عليه، ولو لم يكن ضرورةٌ لوجب أن لا يُقاس عليه غيره؛ لأنَّ القسم قد يدخل في مواضع لا [يدخلُ فيها]^(٥) غيره؛ نحو: إذن والله أكرمك، فدلَّ ذلك على أنه ليس بجارٍ عندهم مجرى الجمل، فلا يجوز من حيث جاز الفصلُ بالقسم أن يفصل بغيره من الجمل، وأيضاً فإنَّ القسم مثلُ الشرط^(٦) في احتياج كل واحدٍ من الجملتين إلى الأخرى بعدها، فجَرى نحواً من ١٢٩ ب قوله: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ﴾^(٧) فجَرى لذلك مجرى المفرد بل مجرى ما يُجْتَلَبُ للتوكيد؛ نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾^(٨)، فلا يجوز على هذا أن يفصل بين الصلة

(١) جاءت في سورة البقرة: (١٩٦) والمائدة: (٨٩) واستشهد بهما في: الحجة (٣٤٢/٢) على إضمار خبر المصدر.

(٢) يكون صفة الجزاء.

(٣) نقل البغدادي في: شرح أبيات المغني (٢١٢/٦) هذا الفصل من التذكرة القصرية، ولكنه جعل تعليق ابن جني الآتي من تنمة كلام أبي علي مسبوقاً بفنقلة.

(٤) صدر بيت من الكامل، وعجزه: والحق يدمغُ ترهاتِ الباطلِ

وهو لجرير في: ديوانه ٥٨٠، وشرح أبيات المغني (٢١٢/٦) وبلا نسبة في: الخصائص (٣٣٨/١) والبحر

(٥٧٥/١) والإعراب المنسوب ٦٨٦، وأنشده أبو علي شاهداً على الفصل بالقسم بين الموصول وصلته في:

التعليقة (٢٦٠/٢) والإغفال (٣٢/٢) والحلبيات ١٤٤، والحجة (٢٩٢/٣)، وفي الأصل: وأبيك بالفتح

وصوابه بالكسر لأنَّ الخطاب لطهية قبيلة المهجو، ومالك: بنو مالك بن حنظلة، والمعنى: الذي تعرفه مالك.

وانظر شرحه في: شرح الأبيات للبغدادي الذي قال إنَّ البيت وقع في كتب النحو محرفاً.

(٥) الأصل: لا يدخلها فيه، وهو سهو.

(٦) عرض للشبه بينهما في: الإيضاح ٢٧٦، والبصريات ٦٩٢، وسيد كره في (١٨٠-ب)

(٧) الواقعة (٩٠، ٩١)، وفي (٢٥-ب) استشهد بها على شبه الشرط بالمفردات لاعتراضه بين أمّا وما بعدها ولا

يُعتَرَضُ بينهما بالجمل.

(٨) سورة آل عمران: (١٥٩) واقتصر فيها سيبويه (٧٦/٣) على الزيادة بلا ذكر للتوكيد وكذا أبو علي في: =

والموصول بالجملة على هذا قياساً (١).

[ع: قد فصلوا بين الصلة والموصول (٢) بالنداء في قوله:

فَلَا حَشَانُكَ مِشْقَصًا أَوْسًا أَوْيسُ مِنَ الْهَبَالَةِ (٣)

والجواب عنه: أن النداء ضرب من التنبيه، فشابه المندى (ها) التي يُنبه بها في (مررت بهذا) (٤) ونحوه، وقد تراها [مُعْرِضَةً] (٥) بين الجار والمجرور غير معتد بها، فحمل النداء في ترك الاعتداد به فصلاً مجرى (ها) هذه؛ فاعرفه].

مسألة

قال أبو بكر (٦) في (أفعل الناس) نحو: أشرف الناس وأفضل القوم: إن هذه الإضافة

= الحجة (٦/٢١٧، ٣٢٨، ٣٤٣، ٣٩٧) والتعليقة (١/١٦٤، ٢/٢٢٦) والبغداديات (٢٩١، ٣٤٤، ٥٦٢، والمبرد في: المقتضب (١/١٨٦) أول من نجده يذكر التوكيد فيها.

(١) في شرح أبيات المغني زيادة: قياساً على القسم. ثم جاء ما بعده على أنه من تنمة كلام أبي علي، ولم يختلف إلا في الشاهد.

(٢) أي بين المصدر ومتعلقه.

(٣) من الكامل، وهو لأسماء بن خارجة في: التنبيه والإيضاح (حشا) واللسان (حشا، أوس، أبل، هبل) وللكميت في: ملحق ديوانه مما اختلف فيه (٢/٣٤) عن الحيوان (١/١٩٨) وأزمنة المرزوقي (١/٢٥٩) وهو بلا نسبة في مصادر كثيرة منها نوادر أبي مسحل (١/٦٧) واشتقاق الأسماء للزجاجي ٢٣٤، والسمط ٤٣٧، والاستدراك ٢٨٧ وغيرها في الهوامش، وأنشده أبو علي في: الحلبيات ١٤٤ والحجة (٣/٢٩٢) على الفصل بالنداء بين المصدر وصلته (من)، وفي: الحجة (١/١٤٥) رد قول بعض البغداديين وحمل نصب (أوسا) على فعله أؤوس الذي يدل عليه (أحشا)، وجمع الأمرين ابن جني في كلامه في الشاهد في: الخصائص (٢/٧٤). حشاه: أصاب حشاه بالسهم، المشقص: سهم عريض المنصل، أوساً: عوضاً، أويس: من أسماء الذئب أي يا أويس، الهبالة: اسم ناقة الشاعر أو هي الغنيمة، والشاعر يصف ذئبا طمع في ناقتة. وفي الأصل: أوس بالضم، وهو خطأ لم يرد في: أي مصدر. ومن العجب أنه فيما نقله البغدادى عن القصيرية وقع مكان هذا البيت قول الفرزدق: نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

(٤) كذا قال في المثال في: سر الصناعة ٣٤٣

(٥) في الأصل: معرصة، والتصويب من شرح الأبيات.

(٦) الأصول (٢/٦) والموجز ٦١، وذكر أبو علي اشتراط إضافة أفعل إلى ما هو بعضه في: الإغفال (٢/٣٦١) والحلبيات ٢٠٦، والحجة (١/٢٧) وانظر الخصائص (٣/٣٣٦) وشرح اللمع للباقرلي ٥٣٦، وشرح الرضي (٢/٢٤٧) ونقل البغدادى المسألة بنصها في: الخزانة (٤/٣٣٣) عن التذكرة القصيرية غير أنه جعل تعليق ابن جني من كلام أبي علي ولم يذكر فيه التبيين.

في تقدير الانفصال؛ لأن ما يُضيفه من هذا القبيل ينبغي أن يكون بعض ما يُضاف إليه بدلالة امتناع (زيدٌ أفضلُ الحمير)، فيجب أن يُقدر الانفصال وإلا لم يَجْزُ لئلا يُضيف الشيءَ إلى نفسه.

فإن قلت: فإن ما يُقدر فيه الانفصال نجد فيه معنى الفعل؛ نحو: ضارب / ١١٣٠ زيد، وليس في (أفعل) معنى الفعل.

قيل: هذا وإن قَصُرَ عن (فاعل) فإن فيه معنى الفعل لنصبه الظرف في بيت أوس: أَحْوَجَ سَاعَةً (١)

ووصله تارة بالحرف وأخرى بنفسه؛ نحو: ﴿أَعْلَمُ بِمَنْ﴾ (٢) و﴿أَعْلَمُ مَنْ﴾ (٣)، وهذا مما يختص بالفعل، فليس كـ (غلام) ونحوه (٤).

فإن قلت: إذا قدرْت فيه الانفصال اقتضت به على النكرة كـ (ضارب زيد)، وقد قال: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ (٥)، فالقول في ذلك [بيض].

[ع: الجوابُ عندي: نَعَمْ؛ وذلك قوله:

مَلِكٌ أَضْلَعُ الْبَرِيَّةَ مَا يُؤْ (م) جَدُّ فِيهَا لِمَا لَدَيْهِ الْبَلَاءُ (٦)

(١) قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فإننا وجدنا العرض أحوج ساعة إلى الصون من ربط يمانٍ مُسَهَّمٍ

وهو لأوس بن حجر في: ديوانه ١٢١، والمصباح ٨٥٦، وشرح شواهد الإيضاح ٣٥٢، وإيضاح الشواهد ٥٢٩، والخزانة (٢٦٥/٨) وأنشده أبو علي شاهداً على نصب أفعل للظرف في: الشيرازيات ٢٣، والحجة (٢٥/١) والحلبيات ١٧٩، ١٨١، والعضديات ١٥، والتكملة ٩٧. ساعة أي ساعة الغضب، ربط: جمع ربطة وهي الثوب الرقيق اللين، ومسهَّم: مخطَّط كالسهم، من إيضاح الشواهد.

(٢) جاءت في مواضع أولها في سورة النحل: (١٢٥) وذكرها للأمر نفسه في: الحلبيات ١٨١، وانظر البصريات ٥٤٢، والعسكرية ١٩٥، والشعره ٥٤.

(٣) في ثلاثة مواضع أولها سورة الأنعام: (١١٧) وهي كذلك في: الحلبيات، غير أنه في: الحجة (٢٦/١) والإغفال (٣٦٢/٢) منع أن يكون (مَنْ) معمول (أعلم) وحمله على مضمَر دُلَّ عليه أعلم، ثم وجدت الباقلي في: الاستدراك ٥٥٨ تتبَّع المسألة وفصل القول فيها.

(٤) كلامه على بيت أوس إلى هنا نقله بمعناه الباقلي في: الاستدراك ٥٦٣ ناصباً على أنها من التذكرة.

(٥) سورة المؤمنون: (١٤)

(٦) من الخفيف، وهو للحارث بن حلزة في: شرح القصائد الطوال ٤٧٦، وشرح القصائد للنحاس ٥٧٨، ومنتهى=

وأما قوله: ﴿أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ فيكون مقطوعاً؛ أي: هو أحسنُ الخالقين (١)؛ لأنه موضعُ ثناء].

أنشد أبو بكر عن أبي العباس (٢) في العطف على عاملين:

أَوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةٍ قَلْباً حُزْراً

بِالْكَلْبِ خَيْراً وَالْحَمَاةِ شَرّاً (٣)

وهذا قد يكون على غير ذلك، بل على أنه حذف الحرف وكأنه قد لفظ به لجري ذكره (٤)؛ نحو: بِمَنْ يَمُرُّ أَمُرُّ (٥).

مسألة

وضعه (٦) (ليس) في موضع (ما) لا يمتنع؛ لأن أهل الصنائع قد يفرضون أشياء / ١٣٠ ب ويضعون أشياء موضع غيرها مما يريدون تعليمه وتبيانه، فإذا كان ذلك كذلك وجاز ذلك في الشيئين غير المتشابهين لغرض التعليم، فهو في (ما) و(ليس) أجدر؛ لأن كل واحد منهما قد أُجْري مجرى صاحبه؛ ألا ترى إلى قوله:

= الطلب (١١٤/٢) والخزانة (٣٣٣/٤) وفي هامش الأصل بغير خط الناسخ: "صوابه: لما لديه كفاء"، وهي رواية المصادر ولم أجد ما في المتن. والمعنى أنه ملك ليس في البرية أحد يضطلع من الأمور بمثل ما يضطلع.

(١) أو بدل، وانظر تبيان العكبري ٩٥١، والبحر (٣٦٩/٦)

(٢) الكامل ٩٩٨، ١٠٠٢

(٣) من الرجز، وهما لأبي النجم في: ديوانه ١٨٤، وفيه تخريجه وزد عليه مجمع البيان (١٢٧/٩) والمحرر ١٦٩٧، وسمط العوالي (٣٣٠/٣) والوافي بالوفيات (٤٥/٢٤) والخزانة (٣٥٦/٢) ونُسب للحطيفة خطأ في: البحر (١٣٨/٧)، وأنشده أبو علي في: الحجة (١٧٢/٦) والعسكرية ١٦٣ على العطف على العاملين وأجاز فيه تقدير جار يكون في حكم المذكور لدلالة ما تقدم عليه فيخرج من العطف على عاملين. وبرّة ابنة الراجز، وفي الأصل: بالحمار تحريف الحماة.

(٤) ضبط في الأصل: لجري ذكره، ولا وجه له.

(٥) انظر تخريجه في (٦٥-ب)

(٦) سيبويه في: الكتاب (١٤٧/١): "وقد زعم بعضهم أن ليس تُجعل كما، وذلك قليل لا يكاد يُعرف".

وحكاه عنه في: البغداديات ٣٨٣، والشيرازيات ٢٦١، والشعر ١١، وأدار عليه في: الحلبيات ٢١٠ مسألة

استغرقت ستين صفحة، وسيكرره في: كتابنا (١٣٠-ب) وانظر الأصول (١/٩٠، ٢/٥٩) وإعراب

النحاس (١٥٥/٤) وشرح السيرافي (٢٨/٤)

وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ (١)

وقولهم: «ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ» (٢).

مسألة

حسان:

حَصَّانُ رَزَانَ مَا تُزَنُّ بِرَبِيبَةٍ وَتُصْبِحُ غَرَّتِي مِنَ لُحُومِ الْغَوَافِلِ (٣)

حَسَنٌ عِنْدِي أَنْ يَقُولَ: (غَرَّتِي مِنَ اللَّحُومِ) لَمَّا كَانَ قَدْ أُجْرِيَ عَلَى نَقِيضِهِ الْأَكْلُ؛
وذلك قوله: ﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ (٤).

فهذا مما عرفتُك أنهم يُجْرُونَ الشَّيْءَ مُجْرَى نَقِيضِهِ، وقد كثر جداً نحو: رَبُّ وَكَمْ
وَقَلَّمَا وَكَثُرَمَا، وَلَا تَكُونُ (مَا) فَاعِلَةً لِأَجْلِ النُّونِ فِي (قُلْ مَا يَقُومَنَّ) (٥)، وهذه النُّونُ

(١) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشرٌ

وهو للفرزدق في: ديوانه (١٨٥/١) والكتاب (٦٠/١) والمقتضب (١٩١/٤) والانتصار ٥٤، وشرح
أبيات سيبويه (٢٣٤/١) والخزانة (١٢٤/٤) وشرح أبيات المغني (١٥٨/٢) والبيت رُوي بالرفع
والنصب في: (مثلهم) وأنشده أبو علي في: التعليقة (٩٤-٩٩) والبغداديات ٢٨٥ فذكر فيه خلافهم
في رواية النصب فحمله سيبويه على تقديم خبر ما الحجازية، والمازني والمبرد على الحال وعامله (فيهم)
مضمراً، فردّ قول المازني، واحتج لقول سيبويه في: البغداديات ٥٩٦، واكتفى بذكر قول المازني ولم يردده في:
المنثور ١٨٣، والخلبيات ١٩٤، والإغفال (٤٦١/٢). وفي الأصل ضُبُط بالرفع والصواب النصب ليصح قوله
إِنَّ (مَا) جَرَتْ مجرى ليس في جواز تقدم خبرها، وهو كما ترى قول سيبويه.

(٢) حكاه سيبويه وأبو عمرو بن العلاء، والرفع لتميم. انظر المصادر في أول المسألة ومجالس العلماء ١،
والشيرازيات ٤٨، والحجة (٤٦٢/٦) والبحر المحيط (٥١/٨) والخزانة (٤٤٢/٧)

(٣) من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في: ديوانه (٢٣٤، ٢٩٢/١) وصحيح مسلم ١٩٣٤، وإعراب النحاس
(٤٤٥/١) وشرح أبيات الإصلاحي ٥٠٠، وتبيان الطوسي (٤١٦/٧) والإنصاف ٧٥٩، وبلا نسبة في:
إصلاح المنطق ٢٨٩، وانظر تخريج الديوان، وأنشده أبو علي في الحجة للمذكور في المتن. الرزان: الرزينة في
مجلسها، ما تُزَنُّ: ما تُتَّهَمُ بشيء، والبيت جاء في مدح السيدة عائشة، وفي رثاء حسان لابنته غير أن
الصدر في الأخير: حصاناً رزان الرجل يشيع جارها. وكتب الناسخ في هامش الأصل: لا تُزَنُّ، صح. مشيراً
إلى رواية أخرى وردت في بعض المصادر.

(٤) سورة الحجرات: (١٢)

(٥) ذَكَرَهَا بِمِثْلِ مَقَالَتِهِ هُنَا فِي: البغداديات ٣٠٠-٣٠١، والشيرازيات ٢٦٠، ٤٠٦، والإغفال (٤١١/٢)
وَرُسِمَتْ هُنَاكَ (قَلَمًا)، وانظر أثر كلامه في: الخصائص (٣٩١/٢).

إنما تأتي مع (ما) إذا كانت زائدةً لشبَّهها باللام^(١)، فهذا يدل على خُلُو (كثُر) من قوله: (كثُرما يقولن^(٢)) من فاعِلٍ لخلوها من (قلُّ ما).
ونقيضُ (الأكل): الأزم، إلا أن (الغرث) لما كان عن (الأزم) جرى مجراه، وهذا كقول أبي بكر^(٣): إنهم يُجرُونَ / ١١٣١ المسبَّبُ مُجرى السبَّبِ.

مسألة

(ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك)^(٤): (فيها) متعلقةٌ بـ (كان) إذا نصبتَ (خيراً منك)، ومتعلقةٌ بمحذوفٍ إذا كانت مستقرّاً، ويجوز أن تنصبها بـ (خيراً منك)، وأن تُقدِّم عليه لشبَّهه بالفعل، ولا يكون (ساعة) من:
أحوجَ ساعة^(٥)

متعلّقاً بغيرِ (أحوج)؛ لئلا يفصل بين الموصول وصلته^(٦)، وليس الفصلُ بـ (فيها) إذا علّقَها بـ (خير منك) بين [كان]^(٧) واسمها بقبيح؛ لأنَّ أبا الحسن قد أنشدَ في المسائل الصغير^(٨):

فإنَّ بُحبَّها أخاك مصابُّ القلبِ^(٩)

(١) أي لام جواب القسم.

(٢) الكتاب (٥١٨/٣).

(٣) لم أجده في الأصول والموجز.

(٤) المثال في: الكتاب (٥٥/١) وسيبويه يجيز تقديم (فيها) وتأخيرها إذا لم تكن مستقرّاً ويختار التأخير، وأبو علي يتبعه في: المنثورة ٢١٠، وبين العلة في: التعليقة (٩١/١) غير أنه هنا لا يختار. وانظر: شرح ابن يعيش (١١٤/٧).

(٥) قطعة من بيت تقدم التعليق عليه في (١٣٠-١) وحكي قوله هذا بالمعنى في: المصباح ٨٥٧، وإيضاح الشواهد ٥٢٩ معزواً إلى التذكرة.

(٦) يريد بالموصول (أحوج) وقال ابن يسعون في المصباح: يعني بالصلة (إلى الصون) والفصل بـ (ساعة) إذا قلنا بنصبها بوجدنا.

(٧) الأصل: ليس، وهو سهو.

(٨) كتاب المسائل الصغير مفقود.

(٩) قطعة من بيت تقدم التعليق عليه في (٧٩-١).

ورواه الكوفيون: مصاب القلب، وأظنهم هربوا من الفصل فنصبوا مخافة أن يجري مجرى: « كانت زيدا الحمى تأخذ »^(١). وأتى أبو الحسن بمسائل هناك يفصل فيها بالظرف المتعلق بالخبر.

مسألة

﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾^(٢) أي: مِنْ مَالِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، فهو مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾^(٣). فإذا كان كذلك دَلٌّ أَنَّ مَا دُونَ النَّصَابِ / ١٣١ ب بين الشريكين لا يجب فيه شيءٌ بظاهر قوله: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾.

مسألة

نظير قوله:

ونار^(٤)

في حذفه المضاف لذكره قوله: ﴿ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾^(٥)؛

(١) فرغت من التعليق عليه في (٧٩-١)

(٢) سورة التوبة: (١٠٣)

(٣) سورة النور: (٤) قال الأخفش في معانيه ٢٤٥: التقدير: اجلدوا كل واحد منهم، وبه أخذ أبو علي في:

الشعر ٢١١، والشيرازيات ٤٣٥، والحجة (٢/٢٧٣)

(٤) يشير إلى البيت:

أكل امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل ناراً

وهو من المتقارب لأبي دؤاد في: شعره ٣٩٣، والكتاب (١/٦٦) والأصمعيات ١٩١، وشرح أبيات المغني (١٩٠/٥) ونُسب مفرداً لعدي بن زيد في: ملحق ديوانه ١٩٩ نقلاً عن الكامل ٣٧٦، ١٠٠٢، وعده البغدادي سهواً من أبي العباس، وأنشده أبو علي على أن (كل) المحذوفة بمنزلة المثبتة لتقدم ذكرها وذلك في: التكملة ٥١، والحلبيات ٧٩، والبصريات ٥٢١، والشيرازيات ٢٣٥، والشعر ٤٤، ٤٣٩، ٥٢٦، والحجة (٢/٤٢٠، ٣/٢٧٤، ٦/١١١، ١٧١) وهو قول سيبويه الذي يمنع حمله على العطف على عاملين.

(٥) سورة غافر: (٣٥) قال في: الشعر ٥٢٦ إن الأخفش تأولها على الاستغناء عن تكرير كل لتقدم ذكرها، ولم أجده في: معانيه ٥٠٠، وأخذ به أبو علي هنا وفي: الشيرازيات ٢٢٩، والحجة (٦/١١١) وعبارته مفصلة فيهما، وانظر تعليق محقق كشف المشكلات ١١٧٨، وفي الأصل: قلب بالتنوين، وهو خطأ تصويبه من كتبه الأخرى.

لأن معناه: على كل قلب كل متكبر؛ لقوله: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١)، وقال: ﴿وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾^(٢)، وليس المعنى أنه يطبع على جميعه دون بعضه بدلالة الآي الأخر.

والعطف على عاملين لا يجوز^(٣)؛ لأن الحرف قد قام مقام عامل واحد. فإن قلت: ما أنكرت أن يكون قولك: (قام زيد وعمرو)، (غمرو) لم يرتفع فيه بالواو بل بـ(قام) مقدرة؛ كأنك قلت: قام عمرو؛ لأن الحرف لا يرفع؟

قيل: إنما وضعت العرب هذه الحروف مواضع الجمل والأفعال اختصاراً؛ نحو: أستثني وأستفهم^(٤)، فكما تُرفض هذه الجمل هنا فكذلك تُرفض أيضاً الأفعال، وإذا قلت: قام زيد وقام عمرو، فليس (قام) هذه الظاهرة هي (قام) تلك المقدرة التي أُقيم مقامها الحرف؛ كما أنه إذا قال: أنفي، لم يكن (أنفي) الذي قام (ما) مقامه، / ١١٣٢ ولو كانت تلك لجاز أن يوصل بها المعرفة ويوصف بها النكرة، فكنت تقول: الذي قام أخوه زيد، ونحو ذلك.

ويدل على أنه إذا قال: (قام زيد وعمرو) أنه مُرتفع بـ(قام) هذه الظاهرة قولك: (أقام زيد أم عمرو) استفهاماً منقطعاً؛ كما أنك لو قلت: (أقام زيد أم قعد عمرو) لكان استفهاماً منقطعاً، وكان لا سبيل إلى الاستفهام غير المنقطع في هذا الفعل. وكون هذا^(٥) عند النحويين والعرب استفهاماً متصلاً دلالة^(٦) على أنه لا حكم لذلك الفعل المحذوف؛ فهذا يشهد بأنه مُرتفع بالفعل الأول.

وأيضاً فلو ارتفع الثاني^(٧) بفعلٍ مقدّرٍ لوقع الاختلاف في الصفة في نحو قولك:

(١) سورة الروم: (٥٩) وفي الأصل: يؤمنون وهو تحريف.

(٢) سورة الأعراف: (١٠٠) وفي الأصل: يطبع، وهو تحريف.

(٣) سلف التعليق عليه في (١٠-ب، ٥٩-أ)

(٤) في: الإغفال (٢٩١/١) حكى أبو علي هذا المعنى عن شيخه ابن السراج.

(٥) يريد (أقام زيد أم عمرو) وأم متصلة، وما قبله جاء به على نحو الإشكال. وانظر شرح الرضي (٤٠٧/٤)

(٦) الأصل: دلالة بالفتح وهو سهو لأنه يجعل المبتدأ (كون) بلا خبر.

(٧) في الأصل: الفعل الثاني، و(الفعل) مقحم لا وجه له.

(قام زيدٌ وعمرُو) كما يقع في قولك : قام زيدٌ وقعدَ عمرو العاقلان (١). فإن لم يكن في هذه المسألة ونحوها خلافٌ بل كان ارتفاعُ الصفة في نحو هذا على الإتيان دلالةً على أنه ليس يرتفع بفعلٍ آخر، وأيضاً فكان يجب إذا قال : (إن زيدا وعمراً قائمان) أن يكون قد أعملَ (إن) مضمرةً، و(إن) لم تعمل مضمرةً في موضع.

فإذا كان الحرفُ قد أُقيم مقامَ العامل لم يَجُز العطفُ على عاملين؛ لأنه يكون الحرفُ / ١٣٢ ب رافعاً وجاراً من وجهين مختلفين في حالٍ واحدة، وهذا فاحشُ الخطأ.

ولو جاز ذلك في العطف لجاز أيضاً قبل العطف، وكان قبل العطف أجوز؛ لأن الحرفَ قائم مقامَ العامل، فلا يجوز أن يكون فيما يُقام مقامَ الأول ما لا يكون في الأصل، فإن لم يَجُز أن يكون عاملٌ رافعاً جاراً ولا جاراً ناصباً [فهذا] (٢) دلالةً على أنه لا يجوز العطفُ على عاملين، ولو جاز العطفُ على عاملين لجاز على عشرين وأكثر.

أنشدَ الجاحظُ لامَ فروة الغطفانية :

ما ماءٌ مَزَنَ أي ماءٍ تقوله تحذرَ من غُر طَوَالِ الذوائبِ (٣)

ينبغي أن يكون (تقول) بمعنى : تظن، و(أي) نصبٌ (٤) أحدُ مفعولي (ظننت)، واعتراضَ بهذه الجملة بين المبتدأ والخبر لما فيها من التشديد، وبعده : بأطيب من كذا (٥).

(١) نعتُ معمولين لعاملين مختلفين يمتنع فيه الإتيان فيرفع النعت خبراً محذوف أو يُنصب بفعل محذوف، وفسر أبو علي منع الإتيان باختلاف العاملين فإذا جرى على أحدهما لم يَجِر على الآخر. انظر: الكتاب (٦٠ / ٢) والتعليقة (٢٥٨ / ١) وشرح التسهيل (٣١٧ / ٣)

(٢) زيادة يقتضيها (إن لم يَجُز) في أول الجملة.

(٣) من الطويل وأوله خرم، وروي في المصادر بالواو والفاء. وهو لام فروة في: الحيوان (٥٤ / ٣، ١٤٢ / ٥) وخرجه محققه منسوباً لعاتكة المريّة من زهر الآداب (٢٢٨ / ١) وهو لزينة بنت فروة في: الزهرة ١٢١، ولام فروة في: ربيع الأبرار (٢٢٢ / ١)، ولعاتكة في: تاريخ دمشق (٩٥ / ٤٥) ولم أجد فيها نصب (أي). غر طوال الذوائب: يريد سُحباً طوال الأطراف.

(٤) كذا، والمعروف في مثله نصبه حالا.

(٥) يشير إلى بيت يلي الشاهد ببيتين هو:

بأطيب ممن يَقْصُر الطرفَ دونه تُقي الله واستحياء بعض العواقبِ

مسألة

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيَاشِيمَ وَقَا (١)

الْأَلِفُ عَيْنُ الْفَعْلِ (٢) وَلَيْسَتْ بَدَلًا مِنَ التَّنْوِينِ فَيَقْبُحُ؛ كَمَا ظَنُّ مَنْ ظَنُّ، وَلَا يَمْتَنِعُ
هَذَا أَيْضًا عَلَى قَوْلِ أَبِي عُثْمَانَ (٣)؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَ:

وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ (٤)

لَا تَلْحَقُ الْأَلِفُ الَّتِي هِيَ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ (٥)، فَإِذَا فَعَلَ هَذَا فِي الصَّحِيحِ فَعَلَهُ فِي
الْمَعْتَلِّ.

(١) من الرجز، وهو للعجاج في: ديوانه (٢٢٥/٢) وإصلاح المنطق ٨٤، وشرح أبياته ١٩٩، والمقتضب (٣٧٥/١) والمقاصد (١٥٢/١) والخزانة (٤٠٩/٣) والعين (٤٠٨/٨) والمخصص (٩٦/١٤، ١٣٦/١) وبلا نسبة في: أمالي المرزوقي ١٤٤، وأنشده أبو علي في: الشعر ١١٠، والشيرازيات ١٨، ١٦٣، ٦٠٧، والبغداديات ١٥٦-١٦٢، ٣٨٥، والإغفال (٣١٦/٢) والعسكرية ١٦٩-١٨٠، والبصريات ٨٩٦ والعضديات ٢٢٨، فأجاز فيه قول الأخفش بحذف المضاف إليه والتقدير: وفاها، كما أجاز فيه إجراء النصب مجرى الرفع والجر في عدم إبدال التنوين ألفاً وعليه تكون ألفه هي المنقلبة عن العين وليست للتنوين وهو ما بدأ به هنا، وعليه فلا يرى مانعاً من تنوين القافية، ويمنعه المبرد الذي حكى أبو علي رأيه في أكثر كتبه وأشار إليه هنا بعبارة (ظن من ظن)، ولكنه أخذ بقوله في الأخيرين، وسيكرره هنا في: موضعين. والعجاج يصف خمراً خالطت ريق سلمى ونفسها فطابا.

(٢) أي عين الكلمة، وأصلها: فوه ووزنها: فَعْلٌ، فالألف واوية الأصل، وهذا قول ابن كيسان في: التذييل (١٨٥/١) وسيكرره

(٣) حكى عنه في (١-٢٥) أَنَّ الْأَلِفَ بَدَلَ التَّنْوِينِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ، وانظر التخريج.

(٤) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أَطِيلُ السَّرَى

وهو للأعشى في: ديوانه ٤٠٣، وسيرة ابن هشام (٣٦٣/٣) وتفسير الطبري (٣٧٤/٣) والمبهم ١٧٣، والخزانة (٤٠٦/٤) وبلا نسبة في: التمام ١٤١، والخصائص (٩٩/٢) وأنشده أبو علي في: الشعر ١١١، والحلبيات ٥٤، والعسكرية ٢٠٠، والحجة (١٤١/١، ٣١٣/٤) والعضديات ٢٢٩ على أَنَّ تَرْكَ إِبْدَالِ الْأَلِفِ مِنَ التَّنْوِينِ لُغَةٌ عَنِ الْعَرَبِ حَكَاهَا الْأَخْفَشُ وَغَيْرُهُ، وَوَصَفَهَا فِي: الْحُجَّةِ بِعَدَمِ الْإِتْسَاعِ لِأَنَّ سَبَبِيَّهَ لَمْ يَحْكُهَا، وَظَاهَرُ عِبَارَتِهِ فِي: الْعَضَدِيَّاتِ أَنَّهَا فِي: الْبَيْتِ ضَرُورَةٌ. وسيكرر الشاهد ثانية في (١٧٨-ب) و(١٨٥-ب)

(٥) عبارة الشعر أوضح: لم يُبَدَلِ مِنَ التَّنْوِينِ الْأَلِفُ فِي النِّصْبِ.

قال أبو عمر (١): اسمُ الزرافة بالفارسية: أَشْتُرْكَا وَبَلَنُكْ (٢)، قال: (بَلَنُكْ): الضَّبُع؛ ١١٣٣/ لأنَّ الضَّبَاعَ عُرْجٌ، وكذلك الأنثى والذكور يكونُ به خُمَاع (٣).
 فا: ف(بَلَنُكْ) تفسيرُهُ على هذا بالفارسية: به خَمَع (٤)، قال (٥): والفُرسُ تُسمَّى الأشياءَ بالاشتقاقَات؛ أَشْتُرْمُرْكَ.
 [ع: يعني النعامة. و(أشتر): جَمَلٌ، و(مُرْكَ): طائر (٨)]. كما قالوا: تُرْشُ شِيرِينَ (٧).

مسألة

(ليس الطيبُ إلا المسك) (٨) حَمَلَهُ سيبويه على (ما) حيث كان الخبر مرفوعاً، ولم يَسْتَقِمَ أَنْ تَجْعَلَ فِي [ليس] (٩) ضميرَ القصة لموضع (إلا).
 وقد يجوز عندي أن يكون محمولاً على المعنى لما كان معناه: ليس الطيبُ إلا المسك. ويجوز أيضاً أن تكون (إلا) في غير موضعها ويكون في (ليس) ضمير (١٠)؛

(١) نصُّ قول أبي عمر وتعليق أبي علي يكاد يكون مأخوذاً من الحيوان (١٤٣/١) لولا أنَّ أبا عمر متوفى ٢٢٥، وما في مقدمة الحيوان (٢٦/١) يظهر أنَّ الجاحظ ألفه بعد ذلك التاريخ، فالأولى أنَّ ما فيه أفاده من أبي عمر الجرمي.

(٢) في الفارسية المعاصرة حذفت (بلنك)، وكاف (كاو) فارسية. انظر المعجم الذهبي ٧٠.

(٣) خَمَع الضبُع: كأن به عرجاً، والخُمَاع اسم ذلك الفعل.

(٤) كتب الناسخ بالهامش: "ك: المعروف أنَّ (بلنك) اسم النمر، واسم الضبُع (كفتار) بإجماع الفُرس". وفي المعجم الذهبي ١٧١ أنَّ بَلَنُكْ بالباء والكاف الفارسيّتين: فهد ونمر وضبُع وزرافة وكلُّ شيء ملون.

(٥) أبو عمر، والعبارة بنصها في: الحيوان.

(٦) بهامش الأصل بغير خط الناسخ: "اسم الطير إنما هو (مرغ)". ووجدت إبدال الغين كافاً قد وقع في: الحيوان (١٢٠، ٢٤٣/١).

(٧) عبارة: "وكما قالوا: ترش شيرين" لم يُفصل بينها وبين كلام ابن جني بدائرة أو فراغ، ولكن يُحتمل أن تكون من متن الكتاب وليس من تعليقه؛ فتكون بعد المثال الأول: اشترمرك، ويُقوِّي أنها من تنمة كلام أبي عمر أنَّ أبا علي في (١٨٧-ب) سينص على ذكر أبي عمر لها وأن معناها: حامض حلوا.

(٨) سبق التعليق عليه وتخريج قول سيبويه في المسألة في (١٣٠-ب).

(٩) الأصل: ما، وهو تحريف ساه.

(١٠) في: الحلبيات ٢٢٨: "كانه: ليس إلا الطيبُ المسك، أي: ليس إلا المرُّ إلا الطيبُ المسك".

كأنه : ليس شيءٌ إلا زيدٌ منطلقٌ، وكقوله : ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ (١)، وبيت الأعشى
كأنه : وما اغتره إلا الشيب (٢)، وإن نحن إلا نَظُنُّ ظَنًّا.
أبو ذؤيب :

تُهَالُ الْعُقَابُ أَنْ تَمُرَّ بِرَيْدِهِ وَتَرْمِي دُرُوءَ دُونَهُ بِالْأَجَادِلِ (٣)
هذا يدل على أنه أُخْرِجَ عن الصفة إلى الاسم.

مسألة

قوله :

لَعَنُ نَبَضَتْ كَفِّي وَإِنِّي لَنَابِضٌ (٤)

(١) سورة الجاثية : (٣٢) وبوافق قوله في الآية في : الحلبيات ٢٢٩، ٢٧٩، ومنع تقدير (إلا) في موضعها لقلة
الفائدة، وحكي في : البحر (٩٨ / ٥١) المنع عن المبرد، وانظر في : الخزانة (٣٤٨ / ٣) تضعيف التوجيه.
(٢) هذا توجيه لبيت من المتقارب تمامه :

أحلُّ له الشيبُ أثقاله وما اغتره الشيبُ إلا اغترارا

وهو للأعشى في : ديوانه ١٧٢، والحل ٩٥، وشرح أبيات المغني (٢٠٩ / ٥) والخزانة (٣٤٨ / ٣) وأنشده
أبو علي للأمر نفسه في : الحلبيات ٢٢٩، ٢٧٩، وقد فهم بعض من قرأ الأصل أنَّ أبا علي أخطأ في الرواية
فكتب بهامشه : "صوابه : وما اغتره الشيب إلا اغترارا". ورواية الديوان : اعتره بالعين المهملة، وهي بمعنى
اعترض لمعروفه بلا سؤال، وبالمعجمة بمعنى اتاه على غرة أي غفلة.

(٣) من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في : شرح أشعار الهذليين ١٤٢، والمعاني الكبير ٦٢، والجيم
(٤١ / ٢) وفي شرح الأشعار ١٣٨٠ فضل تخريج، وأنشد عجزه أبو علي في : الحجة (٢٦٢ / ٤) علي معني
دروء، وهو هنا على قول سيبويه (٢٠٠ / ٣) في مجيء (أجدل) اسماً في أكثر الكلام وهو المختار عنده
فيصرفه. يقول السكري : تهال : تُلزَمُ الهول، الريد : ما نتأ من الجبل، الدروء : ما شَخَصَ من الجبل كالورم
يخرج في : نحر البعير، الأجادل : الصقور واحده أجدل، يقول إذا طارت الصخور إلى هذه الدروء عجزت أن
تنالها فتسقط، فجعل سقوطها رمياً من الجبل لها.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدده :

فإنَّ أباهَا مَقْسَمٌ بِيَمِينِهِ

وهو لقيس بن جروة الطائي في : نوادر أبي زيد ٢٦٧، وشرح شواهد الإيضاح ٥٧٥، وإيضاح شواهد
الإيضاح ٨٤٩، وبلا نسبة في : المخصص (١٦ / ٨) وأنشده في : الإغفال (٤٠٨ / ١) على ذكر اللام الموطئة
مع لام جواب القسم، وأنشده في : الحلبيات ١٤٨ على الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، كقوله هنا.
النبض : جرُّ وتر القوس ثم إرساله من غير شيء ليرن.

فيه اعتراض لقوله :

ثُمَّ رَأَيْتُ (١)

١٣٣ / ب وحذف مضاف ؛ أي : وإن كفي كُنابضة .

مسألة

[ع (٢) : ألقى علينا أبو علي :

وإِلَّا النُّعَامَ وَحَفَّائَهُ وَطَغِيًّا مَعَ اللَّهَقِ النَّاشِطِ (٣)

فقلتُ له : (طَغِيًّا) هذه صفةٌ بمنزلة (خَزِيًّا) و (صَدِيًّا) (٤) ، ولا تكونُ اسماً ؛ لأنه كان يلزم فيها الواو كـ (فتوى) و (شروى) (٥) ، فقال : ليست صفة ؛ لأنه اسمٌ للبقرة الصغيرة ، وإنما هي اسمٌ شذٌّ عن الواو فخرجَ على أصله بالياء ، وليس يمتنعُ عندي أنا أن يكون في

(١) مطلع بيت يلي السابق ، وهو بتمامه :

ثم رآني لا كونن ذبيحةً وقد كثرت بين الأعم المضائضُ

وهو في المصادر السابقة ، وأنشده أبو علي أيضاً في التكملة على استعمال ذبيحة لما لم يُذبح . وقد رويت (الأعم) بفتح العين بمعنى الأكثر وبضمها بمعنى الأعمام ، كما أجاز ابن بري في لام (لا كونن) الفتح والكسر وكلام أبي علي هنا على الفتح جواباً للقسم ، وروى : ثم رماني ، وهما واحد في الاستشهاد . والمضائض جمع مضيض وهو حرقة الجرح والمه .

(٢) جعل البغدادي في حاشية على شرح قصيدة بانت سعاد (٤١٢ / ٢) القائل هو جامع التذكرة أبو الطيب القصري ، ولكن ابن سيده في : المخصص (٣٧ / ٨ ، ١٥ / ١٨٣) ذكر أن ابن جني روى البيت وقول الأصمعي فيه ، وانظر المقدمة .

(٣) من المتقارب ، وهو لأسامة بن الحارث الهذلي في : شرح أشعار الهذليين ١٢٩٠ ، وتخرجه ١٥١٩ ، والحلل ٣٧٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ٣٥٤ ، وإيضاح الشواهد ٥٣٢ ، وحاشية البغدادي ، ونُسب لتأبط شراً في : الجيم (٢٠٣ / ١) وأنشده أبو علي في : التكملة ٩٨ على اختلاف الأصمعي وثعلب في : طغيا . الحفان : فراخ النعام واحده حفانة ، طغيا : الصغير من البقر ، اللهق الأبيض منه ، الناشط الذي يخرج من موضع إلى آخر لا يستقر ، والأبيات السابقة للشاهد في وصف طريق شديد الحر ، و (إلا) هي إن الشرطية و (لا) ، وفعل الشرط وجوابه محذوفان والتقدير : وإلا تصح جنادبه كان الذي يصيح من شدة الحر النعام وحفانها .

(٤) من خزي أي ذل ، وصدي أي عطش ، ومثل بهما سيبويه (٤ / ٢٦٤ ، ٣٨٩) على الصفات التي لا تُقلب يأؤها وأوا في فعلى .

(٥) الشروى : المثل ، وهي مع فتوى من أمثلة سيبويه لفعلى التي تُقلب يأؤها وأوا إذا كانت أسماءً وذكرها أيضاً فيما لا ينصرف . الكتاب (٣ / ٢١٠ ، ٤ / ٢٤١ ، ٤ / ٣٨٩)

الأصل صفة نُقِلَ كـ (أَجْدَل) (١) وبابه من نحو: عبْد وصاحب.
قلتُ له: ويؤكدُ عندك أيضاً معنى الوصفية فيه أنه قرّنه بـ (الناشط)، فبقيَ من معنى (نشَطَ).

قال (٢): ورواه أحمد بن يحيى: (طغيا) بالفتح، ورؤي (٣) عن الأصمعي: (وطغيا) بالضم.

مجيء (الفتيا) (٤) و(الفتوى) مجيء ذوات الياء؛ نحو: البقوى والبقياء، والثنوى والثنيا (٥)، يدلُّ على أن (الفتيا) من ذوات الياء].

مسألة

يجوزُ أن يكون (من) في قوله: (شَمِمْتُ من داري الرِّيحانَ من الطريق) (٦) / ١١٣٤
(و) رأيتُ من منزلي البرقَ من السحاب (من) الثانية متعلقةً بمعنى الريحان والبرق؛
لرائحة الريحان واعتماد البرق؛ ففي هذا دلالةٌ على الفعل (٧). رجعت (٨).

مسألة

رَفَضُوا الجزاءَ بـ (كيف) (٩) مع أن معناه غيرُ دافعٍ له؛ كما لم يستعملوا الماضي من
(يَدَع) ولا المصدرَ وإن كان القياسُ لا يمنع منه.

(١) انظر التعليق عليه في بيت أبي ذؤيب في (١٣٣-١) وسيأتي له في (١٤٤-١) كلام في الصفة المنقولة كعبد وصاحب.

(٢) روايتنا ضم (طغيا) وفتحها في التكملة وأكثر المصادر السالفة.

(٣) عبارة: "طغيا بالفتح ورؤي" كتبها الناسخ بهامش الأصل.

(٤) قوله هنا شبيه بمقالته في: المنصف (١٥٨/٢)

(٥) الثنيا والثنوى: من الجزور الرأس والقوائم وكل ما استثنيته.

(٦) المثال والذي يليه من أصول ابن السراج (٤١٢/١) والمذكور هو قوله فيهما وحكاه أبو علي في: التعليقة (٢٤٨/٤)

(٧) عبارة ابن السراج: "ولمّا جاز هذا لأنّ للمفعول حصة من الفعل كما للفاعل".

(٨) لعله من أبي علي يفيد أنه رجع عن هذا القول، أو أن المسألة من ابن جني، ثم رجع إلى نص أبي علي.

(٩) حكى في (٥٧-ب) تعليل منع الجزاء بها وهو قول البصريين، وانظر التعليق على ذلك.

ومثله في أن (١) لم يجاز به (كم) و(أيان)؛ ألا ترى أن (أيان) ك(متى) و(كم) في استفهام بمنزلة (كيف) و(أين). ولو جُوزيَ بـ(كيف) لكان جائزاً والمعنى عليه، وعلى هذا يدل كلامُ سيبويه (٢).

ولو جُوزيَ به لم يكن الجزاءُ مؤدياً إلى تخصيصٍ فيها، ألا ترى أن لفظه لفظُ الإبهام. وإذا كان اللفظُ لفظَ الإبهام لم يَصِرْ فيه تخصيصٌ، وإن قصدَ قاصداً إلى التخصيص؛ ألا ترى أن المعنى الموجبَ فيه للإبهام وتضمنه معنى الحرف قائمٌ فيه في جميع أحواله. فلو جاز ارتفاعُ ذلك عنه لجاز أن يزول بناؤها عنها، وكما أن (رجلاً) لفظه لفظُ الإبهام والتنكير. وإن قصدَ به قاصداً إلى التخصيص ولفظ واحدٍ بعينه. لم يَصِرْ مخصصاً، فكذلك (كيف). وإن جاز أن يصير مخصصاً؛ نحو: (رجُل) بالقصد لجاز أن يوصفَ بالمعرفة للقصد به المعرفة، وهذا / ١٣٤ ب بينُ الفساد، ولا يكون كذلك إلا أن يُجعل لقباً لواحدٍ بعينه.

وإذا لم يَصِحَّ الجزاءُ موضعَ (كيف) مِن قولنا: (كيف تخرجُ أخرج) لا يكون العامل فيه الفعل الأول؛ لأنه إن كان الأولُ بقي الثاني منقطعاً منه، وليس المرادُ كذلك، إنما المعنى: على أيِّ حالٍ خرجت أخرج، فهو لذلك متعلقٌ بالفعل الثاني، فلا يجوز إذن [أن] (٣) يعمل فيه الأول. فإذا كان كذلك كان متصلاً به على جهة الصفة، وإذا كان على الصفة لم يجز أن يكون (كيف) استفهاماً في هذا الموضع؛ لأنَّ المستفهمَ به من هذا القبيل لا يوصف.

فإن قلت: فإن لفظه لفظُ الاستفهام، فلا بأس بذلك؛ ألا ترى أن من الأسماء ما لفظه لفظُ الاستفهام ومعناه الخبر؛ كقولك: ما أبالي أقام أم قعد (٤)، ونظيرُ هذا قولهم: «ما

(١) الأصل: إن بكسر الهمزة، وهو تصحيف وصوابه من المقاصد الشافية (١٠٩/٦) والمعنى: ومثله في عدم المجازة به...

(٢) الكتاب (٦٠/٣) يحكي قول الخليل: "وليست من حروف الجزاء ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها على أي حال تكن أكن".

(٣) يقتضيها السياق.

(٤) الكتاب (١٨٠-١٨٦) والمنثورة ١٩٩، والتعليقة (٢٧٩/٢) وسر الصناعة ١١٨

تدوم لي أدوم لك» (١) في أن (ما تدوم) معمولُ الفعل الثاني؛ وإن اختلفا في أن الفعل هنا صلة، ومع (كيف) [غير] (٢) صلة.

ونظيره أيضاً (كم) لم يمنع استعمالهم إياها استفهاماً من أن استعملوها خبراً. ومثله أيضاً (أي) في نحو: (مررتُ برجلٍ أي رجلٍ) (٣) في أنه استعمل غير استفهام، وكذلك قوله:

والدهرُ أيتما حال (٤)

فإن / ١٣٥ قلت: إن (كم) في الخبر - وإن كان معناه الخبر - فإن لفظه لفظ الاستفهام. فإن كلا التقديرين [المقدّرین] (٥) في (كم) غير ممتنع من (كيف).
فإن قيل: إن (كيف) قد جرى مجرى الظروف وتضمن الضمير، وعمل في الحال والظرف فعمل عمل الفعل، فهلاً امتنع من الصفة كما لا يوصف الظرف إذا صار صلة للموصول، وكما لا يوصف اسم الفاعل ويعمل؟

قيل: وصفه على المعنى؛ ألا ترى أن معنى (كيف تخرجُ أخرجُ): على أي حال تخرجُها أخرجُ، فتجري الفعل صفةً، فكذلك إذا وضعت (كيف) هذا الموضع حملت الصفة على الموضع؛ كقولنا: مررتُ بزيدٍ القائم أبواه لا القاعدین (٦)؛ ألا ترى إلى خلو

(١) الكتاب (١٠٢/٣) والجنى الداني ٩٦، والبحر (١٣٠/١) والافني (١٥٣/٣)

(٢) زيادة يتم بها الكلام، وسيبويه يقرر أن الفعل صلة لما.

(٣) (أي) نعت للنكرة. الكتاب (٤٢٢/١) والمقتضب (٢٩٤/٤) والأصول (٢٨/٢) والخصائص (٢٧٢/٣، ١٨٦، ١٨١/٢)

(٤) قطعة بيت من البسيط، وهو بتمامه:

حتى كان لم يكن إلا تذكره الدهرُ أيتما حال دهايرُ

وهو لحريث بن جبلة العذري في: المعمرون ٥٢، وشرح أبيات سيبويه (٣٣٤/١) وخطاه الغندجاني ونسبه إلى جبلة بن الحويرث العذري في: الفرحة ٨٦، وهو بلا نسبة في: الكتاب (٢٤٩/١) ومجالس ثعلب ٢٢١، والخصائص (١٨١، ١٧٣/٢) والقالبي (١٨٢/٢) والسمط ٨٠٠ وفي هامشه الاختلاف في: نسبته وهو في: شرح الصفار (٢٠٧/١) معجم الأدباء ١٥٨٢، وأنشده أبو علي في: الحجة (٢٢١/٦) على إخراج (أي) من الاستفهام ونصبها على الظرفية بتقدير: الدهر دهاير كل حال، وهو قول سيبويه. ومعنى البيت: الإنسان قصير العمر وما مضى من عمره إذا مات كأنه لم يوجد.

(٥) الأصل: المقدر، وهو سهو.

(٦) سبق التعليق عليه وتخريجه في: (١-١٠٧)

هذه الصفة من ضمير الموصوف . فكذلك ذلك يجري صفةً على (كيف) لفظاً ويكون صفةً لما ذكرناه معنى .

فإن قلت : هلاً جعلتَ الفعلَ بعدَ (كيف) صلةً له (ما) ، قيل : هو (كم) أشبهُ لاشتراكهما في الإبهام ، وأن (كم) لم يُوصَل قطّ كما وُصِلتَ (ما) ؛ على أن الموصولات لا تأتي بهذه الإشاعة ؛ ألا ترى أن (مَنْ) لذوي العلم و (ما) يكون من الأجناس . و (كيف) لا تخصّ حالاً دون حال ، ولا واحداً دون جمع ، فهو (كم) لذلك أشبهُ .
الكُميت :

١٣٥ / ب وكان الأباطحُ مثلَ الإرينَ وشُبّهَ بالحفوةِ المنقلُ (١)

أي : شُبّهَ لبسةُ المنقلِ بالحفوة ، وأكثرُ ما يجيء من هذا النحو (٢) ما كان حذفه من جهةٍ لامه ، وهذا محذوفُ الفاء .

مسألة

﴿ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسَبًا ﴾ (٣) (الجنة) هنا الملائكة لا غير ؛ وذلك لما كانوا يدعونه من أنهم بنات ، قال سبحانه : ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ (٤) ، ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ﴾ (٥) .

و (المجنون) مأخوذٌ من العينِ دون الحَدَثِ كـ (مرؤوس) ، ونحو ذلك .

(١) من المتقارب ، وهو للكُميت في : شعره (٣٤٤/١) وتخريجه (٤٦١/١) وزد عليه العين (١٦٣/٥) وغريب أبي عبيد (٨٢/٥) وفي الأخير : الإرين : واحدتها إرة وهي الحفرة يوقد فيها النار للخبزة أو غيرها ، وإنما وصف شدة الحر يعني أنه يصيب صاحب الخف ما يصيب الحافي من الرمضاء . الأبطح : المسيل فيه دقاق الحصى ، المنقل : الخف . وانظر تفسيراً آخر في التاج (نقل) ، وقد ورد في المنقل رواية ضم الميم والفتح ، وهي في الأصل في الموضعين : المنعل ، وهو تحريف صوبته من المصادر .

(٢) يريد (إرة) مفرد إرين في البيت ، وأبو علي يذهب في : الشعر ١٧٢ إلى أنه محذوف الفاء كعدة ، وفي الكلمة أقوال أخرى انظرها في : الخصائص (٣٠٧/٣، ٩١/٢) والتاج (أرى) .

(٣) سورة الصافات : (١٥٨) وأخذ أبو علي فيها بقول الفراء وجماعة من المفسرين . انظر معاني الفراء (٣٩٤/٢) ومعاني النحاس (٦٥/٦) والطبري (٥٣٥/١٠) .

(٤) سورة الصافات : (١٥٣) .

(٥) سورة الزخرف : (١٧) .

(الشهادة) قد تَقَعَ على الخَبَر الذي يَجري مَجري الاعتقادات، وما لا يُقام عند الحُكَّام؛ يدلُّ على ذلك قوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَنَّكْتُبُ شَهَادَتَهُمْ﴾ (١)، ويُسمَّى هذا القولُ منهم شهادةً كما ترى.

سأل سائلٌ فقال: هل يجوز: (هذا زيدٌ يومَ الجمعة)؟ وذلك لا يجوز. وإن كان معناه: أُشيرُ يومَ الجمعة. وذلك أن هذا المعنى المَعْمَلُ عَمَلُ الفعل لم يَعْمَلْ إِلَّا فيما كان متعلِّقاً بـ(زيد)؛ كقولنا: هذا زيدٌ قائماً، فأعمَلُوهُ في (قائم) وهو متعلِّقٌ بـ(زيد) / ١١٣٦ فيجب على هذا أن يَعْمَلْ في (يوم الجمعة) وهو متعلِّقٌ بـ(زيد)، وذا لا يجوز لأنَّ تَعَلُّقَهُ به لا يُفيد.

وليس القياسُ أن تَعْمَلَ معاني الفعل؛ لأنَّ القياسَ كان أن يَعْمَلَ الفعلُ نفسه لا معناه؛ ألا تَراهم رَفَضُوا نحو: لله دَرُهُ (٢)، فإذا كان كذلك لم يَعْمَلْ إِلَّا فيما أعمَلُوهُ فيه، ولم يُقَسَّ عليه غيره.

مثلُ التعجبِ في أن لَفْظَهُ يدلُّ على معنى لا يدلُّ عليه غيرُ ذلك اللفظِ قولُهم: ما تَأْتِينِي فتُحدِّثُنِي (٣)؛ أي: لا يكون إتيانٌ فحديثٌ، فلو قلت: ما يكون إتيانٌ فحديثٌ، لم يدلَّ على ما يدلُّ عليه (ما تَأْتِينِي فتُحدِّثُنِي)، فكذلك التعجبُ لو قلتَ بَدَلَ (ما أحسنَ زيداً) (٤): شيءٌ أحسنَ زيداً، أو ما يَقُومُ مقامه، لم يجز ذلك.

(١) سورة الزخرف: (١٩) وقرأ (سَنَكْتُبُ شَهَادَتَهُمْ) بالنون ابن عباس وزيد وأبو جعفر وغيرهم. معاني الزجاج (٤٠٧/٤) ومعجم الخطيب (٣٦١/٨) وفي: الحجة (١٤٦/٦) حمل أبو علي الآية على معنى الحضور، وهو أحد ضربين ذكرهما للشهادة.

(٢) الكتاب (١٩٤/١) وذكر أبو علي في: الشعر ٢٤٩، والحلبيات ١٩٣، والإغفال (٤٠/١) والحجة (٣٩٨، ٢١٥/٤) والشيرازيات ٢٢٤ أن سيبويه ذهب إلى أن المصدر (در) بكثرة الاستعمال أزيل عنه معنى الفعل فلم يَعْمَلَ عمله وصار بمنزلة الاسم.

(٣) ذكره في: الإيضاح ٣٢٢، وهو في: الكتاب (٢٨/٣) والمقتضب (١٥، ١٣/٢) والأصول (١٥٣/٢) وسر الصناعة ٢٧٢

(٤) ذكره في: الإيضاح ١٣١، والتعليقة (١٠٩/١) وقرَّر في: الحلبيات ١٨٩ الفرق بينه وبين المثال بعده، وسبقه إلى ذلك المبرد في المحكي عنه في: مجالس العلماء ١٦٦، والتقدير المذكور هنا حكاه سيبويه (٧٢/١) عن الخليل ونص على أنه تمثيل ولم يُتكلم به.

مسألة

لا يكون اللام في (سقياً لك) (١) صفةً لـ (سقياً)؛ لأنه قد قام مقام الفعل؛ كما لا توصف الظروف إذا وقعت مواقع الأفعال في الصلوات، وكما لا يوصف اسم الفاعل إذا أعمل، ولا يصغر أيضاً، و(رؤيد زيدا) (٢) نادر.

مسألة

قُرئ علي في بعض النسخ بخط ابن الكوفي (٣) عن أبي عثمان أنه قال: / ١٣٦ ب
إعمال الفعل الأول من الفعلين أجود من إعمال الآخر (٤)؛ لأنه أشد احتواءً لما يُراد من
المعنى.

ولم يحك ذلك عنه أبو العباس (٥) فيما علمت، ولا سمعته من أصحابنا، وأحسبه
قد نص على ذلك في كتاب الإخبار (٦).

قال:

ولم أرَ مثلها نظراً وجيداً ولا أم الغزال ولا الغزالا (٧)

-
- (١) في: الشعرا ٢١ والمنثورة ١١٥ والشيرازيات ٢٩١ والتعليقة (١/ ١٩٦) ذكر أبو علي نيابة سقياً عن فعله وأن اللام للتبيين، وهو في: الكتاب (١/ ٣١١، ٣١٨، ٣٩٤) والمقتضب (٣/ ٢٦٧) والأصول (٢/ ٢٥٢).
- (٢) المثال في: الكتاب (١/ ٢٤٣، ٢٤١) والمقتضب (٣/ ٢٧٧، ٢٠٨) والأصول (١/ ١٣٠) وذكر أبو علي رؤيد اسم فعل في: الإيضاح ١٨٩، والمضديات ٢٧٩، والعسكرية ١١١.
- (٣) علي بن محمد بن عبيد الأسدي من أسد قريش، المعروف بابن الكوفي، صاحب ثعلب وصاحب الخط المعروف بالصحة وإتقان الضبط (٢٥٤-٣٤٨). معجم الأدباء ١٨٦٦.
- (٤) إعمال الأول من المتنازعين قول الكوفيين، ولم أجد من ضم إليهم المازني. انظر: المقتضب (٤/ ٧٢) وشرح السيرافي (٣/ ٧٨) والإنصاف ٨٢، والتبيين ٢٥٢.
- (٥) الأرجح أن يكون المبرد لأنه أشهر من ينقل آراء شيخه أبي عثمان ولعله يريد ثعلباً لأنه طريق ابن الكوفي إلى أبي عثمان.
- (٦) مفقود، وذكره أبو علي في: البصريات ٤٨٦، أفدته من نحو المازني ١٤.
- (٧) من الوافر، وهو لذي الرمة في: ديوانه ١٥٢٢ والكامل ٩٥٠، وقال الأصمعي في الوحوش ٥٣: الغزال الصغير.

مسألة

إِنْ قِيلَ: إِذَا قُلْتُمْ فِي قَوْلِهِ:

أَبْيَضَهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاخٌ (١)

إنه لما تمَّ بالإضافة نصب (٢)، وكانت الإضافة في نحو هذا إما من باب (أفضل القوم) أو من باب (الحسن الوجه) (٣)، ولم يكن (أبيضهم) من باب (أفضل القوم)؛ لأنَّ القوم ليسوا بيضاً، ولا من باب (الحسن الوجه)؛ لأنَّ القوم ليسوا فاعلين في المعنى للبياض كفعل الوجه للحسن، وكيف القول في ذلك؟

فالجواب: أنه جاءت الإضافة هنا لفظاً مجيء ما ينتصب ما بعده من الإضافة؛ كما أن قوله:

وَلَا مُسْتَنَكِرٌ أَنْ تُعْقَرَ (٤)

في موضع (عقرها)، فأجرى (العقر) حيث كان مضافاً إلى مؤنث مجرى ما يكون مؤنثاً؛ كـ (ذهبت بعض أصابعه) (٥) و﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ (٦).

(١) بعض بيت من البسيط، وتماه:

إِنْ قُلْتَ نَصْرٌ فَنَصْرٌ كَانَ شَرُّ فَنِي قَدْماً وَأَبْيَضَهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاخٌ

وللصدر روايات أخرى، وهو لطرفة بن العبد في: صلة ديوانه ١٤٧، والحلل ١٣٦، والخزانة (٢٣٩/٨) وبلا نسبة في: معاني الفراء (١٢٨/٢) والإنصاف ١٤٩، وتبيين العكبري ٢٩٣، وتبيان الطوسي (٥١٥/٦) ونقل البغدادي عن الكلبي أنه شعر منحول، وانظر تخريج الديوان ٢٣٤، وأنشده أبو علي في: العضديات ١٦٥، والبيت في الخلاف في جواز التفضيل من البياض والسواد، فيحمله البصريون على أنه ليس تفضيلاً متبوعاً بمن وإنما هو صفة بمعنى مُبْيَضُّهُمْ، والإشكال هنا قائم على هذا التوجيه، في حين أن أبا علي في العضديات أجاز حمله على أفعال التفضيل بتقدير حذف الزائد من فعله، وانظر: الأصول (١٠٣/١)

(٢) أي انتصب تمييزاً، وانظر معنى التمام في التعليق السالف في (٧٧-ب)

(٣) أي صفة مشبهة باسم الفاعل وليست أفعال تفضيل.

(٤) فرغت منه في (١٧-ب) وانظر فيه تصويب ما في الأصل: مستنكراً بالنصب.

(٥) قول للعرب جاز فيه التانيث لإضافة الفاعل إلى مؤنث هو بعضه. انظر: الكتاب (٥١/١) والكمال ٦٦٨، والأصول (٤٧٧/٣) والحلبيات ١٨٩

(٦) سورة يوسف: (١٠) وقرأ بالناء الحسن ومجاهد وقتادة وسليم عن حمزة وغيرهم. الكتاب (٥١/١) ومعاني الزجاج (٩٤/٣) والتكملة ٧٣، ومعجم الخطيب (١٨٨/٤)

/ ١١٣٧ قال قُطْرِب: خَلَقْتُ الشَّيْءَ: قَدَرْتُهُ (١)، وَحَكَّى ذَلِكَ رَوَايَةً عَنْهُمْ،
وَاسْتَشْهَدَ ببيت زهير (٢).

قال أبو العباس: فقال بعض مَنْ أَنْكَرَ هَذَا: لَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ (٣). فَمِنْ الْخَطَأِ فِي ذَلِكَ الظَّاهِرِ رَدُّهُ السَّمَاعَ وَالرَّوَايَةَ بِالْإِسْتِدْلَالِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ﴾ لَا يَدُلُّ أَنَّ (خَلَقَ) غَيْرُ (قَدَر) لِقَوْلِهِ: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَرْتُ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَرْتُ﴾ (٤) وَلَمْ يَوْجِبْ تَكْرِيرُهُ أَنْ يَكُونَ (قَدَر) الْأَوَّلُ غَيْرَ الْآخِرِ، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ لَا يَمْنَعُ قَوْلُهُ (قَدَرَهُ) أَنْ يَكُونَ (خَلَقَ) بِمَعْنَاهُ، وَحَسُنَ التَّكْرِيرُ هُنَا لِأَنَّ الثَّنَوِيَّةَ (٥) وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ قَدْ قَالُوا فِي الْحَيَةِ وَالْعَقْرَبِ وَنَحْوَهُمَا وَالْخَلْقِ الْمُسْتَبْشَعَةِ: إِنَّهَا مِنْ خَلْقِ أَهْرَمَزَ وَالظُّلْمَةِ، فَكُرِّرَ ذَلِكَ لئَلَّا يَذْهَبَ ظَانٌّ إِلَى مِثْلِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الثَّنَوِيَّةُ وَنَحْوُهُمْ.

وقال سبحانه: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿نُشُورًا﴾ (٦)؛ أَلَا تَرَى أَنَّ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا﴾ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُمْ يُخْلَقُونَ حَتَّى لَوْ لَمْ يَقُلْ ذَاكَ لَعُرِفَ مِنْ فَحْوَى الْكَلَامِ،

(١) لم أجده عن قطرب، غير أنه جاء عن الأصمعي وأبي عبيد والجاحظ والمبرد وابن قتيبة وغيرهم. انظر ما تقدم
وغريب أبي عبيد (٢٤٠/٥) والبيان والتبيين (٣٠٩/٢) والحيوان (٣٨٣/٣) والكامل ١٠٠٩، واشتقاق
الزجاجي ١٦٦، وشرح أبيات سيبويه (٢٢٧/٢) ورووا عن الحجاج استعماله بهذا المعنى.
(٢) يريد قول زهير بن أبي سلمى:

ولانت تفري ما خلقت وبعد حض القوم يخلق ثم لا يفري

وهو في: شرح ديوانه ٩٦، والكتاب (١٨٥/٤) وأضداد الأصمعي ٥٥، والمعاني الكبير ٣٢٦، ٥٣٩، وتأويل
المشكل ٥٠٧، وأضداد أبي الطيب ٣٥٢، والمثلث لابن السيد (١/٤٩٢، ٥١٢) وغيرها كثير، وأنشده
أبو علي كثيراً ومنه الشيرازيات ١٧٢، والحجة (١/٤٠٥، ٨٣/٢) والبغداديات ٥٠٦ والإغفال (٣٥٩/٢)
والتكملة ٢٣ وكلها لمقالة سيبويه بجواز الحذف في (لا يفري) بإنشاده موقوفاً.

(٣) سورة الفرقان: (٢)

(٤) سورة المدثر: (١٩-٢٠)

(٥) فرقة تقول بائنانية الإله ومنهم المجوس القائلون بأن يزدان هو فاعل الخير وأهرمن فاعل الشر. كشف
الاصطلاحات ١٧٩

(٦) سورة الفرقان: (٣) وتماها: "وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا". وفي الأصل محرفة: وَلَا يَسْتَطِيعُونَ
لأنفسهم نفعا.

وإذا قيل: ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ عَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ مَوْتاً / ١٣٧ ب على حد ما يُمِيت القديم، ولا حياة ولا نشوراً على وجه، فحَسُنَ تَكَرُّرُ ذَلِكَ لاعتقادهم في تلك الآلهة أنها بمنزلة مَنْ يَفْعَلُ هذه الأشياء؛ لِيُخْرِجَ ذَلِكَ مِنْ اعتقادهم.

فأما قولهم: اختلقت الشيء، واختصاصُ الافتعال من (خَلَقَ) بالكذب فليس بمانع أن يكون (خَلَقَ) بمعنى: قَدَّرَ (١)، وقد تَخْتَصُّ بعضُ المثلِّ بمعنى فلا يخالف ذلك أصل ما كان لها، وأيضاً فإنَّ معنى (اختلقت الشيء) : قَدَّرْتُهُ على خلاف الحق وما هو عليه، فالتقديرُ إذن موجودٌ فيه، واستغني بالاختلاق أن يُذَكَّرَ معه التقدير؛ كما يقولون: (هذا شِعْرٌ مصنوعٌ) إذا قيل فنَحَلَهُ [إنساناً] (٢) لم يَقُلْهُ، فاختصَّ هذا بأن قيل له : مصنوع، وإن كان الآخرُ المنسوبُ إلى قائله أيضاً مصنوعاً، ويُقَوِّي ذلك قولُ الله سبحانه: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾ (٣)؛ و(الخرص) في المعنى: التقدير والحزر، فمعناه هنا أنه قَدَّرَ الحديثَ على مُرادِهِ، كذلك (اختَلَقَ).

ومثله (تَمَنَّى الشيء) إنما هو قَدَّرْتُهُ، وقيل لابن دأب (٤) في خبرٍ رواه: أهذا شيءٌ رويته أم تمنَّيته؟ ف(الخلق) و(الخرص) و(التمني) في استعماله في الكذب متقاربة المعنى.

وقالوا: (قلتُ قولاً)، وقالوا: (تقولُ كذا)، فاختصَّ (تقولُ) ما كان غيرَ حقٍّ ولم يُخْرِجْهُ / ١٣٨ ذلك من أن يكون من معنى القول، فكذلك لا يُخْرِجُ (الاختلاق) لاختصاصه بالكذب من معنى (خَلَقَ) أي: قَدَّرَ.

وقد قال سيبويه (٥): شَوَيْتُ: انضَجْتُ، واشتويتُ: اتخذتُ شِواءً، وحَبَسْتُهُ بمنزلة:

(١) في هامش الأصل بخط الناسخ: ك: خلق واختلق بمعنى واحد في القرآن؛ قال: ((إن هذا إلا اختلاق))، وقال: ((وتَخْلُقُونَ إِفْكَاً)). وهما من سورتي ص: (٧) والعنكبوت: (١٧)

(٢) الأصل: إنساناً بالرفع.

(٣) سورة الذاريات: (١٠)

(٤) عيسى بن يزيد بن دأب الليثي الراوية النسابة، وكان يُضَعَّفُ في روايته (ت ١٧١). معجم الأدباء ٢١٤٤،

وخبره في: أمالي الزجاجي ٦٩، وأخباره ص ١٩، والتهذيب (١٥ / ٥٣٤) واللسان (مني) ونُسب الخبر إلى

عبد الرحمن بن دأب في: تكملة الصاغانى وعنه في: التاج (دأب)

(٥) الكتاب (٤ / ٧٣-٧٤)

ضَبَطْتُهُ، واحْتَبَسْتُهُ: اتخذته حَبِيساً.

فقد يكون (اختلقتُ): اتخذته مقدراً على جهة الكذب، واختص بهذا كما اختص (مصنوع) بالانتحال.

فا: فأمّا (احتمَلْتُ) و(حَمَلْتُ) فالمعنى فيه واحد؛ وذلك أنه ليس يريد ب(احتمَلْتُهُ): اتخذته حملاً، وقد أنشد الأصمعي:

واحْتَمَلَ اليُثْمَ فُريخُ الثُّمَرَةِ
ونَشَرَ اليُسْرُوعُ بُرْدِي حَبَرَةً (١)

فقلوه - إذا -: «إذا كان الماء قُلْتَيْنِ لم يَحْمِلْ خَبثاً» (٢)؛ أي: ضعف فلم يضطلع بحمله.

مسألة

قوله: ﴿وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئاً﴾ (٣) أي: شيئاً مُعتدّاً به، فحذف الصفة وإن كانت لما يأتي للإيضاح؛ لأنه لا يريد النفي البتة، وإنما أراد نفي الاعتداد به؛ ألا تراك تقول لما لا ترتضي: ليس هذا بشيء، وقد قال سيبويه (٤): إنك ولا شيئاً سواء، ولا يجوز أن يريد به نفي المعدوم؛ لأنه قد سوى بينه وبين المخاطب الموجود، وإنما استويًا ١٣٨ ب في ترك الاعتداد بهما، وكذلك (ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعَبَّأ به) (٥).

(١) من الرجز، وتقدم التعليق على الأول في (١٠٠-ب) والثاني بلا نسبة أيضاً مع آخرين في: المخصص (١٢١/٨) والحجة (١٤٦/٥)، واليسروع دويبة ملونة يقال إنه يسليخ فيصير فراشة، وإليه رمى الراجز، وبرداه أي جناحاه.

(٢) سلف التعليق على الحديث في (١٠٠-ب) وقوله في الموضعين واحد.

(٣) سورة مريم: (٩) وذكر ابن المنير في هامش الكشاف (٧/٣) أن المعتزلة يرون المعدوم الممكن شيئاً، وعليه يكون أبو علي هنا قدر الصفة لتصحيح هذا المحكي عنهم، وكرره في: الحجة (١٧٧/٤)، ووجدت الزجاج في: معانيه (٣٢١/٣) والنحاس في: معانيه (٣١٣/٤) قدراً صفة (موجود) لشيء في الآية. وانظر ما حكاه التفتازاني في: شرح المقاصد (٨٥/١) عن بعض المعتزلة.

(٤) الكتاب (٣٠٣/٢).

(٥) الكتاب (٣١٦/٢٢) والمقتضب (٤٢١/٤) والاصول (٢٩٧/١) وشرحها أبو علي في: التعليقة (٥٠/٢) والمنثورة ٥٩.

مسألة

إِنْ قُلْتَ فِي قَوْلِ أَبِي عُمَرَ (١): (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا): مَا يُنْكَرُ مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ لِمَا حَكَاهُ أَبُو عَثْمَانَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَا خَيْرَ اللَّبَنِ لِلْمَرِيضِ) (٢) فَلَمْ تَدْخُلِ الْهَمْزَةُ هُنَا، فَكَذَلِكَ لَا يَدْخُلُهَا فِي (كَانَ) فِي الْمَسْأَلَةِ؟

قِيلَ: جَازَ (خَيْرَ) هُنَا كَمَا جَازَ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا: هَذَا خَيْرٌ مِنْهُ، وَهَذَا شَرٌّ مِنْهُ؛ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فِي (خَيْرٍ مِنْكَ) (أَفْعَلُ) أَنَّ مَعْنَاهُ مَوْجُودٌ فِيهِ (٣).

فَإِنْ قِيلَ: هَلَا لَمْ تَصْرِفْ لَمَّا أُرِدَتْ الْهَمْزَةُ فَتَرَكْتَ الصَّرْفَ، وَالصَّرْفُ لِلْفِظِ؟ أَلَا تَرَاهُمْ صَرَفُوا (زُهَيْرًا) وَ(سُوَيْدًا) لِزَوَالِ لَفْظِ (أَزْهَرَ) وَ(أَسْوَدَ)، وَمِثْلُهُ (ذَكْلِيلُ) (٤). فَكَذَلِكَ (مَا خَيْرَ اللَّبَنِ لِلْمَرِيضِ) حُذِفَ مِنْهُ الْهَمْزَةُ؛ كَمَا حُذِفَتْ مِنْ (خَيْرٍ مِنْكَ) لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي الْمَعْنَى، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (كَانَ) فَلَا يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ (أَفْعَلُ) لَمْ يُبَيَّنْ مِنْ كَانَ الزَّمَانِيَّةُ؛ فَيَجِبُ أَنْ يُرْفَضَ فِيهِ أَيْضًا فِعْلُ التَّعَجُّبِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَجْرِي مَجْرَى صَاحِبِهِ بِدَلَالَةِ (مَا خَيْرَ اللَّبَنِ) حَمْلًا عَلَى (هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ).
يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي (خَيْرٍ) (أَفْعَلُ) قَوْلُهُمْ: (الْأَخَايِرُ)؛ وَذَلِكَ / ١١٣٩ فِي شَعْرِ جَرِيرٍ (٥).

(١) فِي: الْبَغْدَادِيَّاتِ ١٦٧ حَكَى عَنْ قَائِلٍ مِنْ مُتَقَدِّمِي أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ فِي (كَانَ) ضَمِيرًا لِمَا وَ(أَحْسَنَ زَيْدًا) خَبْرَهُ، فَرُتِّبَ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّ (كَانَ) فَعَلَ تَعَجُّبٍ وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ عَلَى (أَفْعَلُ)، ثُمَّ يَرُدُّهُ أَبُو عَلِيٍّ بِبَعْضِ مَا جَاءَ هُنَا مُخْتَارًا عَلَيْهِ قَوْلُ ابْنِ السَّرَاجِ.

(٢) كَلِمَةُ قَالَهَا أَعْرَابِيٌّ لَخْلَفِ الْأَحْمَرِ فَسَمِعَهَا أَبُو زَيْدٍ وَمَعْنَاهَا التَّعَجُّبُ، وَحَكَاهَا أَبُو عَلِيٍّ فِي: الْعُضْدِيَّاتِ ٢٦٥، وَانْظُرِ التَّهْذِيبَ (٥٥٣/٧) وَاللِّسَانَ وَالتَّاجَ (خَيْرٍ).

(٣) عَقَدَ فِي: الْعُضْدِيَّاتِ ٢٦٤ مَسْأَلَةَ لِحْذِ هَمْزَةِ خَيْرٍ وَشَرٍّ جَاءَ فِيهَا بَعْضُ مَا وَرَدَ هُنَا، وَسَيَكْرَرُهُ فِي (١٤٦-ب، ١٧٠-ب).

(٤) الْأَصْلُ: ذَلِيلٌ، وَصَوْبَتُهُ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمَذْكُورَةِ فِي التَّعْلِيقِ عَلَيْهِ فِي (٢٥-ب).

(٥) لَمْ أَجِدْ فِي شَعْرِ جَرِيرٍ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لِلْكَمِيتِ بَيْتٌ فِيهِ هَذَا اللَّفْظُ وَهُوَ:

يَا ابْنَ الْعُقَاتِلِ لِلْعَقَا (م) ثُلُ الْجَحَاجِحَةِ الْآخَايِرُ

وَهُوَ فِي: الْأَغَانِي (١٤/١٧) وَشَعْرُهُ مُحَرَّفًا (١٨٩/١) وَانْظُرِ أَبْيَاتَ أُخْرَى فِي: الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ (٦٥/٤)

وَتَارِيخِ دِمَشْقَ (٢٧٧/٩)، وَالْحَمَاسَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ (٧٢٤/١) وَمُنْتَهَى الطَّلَبِ لِابْنِ مَيْمُونٍ (٨٥/٩). وَسَيَكْرَرُ

أَبُو عَلِيٍّ ذِكْرَ اللَّفْظِ مَنْسُوبًا لَجَرِيرٍ فِي (١٤٦-ب) وَ(١٧٠-ب).

وفي قولهم: (ما خيرَ اللبَنَ للمريض) (١) ضربٌ من الإشكال؛ وهو اعتلالُ عينه (٢) مع فتحه ونصب المعرفة بعده، فيجب أن يكون فعلاً، وإذا كان فعلاً لم يخلُ أن يكون (فَعَلَ) أو (أَفْعَلَ). فلو كان (أَفْعَلَ) لَصَحَّت عينُه؛ نحو: أطول منه وأبيع منه، ولو كان (فَعَلَ) لَقَلَبَ البتة ألفاً. واحسبه لم يُقَلَّبَ لأنَّ الفعل هنا تَصَحَّحَ عينُه؛ نحو: ما أطولُه، فلو صَحَّحت هنا لجاءت مخالفةً للكُلِّ؛ لأنَّ (فَعَلَ) مما عينُه معتلة لا يَصَحِّح، فجاء به على لفظ (هو خيرٌ منك) لاجتماعهما في المعنى، وكما اجتمعَا في حذف الهمزة.

ولا يكونُ المرادُ بـ (ما خيرَ اللبَنَ) (فَعَلَ) كـ (صَيَدَ البعير) (٣) وكـ (لَيْسَ)؛ لأنه قد عُدِّي إلى (اللبَنَ)، و(فَعَلَ) في أكثرِ الأمر لا يتعدَّى. ولو كان (فَعَلَ) ثم أريدت تعديته لجاء منقولاً إلى (فَعَلَ) كـ (شَتَرَ وشَتْرَتُهُ) (٤)، وهذا الإشكال إنما هو في (ما خيرَ اللبَنَ).

فأمَّا (ما شرُّ اللبَنَ للمبطون) (٥) فمُدْغَم كـ (شَدَّ) و(مَدَّ). ولو قلت: إنَّ (خَيْرَ) أُجْرِي مُجْرَى نَقِيضِهِ (شَرُّ) لكان قولاً؛ أي في إسكانِ عينه. ولا ينبغي أن يكون (شَرُّ) في (ما شرُّ اللبَنَ للمبطون) بمنزلة (خيرَ) في سكونِ العين؛ لأنَّ المعنى الذي ذكرناه في (خيرَ) أنه لو صُحِّحَ لَخَرَجَ مِنْ أن يكون / ١٣٩ ب له نظيرٌ في كلامهم غيرُ موجود؛ ألا تَرى أنَّ (فَعَلَ) مِنْ هذا الباب يُدْغَم؛ نحو: رَدَّ ومَدَّ.

فإن قال قائل: اجعله بمنزلة نظيره (خيرَ)، لم يستقم لأنَّ ذلك المعنى غيرُ موجود فيه.

(١) أعلى (للمريض) علامة التمريض، ولم اجد لها وجهاً إذ العبارة تكررت فيما سبق ولا جديد فيها هنا.

(٢) كتب الناسخ أعلى (اعتلال عينه): كـ صح.، أي كذا بالأصل وهو صحيح.

(٣) أصيب بداء في رأسه فيسمو به ولا يقدر معه أن يلوي عنقه. اللسان

(٤) الشُّتْر الانقطاع، وفي العين انقلاب الجفن وانشقاقه، والفعالان من أمثلة سيبويه (٥٧/٤) في اللزوم وتعديته.

(٥) تنمة مارواه أبوزيد، وهو في: العضديات.

مسألة

ذو الرمة:

تُعَالِيهِ فِي الْأَذْحِيِّ بَيْضاً بِقَفْرَةٍ كَنَجْمِ الثُّرَيَّا لَحَ بَيْنَ السُّحَابِ (١)
 أي: تُعَالِيهِ فِي لَحَاقِ الْأَذْحِيِّ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ حَالاً مِنَ النُّكْرَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ
 يَكُونَ مُتَعَلِّقاً بِقَوْلِهِ: بِقَفْرَةٍ، وَجَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى (أَكُلُ يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ) (٢)، وَيَكُونُ الْمَعْنَى:
 إِلَى بَيْضٍ، فَلَمَّا حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ وَصَلَ الْفِعْلُ.

مسألة

قال سيبويه (٣): (هُوَ كَاتِنٌ أَخِيكَ) عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: هُوَ ضَارِبٌ زَيْدٍ غَدَاً، قَالَ: وَهُوَ
 قَوْلُ الْخَلِيلِ.

مَوْضِعُ الْإِشْكَالِ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ لَا يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ؛ كَمَا يُضَافُ الْمَصْدَرُ
 إِلَيْهِ، وَ(الْأَخ) هُوَ (الْكَاتِنُ)، فَكَانَ يَنْبَغِي أَلَّا يُضَافَ إِلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ مَنْزِلَةُ الْأَجْنَبِيِّ إِذْ
 نُصِبَ نَصْبُهُ كَذَلِكَ أَضِيفَ إِلَيْهِ كَمَا يُضَافُ إِلَى الْأَجْنَبِيِّ.

وَقَالَ فِي آخِرِ الْبَابِ (٤): فَالْناصبُ يَكُونُ مَبْدُوءاً بِهِ، أَوْ نَحْوَ هَذَا. وَالْناصبُ يَنْبَغِي
 عِنْدِي أَنْ يَرِيدَ بِهِ / ١١٤٠ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، وَكَذَا قَوْلُ أَصْحَابِنَا:
 إِنَّ الْاِخْتِيَارَ تَقْدِيمُ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ قُدِّمَ فِي نَحْوِ:
 مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ (٥)

الثاني لما كان يقع من الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

(١) من الطويل، وهو لذي الرمة في: ديوانه ٢١٩، وفي تخريجه الأنواء لابن قتيبة ص ٢٨، والأزمنة والأمكنة
 (١٨٥/١)، تعاليه: من المعالة أي السرعة والسابقة، الأدحي: موضع بيض النعامة، وهو يصف ظليماً
 وأنشأه، وشبه البيض في بياضه بنجم الثريا. وفي الأصل تعاليه بالمعجمة، وهو تصحيف لا يناسبه الشرح.

(٢) يريد: على قياس هذا المثال الذي تقدم فيه الظرف على عامله، وانظر التعليق في (٧٥-١).

(٣) الكتاب (١٦٦/١).

(٤) هو في آخر الباب الذي يليه (١٨١/١) وتوجيه أبي علي مطابق لتوجيه السيرافي في: شرحه (٧٨/٤)
 في الإشكال نفسه.

(٥) جزء من بيت تقدم في (٨٣-١)، وروايته هناك تاماً:

ترى الثور مدخل الظل رأسه وسائرته بادٍ إلى الشمس أكتعُ

ولعل هشاماً^(١) في قوله: إنَّ الناصبَ للمفعول الفاعلُ دونَ الفعلِ، تعلقَ بهذا الموضع أو تأوَّله، وليس ينبغي ذلك لأنَّ مذهبَه^(٢) عندنا على خلاف ذلك.

أخبرني أبو بكر الميموني^(٣) قال: سأل رجلٌ عبدَ الله بنَ جعفر^(٤): أتروي كتابَ ابنِ قتيبة؟ فقال: لا وما رويته، قال: ثم رأيتُه بعد ذلك بأشهرٍ يرويه عنه.

حسان:

فلا تذكُّروا كعباً إذا ما نسبتمُ وهل من أديمٍ ليس فيه أكارعُه^(٥)

قال سيبويه^(٦): أزيداً لست مثله؟ وهذا قولُ الخليل. قال^(٧): وتقول: ما أحسنَ عبدَ الله وزيدٌ قد رأيتُه، فلم يُجزِ في (زيد) النصبَ على الحملِ على (أحسن) كما يُجيز^(٨)

(١) قوله مع الأقوال الأخرى في هذه المسألة الخلافية في: الإنصاف ٧٨، ورسائل ابن السيد ١٦٢، والتبيين ٢٦٣، وشرح الرضي (٣٣٥/١) والمقاصد الشافية (١٣١/٣).

(٢) أي مذهب سيبويه.

(٣) أحمد بن علي أبو بكر الميموني البرزندي النحوي الشافعي من المعتزلة النحويين. معجم الأدباء ٣٦٩

(٤) في الهامش بخط الناسخ: ك: يعني قُدَّامة الكاتب، والمقصود بالتعليق هو الرجل السائل، إذ لا يمكن أن يسمي المسؤول عبد الله ثم يجعله قدامة ولو اتفقا في الأب، وقدامة هو ابن جعفر بن قدامة الكاتب أبو الفرج أحد البلغاء والفلاسفة الفضلاء أدرك ثعلباً والمبرد وابن قتيبة، انظر الفهرست ٢٠٩، ومعجم الأدباء ٢٢٣، وعبد الله بن جعفر هو ابن درستويه الذي تقدمت ترجمته في (٧٦-ب)، وذكر الخطيب في: تاريخ بغداد (٤٢٨/٩) أنه روي أنه حدث بما لم يسمع وأنهم ضعفوه غير أنه رد ذلك ووثق ابن درستويه، ومربك في (٧٦-ب) قولُ ابن جني أن غرض أبي علي في الرواية عن ابن درستويه إراءة ضعفه، ولعل كتاب ابن قتيبة المقصود هنا هو الأشربة الذي يرويه ابن درستويه عن مؤلفه على ما جاء في سنده ص ٢٥.

(٥) من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في: ديوانه (١٣١/١) ومستدرك الحاكم (٣٨٧/٤) والأكارع: قوائم الدابة، وكعب هم بنو كعب بن الخزرج الملقب بظفر، والبيت في هجاء طعمة بن أبيرق الظفري، فأراد حسان أن يمنعه من الفخر بالانتساب إلى كعب بأنه لا يخلو أديم من أكارع وهي مما يُسترذل، ويروى: نُسيتم، وله وجه.

(٦) الكتاب (١٠٢/١) وقد أنكر بعض النحويين عليه تقديم خبر ليس عليها، وانظر الرد في: شرح السيرافي (١٦٥/٣)

(٧) الكتاب (٩٦/١) ولفظه: قد رأيناه.

(٨) الكتاب (٩١/١) ولفظ المثال: عمرو لقيته وزيد كلمته، وأبو علي في: التعليقة (١٢٣/١) والعصديات ٧٨ يذكر الرفع والنصب وربما اختار النصب، وانظر اعتراض الأخفش والزيادي ورد أبي علي في: البصريات ٢١١، والمسألة في: شرح السيرافي (١٣٠/٣) وقول الأخفش والمبرد في: الانتصار ٥٩

- إذا قال: زيدٌ ضربته وعمروٌ أكرمته - النصب (١) مستحسناً له لتشاكل الجملتين.
فيقال: هلاً استجاز النصب على العطف على (أحسن) وجعل (أحسن) بمنزلة (ضربته)؛ كما جعل (لست) بمنزلة (ضربت) في قولك: أزيداً لست مثله؟ كما تقول: أزيداً ضربت / ١٤٠ ب أخاه؟ (٢) والجواب في ذلك (٣): [بيّض].
قال يعقوب (٤) في كتابه في التثنية نحو: العُمَريْن والقَمَريْن يقول: ابتعتها بدينين؛ يقول: بعضها بثمن وبعضها بثمن آخر.

مسألة

بَلَّغَنِي أَنْ أَبَا الْحَسَنِ عَلِيٌّ بْنُ سَلِيمَانَ قَالَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:
زَجَرْتُ بِهَا لَيْلَةً كُلُّهَا (٥)

إِنَّ (كُلُّهَا) محمولٌ على موضع (بها)؛ لأنه في موضع نصب، وأنه ليس كما يقول البغداديون: إنه تأكيدٌ لـ (ليلة) النكرة.
ومثلُ هذا عند البغداديين قوله:

عَدَانِي أَنْ أَزُورَكَ أَنْ بَهْمِي
عَجَايَا كُلُّهَا إِلَّا قَلِيلاً (٦)

(١) انظر الإيضاح ٧٦

(٢) الكتاب (١٠٢/١) ولفظه: أزيداً لقيت أخاه؟

(٣) في: التعليقة (١٢٥/١) علل الرفع بقرب فعل التعجب من الأسماء. وانظر جواب السيرافي في: شرحه (١٤٤/٣).

(٤) إصلاح المنطق ٣٩٩، واللفظ محرف في المطبوع: ابتعت الغنم اليدين، ولابن السكيت كتاب في المثنى مفقود، وسعيد أبو علي النص في (١٥٢-ب) مسمى الكتاب (في المثنى).

(٥) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

فجئت به مؤيداً خنفيقا

وهو لشيم بن خويلد الفزاري في: البيان والتبيين (١٨١/١) والحيوان (٨٢/٣) واللسان (خفق) وبلا نسبة في: غريب ابن سلام (٣٣٦/٤) وجمهرة الأمثال (١٦٤/١) ومجمع الأمثال (١٠٩/١) والإنصاف ٤٥٣، والمخصص (٨٩/٢) والجمهرة ٦٨٦، ١٢١٩، والتهذيب (٦٣٣، ١٢٢/٧) والصحاح (خفق)، وزجر: وكّد، ويقال للداهية: مؤيد وخنفيق، والمعنى على الهزء بالمخاطب: ولدت الرأي ليلة كلها فجئت بدهية. وفي الأصل: زحرت بالمهملة وهو تحريف، ويروى: مؤدنا = مؤيدا وهو ناقص الخلق. والبيت من شواهد الكوفيين على جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً ويمنعه البصريون.

(٦) من الوافر، وذكر البكري في: السمط (٣٤٢/١) أنه رآه منسوباً لأرطاة بن سهية المري، وخلا منه شعره في =

مسألة

مَنْ قال (١) في تحقير (حُبَارَى) : حُبَيْرَة، فقد أساء، وذلك أنه لا يَخْلُو مِنْ أن يكون تحقيراً للاسم وفيه التاء أو لا تاء فيه؛ فَبَيِّنْ أن (حُبَارَى) لا تاء فيه، فلا تَثَبَّتْ في التحقير من حيث لم تكن في التكبير، وإذا لم تكن فيها وحذفت الألف بقي الباقي (كَعَنَاق)، و(عَنَاق) لا تَلَحُّقُهُ التاء في تحقيره.

ووجه قول أبي [عمرو] (٢) أنه لما حَذَفَ الألفَ عَوَّضَ منها التاء، ولم تُحَذَفْ / ١١٤١ لِحَرَكَتِهَا.

مسألة

قولهم: (ذَانِ) (٣) و(تَانِ) يَدُلُّ على أن حرفَ التثنية لا يَجْري مجرى تاءِ التانيث؛ إذ الكلمة مبنية عليه؛ فلهذا قلت في (دجاجة) (٤) علماً: دُجِيَّجَة، وأجريت التاء مجرى (دَرَابَ جَرْدِ) (٥) في الانفصال، وقلت في (ظُرَيْفَانِ) و(ظُرَيْفُونِ) عِلْمَيْنِ: ظُرَيْفَانِ وَظُرَيْفُونِ (٦).

= المورد، والبيت بلا نسبة في: أمالي القالي (١١٤/١) والأنوار للشمشاطي ٢٥٠، وعمدة الحفاظ ٥٦٦، والصحاح (عجي) والجمهرة ١٠٤٣، والمقاييس (٢٤٣/٤) واللسان (بهم، عجي، عدا) وحكى في الثاني أن ثعلباً ذكره في نوادره أي أماليه ولم أجده في المطبوع، وأنشده أبو علي في: الحجة (٢٠٧/٣) لجمع عجي على عجايا، ونسبه للنمر في: البغداديات ٤٤٩ حيث عقد له مسألة رد فيها احتجاج الكوفيين (ولم يُسمهم) به لجواز تأكيد النكرة معنوياً. عدائي: عاقني، بهم: صغار المعز، عجايا: في البغداديات: قال أبو زيد: العجي فصيل وهو الذي ماتت أمه فصاحبه يُرضعه ويقوم عليه، وفي المخصص (١٣٨/٧) عن أبي علي أن الشاعر استعاره للغنم.

(١) هو قول أبي عمرو بن العلاء حكاه عنه سيبويه (٤٨٢، ٤٣٧/٣) وعلمه بما سيذكره أبو علي هنا وذكره في: البصريات ٢٩٦، وأخذ أبو علي في: مسألة تصغير (حبارى) بقولي سيبويه حُبَيْر وَحُبَيْرَى في: التكملة ٢٠٠، والتعليقة (٢٧٦/٣) وانظر شرح الكافية للرضي (٣٢٩/٣) وشرحه للشافية (٢٤٤/١).

(٢) الأصل: عُمَر، وهو تحريف يظهر من التخريج السابق.

(٣) سبق له الكلام في (ذَانِ) والتعليق عليه في (٧٥-ب، ١١٣-ب، ١٢٥-أ)

(٤) كذا قوله في ما خُتِمَ بتاء التانيث في: التكملة ٢٠٠، وهو من سيبويه (٤٤٣، ٢٢٠/٣)

(٥) أي بتصغير دراب فقط كتصغير المضاف، وسلف التعليق عليها في (٩-ب)

(٦) الأصل: ظُرَيْفَانِ وَظُرَيْفُونِ بالتشديد، وهو تصحيف لأن التشديد إنما يقع فيهما غير علمين، أما إذا كانا علمين فيُخَفَّفَانِ كما نص أبو علي في: التعليقة (٢٨٦/٣) في: شرحه المفصل لكلام سيبويه (٤٤٢/٣)، وبالتخفيف يظهر الفرق بين تاء التانيث وحرف التثنية.

فإن قلت: فإن ألف التثنية مُرادة^(١)، فإنها على قولنا: ليست تثنية ذلك الواحد؛ على أنها لو كانت مرادة لما امتنع الاسم من أن يكون على حرف واحد. فأمّا (شاة) و(شِية) فعلى حرفين، وهذا كـ(فوك) و(ذو مال)، فكما أن المضاف إليه منفصل، فكذلك التاء في (شاة) و(شِية) في تقدير الانفصال، فقد بان أن التثنية أشد اتصالاً.

[ع: يؤنس بذلك أيضاً: (مذروان) و«عقلته بثنايين»^(٢) و:

مقتويننا^(٣)

و«خطوات»^(٤)، واستمر له نحو: سدرات، وبضده^(٥): ترقوة^(٦) وقمحدوة وبأبهما].

(١) في ذان وتان.

(٢) انظر ما سلف في (١٠٣-ب) وعرض لهما ابن جني في: سر الصناعة ٧٠٩، والمنصف (١٣٣/٢).

(٣) آخر بيت من الوافر، وهو بتمامه:

تهدّدنا وأوعدنا رويداً متى كُنّا لأمك مقتوين

وهو لعمر بن كلثوم في: ديوانه ٦٣، ونوادر أبي زيد ٥٠٢، والخزانة (٢٩٩/٧) وشرح شواهد الإيضاح ٢٩٢ وإيضاح الشواهد ٤٠٩، وأنشده أبو علي في: الشعر ١٥٢، والبغداديات ٥٧٥، والبصريات ٦٩٠، والعضديات ١٠٣، والتكملة ٤٤ فتكلم في (مقتوين) مفصلاً وموجزاً على اختلاف فيما بينها فاجاز فيها ثلاثة أوجه ذكرها سيبويه (٤١٠/٣) مختصرة وشرحها في: الحلبيات ٣٤١ والتعليقة (٢٥٠/٣) وكذلك فعل ابن جني في (مقتوين) في: سر الصناعة ٧٠٩، والمنصف (١٣٣/٢) والخصائص (٣٠٥/٢) والوجه المراد هنا أن (مقتوين) بُنيت على الجمع من أول أمرها ولم يُنطق لها بواحد؛ كما أن ثنايين ومذروين صيغا على حد التثنية ابتداء.

(٤) جاءت في غير موضع في القرآن وأولها سورة البقرة: (١٦٨) وقال ابن جني في: المحتسب (٥٨/١): ألا ترى أن ألف والتاء بُنِي الكلمة عليهما وليستا في: حكم المنفصل؟ يدل ذلك على ذلك صحة الواو في خطوات وكُسُوات، ولو كانت ألف والتاء في ذلك في حكم المنفصل لوجب إعلال الواو لأنها لام وقبلها ضمة، فعليه قلت: خطوات لأنه مبني على التانيث. وأشار إليه في: الخصائص (١٨٦/٣) وهو مأخوذ من كلام أبي علي في: الحجة (٢٦٦/٢) والتعليقة (١٢٧/٤) والتكملة ١٥٦ وانظر الكتاب (٢٩٢/٤)، ٤١٠-٤١١) وسر الصناعة ٦١٦.

(٥) أي ما يدل عليا اتصال تاء التانيث بالكلمة لأنها بُنيت أول أمرها على تاء التانيث فاحتملوا لها تصحيح الواو في مثل ترقوة، وقاله أبو علي في: البصريات ٨٧٠، والحلبيات ٣٤١، وأصله في: الكتاب (٢٩٢/٤)، ٣٨٥، ٤١٠) وشرحه ابن جني في: السر ٦١٦.

(٦) مُقدّم الحلق في أعلى الصدر، والقمحدوة: الهنة الناشزة فوق القفا وأعلى القذال خلف الأذنين.

مسألة

من الدلالة على أن الضمير في اسم الفاعل لا يُعتدُّ به إضافة اسم الفاعل، ولو اعتُدَّ بما فيه لم يَجُزْ؛ كما لا تُضَيَّفُ الفعل وفيه الضمير؛ وهذا يدل / ١٤١ ب على ضَعْفِ جَعَلِ الفعلِ المفسَّرِ تفسيراً لفِعْلٍ آخَرٍ في نحو: أزيدُ أخوه تَضْرِبُهُ؟^(١)؛ ألا ترى أن مَنْ قال: زيداً ضَرَبْتُهُ^(٢)، قال هنا: أخاه تَضْرِبُهُ، على نصبِ (الأخ) بمضمر؛ فكأنه قال: أزيدُ تَضْرِبُ أخاه تَضْرِبُهُ؟ فإذا أَظْهَرَ كَرَمَهُ أن يَنْصِبَ (زيداً) كما يَنْصِبُهُ إذا قال: أزيداً تَضْرِبُ أخاه؛ كأنه قال: أَتَضْرِبُ زيداً تَضْرِبُ أخاه، فيلزمه أن يجعل الذي نَصَبَ (الأخ) المضمَّرَ تفسيراً للمضمَّر الذي نَصَبَ (زيداً)، فإذا فَعَلَ ذلك جَعَلَ هذا المضمَّرَ تفسيراً للمضمَّر الأول، ولا ينبغي أن يكون كذلك؛ لأنَّ هذا الفعل لم يُسْتَعْمَلْ مَظْهَرًا، وإذا كان كذلك لم يكن له من التصرُّف ما لغيره من الأفعال المَظْهَرَة، فكما لا يُعْطَفُ عليه كذلك ينبغي أن لا يُجْعَلَ مفسراً.

وهذا عندي وجهٌ قول أبي بكر؛ لأنه كان يقول: إنه يَكْرَهُ أن يُفسَّرَ المضمَّر بمضمَّر. وقد أجازَه أبو الحسن^(٣) واحتجَّ لإجازته في الكتاب.

مسألة

أَعْلَوْا (مَعِيشَة)^(٤) لِشَبَّهِيهَا وَزَنَّا بِالْفِعْلِ، فَلَمَّا كَسَرُوا - فَرَّالَ شَبَّهَ الفعل لفظاً ومعنى؛ لأنَّ التَّكْسِيرَ مما لا يَلْحَقُ الفعلَ - صَحَّحُوا فَقَالُوا: مَعَايشَ، فهذا يُوحِشُ من إعمالِ قوله:

(١) من مسائل سيبويه (١٠٥/١).

(٢) تقدُّم التعليق عليه في (١-٧٣).

(٣) هامش الكتاب (١٠٥/١) وشرح السيرافي (١٧٨/٣-١٨١) وفيه قول أبي بكر غير منسوب لاحد، وانظر شرح عيون كتاب سيبويه ٧٤، والتذييل (٣٥٤/٦).

(٤) جُمِعَ مَعِيشَة على معايش ومنعُ معائش قول البصريين أخذ به أبو علي في كتبه إلا الحجة التي حمل فيها الهمز على التوهم. انظر الحجة (٧/٣) والإغفال (٢٣٤/٢) والتعليقة (٣٩/٥) والتكملة ٢٥٨، والجلبيات ٥٢، والبغداديات ٢٤٧، والبصريات ٦٥٥، والمسألة في: الكتاب (٣٥٥/٤) ومصادرهما في: هامش معجم الخطيب (٨/٣).

قَوَاطِنًا مَكَّةَ (١)

ونحوه شيئاً.

وكذلك أيضاً لم يُعْمِلُوا / ١١٤٢ اسمَ الفاعل مصغراً لبُعْدِهِ بذلك عن الفعل؛ إلا أنْ (فَوَاعِلِ) أَجْرِي مجرَى (فاعِلين) و(فاعِلات) فَأُعْمِلِ كما أُعْمِلِنَ.

فإن قيل: هلاً أعملته مع التحقيق وحملت على المعنى كما فعلت في التفسير؟ فساقطٌ لأنك إنْ أعملته لم يخلُ أنْ تُعْمِلَهُ لفظاً أو معنى؛ فاللفظ قد زال، والمعنى يَمْنَعُ أيضاً لأنه كالوصف فيه، فكما لا يُعْمِلُهُ موصوفاً كذلك لا تُعْمِلُهُ مُحَقَّرًا.

وإعمالُ (فَعَالِ) (٢) أشبهُ من (فَوَاعِلِ)؛ لأنه لا تُكْسِرُ فيه، وضارِعٌ بتكثيره بابَ (مُفْعَلٍ).

مسألة

إذا نَزَلْتَ (إذا) منزلةَ المجازاة في قولك: (زيدٌ إذا أتاني أُضْرِبُ) قال سيبويه (٣): لم يُعْمِلْهُ في (زيد) كما أنه إذا كان جزاءً لم يُعْمِلْهُ في (زيد). واعتَرَضَ أبو إسحاق وأبو بكر في هذا الموضع فزَعَمَا أنْ ذلك لا يَجُوزُ؛ لأنه يُصِيرُ الزمانُ فيه خَبَرًا عن الجُثَّةِ.

فإن قيل: هلاً جازَ هذا كما جاز مع الشرط والجزاء؛ نحو: زيدٌ إنْ تَأْتَنِي أُضْرِبُ. فإنْ (إذا) في هذا الموضع لا يَنزِلُ منزلةَ الجزاء؛ لأنه ظرفٌ، وليس (إنْ) كذلك، ولا بُدُّ له من عاملٍ فيه، وذلك الفعلُ لا يخلو أن يكون الشرطُ أو / ١٤٢ ب الجزاءُ أو فعلاً ثالثاً، فلا

(١) بعض بيت من الرجز، وهو بتمامه:

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

وقد يُروى: أو الفأ، وهو للعجاج في: ديوانه (١/٤٥٣) والكتاب (١/٢٦، ١١٠) وما ينصرف ٦٩، والأصول (٣/٤٥٨) والمحتسب (١/٧٨) وبلا نسبة في: سر الصناعة ٧٢١، والعين (٨/٣٣٦) وأنشده أبو علي في: العسكريات ١٦٧ على توجيه الحذف في (الحمي) وهو يريد الحمام، وإعمال اسم الفاعل المجموع (أوالفا) هو قول سيبويه، وانظر تعليل أبي علي لإعمال اسم الفاعل في: الإيضاح ١٧١

(٢) بعكس قول سيبويه الذي جعل فواعل الأصل وفُعَالاً بمنزلته.

(٣) الكتاب (١/١٣٥) وحكى أبو علي في المسألة في: البغداديات ٤٥٥-٤٥٧ وقرر أنْ (إذا) لا عامل فيه حاكياً ذلك عن أبي بكر وأبي إسحاق في اعتراضهما على سيبويه، وانظر توجيه السيرافي في: شرحه (٣/٢٨١)، في الأصل: أُضْرِبُ بالجزم، وهو خطأ.

يَنْصِبُهُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ مِضَافٌ إِلَيْهِ، وَلَا الثَّانِي لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ التَّقْدِيمُ؛ وَلِأَنَّهُ كَانَ يَعْمَلُ أَيْضاً فِي الْأَسْمِ الْمَرْفُوعِ فَيَنْصِبُهُ.

وإنما وُضِعَ (١) المسألة على رَفْعِ (زيد)، وَسَوَّى أَيْضاً بَيْنَ أَنْ يَجْعَلَ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ جَوَابٌ بِضَمِيرٍ وَبَيْنَ أَنْ لَا يَشْغَلَهُ بِضَمِيرٍ، وَإِنْ كَانَ الْأَحْسَنُ أَنْ لَا يُشْغَلَ، وَسَوَّى بَيْنَ أَنْ لَا يَعْمَلَ فِي (زيد) كَمَا لَا يَعْمَلُ فِي (إذا)، فَكَمَا لَا يَعْمَلُ فِي (زيد) كَذَلِكَ لَا يَعْمَلُ فِي (إذا) إِذَا كَانَ غَيْرَ مُشْتَغَلٍ بِالضَمِيرِ، فَلَا بُدَّ إِذَا مِنْ عَامِلٍ فِي (إذا) فَلْيَكُنْ الْحَدُوثُ وَالْكُونُ وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ كَقَوْلِنَا: الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (٢). فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ كَانَ التَّقْدِيرُ: زَيْدٌ ثَابِتٌ إِذَا جَاءَنِي أَضْرَبُ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، فَيَصِيرُ ظَرْفُ الزَّمَانِ خَبِراً عَنِ الْجُثَّةِ. فَهَذِهِ أَوْجُهُ طَعْنِهِمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عِنْدِي.

المسألة

يَجُوزُ (زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ) وَ(زَيْدًا لَمْ أَضْرِبَ) (٣)، وَلَا يَجُوزُ (زَيْدًا إِنْ تَضْرِبَ أَضْرِبُ) (٤).

وَجَازَ فِي (لَنْ) وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَ (لَنْ) لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا؛ كَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَ (إِنْ) لِلْجَزَاءِ؛ لِأَنَّ (لَنْ) نَفْيُ (سَأَفْعَلُ)، فَكَمَا جَازَ (زَيْدًا سَأَضْرِبُ) جَازَ أَيْضاً (زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ)، وَجَازَ (زَيْدًا سَأَضْرِبُ) / ١١٤٣ لِأَنَّ السِّينَ وَسُوفَ بِمَنْزِلَةِ حَرْفِ الْمِضَارَعَةِ؛ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (٥) فَجَرَى هَذَا مَجْرَى (لَتَفْعَلَنَّ)، وَمِنْ ثَمَّ ارْتَفَعَ الْمِضَارَعُ بَعْدَهُ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ لَمْ يَقَعِ الْمِضَارَعُ مَوْقِعَ الْأَسْمِ مِنْ حَيْثُ لَا يَقَعُ الْأَسْمُ بَعْدَ (سَوْفَ). وَلَيْسَ الْأَمْرُ هَكَذَا، لَكِنَّ السِّينَ مَعَ الْمِثَالِ وَقَعَ مَوْقِعَ الْأَسْمِ؛ فَلِذَلِكَ ارْتَفَعَ.

(١) أي سيويه.

(٢) كأنك قلت: القتال مستقر يوم الجمعة، والمثال في: الكتاب (٤١٨/١) والمقتضب (٤/١٣٣، ١٧٢، ٣٢٩) والأصول (٤/١٣٣، ١٧٢، ٣٢٩) والعسكرية ٨٦ والتعليقة (٢١٥/١)

(٣) الكتاب (١٣٥/١) والأصول (١٤٧/٢) وسر الصناعة ٣٠٦، وبعض قوله هنا موجز في: التعليقة (١٣٢/١).

(٤) الكتاب (١٣٦/١) والمقتضب (٦٨/٢) والأصول (٢٣٦/٢) والسيرافي (٢٨٥/٣)

(٥) سورة الضحى: (٥)، ومثابهة لسوف بلام لتفعل هو قول المازني في (٤٤-ب) وانظر (٨٩-١).

والنفي يجري مجرى الإيجاب كما جرى مجراه في أن لم يتلق القسم بر (لن)؛ إذ لم يتلق بالسين، وصار بمنزلة (لم) من حيث كان نفياً لـ (فعل)؛ كما كان (لن) كذلك، وإن شئت قلت: أجري (لم) مجرى (فعل)، فكما تقول: زيدا ضربت، كذلك تقول: زيدا لم أضرب.

و(زيداً لا أضرب) أبعد في الجواز من (زيداً لن أضرب)؛ ألا ترى أن (لا) نفي ما أوجب بالقسم (١)، وليس (لن) تنفي ما أوجب بالقسم كما كان (لا) كذلك.

و(زيداً لا أضرب) (٢) منصوب على امتناعه من الجواز، فجوابه ونفيه ينبغي أن يكون على قياسه، فإن وجد شيء من هذا منتصباً لم يكسر هذا القياس، بل يكون على قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ (٣).

و(زيداً ما أضرب) أمثل من (زيداً لا أضرب) / ١٤٣ ب لأنه نفي فعل الحال (٤)، وفعل الحال لا يدخل عليه اللام التي تختص بالفعل (٥)؛ نحو: لافعلن، فكما يعمل فعل الحال فيما قبله كذلك يعمل ما هو نفيه.

مسألة

من اختصاص فعل الحال بشبه الاسم (٦) أن عوامل الفعل لا تدخله (٧) مع كونه

(١) الكتاب (١١٧/٣): وإذا قال: ليفعلن فنفيه لا يفعل....

(٢) انظر: البحر (٢/٥٠٣٤، ٤٧٨/٦، ٣٧٥/٦) والخزانة (١٢٨/٧)

(٣) سورة الفرقان: (٢٢)، في: الحجة (٤/٤٦): "فقوله (يوم يرون الملائكة) متعلق بما دل عليه هذا الكلام

من قوله: يحزنون، ولا يتعلق بشيء مما بعد (لا) من قوله (لا بشرى يومئذ للمجرمين)". وعليه قوله في:

الشعر ٢٥٣، ٣٠٥، ٤٠٣، ٥٢٢، والبغداديات ٣٤٧، والشيرازيات ٤٧٦، والحلبيات ٢٨١، ١٩٥، والإغفال

(١/٢٧٧) والعسكرية ٢١١، والحجة (١/٢٩، ٣٤، ٤/٣٠٣، ٣٤٣، ٦/١٥٧) وأصله في: معاني الفراء

(٢/٢٦٦) ومعاني الزجاج (٤/٦٣) وفيه تحريف، وانظر إعراب النحاس (٣/١٥٦).

(٤) قال الشاطبي في: المقاصد (٢/١٦٦) إن أبا علي في إجازته التقدم على (ما) نحو الكوفيين.

(٥) انظر تفريقه بين اللام التي تدخل والتي لا تدخل في: البغداديات ١٠٦، والتعليق (٢/٢١٥).

(٦) انظر في: العسكرية ٢٥١، والبغداديات ١٠٣ المسألة التي عقدها لشرح المشابهة بينهما.

(٧) قال ابن أبي الربيع في: الكافي ١٠٤ في شرحه كلام أبي علي: النواصب والجوازم كلها ما عدا لم ولما لا

تدخل على فعل الحال إلا أن يكون مستقبلاً. وقال أبو علي في: الإيضاح ٣٢٠: النواصب لا يعملن في:

فعل الحال.

معرباً، فدخلته لامُ الابتداء لذلك، ولم تدخل المستقبل^(١) لتعريبه من الشبه الذي ذكرنا بدخول عوامل الأفعال عليه.

مسألة

لم يُبنَ الماضي على الضم^(٢)؛ لأنَّ فعلَ الحال لا يكون إلا مرفوعاً لشبهه الاسم، فصار الضمُّ أقعدَ في الفعل في شبه الاسم، وليس النصب كذلك؛ لأنه أخو الجزم في بعدهما عن فعلِ الحالِ المشابه للاسم، فعُدِلَ عن الضم في الماضي إلى النصب لذلك.

مسألة

إضافة اسم الفاعل إلى الحال لم نعلمه جاء في شيء، فلا نراه جائزاً؛ يؤكد هذا أنَّ الحال كالظرف، فكما أنَّ الظرف لا يُضافُ إليه وهو على ظرفيته، كذلك لا يُضاف إلى الحال.

فإن قيل: هلاً أضفت / ١١٤٤ إلى الحال؛ كما أضفت إلى الظرف حين أخرجته من الظرفية لفظاً والمعنى قائم؛ لأنَّ إخراجك الظرف من الظرفية لفظاً لا يفارقُ به معنى الظرف، وأنت لو أضفت اسم الفاعل إلى الحال التبسَ ذلك بالمفعول به، ولا يمتنع إضافة اسم الفاعل إلى ظروف المكان قياساً على ظروف الزمان.

ولو قيل: إنه أجدرُ بذلك من الزمان من حيث أشبه الاسم الذي حقيقة الإضافة أن تكون إليه لكان قولاً. ولا نخافُ كبساً في ذلك كما خِفْتِه في الحال؛ لأنَّ الظروف معلومةٌ مميزةٌ مما هو غيرُ ظروف؛ ألا ترى أنَّ الظروف منها ما كان مُبهماً، وهذه حالُّ منه معلومةٌ بعدَ الإضافة علمها قبل الإضافة.

مسألة

قولك: (هذا رجلٌ ظريفٌ كاتبٌ) الضميرُ في (كاتب) يعودُ على الموصوف لا على الصفة؛ وذلك أنَّ الصفة على ضربين:

أحدهما: ما هو باقٍ على كونه وصفاً.

والآخر: منقولٌ نحو: عبدٌ وصاحبٌ.

(١) يريد صيغة (يفعل) إذا خلصت للمستقبل.

(٢) كذا يقول أبو علي في: الإيضاح ٦١، فهو لا يبنى عنده إلا على الفتح.

وإذا ذكر الموصوفُ مع الصفة لم يَجُزْ أن يكون في قِسْم (عَبْد) ونحوه، فتُضْمَنُ الثانيةُ الضميرَ كما يتضمَّنُه الأولُ لِكُونِ الموصوفِ معه.

/ ١٤٤ ب فأمَّا (عَبْد) ونحوه فينبغي أن يخلو من ضميرِ الموصوفِ؛ لأنه لم يُذَكَّرْ معه فصارت هي بمنزلةِ الموصوفِ، فأشبهَ ما كان من الأفعال فجُعِلَ اسماً نحو: يزيد، وعلى هذا كُسِّرَ تكسيرَ الأسماء؛ نحو: الأباطيح والأجارِج، وَعَبْدٌ وَعَبِيدٌ مثل: كَلْبٌ وكَلِيبٌ (١).

والبابُ الآخرُ على كونه صفةً، فلا بُدَّ فيه من ضمير.

والذي كان يقوله أبو بكر في هذا أن الصفةَ الثانيةَ كُلُّها صفةٌ للمجموع، وينبغي أن يُريدَ به المعنى؛ أي أن الموصوفَ مع الصفة الأولى قد اختَصَّ فصارت الصفةُ الثانيةُ كأنها صفةٌ للمجموع في بابِ التخصيص لا في بابِ الضمير؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تتضمَّنَ الصفةُ الثانيةُ الضميرَ من ضميرِ الموصوفِ وضميرِ الصفة، ولا ضميرَ موصوفاً بالصفة الثانية.

ابنُ دُرَيْدٍ:

والليلُ من جُنْدِ الهوى لكنَّه عَوْنٌ عليه لِغَفْلَةِ الرُّقْبَاءِ (٢)

مسألة

مما يدلُّ على سَوَغِ حذفِ المضاف إذا لم يُلبَسْ قولُهم: (اجتمعَتُ أهلُ اليمامة) (٣)، فتركُ الاعتدادِ بـ (الأهل) يشهد بما قلنا؛ ألا ترى إلى التأنيث / ١٤٥ أ في (اجتمعَتُ) لما كثر (اجتمعت اليمامة) (٤) فأعادُوا (الأهل) لم يحفلوا به أنساً بحذفه، فقدروا فيه إذ عاد الإقحام (٥).

(١) الكليب جماعةُ الكلاب.

(٢) من الكامل ولم أجده، ولا ابن دُرَيْدٍ في: أمالي القالي (١/ ٢٢٧) بيتان على الروي والبحر أنفسهما.

(٣) أصل المسألة في: الكتاب (١/ ٥٣) وكررها أبو علي في: الحجة (٤/ ٣٩٠) وأخذها عنه ابن جني في:

الخصائص (١/ ٣٠٩)

(٤) أي كثر استعمالها.

(٥) أعلى (إذ) و(الإقحام) كتب الناسخ: صح.

وكذلك قولُ الفقهاء في الكناية الرجعية (أنت واحدة) (١): إنما الأصل: ذاتُ تطلُّيقَةٍ واحدة، فحُذِفَ المضافُ وترك استعماله كما ترك استعمالُ (أهل) فيما ذكرنا، ثم أُقيمت الصفةُ مقامَ الموصوفِ لكثرة في الكلام، فعُلم أنه ليس الغرضُ الإخبارُ عن المرأة بأنها واحدة ليست ثنتين ولا أكثر من ذلك، فأوقعوا بهذا الكلام واحدة رجعية دون البائنة؛ إذ ليس لدخولِ البينونة مدخلٌ إلى هذا اللفظ ولا مَسَاغٌ.

مسألة

الكَوْنُ (٢) المشتقُّ منه (كان) المجردة من الحدث مصدرٌ عبارة عن الحدث، وليس لذلك المثال مصدرٌ، وينبغي أن لا تتعدى (كان) المجردة من الحدث إلى المصدر في القياس؛ لأنَّ الفعل إنما يتعدى إلى ما فيه دلالةٌ عليه، ولا دلالةٌ في هذه الأمثلة المجردة على الأحداث؛ فلذلك لا تجد شيئاً منه في كلامهم مُعدى إلى مصدر.

ولو وُجدَ شيءٌ من ذلك لم يعترض على ما قلنا؛ لأنه يجوز أن ينتصب بالمثال الآخر / ١٤٥ ب الدالُّ على الحدث؛ لدلالة هذا المجرد من الحدث عليه من حيث اجتماعهما في لفظة واحدة؛ ولأنَّ دلالتَهُ على الحدث من طريق اجتماعهما في اللفظ لا يكون أنقص من دلالة الحال عليه.

ويَدُلُّ على أنَّ أصلَ هذه المجردة من الحدث أن تدلَّ على الحدث أننا لا نعلم شيئاً منها إلا وقد استُعْمِلَ دالاً على الحدث.

وقد جاء تعدُّيها إلى المفعول معه؛ قال:

فأليتُ لا أنفكُ أحدى قصيدةً تكونُ وإياها بها مثلاً بعدي (٣)

(١) انظر اختلافهم في العبارة في: مبسوط السرخسي (٦/ ٧٥) وبدائع الكاشاني (٣/ ١٠٥) وما حكاه أبو علي قول للأحناف.

(٢) ذكر في: البصريات ٩١٢ إشكال عدم دلالة كان على الحدث مع اشتقاقها من الكون الدال عليه ورده ببعض ما جاء هنا، كما عرَّض لكان الناقصة والتامة في: البغداديات ١١٣، والبصريات ٢٣٢ والعسكرية ٩٦

(٣) من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٢١٩، وتخريجه ١٣٩٦، وزيادة عليه: الحلل ٣٦٧، وشرح شواهد الإيضاح ١٨٠، وإيضاح الشواهد ٢٤١، والمقاصد النحوية (١/ ٢٩٥) والخزانة (٨/ ٥١٦) وأنشده أبو علي في: الإيضاح ٢١٦ شاهداً على المفعول معه. أحدى: أصنع، وللشعر خبر في المصادر، وله روايات أخرى.

وهذا لا يُنكر لاستعانتَه بتوسط الحرف، فيَتعدَّى بذلك ما لولا هو لم يتعدَّ من المعاني؛ نحو: القومُ إخوتُك إلا زيداً، وأنتَ تعني أخوة النسب، فإذا جاء هذا فما في البيت أسوَّغ. والنصبُ لما ذكرنا لا للأفعال التي تدل هذه الحروفُ عليها نحو: أستثني^(١)؛ ألا ترى أن (أنفي) و(أستفهم) ونحو ذلك لا يعمل، وإن كان معنى (هل) و(ما) عليهما، ولو أُعْمِلَ شيءٌ من ذلك لانتقض الغرضُ في الاختصار.

وعملُ (كان) وأخواتها في المفعول له لا يسهل من جهة المعنى؛ ألا ترى أنك لو قلت: كان زيدٌ عندك إكراماً لك، على أن تنصب (إكراماً) بـ(كان) لكان معناه أن الزمان كان للإكرام، وتقضي الزمان لا يكون لذلك، فإن جاء شيءٌ من ذلك / ١١٤٦ فعلى غير هذا الظاهر.

وعملُها في الحال والظرفين أسهل؛ لأن المعاني تعمل في هذه الثلاثة، وقد جاء ظرفُ الزمان عاملاً في مثله؛ قال^(٢): [بيض].

فأما قولهم: (كونُ زيدٍ قائماً حسناً) فكلامٌ محمولٌ على المعنى؛ لأن معناه: أن يكون زيدٌ قائماً حسناً، فحمل على هذا المعنى؛ ليس أن الكونَ نفسه دلٌّ على زمنٍ وخرجَ من أن يكون دلالةً على الحدث.

مسألة

فأضحى ولو كانت خراسانُ دونه رآها مكان السوقِ أو هي أقرباً^(٣)

(هي) لا تدخلُ فصلاً في قول أصحابنا^(٤) قبل نكرةٍ، فإذا كان (أقرب) بمنزلة

(١) سبق التعليق على ناصب المستثنى عنده في (٧٥-١)

(٢) تقدّم له كلام في عمل الظرف في (١٩-ب) وانظر: الإغفال (١/٣٢٩، ٢/٤٥٥) وحكاية قوله في:

الخصائص (٢/٣٨٣) وإجازة الخليل في: الكتاب (١٣٥/)

(٣) من الطويل، وهو لعبد الله بن الزبير في: ديوانه ٥٥ وتخريجه فيه، وزد عليه: الأوائل ٥١٣، وشرح النهج

(٤/١٨٢) وأنشده أبو علي في: الشعر ٢١ وأجاز في (هي) الفصل والتوكيد والابتداء مشروطاً في الأخير

أن يكون (أقرب) ظرفاً ولم يحتج في هذه الوجوه إلى العطف على عاملين كقوله هنا؛ لأنه هناك قدّر (رآها)

محذوفاً، فكلامه هناك ناسخ لما منعه هنا. وانظر الأقوال في شرح البيت في: الكامل ٥٠٢، والخزانة (٧/٥٢).

(٤) الكتاب (٢/٣٩٦، ٣٩٢) والتعليقة (٢/٩٩-١٠٤)، في الشعر قدرها: أقرب من، فقربت من المعرفة

فجاز الفصل.

(قريب) لم يكن (هي) فصلاً، وإذا لم يكن فصلاً كان (أو) عطفاً على عاملين (١).

محمد بن حازم:

بَيْنَا الْفَتَى فِي شَرِّ أحوَالِهِ خَيَّاطُ خُلُقَانٍ عَلَى الطَّرْقِ

صَارَ أَمِيرًا لَتَرَى عِبْرَةً وَقُدْرَةً لِلَّهِ فِي الْخُلُقِ (٢)

قال صعصعة بن صوحان: «الناسُ أصنافٌ: صنفٌ شعراء، وصنفٌ خطباء، وصنفٌ علماء، وصنفٌ تجّار، ورجرجةٌ بين ذلك تُكدرُ الماءَ وتُغلي السَّعْرَ» (٣).

سعيد بن حميد (٤):

/ ١٤٦ ب أَمِنْتُ الدَّهْرَ فَيْكَ وَرُبُّ خَوْفٍ طَوِيلٍ كَانَ أَوَّلُهُ أَمَانُ

سُلْبُتُكَ غَادِرًا وَسَلْبَتَ مِنِّي وَفِيًّا لَا يَخِيسُ بِهِ امْتِحَانُ

فَلَا تَرَأْنِي الْمَفْجُوعُ وَحْدِي كِلَانَا قَدْ أَضْرَبَهُ الزَّمَانُ (٥)

مسألة

حُكِيَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ (٦) أَنَّهُ قَالَ: مُهْرُقَانُ: (مُفْعَلَان) مِنْ (أَرَأَقَ)، وَهَذَا فَاسِدٌ.

مسألة

(أَخَايِر) الَّذِي فِي شِعْرِ جَرِيرٍ فِي أَوَّلِ هَذِهِ الْأَجْزَاءِ (٧) لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (خَيْرًا مِنْ

(١) هنا آخر ما نقله البغدادي من المسألة في: الخزانة (٤٧/٧) عن القصيرية. وسبق في (١٠-ب، ٥٩-أ) التعليق على العطف على عاملين.

(٢) من السريع، وليس في ديوان محمد بن حازم، وهما مع ثالث لجعيفران الموسوس في: عقلاء المجانين ١٩٦، وضبط (خيَّاط) في الأصل بالنصب، والخُلُقَان جمع الخُلُق وهو البالي. وجعيفران شاعر عباسي، انظر: معجم الشعراء العباسيين ٥٤٤

(٣) الكلمة في: أمالي القالي (٢٥٧/١) ومحاضرات الراغب (٣٧٦/١) ونُسبت لخالد بن صفوان في: العقد (٢٧٧/٢) والرجرجة شرار الناس ورذالهم.

(٤) سعيد بن حميد بن سعيد أبو عثمان، كاتب شاعر (ت ٢٦٠). معجم الشعراء العباسيين ٢٠٧

(٥) من الوافر، وهي لسعيد بن حميد في: المستدرک على صناع الدواوين (٢٧٧/٢) عن مخطوط الانس للآبي.

(٦) القول غير منسوب في: التهذيب (٣٩٧/٥) وأزمنة المرزوقي (٦/٢) وتكملة الصاغانى واللسان والتاج (هرق)، والاكثر على أنَّ اللفظ معرَّب عن الفارسية، وهو عَلم على البحر.

(٧) تقدّم التعليق على إشارته هذه في (١٣٩-١)

فلان) وزنه (أفعل)؛ لأنَّ الجُموع قد يُزاد فيها، وقد تجيء مخالفةً للآحاد كـ (حرّة وإحارون) (١) و(باطل وأباطيل). وقولهم: (خَيْرَة) للمؤنث يدل على أنه ليس بـ (أفعل)، قال الجُميح (٢):

وَأُمُّكُمْ خَيْرَةُ النِّسَاءِ عَلَى مَا [خَانَ] مِنْهَا الدُّحَاقُ وَالْأَتَمُّ (٣)

قال: (ما) هنا مصدر.

قال مالكُ بنُ خالدٍ [الخَنَاعِي] (٤) وهو [خُنَاعَة] بنُ سعد بن هُذَيْل:

فِي رَأْسِ شَاهِقَةٍ أَنْبُوبُهَا خَصِرٌ دُونَ السَّمَاءِ لَهُ فِي الْجَوِّ قُرْنَسٌ (٥)

(أنبوبها): طريققتها، و(قُرْنَس) : أنفٌ يخرجُ من الجبل، (دون السماء): يكون / ١١٤٧ ظرفاً لـ (له)، والمعنى: أنه طويلٌ، ويكون متعلقاً بـ (خَصِر)؛ أي: باردٌ دون السماء. ويجوز أن يكون (خَصِر) و(دون السماء) جميعاً خبراً للمبتدأ؛ كـ (حُلُوٌّ حامضٌ)، فإذا كان كذلك كان متعلقاً بمحذوف، وموضعُ الظرف على هذا كموضعه في قولك: زيدٌ خلّفك.

وفيها:

(١) الحرّة أرض ذات حجارة سود.

(٢) الجُميح هو منقذ بن الطّمّاح من فرسان بني أسد المعدودين، قُتل يوم جيلة. معجم الشعراء الجاهليين ٨٢، وشرح الفضليات للأنباري ٤٦، والتبريزي (١٠٦/١)

(٣) من المنسرح، وهو للجُميح في: الفضليات ٤٣، وشرح الأنباري ٤٨، والتبريزي (١١٠/١) وبلا نسبة في: شرح الحماسة للمرزوقي ١٧٠٨، والمقاييس (٣٣٢/٢) وأنشده أبو علي في: العضديات ٢٦٦ وسيكره في (١٧٠-ب) على أن (خيرة) ليست أفعل من كذا، والشاعر يهجو بني عامر بأنهم يسدون فرج أمهم بثوب مخافة الدحاق وهو خروج رحم الأنثى بعد الولادة فلا تنجو حتى تموت، والأتَم: جعل المسلكين واحداً، خان: نقص، وفي الأصل: حاز، وهو تحريف لا معنى له ولم أجده في المصادر.

(٤) في الأصل: الخزاعي ومثله التالي، وهو تحريف صوابه من شرح الأشعار، ومالك شاعر جاهلي. معجم الشعراء الجاهليين ٣١٥

(٥) من البسيط، وهو لمالك بن خالد الخناعي الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٤٤٠ من قصيدة نسبها في: ٢٢٧ لأبي ذؤيب ثم أكد نسبتها لمالك في الموضعين، وانظر تخريجُه فيه ١٣٩٩. وشرح الألفاظ في المتن مأخوذ من شرح السكري.

يُدْنِي الحَشِيفَ عَلَيْهَا كِي يُوَارِيَهَا وَنَفْسَهُ وَهُوَ لِلْأَطْمَارِ لَبَّاسُ
فَثَارَ مِنْ مَرْقَبٍ عَجَلَانَ مُقْتَحِمًا وَرَابَهُ رَيْبَةً مِنْهُ وَإِيجَاسُ^(١)
قالوا^(٢): يَقُولُ: كَأَنَّهُ يَرْقُبُ الْقَانَصَ يَتَبَصَّرُهُ، وَرَابَتُهُ مِنَ الْقَانَصِ رَيْبَةٌ، مُقْتَحِمًا مَاضِيًا
قَدْ اقْتَحَمَ.

فا: أَضْمَرَ (الثَّورَ) - وَلَمْ يَجْرُ لَهُ ذِكْرٌ^(٣) - أَوْ الْغَيْرُ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ.

مسألة

(اهْتَزَتْ رُدَيْنِيَّةً)^(٤) إِنْ كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ دَعَا ذَاكَ إِلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ، وَذَا لَا يَجُوزُ،
فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرٌ، وَارْتَفَعَتِ الصِّفَةُ بِأَنَّهَا فَاعِلٌ لَا بِأَنَّهَا صِفَةٌ لِفَاعِلٍ؛ وَيُقَوَّى
أَنَّ الْمَوْصُوفَ هُنَا غَيْرُ مُرَادٍ دَخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ فِي نَحْوِ: مَرَرْتُ بِضَارِبٍ وَبِرُدَيْنِيَّةٍ.
وَفِي قِيَاسِ قَوْلِ الْكَسَائِيِّ^(٥) أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرٌ؛ لِأَنَّهُ يُجِيزُ أَنْ يَحْذِفَ
الْفَاعِلَ، ١٤٧ ب وَإِذَا كَانَ مُحْذُوفًا كَانَ مُرَادًا هُنَا، وَإِذَا كَانَ مُرَادًا لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ فِي
(رُدَيْنِيَّةً) ضَمِيرُهُ، فَتَرْتَفِعُ هَذِهِ الصِّفَةُ عِنْدَهُ بِأَنَّهَا صِفَةُ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ الْمُحْذُوفَ عِنْدَهُ مَرْتَفِعٌ
بِأَنَّهُ فَاعِلٌ؛ كَمَا أَنَّ الْمُبْتَدَأَ إِذَا حُذِفَ كَانَ مَرْتَفِعًا بِالْإِبْتِدَاءِ.

(١) مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُمَا لِمَالِكٍ مِنَ الْقَصِيدَةِ نَفْسُهَا فِي: شَرَحَ الْأَشْعَارَ ٤٤١. الْحَشِيفُ: ثَوْبٌ خَلَقٌ، وَمِثْلُهُ الطُّمَرُ
مَفْرَدُ الْأَطْمَارِ، يَدْنِيهِ عَلَى الْقَوْسِ مَخَافَةَ النَّدَى، الْمَرْقَبُ: مَا عَلَا مِنَ الْأَرْضِ يعلو عليه الحارس، إِيْجَاسٌ:
حَسٌّ.

(٢) الشَّرْحُ مِنَ السَّكْرِيِّ مَا عَدَا: مُقْتَحِمًا ...

(٣) بَلْ جَرَى لَهُ ذِكْرٌ فِي الْبَيْتِ الرَّابِعِ فِي قَوْلِهِ: لَنْ يُعْجِزَ الْأَيَّامُ ذُو خَدَمٍ ...، وَالْبَيْتَانِ تَرْتِيبُهُمَا ٨، ٩.

(٤) رُدَيْنِيَّةُ اسْمُ امْرَأَةٍ وَالرَّمَاحُ الرَّدَيْنِيَّةُ مَنْسُوبَةٌ إِلَيْهَا، وَلَعَلَّ الْعِبَارَةَ مِنْ أَقْوَالِ الْعَرَبِ، وَلْتَمِيمُ بْنُ أَبِي بَنْ مَقْبَلٍ فِي:
دِيَوَانِهِ ٢٣٢:

أَوْ كَاهْتِزَازٍ رُدَيْنِيَّةً تَدَاوَلَهُ أَيْدِي التَّجَارِ فَزَادُوا مَسَّهُ لِينَا

وَفِي الْأَصْلِ: رَدَيْنِيَّةٌ بِالنَّصْبِ وَهُوَ يَخَالِفُ الْكَلَامَ بَعْدَهُ. وَانْظُرْ كَلَامَهُ فِي (١٤٤ ب) عَنِ الصِّفَاتِ الَّتِي
يَمْتَنِعُ فِيهَا الْإِضْمَارُ.

(٥) أَجَازَ الْكَسَائِيُّ حَذْفَ الْفَاعِلِ فِي مَوَاضِعَ خَالَفَ فِيهَا الْبَصْرِيِّينَ، وَحَكَى أَبُو عَلِيٍّ الْحَذْفَ أَيْضًا عَنِ الْأَخْفَشِ.
انْظُرْ كِتَابَنَا (٦٩-١) وَالْبَصْرِيَّاتِ ٥٢٧، ٥٣٨، وَالشُّعْرَ ٤٨٣، وَشَرَحَ الرُّضِّيَّ (١/٢٠٥، ٤/١٢٩) وَالْبَحْرَ
(٣٠٧/٢)

حدثنا أبو عمرو السَّمَّاك (١) بإسنادٍ له عن وَهْبِ بْنِ مَنْبِهٍ قَالَ: «سُمِّيَتِ الرِّيحُ الْعَقِيمُ؛ لَأَنَّهَا تَلْقَحَتْ بِالْعَذَابِ وَتَعَقَّمَتْ عَنِ الرَّحْمَةِ كَتَعَقَّمِ الرَّجُلُ عَنِ الْوَلَدِ إِذَا كَانَ عَقِيمًا لَا يُوَلِّدُ لَهُ» (٢).

وحدثني أبو عمرو السَّمَّاك قَالَ: يُرَوَّى عَنِ الْحَسَنِ «أَنَّ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجَرَامِقَةِ» (٣).
قَالَ: وَعِنْدِي هَذَا الْخَبَرُ بِإِسْنَادٍ لَيْسَ يَحْضُرُنِي الْآنَ.
حَكَى لِي أَبُو الطَّيِّبِ بْنُ شِهَابٍ (٤) قَالَ: قِيلَ [لِصَبَّاح] (٥): إِنَّكَ لَتَحْفَظُ أَوْ جَيِّدُ الْحِفْظِ، فَقَالَ: وَكَيْفَ لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ وَأَنَا أَشْرَبُ نَبِيذَ الزَّبِيبِ وَالْعَسَلِ.

مسألة

﴿وَلَكِنْ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لِأَنَّ اللَّهَ تُحْشَرُونَ﴾ (٦) لَمْ تَدْخُلِ النُّونُ هُنَا؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَدْخُلُ لِتَفْصِلَ هَذِهِ اللَّامَ مِنَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، وَلَا حَاجَةَ هُنَا إِلَى الْفَصْلِ لَارْتِفَاعِ اللَّبْسِ؛ لِأَنَّ الدَّاخِلَةَ عَلَيْهَا اللَّامُ هُنَا فَضْلَةٌ، وَلَامُ الْإِبْتِدَاءِ لَا تَدْخُلُ / ١١٤٨ الْفَضَلَاتِ، وَكَذَلِكَ لَمْ تَدْخُلْ فِي ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ (٧) لِأَنَّ (سَوْفَ) تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِلَامِ إِبْتِدَاءٍ، فَالْمَوْضِعَانِ سَوَاءٌ.

(١) كَذَا، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّهُ ابْنُ السَّمَّاكِ، فَهُوَ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْبَغْدَادِي الدِّقَاقُ ابْنُ السَّمَّاكِ الْمَحْدُوثُ مَسْنَدُ الْعِرَاقِ (ت ٣٤٤). سِيرُ الْأَعْلَامِ ٢٦٤٨

(٢) جَاءَ فِي خَبَرِ طَوِيلٍ عَنْ وَهْبِ بْنِ مَنْبِهٍ فِي: عَلَلِ الصَّدُوقِ (١/٣٣) وَمَعَانِي الْأَخْبَارِ لَهُ ٤٨، وَقِصَصُ الْأَنْبِيَاءِ لِلرَّائِدِيِّ ٩٢.

(٣) الْجَرَامِقَةُ جَيْلٌ مِنَ النَّاسِ قُسِّرَ بِأَنْبَاطِ الشَّامِ وَبِقَوْمٍ بِالْمَوْصِلِ أَصْلُهُمْ مِنَ الْعَجَمِ. اللِّسَانُ (جَرْمَقُ).

(٤) إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شِهَابٍ أَبُو الطَّيِّبِ الْعَطَّارُ مِنْ مِتْكَلْمِي الْمَعْتَزِلَةِ (ت ٣٥٦). الْفَهْرَسْتُ ٣٠٥، وَتَارِيخُ بَغْدَادٍ (٦/١٦٧)

(٥) الْأَصْلُ: مُصْبَاحٌ، وَلَمْ أَجِدْهُ، وَالْأَرْجَحُ أَنَّهُ صَبَّاحٌ بْنُ خَاقَانَ الْمَنْقَرِي الَّذِي يَصِفُهُ عَصْرِيُّهُ الْجَاحِظُ بِأَنَّهُ ذُو عِلْمٍ وَبَيَانٍ وَمَعْرِفَةٍ وَشِدَّةِ عَارِضَةٍ وَكَثْرَةِ رَوَايَةٍ. انْظُرْ: الْبَيَانَ وَالتَّبْيِينَ (١/٣٥٦) وَالْحَيَوَانَ (٤/٣٠٢).

(٦) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ: (١٥٨) وَكَلَامُهُ تَكَرَّرَ لَمَّا جَاءَ فِي (٨٨-ب)

(٧) سُورَةُ الضُّحَى: (٥) وَفِي الْأَصْلِ: وَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ لَا وَجُودَ لَهُ إِلَّا فِي قِرَاءَةِ لِلآيَةِ (٦٦) مِنْ سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ انْفَرَدَ بِذِكْرِهَا ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي: الْمَحَرَّرِ ١٤٦٩ بِلَفْظِ (فَلَسَوْفَ) بِالْفَاءِ وَعَنْهُ فِي: الْبَحْرِ

(٧/١٥٥)، وَلَمْ أَجِدْهَا فِي كِتَابِ أَبِي عَلِيٍّ وَلَمْ تَرِدْ هُنَا بِصُورَةِ الْقِرَاءَةِ، فِي حِينَ أَنَّ آيَةَ الضُّحَى سَلَفَتْ فِي

كِتَابِنَا (٤٥-أ، ٨٨-ب، ١٤٣-أ) فِي دُخُولِ اللَّامِ عَلَى السَّيْنِ وَسَوْفَ كَقَوْلِهِ هُنَا.

مسألة

حكى سيبويه (١): (ثُماني حَجَجَ حَجَجْتُهُنَّ بَيْتَ اللَّهِ)، فَحَمَلَ الضميرَ فيه على أنه على الاتساع، ومُنْتَصِبٌ انتصابَ المفعول به، وإنما يَعْمَلُ ذلك لأنَّ الكلامَ قد انتصبَ فيه اسمٌ آخرُ على المصدر، فلا يَنْتَصِبُ مصدران.

فإذا كان كذلك كان ما قاله أيضاً - من قوله (٢): (أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ الْعِلْمَ الْيَقِينَ إِعْلَامًا) - يدل على أنَّ (العلمَ اليقينَ) يَنْتَصِبُ بفِعْلِ آخر. وعلى هذا إنْ جاء في كلامهم شيءٌ فيه مستثنيان حُمِلَ على أنه المفعولُ به الذي يَتَعَدَّى إليه الفعلُ بتوسطِ حرفٍ وينصبُ الآخر على الاستثناء؛ كما فَعَلَ ذلك في (ثُماني حَجَجَ حَجَجْتُهُنَّ بَيْتَ اللَّهِ).
الاخلطُ:

في أي شيءٍ أَقْلُ اللَّهُ خَيْرَهُمْ لا إنَّ لَهُمْ ذِمَّةً فِينَا ولا تُثُورُ (٣)
أنشدَه أبو عمرو الشيباني في كتاب الجيم.

وقال أبو عمرو أيضاً: (الأرَارِسَةُ): الزَّرَاعُونَ، وهي شَامِيَّةٌ، والواحدُ: إرِيسٌ، قال:

١٤٨ / ب إذا فارقْتكم عَبْدٌ ودُّ فَإِنَّكُمْ أَرَارِسَةٌ تَرَعُونَ دِينَ الأعاجم (٤)

أنشدني إبراهيم (٥) قال: أنشدنا أحمدُ بنُ يحيى عن ابنِ الأعرابي:

(١) الكتاب (١/١٧٨)

(٢) الكتاب (١/٤١) ولكنَّ العبارة هنا ملفقة من عبارتين فيه: أعلم الله زيدا عمراً أبا فلان، وأعلمتُ هذا زيدا قائماً العلمَ اليقينَ إعلاماً، وما في المتن لا يخرج عن الأخيرة نحوياً. وكقوله هنا قال في: الإيضاح ٢٠٢، وفي التعليقة (١/٧٣) نصبَ (العلمَ اليقينَ) مصدراً و(إعلاما) تكرر المصدر، ولم يشترط الفعل الآخر، ولم يعرض له في: الشيرازيات ٣٢١، والسيرافي (٢/٣٣٢) على مقالته في التعليقة.

(٣) من البسيط، وهو للأخطل في: ديوانه ٤٤٤، والجيم (١/١٠٩) وفي الديوان: الثُورُ: جمع ثُورَةٍ وثارٍ، في الأصل: نُورٌ بالنون، وهو تصحيف صوابه من الجيم والديوان، وفيهما: ما إنَّ.

(٤) من الطويل، وهو لرجل من كلب في: معجم البكري ٢١، وبلا نسبة في: الجيم (١/٦٣) والصحاح (أرس) وعمدة القاري (١/٨٦)، ومن عجب أن ابن بري في التنبيه يقول أهمل الجوهري (أرس). والمصادر: فليتكم = فإنكم، والبكري: ريف = دين.

(٥) إبراهيم بن محمد بن عرفة أبو عبد الله الملقب بِنَفْطُويه (ت ٣٢٣). معجم الأدباء ١١٤، وفي أمثال الرامهرمزي ٩٠ جاء الإسناد: أنشدنا ابن عرفة.

لَحَى اللَّهُ بَيْتاً ضَمَّنِي بَعْدَ هَجْعَةٍ إِلَيْهِ دَجُوجِيٌّ مِنْ اللَّيْلِ مُظْلِمٌ
رُفِعْتُ إِلَى شَيْخٍ لَهُمْ بِفَنَائِهِمْ هُوَ الْعَيْرُ إِلَّا أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ (١)
فَجَاءَ بِبُرْقَانِ الدَّبْيِ فِي إِنَائِهِ وَلَمْ يَكُ فِي بُرْقٍ (٢) الدَّبْيِ لِي مَطْعَمٌ
فَقُلْتُ لَهُ بَاعِدْ إِنَاءَكَ وَاعْتَزِلْ فَمَا ذَاكَ هَذَا لَا أَبَا لَكَ مُسْلِمٌ (٣)

قال أبو عمرو (٤) في قوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾ (٥): المعنى: فحلّق ففدية؛ أي: فعليه فدية، وهذا صحيح، مثله: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ﴾ (٦) أي: فضرب فانبجست، ومثله مما يُحذف للدلالة عليه كثير.

مسألة

القولُ عندي في قوله: ﴿وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (٧) فيمن لم يجعلها زائدة أن يكون في موضع جر بإضمار الحرف؛ لأنها إن كانت نصباً كانت كـ (خلفك) ظرفاً، و(أن) مع صلتها لم تستعمل ظرفاً من زمان ولا مكان.

(١) رواية صدره في العيون والعقد: فأبصرتُ شيخاً قاعداً بفنائِهِ.

(٢) في السابقين: ولم يك برقان، ولم أجد للبرق معنى سوى الضُّباب جمع الضُّب، وأما البرقان بالضم فهو الجراد المتلون.

(٣) من الطويل، وجاء في: عيون الأخبار (٢١١/٣) والعقد الفريد (٢٠٠/٦) أن رجلاً نزل ببخيل فقدم إليه جرّاداً فعافه، وأمر برفعه، وقال الأبيات، والثاني بلا نسبة في: أمثال الحديث والصاحبى ٣٣٤ شاهد على أن العرب تقول للرجل المذموم: هو حمار، وهو العير، وفي العيون: العنز محرفاً.

(٤) هي مقالة جملة من العلماء، وأخذ بها أبو علي في بعض كتبه. انظر غريب ابن سلام (١٢٧/٢) وغريب ابن قتيبة (٣٧/١) وتفسير مقاتل (١٠٤/١) والطبري (٢٣٧/٢) والحجة (١٥/٢)، ٣٩٢، ٤٩/٥، ٤٥٩ والإغفال (٣٨٠/١).

(٥) سورة البقرة: (١٩٦).

(٦) سورة الأعراف: (١٦٠) وسقط من الأصل: إذ استسقاها قومه.

(٧) سورة البقرة: (٢٤٦) وعقد أبو علي لها مسألة في: الإغفال (٩٨/١) ذكر فيها وجوهاً منها المذكور هنا وأصله قول للفراء فعذله، وأخذ به ثانياً في: الحجة (١٣٧/١)، والقول بزيادة (أن) للأخفش. وانظر: معاني الأخفش ١٩٤، والفراء (١٣٧/١).

فأما ﴿ما دُمتُ فيهم﴾^(١) فإنها ظرفُ زمان، وعلى ضربٍ من التوسُّع، وليست ظرفاً من المكان فلا يجوز أن يكون حرفُ الجر / ١١٤٩ مراداً فيه وهو مع ذلك ظرفٌ؛ لأنَّ هذا أمرٌ قد رُقِضَوه ولم يستعملوه، وإنَّ جعلته حالاً - على أنه لو ظَهَرَ حرفُ الجر لكان يكون في موضع الحال مع الموصول بصلته - كان أيضاً ممتنعاً؛ لأنَّ الحال ينبغي أن يكون نكرة، وأن يكون ذا الحال^(٢). وليس ذلك - وإن كان مَصْدَراً - بمنزلةِ (العراك)^(٣) و[عَوْدَه]^(٤) ونحوه. ألا ترى أنه لا يُستعمل في الموضع الذي يُستعمل فيه [بيض].

أبو بكر للطَّرمَاح:

يَطْفَنَ بِحُوزِي المَرَاتِعِ لم يُرَعِ بِوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ القِسِيِّ الكَنَائِنِ^(٥)

مسألة (٦)

ليس اعتراضٌ مَنْ اعترضَ في قوله:

(١) سورة المائدة: (١١٧) ذكر أبو علي في: البغداديات ٢٧٧، والشيرازيات ٥٠١، والإغفال (١/ ١٢٠)، (٢/ ٢١٤) أنَّ (ما) والفعل في: موضع الظرف الزماني والتقدير: وقت دوامي ثم حُذِفَ (الوقت)، وهذا معنى التوسع الذي ذكره هنا.

(٢) لعل العبارة: وقد يكون ذا الحال، أي قد يكون النكرة صاحبَ الحال، وهو قوله في: التعليقة (١/ ٢٧٥) كسيبويه (٢/ ١١٢)

(٣) من قولهم: أرسلها العراك، قال في: الإيضاح ٢٢١، والمنشورة ١٦، والإغفال (٢/ ١٩١) هذه الالفاظ دالة على الفعل الذي هو الحال في الحقيقة بتقدير: أرسلها تعترك، فوقعت موضعه. وانظر: سيبويه (١/ ٢٣١)، (٣٧٧) والمقتضب (٣/ ٢٣٧) والأصول (٢/ ٢٩٨)

(٤) الأصل: عَدَلْ، ولا معنى له، ومن أقوالهم: رَجَعَ عَوْدَه على بدئه. والتصويب من الإيضاح والمصادر السالفة.

(٥) من الطويل، وهو للطَّرمَاح في: ديوانه ٤٨٦، والمعاني الكبير ٧٢٠، وعمدة الحفاظ ٤٩٢، والمقاصد النحوية (٣/ ٤٦٢) والبحر (٤/ ٢٣٢) وبلا نسبة في: الخصائص (٢/ ٤٠٨) والإنصاف ٤٢٩، وأنشده أبو علي في: الحجة (٣/ ١٢٣، ٤١٣) على الفصل بين المصدر المضاف والمضاف إليه، ويقدرونه: من قرع الكنائن القسي. والشاعر يصف ظباء يتبعن الحوزي وهو الوعل الفحل الذي لم يُفْرَعْ من قرع الكنائن للقسي، أي لم يُخَفِّه الصياد.

(٦) نقل البغداددي في: الخزانة (٤/ ٣٧١) المسألة إلى قوله (للدلالة عليه) عن التذكرة القصرية لم يسقط منها إلا بيت الفرزدق.

إِلَّا عُلَالَةً أَوْ بُدَاهَةً قَارِحَ (١)

بأنَّ المضافَ إليه محذوفٌ بدافعٍ أن يكون بمنزلةٍ ما شَبَّهه به من قوله :
لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا (٢)

لأنه قد وُلِيَ المضافَ غيرَ المضافِ إليه، وإذا وَلِيَهُ غيرُهُ في اللفظ فقد وَقَعَ الْفَصْلُ به بينهما؛ كما وَقَعَ الْفَصْلُ بينهما في اللفظ في قوله : (لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ)، وإذا كان كذلك فقد ساواه في الْقُبْحِ لِلْفَصْلِ الْمَوْقِعِ بينهما، وزاد عليه فيه أَنَّ المضافَ هنا محذوفٌ، وفي (لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ) مذكورٌ، فلا يَخْلُو الْأَمْرُ مِنْ أَنْ ١٤٩ ب يكون أراد المضافَ إليه فحذفه لدلالة الثاني عليه، أو أراد إضافته إلى المذكور في اللفظ وفصلَ بينهما بالمعطوف. وكيف كانت الْقِصَّةُ فَالْفَصْلُ حاصلٌ بين المضاف والمضاف إليه.

واعترض مَنْ اعترضَ بأنَّ قال : لو كان على تقدير الإضافة إلى (قارح) الظاهر لكان :

(١) بعض بيت من مجزوء الكامل، تتمته :

... نَهْدُ الْجَزَارَةِ

وهو للأعشى في : ديوانه ٢٠٢، والكتاب (١٧٩/١) والانتصار ٨٣، وشرح أبيات سيبويه (٢٠٧/١) والمقاصد النحوية (٤٥٣/٣) والخزانة (١٧٩/١) وبلا نسبة في : معاني الفراء (٣٢١/٢) والمقتضب (٢٢٧/٤). والبيت يحمله سيبويه على إقحام (بداهة) بين المضاف والمضاف إليه واعترض المبرد - وهو مَنْ يشير إليه أبو علي - فحمله على حذف المضاف إليه من الأول لدلالته في الثاني، وحُكِيَ عن الفراء مثله. انظر القولين ومناقشتهم في : الانتصار وشرح الأبيات وشرح السيرافي (٧٥/٤) والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (١٩٠/٢). البداهة : أول جري الفرس، علالة : جريه بعد جري، قارح : من ذي الحافر بمنزلة البازل من الإبل وهو ما قرحت أي سقطت أسنانه في السنة الخامسة، نهد : مرتفع، الجزارة : يدا البعير ورجلاه ورقبته، وهي عُمَالَةُ الْجَزَارِ.

(٢) عجز بيت من السريع، وصدره :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ

وهو لعمر بن قميعة في : ديوانه ١٨٢، والكتاب (١٧٨/١) وشرح أبياته (٣٣٨/١) والخزانة (٣٧٤/٤) وبلا نسبة في : المقتضب (٢٢٧/٤) ومجالس ثعلب ١٢٥ والأصول (٢٢٧/٢) والانتصار ٨٣، وأنشده أبو علي في : الشيرازيات ٢٢٤ والحجة (٢١٦/٤) والإغفال (٢٧٧/١) على تعليق (اليوم) بمعنى الفعل في : (لله)، وأورده في : التعليقة (١٦٦/١) والحجة (٣٩٤/٤) والبغداديات ٥٦٢ شاهداً على الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه الظاهر في : الشعر. ساتيدما : نهر بقرب أرزن بأرمينية وقيل غير ذلك في : مراصد الاطلاع ٦٨١، استعبر : جرت دمعته.

(إِلَّا عُلاَلَةً أَوْ بُدَاهَتَهُ قَارِحٍ)، لَا يَلْزَمُ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: (إِلَّا عُلاَلَةً قَارِحٍ أَوْ بُدَاهَةً قَارِحٍ) فَيُظْهِرُ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَوْضِعَ الْإِضْمَارِ؛ مِثْلُ:
وَلَا مُنْسِيٌّ مَعْنً (١)

فَتَحذفه مِنَ اللفظ وَلَا تَذْكره؛ كَمَا جاز عِنْد مَنْ خالفَ سيبويه أَنْ يَذْكر (عُلاَلَةً) وهو يريد الإضافة، فيحذف المضاف.

وله أَنْ يقول: إِنَّ تَقْدِيرِي الحذفَ أَسْوَعُ، ولأني أَحذفُه بعد أَنْ قد جَرَى ذِكْرُه، وحذفُ ما جَرَى ذِكْرُه أَسْوَعُ لِتَقْدُّمِ الدلالةِ عليه.

أبو بكر عن أحمد بن يحيى أَنَّ الْأَصْمَعِيَّ قال في قولِ الشاعر:

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحارِبٍ أبوه وَلَا كَانَتْ كُليْبٌ تُصَاهِرُهُ (٢)

المعنى فيه التقديم؛ كَأَنَّهُ: أبوه مَا أُمُّهُ مِنْ مُحارِبٍ.

قال سيبويه (٣): تقول: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ الْيَوْمِ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ عَلَى هَذَا:

لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا

(١) مِنَ الطَّوِيلِ، وهو بتمامه:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بَتَارِكٍ حَقُّهُ وَلَا مُنْسِيٌّ مَعْنً وَلَا مُتَيْسِّرٌ

وهو للفرزدق في: ديوانه (٣١٠/١) والكتاب (٦٣/١) وشرح أبياته (٢٤٩/١) وذيل القالي ٧٣، والبحر (٤٣٣/١) والخزانة (٣٦٢/١) وأنشده أبو علي في: الحجة (٦٦/٣) مغيَّرًا إِلَى (وَلَا مُنْسِيٌّ أَبُوزَيْدٍ) لِيَبِينَ مَنَعَ سيبويه تَكَرُّرَ الظَّاهِرِ بِلَفْظٍ آخَرَ كَالْكِنْيَةِ وَجَوَّازَ ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ، فِي حِينَ أَنَّ أَصْلَ الشَّاهِدِ عَلَى جَوَّازِ التَّكَرُّرِ بِاللَّفْظِ نَفْسُهُ فِي الشَّعْرِ فَوَضَعَ الظَّاهِرَ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ، وَانْظُرْ تَعْلِيْقَ أَبِي الْحَسَنِ فِي: الإعراب المنسوب ٩١٣، وتعليل حكم سيبويه في: شرح السيرافي (٣٥/٣). وَمَعْنُ هُوَ رَجُلٌ فِي الْبَادِيَةِ يَبِيعُ بِالنَّسِئَةِ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي شِدَّةِ التَّقَاضِي.

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ، وهو للفرزدق في: ديوانه (٢٥٠/١) برواية (أبوها) وطبقات الفحول ٣٦٧، والصناعتين ١٦٢، والخصائص (٣٩٦/٢) والمقاصد النحوية (٥٥٥/١) وشرح أبيات المغني (٣٤/٣) وبلا نسبة في: رصف المباني ١٨، وأنشده أبو علي في: الشعر ١٠٩ على تقديم الخبر الجملة على المبتدأ، وَلَا شَاهِدَ فِي رِوَايَةِ (أَبُوهَا)، وَالشَّاعِرُ يَخَاطَبُ الْوَلِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ.

(٣) الْكِتَابُ (١٩٣/١) وَانْظُرْ مَا تَقْدِمُ مِنْ تَخْرِيجِ (لِلَّهِ دَرُّهُ) فِي (١٣٦-١)، وَفِي الْخَزَانَةِ (٣٧٤/٣) نَقْلَهُ الْبَغْدَادِيُّ مَعَ نَصِّ أَبِي عُثْمَانَ الْآتِي عَنْ التَّذَكُّرَةِ الْقَصْرِيَّةِ.

فيضيف (درأ) إلى (اليوم) ؛ لأن (درأ) بمنزلة قولهم : (لله بلادك) (١) ، / ١١٥٠
فليست تجري مجرى المصدر ولا تعمل عمل الفعل .

قال أبو عثمان (٢) : فلو أضفت (درأ) إلى (اليوم) لَبَقِيَ قولك (مَنْ لَامَهَا) لا موضع
له ؛ لأنه ليس كـ (الضَّرْب) فيكون الثاني في موضع نصب بالمصدر ، فيكون بمنزلة
(عَجِبْتُ مِنْ إعطاء زيد درهماً) ، فإذا بَقِيَ لا موضع له لم تَجُزْ الإضافة في (دَرَّ) ، وإذا
لم تَجُزْ الإضافة في (دَرَّ) إلى (اليوم) جعلته فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه ، وجعلته
متصلاً باللام ومعمولاً له ، ولا يكون معمولاً لـ (لَامَهَا) ؛ لأنَّ ما في الصلة لا يعمل فيما
قبله .

حكى لي أنَّ أحمدَ بنَ عليَّ الشَّطُّويَّ (٣) سأل أبا سعيد البرذعي (٤) في العصور : لِمَ
زعمت أنه لا يحلُّ حتى يذهبَ منه الثلثان ويَبْقَى منه الثلثُ دونَ أن يكون يذهب منه
أقلُّ من ذلك ؟

فقال أبو سعيد : لو كان يحلُّ بجزءٍ يسيرٍ ينقُصُ منه لكان إذا وُضِعَ في الشمس يحلُّ ؛
وذلك أنه معلوم أنَّ الشمس تأخذ منه شيئاً .

فقال أحمد : إذا أخذت الشمسُ منه شيئاً لم يحلِّ ؛ وذلك أنَّ الشمس لا تأخذ منه

(١) في : شرح شواهد الكشف ٤٧٦ : لله بلادك تعجبٌ من بلاده وأنه خرج منها فاضل مثله ، وتقال عادة فيما
يعظمونه أن ينسبوه إليه تعالى لا لغيره . وفي الأساس (ثوب) : لله بلاده تريد نفسه . ومراد سيبويه أن درأ
خرجت عن مصدريتها وصارت كبلاد .

(٢) أخذ أبو علي بقوله في بعض كتبه كما تبين في تخريج البيت .

(٣) أحمد بن علي بن محمد أبو الحسين أو الحسن الشطوي أحد متكلمي المعتزلة ، ت ٢٩٧ . تاريخ بغداد
(٤ / ٣٠٨) ولسان الميزان (١ / ٥٥٧)

(٤) في الهامش بخط الناسخ : " كـ : البرذعيُّ الفقيه أستاذ أبي [الحسن] الكرخي ، قُتل في طريق مكة حلجاً
في جملة من قُتل من الحجيج [وذالك في زمن المكتفي عند ظ [هور] الخوارج وكانت سنة كثيرة
القتل] والهلاك ، وخرج المكتفي فلاقاهم وظفر بهم فاهلكهم " . وجاء في : الفهرست ٣٥١ وطبقات
الفقهاء (١ / ١٤٧) وشذرات الذهب (١ / ٢٧٥) أنه أبو سعيد أحمد بن الحسن (أو الحسين) البرذعي
شيخ حنفية بغداد ، قُتل بمكة سنة ٣١٧ ، وعنها اكملت ما بين الأقواس . وذكر الخطيب في : تاريخ بغداد
(٧ / ٣٨٥) الحسن بن علي أبا سعيد البرذعي ، فلعله غيره أو محرف .

شيئاً حتى يغلي، وإذا غلّى صار خمراً، وإذا صار خمراً فأخذت الشمس منه شيئاً لم يحل؛ كما أنه إذا صار خمراً ثم طُبِخَ لم يحل بالطبخ.

فقال / ١٥٠ ب أبو سعيد: الذي يُعَوَّل عليه في هذا قولُ عمر^(١)، وهذا حدّه أو نحو هذا. فقال له: تُقايِسُنِي حتى إذا بلغنا موضعاً تدعُ القياسَ وتحتج بقولِ عمر، وقولُك وقولُ عمر عندي واحدٌ؟ فهلاً قلتَ ذلك من أولِ الأمر؟

مسألة

قال سبحانه: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾^(٢)، إن شئتَ كان على: أشهرُ الحجِّ أشهرٌ معلوماتٌ، وإن شئتَ: الحجُّ حجٌّ أشهرٌ معلوماتٌ، ولا يكون على «شِعْرٌ شاعرٌ» و«رجُلٌ عدلٌ»^(٣) إذا جعلته هو هو؛ لأنَّ الرجلَ فاعلٌ في المعنى و(الأشهرُ) لسنّ فاعلاتٍ في المعنى، فهذا إنما يجوز في ما كان فاعلاً في المعنى، ولا يجوز فيما هو مفعولٌ؛ وإنْ كثر الفعلُ في (الأشهرُ).

ومن هذا قوله: «الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ، وَأُشَارَ إِلَى التَّمْرِ وَالْعِنَبِ»^(٤)، وإنما المعنى: من أحدهما وهو العنب، وعلى هذا: ﴿يُخْرِجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤَ وَالْمَرْجَانَ﴾^(٥).

فإن قلت: فهل يستقيم على هذا أن يكون ما قاله سيبويه^(٦) من قوله: (سيرٌ عليه

(١) جاء في: صحيح البخاري (٣/٣٢١): "قام عمر على المنبر فقال: أما بعد، نزل تحريم الخمر وهي من خمسة: العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير، والخمر ما خامر العقل".

(٢) سورة البقرة: (١٩٧) وأجاز في: الحجة (١/٢٣، ٢/٢٧٨) ما منعه هنا وحمله على الاتساع واحتج له.

(٣) سلف التعليق على هذين في (١٧-ب).

(٤) لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ، وهو بلفظ: "الخمر من هاتين الشجرتين: النخلة والعنب" جاء في: مسلم (٣/١٥٧٣) والترمذي (٤/٢٦٣) وأبي داود ٩٦٠، وابن ماجه (٢/١١٢١)، وانظر الأقوال في: شرحه في: فتح الباري (١٠/٣٥).

(٥) سورة الرحمن: (٢٢) وقرأ بضم الياء وفتح الراء نافع وأبوعمر، انظر السبعة ٦١٩، ومعجم الخطيب (٩/٢٥٦) ويريد أبو علي أن الآية على حذف المضاف بتقدير: من أحدهما، وأجازه في: الحجة (٢/٣١١، ٤/١١٢، ٦/٢٤٧) وانظر معاني الفراء (٢/١٥٤، ١٨٠، ٢٦٨، ٣/١١٥) والتاويل ٢٧٨، ومعاني الزجاج (٥/١٠٠).

(٦) النقل بالمعنى وهو في: الكتاب (١/٢١٧-٢١٨)

شَهْرًا ربيع)؛ وأنت تريد أن السير في أحدهما؟ فإن ذلك لا ينبغي؛ لأن ذلك للتكثير، وإذا كان للتكثير لم يَجُز أن يُريد أحدهما.

ويَدُلُّ على أنه على التكثير أنه بالتثنية / ١٥١ قد زال عنه تعريف الواحد الذي كان يجري مجرى العَلَم، وإذا زال ذلك التعريف عنه خَرَجَ من أن يكون في جواب (متى)، وصار في جواب (كم)، وإذا صار في جواب (كم) لم يَجُز أن يكون العَمَلُ في أحد ذلك دون الآخر.

يَدُلُّك على ذلك أنك لو قلت: كم سِيرَ عليه؟ فقال: يومان، لم يَجُز أن يكون العمل في أحدهما، وكذلك لو قال: كم سِيرَ عليه؟ فقال: المُحَرَّم، لم يَكُن في جواب (متى) في قول أبي بكر (١) وما كان يقوله من أن ذلك مذهب سيبويه، فقولك: (شهر ربيع) وإن كان في التثنية معرفة كما أنه في الأفراد معرفة بدلالة قوله:

بِهِ أَبَلَّتْ شَهْرِي ربيعَ كِلَيْهِمَا (٢)

فإن التعريفين مختلفان؛ كما أن تعريف (زيد) و(الزيدان) مختلفان، فتعريف (شهر ربيع) من باب: عبد الملك وزيد مناة، وتعريف (شهر ربيع) من باب: غلامي زيد، وإذا كان كذلك كان حَقُّه أن يكون في جواب (كم)، وإذا كان في جواب (كم) وَجَبَ أن يكون العمل فيهما جميعاً.

وأما ما كان يقوله أبو بكر من أن مذهب سيبويه أن (المُحَرَّم) ونحوه إذا لم يَضَفْ إليه (الشهر) كان في جواب (كم)، وإذا / ١٥١ ب أضفت إليه (الشهر) كان في جواب (متى)، فكان يستدل على ذلك بظاهر قول سيبويه، ويقول: إن حُجَّتَه في ذلك

(١) الأصول (١٩١/١) وانظر كلام أبي علي في جواب متى وكم في: الإيضاح ٢٠٥

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فقد مارَ فيها نَسْؤُها واقتَرارُها

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٧٢، وتخريجه ١٣٦٧، وأنشده أبو علي في: الشعر ٣٧٠ لبيان أن الجزء شهران، وذكره في: الإغفال (١١٣/١) شاهداً على معنى أبل، وهو أن تجزأ أي تكتفي بالرطب عن الماء، وبها: أي بالأيكة، مار: ماج وذهب وجاء، نسؤها: بدء سمنها، الاقترار: يقال تقررَت الإبل إذا أكلت بُزور الصحراء فعقدت عليها الشحم فخرت أبوها فيتجسد على أفخاذها، وهي من علامة السمن.

استعمالهم إياه على هذا.

ولعمري إن ظاهر قول سيبويه كما ذكر، وكان أبو إسحاق (١) يخالفه في ذلك.
ويدل على أن الإضافة إذا وقعت في (الشهر) كان أولى بجواب (متى) منه إذا لم
يقع فيه الإضافة؛ لأن الإضافة بـ (٢) التخصيص، وما كان في جواب (متى) كان
مخصصاً، فإذا كان كذلك كان اللفظ الموضوع عندهم للتخصيص أولى من اللفظ
الموضوع لغير التخصيص.

فإن قلت: فإن هذه الأسماء إذا لم تُضَفَ ففي بعضها الألف واللام وهما أيضاً
للتخصيص، قيل: الإضافة بالتخصيص أولى من اللام؛ لأن وضعها والقصد فيها له،
وليست اللام كذلك؛ ألا ترى أنه قد جاء فيه: (إني لأمر بالرجل مثلك) (٣) فيراد به
الشياع وغير المعين، وفيها أيضاً:

باعده أم العمر من أسيرها (٤)

وقلما تجد ذلك في هذا الضرب من الإضافة، وإذا كان كذلك فدلالة القياس أيضاً
يعضد هذا الذي كان يذهب إليه.

فأما ما لم يكن فيه لام المعرفة من هذه الشهور؛ نحو: رجب وصفر، / ١١٥٢ فإنه إذا
لم يكن الشهر مضافاً إليه كان في حكم الشياع؛ وإن كان قد جرى معرفة معيناً؛ ألا ترى
أن ذلك قد جرى في نحو: زيد وعمرو؛ يدل على ذلك قوله:

(١) قول الزجاج في: شرح السيرافي (١٩٣/٤)

(٢) الأصل: بابه، وهو تصحيف لا يقبل مع تانيث (الإضافة)، والبابة في الحدود: الغاية، أو بمعنى الوجه،
ويقويه ما يأتي.

(٣) (مثل) لا تتعرف بالإضافة وقعت صفة لما فيه ال، والعبارة في: الكتاب (١٣/٢) والمقتضب (٤١١/٤)
ومعاني الزجاج (٥٣/١) وشرح أبوعلي في: الإغفال (٢٨٩/١) المسألة ومذهبي سيبويه والخليل
والأخفش في (ال) مقولاً مذهب الأخير وهو زيادتها في الرجل، وانظر التعليقة (٢/٦٢-٦٣) والحجة
(٢١٦/٦) والعصديات ٢٠٦، وشرح الرضي (٢٣٩/٣)

(٤) من الرجز، وهو لأبي النجم في: ديوانه ١١٩، وتخريجه فيه وأزيد شرح السيرافي (١٣/٧، ٥٧/٦)
والانتصار ١٣٢، وأمالى ابن الشجري (٥٨٠/٢) وشرح أبيات المغني (٣٠٢/١) وأنشده أبوعلي في:
الحلبيات ٢٨٨، والإغفال (٢٩٢/١) والحجة (٣/٦٣٤٧، ٧٦/٦) على زيادة ال ضرورة.

عَلَا زِيدُنَا يَوْمَ النُّقَا رَأْسَ زَيْدِ كُمْ (١)

فَعَلِمْتُ بِالْإِضَافَةِ أَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَهُ مِنْ حُكْمِ الْعَلَمِ، وَأَدْخَلَهُ فِي حُكْمِ الشَّيْءِ.

مسألة

حُكِيَ أَنَّ الْأَعْمَشَ (٢) قَالَ لِأَبِي يُوسُفَ: لِمَ لَمْ يَقُلْ صَاحِبُكَ: إِنَّ بَيْعَ الْأَمَةِ طَلَاقُهَا، وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ؟ فَقَالَ لَهُ: لِمَا رَوَيْتَ أَنَّ بَرِيرَةَ لَمَّا اشْتَرَاهَا خُيِّرَتْ (٣)، وَلَوْ كَانَ بَيْعُهَا طَلَاقُهَا لَكَانَ الطَّلَاقُ قَدْ وَقَعَ بِالْبَيْعِ، فَلَمْ يَكُنْ لِلتَّخْيِيرِ مَعْنَى، فَقَالَ: أَنْتُمْ الْأَطْبَاءُ وَنَحْنُ الصَّيَّادُونَ (٤).

مسألة

﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ (٥)، و﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (٦). فَمَنْ رَفَعَ

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بَابِيضَ مَشْحُودِ الْغِرَارِ يَمَانٍ

- وهو لطائي في: الكامل ١٠٧١، وأشبه الخالدين (٨٧/١) وزهر الآداب ١١٠٣، والمقاصد النحوية (٣٧١/٣) والخزانة (١٩٦/٢) وشرح أبيات المغني (٣٠٨/١) وبلا نسبة في: سر الصناعة ٤٥٢، ٤٥٦، وأزمنة المرزوقي (٢٣٣/١) والمفصل ١٢، وأنشده أبو علي في: الحليبات ٢٩٨، والبصريات ٤١٤ على تنكير زيد وتعريفه بالإضافة وهو قوله هنا، وفي الكامل ذكر الأخفش أن رواية (يوم النقا) لغير المبرد، وروي: يوم الحمى ويوم الوغى، والشاعر يذكر طائياً اسمه زيد قتل أسدياً اسمه زيد أيضاً.
- (٢) جاء الخبر في: الانتقاء لابن عبد البر ١٤٧ ومسند أبي حنيفة ٢٢ على أنه بين الأعمش وأبي حماد الكوفي، وجاءت عبارة (أنتم الأطباء...) في خبر آخر بين الأعمش وأبي حنيفة أو بينه وبين أبي يوسف في: السابقين وجامع بيان العلم ٥٤٦-٥٤٧، وبدائع الصنائع (٣٣٧/٧) وربيع الأبرار (١٩٩/٣). وعبد الله هو ابن مسعود وقوله في: مصنف ابن أبي شيبة (٦٤/٤) وتفسير الطبري (٥/٤).
- (٣) روى ابن ماجه في: (٦٧٠/١) بسنده "عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أنها أعتقت بريرة فخيرها رسول الله ﷺ وكان لها زوج حر". وجاء عن الأعمش بلفظ آخر في: سنن أبي داود ص ٤١٦، والترمذي (٤٦١/٣). وحديث بريرة مشهور في: الصحاح كالبخاري (٨٢-٨١/٢) إلا أنني ذكرت ما جاء في: سنده ذكر الأعمش.
- (٤) في العين (١٧٩/٧): الصيدلاني لغة عمت، والجميع الصيادلة والنون أعم. ولم أجده بالنون عند غيره، والخبر في المصادر باللام.
- (٥) سورة المرسلات: (٣٥) الكلام على إضافة الزمن الحال منقول عن جواز إضافة الزمان الماضي إلى الفعلية والاسمية في حين تنحصر إضافة المستقبل إلى الفعلية، وأصله في: كتاب سيبويه (١١٩/٣) وأخذ به أبو علي في: التعليقة (٢٣٠/٢) وزاد في: المنثورة ١٧٢ جواز إضافة (إذ) إلى الماضي والحال المحكية.
- (٦) سورة المائدة: (١١٩) ولم يعرض في: الحجة (٢٨٣/٣) لمقالته هنا.

(اليوم) في الموضعين فهو فعلُ الحال، ويجوز أيضاً إضافته إلى المبتدأ والخبر؛ لأنه للحال وليس للمستقبل. ولو كان للآتي لَزِمَتْ إضافته إلى الفعل والفاعل كـ (إذا)؛ ألا ترى أنَّ الذي يضاف إلى الزمن (١) الآتي بمعنى (إذا) كان في موضعه، إذاً لجاز في الشعر أن / ١٥٢ ب يجازى به، وأن يُجازى به وهو للحال محالٌ، فإذا كان محالاً لم يمتنع إضافته إلى المبتدأ والخبر - كما ذكرنا - لخروجه عن معنى (إذا)، وامتناع المجازاة به في الضرورة لو كان (إذا).

مسألة

الدليل على أنَّ (القلقال) (٢) و(الزلزال) ونحو ذلك من مُضاعف الرباعي ليس من الثلاثة وإنما هو جنسٌ على حدة؛ مجيئه مفتوحاً واستمرار ذلك فيه، فاختصاص هذا البناء في هذا القبيل وامتناعه من غيره دلالة على أنه صنفٌ برأسه؛ كما أنَّ اختصاص (كَيُونَة) (٣) ونحوه بالثلاثة المعتلة دلالة على أنه قبيلٌ منفصلٌ من الصحيح. ولو كان من الثلاثة كان كـ (السُّرْهاف) (٤) ونحوه، ولم يختص بهذا البناء. قال يعقوب في كتابه في المثني؛ نحو (العُمَريْن) : ابتعتها بدَيْنَيْنِ؛ يقول : بعضها بَثْمَن وبعضها بَثْمَنٍ آخر (٥).

(٢) أعلاه في الأصل بخط الناسخ: كصح، أي كذا في الأصل وهو صحيح.

(٢) القلقال من قلقلت الشيء أي حرّكته، والأصل فيه كسر أوله وجاز فتحه، وأصل المسألة في : الكتاب (٤/ ٢٩٥، ٨٥) وذكر أبو علي مقالته هنا في : التكملة ٢٢٠، وذكر الوجهين في : التعليقة (٤/ ١٤٤). وفي الأصل ضُبُطت القلقال والزلال بالفتح وصوبته من المصدرين وعلى الأصل فيهما، وإن كان أبو علي صرح في : الشعر ١٧٧ أنَّ الفتح أكثر من الكسر.

(٣) زنة كينونة واختصاصها مسألة خلافية بين الفريقين. انظر : المقتضب (٢/ ١٢٤) وإعراب النحاس (٣/ ٣٦٤) ومجالس العلماء ٣٠٩ والمنصف (٢/ ١٢) ودقائق التصريف ٢٦٣، وذكرها أبو علي في :

التكملة ٢٦٣، والبغداديات ٣٩٤

(٤) سرهفت الصبي : أحسنتُ غذاءه ونعمته.

(٥) في الهامش بخط الناسخ : ك: مكرّر ولم أجده في كتابه. وهو مكرّر كما قال، تقدّم في (١٤٠-ب)

مسألة

لو قال قائلٌ في (لدى) (١) و(لدن) : إنَّ أحدَ الحرفين بدلٌ من الآخر؛ لأنَّ النون كهذه الحروف، ويُقوِّي ذلك قولهم: دَدٌ ودَدَا / ١١٥٣ ودَدَن (٢)، وتعاقُبُ النون وحرفِ العلة، واستُعْمِلَا أيضاً محذوفين، لكان وجهاً.

مسألة

في إحدى النسخ (٣) في تحقير اسم رجلٍ: يُرْيِي (٤)، وفي الأخرى: يُرْيِي (٥). فوجهُ الأول أنه على قولٍ من قال (٦) في (يَضَع) : يُوَضِّع، وفي (هَارٍ) (٧) : هُوَيْثِر. ومن قال في (أَحْوَى) (٨) : أُحْيِي، لم يقل هنا إلا : يُرْيِي؛ لأنَّ الهمزة تخفيفٌ قياسي، فهو كالمفوظ بها، فلم يجتمع لذلك ثلاثُ ياءات. فأمَّا النسخةُ الأخرى (يُرْيِي) فعلى (يُضَيِّع) لم يَرُدُّه من حيث لم يحتج إليه ولما صحَّ مثالُ التحقير، ومثاله من التحقير (فُعِيل) ومن التصريف (يُفِيل)، ولم يُصَرَّف للزيادة.

مسألة

اعتَزَمَ (٩) أنَّ (آوَى) : أفْعَل من (أَوَيْتُ).

(١) لدى أصلها واو عند سيبويه (٣/ ٣٨٨)

(٢) معناها كلها: اللعب واللهو.

(٣) من كتاب سيبويه والمسألة في: (٣/ ٤٥٦-٤٥٧) وهي في تصغير (يُري)، وأول المحكي هنا قول أبي عمرو

والآخر قول سيبويه. انظر المسألة في: الأصول (٣/ ٥٦) والانتصار ٢٢٦، والسيراني (العلمية ٤/ ١٩٧)

والخصائص (٣/ ٧٣-٧٥) وشرح ابن يعيش (٥/ ١٢١)

(٤) في الأصل يري عريت من الهمز، وفعل الناسخ ذا أحيانا.

(٥) الأصل منون الآخر، وهذا لا يصح مع قوله في آخر المسألة: لم يُصرف.

(٦) اختيار المازني. انظر المصادر السالفة.

(٧) هارٍ أصله هائر يقال: رجلٌ هائر وهار أي ضعيف، وفي الأصل: هارٍ، وهو تحريف.

(٨) يريد حذف لام الكلمة لاجتماع ثلاث ياءات، وانظر الأقوال في: الكتاب (٣/ ٤٧١) وشرحه أبو علي في:

التعليقة (٣/ ٣٢٧)

(٩) حكى أبو علي في: الشيرازيات ١٠ أن سيبويه حمل (آوى) على أنه أفعل، ورد في: البصريات ٨١٦ أن

تكون (فَعَلَى)، والحق أن سيبويه في: (٢/ ٩٧) عدّها معرفة غير مصروفة وليس صفة، ثم ذكر في:

(٢/ ٩٩) أن كل ابن أفعل نكرة إذا كان أفعل ليس اسم شيء، فهل فهم أبو علي من الكلامين ما حكاه عن

سيبويه؟ ووجدتُ ابن السراج في: الأصول (١/ ١٥٦) نصّ على أنه معرفة على وزن أفعل.

مسألة

(يَوْمٌ) مِنْ (ذَاتِ يَوْمٍ) (١) [يُخْتَارُ فِيهِ] (٢) أَنَّهُ عَقِيبُ اللَّيْلَةِ وَوَضَحَ النَّهَارُ دُونَ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْبُرْهَةِ، وَ(ذَاتِ) صِفَةٌ مُحَذَوْفَةٌ الْمُوصُوفِ؛ أَي: مَرَّةً ذَاتَ يَوْمٍ، وَ(مَرَّةً ذَاتَ زَمَانٍ) لَا يُفِيدُ كَمَا لَا يُفِيدُ (مَرَّةً فِي زَمَانٍ)، وَإِذَا كَانَ وَضَحَ النَّهَارِ خَصُّصٌ فَأَفَادَ.

١٥٣/ ب مسألة

قال سبحانه: ﴿يَغُوثٌ وَيَعُوقٌ وَنَسْرٌ﴾ (٣) فهو عَلمٌ، وقد قال الشاعر:
وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا (٤)

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عُرْفَ بَشِيعَتَيْنِ (٥): أَحَدُهُمَا بِاللَّامِ، وَالْآخَرُ بِغَيْرِهَا؛ كَرَفِئَةٍ وَالْفِئَةِ (٦) وَ(إِلَآهَةٌ وَالْإِلَآهَةُ) (٧) فَاعْتَقَبَ عَلَيْهِ تَعْرِيفَانِ، وَلَيْسَ هَذَا كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ فِي قَوْلِهِ:
سُبْحَانَ مَنْ عُلْقِمَةُ الْفَاخِرِ (٨)

(١) أصل المسألة في: سيبويه (٢٢٦/١): سِيرَ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ، وَ(ذَاتَ يَوْمٍ) لَا تَخْرُجُ عِنْدَهُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ. وَمَرَادُ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْإِبْهَامِ، وَانْظُرِ الْمُنْثَوْرَةَ ١٨-١٩، وَالْإِيضَاحَ ٢٠٤، وَشَرَحَ السِّيرَافِي (٢٠٥/٤)
(٢) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ، وَفِي الْإِغْفَالِ (٢٨١/١): الْيَوْمُ أَصْلُهُ لِمَا هُوَ عَقِيبُ اللَّيْلَةِ ثُمَّ يَتَّسِعُ فَيُسْتَعْمَلُ لَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الزَّمَانِ. وَانْظُرِ الْحِجَةَ (٣٣/١)
(٣) سُورَةُ نُوحٍ: (٢٣) وَأَكْثَرُ حَدِيثِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ جَاءَ فِي: الْحِجَةِ (٣٤٦/٣) وَالْحَلَبِيَّاتِ ٢٨٧، وَالْإِغْفَالِ (٤٢/١).
(٤) قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ:

أَمَّا وَدَمَاءٍ مَائِرَاتٍ تَخَالِهَا عَلَى قُنَّةِ الْعُزَى وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا

وَهُوَ لَعَمْرُؤُ بْنُ عَبْدِ الْجَنِّ التَّنُوخِيِّ أَوْ الْجَرْمِيِّ فِي: تَارِيخِ الطَّبْرِيِّ (٣٦٦/١) وَمَعْجَمِ الْمَرْزَبَانِيِّ ١٨، وَالْحِمَاسَةِ الْبَصْرِيَّةِ (٢٥٦/١) وَالْخَزَانَةِ (١٩٩/٧) وَأَغْرَبُ يَاقُوتٍ فَنَسَبَهُ لِلْأَخْطَلِ فِي: مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ (٢٨٤/٥)
وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي: سِرِّ الصَّنَاعَةِ ٣٦٠، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ (٢٣٥/١) وَالصَّحَاحِ (لَعْنٌ، أَهْلٌ) وَغَيْرِهَا كَثِيرٌ، وَأَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الْحَلَبِيَّاتِ ٢٨٧، وَالْحِجَةَ (٣٤٦/٣) وَالْإِغْفَالِ (٤٢/١) فَاجَازَ فِيهِ تَعَاقُبَ التَّعْرِيفَيْنِ الْعِلْمِيَّةِ وَالَّتِي دَخَلَتْ بَعْدَ زَوَالِ الْأَوَّلَى، وَأَجَازَ زِيَادَةَ أَلٍ، وَسَيَذْكَرُ أَبُو عَلِيٍّ الْبَيْتَ تَامًا مَعَ اثْنَيْنِ مَعَهُ فِي (١٥٥-١). دَمَاءُ مَائِرَاتٍ: يَقَالُ: مَارَ الدَّمُ عَلَى الْأَرْضِ إِذَا تَرَدَّدَ، قُنَّةُ الْعُزَى: أَعْلَاهَا، الْعِنْدَمُ: صَبَغَ أَحْمَرَ.

(٥) فَوْقَ (بَشِيعَتَيْنِ) بِخَطِّ النَّاسِخِ: كَصَحَّ، أَيْ كَذَا بِالْأَصْلِ وَهُوَ صَحِيحٌ.

(٦) رَوَاهَا أَبُو عَلِيٍّ فِي كِتَابِهِ الْآخَرَى عَنْ أَبِي زَيْدٍ الَّذِي شَرَحَهَا فِي: النُّوَادِرِ ٤٠٣: لَقِيَتْهُ الْفِئَةُ وَفِي الْفِئَةِ وَفِئَةٌ إِذَا لَقِيَتْهُ بَعْدَ أَيَّامٍ.

(٧) مَعْنَاهَا فِي: الْإِغْفَالِ (٤١/١): الشَّمْسُ. وَانْظُرِ سِرَّ الصَّنَاعَةِ ٣٥٩، ٧٨٤

(٨) فَرَّغَتْ مِنْهُ فِي (٥٥-ب) وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ قَوْلًا خَاصًّا لِأَبِي بَكْرٍ، وَذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الْبَصْرِيَّاتِ ٤١٠ أَقْوَالَ لِلْفَرَاءِ وَثَعْلَبِ.

لأن هذا قد صار معرفة بعد أن كان نكرة، وصار (سبحان) علماً لهذا المعنى؛ كما أن (خُضارة) اسمٌ للبحر كالعلم.

ولا كما (١) قال سيبويه (٢) من أن بعضهم يقول: هذا ابنُ عرسٍ مُقبلٌ، ولا على حدٍّ: ﴿هذا بَعْلِي شَيْخٌ﴾ (٣)؛ لأن هذا إنما دخله ضربٌ واحد من التعريف. ويجوز أن تكون اللامُ في (التسر) زائدة. فأمّا:

بَنَاتِ الْأَوْبَرِ (٤)

فيجوز أن يكون جَعَلَ (أوبر) نكرة كقوله: هذا ابنُ عرسٍ مُقبلٌ، ويجوز أن يكون (أوبر) استعمل مُعرفاً باللام تارةً وبغيرها أخرى، فيَعْتَوْرُه تعريفان مختلفان، ويجوز أن تكون اللام زائدة، وأن تجعله من باب (فينة) أشبه لثلاً يُحْكَم بالزيادة.

ومن (٥) قال في (الحارث) و(العباس): حارث / ١١٥٤ وعباس، لم يقل إذا سُمِّي

(١) معطوف على قوله المتقدم: وليس هذا كما ذهب إليه أبو بكر...

(٢) الكتاب (٩٧/٢) وانظر الأصول (١٥٦/١) وسر الصناعة ٣٦٦

(٣) سورة هود: (٧٢) وقرأ بالرفع ابن مسعود وأبيّ والاعمش وغيرهم، الكتاب (١٠٦، ٨٣/٢) ومعجم الخطيب (١٠٥/٤). وأبو علي ذكر القراءة في: الشيرازيات ٤٨٦، والحجة (٣١٩/٦) ولم يقل فيها إلا أنها مثل (هذا زيدٌ منطلقٌ)، وأجاز فيه سيبويه (٩٧/٢) وجهين أن يكون خبراً لمُحذوف أو كحلوا حامض، وزاد تالوه وجوهاً أخرى. انظر: المحتسب (٣٢٤/١) والدر المصون (٣٥٧/٦).

(٤) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

وهو بلا نسبة في: المقتضب (٤٩/٤) ومجالس ثعلب ٥٥٦، والانتصار ١٣٢، والاشتقاق ٤٠٢، وسر الصناعة ٣٦٦ وشرح أبيات المغني (٣١٠/١) وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد (٥٦٧/٢) وأنشده أبو علي في: الحلبيات ٢٨٨ فأجاز فيه زيادة ال وهو قول الأصمعي، وتعاقب تعريفين العلمية وال، وأجاز أيضاً كون ال للتعريف وأوبر نكرة وهو قول للمبرد، واكتفى في: الحجة (٣٤٨/٣) بالاولين، وفي الإغفال (٢٩٢/١) والحجة (٧٥/٦) لم يذكر إلا الزيادة. جنيتك: جنيت لك، أكمؤ: جمع كم، العساقل: ضربٌ من الكمأة، بنات أوبر: شر الكمأة.

(٥) نقل الشاطبي في: المقاصد (٥٧٥/١) هذا النص من التذكرة مسبوقة بما لم يرد هنا، وهو: "إن اللام هنا ليس على حد قولك: العباس وعباس، لأن من أدخل اللام جعله الشيء بعينه، ومن لم يدخل جعل الاسم علماً بمنزلة زيد وأسد".

باسم نكرة^(١) غير صفة بإلحاق لام التعريف؛ ألا تراهم لم يقولوا في اسم رجل^(٢):
الثور ولا اليربوع ولا نحوه. فأمّا (الفضل) فللوصف بالمصدر؛ لأنهم جعلوه الشيءَ
بعينه.

أنشد أحمد بن يحيى:

فأيُّ امرئٍ في الحربِ أنتَ وأيُّهْ إذا الحربُ أبدتْ عن نواجذِها العُصْلِ^(٣)
القولُ في هذا الضميرِ عندي أنه لا يُريد به واحداً بعينه؛ ألا ترى أنَّ حُكْمَ (أيّ) أن
يكون بعضاً من كُلِّ، فهو كقولهم: هو أحسنُ الفتیانِ وأجملُهُ^(٤).

مسألة

قولهم: (سواء) من قوله:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ^(٥)

(١) في الأصل بالفتح، ولا وجه له، وفي المقاصد: باسم جنس.

(٢) بعده في: المقاصد: اسمه ثور أو يربوع أو أسد: الثور ولا اليربوع ولا الأسد. قال: فإن قلت: فقد قالوا
الفضل في رجل اسمه فضل، فإنما ذلك لأنه على حد الصفة كأنهم جعلوه عبارة عن الحارث بعينه من
حيث جاز وحسن أن يقصد بذلك، كما حسن أن يقصد بالحارث والعباس قال: فدخلت اللام هنا، كما
دخلت في الحارث والصُّعْق. وما بعده ليس من كلام أبي علي بل من الشارح.

(٣) من الطويل، وعجزه ورد في ثلاثة أبيات، الأول لحاتم الطائي في: ديوانه ص ١٤٨، وصدره:
ولي مع بذل المال والبأس صولة

والثاني لابن ميادة في: ديوانه ص ٢١٦، وصدره:

صَفَا صَلْدٌ عِنْدَ النَّدَى وَنِعَامَةٌ

والثالث للفرزدق في: ديوانه (١٤٦/٢) روايته:

ولا لأمري آتَى المضلين بيعةً رأى الحرب أبدت عن نواجذها العُصْلِ

والعُصْل: جمع أعصل ناب أعصل: مُعَوَّجٌ شديد.

(٤) جاء في: الكتاب (٨٠/١) وحكى أبو حيان أن أبا علي علّل أفراد الضمير فيه بأنهم يقولون تارة: هو
أحسن فتى، وتارة: هو أحسن الفتیان، فتوهموا ذلك في: الجمع، وفيه توجيهات أخرى، انظر شرح
السيرافي (٩٧/٣) والتذييل (١٥١/٢-١٥٥)

(٥) من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في: ديوانه (١٨/١) ومعاني الفراء (٣١٥/٢) وصحيح مسلم ١٩٣٨،
والمقتضب (١٣٤/٢) والأصول (١٧٧/٢) والطبري (١٣١/١٠) والكشاف (٤٤٩/٣) وشرح أبيات
المغني (٣٠٥/٧) الذي حكى نص كتابنا نقلاً عن التذكرة القصرية، وتقدير من نكرة أصله للمبرد.

يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ (وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصِرُهُ) فِي الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ (سَوَاءً) لَا يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ،
فَ(مَنْ) إِذَا نَكَرَةً وَ(يَهْجُو) صِفَةً لَهَا، وَحُذِفَتْ بَعْدُ وَأُقِيمَ الْفَعْلُ بَعْدَهَا نَائِبًا عَنْهَا؛
كَقَوْلِهِ:

جَادَتْ بِكَفِّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ (١)

عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ:

وَشَرَيْتَ فَاسْتَشْرَى وَإِنْ كَانَ قَدْ صَحَا فُؤَادٌ بِأَمْثَالِ الدُّمَى كَانَ مُوَلَعًا (٢)

وَلَهُ:

أَلَمِمْ بِزَيْنَبَ إِنْ الْبَيْنَ قَدْ أَفْدَا قُلُّ الثَّوَاءِ لَكُنْ كَانَ الرَّحِيلُ غَدَا (٣)

/ ١٥٤ ب مسألة

إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزًّا (٤)

لَا يَتَعَلَّقُ (إِذِ) الثَّانِيَةُ بِمَحذُوفٍ بَعْدَ (النَّاسِ)؛ لِأَنَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ لَا يَتَضَمَّنُ الْجِثَّةَ، وَلَا

(١) مِنْ الرَّجَزِ، وَتَقَدَّمَ التَّعْلِيْقُ عَلَيْهِ فِي (١٢١-ب)

(٢) مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِعُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ فِي: دِيْوَانِهِ ٢٢٧، وَأَمْالِي الْقَالِي (٤٩/٢) وَزَهْرُ الْآدَابِ ٣٠٠، وَمُنْتَهَى
الطَّلَبِ (٢٤٨/٤) وَآكْثَرُهَا بِرَوَايَةٍ: وَأَشْرَيْتَ، بِأَمْثَالِ الْمَاهِي كَانَ مَوْزَعًا، وَمَوْزَعٌ وَمَوْلَعٌ وَاحِدٌ. شَرَى: أَغْرَى.
وَفِي الْأَصْلِ: شَرَيْتُ بِالضَّمِّ، وَفُؤَادًا بِالنَّصْبِ، وَهَذَا تَحْرِيفٌ.

(٣) مِنْ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِعُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ فِي: دِيْوَانِهِ ١٠٩، وَالْأَغَانِي (١٠٩/١) وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ (٢١٨/٣)
وَشَرْحُ أَهْيَاتِ الْمَغْنِيِّ (٣٧٢/٤) وَبَلَا نَسْبَةٍ فِي: الْمَغْنِيِّ (٢٧٨/٣)، وَيُورَدُونَهُ شَاهِدًا عَلَى زِيَادَةِ اللَّامِ فِي
(لَكُنْ) وَمَنْعَ كَوْنِهَا مَوْطِئَةً أَنْ ذَلِكَ يَقْتَضِي حَذْفَ جَوَابَيْنِ لِلْقِسْمِ وَالشَّرْطِ وَهُوَ إِجْحَافٌ. أَفْدَا: قَرَّبَ، الثَّوَاءُ:
الْإِقَامَةُ.

(٤) عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْمُتَقَارِبِ، وَصَدْرُهُ:

كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا حِمَى يُتَّقَى

وَهُوَ لِلخَنْسَاءِ فِي: دِيْوَانِهَا ٢٧٤، وَالْكَامِلِ ٩٧٣، ١٤٢٤، وَالْفَاضِلِ ٤٧، وَمَعَانِي الزَّجَاجِ (١٠/٣، ١٢١/٢)
وَالزَّهْرَةُ ٨١٨، وَأَمْالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ (٣٧٦، ٣٦٨/١) وَالْحِمَاسَةُ الْبَصْرِيَّةُ ٦٤٦، وَالْمَغْنِيُّ (٣٨/٢) وَشَرْحُ
أَهْيَاتِهِ (١٨٥/٤) وَأَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الشَّعْرِ ٢٤٧ فَأَجَازَ فِيهَا خِلَافَ مَا قَالَهُ هُنَا فَحَمَلَ (مَنْ) عَلَى
الْمَوْصُولِيَّةِ وَعَلَّقَ (إِذِ) بَبْرًا، وَعَلَى قَوْلِ الْبَغْدَادِيِّينَ فِي إِعْمَالِ الشَّرْطِ فِيمَا تَقَدَّمَ عَلَّقَ (إِذِ) بَبْرًا أَيْضًا، وَ(ذَاكَ)
مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ الْخَبَرُ، وَيَبْدُو أَنَّ ابْنَ الشَّجَرِيِّ وَابْنَ هِشَامٍ لَمْ يَطْلَعُوا عَلَى قَوْلِهِ هُنَا إِذْ اكْتَفَى بِمَا أَجَازَهُ فِي
الشَّعْرِ. مَنْ عَزَّ بَزًّا: مَثَلٌ قَدِيمٌ أَيْ مَنْ غَلَبَ سَلَبٌ.

بما بُعد (مَنْ عَزُزُّ)؛ لأنَّ الشرط لا يعمل فيما قبله^(١)، وإذا كان كذلك كان متعلقاً بما يدل عليه قوله: (مَنْ عَزُزُّاً)؛ كانه: إذ الناسُ إذ ذاك يتغالبون ونحوه.

ولا يجوز أن يكون بدلاً من (إِذ) الأولى؛ لأنَّ الجملة المضافة إليها (إِذ) الأولى لم تتم. فإن قلت: فأضمير (لنَّاس) خبراً؛ كانه: مُغَالِبُونَ، وأبدلها من الأولى وأضمير لذاك خبراً أيضاً، كان غير ممتنع. فإن قلت: هل لا يجوز أن أُعَلِّقها بشيءٍ قبل قوله: (إِذ الناسُ)؟ فإنه [بيّض].

أنشد ابن حبيب لجريز:

ولمّا أن نعى الناعي عُميراً حسبت سماءهم همّت بليل
وكاد النجم يطلع في قتّام وخاف الذلّ من يمنٍ سهيل^(٢)

[ع: يجب عندي أن يكون على حذف المضاف؛ كانه: حسبت سماء نهارهم، وإلاّ فسد المعنى].

أنشد الفضل بن محمد اليزيدي^(٣) عن ابن الأعرابي:

١/١٥٥ أمّا ودِماءٍ لا تزال كأنها على قنّة العزى وبالنسر عندما
وما سبّح الرهبان في كل بيعة أبيل الأبيلين المسيح بن مريما
لقد هزّ مني عامر يوم لعلع حُساماً إذا ما عضّ بالهام صمماً^(٤)

(١) ذكر في الشعر أنه لا يجوز عندهم، ويجيزه بغداديون، وانظر التعليق السالف على المسألتين في (١٤٢-١٤٣).

(٢) من الوافر، وهما في: الأغاني (١٢/١٩٩) من أبيات لزقر بن الحارث في: خبر ذكر أبو الفرج أن أكثر لفظه لابن حبيب، وعمير هو ابن الحُبَاب، ولم أجدهما في: ديوان جريز، ورواية الأغاني: حسبت بالضم، ذهبت = همّت، وكان = كاد، وفيه روي الثاني مضموم على الإقواء.

(٣) الفضل بن محمد اليزيدي أبو العباس أحد الرواة العلماء والنحاة (ت ٢٧٨). معجم الأدباء ٢١٧٨.

(٤) من الطويل، وهي لعمر بن عبد الجن وقد تقدم التعليق على الأول منها في (١٥٣-ب) وتخريجها ثمّ. البيعة: متعبّد النصارى، أبيل الأبيلين: راهب الرهبان وكانوا يسمون به عيسى بن مريم عليه السلام، لعلع: جبل كانت به وقعة، صمّم: مضى.

مسألة

اضْرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا (١)

ليس على الوصل ولا على الوقف؛ فهو كقوله:

وما له من مجدٍ تليدٍ (٢)

مسألة

لا يجوز (٣) أن يكون (أُبَيِّنُونَ) - تحقير (أبناء) - (أفعال) فانصرف عنه إلى (أفعل) (٤)؛ كما قالوا في (صبيّة) و(غلمة): أُصَيَّبِيَّة، وفي الحديث: «كان يَلْطَحُ» (٥) أُغَيِّلِمَةً بني عبد المطلب (٦).

(١) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

ضربك بالسوط قوتس الفرس

وهو لطرفة في: صلة ديوانه ١٦٥، وانظر تخريجه ٢٤١، وشرح أبيات المغني (٣٥٨/٧) وفي نوادر أبي زيد ١٦٥ عن أبي حاتم أنه مصنوع لطرفة، وحكى ذلك أبو علي في: البغداديات ٤٣٧، وأنشده في: العسكرية ١٩٦ فشرح ما أوجزه هنا مقررًا حذف النون على إرادة النون الخفيفة في (اضرب).

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وما له من مجد تليد وما له من الريح فضل لا الجنوب ولا الصبا

وهو للأعشى في: ديوانه ٦١، والكتاب (٣٠/١) وشرح أبياته (٢١٩/١) وبلا نسبة في: المقتضب (٢٦٦، ٣٨/١) والأصول (٤٦٠/٣) وأنشده أبو علي في: الشعر ٢٢٧، والحجة (٢٥٥/٢) برواية (وما عنده) شاهدًا على حذف المضاف، وأنشده في: الحجة (٢٠٥/١) على أن الأصل في الهاء الحركة وحذف حرف المد الزائد معه، وفي (٦٢/٤) قصر الحذف على الضرورة، وهو قول سيبويه. وانظر مناسبة الشعر في: فرحة الأديب ٤١.

(٣) كلامه موجزٌ عما في: الشعر ١٣٦، وما منعه فيهما حكاه في: البصريات ٣٧٥ عن أبي العباس وردّه، وأخذ به وفسره مفصلاً في: التعليقة (٣٠٥/٣). وانظر في: الخزانة (٣٣/٨) أثر كلامه في المنقول من كلام ابن جني من إعراب الحماسة.

(٤) قال به الأنباري شارح المفضليات ٦٣٢، أفدته من محقق الشعر.

(٥) الأصل: يَلْطَحُ بالمعجمة، وصوابه بالمهملة. والتصويب من المصادر في الهامش التالي.

(٦) الأرجح أنه حكى معنى الحديث، لأنني لم أجدها في اللفظ. وأكثر المصادر على هذا اللفظ أو ما قاربه: "عن ابن عباس قال: قدّمنا رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة أُغَيِّلِمَةً بني عبد المطلب على حُمُرَات، فجعل يَلْطَحُ أفخاذنا ويقول: أُبَيِّنِي لا تَرْمُوا الجمرَةَ حتى تطلع الشمس". واللطح: الضرب بالكف ليس بالشديد. انظر مسند الإمام أحمد ٢٠٣، وسنن أبي داود ٣٦٢، وابن ماجه (١٠٠٧/٢) والبيهقي (١٣١/٥) والنهاية (٢٥٠/٤).

فر (أفعلة) كر (أفعل) من (أفعال) (١)، وإلى هذا ذهب الفراء (٢).
 وإنما لم يَجُزْ لأنَّ (أفعل) لم يأتِ مجموعاً بالواو والنون، وإذا لم يَجِئْ لم يُجْعَلْ
 (أبينون) المتنازع فيه أصلاً؛ كما لم يَجُزْ أن يُجْعَلْ مقصوراً من (أفعال)؛ إذ لم توجد
 (أفعال) مقصورة، فثبتَ إذاً أنه اسمٌ صيغٌ في التحقير؛ كر (عُشْيَشِيَّة) و(أُنَيْسِيَّان) (٣)
 ونحو ذلك، فلذلك حَكَمَ سيبويه (٤) على أنه (أفعل) كر (أعمى).
 فأما قوله:

١٥٥/ب تَرَكَ أُبَيْنِيكَ إِلَى غَيْرِ رَاعٍ (٥)

فالياءُ فيه الياءُ التي هي علامةُ الجرِّ، ولأَمُ الفعل ساقطةٌ لالتقاء الساكنين.

مسألة

قولهم: أناسي (٦)، ولم يُقَلْ: أناسين كر (سَراحين) يدل على أن الألف والنون (٧)
 كالألف والنون في (سَكَران). وإذا كانوا قد قالوا في (أساريح) (٨): إنه على وزنِ
 الملحق، فغَيْرُ الملحق أَجْدَرُ أن لا يجوز أن تثبت الياءُ والنون في تكسيره على حَدِّ
 (١) عبارة الشعر أوضح: "وأفعلة من فعلة كافعُل من أفعال في أن كل واحد جمع أدنى العدد، وجاء التكثير
 على أحدهما ووقع التحقير على الآخر، وإلى هذا ذهب...".

(٢) حكاه ابن جني فيما نقله البغدادي في: الخزانة (٣٣/٨) عن إعراب الحماسة، واستحسنه أبو العلاء في:
 رسالة الملائكة ١٤٥، وانظر اللسان (بني).

(٣) تصغير عشية وإنسان على غير القياس.

(٤) الكتاب (٤٨٦/٣) وأشار إليه في (٤٥٦/٣) وانظر الأقوال في أبينون في: الخزانة (٣٠/٨)

(٥) عجز بيت من السريع، وصدوره:

مَنْ يَكُ لَا سَاءَ فَقَدْ سَاءَ نِي

وهو للسفاح بن بُكَيْرِ اليربوعي في: المفضليات ٣٢٣، وشرحها ٦٣٢، ولُبَكِيرِ بن مَعْدَانَ اليربوعي في: تعازي
 المبرد ٨٤، ولرجل من يربوع في: التهذيب (٤٩٢/١٥) وبلا نسبة في: غريب أبي عبيد (١٤٢/٣)
 والفائق (٤٤٣/٢) والخزانة (٣٤/٨) وأنشده أبو علي في: الشعر ١٣٦ فعقد عليه الباب.

(٦) قيل: جمع إنسان أو إنسي، ولا يبعد أن يكون كلامه رداً على أحد القولين اللذين أجازهما الفراء والزجاج.
 انظر معاني الاختش ٤٥٩، والفراء (٢٦٩/٢) والزجاج (٧١/٤) وإعراب النحاس (١٦٣/٣)

(٧) في (إنسان).

(٨) دودٌ بيضٌ حُمْرُ الرؤوس تكون في الرمل. وفي مجالس ثعلب ١٠٥: أساريع ويساريع الهمزة مكان الياء. ولم
 أجد ما حكاه أبو علي.

(سراحين)، فهذا يدل على قُبْح (الكَراوين) (١)، وأنه جاء بضرورة القافية.
فإذا صحَّ ضعفه قوي أن لا يجوز إلا (كُرَيَّان) (٢)، ولا تقول: كُرَيَّين، من أجل ما جاء
من قوله:

حَتَفُ الحُبَارِيَّاتِ والكُرَاوِينِ (٣)

إلا أن يثبت ذلك في غير هذا الموضع.

مسألة (٤)

(جاء الهندات) حَسَنٌ، و(جاء هندٌ) (٥) قبيح؛ وذلك أن الواحد يجب في القياس
أن يكون في مؤنثه العلامة؛ ليفصله من المذكّر، وليس كذلك الجمع، وقد تكون الألفُ
والتاء في المذكّر؛ نحو: ذُرَيْهَمَاتٍ، وإنما يُراد تانيث الجماعة لا الواحد.
ولا يجوز / ١١٥٦ عندي (جاءت الزَيْدُون) (٦) تُريد الجماعة؛ لأنّ هذا الضَرْبُ لم
يجئ في تانيثٍ كما جاء (ذُرَيْهَمَاتٍ) فيما ذكرته لك، ولا يكون ذلك إلا على حَدِّ
واحدةٍ المذكّر وتثنيته.

(١) في: المصباح ١٤٦٣، وشرح شواهد الإيضاح ٥٩٥ نصّ في: الكراوين عن تذكرة أبي علي خلا منه كتابنا
وهو موافق لمعنى كلامه هنا مع طول. والكروان لم يذكر سيبويه (٦١٧/٣) في جمعه الكراوين، وعده
في: (٢٥٩/٤) فَعْلَان، لذا يرى أبو علي في تصغيره ثبات الألف والنون.
(٢) أي تصغيره.

(٣) من السريع، وهو لأبي زغيب دليم أو دلم العبشمي في: دلائل السرقسطي ٥٠٦، والمصباح ١٤٦٢ وافدت
الأول منه، واللسان والتاج (كرا)، ولرجل من عبد شمس في: شرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٤ - وفي هامش
أصله المخطوط نسبه لدلم - وهو بلا نسبة في: المنصف (٧٢/٣) وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٩، والصحاح
(كرا) والمحكم (٢٣٨/٣) والمخصص (١٥٦/٨، ١١٥/١٤) واللسان والتاج (حبر)، وحكى أبو علي في:
التكملة ٢٠٢ إنشاده عن بعض البغداديين وأجاز عليه التصغير على كُرَيَّين وعدم تبين الواو، بخلاف منعه
هنا. والراجز يصف صقراً.

(٤) المسألة في: المقاصد الشافية (٥٨٦-٥٨٧) بعبارة أطول، وهي منقولة من التذكرة.

(٥) سلف التعليق عليه في (١٠٢-١)

(٦) جاء في: المقاصد الشافية (٥٨٤/٢) والتذييل (٢٠٠/٦) والدر المصون (٤٩٩/٢) أن المنع مع جمع المذكّر
السالم قول البصريين والجواز قول الكوفيين، وتجد فيها ردّاً لبعض ما استشهد به هنا ابن جني الذي أطلق الجواز
أيضاً في: اللمع ١٧، وإن كان الباقر في: شرح اللمع ٣٢٤ جعل مراده خاصاً لا يعم (قامت الزيدون).

فأما (سنون) فالحر فان فيه ليسا على مذهبهما في (الزيدون)؛ ألا ترى أنه قد يتغير بعض حركاته، وليس شيء من هذا في (الزيدون) ونحوه.

[ع: قد جاء نحو: (جاءت الزيدون) عندي مجيئاً كثيراً؛ منه قول الشاعر النابغة:

قالت بنو عامر خالوا بني أسد^(١)

وقول الآخر:

فما شئت أبي ولا شئت^(٢)

وهو كثير].

مسألة

أنشدنا^(٣) أبو العباس في الكامل:

إذا ما قلت أيهم لأي تشابهت المناكب والرؤوس^(٤)

ينبغي أن يكون (أي) كناية عن العلم؛ كأنه قال: أيهم لفلان؟ فأجيب بأمرهم ومن

(١) الأصل: خالي بنو، وهو تحريف صوابه جاء في: الهامش بغير خط النسخ. وهو صدر بيت من البسيط، وعجزه:

يا بؤس للجهل ضرراً لا قوام

وهو للنابغة في: ديوانه ٨٢، والكتاب (٢٧٨/٢) والبحر (٣٩/٧، ٣٢٥/١) والخزانة (١١٤/٢) وأنشده أبو علي في: البصريات ٥٥٩ على تعلق الجار بمحذوف صفة منصوبة، وأنشده ابن جني في: السر ٣٣٢ والخصائص (١٠٨/٣) على زيادة اللام الجارة للتوكيد في: (للجهل)، وانظر في التذييل والمقاصد رد الاستشهاد بالبيت لجواز التانيث مع المذكر السالم. خالوا: تاركوا وفارقوا، وانظر في: الديوان المناسبة.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

وقد ربيت بها الآباء قبلي

وهو لقصي بن كلاب في: الجمهرة ١٣٠٦، وبلا نسبة في: الجمل المنسوب خطأ للخليل ٢٤٢، وشرح المفصل (٣٧/٣) وأنشده أبو علي في: الشعر ١١٦، والشيرازيات ٣٣١، والعضديات ٦٤ على أن (أبي) جمع بدلالة لحاق التاء في شئيت، ومثله ابن جني في: الخصائص (٣٤٧/١). شئيت: سبقت قاله ابن دريد، وجاء في الخصائص والشرح: شئت.

(٣) ذكره الكامل يعني أنه لا يريد المباشرة في السماع؛ لأنه لم يدرك أبا العباس المبرد.

(٤) من الوافر، وهو لأعرابي يهجو قوماً من طيء، وذكره المبرد مع بيتين آخرين في: الكامل ٢٢٥، وهو بلا نسبة

في: البرصان والعرجان ٣٨٠، وعيون الأخبار (٢/٢) وشرح الحماسة للمرزوقي ٧٢٧، وفصل المقال ١٩٧

الذي يُشبههم؛ أي: لم تر للرؤساء على من دونهم مزية؛ كقول الآخر:
 وإنك لو رأيت عبداً تيم وتيماً قلت أيهم العبد^(١)
 وكقوله:

سَوَاسِيَّةٌ كَأَسْنَانِ الْحِمَارِ^(٢)

وكقوله:

١٥٦/ب لهم مجلسٌ صُهبُ السَّبَالِ أَذِلَّةٌ سَوَاسِيَّةٌ أَحْرَارُهَا وَعَبِيدُهَا^(٣)
 ونظير كون (أي) هنا كناية عن علم قول الآخر:
 وأسماء ما أسماء ليلة أدلجت إلي وأصحابي بأي وأينما^(٤)

(١) من الوافر، وهو لجرير في: ديوانه ٣٣٢، وعيون الأخبار (١٩٦/٢) والزهرة ٦٣٦، والمصون ٢٠، والعمدة ٨٥١، ومنتهى الطلب (١٧٢/٥) وهو منسوب أيضاً للأخطل في: ذيل ديوانه ٥٢٥، والأغاني (٢٩٨/٨) ويروى: وإنك لو لقيت.

(٢) قطعة من بيت نسبته الجواليقي في: شرح أدب الكاتب ١٥٦ للفرزدق وعده صدرأ، وعده البكري في: فصل المقال ١٩٦ عجزاً، ولم يذكر له تنمة، وفي اللسان (سوا) جعله عجزاً وصدره:

شبابهم وشيئهم سواء

وهو ملفق؛ لأن هذا الصدر صواب عجزه:

فهم في: اللؤم أسنان الحمير

وهو مع ثان له لرجل من ولد كليب بن أسد بن كليب في: طبقات ابن سعد (٣٥٠/١) وتاريخ دمشق (٣٩٨/٣) وأول تحريفه (فهم في اللؤم أسنان الحمار) وقع في: البيان والتبيين (١٩/٢) وجمهرة الأمثال (٥٢٣/١) وثمار القلوب ٥٥٦، ثم تم في اللسان، وما ذكره أبو علي مثل يريدون به التساوي في الشر، وهو في: أمثال أبي عبيد ١٣٢، وعيون الأخبار (٢/٢) وجمهرة الأمثال (٥٢٢/١) والمجمع (١٠٠/٢) والمستقصى (١٢٣/٢) ولم أجد هذه القطعة في ديوان الفرزدق، ولكنها تشبه بيتاً من الطويل:

سَوَاسٍ كَأَسْنَانِ الْحِمَارِ فَلَا تَرَى لَدِي شَيْبَةً مِنْهُمْ عَلَى نَاشِيٍّ فَضْلاً

وهو منسوب لابن أحمر وغيره، انظر ديوانه ١٣٢، وديوان كثير ١٤٢، والحيوان (١٠٧/٦) والبرصان ٣٧٩، وثمار القلوب، وسواس وسواسية واحد.

(٣) من الطويل، وهو لذي الرمة في: ديوانه ١٢٣٥، وتخريجه ٢٠٣٠، وبلا نسبة في: المحكم (١٩٣/٨) ونُسب صدره خطأ لجرير في: تفسير القرطبي (٨٦/٢٠) وأنشده أبو علي في: الإغفال (٥٠٧/٢) على استخدام سواسية من سواسوة. صهب السبال: أي عجم وليسوا بعرب.

(٤) من الطويل، وهو لحميد بن ثور في: ديوانه ٢٧٨ الحقه المحقق بالقصيدة من العضديات، والحقه الميمني =

كنى بـ (أي) عن بلدة فلذلك لم يصرف .
 فإن قلت: هل يجوز أن يكون تقديره (١): أيهم لأي يسود، فيضمير هذا الفعل
 للدلالة عليه؟ [بيض].

مسائل مكتوبة في آخر المجلدة:

مسألة

قال أبو عمر في مختصره: كنت وعمراً حديثاً للناس . وقال أبو الحسن: تقول: كنت
 وزيداً كالأخوين (٢)، قال: ولا يجوز (كنت وزيداً قائمين) (٣) على الخبر، أو كلاماً
 هذا محموله .

وجواز ما قال أبو عمر أن (الحديث) لما فيه من الإشاعة والعموم (٤) صلح أن يكون
 خبراً هنا؛ ألا تراك تقول: كان زيد حديثاً للناس، وكان أخواك حديثاً لهم، وأصبح
 إخوتك حديثاً عنهم؛ فلما صلح لشياعه للواحد فما فوقه صلح أيضاً في المسألة التي
 هي: كنت وعمراً حديثاً للناس .

وإنما لم يجز (كنت وزيداً أخوين) (٥) لأنه ليس معك اسمان / ١٥٧ لـ (كنت)
 فيكون لهما خبران، وإنما معك اسم واحد وهو التاء في (كنت)، فأما المنصوب بعده
 فليس اسماً لـ (كنت) معطوفاً على الأول، وإنما هو أحد المفعولات، ولا محالة أنهن
 فضلات، فلا يجوز أن تُخبر عن الفضلة؛ كما تُخبر عن صاحب الحديث .

= بهامش ص ٧، وهو له في: الحماسة البصرية ١١١١، والمحكم (١٢/ ١٨٨) وبلا نسبة في: الخصائص
 (١/ ١٣١، ٢/ ١٨٢، ١٨٤) والمحكم (١٢/ ٢٤٤) وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٥٧، والعضديات
 ١٧٥، والبصريات ٥٩٤، ٦٣١، والحجة (٦/ ٢١٩) على عدم صرف (أي) لأنها كناية عن علم مؤنث
 فجرى عليها حكمه، وبناء (أي) على الفتح لأنها ضُمَّت إليها (ما) .

(١) أي في بيت أبي العباس أول المسألة .

(٢) من كلام العرب جاء في: جمل الزجاجي ٣١٧، والمقاصد الشافية (٣/ ٣٣١)

(٣) جاء في: شرح الرضي (١/ ٥٢٥) والهمع (١/ ٢٢٢) أنهم أجازوا عدم مطابقة الخبر بعد المفعول معه لما
 قبله، وأوجب ابن كيسان مطابقته لما قبله، وهو قول الأخفش وأبي علي هنا .

(٤) أعلى (الإشاعة) و(العموم) رمز (م) وأعلاهما علامة تخريج، وفي الهامش: "ص: من العموم والشياع" .

(٥) يريد المثال المتقدم: كنت وزيداً قائمين

فلما قلت: (كالأخوين) اجتمع لك فيه أمران لا بُدُّ من كل واحدٍ منهما: أحدهما أن الكاف ليس في لفظها عِلْمُ التثنية، والآخَرُ أن مُفَادَها مُفَادُ التثنية، فلما سَلِمَ اللفظُ وصحَّ المعنى جاز.

ولو قلت: كنتُ وزيداً أخوين، لصحَّحت - لعمري - المعنى، وأفسدت - لا محالة - اللفظ، فلهذا عُدِلَ إلى الكاف لسلامة اللفظ بها والمعنى جميعاً، وهذه حال قولك: (حديثاً للناس)؛ لأنَّ (الحديث) لما فيه من الشيع والعموم يصلح للواحد وما فوقه؛ كما أن الكاف كذلك؛ ألا تراك تقول: زيدٌ كعمرو، والزيدان كالعمريين، والزيدون كالعمريين. وهذا واضح.

وتقول على هذا: كانت البقرة وعجلها إقبالاً وإدباراً، قياساً على قولها:

فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ^(١)

ألا تراك تقول: البقرتان إقبالٌ وإدبارٌ، والبقر إقبالٌ وإدبارٌ، فلما شاع في الواحد فما فوقه جاز أن تقول: / ١٥٧ ب كانت البقرة وعجلها إقبالاً وإدباراً، وتقول على هذا: كان فرعونُ ووزيره طاغوتاً؛ من حيث كان (الطاغوت) في الأصل مصدرًا؛ ألا ترى إلى وقوعه على الجماعة في قول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ﴾^(٢)، وعليه تقول: كانت الناقةُ وفصيلها أكلاً وشرباً، ولا تقول: آكلين ولا شاربين.

فإن رفعتَ فقلت: كانت الناقةُ وفصيلها آكلين وشاربين، صحَّت المسألة كما لو قلت: كنتُ وزيدٌ أخوين، إذا رفعتَ (زيداً) على ضَعْفِ رفعه؛ إلا أن تُوكِّده، غير أنك إن رفعتَه على ما فيه ثنيتَ فقلت: أخوين.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

ترتُّعُ ما رتَّعتُ حتى إذا ادُّكرتُ

وهو للخنساء في: ديوانها ٣٨٣، والكتاب (٣٣٧/١) ومعاني الأخفش ١٠٣، والمقتضب (٣٠٥/٤)،

٢٣٠/٣) والكامل ٣٧٤، والتعازي ١٠٠، وشرح أبيات سيبويه (٢٩٤/١) والمنصف (١٩٧/١) والخزانة

(٤١١/١) وأنشده أبو علي في: التعليقة (٢٤٤/٢) والحجة (٢٧٢/٣، ٢٤/١) والبغداديات ٢٠٧، ٢٠٥،

واخذ فيه بقول سيبويه بأنَّ جَعَلَ البقرة إقبالاً وإدباراً على المجاز لكثرة ذلك منها، وقيل فيه غير ذلك.

(٢) سورة البقرة: (٢٥٧) وانظر احتجاجه لهذا في: التكملة ١٤٥، والشيرازيات ٢٠٣

وتقول: ترك زيدٌ وأخاه عبْرَةً للمُعْتَبِر؛ لأنَّ (العبْرَة) مصدرٌ والمصادر لِشِيعَائها تقع للواحد فما فوقه.

ولو قلت: ترك زيدٌ وأخوه عبْرَتَيْن، جازت التثنية والإفراد. أمَّا التثنية فعلى أن تضع التعبير هنا نوعاً لا جنساً، وأمَّا الإفراد فعلى إرادة مذهب الجنسية والعموم.

وتقول: جاء البردُ والطَّيَّالسةُ جميعاً، إنَّ جعلتَ (جميعاً) مصدراً فلا سؤال لما تقدّم، وإنَّ جعلته اسماً على صفةٍ قوله:

عهدي بها الحيّ الجميع وفيهم قبل التفرّق ميسرٌ وندامٌ (١)

/ ١١٥٨ ففيه النظر، وقياسه عندي الجواز وإن لم يكن مصدراً، وذلك أن (٢) (جميعاً) ليس هنا خبراً فيمتنع جَوَازُهُ، وإنما هو حالٌ والحالُ قد يُحمَلُ على المعنى دون اللفظ؛ ألا ترى أنك تقول: (مررتُ بزيدٍ مع عمروٍ قائمين) (٣)، وإن كنت لا تُجيز (مررتُ بزيدٍ مع عمروٍ القائمين) على الصفة، وإنما ساغ ذاك في الحال من حيث كانت تأتي مؤكّدة دخولها كخروجها؛ ألا ترى قوله:

كفى بالنأي من أسماءٍ كافي (٤)

(١) من الكامل، وهو للبيد في: ديوانه ٢٨٨، والكتاب (١/ ١٩٠) وشرح أبياته (١/ ١٦٢) واللسان (حضر) وبلا نسبة في: تذكرة النحاة ٦٥٠، والشاهد في نصب الجميع صفة بمعنى المجتمع لمفعول عهدي. (ندام) في الأصل بفتح النون وكسرها.

(٢) تكررت (أن) في الأصل.

(٣) انظر: الكتاب (٢/ ٨١، ٥٧) والمقتضب (٤/ ٣١٦) والأصول (٢/ ٤١) وشرحه في: التعليقة (١/ ٢٥٦).

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وليس لحبها ما عشتُ شافي

وهو لبشر بن أبي خازم في: ديوانه ١٦٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٩٤، ٩٧٠، ١٠٣٢، ومختارات ابن الشجري ٢٧٩، والخزانة (٤/ ٤٠٢) وبلا نسبة في: الكامل ٩١٠، والمقتضب (٤/ ٢٢) والمنصف (٢/ ١١٥) والخصائص (٢/ ٢٧٠) والصاحبي ١٢، والخلل ٣٤٩، وأنشده أبو علي في: الشعر ١١٠، والعسكرية ١٤٩ على تسكين الباء في النصب فعده مرة ضرورة ومرة أخرى لغة، وأنشده في: الحجة (٢/ ٥٦، ٤٤٠) والشعر ٢٣١، والشيرازيات ٥١٦، والبغداديات ٥٤٦ على الحال المؤكدة كقوله هنا.

وقوله: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ (١)، و:

أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا لَهَا نَسَبِي (٢)

وإنما جاز ذلك فيها؛ لأنها زيادة في الخبر، والزيادة تحتمل من الاتساع ما لا يحتمله ما لا بُدَّ منه.

فإن قلت: فقد جاءت الصفة زائدة مؤكدة كـ (أَمْسِ الدَّابِرَ والمُدْبِرَ) (٣)، وكقوله عز اسمه: ﴿وَمَنَاةُ الثَّلَاثَةَ الْأُخْرَى﴾ (٤)، وقوله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (٥).

قيل: هذا الموضع إنما أتى الصفة من قبل الحال، إذ كانت شبيهة بها ومنقولة عنها إليها؛ ألا تراك تقول: مررتُ برجلٍ واقفٍ، فإذا عرَّفْتَهُ قلت: مررتُ بالرجل واقفاً. فمن أجل ذلك وغيره من الشُّبْه بينهما ما جاء من زيادة الصفة، ولولا ذلك لما كان مَبْنَاهَا إِلَّا على الفائدة، وأن لا يكون / ١٥٨ ب أحدَ الزيادة (٦).

(١) سورة البقرة: (٩١) واستشهد بها على الحال المؤكدة وغير المنتقلة في: البصريات ٦٦٣، ٩٠٣، والبغداديات ٥٤٥، والتعليقة (٨٠/١) والإيضاح ٢٢٢، والحجة (٥٦/٥) وجعلها في: الإغفال (٣٤٦/١) على إعمال معنى الفعل في الحال.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وهل بدارة يا للناس من عارٍ

وهو لسالم بن دارة في: الكتاب (٧٩/٢) وشرح أبياته (٤٤٧/١) وفرحة الأديب ١٨٨، ومؤتلف الأمدي ١٦٧، والخزانة (٢٣٦/٣) وبلا نسبة في: أمالي ابن الشجري (٢٢/٣) وغيرها وأنشده أبو علي في: التعليقة (٨١/١) والحجة (٥٦/٥) والبغداديات ٥٤٦، والبصريات ٦٦٣، ٩٠٤ على الحال المؤكدة، وظاهر كلام السيرافي (١٦٦/٦) حملهُ على المصدر، ويحكي عن الزجاج غير ذلك. ودارة أمه وقيل جدّه. والرواية المشهورة: بها نسبي، وجاءت برواية المتن عند ابن السيرافي ولم ينكر عليه الأسود، وفي اللسان (دبر) عن ابن سيده أن ابن جني رواها كذا، وقال: لها يعني النسبة، وأشار محقق الخصائص (٦٢/٣) إلى أن (لها) في نسختين، ولم أجدها في شيء من كتب أبي علي.

(٣) ذكر قولهم هذا على أنه من الصفة المؤكدة في: الحجة (٤/٣٢٨، ١٧٥/٣٣٩) وانظر الخصائص (٢/٢٦٩، ١٠٧/٣) وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٧٦، وكشف الباقولي ١٢٩١

(٤) سورة النجم: (٢٠)

(٥) سورة الحاقة: (١٣) واستشهد أبو علي بالآيتين للصفة المؤكدة في: الشيرازيات ٥١٨، والشعر ٥٢٨، والحجة.

(٦) أي أحد ضروب الزيادة، والزيادة بمعنى الفضلة.

وبعد، فكلُّ ما جاز أن يقع خبراً عن الواحد فما فوقه بلفظٍ واحد فجائز أن يكون خبراً عن المرفوع مع المفعول معه، وما لم يقع إلا للواحد فلا يجوز أن تُثنَّيه على أن تجعله خبراً عنهما لما قدّمنا.

والمسائل من هذا الطرز (١) كثيرة متصلة، فامض فيها عليه تُصِب بإذن الله.

مسألة

قولُ الله سبحانه: ﴿قَوِيلٌ لِّلْمُصَلِّينَ، الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ (٢) فيه دلالة على شِدَّةِ اتصالِ الصفة بالموصوف؛ ووجه ذلك أن استحقاقهم الويلَ لم يكن لأنهم مُصَلِّون، وإنما استُحِقَّ لسهْوِهِم عن الصلاة؛ ألا تراه كيف كان الاعتمادُ على صلةِ الصفة لا على نفس الموصوف، وكيف يجوز أن يستحقَّ الويلَ عن الصلاة وهو مُستَحِقٌّ عن تركها والسهو عنها؟

ومع هذا فإنه لا يجوز قياساً عليه (أحقُّ الناس بمالِ أبيه ابنه البرُّ به) (٣)؛ من قبل أن حُكِمَ الجزء الذي هو خبرُ المبتدأ أن يكون مفيداً؛ لأنه هو الجزء المستفاد من الجملة، و(ابنه) لا يُفيد في هذه المسألة إجماعاً فلم يُغْنِ عنه مجيءُ الصفةِ بـ(البرِّ) بعده / ١١٥٩، وليس كذلك المجرور؛ ألا تراك إذا قلت: نَزَلَ أبوكَ على جعفر، فالجزءُ المستفاد (٤) من الجملة المعقودُ عليه الخبرُ إنما هو الفعل، وإنما المجرورُ فضلةٌ فيه منها بُدِّ، ولا غنى بالفاعل عن الفعل. فكذلك قوله عزَّ اسمُه: ﴿قَوِيلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾، وذلك أن اللام هنا متعلِّقة بما هو الخبر في الأصل هو اسمُ الفاعل (٥)؛ كأنه قال: ويلٌ ثابتٌ لهم، ثم لما حُذِفَ اسمُ الفاعل أُقيمَ الظرفُ مقامه نائباً عنه، والمفاد في الحقيقة إنما هو الكونُ والاستقرار، فاعرف ذلك.

(١) أي الهيئة والشكل.

(٢) سورة الماعون: (٥، ٤) وأخذ بقوله ابن جني في: الخصائص (٣/ ٣٢٨) والباقولي في: الكشف ١٤٨٥.

(٣) ذكرها ابن جني في: الخصائص (٣/ ٣٣٩) مجردة من (البر) ثم قال: صحتها: ... أبيه أبرهم به.

(٤) بالهامش بخط الناسخ: المفاد، صح. وسترده في المتن كذلك قريباً.

(٥) وقدره فعلاً في: الإغفال (١/ ٣٣١) والشيرازيات ٣٤١.

قال الأخفش (١) في الاسمين اللذين يُجعلان اسماً: الأول مفتوح، والثاني بمنزلة ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، ولو سميت رجلاً بـ (خمسة عشر).

قلت: هذا خمسة عشر قد جاء، وهذا خمسة عشر آخر، ومررت بخمسة عشر مُقبلاً، ومثل ذلك: حضر موت وبلا لآباد (٢)، تقول: هذا بلا لآباد، وهذا بعلبك ورامهرمز (٣).

قال: ومثل ذلك: معتدينار (٤) ومعديكرب، إلا أن (معديكرب) (٥) أُسكنت فيه الياء لثقلها. ومن العرب من يضيف هذا كله إلى آخره فيجره، إلا أن يكون أعجمياً فلا ينصرف؛ نحو: هذا بلال آباد، وهذا رامهرمز في لغة من أضاف.

وقال (٦): ١٥٩/ب اعلم أنه لا يصلح أن تجعل مثل: مدائن محاريب، ولا مثل: مساجد محاريب، ولا مثل: جلال سلاسل اسماً واحداً مثل: حضر موت؛ لأنه لم يَجئ شيء من هذه الأبنية اسمان منها (٧) اسماً واحداً.

فإن قلت: فإن جاء فكيف ينبغي أن يكون في القياس؟ فإنه ينبغي أن يكون مصروفاً

(١) المقتضب (٣٠/٤) والأصول (٩٧/٢) وحكى سيبويه الإضافة عن العرب وعدّها رديئة، وأجازها الكوفيون في الشعر، وردّها أبو علي في: الحلبيات ٣١٦. انظر الكتاب (٢٩٧/٣) ومعاني الفراء (٢٤٢، ٣٤/٢) ومذكر ابن الأنباري (٢٢٧/٢) والتعليقة (١١١/٣) والإنصاف ٣٠٩، وشرح جمل ابن عصفور (٣٣/٢) والارتشاف (٣٦٩/١).

(٢) رسمها أول مرة: بلال آباد، ثم رسمها بعد ذلك كما أثبتناها. وهو موضع في البصرة، انظر معجم البلدان (٤٣٤/٢).

(٣) ضبط في الأصل بكسر الميم الثانية، والمذكور في المصادر ضمّها، انظر لباب ابن الأثير (١٠/٢)

(٤) كذا رسمها، وفي الأصول: مائة دينار.

(٥) ذكر سيبويه فيه (٢٩٦/٣) ثلاثة أقاويل على الإضافة غير مصروف ومصروفاً وعلى جعله اسماً واحداً، وكذلك أبو علي في: الإيضاح ٣١٥

(٦) الأصول (٩٧/٢) وقد يفهم من سياق الأصول أنه من كلام أبي بكر ولكن يشهد بأنه لأبي الحسن أن محقق الأصول خرّج بعض الكلام من المقتضب (٣٤٥/٣) منسوباً لأبي الحسن، وسيختم أبو علي المسألة بأنها من الأوسط.

(٧) في الأصول: اسمان يكون منهما اسماً واحداً، وعبارة الأصل هي الصحيحة، لأن (اسمان) بدل من (شيء) و(اسما) حال.

في النكرة؛ لأنك قد حَوَّلْتَه إِلَى بابِ يَنْصَرِفُ في النكرة وَخَرَجَ مِنْ حَدِّ الْبِنَاءِ (١)؛ لأنك إنما كنتَ تركتَ صَرْفَهُ؛ لأنه على مثالٍ لا يجيء في الواحدِ مثله، وأنت الآن لا يَمْنَعُكَ الْبِنَاءُ (٢).

ألا ترى أنك حين أدخلتَ في الجمعِ الهاءَ صَرَفْتَه في النكرة؛ نحو: صَيَاقِلَةٌ وَجَحَاجِحَةٌ، لما دَخَلَ في غيرِ بابِهِ (٣).

فإن قلتَ: ما بالي إذا سَمَّيْتُ رجلاً بر (مساجد) لم أصْرِفْهُ في النكرة؟ قلتَ: لأنه على بِنَاءٍ يَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ، ولم يَزُلْ ذَلِكَ الْبِنَاءُ (٤) حيث سَمَّيْتُ بِهِ (٥). وإذا سَمَّيْتَهُ بر (مساجد محاريب) وجعلته اسماً واحداً فقد صُغِّتْهُ صِيَاغَةً غَيْرَ الَّذِي كَانَ وَبَنَيْتَهُ بِنَاءً آخَرَ، وكذلك لو جاء اسمٌ على (واحدة حمراء)؛ أي تجعل (واحدة) مع (حمراء) اسماً، و(واحدة بُشْرَى) أو (رَجُلٌ بِيضَاءُ) وأنت تُريد أن تجعله اسماً واحداً مثل: حضرموت، انصَرَفَ في النكرة؛ لأنَّ الألفَ ليست للتأنيث في هذه الحال؛ ألا / ١١٦٠ ترى أنك لو رَحَّمْتَهُ حَذَفْتَ الألفَ الآخِرَةَ مِنَ الاسمِ الآخِرِ، ولم تكن تَحذفُ الهاءَ، وَيَنْبَغِي في القياسِ إن ثَنَيْتَهُ أن تَهْمِزَ فتقول: واحدة حمراءان، ورَجُلٌ بِيضَاءان؛ لأنَّ الألفَ ليست للتأنيث في هذه الحال.

مِنِ الْاَوْسَطِ (٦).

(١) في الأصول: البناء الذي لا ينصرف.

(٢) الأصل: للبناء، وهو تحريف صوابه من الأصول.

(٣) عبارته في: المنشورة ٢٧٧: فإنَّ هذه الهاء لما صارت في آخره ألحقته ببنية الواحد وذلك أنهم قالوا: حمارٌ حزابية. وهو من كلام سيبويه (٢٢٨/٣)

(٤) الأصول: ولم يزل لذلك البناء حيث...

(٥) في: المنشورة ٢٧٦ علل المنع بأنه معرفة وواحدٌ ليس في كلامهم اسم على زنته، وردَّ الاعتلال بأنه جمعٌ لا نظير له.

(٦) من كتاب أبي الحسن: كتاب المسائل الأوسط، والنقل في الأصول أطول.

هذا باب

النون كيف صارت من مخرجين (١)

وذلك أن النون الخفيفة نحو: منك وعنك، ليس لها مخرج من الفم، إنما هي من الخياشيم، ونون (عن خالد) من الفم. فكيف صارت هذه التي من الخياشيم نونا وليس موضعها بواحد؟

وذلك أن الصورتين اشتبهتا (٢)؛ كما أنك قد تضرب بالشيء فيجىء له صوت، ثم تضرب بغيره فيجىء له صوت كصوته، فلا تُنكر أن يشبه الصوت من موضعه صوتاً من غير موضعه، لم يجىء في الحروف شيء هكذا غير النون.

وإنما صارت النون مدغمة في بعض حروف الفم، وهي خفيفة مخرجها من غير الفم؛ لأن صوتها كصوت التي من الفم. / ١٦٠ ب والنون التي من الفم إلى جنب الرء واللام؛ فلذلك أدغمت النون في اللام والواو والياء وبقيت غنة.

فإن قلت: ألسن صيرت النون لما أدغمتها حرفاً غير النون، والغنة لا تكون إلا في النون؟

فإن تلك الغنة هم منك بالنون كما تهمل بالحركة حين تقف فتقول: هذا عامر، فيعرف السامع أنك تريد الرقع لما يرى من تهيوك لذلك، وكذلك ما يرى من هذه الغنة، ومثل ذلك ما يبقى من الإطباق إذا أدغمت الطاء والظاء والصاد والضاد في حرف ليس بمطبق فيبقى الإطباق؛ وذلك لأنك هممت بالحرف المطبق ثم لم تجىء به.

وقال: إن قلت: ما بال الحروف التي من مخرج واحد تكون مختلفة؛ تكون الطاء والبدال والتاء من مخرج واحد وهي مختلفة؟

فالذي يخالف بينها وهي من مخرج واحد الإطباق والهمس والجهر والرخاوة والشدة. وقال: الرخوة ما جرى فيها الصوت واسترخت عليك إذا مددتها؛ نحو: السين والزاي

(١) أثبت لها أربع أحوال من مخرجين الفم والخياشيم في: التكملة ٢٧٨، وثلاث أحوال في: التعليقة (١٨٤/٥) وانظر سيبويه (٤/٤٣٣-٤٣٣).

(٢) كذا بالتذكير وهو مما يجب فيه التأنيث.

والفاء والثاء، والشديدة ما لم يَجْر فيه الصوت؛ نحو: الدال والثاء، ونحو: الميم والنون؛ إلا أن [للنون] (١) / ١٦١ والميم صوتاً ولكنه لا يخرج من موضع لفظك بهما، فليس الصوت لهما، فلا تحسب أنهما رخوان، هما شديدان.

فإذا أردت أن تعرف شدة الحرف من رخاوته فضعه موضعه ثم اعتمد عليه، فإن جرى فيه الصوت وخرج الصوت من موضعه فهو حرف رخو، وإن لم يجر له الصوت فليس هو رخواً، هو شديد.

وقال: المطبقة إذا تكلمت بها أطبقت وسط لسانك إلى ما حاذاه من الحنك، فحصرت الصوت.

هنا وهناك [و] هاهنا وثم، وهل يجوز أن يقال: هاهناك؟

قد قيل: ذا وذاك، وهذا وذاك، وقالوا: هنا وهناك وهاهنا، فالقياس أن يقال: هاهناك؛ كما قيل: هذاك، إلا أننا لسنا نعلم (هاهناك) مسموعاً كما علمنا:

وقلنا له هاذاك فاستغن بالقرى (٢)

وقد يجوز في (٣) القياس ما لا يجيء في الاستعمال؛ ألا ترى أنه لم يجيء (وذّر) وإن كان قد جاء (يذر) (٤).

مسألة

(أفعل منك) (٥) صفة معناها إذا قلت: (مررتُ برجلٍ أفضل منك) / ١٦١ ب أنه

(١) الأصل: النون، وهو لا يستقيم مع قوله بعد ذلك: صوتاً.

(٢) من الطويل، وتماه:

وقلنا له هاذاك فاستغن بالقرى وفي ذي الاداوى عندنا لك مشرب

وهو للكميت بن زيد في: ديوانه (٧٧/١) والمعاني الكبير ٢٠، وفتوح ابن أعثم (٢٧١/٨) وأنشده أبو علي في: الشعر ٢٧٩ فأجاز في إعراب هذا الرفع على الابتداء والاشتغال والنصب على الاشتغال وغيره، ولم ترد (هذاك) في غير رواية أبي علي، والبيت في وصف ذئب لقيه في السفر فاطعمه وسقاه، وذى الاداوى: الماء لأنه يوضع في الاداة وجمعها اداوى.

(٣) كتب الناسخ أعلاها: كصح، أي كذا في الأصل وهو صحيح، وفي الهامش لعله بخط آخر: كذا وجدّت.

(٤) عقد في: العضديات ٨٠ مسألة لتعليل ذلك، وانظر البصريات ٤٠١، ٨٤٨

(٥) بعض ما جاء هنا قاله في: الشيرازيات ٢٠، والعضديات ١٤، والتكملة ٩٦

يزيد فضله عليك، فالواحد والاثنان والجميع والمؤنث في ذلك سواء في اللفظ؛ كما كنت تقول: مررتُ برجلين يزيدُ فضلُهما عليك، وبرجالٍ يزيدُ فضلُهم، فلا تُثني المصدرَ ولا تجمععه، وإن شئتَ ثنيتَ وجمعتَ.

فلما كان المعنى هذا وكانت الصفةُ غير تامة لم يَجُزْ أن يُثنى ولا يُجمع إلا بعد التمام، وإنما تمامها بر (منك)؛ لأنك إذا قلت: زيدٌ أفضلُ منك وأطولُ منك، فإنما أنت سببُ ابتداء فضله وطوله^(١)، فهو لم ينفرد بفضله ولا طولٍ، إنما له هذه الصفةُ بالإضافة إليك، ومن قبلك اكتسبَ هذه الصفةُ؛ فكأنك إذا قلت: زيدٌ أطولُ منك، قلت: زيدٌ يطولُ منك؛ لأنك أنت سببُ طوله، فلو قلت: يطولُ منك، لاحتملَ هذا المعنى وغيره، فجعل (أفعل منك) لهذا المعنى لا يتعداه.

فإذا أدخلتَ الألف واللام فقلت: الأطولُ والأفضلُ، صار (أفعل) اسماً؛ لأنه إنما يكون صفةً إذا كان معه (منك)، وإذا كان معه (منك) فلا يكون إلا نكرة، واستغني عن (منك) لما دخلتَ الألف واللام؛ لأنه قد عُرِفَ بالإشارة إليه بهما، فيقال / ١١٦٢ حينئذ: الأفضل والفضلي، وإنما قال سيبويه^(٢): إن (الأفضل) و(الفضلي) أسماء؛ لأن الألف واللام لم تدخل على (أفعل) صفةً ولا على (فعل)، لا يقال: امرأةٌ فضلي، إنما يقولون إذا أرادوا ذلك: أفضلُ من كذا.

ولو كان مثل (أنثى) و(خنثى) اللتين تُنكرُهما وتُعرفُهما، وأصلُهما مستعملٌ بغير (منك)، لا يقال: امرأةٌ ولا شاةٌ أنثى من كذا؛ فلهذا صلح أن يقول: أنثى والأنثى، وخنثى والخنثى، ولا يصلح أن يقول في (الفضلي): فضلي.

وأصلُ الصفات أنه لا يكون شيءٌ يوصفُ به المذكورُ إلا وُصِفَ به المؤنثُ بعلامة تانيث، فيقول: ضاربٌ وضاربةٌ، هذا فيما كان جارياً على الفعل. وأمّا ما لم يجزِ على الفعل فللمذكورِ بناءٌ وللمؤنثِ بناءٌ فيه علامةُ التانيث؛ نحو: أحمرٌ وحمراء، والأحمر والحمراء.

(١) (من) في (أفعل منك) معناها ابتداء الغاية هو قول المبرد خالف فيه سيبويه. انظر: الكتاب (٢٢٥/٤)

والمقتضب (١٨٢/١) والانتصار ٢٥٦.

(٢) الكتاب (٢٤/٢، ٦٤٤/٣)

وأصل الصفات للنكرات؛ لأن المعارف الوصف بها عارض فيها؛ إذ كان حق المعرفة أن تُغني معرفته عن صفته، ولكن ربما عَرَضَ لَبَسٌ فاحتيج إلى الفرق. فإذا كانت صفة لا تنفرد بالموصوف لم يَجُزْ أن تؤنث نحو: أفعل منك، فإن جاءت (أفعل) يُراد بها (فَعِيل) أو (فاعِل) جاز؛ فقلت: / ١٦٢ ب مررتُ برجلين أكبرين وأفضلين (١)، وأدخلت الألف واللام، وتَصَرَّفْتُ تصرَّفَ غيرها.

أنشدنا محمد بن العباس (٢) رَحِمَهُ اللهُ عن ابن حبيب للفرزدق:

قَعِيدُكُمَا اللهُ الَّذِي أَنْتَمَا لَهُ أَلَمْ تَسْمَعَا بِالْبَيْضَتَيْنِ الْمُنَادِيَا (٣)

قال ابن حبيب (٤): (قعيدكما) قَسَمٌ كأنه قال: بعبادتكما الله الذي أنتما له عَبْدَان؛ من المقاعدة، وأنشد:

قَعِيدَكِ أَنْ لَا تُسْمِعِينِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكَيْي قَرْحَ الْفُؤَادِ فَيَيْجَعَا (٥)

(١) مثاله في التثنية وهو يتحدث عن جواز التانيث، ولعله أراد مطلق التصرف.

(٢) محمد بن العباس بن محمد أبو عبد الله اليزيدي النحوي (ت ٣١٠). وفيات الأعيان (٤/ ٣٣٧).

(٣) من الطويل، وهو للفرزدق في: ديوانه (٢/ ٣٦٠) والكمال ١١٧ من طرر الأخفش، والعقد الفريد (٣/ ٢٣٤) ومنتهى الطلب (٥/ ٣١٤) وأمكنة الزمخشري ٣٦، والمحكم (١/ ٩٧) ونُسب لجرير في: التهذيب (١٢/ ٨٦) والاساس (قعد) وفي الأول عن ابن حبيب، وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٧ على أن (قعيد) ليس بقسم، وأنشده فيه ٨٨ على مجيء (قعيد) بمعنى قَعْدُكَ وقَدَّرَ معناه: حَفَظْتُكَ اللهُ كتَحْفِيزُكَ إِيَّاهُ نَفْسُكَ، وهي مثل: نشدتك الله في أنها استعطاف وتقرُّب للمخاطب. ومما قيل في البيضتين أنه ما حول البرية من البحرين.

(٤) جاء في: مرثي اليزيدي ٧٩ في: شرح البيت التالي بلفظ: قعيدك بمعنى بتقربك إلى الله، واليزيدي يروي قصيدة متمم مشروحة عن ابن حبيب، وحمل قعيد وقعد على القسم موضع اختلاف. انظر دقائق التصريف ٤٦٣ واللسان (قعد) وما ذكر في التخريج التالي.

(٥) من الطويل، وهو لمتمم بن نيرة في: ديوانه ١١٥، والمفضليات ٢٦٩، والكمال ١١٨، ١٤٤٠، والخزانة (٢/ ١٩) وبلا نسبة في: المقتضب (٢/ ٣٢٩) وغيرها كثير، وأنشده أبو علي في: الشيرازيات على ما سلف، ويروى: فَقَعْدُكَ، وفَعَمَرَك وبها جاء في الموضع الثاني من الكامل وفي أصله المخطوط إشارة إلى روايتنا وأنها رواية أبي علي، وأبقيت (أن لا) برسم الأصل.

يبيج: يُوَجِّع.

مسألة

(فاعل^(١)) نحو: ضارب وقائم، يكون لما مضى ولما أنت فيه ولما تستقبل؛ إلا أنه إنما يعمل منه ما كان في معنى الحاضر والمستقبل؛ كما أعرب من الأفعال ما كان في هذا المعنى.

فإذا قلت: الدار أنت نازل فيها، فإن أردت الاستقبال والحال جاز النصب فقلت: الدار أنت نازل فيها، وإن أردت الماضي رفعت فقلت: الدار أنت نازل فيها؛ كأنك قلت: أنت رجل فيها.

وكذلك: أزيداً أنت مشتر له ثوباً، وإن أردت الماضي قلت: أزيداً أنت مشتري ثوبٍ / ١١٦٣ له.

والكوفيون يقولون: إذا أردت (بفاعل) الماضي قلت: أنا لك ضارب؛ لتكون اللام عقيب الإضافة؛ كما تقول: أنا لك غلام.

فإن قلت: أزيداً أنت اشتريت له ثوباً، أو الدار أنت نزلت فيها، نصبت. فإذا قلت: هذا رجل قائم فيها، فجائز أن يكون للأزمنة الثلاثة، وكذلك إذا قلت: مررتُ برجلٍ قائم فيها ونازل فيها. وإذا أردت الماضي فإن تذكر (كان) [كان^(٢)] أوضح؛ فتقول: مررتُ برجلٍ كان قائماً فيها، وكذلك إذا أردت الاستقبال أن تذكر ما يدل عليه أولى؛ لأن كل موصوف إنما يوصف بحاله التي هو فيها، كذا حقه متى وقع شيء سوى هذا قدر له تأويل يعود إلى هذا.

مسألة

لم صارت ألف الوصل^(٣) تدخل على الماضي ولا تدخل على المستقبل المعرب؟^(٤).

(١) عقد لعمله باباً في: الإيضاح ١٧٠ جاء فيه أكثر كلامه هنا. وانظر: الكتاب (١/١٦٤-١٧٥) والمقتضب (٤/١٤٨).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) لها باب في: التكملة ١٦ ضم أكثر مقالاته هنا، وكذلك في: البغداديات ١٩٩، وانظر الكتاب (٤/١٤٤).

(٤) بعدها في الأصل: إلا أن يكون مرفوعاً نحو فعل الأمر، وهي عبارة مقحمة لم أجد وجهاً لإثباتها.

والجوابُ في ذلك أنهم إنما أدخلوها على المبنيات من الأفعال دون المعربات؛ لأنَّ المعربات مضارعةٌ للأسماء، وليس بابها الدخول على الأسماء، وإنما / ١٦٣ ب بابها الدخول على الأفعال، فلما لم يكن من شأنهم إدخالها على الأسماء امتنعوا أيضاً من إدخالها على ما ضارعتها.

ومع ذلك أنَّ حُرُوف المضارعة متحركةٌ فقد أغنت عن ألف الوصل، وإنما كان يعرض الادغام متى دخلت تاء على تاء المضارعة؛ نحو: تَتَفَعَّل، لو جاز الادغام لكان (اتَّفَعَّل)، ولكن امتنع الادغام لما ذكرنا (١).

مسألة

لِمَ قَدَّر النحويون (٢) وزنَ (جَعْفَرٍ) وما زاد على الثلاثة بتكرير اللام فقالوا: وَزَنَ (جعفر): فَعْلَل، ولم يقولوا: فَعْلَف أو فَعْلَع؛ إذ كانوا إنما جعلوا الفاء والعين واللام سبباً للأصول، فلم كانت اللام أولى بالتكرير؟

قد كان بعض أصحابنا سألني عن هذه المسألة فأثبتها في موضع آخر (٣).

مسألة (٤)

قال سيبويه (٥): (لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ يَأْكُلُكَ) (٦) قبيحٌ إن جَزَمْتَ، وليس وجهَ كلام الناس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعدَه من الأسد سبباً لأكله، فإن رَفَعْتَ فَالْكَلَامُ حَسَنٌ (٧)، وإن

(١) في: التكملة ٢٧٤ ذكر أبو علي أنَّ همزة الوصل تُجْتَلِب لسكون ما سَكَن بالادغام مثل (اطَّيَّرَ)، "ولا تلحق هذه الهمزة المضارع نحو تَتَذَكَّرُونَ، لا تدغم التاء فتقول: اذْكُرُونَ"، والاخيرة محرفة صوابها: اذْكُرُونَ، والكلام من سيبويه (٤٧٦/٤) وانظر التعليقة (٢٠٦/٥) والمنصف (٧٤/١).

(٢) الكتاب (٣٢٨/٣) والمنصف (٢٤/١) والمقتضب (٣/٤) وللغراء والكسائي قول يخالف هذا القول عرضه السيرافي في شرحه (العلمية ٢١٩/٥) وعقد أبو علي مسألة في: البغداديات ٥٢٩ شرح فيها تساؤله هنا، وعرض لبعضه في: التعليقة (٦/٥، ٩٥/٤).

(٣) البغداديات.

(٤) المسألة نقلها كاملة من أصول ابن السراج (١٨٠-١٨٤) ولم يذكر ذلك.

(٥) الكتاب (٩٧/٣) وآخر نصه: أدخلت الفاء.

(٦) الكتاب والأصول والمقتضب (١٣٣، ٨١/٢) والإغفال (٣٦٨/١)

(٧) في الكتاب زيادة خلا منها الأصول وكتابنا: "كانك قلت: لا تَدْنُ منه فإنه يَأْكُلُكَ". وهذا يدل على نقله من الأصول.

أدخلت الفاء فحسن؛ وذلك قولك: (لا تدن منه فيأكلك)، وليس كل موضع / ١١٦٤
تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء؛ ألا ترى أنه يقول: ما أتيتنا فتحدثنا، والجزاء هاهنا
محال، وإنما قبح الجزم في هذا لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلت الفاء.
مما يسأل عنه في هذا أن يقال: لم حسن مع الفاء النصب وقبح في الجزم - أمّا الذي
أراد سيبويه بـ (حسن) فإنه مستعمل، وبـ (قبيح) أنه غير مستعمل^(١) - ولم يفصل
بينهما بشيء؟

والجواب في ذلك أن الفرق بين المنصوب والمجزوم أنك إذا جزمت إنما تقدر مع حرف
الجزاء مثل ذلك الفعل الذي ظهر، إن كان أمراً قدرت فعلاً موجباً، وإن كان نهياً قدرت
فعلاً منفيّاً؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (قم أعطك) فالتأويل: إن تقم أعطك، وإذا قلت:
(لا تقم أعطك) فالتأويل: إن لا تقم أعطك، فالإيجاب نظير الأمر، والنفي نظير النهي؛
لأن النهي نفي، فهذا في الجزاء على بابه^(٢) لم ينقل فيه فعل إلى اسم، ولا استدل فيه
بفعل على اسم ثم عطف عليه.

وإذا قال: (ما تأتيني فتحدثني)^(٣) فما بعد الفاء في تقدير اسم قد عطف على اسم
قد دل عليه (تأتيني)؛ لأن الأفعال تدل على مصادرها. وكذلك إذا قال: / ١٦٤ ب (لا
تفعل فاضربك)^(٤) فالتأويل على ما قال سيبويه^(٥) أن المنصوب معطوف على اسم؛
كأنه قال: ليس إتيان فحديث، ولا يكن فعل فضرب، وهذا تمثيل. وقد فسر هذا وقواه،
ودل على أن الثاني المنصوب من الجملة الأولى^(٦) وإن كانت الأولى سبباً له^(٧).

(١) شرح القبيح والحسن لم يرد في الأصول وذكر في: المقاصد (١/ ٦٠٥) أن الفارسي استدل على أنهما
بمعنى المنع وعدمه في التذكرة، فجعلت الشرح اعتراضاً وما بعده من تنمة الاستفهام كما جاء في الأصول.
وانظر في المقاصد المحكي عن ابن مالك من أن القبح عند سيبويه لا يعني المنع.

(٢) الأصول: فإنه بدل بابه. وعبارتنا أنسب.

(٣) سبق تخريجها في (١٣٦-١).

(٤) معاني الأخفش ٧٣، والمقتضب (٢/ ١٩) على اختلاف بينهما في الحكم.

(٥) الكتاب (٣/ ٢٨).

(٦) أي جملة (تأتينا) وسماها كذلك في: المنثورة ١٦١.

(٧) في الأصول: مسألة بدل سبباً له، وهو تحريف.

قال (١): اعلم أن ما ينتصب على باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد، وكُلُّ ذلك على إضمار (أن)، إلا أن المعاني مختلفة؛ كما أن (يَعْلَمُ الله) يرتفع كما يرتفع (يَذْهَبُ زيد)، و(عَلِمَ الله) ينتصب كما ينتصب (ذَهَبَ زيد) وفيهما معنى اليمين.

قال (٢): فالنصب هنا كأنك قلت: لم يكن إتيانُ فأن تُحدثَ، والمعنى على غير ذلك كما أن معنى (عَلِمَ الله لأفعلن) غير معنى (رَزَقَ الله)، ف(أن تُحدثَ) في اللفظ مرفوعة (٣)؛ لأن المعنى: لم يكن إتيانُ فيكون حديثٌ.

فقله: (مرفوعة) يدلُّ على أن الفاء عاطفةٌ عطفتُ اسماً على اسم، والكلامُ جملةٌ واحدة، ومن شأن العرب إذا أزلت الكلام عن أصله إلى شيء آخر غيروا لفظه، أو جَذَفُوا منه شيئاً، أو ألزموه موضعاً واحداً ولم يصرفوه وجعلوه كالمثل؛ ليكون ذلك دليلاً لهم على أنهم خالفوا به أصلَ الكلام، فقد دُلُّنا / ١١٦٥ سيبويه على أن النفي والنهي إنما وقعا على المصدرين اللذين دلَّ عليهما الفعلان، ويُقوي أن الفاء للعطف إذا نصبت ما بعدها الواو (٤)، وأن قصتها قصتها في النصب وهما للعطف.

فإن قال قائل: فلم جاء بفعلٍ بعد الفاء وهم يريدون الاسم؟ قيل: لأن الظاهر الذي عطف عليه فعلٌ، فكان الأحسن أن يعطف فعلٌ على فعل ويُغَيَّر اللفظ، فيكون المعنى (٥) دليلاً على المصدرين؛ ألا تراهم في النفي لما قالوا: (لا أبالك) (٦) فأرادوا الإضافة إلى المعرفة أقحموا اللام ليُشَبَّه النكرة.

والمعطوف بالفاء وغيرها (٧) على ما قبله يجوز أن يكون ما قبله سبباً له، ويجوز أن لا يكون سبباً له، هذا إذا كان لفظه كلفظه؛ نحو قولك: يقومُ زيدٌ فيضربُ، ويقومُ زيدٌ

(١) سيبويه في: الكتاب (٣/ ٣٠)

(٢) السابق نفسه.

(٣) في الكتاب والاصول: مرفوعة بيكن.

(٤) الواو فاعل (يقوي) والمصدر بعدها معطوف عليها.

(٥) في الاصول: فيكون ذلك التغيير دليلاً.

(٦) انظر تخريجها السالف في (٩٢-١)

(٧) الاصول: بالفاء والواو وغيرهما.

وَيَضْرِبُ، وَزَيْدٌ يَقُومُ فَيَصْعَدُ عَمْرُو، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (القيام) سَبَباً لِلضَرْبِ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ؛ إِلَّا أَنْ الْفَاءَ مَعْنَاهَا إِتْبَاعُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ بِلا مُهْلَةٍ.

فَإِذَا أَرَادُوا أَنْ يَجْعَلُوا الْفِعْلَ الْأَوَّلَ سَبَباً لِلثَّانِي جَاءُوا بِهِ فِي الْجَزَاءِ أَوْ مَا ضَارَعَ الْجَزَاءَ. وَجَمِيعُ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ يَصْلَحُ فِيهَا الْفَاءُ بِالْمَعْنَى الَّتِي فِيهَا مِنَ الْإِتْبَاعِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّاعِرَ إِذَا اضْطُرَّ فَعَطَفَ عَلَى الْفِعْلِ / ١٦٥ ب الْوَاجِبِ الَّذِي عَلَى غَيْرِ شَرْطٍ بِالْفَاءِ، وَكَانَ الْأَوَّلُ سَبَباً لِلثَّانِي نَصَبٌ؛ كَمَا قَالَ:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحًا (١)

جَعَلَ لِحَاقَهُ بِالْحِجَازِ سَبَباً لَاسْتِرَاحَتِهِ، فَتَقْدِيرُهُ لَمَّا نَصَبَ كَأَنَّهُ قَالَ: يَكُونُ لِحَاقُ فَاستراحةً. وَقَدْ جَاءَ مِثْلُهُ فِي الشَّعْرِ أَبْيَاتٌ لِقَوْمِ فُصْحَاءَ (٢) إِلَّا أَنَّهُ قُبْحُ النَّصَبِ فِي الْعَطْفِ عَلَى الْوَاجِبِ (٣) الَّذِي عَلَى غَيْرِ شَرْطٍ (٤)؛ لِأَنَّهُ قَدْ جُعِلَ لِهَذَا الْمَعْنَى آلَاتٌ، وَكَانَ حَقُّ الْكَلَامِ أَنْ يَقُولَ لَوْ كَانَ فِي غَيْرِ شَعْرٍ: وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَإِذَا لَحَقْتُ اسْتَرَحْتُ، أَوْ وَإِنْ أَلْحَقْتُ اسْتَرِحْ.

وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْإِيجَابَ عَلَى غَيْرِ شَرْطٍ أَصْلُ الْكَلَامِ وَإِزَالَةُ اللَّفْظِ عَنْ جِهَتِهِ فِي الْفُرُوعِ أَحْسَنُ مِنْهَا فِي الْأَصُولِ؛ لِأَنَّهَا أَدَلُّ عَلَى الْمَعْنَى؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ جَازَوْا بِحُرُوفِ الْاسْتِفْهَامِ وَالْاسْتِفْهَامِ، وَلَمْ يُجَازَوْا بِالْإِخْبَارِ وَالْأَفْعَالِ الْمُسْتَفْهَمِ عَنْهَا، فَقَالُوا: أَيْنَ بَيْتُكَ أَزُرُّكَ (٥)؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (أَيْنَ بَيْتُكَ) تُرِيدُ بِهِ: أَعْلِمْنِي.

(١) من الوافر، وهوللمغيرة بن حبناء في: شعره (شعراء إسلاميون قسم ٣) ص ٨٣، وشرح شواهد الإيضاح ٢٥١، وإيضاح الشواهد ٣٨٢، والمقاصد (٤/ ٣٩٠) وشرح أبيات المغني (١/ ٤٩٧) والخزانة (٨/ ٥٢٤) وبلا نسبة في: الكتاب (٣/ ٣٩) ومعاني الاخفش ٧٣، والمقتضب (٢/ ٢٢) وأنشده أبو علي في: التعليقة (٢/ ٢٠٢، ٢٥٧) والبغداديات ٣٤٢، والبصريات ٨٥٥، والإغفال (٢/ ١٣١) والإيضاح ٣٢٢، والحجة (٦/ ١٣١، ٢٦٨) والمنشورة ١٤٦ لما ذكره هنا من النصب في العطف على الواجب وصرح بكونه ضرورة في بعض المواضع، وذكر في المنشورة أن النصب من طريقة واحدة في الإيجاب وغيره وسمّاه قياساً غير مستعمل. ويُروى لاستريحاً ولا شاهد فيها.

(٢) ذكر سيبويه أبياتاً للأعشى وغيره في: الكتاب (٣/ ٣٨-٤٠).

(٣) عرّف الواجب في: الإيضاح ٣٢١ والواجب الخبر المثبت دون المنفي.

(٤) الأصول: غير شعر، وهو تحريف يشهد له ما بعده، وبعده سقطٌ وتحريفٌ في الأصول.

(٥) الكتاب (٣/ ٩٤) والمقتضب (٢/ ١٣٣).

والعطفُ بالفاء مضارعٌ للجزاء؛ لأنَّ الأول سببٌ للثاني، وهو مخالفٌ له من قبل أنْ عقدَه عقدٌ جملةٌ واحدة، ألا ترى أنهم مثَّلوا (ما تأتينا / ١١٦٦ فتحدثنا) في بعض وجوهها بـ (ما تأتينا مُحدثًا) (١).

فإذا قلت: (لا تعصر فتدخل النار) فالنهي هو النفي، فهو بمنزلة قولك: (ما تعصي فتدخل النار)، فقد نفيت العصيان الذي يتبعه دخول النار، وكذلك قد نهيت عنه، فالنهي قد اشتمل على الجميع إلا أنْ فيه من المعنى في النصب ما ذكرنا. فإذا قلت: (قُمْ فأعطيك) فالمعنى: لِيَكُنْ منك قيامٌ يوجبُ عطيتي، وكذلك: (اقعد فتستريح)؛ أي: لِيَكُنْ منك قعودٌ يتبعه راحةٌ، ويقرُب معناه من الجزاء إذا قلت: (قُمْ أعطيك)؛ أي: إنْ تَقُمْ أعطيك.

وإذا دخلت الفاء في جواب الجزاء فهي غير عاطفة، وهي في غير الجزاء عاطفة؛ إلا أنها يَخُصُّها (٢) أنها تُتَّبَعُ ما بعدها ما قبلها في كُلِّ مَوْضِع.

وقال الشاعر في جواب الأمر - وإنما سمَّيته جواباً تشبيهاً بالجزاء (٣) :-

يا ناقَ سِيرِي عَنقاً فَسِيحاً

إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحاً (٤)

فقد جعلَ سَيْرَ ناقته سبباً لإراحته؛ فكأنه قال: لِيَكُنْ منك سَيْرٌ يوجبُ راحتنا، وهذا مضارعٌ لقوله: إنْ تَسِيرِي نَسْتَرِحْ.

(١) انظر تخريجها المذكور في (١-١٣٦).

(٢) في الأصول: إلا أنْ معناها الذاتي يخصصها، تفارقه إنها تتبع...، وهي مضطربة، وقد سقط قبلها: وهي في غير الجزاء عاطفة.

(٣) تأخرت في الأصول عن بيت أبي النجم التالي، ونصُّها: ولذلك سمَّى النحويون ما عُطف بالفاء ونُصب جواباً لشبهه...

(٤) من الرجز، وهما لأبي النجم العجلي في: ديوانه ٦٠، والكتاب (٣٥/٣) والمقاصد النحوية (٣٨٧/٤) والهمع (١٠/٢) وبلا نسبة في: معاني الفراء (١/٤٧٨، ٢/٧٩) والمقتضب (١٣/٢) والطبري (٦٠٢/٦) وتبيان الطوسي (٣٠٦/٦) وشرح المفصل (٢٦/٧) والبحر (٤٤٦/٧) والصحاح (عنق).
ناق: مرخَّم ناقة، العنق: سَيْرٌ سريعٌ للإبل، الفسيح: من الفسح وهو مباحة الخطو.

وكذلك إذا قال: (ادن من الأسد ياكلك)، فهو مضارع / ١٦٦ ب لقوله: (ادن من الأسد فياكلك)؛ لأن معنى ذاك: إن تدن من الأسد ياكلك، ومعنى هذا: ليكن منك دنو من الأسد يوجب أكلك أو يتبعه أكلك، إلا أن هذا مما لا يؤمر به؛ لأن من شأن الناس النهي عن مثل ذا لا الأمر به، فإن أردت ذاك جاز.

فإذا قلت: (لا تدن من الأسد ياكلك) لم يجز؛ لأن المعنى: إن لا تدن من الأسد ياكلك، وهذا محال (١). فإذا قلت: (لا تدن من الأسد فياكلك) جاز؛ لأن النهي مشتمل في المعنى على الجميع؛ كانه قال: لا يكن (٢) منك دنو من الأسد يوجب أكلك أو يتبعه أكلك، وكذا [إذا] (٣) قال: (ما تدنو من الأسد فياكلك) هو مثل (لا تدن) (٤) لا فرق بينهما، وفي الجزاء قد جعل نفى الدنو موجبا للأكل (٥).

(١) بعده في الأصول: لأن البعد لا يوجب الأكل.

(٢) الأصل: تكن، وهو في الأصول على الصواب.

(٣) إضافة يقتضيها السياق.

(٤) الأصل: لا تدنو، والتصويب من الأصول وهو المناسب للسياق. وضبط (فياكلك) بالجزم في الأصل وهو خطأ.

(٥) آخر ما نقله أبو علي من أصول ابن السراج.

مسائل في آخر الجزء مسألة

[ع: قال (١) - في قولهم في جمع (عناق) (٢): عنوق -: إنما جاز ذلك من قبل أن الحرف الرابع لما تجاوز الثلاثة شابة تاء التانيث؛ ولذلك لم يُصرف نحو: سعاد وزينب؛ لشبههما بـ (طلحة) و (حمزة)، فلما كان ١١٦٧/ كذلك كُسرت (عناق) على (عنوق) كما كُسروا ما فيه تاء التانيث من الثلاثي على (فُعول)؛ نحو: بدرة وبدور، ومائة (٣) ومثون؛ ألا تراهم جمَعوا (أرض) على (أرضون) فكانت الواو والنون فيه عوضاً مما كان يجب فيه من تاء التانيث، فجرى ذلك مجرى ما عوض من لاه؛ نحو: سنة وسنون، ومائة ومثون. وهو كما ذكر.

مسألة (٤)

إن بنيت (٥) مثل (اسحنفر) (٦) من (صبر) أو (قتل) ونحو ذلك مما لامه راء أو لام ففيها نظر.

أما على قول عامة النحويين فإن ذلك لا يجوز؛ وذلك أنك لا تخلو إن أنت بنيت ذلك من أحد أمرين: إما أن تظهر نون (افعلنل) أو تدغمها، فإن أظهرتها لزمك أن تقول: اصبنرر واقتنلل، وذلك لا يجوز لإظهارك النون ساكنة قبل الراء واللام، وقد قال صاحب الكتاب (٧): إنه ليس في الكلام مثل: قنر وعنل، فإظهارك ما لا تظهر العرب قاطبة مثله خطأ.

(١) أبو علي، ومعناه في: التكملة ١٦٧، والإيضاح ٣٠٦، وعرض لعناق في: التعليقة (٣٤٦/٣) والإغفال (٢٦٧/٢) والعسكرية ٢٣٧، وأصله في: المقتضب (٣٥٠/٣) والأصول (٨٤/٢) وأخذ به ابن جني في: سر الصناعة ٦١٥.

(٢) عناق: الأنثى من أولاد المعز.

(٣) المائة: السرة أو ماحولها. ومثل بها ابن جني لجمع فعلة على فُعول في: الخصائص (١١٤/٢)

(٤) في هامشها بخط الناسخ: من، وسلف التعليق عليه في (٧٦-ب)

(٥) عقَدَ في: الخصائص (٩٨/٣) باباً ليبين علة جواز التمثيل لاسحنفر وأمثالها وعدم جواز البناء.

(٦) من معانيه: مضى مسرعاً.

(٧) الكتاب (٤٥٦/٤) وذكره ابن جني في: الخصائص (٩٨/٣)

وإن أنت أدغمت لزمك أن تقول: اصْبِرَّ وأَقْتَلْ، فيلتبس ذلك بمثال (اطمأن) على قولهم من ١٦٧/ب (صَبَرَ) و(قَتَلَ)؛ ألا ترى أنهم يقولون في مثال (اطمأن) من (ضَرَبَ) (١): اضْرِبْ، ومن (خَرَجَ): اِخْرَجْ. فإذا كان الأمر في هذا لا يُخلِّيك من إظهار ما العرب على اجتناب إظهاره لِثِقَلِهِ أو التباس مثال بمثال جرى في الامتناع مجرى بنائك من (ضَرَبَ) و(عَلِمَ)؛ نحو: عَنَسَل (٢) وعَنَبَس (٣)؛ ألا ترى أنك لو أظهرت لَلَزِمَكَ أن تقول: ضَنْرَبَ وَعَنْلَمَ، فتظهر ما إظهاره معيِّفٌ معيب.

ولو أدغمت لَلَزِمَكَ أن تقول: ضَرَبَ وَعَلَمَ، فيلتبس (فَنَعَلَ) بـ (فَعَلَ)، وكذلك لا تبني من نحو: ضَرَبَ وَقَتَلَ (افْعَلْ) نحو: اسْحَنَفَرَّ واحْرَنْجَمَ (٤) واخْرَنْطَمَ (٥).

فهذا قياس قول النحويين إلا أبا الحسن فإنه يجوز عندي على قياس مذهبه أن تبني مثل (احرنجم) و(اسحنفر) من (صَبَرَ) و(قَتَلَ) ونحوهما مما لامه راء أو لام، فتدغم النون في الراء واللام، فتقول: اصْبِرَّ وأَقْتَلْ، ولا تخاف لبساً على رأيه ومذهبه؛ ألا ترى أن أبا عثمان المازني حكى أنه كان يقول في نحو: (اطمأن) من (ضَرَبَ): اضْرِبْ، فيدغم اللام الوسطى في الآخرة.

فإذا كان الأمر في هذا على هذا لم يلتبس (اصْبِرَّ) و(أَقْتَلْ) بمثال (اطمأن) منهما؛ لأن قياسه فيهما أن تقول: اصْبِرَّ وأَقْتَلْ، ١٦٨/أ فيدغم الأول ويحرك الثاني والثالث معاً خلافاً على رأيه في (اضْرِبْ) إذا أراد مثال (اطمأن) منه؛ وذلك أنه إنما فعل ذلك إذا أراد مثال (اطمأن) لما كان هناك ثلاث لامات، وفي (اصْبِرَّ) و(أَقْتَلْ) إنما معه لaman بإزاء الفاء والراء من (اسحنفر).

(١) قولهم وقول أبي الحسن الآتي جاء في تصريف المازني في: المنصف (٢٦٣/٢) والاصول (٣٦٧/٣) والخصائص (٤٤١/٢) واللسان (جدب) وشرح الشافية للرضي (٣٠٤/٣، ٢٩٨/٣) وقد صوبهما ابن جني في الخصائص.

(٢) العنسل: الناقة السريعة وهو وعنيس من أمثلة سيبويه (٢٦٩، ٢٣٦/٤) وذكرهما ابن جني في: السر ٣٢٤.

(٣) العنيس: الأسد

(٤) أراد الأمر ثم رجع عنه.

(٥) اخرنطم: رفع أنفه، واستكبر، وغضب.

فأما الأول من (اصْبَرَّ) و(اقتَلَّ) فإنما هي نونٌ أدغمت في الراء واللام، فصارت في اللفظ ثلاثة أحرف من جنس واحد، وهي على الحقيقة نونٌ بعدها حرفان من لفظ واحد: راءان ولامان، وأدغمت النونُ فيهما لما لم يُخَفْ لبسٌ؛ كما أدغمت في (اجْرُمَزْ) (١) و(اخْرُمَسْ) (٢)؛ ألا ترى أن أصلهما (اجْرُمَزْ) و(اخْرُمَسْ)، فجاز الإدغام لما لم يُخَفْ لبسٌ. ألا ترى أنه ليس في بنات الأربعة أصلٌ على مثال (احتَجَّنْ) (٣) و(اطمأن) فيلتبس به (اجْرُمَزْ) و(اخْرُمَسْ).

وكذلك القولُ عندي إن [بَنِيَتْ] (٤) مثال (اسحنفر) مما لامه نونٌ؛ نحو: حَزِنَ وعَلَنَ؛ لأنه كان يلزمك على قولِ كافة النحويين أن لا يجوز؛ لأنك تصير فيه إلى أن تقول: احزننُ واعلننُ فيلتبس عندهم بمثال (افعلل) نحو: اطمأن من حزن وعَلَنَ؛ لأنهم يقولون فيه أيضاً: احزننُ واعلننُ؛ كما يقولون فيه من ١٦٨ ب (ضرب) : اضربب، ولكنه يجوز على قياس قول أبي الحسن، فيقول فيه: احزننُ واعلننُ، فلا يلتبس بغيره.

فإن قلت: هَبْكَ قلت على قول أبي الحسن في (اصْبَرَّ) و(اقتَلَّ) : إن الحرف الأول في أول الحروف إنما هو نونٌ وما بعده راء أو لام، فجاز لي أن أرعى أصله ولا ألزم فيه ما ألزمته في (اضربب)، فأقول: (اصْبَرَّ) و(اقتَلَّ) لاختلاف الحروف، وليست في (اضربب) مختلفة في الأصل.

أفلا تعلم أن الحروف الثلاثة في (احزنن) و(اعلنن) متفقة ليس فيها حرفٌ قلبٌ إلى حرف. فهلاً قلت فيها: احزننُ واعلننُ، على قياس أبي الحسن في (اضربب)؟ قيل: هذه الأحرف - وإن لم يكن فيها بدلٌ وكانت نوناتٍ كُلُّها - فإننا نعلم أن النون الأولى من (احزنن) هي النون الزائدة في (افعلل)؛ نحو: اسحنفر واحبنجر (٥) واخرنظم واحرنجم، وليس كذلك (اضربب)؛ لأنه ليس فيها حرفٌ يُعتدُّ زائداً اعتدادَ حروفٍ

(١) اجرْمَزْ: انقبض

(٢) ذلٌ وخضع

(٣) وجدتها في المعاجم وغيرها بالتخفيف دون التشديد ومعناه جذبه بالمحجن وهي العصا المعوجة.

(٤) الأصل: ثنيت وهو تصحيف.

(٥) انتفخ غضباً.

الزيادة، إنما فيها تكريرٌ أصل؛ كباءٍ (خِذَبٌ) (١) وقافٍ (حُزْقٌ) (٢) و[طاء] (٣) (هَقِطٌ) (٤).

وإنما فَعَلَ أبو الحسن في (اضْرَبَ) ما فَعَلَ لما كانت حروفه كلها لامات، وليس الأولى منها بَنُونٌ زائدة / ١١٦٩ كنونٍ (جَحَنَفَل) (٥) و(شَرَنْبَث) (٦)، ولكن لو قال (٧) أبو الحسن مثال (اطمأن) من (صَبَرَ) و(قَتَلَ) و(عَلَن) لَوَجَبَ على قوله في (اضْرَبَ) أن يقول: اصْبِرَّ واقْتَلْ و[اعْلَنْ] (٨).

فإن قلت: فإذا كان أبو الحسن عندك وعلى ما علّلت به مذهبه في شرحك (٩) تصريحاً أبي عثمان إنما عدّل عن قولٍ كافة النحويين: (اضْرَبَ) إلى قوله الذي هو (اضْرَبَ) لما كَرِهَهُ في قولٍ النحويين من اجتماع حرفين متحركين متواليين مع ما اجتمع من استكراه ثلاث لامات متفقات إلى أن قال: هو اضْرَبَ، فأسكَنَ اللامَ الوسطى وأدغمَهَا في الأخرى فراراً من توالي مثلين متحركين مع اجتماع ثلاثة أمثالٍ هناك (١٠)، وفصلتَ هناك بما فصلتَ به بين العينات في نحو: رَدَدَ وَقُلَّلَ (١١)، وبين اللامات على قوله حتى صار إلى (اضْرَبَ)، فهَلَّا وَجَبَ أيضاً عندك على قياسِ مذهبه أن تَهْرُبَ إذا بَنَيْتَ مثل (اسحنفر) من (صَبَرَ) و(قَتَلَ) و(عَلَن) من (اصْبِرَّ) و(اقتل) و(اعلن) لاجتماع أحرفٍ من لفظٍ واحد وتوالي اثنين منها متحركين إلى أن تقول: اصْبِرَّ واقْتَلْ واعْلَنْ؛

(١) الشيخ والعظيم والجمل الشديد الصلب.

(٢) من معانيه القصير والضيق.

(٣) الأصل: هاء، وهو تحريف.

(٤) في المعاجم والبطلانيوسي في: القوط ٣٤٦ نصٌ على تسكين الطاء، ووَرَدَ في رجز مشدداً ربما للرويّ، وهو زَجَرٌ للفرس إذا استعجلوه.

(٥) الغليظ الشفّة.

(٦) الغليظ الكفين والرّجلين والأسد.

(٧) الأصل: ولكن قالوا قال، وهو تحريف صوبته بدلالة اللام في جواب لو.

(٨) الأصل: اعلن، وهو تحريف.

(٩) تخريجه في أول المسألة.

(١٠) أعلاها علامة التمريض.

(١١) فلٌ وفلّلٌ بمعنى.

كما هَرَبَ مِنْ (اضْرِبَ) إِلَى (اضْرِبْ) لِما ذَكَرْتَ مِنْ اجتماع الأمثال / ١٦٩ ب وتوالي اثنين منها متحركين؟

فالجواب: أَنَّ الحرف الأول مِنْ الأمثال فِي قوله (اصْبِرْ) و(اقتُلْ) و(اعْلُنْ) قد تقدم القولُ على أَنه حرفٌ مِنْ حروف الزيادة بمنزلة واو (كُوثر) وياء (صَيَّرَ)، وليس كذلك (اضْرِبْ)؛ لأنه لا زائد هناك.

وإذا كان الأول زائداً جاز مِنْ احتماله ما لا يجوز مع الأصل أو تكرير الأصل؛ يدل على ذلك عندك وَيَشْهَد بصحته لك اجتماع النحويين فِي جواب مَنْ قال لهم: ما مثالُ (حَبْنَطَى) و(شَرَنْبَث) و(عُرْنَد) (١) مِنَ الفعل؟ على أَن يقولوا: فَعَنْلَى وفَعَنْلَل وفُعْنَل، فَيَتَكَلَّفون إِظهارَ النون ساكنةً قَبْل اللام لما كانت زائدةً، ولو كانت أصلاً لم يَجْزُ لأنه ليس فِي كلامهم نحو: قَنر وعِنل.

والفرقُ بين (فَعَنْلَل) وبين امتناعهم مِنْ (ضَنْرَب) و(عَنْلَم) أَنَّ هذا (٢) تمثيلٌ للصيغة، و(ضَنْرَب) و(عَنْلَم) جارٍ عندهم مجرى أصولِ كلامهم. وقد أوضحتُ هذا فِي كتابي فِي شرح التصريف، فاطْلُبْه هناك].

(١) الصُّلْب.

(٢) أي فعنل، وانظر التعليق على التمثيل والبناء فِي أول المسألة، والمنصف (٤٤/١)

آخر المجلدة وهو آخر الجزء العشرين / ١٧٠ من أجزاء أبي علي،

وأول الحادي والعشرين [

أبو عبد الرحمن العطوي^(١):

أجارتنا دُعَاءً عن قريبٍ	فلا تَلْقِيهِ بالوجهِ القَطُوبِ
ولا تَتَعَجَّبِي أنْ هَامَ كَهْلٌ	على ظبيٍ يُطالِعُهُ رَبِيبٌ
ولا عَجَبٌ ولا أمرٌ بديعٌ	جَنَائَاتُ العيونِ على القلوبِ
لعلَّ عَدَاكَ أنْ أَخْنَى زَمَانٌ	عليَّ بَكلِّكَلٍ وبناتِ ذِيبِ
وإنِّي حيثما وَجَّهْتُ رَحْلي	حَطَّطْتُ به على وادٍ جَدِيبِ
فقد صدَّقْتَكَ نَفْسُكَ غيرَ أنِّي	مِنَ العَلْيَاءِ في كَنَفٍ رَحِيبِ
أُرْقِعُ عِيشَتِي وأصونُ وجهي	ويُقْنَعُنِي مُحَادَثَةُ الأديبِ
وكم قالوا تَمَنُّ فقلتُ كاسٌ	يَطُوفُ بها قَضِيبٌ في كَثِيبِ
ونَدَمَانٌ تُعَاطِينِي حَدِيثاً	كلحظِ الوعدِ أو غَضُّ الرقيبِ
وكيسٌ أعَجَرُ وخُمُولٌ ذِكْرُ	على ذا فاعلمنْ أَرَبُ الأريبِ ^(٢)

مسألة

قال سيبويه^(٣): إذا حَقَّرْتَ (خيراً منك) و(شراً منك) حَقَّرْتَ على اللفظ ولم تأتِ بالهمزة.

فا: وهذا لأنَّ اللفظ كذلك / ١٧٠ ب وبناء التحقير قد تَمَّ، وإذا كانوا يقولون^(٤) في

(١) محمد بن عبد الرحمن بن عطية أبو عبد الرحمن العطوي شاعرٌ بصري معتزلي، انظر: الفهرست ٣١٥، والوفيات (٣٦/٦)

(٢) من الوافر، وفي شعر العطوي (مجلة المورد مجلد ١ عدد ١) الأبيات الثالث والثامن والتاسع ص ٧٥، وخرَّجها من الأغاني (١٢٥/٢٣) والتشبيهات ٣٦٧، ونهاية الأرب (١٠١/٤) والمختار من شعر بشار ١٤٥، ومحاضرات الراغب (١١٧/٣) ووجدت الثامن والتاسع في: الوافي (١٢٨/٦) والأعجر: ممتلئ البطن، الإرب: العقل أو الدهاء، ورواية التاسع في المصادر: تساقطني = تعاطيني، كلحظ الحب = كلحظ الوعد.

(٣) الكتاب (٤٥٧/٣) وتصغيرهما عنده: خَيْرٌ منك وشَرٌّ منك. وانظر: الأصول (٥٧/٣)

(٤) انظر تخريج الأقوال في تصغير هار ويضع في (١٥٣-١)

(هار) : هَوَيْرٌ، وفي (يَضَع) : يُضَيِّعُ، ونحو ذلك فلا يَرُدُّونَ الأصول، فإن لا يَرُدُّ الزائدُ أولى .

فإن قلت : هَلَّا رَدَدْتَ ذلك ؛ لأنَّ المعنى على إرادة الهمزة ؟ قيل : هذه المعاني إنما تُقاس لِتَثْبُتَ بها الأصولُ لا لِتُجْتَلَبَ بها الزوائدُ .

فإن قلت : فقد قال جريرٌ في بعض أبياته :

الْأَخَايِرُ (١)

فهذا يدل على أنه هو الأصل، فكما كُسِّرَ عليه فَهَلَّا حُقِّرَ عليه ؟ ويُستدل بذلك على أنَّ الهمزة مرادةٌ في الواحد .

فلا يجوز أن تكون الهمزة مرادةً في الواحد ؛ لأنهم قد أنشؤهُ وهو صفةٌ بالتاء، قال :

وَأَمُّكُمْ خَيْرَةٌ النَّسَاءِ عَلَى (٢)

وهذا يمنع أن تكون الهمزة مرادةً فيه ؛ لأنَّ ما فيه الهمزة من هذا من الصفات لا تَدْخُلُهُ التاء ؛ ألا تَرَكَ لا تقول : أَحْمِرَةٌ ؟ فإن قلت : فالهمزة إنما [تُرَادُ] (٣) في الواحد المذكور قبل اجتلاب التاء فإذا اجْتُلِبَتْ لم [تُرَدَ]، فإنَّ ذلك فاسدٌ ؛ لأنَّ التاء إنما تَدْخُلُ فيما يؤنَّثُ بها على حدٍّ ما كان قبل دخولها لا يُغَيِّرُ لدخولها النُّظْمُ الذي كان قبله، وليس كالعلامتين الأخريين .

فثَبَّتَ أَنَّ [الهمزة] (٤) غيرُ مرادة في (خير منك) و (شر منك) .

فأما (الأخايِر) فإنَّ هذه / ١٧١ الهمزة إنما جاءت كما تَجِيءُ في التفسير الزوائد لم تكن في الواحد ؛ نحو : باطل وأباطيل، وعروض وأعاريض ونحو ذلك .
أنشد الأصمعي :

(١) سلف ذكره في (١٣٩-١) و (١٤٦-ب)

(٢) صدر بيت للجميع تقدّم تاماً في (١٤٦-ب)

(٣) الأصل : تزداد بالزاي ومثله (تزد) الآتية، وهو تصحيف يشهد به تكرار (مراد) وتصريفها في السياق .

(٤) الأصل : التاء، وهو سهو فالكلام عن إرادة الهمزة .

وأبي الذي ترك الملوك وجمعهم بصُهاب هامة كأمس الدابر^(١)

وقال:

هبلت غزالة قلبه بفوارس^(٢) تركت فوارسه^(٣) كأمس الدابر^(٣)
 إن كان (الدابر) صفة لم يحسن^(٤)؛ لأنَّ حُكْمَ الصفة أن تكون زائدة على الموصوف،
 وليس في (الدابر) معنى أكثر من معنى (أمس)، فإذا كان كذلك حملته على: أمس
 الزمان الدابر والحين الدابر، ثم أقمت الصفة مقام الموصوف مثل (صلاة الأولى)^(٥)، فإذا
 كان كذلك لم يكن في مجيء هذا متصلاً بـ (أمس) ما يجوز تصغيره^(٦).
 و(غذ)^(٧) أيضاً لا يُحقَّر؛ لأنه يجري مجرى (أمس) من حيث كان خلافه.
 وفي غالب ظني أنَّ الأصمعيَّ قال: يقال: «ذهب فلان» كما ذهب أمس الدابر^(٨)،
 ثم أنشد:

وأبي الذي ترك الملوك وجمعهم

فإذا كان كذلك فظاهر (الدابر) أنه صفة.

فإن قلت: فكيف وجه ذلك؟ فقد يجوز / ١٧١ ب أن يكون حمّله على المعنى لما

(١) من الكامل، وقال فيه البكري في السمط ٨٣٥: "منسوب إلى رجل من بني مرة، وأظنه أحد بني حرملة"،
 وهو بلا نسبة في: الخصائص (٢٦٩/٢) والمحكم (٤/١٥١، ٣٤/١٠) والخصص (٣٤/١٤) وأنشده
 أبو علي في: الحجة (١٧٥/٦) على الصفة المؤكدة، وفي (٣٣٩/٦) على مجيء أدبر ودبر بمعنى ولّى
 وانقضى. وصهاب قرية بفارس.

(٢) أعلى (فوارسه) بخط الناسخ: ك صبح، أي كذا في الأصل وهو صحيح.

(٣) من الكامل، وهو لعمران بن حطان في شعره في: شعر الخوارج ١٦٦، وتخريجه فيه وسعه المتوارين ٧٣،
 وتاريخ خليفة بن خياط ٢١١، والخصائص (٢٦٩/٢) وغزالة امرأة من الخوارج دخلت بأصحابها الكوفة
 فالتزم الحجاج قصره وتحصّن به. وروي البيت: ذعرت، وصدعت = هبلت، الغابر = الدابر.

(٤) لا يجيزها صفة هنا إلا على تأويل (أمس) بوقت، وقد أجاز في (١٥٨-١) أن تكون صفة مؤكدة.

(٥) سبق التعليق عليه في (١١٠-١)

(٦) منع سيبويه (٤٧٩/٣) تصغيره لعدم تمكنه، ووافقه أبو علي في: التعليقة (٣٤١/٣)

(٧) منع سيبويه تصغيره كأمس، وانظر احتجاج السيرافي (العلمية ٤/٢١٩) لذلك، ولم ير أبو علي في
 التعليقة مانعاً من تصغيره.

(٨) التهذيب (١١٣/١٤)

كان (أمس) وقتاً، وقد جاء:

بِرَجَزٍ مُسْحَنَفِرٍ الرَّوِّيُّ
مُسْتَوِيَاتٍ كَنَوَى الْبَرْنِيُّ^(١)

فقال: (مستويات) أراد الأبيات، وجاز أن يَصِفَ أبياتَ الرَجَزِ بالاستواء، وإن كانت مستوية في الزنة فَحَسُنَ ذلك للزُحاف الممكن أن يجيء فيه؛ ولأنَّ الاستواء أيضاً يمكن أن لا يُراد به الوزن، لكن استواء المعنى وجودته؛ ألا ترى أنهم قد يَصِفُونَ الأبيات بعكس ذلك فيقولون: «شِعْرُ فلان كالدرُّ نُظِمَ مع أبعادِ الظباء»، وقد حُكي عن بعضهم ذلك في شِعْرِ ذِي الرِّمَّةِ^(٢)؛ فلهذا حَسُنَ أن يوصَفَ به الأبيات.

وأما (الثلاثاء) و(الأربعاء) فلا يُحَقَّرُ أيضاً^(٣)؛ لأنَّ وَضْعَهُ وَضْعُ الأعلام، وهو وإن كانت فيه ألفٌ ولَمْ فَإِنَّهُ كَر (أَسَامَة)، والاختلافُ الواقعُ في أشخاصِ هذه الأيام لا تُخْرِجُهُ من أن يكون كَر (أَسَامَة)؛ كما أنَّ اختلافَ أشخاصِ الأسد لا يَمْنَعُ أن يكون (أَسَامَة) يَجْرِي عليه على حَدِّ ما تَجْرِي الأعلامُ على المسمَّيات، فكذلك (الثلاثاء) و(الأربعاء).

مسألة

١١٧٢/ (قاضي)^(٤) لم تُحذفِ الباءُ لالتقاء الساكنين لكن لأنها رابعة؛ ألا ترى [بيض].

(١) من الرجز، وهما لأبي الجودي في: شرح أشعار الهذليين ٦٧٦، والخزانة (٣٩/٧) والمحكم (٣٦٩/٧) واللسان (جود، بذل) وبلا نسبة في: المقتضب (٨١/٢) وما اتفق لفظه للمبرد ٥١، وسر الصناعة ٦٤٨، والاقتضاب (٢٧٤/٣). مسحنفر: لا تكفُف فيه ولا توقُف، البرني: تمر جيد.

(٢) حكى عن أبي عمرو بن العلاء: شعر ذِي الرِّمَّةِ نُقِطُ عُرُوسٍ تَضُمُّحِلُ عَنْ قَلِيلٍ، وأبعادِ ظباءٍ لها مَشَمٌ في أولِ شَمِها تعود إلى أرواحِ البعر، وروي قريبٌ منه عن جرير والفرزدق، والمعنى بخلاف مراد أبي علي فهُم يريدون أن حُسِنَ لا يبقى طويلاً. انظر: طبقات الفحول ٥٥١، والأغاني (١٤/١٨) والموشح ٢٢٥-٢٢٧، وجمهرة الأشعار (٢٢٢/١) والخزانة (١٢٠/١).

(٣) منع سيبويه (٤٨٠/٣) تصغيرهما، وكأنَّ أبا علي يرد على مخالفه في إجازة ذلك كالكوفين والمازني والمبرد. انظر المسألة في: المقتضب (٢٧٥/٢) والانتصار ٢٢٩، وشرح السيرافي (العلمية ٤/٢٢٠).

(٤) حذف الباء من (قاضي) منسوباً علَّله سيبويه (٣٤٠/٣) بالتقاء الساكنين، واقتصر أبو علي على ذكر الحذف ولم يعلِّله في: التكملة ٥٥، والحلبيات ٣٣٧، والتعليقة (١٥٨/٣) والعضديات ٦، ولا يبعد أن قوله هنا من عنوان الباب عند سيبويه: باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف فصاعداً إذا كان آخره ياء ما قبلها حرف مكسور.

مسألة

إنما يقول النحويون (١): إن التقدير بالأسماء الواقعة بعد (أما) (٢) أن تلي الفاء؛ يريدون هذا مما كان مقدماً من الجملة الداخلة فيها الفاء التي هي جواب (أما).
فأما ما لم يكن من الجملة التي دخل عليها الفاء فإن هذا التقدير فيه غير سائغ؛ ألا تراهم قد قالوا: (أما يوم الجمعة فإني ذاهب) (٣)، فأوقعوا بعد (أما) ما لا يستقيم أن يلي الفاء؛ لأنه ليس من الجملة التي تدخل عليها الفاء، وإنما عمل فيه ما في (أما) من معنى الفعل.

فكما فصلوا بهذا ولم يَجُز أن يلي الفاء حيث لم يكن من الجملة التي دخل عليها الفاء، كذلك قوله: ﴿إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ (٤) لا يلزم أن يلي الفاء؛ لأنها ليست من الجملة التي هي جزاء؛ كما لم يكن ما انتصب بمعنى (أما) من الجملة التي هي جزاء (أما)، فلا يلزم من هذا أن يصير تقديره: مهما يكن من شيء فإن كان من أصحاب اليمين سلام لك، فيبقى الشرط بغير فاء في جوابه في حال السعة.

مسألة

١٧٢/ب إنما لم يَجُز إضافة (اثني عشر) ولا الإضافة إليه (٥) من حيث كانت (عشر) في موضع النون، فكان يجب من هذا وقوع الإعراب في وسط الاسم؛ ألا تراهم لما أضافوا (زيدان) و(قنسرُونَ) (٦) حذفوا علامة الإعراب؛ لئلا تقع حشواً.

(١) الكتاب (٢٣٥/٤) والمقتضب (٦٨/٢) ومعاني النحاس (٤٥٧/١) أما عبد الله فمنطلق تقديره: مهما يكن من شيء فعبد الله منطلق. وكلام أبي علي جاء أكثره في: الشعر ٦٣، وانظر التعليق السالف على أما وآية الواقعة في (٢٥-ب)

(٢) لم تظهر الهمزة في الأصل في أكثر مواضع ذكرها في هذه المسألة.

(٣) الكتاب (١٣٧/٣) والمقتضب (٣٥٤/٢) والأصول (٢٧٤/١) والشعر ٦٤

(٤) سورة الواقعة: (٩٠) وتام ما به الفائدة: "وأما إن كان من أصحاب اليمين فسلام لك من أصحاب اليمين". وسلف التعليق عليها في (٢٥-ب)

(٥) منع سيبويه (٣٧٥/٣) الإضافة فيها، وشرح أبو علي قوله في مسألة مفصلة عقدها لاثني عشر في: الحلبيات ٣٢٢، فجعل الإضافة بمعنى التخصيص كغلام رجل، والإضافة إليها بمعنى النسب، وفي شرح الأخير سقطت (لا).

(٦) فتقول: قنسري، وزيدي، انظر الأصول (٦٨/٣)

وَفَتَحُوا الرَّاءَ مِنْ (اثني عشر) (١) كَمَا فَتَحُوهَا مَعَ سَائِرِ أَخَوَاتِهَا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى الْعَدَدِ كَدَلَالَةِ أَخَوَاتِهِ، وَحَسُنَ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ الْأِسْمُ الثَّانِي لَيْسَ لَهُ مِنَ الْإِصْطِلَاقِ بِالْأَوَّلِ مَا لِيَاءَيِ الْإِضَافَةِ بِالْأَسْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يُكْسَرْ الْأِسْمُ عَلَيْهَا كَمَا كُسِرَ عَلَيْهِمَا فِي نَحْوِ: حَوْلِيَّ وَحَوَالِيَّ (٢)، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي التَّاءِ (٣).

وَحَسُنَ ذَلِكَ أَيْضاً أَنَّ الْإِعْرَابَ لَيْسَ عَلَى حَدِّ الْإِعْرَابِ فِي الْآحَادِ الَّتِي هِيَ الْأَصُولُ، وَإِنَّمَا هُوَ انْقِلَابُ الْحَرْفِ (٤)، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي نَحْوِ: هُدَيَّ وَعَصَيَّ (٥)، وَهِيَ حُرُوفُ إِعْرَابٍ قَدْ انْقَلَبَتْ.

وَمَعَ أَنَّهُمْ قَدْ جَعَلُوهُ (٦) بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، فَقَدْ قَالُوا: خَمْسَةٌ عَشَرَ، فَجَعَلُوا حَرْفَ التَّانِيثِ فِي الْأِسْمِ الْأَوَّلِ، وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي آخِرِ الْأِسْمِ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ، وَلِأَنَّ وَقْعَ الْهَاءِ فِي الْأِسْمِ الْآخِرِ قَدْ صَارَ فِيهِ تَفْرِيقٌ بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ.

(١) علل الفتح بغير وجه في: الحلبيات ٣١٩-٣٢١

(٢) قال سيبويه (٢٣٢/٣): حَوَالِيَّ كُسِرَ عَلَيْهِ حَوْلِيَّ وَلَيْسَتْ يَاءٌ لَحَقَتْ حَوَالِيَّ.

ومثله في: البصريات ٣٣٣. وفي تفسير غريب الأبنية ٣٣٣: الحوَالِيَّ: ذو الحيلة، وفي السيرافي (العلمية ٤٩٨/٣): لطيف الحيلة.

(٣) يعني تاء التانيث، وفي الإغفال (١١٩/٢): الثاني من خمسة عشر بمنزلة الهاء. فمراده هنا أن التاء لا يُكْسَرُ عَلَيْهَا بَلْ تَسْقُطُ.

(٤) يرى أبو علي ياء (اثني) حرف إعراب فيأخذ في المغرب بالحروف بقول سيبويه ومثله في: البصريات ٨٩٥، والحلبيات ٣١٩، وانظر الكتاب (١٧/١) والمقتضب (١٥١/٢) والانتصار ٤٥، وإيضاح الزجاجي ١٣٠، ١٤١، والسيرافي (٢١٥/١) وسر الصناعة ٦٩٦.

(٥) أي هداي وعصاي، ولغة هذيل وغيرهم قلبُ الالف ياء في المقصور المضاف إلى ياء المتكلم، وقُرئ بها في البقرة (٥) وطه (١٢٣) وذكرها سيبويه (٤١٤/٣) وأبو علي في: التكملة ٤٨، والشيرازيات ٧٨، والعسكرية ١٦٠، والحجة (٨٦/١) وهي محرفة في: التعليقة (٢٥٦/٣)، وكسر الصاد في أصلنا تحريف. وانظر اللهجات في: الكتاب ٢٦٤.

(٦) أي جعلوا العدد من أخوات اثني عشر كخمس عشرة بمنزلة...

١٧٣/ مسألة

(هذا ضُوَيْرِبٌ زِيداً) (١) أَقْبَحُ مِنْ (هذا ضَارِبٌ ظَرِيفٌ زِيداً) (٢)؛ لأنَّ التحقير هو في نفس الكلمة، والصفة قد لا يَتَّبِعُ الموصوف.

فإن قيل: هلاً لم يَخْرُجْ بالتحقير مِنْ شَبَهِ الفعل كما لم يَخْرُجْ (ما أَفْعِلْهُ) (٣) ونحوه مِنْ شَبَهه؟

قيل: لأنَّ المحقَّر من الأفعال لا مناسبة بين الأسماء المَعْمَلَةِ عَمَلَ الفعل وبَيْنَه؛ ألا تَرى أنَّ ما كان مِنْ أَسْمَاءِ الفاعلين للمُضِيِّ لم تَعْمَلْ (٤)، وهذه الأفعال التي حُقِّرَتْ هي الماضية [بَيَضَ].

مسألة

سأل سائل: أيُّما أَفْضَلُ أزيدٌ أو عمرو؟

والقول فيه: إنَّ (ما) يَنْبَغِي أن يكون بمنزلة (رجل)؛ كأنه قال: أيُّ رَجُلٍ أَفْضَلُ؟ ولكن لا يَجُوزُ بـ (أو) بل بـ (أم) (٥)؛ لأنه يَنْبَغِي أن يكون بدلاً مِنْ (أي)، فيجب أن يكون على حَدِّه، فكما أنَّ (أي) على معنى الهمزة و (أم)، كذلك يَنْبَغِي إذا أُبدِلَتْ منه. ألا تَرى أنك إذا قلت: زِيدٌ أو عمرو، فلم تُدْخِلْ حرفَ الاستفهام لم يَسْتَقِمْ؛ لأنك

(١) الكتاب (٤٨٠/٣) والأصول (٦٢/٣) وشرح اللمع للباقولي ٧٨٢، وابن يعيش (١٣٩/٥) وشرح الرضي للشافية (٢٨٩/١) وحكى أبو علي ذلك في: الحجة (٤٤٥/٤، ٢٢٤/٥) والشيرازيات ٢٨٧، والتعليقة (٣٤١/٣) متابعاً سيبويه على المنع لأنَّ التصغير في: تخصيصه كالصفة، فساوى بينهما ولم يقارن كفعله هنا.

(٢) الكتاب (٢٩/٢) ولفظه: هذا ضاربٌ عاقلٌ أباه، وأفدته من محقق الشيرازيات، وله في: التعليقة (٢٣١/١) فضلٌ تعليلٍ للمنع، وقال في الحجة: جاء شيء منه في الشعر، وفي المصباح ٢٢١ حكاية الجواز عنه، وانظر التعليق على بيت بشر في (٢٠٠-١).

(٣) تصغير التعجب وتوجيهه بما لا يخرج من الفعلية في: الكتاب (٤٧٨/٣)، والمقتضب (١٨/٤) وأمالى ابن الشجري (٣٨٢/٢) وانظر التكملة ٢٥٦، والمنشورة ٢٤٠.

(٤) شرحه في الباب الذي عقده لعمل اسم الفاعل في: الإيضاح ١٧١، وانظر التعليق على (هذا مارٌ بزید أمس) في (١٧٤-ب).

(٥) في البصريات ٨٩٢ لم يُجْزَ أم مكان أو في (أيهم يضربُ أو يقتل زيداً) لأن معنى أم قد استغرقتها أي، وفي المنشورة ٢٠٠ محرف. وانظر ما سبق عن أم في (٦١-١) والعصديات ١٩٤.

كنت تُخرجُ البدلَ من حُكم المبدل منه .

وعلى هذا تقول - وهو قولُ أبي عمر أيضاً -: كم رجلاً أتاكَ؟ اثلاثة / ١٧٣ ب أم أربعة؟ فتُبدل (اثلاثة أم أربعة) من (كم)، وتعطف عليه بـ (أم) دون (أو) (١).
فإن قلت: أقول: زيدٌ أو عمرو، وأجعلُه بدلاً من (أفضل). كان فاسداً؛ لأنه يصير إلى: (أيُّهما أحدهما؟) وهذا لا يجوز؛ لأنه لا فائدة فيه؛ لأن الخبر لم [يزد] (٢) على الأول؛ ألا ترى أن (أيُّهما) هو (أحدهما).

ولو أبدلت من الضمير في (أفضل) - فقلت: أقول: أيُّهما أفضل؟ أزيدٌ أو عمرو؟ فأبدل (زيداً) من الضمير - لكان المعنى يصير: أيُّهما أفضل؛ أحدهما؟ وهذا [بيّض].

مسألة

قالوا: ليلةٌ ليلاءٌ (٣)، وأنشدَ ابنُ الأعرابي بيتاً فيه (ليائل) (٤)، فهذا على أنه قلبُ (ليالٍ)، ويجوز أن يكون (ليالٍ) (٥) جمعَ (ليلاءٍ)، وكُسِّرَ لأنه مثلُ صحراءٍ ونحوه؛ ألا ترى أنه ليس له (أفعل)، فليس كـ (حمراء) تأنث (أحمر).

فإن قلت: فقد جاء:

(١) في الكتاب (١٦٨/٢) بأو غير مسبوقة بالهمزة وشرحها في: التعليقة (٣١٠/١) وأوجب الرفع في مثل جملتنا في: المنثورة ٨٣.

(٢) الأصل: يرد وأعلى الراء علامة الإهمال، وهو تصحيف.

(٣) مجالس ثعلب ٧٩، واشتقاق ابن دريد ٤١، والمبهم ٢١٧، والعين (٣٦٣/٨) وهي شديدة الظلمة ويقال لليلة الثلاثين: الليلاء.

(٤) يشير إلى البيت:

جمعتك والبدر ابن عائشة الذي أضاءت به مسحنكاتُ اللياليل

وهو من الطويل، وهو للكميت في: ديوانه (٣٧٧/١) وأزمنة المرزوقي (١٥٦/١) واللسان والتاج (ليل)، وقال المرزوقي: أنشده الكسائي وتوجيهه على أنه أراد الليالي فقلب وقدم الياء فلما وليت الألف همزت. مسحنكك: بكسر الكاف وفتحها شديد السواد، وابن عائشة: لعله يريد سعيد بن خالد بن أسيد وجدته لأبيه عائشة بنت خلف الخزاعية أخت طلحة الطلحات، انظر: الشعر والشعراء ٥٧٨.

(٥) ليالٍ جمع على حدٍّ مفردٍ لم يستعمل عند سيبويه (٦١٦، ٢٧٥/٣) وتابعه أبو علي في: التكملة ١٧٤، والتعليقة (٨٦/٣).

والليلُ مُخْتَلِفُ الْعَلَائِقِ أَلِيلٌ^(١)

فإنَّ (أَلِيل) صفةٌ (للَّيْل)، وليس (الليلُ) على حَدِّ لَيْلَةٍ ولا هو مُذَكَّرٌ؛ ألا تراهم استعملوا (الليل) في معنى التكثير وأجرَّوه مجرى الدهر والأبد في قولهم: (سِيرَ عليه الليلَ والدهرَ والأبدَ)^(٢)، فتعلَّم بذلك أنَّ (الليل) / ١١٧٤ ليس على حَدِّ اللَّيْلَةِ.

فإذا كان كذلك لم يكن (أَلِيل) مِنْ (ليلاء) بمنزلة (أحمر) من (حمراء)، وإذا كان قد جاء (أَجْمَع) و(جمعاء) مجيء الاسمين - مع أنَّ (جمعاء) مؤنثٌ (أجمع)، ولم يَمْنَعهما مِنْ ذلك أنَّ يجريا مجرى الاسمين، ولا يجريا مجرى الصفتين - فإنَّ لا يَجْري (أَلِيل) مع (ليلاء) هذا المجرى لاختلاف معنييهما وأنَّ إحداهما ليست على الأخرى أَجْدَرُ وأُولَى.

مسألة (٣)

لَحِقَتْ الهاءُ في (دَوِيرَةٍ) و(قُدَيْمَةٍ)^(٤) ونحوهما مِنْ قَبْلِ أَنْ التحقير قد يُرَدُّ فيه الشيءُ إلى أصله في رَدِّ الحذف، وقد جَرَتْ هذه التاءُ مجرى الأصل؛ نحو: بُرَى وبُرة^(٥)، وسِنون، ومِئون، فكما تُرَدُّ اللامُ في (هَنِيٌّ) و(دُمِيٌّ)^(٦) كذلك تُرَدُّ في (دَوِيرَةٍ) ونحوها.

(١) لم أجد هذه الرواية، ولكن للفردق بيت روايته:

قالت وخائِرُهُ يَكُرُّ عليهم والليلُ مختلطُ الغياطلِ اللَّيْلُ

وهو من الكامل، وهو له في: ديوانه للصاوي ٧٢٤، والنقائض (١٥٣/١) ومنتهى الطلب (٣٣٢/٥)

وأزمنة المرزوقي (١٥٤/١) واللسان والتاج (غيطل) و(ليل). والغياطل: ظلمة الليل، الاليل: التام.

(٢) الكتاب (٢١٦-٢١٧) والأصول (١٩١/١) والحلبيات ١٧٤، والحجة (٣١/٢) ومختصراً في كتابنا

(١٢٢-ب)، وفي الأصل: الليلُ والدهرُ والأبدُ، والتصحيح مما تقدم، وذكرها في: الشيرازيات ٣٠٦،

والإغفال (١٦١/١) بالرفع للتقليل وهو خلاف معناه هنا.

(٣) تقدَّم أكثر ما فيها في المسألة التي عقدها في (٢٠-١)

(٤) تصغير دار وقَدَم، وذكر الثانية في: الحجة (١٩٩/٤) والتكملة ١٩٧ في تصغير المؤنث الذي لم تثبت

علامة التأنيث في مكبَّره فتلحق في التصغير.

(٥) البُرة الخللخال وحلقة في أنف البعير جمعها بُرى، وهما من أمثلة سيبويه (٥٩٩/٣) وذكرهما في:

التكملة ١٦٣، وشرح وجوه جمعها في: التعليقة (٨٦/٤) فقال: جُمعت على فَعَل لأنها فعلة.

(٦) تصغير هَنَ وِدَم، والثانية ذكرها فيما حُذِفَ لامه ولم يعوَّض منه شيء في: التكملة ١٩٩

وأما الحرف الرابع في (عَقْرَب) فضارِعٌ بطولِ الكلمة به حرفُ التانيث، فلم يدخله تانيثٌ.

وقد سَوَّوا بين الأصل والزائد (١) في أماكن منها: حَذَّفُهم نحو: لم يَرْمِ، ولم يَخْشَ، ولم يدْعُ؛ كما حَذَّفُوا للجزم الحركاتِ الزوائد. ومنها: مُرَامِيٌّ كـ (حُبَارِيٍّ)، والرابع شابهَ الزائد؛ ألا ترى أنه لا يخلو من حرفٍ من حروفِ الدلالة؛ ولذلك مثَّل النحويون نحو: جَعْفَرِب (فَعَلَل) (٢) / ١٧٤ ب فكَرُّوا لاماً زائدة.

مسألة

جَازَ (أصحابي إخوتك إلا زيدا) (٣)؛ لأنك تُجَرِّدُ من هذه الجملة معنى الفعل فتَعْمَلُ في المستثنى بحرف الاستثناء (٤)؛ لأنَّ ما لا يَعْمَلُ بنفسِه قد يَعْمَلُ إذا أُعِينَ بالحرف؛ نحو: قامَ القومُ إلا زيدا (٥)، واستوى الماءُ والخشبة (٦)، وهذا ما رُبِّدَ أمس (٧).

مسألة

جَازَ أَنْ يُقْتَصَرَ في (استوى الماء والخشبة) على فاعلٍ واحدٍ حملاً على المعنى لما كان معناه: تَسَاوَيَا؛ كما اقْتَصِرَ على الفاعلِ مِنْ خَبَرِ المبتدأ في قولهم: (أقائمٌ زيدٌ؟) (٨) لما كان معناه: أيقومُ زيدٌ؟ وكقولهم: (حَسْبُكَ يَنَمُ الناسُ) (٩).

(١) أي إنهم سَوَّوا بين رابع عقرب وهو أصل وهاء التانيث وهي زائدة فكانا بمنزلة واحدة في التصغير.

(٢) انظر المسألة التي عقدها لزنة جعفر في (١٦٣-ب)

(٣) ذكره في (١٤٥-ب) وفي معاني الاخفش ٢٦٥: كلُّهم أصحابك إلا زيدا.

(٤) تقدمت الإشارة إلى أنَّ المستثنى منصوب بالجملة عنده في (٧٥-١)

(٥) معاني الاخفش ٦٤، والمقتضب (٣٨٩/٤) والأصول (٢٨١/١) والإيضاح ٢٢٥، والبصريات ٧٠٢

(٦) الكتاب (٢٩٨/١) ومعاني الاخفش ٣٦٨، والأصول (٢١٠/١) والإيضاح ٢١٥، والبصريات ٢٣٠، وسر

الصناعة ١٢٦، ٦٣٩، وشرح الرضي (٥٢٠/١) وفيه: والخشبة مقياس يُعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته.

(٧) انظر محل المجرور في مثله في: المنشورة ١٦٥، والإيضاح ١٠٨، وذكر أبو علي فيه ١٧١-١٧٢ الخلاف في

إعمال اسم الفاعل الماضي واختار فيه وفي الشيرازيات ١٢٥، والحجة (٤٤٥/٤) والبصريات ٩١٣، وكتابتنا

(١٧٣-١) عدم إعماله وحمل ما خالف على الحكاية.

(٨) العسكرية ١٣٣، والشيرازيات ٤٠٥، والإغفال (٢٦٣/١) والإيضاح ٧٩، والبصريات ٦٢١

(٩) تم الكلام عليها في (٤٧-١)

مسألة

الظرف^(١) مع المفعول به كالمفعول به مع الفاعل في إقامته مقامَ الفاعل دونه .

مسألة

بُنِيَ (الآن)^(٢) لأنه مُشارٌّ به إلى وقتٍ حاضرٍ، وليس معه حرفُ إشارةٍ، فلَمَّا تَضَمَّنْهُ بُنِيَ .

فإن قيل: فهلاً كانت اللامُ فيه مثلاً في (مررتُ بهذا / ١١٧٥ الرجل) و(يا أيُّها الرجلُ) فعُرف باللام مع الإشارة؟

قيل: لا يجوز أن يكون (الآن) متعرِّفاً باللام على جهةِ الإشارة هنا؛ لأنَّ التعريف الحادثَ بالإشارة في هذا القبيل لا يكون حتى يجري صفةً على مُبْهَمٍ، فلَمَّا كان كذلك وَجَبَ أن يتضمَّن معنى الحرفِ فُبْنِيَ، وليس (الآن) كذلك؛ لأنه لم يَجْرِ صفةً على مُبْهَمٍ؛ فلذلك ضُمِّن^(٣) معنى الحرفِ فُبْنِيَ .

فإذا أُضِيفَ أُعْرِبَ؛ لأنه قد زال عنه تعريفُ الإشارة وحَصَلَ تعريفُهُ من قِبَلِ الإضافة؛ كما عراب (أمس)^(٤) إذا أُضِفَتْه لِزوالِ التعريف [باللام]^(٥) المرادة عنه، وصار بمنزلة سائر النكرات؛ فكأنك أضفتَ أمساً من الأموس .

(١) شرح هذا المعنى في: البصريات ٢٢٩، والعبارة تومئ إلى اشتراط البصريين عدم وجود المفعول لينوب الظرف عن الفاعل في حين يخالفهم الكوفيون، وأبو علي يأخذ بقول البصريين في: الحجة (٢٦٠ / ٥) والإيضاح ١١٤، وانظر المسألة مفصلة في: التذييل (٢٤٢ / ٦)

(٢) لا يخرج في كلامه عما قال في مسألة الآن في: الإغفال (٢٧٩ / ١) غير أنَّ المضمَّن هناك حرف التعريف ولم يَذْكُر الإشارة المذكورة هنا بل جاءت فيما تَعَقَّبُهُ من كلام الزجاج، وهما واحد لقوله في: الحلبيات ٢٣٠ في ثالث أنواع ال: أن تكون تعريفاً للإشارة إلى حاضر. ومسألة بناء الآن موضع اختلاف تجده في: أمالي ابن الشجري (٥٩٦ / ٢) والإنصاف ٥٢٠

(٣) الأصل: ضَمِّن، ومعناه كفله فلا وجه له .

(٤) مرَّ كلامه في: (أمس) وبنائها والتعليق عليه في (٨٠-ب، ٩٠-ب)

(٥) الأصل: اللام بدون الباء .

مسألة

(هذان) (١) اسمٌ صيغٌ للتثنية؛ لأنه لا يمكن تنكيره، فليس كـ (زيدان) و (رجُلان).
فإن قلت: ما أنكرت أن يكون التثنية إنما تُوجبُ تنكير ما يمكنُ تنكيره، والمشارُ به لا
يُمكنُ تنكيره؟

قيل: كيف تصرفْت الحال؟ هل كان الاسمُ يمكنُ تنكيره أو لا يمكنُ تنكيره متى تُثني
فشورك في اسمه صار نكرة؟ ومن هنا قال الخليل / ١٧٥ ب في قوله:
يا هَندُ هَندُ بينَ خَلْبٍ وَكَبْدٍ (٢)

إنَّ (هنداً) هنا نكرة.

ولو جاز لقائل أن يقول: إنَّ التنكير فيما لا يتنكر لا يحدث بالتثنية، لجاز لآخر أن يقول:
إنه لا يحدث فيه بالإضافة، فيجوز إضافة المبهمة إذ لا فصل بين الإضافة والتثنية في أن كلَّ
واحد منهما يوجبُ تنكيراً، وفي امتناع إضافة المبهمة دليلٌ على امتناع التثنية فيها،
واجتماعُ الناس (٣) على أن الكاف في (هَذاكَ) ونحوه لا موضع لها، وثبوتُ النون في
(ذَلكَ) دليلٌ على أنها لا تضاف، بل التثنية أشدُّ ذهاباً في التنكير من الإضافة؛ وذلك أنه
قد يجوز أن يكون واحدٌ لا ثاني له، فيُنزل في الإضافة منزلَ واحدٍ من أمة، والتثنية قد حصَلَ
بها الزيادة على الواحد، ودخولُ اللام للتعريف كالنكرة البتة في نحو: الزيدان والعمران.

ولا يدل الانقلاب (٤) في (هذان) و (هَذينِ) على أنه تثنية لقولهم: كلاهما
وكليهما وأخوك وأخاك وأخيك، وكقولهم (٥): مَئِين؟ فإذا وصلت قلت: مَنْ يا فتى؟

(١) الكلام في أن (هذان) مرتجل وليس تثنية ذا، ورجَّحه أبو علي في: البصريات ٨٥٢، وحكي عنه في: سر
الصناعة ٤٦٦، وشرح الباقر للمع ٦١٠، وكان ابن برهان في: شرح اللمع ٣٠٧ يرد قول أبي علي في تفسير
أنَّ ذان تثنية ذا.

(٢) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الكتاب (٢٣٩/٢) والتمام ٧٦، وتحصيل عين الذهب ٣٢٣، والمحكم
(١٢٨/٥) والخَلْب حجاب القلب وقيل غير ذلك، وقول الخليل في الكتاب: أراد أنت بين خلب وكبد
فجعلها نكرة. يريد الثانية.

(٣) الكتاب (٢٤٥/١) ومعاني الأخفش ٢٩٩، والفراء (١٤٩/١) والمقتضب (٢٧٨/٤)

(٤) انظر التعليق على تسميته إعراب المثني انقلاباً في (١٧٢-ب)

(٥) الكتاب (٤٠٨-٤٠٩) في الحكاية إذا قال: رأيت رجلين فتقول: مَئِين؟ فإنَّ وَصَلَ قال: مَنْ يا فتى
للواحد والاثنين والجميع. وأقره أبو علي في: المنثورة ١٣٣، والتعليقة (١١٢/٢)

مسألة

قياسٌ قولٍ سيبويه (١) في (فيها) في قوله:

فَلَا لَغَوٌ وَلَا تَأْثِيمٌ فِيهَا (٢)

أن يكون خبراً / ١١٧٦ عن الاسمين، وهو في موضع رفع؛ كما أنك إذا قلت: لا رجلٌ و[لا غلامٌ] (٣) فيها، كان (فيها) خبراً عنهما؛ ألا ترى أن (لا) مع (رجل) في موضع اسم مرفوع على قولٍ سيبويه (٤)، وخبره مرفوعٌ كما يرتفع خبر (لا رجلٌ ظريفٌ في الدار) (٥).

(١) الكتاب (٢٨٦/٢) وللکلام تعلُّقٌ بكلامه في الاشتراك في الخبر بعد إن في: (١٤٤/٢) ولا يعني أن البيت من شواهد سيبويه.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ

والمشهور في كتب النحو والمعاجم أن عجزه:

وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

وهو عجز بيت آخر، فأكثر النحاة يذكرونه ملفقاً، وهو لامية بن أبي الصلت في: ديوانه ١٢٢، وفي هامشه فضل تخريج وزد عليه معاني الفراء (١٢١/١) وهو أقدم من وجدناه عنده ملفقاً، وشرح اللمع لابن برهان ٩٥، والباقولي ٣٩٢، والإعراب المنسوب ١٧٤، واللباب ٢٣٤، والتذيل (٢٩٦، ٢٣٦/٥) وشرح شواهد التحفة للبغداد ١٤٩، والمحکم (٤/٣١٣، ١١/١٦٨) وأنشده أبو علي في: الحجة (١٩٢/١) على نحو يطابق كلامه في كتابنا ثم أنشده في: (٢/٦، ٣٥٨/٢٢٧) كما قال الباقر في الشرح: كأنه يقوي قول أبي الحسن، بل وجدته لم يقبل غيره في الأخير.

تأثيم: من قولك للرجل أثمت، أي لا شيء فيه إثم ليقال له ذلك، الحين: الهلاك، المليم: من الأم إذا فعل ما يستحق به اللوم.

(٣) الأصل: لا رجلٌ وغلامٌ، والتعليل المحكي عن سيبويه بعده يوجب فتح الأول، فيصح عطف المرفوع على المبتدأ (لا واسمها) كما يصح القياس على باب إن، وانظر تصحيح ذلك وتوضيحه في: التذيل (٢٣٥-٢٣٦) وإضافة (لا) من الحجة (١٩٣/١)

(٤) الكتاب (٢٧٤/٢)

(٥) الأصل: رجلٌ بالرفع، وأجاز أبو علي في الصفة الفتح والنصب والرفع. انظر: الكتاب (٢٨٨/٢) والمقتضب (٤/٣٦٧) والإيضاح ٢٥٤، والمنثورة ٩١، والبصريات ٥١٦، والإغفال (١/١٥٤، ١٥٤) والحجة (١/٤١)، (٤/١٨١).

وقياس قول أبي الحسن^(١) أن لا يكون (فيها) خبراً عنهما جميعاً؛ لأن خبريهما مختلفان. ألا ترى أن خبر (لا تأثيم) يرتفع عند أبي الحسن بـ (لا) دون كونه خبراً المبتدأ، وخبر (لغو) مرتفع بالابتداء، فلا تجمع بين خبريهما؛ لأنه لا يعمل في اسم واحد عاملان مختلفان، فلكل واحد منهما خبر؛ إذن فدل خبر الثاني على خبر الأول؛ كقوله:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ^(٢)

ويجوز أن يكون (فيها) خبراً عن الأول، وتُحذف خبر (لا تأثيم) ويدل عليه خبر الأول.

مسألة

في نسخة قال أبو عثمان: قال الزيادي مرة^(٣): مُنِعَت النكرة التنوين في باب النفي كما مُنِعَت المعارف التنوين في النداء، ولا يزعم أنهما جُعِلَا اسماً واحداً. قال^(٤): والكسر عليه أنه يكون ووصفه^(٥) كالشيء الواحد يُحكى عن العرب لا أنه بمنزلة اسم واحد.

فا: ١٧٦ ب ينبغي أنه لم يُجز هذا فيه؛ ألا ترى أن الصفة في النداء ليست مع المنادى كالشيء الواحد، ولم يُبن معه، وقد بُني مع المنفي على [الفتح]^(٦)، فلو لا أن

(١) معانيه ٢٤، والمنثورة ٨٦، والحجة (٢/٢٩٠) وهو مذكور في أكثر مصادر تخريج الشاهد، ورفع الخبر بلا حكاية السيرافي (العلمية ٣/١٦) عن المبرد.

(٢) قطعة من بيت من المنسرح، وتتمته:

.....
...والرأي مختلف

وسلف التعليق عليه في (٩٦-١) وأنشده أبو علي في: الحجة (١/١٩٣) لما ذكر هنا، وتقدير المحذوف: نحن راضون.

(٣) مقارنة النكرة في باب لا بالمعرفة في النداء ورد عند سيبويه (٢/٢٨٨) غير أنه يجعله بمنزلة خمسة عشر، وهذا ما لا يفعله الزيادي.

(٤) أي أبو عثمان.

(٥) كذا بلا تأكيد للمستتر المرفوع.

(٦) الأصل: القبح، وهو تصحيف.

(لا) تعمل ذلك في المفرد لم يَجُزْ أن تعمله في الموصوف، فلَمَّا صار الصفةُ مع الموصوف كالشيء الواحد بمنزلة (خمسة عشر) .

قال (١) : إنَّ (لا) مبنيٌّ مع (رَجُلٌ) كما كان (لا رَجُلٌ ظريفٌ) كذلك . ولا مَصْرَفَ (لظريف) (٢) إلا إلى البناء مع (لا) دون شَبَهِ النداء ؛ لأنَّ النداء لا يكون مع الصفة كالشيء الواحد .

قيل لأبي عثمان : أفرأيتَ شيئاً مُعمَلاً في شيء يكون وما بعده بمنزلة شيء واحد ؟ قال : نعم ، (أردتُ أن أضربَكَ) كأنك قلت : ضربَكَ .

قال (٣) : وإنما شُبِّهَ بـ (خمسة عشر) لأنه جوابُ شَيْئَيْنِ جُعِلَا شيئاً واحداً ؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه (٤) كالشيء الواحد ، فجُعِلَ الجوابُ شَيْئَيْنِ بمنزلة شيءٍ واحد ؛ كما كان الذي هو جوابه بمنزلة شيءٍ واحد .

مسألة

قال الأخفش : يلزم سيبويه أن يَصِفَ (٥) (لا رَجُلٌ أجمع) كما يَصِفُ (خمسة عشر أجمع) ، وهو قد شُبِّهَ بهما في أنهما اسمان جُعِلَا اسماً واحداً .

قال أبو عثمان : لا يلزمه ذلك ؛ لأنَّ (خمسة عشر) اسمٌ لشيءٍ له معنى إذا وُصِفَ ، / ١٧٧ و (لا رَجُلٌ) ليس باسمٍ لشيءٍ إذا وُصِفَ كان له معنى .

(١) سيبويه (٢٨٩ / ٢) بالمعنى .

(٢) هذا من كلام أبي علي ، غير أنَّ الكلام يظل مشكلاً لأنه يقرر أن لا واسمها وصِفته صارت شيئاً واحداً وأبو علي منع ذلك في : التعليقة (٣٥ / ٢) وخَرَجَ منه في : الإغفال (١٥١ / ١) بأنَّ الاسم وصِفته هما المبنيان ثم دخلت لا عليهما كما دخلت في المفرد فلم تُبْنَ معهما ، وأظن المازني ذهب لذلك في نصه التالي ، لكن أبا علي ينص هنا على أنها كالشيء الواحد .

(٣) الكلام في شرح تشبيه سيبويه (٢٧٦ / ٢) (لا رَجُلٌ) بخمسة عشر ثم تقريره قول الخليل إنَّ (لا رَجُلٌ) جوابُ (هل من رجل ؟) الذي منع فيه الفصل بين من وما عملت فيه .

(٤) أي الجار والمجرور في (من رَجُلٌ) .

(٥) يريد بالصفة هنا التوكيد ، واستعمله سيبويه كذلك في : الكتاب (٣٥١ / ٢ ، ٣٨٥) ولم أجد فيه (خمسة

عشر أجمع)

مسألة

فا(١): من الحروف العاملة المجعولة مع ما عملت فيه بمنزلة شيء واحد: (كذا) و(كأي) و(حبذا) في قول النحويين، وكذلك (كأن) وبه شبه أبو الحسن (حبذا).

مسألة

قال أبو عثمان(٢): لم يَجِئ في باب النفي مثلُ (لا أباك)(٣) مضافاً بغير لامٍ إلا هذا وحده، وأنشد:

لا أباك تُخَوِّفِينِي(٤)

و:

لا أباك يُخَلِّدُ(٥)

(١) الخليل عد الكاف مع ما بعدها في كأن وكأي بمنزلة كلمة واحدة وحبذا كذلك، وأبو علي تابعه في الكاف في: البغداديات ٣٣٥، ٤٠١، وفصل في العضديات ٦٠ مفرقاً بين كاف كأن وغيرها، وحكى قول الخليل عن النحاة في: البصريات ٨٤٧، والشيرازيات ١٨٩، ورد أدلتهم في: البغداديات ٢٠١، والشعر ٩٧، وانظر: الكتاب (٢/١٨٠، ٣/١٥١، ١٦٤) والمقتضب (٢/١٤٨) وسر الصناعة ٣٠٣، وشرح التسهيل (٣/٨٣).

(٢) الشاهدان التاليان في الكامل مرويان عن المازني، وفي هامش الإيضاح نص لأبي علي من التذكرة في توجيهه عمل لا في لا أباك وخلا منه أصلنا.

(٣) انظرها بهذا اللفظ وغيره في: التذييل (٥/٢٥٣، ٢٥٩) وتخريجها بلفظ (لا أباك) والتعليق عليها في (٩٢-١).

(٤) جزء من بيت من الوافر، وهو بتمامه:

أبالموت الذي لا بد أني ملاق لا أباك تخوفيني

وهو لأبي حية النميري في: شعره ١٧٧، ومجاز القرآن (١/٣٥٢) وشرح شواهد الإيضاح ٢١١، والخزانة (٤/٩٦) ولعنتره أو لأبي حية في: إيضاح الشواهد ٢٨٠، ولم أجده في ديوان عنتره، وبلا نسبة في معاني الاخفش ٢٥٥، والكامل ٦٧٠، ١١٤٠، والمقتضب (٤/٣٧٥) والأصول (١/٣٩٠) وأنشده أبو علي في: الإيضاح ٢٦٠، والتعليقة (٢/٣٠) على جواز حذف اللام المقحمة للضرورة وفي: البصريات ٥٣٦ على إعمال لا في المعرفة للضرورة، وفي الحجة (٣/٣٣٤، ٥/٤٦، ١٠٠) على حذف نون تخوفيني للضرورة.

(٥) قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فقد مات شمّاخ ومات مُزَرَّد وأي كريم لا أباك يُخَلِّدُ

وهو لمسكين الدارمي في: ديوانه ٣١، والكتاب (٢/٢٧٩) وفرحة الأديب ١٣٧، والخزانة (٤/٩٢) وبلا نسبة في: الكامل ٦٧٠، ١١٤٠، والمقتضب (٤/٣٧٥) والأصول (١/٣٩٠) وجاء في الكتاب والفرحة برواية: لا أباك يُمَتِّع، وفي الديوان ٥٠ أيضاً في عينية: وأي عزيز لا أباك يُمَنِّع، ولا شاهد فيها.

مسألة

مَنْ قال في (مِلْحَفَة جَدِيد) (١): إِنَّه (فَعِيل) بمعنى مفعولٍ فلذلك لم يَدْخُلْه الهاءُ، فهو غلط؛ وذلك أنه مأخوذ من (الجِدَّة) التي هي خِلافُ (الخُلُوقَة) (٢)، ولا معنى للقطْع في هذا، قال:

يا لَهْفَ نَفْسِي كان جِدَّةُ خالِدٍ (٣)

ولو كان كذلك لم تدخله التاء؛ وقد حكى سيبويه (٤) (جديدة).

وهذا من الشاذ عن الاستعمال، وإن لم يكن شاذاً عن القياس؛ لأنَّ القياس كان أن تدخله التاء؛ كـ (ظَرِيفَة) و (شَرِيفَة) إلّا في أحرف؛ / ١٧٧ ب نحو: سَدِيس (٥) وخَرِيق (٦) وكتيبة خَصِيف (٧).

مسألة

يا صاح يا ذا الضَّامِرِ العَنَسِوالرُّحْلِ والأَقْتابِ والحِلْسِ (٨)

(١) معاني الاخفش (٤٣٨/٢) وفرغت من التعليق على جديد في (١-٥٥)، وما حكاه أبو علي وردّه قال به ابن السكيت في: الإصلاح ٣٤٣، وابن الأنباري في: المذكر (٢٢/٢) وابن درستويه في: التصحيح ٤٢٢، والسيرافي في: شرحه (٢٧/٣)

(٢) من خَلَقَ الثوبُ مثلثة اللام أي بَلِي.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وبياضُ وجهك للترابِ الأعفرِ

وهو لأبي كبير الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٠٨١ وتخريجه ١٤٨٨، وزده أضداد ابن الأنباري ١٣٥،

والجليل الصالح (٢٣٣/٣) وحقائق التأويل ٣٥٧، وتبيان الطوسي (٣٥/١) والمستقصى (٦٧/١) وقوله

(وبياض وجهك) مما يستشهدون به على الالتفات فمراده: وبياض وجهه لأنه يتحدث عن خالد.

(٤) الكتاب (٦٠/١)

(٥) شاة سديس: أتت عليها السنة السادسة، وفي السن قبل البازل.

(٦) ريح خريق: باردة شديدة هبّابة.

(٧) ذات لونين لون الحديد وغيره.

(٨) من الكامل، وقد اختلف في نسبته فهو لخُزَر بن لُوْذان في: الكتاب (١٩٠/٢) والمفصل ٤٠، وأمالي ابن

الشجري (٨١/٣) والخزانة (٢٠١/٢) وهو لخالد بن المهاجر في: الأغاني (١٠٣/١٠، ١٤٠/١٩٩)

ونصُّ أبو الفرج على أنه رآه في شعر خالد، والشاهد بلا نسبة في: مجالس ثعلب ٢٧٥، ٤٤٥، والمقتضب

(٢٢٣/٤) والأصول (٣٣٩/١) ومجالس العلماء ١١١، وأنشده أبو علي في: الشعر ٣٤٦ فبدأ بالوجه =

عَطَفَ (الرُّحْلَ) عَلَى (العَنَسِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ؛ كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي
الصُّفَّةِ؛ قَالَ:

كَأَنَّ غَزَلَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ (١)

وكما جاء:

مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا (٢)

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَمَلُهُ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (يَا ذَا الضَّامِرِ الْعَنَسِ) وَ(يَا صَاحِبِ
الْعَنَسِ الضَّامِرَةِ) وَاحِدٌ.

= الثاني هنا وَرَجَّحَهُ عَلَيَّ آخِرُ يَقْدُرُ فِيهِ (الصَّاحِبِ) الْمُضْمَرُ لِلدَّلَالَةِ يَا صَاحِبِ عَلَيْهِ، وَأَنْشَدَهُ فِي: البصريات ٤٢٤
فِي حِكَايَةِ عَنْ مَجَالِسِ ثَعْلَبٍ أَنَّ سَيَبُوهَ سُئِلَ عَنْ وَجْهِ الرِّفْعِ فِي رَوَايَتِهِ مَعَ جَرِّ (الرَّحْلِ) فَفَرَّ مِنْ الْجَوَابِ،
وَأَبُو عَلِيٍّ اعْتَمَدَ عَلَى نَقْلِ شَيْخِهِ وَالْأَقْرَبَ هُوَ مَا نَقَلَهُ الزَّجَاجِيُّ مُسْنَدًا فِي مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَنَّ الْخَبَرَ بَيْنَ
الْأَصْمَعِيِّ وَأَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ الَّذِي فَرَّ وَمَا أَحَارَ جَوَابًا، وَأَوَّلُ الْوَجْهَيْنِ هُنَا قَالَ بِهِ السِّيرَافِيُّ فِي شَرْحِهِ
الْمَخْطُوطِ (٢/٣٧-ب) فِي رَدِّهِ عَلَى الْكُوفِيِّينَ فِي إِنْكَارِهِمْ عَلَى سَيَبُوهَ رَوَايَتَهُ الرِّفْعِ فِي الضَّامِرِ، وَهُمْ يَرَوْنَهُ
بِالْجَرِّ عَلَى أَنَّ (ذَا) بِمَعْنَى صَاحِبٍ، فِي حِينٍ يَحْمِلُهُ الْبَصَرِيُّونَ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ إِشَارَةٍ، وَقَبْدُ السِّيرَافِيِّ هَذَا الْوَجْهَ
بِأَنَّهُ يُحْمَلُ الثَّانِي عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ وَلَا يَخْرُجُ عَنْ مَقْصِدِ الْأَوَّلِ فَيُقَدَّرُ الضَّامِرُ بِالْمُتَغَيَّرِ أَيِ: الْمُتَغَيَّرِ الْعَنَسِ
وَالرُّحْلِ، وَفِي الْأَصْلِ ضُبُطُ الضَّامِرِ بِالْجَرِّ تَحْرِيفًا. الضَّامِرُ: الْمُهْضَمُ الْبَطْنُ، الْعَنَسُ: النَّاقَةُ الصُّلْبَةُ، الرَّحْلُ:
مَرْكَبٌ لِلْبَعِيرِ أَوْ مَا يَسْتَصْحَبُهُ مِنَ الْأَثَاثِ، الْاِقْتَابُ: جَمْعُ قَتَبٍ وَهُوَ الْإِكَاافُ الصَّغِيرُ عَلَى قَدَرِ سَنَامِ الْبَعِيرِ،
وَيُرْوَى: الْاِقْتَادُ وَهُوَ خَشَبُ الرَّحْلِ، الْحَلْسُ: كَسَاءٌ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ تَحْتَ الْبَرْدَةِ.

(١) مِنَ الرِّجْزِ، وَهُوَ لِلْعَجَاجِ فِي: دِيَوَانِهِ (١/٢٤٣) وَتَخْرِيجِهِ (٢/٣٨٨) وَزِيَادَةُ عَلَيْهِ غَرِيبُ ابْنِ قَتَيْبَةَ
(١/٢٧٢) وَشَرْحُ أَبِياتِ سَيَبُوهَ (١/٤٣٧) وَالْخَصَائِصُ (٣/٢٢٤) وَالْاِقْتَضَابُ (٣/٣٦٧) وَشَرْحُ
الْكِتَابِ لِابْنِ خُرُوفٍ ٣٢٤، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ٤٣٤، وَشَرْحُ أَبِياتِهِ (٣/٢٩٧) وَالْعَيْنُ (٨/٢٦٦)
وَالْتَهْذِيبُ (١٥/٢٠٦) وَ(غَزَلَ) رَوَايَةُ بَعْضِ نَسَخِ سَيَبُوهَ وَبَعْضُ الْمَصَادِرِ، وَفِي الدِّيَوَانِ وَمَصَادِرُ أُخْرَى
(نَسَجَ). الْمُرْمَلُ: الْمَنْسُوجُ. وَالْأَصْلُ: الْمُرْمَلُ بِكَسْرِ الْمِيمِ الثَّانِيَةِ وَهُوَ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ غَيْرَ أَنَّ الشَّاهِدَ فِيهِ عَلَى
الْفَتْحِ فِي جَمِيعِ الْمَصَادِرِ لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْجَرِّ بِالْجَوَارِ وَلَكِنْ الْكُسْرُ لَا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ فَمَعْنَاهُ يَصْلَحُ أَنْ
يَكُونَ نَعْتًا لِلْعَنْكَبُوتِ.

(٢) عَجَزَ بَيْتٌ مِنْ مَجْزُوءِ الْكَامِلِ، وَصَدْرُهُ:

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا

وَسَلَفَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ وَتَخْرِيجُهُ فِي (١٠-ب) غَيْرَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ حَمَلَهُ فِي كَتَبِهِ عَلَى حَذْفِ الثَّانِي لِلدَّلَالَةِ الْأَوَّلِ
بِتَقْدِيرٍ: وَحَامِلًا رُمَحًا.

ومثلُ هذا في بابِ إضمارِ اسمِ الفاعلِ للدلالةِ عليه قوله :

مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ (١)

أي : أو مقدرٌ قديرٌ، فجاز إضمارُهُ لتقدُّمِ ذِكْرِ اسمِ الفاعلِ قبله، واشترَاكهما في (بين) . ونحوه :

وَنَارٍ تَوَقَّدُ (٢)

وقوله : ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ﴾ (٣) إِلَّا أَنْ هَذِينَ أَحْسَنَ .

مسألة

لا تكونُ الواوُ في (أخوك) ونحوه إعراباً (٤)؛ لئلاَّ يَبْقَى الاسمُ على حرفين أحدهما حرفٌ لين أو على حرفٍ واحدٍ؛ نحو: ذو مال، وفوز زيد .

فإن قلت : فهو مضافٌ فقد أُمِنَ فيه الإجحافُ به . قيل : يجب أن يكون في الإضافة / ١١٧٨ على حال الإفراد، وأيضاً فإن (ذو) لا يضاف إلا إلى المظهر، وهذا يدعو إلى فصله لانقطاع النفسِ وغيره من الفصلِ بينهما؛ كالظرف والحال ونحو ذلك، فيُفَرَّدُ على حرفٍ، ومن ثَمَّ جاز عطفُ الظاهرِ المجرورِ على الظاهرِ المجرورِ، ولم يَجْزُ عطفُ الظاهرِ على

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه :

وظلُّ طُهاةِ اللحمِ مِنْ بَيْنِ مَنْضِجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

وهو لامرئ القيس في : ديوانه ٢٢، ومعاني الفراء (١/ ٣٤٦) وشرح الطوال ٩٧، وشرح القصائد للنحاس (١/ ١٨٣) وشرح عمدة الحفاظ ٦٢٨، والمقاصد (٤/ ١٤٦) وشرح أبيات المغني (٧/ ١٣) والخزانة (٣/ ٢٣٥) وأنشده أبو علي في : البصريات ٧٢٥ على مجيء أو بمعنى الواو، وفي الشعره ٣٤ فحمله على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وهو قوله هنا ووجدت النحاس قال به . الصفيف : مرقق، قدير : مطبوخ بالقدِر، وجعله معجلاً لأنهم يستحسنون تعجيل طبخ الصيد .

(٢) قطعة من بيت من المتقارب، وهو بتمامه :

أَكُلُّ امرئٍ تحسبين امرأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَاراً

وسبقت الإشارة إليه وتخريجه في (١٣١-ب) وأبو علي يقدرُ فيه (كُلّ) محذوفة .

(٣) سورة غافر: (٣٥) وسبق التعليق عليها في (١٣١-ب)

(٤) سلف التعليق على المعرب بالحروف وقول أبي علي فيه بانقلاب الحرف في (١٧٢-ب) وانظر

العضديات ٦١، ٢٢٦

المضمّر المجرور (١).

فإذا كان كذلك فالواو هي اللام، وإذا لم يُوالَ في كلامهم بين إعلالين فالأ يوالى فيه بين حذفين أجدر، ولو كانت الواو في (فوك) إعراباً لكنت قد حذفت العين واللام. فإن قلت: فقد قال بعض النحويين (٢) في (مُ الله) (٣): إنه (ايمنُ الله). فالحذوف (٤) هنا إنما هو فاءٌ ولام ولم يتواليا. وأما قول ابن مقبل:

وإني لأستحيي وفي الحق مُستحي (٥)

فإن ذلك شاذٌ في القياس، ولا يبعد أيضاً أن يكون شاذاً عن الاستعمال؛ ألا ترى أن الذي في القرآن: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ (٦)، على أن (مُستحي) ليس يتوالى فيه حذفان؛ لأن ما حذف لالتقاء الساكنين في حكم الثبات؛ كما أن ما يُحذف للجزم كذلك، وأيضاً فإن حركة العين مُلقاة على الفاء؛ فكأنها موجودة؛ ألا ترى أنه قد جاز: (مَنْبٌ لك؟) (٧) لما كانت الحركة باقية.

(١) المنع قول البصريين ويجيزه الكوفيون، وعده أبو علي قبيحاً في: البصريات ٨٧٤، والحجة (٣/ ١٢١) وانظر التعليق على آية النساء في: (١٠-ب)

(٢) المبرد في: المقتضب (٢/ ٣٣٠) وحكاه أبو علي منسوباً إلى المبرد في: البغداديات ١٦١، وغفلاً في: العسكرية ١٧٤، والشعر ١١٢، ووجهه بما قاله هنا، ورجّحه على قول ابن السراج في الأخير وعكس الأمر في الأولين، وانظر: البصريات ٨٩٧

(٣) الميم في الأصل بالضم والكسر معاً، وانظر سر الصناعة ١١٧، ٣٠٨

(٤) ردُّ أبي علي على الإشكال.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا جاء باغي العُرف أن أتعدّرا

وهو لابن مقبل في: ديوانه ١١١، والتهذيب (٤/ ٣٤٦) واللسان (سمح) وبلا نسبة في: التمام ٧٠، ١٤٣،

وغريب الحربي (١/ ٢٧٢) وأنشده أبو علي في: الشعر ٣٦٧ على حذف المضاف بتقدير: في ترك الحق.

وروي: (مَسْمَحٌ) = (مستحي)، ولا شاهد فيها. وانظر توجيه مستحي في: شرح الشافية للرضي

(٣/ ١١٩) وأصل المسألة في: الكتاب (٤/ ٣٩٧) والمنصف (٢/ ٢٠٤) والتكملة ٢٧١

(٦) سورة البقرة: (٢٦)

(٧) أي: مَنْ أبٌ لك، وسبق ذكره وتخريجه في (٢٤-ب)

فأما ١٧٨/ب قوله:

خِيَاشِيمَ وَفَا (١)

فمردود، وقيل (٢): إنه لحن. ووجه الشبهة أنه فصله على حد إضافته لما كان المضاف إلى المظهر في تقدير الانفصال ففصله على ذلك للضرورة، ولم يلتفت إلى بقاء الاسم على حرف واحد إن كان لغته: رأيت رجلاً (٣).

وإن كان على قوله:

وَآخُذْ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ (٤)

فإنه بقى الاسم على حرفين أحدهما حرف لين، وليس هذا في كلامهم. شاعر:

وَأَفْلَتَنَا هَجِينُ بَنِي سُلَيْمٍ يُفَدِّي الْمُهْرَ مِنْ حُبِّ الْإِيَابِ
فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمُفَدَّى لِأَبْتِ وَأَنْتَ غَرِبَالُ الْإِهَابِ (٥)

(١) قطعة من رجز، وهو بتمامه:

خَالِطَ مِنْ سَلْمَى خِيَاشِيمَ وَفَا

وهو للعجاج سبق في (١٣٢-ب)

(٢) حكى المبرد في: المقتضب (٣٧٥/١) تلحينه وردّه، وانظر رأي أبي علي في ذلك في التعليق المشار إليه.

(٣) أي يثبت ألفاً في النصب بخلاف من يسوي بين الرفع والجر والنصب في عدم إبدال التنوين ألفاً كما في البيت التالي.

(٤) عجز بيت من المتقارب، وصدوره:

إِلَى الْمَرْءِ قَيْسُ أَطِيلُ السُّرَى

وقد تقدّم في (١٣٢-ب)

(٥) من الوافر، وهما من أبيات نسبت لمنذر بن حسان في: الأغاني (٢٩/٢٤) وبعضها في: معجم المرزباني ٢٧٠، والمقاصد (١٤٠/٣) ونسبت أيضاً لعُميرة بن طُرّامة الكلبي في: الوحشيات ٨، والأغاني (٢٠٦/١٩) وحُرّفت إلى عنبرة الكلبي في: محاضرات الراغب (٢٠١/٢) وجاء البيتان معاً أو أحدهما بلا نسبة في: أشباه الخالدين (٢١٦/٢) وديوان المعاني (٢٤٩/٢) والخصائص (٢٢٣/٢، ١١٩/٣) والمنتع ٥٨، والمحكم (٥٩/٦) وأنشد الثاني أبو علي في: الحجة (٢٠٠/٤) والشيرازيات ١٢٧، والمقاييس ٣٢ على الوصف بغير المشتق "فجعله غربالاً لكثرة الخروق فيه من آثار الطعن"، ووجدت الأغاني رواة مرة: منخرق. المفدّي: قال العيني: شكر المهر الذي يقال له في جريه وسبقه: جعلت فداك، وقال محمود شاعر: عمير بن الحباب هو هجين بني سليم.

يقولُ على هذا: مررتُ برجلٍ غريبٍ الإهاب؛ كما تقول: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهِ، وهذا كما حكاها (١) من قولهم: (مررتُ بقاعٍ عَرَفَجٍ كُلُّهُ) و(برجلٍ خَزٌ صُفْتُهُ)، وقد أجاز أبو عثمان فيما حكى عنه غيرُ أبي العباس: (مررتُ برجلٍ حَجَرٍ الرأسِ). ولا يجوز مع هذا تأنيثُ هذه الأشياءِ، فلا تقول: (غريباله الإهاب) حملاً على (حَسَنَةِ الوجه)؛ لأنها ليست صفاتٍ على الحقيقة، وإنما هي موضوعةٌ موضعَ غيرها؛ يدل على ذلك ما أنشده أبو عثمان:

مَثْبَرَةُ الْعُرْقُوبِ إِشْفَى الْمِرْفَقِ (٢)

١٧٩/أ فلم يؤنث (إشفى)، ويؤكد عندك أن هذه الأشياء لم تتمكن في الوصف أن (إشفى): إِفْعَل (٣)، وقد قال (٤): إِنْ (إِفْعَل) لا يأتي في الصفة. فا: من كتاب ابن مقسم (٥):

اسْمَعْ حَدِيثاً كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَأَلْتُ سَأَلًا (٦)

(١) سيبويه في: الكتاب (٢/٢٣، ٢٤)، وانظر الشيرازيات ٦١٨، والإيضاح ٨٣، والتمام ٢٢٥، والخصائص وشرح الكافية للرضي (١/٢٥٥، ٢٥٦/٢٩٧، ٢٢١) والبحر (٧/٢٦٠) والمغني (٦/٦٤٠) وقد منع المبرد جمل مثله على النعت، انظر المقتضب (٣/٢٥٩) والسيرافي (٦/١٠٠)

(٢) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الخصائص (٢/٢٢٣، ٢٢٤/١٩٨) والممتع ٥٨، والمحكم (٨/٧٣، ١١/٩٠) وأنشده أبو علي عن أبي عثمان في: الحجة (٤/٢٠٠) والشيرازيات ١٢٧، والمقاييس ٣٢، والإشفي: المثقّب، المثير: المحش الذي تُلَقِّح به النخلة، فمراده أن عرقوبها ومرفقها كهذين في الحدة. وفي الأصل: مَثْبَرَةٌ، صوبتها من المصادر.

(٣) الأصل: أَفْعَل، والتصويب من الكتاب (٤/٣٤٥) والحلبيات ٣٦٤، ٣٧٥.

(٤) سيبويه وعبارته: ولا نعلمه جاء صفة.

(٥) محمد بن الحسن بن يعقوب أبوبكر العطار المقرئ (٢٦٥-٣٥٤) من أعراف الناس بالقراءات ونحو الكوفيين وله كتب، وهو راوي مجالس ثعلب، والنص منها ١٢٧-١٢٨ بتقدّم وتأخير. وانظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢٥٠٣ وهامشه.

(٦) من البسيط، وهو لعدي بن زيد في: ديوانه ١٥٨، وفيه تخريجه، وزد عليه شرح السيرافي (٢/٢٦٧-ب) وشرح أبيات المغني (٤/١١٩) والتهذيب (١٠/٤١٢) وقال السيرافي أجمع الرواة على رفعه إلا المفضل، ورجّح عليه رواية الفريقين.

فا (١): رَفَعَ، وقال: زَعَمَ أصحابنا أن (كما) تَنْصِبُ (٢)، فإذا حِيلَ بينها (٣) رَفَعَتْ.
وقال: (كما) تَكُونُ تشبيهاً، وتَكُونُ جزاءً، فالجزاء: كما قُمْتُ قَمْتُ (٤)، والتشبيه:
قَمْتُ كما قَمْتُ، وتكون بمعنى (كَيْما) و(كَيْلا). وأنشد:

يُقَلِّبُ عَيْنِيهِ كَمَا لَا أَخَافُهُ تَشَاوَسَ قَلِيلًا إِنَّهُ مَنْ تَأْمَلُ (٥)

فا: ينبغي أن تكون (لا) زيادة.

[ع: الرواية في هذا: كما لِأَخَافِهِ، فَتَنْصِبُهُ بِ(أَنْ) مضمرة (٦)].

﴿فُرَادَى﴾ (٧) واحده: فَرْدٌ (٨) وفَرِيد وفَرْد وفَرْدَان وفُرَادَى، وفُرَادٌ لا يُجْرَى، وأنشد
عن الفراء:

تَرَى النُّعْرَاتِ الزُّرْقَ تَحْتَ لَبَانِهِ فُرَادَ وَمَثْنَى أَصْعَقَتْهَا صَوَاهِلُهُ (٩)

(١) ما بعده من المجالس فلم أرَ وجهاً لفا.

(٢) النصب بكما قول الكوفيين ولا يجيزه البصريون، انظر المسألة في: مختصر ابن سعدان ٥٢، وشرح السيرافي (٢/ ٢٦٧-١) وتحصيل عين الذهب ٤٢٤، وشرح الكافية (٤/ ٥١) والإنصاف ٥٨٥ وأكثر كلامه من السيرافي، والارتشاف (٢/ ٣٩٥) والخزانة (٨/ ٥٠١)

(٣) في المجالس: بينهما، وهو لم يذكر أمرين، فالأنسب ما في الأصل لأن التقدير: حيلَ بينها وبين الفعل.

(٤) المجالس: كما قمتَ قعدتُ، وهما واحد، وفي المجالس سقط.

(٥) من الطويل، وهو لاوس بن حجر في: ديوانه ٩٨، وتخريجه فيه ١٦٧، وزد عليه شرح السيرافي (٢/ ٢٦٨-١) والتذكرة الحمدونية (٥/ ٢٢٩)، وربيع الأبرار (٣/ ٦٢) وشرح أبيات المغني (٤/ ١٢٠) وأساس البلاغة (شوس)، ورواية الديوان والأساس:

رَأَيْتُ بُرَيْدًا يَزْدَرِينِي بَعِينَهُ تَأْمَلُ رَوِيدًا إِنْنِي مَنْ تَأْمَلُ

ولا شاهد فيها، ورواية أبي علي محرّفة عما في: المجالس والسيرافي والإنصاف وتعليقه يمنع كونها تحريف ناسخ، وروايتهم رواية ابن جني الآتية، وحكى عنهم السيرافي أن اللام تأكيد لكما ورآه تكلفاً شديداً، و(أخافه) في الأصل مرفوعة وهو تحريف يسقط به الاستشهاد، وفي مؤتلف الأمدي ٩٦ بيت يشبهه لحريز التغلبي. تشاوس: أن ينظر إليه بمؤخر عينه ويميل وجهه في العين التي ينظر بها.

(٦) النصب بعد اللام بأن على رأي البصريين، والسيرافي الأولى عنده والأظهر: لكَيْما يخافه.

(٧) سورة الأنعام: (٩٤)

(٨) الأصل: فَرْد بالتسكين، والتصحيح من المجالس وفي القاموس: لا يجوز فَرْد.

(٩) من الطويل، وهو لابن مقبل في: ديوانه ١٨٦، وتخريجه بهامشه، وزيادة تفسير الطبري (٣/ ٥٧٩) وتبيان الطوسي (٣/ ١٠٦) وشرح شواهد الإيضاح ٥٢٩، وإيضاح الشواهد ٧٩٢، وأنشده أبو علي في: التكملة=

قال أبو العباس (١): قال إسحاق الموصلي: دخلتُ على الأصمعيّ أعُوْدُه، وإذا قِمَطْرٌ (٢)، فقلتُ: هذا عِلْمُكَ كُلُّهُ؟ فقال: إنَّ هذا من حَقِّ لَكثير.

١٧٩/ب (أنتَ أخانا أولُ ضاربٍ) (٣). يَأباه الفراء ويُجيزه الكسائي، و(آخرُ ضاربٍ) وما أَشَبَّهُه يُجيزه الكسائيُّ.

مسألة

قال رؤبة:

أليسَ يومٌ سُمِّيَ الخُرُوجَا
أعْظَمَ يومَ رَجَّةٍ رَجُوجَا (٤)
أراد: سُمِّيَ يومَ الخُرُوجِ لقوله: ﴿ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ﴾ (٥).

مسألة

﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (١) حُذِفَ المرفوعُ؛ وإن كان ارتفاعُ الفاعل، والفاعلُ لا يُحذفُ، ولم يُضمَر في (لات) لأنها حرفٌ، وليست كـ (ليس)؛ وذلك أنَّ أَصْلَ هذا إنما هو الابتداء والخبر، ولا يُشَبَّه هذا ما يَرتفع بـ (كان)؛ لأنها فِعْلٌ متصرفٌ، فبَقِيَ على الحال معنى الابتداء لما لم يَزُلْ معنى الابتداء.

= ١٦٠ على أنَّ النُّعْرَاتَ ضربٌ من الذباب يدخل أنف الدابة، لبانه: صدره، أصعقتها: قتلتها، الصواهل: صهيله.

(١) ثعلب، والخبر في: مجالسه ١٢٩

(٢) في تصحيح التصحيف ٤٢٩: القمطر: سَقَطَ يَصان فيها الكتب.

(٣) من مجالس ثعلب ١٤١، وسقط منها: وآخر ضارب ...، والمسألة في: إعمال ما بعد المضاف فيما قبله والبصريون على منعه إلا في: غير فأجازه جمهورهم حملاً على لا. انظر البغداديات ٢١٤، والإغفال (١/٢٧٥) وتبيان العكبري ١٠٣٨، وشرح التسهيل (٣/٢٣٦) الذي أفدته من محقق المغني (٦/٦٣٠) والبحر (١/١٥٠) وشرح الرضي (٢/٢١١) وشرح أبيات المغني (٨/٤٣)

(٤) من الرجز، وليس لرؤبة بل هما للعجاج في: ديوانه (٢/٩) ومجاز القرآن (٢/٢٢٣) ومعاني الزجاج (٥/٥٠) وتهذيب اللغة (٧/٤٩) والمحكم (٥/٣).

(٥) سورة ق: (٤٢) وهذا منتزع من قول أبي عبيدة في الآية.

(٦) سورة ص: (٣) وأصل كلامه من سيبويه (١/٥٧) وجاء بعضه في: التعليقة (١/٦٣) والحلبيات ٢٦٣، والمنشورة ١٠٦.

فإن قلت: فالنفي قد غير المعنى. قيل: النفي لا معتبر به في هذا الباب، وإنما يتغير المعنى بأن يدخل معنى فعل، والنفي لا يحدث معه هذا؛ ألا ترى أنه لا ينتصب عنه، وهذا شاذ نادر لا نعلم له نظيراً.

مسألة

١١٨٠ / (مه) في الشرط (١) إذا لم تكن هاؤها بدلاً من الألف فإنها حرف بمنزلة (إن)، وليست (مه) التي معناها: أكف؛ لأن الجمل لا تجزم الأفعال، وهي إذا جعلت المسمى بها الفعل جملة (٢).

فإن قلت: ينجزم بعدها كما ينجزم بعد (أكف) في قولك: (أكف آتك)، فممتنع لأنه لم يكن على هذا للجملة الثانية التي هي الجزاء معنى، ولا كانت تتعلق بشيء؛ لأنك لو قلت: (أكف آتك تضحك) لم يجز لأنه لم يكن لـ (تضحك) شيء يجرمه، ولا يجوز أن يكون بدلاً من الأول.

ولا يجوز في (زرن آتك) أن يكون الجزم في الثاني بالجملة الأولى لما ذكرنا من أن الجمل لا تعمل في الفاظ الأفعال ولا الفعل، وإنما العامل فيه الشرط المحذوف؛ كأنه (زرن إن تزرني أزرك)، فاستغني عن ذكره لكون ما ظهر بدلاً منه لما كان غير واجب؛ كما أن الشرط المحذوف كذلك، فترك استعمال إظهاره؛ كما ترك استعمال الفعل المضمر في (أزیداً ضربته؟) (٣)، وخبر المبتدأ بعد (لولا) (٤)، و(أن) مع الفاء.

(١) يريد مه في مهما التي يرى الخليل أصلها ماما قلبت ألفها هاء، وأجاز سيبويه أن تكون مه اتصلت بما، ولم يحدد معنى مه، وحكى الزجاج عن قوم لم يسمهم أنه بمعنى اكف واختار قول الخليل، في حين ينسب السيرافي معنى اكف للزجاج، وقد حكى أبو علي مذهب الخليل وفسره ولم يردده كما حكى إجازة سيبويه القول الآخر غير معزو وردّه ببعض مقالاته هنا وغيرها. انظر الكتاب (٥٩/٣) وتاويل المشكل ٥٣٢، والمقتضب (٤٧/٢) ومعاني الزجاج (٣٦٩/٢) وشرح القصائد الطوال ٤٥، والسيرافي (٧٢/١٠) والعضديات ٤٥، والتعليقة (١٧٤/٢) والبغداديات ٣١٣، وشرح الجمل لابن عصفور (١٩٦/٢).

(٢) أي إذا كانت اسم فعل بمعنى اكف فهي جملة.

(٣) تقدّم اختيار النصب فيه وتخرجه في (٥٦-ب).

(٤) شرحه في: الإيضاح ٩٤، وشرح حذف أن بعد الفاء فيه ٣٢١.

يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ امْتِنَاعُهُمْ مِنْ إِجَازَةِ (لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ) (١)، فلو كان العامل هذا الظاهر لم تَمْتَنِعْ هذه المسألة، فثَبَّتَ أَنَّهُ / ١٨٠ ب جوابُ شرطٍ محذوف؛ ولذلك يُحَذَفُ الْقَسَمُ كَثِيرًا فِي نَحْوِ: ﴿وَلَعِنَ أَرْسَلْنَا رِيحًا﴾ (٢)، ﴿وَلَعِنَ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ﴾ (٣)، ﴿وَلَعِنَ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ (٤) مع أَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ شَيْءٌ مُشَابِهٌ لَهُ فِي الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْحُرُوفُ:

وَالْقَسَمُ مِثْلُ الشَّرْطِ (٥)، فَالْوَاجِبُ - إِذَا ذُكِرَ مَعَ الْجُزْءِ مَا يَكُونُ مُشَابِهًا لِلشَّرْطِ فِي أَنَّهُ غَيْرُ مُوجِبٍ وَأَنَّهُ جُمْلَةٌ - أَنْ لَا يُذَكَّرَ مَعَهُ، وَأَنْ يَتَعَاقَبَا فِي اللَّفْظِ.

فَإِنَّمَا الْجَازِمُ لِلْجَوَابِ فَحَرْفُ الشَّرْطِ وَالْفِعْلُ جَمِيعًا (٦)، وَلَا يَكُونُ الْحَرْفُ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ حَرْفًا وَاحِدًا لَا يَجْزِمُ فَعْلَيْنِ، وَلَا يَكُونُ الْفِعْلُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ، وَيَكُونُ هَذَا فِي عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ نَظِيرَ الْإِبْتِدَاءِ فِي عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ؛ كَمَا كَانَتْ (إِذَنْ) (٧) فِي عَوَامِلِهَا نَظِيرَةً (ظَنَنْتُ) فِي عَوَامِلِهَا.

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَّا جَزَمَهُ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ (٨) لِمُشَابَهَتِهِ هَذَا الْمَفْرَدَ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ، فَسَلَامٌ لَكَ﴾ (٩)؟ أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَ [أَمَّا وَ] (١٠) جَوَابِهَا لَا يَكُونُ بِالْجُمْلِ، فَاشْبَهَ الْحَرْفَ بِإِفْتِقَارِهِ إِلَى مَا بَعْدَهُ إِفْتِقَارَ هَذِهِ الْآلَاتِ إِلَى مَا بَعْدَهَا.

(١) سبق تخريجها في مسألتيها في (١٦٣-ب)

(٢) سورة الروم: (٥١) من شواهد سيبويه (١٠٨/٣) على القسم وذكرها أبو علي في: التعليقة (٢١٣/٢)

(٣) سورة فاطر: (٤١)

(٤) سورة البقرة: (١٤٥) لأبي علي فيها كلام مفصل في: الإغفال (٣٩٧/١) وانظر الكتاب (١٠٩/٣) والبغداديات ٢٣٥

(٥) عرض للشبه في (١٢٩-أ) وانظر التعليق عليه.

(٦) سلفت الإشارة في (٣٧-ب) إلى أنه قول الخليل وسيبويه أخذ به أبو علي، وسيدكره ابن جني في (١٢٠١).

(٧) تشبيه إهمال إذن بإلغاء الفعل القلبى هو تفسير الخليل حكاه سيبويه (١٤/٣)

(٨) جزمهُ بالفعل الأول حكاه عن الأخفش في (٥٧-ب)

(٩) سورة الواقعة: (٩٠-٩١) وانظر (٢٥-ب، ١٢٩-ب)

(١٠) الأصل: إثبات، وهو تحريف لا معنى له.

أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار قال: قال أبو العباس^(١): أصلُ (الابتهاال) الاجتهادُ؛ يقال: فلانٌ يَبْتَهِلُ في الدعاء، فإذا / ١٨١ أُنِي به الدعاءُ واللعنُ فإنما معناه الاجتهادُ فيما قُصِدَ له. ولو قال قائلٌ: (فلانٌ يَبْتَهِلُ إلى الله في طلبِ الشهادة أو طلبِ الرزق) لكان ذلك جيداً، وقولهم: (ما لَهُ؟ بِهِلَهُ الله) و(عليه بِهِلَةُ الله)^(٢) فهو مَقُولٌ على ما جَرى في الكلام وعلى نيته؛ أي: عليه ما يُدعى به مبالغاً فيه.

وقال أبو العباس: سار في حِذْفَارٍ من الأرض؛ إذا سار في ناحيةٍ منها، وحَذَافِيرُ الأرض: نواحيها.

قال أبو عمر^(٣): إِنْ نَدَبْتَ (مَنْ يَغْزُو) و(مَنْ يَرْمِي) قلت: وَاَمَنْ يَغْزُوهُ، وَاَمَنْ يَرْمِيهِ، ولم يَجْزُ أَنْ تقول: وَاَمَنْ يَغْزَاهُ فَيَلْتَبِسَ بِبَابِ (يَخْشَى).
إِنْ قِيلَ: هَلَّا فَتَحْتَ فَقُلْتَ: وَاَمَنْ يَرْمِيَاهُ، وَاَمَنْ يَغْزُوَاهُ، فحَرَكْتَ؛ فَالْفَتْحُ لالتقاء الساكنين.

قيل: هذه اللاماتُ لا تُحَرِّكُ لالتقائهما، لكن تُحَذَفُ له؛ ألا تراك تقول: هو يَغْزُ القومَ، وهو يَرْمِ القومَ، ولو حَرَكْتَ الياءَ والواوَ لالتقاء الساكنين ففتحتَ فَقُلْتَ: وَاَمَنْ يَغْزُوَاهُ، وَاَمَنْ يَرْمِيَاهُ، لَقَلْبْتَ الألفَ في (يَخْشَى) ياءً إذا قلت: وَاَمَنْ [يَخْشِيَاهُ]^(٤)، فَندَبْتَ، أو: هو يَخْشَى القومَ^(٥).

وأيضاً فَإِنَّ الياءَ والواوَ في موضعِ إعرابٍ، وإذا كانا في موضعِ إعرابٍ لم يَجْزُ تحريكُهما بحركةِ البناءِ، تقول: اذْهَبْ اذْهَبْ، / ١٨١ ب واذْهَبْ اليومَ، و﴿عَذَابٌ أَرْكُضٌ﴾^(٦)، فلا يَجُوزُ أَنْ تَجْمَعَ بين الإعرابِ وبين ما هو للبناء.

(١) حكاه أبو علي بنصه في: (١١٢-١) وكذلك قول أبي العباس التالي.

(٢) فرغت من التعليق عليهما في (١١٢-ب)

(٣) أخذ أبو علي بقوله ولم يعزه في: المنثورة ٢١٦، وهو قياس قول سيبويه (٢٢٦/٢) وانظر الانتصار ١٤٧

(٤) الأصل: يخشاه، وهو تحريف يخالف السياق.

(٥) الأصل: يخشي، وهو بخلاف السياق.

(٦) سورة ص: (٤١-٤٢) وحذف الواو ورد بكثرة عند القدماء. وأكثر كلام أبي علي في: الحجة (١/٦٥)،

١٣٠، (٣٧٤) والإغفال (١/٨٤) على ضم الباء المنوثة لالتقاء الساكنين فهي ليست حركة بناء ولا إعراب،

ورسمها: عذابين، وأجاز في: التكملة ١٠ الضم والكسر، وأصله من سيبويه (١٥٣/٤)

فأما تخفيفه: هُوَ يَغْزُوبَاكَ، وَيَرْمِيْخَاكَ (١)، فَتُحَرِّكُهُمَا وَاللَّامُ مُعْرَبَةٌ؛ فَلَأَنَّ تَقْدِيرَ حَرَكَةِ
الهمزة أن تكون في الهمزة بدلالة: مَنْ بٌ لَكَ (٢)؟ وَضَوْ (٣)، وَلَيْسَ فِي التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ
حَرْفٌ تَكُونُ الْحَرَكَةُ فِي التَّقْدِيرِ لَهُ.

فإذا لم يَجُزْ تَحْرِيكُهُمَا بِالْفَتْحِ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَجَبَ حَذْفُهُمَا كَحَذْفِ الْوَاوِ فِي
قَوْلِكَ: وَاطْهَرُهُوْ، وَوَانْقِطَاعَ ظَهْرِيَّةِ (٤)، فَكَذَلِكَ تَحذفُهُمَا وَتَقْلِبُ الْآلِفَ عَلَى مَا
قَبْلَهَا وَآوًا وَيَاءً؛ لثَلَا يَلْتَبِسُ بِبَابٍ (يَخْشَى).

مسألة

قديم:

إذا جارة شُلْتُ لِسَعْدِ بْنِ مَالِكٍ لَهَا إِبِلٌ شُلْتُ لَهَا إِبِلَانِ (٥)
تَأْبَطُ شَرًّا:

وَقَالُوا لَهَا لَا تَنْكِحِيهِ فَإِنَّهُ لِأَوَّلِ نَصْلٍ أَنْ يُلَاقِي مَجْمَعًا (٦)

أي: يُقْتَلُ أَوَّلَ مَا يُلَاقِي حَرْبًا؛ لِأَنَّهُ يَتَعَرَّضُ لِلْمَوْتِ.

فا: قَدْ يَكُونُ قَوْلُهُ: (أَنْ يُلَاقِي) مَفْعُولًا لَهُ؛ أَي: لَا تَنْكِحِيهِ كَرَاهَةً أَنْ يُلَاقِي مَجْمَعًا
فَإِنَّهُ لِأَوَّلِ نَصْلٍ.

(١) أي يغزو أباك ويرمي أخاك.

(٢) يريد: مَنْ أَبٌ لَكَ؟ وسلف تخريجها في (٢٤-ب) برسم: مَنَّبٌ لَكَ.

(٣) مخففة ضَوْء، وانظر التعليق عليها في (١٢٥-١).

(٤) انظر الكتاب (٢/٢٢٤) ويشرحه أبو علي مفصلاً في: التعليقة (١/٣٦٣) بأنَّ هاء الغائب تلحقها واو في
الوصل فتجتمع في الندبة بالـف الندبة وهما ساكنان فتُحذف الواو.

(٥) من الطويل، وهو لمساور بن هند بن قيس في: الحماسة ٥٤٦، وشرحها للمرزوقي ١٦٦٣، والخزانة
(٧/٥٣٢) والتاج (إبل). والشل الطرد. ويروى: بها مكان لها الثانية التي حملها المرزوقي على المفعول له،
ولعل هذا وجه ذكرها هنا. ومساور شاعر مخضرم يقال إنه وُلِدَ قبل خمسين سنة من الإسلام، وانظر ترجمته
في: معجم الشعراء المخضرمين ٤٥٢.

(٦) من الطويل، وهو لتأبط شرًّا في: ديوانه ١١٢، وفي هامشه تخريجه، وزد عليه أخبار الزجاجي ١٣٨،
ومفردات الراغب ١٢٩، والبحر (٥/٣٢٢) والتاج (بطل) وأنشده أبو علي بقافية مصرعا في: الشعر ٤١٣
على جواز البدلية والمفعولية. والبيت مطلع قصيدة قالها في امرأة خطبها فوعده بالمناكحة فلما جاءها
أخلفت الوعد وتعللت بما حكاه في البيت، والشرح بعده يكاد يطابق ما رواه الزجاجي عن ثعلب أو
الأحول، والجمع جماعة المقاتلين.

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون (أن يلاقي / ١٨٢ مجمعا) بدلاً؟^(١) [بيّض].
قال أبو عمر: وإن ندبت (أذرعاً) قلت: وأذرعاً، فحرّكت التاء بالفتح، وإن كانت هذه التاء لا تُحرّك بالفتح.

قال أبو عمر^(٢) في (جُمَيْر) و(عُلَيْق)^(٣) و(سِنُور): منهم من يحذف الياء والواو للترخيم، ولم يحك سيبويه هذا؛ وجهه اجتماع هذا مع (مَنْصُور)^(٤) بالزيادة والسكون، فلمّا اشتبها من الوجهين حذفتا معاً، يدل على ذلك أن من حذفهما لا يحذف نحو: هَبَيْخ^(٥) وقَنُور^(٦)؛ لتحرك الحرف الأخير^(٧).

مسألة

يجوز في قوله:

لا تَرْدُ^(٨)

(١) أجاز في الشعر إبداله من السيف على تقدير: لاوِل سيفٍ إن يلاقيه فحذف الضمير، كانه: هو لاوِل سيفٍ مصرعاً أي ذا مصرع.

(٢) حكاه أبو علي في: البصريّات ٣٤١، وعلق عليه موجزاً بما قاله هنا، وأجاز الحذف وعدمه في: المنثورة ٢٢٥

(٣) نبت يتعلّق بالشجر.

(٤) ترخيمه عند سيبويه (٢٥٩/٢): يا مَنْصُ؛ وما علل به الحذف زيادة الواو وسكونها، وشرحه في: التعليقة (٥/٢) والتكملة ٢٥٢

(٥) بخط الناسخ في هامش الأصل: "الهَبَيْخَة: الجارية الممتلئة، والغلام هَبَيْخ مشدد الياء". وفي القاموس: الهَبَيْخ الغلام الناعم، وغير ذلك، وهو من أمثلة سيبويه وترخيمه عنده (٢٦٠/٢): يا هَبْي، وانظر بيان عدم الحذف في: التعليقة (٧/٢)

(٦) بالهامش أيضاً: "القَنُور بتشديد الواو: الضخم الرأس، بعير قَنُور"، وترخيمه عند سيبويه: يا قَنُور.

(٧) يعني الواو الأخيرة والياء الأخيرة.

(٨) من رجز تمامه:

قد طالما حلأتماها لا تَرْدُ

وهو بلا نسبة في: الهمز ٨٤٤، ومعاني الفراء (٢٨٤/٢) وتفسير الطبري (٤٧٩/٩) والمنصف (٤٩/٣)

وأزمنة المَرْزُوقِي (٢٢/٢) والجمهرة ١٠٩٥، والتهذيب (٢٣٧/٥) والمحكم (٣١٢/٣) والمخصص

(١٦٤/٩) والاساس (ومد)، وجاء في خبره أنه كان رجلاً عاشقاً لمرأة فتزوجها فجاءها النساء فقال بعضهن

لبعض ذلك: حلأ القوم عن الماء طردهم وحبسهم عنه. وأوّلُه الفراء والطبري بأن، وأجازا في مثله الجزم

والرفع.

أن تكون حالاً مؤكدة؛ لأنها إذا حُلَّتْ لا تَرِدُ، فيكون كقوله: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾ (١).

ابن المعتز:

تَرَى مَوَاقِعَهُ فِي الْأَرْضِ لَائِحَةً مِثْلَ الدَّرَاهِمِ تَبْدُو ثُمَّ تَنْسَتِرُ (٢)

وله:

وَأَذْمُعُ الْغُدْرَانَ لَمْ تُكْدِرْ

كَأَنَّهَا دَرَاهِمٌ فِي مَنْشَرٍ (٣)

ابن الرومي:

لَطَفَتْ فَقَدْ كَادَتْ تَكُونُ مُشَاعَةً فِي الْجَوِّ مِثْلَ شُعَاعِهَا وَنَسِيمِهَا (٤)

١٨٢/ب مِثْلُ قَوْلِهِ:

فَكَادَ الْحَنِينَانِ اللَّذَانِ تَجَاوَبَا يُطِيرَانِي لَوْ أَنَّ لِلشُّوقِ طَائِرُ (٥)

قَوْلُ أَبِي بِنِ سُلَيْمٍ بِنِ رَبِيعَةَ (٦) فِي الْحِمَاسَةِ:

فَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا لَطَارَتْ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ (٧)

(١) سورة البقرة: (٩١) وسلف في (١٥٨-١) استشهاد به للحال المؤكدة والتعليق عليها.

(٢) من البسيط، وهو لابن المعتز في: ديوانه ٢٥٦، وأشعار أولاد الخلفاء ٢٦٣، وأمالي القالي (١٧٨/١) والسمط ٤٤٢، والرواية فيها: (تستتر) مكان (تنستر) ولعلّه في الأصل محرف. والابيات في وصف المطر، واحتمل البكري أنه يريد غدران الماء ثم تنضب، أو ما يكون عنه من الزهر ثم يذهب.

(٣) من الرجز، وهما لابن المعتز في: ديوانه ٢٤٤، وأشعار أولاد الخلفاء ٢١٢، وديوان المعاني (١٦/٢)، وهما غير متوالين في الديوان. والرواية فيه: (منشر)، وفي الأصل: مبشر، وهو تصحيف، اخترت فيه غير رواية الديوان لمناسبته لعادتهم من نشر الدراهم في المناسبات.

(٤) من الكامل، وهو لابن الرومي في: ديوانه (٥/٦) وديوان المعاني (٣٠٩، ٣١٠) وهو في وصف الخمر.

(٥) كذا برفع طائر، ولم أجده.

(٦) شاعر جاهلي، معجم الشعراء الجاهليين ص ٧

(٧) من المتقارب، وهو لأبي بن سُلَيْمٍ بِنِ رَبِيعَةَ فِي: الحماسة ١٥٧، والزهرة ٧١٤، وأنوار الشمشاطي ١٤٢، وشرح المرزوقي ٥٥٦، والأعلم ٢٣٧، وبلا نسبة في: معاهد التنصيص (٤٠/٣) وجاء اسمه في بعضها محرفاً. والشاعر يصف فرساً.

مسألة (١)

قوله (٢): (ما رأيته مُذ أن الله خلقني) يَحْتَمِلُ أن (أن) تكون في موضع جر؛ كانه: ما رأيته في زمانٍ خلقي، فأضاف بـ (مُذ) الفعل إلى المصدر، والمراد به الوقت؛ مثل: (خُفُوق النُّجْم) (٣).

ويَجُوز أن تكون (مُذ) مبتدأة، و(أن الله) مرفوعةٌ خبرٌ (مذ)، ويكون المضافُ محذوفاً أيضاً؛ لأن (مذ) إذا كان لتعريفِ ابتداءِ الوقت وآخره دَخَلَ على زمانٍ مُوقَّت (٤)؛ كانه لما قال: كم أره، قال له: متى أولُ انقطاعِ الرؤية؟ قال: مُذ خَلَقَ الله إِيَّاي؛ أي: مُذ زَمَنُ (٥) خلقِ الله.

مسألة

فاعِلٌ ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ (٦) ضميرٌ (ما)، ولا يكون فاعلُها ﴿أَنهَا إِذَا جَاءَتْ﴾؛ ألا ترى أنه قد جاء هنا ما لا يكون فاعلاً البتة؛ وهو قوله / ١١٨٣: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزْكِي﴾ (٧)، ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾ (٨)، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ (٩).

(١) بخط الناسخ في الهامش: أول الثالث والعشرين. ويريد به رقم الجزء من أجزاء أبي علي.
(٢) قول للعرب في: الكتاب (١٢٢/٣) والأصول (٢٦٩/١) والسيرافي (العلمية ٣/٣٤٠) واللباب (٣٧٢/١) وأجاز فيه السيرافي وأبو علي في: المنثورة ١٧٤، والتعليقة (٢/٢٣٣) ما ذكره هنا حاكياً وجه الجر بمذ عن أبي بكر.

(٣) تقديره: وقت خفوق النجم، وانظر الكتاب (٢٢٢/١) والأصول (١٩٣/١) والشعر ٣٦٩، والشيرازيات ٥٠١، والإغفال (٢/٢١٤) والبغداديات ٢٧٧.

(٤) في: الإيضاح ٢٧٥ إنما اشترط التوقيت أي التعريف والتخصيص فيما دخلت عليه إذا كانت بمعنى أول الوقت وليس ما ينتظم أوله إلى آخره. وانظر تخريج كلامه على مذ في (٧-ب).

(٥) الأصل: زمنٍ بالجر ومثلها خلقُ السابقة، وكلاهما خطأ لأنهما خبران، وفي التعليقة فعلٌ ماضٍ وهو بعيد.

(٦) سورة الأنعام: (١٠٩) وتمام موضع الحاجة: "وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ". وهي من مسائل

سيبويه (١٢٣/٣) وقول أبي علي في ما والفاعل هنا كرهه في كتبه الأخرى وبعضه أخذه عن ابن السراج.

انظر: التعليقة (٢/٢٣٤) والبغداديات ٢٦٨، والإغفال (٢/١٩٣) والمنثورة ١٧٤، والحجة (٣/٣٧٦)

(٧) سورة عبس: (٣).

(٨) سورة طه: (٤٤)، والأصل: وما يدريك لعله يتذكر وهو سهو من أبي علي لا الناسخ لتعلق كلامه

بـ يدريك. وتمام الآية ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيْنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾. ويصلح مكانها الآية (١٧) من الشورى:

﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾.

(٩) سورة الأحزاب: (٦٣)

وموضع^(١) (لعل) وما بعدها نصب؛ لأن الفعل لما دخله معنى العلم علق عما بعده، وجاز تعليقه لأنه [مثل] (٢) الاستفهام. ألا ترى أنه بمنزلة الاستفهام في أنه غير خبر، وأن ما بعده معلق عما قبله ولا يعمل فيه، وإذا كان كذلك لم يمتنع أن يقع موقع المفعول كالاستفهام؛ نحو: علمت أزيد في الدار، وهذا ينبغي أن يكون على قول من قال: (علمت أزيد في الدار) فاقترصر على هذا؛ لأن أبا بكر (٣) حكى أن قوماً لا يجيزون هذا حتى يقولوا: أزيد في الدار أم لا؟ وحكى أبو العباس أن في بعض المصاحف: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ لَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٤).

وقيل: (أن) [بمعنى] (٥) (لعل) ما أنشده يعقوب في كتاب القلب والإبدال (٦):

أريني جواداً مات هزلاً لأنني أرى ما ترين أو بخيلاً مخلداً (٧)

قال: يريد: لعلني. وأنشد أيضاً (٨):

(١) قرأ أبو حيان في: الارتشاف (٧١/٣) والتذييل (٨٤/٦) تعليق الفعل بلعل وهو ما لم يجده عند بصري أو كوفي إلى أن وقف عليه عند أبي علي وساق كلامه هذا مختلفاً في بعض الفاظه.

(٢) الأصل: بعد، وتصويبه من التذييل والارتشاف، والهاء في لانه عائدة على لعل.

(٣) أجاز أبو علي في: البصريات ٧١٥: أعلمت أقام زيد؟ ولم أجد في الأصول والموجز شيئاً، والمنع المحكي هنا

نسبه المرزوقي إلى سيبويه، ولم أجده في الكتاب. وانظر: شرح الحماسة ١٥٧٦، والبحر (٢٣/٨، ٣٦/٣)

والخزانة (٢٦٧/١١) وأبيات المغني (٢٢/١)

(٤) ذكر الفراء في: معانيه (٣٥٠/١) والنحاس في: معانيه (٤٧٤/٢) أنها في قراءة أبي، وفيه بلفظ: جاءتهم

بالجمع، وانظر معجم الخطيب (٥٢١/٢)

(٥) الأصل: معنى، والعبارة ناقصة بغير الباء.

(٦) القلب والإبدال نشرة شرف ص ٨٥، ونشرة الكنز ٢٣، وفي الأخيرة: لأنني مكان لأنني وهو تحريف لم

يلتفت إليه الأستاذ التنوخي في: إبدال أبي الطيب (٥٥٧/٢)

(٧) من الطويل، وفي قائله اختلاف، فهو لحاتم الطائي في: ديوانه ٢١٨، ولخطاط بن يعقوب في: الأغاني

(٢٧/١٣) والسمط ٧١٥، ولمع بن أوس في: شعره ص ٣٩، وجعله محقق ديوان دريد بن الصمة ١٨٨

فيما نسب لدريد وهو لغيره، وانظر تخريجه في: ديوان حاتم ٣٦٩، والحماسة البصرية ٨٠٢، ٩١٩، وأنشده

أبو علي في: الحجة (٢٢٥/٢) على أن معنى أريني دليني وليست بصرية، وفي (٣٧٩/٣) على معنى

لعل. والبيت يروى في: أكثر المصادر (لعلني) مكان (لأنني).

(٨) أنشده ابن السكيت في: القلب والإبدال نشرة شرف ١١١، وفي نشرة الكنز ٣٣، وفي الأولين برواية:

لعلنا، والآخر: لعلنا.

هل أنتم عائجون بنا لأننا نرى العرصات أو أثر الحيام (١)
 ١٨٣/ ب وأظن يعقوب ذهب إلى أن الهمزة بدل من العين، والنون بدل من اللام (٢)،
 وهذا بعيد؛ لأنه يلزم منه أن تبدل الكلمة بأسرها، لكنه اتفاق [معنيين مع اختلاف
 اللفظين] (٣) كأحرف غيره.

مسألة

مما يؤكد شبه (ليس) (٤) بالفعل مجيئها على مثال الفعل ومجيء آخرها على حد
 أواخر الأفعال الماضية، والشبهان يعطيان ما هما فيه حكم ما يكون الشبه منه؛ كباب ما
 لا ينصرف، فيستقيم أن نقول على هذا إن قلت: إن اتصال الضمير به يشاركه فيه ما
 ليس بفعل؛ نحو: هاؤوا وهاؤن (٥).

مسألة

ينشد البغداديون كقوله:

لعزة موحشاً طلل (٦)

(١) من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه (٢٩٠/٢) وطبقات الفحول ٣٦٥، واللامات ١٣٦، والسمط ٧٥٨،
 وتبيان الطوسي (٢٣٥/٤) وشرح شواهد الشافية ٤٦٤، وأنشده أبو علي في: الحجة (٣٧٩/٣) على أنه
 بمعنى لعل.

ورواية الديوان وأكثر المصادر: أستم عائجين بنا لعنا.

(٢) الشاهدان وردا في هذين البابين من كتاب القلب بنشرة الكنز، في حين أن بيت الفرزدق جاء في باب العين
 والغين في نشرة شرف. والمرزوقي في: شرح الحماسة ١٧٣٣ حملها على البدل لأن إبدال الهمزة من العين
 كثير.

(٣) الأصل: اتفاق لفظين مع اختلاف المعنيين، وهو خلاف المراد.

(٤) لأبي علي في: الحلبيات ٢١٠ فصل طويل في ليس تضمن في: ٢٢٤-٢٢٥ الشبهين المذكورين وانتهى إلى
 إجراءات مجرى الفعل. وهي من المسائل التي تقلب فيها قوله، وانظر الشعر ٩-١١، والمنشورة ٢٠٧، والتعليق
 (٧٩/١)

(٥) من هاء أي خذ، وحكى في: الشعر تصريفها عن أبي عمر، وعقد لذلك مسألة في: العضديات ١٦٥.

(٦) سلف برواية أخرى وتم التعليق عليه في (٨-١) وهو شاهد على نصب الصفة حالاً لتقدمها على
 موصوفها.

قوله:

فَلَيْتَ أَمِيرَنَا وَعُزِلَتْ عَنَّا مُخَضَّبَةً أَنَامِلُهَا كَعَابُ^(١)

فقوله: (وعُزِلَتْ عَنَّا) اعتراض لما فيه من التشديد؛ لأنَّ دعاءه بالعزل له عنهم يُوافق التمني الذي تمنّاه.

مسألة

١١٨٤/ قال أبو الحسن^(٢): أقول: هذا مَذْعُور وابن بُور^(٣)، فأميل الضمة ولا أميل الواو.

وقال سيبويه^(٤): لا أميل الضمة ولكن نفس الواو.

وجه قول أبي الحسن أنهم قالوا: (مِنَ الْمُنْقَرِ)^(٥)، فأمالوا الضمة نحو الكسرة لمكان الرء؛ كما تُمال الفتحة نحوها وقالوا: مِن عَمْرٍو - ولو كان بينهما حاجز - كما أمالوا الضمة التي تلي الرء مِن (الْمُنْقَرِ)^(٦)؛ كذلك أمال التي في (مَذْعُور) كما لما أمال الفتحة التي في (الضَّرَر) أمالها في قولك: (مِن عَمْرٍو)، ولم يعتد بالحاجز الساكن بينهما كما لم يعتد به في (عَمْرٍو)، وكذلك لم يعتد بالساکن في (مَذْعُور) فأمال العين؛ كما كان يُميلها من (الْمُنْقَرِ).

(١) من الوافر، وهو لابن أحمر في: مذكر الفراء ٦١، وعبث الوليد ٨٨، وليس في ديوانه، وفي مذكر ابن الأنباري (١٤٢/١): أنشد سلمة عن الأحمر، وهو بلا نسبة في: أضداد ابن الأنباري ٢١٧، والمخصص (٣٦/١٧)، ونص محقق الأضداد على أن (مخضبة) منصوبة في الأصل ولكنه أثبتها مرفوعة، والشاهد في نصبها الذي فسره الفراء بأنه نعت نكرة تقدم وعنه أخذه ابن الأنباري.

(٢) في الهامش ٢ من الكتاب (١٤٢/٤) وشرح السيرافي (العلمية ٥/٩) وحكى أبو علي في: التعليقة (١٩٥/٤) ما يوافقه غير أنه لم يُسم القائل فقد يفهم أنه كلام سيبويه، وشرح ابن جني في: سر الصناعة ٥٣-٥٦ القولين مختاراً قول سيبويه.

(٣) جمع البائر وهو الرجل الفاسد والهالك الذي لا خير فيه، وجاء في الكتاب ثور بالثاء وأشار السيرافي إلى أنها كذا في بعض النسخ، ونص ابن جني في: الخصائص (١٢٣/٣) على أنها بالباء.

(٤) قوله في الكتاب (١٤٣/٤): كأنك تروم الكسرة، فلا تميل الواو لأنها لا تشبه الياء، وشرحه السيرافي بأنه لا يميل الواو ولكنه يروم الكسرة في الواو فيكون رومها كالإمالة، وانظر كلام ابن جني.

(٥) بالهامش بخط الناسخ: "الْمُنْقَرِ بضم الميم والقاف: بئر صغيرة ضيقة الرأس [تكون] في: نجفة صلبة لعلّ تُهشَّم، والجمع المناقر". والنص في الصحاح (نقر) ومنه ما بين المعقوفين لأنه مقطوع في الأصل. وحكى هذا القول سيبويه (١٤٣/٤) ومنه الأمثلة التالية: عمرو والضرر.

(٦) العبارة من (أمالوا ...) إلى هنا أخشى أنها مقحمة على النص وينبغي رفعها.

فإن قلت : فهلاً أمال الواو أيضاً لإمالته الحرف الذي قبلها؛ كما أنه إذا أمال الفتحة قبل الألف أمال أيضاً الألف؟ فله أن يفرق بأن ما قبل الواو لا يلزم أن يكون منها؛ كما يلزم ذلك في الألف، فإذا كان كذلك جعل واو (مذعور) كميم (عمرو)، فكما لم تُمل الإمالة الفتحة إلى الكسرة مع الحاجز الذي هو الميم، فكذلك الواو لا تمنع إمالة الضمة من (مذعور)، ولم تُمل الواو كذلك / ١٨٤ ب كما لم تُمل الميم من (عمرو)؛ لاجتماعهما في السكون وجواز اختلاف الحركات قبل كل واحدة منهما، ومخالفتها الألف في ذلك. [ع(١): ولأن الواو كالميم في كونها من الشفة؛ ولأن في الميم غنة وهويًا في الفم؛ كما أن في الواو استطالة ومدًا].

ولم يُمل سبويه الضمة من (مذعور)، وفُصل بينه وبين الميم؛ لأن الواو - وإن كانت تتعاقب الحركة على ما قبلها - فإنها الآن لانضمام ما قبلها بمنزلة الحركة؛ ألا ترى أنه لو وقع ثور(٢) مع (مذعور) لكان أقبح من:

جَرِينَا(٣)

مع:

الْأَنْدَرِينَا(٤)

(١) ذكره ابن جني في تفسيره قول أبي الحسن في: سر الصناعة ٥٥

(٢) في القاموس: الثور: الجَرِيَان والرسول بين القوم وإناء يُشرب فيه، ولا يبعد تحريفها عن ثور.

(٣) آخر بيت من الوافر، وهو بتمامه:

كَانَ غُضُونُهُنَّ مُتَوْنُ غُدْرٍ تُصَفِّقُهَا الرِّيحُ إِذَا جَرِينَا

وهو لعمرو بن كلثوم من معلقته في: ديوانه ٦٧، وهو من شواهد السناد في القافية وهو اختلاف ما قبل الردف، ففتح الراء وكسر في سائر القصيدة، وأقدم من وجدته جمع في السناد بين بيتي عمرو هو الخليل في: العين (٢٢٩/٧) وابن قتيبة في: الشعر والشعراء (٩٦/١) وانظر شرح القصائد للنحاس ٦٦٦، ورسالة الغفران ٣٣٠، والكافي للتبريزي ١٦٤، والشافعي لابن القطاع ٩٢ وغير ذلك كثير جداً، والبيت في صفة الثثني والتدريج في دروع يلبسها الشاعر وقومه، الغُضُون: جمع غُضْن وهو الكسر والثثني في الشيء، غُدْر: جمع غدير.

(٤) وهو آخر بيت عمرو بن كلثوم:

الْأَهْبِي بِصَحْنِكَ فَاصْبِحِينَا وَلَا تُبْقِي خُمُورَ الْأَنْدَرِينَا

وهو في: ديوانه ٥١، وشرح شواهد الشافية ص ٢٥١، وبعض ما سلف في الشاهد السابق.

وإذا كان كذلك كانت زيادة المد التي في الواو بمنزلة الحركة، وإذا كانت بمنزلة الحركة امتنعت الإمالة من ضم العين التي هي عين لكون المد بمنزلة الحركة، امتنعت إمالة الفتحة من الفاء في (الضُرِّ) لحجز الحرف المتحرك بينهما وبين الراء المجرورة، فكذلك تمنع الإمالة في عين (مذعور) للحجز. وإذا كانت مدة واو (مذعور) التي فيها بمنزلة المدة التي في الألف فلو أمالها للزمه أن يُميل الواو كما أنه إذا أمال الفتحة قبل الألف أمال الألف / ١٨٥ نحو الياء؛ لكون الواو هنا بمنزلة الألف؛ كما قد نص^(١) على ذلك، فلم يُميل الضمة للحجز الذي ذكرنا، ولأنه لو أمال للزمه أن يُميل الواو أيضاً، ولكن نحا بالواو من (مذعور) نحو الكسرة؛ لأنها تلي الراء كما نحا بالفتحة في العين من (الضُرِّ) نحو الكسرة حيث كانت تليها.

وفعل ذلك بالواو؛ لأن المدة التي فيها بمنزلة الحركة؛ فكأنه إذا طلب بها الكسرة كإمالاته الفتحة من العين في (الضُرِّ)؛ لأن مدتها بمنزلة الحركة التي تكون في الحرف المتحرك، وإن كانت المدة لا تنفصل من الواو إذا انضم ما قبلها فكان ذلك أولى من قول أبي الحسن؛ لأنها أقرب إلى الكسرة من إمالة الضمة التي حجز عنها بمنزلة حرف متحرك. وإنما نحي هنا بالضمة من (المنقَر) نحو الكسرة؛ لأن الواو بمنزلة الضمة، فكما تُقلب الواو إلى الياء إذا وقعت ساكنة قبل الياء، كذلك أميلت الضمة إلى الكسرة في (المنقَر) لجاورتها الكسرة، وهذا مما يدل على أن الحركة في الحرف المتحرك كأنها قبل الحرف^(٢)؛ ألا ترى أنه لو لم تكن هكذا لم تُمل الضمة نحو الكسرة؛ لأن الحرف / ١٨٥ ب كان يفصل بينهما كما أن الواو الأولى لو فصل بينهما وبين الياء بشيء لم تنقلب. ويجوز لقائل أن يقول: إن هذا لا يدل لأنه بمنزلة الإمالة قد يكون مع فصل الحرف؛ نحو: مقالات^(٣).

(١) الكتاب (٤/ ١٤٣).

(٢) انظر رد ابن جني لذلك في: سر الصناعة ٢٨، والخصائص (٢/ ٣٢٤) وقد حكى في: أول الباب في الخصائص عن أبي علي تعليل الخلاف في المسألة بلطف الأمر وغموض الحال.

(٣) مثال لسيبويه فيما جاز فيه الإمالة مع وجود الحرف المستعلي وذلك لسكونه وسبقه بالكسرة فصار المستعلي كأنه المكسور وغير فاصل. وانظر: الكتاب (٤/ ١٣٠-١٣١) والتعليقة (٤/ ١٨٦) والمقالات: ناقة. تضع واحداً ثم لا تحمل.

مسألة

اعلم أن قول العجاج:

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيَاشِيمَ وَقَا (١)

لو كان حرفُ الرويِّ من الشعر الألفَ كقوله:

أَنْعَتُ جَوْنَاتٍ مَعَا خِفْنَ الْمَسَا (٢)

لَكُنَّا نَقْطَعُ أَنَّ الألفَ بَدَلٌ مِنْ عَيْنِ الكلمة وأنه (٣) على قوله:

وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصْمٌ (٤)

لأنَّ الألف التي هي بَدَلٌ مِنَ التنوين لا تكون رويًّا، فقد يُحْتَمَلُ (٥) إذن أن تكون

التي هي بَدَلٌ مِنَ التنوين، ويُتْرَكُ الاسمُ على حرفٍ واحد (٦)، ويُمكن أن تكون عيناً

فتكون مع التي هي بَدَلٌ مِنَ التنوين وصلًّا، وقد جاء:

يَعْدُوا بِهَا عَتْدٌ وَأَيٌّ (٧)

(١) فرغت منه في (١٣٢-ب) وأكثر مقالاته مكررة لما قاله هناك، وانظر (١٧٨-ب)

(٢) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الحور العين لنشوان الحميري ١٥٣، وبعده:

تسعا وهقلا بينها يعدو النجا

الجونة: شديدة السواد، الهقل: ذكر النعام. والشاهد في جواز مجيء الألف رويًّا لأنها أصلية.

(٣) أعلى (وأنه) بخط الناسخ: خ ولكنه؛ أي في نسخة أخرى.

(٤) عجز بيت من المتقارب تقدم صدره والتعليق عليه في (١٣٢-ب) والشاهد فيه إجراء المنصوب إجراء غيره

في الوقف.

(٥) احتمال آخر غير الأول وعليه لا يكون الألف رويًّا. والأنسب أن تكون العبارة: وقد يحتمل.

(٦) ردُّ هذا الوجه في (١٧٨-ب)

(٧) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

راخوا بصائرهم على اكتافهم وبصيرتي يعدو بها عتدٌ وأَيٌّ

وهو للأسعر الجعفي في: الأصمعيات ١٤١، وزد على تخريجه الوحشيات ٤٤، والمعاني الكبير ١٠١٣،

ورسالة الصاهل ١٦٠، وشرح المرزوقي ١٣٤، والتهذيب (٢/١٩٥، ١٢/١٧٦) والمحكم (٢/٣) وقال

أبو علي في: المقاييس ٧٠: ألف الروي منقلبة عن الياء. البصيرة: الدفعة من الدم ويريد به الثأر، العتد:

الفرس الشديد التام الخلق، الوأي: الطويل من الخيل، والشاعر يهجو إخوته لأبيه.

مع:

بَارَ يُكْفِكُفُ أَنْ يَطِيرَ وَقَدْ رَأَى (١)

فهذا لا يلزم أبا عثمان (٢) في قوله أن يقف على نحو (رَحَى) في الأحوال الثلاث بالالف التي هي بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ؛ [لأنه قَدَرُ (٣) ألف البدل من التنوين] (٤).

ولم يَجُزْ أن يكون البدل من التنوين رويًا؛ لأنه غير لازم، فكان يَبْقَى البيت بلا رَوِيٍّ، وهُمُ قد شَدَّدُوا في حرف / ١١٨٦ الروي؛ لأنهم في أكثر الأمر قد ألزموه الوصل، وألزموا الوصلَ الخروج، فلم يكونوا لِيُوَكِّدُوهُ هذا التأكيد ثم يَحذفوه؛ ولهذا قُلْتُ الياء والواو رويًا؛ لأن الحذف مطرد فيهما في الفواصل وفي الإطلاق في القوافي، فلما لم يلزم لم يَكْثُرَ رَوِيًّا. ووجهُ مجيئه رويًا أنه لازم (٥)، وكثر نحو: المطأ (٦)؛ لأن حذفه، ولا يجوز لنا أن نأتي بآلفِ النصب رويًا؛ لأنه لا يلزم، ولأن قوماً قد حذفوه (٧)؛ نحو:

عَصْمُ

مسألة

وَبَلَدٍ يَضِلُّ (٨) فِيهِ رَكْبُهُ (٩)

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

أَمَّا إِذَا اسْتَقْبَلَتْهُ فَكَأَنَّهُ

وهو للأسعر أيضاً يتلو البيت السابق في: قصيدته الأصمعية، وجاء في: الوحشيات ٤٤، ونقد الشعر

لقدامة ١٥٠، والعمدة ٦٠٢

(٢) قوله إنَّ ألف المقصور بدلٌ من التنوين في الأحوال الثلاث تقدُّمٌ في (٢٥-ب)، وعبارة أبي علي في توجيه

البيت على قول أبي عثمان أوضح في (١٣٢-ب)

(٣) الأصل: قَدْ رَعَى الف، ولم أجد له معنى.

(٤) العبارة في الأصل بعد قوله: لم يكثر رويًا، وهي مقحمة هناك.

(٥) أي على القول بأنَّ الألف عين الكلمة.

(٦) المطأ: الظَّهْر

(٧) يُنسب الحذف إلى لغة ربيعة. انظر شرح اللمع لابن برهان ١٩، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٣، واللهجات

في: الكتاب ٣٤٥

(٨) الأصل: يَظَلُّ، والتصويب في الهامش بخط الناسخ، وهو بالضاد في الحور العين.

(٩) من الرجز، وهو بلا نسبة في الحور العين لنشوان ١٤٢

[و]:

وَشَاوِرْ كَبِيْبًا وَلَا تَعْصِيْهِ^(١)

ينبغي أن لا تكون الواو والياء هنا كالتي في قولك: هذا لهو يا فتى^(٢)، ومررتُ بهي
يا فتى؛ لأنَّ هذا يَنحذف في الوقف، ولكن هذا يثبت للإطلاق وتَنحذف تلك؛ كما أنه
في الندبة في قولك: واظْهَرْهُوْه وواَنْقِطَاعَ ظَهْرِهِ^(٣)، قد حذفت تلك التي تلحق في
الوصل، وأثبتت التي في الندبة، فكذلك هنا حذفت تلك وأثبتت هذه التي للإطلاق.

مسألة

ينبغي أن يكون ١٨٦ ب الألف في:

سَبَسَبَا^(٤)

ليست التي في (رأيتُ زيداً)، ولكن قال: سَبَسَبٌ، فشددَ على:

عُصْمُ^(٥)

ثم الحق كما أطلق:

عَيْهَلُ^(٦)

(١) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

وإنَّ بَابُ أَمْرٍ عَلَيْكَ التَّوَى

واختلف في قائله، فهو للزبير بن عبد المطلب في: طبقات الفحول (٢٤٦/١) وجمهرة الأمثال (٩٨/١)
والتذكرة السعدية ٢٣٤، ولعبد الله بن معاوية في: شعره ص ٥١، ولصالح بن عبد القدوس في: شعره
ص ١٤٩، وفي هوامشها فضل تخريج.

(٢) ذكر حذفها في الوقف وفصل أحوالها في: التكملة ٢٩، ٢٧

(٣) سلف التعليق عليهما في (١٨١-ب)

(٤) من بيت من الرجز، وهو بتمامه:

تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدُّبَى سَبَسَبَا

وفرغنا منه في (١١٠-أ).

(٥) أي على إجراء المنصوب في هذا البيت في تسكينه بلا ألف مجرى المرفوع والمجرور، وسلف التعليق عليه في
(١٣٢-ب).

(٦) كلمة من بيت من الرجز، وهو بتمامه:

بَبَازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلُ

ولو كانت التي هي بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ لَمْ يَلْزِمِ التَّشْدِيدُ لِلْوَصْلِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ:
(هَذَا فَرَجٌ) (١) لَمْ يَقُلْ: (رَأَيْتُ فَرَجًا)، وَلَكِنْ يَحْذَفُ؛ لِأَنَّ الَّتِي هِيَ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ
يَتَّصِلُ بِهِ الْكَلَامُ فَلَا يَجِبُ التَّشْدِيدُ (٢).

مسألة

سَمِعْتُ ابْنَ مَجَاهِدٍ وَقَدْ قُرِئَ عَلَيْهِ كِتَابُهُ فَقَالَ: عَنْ بَعْضِ الْقُرَّاءِ: ﴿ثُمَّ يَتَوَّأ﴾ (٣)،
لَفْظًا بَعْدَ الْمِيمِ بِيَاءٍ؛ وَوَجْهُ هَذَا أَنَّهُ خَفَّفَ [الهمزة] (٤) فَانْقَلَبَتْ أَلِفًا كَرَأَسٍ (٥)، ثُمَّ
أُبْدِلَ مِنَ الْأَلْفِ الْيَاءُ عَلَى حَدِّ:
قَفَيْكََا (٦)

وَهْدَيُّ (٧) وَنَحْوِ هَذَا.

= وهو لمنظور بن مرثد في: لاميته ص ٢١٠، والخزانة (١٢٨/٦) ولرجل من أسد في: الكتاب (١٧٠/٤)
وبلا عزو في: النوادر ٢٤٨، وغيرها كثير وأنشده أبو علي في: الحجة (٤١٠/١) والبغداديات ٤٢٧،
والإغفال (٣٢١/٢) والعصديات ٢١١، والتكملة ٢٨، ١٩، والعسكرية ١٨٦ على إجراء الوصل مجرى
الوقف في تشديد آخر الكلمة، وقيد ذلك أحياناً بالضرورة. البازل ما دخل السابعة من الإبل، الوجناء الناقة
الشديدة، العبهل السريعة.

(١) من أمثلة سيبويه (١٦٩/٤) وانظر البحر (٣١/٢، ٤٤٢/٥)

(٢) كقوله في: التعليقة (٢١٥/٤)

(٣) سورة طه: (٦٤)، والأصل: ثُمَّ يَتَوَّأ، و(يتوني) تحريف، وأما كسر الميم فما أراد أبو علي بل أراد فتحها،
وهما قراءتان رواهما ابن مجاهد في: السبعة ٤٢٠ عن ابن كثير غير أنه عدّ الكسر غلطاً والصواب هو الفتح،
وكذا أبو علي في: الحجة (٢٣٢/٥) عدّ الكسر خطأ بيّناً، في: حين وجه الفتح بما جاء هنا، وانظر معجم
الخطيب (٤٥٤/٥)

(٤) الأصل: للهمزة، ولم أجد للام وجهاً والكلمة مفعول.

(٥) الأصل: رأس، بإثبات الهمزة، والكلام في: تخفيفها وانقلابها ألفاً وهي كذا في الحجة.

(٦) بعض بيت من مشطور السريع، وهو بتمامه:

لَنَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفَيْكََا

وهو لرجل من حمير في: النوادر ٣٤٧، والصحاح (سين) والخزانة (٣٩٢/٤) وشرح شواهد الشافية ٤٢٥،
وشرح أبيات المغني (٣٤٩/٣) وبلا نسبة في: سر الصناعة ٢٨٠، والتمام ٣٨، والعين (٢٢٢/٥) والمحكم
(٣٥٤/٦) والمخصص (١٤٤/١٧) وأنشده أبو علي في: الحجة (٤١٦، ٨٤/١، ٤١٤/٤) والبصريات
٨٥٠، والإغفال (٢٩١/٢، ٥٨/١) على إبدال الياء من الألف كقوله هنا، وفي العسكرية ١٥٨ أنشده مع
ما قبله على إبدال الكاف من التاء في عَصَيْكََا، وفي العين: إبدال الألف ياء لغة طيية.

(٧) لغة هذيل قلب الف المقصور ياء مع ياء المتكلم، وانظر التعليق على هدي في (١٧٢-ب)

مسألة

إذا جاز في الصفة نحو:

طَلَبَ الْمَعْقَبُ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ^(١)

كان هذا في البديل أجوز؛ نحو قول طُفِيل:

وَمِنَّا رِبَاطُ الْخَيْلِ كُلُّ مُطْهِمٍ^(٢)

على معنى: يُرَبِّطُ كُلُّ مُطْهِمٍ.

مسألة

قد دللنا على أنه لا يعمل في معمول واحد عاملان^(٣)، فإن اقتحم ذلك مقتحم فالذي يرُدُّه عليه حكايتهم الجمَل إذا سَمَوْا بها؛ نحو: تَأْبَطُ شَرًّا.

١٨٧ / مسألة

قال أبو عُمر^(٤): تقول: (إِنَّ قَرِيباً مِنْكَ زَيْداً) ولا تقول: (إِنَّ بَعِيداً مِنْكَ زَيْداً) فتجعله ظرفاً كما جعلت القريب؛ ألا ترى أنك تقول: (إِنَّ قُرْبَكَ زَيْداً) ولا تقول: (بُعْدَكَ زَيْداً).

فا: وهذا الذي قاله حسن، ويجوز أن يكون تأويل قول سيبويه: فالذنو أشدُّ تمكُّناً في الظُّرف من البُعد.

(١) تقدّم صدره والتعليق عليه في (١٨-١)، ومن قوله فيه أن المظلوم صفة المعقّب والموصوف فاعل فحمل صفته على الموضع.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

رَجِيلٌ كَسِرْحَانَ الْغَضَى الْمُتَأَوِّبِ

وهو لطفيل الغنوي في: ديوانه ٢٠، وخيل أبي عبيدة ٢٩٤، وأشباه الخالدين (١٧٦/٢) والحماسة المغربية ١١٤٤، والتهذيب (١٨٥/٦) واللسان والتاج (طهم)، وأوله فيها: وفيها، ولم أجد: ومنا، الرجيل: شديد المشي، والمطهم: البارع الجمال.

(٣) ذكره فيما سلف في (١٠٧-١، ١٧٦-١)

(٤) حكى قوله وشرّحه في: البصريات ٥٠٢، وأصل المسألة لسيبويه (١٤٢/١-١٤٣) الذي أجاز الظرفية في البُعد على قلة للعلة التي حكاها عنه أبو علي في كلامه. وانظر الأصول (٢٤٨/١) والشيرازيات ١٣، والبحر (٣١٦/٤، ٧/٣) والخزانة (٢٧٦/٩)

مسألة

التزام أبي الأسود اللام في قوله:

لَمْ يَذْهَبْ رَجَائِي هُنَالِكََا (١)

كالتزام الآخر الرأء فيما أنشدَه أبو زيد من قوله:

أَلَا أَذْنَتْنِي بِالتَّفْرِقِ جَارَتِي وَأَصْعَدَ أَهْلِي مُنْجِدِينَ وَغَارَتِ (٢)

وفيها:

وَأَرَّتِ (٣)

و:

مَشَارَتِ (٤)

ونحو ذلك، والألفُ فيهما جميعاً تأسيس (٥).

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

حَسِبْتُ كِتَابِي إِذْ أَتَاكَ مُعْرِضًا لَسِيْبِكَ لَمْ يَذْهَبْ رَجَائِي هُنَالِكََا

وهو لأبي الأسود الدؤلي في: ديوانه ص ١٠٦، ٢٥٨، ٤٤٥، وتخريجه فيه ص ٢٠٠، وأبو علي يعلق في كلامه على قول الأخفش في: لزوم ما لا يلزم في القوافي ٢٦: أبو الأسود لزم اللام في القصيدة.

(٢) من الطويل، وهو مع ما بعده لزهير بن مسعود في: النوادر ٢٢٢، وجاء الصدر بلا نسبة في: الإيناس بعلم

الأنساب ١٩٧، وزهير شاعر جاهلي ترجمته في: معجم الشعراء الجاهليين ١٥٧

(٣) من الطويل، وتمامه:

عُدَاوِيَّةٌ هِيَهَاتَ مِنْكَ مَحَلُّهَا لَذَا مَا هِيَ اِحْتَلَّتْ بِقُدْسٍ وَأَرَّتِ

وهو لزهير بن مسعود السالف. عداوية: نسبها إلى بني عداوة حي من اليمن، قدس وآرة موضعان أو جبلان.

(٤) تمامه:

وَلَا هِيَ إِلَّا أَنْ تُقَرَّبَ وَصَلَهَا عِلَاةٌ كِنَازُ اللَّحْمِ ذَاتُ مَشَارَتِ

وفي الأصل: مسارت بالمهملة، والتصويب من النوادر، والمشاركة: الهيئة والزينة والسَّمَن، العِلَاة: الناقة المشرفة، كِنَاز: كثيرة اللحم صُلْبَة.

(٥) كتب الناسخ في الهامش: ب من، وانظر التعليق على الثاني في (٦٧-ب) ولعل الباء نسخة أخرى.

مسألة

(هذا حلوٌ حامضٌ) (١) لا يخلو أن يكون الضميرُ في أحدِ الاسمين، أو في كُلِّ واحدٍ منهما [ضميرٌ، أو] (٢) أن يكون فيهما ضميرٌ واحد، أو لا يكون في واحدٍ منهما ضمير. فلا يكونُ في أحدهما؛ لأنه ليس بأخصٍّ بالخبرِ من صاحبه، ولا يكونُ في كُلِّ واحدٍ منهما ضميرٌ؛ لأنه ليس هو الغرضُ في ١٨٧/ب الإخبار؛ لأنك تصير كأنك أخبرتَ عن المبتدأ بفعلٍ كُلِّ واحدٍ من اسمي الفاعلين، حتى كأنك قلت: [حلا و] (٣) حَمُضٌ، وليس الغرضُ كذلك، إنما هو أنه قد جَمَعَ الطعَمين معاً؛ ألا ترى أن أبا عمر قال في تفسيره: تُرْش شِيرين. فإذا كان كذلك كان مؤدياً إلى خلاف المعنى.

ولا يجوز أن يكون فيهما جميعاً ضميرٌ واحد؛ لأنه يجب أن يعمل الصفتان جميعاً فيه، وذلك ممتنع؛ كما لا يعمل فعلاً في فاعلٍ واحد.

فإذا خلا من هذه الوجوه ثبت أنه لا ضميرٌ فيه، ووجب أن يكون الضمير الذي فيه عائداً على المعنى؛ كقوله: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَيْنِ (٤)، ونظيره أيضاً من المبتدأ قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (٥) ألا ترى أن الذكر العائد هنا على المبتدأ إنما يعود على المعنى، والحال في الجميع واحدة.

فإن قلت: فما تقديره في الإعراب؟ فالقول: إنَّ الاسمين وقعاً موقعَ المفرد؛ كما تقع الجُمْلُ موضعَ المفرد، ونظيرُ هذا في أنَّ الصفتين جرتا مجرى الجملة في بعض الوجوه تسميتهن بر (عاقلة لبينة) (٦) امرأةٌ ورَجُلًا (٧).

(١) تقدّم تخريجها في (٧١-١) وأكثر كلامه هنا سلف في (١٠٦-ب) والمسألة بنصها في: الحجة (٢٠١-٢٠٠/١) باختلاف بعض عباراتها حذفاً واختصاراً.

(٢) سقط أتمته من الحجة

(٣) الأصل: بخلاف، والتصويب من الحجة.

(٤) انظر التعليق عليه في (١٠٧-١)

(٥) سورة البقرة: (٦) وجاءت بالواو في أولها في سورة يس: (١٠) والمبتدأ سواء وخبره جملة أنذرتهم، وحمله على المعنى بتقدير: سواء عليهم الإنذارُ وتركه، أي جعله بمنزلة المفرد في عدم حاجته للضمير.

انظر: الحجة (٢٦٩/١) والإغفال (٣٤٦/٢) والشعر ٢٥٣، والشيرازيات ٦٠٥، والإعراب المنسوب ١٧١

(٦) سبق تخريجه في (١٠٦-ب)

(٧) الأصل: رجلة، وهو سهو صححته من الحجة.

ألا تراهما يحكي حال الانصراف فيهما حال النكرة (١)؛ كما فعل ذلك / ١١٨٨ في الجمل، وجاز وقوع هذين الاسمين موقع خبر المبتدأ؛ كما تقع الجمل هناك، وإن لم يكونا جملة، وإن امتنع أن تقع الجملة فاعلة فكذلك لا يقع الاسمان في موضع الفاعل، وجاز أيضاً (إن زيدا أبوه منطلق) (٢) [بيض].

مسألة

يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

أَنْشَبَ مِنْ مَآشِيرِ حَدَاءِ (٣)

(أَنْشَبَ) صفة مصدر؛ أي: نَشَباً أَنْشَبَ مِنْ مَآشِيرِ.

[ع: قد يجوز أن يكون (أَنْشَبَ) حالاً من الضمير في (يَنْشَبُ)؛ أي: يَنْشَبُ حادثاً (٤) ماضياً].

وإذا جاز البدل في (حَدَاءِ) مع الفصل (٥) كان مع الاتصال في بيت العجاج:

الْحَمِي (٦)

أَسْهَلَ.

- (١) الأصل: في حال النكرة، ولا معنى له، وعبرة الحجة بمعناها وتختلف في اللفظ.
- (٢) بعدها في: الحجة (٢٠٣/١): "كذلك يجوز وقوع هاتين الصفتين موقع خبر الابتداء على حد ما وقعت الجمل وإن لم يكونا جملة."
- (٣) من الرجز، وهما لأبي المقدام في: السمط ٨٧٤، والمقاصد النحوية (٥٠٧/٤) وجاءا منفردين ومجتمعين بلا نسبة في: نوادر أبي مسحل ٤٢٨، ومراثي يزيد ١٥٨، وإبدال أبي الطيب ٣٩٧، والخصائص (٢٣٣/٢، ٣٢٠) والتهذيب (٤٣٠/٦) والمخصص (١٥٧/١) والمحكم (٣٥٣/٢) وأنشد الأول أبو علي في: المقاييس ٣٨ على مد المقصور في اللهاء جمعاً، وذكر الثاني في: العضديات ١٩٣ على أن ابن حبيب وغيره من البغداديين يقولون المراد بالحذاء الحِداد فأبدل الياء من الدال، ولم يردده وذكر له نظائر وأخذ به في: الشيرازيات ٤٢٩ في إثبات أن الإبدال لا يغير معنى الكلمة. والابيات في وصف تمر، ينشَبُ أي يعلَق، في موضع السعال واللهاء، المآشير: جمع مئشار وهو لغة في: المنشار وانظر نسبتها لتميم في: لغة تميم ١٣٧، وأبو المقدام يهس الجرمي شاعر أموي ترجمته في: معجم الشعراء المخضرمين ٤٧٢

(٤) الأصل: جاداً، وهو تصحيف.

(٥) الفصل بالالف بين الدالين في حداد.

(٦) من بيت من الرجز، وهو بتمامه:

أولاً مكة من ورق الحمي

مسألة

إن قلت (١): هلاً بينت تحقير (الندد) فقلت: أليد؛ ليعلم أن مكبره كان ملحفاً ويكون البيان دليلاً عليه؟

قيل: لا يجب هذا؛ لأن التحقير بناءً على خدته؛ ألا ترى أنك إن حققت (تضارب) اسم رجل لقلت (٢): (تضيرب) (٣) فلم تصرف وإن كان المكبر مصروفاً، فكذلك (أليد)؛ ألا ترى أنه لو كان اسم رجل لم تصرفه.

وكذلك القول في ١٨٨/ب (ألب) (٤) إذا حقته. ومن صرف (ألباً) إذا سمي به - وهو قول أبي الحسن (٥) - على أن ذلك للإلحاق، واستدل على ذلك بالإظهار (٦) وأنه قد زال بذلك عنه شبه الفعل فليس ذلك بالقوي من وجهين:

أحدهما أن (أفعل) لم يأت للإلحاق في موضع؛ لقولهم: أصم وأشد. والآخر: أن الهمزة التي بها شابة الفعل موجودة فيه ثابتة في البيان ثباتها في الإدغام، وإنما هذا كـ (تهلل) (٧) في الشذوذ.

وقياس هذا القول إذا حقر (ألب) ألا يصرفه؛ لأنه يلزمه أن يدغم؛ لأن التحقير

= وسلف تخريجه في (١٤١-ب) وقد رد أبو علي في: العسكرية ١٦٧ حملته على الترخيم، وقدّر فيه حذف الألف من حمام ثم إبدال إحدى الميمين ياءً على ما أشار هنا.

(١) المسألة عرضها بالمضمون نفسه بعبارة مختلفة في: البصريات ٣٠٢، وأصلها عند سيبويه الذي يصغر الندد إلى أليد، والندد من اللدد وهو شدة الخصام. وانظر الكتاب (٣/٤٣٠) والأصول (٣/٤٤) والتكملة ٢٠٣، والتعليقة (٥/١٥٥) والحلبيات ٣٧٧

(٢) كذا أجاب إن باللام.

(٣) كذا قال سيبويه (٣/٢٠٠) وانظر المقتضب (٤/١٣) والأصول (٢/٨٢)

(٤) تصغيره: أليب، وفسر أبو علي في: التعليقة (٣/١٠) عدم صرفه، وانظر الكتاب (٣/١٩٥، ٣٢٠، ٤٣١) والأصول (٣/٤٤)

(٥) ذكره في: البصريات ٣٠٣

(٦) أي عدم الإدغام، وعبارة البصريات: إظهار التضعيف.

(٧) اسم من أسماء الباطل، وقد تأتي بالثاء في بعض الكتب، وأبو علي يذكرها في اختلاف المعارف عما عليه غيرها فكان ينبغي أن تدغم فأظهرت. انظر التعليقة (٥/٣٢) والإغفال (٢/٢٣٢) والعسكرية ١٥٣،

والمنشورة ١٢٤، والبغداديات ١٢٤

لا يلزم أن يُبين فيه كما بُين في التكبير؛ لأنه بناءً على حديثه (١). وإذا شذت الكلمة في موضع لم ينبغ أن يتجاوز مكانها، ويُقاس غيرها عليها، فينبغي لك أن تُدغم، وإذا ادغم لم يُصرف كما لا يُصرف (أُصِيْمُ) (٢).

مسألة

تقول في إعمال الثاني في (ظننت) و(علمت): ظن أو علم زيد منطلقاً [إياه] (٣)، [فتضمير] (٤) الفاعل في (ظن) قبل الذكر؛ كما يفعل ذلك في هذا الباب في غير هذا الفعل (٥). فإذا أضمرته فلا بُد من أن تُعديّه إلى مفعول أول هو الثاني في المعنى إذا أسندت الفعل إلى الفاعل.

١١٨٩/ وإذا لم يكن من ذلك بُد، ولم يَجْز أن [يضمّر] المفعول في هذا الباب قبل الذكر كما يضمّر الفاعل أخرت ذكره إلى أن يعمل الفعل الثاني ليقع إضماره بعد ذكر مظهره (٦).

مسألة

يدل على أن (أفعل) في التعجب ليس باسم (٧) بناؤه على الفتح، ولو كان اسماً لم يفتح؛ لأنه ليس فيه شيء يوجب بناءه. ويدل عليه أيضاً تعديّه إلى المتكلم باتصال النون به؛ نحو: ما أحسنني.

(١) قوله هذا بخلاف ما ألزم الأخفش في: البصريات ٣٠٤

(٢) كذا تصغير أصم عند سيبويه (٣/٤١٨، ٥٢٥، ٤/٤٤١) وتابعه أبو علي في عدم صرفه في: التكملة ٢٠٣.

(٣) الأصل: أباه، وهو تصحيف.

(٤) الأصل: فتضم، والكلام عن الإضمار قبل الذكر، وكذلك التعديل الآتي.

(٥) يحكي في: الإغفال (٢/٤٠) عن سيبويه أن فاعل الأول مضمّر على شريطة التفسير، وعلى هذا يقيم مسألته هنا، وانظر الكتاب (١/٧٩) والمقتضب (٣/١٢١).

(٦) الأصل: قبل ذكر مظهره، والتعديل في الهامش بخط الناسخ مسبقاً بكلمة حاشية: ينبغي: بعد.

(٧) فعلية أفعل التعجبي قول البصريين في هذه المسألة الخلافية التي جمع أطرافها ابن الشجري في: أماليه (٢/٣٨١) ونقله الأنباري في: الإنصاف ١٢٦، وقرر أبو علي فعليته في: الإيضاح ١٣٢، وذكر ابن الشجري في: (٢/٣٩٧-٣٩٨) بعض أدلة أبي علي هنا.

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً انتصابُ المعرفة بعده؛ نحو: ما أَحَسَّنَ زَيْدًا، ولو كان اسماً لم يَنْتَصِبْ هذا الضَّرْبُ من الأسماء عنه. ألا ترى أنَّ (أَفْعَلَ) الاسم إنما يَنْتَصِبُ بعده النكرات؛ نحو: هو أَحْسَنُ وجهًا، ونحوه؛ إلا أن يكون من الصفات المشبهة باسم الفاعل؛ نحو: الحَسَنَ والشديد، وليس هذا منها. ألا ترى أنَّ قولك: (مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهِ) ليس هذا أصله وهو (حَسَنٌ وجهه)، وليس كذلك (أَفْعَلَ) في التعجب. فإن قلت: فقد قال:

والآمرونه^(١)

فليس هذا بشيء؛ لأنَّ النون في (الفاعِلونه)^(٢) إنما هي التي تأتي بعد واو الجميع، والتي في (ما أَحَسَّنَنِي) هي التي / ١٨٩ ب في نحو: ضَرَبَنِي، و(الآمرونه) ضعيفٌ خَبِيثٌ، وزعموا^(٣) أنَّ الشعر مصنوع.

وضَعْفُهُ مِنَ الْقِيَّاسِ أَنَّ الزِّيَادَتَيْنِ فِي آخِرِ الْاسْمِ لَا تَجْتَمِعَانِ كَالْتَنْوِينِ وَعَلَامَةُ النَّدْبَةِ. فَأَمَّا إِثْبَاتُ التَّنْوِينِ مَعَ عَلَامَةِ الْإِنْكَارِ فَلَا أَنَّ عِلْمَ الْإِنْكَارِ لَا يَلْزَمُ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَكَانَهُ عِلْمٌ آخَرٌ نَحْوُ: أَزِيدًا إِنْئِيه^(٤)، فَاشْبَهَ لِذَلِكَ مَا هُوَ [مُسْتَقِلٌ]^(٥) بِنَفْسِهِ.

فإن قلت: فعَلَامَةُ [الضَّمِيرِ]^(٦) لَهَا أَيْضاً عَلَامَاتٌ تَنْفَصِلُ؛ نَحْوُ: أَنَا، فَهَلَّا جَازَ اجْتِمَاعُهُمَا؟ فَالْفَرْقُ أَنَّ عَلَامَةَ الْإِضْمَارِ الْمُنْفَصِلِ لَمَّا لَمْ تَقَعْ مَوْقِعَ الْمُتَّصِلِ صَارَ الْمُنْفَصِلُ

(١) من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

هَمُّ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَهُ إِذَا مَا خَشَرُوا مِنْ مُحَدَّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا

وهو بلا نسبة في: الكتاب (١/ ١٨٨) ومعاني الفراء (٢/ ٣٨٦) والكامل ٤٦٨، ومجالس ثعلب ١٢٣، وشرح السيرافي (٤/ ٨٨) والبحر (٢/ ٣٣٢) والخزانة (٤/ ٢٥١) وغيرها وأنشده أبو علي في: الحلبيات ٣٢١ وأنه زعموا مصنوع، وأجاز في: الحجة (٢/ ٣٦٣) حمل الهاء على الوقف ثم حُرِّكَتْ بِحَرْفِ اللَّيْنِ، وَأَصْلُ هَذَا مِنَ الْمَبْرَدِ فِي الْكَامِلِ وَشَرْحِ السِّيْرَافِيِّ.

(٢) كَذَا، وَهِيَ رَوَايَةٌ لِلْبَيْتِ جَاءَتْ فِي مَعَانِي الْفَرَّاءِ وَبَعْضِ نَسَخِ الْكَامِلِ وَالْمَفْصَلِ ٨٥

(٣) كَذَا قَالَ سَيَبَوِيهِ وَالْمَبْرَدُ.

(٤) الْكِتَابُ (٢/ ٤٢٠) وَلَمْ يُمَثَّلْ إِلَّا لِلرَّفْعِ، وَتَفْصِيلُهُ مَعَ (إِنَّ) فِي: شَرْحِ عَيُونِ الْكِتَابِ ١٨٠، وَإِذَا لَمْ يُذَكَّرِ الْعِلْمُ الْآخِرُ: أَزِيدَنِي.

(٥) الْأَصْلُ: مُسْتَقْبَلٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٦) الْأَصْلُ: الضَّمَّةُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

بمنزلة المظهر، ولم يكن كـ(إن) والتنوين^(١)؛ ألا ترى أن كُلاً واحداً منهما يقع موقع الآخر [بيض]^(٢)، وكان (الأمرونه) إنما وقع المضمّر موقع المظهر؛ كما وقع المنفصل موقع المتصل في قوله:

حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ^(٣)

كذلك المتصل في (الأمرونه) وقع موقع المنفصل، ولا يجوز على هذا أن يتصل^(٤) الضمير باسم الفاعل المفرد؛ نحو (ضارب) لسكون التنوين وحركة^(٥) النون؛ لأن العلامة في (فاعل) بمنزلة علامة الندبة مع التنوين.

مسألة^(٦)

/ ١٩٠ أ يعقوب^(٧):

مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي^(٨)

أي: شَدَدْتُ، وَمَلَكْتُ الْعَجِينَ؛ أي: شَدَدْتُ عَجْنَهُ.

(١) أي في الإنكار، انظر التعليق السالف على أزيداً إنيه.
(٢) جاء ما قبل (بيض) وما بعده في سطر واحد بخلاف المرات السابقة التي كان يبدأ الكلام ما بعد (بيض) بسطر جديد.

(٣) قطعة بيت من الرجز، وهو بتمامه:

إليك حتى بلغت إياك

وهو الحميد الأرقط في: الكتاب (٣٦٢/٢) والأصول (١٢٠/٢) والخصائص (١٩٦/٢، ٣٠٨/١) والبحر (١/١، ٦٦٠/٥، ٤٨٥) وتخليص الشواهد ٨٥، وأنشده أبو علي في: العضديات ٢٨ على مقالته هنا من وقوع المنفصل موضع المتصل ضرورة، وذكر هذا في: الشعر ٢٠٢.

(٤) الأصل: تتصل، بناءً التانيث.

(٥) الواو غير واضحة وقدّرتها تقديراً.

(٦) المسألة بنصها في: الحجة (١٧/٣) غير أنه لم يسم يعقوب في أولها.

(٧) شرح البيت بر (شددت) جاء في ديوان أوس المروي عنه، وجاءت العبارة بلفظ مختلف في: إصلاح المنطق ٢٥٤، ولكنه في: ص ٢٥ فسّر ملكت العجين بليّنته.

(٨) من الطويل، وتمامه:

مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتَقَّهَا يَرَى قَائِماً مِنْ دُونِهَا مَا وَرَاءَهَا

وهو لقيس بن الخطيم في: ديوانه ٤٦، وتخريجه ٥٣-٥٤، وأنشده ابن السراج فيما حكاه أبو علي في: الحجة (١٣/١) والشاعر يصف طعنة، أنهرت: أجريت الدم، ويروى: قائم.

فا: وإملاك المرأة إنما هو العَقْدُ عليها، وقيل: ملاك (١)؛ كما قيل: عَقْدَةُ النِّكَاحِ، ومِلْكُ الشيء: اختصاصُ المالك به وخروجهُ بذلك عن الإباحة؛ نحو: باحَ بالسُّرِّ، وباحَ الدار.
وقال:

فَمَلَّكَ بِاللَّيْطِ الَّذِي تَحْتَ قَشْرِهَا كَغَرَقِي بَيْضٍ كَنَّهُ الْقَيْضُ مِنْ عَلٍ (٢)
(مَلَّكَ) أي: شَدَّدَ؛ أي: تَرَكَ مِنَ الْقَشْرِ شَيْئاً عَلَى قَلْبِهَا تَتِمَّالِكُ بِهِ وَيُكْنِهَا؛ لِئَلَّا يَبْدُو قَلْبُ الْقَوْسِ، وَإِلَّا انشَقَّتْ.

فا: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ (الَّذِي) نَصِيباً؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولُ (مَلَّكَ) وَلَا يَكُونُ جَرّاً عَلَى أَنَّهُ صِفَةُ (اللَّيْطِ)؛ لِأَنَّ (اللَّيْطَ) فَوْقَ الْقَلْبِ لَيْسَ تَحْتَهُ؛ وَالْمَعْنَى: مَلَّكَ بِالْقَشْرِ الَّذِي فَوْقَ الْقَلْبِ الَّذِي تَحْتَ الْقَشْرِ لِيَصُونَ الْقَشْرُ الْقَلْبَ، فَلَا يَنْشَقُّ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ يَعْقُوبَ قَالَ (٣):
إِذَا لَمْ يَبْقَ عَلَيْهَا الْقَشْرُ صَنَعُوا عَقَبَةً (٤).

فا: كَانَ الْعَقَبُ يَصُونَ الْقَلْبَ كَمَا يَصُونُهُ مَا يُتْرَكُ عَلَيْهِ مِنَ الْقَشْرِ؛ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَشْبِيهُهُ بِالْقَيْضِ وَالْغَرَقِيِّ.

مسألة

/ ١٩٠ ب ﴿ حَتَّى إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَاباً ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ إِذَا هُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴾ (٥)،
و ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِمْ بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْأَرُونَ ﴾ (٦) (إِذَا) الثَّانِيَةُ جَوَابٌ لِلأُولَى؛

(١) الحجة: إملاك، وهما بمعنى.

(٢) من الطويل، وهو لأوس بن حجر في: ديوانه ٩٧، وتخريجه فيه ١٦٧، وزد عليه شرح أبيات الإصلاحي ٩١، والمجازات النبوية ١٩٨، وحقائق التأويل ٧١، والتهذيب (٢٧١/١٠) وربط البيت ببيت ابن الخطيم فعل ابن قتيبة في: المعاني ١٠٦١ كما أن شرح البيت هنا جاء فيه بلفظه، فلعله مأخوذ من شرح ابن السكيت لديوان أوس الذي لم يصلنا، وانظر مقدمة ديوان أوس.

والشاعر يصف قوساً، قال ابن السيرافي: ملك: شَدَّدَ أي شَدَّدَ الْقَوْسَ حِينَ بَرَاهَا وَلَمْ يَسْتَقْصِرْ قَشْرَهَا فَتَضَعَفَ، اللَّيْطُ: الْقَشْرُ الرَّقِيقُ الَّذِي تَحْتَ الْغَلِيظِ، الْغَرَقِيُّ: قَشْرُ الْبَيْضَةِ الرَّقِيقِ، الْقَيْضُ: قَشْرُهَا الْغَلِيظُ، كَنَّهُ: صَانَهُ، شَبَّهَ قَشْرَ الْقَوْسِ الرَّقِيقِ بِغَرَقِيِّ الْبَيْضَةِ.

(٣) وعبرة القتيبي في المعاني: وهم الآن يصنعون عقبة إذا لم يكن عليها قشر.

(٤) يقولون: عَقَبَ الْقَوْسَ أي لَوَّى شَيْئاً مِنْهَا عَلَيْهَا، وَتَكُونُ عَلَى طَرَفِ سَيْتِي الْقَوْسِ، انظر القاموس (عقب، مضغ).

(٥) سورة المؤمنون: (٧٧) وانظر الأقوال في: الدر المنصور (٣/٤٣٦، ٨/٣٥٦) في (حتى إذا).

(٦) سورة المؤمنون: (٦٤).

كما كانت جواباً للجزاء في قوله: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (١)، ﴿وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ (٢).

وموضع (حتى) مع (إذا) نصب إذا كانت (حتى) جارة على أحد أمرين: إما أن ينتصب بر (إذا) الثانية لما فيها من معنى الفعل، وإما بمضمّر يدل عليه (إذا هم يجارون)، ولا ينتصب بالفعل الذي أضيف (إذا) إليه، ومثله: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (٣).

و(إذا) الثانية منصوبة في الآيتين بالفعل الذي بعدها، ولا يجوز أن ينتصب (إذا) الأولى بالفعل الذي بعد (إذا) الثانية؛ لأنها بمنزلة الفاء، وهي تستأنف ما بعدها فهي بمنزلة (أما) [بيض]

مسألة

الشبه الذي بين (جديدة) (٤) و(ما قائماً زيداً) (٥) هو أن القياس يوجب لقيام الشبهين الموجبين له عمل (ليس) وهو نفي الحال والدخول على الابتداء والخبر؛ إلا أنه قياس رُفِضَ لتشبيههم (ما) بر (إن)؛ فلم يُقَدِّم خبرها على اسمها؛ كما لم يُقَدِّم خبر / ١١٩١ (إن) على اسمه، وتعمل عملها إذا تأخر الخبر.

فكذلك (جديد) والحروف التي هي مثله شُبِّهَتْ بر (فَعُول) فلم تؤنث في ترك التانيث (٦)، كما شَبَّهَ به في أن أوقعوا واحدة في موضع الجميع؛ نحو: ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ (٧)، و﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدًا﴾ (٨)، و:

(١) سورة الروم: (٣٦) وقرأ بكسر النون أبو عمرو والكسائي وسلف التعليق عليها في (٥٩-ب)

(٢) سورة التوبة: (٥٨) والأصل: يعطوا بضم الطاء وهو تصحيف.

(٣) سورة سبا: (٧) وسلفت له فيها إشارة في (٩٧-ب) بأن عامل إذا مضمّر، وانظر التعليق في (٩٧-ب)

(٤) عرض لجديدة فيما سلف في (٥٥-١) و(١٧٧-١)

(٥) عقد بينهما الشبه لأن سيبويه (١/٦٠) شبه في القلة ملحفة جديدة بقول الفرزدق: ما مثلهم بشر في باب ما الحجازية.

(٦) كذا والأنسب: شُبِّهَتْ بفعول في ترك التانيث فلم تؤنث.

(٧) سورة النساء: (٦٩) وانظر مواضعها ومواضع الآيتين التاليتين من كتب أبي علي في تخريج (جديدة) وبيت رؤية.

(٨) سورة ق: (١٧)

ما النحوي من صديقتها (١)

كما قال: ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ (٢)، وأطرد ذلك في الاستعمال أطراد ترك نصب خبر (ما) متقدماً، وإن كان القياس على ما ذكرنا يوجب، فصار ردُّ الهاء فيه بعد استعمال الكلمة وليست فيها بمنزلة نصب الخبر مقدماً، وإن كان ضرب من القياس يوجب دخول الهاء في (جديد) و(خريق) (٣)، فقد اجتمعا في الشذوذ عن الاستعمال، وإن كان هنا قياس يوجبهما.

ومن قال (٤): إن ذلك لأنها من (الجذ)؛ أي: مجذودة، فقد أخطأ لأن (الجذ) ليست من (الجذ)، ويؤكد ذلك دخول الهاء فيها في بعض اللغة، ولو كان بمعنى (مفعول) لم تدخل التاء؛ ألا ترى أن «كف خضيب» و«لحية دهن» (٥) لم تدخلهما الهاء في موضع إلا في قولهم: «امرأة حميدة»، قال سيبويه (٦): شبهوها برشيدة).

١٩١ / ب مسألة

قول الله سبحانه: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ ﴾ ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ (٧)،

(١) من رجز تمامه:

دعها فما النحوي من صديقتها

وهو لرؤية في: ملحق ديوانه ١٨١، والأغاني (٣٥٢/٢٠) ونور القبس ١٠٧، والمحتسب (٣١٧/١) وشرح شواهد الإيضاح ٥٧٣، وإيضاح الشواهد ٨٤٢، وتخليص الشواهد ١٨٤، وشواهد الشافية ١٣٨، والجمهرة ٦٥٦، وأنشده أبو علي في: الحجة (١٣١/٢، ٢٢٦/١) والتعليقة (١٠٠/١، ١١٢/٤) والبغداديات ٤٢٣، ٥٨٦، والتكملة ١٨٦، لحيء فعيل مفرداً في معنى الجمع كما يقع ذلك في فعول.

(٢) سورة المتحنة: (١)

(٣) يقال: ريح خريق أي باردة شديدة هبابة ولينة سهلة فهو ضد.

(٤) تقدم تخريج القائلين في (١٧٧-١) وفيه رده أيضاً بنحو قوله هنا.

(٥) سلف تخريجهما في (١٦-١)

(٦) الكتاب (٦٤٨/٣) وفي التعليقة (١١٧/٤) جعل أبو علي (حميدة) مما شذ.

(٧) سورة الصف: (١٠-١٢) وتام موضع الحاجة منها: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تَنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ الْيَمِّ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾. وأبو علي هنا على رأيه في كتبه الأخرى في متابعة شيخه الزجاج في أن (يغفر) جواب (تؤمنون) التي بمعنى الأمر، بل قد يفهم مما في الإغفال أنه يحمل قول سيبويه على ذلك أيضاً، وقيل في =

فر(يغفر) جوابُ (تؤمنون) (١)؛ لأنه في معنى (آمنوا)، وكذلك هو في بعض القراءة (٢): ﴿آمنوا﴾.

وهذا يفسد قول أبي عثمان (٣) في قوله سبحانه: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (٤): إنه بُني لوقوعه موقعَ (أقيموا)، فكان يجب من هذا أن يقال هنا: تؤمنوا بالله ورسوله وتجاهدوا.

مسألة

مثلُ قوله:

وَمُجَوِّفَاتٍ قَدْ عَلَا أَلْوَانُهَا (٥)

قولُ الآخر:

جاءَ وقد زادَ على أظْمَائِهِ (٦)

= الآية غير ذلك. انظر: الكتاب (٩٤/٣) ومعاني الفراء (١٥٤/٣، ٢٠٢/١) والمقتضب (١٣٣، ٨٠/٢) ومعاني الزجاج (١٦٦/٥) والتعليقة (٢٠٣/٢) والمنشورة ١٥٤، والإغفال (١/٢، ٣٦٢/٢) والحجة (١٢٥/٢) والدر (٣٢٠/١٠)

(١) الأصل: يؤمنون بصيغة الغائبين، وهو سهر يخالف لفظ الآية.

(٢) قراءة عبد الله بن مسعود، وذكرها غفلاً في: الحجة (١٢٥/٢) وانظر معاني الفراء (١٥٤/٣) ومعجم الخطيب (٤٤٣/٩)

(٣) انظر حكايته مفصلاً والتعليق عليه في (٤٧-١)

(٤) سورة إبراهيم: (٣١) وسقط من الأصل (الذين آمنوا) ووقع مثله في مخطوط المقتضب.

(٥) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

أسار جُردٍ مُترَصَّات كالنوى

وهو للرقيم العبدى في: السمط ١٨٩، وبلا نسبة في: المعاني الكبير ٣٦٢، ٥٣، وأمالى القالي (٤٥/١) والمحتسب (١٧٠/١) والآخر من محقق الحلبيات ٢٤٣ التي أنشد أبو علي فيها وفي الشعر ٤٥١ البيت شاهداً على الإضمار لدلالة ما تقدم والتقدير: علا التجويف ألوانها، وفي السمط والامالي والحلبيات والشعر الرواية: (أجوازها) مكان (ألوانها). ومجوفات: يعني نعماً والتجويف أن يبلغ البياض البطن، علا أجوازها: علا التجويف أوساطها، أسار: بقايا أي هن بقايا نعام أطردتهن خيلٌ، جُرد: خيلٌ قصار شعر الأبدان وذلك من عتقها، مترصات: مُحْكَمَات، كالنوى: صلاب أو ضمُر.

(٦) من الرجز، وهو لرؤية في: ملحقات ديوانه ١٦٨، واللسان والناج (جشب) وبلا نسبة في: التهذيب (١٠/٥٤٤) وقبله:

بِجَشِبٍ اتْلَعَ فِي: إصغائه

=

وكذلك قول أبي زبيد :

لم يَهَبْ حُرْمَةَ النَّدِيمِ وَحُقَّتْ يا لَقَوْمٍ لِلسَّوَةِ السَّوَاءِ (١)
أي : حُقَّتْ الحُرْمَةُ أَنْ تُهَابَ .

مسألة

قال أبو عمر (٢) : الحال والنكرة : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ (٣) ، وقوله :
﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ، أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ﴾ (٤) ، وَحَكَّى عَنْهُ أَبُو الْعَبَّاسِ كَذَلِكَ فِي
قَوْلِهِ : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ (٥) .

/ ١١٩٢ وقال في مثل (أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا) (٦) و(أَرْخَصُ مَا يَكُونُ الْبُرُّ
قَفِيزَيْنِ) (٧) : مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ اسْمًا جَازَ فِيهِ الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ ، وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ صِفَةً لَمْ
يَجْزُ فِيهِ إِلَّا النَّصَبُ .

= اظماء : جمع ظمء وهو ما بين الشربتين ، جشِب : يقال جملٌ جَشِبَ أي ضخم شديد ، وإصغاؤه : إمالته
رأسه ، أتلع : مدَّ رأسه متطاولاً ، والشاهد فيه إضمار فاعل (زاد) بتقدير : زاد السُّفْرَ أو ما أشبه السفر ؛ لأن
الرجز في : وصف منهل لا أنيس فيه ورَدَه بجمله .

(١) من الخفيف ، وهو لأبي زبيد الطائي في : ديوانه (شعراء إسلاميون) ٥٨٢ ، وتخرجه ٦٧٦ ، وأنشده أبو علي
في : الحلبيات ٢٤٣ لما سلف في : البيت السابق ، وتقديره في كتابنا والحلبيات يكاد يكون من الفتبي في :
المعاني الكبير ٤٦٣ . والبيت من مقطعة في خبر الشيباني الذي قطع يد ضيفه الطائي في تسامرهما ، والرواية
في : طبقات الفحول ٦٠٤ : حَقَّتْ بالبناء للمعلوم .

(٢) أبو علي يأخذ بقول أبي عمر في الآيات الثلاث في : المنشورة ٣٧ ولا ينسبه إليه ، وحكى قوله في آية الذاريات
في : الحجة (٢١٩/٦) والتعليقة (٢٥٤/٢) والبغداديات ٢٣٩ ، وقرر في : التعليقة (٢٥٥/٢، ٢١١/١) أن
الحال من النكرة قبيح وضعيف .

(٣) سورة الاحقاف : (١٢) والأخفش في : معانيه ٥١٩ أجاز الحالية في : (لساناً) .

(٤) سورة الدخان : (٥، ٤) أبو علي في : الحجة جعل هذا قول الأخفش ، وهو في معانيه يجيز الحال ولكن ليس
للكرة ، وحكى النحاس في : إعرابه (١٢٦/٤) قوله أبي عمر ، وانظر في : الدر المصون (٦١٦/٩) ثلاثة
عشر إعراباً لها .

(٥) سورة الذاريات : (٢٣) وانظر قول سيبويه والمازني فيها في المصادر السالفة في أول المسألة والاصول
(٢٧٥/١) والشيرازيات ٥٥٥ ، والمنشورة ٦٥ ، والحجة (٣٥١/٤)

(٦) الكتاب (٤٠٢/١) والاصول (٣٥٩/٢) والإيضاح ٧٨ ، والحلبيات ٢٠٢ ، والشيرازيات ٢٢٧ ، ٥٤٦ ،
وأبو علي في : المنشورة ٢٣ أجاز الرفع وهو قبيح عنده .

(٧) الكتاب (٤٠١/١) والسيرافي (٢٠/٦) والمنشورة ٢٤

وقال في (ادخلوا الأول فالأول) (١): وهو حال، وهو أجدر (٢) لدخول الألف واللام فيه، وأجاز الرفع على البدل على المعنى؛ كما يُجيزه عيسى.
الكميت:

بني هاشم رَهْطِ النبي فَأَنِّي بِهِمْ وَلَهُمْ أَرْضِي مِرَاراً وَأَغْضَبُ (٣)

(بهم) متعلق بمحذوف؛ أي: أنجو وأسلم بهم؛ أي بحبهم واتباعهم (٤).

وقوله: (ولهم أرضي) أي: من أجلهم؛ كقوله: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (٥) أي: من أجله، ولا يكون اللام في (لهم) متعلقة بـ (أرضي) على حد قولك: لزيد ضربت؛ لأن المعنى ليس على ذلك؛ ألا ترى أن معناه: لهم أرضي؛ أي: من أجلهم أرضي ومن أجلهم أغضب، فحذف (لهم) الثانية لدلالة الأولى عليها، ولو كان على الأول لكان: أرضاهم وأغضب، ولا يستقيم على هذا أن يريد: أغضب لهم، ثم يحذف كما حذفت على التقدير الصحيح؛ لأنك إن جعلتها متصلة بالمفعول لم يدل على التبيين (٦)؛ كـ (تبا له وويحاً) (٧)،

(١) حكى في: المنثورة ٣٨ عن أبي عمر جواز البدل، ولم يجز سيبويه إلا النصب، وحكى في كتابه عن عيسى ابن عمر الرفع على معنى: ليدخل، فحمل أمر المخاطب على الغيبة، انظر الكتاب (٣٩٨/١) والمقتضب (٢٧٢/٣) والشيرازيات ٢٧٨

(٢) أعلاها في: الأصل: كصح.

(٣) من الطويل، وهو للكميت بن زيد في: شعره بقسم الهاشميات (١٨٣/٢) وخرجه محققه من الأغاني والمروج وزد عليه الجليس الصالح (١٨٤/٣) وأمالى المرتضى (٦٧/١) وأخبار شعراء الشيعة للمرزباني ٧١، والخلل ٣١٣، والحماسة البصرية ٣٧٤، وتاريخ دمشق (٢٣٤/٥٠) وتاريخ الذهبي (٢١١/٨) والمعاهد (٩٥/٣) والخزانة (٢٩٠/٤)

(٤) تقدير أبي ريش في: شرح الهاشميات ٤٦: أغضب لهم وبهم أرضي.

(٥) سورة الأعراف: (١٥٤) وقال في: الشيرازيات ٦٠٠: أي لعقاب ربهم، وما حكاه هنا ذكره الأخفش في: معانيه ٣٤٠ عن بعضهم.

(٦) يريد بالتبيين تعليق الجار والمجرور والظرف بمقدر دل عليه المتأخر وامتنع تعليق الجار بالتأخر لأمور مختلفة مذكورة، وهو مصطلح يكثر عند أبي علي وذكره المبرد. انظر: المقتضب (٢٦٧/٣)، (١٩٩/٤) والكمال ٣٠٦، والسيرافي (٢٦٤/٣) والشعر فهرسه ٦٥٧، والبغداديات ٥٥٤، والشيرازيات ٢٩٠-٢٩٢، والتعليقة (٣٣/٢) والحجة (١٩٢/١) والمنصف (١٣١/١) والتذيل (١٧٥/٣)

(٧) الكتاب (١/٣٣٤، ٢/٤١٤، ٣/٢٦) والسيرافي (٥/١٠٨) وسيبويه في الباب الذي عقده لوجوه هذه العبارة حكى أن النحاة استكروها الجمع بين تبا وويح، فإذا قُدِّمت تبا منصوباً نصبوا ويحاً حملاً عليه لأن=

فلا ترفع (ويحاً) ويضمّر له الخبر مُستغنى عن إظهارها؛ لأنّ الأولى ليست خبراً.
قيسُ بنُ زهير (١):

١٩٢/ب ولا يُعِينِكَ عُرْقُوبٌ لِإِذَا لَمْ يُعْطِكَ النِّصْفَ الحَصِيمُ (٢)
أنشد أبو بكر:

غَدَوْتُ بِهَا طَيًّا يَدِي بِرِشَائِهَا (٣)

(طياً) (٤) مصدرٌ أي: ذات طيٍّ.

غيره: (طياً) فعلى مؤنث (طِيَان) (٥).

آخر: (طياً يدي برشائها) جعله تشية (طيٍّ)، وحمله على التقديم والتأخير؛ أي:
طياً رِشَائِهَا بيدي.

قال الحارثُ بنُ زهير (٦) في قتله حذيفةَ بنَ بدر -فا: أظنُّ هذا مما كتبتُ عن أبي بكر

- ويحاً لا يبتدئون به إلا ومعه خبره فلما لم يُذكر خبره نُصب، وليست (له) الأولى بمغنية عن الخبر ولا دالة
عليه لأنها تبين لا خبر، وذكر أبو علي بعض ذلك في: التعليقة (١/١٩٧، ٢/١١٧)

(١) أبو هند قيس بن زهير العبسي سيد عبس ويُعد من الدهاة والشجعان والشعراء (ت ١٠). انظر: معجم
الشعراء المخضرمين ٣٨٠

(٢) من الوافر، وهو لقيس بن زهير في: النقاظ (١/٧٦) والأغاني (١٧/٢٠٧) والتهذيب (١٤/٦٦) وبلا
نسبة في: المعاني الكبير ٨١٨، وشرح المروزقي ٥٧٩، عرقوب: حيلة، وانفرد الأصل برواية: للام، ولا يبعد
أنها تحريف، والمصادر: للأبي ومعناه: للتواء خصم عليك، وفي الأصل: النصف بكسر فسكون وهو خطأ.
والمعنى أنه لا تُعجزك الحيلة لتنتصف من خصمك إذا ظلمك.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ووفراء لم تُخرزُ بسيرٍ وكعبةٍ

وهو للفرزدق في: ديوانه (١/٩) والمعاني الكبير ٧٤، والتهذيب (٣/٤٣) والمحكم (٢/٢٠١) والمخصص
(١٠/٦) والعجز بلا نسبة في: الخصائص (٣/١٧٥) وحمله أبو علي في: الشعر ١٠٦ على المقلوب،
وحكى في: البغداديات ٤٤٨ روايته بالتنوين وعدمه فأجاز في الأول نصبه حالاً وفي الثاني أجاز كونها فعلى
أو مثنى والآخر على القلب، وذكر بعض ذلك في البيت في: الإغفال (٢/٥٣) ويريد بوفراء فرساً، ويقال
ذلك للملأى، والكعبة: صلبة الإهاب، تُخرز: تخاط، الرشاء: اللجام.

(٤) الأصل: طياً بلا تنوين هنا وفي البيت ولكنه في الإغفال رواه عن أبي بكر منوناً وتوجيهه يقتضي ذلك.

(٥) جائع لم يأكل، وهذا يقرب من أن يكون قول ابن قتيبة في المعاني لأنه فسره بضامر.

(٦) شاعر وفارس جاهلي شهد حرب داحس، معجم الشعراء الجاهليين ٩٤

من كُتِبَ أبي عُبَيْدة التي ذَكَرَ أَنَّهُ سَمِعَهَا مِنْ ثَعْلَبٍ عَنِ الْأَثَرِ عَنْ أَبِي عُبَيْدة (١) -:

تَرَكْتُ عَلَى الْهَبَاءِ غَيْرَ فَخْرٍ حَذِيفَةً حَوْلَهُ قِصْدُ الْعَوَالِي

وَلَوْلَا ظُلْمُهُ حَنْشَ بَنَ عَمْرٍو إِذَا لَاقَاهُمْ وَابِنَا بِلَالٍ (٢)

وَيُخْبِرُهُمْ مَكَانَ النُّونِ مِنِّي وَمَا أُعْطِيَتْهُ عَرَقَ الْخِلَالِ (٣)

(العَرَقُ): المَوْدَّةُ والمُكَافَاةُ، و(الْخِلَالُ): الحُلَّةُ (٤). يقول: لَمْ يُعْطُونِي السِّيفَ - الَّذِي هُوَ ذُو النُّونِ - عَنْ مَوْدَّةٍ، وَلَكِنْ قَتَلْتُ وَأَخَذْتُ.

و(حَنْشَ بَنَ عَمْرٍو) نَدَاءٌ (٥).

فا (٦): وَقَوْلُهُ: (وَيُخْبِرُهُمْ) - جَمَلَةٌ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ - الْمَقْتُولُ الْمَأْخُوذُ مِنْهُ السِّيفُ الَّذِي كَانَ مَعَهُ.

(١) النقااض (٧٥/١) والثالث في: المجاز (٣٤١/١) وأبو علي حكى الأبيات وشرحها وتعليقه عليها في: الشعر، ٤٥٠ موافقاً لكتابنا.

(٢) رواية جميع المصادر: سيخبر قومَه حنشُ بن عمرو... أو: سيخبر عنهم حنشُ، ولم أجد رواية أبي علي إلا في الشعر.

(٣) من الوافر، وهي للحارث بن زهير جاء بعضها أو كلها في: سيرة ابن هشام (٢٨٧/١) والفاظ ابن السكيت ٣٣٩، والمعاني الكبير ١٠٨٨، وفي الأغاني (٢٠٦/١٧) وأمثال الضبي ٩٦، والسمط ٥٨٣، والجمهرة ١٠٨، والتهذيب (٢٢٦/١٥، ٥٦١/١٢) والمختص (٢٤٤/١٢) وأنشدها أبو علي في: الشعر، والثالث في: الحجة (٣٥٥/٢) على أن خلال أحد مصدري خالته، وأجاز في غير البيت أن يكون جمع الحُلَّة التي هي مصدر فجُعِلت كالاسماء في جمعها على فعال. الهباءة حيث قُتل حذيفة، قِصْدُ: جمع قِصْدَةٍ وهي القطعة مما يُكسر، النون هو ذو النون سيف مالك بن زهير أخذه حَمَلٌ بعد قتله ثم ارتجعه الحارث بعد قتله حمل بن بدر.

وفي الأصل: مكان مرفوعاً، وهو سهو يدل عليه حمله (يخبر) على مضمر في الشعر وهنا، ونصه في الشعر على أنه سمعه بالنصب، فلم يكن ليثبت به بخلاف سماعه بلا بيان.

(٤) العبارة في النقااض: العرق: المكافاة، والخلال: الحلة والمودة. وانظر الأغاني.

(٥) ليس من كلام أبي عبيدة الذي ينتهي بشرح المفردات السابق.

(٦) وقال ذا أيضاً في الشعر، فهو يحمل البيت كالأبيات السابقة على الإضمار لدلالة ما تقدم عليه، وهذا إنما يصح على الرواية التي انفرد بها، أما على الرواية الأخرى فلا شاهد فيها، وتبعد رواية أبي علي لأن حنشاً المذكور يرد - فيما يروي أبو عبيدة - على الحارث ببيتين أولهما: سيخبرك الحديث به خبيرٌ، ويعني به نفسه فليس بمقتول.

قالت ابنة مالك بن بدر ترثي أباه:

١٩٣ / ١ إذا سَجَعْتُ بِالرُّقْمَتَيْنِ حَمَامَةً أَوْ الرَّسُّ تَبْكِي فَارِسَ الْكَتِفَانِ (١)

قال ابن حبيب: فَرَسُهُ، وكان يُسَمَّى الْكَتِفَانِ.

[ع: قال النضر بن شميل (٢): يقال: «لا يُدْرِكُ هذا بِأَشْرَبِ اسْعَه» (٣) أي: لا يُدْرِكُ بِعَجَلَةٍ، وهو من الشُّرْبِ والسَّعْيِ.

قال: وسمعتُ أبا الدُّقَيْشِ (٤) يقول:

لَيْلَةٌ لَا رِيحٌ وَلَا تُرَابٌ

إِلَّا غُرَابًا فِي اسْتِهِ تَوْرَابٌ (٥)

يريد التراب.

وقال: أنشدنا أبو الخطَّاب:

وَمَا أَيْبَلِي عَلَى هَيْكَلٍ بَنَاهُ وَصَلَّبَ فِيهِ وَصَارَا (٦)

(١) من الطويل، وهو لابنة مالك بن بدر في: النقائض (٧٣/١) وأمثال الضبي ٩٣، والأغاني (٢٠١/١٧) ومجمع الأمثال (٥١٦/٢) ومعجم البلدان (٤٤/٣، ٢٠٥/١) وحُرْفُ بدر إلى زيد في: المحكم (٤٨٠/٦) وعنه في اللسان والتاج (كتف). و(الكتفان) في الأصل والمصادر بفتح فكسر، ما عدا النقائض بضمين وأقرها الجاسر في: معجم أسماء الخيل ٢٤٦. الرقمتان: مما قيل فيهما أنهما روضتان بناحية الصَّمَان، والرس: واد أو موضع بنجد.

(٢) النضر بن شميل بن خرشة التميمي المازني النحوي اللغوي الأديب، من أصحاب الخليل. معجم الأدباء ٢٧٥٨، وسيطيل ابن جني نقل مرويَّاته فيما يأتي.

(٣) لم أجده في كتب الأمثال ولا غيرها.

(٤) أبو الدُّقَيْشِ القناني الغنوي، من قدماء أعراب البصرة الرواة، ومن أخذ عنه النضر. انظر: الأعراب الرواة ١٨٧ (٥) من الرجز، ولم أجده، والتوراب ذكر سيبويه (٢٦٠/٤) أنه فَوْعَال، وانظر: أدب الكاتب ٥٩٤، والأصول (١٩٨/٣)

(٦) من المتقارب، وهو للأعشى في: ديوانه ١٨١، وأضداد ابن الأنباري ٣٩، وتفسير الطبري (٥٩٧/٧) وشرح ما يقع فيه التصحيف ٣٨١، والنصف (٦٣) والمحتسب (٦٣/١) والخصائص (١٩٧/٣) وتبيان الطوسي (٣٩١/٦) والعين (١٥٠/٧) والتهذيب (٣٨٨/١٥) والمخصص (١٣٤/٥، ٧٨/٤، ١٣٤/١٣، ١٠١/١٣) وأنشده أبو علي في: الإغفال (١١٢/١) والبصريات ٢٦٧ فأجاز فيه أن يكون معرباً على أي بناء، أو أن يكون عربياً وزنه فَيْعُلِي فقط لا أفْعَلِي، ولكنه أجاز أفْعَل في: الحلبيات ٣٧٤، وأنشده ثانية فيها ٣٦٨ على =

فَفَتَحَ الْبَاءَ مِنْ (أَيْبَلِيٍّ)، و(صار) من الصورة.
 وقال: قال الخليل^(١): (الْحَرَص) و(الْخَصَر) سواءً بمنزلة (جَذَب) و(جَبَذ)، وقال
 النُّضْرُ: (الْحَرَص) يكون في لَثَق^(٢).
 وأنشد:

حِجَازِيَّةٌ لَمْ تَدْرِ مَا طَعْمُ فُرْقَرٍ وَلَمْ تَأْتِ يَوْمًا أَهْلَهَا بِتُبْشِيرِ^(٣)
 (الْفُرْقَر) عصفور، و(التُّبْشِير) صَعْوَةٌ^(٤).

وقال: قال ابنُ الزُّبَيْر: «لو سألوني ثُلَّةً^(٥) ما أعطيتُهُم» يعني: آجُرَةٌ.
 وأنشدنا:

عَلِمَصَمَصَامَةٌ أَمْ سَيْفِ امْسَلَامٍ^(٦)

- = أصالة ألفها. والرواية في هذه المصادر كلها بضم باء إيبلي ما عدا شرح التصحيف، والإيبلي هو الراهب، الهيكل حيث يقف في الكنيسة، صُلِبَ: اتخذ صليباً، صارَ: في البصريات: عمل صورة، وفي العين لغة في صور، وفي المخصص عن أبي علي: رواها ثعلب بالسين، أي: تسنن.
- (١) في: العين (٤/ ١٨٣، ١٨٤) الحَرَص الذي به جوعٌ وبرَدٌ، والْخَصَر: البرد الذي يجده في: أطرافه، ومثله مروى عن أبي عبيد في: التهذيب (٧/ ١٢٩) ولم أجد من حمّله على القلب.
- (٢) اللثق: الندى، وفي البصائر والذخائر (٢/ ٢٢): الحَرَص بردٌ مع ندى، والْخَصَر: بردٌ بلا ندى.
- (٣) من الطويل، وهو بلا نسبة في: التهذيب (١٥/ ١٧٦) عن النضر، والمحکم (١١/ ٢٠٦) والمخصص (٨/ ١٦٢) وتكملة الصغاني (فرر).
- (٤) عصفور صغير، وفي المخصص: التُّبْشِير هو الصُّقَّارِيَّة أو هُنِّيَّ أبيض البطن والرقبة.
- (٥) النون غير واضحة، وهي من أمثلة سيبويه (٤/ ٢٧٨) بفتح التاء، وضمُّها صحيح أيضاً، وذكرها أبو علي في: الشيرازيات ٣٧٩، والبغداديات ٤٠٩ على أصالة النون، ومعناها الحاجة. وانظر الأصول (٣/ ٢١٣) وسر الصناعة ١٦٩، وشرح الأبنية لابن الدهان ٥٥.
- (٦) عجز بيت من الوافر، وصدره:

صديقي لم أخنه ولم يخُنِّي

وفي رواية:

وهبتُ لخالد سيفي ثواباً على أم صمصامة ...

وهو لعمر بن معد يكرب في: شعره ١٦٠، وتخريجه ٢٤٢، وفصل جامع الديوان في اختلاف الروايات بما لا مزيد عليه، وأثبت رسم الأصل وتجدد في بعض المصادر (ام) منفصلة عما قبلها وبعدها، ونقل ابن الكلبي في جمهرته الإنشاد بام عن أشياخ بني زبيد، وضمُّ الروي إقواء لأن القصيدة مكسورة الميم، ولكنه كذا جاء في غير مصدر. والصمصامة سيفٌ عمرو.

وقال: يريد على الصمصامة السيف السلام، فجعل (أم) مكان / ١٩٣ ب الألف واللام.

وأنشد:

تَلَقَّمُ فِي الْفَائُورِ بِالظُّهَائِرِ

لَقَمًا يُقِيمُ غَضْنَ الْحَنَاجِرِ (١)

الفائور: المعروف الخوان، وأراد به هاهنا القصعة.

وقال: أنشدنا القاسم بن معن (٢):

عَلَيْهِنَّ فِتْيَانٌ رُمُوا بِفَتِيئَةٍ

وقال: يقال: (افتأت عليها) (٣) أي: افترى عليها.

قال: وسمعت القاسم بن معن يقول:

عَلَى الْأَرْحَامِ يَمْدُدُنَ الثُّدَيْنَا (٤)

قال: وسمعه يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٥).

(١) من الرجز، وهما بلا نسبة في: الفائق (٤٣٠/٢) والأول مع بيتين في: العين (٢٢١/٨) والتهذيب (٩/١٠٠، ٧٧/١٥) والغضن: بتسكين الثاني وفتح تثنى الجلد، وفي العين حمل الفائور على أصله وجعل (في) بمعنى على.

(٢) أبو عبد الله القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الصحابي، من علماء الكوفة بالعربية والفقه والشعر، (ت ١٧٥). معجم الأدباء ٢٢٣٠

(٣) الأصل: افتأت غير مهموز، ولكن في: التهذيب (٣٣١/١٤): قال ابن شميل في كتاب المنطق: افتأت فلان علينا يفتتت: استبد علينا برأيه. فهو يجعله مهموزاً ولكن على معنى آخر، وقبله حكى الأزهرى عن أبي زيد الهمز أيضاً في المعنى المذكور هنا، لذلك اخترت الهمز هنا.

(٤) شطر بيت من الوافر، ولم أجد شيئاً بهذه الرواية، ووجدته برواية:

وَأَصْبَحَتِ النِّسَاءُ مَسْلَبَاتٍ لَهْنُ الْوَيْلِ يَمْدُدُنَ الثُّدَيْنَا

وهو بلا نسبة في: الجمهرة ١٣٣٥، والمخصص (٢/٢٢، ١٤/١١٦) والمحكم (١٠/١٠١) وحملوا الثدينا على أنه كالغلط أو أبدل النون من الياء للقافية، ومدّ الثدي أو إخراج تفعلة النساء إذا أردن تحريض الرجال على حمايتهن، انظر اللسان (فسد).

(٥) سورة الفاتحة: (٢) وقرأ بنصب الدال وكسر اللام هارون العتكي وسفيان بن عيينة والحسن وغيرهم ولم يذكر القاسم فيهم، وجعل سيبويه نصب الدال لعامة بني تميم وكثير من العرب، وذكر الطوسي أنها لغة في =

قال: وسمعتُ أعرابياً يقول: «ما بقيَ في الحَوْضِ إِلَّا جُحْفَةٌ» (١) أي: شيءٌ قليل.
 قال: وسمعتُ الكسائيَ يقول: قال بعضُ العرب: «عليك بذاتِي السَّنَامِينَ».
 وقال: قال الخليل: الأمرُ علي وجهين (٢): أحدهما عَزْمَةٌ، والآخرُ حُكْمٌ؛ قوله: ﴿كُونُوا رَبَّانِيِّينَ﴾ (٣) هذا حُكْمٌ، ولو كان عَزْمَةً لكانوا كلُّهم ربَّانِيَّينَ، والحُكْمُ أن يكون ولا يكون. وقوله: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ (٤) هذا عَزْمَةٌ؛ ولذلك صاروا كلُّهم قِرَدَةً.
 وقال: سمعتُ أعرابياً يذكُر جَلالَ اللهِ سبحانه، فقال: «عَلَا فَنَاتَ الأبصارَ، ودَنَا فَشَهِدَ الأسرارَ».

وقال: سمعتُ أبا الخطاب يقول: يُقال: «إذا / ١١٩٤ مَرِضَ الشيخُ يوماً لا يَرِجُ شَهِراً» (٥).

وقال: قال الخليل لأعرابي فصيح: رَجُلٌ رَبْعَةٌ، وقَوْمٌ ماذا؟ (٦) فقال: هذه بدعةٌ، ولا عِلْمَ لي بها.

قال: وقال الخليل: سَمِعْتُ هُذَكِيًّا (٧) يقول: (صَلَّوْتُ)، يريدون: صَلَّيْتُ (٨).

= قريش وغيرهم، ويوجهون النصب بتقدير فعل (أحمدُ)، وفسر أبو علي في: التعليقة (١٩٦/١) اختيار الرفع في مثله. وقرا (رب) بالنصب زيد بن علي وأبو زيد والكسائي وغيرهم. انظر الكتاب (٣٢٩/١)، ٦٣/٢ وتبيان الطوسي (٣١/١) وأفدتهما من معجم الخطيب (٧-٥/١)
 (١) في: العين (٨٥/٣) وعنه في: التهذيب (١٦٠/٤) واللسان والتاج (جحف) بلفظ: اجتحننا ماءَ البحر إلا جُحْفَةً واحدة.

(٢) في: الصاحب ٢٩٨ باب الأمر جاء فيه معان مختلفة للأمر ومنه الأمر بمعنى التكوين وهو ما سماه الخليل هنا عَزْمَةً.

(٣) سورة آل عمران: (٧٩)

(٤) سورة البقرة: (٦٥) والأعراف: (١٦٦)

(٥) في: التهذيب (٣٦٩/١) وعنه في: تكملة الصغاني واللسان والقاموس والتاج (رجع) وفيها (يومين) = (يوماً) وبعده: أي لا يَثُوبُ إليه جسمُه وقوته شهراً.

(٦) الربعة ما كان بين الطول والقصر، وجمعه رِبَعَاتٌ، وعن ابن الأعرابي أنهم قالوا أيضاً: رِبَعَاتٌ. انظر: الكتاب (٦٢٧/٣) والمقتضب (١٨٨/٢) ومجالس ثعلب ٥٢٧، والخصائص (١٩٣/٣)

(٧) أعلى (هذلياً): كصح.

(٨) كذا بالتشديد في الكلمتين، وفي محيط الصاحب واللسان (صلا) أن هُذَيْلاً تقول: صَلَّوْتُ الظُّهْرَ، أي ضربتُ صَلاةً أو أصبتهُ والصلا وَسَطُ الظُّهْرِ، وانظر سر الصناعة ٥٨١، والمحتسب (٨٤/٢)

- وقال: سمعتُ أعرابياً يقول^(١): (جَعَلَكُمُ اللهُ في رِقَاقَةٍ مُحَمَّدٍ).
- قال: وقال الخليلُ في قولهم^(٢): (لَنْ أَفْعَلَ ذَاكَ): هذه كَلِمَةٌ عُدْمُليَّةٌ يُراد بها: لا أَنْ أَفْعَلَ ذَاكَ. و(العُدْمُليُّ)^(٣): القديم.
- وقال: يُقال للْبَعِيرِ وَالْفَرَسِ وَالرَّجُلِ الْبَعِيدِ الْخَطُورُ: (إِنَّهُ لَخُطْرُوفٌ)^(٤).
- وقال: يقال: (لا أَمْرُ بِهِ إِلَّا أُمَيْرِيَّةٌ وَاحِدَةٌ)^(٥)؛ تَصْغِيرُ الْمَرْءِ.
- وقال: قال الكسائيُّ: (لا آتِيكَ حَتَّى يَنْتَصِفَ النَّهَارُ أَوْ صَلَاةُ الْعَصْرِ)، بالنصب، ويقال: (أَوْ صَلَاةُ الْعَصْرِ) بالكسر.
- وقال: قال الكسائيُّ: قال أبو حِزَامٍ^(٦): (رَثَوْتُ فَلَانًا)^(٧)؛ أي: رَثَيْتُهُ.
- وقال الكسائيُّ^(٨): (الرَّجُلُ الْفَرَجُ): الذي لا يَغْطِي فَرْجَهُ، و(رَجُلٌ فُرْجٌ) و(امْرَأَةٌ فُرْجَةٌ)^(٩): وهما اللذان لا يَكْتُمَان شَيْئاً.
- وقال النُّضْرُ: سمعتُ بعضَ العرب يقول: (ما لَبِثْتُ عَنْدهم إِلَّا كَمُذْ كَمْ انصرفتُ مِنْ الصَّلَاةِ)^(١٠)؛ يُريدون: إِلَّا قَدَرَ ذَاكَ.

(١) حكى الصغاني في التكملة (رفق) هذا عن الفراء أنه سمعه من رجل بعرفات، وفيه الرفاقة بالضم وفي القاموس هم جماعة تُرافقهم، وبالفتح مصدر الرفيق.

(٢) (لَنْ) أصلها (لا أَنْ) قول الخليل سلف تخريجه والتعليق عليه في (٤٤-١)

(٣) العين (٣٤٣/٢)

(٤) العين (٣٣٣/٤) واللسان والتاج (خطرف)، والأصل بكسر الحاء وتصحيحه من المصادر.

(٥) القياس تصغير المرة على مُرَّة، ومن المسموع: قُدَيْدِيمة تصغير قُدَام وهو نادر، وانظر توجيه أبي علي في: الحجة (١٨٨/٥)

(٦) غالب بن الحارث أبو حزام العُكْلِي من الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة، أدركه الكسائي واستشهد به، انظر شروح سقط الزند ١٤٢٥، والأعراب الرواة ٢١٣

(٧) إصلاح المنطق ١٤٠، ورُوي عن ابن الأعرابي في: التهذيب (١٢٣/١٥)

(٨) قوله في: التهذيب (٤٥/١١) ولكن الفرج الأولى فيه بكسر ففتح، وهو مخالف للأصل والمعاجم كمنتخب كراع ١٩٦، والصحاح (فرج) والمحكم (٢٧٧/٧)

(٩) الأصل: بفتح فضم، وصوابه من التهذيب وسائر المعاجم وفي بعضها مضبوطاً باللفظ.

(١٠) روى الفراء في: معانيه (٤٦٦/١) أَنْ بعض العرب قال: كَمُذْ أَخَذْتُ في حديثك. وانظر شرح الكافية للرضي (٢١٩/٣)

وقال: يقال: (إِنَّه لَذُو خَطِيبَاءَ) (١)؛ أي: مَنْطِقٌ وكلام.
 ١٩٤/ب قال: وقال بعضهم: (هذه مِثْنٌ مِنْ دَرَاهِمَ)، فلم يَصْرِفَ، وقال بعضهم:
 (هذه مِثْنٌ مِنْ دَرَاهِمَ)، فَصَرَفَ (٢).
 وقال بعضُ العرب في كلام: (النُّجَاءُ كُمْ) (٣)؛ أي: أنجُوا.
 وقال بعض العرب: (إِبِلٌ طِلَاحِيَّةٌ) (٤)؛ أي: تَأْكُلُ الطَّلَحَ. وقال يونس: يقال أيضاً:
 (طِلَاحِيَّةٌ).

ويقال: (إِبِلٌ تَرْبِيَّةٌ)؛ أي تَأْكُلُ التُّرْبَةَ (٥)، وهي بَقْلَةٌ كثيرةُ التُّرابِ تَعَاقُهَا الإِبِلُ.
 ويقال: (قَتِيلٌ عَمِيْمِي وَعَمِيْمِيَّةٌ وَعَمِيْمِيَّةٌ) (٦)، إذا لم يُدْرَ مَنْ قَتَلَهُ.
 ويقال: (لِفُلَانٍ شَرُّهَا وَيَرُّهَا) (٧)، (يَرُّهَا) إِتْبَاعٌ، ويقال: (هو في الْيَارِ وَالْحَارِ) إِتْبَاعٌ أيضاً (٨).
 ويقال: (قَتِيلٌ رَمِيًّا وَرَمِيَّةٌ) (٩)، إذا أَتَتْهُ رَمِيَّةٌ وَلَا يُدْرَى مَنْ رَمَاهُ.

(١) لم أجد إلا خَطِيبِي مقصورة وهي خِطْبَةُ النساءِ، وفي حروف الممدود لابن السكيت ٤٨ أنها من الخطيب،
 وحكى الفراء في: المقصور والممدود ١٥ عن الكسائي إجازة مدّه قياساً، وسائرهم على المنع.
 (٢) انظر توجيهه في: الأصول (٣/٣٢٨-٣٣٠) وشرح الكافية للرضي (٣/٣٠٢) والعين (٨/٤٢٣)
 والصحاح (مأى).

(٣) المقتضب (٣/٢٧٩) وجاء بالافراد في: الكتاب (١/٢٤٤) والبغداديات ١١٠، والتعليقة (١/١٦٠)
 والشيرازيات ١٦١، وسر الصناعة ٣٠٩

(٤) في: الكتاب (٣/٣٣٦) والأصول (٣/٨١) بالضم، وحكى الكسر والضم عن الفراء في: إصلاح
 المنطق ١٠٦، والطلح شجر عظيم له شوك.

(٥) في اللسان (ترب): نباتٌ سهلي مفروض الورق، وقال أبو حنيفة: خضرَاءُ تَسْلَحُ عنها الإِبِلُ.
 (٦) الْعَمِيْمِيَّةُ في الأصل لم تشدد الياء وهو سهو، والكلمة مصدر وهي كما شرحها، والعَمِيْمِيَّةُ الفتنة والجهالة، ولم
 أجد الْعَمِيْمِيَّةَ إلا في: المخصص (١٦/٤) الذي أفدته من محقق مقصور القالي ٢٠٣
 (٧) التاج (يرر): ويقال: هذا الشرُّ واليرُّ، كأنه إِتْبَاعٌ.

(٨) المشهور: حارٌّ يارٌّ، وورد في: حديث، وأما مقلوبه فلم أجده، بل منع بعضهم تقدُّم (اليار). انظر سنن ابن
 ماجه ١١٤٦، والترمذي (٤/٣٥٦) وغريب ابن سلام (٢/١٤١) وإِتْبَاعُ أَبِي الطَّيِّبِ ١١١، وابن فارس ٤٠،
 والعين (٨/٣٠٥) والمخصص (١٤/٣٣)

(٩) لم أجد إلا رَمِيًّا بتشديد الميم والياء وشرحه سيبويه بالترامي وكثرة الرَّمْيِ، ولا يبعد أن الشدة سقطت سهواً
 في الأصل. انظر: الكتاب (٤/٤١) وغريب ابن سلام (٤/٢١٨) والقنبي (١/٣٨٣) والمخصص
 (٤/١٦) والمعجم (رمي)

قال: وقال رجلٌ من بني سعد: (إِنَّ أَمْرَنَا لَمَرْبَاتٌ)؛ أي: بطيء، وهو من الرِّبْتِ، ويقال: رَبَّته عن كذا وكذا^(١).

قال: وقال آخر: (اشتريتُ ملاءةً طَوِيلَةً)؛ أي: طويلة.

ويقال: (إِنَّ فلاناً لَلَّيْنُ الحَاشِيَةِ لِأَهْلِهِ)؛ أي: لَيْنُ الجانبِ لَهم.

قال: وقال آخر: (لو وجدتُ دَابَّةً تُوافِقُنِي رُخْصَتُهُ لاشتريته)^(٢).

وقال: (صاعُكُم هذا يَأْخُذُ ثلاثةَ اليَمَامِي) ^(٣)؛ أي: ثلاثة به.

وقال كلابي: (جُلَّةٌ مِنْ تَمْرٍ، وثلاثُ جَلالٍ)^(٤).

قال: ويقال: (رجُلٌ ضاويٌّ بَيْنَ الضُّوَا)^(٥).

قال: / ١١٩٥ وقال بعضهم: (تَكَبَّيْتُ على النارِ فَدَخَلَ بُخارُها في خِياشِيمِي)؛ أي: تَكَبَّيْتُ عليها^(٦).

وقال: (تعالَ حتى نُفَاتِي في حَوارِ هذا البيتِ)؛ أي: في تفسيره إلى ما يَحُور^(٧).

قال: ويقال: (رجُلٌ سَمِعٌ)^(٨)؛ أي: سَمِيع.

(١) أي حَبَسَهُ عنه بَعِلَلٍ أو بَطْأه، ولم أجد المرباث.

(٢) رَخْصٌ ضد غلا مصدره الرُّخْص، وأما الرُّخْصَةُ فلم أجد من ذكر فيها هذا المعنى، والدابة يقع على المذكر، انظر القاموس.

(٣) اليمامي نسبة إلى اليمامة ولعله مما يكال به.

(٤) الجُلَّة وعاء من خوص والمذكور في جمعها جلال وجُلُل.

(٥) الضَّوَى الهُزال، ونص على رسمها بالياء الفراء في: المقصور ٧٩، وابن السكيت في: حروف المدود ١١٨، ١٢٣، وابن ولاد ٦٦، وابن درستويه في: شرح ما يُكتب بالياء ١٦٤، غير أن القالي في المقصور وافقهم في: ٦١، ثم ذكر في ٢٨٦ أنه يُمد ويُقصر ورَسَمَهُ ككتابنا.

(٦) إبدال الثاني ياء في المضعف سلف التعليق عليه في تَقْضِيَتْ في (٧٨-ب) وعدّه ابن جني في: الخصائص (٥٦/٢) إعلالاً غير واجب، وذكرت تَكَبَّى في المعاجم (كبي).

(٧) أي يرجع، وفي القاموس: الحوار بالفتح ويُكسر هو الجواب ومراجعة النطق. وفاتى فاعلٌ من أفتى في الأمر أي أبانه.

(٨) مُثِّلَ لها في المعاجم بأذن سمعة فجاءت الكلمة فيها بتاء التانيث.

وقال بعضهم لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ: أَتَيْتَ الْحَرَّةَ؟^(١) قال: (بِهَا رُبَيْتُ)؛ فحَقَّقَهَا^(٢).
 وقال السُّلَمِيُّ: (هُمُ الشُّرْبُ)؛ يريد الشُّرْبَ^(٣).
 وقال^(٤): (قَوْمٌ سُرَاةٌ)؛ أي: سَرَاةٌ.
 وقال: (أَنَا مِنْهُمْ غَدَاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ)؛ أي: أَنَا آتِيهِمْ غَدَاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ.
 وقال: (آتَيْكَ ذَا صَبْحَةٍ)؛ أي: غُدُوَّةٌ^(٥).
 وقال: (قَدْ آزَرَ فَلَاناً بَنُوهُ، وَأَوْزَرُوهُ)؛ أي: شَبَّوْا فشدُّوا ظَهْرَهُ^(٦).
 ويقال: (هَذَا قَحَاحُ الْأَمْرِ، وَصَحَاحُهُ)^(٧)؛ أي: صِحَّتُهُ وَأَصْلُهُ. ويقال: (أَقْتَلَنِي صَحَاحِي)؛ أي: أَوْرَدَنِي تَصْحِيحِي الْقَتْلَ.
 وقال البَاهِلِيُّ^(٨): (لَعَنَّا نَفْعُلُ ذَاكَ).
 وقال: (هَذِهِ فُتْيَا جَائِزَةٌ)^(٩).

(١) الحَرَّةُ أرض ذات حجارة نخرة سود، وحِرَارُ العرب كثيرة وأعظمها حرة بني سليم طولها ثمانية أيام وتُسود كل شيء نزلها. انظر تعليقات الهجري ١٣٨٦، ومعجم البكري ١٣٢٥، وثمار القلوب ٢٢٦.
 (٢) المذكور في: التهذيب (٢٧٥/١٥) واللسان والقاموس: رُبَيْتُ، ولكن المعنى وقوله خَفَّفَ يوجبان بناء المجهول.

(٣) هم القوم يشربون.

(٤) حكاه ابن جني عن النضر في: الخصائص (٤٨٧/٢) والخطريات ٩٨.

(٥) في: المحكم (١٢١/٣) كالأصل بفتحتين وشرحه: أي حين أصبح وحين شرب الصُّبُوح، ولكنه بضم فسكون في تكملة الصغاني واللسان والتاج، وذكر القاموس الضم والفتح مع سكون الباء.

(٦) في: التهذيب (٢٤٧/١٣) وتكملة الصغاني واللسان (وزر): أوزرتُ الرجلَ جعلتُ له وَزَرًا يَأْوِي إِلَيْهِ، وَأَزَرْتُ مِنَ الْمَوَازِرَةِ.

(٧) ذكر المحكم (٣٣٥/٢) الفتح في قحاح بمعنى أصله وخالصه، وأما الصحاح فهو مذكور في المعاجم.

(٨) أي الأصمعي وقوله في إبدال ابن السكيت (شرف) ص ١١١، وذكر ابن جني لعن في: سر الصناعة ٤٤٣، وانظر المصادر في لغات لعل في تخريجنا بيتي حاتم والفرزدق في (١٨٣-١) وهي لغة نسبها ابن الأعرابي لبني تميم، انظر المعجم الكامل في: اللهجات ٤٠٩.

(٩) فتيا من أمثلة سيبويه على المصادر المؤنثة فهي ممنوعة من الصرف، ولا أدري هل الحكاية هنا على روايتها مصروفة فسقط التنوين من الأصل أو حُرِّفَ؟ وذكرها أبو علي في: المقاييس ٨٦، والشيرازيات ٥٣٥، ٥٣٧، مفسراً عدم انقلاب لامها عن الواو، وذكر ابن جني بعضه في: السر ٥٩٢، وجاء في: التهذيب (٣٢٩/١٤) أنها اسم من أفتى.

ويقال: (ليس هذا من ضَرْبِ فلانٍ، ولا أرضِهِ)؛ أي: ليس مثله.
 وقال بعضهم: (حَضِرَهُ يحضُرُهُ) ومثله: (فَضِلَ يفضُلُ) (١).
 و(فَتَلْتُ في ذِرْوَةِ فلانٍ بهذا الأمرِ فَعَصَانِي) (٢)، وقال بعضهم: (نَقَلْتُ في ذِرْوَتِهِ فَعَصَانِي).
 ويُقال: (عِنْدَهُ أَثَرِيَّةٌ)؛ جماعةٌ تُراث.
 وقال بعضُ العرب: (أتيتُ رجُلًا من قومي فلم يُرْجِعْ / ٩٥ ب سَفَرِي، ولم يُزَوِّرْ رِحْلَتِي، ولم يَصِلْ رَحِمِي)؛ (لم يُرْجِعْ سَفَرِي): لم يُعْطِنِي قَدْرَ ما أنفقتُ في سَفَرِي،
 و(لم يُزَوِّرْ رِحْلَتِي): لم يُكْرِمْ زيارتي (٣).
 وقال: (مررتُ على ماحوزٍ للمسلمين)، و(الماحوز): الرُّصْدُ في الثَّغُور (٤).
 وقال رجلٌ من مالِكِ بنِ سَعْدٍ: (إنما المَالُ مُتْعَةٌ)، فَكَسَرَ يُريدُ: مُتْعَةٌ (٥).
 وأنشدنا:

لَعَمْرِي لَقَدْ أَنْعَمْتَ نُعْمَى كَثِيرَةً عَلَى الْمَرْءِ لَوْ لَاقَيْتَ فِي الْمَرْءِ شَاكِرًا
 يَريدُ: لَوْ لَاقَيْتَ عِنْدَهُ شُكْرًا (٦).

- (١) لم يذكر سيبويه إلا فَضِيلَ ونُعِمَ في: غير المعتل، وذكر فضيل أبو علي، ونقل الزبيدي أن حَضِرَ يحضُرُ حُكِي عن الخليل والأخفش والفراء، وحُمِلَت على تداخل لغتين. انظر الكتاب (٤ / ٤٠، ٣٤٣) وإصلاح المنطق ٢١٢، والأصول (٣ / ٨٧، ٢٢٦، ٣٤٤) والتعليقة (٤ / ١٢٨، ٥ / ٢٥) والحلبيات ١٢٤، وليس ٣٧، والاقتضاب (٢ / ٢٥٢) والمخصص (١٤ / ١٢٦) والتاج (حضر).
 (٢) المشهور أن يقال: قتل في الذروة والغارب حتى أجابه، وذلك في مخادعة الرجل فيطبع بعد الإباء، والذروة أعلى السنام، وأصله أن الرجل إذا أراد أن يؤنس البعير الصعب جعل يُمرِّدُه عليه ويفتل وبره حتى يستأنس فيضع فيه الزمام. انظر غريب القتيبي (١ / ٣٨٢) والغريبين ١٣٥٦، والمعاجم في غرب وذرو.
 (٣) جاء في المعاجم أن معنى زَوَّرَ: أكرم الزائر.
 (٤) الرصد هم الراصدون للطريق أو العدو، وحكى الأزهرى في: التهذيب (٥ / ١٧٧) أن أهل الشام يُسمُّون المكان الذي بينهم وبين العدو والذي فيه أساميتهم ومكاتبتهم الماحوز، واحتمل أنه غير عربي، وحكى كلامه الجواليقي في: المعرب ١٥٣، والصغاني في: التكملة واللسان (حوز) وذكر الإدريسي في: نزهة المشتاق (١ / ٣٥٨) حصن الماحوز الأول والماحوز الثاني بين عسقلان وبافا.
 (٥) في القاموس: المتعة بالضم والكسر اسمٌ للتمتع.
 (٦) ذكر المبرد أن المصدر جاء على وزن فاعل في حروف يسيرة مسموعة، وحكى عن النحاة جواز حمل الفاعل على المصدر توجيهًا، وأخذ أبو علي بذلك في بعض كتبه وابن جني في: المحتسب (١ / ١٥٧) وانظر معاني الفراء (١ / ٣٥٩) والمقتضب (٣ / ٢٦٩) والكامل ١٥٦، وتعليقنا على بيتي الفرزدق في (١٢٣-ب).

وقال بعضُ العرب: (أنت تنطقُ الشعرَ) (١).

وأنشدنا:

وَحَمَلَهُ الضُّيْعَ وَإِعْتَاقَ الرَّقَبِ (٢)

(الضيّع) يريد الضيعة.

وقال: (ما في الحيِّ فقيرٌ إلا ائناه) (٣)؛ يريد: ما في الحيِّ فقيرٌ إلا ودرهما له قائمان؛ يعني رجلاً يُعطي الفقراء درهماين درهمين.

وقال: (فعلتُ ذاكَ زَمَنَ الفِطْحِ إِذَ السَّلامُ رِطَابٌ) (٤)؛ يريد: الحجارة.

وقال: (نَكَدًا لَهُ وَجَحِيدَتَيْنِ) (٥)، وذاك من قولهم: (إنه لجحدُ الخير)؛ أي: قليله.

وقال: (القُسْبُرةُ): الذي لا يعرفُ الأدبَ من الناس (٦).

وأنشدنا الفرزدق (٧):

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَرَّتْ كُلِّيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ (٨)

(١) للراعي بيت من الطويل:

أَبَا مَالِكٍ لَا تَنْطِقِ الشَّعْرَ بَعْدَهَا وَأَعْطِ الْقِيَادَ الْقَائِدِينَ عَلَى كَسْرِ

ضُبُّطِ طاء (تنطق) بالضم في: ديوانه نشرة راينهرت ١١٦، وبالكسر في: نشرة مطلوب ١٧٧، ومنتهى الطلب (١٣٦/٦) ولا أدري أُنِيَ جاء الأول بالضم، ولم أجد ذلك في معجم.

(٢) من الرجز، ولم أجده.

(٣) لم أجد (ائناه) إلا عند الفراء استعمالها في: معانيه (٢٤٧/٣) وكلامه في: التهذيب (١٨٨/٣).

(٤) عدّها أبو عبيدة من أقوال العرب، ورُويت عن رؤية في شرحه زمن الفطحل، وانظر الحيوان (٢٠٢، ١٩٦/٤).

والكامل ٧٣٣، والأصول (١٨٣/٣) وأمالِي القالي (٢٣٤/١) وثمار القلوب ٩١٣، ورسالة الصاهل ٦٥٩.

(٥) لم أجد في المعاجم وإصلاح المنطق ٥٠ إلا: نَكَدًا لَهُ وَجَحْدًا، وهو دعاء عليه.

(٦) لم يرد هذا المعنى للكلمة في تكملة الصغاني واللسان والقاموس ولم أجد من ذكرها مشددة الراء.

(٧) كذا بالرفع وفتح دال أنشد، ولعلّه: للفرزدق.

(٨) من الطويل، وهو للفرزدق في: ديوانه (٤٢٠/١) والنقائض (١١٤/٢) والبحر المحيط (١٥٦/٢).

وتخليص الشواهد ٥٠٤، والخزانة (١١٥/٩) وشرح أبيات المغني (٧/١) والرواية المشهورة: أشارت

كليب، بالجر وذكر أبو عبيدة في النقائض روايتنا وفسّر أشرتُ بأظهرت، وحكاها البغدادي عن التذكرة ونقل

بعض كلام أبي علي. كليب: أبو قبيلة جرير، ولم أجد قائلًا إنَّ أشرٌ بمعنى أشار ولكنه يأتي بمعنى شَهَرَه

وعابه وهو قريب منه.

يريد: أشارت إليها بأنها شرُّ الناس، يقال: (لا تُشِرْ فلاناً، / ١١٩٦ ولا تَشْنَعْه)؛ لا تُشِرْه: لا تُشِرْ إليه بشر، وتَشْنَعْه: شَنْعَتْه ذَكَرْتُهُ بالأمر القبيح.
وقال بعضُ العرب: (أَوْجِ عَنَّا سَفِيهَكَ)؛ أي: كُفِّه عَنَّا (١).
وقال: (أَقِمْ وَجْهَكَ لِقَا الْقِبْلَةِ)؛ أي: تَلَقَّاهَا (٢).
وقال: (فِنَاءَكَ يَا فُلان)؛ أي: اذْهَبْ أَمَامَكَ. و(كان فُلانٌ فِنَاءَكَ)؛ أي: قُدَّ أَمَكَ (٣).
وأنشدنا عن بعضهم:

يُحاذِرُ وَقَعَ السُّوطِ خَوْصَاءَ ضَمِّهَا كَلالٌ فَجَالَتْ فِي حِجَا حَاجِبِ ضَمْرِ (٤)
قال: يريد [بالحِجَا الحِجَا] (٥) فالقَى الجِيمَ (٦).
وقال: (لِبَنِي فُلان لُغَةٌ عَلَيْنَا)؛ أي: لَهُمْ لُغَةٌ سِوَى لُغَتِنَا.
وقال: (أَيِّهَاتَ، وَأَيِّهَاتَكَ يَا فُلان، وَأَيِّهَاتَكُمْ أَنْ تَفْعَلُوا) (٧).
وقال: (هذه العَبْدِيُّ، والعَبِيدِيُّ) (٨) مقصورةً أيضاً.

(١) في: التهذيب (٢٣٦/١١): أوجاه رَدُّه عن حاجته أو زجره عنها.
(٢) أجمعوا على ضم أول لَقَى المقصورة، ولم أجد الكسر. انظر مقصور الفراء ٣٣، وابن ولاد ٩٦د، والقالي ٢١٩ والمعاجم (لقي)
(٣) هذا يقرب من مذهب الكوفيين في التوسع في: الظروف. انظر مذهبهم في: مختصر ابن سعدان ٥٤، والأصول (٢٠٤/١)
(٤) من الطويل، وهو نُصِيب في: الجيم (٢٠٤/٢) ولم أجده في: ديوانه، وهو بلا نسبة في: الخصائص (٤٤٠/٢) والمحكم (٣٣٨/٢) واللسان والتاج (حجج). ورواية الجيم:
يدير حذار السوط خوصاءً غَضُّهَا
وهي تُقوي ضبط (خوصاء) بالفتح في الأصل، في حين أنها ضُبِطت في سائر المصادر بالضم. الخوصاء: غائرة العين، الكلال: الإعياء، الحجاج بالفتح ويُكسر: عَظُمَ يَنْبِتُ عليه الحاجب، ضَمْر: ضَيِّق، وقال في الجيم: الناقة عظيمة الضمر: ضخمة، وهو كما ترى.
(٥) الأصل: يريد بالحجاج، وهو سهو أظنه نقل نظر.
(٦) وكذا قول ابن جني في الخصائص، وخالفه ابن سيده بأنه يريد بالحجا الناحية.
(٧) أيهات مما حكاه ابن جني من لغات في هيهات، ومرّ في (١٩٤-ب) الجمع مع اسم الفعل. انظر الخصائص (٤٤/٣)

(٨) لم أجد إلا العَبْدِيُّ في: جمع العبد.

وقال في النسب إلى الأرض السهلة: (سُهْلِيٌّ) (١)، وفي الأرطى: (أُرَاطِيٌّ) (٢)، وفي النبط: نُبَاطِيٌّ (٣)؛ قال امرؤ القيس:

إذا ساقه العودُ النُّبَاطِيُّ جَرَجَرًا (٤)

وقال: (العَبِيدُ: العَبِيدِيُّ) بالقصر والمد (٥).

ومن الأمثال: (كان حماراً ذكراً فاستأتن) (٦)، ومنها:

عَنْزُ نَزَتْ فِي حَبَلٍ فَاسْتَيْسَتْ (٧)

(رَجُلًا مُسْتَعِيرٍ أَسْرَعَ مِنْ رَجُلِي مُؤَدٍّ) (٨)، (لَمْ تُفَاتِي فَهَاتِي) (٩)؛ (لَمْ تُفَاتِي): مِنَ الْفُوتِ.

قال: وسمعت الأصمعي يقول: (إذا كنت كذوباً ١٩٦ ب فكُنْ حفيظاً) (١٠)، (ضَبَطْتُ بعدما ضَرَطْتُ) (١١).

(١) لم أجد إلا سُهْلِيٍّ بضم فسكون. انظر: الكتاب (٣٣٦/٣) والاصول (٨١/٣)

(٢) لم يذكروا في نسبه إلا الأرطوي والأرطاوي، وانظر التكملة ٥٤. وفي الاصل: فُتحت راء أرطى وهو تصحيف، والأرطى شجرٌ يأكل الإبل ثمره.

(٣) أحد أوجه ذكرها في النسب إلى النبط. انظر الصحاح وتخريج الشاهد التالي.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

على لاحبٍ لا يُهتدى بمناره

وهو لامرؤ القيس قرغت من التعليق عليه في (١-٥٤)

(٥) انظر الوجهين في: الغريبين ١٢١٨، ونهاية ابن الأثير (١٦٩/٣) والمحكم (١٩/٢)

(٦) استأتن صار أتاناً وهي الحمارة، ويُضرب للرجل يَهون بعد العز، وهو في: أمثال الأصمعي ١٩٨، وأمثال أبي

عبيد ١١٨، وجمهرة الأمثال (٣٤٨/١) وفرحة الأديب ٥٣، وأمالي القالي (٥١/٢) والمستقصى

(٢١٣/٢) ومجمع الأمثال (٣/٣)

(٧) من تام الرجز، وعجزه بلا نسبة في هامش أمثال أبي عبيد ١٢٠، والمستقصى (١٧٠/٢):

في دارنا حيث انشظى ضرس الضبع

أو هو نثر في: التهذيب (١٠٠/٢) والتاج (سعل) وبعده: ثم من بعد استئناسها استعزت، ومثلنا يُضرب

للرجل يعز بعد الذل، وانظر قريباً منه في: أبي عبيد وجمهرة الأمثال (٣٩/٢) والمجمع (٣/٣)

(٨) يُضرب لمن يُسرّع في الاستعارة ويبطئ بالرد. انظر: جمهرة الأمثال (٤٩٦/١) والمجمع (٤٩/٢)

والمستقصى (١٠٠/٢)

(٩) ومعناه: لم يفتنك ما تطلبين فهاتي ما عندك، وهو في: المجمع (١٢٣/٣) واللسان والتاج (فوت).

(١٠) يُضرب للرجل يكذب فينسى فيذكر بذلك. وهو في: جمهرة الأمثال (٣٩٦/٢) والمجمع (١٢٨/١)

والمستقصى (١٢٦/١).

(١١) لم أعثر عليه.

وقال: قلت للقاضي: إنك بساطٌ عدل، وأنت في بيت يمين، وأنا نستضيء بوجهك.
 وقال: ما بنا كريهة المشي؛ الكريهة: الكراهة (١).
 وقال: يقال: مؤونة ومؤنة ومؤنة (٢).
 وأنشد:

والدهر لا يَبْقَى على ألوانه شُخُوصُهُ بالمرءِ واطمئنانه (٣)
 ويقال: ركب فلانٌ جديلةً رأيته؛ أي: عزيمةً رأيته (٤).
 ويقال: هذه قضية طنانة؛ إذا كانت مشهورة مسموعة (٥).
 ويقال: جاء مُدْبِحاً (٦) كأنه خاصي حمار؛ إذا جاء مُطْأِطاً رأسه (٧).
 قال: قلت لأعرابي: مَنْ قال هذه الأرجوزة؟ قال: أراها [لَقَالَهَا] (٨) ابنُ لجأ (٩).

-
- (١) لم أجد هذا المعنى، ولكن في: العين (١٢/٤) وعنه في: التهذيب (١٣٩/٦) والمحكم (١٦١/٤): فرسٌ ساهم الوجه: محمولٌ على كريهة الجري. ولم يُنكر أحدهم هذا الاستعمال.
- (٢) ذكر سيبويه أنهم يهمزون ولا يهمزون وأن هذه الواو ضعيفة تُحذف وتُبدل، وذكرت المعاجم مؤونة بهمز وبلا همز ولم أجد غيرهما، والمعنى القُوت. انظر: الكتاب (٣٣١/٤) والأصول (٣٤٩/٣) والمنصف (٣٠١/١) والتهذيب (٥٠٩/١٥).
- (٣) من تام الرجز ولم أجد، وصدْرُهُ يشبه صدرًا تكرر في عينية أبي ذؤيب في: شرح أشعار الهذليين ١١، ٢٦، والشخص من شَخَص الرجل من بلده: خرج منه.
- (٤) محيط ابن عباد (جدل) والمحكم (٢٢٩/٧) والنهاية (٢٤٨/١).
- (٥) في: الأساس (طنن) جعله الزمخشري من المجاز وجاء بلفظ قصيدة طنانة، ولا يبعد تحريفها في: أصلنا.
- (٦) الأصل: مُدْلِحاً، وأعلاه علامة التمريض، وفي الهامش: ك: أظنه مُدْبِحاً، والتصويب منه. ودُبِح: بَسَطَ ظهره وطأطأ رأسه.
- (٧) لم أجد بلفظ (الحمار) إلا في: أخبار الدولة العباسية ٧٤، وهو بلفظ كخاصي العير - وهو الحمار - في: أمثال أبي عبيد ٢٥٦، وجمهرة العسكري (٣٢٠/١) وثمار القلوب ٥٥٨، والمستقصى (٤٤/٢) والمجمع (٢٩٣/١) والمعنى جاء مستحيماً.
- (٨) الأصل: لقاهما، وهو تحريف لأن السؤال: من قال؟ والنقل لاتصال اللام بالماضي، ولام التوكيد لم يُجز دخولها على الماضي المجرد من قد إلا الكسائي وهشام على شريطة إضمار قد. انظر إصلاح الخلل ١٨٤، والتذييل (١١٢/٥) والمغني (٢٤٢/٣).
- (٩) عُمر بن لجأ بن حدير من تيم بن عبد مناة، شاعر أموي هاجي جريراً، وعدّه الأصمعي أنعت الناس في الرجز. انظر مقدمة شعره ص ١٨٦.

وقال: قلتُ له: أَيْقَالُ نَاقَةً سَوْدَاءَ؟ فقال: إِي لَعَمْرِي لِيُقَالُ.

وقال (١): أَظْنُهُم هُم الَّذِينَ كَانَ هَجَاً مُحَمَّدًا؛ يعني: الَّذِينَ كَانُوا (٢).

وقال: أَتَى فُلَانٌ فُلَانًا فِي دَارِهِ أَرْتَبَانِ مَمْلُوكَتَانِ (٣) نَضِيجَتَيْنِ ضَخْمَتَيْنِ، فَنَصَبَ
الْأَخِيرَتَيْنِ (٤).

وقال: رَأَيْتُ شَخْصًا وَاللَّهِ إِنِّي حِينَ رَأَيْتُهُ لَقَدْ ثَارَ ظَبْيٌ فَأَنْتَزِعُ لَهُ رَمْيًا بِحَجَرٍ.

وَنَظَرَ إِلَى غُلَامَيْنِ يَنْقُلَانِ كِرَوزَةً فَقَالَ: أَرَاكُمَا لَجَائِيَيْنِ (٥) بِكُلِّ كُوزٍ بِالبَصْرَةِ.

وقال: رَأَيْتُ أَشَائِي (٦) ١١٩٧/ كثيرة؛ وتقديرها: أَفَاعِلُ.

وقال: كُنَّا فِي دَوْدٍ لِفُلَانٍ سَوْدَاً.

وَنَظَرَ إِلَى جِرَابٍ مُلْقَى فَقَالَ: أَجِرَابًا ذَاكَ أَمْ شَنْ؟

وقال: مَا ضَرَّهَا الذُّبُّ غَيْرَ أَنْ نَيْبَهَا نَابًا (٧) فِي حَلْقِهَا.

وَأَنشَدَنَا النَّضْرُ لَجَرِيرٍ:

تَسْقِي امْتِيحاً نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتَهَا (٨)

(١) أي الأعرابي.

(٢) لم يحك أبو حيان خلافاً بين النحاة في عدم جواز حذف العائد المرفوع إذا لم يكن مبتدأ، وأجازوا حذفه

مبتدأً على تفاوت في تضعيفه. انظر: العضديات ٢٠٣، والشعر ٤٣٣، والشيرازيات ٣٥٦، ٥٠٦، والمحتسب

(١/٢٣٤، ٦٤/١) والإعراب المنسوب ٨٢٧، والتذييل (٣/٨٥)

(٣) المملول هو ما تدخله من لحم وخبز في الملة أي الجمر أو الرماد الحار.

(٤) يحمله النحاة على المدح أو غيره، وقال أبو عبيدة: والعرب تخرج إلى النصب إذا كثُر الكلام. انظر: الكتاب

(٣/٦٥-٦٧) والمجاز ١٤٢، ٦٥، وتاويل المشكل ٥٣

(٥) لم تعلق اللام الفعل عن المفعول الثاني.

(٦) لم أجد هذا الجمع لشيء، وحكوا أشاوى ومنهم من جعلها على أفاعل. انظر: الكتاب (٤/٣٨٠)

والمقتضب (١/١٦٩) والمنصف (٢/٩٩).

(٧) في الصحاح وغيره نيب: أثر فيه بناه.

(٨) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

كما تَضْمَنَ ماءُ الْمَزْنَةِ الرَّصْفُ

وهو لجرير في: ديوانه (١/١٧١) وشرح التسهيل (٣/٢٧٣) والمقاصد النحوية (٣/٤٧٤) وبلا نسبة في:

شرح ابن الناظم ٤١٠، والارتشاف (٢/٥٣٤) وأوضح المسالك (٢/٢٣٢) وشرح التصريح (٢/٥٨)=

وقال: قال بعضُ العرب: إنه لصاحبُ خصمٍ فطناً خصماً (١).
 وقال: قلت: إنه لراويةٌ لفلان، فقال: إي والله ولنفسه شاعراً (٢).
 وقال: لشربةٌ من ألبانِ الإبلِ آبلٌ (٣) أو حلباً حاراً أحبُّ إليَّ من كذا وكذا.
 وقال: جاء يسوقُ أبوه محمدٌ؛ و(محمد) غيرُ أبيه، رَفَعَهُمَا جميعاً، وإنما جعلَ
 (السُّوق) ل(أبيه) فَبَدَا له فجَعَلَه ل(محمد).
 وأنشدنا:

مَطُونَاهُ شَهْرًا مَا يُنِيخُ لِمَنْزِلٍ وَلَا مَرْتَعٍ إِلَّا صَلَاةَ الْمَسَافِرِ (٤)
 وقال: ما سمعتُ بأشعرَ منه ولا بِشراً، وما سمعتُ بأجودَ منه ولا أَميراً مُؤمراً.
 وقال: كالיוםِ شِعْراً ولا أبا مالكٍ (٥)، ولا عَهْدَ لي بأشعرَ منه ولا بِشراً، ولا أَعْلَمُ مكانَ
 أَشعرَ منه بِشراً ولا غَيْرِهِ، ولا أَنْتَ بِسَاقِطٍ على أَشعرَ منه أبي خالدٍ ولا غَيْرِهِ، ولا عَهْدَ لي

- ورواه ابن مالك في شرح التسهيل وتابعه خالفوه بجر (ريقة) على الإضافة فيستشهدون به على الفصل بين المتضايقين بالمفعول به على تقدير: تسقي ندى ريقتها المسواك، ولكنه في الأصل والديوان بنصبها أي على المفعولية وأن ندى مضافة إلى المسواك، ويقول ابن حبيب في الديوان: الامتياح استخراجُها ريقها بالسواك، والرصف: الحجارة المتقاربة المرصوفة بعضها إلى بعض فشبه ريقها وعدوبته بعدوبة ذلك الماء. والبيت في مَنْ سَمَّاها أم عمرو.

(١) خصمُ الأولى مصدرُ خَصَمَ أي غلبه، والآخرى إمّا حال كَفْطِناً ولكنه ليس وصفاً فلعل صوابها عندئذ بكسر الصاد وهو المجادل، أو يكون من وقوع الجامد حالاً وهو الأرجح كما في الحكاية التالية بتقدير: صاحب خصومة أو مخاصماً، وإمّا مفعول بتقدير: أعني.

(٢) انظر وجه نصب شاعراً في: الكتاب (٢٣٧/٢) والمقتضب (٢١٥/٤) والخزانة (١٥٥/٢)

(٣) آبلُ أفعل من أَبَلْتُ الإبلُ أي جَزَأْتُ عن الماء بالرُّطْب فاستعمله مجازاً عن استغنائه بشربة اللبن على تقدير: آبل من كذا. وآبل ذكره النحاة في ما قالته العرب على أفعل وليس له فعل، وقد ذكر له أهل اللغة فعلاً على المعنى السالف وعلى معنى: حَذَقَ مصلحة الإبل، وأبو علي حكى المعنى الأول في: الإغفال (١١٣/١).
 انظر الكتاب (١٠٠/٤) والاصول (١٥٥/٣) والقاموس وغيره (آبل).

(٤) من الطويل، ولم أجده إلا أن لذي الرمة بيتاً في: ديوانه ١٦٨٩ وتخرجه ٢٠٦١، وهو:

وَمُغْفَى فَنِي حَلَّتْ لَهُ فَوْقَ رَحْلِهِ ثَمَانِيَةٌ جُرْداً صَلَاةَ الْمَسَافِرِ

ومطوناه أي صاحبناه.

(٥) انظر مثل هذا التركيب الذي يقدَّر فيه (لم أر) في: الكتاب (٢٩٣/٢) والاصول (١٠٩/١) والمفصل ٤٩

بأشعرَ منه بِشْرٍ / ١٩٧ ب ولا غَيْرِهِ، وهو أشعرُ الناسِ بِشْرٍ وغيرِهِ، وما أقْبَحَ شِعْرَهُ ولا سَوَاءٌ (١) مِنْ فِي فلانٍ، وما أقْبَحَ وجوهَهُمْ ولا سَوَاءٌ وَجْهَ فلانٍ، وضربتُ القومَ حتَّى كان زيدا فتركته، وحتَّى كان زيدٌ آخِرَهُم فتركته، وأعطيتُهُ مِنَ المالِ حتَّى حَسِبُهُ، وحتَّى حَسِبُهُ، ولا آتِيكَ حتَّى يَنْتَصِفَ النهارُ أو صلاةَ العَصْرِ أو صلاةَ العَصْرِ؛ بالجر والنصب (٢)، ولا آتِيكَ حتَّى يَتَعَالَى النهارُ أو الظُّهْرُ أو الظُّهْرُ.

وقال: قالت امرأةٌ مِنَ العَرَبِ لابنتِها: (لا تَبُولِي بِأَكْمَةٍ، ولا تَجْعَلِي سِرِّكَ إِلَى أَمَةٍ) (٣)؛ تُريدُ أنها إذا بَالَت على أَكْمَةٍ سألَ بَوْلُها على رِجْلِها ولم تُنَشِّفْهُ الأَكْمَةُ. وقال بعضهم: (لو غَزَوْتَ العامَ بَكْرًا كُنْتَ عَامًا قابِلًا أَجودَ غَزَاوَةٍ) (٤) (منكَ العامَ). وقال مُؤرِّج (٥): (الحَزَاوَةُ) (٦): القَهْرُ والإِجبارُ، وأنشَدَ:

وما نَسألُ الإِصْلاحَ إِلَّا خَزَاوَةً أعادِينا بالسِّمْهَرِيِّ المُقْومِ
وإنّا لَنُعْطِي النِّصْفَ مَنْ لو نَضِيمُهُ أَقْرَ وَنابِي نَخْوَةِ المُتَظَلِّمِ (٧)

(١) في: الصاحبى ٢٣١ ساوى بين لا سيما ولا سواء، ومثله قول ابن بري والرضي في اللسان (سوا) وشرح الكافية (١٣٧/٢) غير أن سواء هناك مبني على الفتح وهنا مرفوع، فلعله محرف، وإن كان سيبويه في: (٣٠٢/٢) جعله مرفوعاً وأبطل لا في غير هذا المعنى.

(٢) أي: لا آتيك حتى صلاة العصر أو حتى صلاة العصر.

(٣) لم أجد المثل إلا بصيغة المذكر ونُسب إلى أكثم بن صيفي في: أمثال أبي عبيد ٥٧، ومجمع الأمثال (١٥٦/٣) ولحصن بن حذيفة في وصيته في: جمهرة العسكري (٣٧٨/٢) وليس في وصيته في: الرصايا ١٣٢، والمثل أيضاً في: العقد الفريد (٨٥/٣) والمستقصى (٢٥٧/٢) وأجاز العسكري فيه معنى آخر هو أن الريح ترد بوله عليه، وقال الميداني: إنما قرن بينهما لأنهما ليسا بمحل لما يودعان.

(٤) الغزاوة مصدر غزا، وفي الأصل بكسر الغين وهو خطأ وقد نظره ابن جني بالشقاوة وأمثالها. انظر التمام والقاموس (غزو)

(٥) مؤرِّج بن عمرو بن الحارث أبوقيد السدوسي البصري النحوي الأخباري من أعيان أصحاب الخليل، معجم الأدباء ٢٧٣١

(٦) لا يبعد أن تكون بالحاء المهملة من حَزَا أي ساق، وذكره الصغاني في التكملة، وجعله القاموس حزى.

(٧) من الطويل، والثاني منهما للمخبل السعدي وهو ثاني اثنين في ديوانه (شعراء مقلون) ص ٣١٨، وحماسة البحثري (٢٥/٢) وأضداد أبي الطيب ٣٠٢، وابن السكيت ١٤٠، وفيها تخريج من أضداد الأصمعي وقطرب وابن الأنباري. وفي الأغاني (١٢٨/١٣) بيت للأبيد:

وإنّا لَنُعْطِي النِّصْفَ مَنْ لو نَضِيمُهُ أَقْرَ وَلَكِنّا نَحِبُ العِرافِيا

مسألة

قال :

إِذَا مُتْ فَادْفِنْنِي إِلَى أَصْلِ كَرَمَةٍ (١)

وقال :

إِذَا مُتْ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ (٢)

وقال :

إِذَا مَا مَاتَ [مَيِّتٌ] مِنْ تَمِيمٍ (٣)

- ولعل أحدهما أخذ من الآخر. السُّمَهري: الرمح الصُّلب، المقوم: من قومَ الرمح إذا عدَّله وأزال عوجه، والمتظلم: هنا الظالم ويذكرونه في الأضداد.

(١) من الطويل، وعجزه:

تُرَوِّي عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي عُرُوقُهَا

وهو لأبي محجَّجٍ الثقفي في: الشعر والشعراء ٤٢٤، وعيون الأخبار (٣٨/١) وأشربة القتيبي ٤٨، والمحجوب (٣٥٧/٤) والأغاني (١٨/٣٧٤، ١٩/١٠٧) وأمالى ابن الشجري (١٥٨/٣، ٣٨٧/١) والخزانة (٤١٢/٨) وشرح أبيات المغني (١٣٩/١) وبلا نسبة في: معاني الفراء (١٤٦/١) وغيرها كثير، ويظهر أن الشاهد على وقوع (مات) وهو متحقق بعد إذا ولم يقع بعد إن وكذا الشواهد التالية.

(٢) من الطويل، وهو بتمامه:

إِذَا مُتْ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخِرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

وهو للعُجَير السلولي في: النوادر ٤٤٢، وشرح أبيات سيبويه (٢٢٣/١) والفرحة ١١٨، والأزهية ١٩٠، والحلل ٦٤، وتخليص الشواهد ٢٤٦، ٢٥٩، والمقاصد (٨٥/٢) والخزانة (٧٥/٩) وبلا نسبة في: الكتاب (٧١/١) واللمع ٢١، ويُروى: نصفان وصنفين.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فَسَرُّكَ أَنْ يَعِيشَ فَجِيءٌ بَزَادٍ

وهو ليزيد بن الصعق (وهو عمرو) الكلابي في: طبقات الفحول (١٦٧/١) ومعجم المرزباني ٤٢٤، والحماسة البصرية ١٣٤٣، ونُسب لأبي المهوَّش الأسدي الفقعسي في: السمط ٨٦٣، والاقتضاب (١٠٥/١) وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٧٦، ونُسب لهما في: الخزانة (٤٧٩/٦)، وعن ابن بري في اللسان (لقم) أن الصحيح نسبته ليزيد، وجاء بلا نسبة في: البيان والتبيين (١٩٠/١) وأدب الكاتب ١٥، والكامل ٢٢٤، والمحكم (٨٣/٢). وسقط من الأصل (ميت).

وقال :

١٩٨ / أ وإنني من القوم الذين هم هم إذا مات منهم سيد قام صاحبه (١)
وهو كثير، واستعماله بـ (إن) مجازاً وعلى ضربٍ من التأويل (٢).

مسألة

يجبُ عندي على قياسِ سيبويه (٣) أن يكون الألفُ في (مُقاتلة) غير الألف في
(مُقاتل) من قوله :

أقاتلُ حتى لا أرى لي مُقاتلاً (٤)

(١) من الطويل، وهو لأبي الطمحان القيني في شعره في: أشعار اللصوص (١/٧٥) وللقبط بن زرارة في:
الحيوان (٣/٩٣) والشعر والشعراء ٧١١ الذي عدّ عزوه لأبي الطمحان انتحالاً مع أنه الأكثر في المصادر،
والبيت من قطعة مشهورة استقصى تخريجها محقق الحماسة البصرية ٤٩٦.

(٢) الأصل: أن بفتح الهمزة وهو تحريف، وقال أبو السعود (٢/١٤٩) في تفسير الآية: "أفإن مات أو قُتل":
استعمال (إن) لتنزيل المخاطبين منزلة المترددين في: الموت لما ذكر من استغظامهم إياه، وكلمة (إن) في
كلامه تعالى لا تجري على ظاهرها بل تُحمل على اعتبار حال السامع أو أمرٍ يناسب المقام، وانظر أيضاً
الجنى ٢١٣، وبرهان الزركشي (٤/١٣٦).

(٣) قال في الكتاب (٤/٨٠) في مفاعلة مصدر فاعلتُ: جعلوا الميم عوضاً من الألف، واعترض عليه المبرد
بوجود الألف في الفعل ومصدره، وفي الأشباه والنظائر (١/٢٥٨) حكاية ابن جني لرد أبي علي على المبرد
بأن تلك الألف ذهبت وجاء غيرها وهي زيادة لحقت المصدر، ولكن ابن جني في: الخصائص (٢/٣٠٦)
يخالف قول شيخه هنا فيذهب إلى أن ألف مفاعلة هي ألف فاعلته. وانظر خلاف المبرد والرد عليه في:
الانتصار ٢٤٩، والأخذ به في: شرح السيرافي (العلمية ٤/٤٥٥).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه جاء برواية:

وانجو إذا غمَّ الجبان من الكربِ

وهو لمالك بن أبي كعب والد كعب الأنصاري في: الكتاب (٤/٩٦) والبرصان ١٧، وحماسة البحتري
(١/١٣٣) والفاضل ٥٤، وأشباه الخالدين (١/١٧) والأغاني (١٦/٢٣٨) ومعجم المرزباني ٢٥٦،
ومحاضرات الأدباء (٢/٢٠١) وشرح المفصل لابن يعيش (٦/٥٥) وقال أبو الفرج: ويروى الشعر لمالك بن
أبي كعب المرادي وهو غير الأول، ونُسب لكعب بن مالك في: ديوانه ١٥٤، وبلا نسبة في: المقتضب
(١/٢١٣) والخصائص (١/٣٦٨، ٢/٣٠٦) والمحتسب (٢/٦٤) الصدر فقط، وأمالى ابن الحاجب
(٢/٩٧). وابن جني يرجح المصدرية ويستبعد اسم المكان في (مقاتلا). غمَّ: استترت عليه النجاة فلم
يهتد.

ألا ترى أنه قال في ميم (مُفاعلة) : إنها بدلٌ من ألفٍ (فاعلة) .

فأما ميمٌ (مُقاتل) فكميمٌ قوله :

كَانَ صَوْتُ الصَّنَجِ فِي مُصَلِّصِلِهِ (١)

هي التي تأتي في أولِ مصادرٍ ما تجاوزَ الثلاثة، وليست بعوضٍ من شيء .

مسألة

قال أبو الشَّيْص :

عَوَّضْتُ مِنْ بُرْدِ الشَّبَابِ مُلَاءَةً خَلَقًا وَبِئْسَ مَعْوِضَةٌ الْمُعْتَاضِ (٢)

لو قال مكان (عَوَّضْتُ) : (رُدِّيتُ) لكان أحسن وأصنع من وجهين؛ أما أحدهما : فَلِيقِلِّ تَرْدُدُ (عَوَّضْتُ) و(مَعْوِضَةٌ) و(مُعْتَاضُ)، فائتان منه كافيان؛ لأنَّ هذا التجنيس - وإن كان يُستحب - فإلى غاية، وليس يحسن أن يكثُر جداً .

وأما الآخر وهو الأصنع : فإنه يكون معناه : رُدِّيتُ عَوِضًا أو بَدَلًا مِنْ بُرْدِ الشَّبَابِ مُلَاءَةً خَلَقًا، ولا تكون (مِنْ) / ١٩٨ ب هنا مثلها في قولك : أُعْطِيتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ كَذَا وَكَذَا، وَمِنَ الدَّنَانِيرِ عَشْرِينَ أو ثَلَاثِينَ (٣)، لو كان كَذَا لكان خطأ؛ لأنَّ (بُرْدِ الشَّبَابِ) جديدٌ لا خَلَقٌ، ولكن يكون (مِنْ) فيه مثلها في قول الله سبحانه : ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي

= وجاء الصدر أيضاً مع عجز آخر :

وَأَنْجُو إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْمَكِيسُ

وهو لزيد الخيل في شعره في : شعراء إسلاميون ١٨٥، وتخريجه ٢٢٢، وزد عليه أمثال أبي عبيد ٢١٧، والبرصان ١٨، وجمهرة العسكري (١/ ٧٩) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٥٧) والخزانة (١٠/ ٥٠٧) والمكيس : الذي يصفه الناس بالكيس .

(١) من الرجز، ولم أجد له تنمة أو قائلاً، وهو في : الخصائص (١/ ٣٦٨) والمنصف (٣/ ٢٧) وشرح الفصل لابن يعيش (٦/ ٥٥) والمحكم (٨/ ١٧٦) واللسان والتاج (صلصل) . وأجاز ابن جني أن تكون مصلصل مصدراً واسم مكان . والصنج آلة موسيقية تُتخذ من صفر يُضرب أحد جزأيهما بالآخر، مصلصله : من صَلَّصَلَتِ اللِّجَامُ أي صوته .

(٢) من الكامل، وهو لأبي الشَّيْص في : ديوانه ٧٧، وفيه تخريجه .

(٣) من هنا للتبيين وذكره أبو علي في : الإيضاح ٢٦٤، وانظر المقتصد ٨٢٣

الأرضِ يَخْلُقُونَ ﴿١﴾ أي: مكانكم وبدلاً منكم؛ كقوله أيضاً: ﴿قُلْ مَنْ يَكْلُوْكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ ﴿٢﴾ أي: مكانه وبدلاً منه.
وكقول الآخر:

فَلَيْتَ لَنَا مِنْ مَّاءٍ زَمْزَمَ شَرِبَةً مُبَرَّدَةً بَاتَتْ عَلَى طَهْيَانٍ (٣)
أي: فليت لنا بدلاً من ماءٍ زمزم أو مكان ماءٍ زمزم شربةٌ مُبرَّدة.
وكقول الآخر:

كَسَوْنَاهَا مِنَ الرِّيطِ الْيَمَانِي بَنَائِقَ فِي مَغَانِيهَا فَضُولٌ (٤)
أي: مكان الرِّيطِ اليماني، وليس معناه: كسوناها منها على قولك: كسوتُ زيداً من الخَزْجِبة، ومن القَصَبِ حُلَّةً.
فكذلك كان يكون معناه: رُدِّيتُ مكان بُردِ الشباب أو بدله ملاءةً خَلَقاً، وهذا واضحٌ في معناه.

مسألة

[ع: ١١٩/ قال أبو الحسن في أولِ تصريحه: لو بنيتُ من (وددتُ) مثل (تُفعلة) لقلت: (تُودُّ) فادغم كما ترى، فدلَّ إدغامه على أنه غير ملحقٍ بالتاء عنده بـ (حُبْرَج).]

(١) سورة الزخرف: (٦٠) واستشهد بها أبو علي في: الحجة (٢٤/٢) على أن المعنى: بدلاً منكم. انظر أمالي ابن الشجري (١/٢٠٥٥/٢٧٣) وشرح شواهد الإيضاح ٦٠٩، والجني ٣١٠
(٢) سورة الأنبياء: (٤٢)

(٣) من الطويل، وهو ليعلَى الاحول الأزدي في شعره في: أشعار اللصوص (١/٢٠) وتخرجه فيه وزد عليه الجمهرة ١٢٣٧، ١٣١٣ وشرح الحماسة للمرزوقي ٣٠٠، ٦٠٥، وشرح ابن أبي الحديد (١١/١٧٩، ١٩/١٠٠) والبحر (٤/٤٤٤/١٠٣) وكثير من التفاسير في آية الزخرف، والبيت من قصيدة قالها في حبسه يتذكر فيها دياره في اليمن، طهيان: جبل أو قُلة جبل باليمن.

(٤) من الوافر، وهو للمخبل في شعره في: شعراء مقلون ٣٠٣، والسمط ٧١١، وبلا نسبة في: أمالي القالي (٢/٧٧) وأمالي ابن الشجري (١/٢٠٥٥/٢٧٢) واللسان (طه) وأنشده أبو علي في: الحجة (٢/٢٥) على قوله هنا، وروايته فيها كلها: مسوحاً في بنائيقها فضول، والمعنى عليه ولا معنى هنا لمغانيها. الريط: جمع ربطة وهي الملاءة التي لا تكون لِفَقَيْنِ، البنائيق: جمع بنية وهي كل رُقعة تُرَقَع في القميص، وأراد بالمسوح عرقها شَبَّه لسواده بالمسوح وهي جمع مسح وهو الكساء من الشعر.

ولو كان ملحَقاً بها لقال: (تُوَدُّ) فأظهر كما أظهر (سُرُّد) (١) و[قُعْدُد] (٢).
فقد صحَّ بهذا أن التاء في أول الكلمة لا تكون للإلحاق كما تكون له غير أول. ألا تراه
قال (٣) في (سَنَبَتَة) (٤): إنها ملحقة بـ (قَحْطَبَة) (٥).

فإذا ثبت ذلك علمت أن التاء في (تَجْفَاف) (٦) و(تِمثال) ليست للإلحاق
بـ (قِرطاس) و(جِملاق) (٧)، وأن التاء في (تَحْلِي) (٨) ليست للإلحاق بـ (زَبْرَج)
و(زَهْلِق) (٩).

وكنت سألت أبا علي (١٠) عن التاء في (تَجْفَاف) أللحاق هي؟ فقال: نعم هي له.
وقد ترى أن أبا الحسن كيف ذهب إلى أنها في (تُوَدُّ) ليست للإلحاق؛ إذ لو كانت عنده
للزم إظهار التضعيف، وأن يقال (تُوَدُّد) على ما تقدّم.

ولأبي علي مع هذا أن يفصل فيقول: قد لا يكون الحرف وحده للإلحاق، فإذا انضم
إليه حرف آخر صار له ومن أجله للإلحاق؛ من ذلك الهمزة في أول الكلمة لا تزداد
للإلحاق؛ نحو: (أَظَلَّ) (١١) و(أَصَمَّ)، فإذا زيدت النون معها صارت الهمزة لمكان النون

(١) اسم وادٍ، وهو مع قعدد من أمثلة سيبويه في الزيادة من موضع اللام على فُعَل. انظر الكتاب
(٤/٢٧٧، ٤٢٥) وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه ١٩٨، والخصائص (٢/٦٠)

(٢) اللثيم الساقط، وفي النسب هو أقربهم إلى الجد نسباً، انظر الكتاب (٤/٢٨٩) وتفسير غريب ٥٢،
والمقتضب (١/٣٣٩) والحجة (١/٢٧٧) والخصائص (١/١٦٣) وفي الأصل: تعدد بالتاء وهو تحريف.

(٣) أي سيبويه في: الكتاب (٤/١٦٦) وانظر أيضاً (٣/٢١٣، ٢٢١، ٣٦٢، ٤/٢٨٨) وسر الصناعة ١٥٨،
١٦٨، والسيرافي في: شرحه (العلمية ٥/٣٨) يرى في تمثيل سيبويه بتاء سنبتة سهواً صوابه سنبت التي
يوقف عليها بالتاء ولا يوقف على الأولى.

(٤) ساعة من الزمن. انظر تفسير غريب ٣٣١

(٥) مما يُسمَّى به وهو من قحطبه أي صرعه. انظر: تفسير غريب ٣٠٩

(٦) آلة للحرب يلبسه الإنسان والفرس ليقبه في: الحرب. وانظر الكتاب (٤/٢٣٧، ٢٥٦، ٣١٧)

(٧) باطن أجفان العين، وهو مثال سيبويه لفِعْلَال في: الكتاب (٤/٢٩٤) وانظر السر ٨٥، ٦٨٨

(٨) القشرة التي يقشرها الدبَّاغ مما يلي اللحم، ومثَّل به سيبويه لِتَفْعِل. انظر الكتاب (٤/٢٧١) وتفسير

غريب ١٦٦

(٩) الزبرج النقش والزينة، والزهلِق الحمار الأملس السريع، وهما مثالان لفِعْلَل في: الكتاب (٤/٢٨٩)

(١٠) حكى ابن جني سؤاله هذا في: الخصائص (١/٢٣٢) وانظر السر ١٥٨، ١٦٩

(١١) الأَظَلَّ: بطن الإصبع.

للإلحاق؛ وذلك / ١٩٩ ب قولهم: (أَلْدَد) (١)، ولولا أنه مُلحق لَلزِم إدغامه ولم يَجُز إظهاره.

فكذلك لا تكون التاء أولاً للإلحاق، فإذا زيدت معها الألف في (تجفاف) صارت لها ومن أجلها للإلحاق بـ (قِرطاس) و (جِرْفاس) (٢). فأما (تَحْلِبَة) (٣) فلا يكون للإلحاق؛ لأنه لا زائد معها، فأما الهاء فلا اعتداد بها؛ لأنها في تقدير الانفصال].

مسألة

[أنشد (٤) الشَّيبانيُّ في نوادره (٥):

كِلَا جَانِبَيْهِ يَعْسِلَانِ كِلَاهُمَا كما اهتزَّ خُوطُ السَّبَسَبِ الْمُتَتَايِعِ (٦)
فأخبرَ عن (كِلا) على المعنى بالتثنية، ومثله ما أنشدناه أبو علي:
كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرِيُّ بَيْنَهُمَا قدْ أَقْلَعَا وَكِلا أَنْفِيَهُمَا رَأْيِي (٧)

(١) سبق التعليق على الندد في المسألة التي عقدها لها في (١٨٨-١)

(٢) الضخم الشديد والجميل العظيم والأسد الهصور، وذكر سيبويه مجرفس في: الكتاب (٤٤٦/٣)

(٣) من العنز هي التي تُحلب قبل أن تحمل، وذكرها سيبويه بضم التاء واللام وكسرهما وبضم ففتح، وفي الأصل محرفة: تَحْلِيَة. انظر الكتاب (٢٧٠-٢٧١) وتفسير غريب ١٦٥

(٤) كتب الناسخ في الهامش (ع) ليدفع المسألة عن أبي علي، ويثبتها لابن جني الذي وجدت كلامه في الخصائص موافقاً لما جاء هنا، انظر موضعي ذكر الأبيات.

(٥) لم أجده في الجيم.

(٦) من الطويل، وهو حميد بن ثور في: ديوانه ١٥٠، وتخريجه مفصلاً فيه ٣٣٣، وبلا نسبة في: الخصائص (٣١٧/٣) مروياً عن أبي عمرو، ورواية الديوان:

ترى طرفيه يعسلان كلاهما كما اهتز عود الساسم المتتايع

والمعنى واحد، والبيت يصف ذئباً، يعسل: يضطرب، الخوط: الغصن الناعم، المتتايع: المسرع، السبسب: الأرض المستوية البعيدة.

(٧) من البسيط، وهو للفرزدق في: ديوانه الصاوي ٣٤، والنوادر ٤٥٣، والخصائص (٣١٧/٣، ٤٢٣/٢)

وتخليص الشواهد ٦٦، والمقاصد الشافية (١٠٠/٤) وشرح شواهد المغني ٥٥٢، وشرح أبيات المغني

(٤/٢٦٠) والخزانة (٩٣/٣) وبلا نسبة في: شرح ابن يعيش (٥٤/١) وشرح شواهد الإيضاح ١٧١،

وأنشده أبو علي في: الشعر ١٢٨، والشيرازيات ٧٧، ٤١٩، ٤٤٩، ٤٥٨ على حمل كِلا على اللفظ مرة وعلى

المعنى أخرى. ألق: كف، الرابي: من ربا ربواً وهو النفس العالي من الجري، والبيت تمثيل يحكيه الفرزدق لابنة

جرير وزوجها حين استمر في الزواج خَلَع جرير ابنته من زوجها فكانا كفرسين كفاً عن الجري قبل بلوغ الغاية.

فقال: (قد أقلعا)، ومثله ما أنشدَه الأصمعيُّ:

أَنَعْتُ عَنَزِيَّ صَبِيَّةٍ كِلْتَاهُمَا
كَأَنَّ لَوْنَ سِدْرَةٍ لَوْنَاهُمَا

ولم يقل: (لونهما).

واستعمله سيبويه (١) في بعض ألفاظه أيضاً فقال في قولهم: (كِلَاهُمَا وَتَمْرًا) (٢):
أي كلاهما لك ثابتان وأزيدُك تَمْرًا، فقال: (ثابتان) ولم يقل: (ثابت).

والحملُ على المعنى في (كُلٌّ) أكثرُ منه في (كِلا)، والعلة في ذلك كثرةُ تصرفِ
(كُل) وعمومُها؛ ألا تراها / ٢٠٠ / ١ تَقَعُ على الثلاثة فصاعداً، و(كِلا) لا يَقَعُ إلا على
اثنين البتة، فضايق معناه وموضعه، فضايق لذلك تصرفه، فجاء خبرُه علياً للفظ دون المعنى
في غالب الأمر.

ع: مسألة

قوله:

إِذَا فَاقَدْتُ خَطْبَاءُ فَرَخَيْنِ رَجَعْتُ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُبَايِنِ (٣)

(١) الكتاب (٢٨١/١) وانظر: الأصول (٢٥٣/٢) والسيرافي (٥١/٥) ويريد أنه استعمل التثنية في الإخبار
عن كلا.

(٢) مَثَلُ قاله عمرو بن حمران الجعدي وكان في إبل يرعاها وعنده تمر وزبد وقُرْصٌ فمرَّ به رجلٌ جهده الجوع
والعطش فاستطعمه زبداً أو قرصاً فأجابه بذلك. أمثال أبي عبيد ٢٠٠، وجمهرة العسكري (١٤٧/٢)

والمجمع (٣٨/٣) والمستقصى (٢٣١/٢) وفصل المقال ١١٠

(٣) من الطويل، وهو لبشر بن أبي خازم في: المستدرک على ديوانه في: مجلة أم القرى ع ٤ ص ١٢٠، ومجمع
الطبرسي (٣٠/٧) والمقاصد النحوية (٥٦٠/٣) وبلا نسبة في: شرح التسهيل (٧٤/٣) وشرح الكافية
الشافعية ١٠٤٢، وحاشية البغدادي (٣٩٨/١) وشرح أبيات المغني (٣١٥/٦) ويظهر أن ابن جني هنا يرد
على أبي علي الذي يجيز إعمال اسم الفاعل موصوفاً كما سيأتي كلامه وكما قال في البيت في:
الشعر ٣١١، والحجة (٥/٢٢٥، ٤٣١) والإغفال (٢٠٦/٢) مع تصريحه في الأخير باستقباح سيبويه
لذلك. وانظر أيضاً حكاية ابن سيده عنه في: المحكم (١٩٦/٦) وأظن العيني نقل عن كتابنا فاختلف عليه
قول ابن جني بقول أبي علي الذي نسب إليه عدم الإعمال. حمامةٌ فاقد: فقدت ولدها، خطباء: من الخطبة
وهو لونٌ كَدِر، الترجيع: ترديد الصوت في: الحلق، الخليط: القوم الذين أمرهم واحد، المباين: المهاجر
المفارق.

لا يَكُونُ (فرخين) منصوباً إلا بمضمر دلّ عليه (فاقد)، ولا يكون منصوباً بر (فاقد)
لأمرين: أحدهما أنك قد وصفتها بر (خطباء)، واسمُ الفاعل قد قال فيه صاحب
الكتاب (١): إنه إذا وُصِفَ لم يعمل.

والآخر أن (فاقداً) هنا غيرُ الجاري على الفعل، ولو كان جارياً عليه لأُنت فقيل:
(فاقدة) كما يقال: (فَقَدَتْ)؛ فأن لم يؤنث دلالةً على أنه الذي بمعنى النسب؛ نحو:
امرأة طالق وحائض وبابه، وإذا كان غير جارٍ على الفعل لم يَجُزْ أن يعمل عَمَلَ الفعل؛
لأنه حينئذ بمنزلة (دارع) و(تارس) و(لابن) و(تامر) مما ليس مشتقاً من الفعل، وإنما
معناه النسب، و(ذو رُمحٍ ودرعٍ وثرسٍ وتمرٍ ولبنٍ) ليس شيءٌ من ذلك ينصبُ المفعولَ
به؛ لأنه ليس جارياً على الفعل جَرَيَانً / ٢٠٠ ب اسم الفاعل عليه فيعمل عَمَلَهُ، وهذا
واضح.

وسألت أبا علي عن ذاك فقال (٢): يجوز أن ينصبَ (فاقداً) فيقول:

إذا فاقداً فرخين خطباء (٣)

قال: وذلك أنه شابهَ بلفظه لفظَ الجاري على الفعل فَعَمِلَ عَمَلَهُ. قلتُ له: فهذا كما
تقول إذا في (الحائش) (٤) و(الحائض)؛ إنهما - وإن لم يَجْزِيا على فِعْلٍ - فقد أُعِلّا
للفظَهما. فقال: نعم. قلتُ له: فالضميرُ في (فاقداً) أهو كالضمير في اسم الفاعل أم
كالضمير في (عَرَبٍ) من قولك: (مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون) (٥)؟ فقال: لا، بل
كالضمير في اسم الفاعل.
والذي قال لا يبعد.

(١) قُبِحَ عمله في: الكتاب (٢٩/٢) وانظر التعليق السالف على (ضاربٌ ظريفٌ أباه) في (١٧٣-١)
(٢) حكى ابن يسعون في: المصباح ٨٠٣ عن التذكرة قولاً لأبي علي أجاز فيه إبدال النكرة (خطباء) من المعرفة
المضمرة في اسم الفاعل (فاقداً).

(٣) اختار ابن سيده في المحكم هذه الرواية.

(٤) الحائش: جماعة النخل لا واحد له، وشرحه ابن جني في: الخصائص (١٢٠/١): بالبستان وبمنزلة
الحديقة.

(٥) يقدَّر (هم) في عرب، انظر الكتاب (٣١/٢) والاصول (٢٨/٢) والحلبيات ٢١٢، وشرحه أبو علي في:
التعليقة (٢٣٨/١).

مسألة

ع: تقول: (هذا ضاربٌ زيداً ظريفٌ) (١) فتَصِفُ بعدَ العمل، ولو وصفتَه قبله لم يَجُزْ، ومِثْلُه: (هذه ثلاثٌ من الإبل ذكورٌ) و(ثلاثةٌ ذكورٌ من الإبل) (٢)، ومِثْلُه قوله: «والله ما يأتي العشيُّ حتى يُفْضَحْنَ» (٣).

وسألتُه (٤) فقلتُ: قولهم (أنت طالقٌ ثلاثاً) (٥) تَنْصِبُه بر (طالق) هذه إذا؟ فقال: نعم.

قال في (زكري) (٦): تَصْرِفُه لأنها ياءٌ إضافة (٧). وقال في (زكرياء): إِنَّ الياءَ ليست للإضافة؛ لأنَّ ياءَ الإضافة لا تَقَعُ بعدها ألفُ التانيث؛ كأنه يُريد أن ياءَ (زكري) اجتلبت للإضافة فيما بعدُ عن الأولى (٨).

٢٠١ / مسألة

ع: مذهبُ الخليل في (مَهْمَا) (٩) يَشْهَدُ بتغييرِ الأول من المثلين، وَيَشْهَدُ أيضاً ذلك له. وَيَجِبُ على قولِ الخليل أن يُكْتَبَ (مَهْ مَا) مفصلاً، اللهم إلا أن يَقُولَ بالتغيير أنْ مَا [أَحَدَتْهُ] (١٠) اتصالُ (ما) كغَيْرِ هذا مما يُحْدِثُه التغييرُ.

(١) انظر التعليق على إعمال اسم الفاعل موصوفاً على (ضاربٌ ظريفٌ أباه) في (١٧٣-١).
(٢) في الأول وقع العدد على المؤنث (الإبل) ثم فسرت بالذكور، وفي الآخر ثلثت المذكر ثم جمعت بالتفسير المؤنث، انظر الكتاب (٣/٥٦٢) والمقتضب (٢/١٨٤) والأصول (٢/٤٢٨).
(٣) جاء في: الأغاني (٨/١٨) أن جريراً يحكي عن عمر بن لجأ أنه روى بيت جرير:
وأوثقُ عند المرفقات عشيّةً لحاقاً إذا ما جردَ السيفَ لامعُ
محرفاً فجعل (المردفات) مكان (المرفقات) فقُبِحَ البيتُ ثم قال لجرير: "لحقتهنَّ عند العشيِّ وقد أخذن عُدوةً، والله لا يمسين حتى يُفْضَحْنَ". فلعل ما رواه ابن جني رواية أخرى، وفي الخزانة (٢/٢٦٤) رواية ثالثة.
(٤) يعني أبا علي.

(٥) ذكره في: (٢٨-ب) وحمل (ثلاثاً) على الظرفية ولم يَجُزْ التفسير والحال.
(٦) قوله في زكري وزكريا هنا مختصر عما فصله في: الحجة (٣/٣٤-٣٦) وانظر التعليقة (٣/٣٧).
(٧) أي النسب.

(٨) أي بعد حذف ياء (زكرياء) اجتلبت ياء (زكري).

(٩) انظر المسألة المعقودة لها في (١٨٠-١) وتخرجها

(١٠) الأصل: حدث، والعبارة غير مستقيمة به.

مسألة

ع(١): قال العجاج:

[طَرْنَا] إِلَى كُلِّ طُورٍ أَهْوَجًا (٢)

وقال النابغة:

تُطِيرُ فُضَاضًا بَيْنَهَا كُلُّ قَوْنَسٍ وَتَتَّبَعُهَا مِنْهُمْ فَرَّاشُ الْحَوَاجِبِ (٣)

وقال الآخر:

لَا تَتْرُكُنِي فِيهِمْ شَطِيرًا

وَأَنْشَدَنَاهُ أَبُو عَلِيٍّ أَيْضًا: شَنْطِيرًا

إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكُ أَوْ أَطِيرًا (٤)

(١) ذكر ابن جني المسألة بأكثر شواهدا في: الخصائص (٣٧١/٢)

(٢) من الرجز، وهو للعجاج في: ديوانه (٧١/٢) وخيل أبي عبيدة ٣١٦، والخصائص (٢٧٢/٢) وغريب الحربي ١٠٦٨، وديوان الادب (٩٥/١) والشاهد فيه وفيما يليه استعمال طار مع غير ذي الجناح، وفي الغريب: صرنا ولا شاهد فيه. أهوج: من الهَوَج وهو الطول في حُمق وتَسْرُع، طُوال: طويل، وهو يصف الخيل.

(٣) من الطويل، وهو للنابغة في: ديوانه ٤٤، وخلق الإنسان للأصمعي في: الكنز ١٦٨، والشعر والشعراء ١٧٠، والمعاني ١٠٨٠، وديوان المعاني (٥٢/٢) والخصائص (٢٧٢/٢) ومعاهد التنصيص (١٠٨/٣) والجمهرة ١٤٧، ١٣٦، والتهذيب (٣٤٦/١١) والمخصص (١٣٦/١٤) وأنشده أبو علي في: الشعر ٣٦٥ فشرح معناه، وروايته تشبه روايتنا، وجاء في الديوان: يُطِيرُ كُلٌّ وَيَتَّبَعُهُ فَرَّاشٌ. والبيت في وصف ضرب السيوف، الفُضَاضُ القِطْعُ المتفرقة، القُونَس: أعلى الرأس أو أعلى بيضة الحديد، الفَرَّاش: عظام رفاق تطير عند الضرب.

(٤) من الرجز، وهما بلا نسبة في: معاني الفراء (٣٣٨/٢، ٢٧٤/١) وغريب القتيبي (٢٣٩/٢) والأغاني (٤٢٧/٢) -الأول فقط- والإنصاف ١٧٧، والجني ٣٦٢، والرصف ٦٦، وشواهد المغني ٧٠، والخزانة (٤٥٩/٨) وشرح أبيات المغني (٨٧/١) وحكى البغدادي عن السيرافي أن البيت مجهول لا يُعرف قائله، ولكنني وجدت د. فخر الدين قباوة في: إعراب الجمل ١٤٨ نسبه إلى رؤية ولم أجد ذلك في مصادره في التخريج. والبيت يُروى بنصب أهلك، ولم أجد من رواه بالرفع كالأصل ولكن جاء في: التخمير (١٥٦/٤) وشرح الرضي (٤٧/٤) أن الوجه رفعه بتقدير: أهلك إلا أن أطيرا. والشطير: الغريب.

وأنشد أبو زيد (١):

طاروا علاهن فُشِلَ علاها (٢)

وأنشد ابن الأعرابي:

وطرت بالرحل إلى شملة (٣)

وهو كثير مما جاء فيه لفظ (طار) لغير ذي الجناح، فإذا كان ذلك حسنت الآية وهي قوله سبحانه: ﴿وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ (٤)، وعلم بذلك أنه لم يَجِئْ تأكيداً غير محتاج إليه؛ ألا ترى أن ما قدّمناه قد جاء الطيران فيه لغير ذي الجناح، وهذا واضح. وقال كثير:

فطارت برود العصب عنا وبُذِكتْ شحوباً وجوه الواضحين السمادع (٥)

٢٠١/ب ونحو منه قول الآخر:

عوى الذئب فاستأنست بالذئب إذ عوى وصوت إنسان فكدت أطيّر (٦)

(١) النوادر ٢٥٩، ٤٥٧، منسوباً لبعض أهل اليمن، وفيه حكي أبو حاتم عن أبي عبيدة أنها أبيات وضعها المفضل.

(٢) من الرجز، وهو لرؤبة في: ملحق ديوانه ١٦٨، ولأبي النجم في: ديوانه ٢٥٩ وتخرجه ٤٥٦، وزد: الخصائص (٢/٢٧١). علاهن وعلاها: عليهن وعليها على لغة بني الحارث بن كعب في قلب الباء ألفاً إذا سكنت وفتح ما قبلها. وروي: شالوا = طاروا، وشال: ارتفع، والبيت في ذكر قُلُوص.

(٣) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الخصائص (٢/٢٦٩). ناقة شملة: سريعة.

(٤) سورة الأنعام: (٣٨) وفي الخصائص أجاز فيها الوجهين التوكيد والفائدة الجديدة، والتوكيد قال به ابن قتيبة في: التأويل ٢٤٣، والزجاج في: معانيه (٢/٢٤٥).

(٥) من الطويل، وهو لذي الرمة في: ديوانه ٨١٣ من قصيدة طويلة، ولعل اشتباه ابن جني لأن في: ديوان كثير ١٢٣ قصيدة على البحر والروي أنفسهما. العصب: ضرب من البرود، وطيرانها إخلاقها من طول السفر، الواضحين: جمع واضح وهو الرجل الحسن البسام، السمادع جمع سَمَيْدَع وهو السيد السهل الموطأ الاكناف.

(٦) من الطويل، وهو للأحيمر السعدي في شعره في: أشعار اللصوص (١/٩٦) والحيوان (١/٣٧٩) والشعر والشعراء ٧٨٧، والسمط ١٩٦، ومؤتلف الأمدي ٤٣، وأشباه الخالدين (١/١٠٨) ومعجم البلدان (٢/٤٨٣) وبلا نسبة في: عيون الأخبار (١/٢٣٧) وغريب الحربي ٩٤٩، والزهرة ٨٣٠، والعمدة ١٠٠٧، ووفيات الأعيان (٢/٣٩) ومحاضرات الراغب (٢/٢٠٦).

واقْتَفَى ذلك شاعرُنَا فقال :

عَلَى كُلِّ طَيَّارٍ إِلَيْهَا بِرِجْلِهِ إِذَا وَقَعَتْ فِي مَسْمَعِيهِ الْغَمَاغِمُ (١)

مسألة

قال سيبويه وأبو عمر وأبو عثمان فيما حكاه عنه س (٢) في (أتذكُرُ إذْ مَنْ يَأْتِنَا نَاتِه) أنه لا يُضَافُ إلى الجزاء، فإن أضفتَ إلى هذه الأسماء أذهبتَ الجزاءَ منها؛ كما أنك إذا أدخلتَ عليها (كان) و(إن) ونحوه أذهبتَ الجزاءَ منها. وقال الزِّيَادِيُّ: يجوزُ إضافتها إلى الجزاء.

فا: يدل على صحة قول سيبويه انقطاع الجزاء مما قبله كانقطاع ما فيه لامُ الابتداء؛ فكما لا تصح الإضافة إلى ما فيه اللام ولا إلى الاستفهام؛ كذلك لا يجوز إلى [مَنْ] (٣) الجزاء.

فإن قلت: إذا جازت إضافة (الغلام) ونحوه إلى الجزاء؛ نحو: (غلامٌ مَنْ تُضْرَبُ أضرب) (٤)، فهلاً جازت إضافة (إذ) إليه و(حين) ونحو ذلك؟ فالقول: إن إضافة ما كان خارجاً من حيز الفعل - الذي هو / ٢٠٢ الشرط - إليه لا تصح كما صحت إضافة (الغلام) ونحوه إليه، وإنما جازت إضافة (الغلام) ونحوه إليه كما جاز أن يتعلق به حرف الجر في نحو (بِمَنْ تَمُرُّ أُمُرٌ) (٥)، وجاز دخول حرف الجر عليه لأنه لم يكن يخلو من أحد ثلاثة أشياء:

(١) من الطويل، وهو للمتنبي في: ديوانه (١٠٧/٤) وشرحه في: الفسر (٤٠٦/٣): الغماغم جمع غمفة وهي الصوت المختلط، وطيار إليها برجله يعني فرساً سابقاً يجري في سرعة الطائر.

(٢) رمز (س) ليس لسيبويه؛ لأنه لا يصح أن يحكي عن أبي عثمان، وتقدم في (١١٤، ٤٣-ب، ١٨٠) أن المراد به المبرد. وانظر بيان أقوالهم في: الكتاب (٨٣، ٧٦، ٧٥/٣) والانتصار ١٧٧، والخصائص (٣٥٣/١) وشرح عيون الكتاب ١٨٧، والرضي (١٠١/٤) والارتشاف (٥٥٨/٢) والهمع (٦٢/٢) ولم أره في الأصول ولا الموجز ولم أجد المبرد رواه في كتبه عن أبي عثمان، وتعليق أبي علي الآتي جاء بعبارة مختلفة مفصلاً في: المنثورة ١٦٤، وبعضه في: التعليقة (١٩٢/٢) وكتابنا (١-٣٨)

(٣) الأصل: إن، وهو سهو.

(٤) انظر تخريجه المذكور في (١-٣٨)

(٥) من أمثلة سيبويه وتقدم في (٦٥-ب، ١٠٤-ب)

إمّا أن يُذكر الحرفُ بعد الشرط مُعلّقاً، أو يُقدّم قبل الشرط، أو يُوقَع الحرفُ في هذا الموضع الذي أُوقِع؛ فلم يَجُزْ تعليقُ الحرفِ لآنه لم يُعلّق في موضع، ولم يَجُزْ تقديمُ الشرط لأنّ المجزوم لا يتقدّم على الجازم، وما بعد حرفِ الشرط لا يتقدم على الشرط؛ كما أن ما بعد حرفِ الاستفهام كذلك وما بعد لامِ الابتداء كذلك، فلم يَبَقْ إلّا وقوعه قبل الاسم.

وجاز ذلك فيه لآنه معه في موضع نصب، ولآنه بمنزلة جزء منه؛ ألا تراك تعطف عليه بالنصب في قولك: (مررتُ بزيدٍ وعمراً) (١). فلما كانا في موضع نصب وكان الشرط يعمل فيما تقدّمه؛ نحو: (أيُّهم تضربُ أضربُ) (٢) كذلك تعلّق به حرفُ الجرّ.

فإذا كان كذلك لم يَجُزْ إضافةُ (حين) و(إذ) ونحوهما إليه من حيث لم يكن من جُمْلته، ولا مما ينتصب بما بعد الشرط؛ كما لم يَجُزْ أن يُضاف إلى الاستفهام ما ليس من حيزِ الاستفهام، ولو جاز / ٢٠٢ ب أن يُضيف (إذ) ونحوه في (أتذكُرُ إذ من تأتينا نأته) من حيث أُضيف إليه؛ نحو: (غلام من تضربُ أضربُ)، لجازت إضافةُ هذا الضربِ المنقطع عن الاستفهام إلى الاستفهام من حيث أُضيف إليه ما يتعلّق بما بعده؛ نحو: (غلام من تضربُ؟) و(دابة من تركبُ؟) فلما لم تجزِ إضافةُ الضربِ الذي ذكرنا إلى الاستفهام مع جوازِ إضافةِ ما كان متعلّقاً بما بعد الاستفهام إليه، كذلك لا يجوزُ إضافةُ نحو: (أتذكُرُ إذ من تأتينا نأته)، وإن كان يجوزُ إضافةُ ما بعده إليه.

فإن قلت: إنّ الشرط والجزاء ضربٌ من الخبر، وليس الاستفهام كذلك؛ ألا تراه يُوصَف به ويُوصَل؛ فكما يجوزُ الوصفُ به والوصلُ كذلك تجوزُ الإضافةُ إليه.

قيل: كونه خبراً لا يجوزُ الإضافةُ إليه لما ذكرنا من انقطاعِ الجزاءِ مما قبله؛ كما لا يجوزُ الإضافةُ إلى ما فيه اللامُ، وإن كان خبراً لانقطاعه؛ على أن الجزاء إنما يكون خبراً بالجملة التي هي الجزاءُ، والإضافةُ لم تقع إلى تلك، إنما وقَعَت إلى الجملة التي هي الشرط، وهذه ليست بخبرٍ إنما هي بمنزلةِ الاستفهام، والإضافةُ في اللفظ إنما هي إليها، فلا يجوزُ كما [لا] (٣) يجوزُ في الاستفهام.

(١) الكتاب (٩٢/١) والمقتضب (١٥٤/٤) والأصول (٦٥/٢) وسر الصناعة ١٣٠، والخصائص (١٠٧/١)، (٣٤٥).

(٢) الكتاب (١٧٥/٣) والأصول (٢١٣/٢) والخصائص (٣٤٨/١، ٣٠٨/٢) وشرح الرضي (٤١/١).

(٢) يقتضيها السياق.

٢٠٣ / أ بِخَطُّ أَبِي بَكْرٍ: أُبَيَاتٌ فِي مَعْنَى قُرْبِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ: أَنْشَدَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ (١):
وَلَكِنْ دُونَ ذَلِكَ الْحَزْمُ فَهُمْ إِذَا مَا قَالَ أَمْرَضَ أَوْ أَصَابَا (٢)

آخر:

قَدْ بَرَحَتْ بِي مَعَ الْهَوَى كَبِدٌ إِلَّا تَصَدَّعَ لِبَيْنِهِمْ تَجِفٌ (٣)

آخر:

إِلَّا يَكُونُوا الْقَاتِلِينَ فَهُمْ غُرُوكَ أَوْ دَلُوكَ لِلْقَتْلِ

آخر:

وَلَا تَكُنْ أَنْتَ الْمُرِيبُ بِعَيْنِهِ فَإِنَّكَ نَدَمَانُ الْمُرِيبِ وَصَاحِبُهُ

مسألة

قال أبو عمر في قوله:

عَلَى حِينٍ مَنْ تَلَبَّثَ عَلَيْهِ ذُنُوبُهُ يَرِثُ (٤)

(١) أنشده في: الفاضل ٧٦ منسوباً لكثير.

(٢) من الوافر، وهو لكثير في: ديوانه ٣١، والبيان والتبيين (٦٧/٤) والحيوان (٦٠/٣) والسمط ٧٢٩، ونُسب
للأقيشر الأسدي في: التاج (مرض) وبلا نسبة في: القالي (٩٤/٠٢) والعين (٤٠/٧) والصحاح
(مرض) والتهذيب (٣٥/١٢) والرواية فيها كلها:

وَلَكِنْ تَحْتَ ذَلِكَ الشَّيْبِ حَزْمٌ إِذَا مَا ظَنَّ أَمْرَضَ أَوْ أَصَابَا

أمرض: قارب الصواب، وفي السمط أنه يُروى به.

(٣) لم أجد شيئاً فيه ولا في تاليه، والاول منسرح والثاني من الكامل والثالث من الطويل. تجف: تضطرب،
دلوك من دلوت الدلو إذا أرسلتها في البحر.

(٤) من الطويل، وعجزه تاماً:

يَرِثُ شَرِّهَ إِذْ فِي الْمَقَامِ تَدَاثُرُ

وهو للبيد في: شرح ديوانه ٢١٧، والكتاب (٧٥/٣) وإصلاح المنطق ٣٦١، وشرح أبياته ٥٦٣، وسر
الصناعة ٥٠٧، والخزانة (٦٤/٩) وبلا نسبة في: الإنصاف ٢٩١، ويُروى تَدَاثِرُ = تَدَاثُرُ. ولبيد يفخر في
البيت السابق للشاهد بنصرته قومه وذود القبائل عنهم بحضرة الملك، والشاهد على طريق المثل بمعنى أنه
نصرهم في وقت إن تبطئ فيه الحجة عن المحتج يهلك، الذنوب: الدلو فيها ماء قريب من الملء، يرث: يُبطئ،
التدائر: التزاحم. والشاهد متصل عند سيبويه بالمسألة السالفة فأجاز سيبويه إضافة الظرف إلى الشرط في
الضرورة.

فيه ضمير^(١)؛ يعني أن هناك مبتدأ محذوفاً، فإذا كان كذلك تخرج على مذهب سيبويه أنه لا يضاف الظرف إلى الشرط.

مسألة

قال (٢) سيبويه (٣) في قوله:

ولكن متى يسترفد القوم أرفد^(٤)

تقديره: ولكن أنا.

إن قيل: هلاً لم يحتج إلى هذا الضمير؛ لأن (لكن) إنما ٢٠٣/ب تُشبه الفعل إذا كانت ثقيلة، فإذا خفت زال عنها شبه الفعل؛ كما زال عن (إن) لخفتها. وإذا كان كذلك صلحت للجملتين، وإذا صلحت لهما لم تحتج إلى ضمير كما لا تحتاج (إن) إليه؟

قيل: (لكن) لما فيها من معنى الاستدراك، لم يزل عنها معنى الفعل كما زال عن (إن) فاحتج إلى الضمير فيها. وهذا عندي إنما يجب إذا دخل حرف العطف عليه؛ نحو: (ولكن) التي في البيت؛ لأن حرف العطف إذا دخل عليها خلصت لمعناها وخرجت من العطف، وإذا لم يدخل عليها حرف العطف كانت للعطف فلم تحتج في وقوع الجزاء بعدها إلى إضمار؛ كما لا تحتاج في حروف العطف إلى ذلك.

ويؤكد الفصل بين (إن) و(لكن) بأن يونس^(٥) لم يُجز فيما حكاه عنه أبو عمر أن

(١) أي بتقدير: على حين هو من تلبث، وأجاز سيبويه مثله فيكون الضمير مبتدأ والشرط خبره، وانظر: السيرافي (٩٢/١٠)

(٢) النص من هنا إلى قوله: (إلى ذلك) نقله البغدادي في: الخزانة (٧٠/٩) وشرح أبيات المغني (٢٧١/٧) عن التذكرة القصرية.

(٣) الكتاب (٧٨/٣).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ولست بحلال التلاع مخافة

وهو لطرفة بن العبد في: ديوانه ٢٨، وتخريجه ٢٠٩، وأنشده أبو علي في: المنشورة ١٥٤ وقال فيه مقالته هنا؛ فيبقى ما حكاه عنه ابن هشام في: المغني (٣٢٨/٦) مجهول المصدر كما تساءل البغدادي.

(٥) حكاه عنه في: المنشورة والشعر ٧٣، وانظر شرح الرضي (٤٢٠/٤) والتذييل (١٤٦/٥)

تكون عاطفة في الموضع الذي يراها غيره فيه عاطفة؛ لأنها تقتضي الاسم، فإذا لم يَجْز ذلك هناك [فإن لا] (١) تكون بمنزلة العطف في الموضع الذي لا تكون فيه عاطفة بل تكون بمنزلة (حين) و(إذ) أجدر.

مسألة

مَنْ ذَهَبَ إِلَى زِيَادَةِ هَمْزَةٍ (غَوْغَاء) (٢) لَمْ يَجْزْ أَنْ تَكُونَ عِنْدَهُ مُلْحَقَةً / ١٢٠٤
بـ [قَضَقَاض] (٣)؛ لَأَنَّ هَذَا بِنَاءٌ اخْتَصَّ بِالْمُضَاعَفِ؛ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ نَحْوُ
(فَعْلَاء) مُلْحَقًا؛ كَمَا أُلْحِقَ نَحْوُ (فِعْلَاء) وَ(فُعْلَاء) (٤)، فَجَرَى ذَلِكَ فِي اخْتِصَاصِهِ
بِالْمُضَاعَفِ مَجْرَى (فُعْلَةٍ) فِي التَّكْسِيرِ فِي اخْتِصَاصِهِ بِ(فَاعِلٍ) الْمُعْتَلِّ بِاللَّامِ (٥).

مسألة

مِثْلُ قَوْلِهِ:

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ (٦)

فِي الْاِحْتِجَاجِ عَلَيْهِ بِقُوَّةِ اللَّهِ (٧) قَوْلُكَ لِلرَّجُلِ الْقَادِرِ: (هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُعِينَنِي فِي

(١) رسمها في الأصل: فالأ، وهذا بخلاف عادة الناسخ فيها.

(٢) غوغاء منهم من يصرفها فهي مذكر فاءها وعينها مكررة ومنهم من يمنعها لأنها فعلاء، وانظر التعليق السالف في (٥٦-١)

(٣) الأصل: فضفاض وهو تصحيف، والقَضَقَاض من معانيه الأسد، وقال أبو علي في: التعليقة (٤٤/٣):
بُعْلَال كثيرة في المضاعف كقَضَقَاض، وانظر المواضع السالفة.

(٤) انظر في: التعليقة (٣٨/٣) شرحه لامتناع القول بالإلحاق في الأولى ومجيئه في الأخيرتين ومثّل لها بحَمَرَاء
وعِلْبَاء وقُوبَاء.

(٥) كَرُمَاء من الرامي، وانظر التكملة ١٨٤

(٦) في الهامش بخط الناسخ: "تمام البيت هذا ابن هرمة واق" والباقي ذهب به القطع، وما في المتن صدر من
الكامل، وعجزه:

هذا ابن هرمة واقفاً بالباب

وهو لابن هرمة في: شعره ص ٧٠، والصناعتين ٦٨، وشرح المفصل (١٠١/٩) وبلا نسبة في: الرصف ١٤٦،
والخزانة عرضاً (١٠/٥٣، ٦٠) وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٨٣ فأجاز فيه الوجهين المذكورين هنا.

(٧) عبارته أوضح في الشيرازيات: "أراد بقوله بالله: بقوة الله، ويكون المعنى: افعل ما أسألك لأنك قادر عليه،
فكانه ذكر القوة حجة عليه، أي ليس يمنعك منه شيء".

حاجتي؟) أي: افعلْ فإنك مُستطيع.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: (بِقُرْبَةِ اللَّهِ وَثَوَابِهِ)؛ أي: أنت ممن يَبْتَغِي الثَّوَابَ فافْعَلْ هَذَا فَإِنَّهُ مِمَّا يُثَابُ عَلَيْهِ، فَتَكُونُ الْبَاءُ بِمَعْنَى اللَّامِ؛ كَقَوْلِهِ:

بِمَا لَمْ تُخَالِسْهَا الْغُرَاةُ وَتَرْكَبَ (١)

أي: فُعلَ بها هذا لِتَرْكِبِهِمُ الْغُرَاةَ عَلَيْهَا.

[ع(٢): لَا يَكُونُ هَذَا كَقَوْلِهِ:

تَقُولُ بِمَا قَدْ أَرَاهُ بَصِيرًا (٣)

وَلَا كَقَوْلِهِمْ: «بِمَا لَا أُخَشِّي بِالذُّبِّ» (٤)؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (بِمَا لَمْ يَخَالِسْهَا) يَجْرِي مَجْرَى

(١) عجز بيت من الطويل، وروايته تاماً:

نَزَائِعٌ مَقْدُوفاً عَلَى سُرَوَاتِهَا بِمَا لَمْ تُخَالِسْهَا الْغُرَاةُ وَتُسَهَّبِ

وهو لطفيل الغنوي في: ديوانه ٢٣، وخيل أبي عبيدة ٢٩٥، وإبل الأصمعي بالكنز ٩٦، والمعاني ٩٩، والتهذيب (١٣٧/٦) وتكملة الصغاني واللسان والتاج (سهب) وأنشده أبو علي في: الحجة (٣٠٢/١، ٥٩/٣) بما يُفهم منه حملُه على معنى اللام. والبيت في وصف الخيل، ولم يَذْكُرْ روايتنا (يركب) إلا القتيبي وشرحها بأنه يقال مقذوفاً على سُرَوَاتِهَا الشَّحْمِ بِمَا لَمْ تُخَالِسْهَا الْغُرَاةُ أَيِ حِينَ تُرِكَ رُكُوبُهَا وَتُخَالَسُ لَهَا سَمِنَتْ وَلَوْ كَانَ يُفَعَّلُ بِهَا ذَلِكَ لَضَمَرَتْ. نَزَائِعٌ: غَرَائِبٌ، سَرَاةٌ كُلُّ شَيْءٍ أَعْلَاهُ، وَتُخَالَسُ: سَلَبَهَا أَوْ مَخَالَطَتَهَا.

(٢) كأن ابن جني يرد على أبي علي الذي جعل بيت الطفيل في الحجة كبيت الأعشى والمثل التاليين، ولا أدري هل كان كذلك أيضاً في أصل التذكرة.

(٣) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

على أنها إذ رأتني أقادُ

وهو للأعشى في: ديوانه ١٨٦، وجمهرة الأمثال (٢٣٧/١) ودلائل السرقسطي (١٩٦/١) والخصائص (١٧٥/٢) والنهاية (٣٠٣/٣) والمحكم (٣٢/١) واللسان (٣٧٥/٥) وبلا نسبة في: الصاحبي ١٣٥، وأنشده أبو علي في: الحجة (٥٩/٣) وصاحبه ابن جني على معنى البدل المفهوم من كلامهما ولم يصرحاً به ولكنه مذكور في: بعض ما تقدّم، ورواه السرقسطي عن ابن السكيت.

(٤) من أمثال العرب ويأتي بالفاظ قريبة، وقائله قباث بن أشيم الكناني الذي كبر فكان قومه يخوفونه بالذُّبِ ففعلوا ذلك مرة وعقله حاضر فقال ذلك على معنى البدل يريد أنه بدّل قوته وشجاعته في شبابه صار يُخَوِّفُ بِالذُّبِ، انظر: أمثال الأصمعي ٢٢٥، وأبي عبيد ٩٦، ١١٨، وجمهرة العسكري (٢٣٧/١) والخصائص (١٧٦/٢) والدلائل للسرقسطي (١٩٦/١) ودلائل الإعجاز ٢٠٧، والمستقصى (١٩٢/٢) ومجمع الأمثال (٩٢/٣).

العلة؛ أي: كان هذا لهذا ومن أجله، وليس كذلك:

تَقُولُ بما قد أراهُ بصيراً

لأنَّ ضرره وعشاه لم يكن سببه كونه قبلُ بصيراً؛ ألا ترى أنَّ كُلَّ مَنْ كان في شبابه بصيراً لم يلزم أن يضعف بصره ويعشى حتى يُقاد؛ ألا تراه يقول:

/ ٢٠٤ ب على أنها إذ رأتني أقادُ تقولُ بما قد أراهُ بصيراً

معناه إذن: هذه الزمانة بتلك الصحة.

فأما قولُ النبي ﷺ: «كَفَى بِالْإِسْلَامَةِ دَاءً» (١)، وقولُ حميد:

وَحَسْبُكَ دَاءٌ أَنْ تَصِحَّ وَتَسْلَمَ (٢)

فليس على الحقيقة جارياً مجرى العلة؛ لأنه لو كان علة صريحة لما أخطأه صحيح، وقد نجد كثيراً من الأصحاء وذوي السلامة يُعْتَبَطُونَ وَيُخْتَضَرُونَ (٣)، وإنما العلة في ذلك اختلاف الليل والنهار.

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ (٤) على حَدِّ قَوْلِكَ: (الثوبُ بالدرهم)؛ أي: افعلْ بثوابِ الله؛ أي: لِيَكُنْ فِعْلُكَ بِثَوَابِ اللَّهِ.

وليس بقسم لأنه لا جواب له، ولكن لما كان فيه معنى الاحتجاج والتأكد فيه ظن به أنه قسم.

(١) الحديث جاء مسنداً في: مسند الشهاب (٣٠٢/٢) وبلا إسناده في: المجازات النبوية ٢٨٠، والفردوس بمأثور الخطاب (٢٩٠/٣) وفيض القدير (٤٢/٢، ٧٢٠/٤)، وعده في: الكشف (٤٩/٤) مثلاً وتابعه السمعاني في: تفسيره (٣٦١/٢) والنسفي في: تفسيره (٣٤/٤) والبيضاوي (٢٧٦/٧) والبحر (٣٥١/٧) ووجه الشهاب في: حاشيته (٢٧٦/٧) عبارتهم بأنه من الامثال النبوية، وتكثر روايته حديثاً في: كتب الأدب انظر الكامل ٢٨٤ وهامشه.

(٢) من الطويل، صدره:

أرى بصري قد رابني بعد صحة

وهو بيت مشهور لحُميد بن ثور الهلالي في: ديوانه ٢١٨ وخرجه محققه في ص ٣٤٢ بما لا مزيد عليه.

(٣) اعتبط: مات بلا علة، واختضر: مات شاباً.

(٤) في بيت ابن هرمة. وهذا من كلام أبي علي بعد تعليق ابن جني غير أنه لم يُفصل برمز يدل على الرجوع إلى

كلام أبي علي، ويقوي أنه لأبي علي اتصاله بما قبل تعليق ابن جني وموافق لكلامه في: الشيرازيات ٨٣

وينبغي أن يكون متعلقاً بمحذوف يدل عليه :

إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ (١)

وكذلك قول الآخر :

بِاللَّهِ خَبْرٌ كَيْفَ أَنْتَ بَعْدِي (٢)

مسألة

(بَيِّنُ) : (فَيْعِلُ) (٣) مِنْ (بَانَ يَبِينُ) ، وَلَمْ أَسْمَعْ فِيهِ التَّخْفِيفَ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْحَذْفُ مِمَّا عَيْنُهُ وَأَوْ أَشَدَّ اسْتِمْرَاراً ؛ لِأَنَّهَا كَمَا أُعْلِتْ بِالْقَلْبِ كَذَلِكَ أُعْلِتْ بِالْحَذْفِ (٤) .

قال (٥) : زعم أبو الخطاب أن ناساً يقولون : (أُدْعِه) / ١٢٠٥ من (دعوتُ) ، فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهّموا أنها ساكنة ، إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع جزم .

(١) لأن الشرط لا يعمل فيما قبله .

(٢) كتب الناسخ في الهامش : " هذا لبشار بن برد : ... في ذات الصمد ... كيف أنت بعدي " وقد ذهب القطع ببعضه ، وهو من الرجز ، وروايته وسابقه في المصادر :

يَا طَلَلُ الْحَيِّ بِذَاتِ الصَّمَدِ

بِاللَّهِ خَبْرٌ كَيْفَ كُنْتَ بَعْدِي

وفي بعضها : (حدث) مكان (خبر) ، وهو لبشار بن برد في : ديوانه (١٥٦/٢) والبيان والتبيين (٤٩/١)

والأغاني (١٧٥/٣) وطبقات ابن المعتز ٢٥٥ ، ومذاكرة الأربلي ١٢٠ ، والعمدة ٣٧١

(٣) مثل بَيِّنُ يَزْنُهُ البصريون بِفَيْعِلٍ ورووا في بعض أمثله الترخيف كَلَيْنٌ وَمَيَّتٌ ، ولم يشترط أبو علي في : التكملة ٢٦٠ في الترخيف شيئاً غير أن المحكي عنه في : الممتع ٣٢١ يوافق مقالته هنا باطراد تخفيف الواوي وليس اليائي كبَيِّن .

انظر خلاف المصيرين في زنة (سَيِّد) وإعلالها في : الكتاب (٣٦٥-٣٦٦) والمقتضب (١٢٤/٢، ٢٦٣/١) وتصحيح الفصيح ٥٤٠ ، ومجالس العلماء ٦٨ ، ودقائق التصريف ٢٦٦ ، والخصائص

(٢٩١/٢) والمنصف (١٥/٢) والإنصاف ٧٩٥

(٤) في الممتع خُتِمَ التعليل المحكي عنه بقوله : لأن التغير يأنس بالتغير ، وانظر في كتابنا (١١٩-١) ما نقلته من حكاية الشاطبي عن أبي علي في الفرق بين الواوي واليائي في هذا .

(٥) سيبويه في : الكتاب (١٦٠/٤) .

[ع(١): هذا نحو من قولهم: (هذا بَكُرٌ) و(مررتُ بِبَكْرٍ)^(٢)؛ ألا ترى أنه أُجري ما قبل [الطَّرَف] (٣) مجرى [الطَّرَف]، فَجَرَتْ عليه حركتا الإعراب الذي يجب أن يكون جريانه على الآخر، فكذلك هذا أسكن العين إذ جاورت اللام كما تُسكن اللام].

فا(٤): هذا يجيء على قياس قولهم: (لم يَكُ) و(لم أَبَلْ)^(٥) في أنه كأنه قد جُزم دَفْعَتَيْن؛ كأنه لما سَكَنْت العين والدال قبلها ساكنة حركت العين بالكسر لالتقاء الساكنين.

ويَجُوز أن تُقدَّر الحركة من أجل الساكن الثالث وهو الهاء؛ كما حرك اللام من (لم أَبَلْ)^(٦)، فكما أن هذه الكسرة في اللام لا تكون إلا لسكونها وسكون الهاء بعدها، فكذلك يَجُوز أن تكون في (أُدْعِه) للساكن الثالث الذي هو الهاء التي هي للوقف.

مسألة

سأل سائل: لِمَ لَمْ يُبَيَّن (٧) بالالف كثيراً كما يُبَيَّن بالهاء إلا في (أنا) و(حيَّهلاً)^(٨)؟

والقول: إنَّ الألف تُشَبِّه الياء، وقد بيَّنت الياء في ٢٠٥ ب (غلامِيَه) و﴿مَّا هِيَهْ﴾^(٩)، فلمَّا كانت كذلك كُرهَ أن يُبَيَّن بما قد لَزِمَ مثله البيان، وأيضاً فإنَّ الألف

(١) هذا أحد وجهين وجه بهما (ادعه) في: الخصائص (٢٠٤/٣) وهما في: شرح السيرافي (العلمية ٥/٣١)
(٢) أي على نقل حركة الإعراب إلى حشو الكلمة عند الوقف، وهما في: الكتاب (١٧٣/٤) والتعليقة (٢١٦/٤) وأكثر ابن جني ذكرهما ومنه السرة ١٥٩، والخصائص (١/٢٨٢، ٢/١٧٧، ٣/٣٣٣، ٢٢٣/٣)
(٣) الأصل: الظرف، وهو تصحيف.

(٤) في: الحجة (١/٦٥) حكى الوجه الثاني وهو كسر العين لسكون هاء الوقف عن أبي الحسن.
(٥) فرغت من التعليق عليهما فيما سلف من كلامه عليهما في (١١٢-١).
(٦) انظر تخريجها والتعليق عليها في (١١٢-١)، وأبو علي ينص في غير موضع على كسر الهاء فلعل قوله هنا بسكون الهاء على الأصل في هاء السكت ثم حُرِّكت.

(٧) كذا بالكسر في الموضعين والكسرة تحت الياء.
(٨) هذا سؤال على قول سيبويه في: الكتاب (٢٣٨/٤) إنَّ تبين الحركة بالالف قليل وإنما جاء في: أنا وحيَّهلاً. وبعض كلام أبي علي جاء في بعض كتبه. وحيَّهلاً: اسم فعل بمعنى قُرِّبه وبادر بذِكْره، والأصل بتسكين الياء وصوابه تشديدها. وانظر: الكتاب (١٦٣/٤) والمقتضب (١/٦٠، ٣/٢٠٥) والتعليقة (١/٣٥٨) والبغداديات ١٥٢، والمنشورة ١٣٤، والحجة (٢/٣٦٠، ٥/١٤٦) والخزانة (٦/٢٤٣)

(٩) سورة القارة: (١٠)

نفسها قد بُيِّنَتْ^(١) بالهاء؛ نحو: (وازيدها) و(واغلاماه) فكَرِهَ ذلك لذلك، وإنما جاز البيان بها لمضارعيتها الهاء كما بُيِّنَ بالهاء.

القول الثاني هو القويُّ، وقد كنتُ أنا منذ زمان رأيته بعدما سألتُ نفسي عن هذه المسألة.

وأما الهاءُ في (غلاميَّة) و﴿مَا هِيَ﴾ ونحو ذلك فينبغي أن يكون لبيان فتحة الياء؛ ألا تراها في (كيفه؟) و(لمه؟) و(اغزه) و(ارمه) إنما هي لبيان الحركة لا الحرف. على أن قول بعضهم في الوقف: (هذه أفعي) و(مررت بحبلي)^(٢)، وقلَّ بهم الألف في الوقف ياء لأنَّ الياء أبين من الألف، يؤنس بالوقف على الياء وترك احتشام ذلك، ويؤذن بضعف الاحتجاج^(٣) لترك الوقفين بالألف من حيث كانت شبيهةً بالياء الخفية المحتاجة إلى البيان.

مسألة

(هذا خالد^(٤)) ونحوه الزائدة منهما هي الأولى الساكنة؛ لأنه زعم^(٥) أن هذا التضعيف إنما لحق ليُعَلِّم أن الحرف لا يكون إلا متحركاً في الدرَج، وهذا إنما يتَّجه إذا [بيّض أسطراً].

[ع: الذي اعتقده أنا في هذا / ١٢٠٦ ونحوه أن الزائد من الحرفين الثاني دون الأول من أوجه: أحدها أن هذه الزيادة من عوارض الوقف، وهي ضرب من التغيير، والتغيير آخرُ الاسم أولى به من حشوّه.

(١) أعلاها بخط الناسخ: كصح، أي كذا في: الأصل وهو صحيح.

(٢) حكى سيبويه قلب الألف ياء في: الوقف عن قوم في ما كان آخره ألفاً وأنها لغة لفزارة وناس من قيس، وفسرها أبو علي بخفاء الألف. انظر الكتاب (٣/٤١٤، ٤/١٢٧، ١٨١، ٢٣٨) والتعليقة (٣/٢٥٦،

٤/١٧٩) والشيرازيات ٤٢٢، ٥٧٩.

(٣) يفهم هذا الاحتجاج من كلام سيبويه.

(٤) الأصل بضم الدال بلا تشديد وهو تصحيف لمثال عند سيبويه وذكره أبو علي. انظر الكتاب (٤/١٦٩) والأصول (٢/٣٧٢) محرفاً، والعسكرية ٢٢٣، وسر الصناعة ١٥٩، ٤١٦، ٧٨٠، والخصائص (٣/٢١٣).

(٥) سيبويه (٤/١٦٨) بلفظ آخر، ويريد بالدرَج الوصل.

وأيضاً فإنَّ لَوَاحِقَ الوقفِ إنما تقع آخرًا وطرفاً لا حشواً ووسطاً^(١)؛ ألا تراهم قالوا:
(إِرمِهْ) و(هذا وجهُكَهْ) و(عَلَيْكَهْ)^(٢)، وكذلك قالوا في الاستثبات عن النكرة:
(مَنانِ؟) و(مَنونَ؟) و(مَنَهْ؟) و(مَناتُ؟)^(٣) فكانت الزيادة من آخره.

ومنها ما حكاه صاحبُ الكتاب^(٤): (أعطني أبيضَهْ) يريد: (أبيضَ) فثقل في
الوقف، فلا تخلو الضادُ المَزِيدَةُ من أن تكون الأولى أو الثانية، فيفسد أن تكون الأولى؛
لأنه لو كانت إياها لكانت الثانية هي لام الفعل الأصلية التي هي حرفُ الإعراب، ولو
كانت حرفَ إعرابٍ لم تدخلها الهاءُ؛ لأنَّ تلك الهاءُ اللاحقة في الوقف إنما تختصُّ بما
ليس حرفَ إعرابٍ؛ نحو: (هَنَهْ)^(٥) و(كيفَهْ؟) و(وجهُكَهْ).

فإذا لم يَجُزْ أن تكون حرفَ الإعراب والأولى هي الزائدة ثبتَ ضدُّ ذلك فلم يكن منه
بُذٌّ؛ وهو أن تكون الأولى هي حرف الإعراب والثانية هي الزائدة؛ حتى يجوز لذلك
[أن^(٦) تلحقها الهاءُ المختصة بما ليس حرفَ] إعراب.

فإن قلت: فإذا لم / ٢٠٦ ب تكن الثانية حرفَ إعراب فكيف جرى الإعرابُ وهو
الفتحةُ عليها؟ وهل رأيتَ إعراباً جرى على غير حرفٍ إعرابٍ؟ نعم، وكيف جاز أيضاً أن
تلحق هاءُ بيانِ الحركةِ حركةَ الإعراب؛ وإنما بآبها أن تلحق حركاتِ البناء على ما تقدَّم؟
قيل: أمَّا لحاقها فتحةَ (أبيضَهْ) وهي حركةُ إعرابٍ فمن قِبَلِ أن هذه الضادُ الثانية لما لم
تكن هي حرفَ الإعراب في الأصل، وإنما حرفُ الإعراب في الحقيقة هو الضادُ الأولى
ضارت الحركةُ في الضادِ الثانية، وإنَّ كانت إعراباً كأنها غيرُ إعرابٍ لوجودِنا^(٧) إياها في

(١) في: الخصائص (٢١٣/٣-٢١٤) أثبت الزيادة حشواً في غير لواحق الوقف.

(٢) رواه سيبويه على أنَّ الهاء ضمير لا للوقف، وعليك اسم فعل. انظر الكتاب (٣٦٠/٢) والأصول
(١٢٠/٢) والمنثورة ١٠٩

(٣) سبق التعليق على الاستفهام بمن على الحكاية في (١٧٥-ب)

(٤) الكتاب (١٧٢/٤) والأصول (٣٧٣/٢) والحجة (١٤٧/٥) وذكره ابن جني في: الخصائص (١٧١/٣)
لزيادة الهاء بعد التثقيب.

(٥) الأصل: هَنَهْ، والتصويب من الكتاب (١٧٢/٤) وسر الصناعة ٤٩٢، ٥١٥، ٥٦٣.

(٦) من هنا إلى (حرف) طمس ذهب بأكثر الكلمات وما أثبتته هو ما احتملته من آثارها.

(٧) وجود مصدرٌ لَوَجَدَ.

غير حرف الإعراب، فَجَرَى لِجَرَيَانِهَا عَلَى غيرِ حرفِ الإعرابِ مَجَرَى غيرِ الإعرابِ، فجاز أن تُلحقها الهاءُ كما تُلحق الحركاتِ غيرِ الإعرابِ إذ حَلَّت محلَّها ووقَّعت موقعَها، وذلك من كلام العرب وجاري عاداتِها.

ألا تَراهم قالوا: (قَسِيّ) فقلَّبوا العَيْنَ لَمَّا أُخِرت إلى موضع اللام فوقَّعت لذلك مَوَقعَ ما من عاداته الإعلالُ؛ نحو: (عَصِيّ) و(دَلِيّ) و(قِنِيّ). ولو كانت العينُ ثابتةً في موضعها الذي هو أولى بها لَوَجَبَ تَصحيحُها وألّا تُقلَّبَ... ذا... (١) (أَوْج) و(هُول)... [أَوْج] و(هُول) فكذلك (٢).

* * *

(١) السطر الأخير انطمس بعض كلماته وأثبت ما استطعت قراءته منها.

(٢) آخر الأصل، وهنا خرمٌ لا أعرف مقداره.

الفهرس

١- فهرس الآيات (١)

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
١- سورة الفاتحة		٢١٢	٩١ ب
٢	١٩٣ ب	٢٢٩	١٢٨
٢- سورة البقرة		٢٣٣	١٦٩ *
٦	١٨٧ ب	٢٤٣	١١٢٢
٩	١٦ ب	٢٤٦	١١٢٢، ١٤٨ ب
١٣	١٣٥، ١٣٤	٢٥٧	١٥٧ ب
١٧	١٢٦	٢٥٩	١١١ ب، ١٢٦ *
٢٣	٢٠ ب	٢٦٤	١٠٩ ب
٢٦	١١٧٨	٣- سورة آل عمران	
٥٦	١١١ ب	١٤	٩١ ب
٦٥	١٩٣ ب	٥٥	١١٦ ب
٦٨	١١٢٤	٥٩	١١١٧
٩١	١١٨٢، ١١٥٨	٧٣	١١٢٨
١٤٥	١٨٠ ب	٧٩	١٩٣ ب
١٦٨	١١٤١	٨١	٤٠ ب، ١٤١
١٧١	٤ ب	١٥٨	١٨٩
١٧٧	٩٥ ب	١٥٩	١٢٩ ب
١٨٣	١٠٧ ب	١٨٦	٥٥ ب
١٨٤	١٧٠، ١١٢٩ *	٤- سورة النساء	
١٨٥	١١٢٩	١	١٠ ب، ٨٤ ب، ١٨٥ *
١٩٦	١١٢٩، ١٤٨ ب	١١	١٢٧ ب
١٩٧	١٥٠ ب	٦٩	١١٩١

(١) موضع القراءة مميز بعلامة *.

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
٩٠	١١٠٩	٥٤	١٦٩
١٠٥	٧٣ب	١٠٨	١٨ب
١١٧	٢٠ب، ١١٠٨	١٠٩	١٨٢ب، ١١٨٣*
١٣٥	١٢٤	١١٧	١١٣٠
١٥٥	١١١٦	١٣٧	١٨ب
١٥٧	١١١٦، ١١١٧	١٤٥	١١١٨
١٥٨	١١٦ب	٧- سورة الأعراف	
١٥٩	٦٧ب، ١١٦ب	١٨	١٤١
١٦٠	١١١٦	٤٣	٨٢ب
١٦٣	١١١٧	٥٧	١١١ب*
١٦٦	١١٧ب	٧٢	١٠١ب
١٧١	١١١٧	١٠٠	١٣١ب
١٧٦	١٥٦	١٥٤	١١٩٢
٥- سورة المائدة		١٦٠	١٤٨ب
٣	١١١٨	١٩٨	١٢٦ب
٩	١٢٧ب	٨- سورة الأنفال	
١٣	١١١٦	١٦	١٩٦
٧٣	٩٤ب	٤٣	٨٥ب
٨٩	١١٢٩	٤٧	١٠٩ب، ١١٢ب
٩٥	١١٢٩	٦٢	١٤٧
١١٥	٤٣ب	٦٣	١٤٧
١١٧	١٤٨ب	٩- سورة التوبة	
١١٩	١١٥٢	٣	١٩٦*
٦- سورة الأنعام		٣٤	٦٨ب
٥	١٧٤ب	٤٠	١٨
٣٨	١٢٠١	٥٨	١٩٠ب
		١٠٣	١١٣١

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
١٠ - سورة يونس		١٧ - سورة الإسراء	
٥	١٠٩ ب*، ١١٢ ب*	٥٣	١٤٧
٢٧	١٢٧، ١٢٨ ب	١٨ - سورة الكهف	
٣٨	٢٠ ب	٢٢	٢٨
١١ - سورة هود		١٩ - سورة مريم	
١٣	٢٠ ب	٩	١٣٨
١٥	١٦٤	٧١	١٠٨ ب
٧٢	١٥٣ ب*	٢٠ - سورة طه	
١٠٧	١٠٥ ب	٤٤	١١٨٣
١٠٨	١٠٥ ب	٦٤	١٨٦ ب*
١٢ - سورة يوسف		١٠٢	٥٤ ب
١٠	١٣٦ ب*	٢١ - سورة الأنبياء	
٣٠	١٠٢	٣٧	١١٧ ب
٣٥	٣٩ ب	٤٢	١٩٨ ب
١٤ - سورة إبراهيم		٤٥	١٩١
٢٢	٨٤ ب*	٢٢ - سورة الحج	
٢٤	١٩٦ *	٧٢	١٥٠
٢٨	١٢٢	٢٣ - سورة المؤمنون	
٣١	١٤٧، ٦٩ ب، ١٩١ ب	١٤	١١٣٠
١٦ - سورة النحل		٤٤	١٤
٣٨	١١١ ب	٦٤	١٩٠ ب
٤٨	١٢٢ أ*	٦٧	١٠١ ب
٧٣	٢٧ ب	٧٧	١٩٠ ب
١٠٣	١٨٩	٩٩	١٧٨
١٢٤	٨٨ ب	٢٤ - سورة النور	
١٢٥	١١٣٠	٤	١٣١

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
٢٥	٧٢ ب	٥١	٤١ ب، ١٨٠ ب
٣٦	١٣ ب *	٥٦	١١١ ب
٣٧	١٣ ب	٥٩	١٣١ ب
٥٢	١١١٠، ١١١٢	٣١ - سورة لقمان	
٢٥ - سورة الفرقان		٧	١١٧ ب
٢	١١٣٧	٣٣	١١١٠ *
٣	١١٣٧	٣٣ - سورة الأحزاب	
٢٢	١١٤٣	٣٥	١٢٦، ٢٧ ب، ١٢٦ ب
٤٥	١١٢٢	٤٣	١٩٦
٢٦ - سورة الشعراء		٦٣	١١٨٣
٦١	١٠٩ ب	٧٠	١٨٥
٧٢	١٣١	٧١	٨٥ ب
٢٧ - سورة النمل		٣٤ - سورة سبأ	
٢٥	١٩٩ *	٧	٩٧ ب، ١٩٠ ب
٧٣	١٣٩	٩	١١٢٢
٢٨ - سورة القصص		١٦	١١٢٥
٣٢	١١١٠ *	٤٠ - سورة فاطر	
٣٨	٨٢ ب	١	٩٠ ب
٧٠	٨٢ ب	٣٤	٨٢ ب
٢٩ - سورة العنكبوت		٣٦	١٨٦
١٧	١١١١ *، ١٣٧ (هامش)	٤١	١٨٠ ب
٣٠ - سورة الروم		٣٦ - سورة يس	
٢٤	١٠٨ ب	٣١	٩١ ب
٢٨	١٦٧	٣٢	٩١ ب
٣٦	٥٩ ب *	٣٧ - سورة الصافات	
٤٦	١١١ ب	٣٥	٩٤ ب

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
١٤٥	ب٦٦	٤٣- سورة الزخرف	
١٥٣	ب١٣٥	١٧	ب١٣٥
١٥٨	ب١٣٥	١٩	ب١٣٥*
	٣٨- سورة ص	٣٥	ب٩١،*٩١
٣	ب١٧٩	٥١	ب٢٩
٧	١١١،١٣٧(هامش)	٥٢	ب٢٩
٣٠	ب١٠٨	٥٤	ب٢٩
٢٤	ب٢٧،ب١٢٨	٦٠	ب١٩٨
٤١	ب١٨١	٨٤	ب٩٣
٤٢	ب١٨١	٤٤- سورة الدخان	
٤٤	ب١٠٨	٤	ب١٩١
	٣٩- سورة الزمر	٥	ب١٩١
٣٣	١٢٦	٤٥- سورة الجاثية	
٣٦	ب٩٤،١٣١	٥	ب١٠
٦٠	ب٥٤	٢٥	ب١١٠
٧٣	ب٤٧*	٣٢	١١٣٣
	٤٠- سورة غافر	٤٦- سورة الاحقاف	
١٠	ب٢٨	١٢	ب١٩١
٣٥	ب١٣١،ب١٧٧	١٧	ب١٢٦*
٦٠	ب١٠٨	٤٩- سورة الحجرات	
	٤١- سورة فصلت	١٢	ب١٣٠
٢٨	ب١٩	٥٠- سورة ق	
٢٩	١٢٦	١٧	ب١٩١
٤٤	ب١١٧،١٨٦	١٨	ب٩١
٤٩	ب٢٧،ب١٠٧،ب١٢٨	٤٢	ب١٧٩
٤٣	ب١٤٦*		

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
٥١ - سورة الذاريات		١١	٦٨ ب
١٠	١٣٧ ب	٦٥ - سورة الطلاق	
٢٣	١٩١ ب	٤	١٩٦
٥٣ - سورة النجم		٦٨ - سورة القلم	
١٩	١١٣ ب	٤٩	٦٦ ب
٢٠	١١٥٨	٦٩ - سورة الحاقة	
٥٥ - سورة الرحمن		١٣	١١٥٨
٢٢	١٥٠ ب *	٧٠ - سورة المعارج	
٤١	٥٤ ب	١١	١١٩ ب *
٤٨	١١١٤، ١١٢٥	١٥	١٨٦
٥٦ - سورة الواقعة		١٦	١٨٦ *
٩٠	٢٥ ب، ١٢٩ ب، ١١٧٢،	٧١ - سورة نوح	
	١٨٠ ب	١٥	١٢٢
٩١	٢٥ ب، ١٢٩ ب، ١٨٠ ب	٢٣	١٥٣ ب
٥٧ - سورة الحديد		٧٣ - سورة المزمل	
١٨	١١٢٨	٢٠	١٤٣
٥٨ - سورة المجادلة		٧٤ - سورة المدثر	
٧	١٨	٨	١٨٧
٦٠ - سورة الممتحنة		١٩	١١٣٧
١	١٩١	٢٠	١١٣٧
٦١ - سورة الصف		٧٧ - سورة المرسلات	
١٠	١٩١ ب	٣٤	١١٥٢
١١	١٩١ ب *	٧٩ - سورة النازعات	
١٢	١٩١ ب	٢٤	٨٢ ب
٦٢ - سورة الجمعة		٢٥	٨٢ ب
٨	٤٧ ب، ١١٠٤		

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
٨٠ - سورة عبس		٩٦ - سورة العلق	
٣	١١٨٣	١	١٩٧*
٢٢	١١١ ب	١٤	٧٢ ب
٨٢ - سورة الانفطار		١٥	١١٧
١٩	١٩٦	١٠١ - سورة القارعة	
٨٦ - سورة الطارق		١٠	٢٠٥ ب
٨٨	٩١ ب*	١٠٥ - سورة الفيل	
٨٨ - سورة الغاشية		١	١٢٢
١٧	١١٢٢	١٠٧ - سورة الماعون	
٩٠ - سورة البلد		٤	١٥٨ ب
١٤	٢٧ ب	٥	١٥٨ ب
١٥	٢٧ ب	١١١ - سورة المسد	
٩٣ - سورة الضحى		١	٨٤ ب
٥	١٤٥، ٨٨ ب، ١٤٣، ١٤٨	١١٢ - سورة الإخلاص	
		١	١١٩
		٤	٩٨ ب*، ١٩٩*

٢- فهرس الحديث والآثار

- ١١١٨ - أُحِلَّتْ لِي دَمَانٌ وَمَيْتَتَانِ .
- ١١٣٨، ١٠٠ب - إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمَلْ خَبثًا .
- ١١١١ - أَزْهَدُ النَّاسِ فِي عَالَمٍ جِيرَانُهُ .
- ٧٦ب - أَشْعَرُ الشَّعْرَاءِ جِيَادُهَا، كُلُّ يَجْرِي إِلَى غَايَةٍ، وَلَكِنْ أَمْرُ الْقَيْسِ مَدُّ لَهُ عَنَانُ الْحُضَرِ وَأَدْرَكَهُمْ بَغْفَالُ الْمَوْتِ .
- ١١٠٩ - اْعْمَلُوا وَأَبْشِرُوا فَإِنَّهُ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَسْتَجِيبَ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ .
- ١٤٧ب - إِنَّ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجَرَامِقَةِ .
- ٢٦أ - إِنَّ أَوَّلَ مَنْ جَمَعَ النَّاسَ عَلَى الصَّلَاةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، جَمَعَهُمْ عَلَى أَبِي بَنٍ كَعْبٍ .
- ٨٧ب - أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطَّلَى قَوْلِي عَانَتَهُ بِيَدِهِ .
- ١١١٨ - أَنْ سَيِّدَ وَلَدِ آدَمَ .
- ١١٥٢ - أَنْتُمْ الْأَطْبَاءُ وَنَحْنُ الصِّيَادَةُ .
- ١١٠٨، ١٠٧ب - إِنَّكُمْ لَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ .
- ١١٠٨ - أَنَّهُ أَمْرُ بَعْضِ أَصْحَابِهِ أَنْ يَشْتَرِيَ لِفَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ سَوَارَ عَاجٍ .
- ١١٥٢ - بَرِيرَةُ لَمَّا اشْتَرَاهَا خُيِّرَتْ .
- ١٨٧ - تُوفِّيَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَتَرَكَ سِتَّةَ أَعْبُدَ لَيْسَ لَهُ غَيْرُهُمْ ، فَأَعْتَقَهُمْ جَمِيعًا عِنْدَ مَوْتِهِ، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَجَزَّاهُمْ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ حَتَّى أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ الثَّلَاثَ وَأَرْقَى الثَّلَاثِينَ .
- ٢ب - حَتَّى تَهَوَّرَ اللَّيْلُ .
- ١٨٥ - حَكَمَ عُمَرُ فِي الضُّبُعِ كَبْشًا .
- ٤أ - حَيْرِي دَهْرٍ .

- خرج عمر بن الخطاب على أصحابه يوماً في رداء بُقْطَرِيٍّ فرموه بأبصارهم فقال :
لا شيء مما ترى إلا بشاشته يبقى الإله ويودي المال والولد ١٨٤
- الخمر من هاتين، وأشار إلى التمر والعنب. ١٥٠ ب
- ذكاة الجنين ذكاة أمه. ١٠٧ ب
- سُمِّيت الريح العقيم لأنها تلقحت بالعذاب وتعقمت عن الرحمة كتعقم الرجل عن
الولد إذا كان عقيماً لا يولد له. ١٤٧ ب
- سهم غرب ٦٩ ب
- علّمني رسول الله ﷺ أن أقول إذا فرغت من قراءتي في الوتر ولم يبق إلا الركوع :
اللهم اهْدني فيمن هديت... ١٧٦
- عليه بهلة الله ١١٨١، ١١١٢
- كان رسول الله يُعلمنا التشهد والخطبة كما يعلمنا السورة من القرآن : التحيات لله
والصلوات الطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته... ١٨٥
- كان يُلطّح أُغَيْلَمَةُ بنِي عبد المطلب. ١٥٥ ب
- كفى بالسلامة داء. ٢٠٤ ب
- لا بأس بإصلاح التحريف واللحن والخطأ في الحديث. ٢٦ ب
- لا ها الله ذا. ١٠٠ ب
- لا يُقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده. ١٢٦ ب
- لا يُقَطَّع في السَّنة. ٦٩ ب
- لو سألوني ثُلَّةً ما أعطيتهم. ١٩٣ ب
- لو لم يبلغني هذا عن النبي صلى الله عليه لكان رأيي. ١٨٧
- ما أدري أأذن أو أقام. ٣٠ ب
- مرَّ عمر بن الخطاب على قوم يرمون رشقاً، فقال بئس ما رميتم، فقالوا: يا أمير المؤمنين
إنا قوم متعلمين، فقال : والله لذنبكم في لحنكم أشد عليّ من ذنبكم في رميكم،

- سمعت رسول الله ﷺ يقول: رحم الله رجلاً أصلح من لسانه ١٨٧بـ
- من باع عبداً فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع، ومن باع نخلاً بعد تأبيره فثمرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع. ١٩بـ-٢٠١
- الناس أصناف: صنف شعراء، وصنف خطباء، وصنف علماء، وصنف تجار، ورجرة بين ذلك تُكدر الماء وتُغلي السعر. ١١٤٦
- يا أهل العلم والقرآن لا تأخذوا للعلم والقرآن ثمناً فيسبقكم الدناة إلى الجنة ٦٦بـ
- يا بني سليم قد جاورناكم فأحمدناكم، وقاتلناكم فما أجبتناكم، وسألناكم فما أبخلناكم. ١٨٤
- يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة. ٨٧بـ
- يدعى بالرجل فيخفق قلبه فتعرفه الملائكة بذلك. ١٨٧

٣- فهرس الأمثال

- إذا كنت كذوباً فكن حفيظاً. ١١٩٦-ب
- إذا مرض الشيخ يوماً لا يرجع شهراً. ١٩٣ب
- أزهد الناس في عالم جيرانه. ١١١١
- إنما يعبأب الأديم ذو البشرة. ١١٥ب
- بعين لا أرينك. ٤٠ب
- بما لا أخشى بالذئب. ٢٠٤
- جاء مدبّحاً كأنه خاصي حمار. ١٩٦ب
- رجلاً مستعير أسرع من رجلي مؤد. ١١٩٦
- سواسية كأسنان الحمار. ١١٥٦
- ضبطت بعدما ضرطت. ١٩٦ب
- كان حماراً فاستأتن. ١١٩٦
- كلاهما وتمرأ. ١٩٩ب
- لا تبولي بأكمة ولا تجعلي شرك إلى أمة. ١٩٧ب
- لا يدرك هذا بأشرب اسعه. ١١٩٣
- لا أكلمك ما حييت. ١٢٢ب
- لا أكلمك ما بل بحر صوفة. ١٠٥ب، ١٢٢ب
- لا يرضى شأنه إلا بجزرة. ١٨٣
- لا أكلمك ما طار طائر. ١٠٥ب، ١٢٢ب
- لا أكلمك سن الحسل. ١٠٥ب
- لفلان شرها ويرها. ١٩٤ب
- لم تفاتي فهاتي. ١١٩٦
- ما جاءت حاجتك. ١١٢
- هو في الحار واليار. ١٩٤ب

٤- فهرس أقوال العرب والأمثلة والأساليب النحوية

- آتيك ذا صَبَحة ١١٩٥
 - آخر ضارب ١٧٩ب
 - اثنتي فآتيك ١٤٦
 - اثنتي فأحدثك ١٤٦
 - اثنتي وآتيك ٤٥ب
 - اثنتي وتحذثني أكرمك ١٤٩
 - ابتعتها بدَيْنين ١٤٠ب، ١٥٢ب
 - الأبد (١) ١٢٢ب
 - أبد الأبيد ١٠٥ب
 - إبل تربية ١٩٤ب
 - إبل طلاحية ١٩٤ب
 - أبو عمري ٦١ب
 - أبو النضر (لا يجوز) ٦١ب
 - أتى فلان فلانا في داره أرنبان
 - مملوتان نضيجتين ضخمتين ١٩٦ب
 - أتذكر إذ من يأتنا نأته ٢٠١ب
 - أتاني غير زيد ١٤٢
 - أتاني القوم غير زيد ١٤٢
 - أتتني امرأة لا يكون فلانة ١٤٢
 - أتتني المرأة لا يكون فلانة ٧٧ب
 - أتذكر إذ تقول ذاك ٥٨
 - أتذكر إذ من تأتنا نأته ٢٠٢ب
 - اجتمعت أهل اليمامة ١٤٤ب
 - اجتمعت اليمامة ١٤٥
 - أجرباً ذاك أم شنّ؟ ١٩٧
 - أحسن الفتیان وأجمله ١٥٤
 - أحق الناس بمال أبيه ابنه البر به (لا يجوز) ١٥٨ب
 - اختلقت الشيء ١٣٧ب
 - اخرج إن غضب ١١١
 - اخرج وإن غضب ١١١
 - أخزاه الله ١٧ب
 - أخطب ما يكون الأمير قائماً ١٩٢
 - أدخل الله عمراً المدخل الكريم
 - إدخالاً ١٢٥ب
 - ادخلوا الأول فالأول ١٩٢
 - ادري ٨٥ب
 - ادن من الأسد فيأكلك ١٦٦ب
 - ادن من الأسد يأكلك ١٦٦
 - إذا دخلت الدار فكل مملوك لي
 - يومئذ حر ٧١ب
 - إذن والله أكرمك ١٢٩
 - اذهب اذهب ١٨١
 - اذهب اليوم ١٨١ب

(١) وانظر: سير عليه الليل والدمر والأبد.

- أراكما لجائين بكل كوز
بالبصرة ١٩٦ ب
- أراها لقالها ابن لجأ ١٩٦ ب
- أرخص ما يكون البرقفيزين ١٩٢ أ
- أردت أن أضربك ١٧٦ ب
- أرني فأريك زيدا ١١ ب
- أرني فأريكه زيدا ١١ ب
- أزيد أخاه تضربه ١٤١ ب
- أزيد أخوه تضربه ١٤١ ب
- أزيد أنت اشتريت له ثوبا ١٦٣ أ
- أزيذا أنت مشتر له ثوبا ١٦٢ ب
- أزيد أنت مشتري ثوب له ١٦٢ ب
- أزيذا إننيه ١٨٩ ب
- أزيذا تضرب أخاه ١٤١ ب
- أزيذا ضربت أخاه ١٤٠ أ
- أزيذا ضربته ٥٦ ب، ١٧١، ١٨٠ أ
- أزيذا ضربت ٦٥ أ
- أزيد ضربته أم عمرو ٥٦ ب
- أزيذا ظننته منطلقا ١٢٧ ب
- أزيذا ظننته ذاهبا ١٢٧ ب
- أزيد عندك أم لا ٦٣ أ
- أزيد في الدار أم لا ١٨٣ أ
- أزيد قام ١٢٧ ب
- أزيذا لست مثله ١٤٠ أ
- استوى الماء والخشبة ١٧٤ ب
- أشرف الناس ١٢٩ ب
- أشهد بلذاك (لا يجوز)
- ١١٩ ب، ١٢١ ب
- أصبح إخوتك حديثا لهم ١٥٦ ب
- أصحابي إخوتك إلا زيدا ١٧٤ ب
- اضربا ١١٥، ٤٣ ب
- اضربا ١١٧ أ
- اضربنا ١١٧ أ
- اضربني ١١٥ أ
- اضربوا ١١٥ أ
- اضربي ١١٥، ٤٣ ب
- أظنهم هم الذين كان هجا ١٩٦ ب
- اعتد أن تقبل الحق والباطل ١١١ أ
- اعتد أن تقبلهما الحق والباطل ١١١ أ
- أعجبني أن أضربك ١٤٥ أ
- أعجبني كي أضربك ١٤٥ أ
- أعطيتكمه ١٤٣ أ
- أعطيته المال حتى حسبه ١٩٧ ب
- أعطيته من الدراهم كذا وكذا ومن ١٩٧ ب
- الدنانير عشرين أو ثلاثين ١٩٨ ب
- أعطني أبيضه ١٢٠، ٦ ب
- أعلمت زيدا عمرا خير الناس ١٢٦ أ
- أعلم الله زيدا عمرا خير الناس ١٢٦ أ
- العلم اليقين إعلاما ١٤٨ أ

- أعلم الله هذا زيدا قائماً العلم
 اليقين إعلاما ١٢٥ ب
 - أعلمنا وأعلمونا إياهم إياهم
 الزيددين العمرين خير الناس ٩ ب
 - اغفر لي خطائي ٧٤ ب
 - أفضل القوم ١٢٩ ب
 - أفعَل منك ١٦١ ب
 - أقائم أخواك ٥٦ ب
 - أقائم أخواك ١٥٧
 - أقائم زيد ١٧٤ ب
 - أقام زيد أم عمرو ١١٣٢
 - أقام زيد أم قعد عمرو ١١٣٢
 - اقبل إن قيل لك الحق أو الباطل ١١١
 - اقبل إن قيل لك الحق لا الباطل ١١٠
 - اقبل إن قيل لك الحق والباطل ١١٠، ١١١
 - اقبل إن قيل لك والحق الباطل ١١٠
 - اقبل إن قيل لك الحق والباطل ١١٠، ب
 - اقبل وإن قيل لك الحق والباطل ١١١
 - أقتلني صحاحي ١١٩٥
 - أقسمت إلا فعلت ٨٨، ١٤٠ ب
 - أقسمت عليك لما فعلت ٤٠ ب
 - أقسم كيفعلن ٤٠ ب
 - أقعد فتستريح ١١٦٦
 - أقم وجهك لقا القبلة ١١٩٦
 - اكفف آتك ١١٨٠
 - أكل يوم لك ثوب ١٣٩، ١٧٥ ب
 - ألا رجل ظريفا لك ٨١ ب
 - ألا ماءً بارداً ٩٤ ب
 - ألا ماءً بارداً ١٩٥
 - ألا ماءً بارداً ١٩٥، ب
 - ألا ماءً لك ٩٤ ب
 - الله ١٢١ ب
 - الله لأفعلن ٧٢ ب
 - الله لزيد منطلق ٧٢ ب
 - اللهم غلاما ١٩٥
 - أمّا إن أتيتني فأتيك ٤٨ ب
 - أمّا زيد فمنطلق ٣٥ ب
 - أمّا من أتاني فأتيه ١٣٦
 - أمّا من يأتني فآته (لا يجوز) ٣٦ ب
 - أمّا من يأتني فآتيه (لايجوز)
 ١٣٧، ١٣٦
 - أمّ يوم الجمعة فإني ذاهب ١١٧٢
 - امرأة أنثى من كذا ١١٦٢
 - امرأة حميدة ١١٩١
 - امرأة فضلى ١١٦٢
 - أمرني ربي ١١٨ ب
 - أمس الدابر والمدبر ١١٥٨
 - أمس بخير ٧٠ ب
 - أم شاء ٦٣ ب
 - إن أتيتني زيد منطلق ١٣٦

- إن أعطيني فأعطيك ١٣٦
 - إن أكرمتني فزيد منطلق ١٣٦
 - إن لم تأت فلك درهم ٤٥ ب
 - إن تأتني آتاك وتزرنني أزرك ١٥٩
 - إن تأتني أحسن إليك أعطك ١٤٩
 - إن تأتني أنا كريم (لا يجوز) ١٦٤
 - إن تأتني فآتك (لا يجوز) ١٣٦
 - إن تأتني فانا آتيك ١٥٩
 - إن تأتني فزيد عندي ٥٩ ب
 - إن تحرمني فالله حي لا يموت ١٥٩
 - إن تفعل أفع ٥٧ ب
 - إن ضربتني فضربتك (لا يجوز) ٣٥ ب
 - إن لم تأتني آتيتك ٥٨ ب
 - إن رأيت كذا فعلت ١٧٤
 - إن ضربتني ضربتك ١٦٥
 - إن كنت أتيتنا أمس أعطيناك درهما ٤٣ ب
 - إن بعيدا منك زيدا (لا يجوز) ١١٨٧
 - إن جالسا أخواك ١٥٧
 - إن زيدا أبوه منطلق ١١٨٨
 - إن زيدا ضربته ٧٩ ب
 - إن زيدا لطعامك أكل ١٨٩
 - إن زيدا ليغفل ١٨٩
 - إن زيدا وعمرا قائمان ١١٣٢
 - إن عشرين رجلا أنتم ١١٤ ب
 - إن عشرين رجلا خير لك من عشرة ١١٤ ب
 - إن فلانا للين الحاشية لأهله ١٩٤ ب
 - إن في الدار زيدا ٩٣ ب
 - إن قائما أخواك ١١٠٧
 - إن القتال يوم الجمعة وزيدا (لا يجوز) ٦٨ ب
 - إن قريبا منك زيدا ١١٨٧
 - أنا ١٤٥
 - أنا لك ضارب ١١٦٣
 - أنا لك غلام ١١٦٣
 - أنا منهم غدا إن شاء الله ١١٩٥
 - أنت ١٤٥
 - أنت أخانا أول ضارب ١٧٩ ب
 - أنت تضربيني ١٤ ب
 - أنت تنطق الشعر ١٩٥ ب
 - أنت رجل فيها ١٦٢ ب
 - أنت شرب الإبل ١١٧ ب
 - أنت طالق ثلاثا ٢٠٠ ب
 - أن طالق واحدة واثنين وثلاثا ٢٨ ب
 - أنت طالق اليوم غدا ٧١ ب
 - أنت ظالم إن تفعل (لا يجوز) ٦٠ ب
 - أنت ظالم إن فعلت ٦٠ ب
 - أنتظر زيدا وعمرا أن يقدما ١١ ب
 - أنتم تضربون ٤٣ ب

- أنعم صباحا ٢٤ب
 - إنك بساط عدل وأنت في بيت يمن
 وأنا نستضيء بوجهك ١٩٦ب
 - إنك ولا شيئا سواء ١٣٨
 - إنما المال متعة ١٩٥ب
 - إنه لجحد الخير ١٩٥ب
 - إنه لصاحب خصم فطنا خصما ١٩٧
 - إني لأمرُّ بالرجل خير منك ١٦٢
 - إني لأمرُّ بالرجل مثلك ١٥١ب
 - إني لأمرُّ بالرجل يكرمني ١٦٢
 - اهتزت ردينية ١٤٧
 - أوج عنك سفيها ١٩٦
 - إي لعمرى ليقال ١٩٦ب
 - إي والله ولنفسه شاعرا ١٩٧
 - أي تضربه أضرب ١٥٨
 - أيا تضرب أضرب ١٥٨
 - أي رجل ضربت وامرأة ١٧٦
 - أي القوم ضربته ١٤٢
 - أي من تضرب أضرب ١٣٨
 - أي من يأتنا ١٣٩
 - أيما أفضل أزيد أو عمرو (لا يجوز)
 ١١٧٣
 - أيمن الله ١١٧٨
 - أين بيتك أزرع ١١٦٥
 - أين قمت أمس ٥٧ب
 - أين متى تأتني فيه آتاك فيه ٤٨ب، ١٤٩
 - أيهم تضرب أضرب ١٢٠٢
 - أيهم تضرب أو تقتل ١٥٦
 - أيهم لفلان ١١٥٦
 - أيهم يأتيني آتاه ١٦٠، ١٦٦
 (الباء)
 - بأخيك جعفر (لا يجوز) ٧٩ب
 - بحسبك زيد ٧٩ب
 - بدا لهم أيهم أفضل ٣٩ب
 - بزيد لقيته (لا يجوز) ١٧٣
 - بعبد الله منطلق (لا يجوز) ٨٩ب
 - البقر إقبال وإدبار ١١٥٧
 - البقرتان إقبال وإدبار ١١٥٧
 - بمن تمرر أمرر ٦٥ب، ١١٣٠، ١٢٠٢
 - بهله الله ١١٨١
 - بين القوم ١١٢٤
 - بين الجماعة ١١٢٤
 - بينما أمشي فإذا زيد منطلق ١٥٨
 (التاء)
 - تباله وويحا ١١٩٢
 - تبسمت وميض البرق ٧٥ب
 - ترك زيد وأخوه عبرتين ١٥٧ب
 - ترك زيد وأخاه عبرة للمعتبر ١٥٧ب
 - تضحك لمح البرق ٤٩ب
 - تضرب أن تضرب (غير مستعمل) ١٢٩

- تضرب ضرباً ٢٢٩
 - تعال حتى نُفاتي في حوار هذا البيت ١١٩٥
 - تقلدت سيفاً ورمحاً ١٠
 - تقولُ كذا ١٣٧
 - تكبّيت على النار فدخل بخارها ١١٩٥
 - في خياشيمي ١١٩٥
 - تكلمت ولم تكلم ٢٣٠
 - تلقى من زيد الأسد ١١٠١
 - تمنيت الشيء ١٣٧
 (الثناء)
 - ثالث اثنين ٧، ٨
 - ثالث ثلاثة ٨
 - ثلاثة الأثوابك (لا يجوز) ٦١
 - ثلاثة ذكور من الإبل ٢٠٠
 - ثمانى حجج حججتهن بيت الله ١١٤٨
 - الثوب بالدراهم ٢٠٤
 (الجيم)
 - جئت بلا زاد ٤٦
 - جئت بلا مال ٩٥
 - جئتك شهر رمضان ١٢٢
 - جئتك كي تفعل ٤٥
 - جاء البرد والطيلاسة جميعاً ١٥٧
 - جاء راكباً زيد ١٢
 - جاء زيد بن عمرو ٢١
 - جاء زيد راكباً ٤٧
 - جاء على تعفة ذاك وأفف ذاك ٢٣
 - جاء هند ١٥٥
 - جاء الهندات ١٥٥
 - جاء يسوق أبوه محمد ١١٩٧
 - جاء الزيدون (لا يجوز) ١١٥٦
 - جاء زيد في جماعة ١١٩
 - جاءني قام زيد ٨٠
 - جاءني القوم إلا حاشى زيد ١٧٧
 - جاءوا الجماء الغفير: انظر الجماء الغفير
 - جعل الشارب الشاربه ماءك لبنك
 شاربك ١٣
 - جعلكم الله في رفاقة محمد ١١٩٤
 - جلة من تمر وثلاث جلائل ١٩٤
 - الجماء الغفير ٢١
 (الحاء)
 - حامض حلو ١٧١
 - حبذا زيد ١٢٤
 - حبرج ١١٠٠
 - حسبك درهمان ١٥٧، ١٤٧
 - حسبك ينم الناس ١٧٤، ١٤٧
 - حلقة فضة ٩٦
 - حلقة حديد ١١٠
 - حلو حامض ١١٠٩، ١٤٧

- (الحاء)
- رأيت زيدا ١٨٦ب
- رأيت شخصا والله إنني حين رأيته لقد
ثار ظبي فأنزع له رميا بحجر ١٩٦ب
- رأيت من منزلي البرق من السحاب
١١٣٤
- رأيتك ٢٣ب
- رأيك في كذا ١٧٤
- رابع أربعة ١٨
- راكبا ذهبت ٩٣ب
- رب رجل وأخيه ١٨٢
- ربه رجلا ١٠٠ب
- ربه عن كذا ١٩٤ب
- الرجل أخوك ١٨٨
- رجل بيضاء ١٥٩ب
- رجل ضاوي بين الضوا ١١٩٤
- رجل عدل ١٧ب، ١٥٠ب
- رجل قتيل وامرأة قتيل ١١٦
- رزق الله ١٦٤ب
- ركب فلان جديلة رأيه ١٩٦ب
- رويد زيدا ١١٣٦
- (الزاي)
- زمني آتك ١١٨٠
- زمن الحجاج أمير ١١١٩
- زيد أبوك ١١٠٧
- زيد أخوك ٨٧ب، ١٢٤
- خفوق النجم ١٨٢ب
- خلفك زيد قائما ٩٣ب
- خمسة عشر ٩٥ب
- خمسة عشر أجمع ١٧٦ب
- خنثى ١١٦٢
- خيرا منك ١١٧٠
- (الذال)
- دابة من تركب ٢٠٢ب
- الدار أنت نازل فيها ١٦٢ب
- الدار أنت نزلت فيها ١١٦٣
- دامت السماء ديمًا ١١٦
- دعوه فإنه آكلكم للمأدوم وأكسبكم
للمعدوم وأعطاكم للمحروم ٥٢ب
- الدهر ١٢٢ب
- (الذال)
- ذهب أمس بما فيه ١١١٥
- ذهبت بعض أصابعه ١٣٦ب
- ذهب زيد ١٦٤ب
- ذهب فلان كما ذهب أمس الدابر ١١٧١
- (الراء)
- رابع ثلاثة ١٨
- رأيت أحمد ٢٣ب
- رأيت أشائي كثيرة ١١٩٧
- رأيت رجلا ١٧٨ب

- زيد أخوكي (لا يجوز) ٨٧ب
- زيد أفضل الحمير (لا يجوز) ١٢٩ب
- زيد أمطلق (لا يجوز) ١٦٥
- زيد إن تضرب ٦٥ب
- زيد إن تضرب أضرب (لا يجوز)
- ١٤٢ب
- زيد خلفك ١٤٧
- زيدا رويد (لا يجوز) ٥٣ب
- زيدا ضربا ٥٣ب
- زيدا ضربت ١٤٣
- زيدا ضربته ١٧٣، ١٤١ب
- زيدا ضربته وعمرو أكرمه ١٤٠
- زيد كعمرو ١٥٧
- زيدا لأضربن ١٤٣
- زيدا لا أضرب ١٤٣
- زيدا لم أضرب ١٤٣، ١٤٢ب
- زيدا لن أضرب ١٤٢ب
- زيدا ما أضرب ١٤٣
- زيد منطلق ٣٥ب، ٤٧ب، ٥٧ب
- زيد منطلق إن أتيتني ٣٦
- زيد منطلق إن تأتني (لا يجوز) ٣٧
- زيد منطلق ظننت ٤٧ب
- زيد منطلق علمت ٤٨
- زيد من الزيدين ٥٥ب
- زيد نعم الرجل ٤ب
- زيد هو قال ذاك (لا يجوز) ٦٢
- زيد هو يقول ذاك ٦٢
- زيدا وعمرو ضربني ١١
- زيد يقوم فيصعد عمرو ١٦٥
- الزيدان كالعمرين ١٥٧
- الزيدون كالعمرين ١٥٧
- (السين)
- سبت الأسبوع ٩٦
- سرقت عبد الله الثوب الليلة ١٢٥ب
- سقيا لك ١٣٦
- سميته بزید ١٢٣ب
- سميته زيدا ١٢٣ب
- سنة وسنون ١٦٧
- سهم غرب ٦٩ب
- سواء عليّ أذهب أم مكث ٦١
- سير عليه شهرا ربيع ١٥٠ب
- سير عليه طوران ٢٨
- سير عليه الليل والدهر والأبد ١٧٣ب
- سير عليه مرتان وشهران ٢٨ب
- سيف جراز ٨٣ب
- (الشين)
- شرا منك ١٧٠
- شربت مشوا ١٠٥
- شعر دهين ولحية دهين ١٦
- شعر شاعر ١٧ب، ١٥٠ب

- شعر فلان كالدّر نظم مع أبعاد
الطبّاء ١٧١ ب
- شغل شاغل^١
١٧ ب
- شممت من داري الريحان من
الطريق ١٣٣ ب
- (الصاد)
- صاعكم هذا يأخذ ثلاثة اليماميّ ١٩٤
صّاح ١٩٥
- صلاة الأولى ١١٠، ١٧١
صوت^٢ صوت الحمار ١٥٠
- (الضاد)
- ضاحكا جئت ٩٣ ب
- الضاربان زيدا ٤٢ ب
- ضاربانه (لا يجوز) ٦٢ ب
- ضرب زيد وعمرو ١٠ ب
- ضرب زيد عمرو ١٤
- ضرب غلامه زيد ٦٩ ب
- ضربت^٣ ١٥٩
- ضربت رجلا، قد عرفت الرجل ٤٢ ب
- ضربت زيدا وعمرا ١٠ ب
- ضربت القوم حتى كان زيدا فتركته
١٩٧
- ضربت القوم حتى كان زيد آخرهم
فتركته ١٩٧ ب
- ضربت أن تضرب (غير مستعمل) ٢٩
- ضربت بسوطي زيدا ٩٧
- ضربت ضربا ٢٩
- ضربت لزيد ٣٩، ب
- ضربتك إن تضربني (لا يجوز) ٦٥
- ضربه حتى أتكأه ١ ب
- ضربه فقرطبه ٥٢ ب
- ضربي زيدا قائما ٦٤، ٣٢ ب
- ضعه وضعا رويدا ٤٧
- ضو^٤ ١٨١ ب
- (الظاء)
- ظنّ أو علم زيد منطلقا إياه ١٨٨ ب
- ظننت أن زيدا منطلق ١٢٤
- ظننت ذاك ١٢٤، ٢٦ ب
- (العين)
- ع كلاما ٣٠ ب
- عاقلة لبيبة ١٠٦ ب
- عبد شمس ١١٤
- عبد الله ضربته ١٧٩
- عبد الله مررت به ١٧٩
- عجبت من إعطاء درهم ١٢٨ ب
- عجبت من إعطاء زيد درهما ١٥٠
- عجبت من دفع الناس بعضهم
ببعض ١٢٨ ب
- عجبت من ضرب زيد عمرا ٤٤
- عجبت من ضرب اليوم زيدا ٤٩ ب

- العراك - ١١٤٩
 - عسى زيد منطلقا (لا يجوز) ٤٥ ب
 - عشرون من الدراهم ٢٨ ب
 - عقّني حقي ١١٨
 - عقلته بثنايين ١١٤١
 - على من تمرر أمر ١٠٤ ب
 - علا ففات الأبصار ودنا فشهد
 الأسرار ١٩٣ ب
 - علم الرجل المدخله السجن زيد
 أخوه علامه الآخذ ١٢ ب
 - علم الله لأفعلن ١٦٤ ب
 - علم المدخل المدخله السجن زيد ١١٤
 - علمت أزيد في الدار ١٨٣
 - علمت أقام زيد ٣٠ ب
 - علمت أن يقوم ٢٩ ب
 - علمت أن زيدا في الدار ٧٢ ب
 - علمت زيدا يقوم ٢٩
 - علمت ولم تعلم ٣٠ ب
 - علمي بزيد كان ذا مال (لا يجوز)
 ٦٤ ب
 - علمي بزيد كان اليوم ٦٤ ب
 - علّه بالحناء ٧٠ ب
 - عليك بذاتي السنامين ١٩٣ ب
 - عليك زيدا ٥٣ ب
 - عليه بهلة الله ١١١٢، ١١٨١
 - عم صباحا ٢٤ ب
 - عم - ١١١٤
 - عمرو منطلق ٥٧
 - عن خالد ١١٦٠
 - عن ماء ١١١٤
 - عنسل ١٦٧ ب
 - عود أن يشتبك زيد ١١١
 - عوده ١١٤٩
 - عيد السنة ٩٦
 (الغين)
 - غضبت من لا شيء ٩٥ ب
 - غلام لك في الدار ١٢٩
 - غلام من ١٣٩
 - غلام من أنت ١٣٨
 - غلام من تضرب ٢٠٢، ١٦٠ ب
 - غلام من تضرب أضرب ٢٠١ ب، ٢٠٢ ب
 - غلام من يضرب أضرب ٣٨ ب
 (الفاء)
 - فتلت في ذروة فلان بهذا الأمر
 فعصاني ١١٩٥
 - فداء لك ١٦٩
 - الفرسخان اليومان المسيراهما
 بزيدهما ١١٣
 - فعلت ذلك زمن الفطحل إذ السلام
 رطاب ١٩٥ ب

- فلان يبتهل في الدعاء ١٨٠ ب
 - فناءك يا فلان ١٩٦
 - فيها قائما رجل ١٠٩
 (القاف)
 - قاتله الله ١٧ ب
 - قال أحدهما كذا وقال الآخر كذا ٨٢ ب
 - قالت إحداهما كذا وقالت الأخرى كذا ٨٢ ب
 - قام زيد ١٢٧ ب
 - قام زيد أو قعد ٣٠ ب
 - قام زيد الظريف ٨١
 - قام زيد وعمرو ١٣٢
 - قام زيد وقعد عمرو العاقلان ١٣٢
 - قام القوم إلا زيدا ١٧٤ ب
 - قام هند (لا يجوز) ١٠٢
 - القتال إذا يأتيك زيد ٥٨ ب
 - القتال يوم الجمعة ١٤٢ ب
 - قتلت الخمر بالمزاج ١١٦ ب
 - قتلته علما ١١٦ ب
 - قتيل عميمى وعمية وعميا ١٩٤ ب
 - قحطبة ١٩٩
 - قد آزر فلانا بنوه وأوزروه ١٩٥
 - قد علمت أقام زيد ٣٠ ب
 - قلت قولاً ١٣٧ ب
 - قلما يقومن ١٣٠ ب
 - قم أعطك ١١٦٤، ١١٦٦
 - قم فأعطيك ١١٦٦
 - قمت خلفك ١٢٨
 - قمت كما قمت ١٧٩
 - القوم إخوتك إلا زيدا ١٤٥ ب
 - قوم أصاغر (لا يجوز) ٨٩ ب
 (الكاف)
 - كالיום شعرا ولا أبا مالك ١٩٧
 - كان زيدا منطلق ١٤٤
 - كان أخواك حديثا لهم ١٥٦ ب
 - كان جالسا أخواك ١٥٧
 - كان زيد حديثا للناس ١٥٦ ب
 - كان زيد ذاهبا ١٢٧ ب
 - كان زيد منطلقا ٦٥ ب
 - كان زيد هو خيرا منك ١٦٢
 - كان زيد هو منطلقا (لا يجوز) ١٦٢
 - كان فرعون ووزيره طاغوتا ١٥٧ ب
 - كان فلان فناءك ١٩٦
 - كان من يأتيني آته ٦٥ ب
 - كان القتال إذ أتاك أخوك ٥٨ ب
 - كان منطلق زيدا ٤٢ ب
 - كانت زيدا الحمى تأخذ (لا يجوز) ١٧٩، ١٣١
 - كانت البقرة وعجلها إقبالا وإدبارا ١٥٧

- كانت الناقة وفصيلها أكلا وشربا
١٥٧ب
- كانت الناقة وفصيلها آكلين
وشاربين ١٥٧ب
- كثر ما يقولن ١٣٠ب
- كسوت زيدا من الخز جبة ومن
القصب حلة ١٩٨ب
- كف خضيب ١٩١ف
- كفى بالله ٢٣ب، ١٦٩ف
- كفى الله ١٦٩ف
- كل حق له أعلمناه أم جهلناه ١٦١ف
- كل حق هولها دخل فيه أو خرج
منها ١٦١ف
- كلاهما وتمرا ١٩٩ب
- كم رجل ٤٦ب
- كم رجلا أذاك أثلاثة أم أربعة ١١٧٣ف
- كم سير عليه؟ يومان، المحرم ١١٥١ف
- كما قمت قمت ١١٧٩ف
- كنا في ذود لفلان سودا ١١٩٧ف
- كنت وجئت مسرعا ١١٢ف
- كنت وزيد أخوين ١٥٧ب
- كنت وزيدا قائمين (لا يجوز) ١٥٦ب
- كنت وزيدا كالأخوين ١٥٦ب
- كنت وعمرا حديثا للناس ١٥٦ب
- كون زيد قائما حسن ١١٤٦ف
- كيف صنعت أمس صنعت اليوم
مثله ٥٧ب
- كيف تخرج أخرج ١١٣٤، ١١٣٥
(اللام)
- لا آتيك حتى يتعالى النهار أو الظهر
أو الظهر ١٩٧ب
- لا آتيك حتى منتصف النهار أو
صلاة العصر أو صلاة العصر ١٩٧ب
- لا آتيك حتى ينتصف النهار ١١٩ف
- لا أبالك ١٩٢، ١١٦٥ف
- لا أباك ١١٧٧ف
- لا أبالي ١٦١ف
- لا أعلم مكان أشعر منه بشر ولا
غيره ١١٩٧ف
- لا أكلمك ما حييت ١٢٢ب
- لا إله إلا الله ٩٤ب
- لا أمر به أميريرة واحدة ١١٩٤ف
- لا أنت بساقط على أشعر منه أبي
خالد ولا غيره ١١٩٧ف
- لا تأكل السمك وتشرب اللبن ٤٦ب
- لا تدن من الأسد فيأكلك ١٦٦ب
- لا تدن منه فيأكلك ١٦٣ب
- لا تدن من الأسد يأكلك (لا
يجوز) ١٦٣ب، ١٦٦ب، ١١٨٠ف
- لا تشرفلانا ولا تشنعه ١٩٥ب

- لا تعص فتدخل النار ١١٦٦
 - لا تفعل فأضربك ١٦٤ ب
 - لا تقم أعطك ١١٦٤
 - لا رجل أجمع ١٧٦ ب
 - لا رجل ظريف ١٧٦ ب
 - لا رجل ظريف في الدار ١١٧٦
 - لا رجل ظريف لك ٢١
 - لا رجل في الدار ١٤٥
 - لا رجل ولا غلام فيها ١١٧٦
 - لا سواء ١٦٣
 - لا عهد لي بأشعر منه بشر ولا غيره ١١٩٧
 - لا عهد لي بأشعر منه ولا بشرا ١١٩٧
 - لا من يأتني آتة ١٤٨
 - لا ها لله ذا ١٠٠ ب
 - لا وربك لا أفعل ١١١٠
 - لا والله لزيد لأضربه ١٤١
 - لأضربه أذهب أم مكث ٣٢ ب
 - لأضربه يذهب أو يمكث ٦٠ ب
 - لأضربك إن تأتني ٣٢ ب
 - لأضربك إن تأتني أو لا تأتني ٣٢ ب
 - لأضربه أذهب أم مكث ١٦١
 - لأضربه ذهب أو مكث ٣١ ب، ٦٠ ب
 - لأفعلن ١٤٣ ب
 - لعن أيتني لأتينك ١٤٨
- لبني فلان لغة علينا ١١٩٦
 - لتفعلن ١١٤٣
 - لتلقين به الأسد ١٩٧
 - لحية دهين ١١٩١
 - الذي قام أخوه زيد (لا يجوز) ١١٣٢
 - الذي قامت إلا الإمام نساؤه زيد ١٧٥
 - الذي كزيد عمرو ٩٣ ب
 - الذي هو أخوك ١٨٨
 - الذي هو قام زيد ٩٣ ب
 - لزيد ضربت ١١٩٢
 - لزيد ضربته (لا يجوز) ١٧٣
 - لزيد لأضربه ١٤٨
 - لشربة من ألبان الإبل آبل أو حلبا
 - حارا أحب إلي من كذا وكذا ١١٩٧
 - لعمرك ٧٢ ب
 - لعنا نفعل ذاك ١١٩٥
 - لقضو الرجل ١٩٩
 - لك به أب ١٩ ب
 - لله بلادك ١٤٩ ب
 - لله درك ١١٣٦
 - لله دره ١١٣٦
 - لله دره من رجل ٢٨ ب
 - لم أبل ٢٠٥
 - لم أبال ١١١٢
 - لم أبله ١١١٢، ٢٠٥

(الميم)	لم أره منذ العام الماضي ٧ب
١١٧٨ - م الله	لم أره مذ يومان ٧ب
٦١ب - مائة الدرهم	لم أره مذ العام ٧ب
١١١٠ - مائة درهم	لم أره منذ يومين ومذ جمعة ٧ب
١١٥٩ - معتدينار	لم أره منذ اليوم أو مذ الساعة أو مذ الليلة ٧ب
١٣٤ب - ما أبالي أقام أم قعد	لم أره مذ اليوم الماضي ومذ اليومان الماضيان ٧ب
١٤٢ - ما أتاني أحد غير زيد	لم أضرب ١٥٩
١١٦٤ - ما أتيتنا فتحدثنا	لم يضربني ١١٥
١١٨٩، ١١٣٦، ١٩٤ - ما أحسن زيدا	لم يك ٢٤ب، ١١٢، ٢٠٥
١١٤٠ - ما أحسن عبد الله وزيد قد رأيته	لن أفعل ذاك ١٩٤
١١٨٩ - ما أحسنني	له صوت صوت حمار ٤٩ب
٣٠ب - ما أدري أذن أو أقام	لو غزوت العام بكرا كنت عاما قابلا
٢٩ب - ما أدري أقام أم قعد	أجود غزاوة منك العام ٩٧ب
٣٠ب - ما أدري أقام زيد أو قعد	لو وجدت دابة توافقني رخصته
١٩٧ب - ما أقبح شعره ولا سواء من في فلان	لاشتريته ١٩٤ب
١٩٧ب - ما أقبح وجوههم ولا سواء وجه فلان	لهي أبوك ١٢٠ب
١٣٧ - ما أنا ببخيل ولكن من يعطيني أعطه	ليت شعري أزيد عندك أم عمرو ٣١ب
٩٣ب - ما أنا بالذي قائل لك شيئا	ليس زيد قائما ١٥٦
١٣٧ - ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به	ليس الطيب إلا المسك ١٣٠ب، ١٣٣
١٣٨ب - ما بقي في الحوض إلا جحفة	ليس هذا بشيء ١٣٨
١٩٣ب - ما بنا كريهة المشي	ليس هذا من ضرب فلان ولا أرضه ١٩٥

- ما بها ديار ولا عريب ٢٣
 - ما تأتينا فتحدثنا ١٦٥ ب
 - ما تأتينا محدثا ١١٦٦
 - ما تأتيني فتحدثني ١١٣٦
 - ما تأتيني فتحدثني ١١٦٤
 - ما تدنو من الأسد فيأكلك ١٦٦ ب
 - ما تعصي فتدخل النار ١١٦٦
 - ما تدوم لي أدوم لك ١٣٤ ب
 - ما جاءت حاجتك ١١٢
 - ما جاءني إلا أبوك أحد ١٧٧
 - ما جاءني من أحد ٢٣ ب
 - ما خير اللبن للمريض ١٣٨ ب، ١٣٩
 - ما رأيت زيدا وما رأيت عمرا ١٤٥
 - ما رأيته مذ أن الله خلقني ١٨٢ ب
 - ما زلت قائما ٤٦ ب
 - ما سمعت بأجود منه ولا أميرا مؤمرا ١١٩٧
 - ما سمعت بأشعر منه ولا بشرا ١١٩٧
 - ما شأن عبد الله هو خير منك ١٤٣
 - ما شر اللبن للمبطون ١١٣٩
 - ما ضربت زيدا ولا عمرا ٧٧ ب
 - ما ضرها الذئب غير أن نيبها نابا ف يحلقها ١١٩٧
 - ما علمت ولا أظنه يقول ذاك إلا زيدا ٧ ب
 - ما في الحي فقير إلا اثناه ١٩٥ ب
 - ما قائما زيد ١٩٠ ب
 - ما كان أحسن زيدا ١٣٨ ب
 - ما كان فيها أحد خير منك ١١٣١
 - ما لبثت إلا كمد كم انصرفت من الصلاة ١١٩٤
 - ما له بهله الله ١١١٢
 - ما مررت بزيد لكن عمرو ١٣٧
 - ما مررت بزيد وعمرو ١٤٥
 - ما من إله إلا إله واحد ٩٤ ب
 - ما من يأتني آتاه ٣٦ ب
 - متى أين ٤٨ ب
 - مخافة الشر ٤٧ ب
 - المرأة التي أتزوجها فهي طالق ١٠٤
 - مرّ بشيابه ١١٧ ب
 - مررت بأحمد ٢٣ ب
 - مررت ببكر ٢٠٥
 - مررت بثوبي بزيّد ١٩٧
 - مررت بحبلي ٢٠٥ ب
 - مررت بخمسة عشر مقبلا ١١٥٩
 - مررت برجل أحسن من زيد ٩٤ ب
 - مررت برجل أفضل منك ١٦١ ب
 - مررت برجل إن زيد وإن عمرو ١٠ ب
 - مررت برجل أيّ رجل ١٣٤ ب
 - مررت برجل حجر الرأس ١٧٨ ب

- مررت برجل حسن الوجه ١٧٨ ب،
١١٨٩
- مررت برجل حمار ١٥٠
- مررت برجل خز صُفْتَه ١٧٨ ب
- مررت برجل زيد ١٥٠
- مررت برجل غريال الإهاب ١٧٨ ب
- مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين
١١٠٧، ١٨٧ ب
- مررت برجل قائم فيها ونازل فيها ١١٦٣
- مررت برجل كان قائما فيها ١١٦٣
- مررت برجل نعم الرجل أو نعم
رجلا (لا يجوز) ١٩٤
- مررت برجل هو نعم رجلا ١٩٤
- مررت برجل واقف ١١٥٨
- مررت بالرجل واقفا ١١٥٨
- مررت برجلين أكبرين وأفضلين ١٦٢ ب
- مررت برجلين مسلم وكافر ١١٠٧
- مررت بزيد عمرو ١٤٩
- مررت بزيد القائم أبواه لا القاعدين
١١٣٥
- مررت بزيد مع عمرو قائمين ١١٥٨
- مررت بزيد مع عمرو القائمين (لا
يجوز) ١١٥٨
- مررت بزيد وعمرا ١٢٠٢
- مررت بزيد وعمرو مُنْطَلَق ١٥٧
- مررت بزيد ويقوم (لا يجوز) ١٥٧
- مررت بضارب وبردني ١١٤٧
- مررت بعمرو ١٤٩
- مررت بقاع عرفج كله ١٧٨ ب
- مررت بقوم عرب أجمعون ٢٠٠ ب
- مررت بك ٢٣ ب
- مررت بكساء أخيك (بكسايخيك)
١٣٥
- مررت بالذي أحسن منك ١٨
- مررت به أجمع ١٠٢ ب
- مررت به فإذا هو يصوت صوت
الحمار ٤٩ ب
- مررت بهذا ١٢٩ ب
- مررت بهذا الرجل ١٧٤ ب
- مررت بهما أجمعين (لا يجوز) ١٠٢ ب
- مررت بهما كليهما ١٠٢ ب
- مررت بهي يا فتى ١١٨٦
- مررت على ماحوز للمسلمين ١٩٥ ب
- مره يحفرها ١٤٧
- مرة ذات زمان ١١٥٣
- مرة في زمان ١١٥٣
- مسجد الجامع ١١١٠
- معديكرب ١١٥٩
- ملحفة جديد ١١٧٧
- مكة ١٢٤

من أتاني فأتيه	١٣٦	- نعم الرجل	١٠١ ب
من تضرب غلامه	١٦٠	- نعم رجلاً زيد	١٢ ب
من يأتيك أو يحدثك	١٥٦	- نعم الرجل يقوم وعندك	١٠٨ أ
من يضرب غلامه	٣٨ ب	- نعم الرجلان	٢٦ أ
منان	٢٠٦ أ	- نعم عندك (لا يجوز)	١٠٨ ب
منات	٢٠٦ أ	- نعم غلام الرجل	١٠١ ب
منب لك (من أب لك) ٢٤ ب،		- نعم الفرس الدابة	١٢ ب
١١٧٨، ١٨١ ب		- نعم الفرس الدابة التي كانت عندك ١٢ ب	
منتاً	١٩	- نعم قام (لا يجوز)	١٠٨ ب
منطلق زيد	١١١	- نعم ما صنعت	١٢ ب
منك وعنك	١١٦٠	- نعمت المرأة	٩٤ أ
منه؟	٢٠٦ أ	- نعم المرأة هند	١٠٢ أ
منون؟	٢٠٦ أ	- نقلت في ذروته فعصاني	١٩٥ أ
(النون)		- نكداله وجحيدتين	٩٥ ب
ناقة سوداء	١٩٦ ب	- نهاني ربي	١١٨ ب
النجاء كم	١٩٤ ب	(الهاء)	
نزل أبوك على جعفر	١١٥٩	- هذا ابن عرس مقبل	١٥٣ ب
نزلت على شغل على زيد	١٩٧	- هذا أفعي	٢٠٥ ب
نسوة صُغَر (لا يجوز)	٨٩ ب	- هذا امرؤ	١٦٠
نشدتك الله إلا فعلت	٨٨ ب	- هذا بعلبك ورامهرمز	١١٥٩
نشدتك الله لما فعلت	١٩١	- هذا بكر	٢٠٥ أ
نعم أخو قوم زيد	١١٢	- هذا بلالاباذ	١١٥٩
نعم الأصفهاني العسل	١٢ ب	- هذا حلو حامض	١٠٦ ب، ١٨٧ أ
نعم البصري الرجل	١٢ ب	- هذا خالد	٢٠٥ ب
نعم البغدادى الثوب	١٢ ب	- هذا خمسة عشر آخر	١١٥٩

- هذا خمسة عشر قد جاء ١١٥٩
 - هذا خير منه ١٣٨ ب
 - هذا رجل قائم فيها ١١٦٣
 - هذا رجل ظريف كاتب ١١٤٤
 - هذا زيد قائما ١٣٥ ب
 - هذا زيد يوم الجمعة (لا يجوز) ١٣٥ ب
 - هذا شر منه ١٣٨ ب
 - هذا شعر مصنوع ١٣٧ ب
 - هذا ضارب زيدا ظريف ٢٠٠ ب
 - هذا ضارب ظريف زيدا ١١٧٣
 - هذا ضوئرب زيدا (قبيح) ١١٧٣
 - هذا عامر ١٦٠ ب
 - هذا قحاح الأمر وصحاحه ١١٩٥
 - هذا كُفا وهذا كُف ١٩٩
 - هذا لهو يا فتى ١١٨٦
 - هذا مارٌّ بزید أمس ١٧٤ ب
 - هذا المرء ١٦٠
 - هذا مسلمين فاعلم ١٣٨
 - هذا وجهكه ١٢٠٦
 - هذا يشابه الأثواب في الدار ١٧٥
 - هذا يوم قام زيد ١١١٨
 - هذه ثلاث من الإبل ذكور ٢٠٠ ب
 - هذه عشري ٥٢ ب
 - هذه فتيا جائزة ١١٩٥
 - هذه قضية طنانة ١٩٦ ب
 - هذه مئين من الدراهم ١٩٤ ب
 - هذه المرأة التي أتزوجها فهي طالق ١١٠٤
 - هل إن تأتني آتك (لا يجوز) ١٤٨
 - هل تستطيع أن تعينني في حاجتي ١٢٠٤
 - هل من رجل قائم ٧٩ ب
 - هلا تقول ذاك ٤٥ ب
 - هم يضربونني ١٤ ب
 - هما ضاربانك غدا (لا يجوز) ٦٢ ب
 - هما يضرباني ١٤ ب، ١١٥
 - هند كما ترى ١٩
 - هنت كما ترى ٨ ب
 - هو أشعر الناس بشرو غيره ١٩ ب
 - هو أمور الناس بالمعرف ١١٠٥
 - هو ضارب زيد غدا ١١٣٩
 - هو كائن أخيك ١٣٩ ب
 - هو يخشى القوم (لا يجوز) ١١٨١
 - هو يخشاني ١١٥
 - هو يرم القوم ١١٨١
 - هو يضحك لمح البرق ١٥٠
 - هو يضربني ١٤ ب
 - هو يغز القوم ١١٨١
 - هو يغزوباك ١٨١ ب
 - هي الرجال ٢٣ ب
 - هي النساء ٢٣ ب

- (الواو)
- وأذرعاه ١١٨٢
- وأمير المؤمنين ١٢١
- وأزيداه ٢٠٥ ب
- وأزيد أنت الفارس البطلاه ٢١ ب
- وأظهرهوه ١٨٦، ١٨١ ب
- وأغلاماه ٢٠٥ ب
- وأمن حفر بشر زمزماه ٢١ ب
- وأمن يرميه ١٨١
- وأمن يغزوه ١٨١
- وأنقطاع ظهرهيه ١٨٦، ١٨١ ب
- وأحدة بشرى ١٥٩ ب
- وأحدة حمراء ١٥٩ ب
- والله أفعل ٤٥ ب
- والله أقوم ٤٥ ب
- والله إن أتيتني فلا آتينك (لا يجوز) ٤٨ ب
- والله إن أتيتني لآتينك ٤١ ب
- والله إن أتيتني لا آتيك ٤٨ ب
- والله إن تأتني لآتينك ٤٠ ب
- والله زيد لأضربه (لا يجوز) ٤٩ ب
- والله لئن أتيتني لا آتيك ٤٨ ب
- والله لئن جئتني لآتينك ٤٠ ب
- والله لئن لم تأتني آتك (لا يجوز) ٤٨ ب
- والله لا أفعل لا أفعل ٤٠ ب
- والله لزيد أضربه ٤١ ب
- والله لزيد ضربه ٤٠ ب
- والله لزيد لأضربه ٤١ ب
- والله لوالله لأفعلن ٤٠ ب
- والله ما يأتي العشي حتى يفضحن ٢٠٠ ب
- (الياء)
- يا أيها الجاهل ذا التنزي ٨٢ ب
- يا أيها الرجل ١٢١، ١١٧٥ ب
- يا أيها الرجل زيد ٤٩ ب
- يا ثب ٣٠ ب
- يا ثلاثة وثلاثون ٨٠ ب
- يا جارية ادري الوساد ٨٥ ب
- يا أ الرجل أخوك ٨٨ ب
- يا رجل تقول ذاك (لا يجوز) ٦٢ ب
- يا رجل خير منك ٦٢ ب
- يا زيد ٤٧، ٧٢ ب
- يا زيد تقول ذاك (لا يجوز) ٦٢ ب
- يا زيد الحسن الوجه ٦٢ ب
- يا زيد رجلا صالحا ١٠١ ب
- يا زيد الطويل ٨١ ب
- يا زيد الطويل وذو الجمة ٨١ ب
- يا زيد الطويل ذو الجمة ٨١ ب
- يا زيد الظريف ٢١ ب
- يا زيد وأخا عمرو ٨١ ب

١٩	— يا هنتاه	١٨٠	— يا طلحة وزيدا
١٨	— يا هنتاه أقبلي	٧٢ب	— يا كزید
٨ب	— يا هنتي أقبلا	١٠١	— يا للياس
١٨	— يا هنون أقبلوا	١٣٨	— يا مسلم أقبل
١٨	— يا هنوناه أقبلوا	١٨	— يا هنُ
٨ب	— يا هني أقبلا	٨ب	— يا هنِ أقبل
٨ب	— يا هنيّ أقبلوا	٨ب	— يا هنات أقبلن
١٦٤ب	— يذهب زيد	١٨	— يا هناتوه أقبلن
١٨١ب	— يرميخاك	١٨	— يا هنان أقبلا
٦٢ب	— يضربانه	١٨	— يا هنانيه أقبلا
— يطيل النشوة ويقضي بالعشوة		٨ب	— يا هناه
٥١ب	ويقبل الرشوة	١٨	— يا هناه أقبل
١٦٤ب	— يعلم الله	٨ب	— يا هنت أقبلي
١٦٥	— يقوم زيد فيضرب	٨ب	— يا هنتُ أقبلي
١٦٥	— يقوم زيد ويضرب	٨ب	— يا هنتان أقبلا
		١٨	— يا هنتانيه أقبلا

٥- فهرس القوافي

الصفحة	القائل	البحر	القافية
			(ء)
١١٩٠	قيس بن الخطيم	الطويل	وراءها
			(ء)
١٩٦	الفرزدق	الطويل	جزاء
١١٥٤	حسان بن ثابت	الوافر	سواء
١١٣٠	الحارث بن حلزة	الخفيف	البلاء
	انظر البلاء	الخفيف	كفاء
			(ء)
١٩٢ ب	الفرزدق	الطويل	برشائها
١٤٤ ب	ابن دريد	الكامل	الرقباء
١١٨٨	أبوالمقدام	الرجز	واللهاء
١١٨٨	أبوالمقدام	الرجز	حداء
١٩١ ب	رؤبة	الرجز	أظمائ
١٩١ ب	أبوزبيد	الخفيف	السوءاء
			(ب)
١٩٥ ب	-	الرجز	الرقب
١٩٨	-	الرجز	الغضب
١٩٨	-	الرجز	وخرّب
			(ب)
١١٣ ب	ابن أبي عيينة	الطويل	نُجبا
١١٣ ب	ابن أبي عيينة	الطويل	ربّا
١١٣ ب	ابن أبي عيينة	الطويل	عذبا
١١٣ ب	ابن أبي عيينة	الطويل	نهبّا

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الحُبَّاء	الطويل	ابن أبي عيينة	١١٣ ب
أزيبا	الطويل	الأعشى	١١٩ ب
أقربا	الطويل	عبد الله بن الزبير	١٤٦ أ
فاعتَبَا	البسيط	الخطيئة	١١٥ أ
أو أصابا	الوافر	كثير	٢٠٣ أ
رَبَّاء	الرجز	—	٨٥ ب
ركبَا	الرجز	—	٨٥ ب
قَابَا	الرجز	—	٨٥ ب
سَبَسَبَا	الرجز	رؤية أو ربيعة بن صبيح	١١٠، ١٨٦ ب
مُعَقَّرَبَا	الرجز	انظر الحشورة في الرجز	
ذيبا	الرجز	أبوعون الحرمازي	٤٢ ب
يُصِيبَا	الرجز	أبوعون الحرمازي	٤٢ ب
عجيبا	الرجز	أبوعون الحرمازي	٤٢ ب
(بُ)			
وتَحَسَبُ	الطويل	الكميت	٢٦ ب
ويَكْسَبُ	الطويل	الكميت	٥٢ ب
مَشْرَبُ	الطويل	الكميت	١٦١ أ
وأغضبُ	الطويل	الكميت	١٩٢ أ
راكبُ	الطويل	نصيب	١٠١ أ
صاحبُه	الطويل	أبو الطمحان أو لقيط	١٩٧ ب
واهبُه	الطويل	الفرزدق	٩٦ ب
يُقَارِبُه	الطويل	الفرزدق	١٣ ب
وصاحبُه	الطويل	—	٢٠٣ أ
إهابُها	الطويل	سويد بن الطويلة	١٤٩ أ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١١٥ ب	حميد بن ثور	الطويل	رَكُوبُ
١٩٦	ضابئ البرجمي	الطويل	لَغْرَيْبُ
١٢٥	جرير	البسيط	العَرَبُ
١٧٣	—	البسيط	ذَيْبُ
١٨٣ ب	ابن أحمر	الوافر	كَعَابُ
١١٨٦	—	الرجز	رَكْبُهُ
٧٠ ب	دكين بن رجاء	الرجز	نَرَبُهُ
١٩٤	القناني	الرجز	صاحِبُهُ
١٩٤	القناني	الرجز	جانبُهُ
١١٩٣	أبو الدقيش	الرجز	ترابُ
١١٩٣	أبو الدقيش	الرجز	تَوْرَابُ
٧٤ ب، ١١٢٥	عبيد الله بن قيس الرقيات	المنسرح	مُطَلَّبُ
٤ ب	محمد بن حازم	المتقارب	الموَكِبُ
٤ ب	محمد بن حازم	المتقارب	تستصحبُ
			(ب)
١١٩٨	مالك بن أبي الأنصاري أو المرادي	الطويل	الكَرْبُ
٢٢ ب	طفيل الغنوي	الطويل	الْمُتَنَسِّبُ
١٨٦ ب	طفيل الغنوي	الطويل	الْمُتَأَوِّبُ
١٢٠٤	طفيل الغنوي	الطويل	وَتَرْكَبُ
	انظر: وتركب	الطويل	وَتُسْهَبُ
١٢٠١	النابعة	الطويل	الْحَوَاجِبُ
٤ ب	الحارث بن خالد أو غيره	الطويل	المَوَاكِبُ
١٢	صخي الغي أو أبو ذؤيب	الطويل	والعصائبُ
١٣٩ ب	ذو الرمة	الطويل	السحائبُ

القافية	البحر	القائل	الصفحة
العواقبِ	الطويل	أم فروة الغطفانية	١٣٢ ب
الأرانبِ	الطويل	—	١٩٣
رأبي	البسيط	الفرزدق	١٩٩ ب
مكذوبِ	البسيط	النابغة	١١٧
الإيابِ	الوافر	منذر بن حسان أو عُميرة بن طرام	١٧٨ ب
الإهابِ	الوافر	منذر بن حسان أو عُميرة بن طرام	١٧٨ ب
مَثَابِ	الوافر	—	٢٠ ب
القطوبِ	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	١٧٠
رييبِ	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	١٧٠
القلوبِ	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	١٧٠
ذيبِ	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	١٧٠
جديبِ	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	١٧٠
رحيبِ	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	١٧٠
الأديبِ	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	١٧٠
كثيبِ	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	١٧٠
الرقيبِ	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	١٧٠
الأريبِ	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	١٧٠
بالبابِ	الكامل	ابن هرمة	٢٠٤
(ت)			
جَلَّتِ	الطويل	مختلف فيه	١٠٤ ب
زَلَّتِ	الطويل	مختلف فيه	١٠٤ ب
تَجَلَّتِ	الطويل	مختلف فيه	١٠٤ ب
وغارتِ	الطويل	زهير بن مسعود	١٨٧
وآرتِ	الطويل	زهير بن مسعود	١٨٧

القافية	البحر	القائل	الصفحة
مَشَارَتِ	الطويل	زهير بن مسعود	١١٨٧
شُئِتْ	الوافر	قصي بن كلاب	١١٥٦
شَمَلَّة	الرجز	—	١٢٠١
مُقْمِرَاتِ	الرملي	—	١٩٦
بِمَنْجَاةٍ	السريع	كعب بن مطرود	١١٧
وَأَمَوَاتِ	السريع	كعب بن مطرود	١١٧
(ج)			
أَهْوَجَا	الرجز	العجاج	١٢٠١
الْخُرُوجَا	الرجز	العجاج	١٧٩ب
رَجُوجَا	الرجز	العجاج	١٧٩ب
(ج)			
الدراريح	السريع	ابن أبي الشيص	١٠٩ب
الصهاريح	السريع	ابن أبي الشيص	١٠٩ب
ودماليج	السريع	ابن أبي الشيص	١٠٩ب
(ح)			
فأستريحا	الوافر	المغيرة بن حبناء	١٦٥ب
ورُمحا	الكامل	عبد الله بن الزبيري	١٠ب، ١٧٧ب
فَسِيحَا	الرجز	أبو النجم	١١٦٦
فنستريحا	الرجز	أبو النجم	١١٦٦
(ح)			
كأبحُ	الطويل	أوس بن حجر	١٨٢
رامحُ	الطويل	ابن مقبل	١٧
المسارحُ	الطويل	ابن مقبل	١١٨
الطوائحُ	الطويل	نهشل بن حري أو غيره	١٣ب

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٣٢ ب	أبو ذؤيب	البسيط	السُّوحُ (ح)
١٦٦	أوس أو عبيد بن الأبرص	البسيط	إِصْبَاحِي
١٢	أبو النجم	الرجز	رَضَّاح (خ)
١٣٦ ب	طرفة	البسيط	طَبَّاح (د)
١٨٣	إسحاق الموصلي	الرملي	وَعَدُ
١٧٥ ب	—	الرجز	وَكَبِدُ
١١٨٢	—	الرجز	لَا تَرِدُ (د)
١١٨٣	مختلف فيه	الطويل	مُخَلَّدَا
١١٧	الأعشى	الطويل	فَاعْبَدَا
١٧١	عبد مناف الهذلي	البسيط	الشُّرْدَا
١١٥٤	عمر بن أبي ربيعة	البسيط	عَدَا
١٥٢	كعب بن زهير	الوافر	الْجَلَادَا
١٥٢	كعب بن زهير	الوافر	السَّفَادَا
١٨٤	الأعشى	الكامل	مَوْعَدَا
١١٠٦	—	الكامل	أَحْدَا
١٦ ب	أبو النجم	الرجز	رَاشِدَا
١٠٥ ب، ١١٢٣	—	الرجز	أَبْدَا
١٠٥ ب	—	الرجز	أَحْدَا (د)
١١٧٧	مسكين الدارمي	الطويل	يُخَلَّدُ

القافية	البحر	القائل	الصفحة
تُرْعَدُ	الطويل	أوس بن حجر	١٧٢
وعَبِيدُهَا	الطويل	ذو الرمة	١٥٦ ب
أَحَدُ	البسيط	أبو قابوس الحيري	١٨٣
يَعِدُ	البسيط	أبو قابوس الحيري	١٨٣
والولدُ	البسيط	ورقة بن نوفل	٨٣ ب، ١٨٤
والجَمَدُ	البسيط	ورقة أو غيره	٥٥ ب
تَقْيِدُ	البسيط	ذو الرمة	٥١ ب
العبيدُ	الوافر	جرير	١١٥٦
الوقودُ	الوافر	جرير	١٢٥ ب
اللَّهيدُ	الوافر	ساعدة بن العجلان	١١٠٦
(د)			
بُعْدِي	الطويل	أبو ذؤيب	١٤٥ ب
وازدَدَ	الطويل	طرفة	٢٤ ب
بمؤَيِّدٍ	الطويل	طرفة	١٠٤ ب
أرْفِدِ	الطويل	طرفة	٢٠٣
مُخْلِدِي	الطويل	طرفة	٦٧
تُرْعَدِ	الطويل	انظر تُرْعَدُ	
خالدٍ	الطويل	الأشهب بن رُميلة	٢٥ ب
البلدِ	البسيط	ذو الرمة	٩٤
مُسْتَفَادٍ	الوافر	المتلمس	١٨٤
زيادٍ	الوافر	قيس بن زهير	١٧٨
بِزَادٍ	الوافر	يزيد بن الصعق	١٩٧ ب
يُقْصَدِ	الكامل	انظر يُثَارِ	
بُعْدِي	الرجز	بشار بن برد	٢٠٤ ب

القافية	البحر	القائل	الصفحة
قَدِي	الرجز	حُميد الأرقط	٢٢٣
أنضادها	المتقارب	الأعشى	١٢٢
(ر)			
البقر	الطويل	الأفوه الأودي	١٠٢
الأخاير	الكامل	الكميت	١٣٩، ١٤٦، ب
			١٧٠ ب
البَشَر	الرجز	—	١٢١، ١٥٤ ب
السُّحَر	الرجز	أبو محمد الفقعي	٧٨ ب
الغَبَر	الرجز	العجاج	٩٦ ب
وتدُر	الرمل	امرؤ القيس	١١٦
وَضُر	الرمل	طرفة	٧٨ ب
النُّمَر	المتقارب	امرؤ القيس أو ربيعة النمري	١٢١ ب
النُّصَر	المتقارب	أوس بن حجر	٦٨ ب
لم يَطِر	المتقارب	أبي بن سلمي	١٨٢ ب
(ر)			
قَفْرَا	الطويل	ذو الرمة	٤٦ ب
صَبْرَا	الطويل	ابن ميادة	٤ ب
جَرَجَرَا	الطويل	امرؤ القيس	١٩٦، ١٥٤
المُوَثَّرَا	الطويل	الشَّماخ	٧٣، ١٦٨ ب
أَتَعَذَّرَا	الطويل	ابن مقبل	١٧٨
تُعَقَّرَا	الطويل	النابغة الجعدي	١٧، ١٣٦ ب
أَظْهَرَا	الطويل	النابغة الجعدي	٤ ب
ومئزرا	الطويل	حذيفة الهذلي	٣٠ ب
شَاكِرَا	الطويل	—	١٩٥ ب

القافية	البحر	القائل	الصفحة
ائتمرا	البسيط	الفرزدق	٥٠ ب
شَبْرَا	البسيط	الفرزدق	٥٠ ب
والْحَجَرَا	البسيط	الفرزدق	٥٠ ب
عُمَارَا	الوافر	عنتره	١٧٢
افتقارا	الوافر	الفرزدق	٦٨ ب
الجزارَه	الكامل	الأعشى	١١٤٩
تَمْرَا	الرجز	صفية بنت عبد المطلب	٦١ ب
صَقْرَا	الرجز	صفية بنت عبد المطلب	٦١ ب
حُرَّا	الرجز	أبو النجم العجلي	١٣٠
شَرَّا	الرجز	أبو النجم العجلي	١٣٠
الثُّمَرَه	الرجز	—	١١٣٨، ١١٠٠
حَبْرَه	الرجز	—	١١٣٨
الحَشَوْرَه	الرجز	العجاج	٩٦ ب
أَحْجَارَا	الرجز	العجاج	١٠٨
شَطِيرَا	الرجز	—	٢٠١
أَوْ أَطِيرَا	الرجز	—	٢٠١
شَنْطِيرَا	الرجز	انظر شطيرا	
نَارَا	المتقارب	أبو دؤاد	١٣١ ب، ١٧٧ ب
عُقَارَا	المتقارب	المسيب بن علس	١٧١، ١٦٧
وصارا	المتقارب	الأعشى	١٩٣
بصيرا	المتقارب	الأعشى	٢٠٤
اغترارا	المتقارب	الأعشى	١٣٣
(رُ)			
عَمْرُو	الطويل	المجنون أو أبو صخر الهذلي	١٢٩

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الْقَطْرُ	الطويل	ذو الرمة	٤٩ ب
مُتَيَّسِرٌ	الطويل	الفرزدق	١٤٩ ب
جعفرُ	الطويل	لبيد	٩٨ ب
أَصَوْرُ	الطويل	ذو الرمة	١٢٦ ب
عامرُ	الطويل	ورقاء بن زهير أو قيس بن زهير	١٤٦ أ
تَدَاثِرُ	الطويل	لبيد	٢٠٣ أ
تَدَايِرُ	الطويل	انظر تَدَاثِرُ	
ناظرُ	الطويل	ذو الرمة	١٢٦ ب
طائرُ	الطويل	—	١٨٢ ب
تُصَاهِرُهُ	الطويل	الفرزدق	١٤٩ ب
واقترارُها	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	١٥١ أ
سارُها	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٩٦ ب
قصارُها	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	١٠٠ أ
نِجارُها	الطويل	انظر صميمُها	
أطيرُ	الطويل	الأحيمر السعدي	٢٠١ ب
أزورُها	الطويل	الفرزدق	٩٣ أ
ضَرِيرُها	الطويل	توبة أو رجل من الضباب	١٤ أ
بَشَرُ	البسيط	الفرزدق	١٣٠ ب
ثُورُ	البسيط	الأخطل	١٤٨ أ
الزُّفَرُ	البسيط	الأعشى الباهلي	١١٠١ أ
السَّفَرُ	البسيط	قتادة اليشكري	٥٠ ب
الشَّجَرُ	البسيط	قتادة اليشكري	٥٠ ب
تَنَسَّرُ	البسيط	ابن المعتز	١٨٢ أ
وإِدبارُ	البسيط	الخنساء	١٥٧ أ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٦٩	أوس بن حجر	البسيط	تنكيرُ
٦٩ ب	أوس بن حجر	البسيط	الخُورُ
١٣٤ ب	حريث بن جبلة أو جبلة بن الحوي	البسيط	دهاريرُ
١٢٧ ب	خداش بن زهير أو غيره	الوافر	حمارُ
١٢٣	—	الكامل	والمستشك (ر)
١٢٢ ب	القلمس	الطويل	للخمرِ
١٢٢ ب	القلمس	الطويل	الدهرِ
١٩٦	نُصَيْب	الطويل	ضمرُ
١٩٣	—	الطويل	بتبشُرِ
١٩٧	—	الطويل	المسافرِ
١١٦	ابن مقبل	البسيط	الدُّكرِ
٨٢ ب، ١٩٢	الراعي أو القتال	البسيط	الأُخرِ
	انظر عِظَم	البسيط	قَصَرِ
١١٥٨	سالم بن دارة	البسيط	عارِ
٣ ب	الكميت	البسيط	إِتَارِي
	انظر في الطويل: فضلا	الوافر	الحمارِ
١١٣٧	زهير بن أبي سلمى	الكامل	يَفْرِي
١١٧٧	أبو كبير الهذلي	الكامل	الأعفرِ
١٥٣ ب	—	الكامل	الأوهرِ
١٤٠	عامر بن الطفيل	الكامل	يُثَارِ
١١٧١	عمران بن حطان	الكامل	الدابرِ
١١٧١	رجل من بني مرة	الكامل	الدابرِ
١٨٠	الفرزدق	الكامل	عَشَارِ

القافية	البحر	القائل	الصفحة
عشاري	الكامل	انظر عشار	
تُكدر	الرجز	ابن المعتز	٢١٨٢
الحافر	الرجز	—	٢١ب، ٢٢
بالظواهر	الرجز	—	١٩٣ب
الحناجر	الرجز	—	١٩٣ب
والتورور	الرجز	الدهناء بنت مسحل	٣ب
أسيرها	الرجز	أبو النجم	١٥١ب
الفخر	السريع	الأعشى	٥٥ب، ١٥٣ب
ذكره	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
قبره	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
عمره	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
أمره	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
عُسره	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
شره	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
دهره	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
سِتره	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
نصره	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
حفره	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
حشره	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
طمره	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
ثغره	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
نُطره	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
إثره	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب

الصفحة	القائل	البحر	القافية
			(ز)
٨٠ ب	—	الرملي	وزّه
٨٠ ب	—	الرملي	كزّه
١٥٤ ب	الخنساء	المتقارب	بزّا
			(ز)
١٨٢، ١٨١	رؤبة	الرجز	التنزي
			(س)
١١٥	العجاج	الرجز	أمسا
١١٥	العجاج	الرجز	خمسا
			(س)
	انظر الكرب	الطويل	المكيس
١٤٦ ب	مالك بن خالد الهذلي	البسيط	قُرْناس
١٤٧	مالك بن خالد الهذلي	البسيط	لبّاس
١٤٧	مالك بن خالد الهذلي	البسيط	إيجاس
١٢٣ ب	المتلمس	البسيط	السوس
١٥٦	أعرابي	الوافر	والرؤوس
			(س)
١٠٨	—	البسيط	الناس
١١٥	زياد الأعجم أو غيره	الوافر	أمس
١١٥	زياد الأعجم أو غيره	الوافر	شمس
١٠٨	—	الوافر	ضروس
١١٥	قس بن ساعدة أو تُبع بن الأقرن	الكامل	تُمسي
١١٥	قس بن ساعدة أو تُبع بن الأقرن	الكامل	كالورس
١١٥	قس بن ساعدة أو تُبع بن الأقرن	الكامل	أمس

القافية	البحر	القائل	الصفحة
والجلسِ الفرسِ (ش)	الكامل المنسرح	خُزَز بن لوزان أو خالد بن المهاج طرفة أو مصنوع	١٧٧ ب ١١٥٥
جَحْمَرِشْ (ص)	الرجز	رِزام بن عقال	١٥٥
الوقائصا	الطويل	الأعشى	١٥٥
الأحاوص	الطويل	الأعشى	١٢٣، ١٨٨
خائصا	الطويل	الأعشى	١٥٥
رَقَصا	الرجز	أعرابي	٦٣ ب
تَوَقَّصا (ص)	الرجز	أعرابي	٦٣ ب
الحاصبي ولا تَعَصِه (ض)	الكامل المتقارب	أمية بن أبي عائد مختلف فيه	١٢٤ ب ١١٨٦
قابضُ لَنابِضُ المضائضُ الأرضُ (ض)	الطويل الطويل الطويل الطويل	قيس بن جروة الطائي قيس بن جروة قيس بن جروة أبو خِراش الهذلي	١٠٤ ب ١١٣٣ ١٣٣ ب ١١٢٣
المُعْتَاضِ نقضي (ط)	الكامل الرجز	أبو الشيص الأغلب العجلي	١٩٨ أ ١١٩
وأختبَطُ يَخْتَلِطُ	الرجز الرجز	العجاج العجاج	١٩٣ ١٩٣

القافية	البحر	القائل	الصفحة
قطُّ	الرجز	العجاج	١٩٣
(ط)			
النياطِ	الرجز	العجاج	٤٧ ب
الناشطُ	المتقارب	أسامة بن الحارث الهذلي	١٣٣ ب
(ع)			
الضبعُ	الرجز	—	١٩٦
لم يُطعْ	الرمل	سويد بن أبي كاهل	١٨
راعُ	السريع	السفاح اليربوعي	١٥ ب
(ع)			
فأسمعا	الطويل	متمم بن نويرة	١٧ ب
ومصرعا	الطويل	متمم بن نويرة	١٧ ب
فَيَّجعا	الطويل	متمم بن نويرة	١٦٢ ب
تَقَطعا	الطويل	الكلحبة	٤ ب
أشنعَا	الطويل	جرير أو عمرو بن شأس	٦٧ ب
مُولعا	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١٥٤
مُوزعا	الطويل	انظر مولعا	
مَجْمعا	الطويل	تأبط شرا	١٨١ ب
مَصْرعا	الطويل	انظر مَجْمعا	
تَوْسعا	الطويل	انظر يَوْسَعُ	
والصِّلعا	البسيط	الأعشى	١٥٥
والزَّمعا	البسيط	الأعشى	١٥٥
رواجعا	الرجز	العجاج	٣١ ب
(ع)			
مَدْفَعُ	الطويل	أبو تمام	١٦٦

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٩٧ ب	العُجير السلولي	الطويل	أصنعُ
	انظر يُخلدُ	الطويل	يُمْنَعُ
١٤٠، ١٨٣	—	الطويل	أُكْتَعُ
٦٩ ب	أوس بن حجر	الطويل	تَلْمَعُ
١٦٣، ١٥١	أبو الحسحاس	الطويل	يُوسَعُ
	انظر يُخلدُ	الطويل	يُمْنَعُ
١٧٢	النابغة	الطويل	راكعُ
١٩٦	النابغة	الطويل	تُراجِعُ
١١٩ ب	النابغة	الطويل	وازعُ
١١٠	النابغة	الطويل	واسعُ
١٩٥ ب	الفرزدق	الطويل	الأصابعُ
١١٠٠	ذو الرمة	الطويل	ومائعُ
١١٠٠	ذو الرمة	الطويل	وواسعُ
١٩٩ ب	حُميد بن ثور	الطويل	المتتايِعُ
١١٤٠	حسان	الطويل	أكارعُه
			(ع)
٢٠١	ذو الرمة	الطويل	السماذعُ
١٤٣	أبو النجم	الرجز	أصنعُ
			(ف)
١٧ ب	كبشة بنت معديكرب	الطويل	يَتَحَنَّفُ
٤٦ ب	الفرزدق	الطويل	نُقَذَفُ
٩٦، ١٤٣ ب	مزاحم العُقيلي	الطويل	عارفُ
	انظر الموترا	الطويل	عاطفُ
١٠١ ب	أوس بن حجر	البسيط	اللَّجَفُ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١١٩٧	جرير	البسيط	الرَّصَفُ
١٧٦، ١٩٦	عمرو بن امرئ القيس	المنسرح	مختلفُ (ف)
١١٥٨	بشر بن أبي خازم	الوافر	شافي
١٤٦	ميسون بنت بحدل	الوافر	الشفوف
١١٢٤	العجاج	الرجز	أعراف
١٢٠٣	—	المنسرح	تَجِفُ (ق)
١١١٠	العدافري أو سُكين بن نضرة	الرجز	دقيقا
١٤٠ ب	شيم بن خويلد	المتقارب	خَنَفَقِيقا (ق)
٧٠ ب	ذو الرمة	الطويل	وَتَخْنُقُ
١١٢١	عُبَيْس بن شيحان	الطويل	الطوارقُ
١٨٥	الإمام علي بن أبي طالب	الطويل	صديقُ
٥١ ب	الأخطل	الطويل	طريقُ
١٨٦	—	الطويل	صديقُ
١٩٧ ب	أبو محجن	الطويل	عروقُها (ق)
١٢٦ ب	إبراهيم بن الأغلب أو محمد الزيات	البسيط	عُنْقِي
١٩٨	المرّار	الوافر	واقِي
١٩٨	المرّار	الوافر	كالخِناقِ
١٩٨	المرّار	الوافر	لِراقِي
١٩٨	المرّار	الوافر	الرُّفاقِ
١٧٨ ب	—	الرجز	المِرْفَقِ

القافية	البحر	القائل	الصفحة
طارق	الرجز	عمارة بن طارق	١٠١ ب
والأصادق	الرجز	عمارة بن طارق	١٠١ ب
صديقها	الرجز	رؤبة	١٩١ ف
الطُّرُق	السريع	محمد بن حازم أو جعيفران الموسو	١٤٦ ف
الخلُق	السريع	محمد بن حازم أو جعيفران الموسو	١٤٦ ف
(ك)			
هنالكا	الطويل	أبو الأسود	١٨٧ ف
إياكا	الرجز	حميد الأرقط	١٨٩ ب
قَفَيْكا	السريع	رجل من حمير	١٨٦ ب
(ل)			
الأبَلْ	الطويل	الكميت	١٦ ب
يَعْتَمِلْ	الرجز	بعض الاعراب	١٣٩ ف
يتكلْ	الرجز	بعض الاعراب	١٣٩ ف
وبَلْ	الرجز	جهم بن سبل	١١٦ ف
واعتدلْ	الرمل	لبيد	١٧ ب
وقَبَلْ	الرمل	ابن الزبعرى	١٢٤ ف
(ل)			
فَضْلا	الطويل	ابن أحمر وقيل غيره	١٥٦ ف
تَسْرِبْلا	الطويل	أوس	١٦٩ ف
يَتَفْلِفْلا	الطويل	ابن مقبل	١ ب
سألا	البسيط	عدي بن زيد	١٧٩ ف
حَمَلا	البسيط	الأخطل	١٧٦ ف
بلا لا	الوافر	ذو الرمة	١٩٣ ف
قالا	الوافر	ذو الرمة	٦٩ ب

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٣٦ ب	ذو الرمة	الوافر	الغزالا
١٤٠ ب	أرطاة بن سهية أو النمر	الوافر	قليلا
١٢١ ب	الأخطل	الكامل	الأغلالا
٨٤ ب	الأعشى	الكامل	زوالها
١٢٩ ب	أسماء بنت خارجة أو الكميت	الكامل	الهباله
١٥١	قتادة اليشكري	الرجز	وخلا
١٥١	قتادة اليشكري	الرجز	صلا
١٥١	قتادة اليشكري	الرجز	سلا
	انظر: الككل	الرجز	كلكلا
١١٢	الأعشى	المنسرح	مهلا
			(ل)
١٩ ب	أبو الخطار الكلبي أو بشر الكلبي	الطويل	عدل
١١٧٩	أوس بن حجر	الطويل	تأمل
١١٩٠	أوس بن حجر	الطويل	عل
١٥٢	كعب بن زهير	الطويل	مُعول
١٥٢	كعب بن زهير	الطويل	يَتمول
١١١٩	النمر بن تولب	الطويل	يَفعُل
١٩ ب	الأخطل	الطويل	يُقَمَل
١١٠٩	بشر بن عمرو	الطويل	مُنخَل
٥٥ ب	النابغة	الطويل	ووابل
١٥٦	النابغة	الطويل	قائل
١٧ ب	ابن مقبل	الطويل	عائله
٦٦ ب	حارثة بن بدر	الطويل	حامله
١٣١، ١٧٩	—	الطويل	بَلابله

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١١٧٩	ابن مقبل	الطويل	صَوَاهِلُهُ
١٦ب، ٢٦ب	الأعشى	البسيط	الرَّجُلُ
١٧٥أ، ب	المتنخل الهذلي	البسيط	الْفُضْلُ
	انظر سهيل	الوافر	سُهَيْلُ
١٨٣ب	—	الوافر	طَلَلُ
	انظر أزورها	الوافر	أَنَالَهَا
١٩٨ب	المخبل	الوافر	فُضُولُ
١٧٣ب	الفرزدق	الكامل	أَلِيلُ
١١٠٢	الأحوص	الكامل	لَا مِيلُ
١٢٦	جرير	الكامل	وَتَهِيلُ
١٢١ب	جرير	الكامل	قَتِيلُ
١٤٦	غطفان بن أنيف	الرجز	جَلَا جُلُ
١٤٦	غطفان بن أنيف	الرجز	آجَلُ
١١١٠	—	الرجز	أَهْوَالُهَا
١١١٠	—	الرجز	هَلَالُهَا
١٣٥ب	الكميت	المتقارب	الْمُنْقَلُ
	انظر الأكحل	المتقارب	الْأَكْحَلُ
	انظر المنصل	المتقارب	الْمُنْصَلُ
			(لِ)
٨٨ب	الفرزدق	الطويل	مِثْلِي
١١٥٤	حاتم أو غيره	الطويل	الْعُصْلُ
١٠٨ب	جرير	الطويل	ذَبْلُ
٧٧ب	امرؤ القيس	الطويل	فَحَوَمِلُ
١٧٨	امرؤ القيس	الطويل	بِأَمَثَلِ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٧٨ ب	امرؤ القيس	الطويل	تَنْسُلِي
١٧٨	امرؤ القيس	الطويل	بِمُنْسَلِي
٧٧ ب	امرؤ القيس	الطويل	وَتَجْمَلُ
٧٧ ب	امرؤ القيس	الطويل	جُلْجُلُ
١٧٧ ب	امرؤ القيس	الطويل	مُعْجَلُ
١٨ ب	امرؤ القيس	الطويل	تَفْضُلُ
١٠١	امرؤ القيس	الطويل	بِيَذَلُ
١٣٣	أبو ذؤيب	الطويل	بالأجادلِ
١٣٠ ب	حسان بن ثابت	الطويل	الغوافلِ
١٧٣ ب	الكميت	الطويل	الليائلِ
١١٩	—	الطويل	هواملِ
١٤٦	كعب بن سعد	الطويل	بقؤولِ
١٦٩	أوس	البسيط	طملالِ
١٥٤ ب	زُفر بن الحارث أو جرير	الوافر	بَلِيلِ
١٥٤ ب	زُفر أو جرير	الوافر	سُهَيْلِ
١٧٢	النابغة	الوافر	إِلَالِ
١٩٢ ب	الحارث بن زهير	الوافر	العوالي
١٩٢ ب	الحارث بن زهير	الوافر	بِلَالِ
١٩٢ ب	الحارث بن زهير	الوافر	الْخِلَالِ
٢٠٣	—	الكامل	للقتلِ
١٢٩	جرير	الكامل	الباطلِ
١٢٠ ب	الفند الزماني	الهمز	طُحْلِ
١٨٦ ب	منظور بن مرثد	الرجز	عَيْهَلْ
١٠١ ب	منظور بن مرثد	الرجز	المُولِّي

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٧٨ ب، ١١٠ أ	منظور بن مرثد	الرجز	الكلكل
١٧٧ ب	العجاج	الرجز	المُرمل
١١٩٨	—	الرجز	مُصلصله
٧٠ ب، ٧١	دُكين بن رجاء أو غيره	الرجز	المعلول
١٢٥	امرؤ القيس	السريع	واغل
١٨ ب	الاعشى	الخفيف	الأهوال
٦٦ ب	حسان	المقارب	الأكحل
٦٦ ب	حسان	المقارب	المنصل
١٧٠	أوفى المازني	المقارب	يَعجل
١٨٢	أمية بن أبي عائذ الهذلي	المقارب	السعالي
			(م)
١٨٠	—	الرجز	مُتم
١٣٢ ب، ١٧٨ ب،	الاعشى	المقارب	عُصم
١٨٥ ب، ١١٨٦ ب،			
			(م)
١٥٣ ب، ١١٥٥	عمرو بن عبد الجن	الطويل	عندما
١١٥٥	عمرو بن عبد الجن	الطويل	مَرِيما
١١٥٥	عمرو بن عبد الجن	الطويل	صَمَمًا
١٩٤	حسان بن ثابت	الطويل	مُصَرِّما
١٥٦ ب	حُميد بن ثور	الطويل	وأينما
٢٠٤ ب	حُميد بن ثور	الطويل	وتَسَلِّما
١١٨٩	—	الطويل	مُعْظَمًا
	انظر مُصَرِّما	الطويل	ومُعْدِمًا
١٩٩ ب	—	الرجز	كِلْتاهما

القافية	البحر	القائل	الصفحة
لوناهما	الرجز	—	١٩٩ ب
كالْمُؤْتَمَةِ	الرجز	أبو الرعّاس أو غيره	١١١ ب
الْقَدَمَا	الرجز	مختلف فيه	١٢١ ب
لَامَهَا	السريع	عمرو بن قميئة	١٤٩ أ، ب
الْأَعْصَمَا	المتقارب	النمر بن تولب	١١١ ب
(م)			
أَصْلَمُ	الطويل	أبو خراش الهذلي	١٢٥ أ
أَشَامُ	الطويل	—	٢٦ ب
وَأَظْلَمُ	الطويل	—	٢٦ ب
مُقَدَّمُ	الطويل	—	٢٦ ب
مُظْلِمُ	الطويل	—	١٤٨ ب
يَتَكَلَّمُ	الطويل	—	١٤٨ ب
مَطْعَمُ	الطويل	—	١٤٨ ب
مُسْلَمُ	الطويل	—	١٤٨ ب
حَالَمُ	الطويل	سويد بن كراع أو دجاجة بن عب	٩١ أ
الْكِرَائِمُ	الطويل	المرار	٩٧ ب
الْقَوَائِمُ	الطويل	الفرزدق	١١١ أ
الْغَمَاغِمُ	الطويل	المتنبي	٢٠١ ب
نِظَامُهَا	الطويل	زياد الأعجم	٨٣ أ
عَامُهَا	الطويل	زياد الأعجم	٨٣ أ
حَمَامُهَا	الطويل	زياد الأعجم	٨٣ أ
نَجُومُ	الطويل	المرار	٩٧ أ
وَتَقِيمُ	الطويل	المرار	٩٧ ب
وَخِيمُ	الطويل	المرار	٩٧ أ

القافية	البحر	القائل	الصفحة
نسيمها	الطويل	المرار	٩٧ب، ١١١ب
حميمها	الطويل	المرار	٩٧ب
نجومها	الطويل	المرار	٢٩٨
صميمها	الطويل	كثير	١١١
تلم	الوافر	أبو الأسود	٢٦٧
ملم	الوافر	انظر تلم	
امسلام	الوافر	عمرو بن معديكرب	١١٩٣
السلام	الوافر	الأحوص	١٠ب
الخصيم	الوافر	قيس بن زهير	١٩٢ب
مليم	الوافر	أمية بن أبي الصلت	١٧٥ب
مقيم	الوافر	انظر مليم	
اللثيم	الوافر	انظر اللثيم	
مستديم	الوافر	كثير	٢٨
رقم	الكامل	المرار	٢٩٧
وندأ	الكامل	لبيد	١٥٧ب
المظلوم	الكامل	لبيد	١١٨، ١٨٦ب
ليامها	الكامل	لبيد	١١٧
والأتم	المنسرح	الجميع	١٤٦ب، ١٧٠ب
(م)			
مُسَهَّم	الطويل	أوس	١١٣٠، ١١٣١
المُهَيِّنِم	الطويل	أوس	١٧٥، ١٦٩
المَقْوَم	الطويل	المخبل	١٩٧ب
المتظلم	الطويل	المخبل	١٩٧ب
والقم	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٧٢ب

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٥١ ب	مالك بن نويرة	الطويل	عاصم
١١٩	ذو الرمة	الطويل	النواسم
١٤٨ ب	رجل من كلب	الطويل	الاعاجم
١٢٣ ب	الفرزدق	الطويل	ومقام
١٢٣ ب	الفرزدق	الطويل	كلام
١٩٧	المرار	الطويل	هجوم
٨٨ ب	الأحوص	البسيط	سلم
١٢٣ ب	الأخطل	البسيط	والحمم
٧٣ ب	—	البسيط	ولا عظم
١١٥٦	النابغة	البسيط	لاقوام
٧٢، ١٧١ ب	الحطيئة	الوافر	عكم
١١٥ ب	الحطيئة	الوافر	بذم
١١٨٣	الفرزدق	الوافر	الخيام
١٥١	زياد الأعجم	الوافر	الحليم
١٥١	زياد الأعجم	الوافر	اللثيم
١٥١	زياد الأعجم	الوافر	تميم
١٨٦	دعبل	الكامل	مُحامي
١٨٦	دعبل	الكامل	الحجّام
٨٦ ب	دعبل	الكامل	الإسلام
٨٦ ب	دعبل	الكامل	البرسام
١١٨٢	ابن الرومي	الكامل	ونسيمها
١٤١ ب، ١١٨٨	العجاج	الرجز	الحمي
٩٧ ب	المرار	المتقارب	الجرام

القافية	البحر	القائل	الصفحة
(ن)			
مَحَنُ	الرجز	العجاج	٩٥ ب
يُوثِقِينَ	الرجز	خطام الريح	٢٥ ب
الكرابين	السريع	أبو زغيب دليم	١٥٥ ب
أَزَنُ	المتقارب	الأعشى	٧٣ ب
كاللبن	المتقارب	الأعشى	٧٣ ب
(ن)			
بأولانا	البسيط	أمية بن أبي الصلت	٨٢ ب
عَفَانَا	البسيط	كثير بن عبد الله	١١٢
جَرِينَا	الوافر	عمرو بن كلثوم	١٨٤ ب
الأندرينا	الوافر	عمرو بن كلثوم	١٨٤ ب
مَقْتَوِينَا	الوافر	عمرو بن كلثوم	١٤١ أ
مِينَا	الوافر	حسان	١٧٤، ١٧٥، ١٢٥ ب
الذوينا	الوافر	الكميت	٧٥ ب
مُبِينَا	الوافر	المجنون أو خارجة بن فليح	١٠٠ ب
يستوينَا	الوافر	المجنون أو خارجة بن فليح	١٠٠ ب، ١٠١ ب
الثُّدِينَا	الوافر	—	١٩٣ ب
وَهْنَهُ	الرجز	—	١٩٧
عَصِينَا	الرجز	أم جميل	٨٤ ب
أَبِينَا	الرجز	أم جميل	٨٤ ب
الضغِينَا	الرجز	—	١٥١
تَجِينَا	الرجز	—	١٥١
جنونا	الخفيف	حسان	٦٨ ب

الصفحة	القائل	البحر	القافية
			(نُ)
١٥٢	امرؤ القيس	الطويل	غُرَّانُ
١٥٤	حُميد الأرقط	البسيط	المساكينُ
	انظر مينا	الوافر	مَيِّنُ
١٤٦ ب	سعيد بن حُميد	الوافر	أمانُ
١٤٦ ب	سعيد بن حُميد	الوافر	امتحانُ
١٤٦ ب	سعيد بن حُميد	الوافر	الزمانُ
١١١ ب	محمد بن كناسة	الكامل	يلينُ
١١١ ب	محمد بن كناسة	الكامل	يكونُ
٧٦ ب	—	الرجز	هَيِّنُ
٧٦ ب	—	الرجز	لَيِّنُ
			(نِ)
٢٠٠	بشر بن أبي خازم	الطويل	المباينِ
١٤٩	الطرماح	الطويل	الكنائنِ
١٩٦	ابن أحمر أو الأزرق الفراءسي	الطويل	رَماني
١٨١ ب	مساور بن هند	الطويل	إِبِلانِ
١٩٣	ابنة مالك بن بدر	الطويل	الكتفانِ
١٩٨ ب	يعلى الأحول	الطويل	طَهْيَانِ
١٢٧	خيرة البلوية أو غيرها	الطويل	خَلِقَانِ
	انظر خَلِقَانِ	الطويل	عَطِرَانِ
١٥٢	طائي	الطويل	يمانِ
٢٦	عمرو بن عروة بن العداء	البسيط	جِمَالَيْنِ
٩٥ ب	جرير	البسيط	حينِ
١٦ ب	عمران بن حطان	الوافر	عساني

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٩٨ ب	المرار	الوافر	الشُّنَّانِ
٩٨، ١٧٠ ب	المرار	الوافر	الزعرُفَرانِ
	انظر الشُّنَّانِ	الوافر	الشُّوونِ
١٧٢	الشماخ	الوافر	الظُّنُونِ
١١٧٧	أبو حية	الوافر	تُخوفيني
٥٥ ب	الجَمَّاز	الكامل	يبتنني
٥٥ ب	الجَمَّاز	الكامل	يجتنني
١٩٦ ب	—	الرجز	واطمئنَّانِه (هـ)
٢٠١	رؤبة أو أبو النجم	الرجز	عَلاها (ي)
١٧٣	سُحيم	الطويل	يمانيا
١٧٤	ابن أحمر	الطويل	غيايا
١٥٢	ابن أحمر	الطويل	نواجيا
١٦٢ ب	الفرزدق	الطويل	المناديا
١٨٤	—	الطويل	بلقائيا
١١٣ ب	عذافر الفقيمي	الرجز	والطُّرَيَّا
١٦٤	—	الرجز	بظَهريَّة
١٦٤	—	الرجز	الأرْشيَّة
٩٦ ب	—	الرجز	صَيَّايَّة (ي)
١١٠٥	العجَّاج	السريع	البَكِّيُّ
١٣١	العجَّاج	السريع	قَنسَريُّ
٤٥ ب	أبو ذؤيب	المتقارب	نَسيُّ

القافية	البحر	القائل	الصفحة
(ي)			
الرَّوْيُ	الرجز	أبو الجودي	١٧١ب
الْبَرْنِي	الرجز	أبو الجودي	١٧١ب
الألف اللينة			
الصَّبَا	الطويل	الأعشى	١٥٥أ
رَأَى	الكامل	الأسعر الجعفي	١٨٥ب
وَأَى	الكامل	الأسعر الجعفي	١٨٥ب
كالنَوَى	الكامل	الرُّخَيْم العبدى	١٩١ب
زَوَزَى	الرجز	منظور الدبيري	١٥٦
زَوْنَزَى	الرجز	انظر زوزَى	
المَسَا	الرجز	—	١٨٥ب
وَقَا	الرجز	العجاج	١٣٢ب، ١٧٨ب، ١٨٥ب

٦- فهرس أجزاء الأبيات (١)

— توأبانيان : انظر في الطويل : يتفلفلا

— عليهن فتیان رموا بفتية
١٩٣ ب

(١) اقتصر على هذين الموضعين لصعوبة الوصول إلى الأول ولعدم معرفتي لتتمة الثاني .

٧- فهرس اللغة والأمثلة الصرفية

(أ، ا)	أتررتة	أ١٠٤ ب	أحمريّ	أ٢١ ب، ٢٢ ب
آءة	أ١٥٦	أتكأه	أ١ ب	أ١٦٨ ب
آبل	أ١٩٧	أتلج	أ١ ب	أ١٣
الآجرّ	أ١٢٣، أ١٥	أثناه	أ١٩٥ ب	أ١٥٣
آخر	أ٨٢ ب	أجادل	أ١٣٣	أ١٥٣
الآخرة	أ٨٢ ب	الأجارع	أ١٤٤ ب	أ١٥٣
آدر	أ١٥٦	أجدل	أ١٣٣ ب	أ١٣٨ ب
آدم	أ١٧٤	أجربة	أ١٥ ب	أ٨ ب
أورها	أ١٣	أجرمُز	أ١٦٨	أ١٣٧ ب
أزر	أ١٩٥	أجمع	أ١٧٤	أ١٩
الآن	أ١٧٤ ب	أجمعين	أ١٨٣	أ٨٩ ب، ٩٢
آوى	أ١٥٣	الأحاوص	أ٢٣	أ٨٢ ب
الأبى	أ١٥٢	أحبة	أ١٥ ب	أ٢٢
أبابيل	أ١٠٣ ب	احتبسته	أ١٣٨	أ١٦ ب
الاباطح	أ١٤٤ ب	احتجّز	أ١٦٨	أ١٦٨
أباطيل	أ١٧١، أ١٤٦ ب	احتمل	أ١٠٠	أ١٦٧ ب، ١٦٨ ب
الابتهاال	أ١١٢، أ١٨٠ ب	احتملت	أ١٣٨	أ١٧٤
أبخلناكم	أ١٨٤	أحد	أ١٧٧	أ١٧٧ ب
أبصعين	أ١٨٣	أحرنجم	أ١٦٧ ب، ١٦٨ ب	أ١٠٢
أبوايوب	أ٩٩ ب	أحرون	أ١٤٦ ب	أ٢٠٤ ب
أبيضه	أ٢٠٦ ب	أحمد	أ١٦ ب	أ١٦
أبينون	أ١٥٥	أحمر	أ٢١ ب، ٥	أ١٦
أثار	أ٣ ب	أ١٢٣، أ١٥٣، أ١٧٤	أدل	أ١٢٤ ب
أثرثة	أ١٩٥	أحمر حمراء	أ٦٢	أ١٥ ب

الاراسة	١١٤٨	أسطاع	١٥٤	اضرب	٢٤ ب
أراطي	١١٩٦	أسقية	١٠١ ب	اضربا	٤٣ ب
أراق	١٤٦ ب	اسل	٢٥	اضرب	١٦٧ ب
أرانب	١٠١ ب	اسمادت	٩٨	اضربي	٤٣ ب
الأربعاء	١٧١ ب	أسود	١٣٨ ب	اطمان	١٦٧ ب
أرجان	١٢٣	أشائي	٩٦ ب	أظل	١٩٩
اردد	١١٤ ب، ٢٤ ب	الأشاعة	٢٣	أعاريض	١٧١
أر	١٣	اشتر	١٣٣	اعتتب	١١٥ ب
أررت	١٣	اشتركاوبلنك	١٣٢ ب	أعجمي	٨٦
أرز	٨٠ ب	اشترمرك	١٣٣	أعرابي	٨٦
أرض	١١٩٥، ١٦٧	اشتوى	١٠٠ ب	الأعراف	١٢٤
أرضون	١٢٠، ١٦٧	اشتويت	١٣٨	اعضض	١١٤ ب
أرغفة	١٥ ب	أشحة	١٥ ب	أعمى	١٥٥
أرمه	٢٠٥ ب، ٢٠٦	أشد	١٨٨ ب	أعوج	٢١ ب
أرهن	٩٦ ب	أشدة	١٥ ب	أعوجي	٢١ ب
إريس	١١٤٨	أشرت	١٩٥ ب	أعياء	٥٣
الإرين	١٣٥ ب	أشعني	٢٣	اغزه	٢٠٥ ب
الأزم	١٣٠ ب	إشفي	١٧٩	افتات	١٩٣ ب
أزهر	١٣٨ ب	أشقري	٢٢ ب	الأفضل	١٦٢
الأزيب	١١٩ ب	أشله	٧٨ ب	أف	٣
أساريع	١٥٥ ب	الأصادق	١٠١ ب	أفكل	٦
أساق	١٠١ ب	أصم	١٨٨ ب، ١٩٩	أقفزة	١٥ ب
إستبرق	١٥٤	أصيبية	١٥٥	أقلة	١٥ ب
الاستقسام بالأزلام	١١٨ ب	أصيم	١٨٨ ب	أكتعين	٨٣
اسحنفر	١٦٧	أضحى	١٦	ألاء	١٠٣ ب

ألي	٧٥ ب	إنقحل	٣، ١٤ ب	باطل	١٤٦ ب
إلهة والإلهة	١٥٣ ب	انقرف	١٩٨	باع	٥٣ ب
ألب	١٨٨ ب	أنيسان	١٥٥	الباقر	١٠١ ب
الحمز	٢٤ ب	إهليلجة	١٠٠	بان يبين	٢٠٤ ب
ألدند	١١٨٨، ١٩٩ ب	أهوج	٢٢	بدرة وبدور	١٦٧
أليد	١١٨٨	أوبر	١٥٣ ب	بدينجانة	١٩
ألي	٢٤ ب، ١٢٥	أوج	١١٩٦، ٢٠٦ ب	بُرى	١٧٤
أليل	١٧٣ ب	الأود	١١٧	برام	٨٦
أمّا	١٢٣ ب	الأودين	١١٧	بُرن	١٣
أمير	١٣	أوزر	١١٩٥	بُرد	٥٣ ب
الامر	١٣	إوزة	١٥٦	برمة	٨٦
امراة	١٢٥ ب	الأول	٨٢ ب، ١١٢٣	برة	١١٧٤
امراتان	١٠٣ ب	الأولى	٨٢ ب	برود	٥٣ ب
أمس ٩٠ ب، ٩٢ ب،	١١٧١، ١١١٥	أولو مال	١٠٣ ب	بعده	١٦٠
		أونت	٩٩ ب	بغداد	١٢٣ ب
أمطر	٨٥ ب	أويت	١١٥٣	بغداد	١٢٣ ب
إملاك المرأة	١١٩٠	أويصل	١٥٣	بقم ١٥، ١٧، ١٢٣ ب	١٢٣ ب
أمهة	١٩	أي	٢٤ ب	البقوى	١٣٣ ب
أمهات	١٩	أيبلي	١١٩٣	البقيا	١٣٣ ب
أميريرة	١١٩٤	أينق	٢٠ ب	البكي	١١٠٥
أنا	٢٠٥	أيها	١١٩٦	بلنك	١٣٢ ب
أناسي	١٥٥ ب	(ب)		بنت	١٩
أنوب	١٤٦ ب	باح السر	١١٩٠	بهله	١١١٢
أنشى	١١٦٢	باحة الدار	١١٩٠	ابن بور	١١٨٤
انطلق	١١١٠، ١١١٢	باذنجانة	١٩	بويذنجانة	٩ ب

بيطار	١٣	تدحرج	١٧٠	تهار	٢
بيطر	١٧٠	تدورة	٢	تَهْلل	١٨٨
بين	٢٠٤	تديم	١١٦	توأبانيان	١
(ت)		ترّ	١٠٤	توأم	١٤
تأبطي	١٨٨	تراث	١	تُودّ	١١٩٩
تؤثور	١٣	تربيّة	١٩٤	تودية	٢
تارس	١٢٠٠	تُرش شيرين ١١٣٣، ١٨٧	١٨٧	تور	١٨٤
التورور	١٣	ترقوة	١١٤١	توراب	١١٩٣
تعفة	٢	تُشر	١١٩٦	توراة	١٤
تامر	١٢٠٠	تشنعه	١١٩٦	تولج	١، ٢
تان	١١٤١	تضارب	١١٨٨	تومري	١٣
التبشر	١١٩٣	تضيرب	١١٨٨	تيقور	١
تبيطر	١٧٠	تعوضة	٢	تيهورة	١٢
تترى	١٤	تغلب	١٦	(ث)	
تترت	٩٧	تفات	١١٩٦	ثبة	٣٠
تتفل	٢	تفاتي	١١٩٥	الثلاثاء	١٧١
تتفلة	١٤	تقضّت	٩٧	ثم وثمت	١٥٥
تجفاف	١١٩٩	تقضيت	٧٨	ثن	١٩٩
تُحلى	١١٩٩	تقول	١٣٧	ثنايان	١١٤١
تحلبة	١٩٩	تكبيت	١١٩٥	ثنايين	١٠٣
تحوي	١٢١	تكريت	١٢٣	الثنوى	١٣٣
تحيزت	١٧٠	تلنة	١١٩٣	ثني	١٩٩
تخاف	٢	تمثال	١١٩٩	الثنيا	١٣٣
تخمة	١	تمنيت	١٣٧	ثوبكر	٩٩
تدجى	١٧	تنطق	١٩٥		

(الجيم)	جعفر	١١٠٠	حذفار	١١١٢، ١١٨١
جاء	الجلب	٣ب	حرة	١٤٦ب
جائي	جمادى	٧ب	الحزاوة : انظر الحزاوة	
جئت	جمعاء	١١٧٤	حزق	١٦٨ب
جئر	الجمير	٩٨	حزن	١١٦٨
جاز	جُمير	١١٨٢	حسبك	٤٦ب
جؤن	الجنة	١٣٥ب	الحسن	١١٨٩
الجامل	الجواري	٢٥ب	حضره يحضره	١١٩٥
جحاجة	الجودى	٨٨ب	حضيرموت	٩ب، ١٩ب
جحفة	جُون ٣٣ب، ١٣٥، ٩٨ب		الحفش	٥١ب
جحنفل	(ح)		حلم	١٥ب
جحيداتان	الحائش	٢٠٠ب	حليم	١٥ب
الجد	حائض	٢٠٠	حُمُر	١٩٩، ١٢٣
الجدة	الحارّ	١٩٤ب	الحمر	٢٥
جديد	الحارث	١٢٣، ١٥٣ب	حمراء	١١٧٤، ٢٣ب
جديدة ١٥٥، ١١٧٧، ١١٧٧	حاشى	٧	حمراء	٨٠
	حبارى	١٤٠ب	حمل	١٠٠ب
جديلة	حباري	١١٧٤	حملاق	١١٩٩
جرفاس	حبذا	١١٧٧	حملت	١١٣٨
الجُرز	حبسته	١١٣٨	حميدة	١١٩١
الجزرة	حبنطى	٩ب، ١٦٩ب	حوجلة	٤
الجروز	حبيب	١٥ب	حوجم	٢ب
جريب	حبيرة	١٤٠ب	الحوص	٢٣
جعفر ١٦، ١٦٣ب، ١١٧٤	حذاء	١١٨٨	حوفزان	٢
الجعفرين	حذافير	١١٨١، ١١١٢	حوك الرداء	٩٧

حوليا	١١٢٠	خضيب (كف خضيب)	الدعاء	٢٠ ب
حوليّ وحواليّ	١٧٢ ب	١١٩١	دعوت	١٢٠٥
حيث	٤٦ ب	١١٩٤	دليّ	٢٠٦ ب
حيري	١٤	١١٩٤	دم	٣٠ ب
حيص	١٥٥	٢ ب	دُميّ	١١٧٤
الحين	١٩٦	١٧	دهين	١١٦، ١١٩١
حية	١١٢١	١٩٢ ب	الدوام	١٦ ب
حيهلا	١٢٠٥	١١٣٧	دويبة	٩٩ ب
حيويّ	١١٢١	١٧٦ ب	دويرة	١١٧٤، ١٢٠
(خ)		١٩٨	ديّار	١٣
خادعت	٨٥ ب	١٤٦ ب، ١٧٠ ب	دِيم	١١٦
خُبيب	١٢٣	١٥٥	دِيم	١١٦
الخُبيين	١٢٣	(د)	ديمة	١١٦
خدبّ	١٦٨ ب	٢٠	(ذ)	
خدعته	٨٥ ب	٢٠٠	ذؤابة	١١٠٢
خرجاء	١٢٢	١٧ ب	ذا ٧٥ ب، ١٠٣ ب، ١١٤،	
الخُرص	١٣٧ ب، ١٩٣	١١٤١		١١٢٥
خريق	١٧٧ ب	١١٤١	ذا صبحه	١١٩٥
الخزاوة	١٩٧ ب	١٧٠	ذاء	١١٣ ب
خزيا	١٣٣ ب	١٦	ذات	١٢٥ ب
الخشل	٩٧ ب	٣٠ ب، ١٥٢ ب	ذات يوم	١١٥٣
الخصر	١٩٣	٣٠ ب، ١٥٦، ١٥٣	ذان ٧٥ ب، ١٠٣ ب، ١١٤،	
خصر	١١٤٧	٩ ب		١١٤١
خصيف	١٧٧ ب	١٢٠	ذاة	١٢٥ ب
خضارة	١٥٣ ب	١٥٥ ب	الذبل	١٠٨ ب

ذلل	٢٥ب، ١٣٨ب	ردد	١١٦٩	زهير	١٣٨ب
ذليل	١٥ب	رُدِينِيَّة	١١٤٧	الزوزى	١٥٦
ذو	٧٥ب	رز	٨٠ب	زولان	٤٦ب
ذوا	٧٥ب	رشي	١٩٩	زونرك	١٥٦
ذوائب	١٠٩ب، ١١٢ب	رشيدة	١١٩١	زيادة	١١٢٧
ذوات	١١١٤، ١١٢٥	رغيف	١٥ب	زيتون	٥٢ب
ذو مال	١٠٣ب، ١٢٤،	رفاقة	١١٩٤	زيتون	١٧
١٢٤ب، ١١٤١، ١٧٧ب		ركب	١٧ب	زيذا	١٢٥
الذوين	٧٥ب	ركوب	١١١٦	زيدان	١٧٢ب
(ر)		رمى	٥٣ب	الزيدان	١٧٥ب
راس	١٨٦ب	رِمِيًّا	١٩٤ب	الزيدين	١٠٢ب
الراهن	٩٦ب	رمية	١١٩٤	(س)	
رباب	١٨٦	رَمَلِيَّة	١١٢١	سأل (سال)	١٣٤، ١٣٣
ربابة	١٨٦	رنز	٨٠ب	سبحان	١٥٣ب
رب	١١١٦	رُيَا	٩٩ب	السبنتى	١٥٢
رُبّ ورّت	١٣٠ب، ١٥٥	(ز)		سحر	٩٢ب، ١٩٠
رَبَّة	١٨٦	زال	٨٤ب	سدرات	١١٤١
ربنته أربه	٧٠ب	زباناً عقرب	١٩٨	سديس	١٧٧ب
ربشه	١٩٤ب	الزبانية	٣ب	سراحين	١٥٥ب
ربعة	١١٩٤	زبرج	١١٩٩	سراة	١١٩٥
رُبَيْت	١١٩٥	زكريّ	٢٠٠ب	سراويل	١٦، ١٥
رثوت	١١٩٤	زكرياء	٢٠٠ب	سررد	١١٩٩
رحى	١١٧، ٢٤ب، ١٩٩	الزالزال	١٥٢ب	السرهاف	١٥٢ب
	١٨٥ب	زنادة	٧٨ب	سرو	١٥٣
رحيم	١٥ب	زهلق	١١٩٩	سرية	١١٠٢

سريويل	هـ	شؤون	هـ	ص (ص)
سرييلات	هـ	شال	هـ	صاحب ١٣٣ب، ١٤٤
سفر	١٧ب	شاة ١١٢٧، ١١٢١،	صار (من الصورة) ١٩٣	
سنفته أسفه	١٧٠	١٢٥ب، ١٤١	صبر ١١٦٧	
السلام	١٩٥ب	شتر ١١٣٩	صبية ١١٥٥	
سللته	٧٨ب	شحيح ١٥ب	صحاري ١٧	
سلوت	١٧٨	شد ١١٣٩	صحراء ١٧٣ب	
سليت	١٧٨	شديد ١٥ب	صُحير ١٧	
سمع	١١٩٥	شراحيل ١٥	صديا ١٣٣ب	
سمية	١٢٠	الشرب ١١٩٥	صرعان ٥١ب	
سميته	١٢٣ب	شرف ١٥ب	صعقي ١١٢٧	
سنبته	١١٩٩	شربث ١٦٩ب	صفراء ٨٠	
السنة	٦٩ب، ٨	شرها ١٩٤ب	صلوت ١١٩٤	
السنة	١٥٥	شروي ١٣٣ب	الصنم ١١٨ب	
سنور	١١٨٢، ١٥٦	شريف ١٥ب	صوى ١٥٥	
سنون ٦٩ب، ١١٥٦، ١١٧٤		شريفة ١١٧٧	صومعة ١٤	
سه	١١١٦ب، ٢٤	شمته أشمه ٧٠ب	صياقلة ١٥٩ب	
سُهلي	١١٩٦	شن ١٩٧	صيد ١١٣٩	
سواء	١١٥٤	الشن ٩٧ب	صيرف ١٦٩ب	
سوّة	٩٩ب	الشهادة ١٣٥ب	ض (ض)	
سويدا	١٣٨ب	شهر ربيع ١٥١	ضياء ١٠٩ب	
سيد	١١١٩	الشوى ٨٦	ضاربة ٧٤ب	
(ش)		شوى ١٣٨ب، ١٠٠	الضاربك ٤٢ب	
شاء	١١٣ب	شية ١١٢٧، ١٤١	ضب ١١١٦	
شئان	٩٨ب		ضرب ١١١٦	

الضرر	١١٨٤	(ع)	عشرين	٨٠ ب
ضهياً	١١٠٧	ع	عشنت	١٥٦
ضو	١٨١ ب	العاج	عشيشية	١١٥٥
الضوء	١١٢٧، ١١٢٥ ب	العاهن: انظر الراهن	عصا	١٩٩، ١١٧، ٢٤ ب
ضورب	١٣٣	عباديد	عصفور	١١٢ ب، ١٠٣ ب
الضيع	١٩٥ ب	العباس	عصي	١٥٣، ١٨٨، ١٢٣ ب
ضيون	١١١٩	عبد	عضضته أعضه	١٤٤ ب، ١٣٣ ب
(ط)		عبد الملك	عفراء	١١٥١
طار	١٢٠١	عبد مناة	عقب	١١٥١
طالق	١٢٠٠	العبيدي	عقدة النكاح	١١٩٦
طامن	٢٠ ب	عبيد	عقرب	١١٩٦
الطرف	١٥٥	العبيدي	العقيم	١٤٤ ب
طغيا	١٣٣ ب	عجمي	علامة	١١٠٨
طلاحية	١٩٤ ب	عديس	علباء	١١٢٠
طلحة وطلح	١٨٠	العدملي	علت	١١٩٤
طنانة	١٩٦ ب	عدة	العلل	١١١٦
طولية	١٩٤ ب	عربي	علن	١٨٦
طيا	١٩٢ ب	العُرف	عليق	١٢٣ ب
طيان	١٩٢ ب	العُرف	عليكه	١٢٤ ب
(ظ)		عرفان	عليم	١٢٣ ب
ظرف	١٥ ب	العرق	عمر	١٩٢ ب
ظريف	١٥ ب	عرقوة	العمر	١٢١ ب
ظريفان	١٤١	عزند	العمران والعمرين	١٦٩ ب
ظريفون	١٤١	عروض	١٤٠ ب، ١٥٢ ب، ١٧٥ ب	١٧١ ب
ظريفة	١٧٧ ب، ١٥ ب	العريف	عمرد	١٢٣ ب
			١٥٦	

عمرو	١١٨٤، ٥	الغاثور	١٩٣	فناءك	١١٩٦
عميا	١٩٤	(ف)		فوزيد	١٧٧
عميمي	١٩٤	فارسي	٢٢	فُوق	١٢٠
عمية	١٩٤	فتلت	١٩٥	فوك	١٤١
عناق ١٥، ١٢٠، ١٤٠،	فتوى	١٣	فينة والفينة	١٥٣	
	الفتيا	١٣٣، ١٩٥	(ق)		
عنبس	١٦٧	فخذ	١١١٠، ١١١٢	قائم	١٥
عئل	١٦٧	فراد	١١٧٩	قائمة	١٥
عنوق	١٦٦	فرادى	١١٧٩	قاصعاء	١٠١
العوبثاني	١٢	الفراش	١٢١	قاضي	١٧٢
عُوج	٢١، ٢٣	الفرج	١٩٢	قال	٥٣
العُوج	٢٣	فُرج	١٩٤	القال	٦٩
عوجاء	٢٢	فُرجة	١٩٤	القؤوب	٨٥
عوداود	٩٩	فرد	١١٧٩	قب	١٢٠
عبي	٥٣	فرس	٢٢	قبله	٦٠
	(غ)	فرزدق	١٧١	قتل	١١٦
غرثى	١٣٠	الفرضة	٨٥	قتيل	١٦
غزا	٥٣	فرضت فرضا	٨٥	قحاح	١٩٥
غزاوة	١٩٧	الفرفر	١٩٣	القحل	٣
غطمش	١٠٠	فريق	١٠٤	قديمة	١٧٤
غلاميه	٢٠٥	الفضل	١٥٤	قرأ (قرا)	٣٣
غلمة	١٥٥	فضل يفضل	١٩٥	قرطاس	١٩٩
غُمى	١١٠	الفضلى	١٦٢	القرطبى	٥٢
غوغاء	٥٦	فقا	١٢٠	قرناس	١٤٦
غوغاء	٢٠٣	فلل	١٦٩	قريويح	٥

القسبرة	١٩٥ ب	(ك)	كيفه	٢٠٥ ب
قسي	٢٠ ب، ١٢٠ ب،	كأيّ	كينونة	١٥٢ ب
	٢٠٦ ب	كثربا	(ل)	
قصرته	٥٢ ب	كذا	لاولات	١٥٥ ب
قضقاض	٢٠٤ أ	الكرابين	لآل	١٤ أ
قعدد	١٩٩ أ	كرسي	لاء	١١٣ ب
قعيد	١٦٢ ب	كرم	لابن	٢٠٠ أ
قفل	٩٩ ب	كريان	اللات	١١٣ ب
قفيز	١٥ ب	كريم	لؤلؤ	١٤ أ
القلت	٥١ ب	كريمة	اللامعات	١٥٢ أ
القلقال	١٥٢ ب	كريهة	لآة	١٢٠ ب
قلما	١٣٠ ب	كُفء	لدى	١٥٢ ب
قلنس	١٢٥ أ	كُفء	لذن	١٥٢ ب
قليل	١٥ ب	كفاء	اللذان	١٢٥ ب، ١٠٣ ب
قمحدوة	١٤١ أ	كُفؤ	الذين	١٠٣ ب
القمرين	١٤٠ ب	كل	لقا	١٩٦ أ
قمرية	١٦٢ أ	كلا	لقاح	١٨٦ أ
قنر	١٦٧ أ	كلتا	لقحة	١٨٦ أ
قنسرون	١٧٢ ب	كلب	لمه؟	٢٠٥ ب
قنور	١٨٢، ١٥٦ أ	كليب	لهد	١٠٦ أ
قنيّ	٢٠٦ ب	كم	لهي	١٢٠ ب
القهبلس	٣ ب	الكمة	لو	٢٤ ب
قواصع	١٠١ ب	كوثر	لويّ	١٥٣ أ
قوتل	١٣٣ أ	كوكب	لويت	١١٤ أ
القياس	١٤٥ أ	كي	ليائل	١٧٣ ب

ليال	١٧٣ب	مذ	٧ب، ٢٤ب	مقاتلة	١٩٨أ
ليس	١٣٩أ	مذاكير	١١٢ب	مقتوين	١٤١أ
الليل	١٧٣ب	مذروان	١٠٣ب، ١٤١أ	مقروءة	٩٩ب
ليلة ليلاء	١٧٣ب	مذعور	١٨٤أ	مقروءة	٩٩ب
لين الحاشية	١٩٤ب	مرؤوس	١٣٥ب	مقلات ١٢٥ب، ١٨٥ب	
(م)		مرامي	١٧٤أ	مكرم	١٥ب
ماء	١١٣ب	المرأة	٩٨ب	مكرمة	١٥ب
ما أطوله	١٣٩أ	مرباث	١٩٤ب	ملاك	١٩٠أ
المؤتمة	١١١ب	مُرك	١٣٣أ	ملك الشيء	١٩٠أ
الماحوز	١٩٥ب	المرى	١٠٤ب	مَلَك	١٩٠أ
مثر	١٣٣أ	مريم	١٠٧أ	ملكيت	١٩٠أ
المؤقدان	١٢٥ب	مساجد	٥ب	ممذاق	١٦٣أ
مالح	١١٣ب	مستحي	١٧٨أ	منام	٨٥ب
مؤنة	١٩٦ب	المشور	١٠٥أ	منت	١٩أ
مائة ومئون ١٧٦، ١١٦٧،		مصباح	١٢٥ب	منجنيق	٣ب
١١٧٤أ		مصلصل	١٩٨أ	مند	٧ب
مائة ومؤون	١١٦٧أ	مصنوع	١٣٧ب	المنقر	١٨٤أ
مؤونة	١٩٦ب	المطا	١٨٦أ	منه	١٩أ
مئين	١٧٤، ١٩٤ب	مطايا	١٠٢أ	المنهاء	٦٢ب
متعة	١٩٥ب	مطر	٨٥ب	مه	١٨٠أ
مثنى	٩٠ب	معايش	١٤١ب	المهالبة	٢٣أ
المجنون	١٣٥ب	المعقب	١١٨أ	مهرقان	١٤٦ب
مدّ	١٣٩أ	معنى	١١٧أ	مهلبى	٢٣أ
مدبح	١٩٦ب	معيشة	١٤١ب	الموتمة	١١١ب
مذكر	١١٦أ	مقاتل	١٩٨أ	مونة	١٩٦ب

مير	٣٣ب	هذان	١١٧٥	وشوي	١٢٩
(ن)		هار ٢ب، ١١٥٣، ١٧٠ب		الوقائص	١٥٥
النازية	١٩٧	هبيخ	١١٨٢	ولج	١ب
الناشط	١٣٣ب	هجم	٢٩٧	(ي)	
نباطي	١١٩٦	هديّ	١٧٢ب، ١٨٦ب	يأتبل	٥٠ب
نبد	٦٦ب	هراوى	١١٠٢	اليارّ	١٩٤ب
النجاء كم	١٩٤ب	هراوة	١١٠٢	يبتهل	١١١٢
نسر	١٥٣ب	هرت	٢ب	يتهير	٢ب
نسل	٧٨ب	هقط	١٦٨ب	يجاز	٥٥ب
نسوة	١٠٣ب	هنت	١٩	يخشى	١١٥
النشر	١١١ب	هّنه	١٩	يد	٣٠، ١٢٠ب
النشوة	٥١ب	هّنه	٢٠٦	يدا	١٢٥
النضد	١٢٢	هّني	١١٧٤	يدع	١١٣٤
نظر	١٢٦ب	هوجاء	١٢٢	يدعو	٢٠، ١١٥ب
النميرون	٢٢	هوزب	٢ب	يدّعي	٢٠ب
نهائي	١١٢١	هول	٢٠٦ب	يُدّية	١٢٠
نهلية	١١٢١	هويثر	١١٥٣	يذر	١١٦١
النهل	٧٠ب	(و)		يرجع سفري	١٩٥ب
نهلت	٧٠ب	وأب	١ب	يرمي	١١٥
نهو	١١٠٥	الوثن	١١٨ب	اليرنأ	١٧١
النوم	١٥٥	وجهكه	٢٠٦	يرها	١٩٤ب
نيبها	١١٩٧	وجيم	٢٩٧	يريء	١١٥٣
(هـ)		وددت	١١٩٩	يريّ	١١٥٣
هاؤنّ	١٨٣ب	وذر	١١٦١	يربي	١١٥٣
هاؤوا	١٨٣ب	ورى	١ب	يزورّ	١٩٥ب

يزيد	١٤٤ ب	يعفر	٦ ب	يمنة	١٢٧ أ
يسرو	١٥٣	يعله	٧٠ ب	الينجلب	٣ ب
يضع	١٧٠، ١٥٣ ب	يعملة	٧٨ ب	يهور	٢ ب
يضيع	١٥٣	يمضغ ثوبه	١٥٢	يوم	١٥٣، ١٩٦ أ
يطيق	١٧٠	اليمن	١٢٧ أ	يوضع	١٥٣ أ

٨- فهرس مسائل العربية

الألف :

- لا تكون الألف أصلاً في اسم ولا فعل ١٥٣-ب
- إبدال المخففة عن الهمزة والأصلية ياءً ١٨٦ب
- إبدال أحد الحرفين من الآخر في لدى ولدن ١٥٢ب
- مقارنة ألف الإطلاق بالمبدلة من التنوين : انظر التنوين
- قلبها ياء في الوقف ٢٠٥ب
- تبين الحركة بالألف قليل وبالهاء كثير وعلمته . ٢٠٥
- ألف مقاتلة غير ألف مقاتل ١٩٨
- لا تكون إلا بعد فتحة ١١٧
- ألف اضرباً تدل على فاعلتين عند المازني ٤٣ب
- فاعلٌ لا يتحرك ألفه ١٢
- حذفها لالتقاء الساكنين في لم أبله ١١٢
- لا تقع ملحقة إلا طرفاً ٤٢ب
- لا تصح الألف وقبلها ضمة أو كسرة ١٣٣ب،
- تحريكها يقلبها همزة ٥٣ب

الهمزة :

- لا صورة لها في الخط عند المبرد ١٧٣
- تخفيفها ١٨١ب، ٧٤ب
- تخفيفها تقريب من الساكن وليست ساكنة ٣٣ب
- تخفيفها كالمملفوظ بها وبتقدير الثبات ١١٥٣، ٢٤ب
- المخففة في حكم الساكن ودليله ٣٣ب
- حذفها في خير وشر ١٣٨ب، ١٣٩
- مما يُهرب فيه من اجتماع الهمزتين ١٠٩ب
- حذفها على غير القياس ١٧٤

- الجمع بين همزتين ٧٤ ب
- اجتماع همزتين بينهما ألف الواحد لا الجمع عند الأخفش ١١٢ ب
- لم تدخل على الماضي لا المضارع؟ ١١٦٣
- لا تلحق أول الخماسي والرباعي ١٥٤
- مجيئها زائدة ١١٠٠
- متى لا تُقلب واوًا؟ ٩٩ ب
- لا تنقلب بالحركة وحدها ٥٣ ب
- إبدالها واوًا في ذوائب ١١٢ ب
- قلب المفتوحة واوًا أو ياء ١٣٣، ١٣٥
- قطع همزة الوصل في النداء في الجملة لا المفرد ١٨٨
- قطعها عند التسمية بالفعل ١١٤، ١٥٤ ب
- ثبات همزة الوصل في (ال) وامتناع ذلك في الفعل ١٢٥
- همزة بين بين ٣٣ ب، ١٧٤، ١٨٠
- قلبها في آدم وجاء: انظر القلب
- تسمية همزة التعدية بالنقل ١٢٦ ب
- الإبدال:
- إبدال الهمزة عينا واللام نونا عند ابن السكيت ١٨٣ ب
- إبدال أحد المثليين ياء ١١٨٨، ١١٩٥
- ميم مفاعلة بدل من ألف فاعلت عند سيبويه ١١٩٨
- إبدال الألف ياء: انظر الألف
- الإتباع:
- شرّها ويرّها ١٩٤ ب
- أكتعون لا يستعمل إلا بعد أجمعين، وأبصعون بعد أكتعين ١٨٣
- الاتساع
- ٧١ ب

أحد :

– معناها العموم والكثرة أو بمعنى واحد ١٧٧

الإخبار :

– مسائله وطريقة حلها ١١٣-١١٤

الاختصاص :

– تسميته التبيين ١٦٨

– النصب على تقدير أعني ١٦٨

الادغام :

– الادغام ٩٩ب

– امتناعه في تاء المضارعة ١٦٣ب

– ادغام النون ١١٦٠

– ادغام المضعف عند التسمية به ١١٤ب

– الإلحاق يمنع ١١٩٩

– يجيز أبو الحسن في ادغام الراء واللام ما يمنع غيره ١٦٧ب

– تسمية عدم الادغام إظهاراً ١٨٨ب

إذا الفجائية :

١٥٨

وانظر : الشرط

إذن :

– الدليل على حرفيتها ٤٥ب

– هي في عوامل الفعل نظيرة ظن في عوامل الاسم ١٨٠ب

الاستثناء :

– الاستثناء المنقطع ١١٩٧

– إن جاء مستثنيان حُمِلَ أحدهما على نزع الخافض والآخر على الاستثناء ١١٤٨

– نصب المستثنى بمعنى بتوسط (إلا) لا بأستثني ١٤٥ب، ١٧٤ب

- تقدير إلا في غير موضعها بعد ليس وغيرها ١١٣٣
- الجر والنصب بخلا وحاشي ٧ب
- غير في غير الاستثناء : انظر غير
- الاستثناء بلا يكون ١٤٢
- زيادة إلا ٤٦ب
- دلالتها على النفي ٨٨ب
- ما يكون من الحروف للاستثناء قد يكون لغيره ٧٧ب
- الاستثناء بمنزلة مفعول ١٧٥
- متابعة الكسائي في وقوع حاشي بعد إلا ٧٧ب
- وضعت العرب الحروف اختصارا موضع الجمل والأفعال المرفوضة نحو أستثني ١٣١ب
- استعمال ليس و لا يكون صفات ٧٧ب
- الاستثناء يشبه العطف ١٧٥

الاستعمال :

- مما شذ في الاستعمال والقياس يوجهه ١١٧٧، ١١٩١
- شاذ في القياس والاستعمال ١١٧٨
- قد يجوز في القياس ما لا يجيء في الاستعمال ١١٦١
- مراد الأصل مرفوض الاستعمال ٨٩ب
- ليس كل ما لا يرد به الاستعمال لا يجوز في القياس ٨٢ب
- العدول عن مستعمل الكلام ١٩٠
- احتجاج سيبويه بالاستعمال ١٥١ب
- أراد سيبويه بحسن أنه مستعمل وبقيح أنه غير مستعمل ١١٦٤

الاستغاثة :

- لام الاستغاثة تتصل بكاف الخاطب وهاء الغائب ١١٠ب

الاستفهام :

- ليس من الخبر ١١٨٣، ٢٠٢ب

- التسوية خبر ليس باستفهام ٣٢ب
- وضعت العرب هذه الحروف مواضع الجمل والأفعال المرفوضة نحو استفهم ١٣١ب
- قد تقع الهمزة بمعنى الإثبات والتقرير ولا يكون ذلك في هل ١٣١
- معني هل: استفهم ولكنه لا يعمل ١٤٥ب
- لا يُقرر بهل وإنما يُستقبل بها الاستفهام ١٣١
- كم لم يمنع استعمالها استفهاما من استعمالها خبرا ١٣٤ب
- كم تجر وتنصب ٤٤ب
- مجيء كم بمعنى قَدَر ١١٩٤
- كم لم يوصل كما وُصلت ما ١١٣٥
- لم لا يوصل متى وأي ١٦٤
- استعملوا أي استفهاما وخبراً ١٣٤ب
- أي على معنى الهمزة وأم والعكس ١١٧٣، ١٣١، ١٦١
- أي يكون بعضاً من كل ١١٥٤
- أيان كمتى، وكم بمنزلة كيف وأين ١١٣٤
- ما يقع جواباً لكم وجواباً لمتى ١٥٠ب
- من لذوي العلم وما يكون من الاجناس ١١٣٥
- لا يعادل أم إلا الهمزة من أدوات الاستفهام ١٣١
- لا تدخل أم والهمزة لمعنى الجزاء ١٦١
- أم المنقطعة ٦٣ب، ١٦٩
- مجيء أين اسماً لا ظرفاً ٤٨ب
- ما بعد حرفه لا يتقدم عليه ولا يعمل فيما قبله ١٢٠٢، ٣٨ب، ١٦٥
- جواز إضافة ما في حيزه إلى اسمه وعدم جواز غيره ٢٠٢
- المعنى عند الإضافة إلى اسمه ١٣٨، ١٥٩
- لا يقع حالاً ٣٢ب
- حروفه يستفهم بها وفيها معنى الجزاء ٣٨ب

- الشياخ في الاستفهام ١٦٤
- مجيء كيف مستقراً ١١١٩
- الأسماء تقع بعد كيف ٥٧ب
- دخول التمني في الاستفهام اتساع ٩٤ب
- لا تقع كيف جزاءً : انظر الشرط
- لا يعمل الشرط بعد هل ويعمل بعد الهمزة : انظر الشرط
- لا يجتمع الشرط والاستفهام : انظر الشرط
- الاسم :
- مجيئه على حرف واحد ١٧٨ب، ١٨٥ب
- لا يبقى على حرفين أحدهما لين ١١٢١، ١٧٧ب، ١٧٨ب
- وجه مضارعة فعيل للاسم ١٥ب
- سقوط الهاء للجمع يختص بالاسم ٧٨ب
- يكثر في كلامهم مجيء ألفاظ الأسماء والكلم خلاف مواضعها ٢٣ب
- أول الاسم مبني : انظر البناء
- اسم الإشارة :
- معناه يعمل في الحال ولا يعمل في الظرف ١٣٥ب
- هنا وهناك وهاهنا وثم وذا وذاك وهذاك ١٦١
- أجمع الناس على أن كاف هذاك لا موضع لها ١٧٥ب
- ذا لا يُعرف لها أصل ولا استعملت تامة ١١٣ب
- ذا حرف واحد عند الكوفيين والرد عليه ١٢٥
- تثنية ذا ذان وجمعه على لفظ آخر ألى ٧٥ب
- هذان اسم صيغ للتثنية وليس مثني ١٧٥
- يجوز في القياس هاهناك ولم يُسمع ١٦١
- وقوع ذلك موقع اسمين لا موقع جملة ١٢٤
- ذاك بعد ظن إشارة إلى المصدر : انظر ظن

- التسمية بهذا : انظر التسمية
- اسم الجنس :
- مفرد لفظاً جمعُ معنى ١٠١ب
- اسم الفاعل :
- لا يعمل موصوفاً ١١٣٥، ١١٤٢، ٢٠٠أ
- ولا يوصف إذا أُعمل ١٣٦أ
- وجواز إعماله إذا تأخرت الصفة عن المعمول عند ابن جني ٢٠٠ب
- إعماله إذا كان للحاضر والمستقبل دون الماضي ١٦٢ب، ١٧٣أ
- وإعماله ماضياً بمعونة الحرف ١٧٤ب
- الكوفيون يقرنون مفعوله باللام إذا كان بالماضي ١٦٣أ
- لا يعمل مصغراً ولا يُغَرَّ إذا عمل ١٥٤، ١١٣٦، ١٤١ب
- إعماله مصغراً أقبح من إعماله موصوفاً ١٧٣أ
- لا يعمل اسماً فاعل في فاعل واحد ١٠٧أ
- منع إضافته إلى فاعله ١٤٤، ١٣٩ب
- الكاف في الضاربك مجرورة ٤٢ب
- سبب حذف نون مثناه في الإضافة ٦٢ب
- تأويل اسم الفاعل بالمصدر ١٩٥ب
- الضمير فيه وعدم الاعتداد به ٢٠٠، ١١٤١ب
- إضماره لدلالة ما ذكر عليه ١٧٧ب
- لا يتصل الضمير باسم الفاعل المفرد : انظر الضمير
- لا يضاف إلى الحال : انظر الحال
- إعمال تكسيره : انظر الجمع
- اسم الفعل :
- عليك وحذرك ودونك ووراءك ٤٦ب
- النجاء كم ١٩٤أ

- مه بمعنى اكفف ١١٨٠
- أيهات وأيهاتك وأيهاتكم ١١٩٦
- حسب بمعنى يكفي وهي لا تُثنى ٤٦ب، ١٥٧
- حسبك ضميتها بناء وكاف للخطاب عند أبي عمرو ٤٦ب
- رويد ٤٦ب، ١٤٧
- معنى فناءك اسم فعل ١١٩٦
- اسم الفعل لا يعمل مصغراً ١٥٤
- لا يتقدم مفعوله عليه ٥٣ب
- الاسم الموصول :
- استعمال الصلة والموصول بمعنى المتعلق والتعلق ٢٠ب، ١١٢٩ب، ١٣١، ١١٣٥
- تسمية المعمول صلة ١١٨
- تسمية جملة الصلة خبراً ١١٣
- حذف ياء الذي في اللذان لالتقاء ساكنين لا لزيادتها ١١٢٥
- الصلة إيضاح ١٩٣
- لا يجوز الفصل بآل بين الصلة والموصول ٧٥ب
- ولا يجوز الفصل بالجملة قياساً ١٢٩ب
- الاعتراض بين الصلة والموصول ١٢٧، ١٢٨ب
- أفراد العائد والموصول جمع ١٩٦ب
- ما في الصلة لا يعمل فيما قبله ١١٥٠
- لا تتقدم الصلة على الموصول ٢٠ب
- خلو الصلة من العائد ١١٣، ١٣٩، ١٤١
- ما يُقدَّر فيه الضمير وما لا يقدر إذا وقع الظرف صلة ٩٣ب
- مجي من نكرة أو نكرة موصوفة ١٢١، ١١٥٤
- الذي الجنسية ٢٦
- أل الموصولة والاختلاف في رجع الضمير عليها ١١٨ب

- استقلال الصلة بالظرف ١٠٢ ب
- تأويل الإنشاء بالحكاية في الصلة ١٩٣
- الموصول والصلة لا يحقران ولا يكسران ٢٠ ب
- لا توصف الظروف في الصلة : انظر الظرف
- لا تصف الموصول حتى تتم صلته : انظر الصفة
- لكن لا تقع صلة وكأن تقع : انظر إن وأخواتها
- ما صح أن يكون صلة فهو خبر : انظر الخبر والإنشاء
- الأسماء الستة :
- واو أخوك لام لا إعراب ١٧٧ ب
- ألف فا عين الكلمة لا بدل من التنوين ١٣٢ ب
- ذو جمع وثني على لفظ آخر ٧٥ ب
- ذو لا يضاف إلا إلى المظهر ١١٧٨
- فوك وفيك ١٧٦
- الإسناد :
- تسمية المسند والمسند إليه الخبر والخبر عنه ٩٢ ب
- الاشتغال :
- ترك استعمال الفعل بعد الاستفهام ١١٨٠
- الفرق في اختيار النصب والرفع بعد همزة الاستفهام ٥٦ ب، ١١٤٠
- اختيار النصب فيما وقع بعد ما النافية التيمية ٣٦ ب
- مسألة يستوي فيها شغل الفعل وعدم شغله عند سيبويه ١٤٢ ب
- يضعف مجيء المفسر تفسيراً لفعل آخر، واحتج الأخفش له ١٤١ ب
- الواصل باللام لا يفسر بالواصل بغير اللام ١٧٣
- ناصب المفعول به هو ما دل عليه المذكور ١٧١
- لا يجوز نصب المشغول عنه معطوفاً على فعل التعجب كما يجوز في غير
- التعجب ١١٤٠

- متى مشغولا عنه ١٤٩
- لا يجوز دخول اللام الجارة على المشغول عنه والفعل متعد ١٧٣
- لم يمنع ما بعد الاستفهام والشرط فيما قبله : انظر الشرط والاستفهام
- البغداديون يرفعون المبتدأ المشغول عنه بضميره العائد عليه : انظر المبتدأ
- الاشتقاق :
- من المأخوذ من العين ١٣٥ ب
- الفُرس تسمي الأشياء بالاشتقاقات ١١٣٣
- الأصل :
- الذي لا زيادة فيه ولا علامة هو الأصل ١٢٠، ٧٤ ب
- الأصل المرفوض :
- تُرفض الجمل والأفعال التي وُضعت الحروف مواضعها ١٣١ ب
- الأصوات :
- تفسير حكاية سيبويه عن قوم يضمون (قب) في حكاية صوت السيوف ١٢٠ ب
- أصول في العربية :
- إذا شذت الكلمة في موضع لم يُتجاوز مكانها ولم يُقس غيرها عليها ١٨٨ ب
- التغيير آخر الاسم أولى به من حشوه ١٢٠٦
- تغيير الأول من المثليين ١٢٠١
- الاعتداد بالشبه في منع الصرف ٥ ب
- إذا كان التأويل يؤدي إلى ما لا نظير له وجب طرحه ١٢٣ ب
- إجراء المسبب مجرى السبب ١٣٠ ب
- إجراء الشيء مجرى نقيضه أو ما هو خلافه ١٣٠ ب، ١١٧١
- لا يُنكر أن تكون الكلمة والحرف يُعتد به من وجه ولا يُعتد به من وجه آخر ١٩٢
- إزالة اللفظ عن جهته في الفروع أحسن منها في الأصول ١٦٥ ب
- من شأن العرب إذا أزلت الكلام عن أصله غيروا لفظه أو حذفوا أو جعلوه كالمثل ١٦٤ ب
- المعاني إنما تقاس لتثبت بها الأصول لا لتجتلب بها الزوائد ١٧٠ ب

- إذا كان الأول زائداً جاز من احتماله ما لا يجوز مع الأصل : انظر حروف الزيادة
- إجراء المنصوب مجرى المجرور والمرفوع في الوقف عليه بلا ألف : انظر التنوين
- الإضافة :

- الإضافة بابها التخصيص وأولى به من أل ١٥١ ب، ١٢٩
- الإضافة إلى المستقبل في حكاية الماضي ١٥٨
- تسمية غير المضاف مفرداً ١٣٩، ٥٥ ب
- حقيقتها أن تكون إلى الاسم ١١٤٤
- تمام الاسم بالإضافة ٧٧ ب
- المضاف إليه بمنزلة التنوين ٢١ ب
- الإضافة على معنى وجوب الفعل على الفاعل لا على معنى وقوعه ١٨ ب
- الإضافة بمعنى من في ثلاثمائة وحلقة حديد ١١٠ ب
- وبمعنى اللام في مائة درهم ١١٠
- فيها معنى اللام ومن ١٢١ ب
- تعمل عمل حروف الجر ١٢١ ب
- إضافة البعض إلى الكل ١٩٦
- الفصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه ١١٩٧
- تأخير المفعول لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه ١١٤٠
- الفصل بالظرف والحال بين المضاف والمضاف إليه ١١٥٠، ١١٧٨
- إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه ١١٦٥
- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ١٧ ب، ٥٥، ب، ١٧٠، ١٧٨، ١١١٨،
- ١٣٣ ب، ١٣١ ب، ١٤٤ ب، ١٥٠ ب، ١٥٤ ب
- بين القول بالفصل بين المتضايفين والقول بحذف المضاف إليه والاحتجاج للأول ١١٤٩
- قُبِحَ تعليق المضاف ١١٩ ب، ١٢١ ب
- حذف المضاف بعد مذ ١٨٢ ب
- جرى المضاف المحذوف مجرى المثبت ١٢١ ب

- المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد ١٣٨
- إنما يضاف إلى ما هو من جنسه ٥٧ ب
- اكتساب المضاف تأنيثاً من المضاف إليه ٩٦ ب، ١٣٦ ب
- اكتساب المضاف معنى الجزاء من المضاف إليه ٣٨ ب
- اكتساب المضاف البناء والإعراب والتعريف والتنكير من المضاف إليه ١١٩ ب
- إضافة فإ إلى المظهر في نية الانفصال ١٧٨ ب
- إضافة أفعل التفضيل في نية الانفصال ١٢٩ ب
- لا يضاف الشئ إلى نفسه ١٧ ب، ٢٩ ب، ١٢٩ ب
- لا يضاف الفعل وفيه الضمير ١٤١ أ
- لا تصح الإضافة إلى ما فيه لام الابتداء ولا الاستفهام ٢٠١ ب
- امتناع إضافة المبهمة ١٧٥ ب
- لا يجوز إضافة اثني عشر ولا الإضافة إليها ١٧٢ ب
- لا يجوز إضافة الجملة المسمى بها إلى ياء المتكلم ٨٧ ب
- لا يضاف اسم الفاعل إلى فاعله ويضاف إلى المصدر ١٣٩ ب
- عدم جواز ترك المضاف والإخبار عن المضاف إليه ١٧ ب
- حذف التنين للإضافة المقدرة أو المذكورة ٧٢ ب
- حذف نون المثنى في الإضافة وغيرها ١٢١ ب
- عند الأخفش لا يجوز إظهار نون ضاربك كظهورها في ضاربان زيداً ٤٢ ب
- إضافة اسم الزمان إلى الجملة والفعل ١١٩ أ
- بمقارنة الصفة والموصوف بالمتضايفين يكون المضاف إليه كالأجنبي من المضاف ٢١ أ
- لا يضاف إذ إلا إلى جملة : انظر الظرف
- إضافة اسم الفاعل إلى الحال والظرف : انظر الحال والظرف
- الإضافة إلى اسم الشرط واسم الاستفهام : انظر الشرط
- الإضافة لا تمنع البناء : انظر البناء
- ما يستعمل صفة ومضافاً إليه : انظر الصفة

الإعراب :

- حركات الإعراب لازمة للمعرب وهي في تقدير الثبات ٢٤ب، ١١٤ب
- لا يقع حشواً ١٧٢ب
- تسمية المعرب متمكناً ١١٢٥
- تسمية العلامة علماً ١٤ب
- تسمية إعراب المثني انقلاباً ١٧٢، ١٧٥ب
- حركة الحرف المزيد في الوقف كأنها غير إعراب ٢٠٦ب
- لا يجوز الجمع بين الإعراب وما هو للبناء في الحرف ١٨١
- الحذف في المعرب أجوز من الحذف في المبني ١١٢٥
- تخطئة المازني لسيبويه في قوله : ثمانية مجارٍ ١٤٤
- المعرب من مكانين ١٢٥ب

الإعلال :

- مما عاداته الإعلال ٢٠٦ب
- إعلال حائض وحائش للفظهما وإن لم يجريا على فعل ٢٠٠ب
- إعلال معيشة وتصحيح جمعها ١٤١ب
- عين (خير) ١٣٩
- صحت مدين للعلمية ١٠٧
- انقلاب الواو والياء في عصا ورحى والتصحيح في لو وأي ٢٤ب
- ترجيح الإعلال وعدمه في الهمزة في ضياء بين الخليل والأخفش ١٠٩ب، ١١٢ب
- إعلال الألف ياء وواو في الندبة ١٨١ب
- يقلبون لامات الفعل لحركات الإعراب ١١٤ب
- كسر عين الكلمة لاعتلالها ١١٩
- مما تُقلب ياؤه واواً إذا كان اسماً وما شذ عن ذلك ١٣٣ب
- إعلال العين واللام في ذا وشاء وماء ١١٣ب
- لا يوالي بين إعلايين ١٥٣، ١٧٨

- عين فَعْل المعتلة لا تصحح ١١٣٩
- الفاء بعيد من الاعتلال ٢٤ب
- يَضْعَف بدل الياء المنقلبة عن واو بهمزة ١٠٩ب
- مما لا تُقلب ياؤه واوا لأنه صفة ١٣٣ب
- قلب الواو ياء : انظر الواو
- أفعل التفضيل :
- معنى أفعل صفة واسماً ١٦١ب
- لم يُبْن من كان الزمانية ١٣٨ب
- لزومه الإفراد ومطابقته لما قبله في الجنس والعدد ١٦١ب
- لا يجرد جمعه من أل إذا حذفت من ٨٩ب
- إذا دخلته اللام حذفت من ٨٩ب
- يجب أن يكون بعض ما يضاف إليه ١٢٩ب
- سبب عدم اقترانه بهاء التانيث ١٥٣
- مما يدل على أن (خيراً منك) ليس أفعل ١٤٦ب
- خير وشر أفعل ١١٠، ١٣٨ب، ١٧٠ب
- نصبه الظرف وتقديمه عليه لشبهه بالفعل ١١٣١
- إنما ينتصب بعده النكرات ١١٨٩
- فيه معنى الفعل وصور عمله ١١٣٠
- يُقتصر فيه على نعت النكرة ويؤول ما خالف ذلك ١١٣٠
- همزة أخير للتكسير : انظر الجمع
- أل :

- مجيء ام مكانها ١١٩٣
- زيادتها ٨٩ب، ١٥١ب
- جنسية ٢٧ب
- اقترانها بأفعل تصيره اسماً ١٦١ب

- نوعها في (الرجل) بين العهدية والذهنية والذكرية ٤٢ ب
- هي للتخصيص والإضافة أولى منها به ١٥١ ب
- مثني لا تتعرف بال ٩٠ ب
- عدم جواز دخول ال على الفعل : انظر الفعل
- التقاء الساكنين :
- الحركة لالتقاء الساكنين في تقدير السكون ٢٤ ب
- تغيير البناء لاجتماعهما ١٦٠
- لامات الفعل المعتلة لا تُحرك لالتقاء الساكنين وإنما تحذف ١١٨١
- لم تُحذف ياء (قاضي) لالتقاء الساكنين بل لأنها رابعة ١١٧٢
- تحريك عين ادعه لالتقائهما ٢٠٥
- حذف الألف لالتقائهما : انظر الألف
- الإلحاق :
- أفعل لم يأت للإلحاق ١٨٨ ب
- لا يكون فعلاء ملحقاً، ويكون فعلاء وفُعلاء ٢٠٤
- تكرار البب للإلحاق عند الأخفش ١٨٨ ب
- عدم ادغام الملحق عند اجتماع المثلين ٢٩
- التاء أول الكلمة لا تكون للإلحاق وتكون له غير أول ١١٩٩
- ألف حبنطى للإلحاق ٩ ب
- الإلحاق وعدم جوازه في غوغاء ٢٠٣ ب
- قد لا يكون الحرف وحده للإلحاق ويكون مع غيره للإلحاق ١١٩٩
- أم :
- المعنى يدل على انقطاع أم ٢٩ ب
- أمّا :
- لا يُفصل بينها وبين جوابها بالجملة ١٨٠ ب
- سبب وقوع الفاء بعد أمّا ٣٥ ب، ٤٨ ب

الإمالة :

- إمالة رحي ١٢٥

- إمالة الضمة بين الأخفش وسيبويه ١١٨٤

- إمالة التنوين في بعض اللغات لثلاثا يختلف الاسم ١٢٥

أمن اللبس :

- حذف الواو في أعطيتكه لأمن اللبس ١٤٣

الأمر :

- وجها الأمر ١٩٣ ب

- كسر أدعه وتوجيهه ٢٠٤ ب

- أن الزائدة : ١٤٨ ب

- أن المصدرية الناصبة :

- النصب بها مضمرة ١١٧٩

- لا تقع بعد علم وعلة ذلك ١٢٩

- لا تقع إلا على ماض أو مستقبل ١٤٦

- المصدر المؤول من أن والفعل : انظر المصدر المؤول

- إن النافية : ٩١ ب

- إن وأخواتها :

- تسمية اسمها فاعلا ١٥٧

- إن وأن مما يُخفف ويُقل ٨٩ ب

- إن لم تعمل مضمرة ١١٣٢

- تخفيف إن يزيل عنها الشبه بالفعل ١٢٠٣

- سبب امتناع الابتداء بأن المفتوحة ١٥٣

- فتح همزة أن وبعدها لام التوكيد ٦٨ ب

- هل يجوز أن يقع اسم إن وصفا مكتفيا بمرفوعه ؟ ١٥٧، ١٧٣، ١١٠٧

- جواز الفصل بالظرف في أماكن منها ما بين إن واسمها ١٧٩

- حذف خبر إن وأن ١١١٢، ١٧٣
- الجمل تقع خبراً لها ١٧٣
- يجوز الاقتصار بخبر أحد الحرفين عن الآخر ١٧٣
- يقبح تقدير متعلق الظرف بعد إن متأخراً ١٧٩
- أبو علي: هل خبر إن مرتفع بالمبتدأ أو بالابتداء؟ وابن جني يقصر العمل على إن ٧٩ ب
- لعل غير خبر (إنشاء) ١١٨٣
- لعن في لعل ١١٩٥
- أن بمعنى لعل ١١٨٣
- شبه ليت بالفعل جوز زيادة الباء في اسمها ٧٢ ب
- أصل التمني بليت وجاء بالآ اتساعاً ٩٤ ب
- اسم ليت ضمير الشأن ٧٢ ب
- تخفيف لكن لا يزيل عنها معنى الفعل ٢٠٣ ب
- لكن لا تقع صلة ٩٤ ب
- الخلاف في خروج لكن من العطف عند دخول العاطف عليها ٣٧ ب، ٢٠٣ ب
- عدم تقدم خبر كان ١٦٧
- تعلق الظرف بمعنى كان ١١٠٩
- حذف اسم كان للظرف وطول الكلام ١٦٧
- كان حرف ومعمولاه بمنزلة الشيء الواحد ١١٧٧
- كان حرفان جعلاً كلمة واحدة ٤٤ ب
- كان تعمل في معموليها جميعاً ١١٠٩
- كان يوصف بها ويوصل ٩٤ ب
- أن ومعمولاه سد مسد مفعولي ظن: انظر ظن
- إضمار ضمير الشأن عند تخفيف إن: انظر ضمير الشأن
- إضمار ضمير الشأن في لكن الثقيلة: انظر ضمير الشأن

الإنكار :

— علم الإنكار في أزيداً إننيه مستقل بنفسه ولا يلزم ١٨٩ ب
أو :

— مسألة في باب أو ١٥٦

وانظر العطف

أي :

— أي غير مستقل مفرداً ومضافاً ٢٣٩

— إضماره ١٥٦

الإيجاب :

— الإيجاب نظير الأمر ١١٦٤

البدل :

— بدل النكرة من المعرفة ١٢٥ ب

— بدل المعرفة من النكرة ١١٩٧

— بدل الغلط ١٥٠

— بدل مباين ١١٩٧

— الفعل يقع بدلاً ١٤٩

— جار من جارٍ ٧٣ ب، ١١٦

— وقوع المصدر المؤول بدلاً ١١ ب، ١٨١ ب

— البدل من كم ١٧٣ ب

— لا يُبدل الظرف من الظرف قبل تمام المضاف إليه الأول ١٥٤ ب

— ينبغي ألا يخرج البدل من حكم المبدل منه ١١٧٣

— محال تقديم البدل على المبدل منه ١١ ب، ١٧٧

— لا يُبدل الأكثر من الأقل وإنما يكون الثاني هو الأول أو بعضه ١١٠٦

— لا يبدل الأعم من الأخص ١٧٧، ١٢٢ ب

— إجازة البدل على المعنى ١١٩٢

- البديل على تقدير تكرير العامل ١١٠٣
- البديل على معنى مثل ١٦٨، ١٥٠
- حملة على الموضع أجوز من حمل الصفة ١٨٦ ب
- لا يقع أجمع وجمعاء بدلا ١١٠٣
- البناء :
- أول الاسم مبني ١٤٤
- حركة حرف الحشو بناء ١٢٥ ب
- بناء الكلمة لوقوعها موقع المبني ١٦٩، ١٤٧
- الإضافة لا تمنع البناء ٤٦ ب
- بناء لَهْيَ لتضمُّنها معنى حرف التعريف ١٢٠ ب
- ضمة حسبك بناء مثل حيث ٤٦ ب
- لا يجوز الجمع بين الإعراب والبناء : انظر الإعراب
- التاء :
- لا تزداد حشواً ٥٤ ب
- متى تكون للإلحاق : انظر الإلحاق
- تاء التانيث :
- لا تكون إلا في آخر الاسم ١٧٢ ب
- هي في تقدير الانفصال ١٩٩ ب
- مما بني على تاء التانيث فليست على تقدير الانفصال ١٤١
- هي بمنزلة اسم ضم إليه اسم قبله ١٢١
- لا تدخل على فعيل بمعنى مفعول ١٧٧
- تسقط في التكسير فلا يكسر عليها الاسم ١٧٢ ب
- إنما تدخل فيما يؤنث بها على حد ما كان قبل دخولها فلا تغير الكلمة ١٧٠ ب
- تتصل محركة بالفتح بلا ورُب وُثم ١٥٥
- لا تزداد أولاً إلا بثبَّت ١٢٣ ب

- رابع عناق وسعاد شابه تاء التانيث ١٦٦ ب
- تاء هنتاه بدل من اللام ٩ ب
- تاء هنتاه زائدة ٨ ب
- تاء بنت بدل ٩ ب
- تاء أخت بدل من اللام لا علامة تانيث ٨ ب-١٩
- لحاقها ببعض الكلمات في التصغير ١١٧٤
- تزيل الشبه بالفعل ١٥٣
- التبيين :
- تبين الحركة بالالف والهاء ٢٠٥
- وانظر الجر
- التخفيف :
- تخفيف بين : انظر الحذف
- الترخيم :
- ترخيم الثلاثي ٣٠ ب
- إنما يرخم المعروف المقصود إليه ٣٨
- ترخيم جُمَيْر وعُلَيْق وسنور ومنصور وهَبَيْخ وقَنَوْر ١١٨٢
- ترخيم مثل (واحدة حمراء) اسماً ١٥٩ ب
- لا يجوز ترخيم مسلمين علماً ما لم يُغَيَّر ٣٧ ب
- من العلماء من يمنع صفة المرخم ٢١ ب
- التسمية :
- التسمية بالعدد والمعطوف ١٨٠
- التسمية بالجملة ٨٧، ١٨٠
- الجملة تُحكى عند التسمية بها ١٨٦ ب
- احتجاج الأخفش لعدم جواز التسمية بالمركب مدائن محاريب ١٥٩ ب
- التسمية بالمركب عدداً وغيره يُبنى الأول ويصرف الثاني نكرة عند الأخفش ١٥٩

- التسمية بباء ضرب والاختلاف فيه ١١١٦، ١٢٤
- التسمية باعضض ١١٤ ب
- التسمية بعاقلة لبيبة ١٠٦ ب، ١٨٧ ب
- التسمية بلا ١١٣ ب
- التسمية بعم الاستفهامية ١١٤
- التسمية بشاة وشية وجمعهما ١١٢٧
- التسمية بذا ١١٣ ب
- قطع همزة الوصل عند التسمية بفعل الأمر: انظر الهمزة التسوية :
- أم وأو وقعا موقع التسوية ٣٢ ب
- السوية خبر ليس باستفهام ٣٢ ب
- التصغير :
- التحقير بناء على حدته ١١٨٨
- التحقير قد يرد الشيء إلى أصله كرد المحذوف ١١٧٤
- فيه دلالة على موضع القلب ٢٠ ب
- إذا كانوا لا يردون الأصول فعدم رد الزائد أولى ١٧٠ ب
- ما صيغ في التحقير أولاً ١١٥٥
- تصغير المركب كتصغير المضاف ٩ ب
- تصغير فعال وفعلول وفعليل ١٥
- تصغير هار ١١٥٣، ١٧٠ ب
- والندد ١١٨٨
- ويضع ١١٥٣، ١٧٠ ب
- وأحوى ١١٥٣
- وحبارى ١٤٠ ب
- وواصل ١٥٣

- وسراويل ١٥
- وظريفان وظريفون علمين ١١٤١
- وشراويل ١٥
- ودجاجة ١١٤١
- وخيرا منك وشرا منك ١١٧٠
- الاختلاف في تصغير باذنجانة ١٩
- تصغير مرة عن النضر بن شميل ١١٩٤
- تصغير يُري اسم رجل ١١٥٣
- تصغير عُمر يصرفه ٥ ب
- لا تلحق عناق التاء في تحقيره ١٤٠ ب
- لا يُصغر الثلاثاء والأربعاء ١٧١ ب
- ولا أمس وغد ١١٧١
- ولا الجملة ١٨٨
- عدم إعمال مصغر اسم الفاعل : انظر اسم الفاعل
- لا يعمل المصدر واسم الفعل مصغرين : انظر كلا منهما
- التعاقب :
- قد يعاقب الحرف الحرف وإن لم يكن بمعناه ١٢٠
- التعجب :
- معاملته فعل التعجب وأفعال التفضيل بمعاملة واحدة ٩٤ ب
- مما يدل على أن أفعال ليس اسما ١١٨٩
- فعله لا يوصل ولا يوصف به لإبهامه ١٩٤
- لا يدل على معناه غير لفظه ١١٣٦
- لم يجز النصب في الاسم المعطوف على فعل التعجب ١١٤٠
- مجيء خير تعجبا بلا همزة أفعال ١٣٨ ب
- تصغير أفعال لا يخرج من شبه الفعل ١١٧٣

التغليب : ١٥٢ ب

التقديم والتأخير :

- لم لا يكون المحذوف في التقدير مؤخراً ١٧٩

تمام الاسم : ٧٧ ب، ١١٤ ب، ١٣٦ ب

التمييز :

- لا يتعرف أبداً ٣١ ب، ١٢٨ ب

- تسميته مفسراً ١١٤ ب

- نصبه عن تمام الاسم ٧٧ ب

- لا يُجعل التمييز فاعلاً ٣١ ب

- جواز إدخال من فيه ورده إلى الجمع أو المفرد ٢٨ ب

التنازع :

- إعمال الثاني في ظننت وعلمت ١٨٨ ب

- إعمال الأول أجود عند المازني ١٣٦ ب

- كان في التنازع ١١٢

- مسائل ١١٠-١١٢

التنوين :

- الألف التي هي بدل من التنوين ١٨٥ ب

- حذف قوم ألف البدل من التنوين ١٣٢ ب، ١٨٦ ب

- مقارنة ألف الإطلاق بالألف البدل من التنوين ١٨٦ ب

- سبب اجتماع التنوين مع علامة الإنكار ١٨٩ ب

- التوكيد في الفعل نظير التنوين في الأسماء : انظرون التوكيد

- التنوين يعاقب علم الندبة : انظر الندبة

التوكيد :

- تسمية التوكيد وصفاً ١٠٣ ب

- يجيز البغداديون توكيد النكرة معنوياً وردّ الأخفش الصغير ١٤٠ ب

- توكيد لا واسمها والعدد المركب ١٧٦ ب
- محال تقديم التوكيد على المؤكّد ١١ ب
- جواز توكيد ما في الفعل والظرف واسم الفاعل ١٠٢ ب
- الأحسن توكيد المضمّر قبل العطف عليه ١١٠ أ
- جمعاء يؤكّد بها الظاهر والمضمّر من المعارف ١١٠٣ أ
- تعريف أجمع كتعريف الأعلام ١٠٢ ب
- التوهم :

- توهم أل في الفعل واسم التفضيل ١٦٢ أ
- إنما يُتوهم أل الجنسية ٦٢ ب
- توهم سكون المتحرك ٢٠٥ أ
- الجرّ :

- تسمية الجار والمجرور مضافاً ومضافاً إليه ١٧٦ ب
- تسمية الجارّ حرف إضافة ١٣٩، ٥٩ ب
- جواز كون الجارّ مستقراً ولغواً ١٩ ب
- المجرور داخل على الجار بمنزلة التنوين في المنون ٦٥ ب
- لا يُقدّم المجرور على الجارّ ٣٦ ب، ٦٥ ب
- جواز تقدم الجارّ على عامله أفعال التفضيل ١٣١ أ
- تعلق الجار بفعل محذوف ١١٦، ١١٢، ١٣١، ١٩٢، ٢٠٤ ب
- تعلق الجارّ والظرف باسم فاعل محذوف ١٥٩ أ
- جواز تعلقه بالمفعول ١٣٤ أ
- تعلقه بعامل الجرّ الآخر ٧٥ أ
- موضع الجار والمجرور نصبا ١٩ ب، ١٢١ أ
- اشتراك المرفوع والمجرور في اللفظ قليل ٢٣ ب
- الجارّ عاملاً في الظرف ١٩ ب
- الجارّ لا يتعدى إلى مجرورين بلا عاطف ٣٧ ب

- الجار والمجرور كالشيء الواحد ١٧٦١، ١٢١ ب
- وقوع الجار للتبيين ١٩٢
- حرف الجر لم يُعلّق في موضع ١١٩ ب، ١٢١ ب، ٢٠٢
- حتى لا تُلغى جارة ٤٤ ب
- حذف الجار أحسن من تعليقه وحذف ما يقتضي دخوله عليه ١٢١ ب
- إعمال الجار مضمرا ٤٧ ب، ٤٨ ب
- نزع الخافض ١٢٣ ب
- حذف الجار لذكره قبل ١٠ ب، ١٣٠
- حذف الجار الثاني لدلالة الأول عليه ١٠٤ ب، ١٩٢
- حذف الجار فوصل الفعل ١٣٩ ب
- أفعال التفضيل يوصل بنفسه وبالحرف ١٣٠
- جر الصفة على اللفظ (الجوار) والمعنى على غير ذلك ١٧٧ ب
- صفة مجرور رب لازمة ٢٠ ب
- مجيء المجرور فضلة ١٥٩
- جر اسم الشرط والاستفهام ٥٩ ب
- الباء زائدة ١٦٩، ١٧١، ٧٢ ب، ١٩٧
- الباء الزائدة في المبتدأ لا تنقاس ٧٩ ب
- اتصال لام القسم بالجار الفضلة ولا تقترن لام الابتداء بالفضلة ١٤٧ ب
- موقع حتى في حتى إذا ١٩٠ ب
- معنى الباء في بالله ٢٠٤
- مجيء الباء بمعنى اللام للعلة وبمعنى البدل ٢٠٤
- من بمعنى التبيين ومعنى البدل ١٩٨
- الجر والنصب والرفع بعد حتى ١٩٧ ب
- لا تكون اللام صفة للمصدر في سقيا لك ١٣٦
- من مع أفعال التفضيل معناها الابتداء ١٦١ ب

— عن بمعنى بعد ١٨ ب

عن على وزن يد، والباء واللام في بم ولم ليسا على وزن الأسماء ١١٤

— مذ يعمل في الأزمنة عمل من في الأسماء : انظر مذ
الجزم:

— حرف واحد لا يجزم فعلين ١٨٠ ب

— جزم جواب المضارع لأنه في معنى الأمر ١٩١ ب

— الجزم على جواب الأمر والنهي ٤٦ ب

— جزم جواب الطلب بالشرط المحذوف ١٨٠

— المجزوم لا يتقدم على الجازم ٣٦ ب، ٢٠٢

— لا يُفصل بين الجازم والمجزوم ٣٦

— كأنه قد جُزم على دفعتين ٢٠٥

— ما يُحذف للجزم في حكم الثبات ١٧٨

— تشبيه الوقف بالجزم ١١٥

— السكون في المجزوم جار مجرى الحركة ١١٥

وانظر المضارع والشرط

الجمع :

— تسمية الجمع جميعاً ١٦

— وجماعاً ٥ ب

— وضع الواحد في موضع الجميع ١١٢ ب، ١٩١

— حذف علامة التانيث في الجمع ١٠١ ب

— الانصراف من جمع إلى آخر ١٥٥

— جعلت الواو في الجمع لأنه أشبه من المثنى بالمفرد ١٠٣ ب

— النون بعد واو الجمع ١٨٩

— الجمع على حد المفرد ١٠٣ ب

— لم يأت أفعل مجموعاً بالواو والنون ١٥٥

- حذف الياء المشددة من المفرد في الجمع السالم ١٢٢
- لا يوجد جمع بالواو والنون على حرف واحد ١٧٥
- حذف ياء الجمع لالتقاء الساكنين ١١٠١
- الواو والنون في أرضون عوض من تاء التانيث ١١٦٧، ١٢٠
- الواو والنون في سنون ومثون عوض عن لام الكلمة ١١٦٧
- سنون جمع ليس على مذهب الزيدون لتغير حركاته ١١٥٦
- لا تحرك تاء أذرعات بالفتح إلا في الندبة ١١٨٢
- الجموع قد يزداد فيها وتجيء مخالفة للمفرد ١٤٦ ب
- الوجه في تكسير الصفة تكسير الأسماء ١٤٤ ب
- تكسير العلم على مذهب الصفة ١٢٣
- الجمع المكسر كالأحاد ١٠٣ ب
- جموع مكسرة لا واحد لها ١٠٣ ب
- التكسير على فُعْل على إثبات الياء المشددة وعلى حذفها في المفرد ٢١ ب
- إشباع كسرة مساجد ١١٠
- إعمال جمع التكسير لاسم الفاعل ١٤١ ب
- مما لا مفرد له ١١٢ ب، ١٤١
- ليال تكسير ليلاء ١٧٣ ب
- لم يُكسرْ اثني عشر على يائي النسب كتكسير حوالي ١٧٢ ب
- همزة أخاير للتكسير ١٧٠ ب
- فُعْلة تكسير مختص بفاعل المعتل اللام ٢٠٤
- جمع فعيل اسما وصفة ١٥ ب
- جمع شاة وشية عَلمين ١٢٧
- تفسير جمع عناق على عنوق ١٦٦ ب
- تفسير جمع ذؤابة على ذوائب ١٠٢
- تثنية الجمع ٢٦

- جمع الجمع ١٠١ ب
- التعليل بثقل الجمع ١٠٩ ب
- جواز تنوين مثل جوارى رفعا وجرا ٢٥ ب
- هاء زنادقة أخرجته من شبه الجمع : انظر الهاء
الجملة :
- تسمية جواب الشرط بلا فاء جملة ١٦٠، ١٦٤، ١٦٦
- جملة المبتدأ والخبر بمنزلة الفعل والفاعل ١١٩ ب
- متى انضم الخبر إلى الخبر عنه استقلت الجملة وتم الكلام ٩٢ ب
- الجمل لا تُعرب ١٠٦ ب
- اتسعوا في الظرف فأقاموه برأسه كالفعلية والاسمية ١٩٣
- لا تقع فاعلا ودليله ٣١ ب، ٦٩ ب، ١٧٣ ب، ١٠٦ ب، ١٠٧ ب، ١١٨٨
- تقع موقع المفرد ١٠٦ ب، ١٨٧ ب
- لا يجوز تحقيرها ولا تشنيها ولا جمعها ١٨٨
- الجمل لا تعمل في أفاظ الأفعال ولا الفعل ١١٨٠
- لا يرتفع بها ما بعدها ١٨١
- الاعتراض (الجملة الاعتراضية) فيه تشديد ١٢٧ ب، ١٨٣ ب
- الاعتراض بين المبتدأ والخبر ١٢٨ ب، ١٣٢ ب
- الاعتراض بين الفعل ومفعوله ١٢٨ ب
- لا يعترض بالجملة بين أمّا وما بعدها ٢٥ ب
- الاعتراض بين القسم وجوابه : انظر القسم
- الاعتراض بالقسم : انظر القسم
- لا يجوز الفصل بالجملة بين الصلة والموصول قياسا : انظر الموصول
الحال :
- تسمية الحال خبرا ٦٤ ب
- مجيئه جملة وصاحبه محذوف ٥٤ ب، ١٩٢ ب

- واو الحال بمعنى إذ ولماذا تدخل؟ ١٥٧
- الحال من النكرة ١٥٠، ١١٤٩، ١٩١ ب
- الظرف حالا من النكرة ١٣٩ ب
- ينبغي أن يكون نكرة ولا تتعرف أبدا ٣١ ب، ١٢٤ ب، ١١٤٩
- دخول أل في الحال ١١٩٢
- الحال لا يقع ضميرا ٤٧ ب، ١٢٤ ب
- الحال من الضمير ١١٨٨
- الحال المؤكدة ٦٧ ب، ١١٥٨، ١١٨٢
- حال المنادى ١١٠١
- عامله كأن إذا كان حالا من اسمها أو خبرها ١١٠٩
- الماضي حال على المعنى ٣١ ب
- تقدير قد مع الماضي إذا وقع حالا ١١٠٩
- الحال قد يُحمل على المعنى ١١٥٨
- عامله الفعل إذا كان حالا من فاعله أو مفعوله ١١٠٩
- نصبه بفعل مضمّر ٤٩ ب
- نصبها بكيف ١١١٩
- نصبه بما دل عليه القسم ١١٠٢
- الجار والمجرور حال ١٧٣، ١١٧ ب
- الحال جارّ وعامله معنى مجروره ١٨٢
- تعمل فيه المعاني ١١٤٦
- تقدم الحال على صاحبها النكرة ١١٠٩
- لا يتقدم على عامله الظرف لضعفه ٩٣ ب
- مفعول ظن الثاني وخبر كان عند الفراء يعربان حالين ١٢٤ ب
- لا يكون لفعل حالان ١٢٢ ب
- ما جاءت إضافة اسم الفاعل إلى الحال ولا تجوز ١٤٣ ب

- لا يُفصل بين الحال وصاحبه بما يخلو من ضمير لصاحب الحال أي بأجنبي ٦٤ ب
- لا يُجعل الحال فاعلا ٣١ ب
- لا يقع الحال خبرا للمبتدأ ١٢٨ أ
- الوجه في الاستغناء عن الخبر بالحال ٦٤ ب
- نصب صفة المرفوع عند تعدد صفاته : انظر الصفة
- شبه الصفة بالحال : انظر الصفة
- التشابه بين الحال والخبر : انظر الخبر
- الجزاء يقع حالا : انظر الشرط
- الحذف :
- تسمية المحذوف منفصلا ٧٥ ب
- الأجدر أن لا يوالى بين حذفين ١٧٨ أ
- حذف ما جرى ذكره أسوغ لتقدم الدلالة عليه ١٤٩ ب
- من شأنهم الحذف من الكلام إذا أزالوه عن أصله إلى شيء آخر ١٦٤ ب
- سبيل المفسر أن يكون من غير جملة المفسر (المحذوف) ١٢٧ ب، ١١٩ أ
- مطرد في الواو والياء في الفواصل والإطلاق في القوافي ١٨٦ أ
- تخفيف بين ٢٠٤ ب
- الحذف في فيعل فيما عينه واو أشد استمرارا مما عينه ياء ٢٠٤ ب
- حذف الفاء واللام ١٧٨ أ
- متى يمتنع حذف الثالث ومتى يجوز ٣٠ ب
- ما هو على حرفين لا يُحذف منه ١٩١ أ
- حذف جيم حجاج ١٩٦ أ
- إرين محذوف الفاء، والأكثر حذف اللام في هذا النحو ١٣٥ ب
- ما حُذف لالتقاء الساكنين وللجزم في حكم الثبات ١٧٨ أ
- في جواب الطلب شرط محذوف استغني عن ذكره فهو جواب شرط ١٨٠ أ
- ما لا يُستعمل مظهرا ليس له تصرف الأفعال المظهرة ١٤١ ب

- حذف الفعل في الاشتغال : انظر الاشتغال
- ما لم يُستعمل ظاهراً من الأفعال لا يُعطف عليه : انظر العطف
- ما يدل على أنّ الحركة قبل الحرف : انظر الحركة
- حُسْن الحذف لطول الكلام : انظر طول الكلام

الحركة :

- مما يدل على أن الحركة كأنها قبل الحرف ١١٨٥
- المُلغاة من حرف لآخر والمُحذوفة في حكم الموجودة ١١٧٨، ١٩٩
- من مشابهة الحرف للحركة : انظر الحروف

الحروف :

- منها ما يُثقل ويخفف ومنها ما لا يخفف ١٩١
- من مشابهة الحرف للحركة ١٦٠ ب
- حروف الإطباق في الازدغام ١٦٠ ب، ١٦١
- الرخوة ١٦٠ ب
- الحروف الشديدة ١٦٠ ب
- المذلة أو الذلاقة ١٢٠، ١١٧٤
- حروف المعاني لا تتصرف تصرف الأسماء والأفعال ٥٣ ب

الحسن :

- معنى حسن وقبيح ١١٦٤

الحكاية :

- الحكاية مستعملة إذا كان عليها دليل ١٩٣
- حكمها أن تكون في الجمل والكلام التام ١٢٤ ب
- الجملة تُحكى عند التسمية بها ١٨٦ ب
- في الاستثبات بمن عن النكرة ١٢٠٦
- في التثنية وصلًا ووقفًا بمن ١٧٥ ب
- إضمار القول شائع كثير ١٩٣

- هي أصل باب ظن عند الفراء : انظر ظن وأخواتها
- الحمل على المعنى :
- هو في كُلِّ أكثر منه في كِلا لكثرة تصرف كل وعمومها ١٩٩ب
- انظر ١٤٠، ١٧٨، ٨٨ب، ١٤٦، ١٥٨، ١٧١ب، ١٧٤ب، ١٧٧ب
- الخبر :
- تسمية الخبر جوابا ٤٧ب، ١٠٤
- تسمية الفائدة خبرا ١٢ب
- حكمه أن يكون مفيدا لأنه المستفاد من الجملة ٥٦، ٦٤ب، ٥٧، ١٥٨ب، ١٧٣ب
- اقتران الخبر بالفاء ٤٧ب
- تقديم الخبر على المبتدأ ١١١، ١٧٢
- خبر لمبتدأ محذوف ١٥٠
- خلو الخبر من الضمير ١١٣
- خبر المبتدأ لا يلزم فيه الضمير ١٠٧
- حذف الضمير من جملة الخبر ١٤٣، ١٢٩
- الذكر (الضمير) في جملة الخبر هو في المعنى ٤ب
- موضع الضمير في مثل حلو حامض ١٨٧
- وقوع اسمين موقع الخبر ١٨٨
- تعدد الخبر في حلو حامض وغيره ١٧١، ١٠٦ب، ١٤٧
- المصدر لشياعه وعمومه يُخبر به عن المفرد فما فوقه ١٥٦ب، ١٥٧ب
- الظرف في الأصل نائب عن محذوف الخبر وهو اسم فاعل ١٥٩
- إضماره (حذفه وتقديره) ١٥٧، ١٩٦، ١٠٧ب، ١٥٤ب
- يحذف بعد لولا ١٨٠
- حذفه لدلالة الثاني عليه ١٧٦
- حذفه بعد ليت شعري ٣١ب
- حذف خبر المصدر ودلالة الجارّ عليه ١٢٩

- لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجئة ٦٨ ب، ١١٤٢
- التشابه بين الخبر والحال ١٣٢
- العدد خبر على الاتساع ١٢٨
- تأويل الخبر المصدر بذات ٢٧ ب
- الاستفهام يسد مسد الخبر ٣١ ب
- الفاعل سد مسد الخبر وشرط ذلك ٥٦ ب، ١٠٧، ١٧٤ ب
- الخبر مرفوع بالمبتدأ ولا معنى للعكس ٥٧ ب، ١٥٨، ٦٥ ب، ٧٩ ب، ١٩٥
- خبر المبتدأ عامل ١٨١
- يجب مطابقة الخبر بعد المفعول معه لما قبله : انظر كان وأخواتها
- تسمية جملة الصلة خبرا : انظر الموصول
- تسمية جواب الشرط خبرا : انظر الشرط
- الأحوال تسد مسد الخبر في المصادر : انظر الحال
- الخبر والإنشاء :
- الخبر ما صح أن يكون صلة موصول أو صفة موصوف ٩٢ ب
- ما عدا الإنشاء لا يوضح ١٩٣
- وانظر فهرس البلاغة
- الرفع :
- اشتراك المرفوع مع المجرور في اللفظ قليل : انظر الجر
- الزيادة :
- بعض حروف الزيادة ١٦٩ ب
- إذا كان الأول زائدا جازم احتماله ما لا سجوز مع الأصل أو تكرير الأصل ١٦٩ ب
- توالي الزياتين في آخر الاسم وغيره ٣ ب، ١٥٦
- لا تجتمع الزياتان في آخر الاسم ١٨٩ ب
- لم تجتمع على اسم زياتان ٦٢ ب
- المعنى يثبت زيادة الحرف ١٣

— زيادة التاء ٣ب

— سووا بين الأصل والزائد في مواضع ١١٧٤

السين وسوف :

— هما بمنزلة حرف المضارعة ١١٤٣

— لا تزداد السين إلا في استفعل وأسطاع ١٥٤

— لا تعمل شيئا في الفعل ٤٤ب

سبحان :

— عدم إضافته ٥٥ب

— الوجه في تنوينه ٥٥ب

السماع :

— من الخطأ رد السماع والرواية بالاستدلال ١١٣٧

— عدم الاعتداد بالمسموع لقلته ١٤

— ليس المستدل عليه كما يرتبه السماع لفظاً ١١١٤

سواء :

— لا سواء بمعنى لا سيما ١٩٧ب

— الوجوه الثلاثة بعد لا سيما : انظر لا النافية للجنس

الشرط :

— تسمية الجواب خبراً ٤٧ب

— تأصيل الخليل لهما ١١٨٠، ٢٠١

— زنة أمّا الشرطية فعلى ١٢٣ب

— جواز مجيء إن شرطاً ونفياً ١١١٠

— كما تكون جزاء ١١٧٩

— حيث وإذا لا تقعان شرطاً إلا بما وعلة ذلك ٥٨ب

— ما الشرطية ٦٨ب

— أنى وأين ومتى جوزي بها ٥٧ب

- عدم المجازاة بكم وأيان ١١٣٤
- رفضوا الجزاء بكيف وتعليله ١١٣٤، ب٥٧
- حُسن حذف حرف الشرط ١٣٢
- لا بد للشرط من جواب أو فاء في السعة وتحذف في الشعر ١١٧٢، ١٣٧، ١٦٤، ب٣٥
- عند ابن جني لا يحسن جواب المجزوم إلا مجزوما أو بالفاء ١٦١
- الجواب الماضي لا يقترن بالفاء ٣٥ ب
- وقوع الماضي بعد الجزاء اتساعا ٥٧ ب
- لا يجزم المضارع بعد الفاء ١٣٦
- الفاء في جواب الجزاء غير عاطفة وهي على معنيين ١١٦٦، ١٥٩
- سبب اقتران الجواب بالفاء دون الواو وثم ١٥٩، ب٣٥
- العطف بالفاء مضارع للجزاء ١٦٥ ب
- الأسماء بعد أمّا الشرطية على تقدير تأخيرها بعد الفاء ١١٧٢
- إذا تضمنت الصفة معنى الجزاء وقعت بعد الفاء ١١٠٤
- إذا الفجائية جوابا لإذا الشرطية وإن ٥٩ ب، ٩٠ ب
- إذا فرع والفاء أصل في الشرط ٥٩ ب
- إعراب حتى إذا ٩٠ ب
- لا يضاف الظرف إلى الشرط والزيادة يجيزه ٢٠١ ب، ٢٠٣
- يوصل به ويوصف به ٢٠٢ ب
- الشرط المحذوف هو عامل جواب الطلب لأنه جواب شرط ١١٨٠
- ما بعد حرف الشرط لا يتقدم فعل الشرط ٢٠٢
- فعل الشرط يعمل فيما تقدمه (أي أدواته) ٢٠٢
- الشرط لا يعمل فيما قبله ١٦٥، ١٥٤ ب
- جواب المجزوم لا يتقدم عليه ويجيز الأخفش تقدم جواب الماضي ٦٠ ب
- جواب الشرط لا يتقدم أبدا عند ابن جني ١٦١

- جازم جواب الشرط هو حرف الشرط وفعله والرد على المخالف ٢٥ب، ٣٧ب، ١٥٧، ١٩٣، ١١٢٠، ١٨٠ب
- لا يجوز الفصل بين حرف الشرط وفعله بالجواب ٣٦أ، ١١٢٠
- دخول الجار والمضاف غير الظرف على أسماء الشرط ٣٨أ، ٥٩ب، ٢٠١ب
- مجيء لم بعد إن الشرطية ٥٨ب
- لا يعمل الشرط بعد هل وجوازه بعد لا ١٤٨
- دخول كان وإن على أسماء الشرط تُذهب الجزاء منها وخلاف المازني ودماذ ٦٥ب، ٢٠١ب
- كان بمعنى المستقبل في الشرط وعند المبرد على المضي ٤٣ب
- الشرط ماض وجوابه مضارع مجزوم في القرآن ١٦٤
- الشرط الماضي يكون جوابه كل شيء ٣٦أ
- بين تقدم الماضي وتأخره في الجواب ١٦٥
- وقوع الفعل المتحقق بعد (مات) بعد إذا كثير، واستعماله بإن مجاز مؤول ١١٩٨
- لازم كلام أبي علي أن الشرط عقده عقد جملتين ١٦٥ب
- لا تستقل الجملة في الشرط بالخبر والمخبر عنه ١٩٣
- نيابة المصدر عن فعله في جواب إذا ٧٠ب
- جملة الشرط بمنزلة الاستفهام وليس بخبر ٢٠٢ب
- الجزاء خبر ١٣٢
- بُعد الشرط من أحكام الجمل وأشبه المفردات ٢٥ب
- شبه الشرط بالقسم ١١٢٩، ١٨٠ب
- اجتماع الشرط والقسم ٤٠ب
- عدم اجتماع الشرط بمن والاستفهام بأي ٣٨أ
- اعتراض الشرط بين أمّا وجوابها ٢٥ب
- الجزاء يقع حالا ١٣٢
- لا يتقدم المضارع على إن : انظر المضارع
- حروف الاستفهام فيها معنى الجزاء : انظر الاستفهام

- الماضي في معنى المستقبل في الجزاء : انظر الفعل
- الماضي في جواب الشرط ماض لفظا ومضارع معنى : انظر الفعل
- اكتساب المضاف معنى الجزاء من المضاف إليه : انظر الإضافة
- لا يُجزم الجواب بعد الفاء : انظر الفاء
- الصفة :
- حكمها أن تكون زائدة على الموصوف في المعنى ١١٧١
- هي مخصصة للموصوف ١١٠٢
- كل موصوف إنما يوصف بحاله التي هو فيها وما خالفه فالتأويل يعود به ١١٦٣
- صفة لمحدوف ١٠١ب، ١٠٦، ١٤٧ب، ١١٨٨
- هي صنفان باق ومنقول ١١٤٤
- أصل الصفات للنكرات والوصف بالمعارف عارض ١١٦٢
- الأفعال صفات للنكرة ١٦١
- النكرة لا توصف بالمعرفة ٥٠ب
- مجيئها مؤكدة ١١٥٨
- ارتفاع صفة الفاعل والمبتدأ خارج عن مرفوعات ابن السراج الخمسة ١١٠٤
- للصفة نحو من العمل وإليه يذهب الأخفش ١٨١
- العامل في الصفة والموصوف إنما يعمل في شيء واحد ٣٧ب
- وقوع الصفتين موقع المفرد ١٨٧ب
- تضمّن الصفة ضميرا ١٢١ب، ١١٤٤
- لا تعمل صفتان في ضمير ١٨٧ب
- الصفة الجارية يوصف بها المذكر وبعلامة التأنيث يوصف بها المؤنث، وفي غير الجارية للمذكر بناء وللمؤنث بناء فيه علامة تأنيث ١١٦٢
- الصفة غير الجارية على الفعل لم تعمل ويجيز أبو علي عملها ٢٠٠ب
- الصفة على المحل ١٧٥، ١١٣٥، ١١٩٧
- شدة اتصال الصفة بالموصوف وكأنه جزء منه ١٠٤، ١٥٨ب

- كثرة إقامة الصفة مقام الموصوف ١٤٨، ١٧٨، ١٠٨، ١٤٥، ١٥٣، ١٥٤، ١٧١
- جري الموصوف المحذوف جري المثلث ١٢١
- لا يجوز تقديمها على موصوفها ١٦٧
- محال تقديم الصفة على الموصوف ١١
- نصب صفة المرفوع عند تعدد صفاته ١٩٦
- مما تلزمه الصفة ٢١
- النعت المقطوع ١٣٠
- الوصف بالجامد ليس صفة على الحقيقة ١٧٨
- أفعال صفة وليس تفضيلا ١٤٦
- أفعال التفضيل صفة تمامها بمنك ١٦١
- خروج أجدل من الصفة إلى الاسم ١٣٣
- آوى أفعال الصفة من أويت ١٥٣
- أجروا أجمع وجمعاء مجرى الاسمين لا الصفتين ١٧٤
- الصفة تتبع الموصوف محذوفا ١٤٧
- حذفها وتقديرها ١٣٨
- تعلّق الجارّ بمحذوف الصفة ١٢٩
- الصفة والموصوف بعد لا النافية للجنس كالشيء الواحد ١٧٦
- ما يُستعمل صفة ومضافا ٦٩
- تأنيث خير على خيرة ١٧٠
- لا تصف الموصول حتى تتم صفته ١١٨
- لا يوصف بنعم وبئس ٩٣
- شبه الصفة بالحال ١٥٨
- محمولة على الظرف في التمكن والشبه بالفعل واستقلال الصلة بها ١٠٢
- الصفة التي لا ضمير فيها : انظر الضمير
- جاز ندبة الصفة عند يونس : انظر الندبة

– لا يوصف ولكن ويوصف بكأن : انظر إن وأخواتها
الصفة المشبهة :

– أفعَل ينتصب بعده النكرات وغيرها ١١٨٩

– ما يستوي فيه التذكير والتأنيث ١٦ ب

– عدم إعمال فَعِيل ١٥ ب

– تمكَّن فَعِيل من فَعُل ١٥ ب

صيغ المبالغة :

– إعمال فَعَّال ١١٤٢

الضمة :

– الضمة الضعيفة وما يقوِّها ٣٤ ب

– الضمة التامة غير المضعِّفة ٣٥

– الضمة المحذوفة في تقدير الثبات : انظر الحركة

– الواو أقوى من الضمة : انظر الواو

الضمير :

– الإضمار قبل الذكر ١٠٠ ب، ١١٤٧، ١٨٨ ب

– عوده على محذوف ١١٦ ب

– عوده على متأخر لفظا لا رتبة ٦٩ ب

– حذفه ٩٦ ب، ١٠٤ ب

– ما لا ضمير فيه من الأخبار والصفات ١١٣، ١١٠٧، ١١٣٥، ١١٤٧، ١٨٧ ب

– مخالفته لمرجعه ١٤٢

– وقوع المنفصل موقع المتصل والعكس ١٨٩ ب

– الضمير المجرور لا ينفصل ١٤٦

– المضمَر موضع المظهر ١٨٩ ب

– الإظهار مكان الإضمار ٤ ب، ١٤٩ ب

– إفراد ضمير المثنى لأنَّ كلا منهما بمنزلة الآخر ٦٨ ب

- تشنيته حملاً على المعنى ١٢٤
- نصبه مفعول به على الاتساع ١١٤٨
- ضمير الشأن في أظنه ٧ب
- لا يدخل فصلاً قبل نكرة عند البصريين ١١٤٦
- لا يكون الفصل إلا بين كلامين متلازمين ١٤٣
- عندما لا يراد به واحد بعينه ١١٥٤
- ضمير النكرة ليس بخاص ١٤٢
- تقدّمه لفظاً لا رتبة ١٨ب
- لا يتصل باسم الفاعل المفرد ١٨٩ب
- لا يجوز وصفه ١١١
- تشنية أنا على غير لفظه وتشنية أنت على لفظه ١٤٥
- رد الضمير إلى أصله ١٤٣
- إضماره في لكنّ الثقيلة وإن المخففة ٣٧ب
- جوازه بين الاسم والمضارع وعدم جوازه بين الاسم والماضي ١٦٢
- لا يفيد معنى ليس في المظهر ٤٧ب
- لام لا يكون حالا : انظر الحال
- الطلب :
- تسميته الاستزادة ١١٠
- طول الكلام :
- مما حسن الحذف لطول الكلام ٦٧ب، ٩٣ب
- حذف الخبر للطول ١٠٨
- حذف المفعول الثاني لطول الكلام ١٠٧ب
- وانظر ١٢٠، ١٣٢، ١١١٦
- طول الكلمة ١١٧٤

الظرف :

- تسميته وقتا ١٥٨، ب
- قريبا وقُرب ظرفان، وبعيد وبُعد ليس كذلك ١١٨٧
- فناءك بمعنى قدامك ١١٩٦
- دون ظرفا ١١٤٧
- بناء الآن وعلته ١٧٤ ب
- أمس لا يستعمل ظرفا إلا غير مصروف والأقوال في بنائه وعلته ٨٠، ب ٩٠ ب
- أمس معرفة باللام المرادة ١١٧٥
- أمس هي الحجازية الفصيحة ويعربها بنو تميم اسما ١١١٥
- استعملوا الليل في معنى التكثير كالأبد والدهر والشهر ١٢٢ ب، ١٧٣ ب
- الزمان والدهر واحد وشرح تعريف سيبويه للدهر ٢٠ ب
- إذا بين الاسمية والفعلية ٥٨ ب
- نصب إذا بمضمر وخلاف سيبويه وغيره في عامل الظرفية ٩٧ ب، ١١٤٢، ١٩٠ ب
- إضافة إذا إلى الماضي بمعنى المستقبل ١٥٨
- إذا يلزم الإضافة إلى الفعلية ١١٥٢
- إذ وإذا تقعان خبرين لا فاعلين ولا مبتدئين ٥٨ ب
- إذ ظرف زمان يلزم الإضافة إلى الجملة ١٥٧
- إضافة إذ إلى المستقبل في حكاية الماضي ١٥٨
- إذا أضيف الآن وأمس أعربا ١١٧٥
- قبل وبعد يتمكنان ٦٠
- إضافة حين إلى المفرد والجملة ٩٥ ب
- إضافة يوم وزمن إلى الجملة ١١١٩
- حيث وقت محدود ٥٨ ب
- حوث (حيث) ٨٥ ب
- الإبهام معلوم في الظرف قبل الإضافة وبعدها ١١٤٤

- يكون معرفة ونكرة ١١٢٨
- جواز إضافة الزمان الحال إلى الفعلية والاسمية وتنحصر إضافة المستقبل في الفعلية ١١٥٢
- لا يضاف اسم الفاعل إلى الظرف وهو على ظرفيته ١١٤٤
- بناء الظرف إذا أضفته إلى مبني ١١٩ ب
- ظرف الجار ١١٤٧
- ظرف الزمان لا يتضمن الجثة ومنها الأماكن ١٥٤ ب، ٤٨ ب
- لا يوصف إذا صار صلة للموصول ١١٣٦، ١١٣٥
- واقع في الصلة موقع الفعل ١٩٣
- جواز إلغاء الظرف إلا في الصلة ١٠٢ ب
- عند اجتماع ظرفين يؤخذ بأحدهما ويلغى الآخر ٧١ ب
- سد مسد خبر أن ومفعول علم الثاني ٧٢ ب
- وقوعه خبرا ونائب فاعل اتساعا ١٢٨
- تعمل فيه المعاني ١١٧٢، ١١٤٦
- يعمل في ظرف مثله ١١٤٦ ب، ١٩ ب
- تقدمه على عامله ١٣٩ ب
- لا يتعدى فعل إلى ظرفين بلا عاطف ١١٢٦ ب، ١٢٢ ب، ٤٨ ب
- تعلقه بمحذوف ١١٤٧، ١١٤٣
- تعلقه بما في كأن من المعنى ١٠٩
- تعلق الظرف والجار بعامل الجار الآخر ١٧٥
- الأخفش يرفع بالظرف المبتدأ الظاهر ٩٣ ب
- اتسعوا فيه فأقاموه كالجملتين الفعلية والاسمية : انظر الجملة
- في نيابته عن الفاعل مع وجود المفعول : انظر الفاعل
- لا يتقدم عليه معموله الحال : انظر الحال
- هنا وهناك وهاهنا وثم : انظر اسم الإشارة
- جواز الفصل بالظرف في مواضع : انظر إن وأخواتها

- مجيء الليلة مفعولا : انظر المفعول
- ظن وأخواتها :
- معنى دخول علم وظن ٤٧ ب
- الأصل في باب ظن هي الحكاية عند الفراء ١٢٤ ب
- يستقبح أبو عمر الاقتصار بالفاعل دون مفعولي ظننت وعلمت ١١٢٦، ١٩٣
- مجيء وجدت بمعنى علمت ١٣٩
- رأى البصرية والقلبية ٥٤ ب
- رأيت بمعنى اعتقدت ٧٣ ب
- لما عملت في الأول أعملتها في الثاني ٩٥ ب
- لا يمتنع لعل والاستفهام من الوقوع موقع المفعول ١١٨٣
- ذاك بعد ظن إشارة إلى مصدرها ١١٤، ١٢٦ ب
- وقوع الجملة مفعولا ثانيا ١٢٩
- الظرف سد مسد المفعول الثاني ٧٢ ب
- أن ومعمولاها سدت مسد مفعولي ظن ١١٢٤
- المفعول الثاني حال عند الفراء ١٢٤ ب
- عدم تعليق أرى بلام التوكيد ٩٦ ب
- تعليق يدري بلعل ١١٨٣
- إلغاء علم ٤٧ ب
- ترى تلغى متوسطة المبتدأ والخبر ولا تلغى إذا ابتدئ بها ١١١٩
- يقبح عند أبي عمر الاقتصار
- حذف المفعول الثاني لطول الكلام ١٠٧ ب
- وحذف الثاني لدلالة الأول عليه ١٢٧ ب
- حذف المفعولين استغناء بمفعولين سابقين لفعل آخر ١٢٦ ب
- تقول بمعنى ظن وعملها ١٣٢ ب
- أن المصدرية الناصبة لا تقع بعد علم : انظر أن

– التنازع فيها : انظر التنازع

العامل :

– لا يعمل عاملان في معمول واحد ١١٠٧، ١١٧٦، ١٨٦ب

– حكم الم معمول أن يلي العامل ٧١ب

– ليس القياس أن تعمل معاني الفعل فلا تعمل إلا فيما أعملوها فيه ١١٣٦

– لا ينسخ عامل عمل عامل موجود ١٦٦

– مما يعمل وعملين وهيئته واحدة ٤٤ب

– مجيء العامل ومعموله بمنزلة شيء واحد ١٧٦ب

– العامل المعنوي لا يتصرف ١٢٠ب

– العامل المعنوي يعمل فيما بعده لا فيما قبله ٧٠ب

– الفصل بين العامل والم معمول ٩٦ب، ١١٢٠

– يسمي أفعال العامل ومتعلقه بالموصول وصلته : انظر الموصول

العدد :

– مثل خمسة عشر بمنزلة اسم واحد ولكنه في تقدير الانفصال ١٧٢ب

– عند التسمية بالركب يبنى الأول ويمنع الثاني من الصرف عند الأخفش ١١٥٩

– عشر في اثني عشر في موضع النون ١٧٢ب

– فتح راء اثني عشر ١٧٢ب

– خمسة عشر تضمّن معنى الحرف ٩٠ب

– ثالث اثنين قليل في كلامهم ، وثالث ثلاثة كثير ١٨

– معنى الإضافة في مائة درهم وفي ثلاثمائة درهم ١١٠

– عشرين ينصب تمييزه ١١٤ب

– تعليل البغداديين لكسر عين عشرين وفتح ما سواها ٨٠ب

– التسمية بالعدد : انظر التسمية

عسى وأخواتها :

– لا يجوز الإخبار بمفرد بعد عسى ٤٥ب

— لماذا أظهروا بعد عسى دون كاد ؟ ٤٥ ب

العطف :

- يجوز عطف الظاهر على مثله ولا يجوز على المضمرا المجرور ١١٧٨
- العطف على اللفظ (الجوار) وإن لم يكن المعنى على ذلك ١٧٧ ب
- العطف على عاملين ١٠ ب، ١٥٩، ١١٣٢، ١١٣٠، ١١٤٦
- عامل المعطوف هو الفعل المذكور لا المقدر الذي قام الحرف مقامه ١٣١ ب
- العطف الذي لم يُستعمل ظاهرا لا يُعطف عليه ١٤١ ب
- عطف الظاهر على ضمير الرفع بلا توكيد ضعيف ١٥٧ ب
- لا تعطف معرفة مرفوعة على نكرة منصوبة ١٢ ب
- عطف الاسمية على الفعلية ومنع عطف الفعل على المصدر المؤول ١٦٧
- جاز في المعطوف أشياء لم تجز في المعطوف عليه ١٨٢، ١٦٧
- تقدم المعطوف على المعطوف عليه ١٠ ب
- الواو وثم تعطفان والفاء يقع من أجلها الشيء ٦٠ ب
- الواو لا توجب الترتيب ١١٦ ب
- الواو تشرك الثاني في إعراب الأول وتقوم مقام العامل ٨١ ب
- مجيء أو بمعنى الواو ٣٣
- لا يعادل أم إلا الهمزة من أدوات الاستفهام ٣١
- العطف بأم دون أو والفرق بينهما ٢٩ ب، ٦١ ب، ١٧٣ ب
- الموازنة بين أم المنقطعة والمعادلة ٦٣ ب، ٦٩ ب
- الفاء في جواب الجزاء غير عاطفة وفي غيره عاطفة ١٦٦
- المعطوف عليه بالفاء والواو يجوز أ، يكون ما قبله سببا له أو لا يكون ١٦٥
- معنى الفاء إتيان الثاني بلا مهلة ١٦٥
- المعطوف على أي الاستفهامية مفعولا به يجوز فيه الرفع والنصب والجر ١٧٦
- الحذف من المعطوف لذكره في المعطوف عليه ١٧٤
- هل يقع عطف البيان بين فعلين ١٤٩

عِلْمٌ وَأَخَوَاتُهَا :

انظر ظنَّ وأخواتها

العَلَم :

- تنكير العلم وشياعه ١٥١ب، ١٧٥ب
- الأعلام غالبا منقولة من الأجناس ١١٣ب
- اعتبار الاسمية لا الوصفية في العلم ١٨٨
- بما أقر وهو علم على وصفيته كالعباس ١٢٣
- بالتثنية خرج العلم من تعريف إلى آخر ١٠٣أ، ١٥٠ب
- جمع العلم على معنى الاسمية أو النسب ١٨٨
- ما جعل اسما من الأفعال يخلو من الضمير ١٤٤ب
- الأعلام لا تُحرّف ١١٢٧
- الثلاثاء والأربعاء كإسامة ١٧١ب
- أي كناية عن العلم كفلان ١١٥٦
- خضارة كالعلم للبحر ١٥٣ب
- سبحان علم لهذا المعنى ١٥٣ب
- شمس عُرِفَت بالنقل ١١١٤
- اللام في العباس والحارث والفضل ١٢٣، ١٨٨، ١٥٣ب
- الدليل على أن اليَمَن ليس علما ١١٢٧

العلة :

- قد تكون علة الواحد عللا كثيرة أو تكون علة واحدة لأشياء كثيرة ١٧٩

العوض :

- لا تجمع بين العوض والمعوّض منه ٣٦ب

غير :

- مجيء غير في الاستثناء وغيره ١٤٢

الفاء :

- كثرة اتساع الفاء في المعاني ١٥٩
- إضمار أن معها ودليله ١١٨٠، ب٤٤
- لا يُجزم جواب الشرط بعد فاء جواب أمّا ٣٦ ب
- فاء جواب الشرط نائبة عن الجزم ١٣٦
- دخولها في جواب الشرط ضرورة ٣٦ ب
- سبب النصب في جواب الاستفهام وعدمه في جواب الشرط ١٦٦، ١٦٠، ١٤٩
- وانظر سبب النصب عامة في : المضارع
- وقوع الفاء جوابا للشرط ومعنيها : انظر الشرط
- تعليل عدم اقتران الفاء بجواب الشرط الماضي : انظر الشرط
- اقتران جواب أمّا بالفاء وسببه : انظر أمّا

الفاعل :

- رفعه بمضمر ١٣ ب
- علة رفعه عند ابن درستويه ٧٦ ب
- الفاعل والمفعول به لا يكونان مجرورين ١٤٤
- لا يجيء لعله ١٤٥
- فاعل في المعنى ١٧٥
- لا يقع اسمان في موضعه ١١٨٨
- لا يعمل فعلا في فاعل واحد ١٨٧ ب
- وجه الاكتفاء بفاعل واحد في استوى الماء والخشبة ١٧٤ ب
- عند المازني ياء اضربي وألف اضربا يدلان على المؤنث والمثنى، وواو اضربوا ليس فاعلا ٤٣ ب- ١٤٤
- لعل لا تقع فاعلا ١٨٢ ب
- في النيابة عنه مرتبة الظرف مع المفعول به كالمفعول به مع الفاعل ١٧٤ ب
- تأخيره عن المفعول المضاف إلى ضمير الفاعل ٦٩ ب

- لا يُحذف ويجيزه الكسائي ١٦٩، ١٧٣، ١٤٧، ١٧٩ ب
 - حذفه عند إضافة المصدر إلى مفعوله ١٢٧، ١٠٧ ب، ١٢٨ ب
 - خلو قلما وكثرما من فاعل ١٣٠ ب
 - إضماره لدلالة الكلام عليه ١٩١ ب
 - الفاعل مصدرا مضمرا مفهوما من فعله ٣٩ ب
 - مضمرة في المصدر المضاف إلى فاعله الظاهر عند المازني ١٤٤
 - الفاعل عاملا ١٨١
 - كالمبتدأ معنى وإعرابا : انظر المبتدأ
 - الفاعل سد مسد الخبر : انظر الخبر
 - الجمل لا تقوم مقامه : انظر الجملة
 - لا يُذكر الفاعل مع المصدر : انظر المصدر
- الفتحة :

- تُستخف مع الياء ١٢٠ ب
 - فتح الحرف السابق تبعاً لفتحة اللاحق ١٢٥ ب
- الفضلة :
- تسميتها الزيادة ١٥٨ ب
 - معنى المنصوب والمجرور واحد في الفضلة ٢٣ ب
 - لا يجوز الإخبار عن الفضلة كما تخبر عن صاحب الحديث ١٥٧
 - وانظر ١٤٧ ب
- الفعل :

- تسمي الماضي الفعل الواقع ٤٠ ب
- تسمية المستقبل الفعل غير الواقع أو الذي لم يقع ٣٩ ب
- تعدية المطاوع ١٧٠
- النصب بفعل مضمرة دل عليه الكلام ٢٨ ب، ١٧٠، ١٧١، ٧٥ ب، ٩٥ ب، ١٩٧،
- ١٠٦، ١٢٣ ب، ١٢٥ ب، ١٤٣، ١٩٠ ب، ١٩٧ ب، ٢٠٠

- نصب المعمول بمقدّر إذا استوفى المذكور منصوباته ١١٤٨
- حُسن حذفه لطول الكلام ١١١٦
- حذفه بعد الفاء (الفصيحة) للدلالة عليه ١٤٨ ب
- الأفعال تدل على مصادرها ٨٨ ب، ١١٦٤
- الفعل لا يعمل في الفعل ١٨٠ ب
- الجمل لا تعمل في الأفعال ١١٨٠
- لا تجري معمولات الفعل مجرى الفعل في تصرفه وأحكامه ولا يجري مجرى مصدره في ذلك ١٢٤
- علة عدم تعريفه بال ١٢٩
- عدم إضافته ١٢٩
- تأنيث الفعل مع جمع المؤنث السالم حسن ومع مفردة قبيح ١٥٥ ب
- تأنيث الفعل على تقدير إقحام المضاف ١٤٤ ب
- لا يجوز تأنيث الفعل مع جماعة المذكور وحكى ابن جني كثرته ١٥٥ ب
- الظرف بمنزلة الفعل في الصلة لأنه لا يُلغى ١٠٢ ب
- لا تدخل لام التوكيد على عوامل الفعل ١٤٥
- الماضي في جواب الشرط ماض لفظاً مضارع معنى ويراد به المستقبل ٣٦ ب، ١٤١، ٥٧ ب، ٥٩ ب، ١٦٥
- إنما يعرب منه ما كان في معنى الحاضر والمستقبل ١٦٢ ب
- لا يؤمر الغائب إلا بلام الأمر ١٤٦
- انفعل قد يراد به فَعَلَ ١٠٠ ب
- يُغلط حذف العين بلا موجب ١٠٦ ب
- الدليل على إضمار أن بعد اللام والواو والفاء وحتى : انظر اللام والواو والفاء وحتى
- حذف فاء الفعل معتلة وصحيحة والاحتجاج به ١١١٦
- الأفعال أدلة على المصادر ومعنى ذلك ٢٣ ب، ١٢٤ ب
- الدليل على عدم اشتقاق المصدر من الفعل : انظر المصدر

- لا يعمل فعلاَن في فاعل : انظر الفاعل
- تقدير المحذوف بأعني : انظر الاختصاص
- وانظر المضارع
- رافع المضارع : انظر المضارع
- المضارع يحل محل الأسماء : انظر المضارع
- القسم :
- تسمية جواب القسم معتمد القسم ١٤٨
- القسم بقعيد ١٦٢ ب
- لا يقال في اليمين إلا عَمَر بالفتح ٥٤ ب، ٧٢ ب
- مجيء بالله غير قسم وإن كان فيه معنى الاحتجاج والتأكد ٢٠٤ ب
- لا تستقل الجملة ولا يتم الكلام فيه بانضمام الخبر إلى الخبر عنه ١٩٣، ١١٢٩
- مثل الشرط في احتياج كل من الجملتين إلى الأخرى بعدها ١١٢٩
- النون نظير اللام في التوكيد في القسم ١٤٠
- علة اقتران المستقبل بالنون وتجرد الماضي ٣٩ ب، ٤٠ ب
- عدم جواز تجرد الجواب من اللام والنون ٤٥ ب
- الفصل بين لام الجواب ولام مؤكدة للقسم ١٤١
- حذف لام الجواب وعدم جوازه ١٤٠، ١٤٨، ١٠٠ ب
- جواز حذف النفي من الجواب المنفي ٤٨ ب
- يُحذف القسم كثيرا ١٨٠ ب
- حذف المقسم عليه (الجواب) ١٠٠ ب
- يجوز وقوع لام القسم إلى جنب المقسم به ١٤١
- لام القسم معناها مقدّمة وإن كانت مؤخّرة ٤١ ب
- اللام الموطئة توكيد ويجوز حذفها ١٤٨
- لا يتقدم مفعول الجواب عليه ١٤٣
- اعتراض القسم بين الصلة والموصول ضرورة ١١٢٩

- الاعتراض بين القسم وجوابه ١١٣٣
- لا يُفرق بين القسم وجوابه إلا بيان من الجمل الاسمية ١٤٩
- جوابه لا يُصدر بلن في النفي ولا بالسين في الإيجاب ١١٤٣، ٩٤ ب
- لا نعلم قسما جاء تفسيراً لشيء مضمراً ١٢٣ ب
- جواز دخول قسم على قسم ١٤٠
- القسم يدخل في مواضع لا يدخل فيها غيره ١١٢٩
- لا يلغى القسم إذا تقدم على الشرط فالجواب له ١٤٨
- تأكيد المنفي بلا ٧٢ ب
- لا نفي لما أوجب بالقسم : انظر النفي
- القلب :

- الخرص والخصر بمنزلة جذب وجذب ١١٩٣
- التزام القلب في التصريفات المختلفة لأطراد استعمال المقلوب والتزامه ١١٦
- ليائل قلب ليالٍ ١٧٣ ب
- في قسيّ ٢٠٦ ب
- وفي ضياء ١٠٩ ب
- قلب الهمزة في آدم وجاءٍ ١٧٤
- في التحقير والتكسير دلالة على القلب ٢٠ ب
- وانظر ١٢٠ ب، ١٢٥

القياس :

- انظر ا ب ، ، ٢٥، ٣٠ ب، ٤٤، ٥٦ ب، ٥٩، ٧٩، ٧٣، ٨٢، ٩٣ ب، ٩٥، ٩٨ ب،
- ٩٩ ب، ١٠١ ب، ١١٩، ١٢٩، ١٢٤ ب، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٧، ١٥٥ ب، ١٥٧،
- ١٥٨، ١٦١، ١٦٧ ب، ١٦٩، ١٧٥ ب، ١٧٧، ١٨٨ ب، ١٩٠ ب، ١٩٨

كان وأخواتها :

- كان التي تدل على الحدث والتي لا تدل عليه ١١٤٥
- تدخل كان على الجملة لتخبر أن ذلك فيما مضى ١٦٤

- عملها في الاسم والخبر ١٥٧
- كان فعل متصرف فيضمرفيه المرفوع ١٧٩ب
- وجه إضافة كائن إلى اسمه ١٣٩ب
- اسم كان مضمرف لم يتقدمه ظاهر ١٩٧ب
- خبرها عند الفراء حال ١٢٤ب
- الخبر معرفة والاسم نكرة ١٤٢
- الوجه في عملها في الحال والظرف والمفعول له ١٤٥ب
- تعديها إلى المفعول معه ١٤٥ب
- عدم تعديها إلى المصدر ١١٤٥
- لا يأتي منها التعجب وأفعل التفضيل ١٣٨ب
- لا تُبنى للمفعول ١٦٤
- حذف الخبر فيها بمنزلة الحذف في سائر الأفعال ١٢٧ب
- مطابقة الخبر بعد المفعول معه لما قبله ١٥٦ب
- جواز الفصل بين كان واسمها بمتعلق الخبر ١١٣١
- جواز التوجيه على كان التامة والناقصة معا ١٦٩
- تعلق الجار بكان ١١٣١
- شبه ليس بالفعل ١٨٣ب
- حملها على ما ١١٣٣
- تقديم خبرها عليها ١١٤٠
- ليس تنفي الحال ١٩٠ب
- اسم ليس ضمير الشأن ١١٣٣
- ما دمت ظرف زمان توسعاً ١٤٨ب
- لا يزال لا يُتكلم به إلا منفيًا ٤٦ب
- تنفك بمعنى تزال ٤٦ب
- في الشرط معنى كان المستقبل وعند المبرد على الماضي : انظر الشرط

الكسرة :

- إشباعها ١١١٠

اللام :

- ما بعد لام التوكيد لا يتقدم عليها ١٢٠٢
 - ما فيه اللام منقطع مما قبله ٢٠١ ب
 - لا تدخل لام الابتداء على الفضلات ١٤٧، ١٨٩ ب
 - دخول لام التوكيد على الماضي والمضارع ١٩٦ ب
 - تدخل على فعل الحال ولا تدخل على المستقبل ١٤٣ ب
 - تدل سوف على أن اللام بعدها ليست ابتداء ١١٤٨
 - اللام توكيد لا تُحذف ١٤٨
 - متى تكون اللام توكيدا في باب القسم ٤٠ ب
 - اللام زائدة ٤٠ ب
 - لام الجحود لا تعمل شيئا في الفعل ١٤٥
 - لام القسم مقدمة تقديرا وإن كانت مؤخرة : انظر القسم
 - لا تدخل لام التوكيد على عوامل الفعل : انظر الفعل
- لا :

- زائدة ١١٧٩، ١٩٦

- مجيئه ليست بمفرد ولا جملة ٦٣ ب
- لا سواء بمعنى لا سيما : انظر سواء
- لا النافية للجنس :
- خبرها مرتفع بها عند الأخفش ١١٧٦
- لا يضم الظاهر بعدها ١٤٦
- لم يجرى مضاف بغير لام إلا لا أباك ١١٧٧
- سبب منع اسمها من التنوين عند الزيادي والرد عليه ١١٧٦
- مع معمولها قد تجري مجرى الاسم المفرد ٩٥ ب

- لا واسمها في موضع اسم مرفوع ١١٧٦
- إذا وقعت بعدها نكرة كُثرت لا وتفسير ما لم يكرر ١٦٣
- الخبر الواحد لاسمين ١٧٥ ب
- حذف خبرها ٩٤ ب
- عند تكرارها يحذف أحد الخبرين لدلالة الآخر عليه بقياس قول الأخفش ١١٧٦
- دلالتها على الجملة تغني عن تكرار الجملة ١٦٣
- دخول الهمزة عليها وأحكامها ٩٤ ب
- الوجوه الثلاثة بعد لا سيما وتوجيه النصب ٧٧ ب
- اسمها وصفته كالشيء الواحد : انظر الصفة
- لات :

- حذف المرفوع بعدها وعدم إضماره لأنها حرف ١٧٩ ب
- معنى الابتداء باق في مرفوعها ١٧٩ ب
- لما :

- الخلاف فيها مخففة وثقيلة ١٩١

الميم :

- مقارنة صفاتها بصفات الواو : انظر الواو

المؤنث والمذكر :

- تأنيث اللفظ ١٠٨

- التذكير قبل التأنيث ٢٠

- تاء التأنيث تختلف عن علامتي التأنيث الآخرين في أنها لا تغير الكلمة

التي تؤنث بها عما كانت عليه قبل الدخول ١٧٠ ب

- المؤنث الثلاثي بلا علامة بمنزلة ما العلامة فيه ثابتة ٢٠

- أفعال بمعنى فاعيل أو فاعل يجوز تأنيثه ١٦٢

- النعت بالجامد لا يجوز تأنيثه ١٧٨ ب

- الألف والتاء في المذكر نحو دريهمات يراد به تأنيث الجماعة لا الواحد ١٥٥ ب

- ألف تترى للتأنيث ١٤
- لم تدخل علامة التأنيث في عقرب لطول الكلمة ١١٧٤
- متى لا تكون ألف بيضاء وحمراء للتأنيث ١٥٩ ب
- الأحمر النحوي يجيز صفراء وحمراء ٨٠ أ
- ما يستوي فيه التذكير والتأنيث في فعيل : انظر الصفة المشبهة
- تأنيث الفعل مع جمع المؤنث ومفرده ومنع تأنيثه مع جمع المذكر : انظر الفعل ما :
- العاملة عمل ليس تعمل إذا تأخر خبرها عن اسمها ١٩١ أ
- تقدم خبرها على اسمها ١٣٠ ب
- وتشبه ليس في نفيها للحال ودخولها على المبتدأ والخبر ١٩٠ ب
- ولا يمتنع وضعها موضع ليس ١٣٠ أ
- ولا تعمل في أسماء الشرط الجازمة ٣٦ ب
- الاختلاف في كون ما مصدرية أو شرطية ٤٠ ب
- ما بين المصدرية والموصولة ٢٥ ب
- مجيء ما نكرة ١٧٣
- مجيء ما مصدرية ١٤٦ ب
- تقدم المصدرية الظرفية على عاملها ١٣٤ ب
- تكون ما ظرفية زمانية توسعا ولا تكون مكانية ١٤٨ ب
- ما الكافة ٢٥ ب
- زيادة ما ١٩١
- لا تكون فاعلة في قلما ١٣٠ ب
- جواز تقدم المفعول على ما النافية : انظر المفعول
- ما الموصولة لا تقع بعد نعم : انظر نعم
- ما اتفق لفظه واختلف معناه : ١٨٣ ب

الماضي :

— لا يبنى الماضي على الضم وعلة ذلك ١٤٣ ب

— الإضافة إلى الماضي في معنى المستقبل ١٥٨

المبتدأ :

— تسميته مرافعا ١٣ ب

— رفع المبتدأ بالابتداء والخبر بالمبتدأ ٦٥ ب

— مرفوع بالابتداء عند الأخفش ٥٧ ب

— البغداديون يرفعونه مشغولا عنه بضميره العائد عليه ١٧٩

— الابتداء على تقدير سؤال ١٥٠

— الابتداء عامل ١٨١

— تأخير المبتدأ ١٤٩ ب

— حذفه ١٠٠ ب

— حذفه فيما ظاهره إضافة الظرف إلى الشرط ٢٠٣

— إذا حذف المبتدأ كان مرتفعا بالابتداء ١٤٧ ب

— تشبيه الابتداء عاملا بعامل جواب الشرط ١٨٠ ب

— لا يرفع خبرين ١٠٦ ب

— شرط مجيئه وصفا مكثفيا بمرفوعه عند المازني ٥٦ ب

— شبهه بالفاعل إعرابا ومعنى ١٠٦ ب، ١٢٠

— وقوع المصدر مبتدأ على السعة : انظر المصدر

المبهم :

— قد يخالف المبهم المخصوص في أشياء كثيرة ٧٥ ب

المتعدي واللازم :

— تسمية التعدية النقل ٧٣ ب

— فَعَلَ في أكثر الأمر لا يتعدى ويتعدى بنقله إلى فَعَلَ ١١٣٩

— التعدية بالهمزة ٧٣ ب

- ما بنية المتعدي المضاعف ٧٠ ب
- صياغة الفعل لازما ثم يبدو لك تعديته ١٣٩
- ما لا يعمل بنفسه قد يعمل بمعونة الحرف ١٧٤ ب
- الفعل يصل مرة بنفسه وأخرى بالباء ٧٢ ب
- تقدير فعل آخر للمفعول إذا استوفى الفعل المذكور ١٤٨
- إنما يتعدى الفعل إلى ما فيه دلالة عليه ١٤٥
- ترك تعدية الثاني لتعدية الأول ٢٦
- مما يتعدى من المعاني ١٤٥ ب
- الواصل باللام كالواصل بنفسه ١٧٣
- ما يتعدى إلى ثلاثة إذا تعدى إلى الثاني لزم تعديته إلى الثالث ١٢٤ ب
- لا يجيز سبويه في المتعدي إلى ثلاثة الاقتصار على الأول ١٢٦
- تشبيه غير أعلم به ١٢٦
- المثنى :

- مما لا مفرد له ١٠٣ ب، ١٤١
- التثنية على حد المفرد ١٠٣ ب
- التفريق في الإعراب بين المثنى والجمع والتسوية بينهما ١٢٥
- الإخبار عن كلا بالتثنية على المعنى والغالب الإخبار على اللفظ ١٩٩ ب
- عند البغداديين كلا مثنى ١٠٤
- تاء كلتا بدل ٨ ب
- من التغليب ١٤٠ ب
- التثنية أشد اتصالا من تاء التانيث ١٤١
- حرف التثنية لا يجري مجرى تاء التانيث لأن الكلمة مبنية عليه ١٤١
- إذا أدت التثنية إلى ما نظير له رُفضت ١٠٣ ب
- مذ :

- إذا كانت لتعريف ابتداء الوقت وآخره دخل على زمان موقت ١٨٢ ب

- حرف يعمل في الأزمنة عمل من في سائر الأسماء ١١١٥
- جواز الجر بها والرفع ورفعها مبتدأ ٤٤ب، ١٨٢ب
- مند ومذ ٧ب
- المركب :
- مما عُدَّ شيئاً واحداً ١٧٦ب
- عند التسمية بالمرجي أول الاسمين مفتوح والثاني بمنزلة ما لا ينصرف ٩ب، ١١٥٩
- المصدر :
- الدليل على عدم اشتقاقه من الفعل ١٠٩ب
- الأفعال مشتقة من المصادر ١٢٤
- ميم مقاتل تأتي في أول مصادر ما تجاوز الثلاثة وليست بعوض ١١٩٨
- وزن فاعل بمعنى المصدر ١٩٥ب
- وقع القلب في المصدر لاستعمال التصريفات مقلوبة ١١٦
- لا يججري الفعل مجرى مصدره في جميع أحكام اللفظ ١٢٤
- حمله تارة على النوع وعلى الجنس أخرى ١٥٧ب
- إضافة المصدر العامل إلى الظرف ١٤٩ب
- إضافته إلى فاعله والاستغناء عن إظهار المفعول ٢٧ب، ١٤٤، ١٣٩ب
- تأويل المصدر بذات كذا ١٩٢ب
- إضافته إلى المفعول وحذف النائب عن الفاعل ١٢٨ب
- قيامه مقام الفعل كسقياً وغيره ٤٩ب، ١٢٨ب، ١١٣٦
- جواز إضماره ١٢٤ب
- نصبه بمضمر لامتناع المذكور ٧٥ب، ١٧١
- رفعه اسماً ظاهراً ١٧٨
- رفعه اسماً لكان ١٦٤ب
- وقوعه مبتدأ على السعة ١٥٧
- جواز إفراده أو مطابقته لما قبله في غير الإفراد ١٥٦ب، ١٦١ب

- لا يتعلق به شيء بعد العطف عليه أو الإخبار عنه ١٢٧
- تقدم معموله عليه ٥٣ب
- الفصل بالنداء بين المصدر ومتعلقه ١٢٩ب
- سبحان : انظر سبحان
- الأفعال أدلة على المصادر : انظر الفعل
- حذف الفاعل من المصدر المضاف إلى مفعوله : انظر الفاعل
- الإخبار بالمصدر : انظر الخبر
- المصدر المؤول :
- أن ومعمولها بمنزلة شيء واحد ١٧٦ب
- أن وصلتها لم تستعمل ظرفا ١٤٨ب
- اختيار إعرابه اسم كان ودليله ١١٠ب
- مجيئه في موضع الصريح ١٣٦ب
- لا يقع مكان الصريح في ضربت ضربا ١٢٩
- المضارع :
- تسمية المستقبل الآتي ٨٨ب
- يفعل موضوع للحال ودليل ذلك ٧٤ب
- هل يجوز أن لا يُعرب ؟ ١٢٥
- فعل الحال لا يكون إلا مرفوعا وسبب رفعه ٤٤ب، ٥٧ب، ١٥٩، ١٦٤، ١٤٣ب
- علة ارتفاعه بعد السين وقد ٨٨ب
- رفعه عند حذف أن ١٦٧
- ألحقوا السين وسوف للمستقبل دون الحال ٧٥ب
- نصبه بعد الفاء على إضمار أن ومعانيه ١٤٦، ١١٦٤
- علة تسميته بعد الفاء بالجواب ١١٦٦
- لا يكون جواب الاستفهام بالفاء جملة لأنه يستغنى عنه ١٦٠
- ليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن في الجزاء ١٦٣ب

- لا ينصب بعد الفاء إذا كان قبلها إيجاب ١٥٦
- نصب المضارع بعد الفاء للمخالفة عند المازني ١٦٠، ١٦٦
- دخول القسم بين إذن والمضارع ١١٢٩
- لا يتقدم على لن وإن الشرطية ١٤٢ ب
- فعل الحال لا تدخل عليه اللام المختصة بالفعل ١٤٣ ب
- المضارع في معني الأمر ١٩١ ب
- (ما تأتيني فتحدثني) لا يدل على معناه لفظاً غيره ١١٣٦
- الواو كالفاء في نصبه ١١٦٥
- جزمه في الشرط وجواب الطلب بناء عند المازني لوقوعه موقع الأمر ٥٧ ب، ٦٩ ب، ١٩١ ب
- عوامل الفعل لا تدخل على فعل الحال ١٤٣ ب
- من شبه فعل الحال بالاسم ٣٥ ب، ١٤٣ ب، ١٦٣ ب
- الجزم بالطلب ١٦٣ ب، ١٦٥ ب
- لا ينجزم إلا في الموضع الذي لا تقع فيه الأسماء ٥٧ ب، ١٥٩
- إثبات الياء لما في المضارع المجزوم ١٧٨
- المجزوم سوّوا فيه حذف الحروف الأصلية بحذف الحركات الزائدة ١١٧٤
- استخدام المستقبل في حكاية الماضي ١٥٨
- معنى الواو والفاء عند نصب المضارع بين الطلب وجوابه : انظر الواو والفاء وانظر : النصب والفاء
- المضاعف :
- فعّال اختص بالمضاعف ١٢٠٤
- تخفيفه ١١٩٥
- الزالزال وأمثاله من مضاعف الرباعي لا من الثلاثي ١٥٢ ب
- المطاوعة :
- التناوب في المطاوعة ٧٨ ب

المعتل :

المعتل قسم برأسه ١١١٦

لا تحذف لامات المعتل لالتقاء الساكنين ولا تحرك بحركة البناء إذا كان معربة ١١٨١

يختص بأبنية ٣٠ب

اختصاص كينونة بالثلاثي المعتل ١٥٢ب

إنما تحذف الفاء من المعتل ٢٤ب

يجوز فيه ما لا يجوز في غيره ٣٠ب

المعرب :

سراويل معرب مثل الآجر ١٥

المعرفة والنكرة :

المعارف قد تنتقل من ضرب لآخر ١١٠٣

معرفة غير خاص ٤٢ب

ما تعاقب عليه تعريفان ١٥٣ب

التثنية أشد ذهابا في التنكير من الإضافة ١٧٥ب

المعرفة والنكرة جنسان مختلفان كالأسود والأبيض ٥٠ب

النكرة لا تكون مخصصة إن قصد بها قصد إلى التخصيص بالقصد ١١٣٤

هذا لا يمكن تنكيره ١١٧٥

تنكير العلم : انظر العلم

ضمير النكرة ليس بخاص : انظر الضمير

المعنى :

تدافع المعنى وتدافع اللفظ ٢٩ب

المفعول به :

تسمية سيبويه المفعول الأول ناصبا ووجه ذلك ١٣٩ب

الجار والمجرور في محل نصب مفعول ١٢٠٢، ١٩٧

مجيء الليلة مفعولا به ١٢٥ب

- مجيء مصدر مؤولا ١٨١ب
- لا يتقدم على فعله إذا كان جواب القسم، ويحمل ما جاء على فعل آخر ١٤٣أ
- جواز تقدمه على لن ولم والسين وعدم الجواز في إن الشرطية ١٤٢ب
- جواز تقدمه على ما النافية ١٤٣أ
- نصبه بالفعل وحده والاحتجاج لذلك ١٢٠أ
- غلة نصبه عند ابن درستويه ٧٦ب
- ناصب المفعول هو الفاعل عند هشام ١٤٠أ
- النصب على حذف الجار (نزع الخافض) ١٣٩ب
- فيه دلالة على الفعل فيجوز تعلق الجار به ١٣٤أ
- لا يحسن الفصل بجملة بين المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر ١٣ب
- نصب المفعول بفعل مضمير موافق للظاهر أجود من المخالف ١٠ب
- لا يكون لفعل مفعولان بهما ١٢٢ب
- المفعول به مضمير في المصدر المضاف إلى مفعوله الظاهر عند المازني ١٤٤أ
- المفعول جملة ٥٤ب
- في (ألا ماء بارد) لا ومعمولها بمنزلة اللفظة الواحدة في موضع المفعول ٩٥ب
- حذفه وتقديره ١١٨ب
- حذف مفعول الفعل الثاني لدلالة مفعول الأول عليه ٢٧ب
- حذف المفعولين استغناء بمفعولين سالفين ١٢٦ب
- نصبه بفعل مضمير : انظر الفعل
- نصب الضمير مفعولا عليا لاتساع : انظر الضمير
- المفعول به لا يكون مجرورا : انظر الفاعل
- المفعول له :
- إجازة الجر في المصدر الصريح بجار محذوف ٤٧ب
- إذا جاء بعد كان وأخواتها فيحمل على غير الظاهر ١٤٥ب

المفعول المطلق :

- تسميته مصدرا ١٧٨
- لا ينتصب مصدران بالفعل ١٢٥، ١٤٨
- نصبه بفعل دل عليه الكلام ٤٩، ١٠٢، ١٠٦
- نصبه بمصدر سابق ١٠٧

وانظر : الفعل

المفعول معه :

- عمل الفعل بمعونة الحرف ١٧٤
- لا يحوز الإخبار عنه مع ما قبله بالثنى لأنه فضلة ١٥٦

المقصود :

- الأصل اللغوي للمصطلح ٥٢
- ألفه بدل التنوين في الأحوال الثلاثة عند المازني ١٢٥، ١٣٢، ١٨٥
- مذهب المازني في الوقف عليه ٥٢

المنوع من الصرف :

- صرف المنوع ردُّ إلى أصله ١٢٥
- منع المصروف خطأ ٢٥
- الجمع لا يسبب المنع من الصرف ١٩٢
- مما لا ينصرف ١٥
- صرف أفعال عند تصغيره ١٣٨
- فك الإدغام يزيل شبه الفعل فيصرف ١٨٨
- صرف الجمع عند اقترانه بالهاء كصياقلة ١٥٩
- عدل أخر وهو ليس كعدل سحر ٨٩
- العدل في أمس ٩٢
- صرف إستبرق لتنكيره ٥٤
- جمعاء كصحراء لا كحمراء ١٠٢

- شبه سعاد وزينب بطلحة وحمزة ١٦٦ب
- منع أجمع لأنه على وزن الفعل ١٠٢ب
- الأخفش لا يصرف مساجد وأحمر علمين ٥ب
- لما ذا لا ينصرف مساجد اسما في النكرة ١٥٩ب
- صرفُ سراويل ومنعهُ ١٥
- منع أيّ من الصرف لأنه كناية عن علم مؤنث ١٥٦ب
- فراد مفرد فرادى لا ينصرف ١١٧٩
- صرف زكريّ ٢٠٠ب
- منع تُضرب وأُليدٌ وأُلبٌ من الصرف أعلما ١١٨٨
- منع مئين وصرفها ١٩٤ب
- منع يُريّ علما للزيادة ١١٥٣
- تنوين جوارى رفعا ونصبا : انظر الجمع
- الموضع (المحل) :
- الحمل على الموضع ١١٨
- النون :
- تسمية نون المثنى تنوينا ٤٢ب
- غنتها ١٦٠ب
- إظهارك كما تظهر العرب مثله في انلون خطأ ١١٦٧
- كيف صارت من مخرجين ١١٦٠
- زيادتها في منجنيق ٣ب
- إظهارها ساكنة قبل اللام لزيادتها ولو كانت أصلا لم يجز ١٦٩ب
- نون الجمع ونون الوقاية ١١٨٩
- الشبه بينها وبين أحرف العلة ٢٤ب، ١٥٢ب
- علة عدم حذفها في يضربانه وحذفها في ضارباه ٦٢ب

نون التوكيد :

- تسميتها تنوينا ٤٠ ب
- إنما تدخل لتفصل لام القسم من لام الابتداء ١٤٧ ب
- تأتي لتخليص فعل الحال من المستقبل ٨٨ ب
- إلحاقها خفيفة ألف التثنية ونون النسوة على قول يونس ١١٧
- حذفها خفيفة ١٥٥
- الاستغناء عنها بالسين وسوف ١٨٩
- مجيئها مع ما الزائدة الشبيهة بلام جواب القسم ١٣٠ ب
- قلب الخفيفة ألفا في الوقف ١١٧
- هي في الفعل نظير التنوين في الأسماء ٣٩ ب
- النون نظير اللام في التوكيد في القسم : انظر القسم
- علة اقترانها بالفعل المستقبل في القسم : انظر القسم

نون الوقاية :

- جاءت في فعل غير الواحد حملا على الواحد ١٤ ب
- مشابهتها لحرف الإعراب ١١٥
- وانظر : النون

نائب الفاعل :

- إضماره لدلالة ما تقدم عليه ١٩١ ب
- المصدر نائب فاعل ٦٩ ب

النداء :

- النداء ضرب من التنبيه ١٢٩ ب
- المنادى المضاف ٦١ ب
- نداء المنقوص عند المازني ٣٧ ب
- مقارنة العلم المنادى بالمنوع من الصرف في الجر ٣٧ ب
- المنادى المعرف بالنداء الموصوف بالنكرة ١٦٢

- الصفة ليست كالموصوف في باب النداء خاصة ١١٠٤
- نعت المنادى ١٨١
- النعت في النداء غير جار على النداء ٢١ب
- علة بناء يا زيد ١٤٧
- العطف على المنادى أو صفته ٨١ب
- يا أشبهت الفعل فعُدديت تعديته بنفسه وبالحرف ٧٢ب
- بناء المنادى لوقوعه موقع المبني ٦٩ب
- الفصل بالنداء بين المصدر وصلته : انظر المصدر
الندبة :
- الندبة موضع ثناء وتأبين ٢١ب
- التفجع يقع على صفات المندوب كما يقع على ذاته ٢١
- لا تجتمع علامة الندبة والتنوين ١٨٩ب
- الياء والألف للندبة لا للوصل ١١٨٦
- الهاء بينت الألف ٢٠٥ب
- ندبة أذرعَات ١٨٢
- ندبة (من يغزو) و(من يرمي) ١٨١
- الهاء في ياهناه كهاء الندبة وألفها ١٨
- جواز الندبة في الصفة عند يونس والاحتجاج له ١١٠٤، ٢١
- علامة الندبة تعاقب التنوين ٢٠، ٦٢ب
- النسب :
- يسمي النسب إضافة ١٣، ٥٢ب، ١٦٢، ١١٢٧، ١٢١
- تسمية مثل ذي رمح وذو درع نسباً وهو لا ينصب المفعول ٢٠٠
- هو باب غلبت عليه الحذوف والتغييرات ١٨٨
- ياء النسب تلحق الاسم صفة ١٣
- النسب إلي الجملة والاعتراض عليه ١٨٨

- تحريك العين للنسب ١١٢١
- النسب إلى السهلة والأرطى والنبط ١١٩٦
- النسب إلى عشرين ٥٢ ب
- لا يجوز النسب إلى اثني عشر ١٧٢ ب
- ياء زكريّ للنسب وياء زكرياء ليست له ٢٠٠ ب
- ياء أعوجي للنسب بخلاف ياء أحمري ٢٢ ب
- عدم حذف الياء من قاضي ١١٧٢
- تصحيح أبي علي لقول يونس في أختي ١٩
- أجازوا حذف ياء تحية ومنعوه في حية عند النسب إليهما ١١٢١
- النسب إلى شية ١١٢٧
- معنى المنسوب إلى عربي وأعرابي وعجمي وأعجمي ١٨٦
- النصب :
- الناصب لا بد له من مرفوع ١١٠٧
- الدليل على إضممار أن بعد الواو واللام ٤٤ ب
- كما ناصبة عند الكوفيين وإذا حيل بينها وبين الفعل رفعت ١١٧٩
- لن أصلها عند الخليل لا أن والاحتجاج له ١٤٤، ١١٩٤
- لن نفي سافعل ١٤٢ ب
- نصب الفعل بعد حتى ورفع وإضممار أن بعدها ٤٤ ب
- دخلت كي للعلة ١٤٥
- اجتماع لفظ المنسوب والمجرور في المثنى والجمع والممنوع من الصرف والضمائر: انظر الجر

نعم وبئس :

- فاعلهما اسم جنس أو مضممر على شرط التفسير ٩٣ ب، ١٠١ ب
- الدليل على فعلية نعم ١٩٤
- اشتراط الأخفش الفائدة لصحة جملة نعم ١٢ ب

- حذف المخصوص كثير وإقامة صفته مقامه ١١٠٨
- لا فرق في فاعل نعم بين المضاف إلى معرف بآل والمضاف إلى مجرد منها ١١٢
- لا تقع ما موصولة ولا نكرة موصوفة بعد نعم ١٢ ب
- إعراب الأخفش لنعم رجلا زيد ١٢ ب
- أسند نعم إلى هند بلا تأنيث ١٠٢ ب
- المنصوب (التفسير) ذكر للبيان فلا يليق حذفه ١٠٨ ب
- لا يوصل ولا يوصف بهما ٩٣ ب
- حبذا مما جعل شيئا واحدا عند الأخفش ١١٧٧

النفى :

- وضعت العرب هذه الحروف مواضع الأفعال المرفوضة نحو أنفي ١٣١ ب، ١٤٥ ب
- النهي هو النفي ١١٦٤، ١١٦٦
- لم نفي فعل على غير القياس ١١٤٣، ١٥٩
- لن نفي سافعل ١١٤٣
- لا نفي ما أوجب بالقسم ١١٤٣
- لا نافية عاطفة وبدخول الواو خلصت للنفي ٧٧ ب
- إرادة حرف النفي على المعنى ٨٨ ب
- ما جرى فيه النفي مجرى الإيجاب في الجواز والمنع في تقدم المفعول على عامله ١٤٢ ب
- إن جواز مجيئها نفيا وشرطا : انظر الشرط

الهاء :

- الهاء في مثل صياقة صرفت الجمع نكرة ١٥٩ ب
- زيادة الهاء ف هنتاه وأمهة وأمها ٩
- هاء هنتاه لام أو بدل من اللام ٨ ب
- هاء علامة للتأنيث اللفظي ١١٠٨
- هاء سنة لام وهي تكون مرة هاء ومرة واوا ٨ ب
- هاء يعملة تخرجه من شبه الفعل ٧٨ ب

- هاء زنادقة تخرجه من شبه الجمع ٧٨ ب
- وانظر تاء التأنيث
- هاء التأنيث : ١٢٩ ب
- هاء السكت :
- يمنع المازني اقترانها بم يُعرب كقبله وبعده ١٦٠
- تختص بما ليس بحرف إعراب ٢٠٦
- سكونها ٢٠٥
- تبين الحركة بالالف قليل بخلاف الهاء : انظر الألف
- الواو :
- مقارنة صفاتها بصفات الميم ١٨٤ ب
- الواو أقوى من الضمة ١٣٥
- كما أعلت بالقلب أعلت بالحذف ٢٠٤ ب
- كونها عينا أشهر من كونها ياء ٢ ب
- لا تزداد أولا لثلاثا تنقلب همزة ١٢٩، ٥٣ ب
- لا تنقلب إلا بالحركة وشيء آخر ٥٣ ب
- قلبها ياء في يطبّق وتحيز ١٧٠
- إبدال التاء من الواو وكثرته في الفاء ١٤، ب
- إذا ضُمّ ما قبل الواو صحّت ١٧٦
- بقاؤها لتقدير الضمة المحذوفة ١٩٩
- متى تكون للمد ١٤٢
- لا تكون في الرباعي إلا زائدة أو مكررة ١٦٢
- مقارنة واو الإشباع ويائه بواو الإطلاق ويائه ١١٨٦
- الحذف مطرد في الواو والياء في الفواصل وإطلاق القوافي ١١٨٦
- حذف الواو في أعطيتكه لأمن اللبس ١٤٣
- الواو أصل في دام وتصريفاته ١١٦

- معنى الواو عند نصب المضارع ١٤٩
- إبدال الياء واوا : انظر الياء
- واو تضربون ليست فاعلة عند المازني : انظر الفاعل
- وانظر التاء

الوقف :

- التشديد للوقف ١٨٦ب، ٢٠٥ب
- عند أبي علي الزائد هو الأول وعند ابن جني الثاني في المضعف للوقف ٢٠٥ب
- إجراء الوصل مجرى الوقف ٢٥ب، ١١١٠، ١١١٢
- قلب الألف ياء في الوقف ٢٠٥ب
- لواحق الوقف تقع آخرًا لا حشوا ١٢٠٦
- نقل حركة الإعراب إلى الحشو عند الوقف ١٢٠٥
- تشبيه الوقف بالجزم : انظر الجزم

الياء :

- لا تكون في الرباعي إلا زائدة أو مكررة ١٦٢
- الألف تشبه الياء ١٢٠٥
- إبدالها واوا ١١٠٥
- إبدال النون ياء في ذان ١١١٠
- إبدال اللام الثانية في المضعف ياء ٧٨ب
- لا تنقلب بالحركة وحدها ٥٣ب
- زيادتها ١٧١، ١١٢٠
- مجيئها حرف إطلاق ١٧٨
- ياء اضربي تدل على فاعلة عند المازني ٤٣ب
- إبدال أحد المثليين ياء : انظر الإبدال
- واو الإشباع ويأؤه وواو الإطلاق ويأؤه : انظر الواو
- الفتحة تُستخف مع الياء : انظر الفتحة

٩- فهرس الكتب المذكورة في المتن

- هذه الأجزاء (يريد التذكرة) ١٤٦ ب
الإخبار ، للمازني ١٣٦ ب
الاشتقاق ، لابن دريد ٨٤ ب
الأشربة لابن قتيبة : انظر كتاب ابن قتيبة
الأصول ، لابن السراج ١٧٧
الأوسط ، للأخفش ١٦٠، ١٨١، ١٧
تصريف أبي الحسن الأخفش ١٩٩
تفسير أبي بكر بن السراج ١ ب
التوراة ١ ب، ٤ ب
الجمهرة ، لابن دريد ١١٣ ب
الجيم ، لأبي عمرو الشيباني ١٤٨
الحماسة ، لأبي تمام ١٨٢ ب
شرح التصريف ، لابن جني ١٦٩ ب
القرآن ١٧٨ ب، ٧
القلب والإبدال ، لابن السكيت ١٨٣
الكامل ، للمبرد ١٥٦
كتاب أبي علي ٩ ب
كتاب سيبويه ١٤٥، ١٥٦، ١١٢١، ١٤١ ب، ١١٥٣، ١١٦٧، ١١٧٦، ١٢٠٠، ١٢٠٦
كتاب ابن قتيبة (الأشربة) ١٤٠
كتاب ابن مجاهد (السبعة) ١٨٦ ب
كتب أبي عبد الله بن مقلة ٨٠ ب
كتب أبي عبيدة ١٩٢ ب
المثنى ، لابن السكيت ١٤٠ ب، ١٥٢ ب
المجلدة (يريد التذكرة) ١٥٦ ب، ١٦٩ ب

مختصر أبي عمر الجرمي	١٥٦ ب
المدخل ، للمبرد	١٧٣
المسائل (الإغفال)	١١٠٧
المسائل الصغير	١١٣١
المقتضب	١٨٠، ١٦
كتاب ابن مقسّم (أي روايته لمجالس ثعلب)	١١٧٩
نسخة من الكتاب : انظر كتاب سيبويه	
نوادير ابن الأعرابي	١٨٤
نوادير الشيباني	١٩٩ ب

١٠- فهرس اللغات

لغة أهل الحجاز	٣٦ ب، ١١٥ أ
لغة تميم	٣٦ ب، ١١٥ أ
لغة شامية	١١٤٨
عمانية	١١١٠
الفارسية	١٣٢ ب
لغة هذيل	١١٩٤

١١ - فهرس الأعلام (الأشخاص والقبائل والجماعات والخيال)

- آدم (ع) ١١١٨، ١٢٢ ب
 آل أود (شعر) ٢٠ ب
 آل محمد (ع) (شعر) ١٨٦
 إبراهيم (ع) ٣١
 إبراهيم (نفظويه) ١٤٨ ب
 إبراهيم بن سعد ١٩ ب
 أبي بن سلمى بن ربيعة ١٨٢ ب
 أبي بن كعب ٢٦
 الأثرم ١٥٢، ١٩٢ ب
 أحمد بن علي الشطوي ١٥٠
 الأحمرى (الأحمر) ١٨٠
 ابن أحمر ١ ب
 الأحول (محمد بن الحسن) ٩٨ ب
 الأخطل ٥١ ب، ١٢١ ب، ١٤٨
 أبو إسحاق (الزجاج) ٣، ٨ ب، ٩١،
 ٩٨ ب، ١٠٧، ١١٦، ١٥١ ب، ١٤٢
 أبو إسحاق الموصلي ١٧٩، ١٨٠، ب
 أسد (شعر) ٦٨ ب
 إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة ٧٦
 إسماعيل بن إسحاق القاضي ١٨٤،
 ١١٥
 إسماعيل بن محمد الصفار ١٠٩ ب،
 ١١١، ١١٣ ب، ١٤٤ ب، ١١٢، ١١٥،
 ١٨٠، ١٨٣، ١٨٤ ب، ١٨٥، ١٨٧
 أبو الأسود ١٨٧
 أسيد بن حضير ٨٤ ب
 أصحاب المعاني ١١٥ ب
 أصحابنا (الأحناف) ١٠٧ ب
 الأصمعي ١ ب، ٢ ب، ١٨ ب، ٤٥ ب،
 ٥٠ ب، ٥١ ب، ٥٢، ٥٥، ٦٢ ب،
 ٧٠ ب، ٨١، ٨٣ ب، ٨٤، ٩٦ ب،
 ٩٧، ١٠٠، ١٠١ ب، ١١٥، ١٣٣ ب،
 ١٣٨، ١٤٦ ب، ١٤٩ ب، ١٧١،
 ١٧٩، ١، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٩ ب
 ابن الأعرابي ١٨٤، ١٥٤ ب، ١٧٣ ب،
 ٢٠١
 الأعشى ١٨ ب، ٢٣، ٥٥، ٧٣ ب،
 ٨٤، ١٨٨، ١٢٢، ١٣٣
 الأعمش ١٠٨ ب، ١٥٢
 أعوج ٢٢، ب
 ابن أقيصر ٢٢ ب
 امرؤ القيس ١١٦، ١٩٦
 امرأة أبي لهب ٨٤ ب
 أمية بن أبي الصلت ٨٢ ب
 الأنصار ٨٤ ب

أهرمز ١١٣٧	تأبط شرا ١٨١ب، ١٨٦ب
أهل الحجاز ٧ب، ٣٦ب	تميم (قبيلة) ٧ب، ٣٦ب، ١١٥
أهل المدينة ١٤٦	التوزي ٥٤ب، ٨٣أ، ب
الأوزاعي ٢٦ب، ٨٥أ	تيم (شعر) ١٥٦
أوس بن حجر ٦٨ب، ، ٦٩أ، ب	ثعلب (أحمد بن يحيى) ١٤أ، ٨٠أ،
١٧٢، ١٨٢، ١٠١ب، ١٣٠	١٨٤، ١٠٠أ، ب، ١١٠أ، ١١١ب،
الباهلي : انظر الأصمعي	١٢٢، ١٢٨ب، ١٣٣ب، ١٤٨ب،
البحثري ١٠٩ب	١٤٩ب، ١٥٤، ١١٧٩، ١٩٢ب
بريرة ١٥٢	الثنوية ١٣٧
البصريون (أصحابنا) ١١٢، ١٧٣،	جابر (بن عبد الله الأنصاري) ٨٥
١٧٥، ١٣٦ب، ١٤٠، ١٤٦	الجاحظ ١١٧، ١٣٢ب
البغداديون ١٧٧، ١٧٩، ٨٠ب، ٩٠ب،	جُبارة بن مغلس ٦٦ب
١١٠٤، ١١٠٩، ١٤٠ب، ١٨٣ب	جُبيرة (امراة) ١٨ب
أبوبكر الأصم ١١٧	الجراح بن عبد الله (شعر) ٦٨ب
أبو بكر ابن السراج ١ب، ٣ب، ٤أ،	جرير ٢٦، ١٢١ب، ١٣٩،
٥ب، ١١٤، ١٨ب، ٢٦، ٤٣ب، ٥٢ب،	١٤٦ب، ١٥٤ب، ١٧٠ب، ١٩٧
١٦٧، ٦٨ب، ١٧٠، ١٧٦، ١٧٧ب،	جعفر بن سليمان ٥١ب
١٧٩، ب، ١٨٢، ١٩٣، ١٠٧، ١٠٨،	بنو جلاّن (شعر) ٧٣ب
١٠٩ب، ١٠٠أ، ب، ١٠١أ، ب، ١٠٣ب،	الجمّاز ١٥٥
١٠٤، ١١٤ب، ١٢١ب، ١٢٢، ١٢٣،	الجميع ١٤٦ب
١٢٩ب، ١٣٠، ب، ١٤١ب، ١٤٢،	ابن جني ، ع ١١ب، ١٦ب، ١٩،
١٤٤ب، ١٤٩أ، ب، ١٥١، ١٥٣ب،	١٢٢، ٣٥ب، ٣٦أ، ٥٥ب، ٦٠ب،
١١٨٣، ١٩٢ب، ٢٠١ب، ٢٠٣	٧٣ب، ١٧٤، ١٧٧، ٧٩ب، ٨٥، ٨٧،
أبوبكر (الصديق) ٨٤ب	١٠٠، ١٠٤ب، ١١٣، ١٢٢ب،
أبوبكر الميموني ١٤٠	١٢٥، ب، ١٢٩ب، ١٣٠، ١٣٣، ب،

أبو الحسن علي بن سليمان ١٥٥،
١١١١، ١١١٢، ١١١٧، ١١٢٩،
١١٣١، ١١٤١، ١١٥٩، ١١٦٧،
١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٦، ١١٧٧،
١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٨، ١١٩٩،
أبو الحسن الكرخي ٤، ٢٦،
الحسن بن محمد بن عثمان ١٧٦،
الحسن بن مقلة ١١١،
أبو الحسين (محمد الهزاني) ١٠٤،
الحكم بن عبد الله ٨٧،
حماد بن سلمة ٨٥،
حمزة (الزيات) ١٠٩،
حميد بن ثور ١١٥، ٢٠٤،
حنش بن عمرو ١٠٢،
أبو حنيفة ٧١، ١١١٨، ١١٥٢،
أبو خبيب ٢٣،
أبو الخطاب ٩٣، ٢٠٤،
الخليل ١، ٣٢، ٤٤، ٥٥، ٥٦،
٥٩، ٦١، ٧٤، ٩١، ٩٣،
١٠٤، ١١٢، ١١٧٥، ١٣٩،
١٤٠، ١١٩٣، ١١٩٤، ٢٠١،
خناعة بن سعد بن هذيل ٤٦،
ابن دأب ٣٧،
ابن دارة ١٥٨

١١٤١، ١١٥٤، ١١٥٦، ١١٦٦، ب،
١١٧٩، ١١٨٤، ١١٩٣، ١١٩٨، ب،
١١٩٩، ١٢٠٠، ب، ١٢٠١، ١٢٠٤،
١٢٠٥
أبو حاتم السجستاني ٦٦ ب، ٦٩ ب
الحارث بن زهير ١٩٢ ب
حبیب (بن أبي ثابت) ٨٧ ب
حبیب بن شاذب الأسدي ٥١ ب
ابن حبیب ١١١٠، ١١٥٤، ١١٦٢، ب،
١١٩٣
حذيفة بن بدر ١٩٢ ب
حريث (بن أبي مطر) ١٨٥
أبو حزام (العكلي) ١١٩٤
حسان بن ثابت ٢٥، ٦٦ ب، ٦٨،
١٧٤، ١٧٥، ب، ١٣٠، ١٤٠،
الحسن (البصري) ٨٥ ب، ١٠٨، ب،
١٤٧ ب
الحسن بن زياد اللؤلؤي ٢٥ ب
الحسن بن علي (ع) ١٧٦
الحسن بن علي بن عفان ٨٥
أبو الحسن الأخفش ٢ ب، ٥ ب، ٦،
١٧، ١١٢، ٢٣ ب، ٣٨، ب، ٤٢،
٥٦، ب، ٥٧ ب، ٥٨، ٦٠ ب،
٦٤، ٧٠ ب، ٧٤، ب، ٨١، ٨٢،
٩٣ ب، ٩٦ ب، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٩، ب،

أبو زيد ١٢، ١١٦، ١٤٣، ١٥٢، ١٥٥،
٦٣ب، ٧٢ب، ١٠٤ب، ١١٠ب، ١٣٨ب،
١١٨٧، ١٢٠١

زيد مناة ١١٥١

س (يريد أبا العباس المبرد) ١١٤،
٤٣ب، ١٨٠، ٢٠١ب، وانظر : أبو
العباس المبرد

ساعدة بن العجلان الهذلي ١٠٦

سالم (بن عامر الكناني) ٣٠ب

سالم (بن عبد الله بن عمر) ١٨٧

سالم (مولى ابن عمر) ١٩ب

سبل ٢٢ب

بنو سعد ١٩٤ب

سعد بن مالك (شعر) ١٨١ب

أبو سعيد البرذعي ١٥٠

سعيد بن حميد ١٤٦

سعيد بن عثمان أبو علي ١٨١

سفيان الثوري ١٨٥

ابن السكيت : انظر يعقوب بن السكيت

سلمة بن عاصم ٨٤ب

بنو سلمى (شعر) ١٠٨

بنو سليم ١٨٤، ١٧٨ب، ١٩٥

سليمان بن أبي داود ١٨٥

أبو السّمّال ٤٣

سهيل بن عمرو أبو يزيد ١١١ب

ابن درستويه ٧٦ب، ١٤٠

ابن دريد : انظر : محمد بن الحسن

ابن دريد

دعبل ١٨٦

أبو الدُقيش ١٩٣

الدّماذي (رفيع بن سلمة) ٦٥ب

أبو ذؤيب ١٣٣، ١٠٠

رؤبة ١٧٩ب

رزة بنت مروان بن قيس ٩٧ب

رسول الله ﷺ ٩ب، ٧٣ب، ١٧٦،

١٨٥، ١٨٧، ب، ١٠٧ب، ١٠٨ب،

١١٧ب، ١٢٦ب، ٢٠٤ب

ذو الرمة ٥١ب، ٦٩ب، ٧٠ب، ٩٤،

١٠٠، ١٢٦ب، ١٣٩ب، ١٧١ب

ابن الرومي ١٨٢

ريّا (شعر) ١٠٦ب

الرياشي ١٣٩

زائدة بن قدامة ١٨١

ابن الزبير ١٩٣

أبو الزبير (محمد بن مسلم) ١٨٥

الزهري ١٩ب، ١٨٧

زهير بن أبي سلمى ١٣٧

زياد الأعجم ١٥١، ٨٣

الزيادي ٨٦ب، ١١١، ١٢٣،

١١٧٦، ٢٠١ب

أبو الشيص ١١٩٨
ابن أبي الشيص ١٠٩ ب
صالح بن علي ٨٦ أ
صالح بن كيسان ١٩ ب
صباح (بن خاقان المنقري) ١٤٧ ب
صخر بن جويرية ٨٥ أ
صعصعة بن صوحان ١٤٦ أ
الطبري (المفسر) ١٠٨ ب
الطرماح ١٤٩ أ
طفيل الغنوي ٢٢ ب، ١٨٦ ب
ابن طمّاحية ٩٧ ب
أبو الطيب بن شهاب ١٤٧ ب
عائشة (بنت أبي بكر) ١٧٦ أ، ١٨٧
أبو عاصم النبيل ٦٧ ب
عباد بن بشر ٨٤ ب
عباس بن عبد الله الترقفي ٦٦ ب
عباس بن محمد الدوري ١٩ ب،
٨٤ ب، ١٨٥

أبو العباس المبرد ١٤، ١٦، ١٩، ٤٣، ب،
١٦٦، ب، ٦٧، ب، ١٧٣، ٧٦، ب، ١٨٠،
ب، ٨١، ب، ١٨٣، ب، ١٨٤، ب، ٨٥، ب،
١٨٦، ١٩٣، ٩٦، ب، ١٠٩، ب، ١١٠،
١١١، ب، ١١٢، ١١٤، ب، ١١٥،
ب، ١١٧، ب، ١٢٣، ب، ١٣٠، ١٣٦، ب،
١٣٧، ١٥٦، ١٧٨، ب، ١٨٠، ب،
١٨٣، ١٩١، ب، ٢٠١، ب، ٢٠٣

ب، ۸۱، ب، ۸۳، ب، ۸۴، ب، ۸۵، ب،
 ۸۶، ۸۳، ۹۶، ب، ۱۰۹، ب، ۱۱۰، ب،
 ۱۱۱، ب، ۱۱۲، ۱۱۴، ب، ۱۱۵، ب،
 ب، ۱۱۷، ب، ۱۲۳، ب، ۱۳۰، ۱۳۶، ب،
 ۱۳۷، ۱۵۶، ۱۷۸، ب، ۱۸۰، ب،
 ۱۸۳، ۱۹۱، ب، ۲۰۱، ب، ۲۰۳

۱۸۶، ۱۹۳، ۹۶ب، ۱۰۹ب، ۱۱۰ا،
 ۱۱۱ا، ۱۱۲ا، ۱۱۴ب، ۱۱۵ا،
 ۱۱۷ب، ۱۲۳ب، ۱۳۰ا، ۱۳۶ب،
 ۱۳۷ا، ۱۵۶ا، ۱۷۸ا، ۱۸۰ب،
 ۱۸۳ا، ۱۹۱ب، ۲۰۱ب، ۲۰۳ا

۱۱۱، ب، ۱۱۲، ا، ۱۱۴، ب، ۱۱۵، ا،
 ب، ۱۱۷، ب، ۱۲۳، ب، ۱۳۰، ا، ۱۳۶، ب،
 ۱۳۷، ا، ۱۵۶، ا، ۱۷۸، ا، ب، ۱۸۰، ب،
 ۱۸۳، ا، ۱۹۱، ب، ۲۰۱، ب، ۲۰۳، ا

ب، ۱۱۷، ۱۲۳، ۱۳۰، ۱۳۶،
۱۳۷، ۱۵۶، ۱۷۸، ب، ۱۸۰،
۱۸۳، ۱۹۱، ب، ۲۰۱، ۲۰۳

۱۳۷، ۱۵۶، ۱۷۸، ب، ۱۸۰،
۱۸۳، ۱۹۱، ب، ۲۰۱، ۲۰۳

۱۸۳، ۱۹۱، ۲۰۱، ۲۰۳

- أبو العباس الهوفاني ٨٠ ب
عبد الله بن أحمد بن حنبل ١٩٧
عبد الله بن جوان صاحب الزيادي ٨٦ ب
أبو عبد الله بن الحرون ١١١
عبد الله بن عمر ٨٧
عبد الله بن محمد القرشي : انظر
التوزي
أبو عبد الله بن مقلة ٨٠ ب
عبد الله بن مسعود ٨٥، ١٥٢
عبد القيس ٥١
بني عبد المطلب ١٥٥
عبد الملك بن مروان ٨٣ ب
أبو عبيد القاسم بن سلام ١٨ ب
٩٦ ب
عبيد بن عبد الواحد البزار ٢٦ ب
عبيد الله بن موسى ٨٥
أبو عبيدة ٥١، ٥٥، ٨٥ ب، ٨٦،
٩٩ ب، ١١٦ ب، ١٩٢ ب،
عثمان بن عفان (شعر) ١١٢
أبو عثمان المازني ١٨ ب، ٢٠ ب،
٢٥، ٣٥ ب، ٣٦ ب، ٣٧ ب-٦٦،
٦٩ ب، ٨١ ب-٨٤، ٩١، ٩٣،
٩٥ ب، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧،
١٢٣ ب، ١٢٤، ١٣٢ ب، ١٣٦،
١٣٨ ب، ١٥٠، ١٦٧ ب، ١٦٩،
- ١١٧٦ ب، ١١٧٧، ١٧٨ ب، ١٨٥ ب،
١٩١ ب، ٢٠١ ب
العجاج ١٠٥، ١٠٨، ١٨٥ ب،
١١٨٨، ٢٠١
عروة بن الزبير ٧٦، ٨٧ ب
العزى ١٠٨
العطوي ١٧٠
أبو عكرمة الضبي (عامر) ٨٠ ب
عليّ (شعر) ٨٦ ب
علي بن أبي طالب (ع) ٤ ب، ٧٦ ب
علي بن عبد الله بن العباس ٨٣ ب
عمر بن أبي ربيعة ١٥٤
أبو عمر الجرمي ٥٥، ٩٣، ١٢٦،
١٣٢ ب، ١٣٣ ن، ١٣٨ ب، ١٥٦ ب،
١٨١، ١٨٢، ١٨٧، ١٩١ ب،
٢٠١ ب، ٢٠٣، ب
عمر بن الخطاب ٢٦، ٨٤ ب، ٨٧،
١٥٠ ب
ابن عمر ١٩ ب، ٢٦
عمر بن عبيد الله بن معمر ٨٣
عمران بن حصين ٨٧
أبو عمرو السّمّاك ٤٧ ب
أبو عمرو الشيباني ٤٨، ١٩٩ ب
أبو عمرو بن العلاء ٤٦ ب، ٥٥،
٨٤، ١٤٠ ب، ١٤٨ ب

- عمرو بن معد يكرب ١٨٤
 عمير بن الحباب (شعر) ١٥٤ ب
 بنو عوف ١٥٢
 أبو عون الحرمازي ٤٢ ب
 عيسى بن إبراهيم ١٨٧
 عيسى (بن عمر) ١٩٢
 عيسى بن مريم (ع) : انظر : المسيح
 أبو العيناء ٦٧ ب
 ابن أبي عيينة ١١٣ ب
 الغراب ٢٢ ب
 غزالة (شعر) ١٧١
 ابن أبي قُديك ١٧٦
 الفراء ١٥٦، ١٩١، ١٢٤ ب، ١١٥٥،
 ١١٧٩ ب
 الفرزدق ٤٦ ب، ٥٠ ب، ١٩٣، ١٩٦،
 ب، ١١١١، ١٢٣ ب، ١٦٢ ب، ١٩٥ ب
 الفرس ١١٣٣
 أم فروة الغطفانية ١٣٢ ب
 الفضل بن حباب ١٠٤
 الفضل بن محمد اليزيدي ١٥٤ ب
 الفقهاء ١٤٥
 ابن قادم ٨٠ ب
 القاسم بن سلام : انظر : أبو عبيد
 القاسم
 القاسم بن معن ١٩٣ ب
- قتادة بن مُغرب اليشكري ٥٠ ب، ١٥١
 ابن قتيبة ١٦٧، ١١٤٠
 القحذمي ٨٣ ب
 قطرب ١٩١، ١١٣٧
 القلمس الأزدي ١٢٢
 قيّار (شعر) ٩٦
 قيس بن جروة (شعر) ١٠٤ ب
 قيس بن الخطيم ٦٦ ب
 قيس بن زهير ١٩٢
 قيس بن عاصم ٥١ ب
 ابن كامل القاضي ٩٧
 الكتفان ١٩٣
 كثير ٨، ١٢٠١
 كثير بن هشام ٨٧
 الكسائي ٢٦ ب، ١٧٧، ب، ٨٠ ب، ١٩١،
 ١١٠٨، ١١٤٧، ١١٧٩، ١٩٣ ب، ١١٩٤
 بنو كعب (شعر) ١٤٠
 كليب (شعر) ١٤٩ ب
 الكميت ١٦ ب، ٥٢ ب، ١٢٦ ب،
 ١١٣٥، ١١٩٢
 ابن الكوفي ١٣٦
 الكوفيون ١٢٥، ب، ١١٣١، ١١٦٣،
 ١١٧٩
 ابن كيسان ٥٢ ب، ١٥٣، ١٦٦،
 ٨٤ ب، ١٨٦، ١١٤ ب

اللات ١١٠٨	محمد بن العباس اليزيدي ١٦٢ ب
لاحق ٢٢ ب	محمد بن عمر الصيمري ١١١٨
لبيد ١١٨، ٩٨ ب	محمد بن عيسى العطار ١٨٧
ابن لجأ (عمر) ٩٦ ب	محمد بن مصعب ٨٥
لُكيز ٥٠ ب، ١٥١	المرار الفقعسي ١٧٠، ١٩٧، ١١١ ب
الليث بن سعد ٦٦ ب، ١٨٥	أم المرار الفقعسي ٩٧ ب
مؤرج ٩٧ ب	مروان بن سعيد ٥٦ ب، ٦٠ ب
المازني : انظر أبو عثمان المازني	المسيب بن علس ٦٧
ابنة مالك بن بدر ٩٢ ب	المسيح بن مريم (ع) ١١٦ ب، ١١٧، ١١٥٥
مالك بن خال الحُناعي ٤٦ ب	مصعب بن عيسى البصري ١١١
مالك بن سعد ٩٥ ب	المطروود بن كعب الخزاعي ١١٧
مالك بن نويرة ٥١ ب	ابن المعتز ١١٨٢
المبرد : انظر : أبو العباس المبرد	معتمر بن سليمان ٥٠ ب
التملس ٢٣ ب	ابن معروف ٧٧
متمم بن نويرة ١٧ ب	المعلّى بن هلال ٦٦ ب
المتنبي (بلفظ شاعرنا) ٢٠١ ب	المغيرات (شعر) ١٧
مجاهد ٤ ب، ٦٦ ب	ابن مقبل ١١٦، ١٧ ب، ١١٨، ١١٧٨
ابن مجاهد ١٨٦ ب	ابن مقسم ١٧٩
محارب (شعر) ٤٩ ب	مناة الثالثة ١٠٨
محمد بن الجهم ٨٤ ب	أبو المنذر العروضي ٨٠
محمد بن حازم ١٤٦ ب	منصور (بن المعتمر) ٨٧ ب
محمد بن الحسن (ابن دريد) ٣ ب،	المهاجرون ٨٤ ب
١٧، ٢٠ ب، ١٠٤ ب، ١١٣ ب، ١٤٤ ب	موسى بن عقبة ٧٦
محمد بن الحسن (الشيباني) ٢٦ ب،	النابغة ١١٧، ٥٥ ب، ١٧٢، ١١٥٦،
١٢٧، ١٠٤	١٧٦، ٢٠١

ابن ناجية (عبد الله بن محمد) ١٧٦	الوليد بن مسلم الدمشقي ٢٦ ب
نافع ١٢٦	وهب بن منبه ١٤٧ ب
النحويون ١٥٨، ٦٧ ب، ٨١ ب، ١٨٢،	يحيى بن أكثم ٦٧ ب
١٢٣ ب، ١٦٣ ب، ١١٦٧، ١١٧٢، ١١٧٧	يحيى بن الحريش الرقي ٢٦ ب
نُشَيْبة (شعر) ٤٥ ب	يحيى بن معين ٨٤ ب
النصارى ١١٦ ب	يحيى بن نجيم ٥٤ ب
نصر بن علي الجهضمي ١٨٤	يزيد محمد بن المهلب ١٨٠
نصيب ١٠١	ابن يعفر ٨٤ ب
النضر بن شميل ١١٩٢-١٩٧ ب	يعقوب بن إبراهيم ١٩ ب
النمر بن تولب ١١١ ب، ١١٨ ب	يعقوب (بن السكيت) ١٣، ١١٦،
نوح (ع) ١١٧ ب	١١٨، ٥١ ب، ١٨١٥٢، ١٤٩ ب، ١٥٢ ب،
ذو النون (اسم سيف) ١٩٢ ب	١١٨٣، ب، ١١٩٠
نويرة بنت حبيب بن منقذ ٩٧ ب	أبو يعلى ٤٠ ب، ٤١ ب، ١٤٢، ١٤٩،
الهذلي (أبو خراش) ١١٢٣	٥٠ ب، ٥١ ب، ٥٦، ٥٧، ٥٨،
هشام (الكوفي) ١١٤٠	٦٢ ب، ٦٣ ب، ٦٤ ب، ٦٥ ب،
هشام بن عروة ١٧٦	١٦٦
هشام بن عمار ٢٦ ب	اليهود ١١٦
الهلالى (محمد بن حرب) ٨٣ ب	أبو يوسف (صاحب أبي حنيفة)
أم الهيثم ١٨٣	٧٣ ب، ١١٥٢
واصل الأحدب ١٨٥	يونس ٥ ب، ٩، ١٦ ب، ٢١، ب،
الوجيه ٢٢ ب	١٥٥، ١١٠٤، ٢٠٣ ب

١٢- فهرس الأمكنة والأزمنة

أذرعَات ١١٨٢	ربيعان وأربعة وأربعاء ٧ب
أرجان ١١٢٣	رجب ١٥١ب
البصرة ١٧٦، ١٨١، ٨٦ب	الرس ١١٩٣
بعلبك ١١٥٩	الرقمتان ١١٩٣
بغداد ٧٦ب، ٨٠ب، ١٢٣ب	زمزم ١٩٨ب
بلا لآباذ ١١٥٩	سُهيل ٧٨ب
البيضتان ١٦٢ب	الشام ٨١
تكريت ١٢٣ب	صفر ١٥١ب
الجانِب الغربي من بغداد ٧٦ب	صُهاب ١١٧١
جمادى ٧ب	قنسرون ١٧٢ب
الحجاز ١٦٥ب	لعلع ١١٥٥
الحرة ١١٩٥	المحرم ١١٥١
حضر موت ١١٥٩	مدين ١٠٧
حنين ١١٠٦	مسجد المنصور ٧٦ب
خراسان ١٥١، ١١٤٦	مكة ٨٤ب، ١١٠٦
درابجرد ٩ب، ١١٤١	اليمامة ١٤٤ب
رامهرمز ١١٥٩	اليمن ١١٢٧
ربيع ١٥٠ب	يوم ضَرِيّة ٥١ب

١٣- فهرس الأبواب

- باب من اعتلال الفاء ١ب
- باب من إعمال الفعلين أو أحدهما ٩ب
- باب النون كيف صارت مخرجين ١١٦٠

١٤- فهرس البلاغة

- الخبر المحتمل للصدق والكذب هو كل ماصح أن يكون صلة موصول أو صفة ٩٢ب
- دلالة الحال والمقام ١٢٤
- الاستفهام ولعل كلاهما غير خبر ١١٨٣
- دخول الاستفهام في الخبر اتساع ١٩٥
- الشرط والجزاء ضرب من الخبر بجملة الجزاء ، وجملة الشرط ليست بخبر ٢٠٢ب
- الجزاء أسلوب خبري ١٣٢
- التسوية خبر لا استفهام ٣٢ب
- الاستفهام بمعنى الأمر ١٥١
- الطلب بلفظ الخبر ١٦٩
- الهمزة بغرض الإثبات والتقرير لا الاستعلام ١٣١
- مجيء هل للاسترشاد لا للتقرير ١٣١
- من الأسماء ما لفظه الاستفهام ومعناه الخبر ١٣٤ب
- الخبر بلفظ الاستفهام ٩٤ب
- المضارع في معنى الأمر ١٩١ب
- وجهها الأمر حكم وعزمة ١٩٣ب
- الخبر مستقل أبدا ١٩٣
- الخبر بمعنى اليمين ١٦٤ب
- ما عدا الخبر لا يوضح ١٩٣
- التجنيس يستحب إلى غاية وليس يحسن أن يكثر جدا ١١٩٨

- التجسيم وعكسه ١٧ب
- التجريد ١٦ب، ١٩ب، ١٢٦، ١٩٧، ١١٠١
- تشاكل الجملتين ١٤٠
- وضع البعض موضع الكل في الزمن ١٢٢ب
- العرب توقع الكل على البعض والعكس والكثير على القليل للمبالغة ١١٠٦
- جعل الجمع مفردا والعكس حملا على المعنى ٧٧ب
- المدح بما يشبه الذم ١٧ب
- إنزال المتكلم نفسه منزلة من سئل ١٥٠
- استعمال النفي فيما لا يُعتد به لقلته ١٣٠
- نفي الشيء بإيجابه ١٥٤، ١١٩٧
- ذكر الشيء بصفة منشهورة ١٦٨
- تسمية الشيء باسم السبب ٥٥ب
- مما يقال عند الوعد والوعيد كالمثل ١٧٢
- من أبيات المعاني ٥١ب
- وجه التوكيد في (ولا طائر يطير بجناحيه) ١٢٠١

١٥- فهرس العروض القافية

- حُسن وصف الرجز بالاستواء لخلوه من الزحاف الممكن فيه ١٧١ب
- لزوم ما لا يلزم ١٨٧
- الألف تأسيسا ١٨٧
- الألف رويا ١٨٥ب
- لحاق الألف للإطلاق ١١٥
- لا يجوز أن تكون الألف البديل من التنوين رويا ١٨٥ب
- تخفيف المضعف للقافية ٧٨ب
- من تشديدهم في حرف الروي ١٨٥ب
- الواو والياء في الإطلاق ١٧٨، ١٨٦
- زيادة الياء للإطلاق كتشديد القافية ٧٨ب
- الإطلاق على نية الإضمار ٤٣
- لم قلت الواو والياء رويا ؟ ١٨٦
- السناد في الواو أقبح منه في الياء ١٨٤ب
- ضرورة القافية ١٥٥ب

١٦- فهرس الفقه

- حكم العصير إذا غلى وعلة الحكم ١١٥٠
- حكم ذبيحة النصراني ١١١٨
- حكم شحم الخنزير وعظمه حكم لحمه ١١١٨
- حكم أبي حنيفة في دم البراغيث ودم السمك والطحال والكبد ١١١٨
- مسألة ذكاة الجنين ١٠٧ ب
- معنى الذكاة واختلافها عما أكل السبع ١١٨ ب
- في التكبير لسجدة التلاوة وبعدها ٢٥ ب
- ما دون النصاب بين الشريكين لا يجب فيه شيء ١١٣١
- مسألة (أنت طالق اليوم غدا) ٧١ ب
- الوجه في قول الفقهاء في (أنت واحدة) ١١٤٥
- جواز (المرأة التي أتزوجها فهي طالق) وعدم جواز (هذه المرأة التي ..) عند الشيباني ١١٠٤
- طلاق الأمة ١١٥٢
- مسألة (إذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حر) ٧١ ب

١٧- فهرس علم الكلام

- القديم سبحانه مريد بإرادة، وهل لها محل؟ ١١٢ ب
- قُبْح وصف القديم بعلامة للتأنيث ١٠٨ أ
- النظر إدارة العين نحو المبصر وأدلة ذلك ١٢٦ ب
- توجيه حديث الرؤية برأى القلبية ١٠٧ ب
- أطفال قوم نوح (ع) بين القول بالعوض أو عدم الولادة ١١٧ ب
- زوال التكليف عند الموت ١١٦ ب
- أفضلية النبي ﷺ على سائر الخلق ١١٧ ب
- اجتهاد النبي ﷺ في الأحكام ٧٣ ب
- من كان قبل نوح (ع) من الأنبياء كان يرسل إلى العدد القليل ومن بعده إلى أمم ١١٧ ب
- معنى تسمية المسيح (ع) كلمة الله ١١٧ أ
- الاستدلال لأنّ فناء جسم واحد فناء لسائر الأجسام ١١٢ ب
- المعدوم شيء ١٣٨ أ
- حمل (ما دامت السماوات) على التأبيد ١٠٥ ب

١٨- فهرس الخطوط المنسوبة

- خط أبي بكر بن السراج ١٧٦، ١٧٩
- خط أبي العباس أحمد بن يحيى ١١١ ب
- خط أبي محمد بن معروف ١٧٧
- خط أبي العباس المبرد ١٨٠، ب
- خط الفارسي ١١٤، ٥٠، ب، ١٧٦، ب، ١٧٧، ٧٩، ب، ١٨٠، ١٨٥
- خط ابن الكوفي ١١٣٦
- خط الهوفاني ٨٠ ب
- خط خفي* (لم يسم صاحبه) ١١ ب

١٩- فهرس الأخبار والمجالس

- تحريف الأحمر لرواية رجز ١٨٠
- خبر زيادة أبي عمرو في أشعار العرب ١٥٥
- تحريف أبي المنذر العروضي لبيت الفرزدق ١٨٠
- الفرزدق يختبر قوما في معنى بيت ١١١١
- استنشاد الأصمعي أعرابيا الشعر في معنى ٨٣ب
- من أول ما قيل من الشعر برأي الأصمعي ١١١٥
- خبر الأصمعي وزيادة الموصلي ١١٧٩
- دفع المبرد القول بجبن حسان بن ثابت ٦٦ب
- شكوى رجل رجلا يحتلم بأمه ٤ب
- خبر الأعرابي الراكب وأبوه يمشي ٥٠ب
- وصف أعرابي لأم أعرابي آخر ٦٢ب
- خبر أعرابين في صلاة ٥٢ب
- قول أعرابي لغلامين ينقلان كوزة ١٩٦ب
- سؤال أمير المؤمنين علي (ع) عن أشعر الشعراء ٧٦ب
- خبر طواف علي بن عبد الله بن العباس وطوله بين الناس ٨٣ب
- خبر اعتراض عبد الملك بن مروان على اسم علي بن عبد الله وكنيته ٨٣ب
- عمرو بن عبيد وعيسى بن عمر ٥٤ب
- خبر الأعمش وأبي يوسف في حكم طلاق الأمة وبيعها ١١٥٢
- ما قيل لابن دأب في خبر رواه ١٣٧ب
- مجلس الشطوي وأبي سعيد البرذعي في حكم العصير إذا غلى ١١٥٠
- خبر السلمي في الحرة ١٩٥ب
- جواب مصعب بن عيسى البصري في سبب علو شأنه عند البرامكة ١١١١
- سؤال أبي علي الترجمان لابن درستويه ٧٦ب
- سؤال رجل لابن درستويه عن روايته كتاب ابن قتيبة ١١٤٠

- خبر عجوز تنعت فرسا لابن أقيصر ٢٢ب
- اجتماع زياد الأعجم وقاتدة اليشكري عند والي خراسان ١٥١
- خبر زائدة عن رؤيته جذا وستة من ولده وولد ولده في نسق ١٨١
- ابن يحيى بن أكثم في مجلس أبي عاصم النبيل ٦٧ب
- خبر شرب يحيى بن معين النبيذ عند الدوري ٨٤ب
- سؤال صباح عن حفظه وجوابه ١٤٧ب
- خبر حبيب بن شوذب وجعفر العباسي في عزل عامل جعفر ٥١ب
- خبر دخول بيت سيبويه بعد موته ١١٠٤
- خبر أبي العيناء وأبي العباس المبرد ٦٧ب
- اختصاص ابن السراج بالمبرد وحضور ابن شقير عند ابن كيسان لا المبرد ١١٤ب
- إخبار الصفار بسنة وفاة ابن كيسان ١٨٤
- خبر عدم حضور سلمة بن عاصم مجلس إملاء الفراء ٨٤ب
- ابن قادم يخبر أصحابه لغات أرز ٨٠ب
- جواب الأعرابي في جمع (رَبْعَة) ١١٩٤
- خبر قراءة شاذة لعبد الله بن أحمد بن حنبل ١٩٧
- قول المبرد في الصلاة خلف من يقرأ (بمصرخي) و(الأرحام) ٨٤ب
- خبر مروان بن سعيد والأخفش ١٥٦، ٦٠ب
- أبو عبيدة وأبو عثمان والجرمي ٥٤ب
- سؤال ابن جني أبا علي في إعمال طالق ٢٠٠ب
- سؤال ابن جني أبا علي عن نصب (فاقد) للمفعول ٢٠٠ب
- خبرهما في فعيل وفعل ١١٠٥
- مجلسهما في اسمية (طغيا) ووصفيتها ١٣٣ب
- سؤال ابن جني أبا علي عن تاء تجفاف ١١٩٩

٢٠- فهرس المصادر والمراجع

- الإبدال، لابن السكيت، تحقيق د. حسين شرف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي، تحقيق د. أحمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٩
- أبو علي الفارسي: حياته ومكانته وآثاره، د. عبد الفتاح شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط الثالثة ١٩٨٩
- الإتياع، لأبي الطيب اللغوي الحلبي، حققه عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٨٨ مصورة عن الأولى ١٩٦٦
- الإتياع والمزاوجة، لابن فارس، حققه كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بالقاهرة
- إتحاف فضلاء البشر، لشهاب الدين البناء، وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٨
- الإتيقان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٦
- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، نشرها زكريا علي يوسف عن نسخة نشرها أحمد شاكره ١٣٤٥، مطبعة العاصمة القاهرة
- الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الآمدي، علق عليه الشيخ عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي دمشق ط ثانية ١٤٠٢
- أحكام القرآن، لأبي بكر الجصاص، ضبط نصه عبد السلام محمد شاهين، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٤
- أخبار أبي تمام، لأبي بكر الصولي، حققه محمد عبده عزام وآخرين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط الثالثة ١٩٨٠
- أخبار أبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، دار الرشيد، بغداد
- أخبار شعراء الشيعة، للمرزباني، تقديم وتحقيق د. محمد هادي الأميني، شركة الكتبي للطباعة بيروت ط ثانية ١٩٩٣

- أخبار العلماء النحويين، للقاضي المفضل بن محمد بن مسعر، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر المهندسين ط ثانية ١٩٩٢
- أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، اعتنى بنشره فريتس كرنكو، خزانة الكتب العربية بيروت المطبعة الكاثوليكية وباريس بول كتنر ١٩٣٦
- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، د. بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشد الرياض ٢٠٠٠
- أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ثانية ١٩٨٥
- أدب الكاتب، للصولي، تحقيق محمد بهجة الأثري، المكتبة العربية بغداد والمطبعة السلفية القاهرة ١٩٢٢
- الأدب المفرد، البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط الثالثة ١٩٨٩
- أراجيز المقلين، محمد يحيى زين الدين، الأقسام ١-٦ في مجلة مجمع اللغة بدمشق على الترتيب مجلد ٥٧ ج ١، ٢، ٣، ٤، مجلد ٦٨ ج ١، مجلد ٧٠ ج ٢
- ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة
- الأزمنة والأمكنة، للمرزوقي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة
- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٣
- الاستدراك على أبي علي في الحجة، لجامع العلوم الباقولي، حققه د. محمد الدالي، مكتبة الباطين المركزية الكويت ٢٠٠٧
- الاستدراك على سيبويه، لأبي بكر الزبيدي، حققه د. حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر الرياض ط أولى ١٩٨٧
- الاستكمال، لابن غلبون، تحقيق د. عبد العزيز علي سفر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت ط أولى ٢٠٠١ (مطبوع مع دراسة بعنوان الإمالة والتفخيم في القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري)

- أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، لتاج القراء الكرمانلي، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مراجعة د. أحمد عبدالتواب، دار الفضيلة، القاهرة
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر، دمشق، ط ثانية ٢٠٠٤
- إسفار الفصيح، محمد بن علي الهروي، تحقيق د. أحمد قشاش، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط أولى ١٤٢٠ هـ
- أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها، للأسود الغندجاني، حققه د. محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة بيروت
- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام، لابن حبيب البغدادي، (في نوادر المخطوطات المجموعة السادسة) تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة وطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ط ثانية ١٩٧٣
- إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المحيد اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث الرياض ط أولى ١٩٨٦
- الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين، الخالديان، حققه د. السيد يوسف، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٨
- الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق عبد الإله نبهان وزملائه، مجمع اللغة العربية بدمشق
- الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ط أولى ١٩٩١
- اشتقاق أسماء الله، للزجاجي، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية ١٩٨٦
- الأشربة، لابن قتيبة، حققه ياسين السواس، دار الفكر المعاصر بيروت ودار الفكر دمشق ط أولى ١٩٩٩
- أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم، للصولي، عني بنشره ج هيورث د، دار المسيرة بيروت ط ثانية ١٩٧٩

- أشعار النساء، للمرزباني، حققه د. سامي العاني وهلال ناجي، عالم الكتب ط
أولى ١٩٩٥
- الإصابة، لابن حجر العسقلاني، اعتنى به حسان عبد المنان، دار الأفكار الدولية
الرياض وعمّان
- إصلاح الخلل : انظر (الخلل في إصلاح الخلل)
- إصلاح غلط المحدثين، للخطابي، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت ط
ثانية ١٩٨٥
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف
ط الرابعة
- الأصمعيات، الأصمعي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر،
ط رابعة
- أصول السرخسي، تحقيق أبو الوفا الأفغاني، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٣
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،
بيروت، ط ثانية ١٩٨٧
- الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي، د. محمد عبد الله قاسم،
دار البشائر ط أولى ٢٠٠٨
- الأضداد، لابن السكيت، حققه د. محمد عودة أبو جري، مكتبة الثقافة الدينية
بورشعيد
- الأضداد، للأصمعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين بيروت ١٩١٢ (في ثلاثة
كتب في الأضداد)
- الأضداد لأبي حاتم السجستاني، مع أضداد الأصمعي السابقة
- الأضداد في كلام العرب، لأبي الطيب اللغوي، عني بتحقيقه د. عزة حسن، دار
طلاس ط ثانية ١٩٩٦
- الأضداد، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة
العصرية بيروت ١٩٩٨

- أضواء على آثار ابن جني في اللغة الآثار المخطوطة والمفقودة، د. غنيم الينبعاوي،
جامعة أم القرى بمكة المكرمة ط أولى ١٩٩٩
- اعتراض الشرط على الشرط، لابن هشام، تحقيق د. عبد الفتاح الحموز، دار عمار
الأردن ١٩٨٦
- إعجاز القرآن، للباقلاني، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف ط خامسة
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، مكتبة الزهراء، القاهرة (مصورة عن
القديمة)
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة بيروت ط
ثالثة ١٩٨١
- إعراب الحديث النبوي، أبو البقاء العكبري، تحقيق عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر
بيروت، دار الفكر دمشق، ط أولى ١٩٨٩
- الأعراب الرواة، د. عبد المجيد الشلقاني، المنشأة العامة للنشر والتوزيع طرابلس
الجمهورية الليبية ط ثانية ١٩٨٢
- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، حققه د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة
الحانجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩٢
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم
الكتب بيروت ط أولى ١٩٩٦
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي، عالم الكتب، بيروت، ط ثالثة
١٩٨٨
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري
القاهرة ودار الكتاب اللبناني بيروت، ط رابعة ١٩٩٩
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥ سنة ٢٠٠٢
- أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، حققه وأخرجه وعلق عليه السيد حسن الأمين،
دار التعارف للمطبوعات بيروت ط خامسة ١٩٩٨
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، الهيئة المصرية العامة، ١٩٩٢

- الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عبد الله بن عمر، المجمع الثقافي، دبي ٢٠٠٣
- الإفادات والإنشادات، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د. محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة بيروت ط أولى ١٩٨٣
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي، ط ثانية ١٩٧٤
- الاقتضاب، ابن السيد البطلوسي، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٦
- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى مركز إحياء التراث ط ثانية ٢٠٠١
- إكمال الكمال، لابن ماكولا، دار إحياء التراث العربي بيروت
- ألف سؤال وإشكال، علي الكوراني، دار الهدى للطباعة ٢٠٠٣
- الألفات، لابن خالويه، تحقيق د. علي البواب، مكتبة المعارف، الرياض ١٩٨٢
- الألفاظ، لابن السكيت، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون بيروت ط أولى ١٩٩٨
- ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمي في لحن العامة، د. عبد العزيز الأهواني، بحث في مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد الثالث ج ١ مايو ١٩٥٧
- الأم، للإمام الشافعي، دار الفكر للطباعة بيروت ط ثانية ١٩٨٣
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة
- الأمالي، للطوسي، تحقيق قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة، دار الثقافة قم ط أولى ١٤١٤
- أمالي القالي، دار الحديث للطباعة والنشر بيروت ط ثانية ١٩٨٤ (مصورة عن القديمة)
- أمالي المرتضى، الشريف المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي بيروت، ط ثانية ١٩٦٧
- أمالي المرزوقي، تحقيق د. يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط أولى ١٩٩٥

- الأمالي النحوية، ابن الحاجب، تحقيق هادي حمودي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط أولى ١٩٨٥
- الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون، دمشق، ط أولى ١٩٨٠
- الأمثال، للأصمعي، جمع نصوصه وحققها د. محمد جبار المعيب، وزارة الثقافة والإعلام دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد ط أولى ٢٠٠٠
- أمثال الحديث، لابن خلاد الرامهرمزي، تحقيق أحمد عبد الفتاح إمام، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ط أولى ١٤٠٩
- أمثال العرب، للمفضل الضبي، قدم له وعلق عليه د. إحسان عباس، دار الرائد العربي بيروت ط ثانية ١٩٨٣
- الأمكنة والجبال والمياه، لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، دار عمار عمان ط أولى ١٩٩٩
- إنباه الرواة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية، ط أولى ١٩٨٦
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد، تحقيق د. زهير سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت ط أولى ١٩٩٦
- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر، دار الكتب العلمية بيروت
- الأنساب، للسمعاني، تقديم وتعليق عبد الله البارودي، دار الجنان بيروت ط أولى ١٩٨٨
- الإنصاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٨٧
- الأنواء في مواسم العرب، لابن قتيبة، وزارة الثقافة والإعلام دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٨٨
- الأنوار ومحاسن الأشعار، للشمشاطي، تحقيق صالح مهدي العزاوي، منشورات وزارة الإعلام العراقية

- أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ثامنة ١٩٨٦
- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ط أولى ١٩٨٧
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ط ثمانية ١٩٨٨
- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط سادسة ١٩٩٦
- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، دار الكتاب العربي، قم، ط أولى ١٤١١ هـ
- إيضاح المكنون، لإسماعيل باشا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢ (مصورة عن النشرة القديمة)
- إيضاح الوقف والابتداء، أبوبكر بن الأنباري، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٧١
- الإيناس في علم الأنساب، للحسين بن علي بن الحسين الوزير المغربي، أعده للنشر حمد الجاسر، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر الرياض ط أولى ١٩٨٠
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم المصري، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٧
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٣
- البخلاء، للجاحظ، حققه طه الحاجري، دار المعارف ط ثامنة
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين الكاشاني الحنفي الملقب بملك العلماء، المكتبة الحبيبية باكستان ط أولى ١٩٨٩
- البداية النهاية، لابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٩٢
- البرصان والعرجان والعميان والحولان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ودار الرشيد للنشر ١٩٨٢

- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة
العصرية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٤
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد الثبتي، دار الغرب
الإسلامي، بيروت، ط أولى ١٩٨٦
- البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيد، تحقيق وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط
أولى.
- بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط ثانية
١٩٧٩
- بلاغات النساء، ابن طيفور، دار الحداثة، بيروت، ط أولى ١٩٨٧
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، مركز
المخطوطات والتراث، الكويت، ط أولى ١٩٨٧
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري، حققه د. رمضان عبد
التواب، وزارة الثقافة مطبعة دار الكتب ١٩٧٠
- البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط أولى ١٩٩٣
- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط
سابعة ١٩٩٨
- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة التراث، القاهرة ط
ثانية ١٩٧٣
- تاج العروس، الزبيدي، الجزء الرابع تحقيق عبد العليم الطحاوي، وزارة الإعلام في
الكويت، ط ثانية مصورة ١٩٨٧
- تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق د. عمر تدمري، دار الكتاب العربي بيروت ط
أولى ١٩٨٧
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي ودار الفكر، القاهرة.
- تاريخ خليفة بن خياط العصفري رواية بقي بن خالد، حققه د. سهيل زكار، دار
الفكر بيروت ١٩٩٣

- تاريخ الطبري، لأبي جعفر الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ثانية ١٩٨٨
- تاريخ العلماء والنحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للقاضي المفضل بن محمد بن مسعر، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، ط ثانية ١٩٩٢
- التاريخ الكبير، للبخاري، المكتبة الإسلامية ديار بكر تركيا
- تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، تحقيق علي شيري، دار الفكر بيروت ١٤١٥
- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ط أولى ١٩٨٢
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة
- التبيان في البيان، للطبي، تحقيق د. توفيق الفيل وعبد اللطيف لطف الله، مطبوعات جامعة الكويت ط أولى ١٩٨٦
- التبيان في تفسير القرآن، للطوسي، تحقيق أحمد حبيب العاملي، دار إحياء التراث العربي بيروت
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان الرياض ط أولى ٢٠٠٠
- تثقيف اللسان، ابن مكي الصقلي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٥
- تحصيل عين الذهب، الأعلام الشنتمري، تحقيق د. زهير سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ط أولى ١٩٩٢
- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، لأبي جعفر الفهري اللبلي، تحقيق د. عبد الملك الثبتي، مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٩٧
- تحصيل عين الذهب، للأعلام الشنتمري، حققه د. زهير سلطان، وزارة الثقافة والإعلام ودار الشؤون الثقافية بغداد ١٩٩٢
- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٠

- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، للسيوطي، تحقيق د. حسن الملق ود. سهى نعمة، عالم الكتب الحديث إربد الأردن ٢٠٠٥
- تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط السادسة ١٩٩٥
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. عباس الصالح، دار الكتاب العربي، لبنان، ط أولى ١٩٨٦
- التخمير، للقاسم بن الحسن الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت ط أولى ١٩٩٠
- التدوين في أخبار قزوين، لعبد الكريم الرافعي (ت ٦٢٣)، تحقيق عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧
- تذكرة الحفاظ، للقيسراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي الرياض ط أولى ١٤١٥
- التذكرة الحمدونية، لابن حمدون، تحقيق إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٦
- التذكرة السعدية في الأشعار العربية، لمحمد بن عبد الرحمن العبيدي، تحقيق د. عبد الله الجبوري، الدار العربية للكتاب ليبيا تونس ١٩٨١
- التذكرة الفخرية، للمنشي الإربلي، تحقيق د. نوري القيسي ود. حاتم الضامن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى ١٩٨٧
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط أولى ١٩٨٦
- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ط أولى ١٩٩٧ والأجزاء التالية صدرت تباعاً.
- التصريف الملوكي، ابن جني، عني بتصحيحه محمد سعيد النعساني، شركة التمدن بمصر ط أولى
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين الصفدي، تحقيق السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط أولى ١٩٨٧

- تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه، تحقيق د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٨
- تصحيقات المحدثين، أبو أحمد العسكري، تحقيق محمد أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط أولى ١٩٨٢
- التعازي والمراثي، للمبرد، تحقيق محمد الديباجي، دار صادر، بيروت
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي بيروت
- التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، للحافظ سليمان الباجي، تحقيق أحمد البزار، وزارة الأوقاف مراكش
- التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق د. عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة ١٩٩١
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط أولى ١٩٩٠
- تعليقات على مواضع من مجالس ثعلب ونصوص ساقطة منها، حسين أحمد بوعباس، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثالث والثمانون، صيف ٢٠٠٣، الكويت
- التعليقات والنوادر، لأبي علي الهجري، ترتيب حمد الجاسر، ط أولى ١٩٩٢
- تغليق التعليق، ابن حجر، تحقيق سعيد عبد الرحمن، المكتب الإسلامي بيروت ودار عمار الأردن، ط أولى ١٤٠٥
- تفسير أبي السعود، خرّج أحاديثه وعلّق عليه الشيخ محمد صبحي، دار الفكر، بيروت، ط أولى ٢٠٠١
- تفسير أرجوزة أبي نواس، لابن جني، تحقيق محمد بهجة الأثري، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٦٦
- تفسير البيضاوي : انظر حاشية الشهاب
- تفسير الثعلبي، تحقيق أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي بيروت ط أولى ٢٠٠٢

- تفسير الرازي (التفسير الكبير)، للفخر الرازي، مركز النشر بمكتب الإعلام الإسلامي قم (مصورة عن نشرة الصاوي ١٩٣٣ القديمة)
- تفسير السمعاني، تحقيق ياسر إبراهيم وغنيم عباس، دار الوطن الرياض ط أولى ١٩٩٧
- تفسير الطبري، أبو جعفر الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الثالثة ١٩٩٩
- تفسير غريب القرآن العظيم، لزين الدين أبي عبد الله الرازي، تحقيق د. حسين ألمالي، أنقرة ١٩٩٧
- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، أبو حاتم السجستاني، تحقيق د. محمد الدالي، دار البشائر، دمشق ط أولى ٢٠٠١
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٨٨
- تفسير القمي، تصحيح وتعليق السيد طيب الموسوي، مؤسسة دار الكتاب قم ط الثالثة ١٤٠٤
- تفسير كتاب الله العزيز، هود بن محكم الهواري، حققه بالحاج شريف، دار الغرب الإسلامي بيروت ط أولى ١٩٩٠
- تفسير مجاهد، حققه عبد الرحمن السورت، مجمع البحوث الإسلامية إسلام آباد
- تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب، لأبي القاسم الفارقي، تحقيق د. سمير المعلوف، معهد المخطوطات القاهرة ١٩٩٣
- تفسير مقاتل بن سليمان، تحقيق أحمد فريد، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ٢٠٠٣
- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت ط ثانية ١٩٩٥
- تقويم اللسان، لابن الجوزي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط ثانية
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن فرهود، جامعة الرياض ط أولى ١٩٨١
- تكملة البحر الرائق، للشيخ محمد الطوري القادري الحنفي، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٧

- التكملة والذيل والصلة، للصغاني، حققه عبد العليم الطحاوي، مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٩٧٠
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، دار الفكر
- التمام في تفسير أشعار هذيل، لابن جني، تحقيق أحمد القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني بغداد
- التنبيهات، لعلي بن حمزة، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف ط الثالثة
- التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة الأصفهاني، حققه محمد سعد طلس، دار صادر، بيروت ط ثنائية ١٩٩٢
- التنبيه والإيضاح، ابن بري، تحقيق مصطفى حجازي، مجمع اللغة بالقاهرة، ط أولى ١٩٨٠
- تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك، للسيوطي، ضبطه وصححه محمد الخالدي، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٧
- تهذيب الألفاظ، لابن السكيت هذبه الخطيب التبريزي، وقف على طبعه الأب لويس شيخو اليسوعي، مكتبة دار التراث القاهرة ١٩٩٥ (مصورة عن ١٨٩٥)
- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دار الفكر بيروت ط أولى ١٩٨٤
- تهذيب الكمال، لأبي الحجاج المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثنائية ١٩٩٢
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق مجموعة من المحققين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر والدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٤
- الثقات، لابن حبان، مؤسسة الكتب الثقافية، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند ط أولى ١٣٩٣
- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للرماني والخطابي والجرجاني، حققها محمد خلف الله ود. محمد زغلول، دار المعارف ط رابعة
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، للثعالبي، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر دمشق ط أولى ١٩٩٤

- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر القرطبي، حققه أبو عبد الله الصالح، مكتبة عباد الرحمن مصر ط أولى ٢٠٠٧
- الجامع الصغير، السيوطي، دار الفكر للطباعة النشر بيروت ط أولى ١٩٨١
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف الرياض ١٤٠٣
- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، للحميدي، الدار المصرية للتأليف والنشر ١٩٦٦
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي بيروت مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الهند ط أولى ١٩٥٢
- المجلس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، لأبي الفرج المعافى بن زكريا النهرواني، تحقيق د. محمد مرسي الخولي ود. إحسان عباس، عالم الكتب بيروت ط أولى ١٩٩٣
- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط خامسة ١٩٩٥
- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط خامسة ١٩٩٦
- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، حققه د. محمد علي الهاشمي، دار القلم دمشق ط الثالثة ١٩٩٩
- جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الجيل ودار الفكر، بيروت، ط ثانية ١٩٨٨
- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف ط رابعة
- جمهرة اللغة، لابن دريد، حققه د. رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ط أولى ١٩٨٧
- جوامع الجامع، للطبرسي، مؤسسة النشر الإسلامي بقم ط أولى ١٤١٨
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٢

- الجيم، لأبي عمرو الشيباني، تحقيق إبراهيم الإبياري، مجمع القاهرة، ١٩٧٤
 - حاشية رد المحتار، لابن عابدين إشراف مكتب البحوث، دار الفكر بيروت ١٩٩٥
 - حاشية الشيخ محمد الأمير بهامش مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية
 - حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، شهاب الدين الخفاجي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت (مصورة عن طبعة بولاق)
 - حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
 - حاشية على شرح بانث سعاد، عبد القادر البغدادي، تحقيق نظيف محرم خواجه، دار صادر بيروت دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن ١٩٨٠
 - حاشية يس : انظر شرح التصريح
 - الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط أولى ٢٠٠٠
 - الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، ط ثانية ١٩٩٣
 - الحد الفاصل، للرامهرمزي، تحقيق د. محمد الخطيب، دار الفكر بيروت ط
- ثالثة ١٤٠٤
- حروف المعاني، للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل إربد، ط أولى ١٩٨٤
 - حروف الممدود والمقصود، لابن السكيت، تحقيق د. حسن الشاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر الرياض ط أولى ١٩٨٥
 - حقائق التأويل، للشريف الرضي، تحقيق محمد رضا آل كاشف الغطاء، دار المعاجر للطباعة والنشر بيروت
 - الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق د. مصطفى إمام، مكتبة المتنبي بالقاهرة ط أولى ١٩٧٩
 - الحلل في إصلاح الحلل من كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق سعيد سعودي، دار الطليعة بيروت (ذكرته باسم إصلاح الحلل تمييزاً له من الكتاب السابق)

- حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي بيروت ط رابعة ١٤٠٥
- الحماسة، أبو تمام الطائي، تحقيق د. عبد المنعم أحمد صالح، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد
- الحماسة للبحتري، تحقيق وشرح د. محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت ط أولى ٢٠٠٢
- الحماسة البصرية، صدر الدين البصري، تحقيق د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩٩
- الحماسة الشجرية، ابن الشجري، تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٠
- الحماسة المغربية، لأبي العباس الجراوي التادلي، حققه د. محمد رضوان الداية، دار الفكر بدمشق ط ثانية ٢٠٠٥
- الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت ١٩٩٦
- الخطاريات، لابن جني، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي بيروت ط أولى ١٩٨٨
- خزائن زنجان في إيران، مجلة لغة العرب مجلد ٦ جزء ١ سنة ٦ كانون الثاني ١٩٢٨
- خزانة الأدب، البغدادي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٨
- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة، ط الثالثة ١٩٨٦-١٩٨٨
- الخلاف، للطوسي، مؤسسة النشر الإسلامي بقم ١٤٠٧
- خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، د. هدى جنهويتشي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط أولى ١٩٩٣
- خلق الإنسان للأصمعي : انظر الكنز اللغوي
- الخيل، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق د. محمد عبد القادر أمد، القاهرة ط أولى ١٩٨٦

- الخيل، للأصمعي، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر دمشق ط أولى ٢٠٠٥
- الدر المختار شرح تنوير الأبصار، للحصكفي، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر بيروت ١٩٩٥
- الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط أولى ١٩٨٦
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخلاق عزيمة، دار الحديث القاهرة
- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري شرحها وحواشيها وتكملتها، تحقيق وتعليق عبد الحفيظ فرغلي القرني، دار الجيل بيروت ومكتبة التراث الإسلامي القاهرة ط أولى ١٩٩٦
- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق د. أحمد القيسي وآخرين، المجمع العلمي العراقي ١٩٨٧
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة، ط الثالثة ١٩٩٢
- الدلائل في غريب الحديث، للقاسم بن ثابت السرقسطي، تحقيق د. محمد القناص، مكتبة العبيكان الرياض ط أولى ٢٠٠١
- الديباج، لأبي عبيدة، تحقيق د. عبد الله الجربوع ود. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩١
- ديوان ابن الدمينه، صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة العروبة القاهرة
- ديوان ابن الرومي، شرح وتحقيق عبد الأمير مهنا، دار ومكتبة الهلال بيروت ط أولى ١٩٩١
- ديوان ابن المعتز، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٠
- ديوان ابن مقبل، تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت وحلب ١٩٩٥
- ديوان ابن ميادة، جمعه وحققه د. حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٨٢

- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أب يسعيد السكري، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال بيروت ط ثانية ١٩٩٨
- ديوان أبي الشيص الخزاعي وأخباره، صنعة عبدالله الجبوري، المكتب الإسلامي، بيروت، ط أولى ١٩٨٤
- ديوان أبي النجم، جمعه وحققه د. سجع الجبيلي، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٨
- ديوان أبي النجم العجلي، جمعه وحققه د. محمد أديب جمران، مجمع اللغة بدمشق ٢٠٠٦
- ديوان الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه عادل سليمان، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ثانية ١٩٩٠
- ديوان الأدب، للفرابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مجمع اللغة بالقاهرة
- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة نوري القيسي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق د. محمد أحمد قاسم، المكتب الإسلامي، بيروت ط أولى ١٩٩٤
- ديوان الأفوه الأودي، تحقيق د. محمد التونجي، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٨
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ط خامسة
- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه د. سجع الجبيلي، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٨
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق د. محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت ط الثالثة ١٩٧٩
- ديوان بشار بن برد، جمعه وشرحه وكملة محمد الطاهر بن عاشور
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، عني بتحقيقه د. عزة حسن، دار الشرق العربي بيروت ١٩٩٥
- ديوان تابط شرا، وأخباره، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي بيروت ط ثانية ١٩٩٩
- ديوان توبة بن الحمير، عني بتحقيقه د. خليل العطية، دار صادر، بيروت ط أولى ١٩٩٨

- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان طه، دار المعارف، القاهرة
- ديوان حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، تحقيق د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ثانية ١٩٩٠
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت ١٩٧٤
- ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق د. نعمان طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط أولى ١٩٨٧
- ديوان حميد بن ثور، جمع وتحقيق د. محمد شفيق البيطار، المجلس الوطني للثقافة الكويت ط أولى ٢٠٠٣
- ديوان الخنساء، شرحه أبو العباس أحمد بن يحيى، حققه د. أنور سويلم، دار عمار، الأردن، ط أولى ١٩٨٨
- ديوان دعلج بن علي الخزاعي، حققه عبد الصاحب الدجيلي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة بيروت ط ثانية ١٩٧٢
- ديوان ذي الرمة، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة بيروت ط الثالثة ١٩٩٣
- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، مكتبة ابن قتيبة، الكويت (مصورة عن القديمة).
- ديوان الراعي النميري تحقيق د. نوري القيسي وهلال ناجي، مطبوعات الجمع العلمي العراقي ١٩٨٠
- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه راينهت فايبتر، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية بيروت ١٩٨٠
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية القسم الأدبي القاهرة ١٩٥٠
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه صلاح الدين الهادي، دار المعارف
- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٧٥

- ديوان الطرماح، حققه د. عزة حسن، وزارة الثقافة دمشق ١٩٦٨
- ديوان طفيل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد ط
أولى ١٩٦٨
- ديوان عامر بن الطفيل، تحقيق محمد نبيل طريفي، دار كنان دمشق ١٩٩٤
- ديوان عبد الصمد بن المعذل، حققه د. زهير زاهد، دار صادر، بيروت، د أولى ١٩٩٨
- ديوان عبد الله الزبير، جمع د. يحيى الجبوري، دار الحرية بغداد ١٩٧٤
- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق د. حسين نصار، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي
الحلبي ط أولى ١٩٥٧
- ديوان العجاج، تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس دمشق
- ديوان عدي بن زيد، تحقيق محمد جبار المعبد، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد،
١٩٦٥
- ديوان عمارة بن عقيل، جمعه شاكر العاشور، ط أولى ١٩٧٣
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر بيروت
- ديوان عمرو بن قمئة، عني بتحقيقه حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية
القاهرة ط ثانية ١٩٩٧
- ديوان عمرو بن كلثوم، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٦
- ديوان عنتر، تحقيق محمد سعيد مولوي، دار عالم الكتب الرياض ط الثالثة ١٩٩٦
- ديوان الفرزدق، صنعه كرم البستاني، دار صادر، بيروت
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق د. ناصر الدين الأسد، دار صادر بيروت ط الثالثة ١٩٩١
- ديوان كثير عزة، قدم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت ط ثانية
١٩٩٥
- ديوان كعب بن مالك، تحقيق د. سامي العاني، عالم الكتب، بيروت، ط ثانية ١٩٩٧
- ديوان الكميت : انظر شعر الكميت
- ديوان المتلمس الضبعي، عني بتحقيقه حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات
العربية القاهرة ١٩٩٧ (مصورة عن نشرته الأولى التي صدرت بدلا عن العدد ١٤ من
مجلة المعهد ١٩٧٠)

– ديوان المتنبي (شرح ديوان المتنبي) وضعه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي بيروت ١٩٨٦

– ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق عبد الستار فراج، مكتبة مصر الفجالة

– ديوان محمد بن حازم الباهلي، جمع وتحقيق مناور الطويل، دار الجيل بيروت ط أولى ٢٠٠٢

– ديوان مسكين الدارمي، جمعه وحققه عبد الله الجبوري و خليل العطية، مطبعة دار البصري بغداد ط أولى ١٩٧٠

– ديوان المسيب بن علس، تحقيق أنور أبو سويلم، جامعة مؤتة ١٩٩٤

– ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، مكتبة القدسي القاهرة

– ديوان النابغة الجعدي، تحقيق د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط أولى ١٩٩٨

– ديوان نصيب بن رباح، جمع وتقديم د. داود سلوم، مكتبة الأندلس بغداد ١٩٦٨

– ذيل الأمالي والنوادر، أبو علي القالي، دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت، ط ثانية ١٩٨٤

– ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار البغدادي، تحقيق مصطفى عبد القادر يحيى، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٧

– ربيع الأبرار، للزمخشري، تحقيق د. سليم النعيمي، انتشارات الشريف الرضي، قم، ط أولى ١٤١٠- (مصورة عن النشرة العراقية)

– رسائل في اللغة، لابن السيد البطليوسي، حققها د. وليد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الرياض ط أولى ٢٠٠٧

– الرسالة السعدية، للعلامة الحلبي، تحقيق عبد الحسن محمد بقال، كتابخانه عمومي حضرت آية الله العظمى مرعشي نجفي بقم ط أولى ١٤١٠

– رسالة الصاهل والشاحج، لأبي العلاء المعري، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف ط ثانية ١٩٨٤

– رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف ط ١١

– رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري، حققه محمد سليم الجندي، دار صادر بيروت ١٩٩٢

- رصف المباني في حروف المعاني، للمالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق
- الروض الأنف، لأبي القاسم السهيلي، علق عليه مجدي الشوري، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٧
- رياض السالكين، للسيد علي خان المدني الشيرازي، تحقيق السيد محسن الأميني، مؤسسة النشر الإسلامي بقم ١٤١٥
- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، حققه محمد عبد الرحمن عبد الله، دار الفكر بيروت ط أولى ١٩٨٧
- الزاهر، لابن الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، وزارة الثقافة والإعلام العراقية دار الرشيد للنشر ١٩٧٩
- زهر الآداب، للحصري القيرواني، مفصل ومضبوط بقلم د. زكي مبارك وحققه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل بيروت
- الزهرة، لابن داود الأصبهاني، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الأردن ط ثانية ١٩٨٥
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف ط الثالثة
- سبل السلام، الأمير الصنعاني، تحقيق محمد عبد العزيز الخولي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٩هـ
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط أولى ١٩٨٥
- سفر السعادة، للسخاوي، حققه د. محمد الدالي، دار صادر بيروت ط ثانية ١٩٩٥
- سمط اللآلي، لأبي عبيد البكري، حققه عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية بيروت (مصورة عن نشرة لجنة التأليف ١٩٣٦)
- سنن ابن ماجه، صححه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة
- سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت.

- سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز مكة المكرمة ١٩٩٤
- سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، المكتبة الثقافية بيروت
- سنن الدارقطني، علق عليه مجدي الشوري، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٦
- سنن النسائي، دار الفكر للطباعة بيروت ط أولى ١٩٣٠
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، رتبه واعتنى به حسان عبد المنان، دار الأفكار الدولية الرياض وعمّان
- سيرة حياتي، د. عب الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ط أولى ٢٠٠٠
- السيرة النبوية، لابن هشام، حققها مصطفى السقا وآخران، مؤسسة علوم القرآن
- الشافعي في علم القوافي، لابن القطاع الصقلي، تحقيق د. صالح العايد، مركز الدراسات والإعلام دار إشبيليا الرياض ط أولى ١٩٩٧
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بتحقيق محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث بالقاهرة ط عشرون ١٩٨٠
- شرح أبنية سيبويه، لابن الدهان، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة النشر، الرياض، ط أولى ١٩٨٧
- شرح أبيات إصلاح المنطق، لأبي محمد يوسف السيرافي، تحقيق ياسين السواس، الدار المتحدة دمشق ط أولى ١٩٩٢
- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف السيرافي، تحقيق د. محمد الريح هاشم، دار الجيل بيروت ط أولى ١٩٩٦
- شرح أبيات المغني، للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ثانية ١٩٨٨
- شرح أدب الكاتب، الجواليقي، تحقيق د. طيبة بودي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٥

- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق عبد الستار فراج، مراجعة محمود شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة
- شرح الأشموني على الألفية، دار إحياء الكتب العربية
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، حققه د. عبد الحميد السيد، دار الجيل بيروت
- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط أولى ١٩٩٠
- شرح التصريح، خالد الأزهرى، وبهامشه حاشية الشيخ يس العليمي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة
- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى ١٤١٩
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح
- شرح الحماسة، المرزوقي، تحقيق عبد السلام هارون وأحمد أمين، دار الجيل، بيروت، ط. أولى ١٩٩١
- شرح الحماسة، الأعلام الشنتمري، تحقيق د. علي حمّودان، مطبوعات مركز جمعة الماجد، ٢٠٠١ (إعادة)
- شرح ديوان أبي تمام، للأعلام الشنتمري، تحقيق إبراهيم نادن، منشورات وزارة الأوقاف المغربية ٢٠٠٤
- شرح ديوان أبي تمام، للخطيب التبريزي، قدم له ووضع هوامشه راجي الأسمر، دار الكتاب العربي بيروت ط أولى ١٩٩٢
- شرح ديوان امرئ القيس، لأبي جعفر النحاس، قرأه ووضع فهارسه د. عمر الفجاوي، وزارة الثقافة الأردنية ٢٠٠٢
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، دار الكتب بالقاهرة ط الثالثة ٢٠٠٣ (مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤)
- شرح ديوان كعب بن زهير، لأبي سعيد السكري، القسم الأدبي بدار الكتب المصرية ط ثانية ١٩٩٥

- شرح ديوان لبید، حققه د. إحسان عباس، وزارة الإعلام في الكويت ط ثانية ١٩٨٤
- شرح ديوان المتنبي، وضعه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٦
- شرح سنن ابن ماجه، السيوطي وعبد الغني والدهلوي، قديمي كتب خانة، كراتشي
- شرح سنن النسائي، للسيوطي، دار الكتب العلمية بيروت
- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، حققه محمد نور الحسن وصاحباه، دار الكتب العلمية بيروت لبنان (مصورة عن النشرة القديمة)
- شرح شذور الذهب، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد
- شرح شواهد الإيضاح، لابن بري، تحقيق د. عيد مصطفى درويش، مجمع القاهرة ١٩٨٥
- شرح شواهد شافية ابن الحاجب، لعبد القادر البغدادي، حققه محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٥
- (مصورة عن النشرة القديمة مع شرح الشافية للرضي)
- شرح شواهد شرح التحفة الوردية، لعبد القادر البغدادي، تحقيق د. عبد الله الشلال، مكتبة الرشد الرياض ط أولى ٢٠٠١
- شرح شواهد الكشف (تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات)، محب الدين أفندي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي
- شرح شواهد مجمع البيان، محمد حسين القزويني، صححه السيد كاظم الموسوي المياموي، دار الكتب الإسلامية طهران ١٣٣٨ هـ ش
- شرح شواهد المغني، للسيوطي، ذيل بتصحيحات وتعليقات الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت
- شرح عمدة الحفاظ، لابن مالك، تحقيق عدنان الدوري، وزارة الأوقاف العراقية ١٩٧٧
- شرح عيون كتاب سيبويه، لأبي نصر القيسي المجريطي القرطبي، تحقيق د. عبد ربه عبد اللطيف، ط أولى ١٩٨٤
- شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي، تحقيق د. مهدي عبيد جاسم، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ط أولى ١٩٨٨

- شرح الفصيح، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق د. إبراهيم الغامدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤١٧
- شرح الفصيح في اللغة، لأبي منصور ابن الجبان، تحقيق د. عبد الجبار القزاز، وزارة الثقافة والإعلام ودار الشؤون العربية العامة، بغداد، ط أولى ١٩٩١
- شرح القصائد التسع المشهورات، للنحاس، تحقيق أحمد خطاب، وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٣
- شرح القصائد السبع الطوال، لابن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط خامسة
- شرح الكافية، الرضي، تحقيق د. يوسف عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ط ثانية ١٩٩٦
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حققه د. عبد المنعم هريدي، جامعة أ / القرى ودار المأمون للتراث ط أولى ١٩٨٢
- شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي، تحقيق د. المتولي الدميري، ١٩٨٨
- شرح كتاب الحدود للأبدي، ابن قاسم المالكي النحوي، تحقيق د. المتولي الدميري، ١٩٩٣
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التواب وآخرين، ج ١ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦، والأجزاء التالية في سنوات أخرى، وهذه هي المقصودة ما لم أنص على غيرها.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٣٦ نحو
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٨
- شرح كتاب سيبويه، لابن خروف، تحقيق خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي طرابلس ط أولى ١٩٩٥
- شرح كتاب سيبويه، للصفرار، حققه د. معيض العوفي، دار المآثر المدينة المنورة ط أولى ١٩٩٨

- شرح لباب الاسفراييني في النحو، لقطب الدين الفالي، رسالة دكتوراه إعداد عوض أحمد سالم بكلية دار العلوم ١٩٨١
- شرح اللمع، لابن برهان العكبري، حققه د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون الكويت ط أولى ١٩٨٤
- شرح اللمع لابن الدهان، الجزء الثالث في مكتبة قليج علي باشا بالسليمانية برقم ٩٣٠ (اطلعت عليه في المكتبة)
- شرح اللمع، لجامع العلوم الباقولي، حققه د. إبراهيم أبوعبابة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط أولى ١٩٩٠
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، للحسن العسكري، حققه د. السيد محمد يوسف، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٨١
- شرح ما يكتب بالياء من الأسماء المقصورة والأفعال على حروف المعجم، لابن درستويه، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مجلة كلية لآداب بجامعة بغداد العدد ١٧ سنة ١٩٧٣ ص ١٥٢-١٧١
- شرح المعلقات العشر، للخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر دمشق، ط أولى ١٩٩٧
- شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة
- شرح المفضليات، للقاسم بن محمد الأنباري، مكتبة الثقافة الدينية بورسعيد ط أولى ٢٠٠٠ (مصورة عن نشرة تشارلز ليال ١٩٢٠)
- شرح المفضليات، للتبريزي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطبع والنشر ١٩٧٧
- شرح المقاصد في علم الكلام، للتفتازاني، دار المعارف النعمانية باكستان ط أولى ١٩٨١
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، حققه د. تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية ١٩٩٤
- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط ثانية ١٩٦٥

- شرح النووي على مسلم، بيت الأفكار الدولية، عمّان
- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، لأبي رياش القيسي، تحقيق د. داود سلوم ود. نوري القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى ١٩٨٤
- شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب بالنجف الأشرف، ١٩٨٠
- شروح التلخيص، سعد الدين التفتازاني وابن يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي والدسوقي، دار البيان العربي ودار الهادي، بيروت ط رابعة ١٩٩٢ (مصورة عن القديمة)
- شروح سقط الزند، للتبريزي والبطلاني والخوازمي، تحقيق مصطفى السقا وزملائه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط الثالثة ١٩٨٦
- شعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٤١٠
- شعراء إسلاميون، د. نوري القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط ثانية ١٩٨٤
- شعراء أمويون القسم الأول، دراسة وتحقيق د. نوري القيسي، بغداد ١٩٧٦
- شعراء أمويون القسم الثاني، دراسة وتحقيق د. نوري القيسي، بغداد ١٩٧٦
- شعراء أمويون القسم الثالث، دراسة وتحقيق د. نوري القيسي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي بغداد ١٩٨٢
- شعراء أمويون ج ٤، د. نوري القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط أولى ١٩٨٥
- شعراء مقلون، د. حاتم الضامن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى ١٩٨٧
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق محمد نفاع وحسن عطوان، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق
- شعر ابن ميادة، جمعه وحققه د. حنا حداد، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٨٢

- شعر أبي حية النميري، جمع وتحقيق رحيم صخي التويلي، مجلة المورد مج ٤ ع ١٤، ١٩٧٥
- شعر أبي دؤاد الإيادي، في كتاب دراسات في الأدب العربي لغوستاف فون غرونباوم ترجمة د. إحسان عباس وآخرين، منشورات مكتبة الحياة بيروت ١٩٥٩
- شعر أبي نخيلة الحمانى، جمع وتحقيق عدنان الخطيب، معهد المخطوطات العربية القاهرة ٢٠٠١
- شعر الأخطل، صنعة محمد بن حبيب، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر بيروت ودار الفكر دمشق، ط رابعة ١٩٩٦
- شعر خدّاش بن زهير، صنعة د. يحيى الجبوري، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٨٦
- شعر الخوارج، جمع وتقديم د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت ط ثانية ١٩٧٤
- شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق د. يوسف بكار، منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٨٣
- شعر عبد الله بن الزبعرى، د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية ١٩٨١
- شعر عبد الله بن الزبير الأسدي، جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٤
- شعر عبد الله بن معاوية، جمعه عبد الحميد الراضي، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية ١٩٨٢
- شعر العطوي محمد بن عبد الرحمن البصري، جمعه محمد جبار المعيب، مجلة المورد بغداد مجلد ١ عدد ١ سنة ١٩٧١
- شعر علي بن جبلة الملقب بالعكوك، جمعه وحققه د. حسين عطوان، دار المعارف، مصر، ط الثالثة
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمعه وحققه د. حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق
- شعر عمرو بن الأهتم (في شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم) تحقيق د. سعود عبد الجابر، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية ١٩٨٧

- شعر عمرو بن شأس الأسدي، د. يحيى الجبوري، دار القلم الكويت ط ثانية ١٩٨٣
- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ط ثانية ١٩٨٥
- شعر الكميت بن زيد، جمع د. داود سلوم، عالم الكتب، بيروت، ط ثانية ١٩٩٧
- شعر المزار الفقعسي : انظر شعراء أمويون قسم ٢
- شعر مزاحم العقيلي، تحقيق نوري القيسي وحاتم الضامن، مجلة معهد المخطوطات المجلد ٢٢ ج ١ مايو ١٩٧٦
- شعر النمر بن تولب : انظر شعراء إسلاميون
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر، دار الحديث بالقاهرة ط ثانية ١٩٩٨
- الصاحبى، لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة
- الصحاح، الجوهري، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، د أولى ١٩٩٨
- صحيح ابن خزيمة، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت ١٩٧٠
- صحيح البخاري بحاشية السندي، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية
- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية
- الصناعتين، أبو هلال العسكري، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨
- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر العقيلي، حققه د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية بيروت ط ثانية ١٤١٨
- طبقات أعلام الشيعة، لآغا بزرك الطهراني، مؤسسة مطبوعات إسماعيليان إيران قم ط ثانية
- طبقات الشافعية، للسبكي، تحقيق د. محمود الطناحي ود. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة ط ثانية ١٩٩٢
- طبقات الشعراء، لابن المعتز، تحقيق عبد الستار فراج، دار المعارف بمصر

- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود شاكر، دار المدني بجدة
- الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر بيروت
- طبقات المحدثين، للذهبي، تحقيق د. همام عبد الرحيم، دار الفرقان عمان ط أولى ١٤٠٤
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ثانية.
- الطرائف الأدبية، عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت (مصورة عن القديمة).
- العقد الفريد، ابن عبد ربه، شرحه وضبطه أحمد أمين وزميلاه، دار الكتاب العربي، بيروت، ط أولى ١٩٩١
- عقلاء المجانين، لأبي القاسم الحسن بن محمد بن حبيب، تحقيق د. عمر الأسعد، دار النفائس بيروت ط ثانية ١٩٩٨
- علل الشرائع، للشيخ الصدوق، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها النجف الأشرف ١٩٦٦
- علل النحو، لابن الوراق، تحقيق د. محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢
- العمدة، ابن رشيق القيرواني، تحقيق د. محمد قرقران، دار المعرفة، بيروت، ط أولى ١٩٨٨
- عمدة الحفاظ : انظر شرح عمدة الحفاظ
- عمدة القاري، للعيني، دار إحياء التراث العربي بيروت
- عمدة الكتاب، للنحاس، بعناية بسام الجابي، الجفان والجابي ودار ابن حزم بيروت ط أولى ٢٠٠٤
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعلامة أبي الطيب العظيم آبادي، دار الكتب العلمية بيروت ط ثانية ١٩٩٥

- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي الخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال
- عيون الأخبار، لابن قتيبة، (سلسلة تراثنا) المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة، (مصورة عن طبعة دار الكتب).
- غاية النهاية، لابن الجزري، تحقيق ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٨٢ (مصورة عن النشرة القديمة).
- غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. حسين شرف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٨٤
- غريب الحديث، لابن قتيبة، صنع فهارسه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٨٨
- غريب الحديث، لأبي إسحاق الحربي، تحقيق د. سليمان العايد، جامعة أم القرى مكة المكرمة ط أولى ١٩٨٥
- غريب الحديث، للخطابي، تحقيق عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط ثانية ٢٠٠١
- غريب القرآن، لأبي بكر السجستاني، تحقيق محمد أديب جمران، دار قتيبة، ط أولى ١٩٩٥
- الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد الهروي، تحقيق أحمد فريد المزيدي، المكتبة العصرية، بيروت، ط أولى ١٩٩٩
- الغريب المصنف، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. محمد العبيدي، المجمع التونسي ودار سحنون، تونس ط ثانية ١٩٩٦
- الفائق في غريب الحديث، الزمخشري، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٦
- الفاضل، للمبرد، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٥٦
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، بيت الأفكار الدولية، عمان ٢٠٠٦

- فتح العزيز شرح الوجيز، للرافعي، دار الفكر بيروت
- الفتوح، لان أعثم الكوفي، تحقيق علي شيري، دار الأضواء للطباعة بيروت ط
أولى ١٩٩١
- فرحة الأديب، للأسود الغندجاني، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار قتيبة ١٩٨١
- الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، علق عليه محمد باسل عيون السود، دار
الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٠
- الفسر، ابن جني، تحقيق د. رضا رجب، دار الينابيع، دمشق
- فصل المقال، أبو عبيد البكري، حققه د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابد بن، دار
الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت
- الفصول في الأصول، للجصاص، تحقيق د. عجيل النشمي، ط أولى ١٩٨٥
- فعلت وأفعلت، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق د. خليل إبراهيم العطية، دار صادر
بيروت ط ثانية ١٩٩٦
- الفلك الدائر على المثل السائر، لابن أبي الحديد، قدمه وحققه د. أحمد الحوفي، ود.
بدوي طبانه، نهضة مصر للطباعة والنشر (منشور مع المثل السائر)
- الفهرست، لأبي الفرج النديم، ضبطه وشرحه وعلق عليه د. يوسف علي طويل، دار
الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٦
- فوات الوفيات، لابن شاعر الكتبي، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، تصحيح أحمد عبد السلام، دار الكتب
العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٤
- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثانية ١٩٨٧
- القراءات الشاذة، لابن خالويه، تحقيق برجشتراسر، دار الكندي للنشر (مصورة عن القديمة)
- القرط على الكامل، لأبي الوليد الوقشي وابن السيد البطليوسي، تحقيق ظهور أحمد،
جامعة بنجاب بلاهور باكستان ١٩٨٠
- قصص الأنبياء، لقطب الدين الراوندي، تحقيق الميرزا غلام رضا الخراساني، مؤسسة
الهادي قم ١٤١٨

- قطوف أدبية ؛ دراسات نقدية في التراث الأدبي حول تحقيق التراث، عبد السلام هارون، مكتبة السنة، القاهرة، ط أولى ١٩٨٨
- قواعد تحقيق المخطوطات، د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط سادسة ١٩٨٢
- القوافي، لأبي الحسن الأخفش، تحقيق أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، ط أولى ١٩٧٤
- الكافي في الإفصاح، ابن أبي الربيع، تحقيق د. فيصل الحفيان، مكتبة الرضد، الرياض، ط أولى ٢٠٠١
- الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تحقيق الحساني حسن عبد الله، معهد المخطوطات العربية القاهرة ط ثانية ١٩٩٧
- الكامل، المبرد، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثالثة ١٩٩٧
- الكامل في التاريخ، لابن الأثير، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية الرياض وعمّان
- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، تحقيق د. سهيل زكار، دار الفكر بيروت ط الثالثة ١٩٩٨
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط الثالثة ١٩٨٨
- كشف اصطلاحات الفنون، التهانوي، دار صادر، بيروت (مصورة عن طبعة الجمعية الآسيوية بكلكتا)
- الكشف، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٦ (مصورة عن طبعة البابي الحلبي)
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الكتب العلمية ١٩٩٢ (مصورة عن القديمة)
- كشف المشكلات وإيضاح العضلات، جامع العلوم الباقولي، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٩٥
- كنز العمال، للمتقي الهندي، ضبط وتفسير الشيخ بكري حياتي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٩

- الكنز اللغوي في اللسن العربي، سعى في نشره د. أوغست هفner، مكتبة المتنبّي القاهرة
- اللامات، للزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ثانية ١٩٨٥
- لامية منظور بن مرثد الأسدي، جمعها وحقّقها وعلق عليها د. رمضان عبد التّواب، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، الجزء ٢٩
- اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري، دار صادر بيروت
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق د. غازي طليمات، مطبوعات مركز جمعة الماجد، دبي، إعادة ٢٠٠١
- لحن العوام، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق د. رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ثانية ٢٠٠٠
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط أولى ١٩٩٠
- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ط أولى ٢٠٠٢
- لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، د. ضاحي عبد الباقي، مجمع اللغة بالقاهرة ٢٠٠٦
- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق د. فائز فارس، دار الأمل للنشر، الأردن، ط ثانية ١٩٩٠
- اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا ط، ١٩٨٣
- اللهجات في الكتاب لسيبويه، صالحة آل غنيم، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ط أولى ١٩٨٥
- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفار عطار، دار مصر للطباعة
- المؤتلف والمختلف، للآمدي، تحقيق عبد الستار فراج، دار إحياء الكتب العربية القاهرة ١٩٦١
- ما اتفق لفظه واختلف معناه، للمبرد، اعتنى به د. محمد رضوان الداية، دار البشائر، دمشق ط أولى ١٩٩١

- ما اتفق لفظه واختلف معناه، لإبراهيم اليزيدي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، ط
أولى ١٩٨٧
- ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه، للأصمعي، تحقيق ماجد الذهبي، دارالفكر،
دمشق ط أولى ١٩٨٦
- ما تبقى من أراجيز أبي محمد الفقعسي الأسدي، جمعها وحققها د. محمد جبار
المعيب، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ط أولى ٢٠٠١
- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط
ثانية ١٩٩٢
- المبسوط، لشمس الدين السرخسي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٦
- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي،
مجمع اللغة العربية بدمشق
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جني، قرأه وشرحه وعلق عليه مروان
العطية وشيخ الراشد، دار الهجرة بيروت ط أولى ١٩٨٨
- المتوارين الذين اختفوا خوفا من الحجاج بن يوسف، للحافظ عبد الغني الأزدي، ضبط
نصه مشهور حسن سلمان، دار القلم دمشق ط أولى ١٩٨٩
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير، قدمه وعلق عليه د.
أحمد الحوفي ود. بدوي طبانه، نهضة مصر للطباعة والنشر
- المثلث، لابن السيد البطليوسي، تحقيق د. صلاح الفرطوسي، وزارة الثقافة والإعلام
العراقية ودار الرشيد للنشر بغداد ١٩٨١
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، عارضه وعلق عليه د. محمد فؤاد سزكين،
مكتبة الخانجي، القاهرة
- المجازات النبوية، للشريف الرضي، قدم له طه عبد الرؤوف سعد، شركة مكتبة ومطبعة
مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٧١
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القسم الأول ط خامسة،
القسم الثاني ط رابعة ١٩٨٠

- مجالس ثعلب، بحث للدكتور مصطفى جواد، مجلة المجمع العلمي العراقي الجزء الأول المجلد الثالث.
- مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الإعلام في الكويت ١٩٨٤
- مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦
- مجمع البيان، للطبرسي، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، طهران ١٩٩٧ (مصورة عن نشرة دار التقريب بين المذاهب، القاهرة ١٩٥٨)
- المجموع، للنووي، دار الفكر بيروت
- محاضرات الأدباء، للراغب الأصفهاني، حققه د. عمر الطباع، دار الأرقم بيروت ط أولى ١٩٩٩
- المحب و المحبوب والمشموم والمشروب، للسري الرفاء، تحقيق مصباح غلاوبخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٦
- المحتسب، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٤
- المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز، ابن عطية الأندلسي، دار ابن حزم، بيروت، ط أولى ٢٠٠٢
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق مجموعة من الأساتذة، معهد المخطوطات، ط أولى ١٩٥٨
- المحلّي (وجوه النصب)، لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير، تحقيق د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، بيروت، ط أولى ١٩٨٧
- المحمدون من الشعراء وأشعارهم، للقفطي، تحقيق رياض مراد، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٧٥
- المختار من شعر بشار للخالدين، شرحه أبو الطاهر التّجيبّي، اعتنى به السيد محمد بدر الدين العلوي، دار المدينة، بيروت (مصورة عن طبعة مطبعة الاعتماد)

– مختارات شعراء العرب، لابن الشجري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت ط أولى ١٩٩٢

– مختصر القراءات لابن خالويه : انظر القراءات الشاذة له

– مختصر النحو لابن سعدان الكوفي (١٦١-٢٣١) : دراسة وتحقيق، حسين بوعباس، حويات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٥

– المخصص، ابن سيده، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت
– المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٣

– المذاكرة في القاب الشعراء، للأربلي النشابى الكاتب، تحقيق شاهر العاشور، وزارة الثقافة والإعلام ودار الشؤون الثقافية العامة بغداد ط أولى ١٩٨٨

– المذكر والمؤنث، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق د. حاتم الضامن، دار الفكر دمشق ط أولى ١٩٩٧

– المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٨١

– المذكر والمؤنث، للفراء، حققه د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث بالقاهرة ١٩٧٥

– المراثي، لمحمد اليزيدي، حققه محمد نبيل طريفي، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩١

– مرصد الاطلاع على أسماء المكنة والبقاع، لصفى الدين عبد المؤمن البغدادي (ت ٧٣٩)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط أولى ١٩٥٤

– المزهر، السيوطي، شرح وتعليق محمد جاد المولى وزميله، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧

– المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط أولى ١٩٨٥

– المسائل البغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي بغداد

- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هندأوي، دار القلم دمشق ودار المنارة بيروت، ط أولى ١٩٨٧
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هندأوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط أولى ٢٠٠٤ (وهي المقصودة ما لم أصرح بغيرها)
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق علي جابر منصور، رسالة دكتوراه بكلية الآداب بجامعة عين شمس.
- المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط أولى ١٩٨٢
- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، حققه شيخ الراشد، وزارة الثقافة إحياء التراث العربي دمشق ١٩٨٦
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدرى، مجمع اللغة العربية بدمشق
- مسائل نافع بن الأزرق، حققها د. محمد الدالي، الجفان والجابي للطباعة والنشر ط أولى ١٩٩٣
- المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، بإشراف د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة بيروت
- المستدرك على صناع الدواوين، د. نوري القيسي والأستاذ هلال ناجي، عالم الكتب بيروت ط أولى ٢٠٠٠
- المستقصى، الزمخشري، (مصورة عن نشرة محمد السورتي) دار الكتب العلمية، ط ثانية ١٩٨٧
- مسند الإمام أبي حنيفة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر الرياض ط أولى ١٩٩٤
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٩٩٨
- مسند الشهاب، لابن سلامة القضاعي، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة بيروت ط أولى ١٩٨٥

- مشكل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب، حققه ياسين السواس، اليمامة للطباعة والنشر دمشق وبيروت ط ثانية، ٢٠٠٠
- المصباح لما أعتّم من شواهد الإيضاح، لابن يسعون، تحقيق د. محمد الدعجاني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ط أولى ٢٠٠٨
- المصباح المنير، للفيومي، دار الفكر للطباعة والنشر
- المصنف، لابن أبي شيبّة الكوفي، تحقيق وتعليق سعيد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت ط أولى ١٩٨٩
- المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق وتخريج حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي
- المصون في الأدب، للحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الإعلام في الكويت ط ثانية ١٩٨٤
- المعارف، لان قتيبة، حققه د. ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط سادسة ١٩٩٢
- معاني الأخبار، للشيخ الصدوق، عني بتصحيحه علي أكبر الغفاري، دار المعرفة بيروت ١٩٧٩
- معاني الحروف، أبو الحسن الرماني، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة
- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط أولى ١٩٩٠
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور (مصورة عن نشرة دار الكتب).
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، شرح وتحقيق د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط أولى ١٩٩٤
- معاني القرآن الكريم، للنحاس، تحقيق الشيخ محمد الصابوني، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط أولى ١٩٨٨

- المعاني الكبير، ابن قتيبة، دار الكتب العلمية بيروت (مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية ١٩٤٨)
- معاهد التنصيص، الشيخ العباسي، تحقيق محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت (مصورة عن طبعة المكتبة التجارية)
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط أولى ١٩٩٣
- معجم أسماء خيل العرب وفرسانها القسم الأول الخيل القديمة، حمد الجاسر
- المعجم الأوسط، للحافظ الطبراني، تحقيق طارق عوض وعبد الحسن الحسيني، دار الحرمين للطباعة ١٩٩٥
- معجم البلدان، ياقوت الحموي، تحقيق عبد الله السريحي، المجمع الثقافي، أبوظبي، ٢٠٠٢ ج ١
- معجم الدراسات القرآنية، د. إبتسام الصفار، جامعة بغداد ١٩٨٤
- معجم رجال الحديث، للسيد الخوئي، ط خامسة ١٩٩٢
- معجم الرموز والإشارات، الشيخ محمد رضا المامقاني، مجلة تراثنا بيروت ع ٢، ٣، سنة ١٤٠٧
- المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، جمع وإعداد وتحرير د. محمد عيسى صالحية، معهد المخطوطات العربية، القاهرة ١٩٩٣
- معجم الشعراء، للمرزباني، تحقيق عبد الستار فراخ، الهيئة العامة لقصور الثقافة
- معجم الشعراء الجاهليين، د. عزيزة فوال بابتی، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٨
- معجم الشعراء العباسيين، عفيف عبد الرحمن، دار صادر، بيروت ط أولى ٢٠٠٠
- معجم الشعراء المخضرمين والأمويين، د. عزيزة فوال بابتی، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٨
- معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط أولى ٢٠٠٢
- المعجم الكامل في لهجات الفصحى، جمع وترتيب د. داود سلوم، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى ١٩٨٧

- المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم الموصل ١٩٨٣
- معجم ما استعجم، أبو عبيد البكري، تحقيق مصطفى السقا، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الثالثة ١٩٩٦
- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب، الدار العربية للموسوعات بيروت ط أولى ٢٠٠٦
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد اللبدي، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، بيروت، ط ثانية ١٩٨٦
- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط الثالثة ٢٠٠٥
- معجم مصنفات القرآن الكريم، د. علي شواخ، دار الرفاعي، الرياض، ط أولى ١٩٨٣
- المعرّب من الكلام الأعجمي، للجواليقي، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٨
- معرفة القراء الكبار، للذهبي، تحقيق بشار عواد وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤
- المعمرون والوصايا، أبوحاتم السجستاني، تحقيق عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦١
- مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط أولى ٢٠٠٠
- مفاتيح العلوم، للخوارزمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط أولى ١٩٨٤
- مفتاح العلوم، السكاكي، ضبطه زكتب هوامشه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ثانية ١٩٨٧
- مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان داوودي، دار القلم دمشق ط الثالثة ٢٠٠٢
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، دار الجيل بيروت ط ثانية

- المفضل في شرح المفضل (باب الحروف)، علم الدين السخاوي، تحقيق د. يوسف الحشكي، وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠٢
- المفضليات، المفضل الضبي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط أولى ٢٠٠٧
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، للعيني، بهامش خزانة الأدب، الطبعة الميرية ببولاك ط أولى
- مقامات أبي الفضل بديع الزمان الهمداني، شرحها الشيخ محمد عبده، تقديم جمال الغيطاني، مؤسسة أخبار اليوم
- مقاييس المقصور والممدود، أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن هندراوي، دار إشبيليا بالرياض، ط أولى ٢٠٠٣
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٢
- المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤
- المقتضب، للمبرد، مصورة المخطوط الذي نُشر عنه الكتاب وتاريخ نسخها ٣٤٧ هجرية
- المقرَّب ومعه مُثل المقرَّب، ابن عصفور، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٨
- المقصور والممدود، لابن ولاد، عني بتصحيحه السيد بدر الدين النعساني، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ثانية ١٩٩٣
- المقصور والممدود، لأبي علي القالي، تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩٩

- المقصور والممدود، للفراء، حققه ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة بيروت ط
ثانية ١٩٨٨
- المقتنى في سرد الكنى، للذهبي، تحقيق محمد صالح المراد، مطابع الجامعة الإسلامية
المدينة المنورة ١٤٠٨
- المكتبة الألفية للسنة النبوية، مركز التراث للبرمجيات بعمّان الإصدار ١، ٥ سنة ١٩٩٩
- مكتبة أهل البيت، مركز المعجم الفقهي بإيران ومركز المصطفى للدراسات الإسلامية
ببلبنان الإصدار الأول ٢٠٠٥
- مكتبة النحو والصرف، مركز التراث للبرمجيات بعمّان الإصداران ١ و ٣
- المكتفى في الوقف والابتداء، للداني، تحقيق د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي،
مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثانية ١٩٨٧
- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان
ناشرون، بيروت، ط أولى ١٩٩٦
- من اسمه عمرو من الشعراء، لأبي عبد الله محمد بن داود بن الجراح، تحقيق د.
عبد العزيز المانع، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩١
- المنازل والديار، أسامة بن منقذ، تحقيق مصطفى حجازي، المجلس الأعلى للشؤون
الإسلامية القاهرة ١٩٩٤
- المنتحل، للثعالبي، نظرفيه وصحح روايته؛ مد أبو علي، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة،
- المنتخب من غريب كلام العرب، لكراع النمل، تحقيق د. محمد بن أحمد العمري،
جامعة أم القرى بمكة المكرمة ط أولى ١٩٨٩
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج بن الجوزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا،
دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٢
- منتهى الطلب، لابن ميمون، تحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت ط
أولى ١٩٩٩
- المنصف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية،
ط أولى ١٩٥٤

- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط الثالثة ١٩٨٦
- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، لأبي القاسم الآمدي، تحقيق د. عبد الله محارب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩٠
- الموجز في النحو، لابن السراج، حققه مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر بيروت
- الموسوعة الشعرية، المجمع الثقافي في أبوظبي ٢٠٠٣
- الموشح، للمرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي القاهرة
- الموضوعات، لابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية المدينة المنورة ط أولى ١٩٦٦
- الموطأ، لمالك بن أنس، صححه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية
- الموفي في النحو الكوفي، للكنغراوي، شرحه بتعليقات توضح غوامضه محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة بيروت ط أولى ١٩٦٣
- الميزان في تفسير القرآن، السيد الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط خامسة ١٩٨٣
- نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، ودار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٢
- نحو القراء، د. خديجة مفتي، إشراف د. عبد الفتاح شلبي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ط أولى ١٩٨٥
- نحو المازني، جمع وتوثيق ودراسة علي بن أحمد المازني، عالم الكتب الحديثة إربد الأردن ط أولى ٢٠٠٨
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط ١٢
- نزهة الألباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط الثالثة ١٩٨٥

- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، للشريف الإدريسي، عالم الكتب بيروت ط
أولى ١٩٨٩
- نسب الخيل، لابن الكلبي، تحقيق د. نوري القيسي ود. حاتم الضامن، عالم الكتب
ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى ١٩٨٧
- نسب قریش، لمصعب الزبيري، عني بنشره إ. ليفي بروفنسال، دار المعارف ط الثالثة
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، قدم له الشيخ الضباع، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط أولى ١٩٩٨
- نصرة الإغريض في نصرة القريض، للمظفر العلوي، تحقيق د. نهي عارف الحسن،
مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٧٦
- نفائس المخطوطات العربية في إيران، د. حسين علي محفوظ، مجلة معهد المخطوطات
العربية المجلد ٣ الجزء ١ ط ثانية ١٩٩٣ مصورة عن مايو ١٩٥٧
- نقائض جرير والأخطل، لأبي تمام، تحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت ط
أولى ٢٠٠٢
- نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، وضع حواشيه خليل المنصور، دار
الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٨
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق رشيد بلحبيب، وزارة
الأوقاف المغربية ١٩٩٩
- نكت الهميان، للصفدي، منشورات الشريف الرضي، إيران ١٤١٣ (مصورة عن
نشرة الجمالية ١٩١١)
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي،
دار الفكر، بيروت
- نهج البلاغة، اختاره الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، الشيخ
محمد عبده، مكتبة الألفين، الكويت، ط أولى ١٩٩٠
- نهج الحق وكشف الصدق، للحسن بن يوسف المطهر الحلبي، علق عليه الشيخ عين
الله الحسيني الأرموي، دار الهجرة إيران قم ط رابعة ١٤١٤

- النوادر، لأبي مسحل الأعرابي، عني بتحقيقه د. عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة
بدمشق ١٩٦١
- النوادر في اللغة، أبوزيد الأنصاري، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق،
القاهرة ط أولى ١٤٠١
- نور القبس المختصر من المقتبس، للحافظ اليعموري، تحقيق رودلف زلهام، فرانتس
شتاينر بفيسبادن ١٩٦٤
- الهمز، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق لويس شيخو، مجلة المشرق مجلد ١٣ عدد ٩، ١٠
- همع الهوامع، للسيوطي، عني بتصحيحه السيد محمد النعساني، منشورات الرضي
– زاهدي، قم ١٤٠٥ (مصورة عن النشرة القديمة).
- الوافي بالوفيات، للصفدي، نشر فسيبان فرانزشتاينر النشرات الإسلامية، ١٩٧٤ وما
بعدها
- الوحشيات، لأبي تمام، حققه عبد العزيز الميمني، دار المعارف ط الثالثة
- الوحوش، للأصمعي، تحقيق د. جليل العطية، عالم الكتب بيروت ط أولى ١٩٨٩
- الورقة، لابن الجراح، تحقيق د. عبد الوهاب عزام وعبد الستار فراج، دار المعارف ط
ثالثة
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي علي الجرجاني، تحقيق محمد أبو الفضل
إبراهيم وعلي البجاوي، دار القلم بيروت
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحددي، تحقيق محمد حسن الزفيتي، المجلس
الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٩
- وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت
- ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن، لأبي عمر الزاهد المعروف بـ غلام ثعلب، حققه
د. محمد التركستاني، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة ط أولى ٢٠٠٢.

* * *

٢١- فهرس مقابلة صفحات المخطوط بصفحات المطبوع

صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع
١١	٣	١٢ ب	٣٢	١٢٤	٣١١
١ ب	٣	١١٣	٣٣	١٢٤ ب	٣١٢
١٢	٤	١٣ ب	٣٤	١٢٥	٣١٣
٢ ب	٦	١٤	٣٥	١٢٥ ب	٣١٥
١٣	٧	١٤ ب	٣٦	١٢٦	٣١٧
٣ ب	٨	١٥	٣٧	١٢٦ ب	٣١٩
١٤	١٠	١٥ ب	٣٧	١٢٧	٣٢٠
٤ ب	١٢	١٦	٣٨	١٢٧ ب	٣٢١
١٥	١٤	١٦ ب	٤٠	١٢٨	٣٢١
٥ ب	١٥	١٧	٤٣	١٢٨ ب	٣٢٢
١٦	١٦	١٧ ب	٤٥	١٢٩	٥٢
٦ ب	١٧	١٨	٤٧	١٢٩ ب	٥٣
١٧	١٧	١٨ ب	٤٩	١٣٠	٥٥
٧ ب	١٩	١٩	٣٠٠	١٣٠ ب	٥٥
١٨	٢٠	١٩ ب	٣٠٢	١٣١	٥٧
٨ ب	٢٢	٢٠	٣٠٤	١٣١ ب	٥٩
١٩	٢٤	٢٠ ب	٣٠٥	١٣٢	٦٠
٩ ب	٢٥	٢١	٣٠٦	١٣٢ ب	٦١
١٠	٢٦	٢١ ب	٣٠٧	١٣٣	٦٢
١٠ ب	٢٧	٢٢	٣٠٨	١٣٣ ب	٦٣
١١	٢٩	٢٢ ب	٣٠٩	١٣٤	٦٤
١١ ب	٣٠	٢٣	٣١٠	١٣٤ ب	٦٤
١١٢	٣١	٢٣ ب	٣١١	١٣٥	٦٥

صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط
١٢٦	٥٩ ب	٩٧	٤٧ ب	٦٥	٣٥ ب
١٢٧	٦٠ أ	٩٩	٤٨ أ	٦٦	٣٦ أ
١٢٨	٦٠ ب	١٠٠	٤٨ ب	٦٧	٣٦ ب
١٢٨	٦١ أ	١٠٠	٤٩ أ	٦٨	٣٧ أ
١٢٩	٦١ ب	١٠١	٤٩ ب	٦٩	٣٧ ب
١٣٠	٦٢ أ	١٠٢	٥٠ أ	٧٠	٣٨ أ
١٣١	٦٢ ب	١٠٣	٥٠ ب	٧١	٣٨ ب
١٣٢	٦٣ أ	١٠٤	٥١ أ	٧١	٣٩ أ
١٣٣	٦٣ ب	١٠٥	٥١ ب	٧٣	٣٩ ب
١٣٤	٦٤ أ	١٠٧	٥٢ أ	٧٤	٤٠ أ
١٣٥	٦٤ ب	١٠٩	٥٢ ب	٧٥	٤٠ ب
١٣٦	٦٥ أ	١١٠	٥٣ أ	٧٦	٤١ أ
١٣٧	٦٥ ب	١١٢	٥٣ ب	٧٦	٤١ ب
١٣٨	٦٦ أ	١١٢	٥٤ أ	٧٧	٤٢ أ
١٣٩	٦٦ ب	١١٤	٥٤ ب	٧٨	٤٢ ب
١٤٠	٦٧ أ	١١٥	٥٥ أ	٧٩	٤٣ أ
١٤١	٦٧ ب	١١٧	٥٥ ب	٨٢	٤٣ ب
١٤٣	٦٨ أ	١١٩	٥٦ أ	٨٣	٤٤ أ
١٤٤	٦٨ ب	١٢١	٥٦ ب	٨٤	٤٤ ب
١٤٥	٦٩ أ	١٢٢	٥٧ أ	٨٦	٤٥ أ
١٤٧	٦٩ ب	١٢٣	٥٧ ب	٨٧	٤٥ ب
١٤٩	٧٠ أ	١٢٤	٥٨ أ	٨٩	٤٦ أ
١٥٠	٧٠ ب	١٢٤	٥٨ ب	٩٣	٤٦ ب
١٥٢	٧١ أ	١٢٥	٥٩ أ	٩٥	٤٧ أ

صفحات المصروع	صفحات المصروع	صفحات المصروع	صفحات المصروع	صفحات المصروع	صفحات المصروع
٢١٥	٩٥ ب	١٨٧	٨٣ ب	١٥٣	٧١ ب
٢١٧	٩٦ ا	١٨٨	٨٤ ا	١٥٤	٧٢ ا
٢١٩	٩٦ ب	١٨٩	٨٤ ب	١٥٦	٧٢ ب
٢٢٢	٩٧ ا	١٩١	٨٥ ا	١٥٧	٧٣ ا
٢٢٣	٩٧ ب	١٩٣	٨٥ ب	١٥٩	٧٣ ب
٢٢٥	٩٨ ا	١٩٤	٨٦ ا	١٦٠	٧٤ ا
٢٢٦	٩٨ ب	١٩٥	٨٦ ب	١٦٢	٧٤ ب
٢٢٧	٩٩ ا	١٩٦	٨٧ ا	١٦٤	٧٥ ا
٢٢٨	٩٩ ب	١٩٧	٨٧ ب	١٦٥	٧٥ ب
٢٢٩	١٠٠ ا	١٩٨	٨٨ ا	١٦٦	٧٦ ا
٢٣١	١٠٠ ب	١٩٩	٨٨ ب	١٦٨	٧٦ ب
٢٣٢	١٠١ ا	٢٠١	٨٩ ا	١٦٩	٧٧ ا
٢٣٥	١٠٢ ا	٢٠٢	٨٩ ب	١٧٠	٧٧ ب
٢٣٦	١٠٢ ب	٢٠٢	٩٠ ا	١٧٢	٧٨ ا
٢٣٧	١٠٣ ا	٢٠٣	٩٠ ب	١٧٣	٧٨ ب
٢٣٨	١٠٣ ب	٢٠٤	٩١ ا	١٧٥	٧٩ ا
٢٣٩	١٠٤ ا	٢٠٦	٩١ ب	١٧٦	٧٩ ب
٢٤٠	١٠٤ ب	٢٠٧	٩٢ ا	١٧٧	٨٠ ا
٢٤١	١٠٥ ا	٢٠٩	٩٢ ب	١٧٩	٨٠ ب
٢٤٣	١٠٥ ب	٢٠٩	٩٣ ا	١٨١	٨١ ا
٢٤٣	١٠٦ ا	٢١١	٩٣ ب	١٨٢	٨١ ب
٢٤٤	١٠٦ ب	٢١٢	٩٤ ا	١٨٢	٨٢ ا
٢٤٥	١٠٧ ا	٢١٤	٩٤ ب	١٨٤	٨٢ ب
٢٤٧	١٠٧ ب	٢١٥	٩٥ ا	١٨٥	٨٣ ا

صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع
١١٠٨	٢٤٨	١١٢٠	٢٧٩	١١٣٢	٣٣٣
١٠٨ ب	٢٥٠	١٢٠ ب	٢٨٠	١٣٢ ب	٣٣٤
١١٠٩	٢٥١	١٢١	٢٨٢	١٣٣	٣٣٦
١٠٩ ب	٢٥٣	١٢١ ب	٢٨٣	١٣٣ ب	٣٣٨
١١١٠	٢٥٤	١٢٢	٢٨٥	١٣٤	٣٣٩
١١٠ ب	٢٥٧	١٢٢ ب	٢٨٦	١٣٤ ب	٣٤٠
١١١١	٢٥٨	١٢٣	٢٨٧	١٣٥	٣٤١
١١١ ب	٢٥٩	١٢٣ ب	٢٨٨	١٣٥ ب	٣٤٢
١١١٢	٢٦١	١٢٤	٢٩٠	١٣٦	٣٤٣
١١٢ ب	٢٦٣	١٢٤ ب	٢٩٢	١٣٦ ب	٣٤٤
١١١٣	٢٦٤	١٢٥	٢٩٣	١٣٧	٣٤٦
١١٣ ب	٢٦٤	١٢٥ ب	٢٩٤	١٣٧ ب	٣٤٧
١١١٤	٢٦٦	١٢٦	٢٩٥	١٣٨	٣٤٧
١١٤ ب	٢٦٦	١٢٦ ب	٢٩٦	١٣٨ ب	٣٤٨
١١١٥	٢٦٧	١٢٧	٢٩٨	١٣٩	٣٤٩
١١٥ ب	٢٦٩	١٢٧ ب	٢٩٩	١٣٩ ب	٣٥٠
١١١٦	٢٧٠	١٢٨	٣٢٣	١٤٠	٣٥١
١١٦ ب	٢٧١	١٢٨ ب	٣٢٤	١٤٠ ب	٣٥٣
١١١٧	٢٧٢	١٢٩	٣٢٥	١٤١	٣٥٤
١١٧ ب	٢٧٣	١٢٩ ب	٣٢٦	١٤١ ب	٣٥٦
١١١٨	٢٧٤	١٣٠	٣٢٨	١٤٢	٣٥٧
١١٨ ب	٢٧٦	١٣٠ ب	٣٢٩	١٤٢ ب	٣٥٧
١١١٩	٢٧٧	١٣١	٣٣١	١٤٣	٣٥٨
١١٩ ب	٢٧٨	١٣١ ب	٣٣٢	١٤٣ ب	٣٥٩

صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع
١١٤٤	٣٦٠	١١٥٦	٣٨٧	١١٦٨	٤٠٩
١٤٤ب	٣٦١	١٥٦ب	٣٨٩	١٦٨ب	٤١٠
١١٤٥	٣٦١	١٥٧	٣٩٠	١٦٩	٤١١
١٤٥ب	٣٦٢	١٥٧ب	٣٩١	١٦٩ب	٤١٢
١١٤٦	٣٦٣	١٥٨	٣٩٢	١٧٠	٤١٣
١٤٦ب	٣٦٤	١٥٨ب	٣٩٣	١٧٠ب	٤١٣
١١٤٧	٣٦٥	١٥٩	٣٩٤	١٧١	٤١٤
١٤٧ب	٣٦٦	١٥٩ب	٣٩٥	١٧١ب	٤١٥
١١٤٨	٣٦٧	١٦٠	٣٩٦	١٧٢	٤١٦
١٤٨ب	٣٦٨	١٦٠ب	٣٩٧	١٧٢ب	٤١٧
١١٤٩	٣٧٠	١٦١	٣٩٨	١٧٣	٤١٩
١٤٩ب	٣٧١	١٦١ب	٣٩٨	١٧٣ب	٤٢٠
١١٥٠	٣٧٣	١٦٢	٣٩٩	١٧٤	٤٢١
١٥٠ب	٣٧٤	١٦٢ب	٤٠٠	١٧٤ب	٤٢٢
١١٥١	٣٧٥	١٦٣	٤٠١	١٧٥	٤٢٣
١٥١ب	٣٧٥	١٦٣ب	٤٠٢	١٧٥ب	٤٢٤
١١٥٢	٣٧٦	١٦٤	٤٠٣	١٧٦	٤٢٥
١٥٢ب	٣٧٨	١٦٤ب	٤٠٣	١٧٦ب	٤٢٦
١١٥٣	٣٧٩	١٦٥	٤٠٤	١٧٧	٤٢٧
١٥٣ب	٣٨٠	١٦٥ب	٤٠٥	١٧٧ب	٤٢٩
١١٥٤	٣٨١	١٦٦	٤٠٦	١٧٨	٤٣١
١٥٤ب	٣٨٣	١٦٦ب	٤٠٧	١٧٨ب	٤٣٣
١١٥٥	٣٨٤	١٦٧	٤٠٨	١٧٩	٤٣٤
١٥٥ب	٣٨٦	١٦٧ب	٤٠٩	١٧٩ب	٤٣٦

صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع
أ١٨٠	٤٣٧	أ١٨٩	٤٥٨	أ١٩٨	٤٨٦
ب١٨٠	٤٣٨	ب١٨٩	٤٥٩	ب١٩٨	٤٨٧
أ١٨١	٤٣٩	أ١٩٠	٤٦٠	أ١٩٩	٤٨٨
ب١٨١	٤٣٩	ب١٩٠	٤٦١	ب١٩٩	٤٩٠
أ١٨٢	٤٤١	أ١٩١	٤٦٢	أ٢٠٠	٤٩١
ب١٨٢	٤٤٢	ب١٩١	٤٦٣	ب٢٠٠	٤٩٢
أ١٨٣	٤٤٣	أ١٩٢	٤٦٥	أ٢٠١	٤٩٣
ب١٨٣	٤٤٥	ب١٩٢	٤٦٧	ب٢٠١	٤٩٥
أ١٨٤	٤٤٦	أ١٩٣	٤٦٩	أ٢٠٢	٤٩٦
ب١٨٤	٤٤٧	ب١٩٣	٤٧١	ب٢٠٢	٤٩٧
أ١٨٥	٤٤٨	أ١٩٤	٤٧٢	أ٢٠٣	٤٩٨
ب١٨٥	٤٤٨	ب١٩٤	٤٧٤	ب٢٠٣	٤٩٩
أ١٨٦	٤٥٠	أ١٩٥	٤٧٥	أ٢٠٤	٥٠٠
ب١٨٦	٤٥١	ب١٩٥	٤٧٧	ب٢٠٤	٥٠٢
أ١٨٧	٤٥٣	أ١٩٦	٤٧٩	أ٢٠٥	٥٠٣
ب١٨٧	٤٥٥	ب١٩٦	٤٨٠	ب٢٠٥	٥٠٤
أ١٨٨	٤٥٦	أ١٩٧	٤٨٢	أ٢٠٦	٥٠٥
ب١٨٨	٤٥٧	ب١٩٧	٤٨٤	ب٢٠٦	٥٠٦

٢٢- فهرس محتويات الكتاب

- ١- الإهداء ٥
- ٢- المقدمة ٧
- ٣- هذا الكتاب ١١
- ٤- صور من المخطوط ٤٧
- ٥- النص المحقق ٣
- ٦- فهرس الآيات (وفيه القراءات مميزة بعلامة) ٥٠٩
- ٧- فهرس الحديث والآثار ٥١٦
- ٨- فهرس الأمثال ٥١٩
- ٩- فهرس أقوال العرب والأمثلة والأساليب النحوية ٥٢٠
- ١٠- فهرس القوافي ٥٤٠
- ١١- فهرس أجزاء الأبيات ٥٦٩
- ١٢- فهرس اللغة والأمثلة الصرفية ٥٧٠
- ١٣- فهرس مسائل العربية ٥٨٤
- ١٤- فهرس الكتب المذكورة في المتن ٦٥٤
- ١٥- فهرس اللغات ٦٥٥
- ١٦- فهرس الأعلام (الأشخاص والقبائل والجماعات والخيال) ٦٥٦
- ١٧- فهرس الأمكنة والأزمنة ٦٦٦
- ١٨- فهرس الأبواب ٦٦٧
- ١٩- فهرس البلاغة ٦٦٧
- ٢٠- فهرس العروض والقافية ٦٦٩
- ٢١- فهرس الفقه ٦٧٠
- ٢٢- فهرس علم الكلام ٦٧١
- ٢٣- فهرس الخطوط المنسوبة ٦٧٢
- ٢٤- فهرس الأخبار والمجالس ٦٧٣
- ٢٥- فهرس المصادر والمراجع ٦٧٥
- ٢٦- فهرس مقابلة صفحات المخطوط بصفحات المطبوع ٧٢٢



مطبعة
مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

 Bibliotheca Alexandrina



1237351